



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

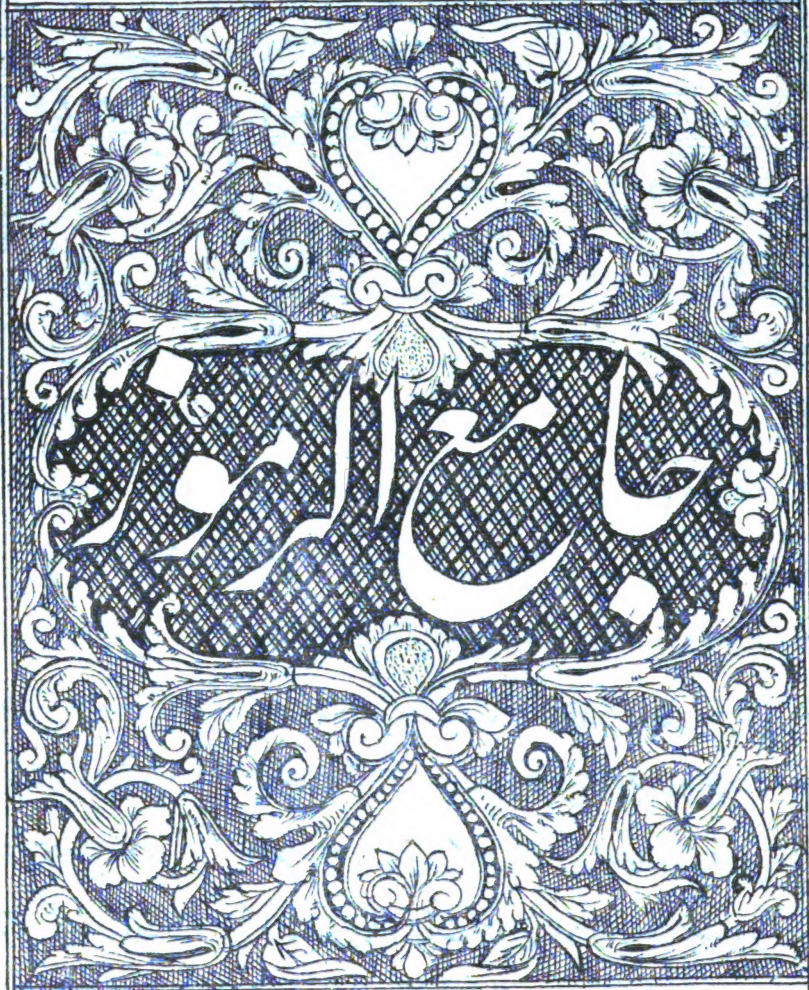
Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>





عزیز صناع مکین کان فضیل خزان مبین

Jāmi' al-qumūz



در مطبعه نشریه الشریعہ من مقتولان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّلنا تعليم أصول مسبوطة لجامع الكبير من الأحكام وذكرنا تفهيم فروعه إلى أن نفتد على إيضاح زيادات الجامع
الصغير من الأعلام به والصلاة على رسول محمد محيط الأسرار وجمع العلوم وفضل الأنبياء عليهم السلام به وعلى
آلهم وأصحابهم خلاصة الإسلام وزبدة الأكرام به تحفة دائمة إلى يوم القيام به أما بعد فلما كان نظم منشور الفتاوى
من أنفع الاممات به وجميع منشور النوازل من أهم المهمات به قام بذلك حلال المشكلات به ذو التفهيم والتوضيح للمهمات به
وتعديل الميزان لتقوم الدعاوى والبيّنات به صدر الشريعة والملة والدين والإسلام به أحله الله من فضله دار المقام به
مولفنا المحقق حاوي لتفاريق الوقعات به جامع بالتفصيل والإشارات لجميع الغمات به قد شرّح غير واحد من العلماء والأفاضل به
وكشف عن حقائق المنطقه جم غفير من الكائينين به إلا أن الكثرة قباب عن نظر الأكثرين به وفيه ما لا يحوم حوله أحد من المتبحرين به
فإن في كل كلمة منه كنز من جواهر الفرائد به وفي كل كلام منه فصول من نفائس الفوائد به قاروت تبين مكنونه من كل حكم
خاص به وتحقيق لبه من كل حلوه خاص به لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الإسلام سيما خراسان به ما يطول
عرضه من البليات الصورية والغوية الرافعة للامان به الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا به فبحسب في
صدرى شئ منهم وإن اغترلت كافي قلت لهم هدا به ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سالما بخير منهم من معي من المؤمنين به
فاستجاب مسألتى وجعلنا محفوتين من القوم الظالمين به ثم وفقت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من العوام
مع الأفراد من المعن والظهير من الخواص والعوام به لكن قد طرّحت فيما لا يصل إليه إلا بالتقيض به فإن خوف هجوم
قد منغى عن ذلك فكيف يوجد التبيين به وهكذا قد استمر على جميع هذه الأزمان به وقد نصبوا بحظرا ما حان العذران به
إلى أن نطل علينا منصور رب العالمين به ناصر الإسلام والمسلمين به قاله اللاعنين لا فاضل أصحاب سيد الأخيار به

فان السابن للامنة المجتهدين من الابرار بخلص النجسين من ايدي الاشرار فيخرج لهم من من هجوم الكفار في رافع اعلام العلماء والصالحين
 خافض رايات الجبال المطايين في هادم مل ساس الكفر والابواء في باني مهابي الشريعة الغراء في نظام المشتتين من اهل السنة
 والجماعة في شتات المنتظمين من اهل اللغة والبدعة في فناء اجماع بين الفضيلتين في احوال الربايتين في العالم بالعلوم النافعة
 الفارس في مضمار الدافعة في مستنصر ستمان في السلطان بن سلطان في ابو الغازی عبيد الله بهادر خان في لازل محبدا
 في نشر الامن والامان في وامننا من جميع الافات والازحان فخرنا امنين من الكبار في شمع شمع في تبصير ذالك السواد في
 ارجوان يكون بعناية تعالى مثبتا في تحقيق اللغات وتحليل التركيبات في سمداني بيوكم واند تكم في منظر افيه كنوز تستخفونها يوم طفكم
 ويوم اقامتكم في مضمننا الصالحين من اهل دولات تحمونها في جوركم واما كلم في مورد افيه جل اقوال علماء المتقدين والناظرين في مع
 فيه عن اقوال غيرهم فانه الوجه المسطور في خزائن الثنيتين في في منمن عبارات موضحة انتبت حدائق ذات بجة في واثارات موقفة
 احكاما صاجبة بجة في اسأل الله تعالى ان ينفع به كل نفع باصلا الطالبين في وقيل مني جدي في ديني فانه اكرم الاكرمين في
 اعلم ان لمص قد فتحة باسم الله وباب في وفاق الكتاب هو نسخ لكل كتاب في واقفا لسته من هو خير اولى الالباب في واقفا
 بالمشايخ والاصحاب في مع اشارة الى اد البعض ما عيدين محمد اكرم في فقال **بسم الله الرحمن الرحيم** في اي باسم
 محقق بذات يوصف بالكمال في الصفات منها الاحسان والكثرة والارادة والنجرات وفيه اشعار بان له تعالى اسما منها ما يختص به ومنها
 ما لا يختص به ومنها للذات ومنها الصفات فمن الخس لذات والصفة بجلالة والرحمن ومن غير الخس للذات المشيرة اليه الصفة في الكلمة
 الرحيم وانظروا في استقراي ابتداءي بسم الله فها جملة اسميته كقول البصريه او فعلية كالكوفية وهو المشهور الا ان الزمخشري
 وقامعية قد رواه الفحل مؤخر الحسين اما ساكنة وهو المشهور فان اصله اتم كسر الهمزة او ضمها والسكون واما كسورة او مضمومة فان سماها كسر
 والضم لغة فيه والكل من السمو على الاصح بعني الرفعة وفي العرف لفظا لمعنى عين ولو كبرها وانما ذكره للتعليم لا لدفع اليه فان فيه حلافا
 كما ياتي والله اسم للذات من حيث هي عند الجمهور وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف انه عربي مشتق وانحلت الى
 عند الفقهاء وبعض آله العربية انه عربي غير مشتق والمصنفان من الرحمة اى رقة لعقل تقضى الافحام ولم يستعمل اوسلا
 الا في المعنى المجازي وهو انعم كحقيق وفيها مبالغة من حيث الامتلاء وفي الثانية من حيث التكرار فان بناء فعلا لمبالغة الفصل
 وفيل للفاعل وقيل الحق ان الاولى علم اتفاقي كاجلالية اذ لم يستعمل صفة ولا مجرد عن اللام الا اذا كان مضافا في بدل والرحيم
 ويجوز ان يكونا مفعولين او مضمومين على اللوح ولما ذكرنا بطريق الاشارة استنافه بالتصريح مع رعاية براعة الاستدلال فقال الحمد
 لغة اثنا لتعليم فاعل مختار وعرفنا ما يشعير بتعليم منم من اشكر واما العرف في فصرف جميع القوى لما خلق له كعرف النظر الى مصنوعة وانما
 اثر الحمد عليه لا يشعير باستحقاقه تعالى له بل انما علم في فوا دخل في الاخلاص واللام لله اي حمده تعالى او حمد محبيه
 او للاستغراق او بجنس الا ان الاول اولى لما قرر في الاصول ان الحمد مقدم على الاستغراق وهو مبني في خمسة
 فقد واللام للاختصاص وقيل للملياة اي الحمد لا يليق الا له تعالى وانما عدل عن الفعلية ليدل على ان هذا المعلوم ثابت له



بلا شبهة احتمال الكذب ولا يبعد ان يكون اللام التقوية فالحمد لله على ما مضى من بسم الله الحمد او المجد وفي الاظهار
 مقام الاضمار لا يخفى من المفادتين **رافع اعلام الشريعة** اي الشئ او المشرق للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم
 التفسير والقرأة والحديث واصوله والفقه واصوله والتصوف والادب او علما بهذه الشريعة وهم الصحابة ومن بعدهم فالاضافة كاللام
 او علما بالشرائع فالحال لا يفرق او بنفس الا ان الاول اولى فالرفع الاذاعة والتشريف كما ذكره الرانجب والشريعة مورد الابل على
 الماء والبحار هي ثم استيعر لكل طريقة موصوفة بوضع التي ثابت من بني من الانبياء اذ الشرائع فيها يظهر من الاثام ويروى لمعرفة
 الملك العلامة ولا يخفى انها شاملة للاصول والافرع وغيرهما لانه كثيرا ما يقال على الاحكام الجزئية وبشيء ما في الغريبين ان كل
 ما جاء به النبي عليه الصلوة والسلام فهو شرعية ومله ويفرق بينهما ان الشريعة مضاف الى الله والنبي والامة والملة لا تضاد الا الى الله
 كما في السير المفاتيح والمفردات وما قال الفضل التفتازاني انها تضاد الى الامة لم يوجد والاعلام جميع العلم اما كسر كالشريعة وكثرة
 على الازالة المحل بالمصدر او اسم الفاعل او المفعول بفتحين في الاصل بمعنى ايجل والطريق او الراية كما في القاموس او اللوام كما في
 الصحاح وههنا يكون مجازا مسلما او استعارة معرفة اذ يشبه الشريعة بسطان له اصحاب قتال لهم اللوام والراية ويفرق بينهما ان اللوام العلم
 الكبير ونصيب عند السلطان ويدار معه ولا يكون الا واحد او الراية علم صغير لاصحاب القتال ويكون متعدد الا ان الاول يمين والثاني
 اسود لانه يمين عند الغبار كما ذكره الامام الحنفي فالسلطان الموصوف بكينته واشبات الاعلام تخميل والرفع ترشيح وفيه تلج الى قوله تعالى
 ليرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات **الغرائب** اي افضل الشرائع او العلوم او العلما فانها مؤنث الاغراس
 الامسين والبيان افضل الا ان شرعا وكذا عند العرب وفيه تلج الى ما رواه شيخ الاسلام في الميسوط ان احب الايمان الى الله
 تعالى السمحة الخفيفة وشرعينا كذلك كما في الحديث ويجوز ان يفسر بالاضافة على الغير جاعلا اي صير الشريعة وهو كرفع صفة الله
 تعالى فان الامر يخص ولو نكرة يصلح ان يكون وصفا للمعرفة كما في التسديد للعلامة الصغاني به ولا يبعد ان يجعل رافع كومن ثم
 يوصف بجعل على ان يجوز وصف الوصف بالوصف على ارجح كما في الغني وان يجعل جاعلا بدل من رافع هو صفة او بدل وبديل البديل
 من البديل كما في مواضع الكشاف والكوشى وغيرهما فمن الفضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل ان جاعلا كرفع بدل من الله او
 له ولم يعط هذه القرينة على الاولى لما بينهما من كمال الاتصال فغنى كل منهما نظر اما الاول فلانه يحتمل ان يكونا صفتين او بدليين الاول
 صفة والثاني في بدل او بنفس وهذا يجوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعها واما الثاني فلان كمال الاتصال المانع من إعطاف مخصوص
 محل التي لا محل لها من الاعراب كما تقر ولا يخفى اما في اضافة صفتين من الدلالة على تحقق الفعلين **شجرة** اي شجرة واحدة الشجرة هو كل
 نبات له ساق واما اختيار الواحدة اشارة الى قوتها وخطتها فان الارض قد وهنت بكثرة الاشجار فنصفت اشجارها وحذف اداة التشبيه
 للبالغة اصلها اي عروق هذه الشجرة **تايت** اي تستقر في اعماق الارض فلا يخرج كما الريح العاصفة وقومها
 رؤس اخصانها او اخصانها فان الاضافة للاستغراق في السما اي ثابت في هذه الظلة فثمرتها طيبة باقية للبعد عن الهفونات غصيب
 الناصبين فالعنى جبل الشريعة بحيث لا يسيل عاقل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه اشارة الى ان الشريعة اصولا خافية وفروعها ظاهرة

وهذا بالنسبة الى الاصول لان في نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الحق والالتزام بل كمالين وجهه في الكلام وقرأني
 الحسن بن الحسن بن مام الا ان مام بن حنيفة عليه الرحمة على الدوام فان سمع صلاوة ابيه ثابت كما ان اصله فرعه ثابت ولذا قل ما جع عن الاحكام بخلاف
 غيره من الانام فكيف الى قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء فلا يخلو عن تنوع الى ما هو سنة الخطبة
 من ايراد التشهد كما في الكشف دليله ما قال عليه السلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليكج ما ورد في الحديث برواية ابي موسى
 المدني ان كل كلام لا يدر فيه بالصلاة على فواق محقق من كل بركة قال والصلاة بالرفع بالابتداء على المشهور ويجوز كس
بالعطف على الاصل اي بالصلاة على رسول الله والابتداء غير مانع عن الجمع بينهما وبين التسمية والحمد اذا انظر ان المراد من الاحاديث الواردة في هذا
 الباب ان كل من شرب من طمير قبل هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وفيه كثرية والصلاة اسم لتعليقها وكلاهما مستعملان بخلاف الصلاة بمعنى اداء
 الاركان فان مصداقها طمير كما في الجوهري وغيره والنهاية من الواو ولم يكتب به في غير القرآن كما قال ابن دسويه ومعناها الشئ
 الكامل الا ان ذلك ليس في وسعنا فامرنا ان نحل ذلك الية تعالى كما في شرح التاويلات ونفضل العبارات على ما قال المرزوقي في التكميل
 على محمد وعلى آل محمد قيل هو العظيم فالمعنى العظيم في الدنيا باعلاء ذكره والفاذ شريعة وفي الآخرة بتضييف اجرة وتضييفه في امته
 كما قال ابن الاثير وفي المعنى انه اعطى لكن بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء والجموع على انه في الدعاء
 حقيقة وفي غير مجاز وفي الاكتفاء ايجاز والى ان ترك الاسلام الذي هو التسليم اي جعل الله اياه سالما عن كل مكره ليس بمكره وقد رد
 على النووي ما ظنه من الكراهية ولو اقر بحسب على الرسول فكان اسلم من الاستدراك محمد اشهر اسماء الشريعة وهي الفت عند بعضهم و
 قيل ثلث مائة وقيل تسعة وتسعون وانما سمي به للاتمام بذلك المعنى ذات كثرية فضلا للحمدة او كثر الحمد له في الارض والسموات لو كثر
 حمده تعالى فضل الرسل والانبيا صفة لا يفتقر لموجود في غيره وليس لمضاف حقيقة فاضم كلمة من لا احتمال للمضاف اليه على
 خلاف كجس فان المعنى افضل من مجموع من حيث المجموع من الملائكة وافضل الناس جميعين بقربية المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على
 كل فرد وفاته يومهم خلاف ما ذكره كل نبي بفضل على كل فرد من الملائكة وانما لو من حيث المجموع افضل من كل نبي سوى نبينا صلعم كما
 قال علي بن ابي حمزة رحمه الله تعالى والرسول من بعث الله للتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانسان على الاشهر
 فتخصيصه لرفع قوتهم ان ياد بالرسول للملائكة ويجوز على بعد ان يختص الرسول بهنا بالادنى حينئذ يكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذهب
 سيبويه وهما ما قبلنا ان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جازي شريعته وادنى من طم بات به وان امره بالا بلان كما في شرح
 التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فيكون كل منهما في غير مجاز او مترادفان على ما هو العادة
 في الخطبة فكل منهما من بعث للتبليغ كما في الشفاء او الرسول من تقدم السمع فيكون موافقا لما بعد وخاصة بعد العام فالرسول من انزل
 عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم كما في الكشاف وغيره وفيه ان كثير من المسلمين بلا كتاب كلوا واسماعيل ويونس وغيرهم فلا والى
 ان يقال النبي من فاته ما هو بالا بلان بلا انزال كتاب والرسول من فاته ما هو بالا بلان بلا انزال كتاب والرسول من فاته ما هو بالا بلان بلا انزال كتاب
 رسالة اسم من الارسل في ما يذهب به أهل من الكلام والافعال هذا طم بات الا نادرا او الية من البسائر وهو خمس

ذو فائدة عظيمة يحصل به علم وعلية لمن وحقان يتغير عن الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهور كما قال المحققون منهم سيويه وهو الحق كما قال في الخبر
 والرضي وغيرهما من النبوة اى الرفعة كما قيل وانما جمع على الانبياء والائمة صرح الامام جيع على فعلا وكفر فاء لانه للزوم تخفيف ما مثل معتل الامام
 كما صنفنا ليس بمعنى المفعول كما قال الرغب وغيره لان باب جري ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبين لاشتراط عدم استواء المذكر والمؤنث فيه
 لما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بذكر الآل حيث بين مسلم كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما في شرح التاويلات
 قال وعلى آله اى على ائمة من المؤمنين كما في هذا الشرح او الفقهاء والعلمين فلا يقال الآل على المتقدمين كما في المفردات والاول
 مختار تحقيق في الاصل اسم جمع لذوى القرى الفة مبدلة عن النمرة المبدلة عن الهاء عند البصريين وعن الواو عند الكوفيين و
 الاول هو الحق كما في حرف المفتاح والاولى ان يضاف الى الظاهر كما يشعر به من الحديث ولانه قلما يضاف الى المفعول كما قال
 ابن مالك غير ثم خص منهم بالذكر مشرفين بفضيلة لا لا يوازي لخطه عمل من صحبتته فضل الخلائق فقال وعلى اصحابه اى الذين آمنوا
 مع صحبتته ولو خطه كما قال عاتة المشين وانما اورد على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط ما زمته شبه فعلا ليشمل صاحب الفاعل يجمع على
 افعال كما صرح بسيويه مثل بصاحب صاحب الرضاة والخمسة والرضي فالقول بانه جمع محب بالسكون او اسم جمع او بالكتف مخفف صاحب انما نشأ
 من عدم تصحيح الكتاب بنجوم الاقتداء والاهتداء اى كل واحد من الاصحاب مثل جمع النجوم في صلاحية الاقتداء والاهتداء
 يعنى كما انه يصح ان يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق اى توجيه فيه كذا لكان يصح ان يعلم بالحكم يستنبطها كل احد منهم ثم يعمل بها فانهم الكوكب المطالع
 والاضافة للاستغراق المفيد لكل المبالغة والاقتداء الايتان مثل فعل الغير كونه فعل الغير ويجوز ان يراد به جري على طريقته في اخذ الحكم من الكتاب
 والسنة كما قال الامام الحسنى رضى والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب وفيه تلخيص الى ما رواه زر بن عمن عن الخطاب عن عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كما بنجوم باهم اقتديتم اهتديتم وروى ما ذهب اليه الشافعي رضى من ان قول الاصحاب ليس بحجة وكون خطا بلقوم الذين في عصرهم على ما قالوا في غاية
 البعد واما الى ان اخبر مقدم على الاثر وفي تقديمه على القياس تردود الى الكل اشار الامام ما اتانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المراس والعيون وما اتانا عن الصحابة فخذت بآراءه ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فخذت بآراءهم ونترك رجال فانه من التابعين روى
 انس بن مالك كما قال الشيخ البخارى في اسما الرجال القراء بل من اكابرهم كما في كشف الكشاف في سورة النور ولا يفرضه ما في جامع الاصول
 ان ذلك مما لا شئت فانه قال آخر كلامه ان اصحابه علم بحال من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم واعلم ان المذهب ان
 لا نقلد الصحابة والتابعين الا ابو حنيفة فان عيسى عليه السلام من نزل من السماء حكم بحدسيه كما في الفصول الستة وهو لما فرغ من الخطبة
 التي في العرف طافه من الفاظ شتمته على بسملته واحمدته والصلوة شرع في الديباجة التي هي شتمته على اسم المصنف وسب السلف
 وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال **وعبدا بضم** والرفع مع التثنية وافتح على حذف المضاف اليه اى واحضر بعد
 الخطبة ما سيأتي قالوا وللاستيناف المصطف الاشارة على مثله او على الخبر نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا الاية وانظروا متعلق
 بالامر استفاد من المقام العمل بقوله **قان لعبدا** للتفصيل وان التحقيق كما في قوله لعبد ربك فان العبادة حق
 لان عبدا فاللام للعبد ومبنى الامل صفة بمعنى المملوك ثم استعمل الاستعمال الاسماء على ما قال سيويه وانما اثره على غيره

لانه لا علم لمن شرف منه فانه يفتي عن كمال التذلل الذي هو المقصود وما قلنا بالمدكور لان ما في المشهور من ضعف ما لا يخفى فان تقدير ما مشهور بان يكون ما بعد الفاء امر او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم ما ظم بغيره احدى النعمتين المتوسل الى المقرب الى الله لا غير بقرينة المقام باقوى الذريعة به الذي هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من مفهم نفس وفيه تلخيص على قوله تعالى فمن كفر باطاعت وؤمن بالله فقد استسك بالعمرة الوثقى والذريعة الوسيطة فان اقصية تجزئ بمعنى الله وهو ما يقرب الى شئ من قرآنه او ضيقه او غيرهما ثم يتبع ما يتوسل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا حاجة الى جميعية الصفات اليه لا اقوى او كونه اسما مطلقا على ان اقوى يجوز ان يكون للزيادة المطلقة ومن قال بخواذ كونه بمعنى القوى فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم نحوه قياسا بالتجوز عن كلمة من واللام والامانة **عبد العبد** عطف بيان للعبد فيكون مفعولا ويجوز رفعه صلا على الجمل بلا معنى اخر ولا يخفى ما في ذكر العبد المكي ثم لعبد المصغر من الترتي الى ما هو الكمال ولقبه **صدر الشريعة بن مسعود بن تاج الشريعة** في عمر بن صدر الشريعة عبد الله بن محمود بن محمد المحجوبي روح الله ارواحهم فالنابح بمعنى المزين على ان يكون مجازا مرسل او يجوز تشبيه الشريعة بسبطان ذي قدر فهو مكينة واشبات النابح له تخيل **سعد** لفتح السين كسر عين من السعادة خلاف الشقاوة او فتحها من السعد بمعنى الميمن كما في الصحاح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد بمعنى الاسعاد كما في الديوان وغيره وهو لغة بذيول ومنه قوله مسعود قيل اذا كان بمعنى الاسعاد فصد السعادة وهذا غير بعيد لانه لا زجر على نعم فقلوا في هذه اللغة فصيحة وسائر محققين انكروا واما قوله تعالى واما الذين ساء خلقهم الآية فظنهم انهم فقد قالوا انها خارجة عن القياس مسعود يجوز ان يكون مثلا لجنه الله فهو محمديون كما قال السهقي وغيره **جده** اما كسر الجيم بمعنى الاجتهاد او فتحها بمعنى الخط او السعادة او اب الاب والمعنى انه كان اجتهاده في تاليف هذا الكتاب او خطه منه او سعادته او ابوا بية مسعود او ذو سعادة وبن اي ادا من ذلك وانما نفس ابوالاب اذ ابوالام سيد كره وانما اخر عن الباقيات لانها اولى بالمقام مع انه يحمل الاسهام الا ان فيه لطا في مقام مقام المرام ولا يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازي والتخييل وانما لفتح النقرة بمعنى صار ذانج فلفظ بالخط او منهما من انجحت حاجته بمعنى قضيت **جده** بفتح الجيم او كسر فيقول ذلك العبد والجملة خبر ان **قد الف** من التلخيص وهو مجموع الاشارة لمناسبة الا ان التلخيص فوثة فان فيه راعى مع المناسبة كنهية فالاحسن نظم **جدي** ابو الام اسمي بالحمود مولا في صفة مجدي كما بعده والمعنى السيدى او ناصري في الامور الدينية او ملكي بسبب تعليمه اياي وفيه تلخيص على قول علي رضا انا عبد من علمي حرقا ان شاء بايع وان شاء عنتق والى قول نافع احد القراء بسبع انا عبد من قرأت عليه **والعلم** من العلم الذي هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال **الرباني** بفتح الراء باني الله قبل سراني الا انه قدما يو جدني كلامهم وقيل منسوب الى الزيان كريان وقيل الى الرب الذي هو انشا شئ خلافا الى جلالته ولا يقال مطلقا الا عليه تعالى فالالف والنون فيه كما في الرباني لمباينة مثل المشددة في الاحمرى وفي العلم انه افعية وقيل افعية المعلم وقال ابن الاثير العلم الراشح في العلم والدين وقيل العلم العاقل للعلم فعلى هذا يكون ذكر العلم مع الرباني ملاحظة ما يتعارف انه قبل يفترق عنه في الذكر **والعالم** بفتح الميم ما يؤخذ من الانبياء والمسلمين على سياقي في كثير في صفت جميعهم فان في الفتوحات ان كل عامل بامر شرع فان كان من نفس عن نبينا وغيره من الانبياء

عليه السلام فهو مشهور في مصنفين بنينا خلف كل بني هو شرع له وانما نواته العت ويرى نفسه في اما كن على عدمهم مع العلم بان هو لا يشرع
 وان كان من نص عن بنينا صلى الله عليه وسلم لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب وافق الانبياء واوليها واحدا شريفا
 خلف ذلك المجتهد وخلف الموافق من النبي عليه الصلوة والسلام وان اخطأ فخطيئته صفة فيجوز في ذلك ايهض والعمل كل فعل يكون من
 احيه ان يقصد هو نفس من فعل الله قد نسيب الى الجادات **الصمداني** في اي منسوب الى الصمداني المدعى رسول الذي
 يصح اليه اي يقصد لغضا او احوال وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا اليه تعالى ويؤيده الزيداني برهان الشريعة
 اي اوكدها لهما وهو الذي يقتضي صدقها ابدافا من البرية وهي المدة وقيل بيان الحق كما في المفردات وهذا يشير الى ان نونه زائدة يؤيده
 ما في الاساس يقال ابره فلان اي جاز بالبرهان وبره من مولده لكن يخالفه الجوهري وابن الاعرابي حيث قالوا قد برهن عليه اي اقام
 الحق والبرهان عند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا فورية كانت او نظرية ولا يخفى ما في وصفه بنفس
 البرهان من البانته وبرهان الحق وهو في الاصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الموجد بحسب مقتضيه
 الحكمة وعلى الموجد كذلك هو الوجه لذاته اي الذي لا يشتر في وجوده الى غير ما في المفردات والمراد اما احد من اثنتي عشرة والفائدة
 ما في ذكره من بعد العام او الشريعة والغرض من التأكيد ويؤيده **والدين** في اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف
 الى الشريعة والنبى واما الادلة واثبات الانبياء **والمسلمين** في اي الاخذ منهم علم الدين سوى ما هو المشهور بغيره
 المقام واللام لا تخراق ويدخل فيه المجتهدون تبعا وفيما شاعرا بان اساندة علمه مخلفين لوجه تعالى كاساندة تهم كما هو شأن العلماء
 الماضين فانه ترك الاضافة اليهم فائدة الاضافة لتحقيق **المحمود** اسمه وفيه ايام الى ان الناس حمدوا له كثرة فضايلة الصويرة
 والمعنوية فان الاسماء تنزل من اسماء **صدر الشريعة** عبيد الله بن محمود بن محمد المحمدي في الاصل صدر اهل الشريعة من
 قولهم صدر القوم اعلم واكبر في الرتبة ويكون ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صابرا شريفا للشريعة
 فقيه كنيته وتتميل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان **صدر** اسم من المصدر بالتوكيد وهو جوع المسافر من مقصده جراه **الله**
 على تاليف هذا الكتاب **عني** اي عن قبله **وعن** سائر المسلمين بالمنة الاصيلة بمعنى الباقي او بالمبدلة عن الياء بمعنى
 الجميع والاول اشهر في الاستعمال واثبت من ائمة اللغة واظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل التفتازاني لكن ذكر ابو علي ان كونه
 من هو بمعنى البقية يقتضي ان الباقي الاقل والسائر الاكثر ولذا ذهب اليه ما من لهصور الجواب في وغيره من الجوين الى الثاني كما مال اليه
 الجوهري فلا يريد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يعقل منه ما تقر به وانما انما الاسلام على الايمان لانه انسب بالمنة لان الاسلام على الاعمال الظاهرة
 اكثر مستملا من الايمان وانما حال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فوائدها ليهن مما لا يدخل تحت قدره اهل خير الجزاء
مصدر لا اصل حفظي نظرت العت بفتح الغنة وكسرها وسكون الجيم مصدر اجل شرا اي جناه ثم استعمل في تعييل الجنيات ثم في
 كل تعييل ولا علم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى الشعور فاذا حصل وقوت النفس على تمام تلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو ادا تفرقا
 بعد ما به يقال له حفظ **كتاب** وقاية الرواية فيه تنازع العت في الكتاب فقال النبي ليعمل في الفعل ومصدره بتصور اللفظ بحروف جبانة

كونها شئ بمعرفة من لا يملكها الخوض والكان شئ بلا شئ فمما تم كسب الاضافة لامية وتقبل ان يكون بيانية والوقاية باكثر واسم
 كنه خطا شئ مما يفهمه والاراية لمثل وعرفنا ثقل من اسئلة المصنفية عن الحقبة سواء كان من اسلف او خلف وقد تمخض لهفت
 اذ قد قبل خلفه والكل او وقاية الرواية بعد ان يحل معنى لفعل او الفاعل على الاشهر علم منس لانه على شاكل ما قلنا اولئك
 زيدا وعمر ومثلا وابا عث عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة مثل المركب الى انفس فاحفظه فانه نافع على بيان ميسر
مسائل المداية حال من علم والمسائل بالمرء الاصلية جميع اسئلة بالتحقيق وقد خفف لغة بالسؤال او السؤال او مكان
 السؤال وعرفنا تقضية نظرية في الاغلب توقف على تصورات اطرافها وهي مباديها التصورية وعلى مقدمات يتالف منها مجتمعا وهي
 مباديها التقضية وقد تكون ضرورية محتاجة الى تبينه وامارا لا يخفى فيه فليس من اسئلة في شئ والمراد من تقضية كهيته التي
 تشمل بالقدرة على احكامهم تعليل تجزيات موضوعها والمداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الثاني بنفسه وبالحرف في الكلام
 يقال بهاء الطرف وله واليه اذا ذهب الى المقصد او وصله الى راس الطريق وعلم ان الطريق في ناحية كذا فالا لان لا يستند
 بالحقيقة الا الى اليقيني وهو اى الوقاية او كتاب الوقاية حال اخرى وانما لم يؤمنث لانه صار بعد لنقل كما لم ذكر كالمول الفقه
كتاب لم تحتل عين الزمان تبانيه اى لم تمر عين جميع الله برئانيا له الكتاب يقال تحتل عيني بك اى
 ما رايتك كما في الاناس فانها بالقدرة وقيل للمعنى لم تمرين او لم تمر عينه والباء للاصاق او السبيبية وفيه انه عدول الى مجاز
 غير مشهور بلا ضرورة والزمان يقع على جميع الله هو وبعضه كما في النهاية وهو منها مجاز عن اهل بلا ضقة فانه قبل ويجوز ان يشبه
 بشخص ذي بصيرة مكنية واثبات بعين تخيل والاحتال ترشيح وعلى هذا الاضافة مجاز ولا اسناد في الصورتين حقيقة والاولى
 ان يقال (باشاني والمعاني) رفا ليس عملا باعتبار حال الاضافة الى الاقل ولا باعتبار التصيير لعدم سماع ثاني واحد بل
 ثالث اثنين الى العاشرة كذا ذهب اليه سيبويه في **وجازة الفاظه** ظرف الثاني والوجازة بالفتح مصدر وجوز الكلام
 بالضم اى سقط طوله والمراد منه الحاصل بالمصدر يستقيم المعنى عند اعماله في الطرف الآتي وانما اثر على الاستجازة ليس في انه
 خال عن التخصف كمال قدرة المؤلف واللفظ مصدر لفظ القيمة من فيه ثم استعمل في الصوت فكيف بكيفية مخصوصته وانما
 صرح بالافادة الاستغراق فليس فيه مساواة ولا اطلاق ولا تطويل ولا اشتغال بشار الى ثبوت المعاني بلا اطلاق فمتاح
 مع ضبط معانيه اى في وقت مصاحبة فان مع بالفتح ظرف بلا خلاف وسكونه لغة طرف وجازة وقيل حال من الالفاظ
 بوفيه انه لا يفرق منه مصاحبة لضبط بعد حدوث الوجازة والضبط كلف مع الجوزم ونسبي ان يكون من المعنى المفعول لموافقة الوجازة
 والمعنى المقصود عرفنا دل عليه اللفظ كما في الذين عندنا وعند كثير من المتعقبات واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك
 الكتاب هو صوت بوصف تخفيف ليس له مشاركة فيه ولهذا اضاف الالفاظ والمعاني الى ضميره ولم يطلق وجه اشبه كما هو حقه
 ثم يقول ذلك لعبداني لما وجدت اى صيبت ولما فرغت من ان ذلك كركب من لم وما النافية عنه بعض يستعمل استعمال حرف
 المشدود حذف على الجملة الاولى فيقول الثانية **فصورهم** كسر الهمزة وفتح الهمزة جمع همة بكسر الهمزة او فتحها في اللغة المقصود الى

وجود الشيء او عدمه ولو خيسا وفي العرف والاتعمال التقيد الى حيازة المراتب العلية ولقد مر بعد مقتضى عن الشيء عجزت عنه ولم يبلغه
بعض محصلين اي اكثر المربين لان مجموع الفقه فاللام للعلم والتحصيل في اللغة الجمع وفي العرف جميع العلم مطلقا والابعد
عن الاختلافات في نتائج الاصناف ان يقال قصور العلم لبعض محصلين عن حفظه اي كتاب الوقاية او الوقاية
استخذت منه جواب لما يلفاء وقلما قرن بها كما في بعض النسخ والناظر فيه اصيلته او مبدلته عن النسخة على ما توهمه الجمهوري هذا
اشار به الى المتخذ الذي سمي المختصر او الى ما في الذهن حقيقة على ما في اما لابي اسحاق ومجازا كما هو المشهور او وضعه بلا اشارة ثم
بعد الفراغ اشار اليه كما اشار السيرافي في شرح اللباب انما سمي به دون المتخذ لان الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفا تقييل
المباني مع البقاء للمعاني اوصفت عرض بكلام كما في الاشارات وهو المراد دون الاول بقية ما بعده مع رعاية كمال الادب مع الاستناد
لانه اشار به الى ان الوقاية ايجاز بحيث لا يتصور ان تعرف في عبارته وانما يتصور ان يراد بعض مسائله الضرورية **مستحسنا**
على ما لا بد منه حال من المختصر مقارنة او مقدة اي حال كونه لا يتخلو عما يحتاج اليه الناس من مسائل مذكورة في الاصل فلا بأس
بخلوه عما يحتاج اليه من علم الفرائض ووزن القاري وغيره مما لم يكن فيه واليه الفراق ومنه خبر لا ولا الضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة
اي لاسقة ولا غنى الامر في الدين عنه فمن احب واراد استحضار اي اختصار جميع مسائل الهداية فعليه حفظ اي
فيلزم حفظ الوقاية فعلى السمع وان كان في الاصل حرف ج فاعله ضمير الغائب والاكثر كونه ضمير المطلب ويكون مفعوله منصوبا
وكثير زيادة البناء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه ان البناء صلة وليست بزيادة فان المعنى ليستمسك به كما في شرح المعنى فعلى له
معنيان واللام للمعد لا بدل من المعنات اليه اي وقاية الرواية ويجوز حذف خبر العلم عند الامن من الالتباس كما يجوز دخول
اللام عليه عند كونه مصدرا او مصنفه ومن اعجل الوقت اي حمله على عجلة وهي تحري الشيء قبل آوانه والوقت اخص من الزمان
اذ هو الزمان المفروض لانه كما في المفردات والاسناد اليه مجاز ويجوز تشبيهه بكلف الفعل قبل آوانه فهو كمنى واشبات الاعمال تحصيل
فليصرف الى حفظ هذا المختصر المذكور وانما اثر الاظهار لزيادته التقرير واسم الاشارة للتميزة اكل تميزه لكمال العناية به
عن ان العناية هي التقيد والعنان ما وصل بلجام الفرس وهي كناية لتشبيه العناية بها واشبات العنان تخييل والعرف
ترشح واحاصل ان من ضاق وقته ولا تقى زمانه بحفظ الوقاية فيحفظ المختصراته اي لانه تعالى فان التقييل والمعلل به جواب
الامر بالمحذوف وهو يستخف ويجوز ان يكون لمحل غير السائل كلسائل او لاظهار كمال العناية او وفور نشاط المتكلم بكلام
كقوله تعالى انهم مفرقون وربنا انما آمننا ونشهد انك لرَسُول الله ويجوز ان يكون الضمير للمختصر او للمصنف مع لطف الالهام
ولي الهداية هو من يتولى امر احد والهداية اما بمعناها اللغوية اي انه تعالى لا متولى لان يجعل الموصل لمجرد حفظ
المختصر عالما بالفروع اذ هو حاو على خلاصته محيط بزبدته فصلا من غنا عن الوقاية بل عن الهداية وغيره او المعنى ذلك الكتاب
المشهور اي انه تعالى متولى لان يجعله يحفظه من اجل المسائل الهداية وتس عليه ضمير المختصر والمصنف وما حسن فعله حيث ختم
الديباجة على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تقدم عند الفقيه على غير ما من العبادات فقال

كتاب الطهارة

في الاصل بالسكون لانه غير مركب حرك بالسر للتعارف والفتح لانه نقل حركة النقرة اليه ويجوز ان يفتح على نحو علم منس لطائفة من الالفاظ على
 على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحتمل في الغالب ما بابواب وآله على الانواع منها وفصول على الاصناف وما غير ما يقتضيه كل باب
 والفصول مكان الآخر وقد كتبت في الفصول كما في هذا الكتاب اكل علم منس الطهارة بانضم اسم لما يطهر به من الماء بلطخ بمصدر بركات
 الماء والفتح انفتح النقرة عن الانسان كهيئة كالانجاس وفي الحكمة مجازية بين حقيقة جميع الشريعة واللام للمصدر وما قبل ان يفتح او
 الاستغراق فيه انه مقدم على الاستغراق وهو على ائس كما تقرر في الاصول الاضافه مجازية المعنى كتاب احكام الطهارة فان قلت الموضوع
 فصل الحكم فيمنعني ان يعنون بكتاب التفسير مشائخنا قد احرزوا عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يسعد ان تضمن الطهارة التفسير
 وكثير ما يمين اللازم لمقتضى والفائدة التنبية على ان الطهارة لا يتوقف على نية ثم بدو صور لانه اكثر احتياجا فقال **فرض الوضوء**
 والفرض لغة التقدير وشرعا ثبت بدليل قطعي يذم تاركه او فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا الحكم ثبت بحكم
 الكتاب متواتر سنة ويسمى بالفرض قطعي ويقال له الوجوب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشئ عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنس
 والمشهور يسمى بالظني وهو ضربان ما هو لازم في زعم جمهور الفقهاء كقوله المشيبي بالفرض الظني وما هو دون الفرض وهو فوق سنة كالغسلة
 يسمى بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لا يشبهه فيه وفيه انه لا يشمل بعضا من الظني ويدخل بعض من المندوب والمباح على راس
 الاتري الى قوله تعالى واغسلوا وجوهكم واغسلوا ايديكم واغسلوا رءوسكم واغسلوا اقدامكم واتركوا الجوارح والاعضاء الا التي تمشي وعليها السجدة فافعلوا
 فانه الاول من القطعي لا غير فالمراد ما لا بد منه للوضوء وهو في اللغة اسم من التوضوء وبلغت ماره وقد عده سيديون من المصادر وروى في
 الشريعة نظافة مخصوصة واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض والادب كما بعد النوم والنعبة والانشاء والشعر والنعمة وغير ما كما
 في قاضيان **غسل الوجه** اي اجزاء الماء على بشرة وجه التوضي وفيه رمز الى انه لول الوجه بلا اسالة الماء لم يجز كما لول سائر الاعضاء
 المضمولة وعن ابي يوسف انه جائز وهذا على ظاهره عندنا بحالي وقال الفقيه ابو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط
 الاسالة كما في الظن وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بلا تدارك فقد جاز والافلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى
 هذا لو صاحبه بالمطر مثلا مع الجريان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجراه لانا لنقول غسل والاجزاء اعم من اجتيء والحكمي على انه
 قد دونه على ما ياتي من التعميل والى انه لو اذن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة عن قبوله كما في الخزانة واسألته انه
 لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاه وان كان الادب ان لا يتعين كما في الحيض والى ان الوجه لو انجم بحيث لم يصيبه الماء
 لم يجز كما في نية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم النية لفظة كمفهوم الموافقة معتبر في الرواية ملاخلاف كما ذكره المصنف في الكل لكن في
 اجازة الراي انه غير معتبر واحتج انه معتبر الا انه اكثرى لا على كما في حدود النهاية وغير ما وانما محل الغسل على الفرض وحده لعكس لا بحيث
 في العين عن افعال المكلفين لما امرتهم احرزوا عما هو ادب الفلاسفة والغسل بانضم اسم للماء والفعل وقال بعضهم انه بانفتح مصدر
 غسل وبانضم اسم من غسل واسين فيه ساكنة ويجوز منهما الوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو لغة وشرعا من اشعر

باعتقبتين ومنه يكون اي شعرتين مسمى بالناسية فالله سبحانه وتعالى قد صدق على جانب الفقار ولا يلزم ان ينسل موضع مصلته وهو الاصح
كما في الخلاصة وفي البداية به شعار بوجوب اجزاء الماء من فوق كما في الزايدى ولعله راد الوجوب الاحتسابى لان الزايدى نفسه ذكر في القينة انه
سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء الى الاذن مضبتين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين الحجية لم يكره عن ابى يوسف راجح
انه سقط به لا التحاء والفتوى على الاول كما في السراجية **وسئل ابو قحافة** عن رجل اغتسل بماء واحد عند بعض القسوس فغسل ما بينه وبين الحجية
عند الاكثرين فاسقطه في الوضوء غير فاضل في الوجه فانسئل كما في حاشية البداية لشيخ الاسلام عصام الدين فظاهره ان ذلك لعين ليس من الوجبة
فانسئل عن بعضهم انها لو غسقت شديدا لم يكره وتيل الوضوء ذات رده وجب ليعال الماء تحتها كما في الذخيرة وان اشقة داخل فغسل منها مقداره
ما ظهر عند الانضمام لطبعه لا غير على ايجح كما في الخلاصة واعلم ان تحديق الوجه على تحديق العنق فلا يثبت كراهية الرابع ولا يدخل احد في الحمد وكما
هو مذهب ابى حنيفة ومحمد بن علي انه جاز ان يقدر الى التيمم الاذن فتكون من الشعر خبر مبتدأ ومحدوف هو ضمير الوجه لا تعلق بالنسل والانسئل
وعن غسل يديه اي يدي ذى الوجه فتشمل الى الرسغ او المرفق لانه اعادة ثانيا والاصح عند المحلوا في انها يلزم لانه كان سنة فلا يوجب
عن الفرض فانه يشكل لانه التطهير الذي هو المقصود وحصل فلا معنى للاعادة كما في الذخيرة **وعن غسل رجله** اي ذى الوجه وفي الكلام اشعار بان
لانسئل شئنان من جانب من اليد والرجل نعم وطبش وشي بها فيخلان كالا صبيح الزائدة والتايل كما في الزايدى وبها من رؤس الاصابع
الى الابط وصل لغند كما في المغرب وقال القرشي في تشرجه ان اليد شتره كمينه ومن رؤس الاصابع الى الرسغ اشتركا في الغسل وفي المحيط انها تقع على
الذراعين مع المرفقين فالاولى ذراعيه وقديمه مع مرفقيه كسبريم فتح الفاء والعكس لانه متصل بعنقه بالساعد كما في المغرب
مع كعبية اي تفرعين من اعظم عن تلقى المساق والقدم فكل رجل كعبا صدقا قال بل التشرج الا انه لم يقتض به اذا المدة في تفسيره الا ان
قول بل العربية وهم قالوا ان كل قدم بين كما في حاشية اله راية وذكر في مسبو شيخ الاسلام ان كعبا عظم رفيع في مقدم الرجل عند شفاها
ويعطيان النياتان عند ابى يوسف حملة الله فيخلان واعلم ان قال الطريزى قري ورجلكما بوجه ونسب فاهم الآية بتركة بالاجماع وبهنة المتواترة
ويؤيده ما في شرح البخارى لابن حجر والبداية لابن حجرى انه قد تواتر الاجاز في غسل الوصل **وسئل رابع** راسه من موضع الاكيس والربيع
بضم الراء والباء وسكونهما جز من اربعة اجزاء من الناسية والقدال والقدوين ومسح لفته امر شئ بشئ كما في القناس وكذا في الشريعة الا ان
الامر ارشال كلى كما ان شئ للبتل وغير اليد فانه لو سقط خرقة مبتلة على الراس او كف او اصابه المطر او اخل في انا ولا جزاءه من مسح كما
لو جبل التراب في كفه فاصابه ذراعيه كما في لفته لوات فما قال المصنف ان مسح اصابة اليد المبتلة فلا يخلو عن شئ كما في التلويح انه لمس بطن
الكف فان قلت ظاهره ما ذكره فيقتضى ان يجزى عنه اصابة الرأس شئ غير مبتل قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسح شئ
مبتل من ماء ما خذ للمسح بقرنية ما ياتي في مسح الاذن فلا مسح بمبل باقى في الآلة بعد مسح عضوا وغسله وفيه خلاف ولا بل ما خذ
من عضو كما في الزايدى وكلامه يشير الى انه لمس على الوقاية لم يجر وان وصل البتلة الى الشعر كما قال بعضهم وفي نظم هذا ان وصلت
فقد جاز عند العامة والى ان البنية لم يشرط فيه والى ان اى موضع منه مسح فقد جاز الا ان من البنية البداية من مقدم الراس
كما في الخلاصة وعن الائمة الثلاثة انه مسح راسه كما في نظم وذكر في التحفة ان مقدم الراس اربع اصابع لمسح جاز وهو

فان الصلاة على المراءى صواب اليد في السجدة ومسح كل ما يستر العورة اي بشرة الوجهين ظاهرهما باطنهما لا بد من مسح جميع اجزاء
 الوجهية فان المفرد المعروف اذا وقع مصافا اليه لكل فملا استغرق اجزاء الوجهية بالشرع ثبت على الذنن او عليه على الخدين معا على الخلاف كما في
 الاشارة فمسح على ما في الذنن لا غير على ما روى عن محمد بن ادم على الخدين لا غير على ما روى عن ابي حنيفة روى عنه ابا حنيفة في الصلاة
 والاول والى من حيث انها على الثاني مجازا واما عليه على الخدين على ما روى عن ملائكة الثلاثة وهو حسن الاقوال كما في الحديث وعليه الفتوى كما
 في التمهيد وفي حاشية الهداية انه لا يفرق بينهما ولا سيما ويقتل ان يكون المعنى مسح ربع الكل كما في الكافي مع قرب المصنف عليه في الزاهد
 الصحيح امر المراءى على ظاهر ما روى عن ابي حنيفة روى عنه ان مسح ربع الوجهية وكلامه يشير الى ان البشرة تغتسل اذا كانت مرتبة والى ان غسل البشرة ولعلهم
 يكتفون بذكر الوجهية والى ان الشارب يجب غسله بل لا يصلح الماء الى ما تحتها وفي اللآلى يصل الى ما تحت الشارب كما في الخزانة والى ان يغسل
 العارضين على الاول وعلى الذنن على الثاني والى ان يغسل المتسلسل منه وقد قالوا انه لم يغسل عنده وسنته هي لغة العادة وشرعية شريعة
 بين ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول افعل او تقر بربوبين ما في عليه عليه السلام ما امر وجوب في نوعان شتى بدى ويقال لها السنة الموكدة كالاذان
 والاقامة وسنن طروية ولغتهم سنة والاستنشاق على ما روى عنه كماله وجوب لطالبته في الدنيا الا ان تاركه يعاقب تاركها يعاقب وسنن الزواجر كادان
 المنفرد والسواك والافعال الممهودة في الصلوة ومن خارجها تاركها غير معاتب الا في ما لا بد منه فان لكل غير مختص البداية الصواب للنفرة
 كما في الغرب بالتسمية اي تقديم اسم الله الرحمن الرحيم ومعا للشيخ اسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان حجج بينهما
 فحسن لورود الاثار فيها كما في الكشاف وعن الهروي تنوع في غسل كل ما في الزاهد وهو ادب في ظاهر الرواية لكن الصحيح ما ذكره في التمهيد واما الاستنجا
 والجملة قبله لبعده في آخر الكتاب والبيان في غسل يديه اليه رقيقة فحينئذ يكون غسل اليدين في السجدة والغاية دفقة قياسا على المرفوع
 وانما اعيد اليدين لا شعاعا كمال المقارنة بينه وبين التسمية فلا ينافي بالكتابة من غسلات او المرات المستقيمة في الفتح القات وان استمر كسر
 لموقفه الحديث ولان هذا التصريح بعد الكناية لا يخفى شيئا وظاهره انه سنة في حق من نبت من النوم لا غير ويقتل ان يكون اتفاقا كما في المستصفى
 اولالاته بالمجد في الاصل فينا خلا لانا الصغير ليشماله يصيب على عينه ثلاثا ثم يعكس في غسل في الكبرية يركب ولا يستعمل المراءى في التمهيد لكن في الخزانة
 لم يستعمل بعد فخل كسب يده للاعتراف ولو كانت اليد نجسة او غير باصطف ان لم يوجد اغترت بالمدخل غسل اليد وان لم يوجد رفع المراءى فيه وان
 لم يكن يديه كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البنا في سنة السواك اي الاستياك كما في المقائيس وغيره فلاحذف المراءى المراءى طولا على ظاهر
 عوض عن الامن الاعلى على العمل ثم لا يسهل كذا ثم على وجه اللسان بعد ما يحيل اياه المسمى وخضرة تحت السواك والبواقي فوقه ولا يقبض بقبضة يديه
 فانه يورث البواسير والاستياك بطرف السواك واليمين لانه يورث الحمى واذا استيك فغسل والاف الشيطان ميتا كما به ولا يوضع على ما لا يصبغ الا غطس
 الجفون وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من ذم موضع القدم من اذن بها كتب اسوكة معها غلبت اذ انهم كما قال حكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي
 عمامته ولم يفتق بالوصف كما يقتل بل سنة واحدة على ما في ظاهر الرواية كما في صلوة المسجود لكن في المشايخ استحب وهو الاصح كما في الاختيار
 وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات وتياكده استجابة عند قصد التوضي فليس او يتحب عند كل صلوة كما عند غير
 ولينوده ما في الصحيحين انه قال صلى الله عليه وسلم لو الا ان اشق على امتي لا مرتحم بالسواك عند كل صلوة وقد صح من غير طريق

للحكم كستان بسواك افضل من سبعين كفة بلا سواك اراه تحميدها بسواك اراه تحميدها بسواك اراه تحميدها بسواك
 الا انما لم يكن في النبايع او من خشب تنج هذا الموت او من خشب تنج هذا الموت او من خشب تنج هذا الموت
 وفيه لاله على انه يجوز ان يكون اقصر من الشبر كما صرح به في كتب الشافعي وقال الحكم الترمذي لا يراى على الشبر والا فاشيطان ركب عليه في الحكم اشارة
 الى استواء الرجل والمرأة فيه الا انهم قالوا ان جعلت حتما قاعم مقامه في حقه والى ان الابهام لم يستحقه لا ليقوم ان مقامه كما ذهب اليه
 الا انهم تصورتم قنونا بالقيام عند الفقدان وعسل ثلث مرات مياها اي ثلثت غرغرات جميع ما رابحة لمبدلة عن الماء وقد يقصر وقد يستعمل
 على الاصل كما في ثلث غسل انفة ثلث مياها وعلية بيان استواء الاجاز ان المضمض معين كفة ثم تستنشق بالباقي كما في الطبيعة وان المضمض معين
 ثلث ولو قيل بالانصاف الاستغراقية لا فافا والمبالغة المستنونة بان يغمر ويقل كثيرا حتى يدا الغم ويستنشر ويقل يجذب حتى يصعد والاطلاق
 والى ان المضمضين لم يقيد باليد اليمنى او اليسرى وقد قال شيخ الاسلام ان عليها باليسرى وقيل الاول باليمنى والثاني باليسرى والاكتفاء
 مشعر بان لا يدخل اصبعه في فمه والنفذ كما قال بعضهم والاولى ان يدخل كما قال الوندوسي الكل في المحيط واعلم ان الزاهدي ذكر انهما سنة
 موكدة ان تاركها اثم ولو كان الماء كافيا للصورة مرة معهما وثلاثا مبدونهما لتوضا مرة منهما وتحليل للحية اي ادخال الاصابع في خلل
 على الذقن من سفل يكون نكاحا الى عنقه بعد ثلث غسل الوجه كما في ليمان ويؤتة عندنا كما في النظم لكن في المضمضات ايسنة عند
 بني يونس اما عندنا فتستحب في الاختيار ان يجازعها وتحليل الاصابع اي ادخال الاصابع فيما بين الاصابع بان يشبك اصابع احد
 من اليدين في الاخرى ويدخل خضر اليسرى مبتدأ من خضر جله اليمنى الى اليسرى كما في حاشية البداية ووقته عند علمنا كما في شرح الجامع القامخي
 ويستحب ان يخل من سفل ولذا قضى الامام الهمام صلوته عشرين سنة بتحليل من فوق وتحليل لغسل اي تعصيل الوجه واليد الرجل
 مرة ثلثا بان يغسل مرتين اخرين غير الفرض فالثانية والثالثة سنة كما في الزاهدي وقيل ان الثانية سنة والثالثة اكل السنة وقيل الثالثة
 والثانية ووثما في الغفيلة كما في الاختيار ومن ابى كبر الاسكاف ان ثلثت فرض كما في لمينة ويكره الزيادة على ثلث كما في الزبدة وفي النظم
 لو زاد على ثلث ونوى وضوءا آخر جازوا الا فان غسل للوسوسة فهو اثم وفي المحيط لو توضا مرة لغرة الماء او البذر او الحاجة لا ياتم والافيا ثم قيل
 ان اعتاد يكره والا فلا ومسح كل الراس اي جزاءه مرة اي في جزء واحد من اجزاء الراس لا لاحترازا روى عنه انه اذا غسل ثلثا ثلثا ثلثا
 مسح ثلثا واذا غسل مرة مرة مسح مرة كما في النظم وعنه انه مسح ثلثا لكل ما وجد يد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكيفية ان يبل اليد ثم يضع
 الاصابع سوى الابهام والمسح من كل يد على مقدم راسه يميني كفيه ويميدها الى قفاه ثم يضع كفيه فقط مسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ
 وعنه ومن محمد ان يمسح على راسه يميني الى مقدمه ثم يمسح الى قفاه وذكر الامام الصغار انه يبدأ بمقدم الراس ويجريها الى مؤخره ثم يعيدها
 الى مقدمه ولا تكون الاعادة يستعمل لان اليد مادم على العضو لا يصير المسح مأكلا كما في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه على
 مقدم راسه كفيه على فؤديه فيمسحها الى قفاه ومسح الاذنين اي بطمها بباطن اسياتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكتفاء مشير
 الى ان ادخال الاصبع في الصمغ ليس سنة والشهور انه ادب بما سمعته اي بما روى من مسح الراس فلا يؤخذ ما وجد كما في المحيط لكن
 في الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه مسح داخلها مع الوجه وخارجها مع الراس والغنية بالتفديد وقد يحذف

لغة العزم وشعرها القصد على الفعل له تعالى ووجهه واريدها تصدق جواز الصلوة له تعالى واشهرها الى جوازها عندنا بوصفها غير ممنوعة لكن في الامهات انها
 لم تجز في المحيط قال الكرخي انه اذا لم يتوقفه اخل واسا وقال اكثر المتقدمين انه لا يثاب بهذا الوضوء ومحلها قبل سائر الحسن كما في التحفة فلا ين
 عندنا قبيل غسل الوجه كما يفرض عندنا شافعي راجح وانما اخذت لرعاية التماسين في خزائنه الفقه ومقتضى القدرى والا اختيارا وغيره ما انما كالسنين
 بعد ما تجتبه **والترتيب** في غسل كل من هذه الاعضاء في زمان يتيق به فيسبب باليد الى الرسغ ثم بالقدم ثم بالانف ثم بالوجه ثم باليد الى المرفق ثم
 بالرس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط **والاولا** باليسرة المتابعة وشراعتا متتابعة فعل الفعل بحيث لا يكف بعضه الاول عند مقتضى الوجود
 فوجبت الوجه واليد باليد قبل غسل الرجل لم يترك الاول بخلاف ما في التحفة والا اختيارا والمصنف من ان لا يغسل بين الافعال غير باقاة على هذا الوجه
 لو جفت لكان ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدى وتحتية بعد فيكون موافقا لما قيل ويقتل ان يكون صفة الاستجاب كالنبت يطوعه ونفسه فالحال
 مرة وتركه اخرى فيكون دون سن الزوائد لاشترط المطالبة وانما سمي بها لاختيار المشايخ اياه على السباح ودعاه اليه لونه غير حبيب زيادته على غيره اكل
 في مقدمة الوجوه وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالاجزاء وغيره فمشمول الغرض والندب على كونه غير مجزئ في الاخرين فقط **اليتامان** في
 الاصل اخذ جانب اليمين كما قال المطري والمردم غسل اليمينى اولاً وكذا الرجل واما الخذان الاذان فمضمينان وانما خص لانه عام في لبس المشاة
 وجفت ودخل المسح السواك والاكتحال **القيم** الاطراف وقيل المشاة شط الشعر وقت الاطراف وخلق الرأس الخروج من الخلاء والاكل والشرب غير ما حاذر
 في كتبها صانها فافرح **الرقية** المعنى بطلان كلفه كما في النظم المتبل بالمازجيد كما في المنيه ليس في صله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ
 انه ادب وهو صحيح كما في الخلاصة وعند اكثر من سنة كما في المحيط ليس سنة ولا ادب كما في قاضيان وفي الاكفرا اشعار بان مسح احد القدمين
 بادب وفي النهاية انه بدعة ولم يخرج من كيفة الوضوء وشعره فيما ينافيه فقال **وناقضه** اى يخرج الوضوء عما هو مطلوب منه وان كان
 اصله فكالتيف بحكم ما خرج اى يخرج نفسه او بالاجزاء من حيث هو خارج فلا حاجة الى حذف الخروج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر
 من **السبيلين** اى قبل والد به هو او كان معناه او غير معناه كالدودة والريح الخارجتين منها وفي غير المعنى واختلاف المشايخ كذا قلنا
 المصنف في الاصل ان الخارج امان اليد بالقبل اما الاول فهو ناقض معناه اكان او غير معناه وصينا او سراجونا او مجادا واما الثاني فالمعناه
 حدث بالاجزاء واما غير المعنى فليس يحدث عنه العامة وعن محمد بن ابي حدث واليه ذهب بعض المشايخ كما في الزاهدى وعليه الفتوى كما في النهاية
 فلا تسأل في التيمم كما قيل لكن فيه انه لو اقطر في اطليله ومنها ثم عاد لم ينقص وضوءه بخلاف ما لو اتسقن كما في قاضيان وفيه اشعار بان اذا
 طرشي من البول او الخلاء على الرأس **السبيلين** يتعين بلا خلاف فانه خارج او ما خرج نفسه او بالاجزاء من غير غيره اى غير ذلك **السبيلين**
 فاجرى لغيره مجرى اسم الاشارة **ان كان** الخارج من الغير نجسا بفتح عند فقيهين انجاسته وعند اللغوي مصدر نجس ثوبه نجس
 بالکسر فيها واما قوله ثم شمس بفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشف والاساس ثم محمد بن ابي حدث ان الخارج من الجافة لم ينقص كما في النظم
سأل ذلك لئلا يبان ان الفحص كما في الحمان ويؤيده ما في المقائيس ان تركه يبدل على جريان واستداد الى ما يطهر من التطهير
 الطهر اى موضع نظيف في الوضوء او غسل واخره بقوله نجسا عن نحو الدم والبرق العرق ونحوه الاستثنى منه عرق الخمار فانه نجس فيكون
 ناقضا على ما يابى وبقوله سأل عما لم يجاوز عن موضع كذا اذا نشفت الدم ثم خرج ثم نشفت ثانيا ثم وثم وهو بحال

لوتركة الأسيل في غالب النكس أو غرض شيئا أو غرض أسنانه أو غرض صبيحة في الأنف فزاي اثر الدم على شئ منها أو استنشخ فخرج الدم اخلق من
 الأنف أو غرض شوكا أو ابرة فظهر الدم وجاز اكثر من راس الجرح بلا سيلان فان شيئا منها غير ناقص للوضوء كذا في المحيط واما اذا
 سجا وزو لو بلا خراج لكان ناقصا كما في الغلظة والكا في وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في بحر المحيط وما قيل في
 الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينقص فغاسد لانه لزم منه ان لو اخرج المريح او الغايط او غيرهما من أسيلين لكان غير ناقص
 وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرض شئ في جانب العين فسال منه الى جانب آخر او نزل الدم الى الأنف فشد بالان من حتى لا ينزل
 منه او قورم راس الجرح فظهر به قبح او نحوه ولم تجز الوضوء فانه لا ينقص وعن الحسن ان ما لا ينقطه غير ناقص قال اكلوا في فيه ثوبه
 لمن به جرب او جدري او محل كذا في الزايدى ولو شد بالرباط فابتل فان نفذ البطل الى الخارج لنقص كما في شرح التتادى وكذا
 لو خرج من منابت الاسنان دم رقيق احمر كما في المحيط واعلم ان ما ذكره فتنقص بما اذا تقاطر دم كثير مثلاً من درم او مما صلب
 من الأنف او من العين فانه ناقص ولو لم يسيل الى ما يطهر لعدم تحقق الاستداد بالنسبة الى ما يطهر فلا يتعلق الجرح بقوله يسال
 كما ظن ولا يقول خرج فتنقصه أسيلان ح ولا سدر اكل قوله سال فخرج العبارة ناقصة خروج الخمس ثم لما كان بعض انواع النواقص
 الخارجة من غيره مما فيه تفصيل فخص بالذكر فقال وناقضه القتي كالشئ وذا مصدر قائم اكل بقي اذا القاه واما مفعول به
 وان كان معرفا بالذام فان اعماله يجوز عند الخليل وسبويه كما ذكر الرضوي وجعله حالاً من القتي بمعنى الاسم خلاف الأصل
 للاحتياج الى حذف الجرح على ما زعم والميل الى المجاز والتكلف في عامل الحال بلا ضرورة رقيقاً اي ساكناً ان احمر به
 البراق لعاب الغم بان غلب الدم عليه سواء كان نازلاً من الراس او صاعداً من المعدة طأ الغم او لا وهذا عنده واما عند محمد
 فان كان صاعداً لالغتم ينقص والا فلا وقول ابى يوسف رخص مضطرب كما في المحيط لا اي غير ناقص هذا القتي ان اصغر البراق به
 بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله شعاراً بان لو ساديا ناقص كما قال الجمهور ولم ينقص في رواية الامل كما في ماشية
 الهداية والاول هو الاحتسان وقال الهيداني اني امره بعادة الوضوء احتياطاً وهو باق على الوضوء الاول كما في المحيط وناقضه
 القتي تخيره اي غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعماً او دماً منجداً او سوداً او حمرة ان ملا غيره القهم بان يعجز عن الامساك وقيل
 عن الكلام وقيل من غلظته القهم كما في الزايدى وقيل ان يعلم الناظر ان في فيه شئ وقيل يفيض الى راي صاحبه الاول هو الصحيح هذا اذا قاء
 مرة فان قاءه اطم يذكر في ظاهر الرواية وفي النوادر انه يجمع مجموع ان اتحد الغثيان والبول يوسف رخص لمجلس البول على دقاق مطلقاً كما
 في المحيط والاول صحيح كما في المغنمات وعن الحسن ان تناول طعماً او ماء ثم قاء من ساقطه ينقص لانه طاهر كما في الزايدى وفي
 المنيية اذا قاء دودة كبيرة ولم ينقص لا اي غير ناقص القتي يلغها وانما نفى مع انه علم من قوله نجس انه غير ناقص اصلاً سواء كان
 صاعداً او نازلاً لالغتم اولاً لانه ناقص عند ابى يوسف رخص واليه ذهب الطحاوي حتى قال كبره ان يوقد البغيم بطون الشرب فيصلى
 معه ومنهم من سقط الخلاف فخل قولهما على النزاع وقوله على الصاعد ومنهم من اثبت في الصاعد وهو صحيح كما في المحيط وهذا اذا قاء
 متحداً فان تفرقتين دما او طعماً او لالغتم فالعبرة بالغالب ولو استويا اعتبر كل على مدة كما في الزايدى ثم لما

فذكر ان بعض الخارج من غير ناقض وبعضه لا قد بين حكم الاول دون الثاني فبين فقال وما ليس من ذلك الخارج بحيث قد نقلته
اشارته الى ان الحديث قد يطلق على الناقض وان كان في الاصل عند عدم النجاسة الحكيمية ليس محسب بالفتح ولم يستحسن لكسر
ان كان هو الرواية بمعنى غير طاهر لانه يلزم منه انه ليس بسبب بالفتح لا استلزامه في العام فمضى الى الخاص وهذا عند محمد بن واذا عند محمد بن
فمحسب والاول هو الصحيح كما في المصنفات والمراد ليس بحديث اصلا فبقية زيادة الباء فلا يرد الخارج من الحديث وهذا لا عذر لان
انتفاء الانتقاض منقوض بوقت خاص وناقضه فوم شكلي متجاني لم يقعد عن الارض ام لا الى ما لو ازل لسقط ذلك المشكلى وهذه
الحكمة عند الطحاوي وفي رواية عن ابى حنيفة رح وعنه انه في الصحيح انه لا ينقض اذا استقر مقعده على الارض والنوم استرخاء وعصاب
اليد لا يخرط به بخارج الصاعدا عليه والاحكام اعم من الاستناد والاتحاد بالظهر على شئ ومثله على دون الى فاجرى مجراه ولم يضمن السبل
والا لا تنقض لجر دليل الى ذلك الا لم ينقض بنوم المشكلى على ذلك بل لا يلى اليه ولا ينفى ما يفيد من ان النائم يتوقف على السجدة في الكلام
اشارته الى ان ناسا لم يشكوا في نقض فان ناسا مضطجعا كذلك على ما قال كلواي وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرازي
ان كان النائم عامتا ما يقال حوله كان ناقضا وكان ليس هو من حرق او حرقين فلا كما في الرازي والى ان نوم الواضع راحة
على ركبته لم ينقض كما قال بعضهم والى انه لو نام مقعدا فسقط الا انه انقبة قبل ان يصل الى الارض او عند الاصابة فلا يصل
لم ينقض كما روى عن ابى حنيفة رح وعليه الفتوى كما في الخلاصة والى ان نوم القاعد الواضع اليته على تقبيله وقد صرحوا به
المكسب على الوجه وانما بطنة على فخذه غير ناقض عند محمد رح لانه يشترط الاسكان على الغير خلافا لابي يوسف رح في التيمم والى ان نوم
القاعد للتمثيل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب كذا نوم المتورك كما في الرازي والى ان نوم القائم والمركب والسيار
مصليا غير ناقض كذا في المحيط والناقض من الانبياء عليهم السلام لا يحتاج في هذا الكتاب الى ان يقال ان نوم غير ناقض
الا انما يمنع الفتوى لغلبة الدافيد في النشيط والنوم يسكن العقل القوى المتحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع او الوجع او غيره
وكذا السكر فانه حاله خارجة للعقل وقلة كجذب المشايخ ان لا يعرف الرجل من المرأة وهو خشيارد شهيد صحيح فاقول
عن الامام اكلوا في ان يدخل في بعض شئيه تحرك كما في المصنفات والنجوات صاوية بسلوب ليعمل جنات الاغواء فانه مغلوب
والاطلاق دال على ان القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطجعا كما في الرازي فالاكتفاء به عنهما او
فمقدمة بالغ سوار كان ياقطا او ناعما عاد او ناسيا غنسل او غيره وقال بعض المشايخ انها من لئام والناسي والمفتل
غير ناقض كذا في المحيط فلا يجب فيه ليعطيان لا يخرج النائم وقته مضطجعا وهو ان يقول قد كما ذكره ابو هري وظاهره
بالدوافع الا ان كثرتم على انها يكون مسموعا له وغير مضطجعا يكون مسموعا له فخط فاعلى هذا انه غير ناقض وقال بعضهم ان الصوت
المسموع ناقض وان حل كذا في المحيط واشار الى ان التيمم هو ان يبد وفيه سناء بلا صوت غير ناقض والى انها من
غير ناقض كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر البالغة لانه من الاحكام المشتركة في صلوة مفقودة اي مفقودة
بالنوع وواقعة في صلوة مكتوبة او نافذة في اصر او غيره ولو راكبا كما قالوا وما عند فمضى النافذة في اصر لم ينقض لانه

ليس في جملة فاحش بها ما وقع في مثل ذلك في ركوع وسجود التلاوة المطلقة التي هي مقيدة فخرج بها صلوة الجنازة
 لاجبة التلاوة كما نطق والمباشرة الفاحشة في الشرعية تماس احد الفرضين منها الاخر متجدين مع الانتشار على التقا
 المتمايزين من الميسر والمصنف ومنهم من اشترط مس الفرضين بل التجرد والانتشار كما في الحقائق ونقيض طهارتها وان لم ينتشر
 الا يكون لمباشرة بين الرجلين والمرأتين عند الاكثين كما في الهيئة وهذا عند الشنخين واما عند محمد بن غيرنا فقتضيه وهو حسن كما في
 النظم وغيره وهو القياس والاول الاحتسان كما في المحيط وهو صحيح كما في التحفة وعن صاحبنا انها غير ناقضة بلا طهر شيء وهو
 الصحيح كما في استحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان طه الهيبة والهيئة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم الا غسل الذكرك
 في صومهم والنظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل المرأة اذا اقضى بشرة الى شرتها فتأمنه الملامسة ولذا قال شرف الامة
 الملك الملامسة الفاحشة فهي ما تخرج من الاقوال والافعال لا اى غير ناقض لمس بشرة المرأة بشرة الرجل او بالعكس
 سواء كانت محرما او لا بشهوة او لا وسواء كان اللابس يد او غيره ياد أو لابس اوراق بغير البشرة كاللنس والمرأة مؤنث المرء
 الرجل وهي اهم المبالغة كما هو المذكور لاي لابس الرجل ذكره او ذكر غيره سواء كان صغيرا او كبيرا او متينا ولو بياطن لكانت والاول
 بالذكر الفرج فان مس الفرج ناقض عند الشافعي رحمه الله تعالى انه يتوهم ان نقيض مس غيره وفي النظم ان مس المرأة والذكر مكره ولو لم يتبا
 من اضافة النقص الى المنة كورات انه ليس بواجب الوضوء كما قيل بل هو اعادة الصلوة على ما قال جمهور كذا في
 النهاية فرض غسل فضبتين يكون اهم من غسل الفرج كما في الصحيح والمقاس اومن الاغتسال وهو غسل تمام جسمه كما
 في المغرب وكان الاغتسال مطاوع لغسل وان لم يغسل الا في الغتسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البسطة
 والراغب وغيره ان الاغتسال غسل كل البدن على ان يكون احكام بالمطوعة مقصورا بالسماح فان الاغتسال لم يوضع
 للمطوعة كما ذكره الرضوي غسل فمه والفقهاء بتخصيص فاما غير قليلين في البدن مع المبالغة في نظافتها فان المبالغة
 فيها مسته وقيل واجبة على غير الصائم كما في الهيئة وفيه اشعار بان لو شرب الماء على وجهه استه لم يكن كافية وبانه لا يشترط
 الصعب كما قال بعضهم وذكر الناطقي انه شرط وهو الا حوط كما في اخلاصه ولو كان سنة مجزأة فبقى فيه طعام او كان في
 انفه ورن رطب لم يمنع نجاسة اليا بس كما في الزاهدى ولو كونه بعد فرض مطلق لغسل لم يذكر تخفيف للهيئة الواجبة في
 السجادة وغسل ظاهر كل البدن اى جميع اجزائه فكل غسل بعين ولو كلفه بالعمل لغسل كما في حاشية الهداية وما تحت
 اظافر الاصابع والعيان والظيان مئيع وقيل لا يمنع ولا يجوز ان خاتم الغضيق على ما روى عن الامة فلهذا روى
 كما في قاضي خان ويجوز القطر وان لم يكن في الاذن لا يكلف في الاغتسال ويدخل الاصبع في المرأة والماء في الغلغة
 وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدى وفي غسل اشعار بان تسهيل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد بن
 عن ابي يوسف رحمه الله ان اصابعه بلا اسالة اجزاء كما في شرح الطحاوى وفي الاكتفاء اشارة الى ان الذكرك ليس
 بشرط الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله كما في الزاهدى ولعل الراس لمنق واليد والرجل بالهيئة داخله في الحكم وان كانت

خارجة عنه فان ابدن من تلك الى الالية كما في المغرب للمعالي غير جواز اليد شير عن محمد بن في عدة المحيط والذخيرة و سنة
 ان يغسل يديه الى الرسغ ثلثا وقرجه اى ثم فرجه بان يفيض الماء به ليمسح عليه باليسرى حتى انقيه والفرج قبل
 الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر ايضا كما قال الطريزي ويزيل عن كل موضع من بدنه النجاسة اى نجاسة حقيقية كما
 واجله اما معطوفة على الفعلية فليس لازالة بعد الفرج كما هو ظاهر الرواية وان كان في او معترضة فلا يسب بل يفر من كما في الجلاء
 واليه اشار القاضي في شرح الجاه حيث قال سين فيه تقديم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يوضأ على نحو ما قلنا
 وذكر الجلاء ان ازاله النجاسة فمن ثم ان يتوضأ اى يتم سائر اعمال الوضوء من استجمات والسنن والفرغ من
 كما مر فينوي الغسل بسبب مسح على الجاه كما هو ظاهر الرواية وعنه انه لم يمسح كما في المحيط وفيه روى الى ان نية الغسل سنة كما
 في الجلاء لا يغسل رجله الوضوء في المستنقع لما سياتى وفيه اشعار بان لو لم يكن في ذلك مستنقع كما اذا كان على لوح او حجر يقدم
 الغسل وقيل يقدم مطلقا والاول اصح كما في الزاهدى ولعل وجهه ان الاحتراز عن اختلاف في الماء يستعمل وان كان الماء
 ليس بمثل فلا حاجة الى الغسل ثانيا ثم يفيض اى يصيب الماء اى من الماء الموهود في الشرح للوضوء والغسل وهو
 ثمانية ارجل وقيل عشرة ورجلان للوضوء والال صح ولتقديم ليس بلازم حتى جاز التقصان والزيادة بلا اسراف كما في
 المضمرات وذكر في الجواهر ان الاسراف في الماء جاري جائز لانه غير مضاعف على بدنه ثلثا فيسب اى بئسبه الاين ثلثا ثم
 باليسر ثم الراس وسائر جسده كذلك وقيل بالالين ثم الراس ثم اليسر وقيل بالراس والاول اصح كما في الزاهدى و
 عن ابى حنيفة روى انه يغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل كالرجل والراس وسائر جسده بحجته ارجل كما في شرح الطحاوى
 واعلم ان نقل البهل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز في الغسل لاني الوضوء ويجوز نقله من عضو الى عضو في كليهما كما في الخزانة
 ثم يغسل رجله في مكان آخر ظاهر لاني المكان المستنقع بفتح اى للجمع للماء المستعمل وفيما ذكر اشعار بان لو انفس في
 الماء جاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة فلو كنت فيه ساعة فابغ الوضوء والغسل لاكمل السنة كما في الزاهدى وكفى
 لذات اى لامرأة ذات الشعر القصيرة اى المنسوجة في الاصل فغسل بمعنى مفعول والتاء للبا لثة او انقل الى الزايب
 ان يتل اصلها اى بلغ الماء اصول شعره وعنه انه لا يكفي كما في المحيط فيغسل ظاهرة المسترسل وهو اصح كما في الزاهدى
 والاول اختار كما في الخلاصة وفيه روى الى انه لا يكفي لذي الصغيرة فنقنها وقيل يكفي وفي البقالى اصح انه يجب غسلها وكذا
 لا يكفي لذاتها اذا نقصت كما في الزاهدى والى انه لا يكفي لذي الجنية لعدم اخرج كما في الذخيرة واعلم انه اذا فرغ من غسل الراس
 تركته وقيل تسح ولا تسح نفسها عن زوجها كما في الهينة وموجبه بالكرامى شرطه وقيل سببه وقال الجمهور ان سببه رادة الصلوة
 الا ان يغسل تحت عقيب الجنابة والا فرج بعض البدن فتتاذى به الملائكة كما في الشفاء وانزال متى اى خروجه
 عن قبل كما في البيهقي واذا اثره على الخروج تبركا بعبارته صلى الله عليه وسلم محمد بن في المسبوح والمشي بكسرة النون مشدودا
 وقد يسكن مخففا هو ما خلق منه حيوان كما في المفردات والجمل وغيره جاز في نظم ان يحل لا يكون الا من المؤمنين فاني اصح

مما لا بد من حفظه كما في الحديث وغيره ما فعل ما قرنا لا قصه فيه بل في مقابل الرواية الا بصار والشيء عذر غير واجب التعرض وكومنا
 بمعنى العلم مع حذف احد القولين غير محذور عند جمهورنا ويدخل في المستيقظ المستيقظة تبعاً فانها كالرجل على ما ذكرنا واحترز بقوله
 روية المستيقظ المذني عن روية اليقظ والصالح بعد لاغناء واسكر فانه غير موجب لكن رويته المذني موجبة كما في الجملة صفة وبقوله المذني
 والمذني عن الودى فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحتلام كما في الحقائق والمذني والودى بالتسكين وقيل بالتشديد فالاول
 ما يخرج عند الملاعبة والثاني بعد البول كما في الصحاح وذكر في النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فغسل ثم خرج منه شيء لم يجز فهو ودي
 وانقطع كحصى على انقطاع العادة او الثلثة الى التسعة وقد بقي من آخر الوقت مقدار يتمكن على الاغتسال والتحرية لان
 بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا في حق المسلمة واماني الكتابية فالمعتبر نفس الانقطاع كما في انقطاع العشرة في حق الكل
 كما في بسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم لم يبتدأه دون العشرة فوق لثلاثة حب نسل ولم يجب ثانياً عند العشرة كما
 قال بعض المشايخ واوجب بعضهم توقف آخرون كما في الهنية والى ان اشترط السبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفي شهيد الكرماني نفس
 السبب الا ان نسل غير مفيد فتأخر الى الانقطاع والقطر القاس كالحصى فيما فصلنا وفيه اشعار بان لو ولدت ولم تزكها
 لم يجب غسل كما قال ابو يوسف رح وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عنه ابى حنيفة رح وبه اخذ اكثرهم وجب الوضوء اتفاقاً كما في المحيط
 لا اى غير موجب له وطى بمهيمته بالهجرة اى جامعاً وان كان في الاصل الدوس بالقدم والهيمة لا لا نطق له كما في المفردات بلا ايراد
 اى بغير خروج المني فالباء عامل في الانزال على الاصح ولا للتبرية بمعنى غير كما ذكره السيل في والهيمة كالمهيمه الا انه لم يذكر لفظ رما
 وسن اى دووم عليه بالاعتناء فيكون من سن الزوائد ويحتمل ان يكون من استحيات ليوافق ما ياتي في جمعة وقد صرح به في الجلباني
 لكنه يخالف المحيط للجمعة اى ليوم جمعة كما هو الظاهر ويحتمل صلواتها كما قال ابو يوسف رح لانها افضل لصلوة وهو صحيح كما في الكافي وعنه
 لها جميعاً كما في شرح الطحاوى والاول قول الحسن ورواية ثن صاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بان لو غسل بعد صلوة لم يسهل وفيه عقلاً
 بين الحسن ابى يوسف رح كما في التهفة وغيره ما لكن في جمعة المحيط وقاصيخان انه لم يعتبر بالاجماع وفي الزايدى والجلاني عن صاحبنا انه لو اغتسل
 يوم الخميس او ليلة الجمعة لم يجز به الا يحصل دفع الرائحة المقصود منه ولعمري ان اى لذين اليومين وفيه خلاف الحسن وابى يوسف رح
 كما في التهفة وسياتي تمامه في فضله والاحرام اى للاحرام عند ارادة وتوهم عرقه بهذا الملق في المحيط واكثر الكتب لكن في المشايخ
 ستة بعرفات واليه لشار في المضمرات واعلم انه يتكسب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ بغير الاحتلام وفاق كما في التهفة وكذا غسل السجامة
 ولبنة البرورة والقدر وعرفة والكافر اذا اسلم واما كسب فوجب كما في خزائن الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير محتاج
 الى قيد كما راجحاً ومقيد محتاج الى قيد كما راجحاً والاول يزيل النجاستين والثاني النجاسة الحقيقية كما قال الفقيه وغيره انه لا يزيل
 الحقيقية عن البدن والاول مبرح واما ما خبط ما ع به فان غلب المطلق والامقيد كما في شرح الطحاوى وهذا محل فاعلم
 بقوله ويتوضأ بالضممة اى نظير اعضاء الوضوء بمااء السماء ومااء من هذا المظلة او المسحاب سواء
 كان في الهواء او ساكناً على وجه الارض او جارية فلا يتوضأ بالفتح الا اذا تقاطع وعن الصاحبين انه يتوضأ

به الاول هو الصحيح كما في الطبيعة واما الارض اي ما يكون في احاط الارض كما في الاراء وعلو وجها جاريها كالانهارا وساكنها كما يحسن
 فلم يصح ما قال بعض اصحابنا انه لا يتوضأ بالماء الراكد ولو كان اكثر من عشر في عشر كما في الجها وانما فضل التوضي مع انه من المطلق بحيث وكذا
 انما كانت كثرة الاحتياج وملاحظة المقام ولا ينبغي ان يخل نازل من السماء فلو كثر في كفى وان تغير اي حال كونه تغير ذلك لما بين لونا ويرى طمعا
 بالملكوت بركات ايم الاقامة كما ذكره ابن مالك في اشارة الى انه لو لم يتغير بالمجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه شاربانه لا باس فظن
 التغير بالملكوت الا انه خلاف اشعار المتن او خملط به بالطح او غيره طاهر سواء كان من جنس الارض او لا وسواء قصد به لمطافه او لا كما في
 والتمرد والصابون وورق اشجار الا اذا اخرج اي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الاوقات والوقت اخراج الطاهر
 الماء عن طبع جنس الماء اي من صفته الاصلية التي هي الرقة فلا يتوضأ بها لسهل او غيره اذا كان شحيحا وفيه اشعار بانه غير معتبر
 من حيث الاجزاء كما قال ابو يوسف روى عن محمد بن عيسى عن ابني يوسف روى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى عن محمد بن عيسى
 هو الصحيح تقدم الجزء على الوصف في الاعتبار كما في حاشية الهداية لكن في الزايدى وغيره ان الطاهر ان خالف الماء لونا كان
 والعصير وخل واما الرغفران فالعبرة لغلبة الماء وان توافقا لونا وتفاوتا طمعا كما في المحيط والاشارة بالابنية فالعبرة لغلبة الطعم
 ان توافقا لونا وطمعا كما في الكر فغللبة الاجزاء فلا اعتبارا ولا لللون ثم الطعم ثم الاجزاء او اذا غير طبعها او غير طبع الطاهر الماء
 للاكل او الشرب او الدوى او غيره وهو اى واحال ان ذلك الطاهر مما لا يقصد به النظافة نحو المرق وما الباس فظن
 الطمخ وفيه اشارة الى ان الغلبة مانعة فيما طبع من هذا الجنس سواء كانت بالاجزاء او اللون والى انه لو طبع الاس او السدر او
 الاشارة في الماء وتغير لونه توضحا به اذا كان رقيقا كما في المحيط ودلالة له فهو لم يست قطعته كما هو والكلام مشعر بانه لو غير الاوصاف
 انشئت بلا اخرج وتغير مذكورين كان طورا في الهداية من ذكر احد الاوصاف ليس للتقييد كما في الزايدى واليه يشير في المصنفات
 فذا خالفته بين كلامي المتن والهداية كما ظن وان خملط به اي بذلك الماء نجس فاستح فاستحان الماء جاريها في عرف الناس
 قيسل هو ما يخل شيئا وان قل وقيل ما يذهب بتبته وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزايدى وعن ابني يوسف
 بالاعتراف والاصح هو الاول كما في المحفة ويدخل في اجاري ما ينجس اذا جرى على طريق فيه نجاسات فخلطت بخلط بحيث لا يركب
 لونها ولا اثرها كما في الخلاصة وكذا اما لمطر حين لم يصب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم نجس الا اذا غير وكذا اما انما
 حتى لو دخل فيه يده وعليها قدر لم نجس قيل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامة المشايخ انه اذا دخل الماء من الانبوب
 والاعتراف متدارك لم نجس وعليه الفتوى كذا في المحيط وتفسير الاعتراف المدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الترتين
 كما في الزايدى او كان وجه الماء عشر ابا لسكون والاشارة بحد التحيز الذراع كما في شرب الكر ما في اولنا فيشبه
 كما في المغرب في عشر اي مطروبا فيه فيكون دوره الرعين فزاعا وهذا اكثر الاقوال وبه نأخذ كما في المنوادل وعليه الفتوى
 وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل اثني عشر في اثني عشر وقيل ثمان في ثمان ومثله عن محمد بن عيسى كذا في شرح
 الطحاوي ومثله عن ابني يوسف روى وقيل سبعا في سبع كما في الزايدى ومثله عن محمد بن عيسى كما في المنوادل والمربع والاما

في المدة في شتران يكون دورة ثمانية واربعين ذراعاً وقيل اربعاً واربعين فالاول احوط كما في الكبير وقيل ستة وثلاثين
 وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في النظرية وفي الاولين تحقق احوض المربع داخل المدة وفي الثالث ما يساوي
 واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات اصبح
 قائمة في كل مرة كما في الواحي او في المرة السابقة كما في الكرياني او سبع موصوفة في كل مرة كما في سير المقدمات وفي النهاية اصبح
 ذراع الكرياس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبير فلو كان وجه الماء ثمانية في ثمان بذراع ثمانية
 ثمانية قبضات ثلثت اصابع لكان عشرة في عشرة على هذا القول والاطلاق مشعر بأنه لو اتصل في الارض ذراع او في الحوض
 طحلب وكان فيه قطع خشب وجد تحريك لم يجز فيه الوضوء كما في الزاهد لا تحبس اي لا ينكثت ارضه اے
 ارض الماء الذي يكون عشرة في عشرة والاضافة للعلم بالمعرفة اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشرة في عشرة وهذا قول
 بعض المشايخ في تقدير المصق وعليه الفتوى كما في الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ اللعب وقيل شبر وقيل
 ذراع وقيل ذراعان وقيل مفوض الى الناظر كما في حاشية الهداية والعشر في العشر اعم من الحقيقة والحكمي فيدخل فيه ما لم يطل
 بلا عرض بحيث لو ضم اليه صار عشرة في عشرة فانه في حكمه على الاصح كما في الاختيار وغيره وكذا ابراهيم ما بها عشرة في الاصح
 ان الماء في البئر اذا كان يقدر ما احوض الكبير لم تحبس كما في لمية وهو على ما اختاره من المقدارين والمصق الذي هو خمس
 اصابع تقريباً ثلثة آلاف وثلث مائة واثنان عشرة من الماء الصافي ويسع ذلك في غدير كل ضلع منه طولاً وعرضاً ومقاي
 ذراعان ثلثة ارباع ذراع ونصف اصبح تقريباً كل ذراع اربعة وعشرون اصبعاً الخمس ولا يتغير عما عليه من المطورية ذلك
 الماء الذي كان جارياً او عشرة في عشرة وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عذرة في هذا الماء الجاري كما في قاضيان واهل
 جواز من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جواز من احوض الصغيرة اذا دخل الماء من جانب
 وخرج من جانب سواء كان اربعاً او اكثر وعليه الفتوى كما في الزاهد وكذلك لو كان عينا هي سبع في سبع الخمس
 في خمس منع منه الماء وعليه الفتوى كما في لمية وغيره الا اذا غير اي يكون مطلقاً في جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك الخمس
 طعمه اى طعم ذلك الماء الذي كان جارياً او عشرة في عشرة ولا طعم بفتح الطاء ما يؤديه ذوق الشئ من حلاوة او مرارة او
 غير ما اولونه او ركيه فانه خمس الا اذا خرج منه شئ بمرور الماء عليه وقيل خرج مثله وقيل ثلثه امثاله وقيل دخل بلا خروج
 وقال الترمذاني بيفتي كما في الزاهد والاول اصح تيسيراً للمسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في لمية عام للمحوض والماء الجاري كما في
 عامة لمية والاولات كالحيط والخيزرة والخلاصة وقاضيان وغيره فلو سب جنية نهرية وجري للماء تكتما وفوقها لم تحبس الا اذا غير اثره و
 عليه الفتوى كما في المقدمات من المصباح هذا لكن في الايضاح تكلف الروايات عن اصحابنا في تحديد الكثير فالظاهر عن محمد بن ابي
 في عشرة اصبح عن ابي حنيفة راجح انه موكول الى غلبة الظن فانها كالميقن في وجوب العمل به ومحمد راجح الى قوله ومن ابي يوسف راجح
 ان الماء الذي كان جارياً لا تحبس الا بالغير وان لم يكن الماء لم يمتنع الخمس جارياً ولا في طمحين ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر

فان فيه خفايا مذكرة في عشر في عشر كما في الطهارة ولا يخفى انه لو فرض هذا الحكم الى مفهوم مكان حسن وعلم انه اذا رأى رجلاً يتوضأ
بما تجزئ خففوا في وجوب خبارة عليه كما في المنية والاباس اي لا كمال شدة عليك فيه دلالة على ان يتعجل به تركه اولى لانه اذا
يفتقر الى انفسها في مظانها ولذا قيل في الاباس باس اي باس قليل وهذا اكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون اهل اولى بل واجبا كما في صوم
المنية بلوت ما في المولد اي ما يكون توالده وشواه في الماء فابري الذي لا يعيش في الماء له دم سائل غيبس اجماعا سواء
في الماء او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالده في غيره فلم تجزئ كالبط والاوز والحيتة كما في شرح الطحاوي لكن في المحيط ان موت
طير الماء في غير الماء تجزئ وكذلك الماء الكبير الاصغر العدم الدم والاطلاق مشير الى انه لو مات ذلك المائي في الماء
او ما عداه آخر غير تجزئ وان تقطع وهذا الصح كما في الميسوط لكن في المحيط ان موت في الماء غير تجزئ في ظاهر الرواية واما في غيره فالسك
كذلك اجماعا واما غيره كالنصف فكل المائي والسرطان ففيه خلاف والاباس بلوت ما ليس له دم سائل سواء مات في الماء
او ما عداه سواء كان بحرا كطير الماء صغيرا كما في المحيط او بيا كالجراد والذباب والنبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء
الدم او لا والاصح في لعلق انه اذا مضى الدم تحسبه كما في الزاهدي واما قيد بالسائل لان مقتبه عدم هيلان لا عدم اصله حتى لو وجد
حيوان له دم جاد غير سائل لم يكن موته في الماء تجزئ كما في حاشية الهداية وغيره لكن في الميسوط ان هذه الحيوانات ليس لها
دم اصلا لان ما ظهر منها يفيض بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان هذه الجملة مغنية عن الاول والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يفي
بهذا الكتاب وما فرغ من الماء المطلق وتعلق به من بعض اقتسام الماء المقيد شرع في الباقي وما في حكمه وقال و
لا يتوضأ عطفت على يتوضأ بما اعتصر اي يخرج الماء بالعض او بغيره بان دق دقنا عما شتم استخراج منه الماء او دق وطنج بالماء
ثم استخراج والرواية بقصر ما فعل وجهه انه يشبه في التوضي من سحري نبات فيتناول نحو الدياس وورق الهندباء او تمر اي
فرع نبات شيل نحو اللورد وسائر الازهار والاعتقار اعم من الحقيقة والحكمي فيدخل فيه ما في البسج من ماء الكرم وعن ابى يوسف انه يتوضأ
به ويؤني ان يكون على هذا الخلاف ماء الدبوغه والبطنج بلا استخراج وفيه اشعار بان لا يتوضأ بثبينة التمر وان لم يجرد الماء وعنه انه يتوضأ
بج وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم به اخذ محمد بن وعنه الرجوع الى التيمم به اخذ ابو يوسف كما في حاشية الهداية
ولا يتوضأ بما عمل في غسل شيء من الاعضاء وان كان ما يلقى البشارة اقل ففضاله بعضه ونحوها لم يستعمل كما قال كثير من المشايخ
الا اذا كان مستلما كما في المحيط وهو الاصح كما في خزانه وكذا غسله الحجارات كالقدر والقصاع والثمار وانما يصير تملا عند محمد بن
لقربة فقط اي طلب ثواب يحصل من نحو الصلوة والخائنة في الاصل مما يتقرب به الى الله تعالى وعنه القربة او رفع
الحدث اي عمل بخير القربة مما لم يرفع نجاسة حكمية بقربة لوط فلا يلزم ان الاحتمال لرفع الحدث لا يكون الا القربة
فاذا توضأ محدثا ويا له يكون تملا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا او غسل اليد حائضا او غير ما قيل الطاهر وبعد اذا غسل المحدث
الاعضاء لا يتبرك ويكون تملا عنه فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازاله الحدث وجب تملا الماء بلا خلاف فان ازاله المحبين
او اطين لا يصير تملا اتفاقا كما في الزاهدي واما قال لا يتوضأ ولم يذكر انه ظاهر اعم من تباعا لظاهر الرواية وروى ابو يوسف

ومحمد بن ابي حنيفة راجع انه ظاهر غير مطهر وبه اخذ محمد بن يوسف عنه انه سبحة خفيفة وبه اخذ الحسن عنه انه غليظة وبه اخذوا الى هذا الخلاف مال
 مشايخ بلخ واما مشايخ العراق فقالوا انه ظاهر غير مطهر بلا خلاف بين اصحابنا وهو مختار لمحققين من مشايخنا فانه الاظهر عن ابي حنيفة
 وهو الاقرب فلو وقع في الماء يتوضأ به الا اذا غلب وقيل لا يتوضأ به وان قل والا اول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى على قول محمد بن
 كما في المحيط وغيره وفي نفي التوضي اشار الى انه يجوز ان لا يجزئ له ان يجزئ به وبكره شربه ولا يحرم ولا يجزئ به كما في الزاهد وفي استعمال لفظ الماء
 دلالة على انه مادام على عضو ليس له حكم الاستعمال بلا خلاف كما في التمر تاشي وفي اطلاق الاستعمال رفر الى انه لو غسل عضده فمضته
 الف مرة فاما الاخير كما الاول عندنا وما عندنا شرب فاعدا الثالث مستعمل كما في النظم والروضة والى انه لو توضأ بالصبي صار مستملا
 وقيل لا يتعلل والا اول اشبه اذا كان عاقلا كما في المحيط والى ان غسله لا يجزئ كالموضي وفيه خلاف كما في الزبدة وشيخ القيد الى انه
 لو غسل فخذه لا يجزئ وغيره مما ليس من أعضاء الوضوء وليس يتعلل وهو الاصح وكذا الغسل لاجادات كالاثواب والقدور ولقصاص
 والتمار كما اشير اليه في الخزانة وفي الاكتفاء اشعار بان ازال عن العضو مستملا وهو الصحيح كما في الهداية والخزانة وهذا قد رتب
 اصحابنا وعليه اكثر المتأخرين وذهب ابراهيم النخعي الى اشتراط الاستقرار في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ و
 طهري الدين الرضائي كما في المحيط وهو المختار كما في الخلاصة وذكر التمر تاشي ان لو تناثر عن عضو الى ثوبه لم يافد حكم الاستعمال لا يافد
 ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مطهر في الجملة وان كان نسب لفصل تطهير الاشياء فقال وكل اياها بالكسري جلد غير مطهر
 كما في عامته لكتب كالتب كالتب كالتب والمغرب والصباح وغيره ما وقع من الدبابة وهي اما حقيقة بازالة النتن والوطية بالادوية او كنية
 بالترتيب والشمس والاقطار في الريح طهر ولا يعود نجسا بالابتدال في كنيته اتفاقا وفي الحكمي على الاصح كما في المصنفات ولهذا
 لم يغيبه لوقوع في الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلد كافي الخزانة ولو دغ ميتة ميتة جعل فيها اللبن او سمن جاز وكذا
 الكرش وعن ابي يوسف راجع انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما في الزبدة وفي تنكير الاياها اشعار بان كل فرد من افراد
 طهر بالذبح الا انه يؤهم ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دغ طهر الا جلد اى قشر بدن لا تحترق فانه لم يطهر بالذبح وقيل
 لم يقبل كما في المفاتيح وعن ابي يوسف راجع انه يطهر في الاكتفاء رفر الى ان يغلب طهر به خلا فالصالحين فنه كونه نجس
 العين خلاف كما في الزاهد والاول الصحيح كما في التحفة والى ان جلد الميتة والقرود يطهر به وفيه خلاف كما في الخزانة
 وجلد الادمي اى شخص المنسوب الى آدم بان يكون من اولاده ثم ولو كافرا فانه لا يطهر به لئلا يتعلل شرفه وفي الخزانة
 انه طهر في الحقيقة الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفي الزاهد الى ان لا يقبل الدبابة وما اى حيوان طهر جلد به بالذبح
 طهر ذلك الحيوان جلد به وحجمه وشحمه وجميع اجزائه كما في شرح الطحاوي وقيل لا يطهر الا جلد والاول الصحيح كما في التحفة وذكر في
 النهاية ان جلد لا يطهر عند بعضهم اذا كان سورة نجسا بالذبح كقوة الشرعية الذبح من الابل مع التسمية فلو ذبح حمار مجوس لم يطهر
 الا ان الصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم لم يمسح على طهره على الصحيح كما في المنية وتطاهره يدل على شموله الاختيارية بين الميتة و
 الحيوان والضرورة اى موضع النقص والى ان كلامه لقينة ولا يشكل طهارة الحيوان بما يقبى نجسا من اجزاء الحيوان



كافضلات في الامعاء وما لا يدخل للذكاة في طهارة اعمالا كالشعور والخطام كما في حاشية النهاية فان الفضلات ليست من اجزاء الحيوان والذكاة مطهرة لدسوسه لشعور وخطام كما ياتي وكذا اي شئ جلد في الطهارة بالذكاة كحمة اي لحم الحيوان فانه لو كان عليه لحم من شارب الضمير وان لم ياكل لم ياكل لحمه وانما خص بعد تقطيعه في لحم سباع فلاحق حتى انه في اخلاصة المختار انه نجس من لحمه كما في الكافي وما لا يطهر جلده بالذبح فلما يطهر ذلك سمح ان بالذكاة قيل هذا اذا لم ياكل من مفهوم المخالفة وان لم يكن مقبلا في النفس الا انه معتبر في الرواية وفيه ان مفهوم معتبر في نفس المقبولة كذا انتم من رحمكم لوميند المحجوبون كما في حدود النهاية واما في الرواية فالكثير كما مر وشعر الميتة مثل بصوف والوبر والریش ولبنته ما زال روحه بآثاره وكيفية وعظمها مثل القرن وان كانت في فمها وتغصبها مثل لبن على راعي لو نصب طناب لفاسل طاهر فذلك الثلثة فاجرى الضمير مجرى اسم الاشارة والاطلا مشير الى ان شعر الجمل بطنه طاهر وعند الحسن بن الحسن وكذا عظم الفيل وعن محمد بن محمد بن الحسن الكافي الزاهدي وفي الاصابة اشعار بان هذه الاشياء لمجي طاهرة بالطريق الاول ومع هذا لو ترك الميتة مكان اولي والاشياء مقيدة باليبوسة بلا دسوسه والافجسة كما في قاصيخان وغيره ولما كان علم الانسان مخالفا للحيوانات في الاكثر افرزه بالذكاة فقال وكذا الشعر وعظم الجمل للافجسات الميت طاهر وعن محمد بن محمد بن طاهر بن الصلوة مع شعره اذا كان اكثر من قدر الدرهم والفتوى على انه طاهر وعظمه طاهر فحرم احترامه حتى لو اظن في الميت لم ياكل وعن ابن مقاتل انه لو اكل من شئ فخصيص الانسان اياما الى ان الثلثة للخنزير نجس وعن الائمة الثلثة ان شعره طاهر كما في الزاهدي بمرور فيهما نجس بالفتح كالبول والخرم ولو قطرة والعذرة وخرم الدجاجة طيبا كان او يابس قليلا كان او كثيرا الا انه لو كان صلبا نحو عر الابل والفرس في ظاهر الرواية لم نجس بالقليل استسناا لو كان او يابسا صحيحا كان او منكسرا على الصحيح ونجس بالكثير قيل بثبوت وعن محمد بن مياقذر ربع الماء وقيل كله كما في التحفة والصحيح انه ما استكتفه الناس كما في الكافي واما الروث فنجس خلافا لابي يوسف رح في اليابس وذكر عبد الشهيد ان الرطب كاليابس للضرورة وقيل هو الاصح واطلاق البيرير على ان ابار القرى والامصار والفضلات فيها سواء وهو الاصح كما في الزاهدي واحترق عمارا وقع فيها مخايط او بزاق فانه لم نجس لكنه يكره كما في الزبدة او مات فيها او في غير ما شتم وقع فيها حيوان غير ما في المولود له دم سائل لما سبق وبرز في الشرايع والاطلاق مشير الى ان صغيره وكبيره سواء يخرج اي تورم وتغير صفة حيوان ويوصف بصفة بياضه في المستقبل كما ذكره ابن مالك او فسخ اي تقطع او سقط شعره وانما لم يكتف عنه لئلا يتوهم انها اذا فسخ لم يطهر بالترج وفيه اشارة الى انه لو وقع فيها ذنب الفارة او قطعة لحم لميتة نيزح كل ما فيها كما في قاصيخان وغيره او مات مثل ادمي او شاة اي مات احدها او مثله في اجثة فلو وقع فيها سقط نيزح كل المار وعن ابي قاسم الصفار اذا وقع الانسان الميت فيها لا نجس ولو قبل غسل كما في المحيط وعن ابي حنيفة رح ان اجدى كاشاة وعنه انه ولو سحلت كالدجاج كما في الزاهدي نيزح كل ما فيها خبر بهرو الحسن الاكتفاء بالفرج فانه استقاء ماء البير سواء كان مسندا الى نفسها او ما فيها كما في المغرب على ان ليس في الاساس والصالح الا الاول ولان تعريف المضاف اليه يقتضي نزع كل جزء من اجزاء

الماء وسباني خلافة وفي الكلام دلالة على انه يخرج الخبث او لا ثم يخرج وفي الزهدي لو وقع فيها عظم منسلخ بالنجاسة وقدر اخرج به طهر بالزنج
وكان غسلا عظيما وفي احواله لو وقع مصفورا في بئر وعجز عن اخراجه فمادام فيها فحسنت فركت مدة يعلم انه استحال وصاحبة قتل مدة
سنة اشهر وفي الاكثاء اشعار بان النزع مطهر للبير كلها والدلو والرشاء واليد تبقي في هذا حق هذه البير وانما في حق غير ما فلا كدم
ذكره في الهني وقيل يخرج مما تها ويل طهر بدونه وبناخذ كما في الزبدية وذكر الموت ويل على انه لو خرج حيا لم يخرج كل ما فيها الا ان يخرج
فان كان آدميا لم يخرج شيء كما اذا كان مصفورا او دجاجة او فارة او سنورا احسانا كما في المحيط وهذا اذا لم يكن على الخرج او غير وسجاسة
ولم يصل فذالي الماء فان تقين بالنجاسة نجس بوصول الغم اليه صا كسورة كما في الحقة نفى المكروه عن ابني حنيفة رحمه الله حسن الاوسط
وقيل عشرون وفي المشكوك نزع كل ما في الزهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البير بماء البحر من الكبير والا فلا نجس كما في الزبدية والقيمة
وعند شيخين انهما لم نجس كالبحري كما في اخراجه ومثله في الزهدي وفيه عن محمد رحمه الله تعجب انا وابو يوسف على انه كالبحري
ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قريبا سا نتركه بالاثار ان امكن النزع بسد منبع الماء مثلاً وغاية النزع ان يقل
بحيث لا يتبقى الدلو منه او اكثر فلو غار الماء قبل النزع بقدر عشرين طر الباقى وان غار ثم عاد فنخرج نزع عشرين وقال شاذ
انه طهر كما في الزهدي وهو الصحيح كما في اخراجه ولو نزع عشرين ثم غار ثم عاد لم يخرج الباقى ولو زاد قبل النزع قيل نزع كله وقيل
مقدار وقت الوقوع ونسحقوا في الرواية والمختار انه لم يشترط كما في الزبدية فلو نزع بعضه ثم ازداد في الغد قيل نزع كله وقيل مقدار
الباقى وهو الصحيح كما في الخلاصة والا لكان نزع كل الماء بان ينزع منها فقد راف فيها نزع او فنخرج قدره بقول قوي يصار
بفتح الواو وادباء اى يقول طهرين صاحب معرفة بمقدار الماء وهو قول نصر بن محمد وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض النسخ في لصا
فيه فيكفي رجل واحد كما في الزاد وعن ابني حنيفة رحمه الله تعالى يقولون ان الراى لم يتبلى به وعنه مائة دلو وعن ابني يوسف
يتخذ حقيقه بقدر ما فيها منها كما في الزهدي وعن ابني حنيفة رحمه الله تعالى عن البير وعرضتها بالاشبار ثم يغرب لمعق في المعمر
ثم يخرج بكل شبر ولو ان كما في الزبدية وعنه مائتا دلو وعنه مائتان ومسون وعنه مائتان او ثلث مائة كما في المحيط وعند محمد
ثلث مائة وبقيتي كما في النصاب وفي الكلام اشعار بان الماء قبل النزع نجس وخلت ان نجس ما نزع لا غير او جميع الا انه طهر
بنزع البعض كما في التمر تاشي وهو غليظ ثم خفف بقدر النزع كما في المحيط فلو صب الدلو الاول مما نزع عشرون في اخره
نزع منها عشرون واثنان في تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكشي ان الدلو الاخير كالاول كما في المبسوط فلو ان
عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد بن خلافا لابي يوسف رحمه الله كما في المحيط وفي موت نحو وجاجة في
ابحثة كاسنور والفاخنة بلا تغيير نزع اربعون دلو بطريق الايجاب وفي خزانه العتقة خمسون الى ستين
بطريق الاستحباب منه قوله تعالى اجعلكم الى يوم القيمة وفي ظاهر الرواية الى حسن كما في المحيط وعن ابني حنيفة
اربعون في الهيت الكبير وستون في الصغير كما في التمر تاشي وقيل بحسب البير وعن ابني يوسف رحمه الله في اسنور نزع
كل الماء كما في الزهدي والدجاجة بفتح والكسر لغة والتاء للوحدة فيطلق على الذكر ايضا وفي نحو مصفورا

الحصى وسام ابرص والنفارة نصف ذلك اى عشرون الى اثنين وعشرون اى يوسف رح بهذا الحكم الى الاربع وفى
 الخمس اربعون وفى العشر كذا فى الزايدى وبهذا المراتب ثلثت ظاهر الرواية وعنه ابى حنيفة رح ان فى نحو الحكمة والنفارة
 الصغرى ثلثة عشر ولا وفى نحو الحماة ثلثين كما فى المحيط فالمراتب خمس وكذا وسطا تيز اربعون وستين ونصف والمراد
 الدلو لمعتدل المستعمل لا بارى البلاد وقيل ولو تلك للبيرة وعنه ابى حنيفة رح ولو سيع صاعا كما فى المحيط وقيل يسع خمسة امنا
 وقيل منون والدلو الخرق كالمصحح الا اذا صب منه نصف الماء فضا عدا كما فى الزايدى وفيه اشعار بان ما سها بس
 قبل الترح وتختلفوا ان الخمس ما نزع لا غير او الجميع الا انه لا يطهر بزج لبعض كما فى التمر تاشى وغيره اى غير الوسط فان
 الدلو ما يذكرونه يثبت بحسب يه اى يثبت بذلك الوسط ويجعل فى حسابيه فما نقص صغير وما زاد كبير فان كان لثبته
 مثلاً وهناك وهو عظيم يسع عشرون دلو او سطا ثم نزع مرة كان كفاية قال القدورى هو اوجب الى وقال زفر والحسن رحمهما الله
 انه لم يجرى كما فى المحيط والخميس البيرى وقت الوقوع اى وقوع لثبته فيها كما فى المشاع وشرح الطحاوى
 ان علم اوطن ذلك الوقت بلا خلاف والا يعلم فثبت قال ابو حنيفة رح ان لم يفتح فمتى اى مدة تنجسها يوم لميلة
 فهو معنى جميع المدة وان لم يفتح فمتى اى مدة تنجسها ثلثة ايام وليا لها الثلثة وقا لا اى ابو يوسف ومحمد رح
 منتهى اى اول تلك المدة زمان وجد تفتين هذا الوقوع سواء كان الواقع فتقفا او لا والاطلاق مشير الى انه حكم بالحنى
 وغسل وعلم الوضوء والغسل سواء فى القولين ونفى ركن الائمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة ولغو لها فى ما سواه وانما قيد بالبيرة
 لان الشوب لم ينحس عندهم الا عند الوضوء وعنه يعاد صلوة يوم وليلة وعنه فى الطرى يوم وليلة وفى اليا بس ثلثة ايام وثبته
 لانه لو وقع فيها حتى من ثلثة ايام فلا يدرى حتى مات فان لم يفتح اعيد صلوة ثلثة ايام عند تخمين والافصلوة يوم وليلة عند ابي حنيفة
 ولم يعبث شئ عند ابى يوسف رح بكل فى الزايدى وسور الادامى ولو صغير او حائض او كافرا وكذا سور شارب الخمر فانه اذا ادى
 عليه ساعات خمس شقته بسبانه ولعابه فقد طهر كما فى الكبير على لكن فى المضمرات لو طال شاربه لم يطهر وان شرب بعد
 ساعات نفى الزايدى كبره لمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقتية الماء التى تركها الشارب فى الاناء او الحوض ثم استعمل بقتية
 الطعام وغيره كما فى المغرب وسور القرس طاهر فى رواية عنه وعنه ان التوضى بغيره حب وعنه ان سورها مكروه
 وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو انصح كما فى المحيط وسور كل ما كحل من الطيور والافعام وانما لم يستثن بجماله التى
 لا تاكل الا بحيث مع ان سورها مكروه كما فى الزايدى وغيره لانها غير مأكولة بدون ايس فكما انها غير مأكولة طاهر ذلك لا سار وغيره
 متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهارة وسور سباع البهائم من الاسود والكلب والفيل وغيره الخمس لم يوجبها وعنه ابى يوسف
 انه كبول اللحم وقال لفتية لوافى مفت بلمارة سور الكلب والخنزير كما قال مالك رح لاجزاءه ذكره
 التمر تاشى والجميع ما خذ من سباع وهو لقهر سعى بكل حيوان سالب قتال له بية قدمت وسور المرأة مكروه كراهية تنزيه او
 تحريم كما فى حاشية الهداية والاصح انه كراهية تنزيه عندنا ولم يذكره عند ابى يوسف رح ومثله عند محمد رح لكن

اذا اكلت الفخارة فشربت فنجس بالاجماع وما اوشرت بعد ساقه لم نجس عند ابى حنيفة كمانى الزاهدى والمزاد من المرة المرة
 الالمانية كما هو المتبادر فان سور الوضوء نجس كما فى الكشف وانما نصت بالذكر مع هذا واختلفت في سواء كن البيوت لانه
 الا خلاف ان سورها تختلف فيه وسور الدجاجة المحللة بالتشديد لمسله التي لا تعلقت في البيت وقيل يصح منعها
 الى ما تحت قد فيها فلو كانت بخلاف ذلك لم يكره فانها لا تتحول في عذرات نفسها وغيرها وقيل كفى صبيها في بيت بحيث لا
 عذرات غير بالانها لا تتحول في عذرات نفسها ولو ترك الدجاجة حتى يشيل البقر والابل كان حسن وسور سباع الطير جميعها
 من العقر والمسر واحدة وغير مكره كراسته تنزيه او تحريم كمانى الحاشية وقيل اذا تقين عدم نجس منقارها لم يكره وهو رواية عن
 ابى يوسف رح وبه ائمتي المتأخرون كمانى المحيط وقيل لا يكره سورها في ايدي الصيادين كمانى الزاهدى وسور سواء كن البيوت
 من جهنم كالحية والفارة والعقرب لثقله مكره بالاتفاق وقيل ينبغي ان يكون مختلفا فيه كسور المرة كمانى المحيط والراجح
 انه مكره كراسته تنزيه كمانى الزبدة فلا يجوز التيمم عنده وجوده وسواء كن جميع ساكنه كموالك جميع بالكلية اى طائفة بالكلية او جميع ساكن
 قارة صفة غير العاقل كالمواشي مكره ذلك لاسرار وطعم المكره انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كمانى
 قاضيخان وسور انما الاربابي بقرينة الماكول والسفل مشكوك فيه اى في حكمه فليل إشك في طوئته مع الجرم بظهارته
 ولذا لم نجس الثوب نجس فيه فليل إشك في طهارته وطوئته جميعا والاول هو الصحيح كمانى قاضيخان وعنه سورها نجس و
 عنه محمد رح ان سور انما طاهر عن ابى حنيفة رح انه نجس وقيل ان سورها نجس من سور السفل وقيل ان سور السفل منه
 نجس ثم البول والصحيح انه مشكوك كمانى المحيط وفيه دلالة على ان اسرارهم من الذكر لكن باى بصراح والمذهب بل على
 انه خاص بفتح نقول للتعنية وفي كلامهم ليس دلالة على ان سور الاثان مشكوك وعن ابى حنيفة وزفر وحسن رحمهم الله تعالى
 انه نجس كمانى الزاهدى ثم اشار الى حكمه مشكوك بقوله وتوضا به وتيمم اى يفعلها جميعا فلم يكتف باحدها وفيه اشعار ان
 الافضل تقديم الوضوء كمانى النجاسة وعند زفر وجب تقديمه والا حوا ان ينوى فيه ان عدمه غير فلا يتوهم سبوا
 ان وجب الماء والعرق من كل كالسور طهارة ونجاسة وكراسته وشكها لكن قال الزاهدى ان عرق بدن النجس و
 في الزبدة ان عرق الهيبة الجلالة كاسرار السفل وغيره نجس وفي قاضيخان ان عرقها طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط
 عن الامام محمد في ان عرقها نجس لكنه عفو في لبدن الثوب عن ابى حنيفة رح ان عرق النجاسة خالصة وعنه انه خفيفة

فصل مصدر معنى الفاعل المفعول مستمرا لا فانما او لمفعول مع محل مبنى على السكون لانه غير كسب ومفعول على انه خبر محذوف ويجوز
 ان يكون مبتدأ على انه علم مبني ان يكون مضافا الى قوله التيمم لغة التيمم وشرعا افعال مخصوصة وفي الكافي وغيره انه يقصد الى الصعيد
 لانه الحديث ولا ينبغي انه لا يتخلل عن شئ يتخلل ذلك الوضوء اى وضوء المحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قرينة كما في المنية
 (ن) لا يفتش الا نجاسة فيه اشارة الى انها لو كانت محبوبه لم يكره فقلت انها لا تجل في نفس العلف فاجابة فلو تيمم نجاسة اصلا او في بيت لم ينجس
 فيه فانما لم تجد نجاسة غير بالانها لا تتحول في نجاستها والاولى كمانى لانها وان لم تاكل لكنها تنقط كتب من بينها والاحسن ترك الدجاجة حتى يشيل البقر والابل

وفي كون المصباح خبر المعروف اشعار بقصر الخفية على التيمم على ما قال البعض الخافة فلو لم يجد ترابا لطيفاً لم يصل وهذا عند أبي حنيفة وفي رواية
عن أبي يوسف ج وعنده انه يوفى بغير طهارة للتشبه بالمصلين وعنده انه يقيم بالتراب الخس ويوفى وعنده انه يركع ويسجد ثم يصلي وقول محمد بن حنبل
كافي الزاهد في غسل الخس وغيرهما سواء كان المصلى له الواجبة او لمسته لكن في الظاهر ان الخس لا يقيم بصلوة الجماعة وانما
اذا طهرت الاقل من عشرة تحت الحجر اي حجر التيمم تحت استعمال الماء اي ما كان طهارة حتى ان ينجس كان له ما يفي البعض بصلوة او
الحديث المذكور في تيمم عليه عرفه اليه الا اذا تيمم بحجارة ثم وقع منه حدث وجب الوضوء فانه يجب عليه الوضوء لانه قدر على ما كان له لم يكتف
بالتيمم لانه لا يقيم خرج عن الجماعة الى ان يجد ما كافيا للغسل كما في شرح الطحاوي وغيره وهذا صراحة ما قال المصنف واما اذا كان مع الجماعة حدث وجب
الوضوء وكيفية عليه الوضوء فالتيمم بحجارة بالاتفاق فان مع فيه معنى بعد ما قلنا في قوله تعالى ان معك حسبي او بخل في هذا المقام من الاشكال
المشهور بعد ذلك اي لما علم من التيمم انما هو ميل اي بديل وهو في الال مقدار يد البصير الا ان شئ من به علم في الطريق ثم علمت
فخرج حيث قد صعد على يديه وطرق البادية وبني على كل ثلث فخرج ميلا ولما قيل لعل له شئ في ثلث في مقدار اقل اختلاف في مقدار
والفرض في ثلثه آلاف ذراع الى الربعة آلاف كما في المغرب الكافي وغيرهما قيل ان ثلث ثلث ثلث ثلثون خطوة كما في حج النهاية قيل ثلثه آلاف
خطوة كما في النهاية الاول السير بالنظر الى المبدأ فان الخطوة ذراع ونصف الذراع الربعة عشر من مائة بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله
كما قالوا الا ان المشهور بحجتها المأخوذة وهذا كله عند أبي حنيفة وفي رواية عن محمد بن حنبل وقال لا يخلط الاعلى رأس مسليين وقال الحسن بن ابي
كان المأثورين يديه والا في المقابلة وعن أبي يوسف ج ان المعتز عتيبة القافله عن بصرة وهذا حسن جدا كما في الذخيرة وعن محمد بن حنبل
كافي الزاهد في اهل بيتهم كما في النهاية في مقتيد بالخبر بل على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والطهارة يجوز السجدة المتداوة كما في
اخراجه وهو مختار كما في المختار للامام طاهر بن محمود ج والاطلاق شير الى استواء المقيمين لها في ذلك الاصح كما في تحفة قيل ان بعد في التيمم
فخرج قيل ميلان قيل ميل قيل بوجه موصفا يقصر فيه لها فويل موصفا لا يسمع الا ان قيل هووات الناس كما في المحيط والمقتيد بالليل
يدل على ان في الاقل لم يقيم وان خاف خرج الوقت كما في الارشاد لكن لا يوزل انه يقيم او مرض اي خوف حدوث مرض او
كان او يكون او زيادته او اشتدادها او وجوبان جع له او اذله اي اذا شئ سبب استحال الماء او اضره كما في مواضع الزاهد والاطلاق دال على
ان طهرين تيمم ولو وجد التوضي حرا كان او عبدا وفي الاول خلاف اصحابين وفي الثاني خلاف اشخاص على قول الامام للفظ تحمل لعشرين
مسئلة مضاعفا او خوف يرد مرض متاوت النفس او ينفو في السفر والاقامة وقالا لا يقيم تيمم عن احد في تيمم المحدث التيمم جماعة قيل هذا
الاختلاف في ديارنا فلا يسبح له التيمم جماعة في خصوص البر من قبل الاكتفاء فان الحاشد يدين التيمم لكل في الزاهد او عده وسواء كان أو ميا
او غيره فان منع الكفار الا سيرون الوضوء بصلوة تيمم على الا انه يصح كذا المقتيد لمجبول الا اذا كان خارجا لمصرفان عنده لا يصح كذا في
المحيط ولا يصح في السمع بالاتفاق كذا في المصنفات او تخلص لا وفيه لغفل وبالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه في التيمم كما في الغنية ولا بما
موضوع في الغلات في كرب وغيره فانه للشرب الا اذا كان كثير يستدل به على انه لا يتوضأ جميعا كما في النوازل وعن علي ومحمد بن الفضل ان
بالوضوء يشرب بالشرب لا يتوضأ كما في المحيط او عدمه كذا في المحيط ومنديل ونحوه ما هو وجب في او جمد مع آله الذوب

او ماتحت انه التقيد لا يعم قول تميم كما في الهنية و المتبادر ان يكون الآلة تصرفا فيها فان كان مع رفقة وليس عليه ان يسأل ان سأل فقال
ان سطر حتى تنقضي فاستجب عنه ان ينظر آخر الوقت خلافا لما كان في الزاهدي او خوف فوت ما يقوت من الصلوة لا الى خلف فثبتت
مسكون حال من الصلوة اي غير نية الى ما يقوم مقامها فانما ثلثة انواع بحيث على فواتها تفيض اما اصلها كاجتماع فانما تقوت الى ان
الاولى عندنا وهو النظر على اختيار او بدلا كما مكتوبات فانما تقوت الى خلف وهو قضاء و ما لا يخفى على فواتها عدم توقيتها كالوقوف فاحترز
بالقيد من بنين النعمين و ما ينشئ فواتها اصلا كصلوة العبد فانما تقوت بالثلاث فثبتت تيمم لا بعدها ابتداء اي قبل الشروع بقوله
كقوله لو تيمم اي بعدة من قولهم ينشئ على صلوة اي وصل بها اياها و تفصيله انه ان سبقه حدث في الصلوة قبل الصلوة فان رجا او رك شي
منها بعد الوضوء و تيممنا و الا تيمم وان شرع فان فات زوال شمس تيمم بجماع و الا فان رجا اذ كان لا تيمم الا فان شرع به فذلك بجماع
ان شرع بالوضوء فذلك عند خلافه في ديارنا لا يجوز ابتداء الوضوء الا بالجماع و الا حاطة الما لم يصلنا كما في اخلاصة و غير ما
كصلوة الجبارة بالفتح اي ليست على السر بغير الولى اي تخلف التيمم لاجل صلوة الجبارة فيروى صلواتها من كانت محالة هذا اذا كان
لا يوجد او رك شي من التكبيرة و الا فتوضا كما في الهنية و فيه اشعار بان تيمم في الصلوة سلطانا كان او قاصدا او اما محض او غيره كما يات
و هذا في الرواية لكن الصحيح انه تيمم عند جوف الجبارة فلو حضرت اخرى بعد ما تكل من الوضوء اعادة التيمم الا اذا و عند محمد صحيح في كل حال
و الفتوى على الاول كما في المنهات و لا يخفى ان يحمل القيد صفة لصلوة الجبارة او حاله و الحال معنى المشاهدة على انه جاز ان يحمل قيد
الصلوات في الزاهدي و غيره ان ليس الا ما م و لا لولى ان تيمم لاجل الصلوة من قبل لولى التيمم فيها و هو ضرورة بطل كفيه او بطلها من ظهرها
و الاول و لى فاذا ضرب قبل سجود او برغم ففرضا مرتين عند بن يوسف و مرة عند محمد و قيل الاول محمول على كثرة الصاق التراب و الثاني
على قلته كما في المحيط لمسح وجهه لى لاجل ان مسح به وجهه فيه شعرا ان مسح لغيره شرط كما في الزاهدي و لو احدث قبل مسح لم يعد الضرب على الاصح
كما في المنهات و ضرورة اخرى ليدري اي مسح يديه مع هر فقيه انما لم يذكر الوضوء مكان الضرورة و ان ذكر في الاصل لانه افضل للاطلاق
مشير الى ان يديه لو سبت عليها حاجته بلا ما تيمم بها بل و وضوء فوته عليها كما في الهنية و يخفى ان يكون كذلك من يضره الماء و في
الاكتفاء شعرا بان لغيره لم يطل من الاصابع لم يخرج الى ضرب ثالثة لتفصيل و عن محمد راجح انها تحتاج اليها كما في المحيط لكن في مائة
ان الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع و المتبادر ان يكون لغيره هو التيمم فلو تيمم غيره لغيره ثلثا للوجه و اليمنى و اليسرى كما في العمان
وان لا يترك مسح فانه مكره بالاجماع كما في الكشف و ان الاستيعاب بالمسح شرط و هو ظاهر الرواية و هو صحيح حتى لو ترك شيئا قليلا لم يترك كما في
الاجماع للقاضي فلو ترك مسح شعرة لا يجزئ كما في الخزانة و عن اصحابنا اذا لم مسح الاقل من الاربع سجود و هو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر
و عن ابى حنيفة اذا مسح الاكثر يجزئ و يخفى ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البطلان كما قال ابو حنيفة و كيفيته ان مسح بباطن
اربع اصابع يديه اليسرى ظاهر يديه اليمنى من الاصابع الى المرافق ثم مسح بباطن كفه اليسرى بباطن راحة اليمنى الى الرسغ فيمر بباطن
اليمنى و اليسرى على ظاهرهما يديه اليمنى ثم يمسح بباطن كفه اليسرى على ظهرها و الكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه
اليمنى و مسح ثلث اصابع اصغرها على يديه اليمنى الى المرافق ثم مسح بباطن بالابهام و المستحب الى راس الاصابع ثم يمسح

ثم سألني الماروقني قيل من السافه ينبغي ان يتحقق تيممه لانه قد روي على الماء وكما يؤيده ما قال الزاهد في قبيل باب مفسر
 الفتوات ان عدم الماء شرط الابدان فكان شرط البقاء الى ان زوال المرض لمسح التيمم ناقض كما في النظم لا ينقضه رجوعه
 اسهم من الارتداد اي ارتد المسلم التيمم فله ان يصلي به اذا اطمع فيه شعاره بان لو تيمم من يريد الاسلام لم يصلي به لان نيته غير صحيحة فلا
 لابي يوسف راح كما في التمر تاشي وكتب عن الشيخين وجب الرجاء اي لظان الماء صلوة بالتيمم آخر الوقت
 اسي في آخر الوقت استحب فلا يؤخر العصر في وقت المذكور اما المغرب فلا يؤخر عن اوله ولا باس به عند اكثر الشيوخ الى الشفق و
 هذا اذا بعد الماء واما اذا كان دون ميل فلم يمتيم وان خاف الفتوت وفي العتيد اشارة الى انه بدون الرجاء فلا يؤخر عن في الاصل
 لم يعيد والاول هو الصحيح كما في المحيط وغيره وقد استدل به على ان الصلوة اول الوقت فضل عندنا وسياتي وكيف يفرض عليه
 في الصلاة نيته او صيرة او قدامته كما في التمر تاشي قد رعلوة بالفتح ثمانية ذراع الى اربعة اوتيل ميلا وتيل فدا منه ميلين كما في
 التمر تاشي ان طنة بالاجزاء وغيره قريبا وانما عتيد بظن لانه وجب العمل في العمليات اجماعا بخلاف اشك فانه لا يعتنى عليه
 حكم وفاقا كما في حاشية الهداية واذا ذكره اسي لما في الوقت او بعده حال كونه في المراحل اي حمله لا يعيد الصلوة
 المؤداة بالتيمم ولو وضعه نفسه وقال ابو يوسف يعيد قبل لو وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقا وكذا اذا علق الاداة من عنق
 اليد اية وتيل فيه الخلف ولو علق من مؤخر الاكاف وهو اكب ومن مقدمه وهو سائق لا يعيد وفي بعض يعيد كما في المحيط
فصل بالاثنتين ويجوز للثنتين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة متبدا او بآخره مسح قدمي الماروقني بقرنية اللام على اثنين
 وغيره كاجبة ولم يذكره تبعا وانما تيني شعارا بان مسح لا يجوز على الخف واحد بلا عذر وهو شرعا لا يستر الى العيب او لكن بالسفر كما في
 المحيط او تيني به فرسخا او ما فوقه كما في حاشية الهداية جازم ثابت بأثار قرنية من التواتر قالوا الى قياس قول ابي يوسف راح كيف جازمه
 لذلك كما في المحيط وفي فتاوى قاضيان من النكرو من الصحابة رجعت مودة وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال ابن حجر انه ثبت بالتواتر
 رواية اكثر من الثمانين منهم عشرة وانما قال جازم بغيره بين مسح الغسل كما في الكرماني وذكر في الذخيرة ان مسح اولى لانها لا اعتقاد
 وضع تيمم بالبدن لعمل بقراءة السجدة ايجز لكن في الغمرات وغيره ان الغسل افضل وهو الصحيح كذا في الزاهد فان قلت كيف يكون اصل الاصول
 بين مسح رخصة هتقا اي رخصة مسقطه للفرية كقصر المسافر قلت انه رخصة هتقا حال الخف ولذا الوصل لما في الخف بنية الغسل
 ينبغي ان يصير اثنا لكن اذا نزع الخف يصير الفرية مشروطة بل متعينة ينال الاجز ازيادة المشتقة وليس من رخصة الفرية في
 شئ اذا المعنى رخصة مخففة يجوز التأخير من وقته للعذر وان كان فضل ان لا يؤخر كلف المسافر فلو كان منها لزم ان يكون مسح
 المتخفف ففضل من مسح ولا يخفى ما فيه هذا ما في المقام من الكلام الوافي (في التحقيق) تحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان
 المسح رخصة ترفية عند هتقا دل كلامه على بعد من فهم كلام المتحول كما دل على قصر اطلاعه في علم الاصول للمحدث
 طرف جازم وفيه اشعار بان مسح لا يجوز لمن سجد الوضوء الا ان يقال لما حصل له القرية بذلك صار كانه محدث حال كونه
 دون من عليه السجدة من حيث السجدة وانفسا قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلوة

وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه النفي الشرعي لابله من اثبات عقلی وصورة ان ليس الماء منكوسا الى كعبية ثم مسح اول قعدة فيه
ومنها جلبيه كانا فنيا لا يصل اليه الماء من نغم الائمة ان المسح كنف بل يجري الماء على ظاهره وبعد ان يشد فوق الكعبين ههنا اشكال للمسح
عليه بان نجابة الزمعة غسل جميع البدن ومع نكف اليتا في ذلك في كلية على اشارة الى جواز تنفس السجدة والعبد نحوها ونفي ان لا يجوز على
ما في المسح و لا يجزى ان يحمل في حكمه فالحسن في الغسل وقرضه خطوطا حاصله من بياض الاصابع وفيه لالة على فرضية الخطوط كما في
غير ظاهر الاصول قال الامام سبيحي في شرحه ان ظاهر الخطوط ليس شرط في ظاهر الرواية وقال الطحاوي مسح على الخفين فخطوها بالاصابع
وفي المستصفاهما سنة وفي حاشية الهداية تجتبه و اشارة الى عدم تكرار المسح وقال عطاء ميسخ ثلثا غسل كما في الكرا في قد تركت اصابع
اصغر ما عند ابى بكر الرازي وفي رواية ثمن ابى صنفه راج وقد تركت اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وثن حسن اكثر من تركه فتركه وثن ثمن
ابى يوسف راج وعنه ربع ظاهره كما في الزاهدي والاول ذكره محمد وهو الاصح كما في الافتياري في افضل من اساق مشكل فانه مقيد بظهور القدم
مسح على افضل من اس خضعة قد تركت اصابع لم يجز سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في التتمة وكذلك مسح على افضل القدم او عقب او
جوابها كما في شرح الطحاوي وفيه رضى الى انه لو مسح على ما فرق لكعب لم يجز والى ان يجوز مسح بالظهر لكن يستحب ليطحن والى انه لو بدأ
من عرض يركف او من اساق جاز لكن لانه ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن اليسرى على الايسر او يضع كعفه مع الاصابع
عليه يدها الى اساق وقال محمد بن كلثوم قال حملوا في الحسن ان المسح بجميع اليد لو خاض الماء فاصابها خفه جاز عن المسح وكذلك المشي
في كعبتين فاقبل من الماء او من ليطر وكذلك من اكل على اصبع اكل في المحيط وكجز المسح على الخمر موقين الكائنين من الاديم ونحوه
سواء كان ملبوسين منقودين او فوق كعفت لكن يشترط انهما ملبوسين قبل ان يحدث فلو لبسهما بعده قبل المسح على خفين او بعده
لم يجز المسح عليهما وان مسح ثم زعمهما اعد المسح على خفين وان نزع احدهما مسح على الآخر وعلى كعفت جميعا واما اذا كان من الكرباس ونحوه
فلا بد للمسح وحده وكذلك اذا لبس فوق خفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البسة الى ماتمة اكل في المحيط والبحر موق بالضم ملبوسين
انكف يحفظه من لطين او غيره على المشعر لكن في المجموع انه انكف لصغير ويجوز على ما يستمر لكعب والقدم من شعر اولب او
جلد رقيق ونحوها وعلقين به السقم الشرعي كما هو لبتاد ويدل عليه كلام المحيط وسنجد كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل في ثوم
ما اذا كان من كرباس و صوف لكن في المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي المنكرات لا خلاف ان يجوز ان لم يكن ثخيناً لم يجز المسح
عليه وشرط في جواز المسح على خفين او غيرهما انهما ملبوسين من اللبس بالضم فان الكسرة اسم له على طهر تام ظرف ملبوسين او
البشوت المستفاد منه واحترز به عما اذا لبسها التيمم او المتوضي بمنزلة التمر فانه لا مسح اصلا او صاحب العذر مع العذر فانه لا مسح
خارج الوقت وقت السجدة اي قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح ظرف التمام او الملبوسين او البشوت فلو
لبس المحدث خفيه ثم خاض الماء فاقبل قدماه مع الكعبين ثم اكل الوضوء ثم حدث مثل ان يستنجي على وجه لانه جازله ان المسح كما
في الزاهدي واما شرط ذلك لانه لو كان ناقصا لحدث ما يقدّم بخلاف ما اذا كان كاملا وهذه العبارة احسن من قولهم
او لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على له واصل والاستمرار افضل يدل على الحدوث فيلزم من قولهم اشتهر احدث اللبس

قبيل وقت الحدث لا بد منه كما ذكره المصنف قبل فيه نظر لان وقت الحدث ظرف كامله فالعنى على طهارة يكون كما لما قيل هذا الوقت على ان
اطلاق اليبس على البقاء بصيغة الفعل واقع وفيه انه لا يدفع ما ذكره من ان حدوث اليبس على بصفة المذكورة ليس بشئ وطول يستعمل بمعنى البقاء لا بغيره
نعم لا يدل الاسم بالوضع الاعلى للثبوت الدوام والاعتناء معنى مجازى على انه غير محتاج الى دليل هو مضمون ما حدث كونه الثبوت لما يدعيه في الاستفاد
اشعاره بالاشتراط لثبته في مسح كفى في المحيط والشيء في بعض الروايات كما في الزاهدى ولا يشترط الطهارة المذكورة في مسح الجبيرة سواء كان
المسح واجبا او جائزا فانه لو فرض حملها فان فرضها جازز كالتفقا وان لم يفرض فان لم يفرض غسلها ينبغي ان يحبس غسل وان فرض جازز كل المسح
عنده وجوب المسح عندها ولو لم يفرض غسل فان لم يفرض غسل ما احتما وجب غسل اتفاق وان فرض فان لم يفرض مسح ينبغي ان يكون على اختلاف
وان فرض فان فرضها جازز كالتفقا وان لم يفرض ينبغي ان يكون اختلاف كما في حاشية الهداية والصحيح ان مسح الجبيرة ليس بفرض
عنده وان لم يفرضه كما في المحيط وذكر في الزاهدى انها مسح اذا خاف زيادة المص ويحوز مسح ما زاد عما فوق الجراحة اذا فاضل غسل والاشغال
ما حولها مسحت وان لم يفرض مسح مسح ما عليها غسل لبقا وفي المحيط انه مسح ما زاد على الجراحة وكذلك في مقتضى في الذخيرة الاصح انه في مسح
الفرجة التي بين العنتين والجبيرة وما يربط من بعد وكثرة على العضو حال الكثرة وفي الحكماء إشارة الى ان الاستيعاب شرط والفتوى على ان
مسح الكثرة كفى والى ان لثبته لم يشترط وذلك لاختلاف والى انه كفى مرة واحدة وقيل بالثبوت الا في جراحة الرأس والاول هو الصحيح كما في المحيط
والاباس عليك بسقوطه ولا يقتض مسح بسقوط الجبيرة عن شئ الا من يربو يفتح عند اهل الجواز والنعم عند غيره اى بسبب صحة
فان السقوط بهذا السبب ناقص كما اوضح ولم يسقط فان كان في الصلوة يشك في سبب العذر على الاصل قبل حصول المقصود
بالبدل ولا مسح ساتر غير الرجل الا اى لا يجوز مسح عضو شئ غير الرجل الا المستور بالجبيرة كما مر فلا مسح الرأس الموجه
واليد الصغرى المستورات بالعتسوة والبرقع والقفا وهو ما يتخذ الصائد من الجمل وغيره ولو جعل الدواء في شقاق الرجل امر الماء عليه
ولمسح غسل اذا سقطه عن بر كفى في المحيط ومدته الاضافة للعداى مدة مسح كفى لا الجبيرة فان مسحها غير موقت بزمان فلا يقتضى الا بالحدث
كما في الزاهدى وغيره المقيم يوم وليلة من وقت الحدث حذف القرنية فالمقيم قد لا يتمكن الا من اربع صلوات كما اذا لم يس
انحرف على الطهارة قبل التجر قبل طلع صلاها وقدر لتشهد فاحث فاعلم بالوضوء فانه لا يمكنه ان يصلي من بعد لا اعتراض الحدث
آخر صلوة وقد يصلي خمسة كما اذا آخر النظر الى آخر الوقت ثم حدث وصلى بال مسح فيه ثم صلى النظر من الغدنى اوله ولمسها فركلته
من الايام والى الى على قياس ما ذكرنا من وقت الحدث اى مبتدأ من وقته فان صفة الثلاثه ولذا اقدم المحققين
وما يقتضيه اى ناقض مسح كفى والجبيرة ناقض الوضوء من الحدث الاصغر والاكبر فاذا توضأ مسح واذا نزع غسل وقاضيه
اى ناقض مسح كفى المدة المعبودة الا اذا مضت وهو في الصلوة بلا ماء فانه لم يضي على صلوة بتيمم على الاصح اذ
تقطع تيمم ولا خلاف عنه الجلوس وقيل بتفسد صلوة كما في قاضيهان وغيره وناقضه خروج اكثر لعقب الى الساق اى ساق كفى
كما روى عنه وبه قال ابو يوسف وحتميل ان يراى اكثر القدم بعدا لانه اجزئية فان في خلاصة لثبته اولات كالمبطين والمحيط وغيره
ان خروج القدم ناقض للاختلاف واما خروج اكثر يا نوصفها او كل لعقب لبعثها او قللت اصلها من ظهر القدم او قدر ما سواه مما مسح

ففي خلاف صحيح هو الاول كما في الكافي واكثر لمشاخ على الآخر هذا كله اذا بدأ الان يخرج كف فمكة بنيت وما اذا زال السعة او غير ما فلا يتحقق الاجماع
 كما في المنايا وغيره بانطلاق المتن في الاكشاف شعرا بانه لو وصل الماء الى جمل واحد منه لم يفيض وان بلغ الركبة كما ذهب اليه
 بلوكير العياصني وعلى الانقاص اكثر لمشاخ واليه مال والفضل وهو الاصح كما في الطهارة ويحتمل ان يكون فيه روايتان فان اخذنا فمكة في الغالب
 يعني على خلاف الروايات كما في لتهمة من النواقض الخرق كما سياتي وبعد احد بندين اي المذي والخروج كبعد الخرق وبلوغ الماء
 الى الرجل بحيث يسيل عليه فقط فلا يجب غسل الوجه واليد مسح الرأس خلافا لنعني وعنه لا يجب غسلها او اذا لم يمنع مانع من النزح والايحوز
 المسح وان طال مدة كما اذا خيف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة ومصلحة المسح السحالي والاستقبال كما ينقض الما منصوص
 حرق في سهل اساق من كف سوا كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة يحتمل بعضهم ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم
 الخف سيدومته اي يظهر من ذلك الخرق في حالة المشي لا الوضع حتى لو فتح خرزه بحيث يدخل فيه ثلث اصابع لكن لا يرس
 لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط ثلث اصابع الرجل كما لما واليه مال المحلواني وهو الاصح وقيل ثلث انايل واليه مال
 المسرخسي وعن ابي صنفه ثلث اصابع اليه كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مصنومة او منفردة خلافا وقيل انما قدر
 بالاصابع اذا كان الخرق مجزأها وما اذا كان سجدا القدم او الحقب فالمعتبر اكثر ما وفي الكلام شعرا بان ظهور البطانة بلا ظهور القدم
 غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدي الصغر يابدل من اصابع فلا يعتبر الا بهام وجاراته وقيل يعتبر وهو الاصح كما في لتهمة وجميع
 خروق كل منها يسر مسكة او اكبر الا الاشفي من كف واحد على الاصح كما في الزاهدي وعن ابي يوسف لا يجمع خروقة كما في الخزانة
 ومثله عن ابي علي الرازي كما في لتهمة لا يجمع خروق خفين خلافا لافرو في سفر شخص لم يقيم قبل الحدث او بعده وقبل المسح
 او بعده قبل يوم وليدة يعتبر الاخير في السفر فان كان مقيما ثم سافر فمسيح ثلثة ايام وليدتها من وقت الحدث وفي عكسه
 اقامة المسافر قبل مضي يوم وليدة يعتبر الاخير في الإقامة فمسيح يوما وليدة وفي سفر لم يقيم عكسه وبعد سها اي بعد يوم وليدة
 ينزع الخف فيسأل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره فانه يقيم كما في لتهمة.

فصل الحنف يكون للارنب والنعج والخفاش كما ذكره سبحانه وفي اللغة مصدر حنفت الاشياء فهي حائض وما حنفت اس
 خرج الدم من قبلها ثم اشار الى المعنى الشرعي تابعا لا كالمسلف في تسامح من فقل ودم اي خروج دم حقيقي او علمي فمثل الطهر المتحل ولا يرد
 ان يعمل الشرعية معان دون الايمان والتبني على هذا المعنى قال تقيضة اي يسقط الى الفرج الخارج وان كان المنفض في الاصل تحريك
 اشئ يسقط ما عليه من عبا لو غيره فلو نزل الدم الى الفرج الدغل ليس يحسن في ظاهر الرواية وعن محمد بن جعفر وكذا النفاس وبالأول لغتي
 او لا ثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج بلا خلاف وهو ما ينزله ما بين الشفة والسن والاضل ما ينزله السن وجوز الفهم كما في المحيط
 رحمه الله تعالى لعمري ثبت الولد ووعائه في البطن والبالغة ما بلغت سنالوا قرت ببلوغها فيه صدقت وتوسع سنين على الاصح كما
 في الزاهدي وكذا لو رأت هذا ولم تهتق وما تكون مضابا كان حيفا بالاجماع كما ان ثبت خمس سنين لو رأت لم يكن حيفا بالاجماع
 وفي است والسبع والثمان اختلاف لمشاخ كما في شرح الطحاوي وغيره ثم قوله رحم مخزج لدم خارج من الانف

والجراحات والحوادث فانه ليس من الرحم السند او فانه اجملت وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق
كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكماء من الرحم فلم يعتبره شارح وكذا يخرج دم البهائم ليس يحسب ويستحب ان يغتسل عنه فقطاعه ان يسكب الزوج
عن الايتان بهما حينئذ كما في المحيط لكن لا يخرج بصلوة وهو دم وقرة القران كما في السراجية والاضافة لافادة التخصيص بالانسان انما قال بالغة
ليخرج بغيره خرج الدم من رحمه ولمنى من ذكره فانه في حكم الذكر كما في نظيرة الاداء بها اى لا يكون باء بالغة على سبب للدم والدا عينه
واذ ولا منه حمزة واحترز بهن النفاس لانه على حق لم يعتبره شارحها بالانسان ثلث كما في الكشاف والمستصفى وغيرهما فان قلت النفاس
في الاكثر يكون امر ممتد فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلاق في اكثر من ثلث واذ خلاف ما في الشاهير كالمحيط والخاصة بغيره
وغيره لانه لا ينفذ في حالة الطلاق ونفذ بعد قلت انما ينفذ تصرفه من ثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في شبهة الذخيرة
والغالب عند انفصال الولد وبعد يكون وجبا شديدا ولا يكون مبتدأ لفعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت
مرضية في سائر الاوقات والرواية مختلفة ولا اياس لها اى لا يجعلها الشرع منقطة الزاخرين روية الدم في المغرب لياس
انقطاع الزاخر واما الاياس في مصدر الايسة من يحسن وهو في الاصل لياس على افعال حذفت منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا
واختلفت في حد الايسة والمختار في زماننا على ما في الزاخرى خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد والايال
اكثر المتأخرين وفي المحيط هو عدل الاقوال فلو رأت بعد ذلك فاعلمت انما هو قتل لا يكون حيا قتل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او
اسود ونخيف والاول مختار من لدن حنفية مع ان الرحم يخرج له وهو صحيح كما في المضمرات وفي الاكفاد وشارحان لمقتضا ليس اشترط في كونها
آيسة كما في المنية اقله اى اقل من اودة اقله او اقل لمدة من يحسن على طريق الاستحاضة ثلثة ايام نصب على نظرية على الاول
والرفع على التجربة على غيره وليا لهما المقدرة ثلثين وسبعين ساعة على ما قال اهل الترخيم فان الساعة عند الكثرة جزء من الزمان
وان اقل فلو رأت لمبتدأة الدم من طلع نصف قرص شمس وتقطع في اليوم الرابع حين طلع رابعة كان استحاضة حتى طلع نصفه فيكون
حيضا والمعتادة بحجته مثلا حين طلع نصفه وتقطع في حادى عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة
بقدر السدس وكان ابو اسحاق الحافظ يقول بهذا في اقل لحين واصل الطهر واما فيما سواه فاذا اخبرت المفتي انها طهرت في احواد
عشر اخذها بعشر وفي العاشر تسعة وما كان يعرض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية المداية لكن قد اطلق المحيط انما قد استقصينا
في الساعات فيما سواه لتفسير الامر عليها وهذا كله في الرواية وثان ابي حنيفة رح ان اقله ثلثة ايام مع تحتمل من الليالي وكن بال
يوسف رح يومان واكثر الثالث واكثر عشرة من الايام والليالي المقدرة بالساعات كما قرنا فلو شككت انه العاشر
او احدى عشر فان رأت الدم في حاض وان لم تره فذلك ان كان لها طين به كما في المنية واصل الطهر الفصل بين حيي
خمس عشرة يوما مع ليا لهما ولا حد لاكثره اى طهر غارته تصلى وتصوم وان استغرق عمرها وفيه فزالي انها لو استمر بها الدم
لم يكن له غاية فلو رأت لمبتدأة الدم عشرة ايام وطهرت ثم استمر الدم ثم طهرت فقلت انفتحت بعد ثلث سنين وثلثين يوما كما
قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فاحكم شهيدا ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه ليس كما في النهاية والرواية

سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون قال لزيد بن وهب الطاهر والطره الذي هو الدم على المحل من الدين ابي الجراح ساجا
 كونها وقيمين في مدة الاقل الاكثر او التي بينهما فطره الذي حاط بالدم به لم يفصل وكان حيفا اذا وقع في مدة سواء كان مضابا
 او لا وسواء كان طهر يوما واكثر الى ثمان نفصيل هذا الجمل مع زيادة ان طهر اذا كان اقل من ثلثة لا يفصل مطلقا وان كان اكثر من ثلثة
 عشرة نفصيل مطلقا فخلقوا فيها اذ بلغ ثلثة وطهر يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان طهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به
 في مدة كمن رأت يوما وثمانية طهر او يوما وما به اخذ القدرى ورواه محمد بن ابي صنفه راجح وثانيها انه لا يفصل اذ بلغ مضابا في مدة متجا
 وتفرقا كمن رأت يوما وثلثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفر دروي ابن المبارك كمن كان في الميسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم مضابا
 سواء كان في مدة او لا كمن رأت يوما وتسعة ويومين وبه اخذ ابن المبارك كما روى عنه كافي المشايخ ورابعها انه لا يفصل اذا كان الطهر
 اقل من الدين او ساءا لهما كمن رأت ثلثة واربعة وثلثة او يوما وثلثة ويومين وهذا في طهر لم يهرى ثلثة ايام مضاعدا فلو اجتمع طهران
 معتبران محيطا بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معا بل يحل حد الطهرين اليه تساوي للدين واما ثم يتعدى حكمه الى الآخر عند ابي زيد الكبير النجاشي
 وابي علي الدقاق ولا يتعدى عند ابي سهل كمن رأت يومين وثلثة ويوما فالثلثة حيص عند ما استتبت له ثلثة عنده والاول
 اصح عندنا شائنا وبه اخذ محمد بن ابي حمزة وعليه الفتوى كما في الميسوط واما ساءا انه لا يفصل مطلقا فيجوز ختم الحيص وبراءة كلاهما او احدهما بطهر
 بطهر كلاهما في العادة وان ختم في المبتدأة كمن رأت قبل العادة ميوم يوما وعشرة ويوما ولا يتصور ان يكون كلاهما بالدم الا اذا كان الطهر
 مع الدين عشرة او اقل وبه اخذ ابو يوسف كما روى عنه وهذا اخر ميانة وبه فتى صدر الاسلام وصدر شيعته كما في المحيط وساءا انه لا يفصل
 مطلقا وبه اخذ الحسن كما روى عنه كمن رأت يوما وثلثة او اكثر ثلثة ويوما ثم اذا كان فاصلا فالدمان ان لم يبلغ شئ منها مضابا كان الكل
 استحاضة وان بلغ احدهما فحوص والآخر استحاضة وان بلغ كل منهما فالاول واعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جملة مناقب امام الانام
 فانه تعلم ما قال صارت ما خذوة عند العلماء الاعلام قدس الله تعالى ارواحهم الى يوم القيامة واما طم ذكره المسئلة في النفاس فانها
 تساويان في الحكم فطره المحل في الاربعين لا يفصل مطلقا وبه عندنا واما عندنا في نفصيل اذا كان خمسة عشر مضاعدا فلو رأت بعد الولادة
 يوما وثمانية وثلثين ويوما كان الكل نفاسا عنه واليوم الاول لا يخرج عندها كما في المحيط واما رأت من لون من الالوان للدم
 فيهما اى في مدة ومن بيان الموصول وعادة مفعول محذوف سوكل البياض الخالص او الغالب فانه ليس
 بحيص اتفاقا وهذا اذا كان طرا فلو صار اصفر باليس ففى حكم الالبين وانما صح الاستثناء من لون وهو نكرة في الاثبات
 ينخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول خبر الموصول واما خبر الطهر محذوف وفي عموم الموصول اشارة الى انها صارت حائضا
 بكل لون من لونه الحمرة والسواد والصفرة اى صفرة القراولتين او لسن على الاختلاف باختلاف الكدرة اى ما هو كالماء المكدرة
 وهو حيص مطلقا عندنا وكذا عند ابي يوسف ان تاخرت عن الحيص وانخفضة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل كانت من ذوات
 الاقارب حيص والترتبة لفتح التاء وكسر الراء وتشديد الياء او تفخيها هي بين الصفرة والكدرة وقيل على لون الريه شققة منها
 وقيل لفظ الترربة منسوبة الى التراب فانها على لونه حيص على قول العامة الكل في المحيط ومن علم الحيص انه يمنع الصلوة

أي اداء كل صلوة وقضاؤها فتناول الوجوب هلته وفيه إشارة إلى أنها يجب عليها إلا أنها سقطت عنها لمخرج كما قال بعض المشايخ منهم القاضي
 أبو زيد إلا أن جمهورهم قالوا أن في إثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء ضربان من المنع والى أن المبتدأة تترك الصلوة كما رآه وهو
 قول الصحابة وبناخذ عن أبي حنيفة لا تترك الصلوة ما لم يستقر به الدم ثم ثلثة أيام عن أبي يوسف تنقسل بعد ثلثة أيام ثم تصوم و
 تنقسل سبعة أيام بالشك لا يقر بها الزوج ثم تنقسل بعد تمام العشرة وتقضي صيام الأيام سبعة أصيها وكذا المعتادة تترك الصلوة فإذا كانت
 عادتها في خمسة فزأت الدم اليوم السادس توصل بالاعتسال والصلوة عند شائخ بلخ وقال صدق شهيد لا توصل إلا بالاعتسال
 وقال محمد بن أبي النعمان لا توصل بها كذا في المحيط والى أنه لا يمنع التمسح وأما بل يستحب أن يتوضأ في وقت الصلوة وتجلس في سجدة متباعدة
 فإنه روي أنه يكتب لها ثواب حسن بصلوة تنقسل على أنه لا تزول عنها عادة العبادة كما في الهنية والصوم أي اداء كل صوم يجب
 عليها ولذا وجب نية لقضاء بلا خلاف ولمبتدأة والمعتادة فيه كالصلوة على ما استشرنا في نية الصوم وأن حاصلة بعد الزوال
 هي وتأكيده للضمير فلا يقرب لمطف لا تقضي أي صلوة ولو طرأ بعد أول الوقت فلو شغرت في صلوة الطلوع أو صومه ثم حاصت
 وجب قضاءها أو وجبها بالشروع بخلاف الغرضية فإنها لا تجب بالشروع ولو أوجبتها عليها في غير أيام المحيض فحاصت فيهما وجب
 القضاء بخلاف ما إذا أوجبتها في أيام المحيض فإنه لا يلزمها شيء ولو قطع الدم على ما دون العشرة أو الأربعين في وقت عتاشيغ فيه
 الغسل والتحرية وجب قضاؤها واداء الصوم الغد ولو لم يسبح لم يجب الا إذا قطع على العشرة أو الأربعين فإنه يجب كما في شرح الطحاوي
 وفي الزايدى أن طهرت قبل العشرة بغير غسل والتحرية وإصحح أنه يعتبر معها البس الثياب المصحح أن التحريم لم يعتبر في حق الصوم
 ودخول المسجد أي موضع العبادة المصودة في مثل الكعبة ودون مسجد لسبب فلا يرد أنه لا يمنع سجدة وفيه إشارة إلى أنها لا تدخل طلبة
 بابه ولا طمحه كما في الزايدى ولذا لا يجوز التحلي والتمسك عليه كما في إيمان النهاية والى أن لا يخرجه من على بدنه نجاسة والى أن الجنابة لا
 من الدخول كما ذكره أبو اليسر إلا أن جمهورهم قالوا أنها مائة والى أن الحديث يدل على أنه في الحنفية والخلصة وغيرهما لكن في المنصب لا يفتي
 وفي التهذيب بذكره وفي نسخة إذا ضا في المسجد لم يعضم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج منه وهو المصحح والطواف من خارج
 المسجد أو داخله للمحج أو العمرة لأنه صلوة فلا يجوز معه كما في الزايدى واستتمتع ما تحت الأزارى ارتفاع الزوج منها بما شمله الأزارى
 للمسة إلى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالحاج أو المتخمين أو اللبس وهذا عندنا وقال محمد أنه لا يمنع إلا الاستمتاع من الفرج
 فنقول كما في شرح النواويل وبالاول لفتي كما في المضمرات فلو قالت حفت وكذا بها الزوج حرم وطبعا فحلفت في كفر مستحل
 وإن طمعا فلا شيء عليه إلا التوبة وقيل أن كان في الاول المحض استحباب تصديق بدنيار وفي آخره بصفة كما في الزايدى والحاجز
 لا تقصر سوا من القرآن عند الكرخي وآية تامة عند الطحاوي والاول هو صحيح كما في المضمرات ولذا حذف الفعل لكن في الخلاصة أرى
 أن ما دونها لا يمنع وهذا إذا قصدت القراءة والالاء لا يمنع في صحيح الروايات وينبغي للمعلية أن يقول كلمة كلمة أو نصف آية على القولين
 كما في المحيط كجرت فإنه لا يقرأ عن أبي حنيفة رج أنه لو مضى فلا بأس به وبه أفتي نخم الأئمة البخاري كما في الزاهد
 لأن الجنابة تقبل التجزئ فيها واداء الصلوة وفيه اختلاف المشايخ كما في الجواهر وفي رواية يجوز أن يقرأ كما في الخزان

وفيه ثمانية عشر آية من كتاب السماوية النجوم فها في المحيط لكن مكره كما في المنفردات ومثل نفسها فانها لا تقرأ الا في وقت لا يقرأ فيها
ولا يحجب ذال احكام الثمانية مشتركة بين محض النفس كما في النهاية وغيرها اختلاف الحديث غيرهما فانه يجوز ان يكون من غير قلبان كما
المستحب ان يقرأ على الطهارة ولا ليس بفتح الميم ومنها ما يفتح هو الاول كما ذكره الجوهري اي يكره ان ليس هو الا اي المحاضن واجب
والنفساء والمحدث تصحقا مثلث الميم والاهل الصوم والمضي ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يعبدل البعدان يكون المعنى ما جمع فيه
كما في الصحاح فيتناول سائر كتب السماوية وكتب العلم الشرعية كما في الذخيرة وكون يد فوض ابى صيفته ان الالباس ليس يصحف كما في المحيط
وفي رواية يجوز لمحبب خذ مصحف ويكره كتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر ذكره البقال انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجواهر ان كان في
كتب النفقة آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها بالثبوت المختار عند بعض ائمة ان كان ذكر في حال لاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز
الفقه وان كان معنى القرآن لكنه ليس بقرآن وفي الكلام إشارة الى انه يجوز له مس كتب العربية والاشعار الى انه يكره مس البياض من
السود وقيل لا يكره مس البياض من هذا ليس والا الاول قرب من تعظيمه كما في التحفة والى انه كما ليس باعضاء الطهارة ليس بغير ما وجب غسل
من الاعضاء قبل كما قيل يجوز لمس جهاد الاول صح كما في الزايدى الا بغلاف اى مع غلاف متجاف اى منفصل كما في المحيط
واجب الغيرة للشعر فلا يسجد المجلد المتصل به وهو صح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه الالباس لمسبه وكره له هو الا الاربعة لمسبب بالعلم
والذي لم يعلل على صحه كما في النهاية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه ثمانية عشر آية من كتاب السماوية النجوم فها في المحيط لكن مكره كما في المنفردات ومثل نفسها فانها لا تقرأ الا في وقت لا يقرأ فيها
كما في الذخيرة ولا ليس هو الا في درهما اولها كتب فيه سورة اوتية تامة كما في المحيط وفيه ثمانية عشر آية من كتاب السماوية النجوم فها في المحيط لكن مكره كما في المنفردات ومثل نفسها فانها لا تقرأ الا في وقت لا يقرأ فيها
الا البصرة بضم الصاد وتشديد اى مع كسبه وفيه إشارة الى انه لا يكره النظر في القرآن من المحاضن والمحجب الى انه لا يكره مس كتب فيه
ذكر الله تعالى في غير القرآن كما قال عامة المشايخ والى انه يكره ان يعطى لصبي الحديث نصفا اولها فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان لم يخط
كما قالوا في لبس الجوز وهذا قول بعض المشايخ لكن لم يمتار ان الالباس بذلك ان لم يمس خف من لبس على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية
وحل لكن لم يحجب لانها كالحجب لم يتصل كما في المحيط وطى من كانت زوجة للواطى او محلوكة له حائضا او نفسا بغيره او مسافرة
قطع دهما حقيقة او حكما من جاوزهما لاكثر مرة احيى اى بعد نفقته اكثر كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق او قوته كما
في سورة المحرمات او قبله كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثر كما في سورة الاعراف من لكشاف او اكثر النفاس
قبل غسل حقيقة او حكما بان المعنى الوقت الآتى دون وطى من قطع دهما اى حل وطىها قبل غسل متجاوزا عن وطى من قطع
الاقل منه اى من اكثر احيى او النفاس فانه لم يحل قبل الغسل الا اذا مضى وقت هو آخر جزء وقت الصلوة يسع ذلك
الوقت لغسل اى غسلها واجبا عليها وهذا قرينة مخصوصة للوقت كما ذكرنا فاللام للعهد كما في قوله وحسب ربي
الله عند ابى صيفته رح والله اكبر عند ابى يوسف رح والفتوى على الاول كما في المنفردات فانه حل وطىها سواء
كانت مبتدأة مضى عليها ثلثة ايام او معتادة قطع دهما على العادة او فوقها او دونها بعد ثلثة ايام لكن بصورة الاخرة يكره وطىها ولم
انفذه بصورة تأخير الغسل الى آخر الوقت تهب وقال ابو جعفر استجاب لتأخيرها دون العشرة وبأجابه فيما دون العادة

كما في المحيط والنفاس منقصة المرأة بفهم النون ونحوها أي ولدت فهي نفساء ومن نفاس من نفس الدم كما في الغرب الولد
منفوس كما في الصحيح وشرعية دم على قياس محسن أي خروج دم حقيقه أو حكمي فيدخل فيه الطهر المتخيل في مدة ونفاس من ولدت
ولم يولد لها ولد يقول أبي حنيفة راجع وبأخذ أكثر المشايخ وقال أبو يوسف راجع أنها لم تنفسا ربه أخذ بعض المشايخ كما في المحيط وذكر الزاهد في نهجها
نفساء عند ما وفتي السراجية في حديثه وأما عند ما فطامه وفي المنزلة قال الدقاق إن عليها منسل وبه نافذة يعقب بالنفساء سبع
الولد أي ولد لها جاس قبل سوا كان صحيحا أو مقطعا فلو خرج أقله لم تنفسا بخلاف ما إذا خرج أكثره وهذا عند أبي حنيفة راجع وعن الشعبي
صبي الولد من محم الأيس نصف البدن أو الرجلان وأكثر من نصف وعن جميع البدن كما في المحيط ولو خرج من السرة لم تنفسا وإن
سال منها الدم والأحد لا أقله أي قل النفاس كما في المحيط وغيره ولكن السراجية إن أقله ما وجد ولو ساءه وعليه الفتوى في المشايخ قبل
ساعة عند محمد وفي الكرواني أن الذي ذكره المشايخ أن أقله عند أبي حنيفة راجع خمسة وعشرون يوما وعند أبي يوسف راجع أحد عشر يوما بقوله
أقل ما صدق في نفسها إذا كانت معتدة فإذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت في خمسة وثلاثين يوما عند فجل نفاسها خمسة وعشرين
والطاهر يا خمسة والعشرين وخمسة عشر وأكثره أي أكثر النفاس الرجوع يوما وهو أي ابتداء النفاس يعتبر لأم التوأمين
بفهمهم وسكون الوافح النمرة تثنية الواحد توأم أهم ولدا إذا كان معه آخر في بطن واحد أي يكون بينهما أقل من ستة أشهر كما في
الزاهد وغيره ولكن في المحيط لو ولدت أولاد اثنين كل دين أقل من ستة أشهر وبين الأول والثالث أكثر من بطن واحد منهم
أبو علي الدقاق من التوأم الأول فتركت بصلوة والعدوم مثلاً فلو كان بينهما أقل من العيين فقدم النفاس بالولد الأخير حتى
إن مارت من الدم بعد الأخير قبل نصاب طهر كان سحاضة ولو كان أكثر من العيين ثم النفاس به ثم لا بد من الطهر فلو طهرت على
عادتها أو طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم رأت نصابا لم تنفس ولادة الأخير جعل بنفسهم سحاضة لأنه لا يجرد النفاس ولا ينقص الحمل ويضم
حيث لا ينقص الحمل لا ينقص النفاس أو الرحم وقد وجهها ما يدل على الافتتاح على هذا جميع المحققين والنفاس مع الحمل ولو طهر ما عند ولادة
الأخير ثم رأت الدم جعله نفاساً آخر لأن النفاس كأيض فلا بأس بتكرره عند تحلل الطهر ويضمه ضمياً تقدم طهر صحيح ولا يكون البطن أحد أكثر
من نفاس أحد كذا في شرح البسوط وعن أبي يوسف راجع عن أبي حنيفة راجع أنه لا يكون بينهما الرجوع وإن كانا نفاس كما في المحققين
وبهذا كله عند ما وعليه الفتوى كما في المنزلة خلافاً لشرح وزفر راجع فانه عند ما من الأخير فقبله ونصوم حتى تكمل الأخير ونقصا
العدة من الولد الأخير إجماعاً فلو طهرت زوجه أو ماتت عنها فولدت الأول لا تنقصه عدتها لم تلد الأخير وسقطت بحركات
السين والكسرة أكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية وغيره من كتب اللغة فلا حاجة إلى قوله يرى البعض خلقه أي عشاءه كما يشعر
بالظن والأصح ولو واحدة ولد تام في الحكم كما في نفس الأمر فإن الولد بعد مضي أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في
شهرين فتصير المرأة نفساء وحكمها يكونها ما لا مندثرة أشهر وقال الدقاق مندثرة أشهر وهو اللاح لأنه لا يتحقق كاسته
في الولد التام كما في القينة وتصير الأمة خلاف الحرة أصلها أم قبلت الواو الفاعل فذقت لالتقاء الساكنين ثم
عدمت القاء أهم ولدان ادعاه المولى كما في شرح المطاوع ووقع المعلق أي كل ما علق من الطلاق والعقار وغيرها

بالولد اى بولادة بان قال ان ولدت فانت طالق او حرة ونقضى العدة اى عدة الحمل حرة كانت او امته مطلقة او متوفى عنها زوجها اى وجد هذه الافعال سبب هذه السقط فهو من قبل التهنئة فيه وما نقص من الدم من اقل حصص او دم ناقص من الزمان عن اقل مدة او ما زاد على اكثر حصص لم يبدأ به نفع الدال على المراهقة التى لم تبلغ قبل وهو اى حصص المبتدأة عشرة اى وعشرة ايام وليا لهما من كل شهر اذا استمرهما كما قال الطرفان واما عنده فهو لاداء الصلوة والصوم ثلثة ايام لقضاءه والقربا عشرة كما فى الظاهر واد على انفسهما اى نفاس المبتدأة وهى ليلته التى لم تبلغ قبل وهو اى نفاس المبتدأة اربعون يوما وليلة او زاد على العادة سواء كانت اقل او اكثر او ما بينهما فيما اى فى حصص النفاس وجاوز عطف على زاد اى جاوز ما زاد عليها اكثر مما اى اكثر حصص النفاس فى الاكتفاء إشارة الى انه لو بلغ الاقل وزاد عليه لم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يجاوز كان بكل حصصا ونفاسا كما فى شرح الطحاوى وغيره ومن منها لا يخجلون تكرارها كما لا يخفى واعلم ان مدة نصية عادة عند الطهارة بمرتين لانها مشتقة من العود وعنده برة وعليه الفتوى كما هو مشهور اذا لم يهتق اذا رأت مدة واحدة منها صارت عادة لهما بالاجماع فلو رأت مرتين او اكثر ثم استمر بها الدم ردت الى العادة المتكررة عند ما رأت الى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عاداتان عند اكثر المشايخ وقيل تثبت لمن عتادت خمسة ايام من شهر وستة فى شهر كفى لمنتهى وما رأت من جم قليل او كثير عطف على الموصول حامل اى ذات حمل فقط ذكره يوصف به الاناث وقد يقال حامله استحقاقه خبر الموصول وللاول محذوف وهى لغة مصدر تحصيل المرأة على الجمول اى استمرارها الدم وشريعة دم وخروج دم من موضع مخصوص غير حصص ونفاس وانواعها على ما ذكره هنا من سحائمية ومنها دم الآيسة والمرتبة والصغيرة كما مر إشارة ومن عليها انها لا تمتنع صلوة وصوموا وضوا ونفلا واسارا بالاكفاء الى انها لا تمتنع القراءة ومس المسح ودخول المسبب والطواف اذا امت من اللوث كما فى الخزانة والاسن الترك لان ما بعده فن عن ذكرها وبه يعلم الصوم لانه لا يقع بفصل ووطئا فلا يمنع التحنيد وغيره من الدواعى ومن لم يفيض عليه مبتدأ خبره يتوضا الا فى وقت صلوة فرض اجترار عن نحو العيد ونسحى فانه يجوز له ان يصلى الظهر بوضوءها على الصحيح كما فى المحيط الا به حديثه حال من مقدراى لم يفيض ذلك فى حال من الاحوال الا فى حال دوام حديثه حقيقة او حكمية كما اذا ابتلى بعينه صلوة وذلك بالاتفاق او عند الوضوء وذا بالاكفاء فلا اعتبار للابتداء فى غير ذلك حتى انها اذا استحسنت فضل وقت العصر ودمها سائل فاقطع ثم توضأت على الاقطار فقلت ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تقضى على صلواتها وفيه إشارة الى انه لو نعت الدم من سيلان خرجت من ان تكون صاحب الغدر ذكره فى الصغير اى او فى موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان يعصب الجرح ويربط تقليدا للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما فى المحيط لكن فى الزايد انه يجب منع سيلان برباط او حشو او جلوس فى الصلوة او اياها فلو لم يعالج مع القدرة عليه وصلى مع سيلان لم تجز وادارة الحديث للمعداى الحديث الذى اتى به فلو اعتمر من حدث آخر يتوضا له للوقت حتى اذا سال من احد مخزبه دم فتوضا ثم قيس دمه وسال من المخز الآخرة انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به مايل او جدره منها سائل ومنها مخز سائل فتوضا ثم سال غير السائل انتقض وضوءه والمجدرى قروح كما فى المحيط

واعلم ان ما ذكره بقا وصاحب العذر على ما ذكرنا في ان شئنا طهارة دوام الحدث ودوام الحقيقة لا ان حكم البقاء سهل من
 الاية ان شئنا طهارة لا يجزئ في وقت صلوته كمال ساعة خالية تليق من الوضوء والصلوة فيها فلو سال الدم وقت صلوته فتوضا على
 ثم خرج الوقت وفضل وقت صلوته اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلوة لو جاز ان استيعاب وقت صلوته كما لا يخفى
 ما اذا دخل على الانقطاع فانه توضا واعد تلك الصلوة لعدم استيعاب هذا ما قال الجمهور خلافا لابي القاسم لصغار فانه شئنا طهارة لا يجزئ
 مرتين او اكثر دون الدوام كذا في المشايير كالمحيط وغيره من استحاضة بيان حدثه فوجه على المشهور او غير مبتدأ محذوف او راجع
 بالضم اي دم خارج من الالف او نحوهما من مخرج او انفلتات ریح او متطلاق بطن السلس بول او دم عین منها ريد كما في الزايد
 ونحوه في الذي كان موضع الغصة منه مفتوحا انه في حكم المستحاضة او لا كما في القينة يتوضا وان اعتبره الدم مثلا الوقت كل
 فرض فتوضا في وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل وقت الغسل
 آخر الوقت ثم يتوضا في المحيط واصله اي بذلك الوضوء فيه اي في ذلك الوقت بايتاء فرضا اداء وقضاء وفضلا وسته
 ندبا ونقيضه اي وضوء صاحب العذر خرج في وقت الصلوة كطول خمس اي اذ توضا قبله وفي الاكثر شيئا
 بان وليس بنافض للوضوء فحكم بنجها حكم فليس عليه غسل دم صاب ثوبه لان امره ليس اكد من امر البدن كما قال ابن سلمة و
 ذهب ابن مقبل الى انه يغسل الثوب عند كل صلوة كما في المصنفات لا ينقضه دخوله اي وقت كالزوال اي زوال الشمس او توضا
 قبله وهذا عند جما خلافا لابي يوسف فان عنده كليهما ناقض وفي المحيط ولو توضا للطهارة في وقتها ثم توضا وضوء آخر للصغر في وقت
 الطهر ثم دخل وقت العصر خلت المشايخ في تقاض طهارة

فصل في طهارة الشئ الملهو ووجوه حكمه

فصل في طهارة الشئ الملهو ووجوه حكمه ان صفة طهارة غير الملح فخرج النجس العيين الملح كالماء واللبس وغيرهما فان طهارة اما باجراء
 جنس طهارة مختلفة كما روي عن محمد بن في التمراشي واما بالطين مع الماء كما اقول في النجاسة ثم صب فيها وشبهه وحرك ثم ترك حتى يغلفا فغسل
 او ثقب بعضها حتى يخرج الماء وكذا غسل ثمنافا في طهر كما في الزايد واللبس او غسل في قدر نصب فيه ماء ووطئ حتى يعود الى مقداره الاول
 كذا غسل ثلث مرات في طهر كما في اكثر المذاهب والاولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكن قد وجدت بعض النشأت من اهل الافاء ان الهنود
 كافوا بمسحرة امنا لان في بعض الروايات قد راس الماء وهذا كله عند النجس واما عنده فلا يلزم ان نجس بالفتح حرفي اي ذي جرم
 سواء كان له لون او لا كما في الصغرى وغيره يزوال عينية اي ذاته وبه يزول الطهر الاحالة وان بقي اثره في ریح ولو كثير لم يبق لزواله
 بان يحتاج الى شئ آخر غير الماء كالصابون في مسبوطين الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنتن والنفيس لا اللون وفي الخبر انه كل نجس
 يزول طعمه وريحه في الكلام شاربان زوالهما كات ولو بغسل مرة وهذا ظاهر الرواية قيل يغسل بعدة مرة قبل مرتين وقبل ثلاثا
 كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب لمصبوح بصنع نجس بحيث يسيل منه ما ابيض فقد طهر وقيل يغسل بعدة مرة وقيل مرتين و
 قيل ثلثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا اذهبن جلد شجر نجس بالماء الطاهر طرقت زواله وبكل ما يبعث
 سائل كذلك وهذا شامل للماء المستعمل ايضا ولذا اعد الماء المستعمل من الماء كالتعاطى وهذا عند محمد بن ورواية عن ابي حنيفة

وعليه الفتوى وقال ابو يوسف ج ان النجاسة تعلية ذلت بكن نجاسة الماء باقية فيه فقل اذا غسل نجاسة ببول
 ماويك بحم فلك ذلك الاصح انه لا يطهر بغير كذا في الزايدى فقل اي قلع منصرف بالمعنى الما لم يقيدكم من اخر زيه عمالا يصعب بالمعنى كذا
 والمبني غير جافانه لا يزول بالنجاسة بالاجماع كما في الحقائق لكن في الزايدى عن ابى يوسف ج اذا ذهب ثلث من الثوب بالدهن
 او الزيت جالسا لم يخرج من البدن ويطهر شيء مما لم يري عن نجس عمالا به لم سوا كان له لون او لبا في مصغرى يغسله بالماء وكل ما ينع
 مزيل وعصره اى فلكه بقدر قوة العاص لو كان المعصور ثوبا لا تقدر قوة ولو بقي فيه ماء بعد العصر فطهر ليس كما في صلوة السعودية فلو لم
 يبلغ نصية الثوب لم يخرج كما في قاضيان ثلثا من غسل المعصر جميعا وهذا في ظاهر الرواية واما في غير فيكفى المعصرة والاول حوط والى
 ارفق وعن ابى يوسف ج انه يطهر غسل مرة واحدة وعنه انه لا يغسل من المعصرة طهر قبل لا يشترط المعصرة على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة
 وعن محمد ج ان المعصرة في المرة الثالثة كفى وبالع في الثالثة بحيث لا يمر لاسل منه لما رفته لو لم يبلغ مائة من الماء بالعم فليد الثوب الماء
 كما ينس ولو غسل في ثلث اجابات وعرف في كل مرة فقطر الثوب في الاجابة الثالثة خلاص وليا نجاسة وكذا اذا غسل المعصرة عند ما واما عن
 ابى يوسف ج فلا يطهر الا بصبر لما عليه فختلف المشايخ على قوله في اشتراط الغسل في فصل الثوب بل في المحيط واعلم انه يفتر عن غسل الثوب بغير
 ثلث مرات كما في انظر ان من المعصرة وهو ممن يتبعه وحكمى فان التوالى يقام مقام المعصرة في البدن فطهرتها ان يغسل ثلث مرات
 متواليات كما في الذخيرة والا اى ان لا يمكن التفصيل ويترك من زمان القطر ان الى زمان عدم القطر ان بالفتح وذباب
 الذخيرة لا ليس كما في المحيط وغيره فالاول الى التحفيف فيفيد القيد جميعا ثم يغسل ويترك اليه ثم يغسل ويترك والاخر ثلثا ومثل
 لا يشترط التكرار الا في المرة الاخيرة كما في الزايدى وذكر في المحيط ان طهره اجرى الماء عليه حتى قل ابو اسحاق الحافظ ان يغسل من البدن
 ثلث مرات متواليات فقهه وقال ابو الهيثم لان دخل ما نجس في خفت غسل بطن الغف وذلك باليد والماء ثم ملا وثنا فقهه طهر وفي الكلام
 اشارة الى ان ثلث نجاسة وعدمه واما قال ابو يوسف ج وعليه الفتوى كما في شرح مجمع البحرين واما عند محمد ج فلا يطهر ابد مثل
 كونه ثوب نجاسة او اجر او ثوب جديدات او حديد وبلد دبع بها كما في المحيط والى انه لا يشترط زوال الريح في المنيته اذا غسل الثوب عن آخر
 ثلثا بلا زوال الريح فقهه طهر وقيل لا يطهر واذا نجس النطق واخره غسل نفسه بخمرة مبلولة ثلثا طهر ويطهر شيء من ثلثي النطق كما هو المتبادر
 بفعله اى بزوال عينه وان بقي اثره في زواله وانما ذكر مع انه علم ما قيل لانه في مقام التفصيل او فر ك يا ليه اى غرة بيده وحكي
 ثققت وفيه اى الى انه لو اخطأ ببول على راس الذكرا وجرى طهر به كما قال عامة المشايخ وقال الفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يعتبروه لانه
 صار ثوبا اى الى ان معنى المرأة طهر به كما في الزايدى والى ان غير معنى لا يطهر به وهو الصحيح كما في الفتوى لكن اطلاق الزايدى والتمتاضى
 ان الثوب يطهر عن الدم نجس بالسكر وقال ابو يوسف ج انه يطهر عن العذرة بقلية قياسا على المني كما في النوازل والمصارع يدل
 على ان النجاسة لمصاب لا يعود بالتبطل وهو المختار كما في الخلاصة لكن في المحيط انه يعود في ظاهر الرواية على ما قال القدر
 وهو الصحيح كما في قاضيان وقال فى شرح المحامع لهما لا يعود عندهما عن ابى حنيفة ج نواتيان الا طهرهما لا يعود وينبغي
 ان يعود بالاول لانه ايسر والمعنى شال لمنى كل حيوان فيسبغنى ان يطهر به والاطلاق ثلثا ول للثوب والعصوى

في طهارة الرماد والاشربة كغيره من سائر ما ذكره في الاشارة فوقع في طهارة الرماد والاشربة في تقسيمه من الخفيف للثابت فلفني وانظر في
 من كان الاصل في تقديمه على بيان الطهارة ما دون ربع الثوب كما قال الطرفان فقلت انما فيه انه ربع طرف الثوب كالذي
 والكم اربع في الثياب كالسراويل اربع جميع الثوب لمصاب كما في المحيط اربع جميع الثوب لبدن والاصح هو الاول كما في الزايد وعليه
 فتوى اكثر المشايخ كما في الذكر ما في بعض النسخين ان بعض شبر في شبر في يوسف فراع في ذراع ومن حوذة القدين كما في التمر تاشي السعدان يقال
 ان الثوب لمجرد شبر فانه قد عفي ما دون ربع المصنوع وغيره على ما اشتهر به في اخلاصة وغيره ما من خمس بفتح بيان ما تحت صفة شبر
 لا يطهر في الماء فانه منه الا عفي فيه قطرة كما في الكافي الا انه مخالف لما مر في ماء البير كقول قس لم يكتف عنه بما قبله ولما قيل غليظ كافي
 وقول ما يوجب كحل من شبرين واما عند محمد بن طاهر ان الفتوى على الاول كما في المنزلة لكن في المفاتيح ان بول ما كل غليظ عنده
 عند ابني يوسف طاهر عند محمد بن الفتوى في الماء على الاول وفي الثوب على الثاني وفي الكس على الثالث وخرطير اي غليظا بالضم كما في الصالح
 والكس كما في المحقق وفتح والمرة دون الواو كما في المغرب لطير جمع طائر الا يوكل كالصخر والباري واداة وغيره عند شبرين واما عند
 فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عند خمس عند هو الاصح كما في النهاية واما خرطير يوكل بماء فطاهر عند خمس الا الدجاج
 اشحى بالامالة راحة كريمة كالبط والاوز فانه خمس عند ابني يوسف كما في الجوالي لكن في شرح الطحاوي ان خرطير الدجاج والبط وكذا ذلك
 من الطيور الكبار التي خرطير راحة خبيثة بخس بالاتفاق فانه اي خرطير الدجاج غليظ بلا خلاف كسائر ما خرج من المخرجين
 اي كالباقين من النجاسات الاربعة الخارج من قبل والذرة فانه غليظ كالسبي والمذي والودي وخرطير ما كل وما لم يوكل وبوله من غير الطير
 كالغارة والمرة والضفدع البري ودود القمل وغيره وفي المحيط بول الغارة خفيف قيل طاهر وبول المرة على القولين كما في قاضيان و
 قيل بول الضفدع البري خفيف وبول البعوض لم يمنع الصلوة كما في القينة وخرطير الغارة لا يفسد اللبن والمحطة المحوطة ما لم تغير طعمها و
 قال بول الميت به نافذ كما في المحيط والروث ونحوه لا يبل والغنم غليظة عند خفيفة عند جهاد في الخزانة ان محمد بن جعفر عاقل في الاصل
 واقطع نجاسة السرقة بهذا لكن لا نافذ به واعلم ان مرارة كل شيء كونه كما في الاختيار وخرطير البع كسرقينه كما في التمهيد الدم اي مهال
 وفتح خارج من جميع ابدان الحيوان فان في ذلك غليظة فدم السمك ليس بخس كدم البق والقمل والبعوض والذباب كما في قاضيان والخرطير
 فانه غليظة اجماعا واما سواها من الاشارة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولها كما ياتي في الاشارة انشاء الله تعالى
 فالاولى ترك الخمر واذا عرفت نجس غليظا اشار الى حكمه فقال فيعفى منه اي غليظة قدر الدرهم المعتبر في هذا المقام فصارت
 كما تم فضته وفيه اشعار بان نجاسة المتفرقة تجعل خفيفة غليظة اذا كانت نصف او اقل من غليظة كما في القينة والمعتبر
 وقت الاصابة على المتعارف فلو زاد على درهم خمس بعد الاصابة لم يمنع كما في النظم وبقيت ويعفى تحت القدمين وكذا ما على
 البدن مع الثوب على الاحوط ولا يعفى ما على البدن مع ما على المكان كما في القينة ولا تحت اليدين ولا الركبتين ولا ما
 اصاب جانب ثوب من اقل من الدرهم مع ما نفذ الى الجانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كما في شرح الطحاوي
 فلو اصاب قدر ما يري من النجاسة او ابا عمامة وقمصا وسراويل مثلاً منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من صدر الدرهم

ولما فسّر محمد بن قيس الدرهم في النور بما يكون قدر عرض الكف وفي كتاب الصلوة بالمشغال فواتح الفقيه الجعفر بن البراء بالعرض تقديره بالاجرم له و
بالمشغال بالاجرم ما خاره عاتق الشاخص وهو صحيح كما في المحيط وغيره فجمع من قال وهو اي الدرهم هنا غير الدرهم في الزكوة فان المراد منه مشغول
في نجس كالتيف اي الاجرم وقد عرض منعه الكف كما قيده من كان ملوثا في المحيط والتمتعة وغيرهما من عامة الكتب في نجس الارض
اي بالاجرم له لكن في بيع الفاسد من النهاية وصله ومثله من الخنزير وهو انما على قدر الدرهم وزاعمة بعضهم بسطوا عند آخرين لم يخرج عند أبي يوسف
خلاف المحمّد بن قيس فنادى الذي يري قال الامام حماد بن ابراهيم زاد في المحرر في صلوة وان قلت بخلاف سائر الخجاسات هذا وفي الكرام في الدرهم المقدرة
الكبر ما يكون من البعد الموجود في ايدي الناس في كل زمان لان هذا اوسع واليه فختلصت درهم النجاسة باختلاف اعتبار اهل الزمان وبول تلحق
بالجاء والمجاعة الموصلة كما في الصحيح اي ترش مثل رؤس الابرار والكسرة فتح السابج ابرة ليس كشيء يجب غسله الا انه ان وقع في الماء نجسه
على الاصح وهذا اذ لم يعلل على التوب الاجاب غسله او صار كجاء اكثر من قدر الدرهم كذا في الكرام في وفيه اشارة الى ان النجاسة اذا كانت بحيث يري
يجمع وان قلت كما مر في التمراشي ان هبتان اثره على التوب بان يدركه العين او على الماء بان تفرج او تحرك فلا عبرة له ومن الشنخين انه معتبر و
رؤس لا يتقبل للتقليل كما في طهارة ولما قال المشايخ غير الفقيه في جعفران غير الرأس كالرأس في انه ليس بشيء كما في النهاية وذكر في الخلاصة ان
ليس بشيء في نجس النجاس ان كان يابس او ما قليل ورد على نجس بفتح ويجوز الكسرة مثل نجس غليظا حكما ولهذا الواساب ثوبا لا يلزم الا بالنسب ثانيا
كما قال الامام الحسن بن ميمون ولما قال الشافعي ان الماء طاهر فغلبته وشارته الى ان الهياض متحدة كما قال ابو يوسف لكنها مختلفة كما
قال محمد بن قيس في المرة الاولى لا يطهر ثوب وفي الثانية باثنين وفي الثالثة طرة وتدل في الاولى باثنين والثانية طرة والثالثة تطهر الاول اصح من المحيط
والله اعلم كعكسه نجس ورد على ما قيل فانه نجس اتفاقا فيكون كالليل على السابق ورواها القدر كسب القاف ومنها اي نجس
ولو عذرة طاهر عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف موضع الدم من رأس النشاة اذا احرق والكتور اذا رشح بها نجس
او نجس بخرقة نجسة رطبة كما في الجملاني وعليه الدرهم نجس اذا اتخذ منه صابون كحجار اذا مات في اللدابة وصار على كما في المحيط وفي حكمه
الخنزير والعنقوي على الطهارة كما في الخلاصة ونجس ان يكون لمسك على هذا الخلاف في قاضيان انه حلال فانه تغير وصار كرماد المقدرة
ويصل على طهارة ثوب طاهر لا يخلو من رمل الى كيفية الصلوة على القبلة ونحوه وهي ان يصل على طهارة قائما على قفاه ساجدا على
ذيله كما في الخلاصة وغيره بالجلالة نجسة ولو رطبة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد بن قيس وقال ابو يوسف ح لا يصل عليه قيل جوابه في محيط
غير مضرب وجواب ابي يوسف ح في مضرب قال حملوا في ان انهم بائنا طه غير معتبر عنده فهو كوثين ومعتبر عند ابي يوسف ح فهو نجس كما
في المحيط وعلى هذا الخلاف ما يكون شقها كخشيب والاجر اذا كان فوقه طاهر او اسفله نجسا بلا الصاق بالارض فان الصلوة جازي قوله
كما في الجملاني وغيره بلا ذكر الكراهية ونجس ان يكره الصلوة لكراهيتها على سطح الاصل وغيره كما في الخزانة ويصل على طرف بساط طاهر
طرف آخر منه للتاكيد والافا لشدة المعادة غير الاولى نجس وانما آخر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم لبساط صغير فيصلي
على طرف الكبير بالطرف الثاني كما قال بعض المشايخ وبه اخذ الفقيه الجعفر بن محمد وقال بعضهم ان كان البساط كبير يجوز ركوعه
كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع القائم اياه مقدرا رأسه فصغير والا فكبير كما في الترخيب وفي ذكر البساط

استحبابه لا يصلح على طرف ثوب تحرك بحركته وفي رواية يصلح كما في الرداء في ذكره الجليلي انه ان كان حصيدا جاز ذلك المكين في موضع قتيامه وسجوده
و يصلح على الارض في ثوب يابس ظم فيه من نجس ارضا كان او زبائبا كان او غيره مذوبة بضميتين وتشديد الواو اي رطوبة بان لف
النفس فيه او وضع عليه بحيث لا يقطر منه اي الثوب شئ من الماء ان يحضر الثوب عن ابراهيم بن يوسف لو ان حمارا يبول في ثوب
فيصيب من الرث ثوبا لا يضره وهو ما جئنا بتدقيق انه بول قال الفقيه باخذ لكن عن محمد بن الفضل لو ان فرسا في رجله سرقين مشى على الماء
فما صاب ثوبا نجسه سواء كان الماء حاريا او باردا وانما فرض في الثوب لانه اذا وضع الرجل يابسا على اللبد او الارض النجسة الرطبة ظهر فيها الندبة
ينجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يفت عليه فانما لم نجس اكل في المحيط وفي الكلام شهابان الرث
لورث على الثوب نجس فاصاب ثوبا يميلو لا ينجس على ما قال المعتزلة كما لو فسد المستنقع بالماء بلمس المني لم يكن في الخلاصة او ثوب وضع حال
كونه رطبا على ما طين من جدار او غيره طين فيه سرفين شامل لكل ما في كل سمية وهو كسب المسكين لا يفتح لانه ليس في الكلام تفصيل
كما قال الجوهري وتيل بفتح ويقال له السرفين كجيم كان بدل الفتاف كما قال ابن حجر وفس ذلك طين فانه طهارة له فلو
استعمل التين نجس في طين فان يرى مكانه فهو نجس وليس حكم طهارته فلو اصابه الماء فعلى الروايتين كما في المحيط وفيه اشارة الى
ان طين لا ينجس بنجاسة الماء والتراب او غيره قبل العبور للماء وتيل للتراب قبل العبور ومن محمد بن محمد انه طاهر ولو نجس كما في الخزانة
بذا يكون طين اشراج وموطى الكلاب طاهر الا اذا رث في عين النجاسة فهو نجس كما في ثوب نسي محل النجاسة اي بنجاسة
فغسل طرف منه فانه طهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشارة الى ان التحري ليس بشرط كما في خزانه المفتين وغيره
لكن قال الا سيحاجي انه شرط فلو طهر بعد الصلوة انما في طرف آخر بعيد كمنطقة فلو لم يطهر بالاوراث عليهما حرم جنتين وسكون
جمع حارته وس اي توطى ذلك الحجر بقوائمه سئل تلك المنطقة فتمتلط بغيره فغسل بعضهما بلا تحري فانه صار النجاسة كما في
او وهب بعضهما لما مرو فيه اجماع الى انه لو تصدق او قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال ابو حفص لا يطهر الا قبل اكل وقال
ابو حفص انها طاهرة للبسوى ومثله عن ابى الليث الحافظ وعن الحكم الترمذي عن اصحابنا انه لا يعيبه الا اذا كان في
مستنقع يا فذه العين ويحيط به العلم كما في المعتمات الاستحباب ومبته اخبره سنة وهو مسح موضع النجوى اي ما خرج من طين وهو
في الاصل اعم منه ومن غسله كما في المغرب من كل حدث اي ناقض الوضوء خارج من سبيلين طوت بما بقية المقام وفيه اشرا
بانه ليس على استحاضة استنجاء كل صلوة بلا بول وغاؤه كما في النوازل غير التوم والرجح ونحوهما ما هو غير اخراج المذكور كالانحاء واسكر
والنصفه واخراج من قرح سبيلين وغيرهما وانما استثنى ذلك وهو غير محتاج اليه للبالغة في المنع عن ذلك فان الاستنجاء منه بدعة
تجوز حجر من المد والتراب والخشب والراد وقطن واخره واللبد وغيره طاهرة كما في الكرابي لكن في الظاهر ان الاستنجاء بثلاثة اعداد فان
لم يجد فبالا حجار فان لم يجد فبكتف التراب ولا يستنجى بما سوى الثلثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه وسلم حتى يتيقن
اي لم يجد فخرج موضع النجوى من قبيل (اعدوا هو اقرب) وفيه اشارة الى ان عدد الثلث ليس بلازم والمقصود هو التيقن فلو
حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زادوا الى ان النجاسة بعد الاتكال لا تعود الا ان الاصح العود الى انه يفعل

كما في مقدمة الفقيه فظاهر الكلام ان على الشخص القبول الاستحباب وبعده وجب كما في الظاهر ومحمّل ان يكون سنة قبله وبعده على الخلاف
والاصح ان يغسل مرتين الا كفرا وشيئا الى ان لا ينسب اليه قبل ان يمسك بقبضته قبله قبل بغيره والاصح ان يغسل مرتين كما في قاضيهان وكره
استقبالات القبلة بالفتح في النبيان الصغارى كما كره استقبال القمرين وكذا استقبال بارها في الخلاء والى اى موضع البول والخط
وفي رواية لا يكره ان وفيه إشارة الى انه يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفي صلاة السجدة وصفت اليد باليسرى وقال بها
عند ابن حنيفة رج والى انه لا يدعى في الخلاء ولا يقرا القرآن خلافا لابن الفضل الكرماني والى ان الفضل ان لا يدخل فيه وفيه
مصحف الا اذا اضطر وزوجان لا ياتهم بلا اضطرار كما في منية واعلم ان محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاعتناء وقد روي
المصنف في كل كتاب كتاب ترى ههنا من اراء لفظ الاستحباب لا يؤخذ من البر وهو آخر شيء

كتاب الصلاة

اور بعد الطهارة لرعاية الشريعة وهي اهم لصحة العمل وبوجوبه في الاصل من بعد الطهارة وهو العلم الذي عليه اللتان والى ما فعله الاول
من الاسماء والخيرة الهندسة المعنى بالكلية وعلى الثاني من المنقولة الزائدة المعنى كما في الكرماني وغيره الا انه ينبغي ان يكون من المنقولة بما خلافت
على ما في الاصول انه ما قبل في غير الموضع للعبادة وقت الفجر اى وقت صلاة الصبح فالفجر من اجل فانه منزه عن شئ يسمى بالوقت كما قال المصنف
وفي نظم السقط اول اليوم فجر ثم الصباح ثم العداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الايل ثم العشاء
الاولى ثم العشاء الاخرة وعنه غيب فوق وانما ابتداء الوقت لكونه سببا عند اكثر المشايخ وقيل هو خطاب لتحقيق ان لوجوب كل ما هو سبب في تحقيقها
وخاصة ما لوجوب دأبه ووجوده فلا اول ايجاب لعدم الوقت ولما في تحققه بطلب الفعل لفظ الدال عليه لثالث خلق الله وقتا مستطاعا
اى قدرته لثبوت اجتماع جميع شرائط التأثير والفرق بين الاولين ان الاول لزوم تحقق الفعل في زمان ما بعد وجود السبب والثاني لزومه في زمان
خاص هذا التاميم الى تحقيق ما في الاصول مبتدأ من اول الصبح عند بعض المشايخ او انتشاره عند غيره كما في المحيط وبهذا اوسع واليه ان اكثر العلماء
الا ان الاول حوط كما في اخره وانما يصح بيانه بخلق الله تعالى في الوقت لمحض من ابتداء ليل من تشر الشمس والآن من نورها كما في التفسير الكسبي
قوله تعالى (فالصبح الاصبح) واليه يشير في شرح التاويلات المتضمن اى المنشئ في الافق مينة ويسيرة وهو اسمى بالصبح الصادق لانه احد
ظواهر المستطاع المحترمة عنه وهو اسمى بالصبح الاول لانه اول نور ظهر ونهيب السحران لدقته واستطالته لان الصبح في اعلاه دون
اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نقوش في التحفة ان الاول لا ينبغي بل ينبغي للقبلة الصنوبر الشديدة الى
الطلوع اى المنتهى الى وقت طلوع شئ من جرم الشمس وفي الظاهر الى ان يرى الراى موضع نبلة معنى آخره خلاف كما في اوله
فمن قال بعدم اختلاف فمن عدم التبع وغايته لا تدخل تحت المصفا كفاية البواقي وكلامه يشير الى ان كل جزء سبب على طريق الانتفا
الا اذا اتصل به الادوار انقصى الوقت فانه تقرر بسببته عليه او على لكل ح والى ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون
في آخر الوقت قصارا كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نقل مسقط للفر من كما قيل والسبب هو الجزء والمقارن للشرع
عند اكثر من وقام لكشف في الاصول ووقت الظهر مبتدأ من الزوال عرفا بعبارة انقضاء اليوم العرفي ويعرف ذلك

تقصير الليل إلى ثلث الليل ونصفه في الشتاء بقوله طول الليل وعدم بقا الليل من الثلث وفي الصيف والرأبى وغيرهما إلى ثلث الليل
ساقطة فمن في بعض البلاد الشمالية كالبلخاء يطالع فجر قبل غيبة الشفق وما ذكرنا سقط استبعاد بقا الليل من الثلث ليل ونصف وقت
العشاء بالكمية أي من غيبة الشفق والتذكير باعتبار الغيب ولكنه مؤخر حقيقة ووقت الوتر بعده أي بعد العشاء أي بعد
الصلوة المفصولة في أي جزء من الليل إلى وقت الفجر لهما أي العشاء والوتر في وقت العشاء والوتر واحد لكن أول وقت الوتر
بعد العشاء لا منها سنتها وهذا عند جماهير العلماء لا أنه مأمور بتقديمها وثمة اختلاف فيما إذا صليها ثم علم أنه صلى العشاء فاسدة
من جهة الوضوء أو غيره وفيها إذا صلى الوتر على ظن أنه صلى العشاء ثم ظن أنه لم يصل فغسلها يعيد الوتر لا عنه كما في حكاية وأما احتسابها فلو
مع من لم يقرأ قوله كما سيأتي في بيان وقت بعض سنن الموقته فان وقت بعضها بعد الفرض إلى آخر الوقت ووقت بعض آخر قبله
بأنه إذا أدى في الوقت وأما إذا أدى خارجة قطع جميع الاوقات وقته كما في الحنفية وغيرها وأما وقت صلوة الضحى فالضحوة أي من الساعة
التي يبلح منها الصلوة إلى نصف النهار كما في إيمان الأئمة وحينئذ يلحق أي لاجله في وقته ويكونان متعلقين بقوله
البدائية أي بداية صلوة مسفر أي ضحى يقال سفر أصبح إذا صارت كما قال الطبري بكونه من سفر بالفجر أي صلايا بالاسفار
والبا للتعدي يختلف على أن خذت الصلوة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا وأعلم أن ما ذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوي سيديا بليس
يتختم بالاسفار بحديث يمكنه ترسل العبد آية في كوتين في كل عشرون آية سوى الفاتحة كما في المحيط والافضل أن يسب
في وسط الوقت ويقرأ في الأولى استعين آية أو خمسين وفي الثانية نصف ذلك كما في نظم والترتيل تبين الحروف واستيف الوقت
من غير إشباع ثم الإعادة للصلوة مع الوضوء أو الغسل إن صلى جنبا والمكثبات من القراءة في صلوتين بأربعين منسبا
كما في الرأبى والإعادة كما في الأصول الغنيل ثانيا في وقت الإدخال في الأول وحاجة إلى قوله أن ظهر فساد وضوء
أو صلوة بعد الفرج من صلوة وفي نظرية قال بعض اشباح حد الاسفار أن يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لأن الحدث
أمر موهوم وانحج لم تن كما في الكرماني وسيأتي في راجح ان الغفليس بزدلته للحاج فضل ويستحب تأخير ظهر الضحى
أي إذا كان في آخر الوقت كما في نظم والحنفية وذكر في تحفة المسترشدين أن الاختيار تأخيرها إلى أن يسكن الحر والمواد الضعيف
زمان شهادة الحر على الدوام كما في قاضي خان ويؤيده ما في الحديث (أبروا بالظهر فان شدة الحر من فح جهنم وفي الكلام شعا
باحتجاب تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر إشارة إليه في التيمم قد صرح في تيمم المستصفى أن الصلوة في الأول الوقت أفضل عندنا إذا كان
التأخير فضيلة وأما ظهر الشتاء فيسبى في العصر في جميع الاوقات ما لم يتغير وضوءه كما قال الحاكم الشهيد وأبراهيم
الغفلى أو قرصها كما روى عن أئمة الثلاثة وتكلموا في تغييره أنه بحيث يمكن إحاطة النظر إليه ويوم الغروب أقل من رجب أو يسب
لنناظر إلى ما في طس كما في المحيط أو يراه الجالس في أرض مستوية بلا رفع الرأس كما في نظم وراجح الأول كما في الخزانة وغيره
فيستحب أداءها إذا كانت الشمس مغيبة لغيته فعند التغيير والأصغر أركبه التأخير كما سمعته التوجيه كما في المنيته وأما حكم الأداء
فيما يأتي ويستحب تأخير العشاء في جميع الاوقات إلى ثلث الليل الشرعي كما هو الظاهر لم يتبادر لكن في الهداية

والصحيح من نقباء النصارى وهو الصلوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه فوارزم كما في إيمان وعند عروها اي من وقت تغيرها الى
 ان يغيب جرمها الا ان عصر يومه اي يوم الصلوة فانما جائزة بلا كراهية كما قال أصحابنا كما في الايضاح وذكر في الفتحة ان الاداء يكون
 فيه شعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقت لم يفسد وهو الاصح وهو الاقضاء وهو الاصح كما في قضاء الزايد في وقت الخروج وقت
 الفجر فانه مفسد كما مر وكيفية تحريمها اذا خرج الامام من محله للمخاطبة الى الفراغ من الصلوة انقل الى الشرح في صلوة النفل وسياقي
 في محله حكم ما اذا شرع قبله في خطبة شاملة للجمعة ولعبدن واستسقاء وكسوف كما في النظم وقا في بيان والمخالصة لكن سياقي ان خطبة الكسوف
 ليست مشروعة عندنا وعلامة شيئا في رواية عننا والاولى ان يقول (ويكره عند الخطبة النفل) ليشمل خطبة النكاح وخطبة الثلث في موسم
 فان الاستماع واجب فيها كما في الزايد في الكلام مشير الى ان مجرد الخروج يجب لكراهية وهذا عنده كما سياقي والى ان الكراهية لا يزول
 بعد صلاح الخطبة وفي النهاية اذا لم يسمع يكره ان يصلي السنة وقت الخطبة في داره القريبة من المسجد ثم حضره والى انه لا يكره عند الاذان والاقامة
 من يوم الجمعة لكن في النظم انه مكره فقط فلا يكره الفوائت صلوة الجمعة المجتازة وسجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجملة انه يكره الصلوة كما
 لمن لان لم يزل ينقل بهذه القرينة ويكره النفل فقط بعد الصبح الى الطلوع الا استغنى اي سنة يصح فلا يكره شي من الفوائت اخرها كما لم يرد
 لكن في الجملة انها غير جائزة وفي الفتحة ان ما يجب بايجاب العبدن لهذه وقضاء تطوعه انفسه ونحو ذلك مكره فيه في ظاهر الرواية وعن
 ابي يوسف انه غير مكره ولا يصح ظاهر الرواية وفي القينة عن ابي حنيفة راح ان يصلي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل المبتدأ او ما حكمه ما اذا شرع
 فيه قبل مسياقي ويكره النفل فقط بعد اداء العصر الى اداء المغرب اي بعد الاداء الى التيمم وبعد الغروب الى الاداء فلا يشرع في التيمم
 كما ظن لان السابق قرينة له فيكره النفل في الوقتين دون الفوائت وما يجب بايجاب العبدن في السجدة له وهو وغيره ما اذا الواجب بايجاب العبد
 كالمنذورة فلا يجوز كما في الجملة لكن في الفتحة ان ما يجب بايجاب العبد يكره في الاول في ظاهر الرواية والنفل وغيره يكره في الثاني لان فيه
 تأخير المغرب عن وقتها وفي الكلام شعار بان لو ادى العصر في وقت النفل كما في الحج كره النفل بعده كما في حج القينة ويحكي ان النفل مكره بعد
 النظم اذ جمع بينه وبين العصر في عرفه ومن هو اهل فرض اي يتحقق اداها كالصبي ذابغ او المجنون او الغني عليه اذا افاق واما ما
 اذا اقام او انعكس او الكافر اذا اسلم او الناض والنفساء اذا طهرت في آخر وقت اي زمان يسع التحريم فقط كما قال المحققون من علمنا
 الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه يشترط فيه زمان العمل ايضا بخلاف الكافر المحجب على الصحيح واحترز به مخالف زفرج وتابعه كالفقهاء
 انه شرط للوجوب زمان يسع الوجوب كما في الجملة والظهيرية والنظر متعلق باهل القنينة اي ذلك الفرض فقط الا الفرض لمقدم واحترز به كما
 قال الشافعي راح فان عمده اذا وجب العصر وجب الظهر ايضا كالعشاءين لا يقضي به بالاجماع من حاصنت انفسه او حنث مثلاً
 فيه اي في آخر وقت كما لو حاصنت في اول وقت لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطلت جملة على جملة لم يرد ان
 السوق يقتضيه قيد فقط . . .

فصل الاذان كالكلام ممن التاذين يطلق على هذه الكلمات خمس عشرة مشهورة ويقطع عند ابي يوسف راح وفي رواية عن محمد راح ورواية
 الحسن بن كبة بان من اوله فيكون ثلث عشرة كلمة كما في الزايد فلا يرد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات

مستنون فلو قدم بعض كان الاعادة افضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الا ان الاذان لشهرتها فاجاب عن المسلمين وكان في الاصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان المغرب تحمير به بلال لمن لم يصلي في يوم النجوم كما في شهر سنة موكدة ثابتة بالسنة والاجماع ولذلك ايقال الا ان محلة تركه وسبيله صلى الله عليه وسلم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم على جميع المسلمين على وجه تباين ملكا قاسمه ولا شمر ان السبب ويا جميع الصبي في ليلة واحدة وانه زبالة مما قال بعض المتأخرين من وجوبه ومما روي عن محمد بن من فر من الكفاية ولا يخبرني الصلاة بدونه عن محمد بن قال لو خروا كما قال في الجلباني والاول صحيح وعليه العامة كما في المحيط للفرغ من اي فرائض الرجال وهي ان مشهورة واجبة فلا ينص للصلاة اجبازة واطوع وللنساء وحدهن فان اذن لسان كما في المحيط فقط للتأكيد في وقتها اي وقت اداء الفرائض فلا يتسبب من سنة لو اذن قبله لكان في الوقت بعد الايتان فوقت المغرب بعد طلوعه ولا يظهر في شهر بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد والمصير ما لم يفت تغير الشمس والمغرب بعد غروب الشمس والعشاء بعد غروب الشمس قديما كما قال في حقيقته كما في الزاوي لعل الماد بيان الاحتجاب الاوقات المجوزة جميع الوقت وجميع الاذان في الوقت لو اذن قبله اي قبل الوقت واعاد كروم الاشعار قبل ان يصلي لما في غير ظاهر الرواية مما روي عن ابي يوسف انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في المنية انه تعاد عند ان حقيقته روح خلافا لما بالاول لفتي وفي الكلام اشعار بوجوب علمه باوقات الصلاة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المودعين كما في المحيط تيسر من يستأنفه والبار للظرفية كما دل عليه كلام الاسان وغيره والمضى قبل في الاذان وتفصيل بين كلتيين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوي وتوفي ان التفصيل قليلا والا فلا اعادة كما في الحقيقة وذكر في التحفة ان المتوالي بين كلما سنة فان ترك فالف سنة ان يعاد وفي الاطلاق اشعار بان يعيد الزاوي في النداء على المنية و يمكن جماعة منهم المذهب فيفتحون للسالكين ان يقولون فتح الف مرة الى الاول مصواب كما في معنى السبب واختار الا انباري افضل كما في المنية من سنة قبله في غير محليتين فلو ترك الاستقبال كره لمحا لفته است كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب هذا بافراط فيقول في المسافر ان كان حيث كان وجهه وصحبا ه اي ان الله بعبادة المنية في اذنيه خبر لم يثبت او محله من الاحوال المترافقة وفي بعض النسخ بنو داود وقد جوزه الاندلسي وقال ابن مالك ان الاذان اذ منية منية على افراد الواد والتجوز في مواضع من الكثرة في المحل محلي (المطلوب بعض بعض عدوم واعلم ان الاذان بهذا الوصف حسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من سنن الاصليته كما في الهداية وان جعل يد يد على اذنيه حسن وكذا احدى يد يد على ما روي عنه كما في التحفة وفي الاكتفاء اشعار بان لا يكره قاعدا او ندا اذا اذن لنفسه الا فكرهه كما في السراجية وذكر في المحيط ان لقيام تحب ولا ركبا ولو قويا لكن في المحيط انه مكرهه في حقه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رج لا لباس به ولا ماشيا كما روي عن محمد بن كما في الظهيرية ولا يحن من قبلين الا الحان او الحن اي لا يغير الكلمة عن وصفها بزيادة حرف او حركة او غير ما في الاول والاخر فانه مكرهه وعن المحلواني ان هذا في غير محليتين كما في الزاوي وغيره ولا يرجع اي يكره الترجيع وهو ان يخفف صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بها كذلك ويجوز في الاذان وجهه لاصدره ولو في اذان المولود وهو صحيح لانه سنة الاذان وقال المحلواني في اذان نفسه لا يحل كما في المحيط في وقت محليتين تشية اجمعلة وبه ان يقول (حي على الصلاة) وذكره البيهقي

وغيره وفي المقدمة جعل لي قال (حي على الصلاة) فاعلموا بها تكون مشتركة وفي جعل المشرقة مشنقاً باعتبار تعيين محليتين مقابل واحدة
 الاول سرعوا الى الصلوة ولما تاتي الى ما فيه النجاة يمتد في الاول وليسرة في الثاني وقال مشايخ مرونية وليسرة في كل الاول اصح كما في المنية
 وان لم تحم الاعلام بتحويل المنية وليسرة مع ثبات قدمية التسامع لمدينة فيستدبر المؤذن في صومعة لمدينة بالكسري لما بان يخرج
 رأسه من الكوفة المني ويقول الاول مرتين دون السيرة ويقول الثاني مرتين وفيه ان كان يوجب الجهر بالاذان لاعلام الناس فلو كان في نفسه
 خافت لانه الاصل في التشريع كما في شفت المنار وبانه يؤذن في موضع حال وهو سنة كما في القنينة وبان لا يؤذن في المسجد فانه مكره كما في
 كسري الجبلاني انه يؤذن في المسجد او في مكانه في البعيدة والاقامة في الاصل مصدر ثم سمي بهابذة الكلمات التي تقيم الصلوة بها
 او الجماعة او الاصطفاة لها مثلاً اي مثل الاذان فيما ذكرنا من الاحكام عشرة فلا بد ان يسافر ينزل الاقامة في ظاهر الرواية ومن
 ابي يوسف ح انه لم ينزل كما في المحيط ويجعل صهيبة في اذنيه عند ابي صنفه ح لانه احد الاذنين وقيل لا يجعلان لانه لا يؤمر بزيادة رفع الصوت
 كما في التمراشي ولا يحول الا لاناس من طيرونها كما في الملتقط وتيمم في مكان بدا فيله الا اذا كان المؤذن اما فيه خلاف فقيل له ان تيمم اذا تيمم
 وقيل ياخذ في المشي عند قوله (قد قامت الصلوة) خافضاً صوته وتيمم في مكان الصلوة كما في المحيط وذكر في المفيد يكره المشي فيمسا
 لكن سجد ربي كج بين كلما تامين الحمد وهو السيرة فلو رسل جاز الا انه خالف السنة كما في شرح الطحاوي لكن في الهداية
 ان الحمد يجب ويزاد فيها على كلمات الاذان بعد الجملة قد قامت الصلوة اي قرب اقامته الصلوة على ما روي عن ابي يوسف
 كما في المحيط وذكر في الازامير ان معناه لم يمت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة والطاهر ان الزيادة سنة وفي الجبلاني لو تركت لا عيبت
 الاقامة كلها ولا تكلم بفتح اليا وفيما اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والمطسلة لاني نفسه ولا بعد الفرج
 على الوجه كما في المحيط وبالنسبة لا يقبل ويكره ان يخرج منها كما في الزاهد وفي وجدة لفعلا اياها الى انه ينبغي ان يكون المؤذن وتقيم وحده
 كما في نظيرته ويكره ان تقيم غير المؤذن الا بضره او في غيبته كما في المنية ويجوز ضم اليا في كل المنع للسالم عن الكلام منها اما في الاقامة فلمشا بهت الاذان
 واما في الاذان فهي غريب لسائل ان الكلام فيه يجب خشية سلب الايمان وفي القنينة انه لا يكلم في لفظة والاصول في حال الاذان لكن في التمراشي
 الكلام من غير المؤذن غير مكره ولا يجب ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشي سوى اجابته فانه واجبة الاعلى من في المسجد للصلوة وقيل سنة وقيل
 مستحبة وقيل بان تقدم قبل باللسان ولو جئنا كما في التمراشي فيقال مثل ما قال في الجمع كما في نظيرته الا اني اجمعيتين فيقال المحرقة وفي (الصلوة
 خير من النوم) صدقت وبررت بالكسري في الزاهد وهذا كله اذا لم يكن مصدياً او متعمداً للخطية او معصياً او جانياً او مأثماً او نفساً او مجاباً
 او قاصياً للمحاجة كما في النظم واعلم انه يجب ان يقال عند سماع الاولى من الشهادة الثانية (صلى الله عليك يا رسول الله) عند
 سماع الثانية منها (قرة عيني بك يا رسول الله) ثم يقال (اللهم تعني بالسمع والبصر بعد وضع ظفر الابهاين على العينين فاجعلني
 عليه وسلم يكون قائداً الى الجنة كذا في كثر العباد والمثوب في اللغة تكبير الدعاء وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين
 وفي المحيط انه في زمانه صلى الله عليه وسلم (الصلوة خير من النوم) مرتين في اذان الفجر او بعده ثم حدث التابعون واهل الكوفة
 بدله بحجليتين مرتين وعنه انه حسن وعنه انه يكثر بعد الاذان فمد ما يقرأ عشر اية ثم ثوب ثم يصلي كذا في التمراشي

ثم حكيت قبيلة تميم وهم ابى يوسف ح انه يقيد ساعة وفي الجامع لصغيره يكره في سائر الصلوة وقال ابو يوسف رح لا بأس بان تبيته
كل من شغل صباح المسلمين كالفتى والقاضي بنوع اعلام ثم مشا نحن اليوم يقولون انه حسن في كل صلوة من نحو الصلوة الصلوة
او قامت قامت كما في سمرقندي وهو اختيار السخري وصدر القضاة كما في الزاهدى وحكيس ستمسانا في كل صلوة بتميم
اى بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي والاو الى ان يفضل بما هو منه او مستحب من الصلوة من حسن قول الامين وما
الى الله وكل صاحب كما في المحيط وذكر في الزاهدى ان مقداره ركعتان او ربع قرأ في كل عشرة آيات ويغير لمناس ويقسم للصبيات
لا الرئيس المحلة الا في صلوة المغرب فلا ثوب في المغرب ولا مجلس لكن يفضل عنه بسكته هي مقدار آية طويلة وعنه باخطو ثلث خطوات
كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدى وعنه انه مجلس مقدار ثلث آيات كما في النظم وعنه بما بقدر جلسته فيليب
بما عنه وغيره عندهما بخلاف بعض كما في الخلاصة ويؤذن للفاتية الواحدة ويقسم ايضا وان تقضى بها جاز كما في الجلابي وكذا
يؤذن ويقسم لاولى القنات الكثرة ولكل من القنات البواقى ياتي بها اى الاذان والاقامة او بها اى بالاقامة
كما قال محمد رح واما عند ما فانه ياتي بها كل كما في الجلابي وهذا حسن كما قال الامام السخري وقال ابو جعفر الحسن ان ياتي بها للاداء
وبها للبواقى كما في المحيط ويجوز ان يكون هذا اى ما قال محمد رح قول كل على ما قاله كما في الكافي وقال الجلابي يؤذن للقضاة في لهوت
دون المساجد وفيه تشويش كما في الزاهدى وكذا اقامته المحدث باتفاق الروايات لا اذانه في ظاهر الرواية ذكره في رواية حسن
كما في التفتة عن شيخين جوازها بلا كراهية كما في المحيط ولم يعاد اى لا اذان والاقامة ولو قلنا بالكراهية وكذا بان كسب باتفاق الروايات
ولا يعاد الاقامة سوى لان تكرارها غير مشروع بل يعاد الاذان وهو الاشارة عن بعض المشايخ واعادتها مستحبة في رواية كما في المحيط
وهو اهم منها كما في النظم كما اذ ان المرأة فانه يكره ويعاد وفي رواية الامل يجزئهم كما في الجلابي واجتنبوا ولو في ظلاله والسكبان
والنهي عليه وفيه اشارة الى انها يكره بان وهو غير معارض مبي غير عاقل والى ان الفاسق كذلك لو باشره الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان
مرافقا قاعا اجزا هم والى انها من الكافر غير معتد بها لكن حكمه باسلامه للشهادتين كما في الجلابي واعلم ان اعادة اذان كسب المرأة والمجنون
والسكبان والنهي والفاجر والراكب القاعد والماشى والمنحرف عن القبلة واجبة لانه غير معتد به قيل تجتبه فانه معتد به الا انه ناقص وهو الاصح
كما في التمشي وكذا تركها معافي السفر ولو تنفر او فيه شعار بانه لا يكره ترك احداهما وهو اذان المنفرد واما اذان الجماعة ففيه خلاف كما في النظم
وكذا تركها معافي جماعة الرجال المقسمين للصلاة في المسجد اى مسجد الجماعة او قاعة الطريق كما في النظم ولا تعتبر المقصوم منها كما ظن لانه
ليس بجلي كما مر ولا يكره ويجوز بلا اثم تركها معافي بيتيه في مصر اى فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرهما لان ما في المصر كيف
كما في الخزانة وغيره بالكل عسل في الروضة والزاهدى وغيرهما بان الاذان لاجتماع الناس والاقامة للاعلام بالشرع وجمعا
موجودان ههنا فينبغي ان لا يكره تركها في السفر وجماعة المسجد عند الاجتماع والاعلام والاحسن ان ياتي بها فانه يفيدى به ما يريد
الاتق من الملائكة ولواق من من من ملكين كما في المحيط وليقوم الامام والقوم عند حي على الصلوة اى قبيلة كسب فانتها
اذ قال ح على الصلوة وفي الاصل وغيره الاحب ان يقولوا في الصف اذا قال المؤذن وهذا قول السلفاء

كما في الكراماني وغيره ومن لم يطعمه في يومه لم يمتنع من ان لا يابس من الخراف لا يبول
المقابلة بالحكمة بان بقي شيء من سطح الوجه مسامتا للكعبة وعند هذه الامور التي كياياتي ونعم من بناء على بعض العلوم الحكيمة الا ان العلماء
قال في بحث القياس من كشف ان محابا لم يعبر به وبغير كلام قاضيان والنية اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا تشترط على الصحيح كما
المخالفة ثم اشار الى التفسير بالاحتياج اليه فما قال وعورة الرجل من الزرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض من تحت سرة المرأة
محاطة بها المقابلة في دارين مارة بعضها على بعض من تحت ركبتيه اي تحت كسبته فاركبة عورة بخلاف السرة وعورة الامة اي القنينة
او الدبر وادام الولد المكاتبه هذا اي من تحت سرتها الى تحت كسبته مع ظهرها ويطبقها من محراب مقابل لها كادول وعورة الحرة بجزءها
الا الوجه من مائشة رضي الله عنها احدى عينيها في النصف في عورة كراماني في الزاوي والكف من اليسار الى اليمين والاطلاق مشعر بالطن
الكف كظفر ليس بعورة كما في النظم كراماني وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق لطن لا الظهر والقدر من تحت
الكف الى الاصابع والاطلاق داخل لطن كراماني في النظم كراماني في الخلاصة تختلف الروايات في لطن القدم وفي الاكثر شعرا بان لها عورة لكن
في الظهيرة الاصابع ليس بعورة وفي الزاوي عشرين ان لذلك لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشف الكف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكور
في كتاب الكراماني فينبغي ان يحيل اليه خذرا عن التكرار وكشف ربيع لم يصفه الذي بعورة من الرجل المرأة يمنع صحتها الصلوة عند ما هو صحيح
وعنه ابن يوسف ج ما فوق النصف وعنه في النصف وايمان الغليظة والصفحة سواء كما في المحيط وفي حديث الكشف اشارة الى انه لو كشف
بعضه فسدت صلاته في الحال بخلاف كما في النية فكشف فسترس غير مكنت جاز بالاجماع بخلاف ما اذا ادى ركنا ثم ستره فانه منسب للزنا
ولو لم يود شيئا لكنه مكنت قدر ما يمكنه ادا ركنا ثم ستره فسدت عنه ابى يوسف راح خلافا لمخرج ولا رواته فيه عن ابى حنيفة كما في بعض
واطلاقة مشيرة الى ان الانكشاف بالتفريق ينجح كالنجاسة كما في الخزانة وهل في التشبيه شعرا بان قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مر
وفي الزاوي لو بلغ التفريق من شعر واخذ الساق ربعا من احدتها فسدت ولو اصر ثم اشار تحقيق الربع الى بيان لم يصفه ل
والساق من سفلى الركبة الى اعلى الكعب عصفوا ثم فرج به منبج كالنخلة فادع عصفوا ثم نفسه عند بعض المشايخ اوسع الركبة عند بعض
كما في الكراماني والذكر اى كذا منفردا وعن بعض المشايخ مع الاثنين عند بعض صحيح هو الاول كما في الكراماني ولذا قال منفردا ومثل
الاثنين اي شخصيتين فانهما عصفوا واحد على صحيح فان المشايخ اختلفوا ان الدبر والاثنين ثلثة اعضاء وعصفوا واحد وثلاثة
المراتبة مع المصدر سجالات البالية وكل اذن عصفوا كما في الظهيرة والاوجه ان ما يلي ظهره او لطن من السجدة
تج له كما في النية ومثل شعر منزل من راس المرأة فانه عصفوا تام على الصحيح لان في جواز النظر الى طرفه من النية وطراف
دوابها من القنينة ما لا يخفى وقال المولى ان ليس بعورة وانما قيد بالنزول لان ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعصفوا ما تغلب اولاه
جزء من الادنى لا يجوز فيه ومسافر عاصم عن غسل الخش الحقة عن ثوبه حقيقة او حكما بان يجد المبل لكنه لم يقدر على استعماله
لما منع كالمش والعد وحمل في وضوءه فلما معه الخش وان كان اكثر من قدر الدرهم ولم يعد لمصلحة اذا وجد المبل وان بقيت
والتقييد بالمسافر لان القيمة اشترط لها ما يستتر به العورة وان لم يملكه كما في النظم وغيره وبالحقيقة لا يخرج الحكمي فان صاحبه

لم يصل كما في اول التيمم ولم يحرك صلوة حال كونه عاريا بالاجماع وربع توبه او اكثر منه على حال من حالته او متردفة لكن في النظم لو كان
نصفه نجسا لم يصل عاريا وفي طهارة اقل من الربع بان يكون شيء منه طاهرا الافضل ان يصل معه اي الثوب ويجوز ان يصل
عاريا قاعا بالاجماع وهذا عند ما قال محمد بن فرج ان لم يصل معه كما في الكافي وعادهم الثوب حقيقة او كما بان لم يجز توبه شيء منه طاهر
او ورق شجر كما يجوز صلوة اي عادهم الثوب عاريا قاعا بركوع وسجود وتب صلوة العادم قاعا موميا ويجوز ان يصل مع شخص
قاعا بركوع وسجود كما في النظم لكن في المحيط انه يخرج عن هذا في ذلك ان لم يصل معه عند سجود وفي الزاهد يصل العراة وحدها ثوبا عدينا فان
صلوا بالجماعة يتطهر الامام ويرسل كل واحد جلوسا قبله ويضع يديه بين فخذي يمينه او يركع او يركع وسجود جاز
وقبله خالف الاقتبال من عدوا ومن او غيره جهة قدرته فيصل اليها وان عد من علم القبلة من العلم او الا علام
او يعلم بان يكون في مفازة وحده او في حكمها تحركي فيصل الى جهة اخرى ماشيا من الفرائض والمواضع وعن ابى يوسف راجح ان يصيب
تحرى بيلا للتطوع كما في المحيط والتحري للطلب لثمة وشعر عا طلب شيء من الهبات بغالب الرأي عند تغذر الوقوف على حقيقة وانما قيد بالعبادات
لانهم كانوا لا يحركون في غير ذلك في الملاحظات كما هو في المبسوط وفي الاكتفاء اشارة الى انه لو تحركي ولم يقن بشيء فصل الى
جهة كانت جازة ولو اخطأ فيه قيل ان لم يقع تحريكه على شيء اخر الصلوة قيل يصل الى الجهات الاربع كما في النظرية ولم يعيد صلوة
مخطئي في التحري سواء علم بذلك او لم يعلم او لم يبين حاله بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما ادعى اليه تحريم من الجهة ليس قبلة حقيقة في حقه كما قال
بعض اصحابنا لان فيه قولان بان كل جهة يصيب لا نقول به بل يصيب في اجتهاده ابتداء ثم قد يصيب لطلب وقد يخطئ وهذا ما قيل
ما نقل عن ابى يوسف راجح ان كل جهة يصيب فان لم يقع في موضع الخلاف واحد كما في المبسوط بل يعيد يصيب لم تحرك كما اذا فتح
مع الشك بلا تحريم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد وكذلك لو فتح بلا شك ولا تحري يعيد عند محمد بن الفضل ولا يعيد عند
محمد بن احمد وهو الاصح بخلاف ما اذا علم او ظن او لم يبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يعيد بخلافه كما في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ
بلا خلاف كما في التمراشي ولا يبعد ان يكون معنى قوله لم تحرك لم يحرك تحريكه اذا شك تحري واعرض عن جهة فانها لا تجزى في ظاهر رواية
اصحابنا وعن ابى يوسف راجح انها تجزى كما في المحيط وان تحول وتغير رآه الاول فصاعدا من جهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه
مصليا اي في الصلوة استدار الى قبل اليها منها والى اليسار فاما اذا اجتهاد لا يقتضيه مثله فيجوز ان يصل اربع ركعات الى اربع
جهات كما روى عن محمد بن فرج ولا يمنع عن الزيادة على ذلك كما في الفضل وفيه اشارة الى انه لو تحركي رآه الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار
ثم تحول الى الاولى استدار قيل هنا فالت على خلاف بين المتأخرين كما في المحيط ولا يضر المقتدى المتحرى حيلة جهة توجبه امامه المتحرى
ولا تفيد صلوة به حتى يعيد اذا علم المقتدى انه اي الامام ليس خلفه فيفرضه اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه كما في شرح الطحاوي
بل يفرضه تقدمه عند خلافه لابي يوسف راجح كما في الجلباب او علم محي القبة اي المقتدى الامام في الجهة بان
يتوجه الى جهة والا مام الى اخرى وهذا اذا علم في الصلوة وما بعد ما فلا يفرضه كما في كشرح الطحاوي فالحاصل انه يفرضه علم
تقدمه على امامه ومحى لفته له في الجهة فالأحسن ان يقتصر عليه ولا يسخن ان مجرد التقدم بلا علم به لا يفرضه كما ظن

واعلم ان من المصلين في الموضعين لانه كما علم في حق العمل فليست به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال **وليُقصد القصد والامام صلوة**
 وادناه ان يجب عنهما في الحال وفيه اشارة الى انه لو قصد الظهر فقط بالعصر هو اجزاه كما في القنية وتحقيق النية قدم في الوضوء وليقصد به اياه
 اي متابعه امانه ان اقمته في الاثني فانه غير محتاج اليه عند بعضه لان محبة لم تكن الا مع الامام وفيه شعار بان لو نوى صلوة الامام لا يجزئ
 لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزئ على الصحيح كما في المنزلة متصلا بمصدره بالتحريمية فلا يصح بالنية المتقدمة والمتأخرة
 عن تحريمه كل منهما الا الاول ففي الظاهر لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن ابني يوسف رح اذا نوى عند الوضوء جازا اذ لم يتكلم بعد وفي المحيط
 ان الشروع في الصلاة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رح اذ لم يتكلم بعد باكل الملقين به وعند ابني يوسف رح لا يصح الا
 في الصوم وفي الجلباب قال محمد بن مقاتل لا علم خلافا من علمنا في صحة العبادات بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزاهد لا يجوز التأخير
 في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قبل النية وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يصح
 ان يقال ان ما ذكره من قيل معنى ما خذ من قوله متصلا بالتحريمية لمكان لم يطق واما ما ذكره فينتج ان لا يصح تقديم نية اقتداء على تحريم الامام
 وفيه من ان يكون مسببا لما قاله من انه بخار او قبل نوى بعد قول الامام بعد قول قوله الكبر قال عامة العلماء انه نوى حين وقف الامام
 موقف الامامة وانه اجد كما في الظاهر الاول هو الصحيح كما في الكرخي والاكفائي وشيخنا في الاثني عشرية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا
 كان له ان يقصد به وقال الكرخي والنجاشي باشتراطه وعن ابني حفص ان غير الامام لو اذنت بالنية الامامة تقصد صلوة مأمومه كما في الزاهد
 والى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بسبلة او غيرهما في سائر الاركان كانت في اتمام صلوة حتى لا يستحب الاعادة وقال طه الدين
 المغيثاني لا يعيد وقال البقاعي لم يفيض اجرة اذ لم يكن متقصر منه وفي صلوة قاصي القضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادات في كل جزء وانما
 يلزمه في كل ركعة ولا يوافق به لانه معقود لكن لم يتحقق بها ثوابا كما في القنية ويؤيد الاول ما في الملتقط والخزانة والسراجية ان قول بعض النجاشي
 من لم يكن قلبه في الصلاة مع الصلاة لا قيمة لصلوته ليس بشيء ومع اللفظ الدال على القصد **فصل** في اللفظ وجوه
 لا يتبرك في مجموع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة والتمتار استجاب التكلم كما في النية وكيفي بغير الفرض والكواب
 من الحسن عند العامة والنوافل عند الكل قيمة مطلق الصلاة اي قصد الصلاة بلا قيمة سنة او نقل او عدد فتكفي نية
 الصلاة في النقل عند الكل وفي الحسن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوي فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما في الذخيرة وغيره ولو نوى عدد اكثر لم يلزمه اكثر من كيتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلباب وفيه اشارة الى انه لو نوى
 الفرض في كليهما كان اتيابهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر وصلوة التيسع اجزئ من سنة الظهر ولا شك انه ينال
 ثواب التيسعات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الاجلس الصلاة ولهما اي الفرض والواجب كصلوة الجنازة ولو ترسها للصحة **باب**
 بالرفع اي قصد جزئي حقيقة لنوع الصلاة كشأنه في الحائض وقيل لا يجوز نية الظهر والاول هو الصحيح فلا يجوز نية الصلاة ولا الفرض
 ويجوز فرض الوقت للجمعة للمخالفات الا في الخزانة والظهيرية وغيرهما وظاهره ليس بجلي فنيخص احضار الكل
 في فرد كما ظن ولو شك في خروج الوقت نوى صلاة عليه ونفي ان ينوي ظهر يومه كما في الثاني وانما اكتفى به اشارة

الى ان الادوية المتضاوية كمال في الخزانة والى ان لا يشترط في لقضاء اول صلوة عليه او اخر صلوة عليه وهو الاصح
 كما في الهية وغيرها لا يشترط لهما العدد اى نية عدد الركعات فلو نوى على ظهره صلى اربعاً جاز كما في الهية ونفى ان يكون الهية بلفظ
 الماضي ولو فارسي لانه الاغلب في الانشاءات ومع بلفظ الحالى في المشايخ والارباب وغيرهما ان كيفية الهية للغيرين (الصلوة في اريد الصلوة
 متايل الرسول صلى الله عليه وسلم فليس بالى وتقبلنا منى ٢ وغيرهما لا اللهم انى اريد الظهر او الصلوة للبيت او الموتى وزاد المحدث
 (متايلنا للامام م)

فصل

فرصتها اى فرض الصلوة اعم من لقطعي وظنى والركن والشروط لاسن ركنها وعلية نية على خلاف الشريعة وهذه النسخة
 احسن مما صدر بقوله صفة الصلوة اى تفصيلها كقولهم صفة الايمان كذا وى في الاكل كالوصف مصدر ورفق تكلمين من اصحابنا بنها
 صفة الموصوف وان كلام الموصف ليس ههنا لا يرد وجه التحريم من التوهم وهو جعل الشئ محرماً ثم جعل معنى الفعل فقل الى التكبير الاول الى ان
 يحرم المشايخ لجهالة والتاويل بالغة وى شرط عند الاكثرين كما في المستصفى ولذلك ليس بطهارة شرط لما احتجوا بكبر المحدث فمفس في الماء ثم رفع
 رأسه وصلى جاز كما جاز بنا الفرض على تحريمه الفرض ونقل وعكسه القضاء على الادراك في الكفاية والقيام اى قيام واحد في كل
 ركعة من الفرض دون النقل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب شرعاً استواء الشئ السفل والاعلى فالركن من القيام لا يمتداه الا ترى ان الامام
 لو لم يطيل القيام في الشئ الشئ في جزاء لانه لا قراءة فيه كما في جملة لم يسطو وذكر في الاسرار ان الامتداد انما يجنب في القراءة التي هى ممتدة وبالأقوال
 يقطع القراءة فلا يجب الامتداد كما ادرك في الركوع ولكن في الترتيبات خلفه ان القيام من الاصح بل مقدرة القراءة في لاي لا يقياس مقدار ثلثيات
 والاطلاق ليس على ان الوصل قائماً على اصابع عليه وعقبه بلا عذر يجوز نقل لا يجوز كما في الهية وعنده قراءة آية من القرآن المبرر عليه
 صلى الله عليه وسلم نقل متواتر كما في كتب الاصول والكلام والقرآن حتى قال في فتح الوعيد القراءة السبع متواترة وما عداها غير ثابت اثر
 فلا يخرج جرده ولو جاز من طريق موثوق به لمتفق بسائر الاحاديث المروية عنه صلى الله عليه وسلم فلا يقرأ الشواذ فيها كما في تهذيب الكمال
 لانها قد عده والاصح انه اذا قرأها في مصحف ابن مسعود وادى لنفسه لكن لا يعتد من القراءة بخلاف التواتر ولا بخلاف فانه لم يثبت به
 ان كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحدوث القدسي كما في الخزانة والآية العلانية وشرعاً ما تبين اوله واخره توقفاً من طائفة من كلامه تعالى
 بلا اسم وح في الكلام دلالة على انه لو قرأها كانت كلمات التوسين من قول كيف قدر ثم فطر جاز وهذا بخلاف وعلى انه لو قرأها كانت
 كلمة او حرفاً نحو (مدامتان) (وق) لم تجز وهو الصحيح كما في النظرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في مقنن الخزانة وعلى انه قرأ نصف آية
 مرتين او اكثر كلمة حتى تبلغ آية لم تجز وعلى انه لو قرأ نحو آية الكرسي في كتيبتين لم تجز وهو الصحيح عند بعض كما في النظرية وعجاز على الصحيح
 كما في المصنفات ويستثنى منه الاخرس فانها ساقطة عنه وكذا اى اجتهاد انا للليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من لا يمكنه
 ادراك الحروف بالاجتهاد والتمام كبعض بل الهند والترك كما في الجلابى حتى كل اى كل ركعة من ركعتي المرقص الثنتاني وذلك في
 والرابع وفيه إشارة الى انما في الاولين والاخرين والمتوسطين والاولى والاخرى والاولى والثانية والثانية والرابعة جميعاً سواء
 كما في الخلاصة والمصنفات والنظرية وغيرهما من مله اولات وهو قول بعض المشايخ والصحيح من مذاهب اصحابنا انها فرض

في الاوليين حتى لو تركهما عنهما وقرا في الاخرين كان قنائه في التهمة وقراءة آية في كل ركعة من التور والشفل اي من الواجب سنة
 والطوط ولبتبار من الكلام ان يقرأ في كل ركعة آية غير آية قرأ في الاخرى وفي التينة قال نعم الائمة لا يجوز ان يقرأ في الثانية
 من الفرض ما في الاولى عن ابى يوسف ربح يجوز حبسها وفي النوافل يجوز بلا سهو ويكره والمكثني بها اي بآية واحدة في ركعة
 مستسى اي حتى لعقوبة لا بالنار بل في خلاف فان النهاية قال بالكرهية والاسارة دون الكراهية كما في كسفت وغيره وعندنا
 عطف على اعناده لقراءة آية ولو يلية اي غير قصيرة عن ثلث قصار كما في الكراهية او كسفت آيات قصار في كل ركعة منها
 والمكثني بها مستسى المصنف والقصير بالحق التام على فيل بمعنى مضمول والركوع الاثنان عشر عا اثنان عشر
 ولو قيل لان خر كما جعل خدا جزي كما في قاضيان الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه انه ان كان الركوع اقرب يجوز وان كان الى القيام
 اقرب لا يجوز فالطمانية لم يفر من خلاف ابى يوسف ربح وعن محمد بن عيسى ان قوله مثل قول ابى يوسف ربح لكن ذكره المشايخ
 مع ابى حنيفة كما في المحيط واهجود اي السجدة فان اتم السجدة يد على العدة وعنده الائمة العربية الا انه خلاف ما عليه علماءنا كما في
 الاصول وبهنية المنفوع وشرعاً وضع الجبهة والالف على الاذن وغيره ما وادبه المنفوع باجتهاد بان يضع عليها كل الجبهة او اكثرها
 كما في النهاية لكن في الزايد اي ان يلقى وضع شئ منها والالف هو اعم لما صلب فلا يكتفي بوضع ما لان من الاربعين كما في المحيط لكن
 في كسفت كما في الخلاصة ان الفرض يتم بذلك وما صله ان السجدة يتبادى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة والالف ليس معناه ان وضع
 الالف عند وضع الجبهة فرض كما نطن وبه اي بان السجدة يتبادى كل منهما فيصير كما فرض من الوقاية لكن ذكر المصنف ان الفتوى على قولها
 وبه وانه وضع الجبهة فقط وعنه مشك في الخلاصة كره الاختصار على احدها بلا عذر ومقدار الركبن منه ادنى ما يطلق عليه اسم السجدة
 وفي الاكتفاء اشعار بان السجدة على الذقن او الخد بغير اجماع كما في الخلاصة وبان وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيارنا
 اكثر المشايخ كما في النجاة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع راس اصابع القدم وفيه اختلاف المشايخ قيل انه سنة وقيل
 الزايد في روايتين والصحيح ان رفع القدمين مفيد كما في التينة والقعدة الاخرى على المشهور وفي المنظم انها
 لا تفرض عند بعضهم بل واجبة كما في التينة واول كسفت وهو الكفاية وكذا ذكره المصنف قد كسفت اي قد ما يمكن منه قيل
 مقدار الشماوتين قيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما في الخلاصة والاول هو الاصح كما في الكافي وغيره واهجود
 عن الصلاة او التحريمية يصنع اي بفعله لا اختياراً في الصلاة كالقعدة كما في سحر الفتاوى وهذا عنده كما ذكره ابو سعيد
 البرقي واما عندنا فليس بفرض وثمة الاختلاف في المسائل الاثنى عشرية الآتية لكن قال الكرخي ان ليس بفرض عندنا هم عليه
 من اصحابنا كما في الزايد ولا يلزم عليه ذكر الترتيب بين التحريمية والقعدة وان ذكره في الشرح كما نطن فان المنع ليس محيطاً
 بجميع الروايات الاتري انه يفر من الانتقال من ركبن الى ركبن عند ابى حنيفة ربح على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجدة عند
 محمد بن وفي روايته عنه والتمون المشهورة خالية عنه على ان قوله فرضها والقعدة الاخرى لا يخلو عن اشارة الى ذلك
 عند المصنف (المنصف) هو واجبه اي واجب الصلاة المطلقة وهو ثابت بدليل ظني منه الصلاة تبركه ولم يتطبل

ورواية مخصوص القنينة فانها فرض من حيث كونهما قرآنا وفي بيح الظن وترابطا وغيرهما اذ قرأ كل القرآن صارا لمجموع فرضا وفيه اشعار
 بوجوب كل الفاتحة وبنهايته واما عندنا فالكثير ما ولد الا يجب له هوسيان الباقي كما في الازدي وصحهم مقدرا لسورة من آية طويلة أثبتت نصا
 وفي الكلام إشارة الى انه يجب تأخير السورة عن الفاتحة والى انه يجب ان يقرأ مرة كما في المحيط والى انها واجبة ولذا كان تاركها يومرا بالعادة
 كما في القنينة والى ان نفس السورة واجبة ايضا كما قال القاضي في الجامع وعندنا انها تجتبه كما في التمر تاشي والاكتفاء بشي الى ان التسمية الفاتحة
 كالسورة غير واجبة والاوى غير واجبة على الصحيح والثانية عند من الائمة والى ان اخضا التسمية لا يجب في اجماع كاشفت انهم مجمعون على وجوب
 ورعاية الترتيب بين الركعات ان كان كل ركعة فوجبان يكون كل سورة متاخزة عن اخرى والركوع بعد القيام والقراءة والسجود بعد الركوع
 والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البواقي فالأخبار فيها مختلفة فيما في هو المحيط والذخيرة والكان في ان تقديم القراءة على
 الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا الثلثة وفي التمر تاشي يختلفون في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي سجرات شرح
 الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض في سجرات شروح السجود والمحيط والظهيرية وحدث النهاية والكان في وغيره ان تقديم القيام
 على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا خلاف مبنى على اختلاف الرواية في التفسير شرح بعض اجماع ان الترتيب بين السجدين ليس بشرط
 واما بين غيرهما فشرط كما لو اوفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى فان دفع ما من من التناهي بين الكلايين والقعدة الاولى
 قد تضمنت في الفرض والواجبات لهن في ظاهر الرواية كما في الكافي والقياس ان يكون سنة والتارك مكروه كما في الظهيرية وذكر في الظن
 انها لو تركت في الفرض بقدر قياسا لا تحسنا وفي التفريقات لا تفيد شيئا بخلاف المحذور وزوج وانما تشهد بان اي تشهد في
 القعدة بين عند عاتق المشايخ كما في التحفة وعليه يحققون من اصحابنا وهو الصحيح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الازدي وقال بعضهم انه
 في القعدة الاولى سنة كما في الكافي وذكر في الظن انه في القعدة الثانية فرض عند بعض ومنه الاكتفاء اشعار بان صلوة صلح السلي عليه وسلم
 ليست بواجبة وفي خزائن المفتين انها واجبة في الاخرة وللفظ السلام اي لفظ هو السلام الاول المعنى سلاما عليكم ورحمة الله
 بلا زيادة ولا نقصان فاخرج لفظ آخر لم هو قيل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره ولا يعبدان يروى لفظ السلام في النوازل وغيره انه
 لو اقتضى بعد ان يقول الامام سلاما من كل ان يقول عليكم لا يصح اخلافي صلوة وفي التحفة يخرج عن صلوة تسمية عند عاتق العلماء قيل
 بسلامتين ولا يروى سلاما المأذنة الذي هو سنة كما في الازدي فان الكلام في مطلق الصلوة وقنوت الوتر في الوتر من الآخرة
 الماثورة فلا توقيت فيه كما في الخلاصة ووقت المحيط زمانه بعد السورة الانشقاق وفي التحفة به او بعد السورة البروج وفي
 رواية بكليهما الاول هو الصحيح ولعله مخصوص بن عرفه والا فني كثير من كتب المعبرة ان من لم يعرفه يقول يا رب ثلثا
 وتكبيرات صلوة العيدين الزائدات على في نفسها وفي اشعار بان لا يجب لفظ التكبير التكبير الافتتاح ولا التكبير الركوع فيها وفي
 المستقنة وغيرهما واجبان وفي الاضافة اشعار بان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما في سنن الازدي وقياسين الركعتين الاوليين
 من الفرض الثلاثي والرابعي لقراءة اى قراءة القرآن والاحسن القراءة في الاوليين وقدم الخلاف وقعد كل
 الاركان لثة القنوتية وشرعا تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقنوتية والجلوس قد تسمية ويطلق على كل فانه صار

كأنهم كذبوا في الروايات في الأولين فانه حجب على ما يخرج الكفرى دون يخرج الجحاني فانه على ذلك ما روتة الركن الاطمينان في الاخرين مسنة
على تخرجها جميعا عن ابن يوصف ح انه في كل فرض الاول ظاهر الرواية ان كل من احتاق من سبوط شيخ الاسلام كسب لمحيط والكانى وغيرهما
في الاولين حجب عن الطرفين وفي غيرهما حجب عن كل فرض عنده ورواية تناذرة في تقييده انه قال صدر الاسلام انه في كل وجوب لمحيط في كل
سبوط محجب عنه كونه شذوذا لا يمتد به الا عادة وطول كلام الفترات شرح لمحيط على انه في كل وجوب كسب لمن فاحفظه فانه وسابقه من مواضع نزل بها كثير
من مواضع هذا فمما قيل من كثير من العوام والجمهور والافخاء اى جبر الامام انما انما تفرقة الفصل الا ترى حكم المفرد في فيما يحكم من مصاولة لا
وفما يخفى من غير ما هو الاطلاق مشعر بانها الاقبيان بما يجوز به الصلوة على الخلاف هذا ظاهر الرواية وروى انه لا يجزى الا اذا اثنى فيما يجزى المقدار
المذكور كما في الجامع المسمى في وعنه انه اذا جبر او فسخ آية سجد عن شخصين اكثر الفاتحة كما في الزاهدى والاكتفاء وشيخه الى ان الامتصاصات
غير واجب هو حجب عنه قوله وانما لا يتابع الامام واجبة وان وجده فيما لا يتسبب من الصلوة كما في المحيط وذكر في كفاي انه فرض في الترتيب
انما شرط في المنية انما شرط في الافعال وانه اذا كان وس على الشهادة اذا كان من الفرائض والوجبات فلا يقضى بشئ منها كما ظن غيرهما
الفرض والوجوب او تدب غيرهما كما لا يستوي الوجوب به فرض ثم شرح في كيفية كل من فخل الصلوة على التفضيل فقال فاذا اراد المصلى
المشروع في الصلوة المطلقة ولا يخفى ما في اختياره اذا على غيره من اللطافة كبرى قال (المذكور) وانما يشترط انما لا يتسبب من حال القيام فيها هو
اقرب اليه من الركوع كما في الزاهدى وما ياتي من قوله كل قيام لا يخفى من اشارة ما اليه بلام التهمة اى عمرة الجمالة واكبر فانه فيها مفسد وفيها الفخر
كما في المنفردات وانما آخر التهمة على الالف مسمى ثم تحدث لان الالف مشتركة بين هذين وبلا مد الياء اى باء اكبر فانه مفسد كما في عامة
وعن زين الشافى ان غير مفسد كما في المنية وفي التخصيص اشعار بجواز المد للامام والماء والراء بلا جزم الا ان الثاني خطأ والمثلث مفسد
كما في المحيط فالاولى ترك المضاف اليه بل للمضاف ايضا للاستغناء بقوله كبر لا يخفى والاطلاق وال على انه ترفع الجمالة ولا يجزى
وكذا اكبر ويجزى فيه الجزم كما في المنفردات ماسا مدركا بلس حال مترادفة على وجه يابها مية اى بطرفها تجمى او تية اى لان
من مضافها لكن في الظاهر ان حقيقته ان محاذاة الابهام شتمه مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره التجاوز وعنه
كالحرف الى المنكبين كما في خزائن الفقه وليس لم يذكر في ليلته اولات الا في قاضي خان والظهيرية والقول بان تحقيق المحاذاة ليس
وفيه اشارة الى ان اليد يرفع او لا ثم كبر كما روى عنه قيل يرفع مع (الندم) ويرسل مع (اكبر) وعليه الفتوى كما في الظاهر والى انه
يجزى اليد من الكبر فانه ادب كما في المحيط وذكر في المنية ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في حق النساء والى انه لا ين
ترك فخرج الاصابع كما قال ابو بكر النخعي بل يرفع ويستر ويكفي لكف الى القبلة كما قال العامة كذا في الظاهر وعليه الاعتماد وكفى بعض المشايخ
والصواب ان يرفع اصابعه في الابتداء ثم يسطو في التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصليين والمختص بالقبلة ان يجاذى
تكبيره تكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفرج وعنه ما يوصل تكبيره فقل ان قول لكف (الندم) براء واكبر وقال الامام العسرى
ان الافعال على هذا الخلاف وشارح الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله اوق اوجود وقوله ارفى
واحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة المشروع قوله وفي الافضلية قولها واعلم انه لا يدرك فضيلة التحسينية

عن الامام الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله في الصلوة قال قلت لابي عبد الله في الصلوة قال قلت لابي عبد الله في الصلوة
 الخ لامة قيل بالقرن الاول في الصحيح كافي في المنهاج قيل بالماضي على فوت التكبير ولم يدرك بدونه وان كبره كافي في الروضة والامراه
 ترفع يديه حين التكبير اي مقابلهما على رواية ابن مقبل بن ابي حنيفة له انما كالرجل وبه اخذ بعض المشايخ وقيل
 هذا روي به الاول في الصحيح كافي في المنهاج وكذا في المشرق وفيما في الماضي حسن فانه عطف على الكبر كماله
 على التكبير اي الترفع عن الانقياد لخلق من الاسماء التي في غير ما وفيه اشارة الى ان الاولى ان الشرح بقوله المذكور بعض المشايخ قالوا على
 قوله بالكرامة كما هو في الصحيح وهو الصحيح ولم يخرجه عن ذلك في الصحيح كافي في المنهاج وكذا في المشرق وفيما في الماضي حسن فانه عطف على الكبر كماله
 كبر او كبره او سبحان الله والحمد لله الى ان الشرح بالشرح في ذلك المشايخ والابان حسن ان الشرح به في الاول ظاهر الرواية
 فانه يعتبر فيه الذات مع الوصف كما في المحيط وغيره ولا يشوب حال من اشوب وهو المخلط بالدرعا اي طلب الشيء على نحو شيا
 يحصل به الدال في الأساس وليس مما يتعد بالباء كما توهم فان مفعوله محذوف والمعنى لا يجوز شرعه به حال كونه خالفا للدال على تنظيم
 بالدال على السوءل نحو اللهم اغفر لي وارزقني واستغفره ولو كان الدال عليه بالفارسية اي يجوز ذلك على تقدير كون
 ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو (هذا بزرگ است وبنام خداي بزرگ) فيكون الواو عاطفة على مقد رويست للحال عن فاعل
 يجوز اوله والآخر ان لا يجوز بلفظ عربي كما تقرر من تقييد الحال فيه اشارة الى انه لا يجوز باللفظة التركية والبنية والبنية مثلا
 والى ان لا يجوز ساوا اذكار الصلوة وغيره بالفارسية وقد جاز لكل عنده ويمكن الجواب كما يأتي ولا يشترط العبر عن العربية خلافا
 لما كان في الفقهية وغيره بالاختلاف ان تسمية الذبحة وتبليته الاحرام يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس
 بحسب الاماكن في النسب لهما في هي بلاد الفرس كما صنفان والري وهرمان وهما وند واذر سجان وغيره ولكن في الاماكن
 ان الفارسية لغة جاز من بلاد فارس والامام العجمية في اولي بالذکر لا يجوز القراءة بها اي بالفارسية الا بعيد وهو ان لا يقرأ
 على العربية وهذا عند جماهير الرواية عنه كافي في الكشف في قوله تعالى (طعام الاثيم) اما عند فخر مطلقا لكنه مكره بلا عذر سواء كان
 على نظم القرآن كما في (معيشة ضحكا) اي نكاح و (جزاء جهنم) اي سزاي دمي دونخ اوله وسواء كان شفاء او قصاصا قيل فاعلم ان
 على نظم القرآن لا يجوز قيل اذا كان مقتض نفسه صلوة وخرج الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه يرجع الى قولهما كافي في المحيط وهو الصحيح
 وعليه المعلوم وانما نفس الفارسية بمعنى يعني غير ما بالمرق الاول لقربها بالعربية وفي الحديث (لسان ال الجنة العربية او الفارسية
 العربية) تبينه الاماكن في الكافي وغيره وية اي لعدم الجواز في حق في الحق وعليه الاعتماد وفي الكشف ان في كلام العرب صا
 في القرآن من طاعت المعاني ما لا يتصل باده لسان واذا كبر تصحيح كنيته على شماله كما في الاصل ثم قبلت المشايخ
 فيه فيقول انه يضع باطن كفت اليمين على اذن الشمال وقيل على الذراع وقال لا ترون على الفصل وعن اصحابه فيمنع الرسخ
 باليه اليمين كما في المحيط لكن في الجلاي قال يضع وسط الكف على الرسخ قابضا ولا باطن الاصابع طولا والا اوله او
 وقال ابو حفص يفيض بالابهام وانخفض وانخفض وفي الكافي ان تحسن كثير منهم ان يفيض بالاولين تحت سرة لانه من سنن

يع

الرسول في الاكتفاء شهابان مرة في ذلك اجل لكن في المنعرات وغيره انما تقع على صدق ما ولا يعبد ان يشا ربك كبر التفسير الى مخالفة الحكم
 في كل قيام فيه كرسال للقرآن سنون مشروعة فلا يرسل بعد التكبير بل يرفع في التثنية والقنوت وصلاة الجنازة وقيل عنده يرسل
 في القنوت وهو قول ابي يوسف مع فخره في المشايخ ما رواه النضر في صلاة الجنازة وقال محمد بن النضر ان الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في الموطأ عن
 ابي حنيفة ان يرسل الى الفرائض من التثنية وعنده اكره يرسل ثم يرفع كما في النظم والصحيح ان كان في المنعرات واعلم ان الاكلان يكون بن قدسية قدر
 اربع اصابع في القيام كما في خزائن الفتى ويزيل عنه جمهور يرفع عنه صاحب الفضل للمخالفة اكلية للتثنية في قوله الركوع ويتبين
 بكسيرة العبد من وفيه مع النظر الى السابق دلالة على ان ليس فيها ذكر سنون كما في ترك التفرغ على ثقبته لكل دابة كما ساقى تحت
 اي يقول (سبحانك اللهم وبحمدك) الخ اي سبحانك جمع الاكليات التبعيية وبحمدك او شغلت بحمدك فالواو عطفت المفرد او الجملة ويجوز ان يكون
 للمحال اي وقت شغلت بحمدك فانه روى سبحانك بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادة الواو لانها ليست بقياس (وتبارك اسمك) اي دام
 نوره (وقال لا يدرك) اي تجاوز عظمته عن ذلك فاما ما لم يفتل في المشايخ (وجعل ثناؤك) (ولا الا غيرك) فبفتحها وضمها وفتح الاول في
 الثاني وبالعكس كما في المحيط ووجه لكل ظاهر على واقع الفن وانما آخر (ثم) تحمل الوسائط المهدودة ولا يوجب طفت على (كبر) او
 (ثم تثنى) فلا يوجب التكبير ولا بعده ولا بعد التثنية ولا في الفرائض الا في غير ما كان في النظم لا يوجب في الفرائض في الاصول من ابي يوسف
 ان يوجب بعد التثنية ويوجب في النوافل بعد التثنية بالاتفاق وتوجب التوسيع قبل التكبير عن المتأخرين كما في المتأخرين وهو ان يقول سنة
 وجبت وهي سنة قوله (مسلمين) ونجاعت في ان يقول سلما وقوله انما من المسلمين اصح عن قوله ان اول المسلمين لانه كتب نفسه
 للصلاة عنده من كفي المحيط ويتعوز اي يقول سنة (الحمد لله الذي جعلنا من الالفاظ والمتبادر ان سبغني
 ثم يتعوز وهو الاصح كما في المنعرات للقرآن في الركعة الاولى لا غير بقية قوله لا تبع للثنية وهذا عند محمد بن خلافا لابي يوسف
 فانه عنده للثنية ثم اشار الى ثمة الخلاف بقوله فيقول اي التعوذ لمسبق في اول الفاتحة عنده عند محمد ولا يقول عن ابي يوسف
 وفي رواية عن محمد بن وقال صدر الاسلام اصح كما في المحيط وغيره مسبق هو ان لم يدرك بالحجاة اول الصلوة ففعل الموحى المقصد
 سواء كان مدركا او لا لكل بالحجاة او لا احق اذكر بالحجاة اول الصلوة مع فوات بعضه ويؤخره الامام عن تكبيرات العبد
 عنده وبقية عليها عن ابي يوسف مع فخره في المشايخ ما رواه النضر في صلاة الجنازة وقال محمد بن النضر ان الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في الموطأ عن
 معه في شيء من الكتب وفي المنعرات وشرهما ان ليس عنه فيه رواية وسمي اي يقول سنة (بسم الله الرحمن الرحيم)
 قبل الفاتحة وهي سنة قبلها في كل ركعة في قول اصحابنا على قول الدقاق او في قول ابي يوسف مع فخره في المشايخ ما رواه النضر في صلاة الجنازة وقال محمد بن النضر ان الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في الموطأ عن
 والاول احوط كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المنعرات لا يسمي عند اكل من الفاتحة والسورة لكانتها في كاشفت عنه انه يسمي
 وعند محمد بن انه يسمي الا في الجملة كما في المحيط والاول قول ابي يوسف مع فخره في المشايخ ما رواه النضر في صلاة الجنازة وقال محمد بن النضر ان الوضع سنة قيام فيه قراءة كما في الموطأ عن
 وفيه اشارة الى انها ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على نهاية منها كما في المحيط والذخيرة والمخلاة والماهر
 وغيره وانما لا يشيرون الى انها من القرآن ام لا لان كونها من نص من المتقين كما في الايضاح والمحيط

باب

والكشف وغير ما قال لكر في الاعرف بها التصریح عن تعدد اصحابنا والامام بالاختصاص دليل على انها من القرآن في الزاهدي انها آية على الصحيح
 وذكر ابو بکر الانصاري انها آية في حرمة السرا في جواز الصلوة ولم يوجد ما في حاشي الكشاف والتوضيح انها ليست من القرآن في المشهورين
 في صنفين وليس من من الاسرار في حاشي الكشاف والتمسك به فانه سنة كفر خاصة فالجهر بأكبره كما في المحيط وغيره والاختلاف قد مر واعلم
 ان الترمذي قال الجهر بتسمية غير سنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحدث الاختلاف صحيح بالاختلاف وقد يفتان ان الدارقطني قال لم يصح
 في الجهر حديث كذا في شرح المعنى في نهج احمد بن حنبل ثم لم يقرر على ما مر من التفضيل ويؤمن المنفرد او الامام كما في الجلابي وتوحيده
 الامام لا يؤمن بالمعنى يقول بعد الفاتحة آمين بالقصر والمدة مع تخفيف الهمزة تشديدا وان كان نفسه للصلوة عند الطرفين لكن لم يفسده
 وعليه التوسل وهو قربة (سبعين) يعني (سبعين) بخواتم (او) (سبعين) باد (كما في المعصيات وذكر الرضي انه سرى في كفايل بن علي الفتح و
 خفت بحد الزهراء ولا منع ان يقال اصله القصير ثم مد ومنه اصل مسراي قول الاسرار وان كان في الاصل الملكوم في نفسه فيه شعار
 بان ليس من الفاتحة والاختلاف فيه كما في الكافي لكن في التيسير مجاهدان من الفاتحة وبان التامين اخفاؤه سنة فيكره الجهر كما في
 المحيط كما لما مر فانه يؤمن سر اذا سمع (ولا الضالين) ولو في النظر والعصر عن بعض المشايخ انه لا يؤمن فيها وعنه ان الامام موم
 لا يؤمن لان في المحيط هو الاول كما في الزاهدي ثم كبر المصل للركوع وفيه دلالة على انه لا يهل بالتكبير بالركعة وانه رخصة والافضل
 الوصول فان في الفضل خلوش من الصلوة عن الذكر قيل ان بقي في حال الخوض حرف او كلمة فلا بأس كما في الزاهدي خافضا
 حال ففيدة سي كون ابتداء التكبير عند اول الخوض وانتهاه عند استواء الظهر وقال بعض المشايخ انه كبر بقا كما هو الاول هو الصحيح كما في المعصيات
 الخوض الثاني عن الذكر ولو في الظهيرة انه لا يركع ولا يركع اي يركع اي يركع بالركعة بان يضع راحتيهما عليهما حال كونهن مغمضتين
 كالقوس ويأخذها بالاصابع حال كونه مفرجا اي فتحا اصابعه اي صابع يديه فان اخذوا التفريح والوضع سنة كما في الجلابي
 وكذا الاستقامة ولذا ذكره تركها فيمنع ان يزدج فيا عضد يعضد قريبا اصابعها فانه سنة كما في الزاهدي باسرها
 بحيث يستقر عليه قدم ما غير رافع رأسه ولا منكس رأسه من التنايل قلب الشئ على رأسه كما في الصالح وغيره وفيه
 اولى لفظا ومعنى انه خفض رأسه قريبا كان خلافا لسنة وهي استواء الرأس مع العنق كما في المحيط وقيل لو قال غير رافع
 رأسه ولا منكس مكان اولى لان الرأس داخل في مفهومه وفيه انه مجرم فيه والجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربح والاكفاء مشير
 الى ان المرأة كالرجل في هذه الاحكام لكن في الزاهدي وغيره انها لا تعتمد عليهما ولا تفرج الاصابع ولا تنجا في الفضل بل تضع عليهما
 وتضم وتضم ركبتيها ويسبح اي يقول التسبيح المهود (سبحان ربّي العظيم) فانه لا يبعد ان يكون الفعل تضمين لأم العهد كما تضم الام
 الجنس وفي الكافي ان التسميات الركوع والسجود سنة وقيل واجبة وقال ابو مطيع تلميذ ابي عبيدة ج انها فرض وفي الصلوة المستحقة
 عنه ان رتل من ثلث مئة قال خلف ان اصله فرض ثلاثين المرات وعن محمد اذا ترك او اتى مرة يكره كما في النهاية
 وهو اونا (اي) اوتى التسبيح بسنن من خمس واثني عشر ولا يرد اشكال على اهل الفضل بالنسبة الى التسبيح لانه على التفسير لا على
 افراد المضاف اليه المذهب لا التضمين لكونه كناية عن التسبيح والاطلاق مشير الى ان الامام كغيره في ذلك

فی محیطه یقول ربنا یکن القوم من اثبات والیانه لا یطول طارداک الجائی فانه مکروه قبل نفسه کفر قبل جاز انکان فقیر او قبل ما جاز ان اراد
القوم کما فی الایدی ثم یسمع من التمسح یقول سمع الله من حمده ای تمسح الیه کما فی الرضی وقال الزمزمی انه مجاز قبل السلام
بعض من وفی المنزلات ان یضرب وقت بلا اشباع وعلم ان خطاؤه سنته کما فی محیطه وصل ترکه لانه من الاذکار ومن اخفاؤها کما فی الشف
راقعا راسه فلما ان نفس التمسح سنته کان هو فی هذه الحالة سنته کما فی الجلالی ولذا لو ترک حتی استوی قاعا لایاتی به کما لو لم یکره
الاستحطاط حتی لو رکع او سجد کما فی القنیه لکن فی المسبوط والخطا انه یرفع رأسه من الركوع ثم یسمع وعلم ان لهن کعامة المتداولات مشیر
الی ان لیس هذا لرفع تکبیر العمان مصرح بکن فی سنن محیطه کما یرفع رأسه من الركوع وعلیه يدل حدیث البخاری وفی شرح الأثر
ان الاوقات المروية للتکبیر کل خفض ورفع قد تواتر عمل بذلك من بعده صلی الله علیه وسلم الی يومنا هذا لا ینکره منکر ولا یدفعه
دافع ویحیی به ای التمسح الاکامه فلا یجیح بینة ومن التجمید وهذا عنده خلافا لهما وعلیه الطحاوی وجماعة من المتأخرین ویکتفی
بالتجمید (الله ربنا الله ربنا الله ربنا الله ربنا) (او الله ربنا والله الحمد) والاول فضل کما فی محیطه والثانی فی التمسح
کتاب التحدیث کما فی الکرامی وهو صحیح کما فی القنیه ویقول ذلك عند تمسح الامام الموحم فلیجیح بنیابلا خلاف وجمع لمنفرد بنیابلا
التمسح والتجمید عند ما ورن ابی یوسف کتفی بالتجمید وهو صحیح من مذهبه علی ما ذکره شیخ الاسلام وحلف مشائخنا فی قول ابی حنيفة راج
والاصح الجمع کما فی محیطه واثار فی الاصل الجامع لصغیر انه لا یجیح قبل هو صحیح وعلیه المشایخ لانه لوجع لوقع التجمید بعد تمام الانتصاب محل
لکه حالة الانتقال کما فی الکرامی لکن فی شرح المحلوفی انه محد حالة الاستواء فی اجواب نظاهر وهو صحیح وقیل حالة الارتفاع وقیل حالة
الاستحطاط کما فی المنیه وعلم ان ما مر عن الفرض والواجب سنة وما یاتی غیرها ادب لا الاسراف عند سلام فانه سنته کما فی خزانة القنیتین
ویقوم مستویا به لئلا ینکد فان مطلق القیام غایکون باستواء الشقیقین کما مر وانما لکه لفظة اکثر من عمة فلیست رک کما ظن
ثم یمیز فافضا کما فی محیطه وتحفة وغیرها وفی الايضاح اذا اطمان قاعا کبر وخرسا بدو عمل ثم للاشعار بالاطمینان ویسجد یضع
علی الارض رکبته ای رکبته الی ثم الیسر کما فی وقار الروضة والفاصل علی عمل بقوله تعالی ذنادی نوح ربه فقال رب
ان بنی الایة ثم یضع یدیه ای یدیه الی ثم الیسری بحیث یكون ابهاماه حذاء اذنیه کما فی الکرامی و ذکر فی القنیه ان یضع الایدی حذاء
المنکبین و ذکر فی المنیه یدیه وضع الید ثم رکبته الا اذا کان ذنفت کما فی الحقائق وفیه دلالة علی ان هذا الترتیب سنته کما فی الجلالی
حقا ما اصابعه ای مصفا جانب بعضها بجانب لیس فان الاصل یترک علی العادة فیما عدا الركوع وهو کما فی الکافی وغیره و
لو قبل بالتغلیب لکان حسن فان ضم الركبتین سنة ایضا کما فی الجلالی ثم یضع وجهه بان یضع انفه ثم وجهه فان الاصل ان یضع
اولا ما کان اقرب الی الارض کما فی المنزلات وغیره کما فی التحفة یضع الوجهة ثم الالف وقیل یضعها معا مبدأ بالباء ای منظره عیسیه
یفتح لوجهه وسکون الباء اورضها کما ذکره شیخ الاسلام وهو المعصود وقیل وسطه وباطنه کما فی المغرب وفیه تغلیب فان المعنى
مبعدة اعضده عن جنبه وذراعه عن الارض لان کلیمها سنة کما فی الجلالی الا اذا کان المصلی فی نصف فانه لا یدر
عضده کلا یؤدی احدا محافیا مبدءا بطنه عن فحده موجهها اصابع حلیه یؤدی ما بهما بان یضع صدره لوجهه

مع الجلوس على الارض في بعض المناسبات يدلي يده اليمنى على الارض نحو القبلة فان انحرف اصابعها عن القبلة مكره
 كما في خزانة المفتين فتوجه بها نحو هاتئة كما في الجبلاني وشرح ابي يعقوب بن ابي اسحاق (سجلان بن الاعلى) ثلثا وهو دنا مكره وكذا السجود على كل شيء عليه
 الساجدة اى شدة ذلك الشيء كما في اطلبه واستقر حرمته في المصليين المكيين يكون بحيث لو بالغ المصلي في السجود منه فلو سجد على الجوارس
 وقطن نحو حمامة سجد بخلاف السجود على نحو الخطه كما في الخزانة ويجوز على ظهر من يصلي صلواته اى صلوة الساجدة اذا كان كعبته على الارض
 الا ان لا يجزئ قول لا يجزئ الا اذا سجد الثاني على الارض قال صدر نقضه بجزئية ان كان سجودا على ظهر الثالث كما في جمعة الكفاية في وقت
 الرضا صلى الله عليه وآله بعض من مضى في سبب كثرة ايسين بالحجامة في الكلام شارة الى ان يحب هو التاخير حتى يزول الزحام كما في الجبلاني وادى
 ان لا يجوز على غير ذلك لكن في الزهدى يجوز على الفخزين والمكئين بجزء على المضار على اليدين لكن مطلقا وادى ان لا يجوز على غير المصلي كما قال حسن
 لكن في الاصل لا يجوز في الزحام كما في المحيط وفي تهذيب الزهدى يجوز على ظهر كل ما كثر الى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل لم يجز كما في قاضيان وادى انه يجوز
 ان يكون موضع السجدة ارفع من موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزحام لا يجوز في غير فني عامة لمتداولات ان لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه
 باكثر من ثنتين منضوتين وادى لينة بخاروا في قدر ربع ذراع كما في لينة واطمارة حرة وادى ان لا يجوز اي توقع انخفاض للمعوض فلا تنصب اصابع
 القدمين ولا تبدي الضبعين فيقرش الذراعين وتلوق بالارادة الصادقة ليطنما بفخذهما لانها اقرب الى السرة ويرفع راسه
 من السجدة فانه يفرض ان ترفع مقدار ما يسمى رافعا كما روى عن ابى يوسف روى عنه مقدار ما يجزئ فيه الركوع عنه الى ان يصير اقرب الى الجلوس
 والاول صح كما في الجبلاني والآخر صح كما في النهاية مكره وكليس اى يقع الجلوس لمعوض من الرجل واطمارة كما ياتي مطبوعا ذلك الشخص
 ساكنا وجوبا ولاكتفا ويشير الى ان ليس فيه ذكر مسنون وعن حسن بن مطيع انه يقول سبحان الله وحده استغفر الله كما في المطهرة
 ويكبر خافضا ويسجد يروي عن سجود المعوض فيضع ركبته الى ان يسجد ثلثا هذه السجدة فرض بالايجاع مكرهنا ويكبر ويؤبر رفع راسه
 او على ان يذهب من جوارحه او هم يرفع يديه ثم ركبتيه فيرفع او لا ما كان اقرب الى السماء على عكس خفض ويقوم على صدره وقدميه
 بلا اعظامه وادى اليد على الارض فانه مكره الا اذا كان شيخا كبيرا كما قال على بن ابي حمزة الصدوق وقال عامة اهل العلم لا بأس
 مطلقا كما في الزهدى ولا يعود لانه عليه صلوة وسلام قام على الارض اى الحجرة المحلاة وقال الامام اهلوا في لوقعة جلسته خفيفة
 فلا بأس بكن في النهاية والركعة الثانية كالاول في انما ذكر من الاعمال لكن لا تشاء فيها ولا تعود فيسئل عن الركعة
 ولا يرفع يديه للتكبير فيها اى في الركعة الثانية او في الصلوة ويحمل ان يكون جملة مستقلة وانضمير للصلوة فيكون فيها قول
 الشافعي ان يرفع اليد عند الركوع وبعد التسليم فان ذلك مكره عنه وادى انه منفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر و
 اذا انما اى الثانية اقرش اى بسط على الارض رجاله اليسرى الى الكعب ما تحت منها وكليس عليها اى على ذلك المثل
 ما صبا ميتا من الرجل موحيا اصابعه الى اصابع الرجل اليمنى فان العهد مقدم على الاستغراق كما في المبسوط وادى في المطاوى والمخاض
 وذكر في كتابي وانخفض اصابع جلبي فوجه رجله اليسرى الى اليمنى واصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة فان توجهه انخفض لا يخلو عن تعسرها
 في الفرض وادى ان نقل فيقعد كيف شاء كامل يرضى كما في الزهدى وادى ان يرفع يديه اى كفيهما على فخذه اى يمينه

على اليمين وليس على اليسرى كما روى عن محمد بن جعفر في غير رواية الاصول وعنه ايضا ينبغي ان يكون طرف المصلي عند الركبة وفي الطحاوي
يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع بكل في الادي ولا يأخذ الركبة على الاصح كما في خزائن المفتين وفي الكلام ثم يبارك المرأة تضع اليد على فخذيها
وذلك خلاف كما في السجدة موصيا صاحب يد يديه نحو القبلة بسبوطه غير مقبوضة كما في لم الفتاوى مفرقة كما في شرح
الطحاوي والمواد تجلس على لتيها بفتح الالباء كما في الصحيح اليسرى تخرجت رجلها من الجانب الايمن
كما في المكانين لكن في الحقيقة انه رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد بن جعفر انها جميع جليها من جانب في الاكتفاء اشعارا به لا يشير
ولا يفتقر وهذا هو اصول صاحبنا كما في الزاهد وعليه الفتوى كما في المنبر والواجب والمخاض وغيره من اصحابنا جميعا انه سنة يفتقر
اليمنى ووسطها باليد رأسها بأشبع بالسبابة عند (ثم ان لا اله الا الله) ونحو المملو في رفع عند (لا اله الا الله) ورفع عند (لا اله الا الله)
ليكون كالنفي والاثبات ويعقد باليد اليمنى وكما قال الفقيه ابو جعفر وقال غيره من اصحابنا انه يعقد بيمينه ثلاثين في الادي فيقول على مقتضى
علم عقول الانامل الوسطى واليمنى واليسرى بيمينه السبابة والوسطى باليسرى السبابة واليسرى باليسرى السبابة واليسرى باليسرى السبابة
على السجدة من كان سجدوا في مثل تشهد قراءة عبد الله بن مسعود وادواه كما في البخاري هو التحيات للصلوات والصلوات السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته اسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم ان لا اله الا الله تشهد ان محمد عبده ورسوله فاتحيات جمع تحية وهي القيل
والنقل الذي يحكي بالعبد ميمده وهذا شامل لاجناسه السجود ونحوه والقائمة ووضع اليد على الصدور والسلام والدعاء ونحوها فان جميع للصلوات
جميع صلوة وهي من الدرمة ومن الملائكة والانس وابن القيام والركوع والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والمواد تسبح الطيبات
جميع طيبة اي كلمة حسنى فمضى الكل في الادي وخبر بها ذكره او محذوف هو عند او عليك بقرينة ما سبق او بحق اي الصلوات الطيبات
عليك يا رسول الله فمضى من عطف مفردا وحمله قالوا وتوذن ان كلاهما شاءا على حدة ولذا نقل على تشهد ابى موسى الاشعري وهو
(التحيات صد الطيبات صلوات اسلام عليك الى آخره واليه اشار الامام في جواب سوال الاعرابي عن حديث قال ابو ادم بن ابي
بواوين فقال برك الله فيك برك في الاوامر التي قوله تعالى (شجرة مباركة زيتها للاشربة وللغاية) كما في المبسوط وفيه دلالة على
كما في مقام الولاية ولا يزيد عليه اي على هذا التشهد جوافا ولا ينقص منه وهذا في الفرض واماني تطوع فجز الزيادة كما نقل شاذ
في اوله السهم بعد وبالله او (سبحم بعد خير الاسماء) وفي آخره (ارسله باليدي ودين الحق) الى قوله (ولو كره المشركون) كما في المبسوط
ومكلامه والى ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء الا فان كان محذوره وهو من ابى فيفتدح انه يسجد خلفا فلها كما في الزاهد وذكر في
والقينة انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في الحسن فاذا فرغ من التشهد قام على صدره وقدمه وقال الطحاوي الا بان التحية
واشار في مقصده الى انه اولي وفقر ايضا بعد الركعتين الاوليين من الركعتين او الركعة الفاتحة او غيرها من القرآن كما في النصف
وذكر في آخرها انها سنة فقط فلا يضمن منها السجدة ولو ضمن فلا سهو عليه المتنازل كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتأمين اعتمادا على
تبعيته الفاتحة وانما الكلام يشير الى انها مقررة على وجه القراءة وقد قال علماءنا انها لا يقرأ بنية الشاء ولا القراءة وعن عائشة
رضي الله عنها (اقروا بها ولكن على وجه الشاء) وفي غريب الرواية لو قرأ بنية القراءة لضمن لها السجدة كما في الزاهد وان سج

تتميز الانبوي لان الاشارة بالسلام فوق الميتة والاول هو صحيح كما في الكرياني والرازي وفي محيط الهند ان يكون الثاني خفيض من الاول
وفي التواتر ان الاول يخرج وتحت الحزام من والثاني للتحية فقط فكانه غاب عنهم ثم يرجع اليهم فلم يعلموا انهم استحقوا الجواب عليهم لانه انما
يستحق ان لا يؤمر بعد ما يقوم مقامه قد وجد هنا وهو تسليم من صاحبه كما في الكافي وفيه شك حال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان سلموا قبله
او لم سلموا لسلامه لان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض بنيام الجواب على السامعين منهم عند عمره فاما قدم لشهر لان خواص المشركين واسطة
افضل من خواص الملك واسطة عند المشرك والمؤمن هو حال الوجه تنوي الامام حال كون المؤمن واقفا في جانبه اي جانب
من جانبه فينوي في سلام الاول ان كان في الجانب الايسر في الثاني في اليمين وينوي الامام منهما اي في الجانبين عند محمد بن
وفي رواية عنه وفي حيدرة فقط عند أبي يوسف ان حاذاه اي الامام وكذا المنفرد ينوي في الجانبين عند بعض المشايخ
الملك فقط فلا ينوي للبشر في اجماع الصغرى ينوي رجال العالم ونساءه وقال ابو القاسم ينبغي للمصل ان ينوي في السجدة جميع اهل
التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيدها بربان لم يؤمن ينوي للبشر والملك ايضا في الجواب اعلان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب من المصلوق
يكبر تركها كما في الجلابي واما ادائها فكثيرا كقيام الامام القوم بعد السجدة واخراج الكفين من الكمين عند التكبير النظر في القيام الى السجدة
وفي الركوع الى اصابع الرجل في السجود الى الارض وفي القعود الى الحجر وكفهم الفم عند التشاوب ورفع السعال عن نفسه ومسح الجبهة
بعد السلام كما في خزائن المفتين وترك اللعب وترك النظر في غير موضع وقيل التسوية الصفوف وقيل تسوية الرجلين بلا ميل
الى جانب كما في نظمهم *

فصل في سجدة الامام اي يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه يحجب في السجدة ابتداء ثم تسبح في الظهر والعصر صيانة للقرآن
عن ابو الكوفة والامام من يعقده واحدا او اكثر صديقا او بالغا وفيه دلالة على انه يحجب ولو كان له شك واحد او اثنين وفي القاعدى لو جهر بما
يسمعه وهو يوم واحد الا يجزى سجدة اسهولة ليس بانام مطلق لانه لا حاجة معه الا ترى انه لا يقدم على ما مومه ولو كان يوم اثنين ففيه خلاف
ابي يوسف روى في ظاهره شعر بغير ضيق الجهر لان الاجازات من الجهر كالاجازات المشايخ كما في قراءة الكافي وشرح الهداية واجازته أكد من
امره كما في التوضيح والكرياني وغيرهما الا انه يجوز اعتمادا على ما مر في اجماعه ولعبس لانه اقامها بالمدنية عند ضعف المشركين في القاعد
لو خافت الامام في العيد لم يحبس السهولة لا يحجز فيها وراى الفرقان الا ان الجهر أفضل وفي الجهر واولي المشايخين يفتح الباب
الاولى وكسرة الاخرى لتثنيته في حكم المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من كسرة الاول والآخر لا تنهم
مشغولون بالاكل في المغرب والنوم في الظهر والعشاء ففي هذه الصيغة اشعار بان الامام لو خافت بعض الفاتحة او كلها او بعضها كما في الميتة ولا خلاف
اقتضى بربط احوالها جهر كما في الخلاصة وقيل لم يعد وجها بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في الميتة ولا خلاف
انه لو جهر بكثرة الفاتحة تيمنا مخافة كما في الرازي وفي الكلام اشارة الى انه لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الآخرين لكن الجلابي
انه يجزى بالكل لو ترك الفاتحة جهر بها او لم يترك السورة جهر بها او لم يترك الفاتحة معاد وهو الاصح كما في الكافي او اروقنا هو قيد للثلاث الاخرة بديل
اعادة الجهر ولما مر ان الثلاثة الاولى لم تقض الاخير وان كثرة وقوعه في كلام المصنفين الا انه لم يحن كما في المعنى على ان المفهوم من

أو معنى لا قراءة غير الجهر ولا غير الجهر ويجوز في الجهر غير هذه الصلوة فيفقدان سجدت في الظهر والعصر وكذا في التراويح والوتر والكسوف والاستسقاء
 عنه على ما مر في القاعدي من أن لا يجهر في غير الفرض إلا أن الأصح أن يجهر فيها كما في كثير من المهددات وأما نوافل النهار
 فيجهر الجهر فيها والباس به في نوافل الليل كما في المحيط والمكتم ما وضع للإمام جهره الإمام وما لا فلا كما في الجلابي والمنفرد خير بين الجهر
 والمخافة أن أدعى هذه الصلوة وفيه إشارة إلى أن له اسم نفسه غير كما في النهاية لكن في سهو السقوط والكراهية في غيرهما أن يجهر
 اسماع نفسه في المحيط لا يسمع غيره كما في عامة الروايات وإلى أنه لا يجهر في غير هذه الصلوة والألفاظ كان عن محمد فدا سار عن سهو في
 السجدة روايتان كما في الترمذي والمنفرد قاضى حتما أي سجا بعبارة بعض المشايخ أن قضى هذه الصلوة وقال بعضهم أنه يجهر
 أفضل وهو الأصح كما في المحيط وهو صحيح كما في الهداية وفي الكلام شعار بان للإمام والمنفرد أن يرفع الصوت زائدا على الحاجة وهذا
 أفضل إلا إذا جهر نفسه أو أدى غيره كما روى عن أبي جعفر كما في الزاهدى وذكر في كشف الأصول أن الإمام إذا جهر فوق حاجته
 المتقدم فدا سار كما إذا جهر لنفسه والمنفرد بالادكار وأدنى الجهر أي خفض الأصوات بالقرآن جواز في حق الإمام فان في حق
 المنفرد اسماع لنفس جهر كما مر اسماع غيره أي اسماع أحد ما فان الغير يعني المتأخر ولذا قال السيرافي أنه لا يعرف بالاصناف فلو
 اسمع اثنين كان من على الجهر كما في نفسه أنه لو سمع بعض القوم كفى لكن في صلاة السجود أن جهر الإمام اسماع يصف الأول
 وفي الخاصة والزاهدى وغيرهما أنه اسماع الكل فلو سمع رجلا في السيرة لم يكن جهر إلا أن كلما الروايتين لا يخلو عن شيء لأنه يلزم
 منه أن لو كان القوم كثير بحيث لم يسمع كل كان مخافة وأدنى المخافة أي المخافة فانها لا تقسم على الصحيح إلى لادنى والأساط
 كالجهر وإنما قلنا لفظ لادنى لما سيذكر من الإشارة اسماع نفسه فقط وهذا الحدان قول الفضل والمندواني والسرخسي وبه أخذنا
 المشايخ وفيه شعار بان على المخافة بتفصيل الجهر فقط إذا القراءة فصل اللسان وذلك بقائه الجهر لا بالسماع إذا السماع فقل السماع
 وهذا قول الكرخي وأبي بكر الأشعري كما في المحيط ومروى عن محمد بن جريح والعهدي كما في الزاهدى وعن أبي الحسن الثوري كما في صلاة السجود
 وعن أبي نصير سلامه كما في العمادى فمن ظن أن الادنى ترك الادنى لأنه زاد إشارة إلى أن قول هؤلاء الأئمة غير ساقط عن خبر الاعتبار
 أصلا ثم صرح بما عليه الفتوى فقال هو أي كون المخافة اسماع نفسه صحيح وقال الإمام الجليلي الأصح أنه لا يجزيه ما لم يسمع أذنه أو أدنى
 من يقربه كما في المحيط وكذا أي مثل الجهر والمخافة في القراءة الجهر والمخافة في كل ما يتعلق بالنطق وهو في التعارف أصوات مقطعة
 يظهر باللسان وتبين الادان ولا يكاد يقال إلا لسانان كالطلاق والعقاق فإنه لو طلق امرأة أو طلق عبده بلا اسماع
 نفسه لم يقع على الأصح والاستتمتاع في الطلاق والعقاق والميمين وغيره فلو طلق امرأة أو فالعما فاستثنى في نفسه لم يصدق في القضاء
 كما في العمادى وغيره تسمية الذبحة والابلاء والبيع وغيره ما وفي المحيط قال القاضي علاء الدين نصيح عندي أن اسماع النفس كما في بعض
 التصرفات دون بعض الأثرى لأن البائع لو سمع نفسه بلا اسماع لم يكن كافيا وسنة القراءة أي مقعد القراءة
 المسنونة أي الثابتة بالسنة في جميع الصلوات للإمام والمنفرد في وقت السفر تحجلا بفتحين مجازا من عبادة الصلاة ومصدر
 يعني أي وقت السجدة والاضطرار من الخوف وغيره فيكون مصدا حينا قيل حال وفيه أن المصدر لا يقع حالا بلا اسماع وإنما بدأ

من الاحوال المألوفة بذلك اقتداء بمحمد في الامل الفاتحة اى سورة الفاتحة فان السورة جزير لمعلم في اكل وجوز سبويه ان يكون المصنف
 عليه السلام مع اى سورة من اقصار كانت كالكثر والاخلاص وفي اسفارنا اى وقت القراء والاطمينان نحو سورة البرج
 على ايل الاتي فمى مع الفاتحة يقرأ في الفجر والظهر والعتمة والعشاء والاقصار والغير كما في المحيط وذكر في سفر السجود انه يقرأ في الفجر
 والظهر والطارق والمغرب وفي اقصارها نحو الاخلاص وفي الحضر الاقامة في الاختيار تسبوا اى عد المشايخ حسا طوال مفصل ظاهر
 الاستغراق والمداورة اثنتين تائتين من السور الطويلة من هذه القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتمادا على الظهور والكلام والاعتماد على
 ان هذه القراءة تجتبه في المحيط والخاصة وغيرها منها مسنونة وهذا على ما ظن ان معنى الاحسان ما ذكرنا واغلبية معطوفة على الاسمية
 وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة في الفردة مقيدة بالاحسان والاسن ان يعطى (في الحضر على) (في السفر والطلوع
 خير السنة فيفيدة القراءة واغلبية مفرقة او حاله لتلك فان في هذا المقام اختلاف الروايات كما سنذكرها والمعنى اعمل شائنا
 بالاحسان وهو البقية منها الاحسان بالاثار وهو المداورة والاثار حديث عمر بن الخطاب عن ابي موسى الاشعري على ما ذكره المصنف
 كما صرح به في المحيط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فعلى الغفلة عما في الاصول والطوال بالجميع الطويلة كالصباح والمصباح والمغرب والمغرب
 الاخر من القرآن سمي بكثرة افضل من سورة البسملة في الفجر والظهر روايات مختلفة الاولى ما ذكره والباقى مع التوفيق ان القوم
 ان كانوا ممن يرغبون في العبادة يقرأ آية كما في رواية الحسن في كل ركعة يمين وان كانوا كسالى يقرأ العيين كما في الاصل وان كانوا
 ما بين ذلك يقرأ خمس كما في الجامع الصغير قيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالي وقصرها وقيل على
 كثرة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه يتميز عما يقرأ القوم كاليهودى الى التقليل الجماعة كما في المحيط والاخلاص
 وان كان في غير ما ووسطا اى قراءة سورة تامة بين الطوال والقصار من افضل او عشرين آية في العصر وقيل في خمسة عشر
 غير الفاتحة وفي العشاء وقصاره بالجميع قصيرة كالمعوذتين او ست آيات في المغرب ثم اشار الى بيان افضل مع اقسامه
 بقوله من حجرات يمين اى تبدأ منها في الكبراني وغيره لكن في الحديث قال الاكثر ان من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق
 وقيل من الفجر وقيل من الفتح سور طوال الى سورة البرج ثم من البرج اوسطا الى سورة طه من طه وقيل الى البقرة
 الكبراني ثم من طه من طه من طه الى الاخرى آخر القرآن وفي النهاية من الحجرات الى عيسى ثم التكميل الى وانضم الى ثم انضم الى الاخر
 ولا شك ان الغاية الاخرى داخل في النهاية فمى ان يكون الاوليان كذلك لهما خاتمان كما في الكافي وغيره وما ذكره من الجسد والمنتهى
 في اكل يوافق المحيط والظهير والخرانة وغيره فلا على المصنف بطلن القاصر في التبع انه خلاف ما رأى وفي الحضر في الضرورة
 والاضطرار كخوف خروج الوقت يقرأ بقدر الحال والوقت ولذا التقى ابو يوسف ج حين اقتدى بابو حنيفة ج في ضيق الجنب
 بايتين مع الفاتحة ثم قال ابو حنيفة ج (يعقوبنا صافيتها) وكذا يعين سورة اى الملازمة على قراءة سورة معينة
 سوى الفاتحة لصلوة فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غير ما فوق السنة او لميسر فلا بأس
 وفيه اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان طالعت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكره

أولاً انه يذكر في صلاة الجمعة انه من لم يسمع من هذا الحكم الآتي في الجمع وهذا الحكم في الفرائض وما في السنن فليذكره وهذا في حالة الاضيقاء وما في حالة العذر
 ولما كان غلبا على كل في الجملة الى انه لا يكره تركها في كثير من كافي الزاهد وفي موه انه يكره في الفرائض ونصبت من الانصاف ان
 الموهوم سواد كان مدركا او لا حقاً او سبوقاً وفيه إشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام وعن طريقين لباس به في السرية والاول صح فانه
 بنفسه يصلوة عند عدة من الصحابة كافي الزاهد في الظاهر وعن ابن مسعود (عليه فوة تروا) وعن الشعبي (ادركت سبعين بدياً) كلهم على انه لا يقرأ
 خلف الامام كافي الكرماني وكذا نصبت في شرطية في آثار الخطية وهي ذكر السند في الزوائد والاختلاف في الاتقياء والمواظبة والامام عليه
 من ذكر الخطية في شرح الخطية اليه اشار في الكشاف ولذا قال في المصنفات للابان الكلام اذا خلا الامام في مدح الخطية وفي الجملة ان التبع
 من الامام الى غير كثير من العلماء كمالا يسمع مدح الخطية وسمع ان له فواضل والخطية شاملة لخطية النكاح والمواظبة وغير ما كافي في الكلام اشار
 انه يسمع من اول الخطية الى آخرها كما قال عامة المشايخ وقال طواف ان يسمع عن ذكر السند وموه الى انه لا يكره الكلام وقت الجبسة كما قال البعض
 المشايخ ومنهم من قال انه يكرهه والى انه لا لباس بالاشارة بالاشارة اليه لعين عن رواية لشكر وهو صحيح كافي الجملة اذا قرأ قوله تعالى صلوا عليه
 وسلموا تسليماً في الصلاة السابعة حينئذ وجوباً سراً في نفسه بان يسمع نفسه في صبح الحروف فانهم منزهة به وعن ابن يوسف رح انه يصلي قلباً
 اتجار الامم الانصاف وصلوة عليه السلام كافي الكرماني وفي اسناد العمل الى السماع اشعاراً به لا يغيب اذا بعد عن الامام ولا رواية فيه
 كافي الجملة وقد خلت فيه الاحوط هو السكوت كافي الكافي وانما ترك حكم السلام لان الاكثر في نفسه وبه لا يفتاد لكن في بسوط شيخ الاسلام
 ابن يوسف رح والطحاوي انه يستحب الانصاف الى قوله (صلوا عليه وسلموا تسليماً) في المصنفات ان الاصح الانصاف اذا قرأ
 صلوا عليه لانه حالة الصلاة والجماعة فترجمون والمواظبة الامام مع غيره ولو صبيلاً فمجازاً وحقيقة عرفية
 للفرض وما في حكمه كالوتر والارواح دون التقل فانها لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهية ان صلوا على بل لداً وبودونها
 اذا صلوا في ناحية وقال المحدثون ان قهسي بثبته لا يكره بالاتفاق وان اقتدى بآبقة فالاصح انه يكره كافي الخلاصة موكة بفتح اي قهسي
 من الواجب فلو ان اهل مصر تركوا بالقولوا عليه واذا ترك واحد ضرب وجس كافي الجلابي ولا يكون واجبة لقوله عليه السلام (الجماعة من السنن
 الهدى) فيكون سنة موكة كافي الكرماني فكان محتمة لم تبلغ الزاهد والاطمئيل ان الظاهر انهم لم يروا بالتاكيد الوجوب لاسيما لا لهم بخبر
 الواردة بالوعيد الشديد ترك الجماعة وفي الخلاصة وفي الجلابي ان سنة الجماعة أكد من سنة العجز وفي المنية قيل واجبة يا نعم كرامة بلا عذر
 وقيل انها يا نعم اذا اعتد وتر كما قيل فمن كفاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وعن غير اصحابنا انها من عين والاكتفاء في شير
 انها لم تنقذ في السجدة ولذا قالوا ان اقامتها في البيت كاقامتها في المسجد الا في الضعيلة على الاصح كما في لقينة والاولى اي الاحق
 بالامامة اي بهذا الفضل المخصوص الا اعلم بالسننة اي بالشرعية كافي الكرماني وغيره فظاهره شعر بشرة طاعظم جميع
 وبواب الفتى بل غيره من العدم لكن في الخلاصة لا يشترط الا اعلم الصلاة وانما قدم الا اعلم اذا قدر على ما يجوز به الصلاة من القراءة
 واقتناب عن الفواشس والظاهرة كما في الجملة وغيره ولم يخطئ به لبال الا الشرط الاول فينبغي ان يذكر الشائنة
 ثم بعد الاستواء في العلم الا قرأ اي الا اعلم بالقراءة وكيفية اداء الحروف والوقوف وتعليق بها كما في الكرماني

فان الاطاعة في الحسن والطوع لم يكره من ابي يوسف في انكره لانهما سواها في النهاية ويقوم الموقوف على الواحد محاذيا له
على عينية بما فرجه كما في الجلباني وفيه لالة على عدم جواز التقديم عليه التاخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل لو تقدم قدامه على الامام لم يكره
صلوة لكل من الغرض العبرة للتقدم قيل انها جائزة بالجملة المحاذاة في شيء من التقدم والاصح ان العبرة بالمكان في المنية ولو خلت قد هما في الغرض والكبر
في العبرة بالعبادة على الاصح ولو اختلفا كان شيئا على الاصح لما في السنة ومن خرج ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انما له عند
عقبه ولو قام خلفه فمضى كرامته لو اسارته خلافت والامام منه ان حكمه في الموضع في العبرة في الموضع الذي كان راى انما له على الامام محاذيا له
وعلى العكس لا يصح كما في الزاهد وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم الشمل ما اذا قدمت امرأة امرأة فانه يشترط ان يقوم الموقوف المراءى على الواحد ان
كان او اكثر خلفه اى خلف الامام في المسجد في اي موضع شاء وفي النسخة وفيها اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقد راجع بعضهم بسبعة اذرع و
بعضهم بقدر صفت كما في تحفة المسترشدين فان قام الامام على منية نصف او يسيرة او وسطه فليس كما في المبسوط وحكم ابي يوسف في
يتوسط الامام من اثنين كما في الكافي وفيه اشارة الى ان الواحد يتأخر من المئين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلباني والاحسن
ان يقال وتاخر الواحد فان كفيته ان بقيت احدهما بجذاه والآخر بعينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقت على اربعة
والاول والثاني من اثنين والثاني من ثلث ليس الثالث بهذا لو كان احد العصفين ناقصا اتحق باقيا ولو استويا قام عن بعينه
والقريب من الامام فقبل كالقائم في البصير الاول من اثنين ولو جاء الامام كما في التمشي ونصف الرجال اى يحلوا على
خط استوي بحيث يكون من كبره متقابله ثم نصف الصبيان بالكسرى المشهور والضم لغة ثم الخنا في بالضم والكسر جمع الخنا في بالضم
وهو ماله الرجال والنساء والمراؤش كل منه ثم النساء ثم الصبيات كما في الزاهد ولم يذكره الكفا وبذلك الصبيان بعد الرجال
لما رآنا وفيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف الامام وان كان معها مقتداه على عينية فان كان اثنين فيقومان خلفه
والمرأة خلفهما كما في الجلباني والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبي على الرجل في الصف فيصفه صلوة الا ان الجمهور على انه غير مفسد
بمخلاف ما اذا قامت المومنة امام الموقوف ومينما فرجة قدر سطوة فانه يفسد عند الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهد والى التيسيل تاخير
النساء اشد لبقوله فان حادثة اى استوت قدم المرأة شيئا من أعضاء الرجل فان تقدم ما حوذة في معنوها على ما نقل عن المطري
فاستوا غير قدرها بعنونه غير مفسد ويدخل في الرجل والمرأة الصبي والعبيدة المشتهيان فلا يفسد محاذاة المشتهيين ولا محاذاة الامر
والمرءى للرجل ومن خرج انه مفسد كما في النهاية واشترط في الخزانة صباحة الوجه والاطلاق مشير الى ان قيل المحاذاة مفسدة كما قيل
يعوي يوسف واما عند محمد بن فضال فمقدار كمن والى ان المحرم كالام كالاجنية والمبتدأ وان يكونا في مكان مستويا على خلاف
ان كانت على الارض والرجل على الدكان قدر قامة وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة او قسبة قدر ذراع او فرجة ليس بها رجل
كما في الزاهد وغيره في صلوة فرعية او واجبة او سنة او تطوع او فرعية في حق الامام تطوع في حق المقتدين وفيه اشارة الى
ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجماعة وكذا محاذاة المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولذا لم تفسد بالمحاذاة
صلوة من الاقنية في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة مشتركة تحريمه بالنصب

أني شتركة بغيرها بان تقدمت المرأة وحدها أو مع الذكرو لو في غير صلوة الإمام و احتزبه عما تحاذي المنفردة المنفردة فيه فانه وإن لم يكن مفسداً إلا أنه يورث
 الكراهة أو الاساءة كما في التمر ناشي قد خل فيه المدرك اللاحق وأسبوق فخرج بقوله وشتركة أو بان التزم كل الصلوة مع الإمام سواء اقتدت
 وحدها أو مع شخص ولا ينبغي أن يخرج لصورة الانفرد فلا حاجة إلى قيد التحريم ولعل أن يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في الينابيع
 والدة الزهراء ان تقدمت المرأة وحدها أو مع الرجل من أول صلوة الإمام فسدت صلوة لا صلوة لها لانه المأمور بتأخيرها ولم يأمر بقصد
 ترك الفرض فلو اشار إلى تأخيرها ولم تأخر فسدت صلوة لها لصلوة لانها المأمورة بالتأخير كما في المحيطين من شيخ العراق وفيه إشارة إلى
 انها لو كبرت مع الإمام محاذية له فقد تحريمية لان المنسب للمحاذية في صلوة مشتركة وما لم ينقد التحريمية لم يحقق هذه المحاذية وهو صحيح كما ذكره المحقق
 كذا في النهاية ان نوى الإمام امامتها سواء كانت حاضرة وقت النية أو لا وسواء كانت النية قبل الشروع أو بعده لكن قال على النية
 بشرط حضورها وقال ثمة الأئمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده كما في النية ولعل تخصيص شير إلى ما في المتن من صحة النية في
 غيبتها وبعد الشروع عند بعضهم وفيه رمز إلى اشتراط النية في جميع الصلوات والأصح انها لم تشترط في أبعده والعديد من كما في
 الخلاصة والآي ان لم ينو الإمام امامتها أي في صورة اقتدائها محاذية الإمام أو المتقدم فصدت صلوة امامتها منته لا صلوة
 وفيه إشارة إلى انها صارت شارعة في الصلوة كما هو وإلى انها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفي امامة النساء كما في
 التمر ناشي وعن ابن ميناقة اذا قامت خلفه ولم يكن بحسب رجل صح بدون النية كما في الزاهد وغيره فالقول بان الاشتراط
 في الاداء نفي عن النية ليس بشيء منه تبرره

فصل في سبقة أي غرضه لا بفعل آدمي وابق في الأصل التقدم في السير ثم عمل في مطلق التقدم حدث في مانع كاجابة وغيره

اذا احدث في ركوعه أو سجوده فانه لا يرتفع مستويا فقصده صلوة بل يتأخر محد وباعث غيرت كما في الزاهد يتوضأ بأكث فان قليل المكث مانع
 وفيه تعاريفان الأول انما هو مانع من تحت ثيابه والاكتشف العورة مانع كما في المحيط وكذا اخر الزاهد لو انحرف ونزع الماء وفي الفتاوى
 انه غير مانع فلو كان الماء بعيدا وقربه بغير نزع النكاح منونة النزع اقل والايدى يسب الماء كما في الزاهد ويصح ان النزع مانع كما في المصنفات
 وكذا ترك النهر الا قرب إلى لا بعد لانه شغل بال لا يعنيه كما في التحقيق لكن في النية لو مر على حوض إلى آخره ولو اخذ فعله للتوضي
 لم يتم واتهم بالقي من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما في النهاية وفيه اشار بان المرأة كالرجل في الاتمام وعن ابن يوسف
 في غير رواية الاصول انها لو اكتشف التوضي بلا كشف اعضاها لم يفسد بان كان ثوبها قريبا فكتشفها لم تتم وفيه جواب عما قيل ان المرأة
 من فرقتها إلى قد صاعرة على ان الوجه ليس عبورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابن ميناقة روح واما الرأس فتشبع بحيث يصل
 إليه إلى شعره كذا في المحيط ولو كان سبق الحدث بعد مقدار التشهد من القعدة الأخيرة فتوضأ ثم يسلم لا رواية في اعادتها
 وقال ابو جعفر انها قد كفي الجلابي وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بحدث بعد التشهد والاستيناف
 أي تجدي التحريم بعد الطال لا إلى جاشا من الأعمال فانه لو لم يطيل فبنا كمن شرع في الطهر ثم نوى النظر كما في الزاهد في فصل من الاتمام للمفرد
 المتكسر والاساس قبل الاتمام فضل لها كما في الاختيار وغيره والامام بعد الحدث يستلزم ويحرم باخذ التوب أو الإشارة آخر

ممن يصلح للإمامة والمركب الذي هو الملاحق له سبق فان قدمه سبق تخلفه صلوة بعد تمامه الإمام ثم تقدم للمركب السلام إلى مكانه أي الإمام
 ويضع اليد على الركبة الراكبة وعلى الجبهة للسجود وعلى القدم للقرعة كما في الزايد والاصح على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للشهود
 باصبع اليكفة وباصبعين اليكفتين كما في المصنفات وعنه اذا توضأ في جانب المسجد والقوم يتطهرونه فرج إلى مكانه وانهم جاز كما في الجملاني
 والمتبادر من كلامه ان الخليفة ينوي للإمامة وهذا لا يصح ما ما بغير النيابة بالاتفاق وعن الطرفين ان نوى في الحال صار اماما حتى لو اتهم في مكانه
 نفسه صلوة من امامه ان نوى ان يصلي ما اذا تقدم فهو على ما نوى فظاهره شتمه الى انه لا يتخلف في صلوة الجبارة كما قال بعضهم الى انه بعد
 الحديث على امامته الا اذا خرج عن المسجد او يقوم الخليفة بجرحه او بنفسه مقامه او بتخلف القوم غيره فلو خرج بالخليفة نفسه صلوة المؤمنين
 على الاصح نحو مكان الإمام كما في الزايد لكن في الخلاصة الاصح انه نفسه صلوة ايضا لكن في النهاية انه لا نفسه على الاصح او صحيح والاصح
 ان يقال ويقوم آخر مكان الإمام ثم شمل ما ذكرنا ثم توضأ الإمام وفيه شعاره لا يشي إلى التوضي الا اذا قام الخليفة مقامه
 ويتم ثم أي مكان التوضي او يعود إلى مكان الحديث او بيته او مسجد آخر كما لمنعه وفانه خير من الاتمام ثم وهو اختيار بعض
 وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام الامام السرخسي كما في المحيط وهو افضل كما في الكافي ان يخرج امامه أي امام الامام ثم يجرؤه مائل
 عليه قوله يتم او يعود والافرح امامه عاد الامام إلى امامه لا محالة لكنه يفضل ولا يقضار ما فات لانه لا حق فيقوم ويركع ويسجد مقدرا الامام
 ولو زاد او نقص لم يضره كما في الخلاصة وقوله هذا اذا كان بينه وبين امامه مانع الاقتران كجدار أو نهر أو الفجوة ترك العود وان لم يفرغ امامه كما في
 المحيط وكذا أي مثل الامام المقتدي في انه خير من الاتمام والعودان فرغ امامه والاعاد لا محالة الا ان يكون بينهما مانع الاقتران فيجوز ان
 لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في النية المنفردة جاز في مقتضى النوازل لو عاد المقتدي بعد ما فرغ امامه نفسه صلوة وتصح الاول كما في المحيط ولو كان
 وبينهم فبالكسر لم يعمل الا المحبوا ولا يشرع فيها الا يتم الصلاة من الامور الثمانية فلو صار المصلي مجنونا او اعمى عليه تناول لما حدث
 السك في الصلاة لشرب قبلها او احكم أي رأى المصلي في النوم ما وجب الانزال فانزل التركيب يدل على روية شئ في النوم
 كما في المقائس والاولى (او وجب عليه غسل فميشل ما اذا احصت او انزل بالفكر او النظر او غيره كما في الجملاني او فمحقه ناسيا
 او عاد لانه كالكلام وفيه شعاره بان يصنعك غير مانع للبناء كما في المحيط او احديث أي فعل المصلي حدثا موجبا للوضوء بعد ولو بعد
 سبق الحديث فلو نفس بغيره حدث بني كما في المنية لكن الصحيح انه لا ينبغي كما في النظرية بعد استدر كلفه او اصابه او ثوبه يبول
 أي نجاسته من الغير كشرابا وزقد الدرع فانه اذا غسله لا ينبغي وعن أبي يوسف راح انه ينبغي واذا لم ينسل فان وجد آخر ونزع
 من ساعته اجزاه وان لم يوجده فان ادى ركنا لا ينبغي بالاجماع وان لم يؤده يني وان حال مكثه وان وجد بلا نزع
 وادرك ركنا لا ينبغي عند الشك خلافا للمحدث فينسل ويبي كما لو اصاب جسده كما في المحيط وانما قيد البول كسائر
 المتبادر لان المانع من البناء على ما في النظرية نجاسة الغير لا نجاسة او صحيح بانهم أي صدر عن عضوه وشق فني
 المقائس التركيب يدل على صدر شئ تناول ما اذا شق دل او جراحة او رماه انسان ببندقة او سقط حجر من سقف او
 دخل الشوك في رجله او جرحته في السجود فاداه فسال منه دمه فانه لا ينبغي في هذه الصور عندنا خلافا لابن يوسف راح وقيل لا ينبغي في

صورة الشوك عند الكل كذا في الخلاصة وفي الكلام من ان بالاسالة لا يعني عند الكل لا ترى انه لو خرج الدم بالعصر لا يعني لانه بمنزلة الحدث العهد
كما في كثير من المتأولات او ظن على الجبوال في ان الامام او المتكلم انه احدث فتختلف فخرج من المسجد او ظن انه احدث
فتختلف وجاوز الصفوف اي مقدار ما يعطى من الجوانب الاربع وان كان بين يديه ستر او بناء او غيره وهذا بنى على ما رو
مشام عن محمد بن فخر بن قنوة الخان بين يديه حال طم نفسه الا اذا جاوزه كما في المحيط خارجة اي من خارج المسجد لا في خارجة فانه لا
على طرفية كما نص عليه سيدي وفيه شعار بان السب كالمصراع لكن الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف
كما في المنية وفي الكلام ايعاد الى ان المنفرد يصلي صلوته في المسجد او المصراع بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كما في
المحيط فظهر طره اي علم في صورتين انه لم يحدث بطلت الصلوة فيفرض الاتيناف في هذه الصور الثمانية ولو لم يخرج
الامام او المتكلم من المسجد او لم يخرج الصفوف خارجة اي اى اومل بالتي من بصلوة بمأوى واعلم ان هذه المسئلة تستفاد
من مفهوم فلو اكتفى به كان حسن وبعد مقدار التشهد قبل السلام ان كل على المعلوم اي عمل لمصلي ما ينافيها من حقيقة
والحدث العهد والعمل من حقيقة فميشل اذا جاز او اعني عليه تمت الصلوة بالخروج بالصنع في الكل وان عمل الامام لنفسه صلوته
السبوق اي سبوق لم يقيد ركعة بالسجدة لانه لم يتأكد افراده وعند طم نفسه كل اذا قيد بها ولم تقصد صلوته المدرك بالاعلان
وفي صلوته اللاحق روايتان كما في الحقائق وان وجد منها اي بعد مقدار التشهد قبل السلام واما كان في سجود السجود او بعدة قبل التشهد
او بعده فان منها بعضهم والتشديد قد يراى الزمان رواية التميمي الماى وجدانه ونحوها من سائل الاثنى عشرية وغيره بالخروج
الرجل عن تحت الماسح ومضى المدة ونقطة الجيرة عن برزوز والعدوئل العارى ثوبا وبقرة الموى على الاركان وتعلم الامى سورة و
اختلاف القدي وتذكر الفاسنة وخروج وقت النحر والجمعة ودخول وقت الظهر عند قضاء النحر وتغير شمس عند قضاء الظهر وجد ان ما قيل
النجاسة الكثيرة فسدت اي بطلت صل الصلوة عند اى حنيقة رح اى في رواية ويجوز في عينه الحركات الا ان الكسرة افضح
لفرضية الخروج بصنعة اى فعل صد عن الصلوة قصد الان بصلوة عبادة لها تحريم وتحليل لا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالحج ولم يجز
ففسد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذي عليه جمهورنا ان صل الصلوة طم نفسه عنده لما ان الخروج بالصنع ليس بفرض عنده
والاقتداء على الفرض بخلاف الحدث العهد وانما وجب الاعادة عنده لان هذه الامور غيرة للفرض الى الفعل في خلال الصلوة فكذا في الاخرى
الاقامة وليست بقاطعة كالكلام بخلاف ما اذا وقعت بعد تسليمه فانها تمت لانها لم تقع في الحلال لا القطع التحريم كما شار
اليه بسبوا وغيره لا تقصد عندهما لعدم فرضية

فصل فيسبها على اى صلل الصلوة على ما ياتي في السبع انشاء الله تعالى الكلام في الال شامل لحروف من حروف المباني والمعاني والاكث
واشتهر في عرف الال لغة في المركب من الحرفين فصاعدا وهو لم في الجلابي ان اذنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه شعار بما هو مشهور ان
الحرف هو الصوت المكيك لكن في المحيط ان الصوت والحرف كل منهما شرط الكلام اذ لا يحيل الاقاسم الا بها كما قال الجمهور فوجب للكره
من تابعه شل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشروط في حصول الكلام فلو صح الحروف بلا اجتماع لم يقصد بها الا عند الكرخى وتابعيه مطلقا

هي سببها اوقاسيا قليلا او كثيرا طالما اوقاسها اولها صلاح كما اذا قال القعد عند قيامه لا اصاب في الحيط والسلا هم حار فاطت لثمان اول اول
 بالفساد اذا خاطبه به كما في الزهدى وانما لم يكتف عنه بالكلام لانه في حكم الذكر عند احتقيا او كليا شيل تمام السور وهو اذا وقع في اصل الصلوة كما
 اذا لم على الركعتين لانها الفجر فانه مفسد بخلاف قسم اخر منه وهو اذا وقع في وصف الصلوة كما اذا لم عليها طائفة في الرابعة الطرفة فانه غير مفسد كما في المخطوط
 غلظت سبوق مع الامام ذكر الما عليه نفسه لو لم المصلية قاطعا فان انه اتم صلوته ثم علم انه لم يحرم نفسه لكن في اجنبية انها تفسد لظاهر ان المفسد مجرد
 هو اصاب به فليكن في المخطوط قال السلام هو اتم علم فسدت صلوته وروى اي رد السلام هو اركان باللفظ او اشارة الى ان اوله كذا في مجموع
 والموازل لكن في المخطوط انها غير مفسدين والامين ونحوه كالتأوه والتأفيت فالامين ان يقول ه بالمد وكسر الهمزة والتأوه ان يقول وه بفتح
 الهمزة وسكون الواو وكسر الهمزة وفيه لغات تجاوزة من العشرة ويقال كلاما عند الشكاية والتوجيع والتأفيت ان يقول ان بضم الهمزة وكسر الهمزة
 بالتقوين وبدونه وفيه اكثر من العشرة الكل في الرضى مما له صوت سوا اركان معه حرف اوله لم يكن فالفتح السور اي بالمد حرف تيجي كاف بعث
 وقتت نفسه كما هو رأي الطرفين وكذا غير السور على ما قال شيخ الاسلام كما في الحيط وذكر في الزهدى لو ساق حمارا او اوقفه او استعطت كلبا او
 بما عينا والرساقيون من مجرد صوت بلا حرف منجاة لم يفسد لكنه مكره كما في الجلابي والبيضاوي وهو سيلان الدمع عن الخزان سيما اذا كان
 الصوت غلبا ويقع اذا كان الحزن غلب كما في المفردات لكن في الصحاح انه بالقصر خروج الدمع وبالمدة يجمع الصوت وقال السبكي
 كلاهما خروج الدمع فكانه المتعارف عنده ولذا قال بصوت والاحسن بفتح فان لم يفسد ما رفع به صوته حصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشتباه
 بانه لو خرج الدمع بلا صوت لم يفسد بهذا بخلاف الكلام مشير الى ان بعضكم غير مفسد وهذا اذا كان يسيرا كالقبس وان كان اجمع ففسد
 لانه كلام كما في الجلابي الا الاخر الاخره اي خشية الله تعالى فان كل ذلك غير مفسد بل حسن وفي الكرماني انه ان تأوه من
 كاه على زنته مع وهو توجع لم يفسد وبالله كاه ففسد ولو لام الاخره وفي الجلابي ان الامين من المصن غير مفسد عند ابني يوسف
 مطلقا وكذا عند محمد بن ان لم يملك نفسه وابكاه عندهما غير مفسد مطلقا وان يقول لاح الالعب روه
 ان لا يتطبع الاعتناء عنه بان يجمع البراق في حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكره
 بغير سبب غير مكره بسبب خشونة في حلقه او لانه علام بانه في الصلوة كما في التمر تاشي والاصح انه لم يفسد اتفاقا فلا بأس به للامام ما لم يكن
 وان كثر غيره فنيل الا اذا كان متبعا وفيه شعاع بان السعال غير مفسد بهذا بخلاف كما في الزهدى لكن في الجزالة ان ظهر الحروف به
 بلا ضرورة ففسد وتسميت العاطس ان يقول المصلية يحكم الله بالعلة عند ابني العباس وبالحجة عند ابني عبيد ومقال
 ابو يوسف راجح انه غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال لم يفسد او العاطس لم يفسد كما قال المصنف ومن الشيوخ ان العاطس يحكم في نفسه
 كما في المخطوط اني يوسف راجح انه لا يفسد بعد ما عمن محمد انه يفسد كما في الظهيرة وجواب كلام اي خبر يسيرة او يحبه او يسوءه او غيره
 ولو كان بالكران يقال الحمد لله اول الله الا الله او انا لله وانا اليه راجعون ويخل فيه ما ذاسم اسم النبي صلى الله عليه وسلم
 فبلى عليه او سقط من سطح فبلى او دعا لا هدا عليه فقال آمين ولا يفسد اكل عند ابني يوسف راجح وانما لان الكلام متبنا
 على نفسه المستعمل بشيل ما اذا اقتتل امرئ به فلو قال المصلية تقدم فقد تم او دخل فزجة الصف احد جانبي المصلية

حق الفصل كما في الخلاصة لكنه غير شال كثير من الاعمال المشي والركن مع خروج اللبن وقيل النظر بشهوة وغيره فاشال الى انفسه من فابتدأ بها
شال كل ما قرب الى قول في حقيقته فانه لم يقدر في مثله بل فوض الى رأي المتبسط به فقال او ما يستكثره المصل من افضل ثم ذكر ما رواه
الشيخ عن اصحابنا كما في المحيط وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى وهو الصواب كما في المعصمات ففتال
الوطن وقيل تيقن كما في الرازي وذكر في التمهيد تيقن الناظر بان فكر ان عامله محرم مصل فان شك انه غير مصل فقبل بغير
الا انه مثل مثل ما اذا قبل لمصلحة فانه غير مفسد وقال ابو جعفر ان كان بشهوة تفسد كما في الزايد وقيل الكثير ما مثل
على عدد الثلث فلو مك في ركن واحد مرتين لم يفسد كما لو مك مرارا بين كل مرتين فوجه بخلاف ما اذا مك مرارا متواليات
كما في المحيط وهذا اذا رفع يديه في كل مرة والا فلا تفسد لانه مك واحد كما في الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصود الفاعل بان يفرده
مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل في الاخيرين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حاله
العذر ما لم يستدبر القبلة احسانا وقيل انه حاله الغزو والحج وغيرهما من سفر يكون عبادة كما في المحيط وكره في الصلاة كراهية تحريم
او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما في حكمه من سنة الهدى ونحوها فالتكراهية تحريم وان كان سنة زائدة
او ما في حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه كل سنة يكون فيها ترك الخشوع اى التواضع كالتميم والتشاكب والتشبيك و
السدل وقلب المعصى وتغطى وتخطى والعبث والاتفات وتنظية الفم والفرقة والاختصار فان التوقي عن كلها ادب ومن شئ
استحال الادب كما في الكشف وذكر في الجلابي ان الخشوع المأمور بتعليق بالقلب والراس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب
وتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان ففعل ما ذكره الفصل لم يجل فالاولى ذكر الفاء مكان الواو واعلم ان الاتفات
المكروه ان يلوى عنقه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما في الكرماني وفي قاضيه ان لا يغطي فاه ولا انفه الا اذا غلب التشاكب
فمن يضع يده على فاه وفي الرازي يضع يده اليمنى في القياسم واليسرى في غيره والفرقة غير الاصابع او دما حتى تصوت
ويكره خارج مصلوة عنه الاكثرين والاختصار وضع اليد على الخامة والاتكاء على عصا ويدخل فيه الاقمار اى القعود على
عقبه او مع الركبة الى الصدر او مع اعماق اليد على الارض وفي اسناد الفعل الى كل ما عطف عليه اشعار بان المكروه
نفس هذه الافعال لا المصلوة لكن في الجلابي انها تكثر بسبب هذه الافعال وكره قلب المحصى اى تسوية الحجارة
الصغار ليسجد اى ليكن سجود لا غيره فانه مكروه مطلقا الا مرة او مرتين كما في المحيط ومسح جبهته من التراب وايش
لا من العرق والاطلاق شعر بركابته المسح مع ايداء القرب وفي الخلاصة انه غير مكروه فان لم يؤذ فتركه خير فيها اى في خلاصتها
فلا بأس به بعد ما قعد قد تشبهت بحسن ان لا بأس مطلقا بصحح ظاهر الرواية كما في التمهيد وغيره ما واما ذكرنا فائدة النظر
والاكتفاء وشير الى انه لو نظر من انفه ماؤه لم يكره وفي المنيته ان المسح لولا من ان يقطر وسجود على كور عمامته بالكرسى
عورها وفيه اشارة الى ان السجدة تتحقق مع الكور بان وجد جسم الارض فان منع الكور عنه لم يخر كما في المحصر الى انه ينبغي ان يصلي
مع العمامة في الحديث الصلاة مع العمامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة كما في المنيته واقر اش ذراعيه اى القاءهما

على المأوى والذراع عن لرفق الى اطراف الاصابع وشمس شجرة اى لفت ذوائبه حول رأسه وجميعه على وسط رأسه شدة باصبع او غيره او على
 التقصير مع الشدة بخيط او غيره يعقظ في الأصل الشدة كما في المحيط وسدل الثوب الى رساله حتى يصيب الرض او وضعه على رأسه او كفيه يسا
 اطرافه من جوانبه فلما حترز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وعن ابي جعفر لم يشد لاساء كما في الزاهدى وذكر في العتابي لو لم
 كرهه لانه يمنع الالكتاب في الخلعة اذا لم يدخل اليد في كم الفرج المختار انه لا يكره في المنية كان حجم الكفة يحكمى سبل الكم لان في الادخال كفت
 الثوب وكان غير من اشياح يسكنه وهو الاحوط وكفة اى صم الثوب وفه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرماني وقيل لا لباس لصونه
 عن التثريب كما في الزاهدى وتخصيص الامام اى الفرده بمكان اما بان يكون مكانه اعلى او اسفل من مكان القوم مقبدا ما يقع به
 والامتناع وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في النخانية واما بان يكون في صفه وحده في وسط الدار مثلا كما في الجواهر واما بان يقيم في
 المسجد الامام في طاق يتخذ في الحراب في الكرماني انهم يتخذون طاقات في الحراب فاذا كان في التخصيص لانه تشبيه بالكتاب كما قال بعضهم
 او اشتباهه حال الامام على القوم كما قال آخرون فعلى الاول يكره في جميع الصور مطلقا واما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والاول اوجه
 كما في النهاية واكملنا مشعر بان في هذه الصور اذا كان معن القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط الا يكره ان قام الامام
 في المسجد بفتح اى في موضع صلوة يعنى غير الحراب وسجد في الطاق اى طاق يتخذ في الحراب كما اشير اليه في الكرماني
 لكن في النهاية انه اريد بالمسجد هو ودون الطاق الحراب كما ذكره المصنوع لكن في المحيط مشير الى ما في الكرماني حيث قال (ان كان
 الحراب شريكا وقام الامام في الطاق لم يكره) لعدم الاشتباه وكذا موضع آخر منه حيث قال (لو قال اقتديت بالامام القائم
 في الحراب لذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جازم) وكذا في باب صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال (ان قام الامام في الكعبة
 وعلق يقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا) لانه كقيامه في الحراب في غيره من المساجد وفيه دلالة على ان الحراب
 كما طاق من المسجد وانما فصل بينهما لانه لم يتعد الصلوة في الطاق لانه ليس من المسجد كما زعم بعضهم بحاب ابا حنيفة ح في
 ذلك لانه الصلوة تقع تحت هذا المعاب كما في الكرماني والضرورة مستثناة فلو تناق لمسجد على القوم لم يكره قيامه في الطاق كما في
 الكفاية والقيام على قيام القوم الواحد والواحد عليه خلف صف واحد فيه فرجة فان لم يكن فيه فرجة لم يكره كما في الفتحة لكن في
 الخزانة انه يكره فلو جرح احد من الصف كان اولى كما في المحيط والاصح انه ينظر الى الركوع فان جاء رجل والا جذب رجلا او دخل في الصف
 قلت القيام وحده اولى في زماننا الغلبة البهل فان جرحه في صلوة وفي توصيف الصف اشعار بان له وجود في الصف الاول فرجة
 دون الثاني يخرج الثاني لانه لا حرمة للمقصود حيث لم يسجد الاول اكل في المنية والفرجة بعظم الغناء وتحتها خلل بين المصلين
 في الصف كما قال ابن الاثير وصورة اى كره وحرص على شكل حيوان فلا يكره صورة الجماد كالشجر وفيه اشار بان لم يكره صورة
 الرأس وفيه خلاف كما في اتحادها كما في المحيط والصورة اعظم من ذي الروح بخلاف التمثال فانه ينقص به كما في المغرب فلا يضر ان يثا
 وتمثال في ثوبه اى المصلي فلو كانت في يده او فاته فلا بأس به كما لو كانت على وسادة او مبطاة آمنة ان كره اتحادها كما في الخلا
 وفي مسجد سوار كان ثوبا او غيره فهو بافتح موقع الجبهة من الارض مسجد اكان او غيره فيكون مبنيا على المنار مع عدم الاختصاص

بمكان بخلاف ما اذا كان كالمسرفة اهم لما يقع فيه السجود بشرط ان يكون متينا على الهيئة مخصوصة وفي جدار او ثوب في جهة من الجهات است
 غير خلف وتحت اي تحت قدمه فيكره اما فوق راسه عليه وسيله ولا يكره خلفه وتحت كما في النهاية لكن الكافي وغيره ان شهد باكر اهتبه
 ان يكون امام المصل ثم فوقه ثم عليه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحته ويكره اتخاذ الصور البيوت كما يكره الدخول فيها والزيارة والجلوس لان
 في ذلك ويحلى الوهم ولا يكره بيع ثوبه ولا قيل شهادته بالعدو ناهية ولا اجر لمصدره الاطلاق مشير بانه يكره ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد
 وقيل لا يكره صورة الخنزير والشیطان التبعج كما في الترمذي وانما خص الصورة لانه لا يكره في جهة القبلة اذا كان بين يديه بحيث لو صلى الصلاة
 التي شيعين وقع بصره عليه كما في جنازة المفضلات ولا يكره الصلاة اليها وكذا اتخاذها ان صغرعت الصورة في المواضع المذكورة
 جدا بحيث لا يسهل ولا يسهل ولا يسهل بل في الكرماني ولا يسهل له من بعيد كما في المحيط لكن الخزانة ان كانت لصورة مقدار طير يكره و
 ان كانت اصغر فلا قوله جدا بالكسر مصدر راي صغر بلينا او ان محي راسها بحيث لا يقبل له اثر اصلا اما بالقطع او بطلان شيء عليه
 او بجنازة خيطة عليه فلو خط بابين الراس مسجد لم يرتفع الكراهية كما في المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالرأس ويكره الصلاة في
 ثياب البتة بالكراسيس ليست ولا يذهب بها الى الكبر من الاشياء في الاضافة مثل كل الدرامم وحسن راسه اي كشفه وهو يجب
 ما يستبره به الا انه لا يخلو عا فانه لا بأس به بل هو حسن ويكره تحاسنات وما كان في المحيط وذكر في الخزانة انه يكره مطلقا وعد ما يقصر من
 والتبسيح بالاصابع وهذا عنده خلافا لما قيل الخلاف في المكتوبة قيل في الطلوع وقال ابو جعفر عن اصحابنا انه يكره فيها كما في المحيط واما الكد
 في صلاة التبسيح وهي صلاة مباركة فيها منافع كثيرة فلم يكره ضرورة واحتمل سبب في عدمها خارج الصلاة فمنهم من قال يكره ذلك
 كما في النهاية وقيل بدعه كما في الكافي وقيل العاد كما ان عليا ربه كما في الزهدى ولا تكفوا شيئا منها اذا اديت مع الكراهية لم يكمل عاداتها
 لكن في الترمذي صلى وفي ثوبه صورة وحب العادة وقال ابو اليسر يذموا الحكم في كل صلاة اديت مع الكراهية انتهى وفيه شعار بان كراهية
 التنزيه لا توجب وجوب الاعادة وكذا كراهية التحريم عند غير ابى اليسر الاول ان يعاد عند هم في المصنوعات او داخل فيها نقصان
 او كراهية فالاولى الاعادة ومثله في المحيط والهيئة ونوادير الفتاوى والترغيب ويؤيده ما في الكشف انه اذا اتى بالامور على وجه
 الكراهية او المحرمة يخرج عن الصلة على القول لا يصح وكذا ما في الهيئة انه قال الوبري اذا طهرتم ركوعه وسجوده يومر بالاعادة في الوقت لا
 وقال ابو يوسف الترمذي ان الاعادة الاولى في المحالين رايته بخط بعض النفاة ان الكراهية اذا كانت في ركن فالاعادة مستتمة
 وفي جميع الاركان فاجبة وهذا حسن جدا فان الكلمة مع دلالة على ذلك كما لا يخفى وعلق باب مسجد اي اخلافة لانه شبه المنع عن
 الصلاة وهو حرام ولذا كان سبب الضمان يكرهون شد العقد على المصاحف وعلى صناديقها ونحوها احترازا عن صورة المنع عن القراءة
 وقال مشائخنا هذا على وفق زمانهم الغالب على اهل الصلاة واما في زماننا الفاسد اهل فلا بأس بذلك بل يجب صيانة لما فيه
 والحكم تختلف باختلاف الزمان كذلك في الكرماني والتهذيب في ذلك الى اهل المحلة فانه صار المراد متوليا باجماعهم وقيل هذا اذا تقارب الزمان
 كالعصر والمغرب والمشاء واما اذا ابتعد كما بعد المشاء والطلوع فيخلق كما في النهاية واغلق بالسكون اهم من الاغلاق كما في الصحاح
 وضمتين بمعنى الخلق واما ضمتين بمعنى ما يخلق به الباب ويفتح بالفتح فجاز كما في الاساس والوسط والحدث

كما لم يزل يخرج من الحسين فوقه أي لم يجد ما تعرض له العروة والبناء والفناء في حكمه الا ترى انه يصح قتل من كان على دكان على باب المسجد
 بمن فيه كما في المحيط وغيره لان دفع التوهم عن اليق من غيره في العادة وفي الاضافة فزاد ان المسجد يصلوة الجحاة واليدين له حكم المسجد والمختار
 الا في جواز الاقامة بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيره فختلفت في مسجد الدار والحان الرباط انه مسجد جماعة كما في الترتاشي ونحوه ان يكون
 مسجد القوارع كذلك كفي الكراماني ان مصلي المسجد على المصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع والكلام
 مشعر بانه لا يكره الصعود على سطح المسجد لكن في الغيبة انه مكره الا اذا صاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعد فانه عليه السلام طاف بالبيت
 على ناقته لا طام صاب جله كما في الكراماني واعلم ان اعظم المساجد حرمه المسجد الحرام ثم مسجد مدية ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد
 المحال ثم الشوارع كما في الغيبة وهي التي بنيت في الصحارى ليس لما مؤذن وامام راتبان كما في الجبلاني لا يكره فوق بيت فيه مسجد
 اي لباس بالوطي والحدث فوق مسجد بيت اي موضع العدن والنوافل بان يتخذ له محراب وتعليق وطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم
 فنهى عنه وبكل مسلم كما في الكراماني وغيره ولا يخفى ان العنق مهن مثل شتم فلا يكره في العروة والفناء والبناء له وقيل يكره فيه
 ما يكره في المسجد والاول صحيح كما في الترتاشي فيدخل فيه المنصب ويصرف المبيع ولا يكره الجماعة والبول فيه ولا زينة في بعض الساج
 وما رآه سب غير ذلك وفيه شارة الى انه لا يثاب وكيفية ان يجوز رأساً برأس كما قال السرخسي وهو الاصح كما في المحيط وقيل
 يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله لوث بتيه تعالى كما في الكراماني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس
 قبة مسي بيت المقدس كبرياء امر قنزل لغزالات بصفوة من مسافة اثني عشر ميلاً والى ان القليل والكثير في المحراب وغيره تساوياً
 وقيل لثقل القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في الترتاشي والى انه يعرف اليه من مال الوقت وهذا اذا كان فاضلاً عن العمارة
 والا فيمنته الصراف كما في النهاية ولا يصلوته اي ان يصلو توجها الى ظلم من لا يصلو ولو قاعدا او ناعماً او تسكماً للقول
 بعضهم انه يكره اذا صلى ولقرنه احدهما لما روى من النبي وتاويله ان يرفع صوته بحيث سمي غلظاً لمصلي ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجهه
 من منتهى ما لث ظهروا اليه ويخرج ما اذا كان مواجها لانه صار كالمنظم لكل في الترتاشي ولا قتل الحية حية بضاً تشي مستوية او غير حية
 سودا تشي ملقوة لقوة عليه السلام (اقتلوا السوداء) اي العقرب الحية ولا يخفى انه يدل على اباة قتل الحية وغيرها كما في الكافى وغيره
 وليس فيه مناقشة كما قلنا قتل الاكل قتل الحية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر لا يساح قتل الحية فيما كما في غير ما الا اذا
 (على طريق الحسين) وذكر صدر الاسلام الصحيح انه يحاط في قتلها فانهم يؤذون كثير اوان الى اخا كبر سناني قتل حية كبيرة تسببت
 فصرحوا حتى جعلوه بحيث لا يخرج رجلاه قريباً من شهر ثم عالجناه بارضاء النجس فتركوه وذال ما به كذا في النهاية وذكر في شرح القادري
 انهم ضعف من الناس حتى لا يقدروا على اطلاق احد من الناس ولا على سلب أموالهم وفساد طعامهم وشربهم والاطلاق
 والى على ان القتل غير مفسد وان احتج الى ضربات متواليات كما قال الامام السرخسي وغيره وذهب بعضهم الى
 انه مفسد لاحتجاج اليها كما في الكراماني والاول نظر وهذا اذا خشى ان تؤذيه والا فيكره قتلها كما في الترتاشي ولا قتل العقرب
 فيها اي في الصلوة طرف قتل واحتلفت في الفساد كما مر وشارب ذكرها الى ان قتل غيرهما من الموزيات مباح

ممكن قال بعضهم غايته بالمرور عليها ان كان بين المصل والمراقب من مقدار نصفين والا فلا يكره كس في الحيط
فصل الوتر ركعة الواحدة وسكون التراويح وكسها والاول من كل منها لم يشهور خلاف الشفع سميت به لانها تملك كعات تحتين
 جميع ركعة بالسكون على نفس ان تملك مجمع عليه كانه اداء جماعا ثبت بجزء الواحدة من شهور المتواتر والاطمئنان للاجتهاد فيه مساع وقد قيل ركعة
 الى ثلث عشرة وجوب عنده متافقة او خبر آخر وعنده انه من اي عملا لا علماً وعنده انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة ولبها هرة اذ صاحبها
 وقال انه كذا السنن الا انهم قالوا بعد جوازها على الامة ولو جوب قضاءه ولو تركه بعد مائة سنة كما في النظم وغيره ومنها ان القضاء غير واجب كما هو
 قضية القياس فان القضاء هو قاطب الوجوب السنة لم تصح اجتهاد الا انهم تركوها بالجمهورية السلام واجتهدوا بوجوب او خبر آخر وقيل ركوع
 الركعة الثالثة اي الثالثة تملك اشارية الى انه لا يقين في غير الثالثة مما عدا القيام وانما لم يعرف قبل اشارة الى ان القياس
 سهو في الاول او الثانية لا يعيد في الثالثة لانه لم يشرع تكرار او الى ان تارك القراءة او الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود الى الركوع
 لقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه رد على الشافعي حيث يقين بعد الركوع ابدالها بركوع ايديه فابتداء التكبير ان
 لا بد او الرفع وهو كالتكبير واجب وقد مر ثم قيلت اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال بطن الكفين الى القبلة ومحاذاة
 الابهايين شحمة الازنين ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع وايتان الفاء موضع ثم لم تحسن كما ظن والقنوت الدعاء فالاضافة
 للبيان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدعاء اللهم انما نستغفرك ونؤمن بك ونوكل بك ونؤتيك ونؤتي عليك ونخشي عذابك ان عذابك
 ولا نكفر بك فخلق من ينجرك اللهم ايك نعبد ولك نصلي ونسجد ولك نسعى ونخضع ونزجر ونجتنب ونخشي عذابك ان عذابك
 بالكفر بالحق ثم فاجزى مصدر ولا نكفر اي لا نكفر نعمتك ونخلق اي نطرح ويتوجه ليعلان الى الموصول ويخرج اي يخرج الفك ونخضع
 اي نعمل لك بعبادتك وملكى بالكسر بمعنى الاحق كما في الكرمانى وذكر في المغرب ان واو فبكرك وان اجري على السنة العامة ليس
 بنسبت في الرواية اصلا لكنه مذكور في المصنفات وخرانه ليعتدين وغيرهما وادواتها اثنتا عشرة الا انه جاززتها سوى يستغفر ولا نكفر
 وتترك واليك ونخشي كما في كثر العباد وغيره ليس فيه دعاء وموقت غيره وانفتحت الصحابة على قرأته والاولى ان يزداد عليه (اللهم اهدنا
 بهدك وعافنا من عافيت وتولنا من توليت وبارك لنا فيما اعطيت لك تقضى ولا تقضى عليك انه لا يذل من وليت ولا يغفر
 من عاديت تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا) والكلام شير الى انه يقين الامام والمقتدى والى انها لا يجزى
 وقيل يستحسن الجمع من الامام في ديار المعمر لا يقين المقتدى عند محمد كذا في الكرمانى وتمتة الكلام في الواجبات فيه اى
 في الوتر ايدى اى في جميع السنة والابد المدة اولها المثنى ولم يجمع والا باذيل مولد كما في المفردات وكون غيره اى غير الوتر وانما
 ذكر هذه النظرة بمبالغة في الرد على الشافعي ح فانه يحب عنده في النصف الاخير من رمضان وفي الفجر ايدى اى في كل ركعة
 منه الفاتحة وسورة بقرتين وفي الكرمانى انه صلى اليه عليه وسلم كان يقرأ على الكافرون والافلاس وشيعته ايمته مخفى في القنوت
 الامام الشافعي القانت بعد ركوع الوتر وكذا تتبع الساجد قبل السلام والى ان تدعى تكبيرات العبيد بالطمع يخرج عن قول
 الصحابة كما في الكرمانى وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان يتابعه في السلام اذ سلم على الركعتين بل يتم صلوة كما في القينة

للاتباع المقتضية انما هي القنات بعد الركوع في الفجر الاول ان لا يتسبب به كما في المقتضيات مسكيت قائما على الركوع كما في النهاية وقيل تقيد
 بنظر سجود الامام في السكات ثم يكمل الركعة وقال المحقق في الاصح انه يقطعها على وجه الاضداد وهو قول اكثر المشايخ لان القنوت في الفجر بدعية
 فكيف ينظر لبدعية كما في الكرواني وهذا كله عندنا وما عندنا في يومئذ من فتيان بعد في القنوت في الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر خامسا في صلاة الجنازة
 والاصح ان يسكيت ويسلم مع الامام كما في النهاية وسئل المتن على ما في الظاهر ان الاختلاف اذا وقع في موضع اتيان الركبتين يتابع المقتضى
 امامه واذا وقع في اتيانه لم يتابعه وسئل قيل فرض الفجر سنة مؤكدة اقوى من غير ما حتى لم يجز تركها لمن صار مرجعا للناس من الفتنة
 كما في النهاية وقيل انها واجبة ويصلي بقرب الفريضة قبل الشيب في ذلك الوقت كما في المنية وقيل الكافرون والاخلاص والاشراخ
 ويؤجل لدفع ضرر العدو وجوب وسئل بعد فرض الظهور والمغرب فالفضل لا يظهر ثم المغرب كما في الجلابي وذهب الجلابي الى ان السكس
 فانه يصلي بعد عليه وسلم لم يدع المغرب سفرا ولا حضرا وقيل ان شير العوا الى استوائهما وهو الاصح كما في التمر تاشي وغيره وبعد عشاء او
 ركعتان وذكر الكرخي انها بعد ما اربع تسليمية وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي وتأخيرها يدل على ان خطأ طحاوي انما هو
 الجلابي قال انها بعد ظهر الجلابي بعد التي قبل الظهور ويمكن ان يشير العوا الى مساواتها لليتين قبلها كما قيل والاصح انها دونها
 كما في التمر تاشي وسئل قيل فرض الظهور لا يجوز ان يشير الى انها دون العشاء كما قال الجلابي لكن في التمر تاشي الاصح انها اقوى
 من غير الفجر فالتميز للاختصار ولذا قيل ان الاستغفار بها افضل من تعليم كما في الجواهر وقيل مناسنة في حق من يصلي الظهور جماعة كما في الروايات
 وقبل الجمعة لا غير باختلاف وبعد ما اربع تسليمية او تسليمتين لم ينعقد من السنة وذهب ابو يوسف رح الى ان السكس
 بعد ما ست كما في المشايير وذكر في الظاهر انها اربع عند وسئل عند الصالحين لم يذكر في الاول ان يبدى بالاربع او كعتين في الميقات يقدم الاربع عند كثير
 من المشايخ وقال الجلابي انه افضل ومن الفضل الا افضل ان يصلي مرة اربع او مرة ستا جمع بينهما والكلام محتمل ان يكون ترقيا من الاعلى الى
 الادنى فالتي قبل قوتها بعد كل قيل ان يكون يشير الى استوائها كما قيل وذكر بعضهم ان التي بعدها اقوى كما في التمر تاشي فيكون ترقيا
 من الادنى الى الاعلى وحسب وحبب الاربع او الاثنان قبل العصر لاختلاف الآثار لا الاخبار كما في النهاية وفيه شعار بان تعلم
 افضل منها لكننا افضل من كتابه لظلم كما في الجواهر والاربع لا غير قبل العشاء وفي التأخير شعار بانها احط رتبة مما قبل العصر كما في الجلابي وحسب
 الاربع بعده الى العشاء فيصلي بعد الفضل اربع او تسليمتين كما في الكافي وقيل اربع عند وكعتين عند ما كما في النهاية والاحسن ان يصلي ستا اربع
 ثم كعتين كما في المضمرات وذكر في قوتها قبل يصلي اربع ثم كعتين ثم اربع او اثنا عشر وهي اقوى منها عند بعضهم ترقيا من الادنى الى
 الاعلى والضايلة فيه ان التي بعد الفرض مطلقا اقوى من التي قبلها كما في التمر تاشي والاحسن اتمام السنن الموقفة بركعة صلاة
 المصنعي اربع ركعات قبل الصلوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوة احدا اربع بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب
 ويسمى بصلوة الاوابين قال صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يكلم بنبي شيء عدل له عبادة ثلثي عشرة سنة
 كما في الاختصار والاشارة ثمان ركعات تسليمية او تسليمتين للتبجيل وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في الميقات والاربع ركعتان او
 اربع وهي افضل لثبوتها في سجدة الا اذا دخل فيه بعد المغرب او العصر فانه يسبح ويهمل ويصلي عليه صلى الله عليه وسلم فانه ح

يؤدى حق المسجد كما اذا دخل كعتبة فانه غير مأمو بهما كما في التماسي وكره مع الجواز فزيد النفل الى زيادته ويحمل مصدر التماس و
 اسم المفعول بمعنى النفل فزيد على اربع من الركعات بتسليمه واحدة منها راظر فزيد عن ابي حنيفة لا يكره ان يركب عليه
 ما شاركه في النظم وكره المنيذ على تمام تسليمه لئلا لان السنة به وروت فيصلي كعتين واربعا او ستا او ثمانا والاصح انه لا يكره الزيادة
 عليه لان فيه صلاحا للعبادة وذلك فضل كما في التماسي وغيره وعن ابي حنيفة لا يكره الزيادة اذا قدم على كل كعتين كما في الجلباب
 وسياتي تفصيل في قعدة النفل والثمان بخلاف اياها فيحمل الاعراب على المنون كما في الحديث (صلى ثمان ركعات) انفتح انون
 كما في الرضى لكن في المشكوة غير ثمان ركعات بالياء وقال الطريزي عن الامم ان الحذف خطأ ولا يستعمل حاله الا في التماس والياء
 والائنة فيه كاليما في الاربعة بتسليمه فصل في الملبوس عنده وكذا في النماز عند ما في الليل فالثنتين افضل وعليه الفتوى
 كما في التماس والمكون للثنتين ليس النماز ثنية الملبس بالقر في الاصل امتداد كما في المفردات ولزمه وفرض النفل على تمام
 كعتين منه وان نوى اكثر فالثمان الا ان كان في الحضر واقرا في السفر بالشروع اي بشروع على اي وجه وفي اي وقت وفيه شها
 بانه لو شرع في سنة من سنين كالترجيح لا يذنبه الا تمام كما لا يذنبه قضاء عند الفساد على ما قال نجم الائمة وغيره كما في الهيئة او يذنبه اتمام
 تلك السنة كالاربعة قبل النظم او العشاء واذابا خلافا على ما ذكره ابو جعفر في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات المؤقتة لم تدخل في
 النفل المطلق الا بالشرع والبطن انه اي الشروع واجب عليه كما اذا شرع في النفل مثلاً بطن انه لم يصح فتذكر انه صلاه فانه لا يذنب
 الا تمام عند القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بطن انه تراخي لكن لو اراد الا تمام ضم اليه النية وفي الزايد ان الا تمام اولى في مثل
 ذلك بخلاف فلو اتم الا تمام ثم فسده لم يفسد القضاء وقضى ركعتان اي اتم قضاء كعتين ولو شرع في اكثر منها فالنفل بالصورة
 عطف على الاسم على النفل المقتضى ذلك النفل بمنزلة في الشفع الاول والثاني اي في خلال الركعتين الاوليتين الثنتين
 وذلك لان سبب الوجوب هو الشروع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رحمهما فقاموا من اربع او اكثر ولو طلق نية قضى
 الركعتان بالاتفاق وشفع ضم شئ الى المشقة وقد يطلق على الركبتين منها ولما سئل الثمانية بالمقام قال وترك القراءة
 باكملية في ركعتي الشفع الاول من النفل يطيل التحريمية عند ابي حنيفة رحمهما بخلاف الترك في ركعة منه فانه
 لا يفسد الا اذا وهدا العدل لا قولوا واهما ولذا قدمه فيطلبها عند محمد رحمهما في ركعة منه لان التولية تنفذ لئلا الافعال
 ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك القراءة في ركعتي الفجر او احد سجدات الا يطلبها عند ابي يوسف
 احدا سواء كان في ركعة الشفع الاول او في ركعة منه لان القراءة ركعتي جازية في الشفع الثاني من الفجر بدونها
 فتركها لا يفسد التحريمية بل يفسد الاداء لانها شرط في الشروع في الثاني ثم شرع في فروع هذا الاصل قال فيقضى للنفل اربع ركعات
 ابي حنيفة فيهما ترك القراءة في ركعتين في احدى الشفع الاول سواء كانت اولى منه او ثانية مع كل الشفع
 الثاني او لعضده وحاصلها يقضى اربع ركعات عنده في مسليتين منها احدتها ما ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول
 مع كل الثاني وثانيتها ما ترك في ركعة منه مع بعضه الا ان ابا يوسف رحمهما قال للمخرج حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الامام قضاء

لكن في هذه المسئلة فانكر محمد بن يوسف في قضاء رابع قول رواه قياس قاله الحسن بن موهب على القياس الا قيل لا ولذا ذكره وبقية
 اربعاً عند ابن يوسف راجع في اربع مسائل بوجوه الترك فيها في الاستيعاب كما او بعضاً منها السلطان السائلان
 ومنها عكس الاول منها والرابعة ما ترك في الرابع وبقية في الباقي من المسائل الثمانية من ست عند الامام والربع عند ابن يوسف
 وهي ما ترك في الشفع الاول فقط او الثاني فقط او الركعة الاولى فقط او الرابعة فقط لثنتين وست محمد بن يوسف
 في كل اى كل المسائل الثمانية وعلم ان المسائل بحسب التحقيق خمس عشرة وليظهر ما تامل لقصورها في جدول وهو بهذه الصورة

بقية فيها اربعاً عند الشيخين وركعتين عند محمد بن يوسف										بقية فيها ركعتين عند الطرفين واربعاً عند ابن يوسف راجع	بقية فيها الاولين بالاتفاق	بقية فيها الاخرين بالاتفاق
١	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ك	ك	ق
٢	ك	ق	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ك	ق	ق
٣	ك	ك	ق	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق
٤	ك	ك	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق	ق

وان لم يقع في الوسط بالركعة اذا سكوت والتعرف والمعنى فيما بين كل اربع ركعات من الفضل او ان نوى اربعاً واثم شئين قلنا لا
 شئ على من وجوب القضاء في الصوتين اما في الاولى فلان قعدة الاولى في الفضل لا يكون فضاء عندهم لذو الصلي الف ركعات من الفضل غير
 الا في الاخر لنفسه كما في هذه الصلوة من تكافي وكذا الوقوف على الثالثة بلا قعدة وقيد بسجدة ناسيا لم نفسه على ما قال الشيخان محمد بن يوسف
 والقياس ان نفسه كما قال فرج وروى عن محمد بن كذا في الجلابي واما في الثانية فلان المعتبر بغيره لا بالنية والاحسن ان يفتي عنه بقوله لزم الفضل
 بالشرع وقضى كثرين واطم الى ذلك اهل الفضل بعد الله افضل منه بدونه ولذا قيل لو اريد ان الفضل رها او اثم صلها كما في النية وقيل لا كما اى له
 ان يصلي الفضل على الدابة بلا ضرورة ولم يقيد به لان موضع الضرورة يستثنى من قواعد الشرع وفيه شعار بان لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجحارة و
 الواجبة كالوتر عنه خلافاً لما رواه عنه ضرورة وسجدة التلاوة الا اذا صار ثواباً مستثنى عليها كما في الجلابي وكل من يفتي راجع انه ينزل السنة ان يخرج قال ابن شجاع
 يجوز ان يريد بلان الاولى بان ينزل انما قلنا بلا ضرورة لان كلما يجوز معها ما لا خوف على النفس والاطم الى الصلوة وكون الدابة مجموعاً على شيخ ولم يجر
 المصنوع في الغفلة كما في الخطب ومنها الممنوع من المكان بحيث يغيب جهة في فاحات الارض متباعدة عن هناك وهذا اذا سارت بنفسها فان يسيرها
 الركاب لا يجوز الاخر من الفضل كما في الخلاصة واطم يقيد به لانه داخل في العمل الكثير السابق ذكره واذ اطم تسير التيسيرة في غير
 الصلوة الى اى وقت الثاني كما في المنيته وفي الكلام اشارة الى انه يصلي فداً وحسن محمد بن جماعة فداً قرب اية من اية اما

فلو كان في محل واحد كجوز وكذا في شقين من غير أن يكونا باطلاً ولا في قول كجوز كمن كان في مكان واحد على راية واحدة والاطلاق مشير إلى أن سجدة الركبة موضع الجلوس غير نافذة قبل ما نته إذا كانت أكثر من الركعة في المحيط مومياً كجوز خف من الركوع ولا يجوز ذلك قد عني القواعد خارج لمصر
أي من خارج وفيه إشارة إلى أنه يفضل بحجزة المجازة عن عمران وهو صحيح قبل إذا جازة قبل فحينئذ قلته والى أنه يتيمها خارج فلو دخل فيه قبل الغرض انتهى
ناراً لا عند كثير من أصحابنا في أنها ركبة ما لم ينفذ ركعة إلى أنه لا يقبل المسافر وهو صحيح ومن الشيوخ أنه مخصوص بالركعة الأولى في عمران عنه ويكره عند كثير
ويجوز عند أبي يوسف سجدة لكل في المحيط وذكر في المحيط أن سجدة الطلوع ما شأني عمران عند أبي يوسف سجدة إنما توجه إلى سجدة القبلة فلا يشترط الاستقبال
في الابتداء والبقاء من الناس من يشترط في الابتداء والبقاء وأما ما ينفذ ركعة كما في المحيط وفي سفينة ابن الركن سارداية نحو القبلة فأعز عنهما
لم يجزوا الكلام على جوازها إذا سار الدابة سواراً قد عني القواعد فما إذا كان في الخاصة كسجدة عامة الروايات أنها لم تجز إذا قد عني القواعد كما في النهاية
وتفضل قاعدة الكسبية في يوم من رادان كسجدة في ركعة في الزايدة وفيه إشارة إلى أنه لا يجوز المكثرة والواجبة والسند ورة
وسنة لم يجز ما عذر كذا الترويح والصحيح أنه يجوز في المحيط وأما في كيفية الترويح في الركعة أنه لا يقدح حاله العذر غير ما كما في التمشيد بالاجماع وعن
أبي حنيفة أنه ينبغي أن يرفع أو يثقل كالتشديد وأما أبو يوسف رح بالاول ومحمد بالثاني وزفر بالثالث وعليه الفتوى والمبتدأ دران
الفضل قائماً بفضل ولهذا كان اجز الطلوع القاعد على نصف القاع وهذا إذا كان بلا عذر فإن اجز صلوته القاعد بعد رياءى صلوته القاع
باجماع الكل في النهاية لكن في الزايدة ان صلوته الموحى بفضل من غيره على ما قالوا لكن في كسبت ان قال الشيخ أبو المعين النخعي جميع عبادات
اصحاب الاعذار الموحى وغيره يقوم مقام العبادات المحالة في حق الزايدة لما ثم لا في حق احرار الفضيلة مع قدرة قيامه تركه اولى
كتركه في الركبة مع قدرة نزوله اذا طلاقه مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه وكره العقود ليقا بان استج بفضل قائماً وانما قاعد
بلا عذر لكنه سوار كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية جازة عند حسننا ولا يجوز عند ما قيساً وفيه اشعار بان الخلاف كما يكون في
العقود في الركعة الثانية يكون في العقود في الاولى ويدل عليه قولهم البقاء اهل من لا ابتداء و اعلم انه لو عني لطلوع قائماً فلا بأس بان
يتوكل على عصا او ما طرد كذا البعير عند ركعة في الزايدة وان استج راكباً ونزل نبي اى وصل بالثاني الى صلي اركوع وسجود وهذا في
رواية الاصل اما في رواية الحسن بن الشخير فيستقبل كما في الجبلاني مروي عن أبي يوسف رح كما في النهاية وكذا عن محمد اذا نزل بعد
صلي ركعة والاول هو الصحيح ويعكسه بان استج على الارض ركبة فسد لان الركوب محل كثير بخلاف النزول لم يقدم صلوته القاعد على الركبة
لانه اذا كان ينكح المجازة ثم المكروه ثم الفاسدة وسن الترويح على الصحيح للرجال النساء جميعاً سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم
من الامة منكراً ما يتبع ضال مردود الشهادة كما في المفهرات وقال صلى الله عليه وسلم ان العبد من لم يقيم فيكون سنة ادم صنية صلى
مع صحابة اربع ليال كما في البخاري ونما ترك الملوحة عليها خشية الا فر من عليها وصلوا بعده فادى الى ايام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه ثم تقاعدوا عنها فجمعهم على ابي بن كعب بلان من اصدوى جمع ترويح ايصال الراحة مرة واحدة ثم سلمى بها كل اربع من عشرين
ركعة للاستراحة بعده اولاً لا يقب راحة على ما قالوا اولاً ان نفسها يصل الراحة حيث ارتحل بها الوسواس شيطاناً وانما في النفسانية
وانما لم يذكر عدد العشرين لاشتماله بين المسلمين وذكر في المحيط انه يجب ان يصلي ستة عشر ركعة بعد الترويح

كما في المحيط والعلم ان كونهما متينين ان يقضي بالفتوى قبل تقضي لم يخل ترديد اخرى قبل ان لم يخل رمضان الاول صحيح لا ينادون في العشاء الاولى
 كما في قاضي خان والاقوة ولا يصح للوتر جماعة خارج شهر رمضان وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان لانها مكرمة و
 انه يجوز في رمضان المختار ان يثبت في الزاوية في الصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضي خان الى انه يجوز ان يصلي الوتر جماعة وان لم يصل شيئا من التراويح
 مع الامام او صلى مع غيره وهو صحيح لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر كما في الهنكية *

فصل

عند الكسوف اي عند كسوف الشمس فان التمر المحسوف وقال الجوهري هو جود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو كثير المعروف في اللغة
 وان ما وقع في الحديث من كسوفها او خسوفها فللقيل قبل بالكاف في الابد او بفتح في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبفتح للقصة
 وقيل بفتح لذهاب كل اللون بالكاف لتغيره وكل من اثر الارادة القدية مثل الفعل المختار فخلق النور والظلمة في بدين الجبرين متى شاء
 بلا سبب وما قال الفلاس من انه امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر بسببه حيلولة التمر او الارض فمخالفة لطاهر الشرع وكون العالم كرمي الشكل
 ممنوع كما قال ابن الجوزي في شرح البحاري الا انه قد قال في الوصية من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لانيه عمره
 وقدمات فيه لم يبق مع انما لو مات ما علم يرث احد ما عمن الاخر كما تقرر فيصلي في الجامع او يصلي العياد ومسجد آخر والاول افضل كما في
 التحفة امام الجماعة اي امام له مثل في اقامة صلوة الجمعة مثل سلطان او اوقافه او ما هو سلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في
 شرح الطحاوي وبهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان لكل امام مسجد ان يصلي في مسجده فلا يشترط السلطان والعصر كما في المبسوط
 وذكر في المسنرات ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجماعة كما في المشايخ كعتيقين بالناس فضلاً اي سنة كما روينا
 عن ابي حنيفة وقال بعض المشايخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار كما في النهاية وفيه اشعار بان لا يشترط فيها
 الاذان والاقامة ويؤدي في الوقت المستحبة لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بخلاف كما في التحفة والميط والكافي والهداية
 وشرهما لكن في نظم خطيب بعد الصلوة بالانفاق ونحوه في الخلاصة وقاضي خان مختصاً قرأته عنده جاهر عندهما وفي
 التحفة عن محمد بن زبير روايتان والاول صحيح كما في المسنرات مطو لا قرأته فيها اي لا يكتفين فقيراً مثل البقرة وآل عمران
 كما في التحفة والاطلاق دل على انه يقرأ ما حب في سائر الصلوة كما في المحيط ثم يدعي الامام عالياً او قائماً يستقبل القبلة والاحسن
 ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام معتمداً على عصا او توسل كان حسناً كما في المحيط وكوني الجدي بن ابي حنيفة رجع انه يصلي بسلام
 ركعتين او اكثر فطول وخفف فلا يزال يصلي حتى يحل اي تكثرت خمس وان لم يحضر الامام حملوا في مساجدهم ركعتين
 او اربعاً وهو افضل كما في المبسوط فقرأوا من منونا او غير منون جميع فرد على خلاف القياس كما في الصحيح والفرد هو الذي لا يتخط به
 غيره فهو اعم من الوتر واخص من الواحد كما في المفردات وفي المحيط قال الامام محمد في جاز الامام حنبل ان يصلي في مسجد ثم يقرأ الامام
 كالخسوف اي صلوة مثل صلوة المحسوف في كونهما ركعتين بلا جماعة الا ان عند المحسوف يصلون في مناد لهم كما في التحفة والجلال
 وقيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بنية كما في الزاوية ولا تجزئ فيه بالاجماع كما في النهاية وتجب الصلوة وحدنا
 في جميع الاقرا كالحج الشديدة والظلمة والمطر الدائم والخوف من البرد والزلزلة وغير ذلك كما في التحفة والاشفاق

لأنه إذا لم يقبل الركعة الثانية بسجدة فهو في الأولى فيقف على أحد أفضياله جماعة كما في السنن وأما في الأمام فيل قطعان كبرنا وبالأقلام أو الكلام
 مشيئة إلى أن لو قيل الثانية بسجدة هتما ولم تقبلت فمضت إلى الثالثة وكذا إذا قطع في المسح للأولى أو سجدة هو فيه أي في الرباعي بعد
 ما تم منها من سجدة أخرى إلى ما أدى وفيه إله على أن يقطع بها بعد قد تشهد أن على التمسك بالان يقيد بسجدة الثانية منه أي من الرباعي يتم
 أي الرباعي وفيه إشارة إلى أنه لو قام إلى الثالثة بواقف بسجدة قطع على إيل المذكور قبل أو لم يقبلها ولم يقبلت صلوته وإلى أنه لا ادراك للجمعة لا يتقبل
 سجدة مثل أن لا يقبل على الركعة يصير ما سلك في المحيط ومثل أن يصلي الرابعة قاعا لينقلب فضلا لأن الاتمام من كافي لمنتهى ثم يقيد في
 مقتضاه أي بولاء الاتمام الفضل أن يدخل في صلوته الأمام منوطا لأنه لم يصلي الله عليه سلم إلا في العصر فإن تقبل بعده مكره وهذا منه مجرد تنبيه
 فإنه مشيئة إلى أن يتقبل بالجماعة بعد كل رباعي سوى العصر كما أشار إليه في أول الكتاب الكلام مشيئة إلى أنه لا يتقبل مع الإمام بعد العجز كما أشار إليه
 فيه وفيما بعده ولا بعد المغرب ثلث ركعات وهذا ظاهر الرواية فمن أبي يوسف راح أنه يقيد في المغرب وسليم معه وعنه الأحسن أن يصنع رابعة
 بعد فراغ الإمام وعندهنا لو اقتدى فيه الفضل كما روى عن أبي يوسف راح كافي المحيط وبذلك لا يخلو عن الأشعار بان كراهية أن يتقبل بالثلث
 كراهية تنزيهه وذكر في السنن أنه لو اقتدى فيه لاساء وما ذكرنا أن رفع ما قبل عليه أنه ترك حكم العجز والمغرب بعد الاتمام وكره خروج
 من لم يصل وهو متوض من مسجد أو من مسجد فيه سوا أو قديم فيه أو لا وسوا أو صلى فيه أهله أو لا وبذلك هو في
 مسجد فيه أو ما في غيره وفيه تفصيل في المحيط أو صلى إلى سجدة لم يخرج ولو لم يصل مثل يجوز أن يخرج ليصل فيه والفضل أن يصل في ذلك المسجد
 وقيل لا يكره الخروج ولو عند الإقامة لم يقم جماعة أخرى مثل الإمام والمؤذن والذي يفرق أو يقبل الجماعة بغيره كما في الكراهية
 ولا يكره الخروج لمن صلى الظهر والعشاء لأن الأذان وما لم يصل إلا من الإقامة فانه يكره الخروج حينئذ أو الفضل بعد ما
 مشعر وفي غيرهما من العجز والعصر والمغرب يخرج من صلاها أو ان أميت الإقامة أو الفضل بعد الأولين كما يتفضل بالثلث
 مكرهه ويترك سنة أجزأ إذا أميت صلوته وقيد في من لم يدركه أي من نزل عدم ادراك العجز مجمع أن
 أو ما هي السنة لأن تركها أهون من تركه وعن الزر تحري لو خاف فوت العجز صلى السنة بلا شأء وتوقد مقتصر على آية
 واحدة وكذا في سنة الظهر ولو شرع في سنة العجز ثم تميت أتم الفاتحة كما في المنية وبذلك لا يخلو عن رمالي أنه لا ادراك للجمعة لا يتقبل
 بالجملة وهي من سنته ثم يقطعها حتى يلزمها القضا أو قبل الطلوع أو بعده على الخلاف الآتي يدخل في صلوته الإمام وذلك لأنه لم ين
 الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في الترتاشي والأحسن أن يشرع فيها ثم يكبر للعجز بلا سلام فمضت من الفضل إلى العجز من كافي المحيط
 وإنما يقتضيه قبل الطلوع لأنها يلزمه بالشرع إلا أن الواجب بالشرع ليس أقوى من الواجب بالنذر وقص محمد راح أن المنذور لا يؤد
 جهنا على ما قال الإمام السرخسي كافي النهاية ومن ادراك ركعة أي نزل ادراكها مسته أي العجز صلاها خارج
 المسج أو خلف أسطوانة وكره خلف لصفت بلا ما قبل واشد بأكراهية أن يصل في لصفت والكلام مشيئة إلى أنه إذا انتهى إلى الإمام وهو
 مرده لاخذ في الإمامة لا يترك السنة ومنهم من قال أن يترك ويقيد لأحد فضيلة كبيرة الافتتاح فضيلة الجماعة كذا في المحيط وإلى أنه
 لو ادرك الإمام في الركوع ولم يدركه الأول أو الثاني يترك السنة وكذا لو نزل أن ادرك تشهد وهذا هو المذهب كما في الخلاصة

وقيل بهذا قياس قول محمد واما على قياس قول الشيخين فيجب ان يصلي السنة ثم يقيد في الى انه اقل ما يكون بصدقه لفصله لجماعة ركعة كما في الجلاء
لكن في الحديث من ادرك الامام جالسا قبل ان يسلم فقد ادر في فضيلة الجماعة ولا نه حث اجماعا باوكل القعدة من طاعت ان يصلي بالجماعة
كما في الترتاشي والافقيصيه اى سنة الفجر الاحال كونهما يتبعان الفرض اى مقتضا فرض الفجر او لمصلحة عند عدم قبل الزوال او بعده
على اختلاف المشايخ كما في الترتاشي وقيل يقضيه بعده اجماعا والكلام دال على انها اذا فاتت وحدها لا تقضى وهذا عند جما واما عند
محمد فيقتضيهما الى الزوال تسامنا وقيل لا خلاف فيه فان محله لو لم يقض فلا شئ عليه اما عند جما فلو قضى كان حسنا وقيل لا خلاف
في انه لو قضى كان فضلا عند جما سنة عند كافي الكافي ويترك سنة مظهر لو لم يكن في سنة الجمعة فيقتضى على الخلاف في سنة مظهر
في الحالين اى حال ادر انظر عدله اذ ابا وقيد في تمام مقتضيهما اى بعد الفراغ من صلوة الامام يقضى تلك السنة قبل سقعه
اى كفى مظهر على المختار كما قال ابو يوسف وبعده كما قال محمد م على ما في التتائق وقيل لا خلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول
قول محمد والثاني قول الشيخين كما في الترتاشي والافطرن الاول سنة وقيل فضل كما في الميوطى الكلام اشارة الى انه ينوي مقتضا
كما قيل والاولى ان ينوي السنة كما في التتائق والى انه لا يقضى بالوقت وقيل يقضى بتأخير عن كافي المداية وغيرهما اى غير
باعتبار سنتين لا يقضى في ظاهر الرواية اصلا اى لا اتصال ولا ابتعا لا في الوقت ولا بعده وكان ابو جعفر يقول انه يقضى سنة
المغرب كما في الميوطى وذكر الجلابى ان ماسوى الفجر من سنن اذا فاتت بدون الفرض لا يقضى عندنا واما اذا فاتت مع الفرض فلا رواية
فيه وختلف المتأخرون من صحابنا فعند اهل العراق يقضى وعند اهل الحسنان لا يقضى وفي الترتاشي قيل ان غيرهما لا يقضى وقيل يقضى
ويأثم تارك السنن على الصحيح

فصل فرض الترتيب عند ثمة اشدائه ولو جالسا يكون م عن كفى لم يعلم بكم عليه بانخذ الاثر من كافي الترتاشي بين الفروض الخمسة
يدخل فيه الجمعة لانها ينوب عن مظهر على ما هو المتعارف عند المصنف من كذا الترتيب فيها ان عليه الفرض ثلثا في الوقت سعة فسدت الجمعة على قوام كافي قاضين
والوقت فان لم يذكر فيه انه لم يصلي لغيره فسد الوقت كما لو ذكر في الفجر لم يترفع الفجر وزعمه لانه وجوبه قائما لانه سنة فاما حال من الفروض
الوتر وانما اشره على تاركه لانه ينوب عن مقتضى اضافة الصلاة وهذا لا يوجب كمالا اى صلوات است يقتضى الفاتحة الا ان يتبين ثم يرد
الوقية او فاتا بعضها باقيا بعضها فقتضى ما فات ثم يردى لباقية والاطلاق مشير الى انه يراعى الترتيب في صلوة العمر وقيل في
صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في الترتاشي الا ان ثبت المقتضى من الفرض اى فرض الترتيب في جميع الاوقات الا اذا احتاق في
ظن الشارع الوقت عن قضاء الفاتحة وادار الوقتية جميعا فانه لا يفرض الترتيب لا في بعض العوائت ولا بينهما وبين الوقتية كما في الكافي
على يوم الوقت الوقتية مع بعض العوائت جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو شرع في الوقتية وفي الوقت سعة واجال القراءة حتى مضى
الوقت لم يجر المردى الا ان يقطع ويشرع فيه ثانيا في ضيق الوقت كما في الكافي والى انه لوطن سعة الوقت ثم تبين خلافا لم يجر
الوقتية وقيل جاز والى انه لوطن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فضل الفجر وفي الوقت سعة جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع
في العشاء فان طاعت قبل الفراغ صح والاطم بخر فخره والى انه يراعى الترتيب وان لم يرد الوقتية على الوجه الافضل فان

لم يكن له الوقتية الا ان كانت في وقت الصلاة ولا فصل بين وقتيها على اقل سجدتين بالصلوة والى ان لو شرع في الوقتية عند انقضاء وقت الخروج الوقت
في خلافها لم يفسد وهو الاصح والاشبه به من مؤدى الا ان من اذبح على النبي عليه كما في الترمذي الى ان العبرة بالاصل الوقت قبل الوقت المستحب
الذي لا كراهية فيه الاول قياس قولهما والثاني قياس قول محمد بن فلو شرع في عصره بنحو ان ظهر ظهره في وقت مكة وقطع العصر على الاول
وصلى ظهره ثم قطع على الثاني ثم صلى الظهر بعد المغرب كما في الذخيرة او نسي الفاتحة بحيث لا يترك الا بعد اداء الوقتية ثم قطع ظهره من
الترتيب فصح قضاء الفاتحة بلاعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نسي ان يؤمر بصلوة العصر صلى المغرب بجما فقهه قال لا صحابه
بل رأيتوني صليت العصر فقالوا الفصل المعظم بعد المغرب كما في الكرماني فانه ذكر في الصلوة وفي الوقت ستة الا تمام الفاتحة والوقتية جميعا
انما وان لم يسع الا الفاتحة او الوقتية قطعا في الفاتحة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام والاطلاق تشير الى انه لو كان اقل من ايام
كثيرا بعد الوقتية مع تلك الفاتحة كما قال محمد بن وفي رواية عن ابني يوسف بن محمد بن قول فخر الاسلام عن شاذان انها لم يخرجوا الفتوى على الاول كما في
المحيط وقاتت من الغرض من است بدخول السابعة ومن محمد بن فخر بن بدخول السادسة ومن بعضهم سبع والاول اصح كما في المهمات و
ظاهر الرواية كما في الكافي من لا يفرض الترتيب فصح الوقتية مع تلك ما وكلما مشي الى ان الغزوات الحديثة والقديمة سواء في اسقاط الترتيب اما
الاول فامر جمع عليه يفتنون والمتأخرون من اصحابنا وشيوخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه لو فات صلوته شهر ثم قيل على الوقتية قبل
قضاءها ففاتت صلوته منها ثم صلى اخرى فاذا كانت الفاتحة انفاضة قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلوة زجرا له على التأخير من قبل يجوز والافاضة
به في زماننا الاول لان المتأخرين فاشروا في العبادات كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثنتين فخر انهم لم يشرعوا ثم لم يصح اكل الى ان اذقلت الغزوات
بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذ قضى صلوته شهر الاصلوة يوم ثم ادرك الوقتية فاذا كانها فانه يجوز وعليه الفتوى والى ان الوقتية لكل لا يعود الترتيب
لكن ذكره المصنف وغيره انه عاد الترتيب بحسب اكل الغزوات است اعلم من ان يكون حقيقة او حكما لان الترتيب كما يسقط بكثرة الغزوات
يسقط بكثرة المؤدى ولهذا لو فاتت صلوته واحدة ثم صلى بعدها خمس صلوات فاذا كانت الفاتحة كان خمس سدة فسادا موقوف
حتى انه اذا صلى السادسة قبل الفاتحة نقلت الخمس جائزة واذا قضى الفاتحة قبل السادسة وجب عاداتها فواحدة تقضي خمساً واحدة
تفسد خمساً على ما قال ابو صيفيه رح كما في المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام في شرح المبسوط ان العساذ في كل من است عند ليس يتقرر
فيما ادعى بل هو شئ يفتي به في الوقت فاذا خرج الوقت تجلب المؤداة محجة واما عند ما فساد خمس باق لم يقلب جائزة بكل حال والفتوى
على قوله والاطلاق والى ان قضاء الصلوات على الترتيب كما قال محمد بن فخر بن بدخول السادسة رح على الفور ومن الامام روايتان وقيل ان
الاول اتفاق قبل عكسه وهو الاصح ثم على الثاني قيل لا يتخلل بالجواز مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما في الترمذي وهذا كله اذا
كان صحيحا فاذا مرض ففاته كالوقتية وقيل يجوزها اذا كان يربو يصح كما في مرض الزهدي واذا قضى صلاتها اذا ادعى في حق ازاله الماتم
لاني حق احرار الفصلحة كما في الكشف

فصل في ظاهر الرواية وهو صحيح كما في التحفة لكن في المحيط انه عند الكرخي ليس عند غيره بعد السلام يسمى بالصلوة واحدا
وهو الصواب وعليه جمهور كما في الكافي عن يمينه وهو الاصح كما في الكرماني وقال فخر الاسلام تسليم تلقاء وجهه وقال صدر الاسلام

الإسلام واحد به كما في النهاية وذكر الخسري وغيره من المتقدمين وهو الصحيح كما في الهداية وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في البهجة قبل السلام كما في الكرماني
 وظاهره في شيرازي أنه لو قبل السلام لم يقيد به كما في رواية الخوازمي ورواية الأصول فخرية والى أنه في شيرازي أن لا يوجد بعده تقاضا للمدة ولا
 الفصل المنافي للصلاة كالقيام والركوع والخروج من السجدة كما في الجلال في غاظم بايت عن العامة إذا استبرأ القبلة كما في المحيط والاعتقاد
 بأوامر الأوقات الثلاثة لأنه أشار في وقت الصلاة إلى أن السجدة تلي الركوع بلا تكبير فانه يجوز التكبير عند كل ركعة كما في الجلال في غاظم بايت عن العامة
 أنه لا يجوز كما في السهو في فكره بعد سلام وخروج السجدة في سجود ثم فعل شيئا من ذلك وكشفت خلفا للحسن فانه لا تشهد فيه عند كفاي الجلال
 وسلامه سمي بالسهمي فانه واجب كما في الكافي لكن في الكرماني أنه سنة عندنا والاكتفاء بشيرازي أن القعدة فرضية لكن في الكرماني أنه لو لم
 لم نفسه صلوة ينبغي أن تكون واجبة لا لا قالون ولا الفعل كما في النهاية وغيره والى أن هذه السجدة لم يرفع التشهد والسلام قبلها كما لم يرفع
 القعدة في رواية كفاي في الكافية والى أن لا يصلي فيها ولا يدنو فيفعلها في القعدة قبل السلام خلاف المحرر وهو الصحيح كما في الكافي وذكر المحرر
 أنه يفعل في القعدة وهذا هو كفاي قاضي خان إذا قام السجدة ركعتا على ركن أو غيره فركن الشيء جزء ما هيته فركن الصلاة القيام
 والقراءة والركوع والسجود ولما القعدة فشرط الصلوة الخرج أو آخر أي ركنا من ركن أو غيره واما طائفة بالتقديم فيشترط إلى أن كل من القيام
 والتأخير واجب السهو على ما ظن مع أن التقديم كتحقيق بلا تأخير كركن كما إذا سجد من القنوت أو تكبیرات العيد فتذكر في الركوع أو بعد الركوع
 فانه يأتي في الركوع أو بعد الركوع ويعني على صلوة كفاي في المشايخ والجلالي وتأخير ركن بلا تقديم كركن كما إذا تكبر للتمشيد الأول فانه
 يوجب تأخير القيام وكل يوجب السهو كما في المحيط لكن في عامة الكتب أنه يسمى عن السجدة ثم تذكر بعد ما قد تشهد أعاد القعدة
 والافضل بطل صلوة وفيه إشارة إلى أن التأخير مقدار زمان حرق موجب سهو وفي الزاهدی أنه قد ركن وفي النسبة أنه مقدار الكلام تام
 مثل (اللهم صل على محمد) وقال أبو الحسن المازندراني قدر كلام تام كغيره الكلمات مثل (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) أو كرهه أي الركن في شيرازي
 بأنه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن في الخزانة وغيره أن تكرار الفاتحة في الأوليين يوجب السهو ويمكن أن يقال أن التكرار لم يوجب بل ترك السجدة
 فانما يجب أن يلى الفاتحة وينبغي أن يقيد ذلك بالركن لأن تكرار الفاتحة في النوافل لم يكره كما في قرواة الخزانة أو غير واجب
 كما إذا زيد أو نقص تكبيرة ثمان عن تكبيرات العيد ولا يحتاج الزيادة والنقصان إلى قيتين في ذاته وصفته كما لا يحتاج إلى تقديم الركوع
 تأخيره ولو قيل أن الواجب الحكم من الفرض والواجب كان معناه صيغة غير باعتبار الزيادة والنقصان أو المصلح يكون متغيرا
 عما سبق ويدخل فيه ما إذا قرأ آية في الركوع أو السجود أو القعود وهي موجبة للسهو فان محل القراءة القيام أو تركه أي الواجب
 ساهب محل من فاعل الأفعال الخمسة على التفاضل والتميز به عما إذا فعل عامه فانه موجب للتوبة والاستنصار لانه
 ذنب عظيم لا يرفع السجدة تان بخلاف السهو فانه ذنب حقير يستثنى من ذلك سئلان ترك القعدة الأولى والتفكر في بعض
 الأفعال بعد التشك حتى شغله عن ركن فانها مع الحمد يوجبان سجدة العذر لكل في الزاهدی وكلمة أو في هذه المواضع منع منخلو
 فتوسى عن لكل كفاه السجدة تان اما على التداخل أو لانه لم يجب الا بالسهو الأول على اختلاف المشايخ فتوسى في السهو
 لم يلزم السهو كما في السهو العقلي واطمأن أن ما ذكره قول الأكثرين وفي الهداية أن الواجب تأخير الفرض أو الواجب أو تركه وقيل أنه

أكثر من الأربعين فلا بد أن يجب بغير ما ذكره ثم شرع في أمثلة الأفعال الخمسة على الترتيب قال كركوع قبل القراءة أي قراءة الفاتحة
أو السورة قيل فيه متباين فإن المثال للركن المقدم للمقدم وفيه أن الركوع بالمعنى المصدري أي الإقبال بهذا الركن والكلام مشير
إلى أن بالقراءة لم يفيض الركوع وقد انقضت بلا خلاف ولذلك أن لم يبق فسد صلوة كافي المحيط ومثل تأخير الركعة الثانية
بزيادة على التشهد ولو عرف من الصلوة وقال أنه غير موجب للسجود ولو زاد الصلوة كلها كما في الحرمان وبه في بعض أهل زماننا كما في
الروضة وتوقع محمد بن أسهل أصل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المحيط ونظم ما قال روي الصدوق في الروضة لكن في المصنرات أن لفظة
على قوله ومثل ركوع عن متولين أثبتت سجدة أو تكبيرين للتحريمية بأن شك فيها فاعادها ثم تذكر أنه أتى بها فأنها توجب سهوا
كما في المحيط وختلفت أن المستحب الركوع الأول أو الثاني كما في المثال ويتبع أن يكون البواقي على هذا الخلف ومثل المستحب
أي جهر الامام القراءة فيما سيجي فت من صلوة فانه يوجب السجود غير الواجب فهو مثال تغييره على ما هو الظاهر لكنه ليس
من التغيير في شيء فإن الواجب نفس المنيقته وهي لم تغير بل ترك الجهر فهو مثال ترك الواجب والمتبادر أن يكون هذا في صورة
يشي أن عليه المنيقته فيجهر بقراءة أو ما إذا علم أن عليه المنيقته فيجهر بالتبسين فكيف فليس عليه شيء والاطلاق والعلل أن قليل الجهر وكثيره
سواء بخلاف المنيقته فإن الواجب للسهو قراءة ما يجوز به الصلوة وقال أبو علي نفسه أن المنيقته كالجهر في الأصح غير المستحب المنيقته لكنه
فيه شبهة فليحذفه فيلزم المذكور على ما قال الصدوق في الروايات عن أبي حنيفة رح أنه إذا جهر أو خافت بآية فعلية سهوا
وختلفت الروايات في الحرف والكلمة واللام مشير إلى أن المنفرد في الصوتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا إذا قرأ بين الجهر
والخفية وأما إذا قرأ كما قرأ الامام فسمع منه الناس فليسجد وهذا إذا صلى في الوقت وأما في خارجة فعلية المنيقته في جميع الصلوات فليسجد
لوجوب الكل في السهو العقلية وقد مر بعض تعليق بالتاسم ومثل ترك القعود الأول دون الثاني فانه نفسه وقال صدر الاسلام
أنه يؤكل أي يرجع الكل أي جميع الوجبات الخمس إلى ترك الواجب فإن تهدم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثاني
على الصلوة على النبي عليه السلام والسجدة على الركوع الثاني واجب كالمنيقته والقعود الأول وقيل هذا الجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا
من الاجمال لتفصيل اندفع كثير من الاعتراضات ولا يجب السجدة على الموقوف امامه ليس هو الموقوف حقيقة والحكمي كاللاحق
بل يجب عليهما سهوا امامه أن يسجد الامام والافلا سهوا على الموقوف والاطلاق دل على أن الجمعة والعيد كالسجود والملكوتية
في السهو لكن قال مشايخنا أنه لا يسجد فيها لملكها يقع الناس في الغفلة كما في المصنرات والمسبوق يسجد مع امامه
بأن تيسر في التشهد حتى فرغ عنه عند سلام امامه وهو صحيح كما في الخلاصة واخر به عما قيل أنه يمكن أن يسجد أو يكبر المشاهدة أو يصلي عليه
عليه الصلوة والسلام كما في الروضة وغيره وفيه إشارة إلى أنه لو قام بعد فراغ امامه عن التشهد فساء فلو قام قبله فلو أدى بالاساءة
ورفض القيام فان لم يرفض فان قعد ركعتيه بسجدة قبل فزاعه بطل صلوة كما في الجلالين ويستثنى منه ما إذا قام لفريق
الوقت أو خوف المروءين يديه فانه غير مكروه كما في الظهيرية وكذا ما إذا قام خوف أن يخرج وقت المسح أو وقت الغسل
أو الجمعة أو العيد كما في الخلاصة وإلى أن اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه وعليه الاعادة في آخر صلوة كما في المحيط

ثم يقضي أي بعد فراغ الإمام من الصلوة والوجه إلى القوم أو القيام إلى النفل فيقوم لم يبق إلى قضاها بركعة واحدة بصلته عنده وقوله أيضا عن محمد بن
 وبأخذ الغنم راكبا في الروضة فمواقف الأول صلوة في حق القراءة كما قال شيخنا ولا خلاف في حق التمسك بصلته فإذا أدرك ركعة من المغرب مثلاً فغنى
 ركعة مع القراءة وقد تم ركعة كذلك كما في الجلباني والكلام مشير إلى أن يبدأ بصلوة الإمام ويكره أن يبدأ بجماعات لأنه خلاف السنة ومثل
 فسد صلوة وهو الصبح لأنه عمل المنسوخ كما في الظهيرية والظاهر أن لا يطرح الإمام عليه فإن سلم بعده فعليه السهو على الحق لأنه منفرد كما في المعمرات وأعلم
 أن القضاء يستلزم مثل الواجب قد يطلق على التسليم عليه مجازاً كما في ما نحن فيه وإذا لم يقعد في ذوات الأربع أو التمسك مقدار الشهادتين
 أو التمسك وهو الأظهر كما في المحيط أو لا مصدر أو ظرف وهو أي الصلوة إليه أي إلى القعود أو قرب أو المعنى وهو أحسن القعود
 إلى المصلى أقرب من القيام إليه بان لم يكن مستويا ونصف الأهل سواء كان رافع الألية والركبة أو أحدهما على ما دل عليه الكافي فالأول
 بمعنى القريب لكونه عارياً من اللام والافساده ومن قعد ولا سهو عليه أي لا يحس عليه سجدة سهو قبل يجيب بان بالقيام وان
 قل يؤخر المقعدة الواجبة والأول أصح كما في الكافي لكن في المعمرات لو قام على الركبة كان عليه السهو وعليه الاعتماد والأولى أي أن لم يكن
 أقرب بان كان مستوى النصف الأسفل دون الأعلى قام وانه الباقى وسجد للسهو على في اللامالي من رواية أبي يوسف
 ما على الخاسر الرواية فنول أن يتولى قاعاً لا يعود ولا أعاد في الحائمين وسجد لأنه لا يتحرك للقيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو وانما عدل الص
 عنه لأن مشايخنا استنبطوا رواية على ما قال من الأئمة كما في المحيط والكلام مشير إلى أنه إذا قام لا يعود فلو عاد فخلط بقل تشبه بفساد القيام
 وأصح أنه لا يشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر به كما في الواهدي وإن لم يقعد من القيام أخيراً الأحسن آخره قعد لم يسجد
 للمنى مستمداً وسجد للسهو وفيه شجاعة بانه قام ساهياً فلا حاجة إلى تصريح به كما قلنا وإن سجد للثامنة كقول فرضه فقلنا
 أي فسد الفرضية ترك ما هو المفروض من المقعدة الأخيرة ولحق أهل الصلوة فإن للفرض جنتين وقال محمد بن الحنفية ان له جهة واحدة فإذا
 فسد التوجه فلم يتحول فقلنا ثم الفساد عنده يرفع الجبهة وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رجح بوضعه فإذا حدث فيه لا ينبغي عنده وينبغي
 عند محمد لأن الرفع لما كان بلا وضوء لم يعا بها فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة تشبه بصلته زهبالا في المسورة الخالصية وهي كلمة يقول
 العجائب عندهم شيء وقد يستعمل في التمسك كما يقال لمن ساهى حسنت ومنه قول أبي يوسف رجح عند بلوغ قول محمد زه صلوة
 فسدت فصيلها الحديث والاكتماء مشير إلى أن لا سهو عليه وهو الأصح كما في النهاية وقدم ركعة ساهية مثلاً فيل الغفر والمغرب و
 صلوة المسافر في المحيط ضمن أربعة في الغفر عند بعض المشايخ فإن اشترى بطلا قعد ونفى أن يكون غير الغفر على هذا الخلاف وانما صواب
 في الرابعي لأنه خلاف الانشأ بوفاء القطع بلا شيء لأنه فان فيها وانهم لكونه مندوباً كما في الكافي والأحسن بذكره مذاب و
 الاكتماء مشير إلى أنه لا سهو عليه وذلك لأنه تحول إلى النفل وإن قعد الأخيرة ثم قام ساهياً عاد إلى المقعدة
 ما لم يسجد للثامنة مثلاً فيعيد التشهد عند الناطق وقيل لا يعيد كما في الواهدي وسلم بالسجدة للسهو كما هو الظاهر
 لكن في الواهدي وتحفة المسترشدين أنه يسجد ويمكن أن يقال أنه مفيد بما يأتي من قوله وسجد للسهو وإن سجد لها ثم قرأ
 لا ليس عليه إلا السلام والكلام لا يخلو عن شجاعة بانه إذا قام الإمام يتبعونه فان عادوا معه وإن مضى في النافلة يتبعونه

فصل في الاستيعوبة فان عاد قبل السجدة في السجدة في الحال كما في النهاية وصح سادسها مثل الشئ الثاني والثاني فان على
 الخلاف المذكور وسجد السجدة انقص في النفل بترك تحريمية فيها انقص في الغرض بترك اسلام الاول قول ابي يوسف راجع او قولهما والاش في
 قول محمد راجع وسياتي في غيرهما والكلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في بعض النسخ قيد بالنية ويؤيده ما في المعتمدين من السجود طالع ان
 النية مستدلة الى انه لو لم يضم لم يسم كما في قاضي بنان والركعتان لهودتان فنفل خبر اول الاستقبال عن سنته اطهر مثلنا في نفل
 المغرب صفة المسافر والعشاء قول توبان والاول صحيح وهو قوله على ما قال الحنفية وغيره والثاني قولهما على ما قال الجوهري وغيره كما في الكرماني
 ومن اقتدى به اي بالامام فمما اى في احدى ياتين الركعتين صلاهما اى بوجبه لركعتان كما قال ابو يوسف راجع دون است
 يقول محمد راجع على ما ذكرنا من نفل السجدة مثل في النفل وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول قول الشيخين وان است
 المقتدى اياها مقتضاها وجوبها عند ابي يوسف ولم يقضها عند محمد راجع كما في المحيط والكا في والهداية وفيه دلالة على ان النفل
 عن الامام كما في النسخة وشروها فلا ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عنه الشيخين كما في النجاشية وانما خص الاداء والقضاء بما اذا
 قصد في الركعة لانه اذا لم يقصد عند الاقتداء يصلي ستا كما اذا قصد بها كما في المحيط واذا سجد للسجدة في النفل لا ينبغي اى اذا نفل
 بارج ركعات او ركعتين ثم ذكر ركعتين وقد سبق في النفل الاول لا ينبغي ان يسجد السجدة الا بعد الشفع الثاني اذا سجد في خلال الصلاة
 لم يشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسجدة لا ينبغي له ان يني عليه الثاني وان نجل صبح البناء اذا التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكر
 البردوي واخرى ان لا يصح البناء والاكتفاء والى ان لا يسجد الا سجد اخرى والمختار ان يسجد كما في الكرماني وان سلم بنية القطع
 او السجود وجب عليه السجود فمكون في الصلاة ان يسجد للسجود والا اى ان لم يسجد لا يكون فيها اى في السلام
 يخرج عن الصلاة وله صلاحية لعود بالسجدة وقال محمد راجع لا يخرج اصل هذا من المذكور في عامة الكتب يقتضي فروعا كثيرة لكن لم يوجد الا فرغ
 بهوانه لواقته في به احد بعد سلام مع الاقتداء عند وقوف على السجدة عند سجودها اما سواها من انه لو تم قبله ونوى بالاقامة تعقضا وصورة وتحوّل
 وضوءه اربعاً عنده فلا ينبغي فان التفتت قاطعة للتحريم وفي اعتبار النية بطلان السجدة لانهما في وسط الصلاة فليس من فروعه في شئ
 الا اذا سقط الشئ لطيان وفي الوقاية ههنا مشهور ولا عيب للانسان في السجود في الخطاء فلا عيب لمن قال ان ما في الوقاية
 مخالف لما في شرح الهداية فان الشارح اخوه عمر بن عبد الله لم يشك شكاً اول مرة اى ليس بعبادة له وقيل لا يقع منه من وقت اهل
 الامرة وقيل لا يقع في هذا الصلاة الامرة والاول شبهه كما في المحيط واكثره الشارح على الثاني كما في الواهدي ولا يرد بالشك ما هو المعروف
 عن تساوي النقصين بل اللغوي من خلاف ايقين كما في الصحاح بقرينة الآتي انه من قبيل الحذف ولا يصح اى في انه
 وقيل ظرف اجري مجرى المفعول به وفيه انه مخصوص بالظرف المستقر كما ذكره الرضوي ولا شك انه ليس منه كم ركعة صلى من النجاشية
 ركعة او ركعتين اومن الرابعة كذلك اولها او اربعاً متتالفة الصلاة بالسلام وهو اولى من الكلام ومجرد النية بلا عمل
 لم يكف في القطع كما مر واجملة مشير الى ان الاتيناف واجب كما في النهاية وعن ابي حنيفة راجع انه ينبغي في هذه الصلاة على
 الاقل كما في الواهدي والى ان هذا شك وقع في خلال الصلاة فلو وقع الشك بعد التشهد والسلام لم يعتبر وحمل على اتمام الصلاة

كما لو شك بعد الوقت على صلاها ولو شك في الوقت لزم ان يصلي كما في المحيط وان كثر صلاته شك المذكور عادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عمره او في سنة كما في الزهدى اخذ بعد التحري وغلبة الظن بفعل الباطل فاتها وسجسوه ووطن الاعتقاد الرابع وكثيرا ما يعبر عن الظن ببناء الباطل تنبها على ان الغلبة اي الرجحان مأخوذة في مابته وفيه شعاع وجوب الاخذ بالظن على انه لو ظن انها اربعة مثلاً فاما مقده ومنهم اليها اخرى وقد احتجوا بان كان مساكاً في الهنية وان لم يغلب ظنه على شيء فيها الاقل اى فقد اخذ بما هو الاقل من الركعات المتردد فيها فلو شك انها ركعة او ركعتان اخذ بركعة لكن في المحيط عن محمد بن الحسن ان لم يكن له في ذلك رأى عاد وصلوته ووقعه حتماً حيث توجهه اى ظن ذلك الحمل آخر صلوة لان القعدة الاخيرة فرض كما قرئ فيقوم بوضيعة اليها ما يتم له ثم تشهد ويصلي بسجدة وفيه دلالة على انه لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المعزات انه يصح لانه مضطربين ترك الواجب ايتان البدعة والاولى اولى من الثانية والله اعلم

فصل في سجدة اى ضعة للعبادة على الارض عند ان يرفع الرأس عند محمد بن يوسف فلو احدث فيها اعادة ما عهده خلافاً للابن يوسف بين كثيرين احدثها عند الاحتياط والاخرى عند الانقلاص على المشهور من صحابنا وعنده انه لا يكبر اصلاً وعنده انه يكبر عند الاحتياط كما في الجلباب والاحتياط الاول كما في المعزات والاكتفاء وشيئاً الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب ما شئت كما في النهاية او تدب كما في الكافي وعنده ان التكبير ركبن كما في الزهدى ولم يوجد ان يكبر ركبن بل من كلامه كما ظن في مشروط الصلوة من الهنية عند التكبير والقبلة وتشر العورة وانها ركبن والوقت كما في الجلباب والسجود وفيه شعاع بان اذا اخر عن وقت القراءة يكون قضاء فهو على الفور كما قال ابو يوسف لكنه ليس على الفور عندنا فجميع العمرة سوى المذكور كما في كتاب الصلوة والفرع والتاخير ليس بكراهة وذكر الطحاوى انه مكروه وهو صحيح كما في تهذيب القيام قبلها وبعد ما ليس منها تقدم الامام كما في المعزات فتصلح المرأة ان تستحب تقدم التالى ولا يفور او سهم قبله كما في الهنية بل لا يقع بيني وبينك ولا تشهد ولا سلام وفيها اى في السجدة بسجدة السجود اى سبحان ربى الاعلى اثنا وهو اذناه وتسبوا ان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لم ينفلوا او ان لم يذكر شيئاً بحرية كما في المحيط وقالوا يدعوا فيها ما ملكت ايمانهم فلو قرأ آية صريح قال الله تعالى من عباده الذين هم عليهم المدين الساجدين لك انما يكون عند تلاوة آياتك كما في الكشف والاحتياط الاول كما في الخزانة والواو المصطف او الاخر من اولها ابتداء السجدة بهم واسكون السجدة كما في المفردات على من تلا لا تتجلى او كتب آية تامة او اكثرها او انفسها مع كلمة السجدة على الخلاف وتيل كلمة السجدة كما في الترتاشى من اربع عشرة آية مشخصة مبين موضعها بقوله التى في آخر الاخرى فالتمى مع الصلوات عطف بيان الاربع عشرة او بدل الكل منه وذكر العاطف ويراد التالى وهو السجود وانما قيد بالآخر لان ما في اوله غير موجب للسجدة اتفاقاً والاخر بمعنى انفسه الاخر كما قالوا فى الايمان فلا يكون شيئاً طرفاً لنفسه والاعراف علم لسورة طه هـ وقد جوزه سيوطى كما جوزه هو وغيره ان العلم سورة الاعراف وحذف الجزء جازم بلا التباس وعلى هذا قياس بوجه السورة وفى المرعد والنمل بنى اسرائيل وعرهم منى لايات اولى الحج اى انفسه الاول منه والافراد على نحو اذواج مطهرة فندس على التى حتى يلما انفصل بالاصغى من المعطوفات كما ظن وانما قيده بالاولى لان ما فى الاخرى للصلوة عندنا والمسترقان والنمل

والسجدة وحسن وحقان كتب هكذا (صاد) اذا امل في كل لفظ ان يكتب بحروف جارية لئلا يسهل وجهه سرعة انتقال العين الى سماء الى السورة المستمرة
وحسن عند قوله لا يسأمون الا قوله يعبدون انما اطلق لانه يجوز ان يكون الاول موضع السجدة الا ان التاخير اولى اذ يخرج عن العادة يقينا كما في المظهر
السجدة عطف بيان لمحم لان كلامنا علم في قول كالمسجدة فالأخضر سجدتين والنجف تسع وتسعون وقرأ اعلان الماتين السورتين في السجدة فينا
معلومة كما تقرر والاولى الاشتقاق وعلق او من سمعها لموسى كافر ومجنون هو بي او ما نحن او انما هم او طير والاصح انه لا يجب السماع
من نائم وقيل لا يجب السماع من طير كالمسح من صداه وفي كلمة التكليف لانه على انه لا يجب على خمسة الاول فلا يجب على من عليه الصلاة
فيجب على الجنب والمحدث والمبتدأ ومنها لا يجب الا اذا علم انها آية السجدة ولو بالاجزاء وان كان من التلاوة والسمع بسبب الصحيح انه التلاوة والسمع
شرا في حق غير التالي فلو لم يسمع سبب النوم او التشغل بما لم يجب على الاصح اكل في الجهد واذا امل الامام آية في ركعة فمن سمعها و
لم يسجد ثم اقتدى به في ركعة اخرى غير تلك آية لم يسجد للمقتدة بعد الصلاة كما في الكافي وغيره ولكن في شرح الطحاوي وغيره
ان اقتدى بالسمع قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعد ما يسقط عنه اذا بالافتداء صارت صلوة فلا يؤدي بعد ما والاطلاق
مشعر بان ياتي بالسجدة في العيب والجمعة وقال المحمدي قال شاذلنا انه لا ياتي فيها بالتفريق ويكره ان يقرأ آية السجدة فيها كما في صلوة
تخافت فيها كما في المحيط كحاصل اما كان او مقتديا سمع من ليس معه مصليا كان او لا فانه لا يسجد للصلاة لا فيها والالتفات والاصح
انه غير مستحب بخلاف زيادة القيام والركوع ولحقود فانه غير مستحب بالاجماع كما في الزايدى ومن سمع من الامام المذكور ولم يسجد ثم اقتدى
به في آخر تلك الركعة التي تلاها بعد سجود الامام التلاوة لا يسجد لها في الصلاة ولا بعد ما وفي الخلاصة من سمع قبل الافتداء
سجد بعد الصلاة مطلقا ومن اقتدى به في تلك الركعة بعد التلاوة قبله اى قبل سجود الامام يسجد معه وان لم يسمع منه قبل
الاقتداء لا نسرا ولا بعد ما ومن تلا الموضع خلف الامام وسمع هو والقوم وخرجوا لا يسجد واحد منهم الا سماع خارجي ليس بيايم
ولا مقتد فان يسجد على الصحيح كما في المفهرات واما غيره فلا يسجد في غير الصلاة عند شيخنا وفي الصلاة اتفاقا كما في المحيط والسجدة للصلاة
لحسن الصواب الصلوة التي وجب على الامام او غيره اذا ويا في الصلاة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ آيات عبادة
الاقتصى خارجا اى من خارج الصلاة وان اساء تبركها وما ذكرنا من الاشكال وهو ان السجدة تتأدى بالركوع والسجود فلا يكون
ان يقتضى وظاهر مشير الى ان هذا الحكم مقيد بما اذا كان الصلاة صحيحة غير فاسدة والامارات السجدة خارجة كما في الجواهر والى ان
وجوبها في الصلاة على الفور كما في الزايدى والركوع اى ركوع الصلاة او ركوع على صفة كما روى عنه فانه ورد الاثر بكل الا
ان الاول اولى بتقديم العهد بالا فتوقف اى بلا فاصلة بينه وبين قراءة آياتها اى آياتان كما في المظهر وثالث الا اذا كانت
في آخر سورة وقيل اكثر من ثلث كما في الزايدى يتوب الركوع عنه اى عن سجود التلاوة وذكر الجلابى ان الركوع وسجدة
والصلاة معا يتوبان عنه عنده والكلام مشير الى ان السجدة تتوب مع التوقف والى ان النية لم يشترط وهذا صحيح في سجدة التلاوة
وكذا في سجدة الصلاة عند الاثرين ولما الركوع فلا يتوب بدونها بخلاف كما في المحيط وعن محمد بن ابي نوب بدونها كما في الجلابى فخلفوا
ان نية الامام كافية كما في الكمال فلو لم يؤم مقتدى لا يتوب على رأى يسجد بعد سلام الامام لعبد القعدة الاخرة كما في النية

حكم الخوف من سبع وغيره وكونه في الجهاد أو الكلبة أو كان من خارجين أو سبق أو غير ذلك كما في الزاهد والآن ان يقال لفرقة حاد
للحكم كما في الترتاشي حدث ذلك المرض قبل الصلوة أو فيها صلى قاعدا كما في حال التشنج كما رويته شهابه لا يسبح له الترتاشي
كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهد وغيره ان المرض لما ذاب الصلوة قائما أو خروجا اذا كان يرجو البر
يركع ويسجد ان قد رواه ان قد راي الركوع والسجود مع تعذر القيام مرض قبلها أو فيها أو حتى برأسه أي يشير إلى الركوع
والسجود وهو مضمون لا غير كما في الكربة في غيره لكن في التشديد قد يقول العبد أو برأسه قاعدا بقوة نفسه أو غير ما كما مر ان قد ر
على القعود وان تعذر الامام مع أي مع تعذر القيام على ان يخرج عنهما مع القدرة على القيام فهو أي لا يابا بالراس اليها قاعدا
الحسب منه قائما لانه اشبه بالسجود وذكر الترتاشي أو حتى قاعدا وفيه إشارة إلى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر البركة أي يركع
قائما للسجود قاعدا وان عكس لم يخرج على الصحيح كما في الزاهد والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يركع قاعدا وذكر الكربة أي ان ذكر الركوع انقضى
فان تعذر السجود كما في سقوط القيام كما ذكر المحلوني في الحسبي في لحيته ان يخرج عن سجود لا يلزم الركوع وحده الايام ان المولى جعل سجوده
المخصوص برأسه من ركوعه وفيه دلالة على ان لا يلزم تقريب الجبهة إلى الارض بقدر الامكان كما في الزاهد لكن قال صاحب لحيته
ان ذلك يلزم ولا يرفع اليه شيء أي لا يدي في جانب المرض من جهة جوارحه أو غيرهما ليس عليه أي يخفي رأسه ووضعه جبهة على
ذلك الشيء فانه مكره وفيه إشارة إلى انه لو لم يخفي رأسه ولكن وضع شيء على جبهته لا يجوز فانه إما يركع أو لا يصح
كما في المحيط والى انه لو سجد على شيء مرفوع موضوع على الارض لم يركع ولو سجد على دكان دون صدره يجوز كما يصح لكن لو زاد يركع ولا يسجد
عليه كما في الزاهد ولا يقدر على الايام قاعدا من قبلها أو فيها فعلى جنبه الايمن أو الايسر طمعه متوجها إلى القبلة وطلاء
سجودها ومينها أو على ظهره سائلة كذا متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعدا لئلا يمكن من الايام وجعل
رجليه إلى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستقل ان يرضى بكنيته ان قد روي لا يدير جلبيه إلى القبلة كما في الزاهد وهذا
الاستلقاء أو إلى المن الاطباع كما هو المشهور عن محابنا وفيه إشارة بان الطمعه جائز وفي لحيته الاظهر انه لا يجوز وفي الترتاشي
لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها عن محمد بحبل وجهه إليها وطلاء كونه يسارها أو يمينها والا كما اعتبر من المرض ما يكون
بالرأس ويجوز ان يكون يشير إلى انه لو عجز المرض عن ذلك حرك مخرج رأسه باز على ما روي عنه كما في التفسير وان تعذر
ذلك آخرت الصلوة فسقطت إلى القضاء وان كان التعذر أكثر من يوم وليلة وهو صحيح وقيل لا إلى قضاء النكاح أكثر منها
والى قضاء النكاح وهو صحيح كما في المنهات والكثرة بالساعات عند اثنين واما عند محمد ح فبذخول الوقت حتى لو عجز قبل
الزوال إلى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له الا اذا امتد إلى العصر كما في الترتاشي فان مات بلا قضاء فمضى عنه وارتد كما في المحيط لكن في الاختيار
لا شيء عليه لو لم يقض أكثر من يوم وليلة وهو صحيح والكلام يشير إلى انه لو عجز عن الايام بالأس لم يعتبر بالعين عن أبي يوسف انه معتبر
فيه محمد ح واعتبره أس كما اعتبره بالجنب القلب وزفره بالجنب ثم عين ثم القلب كما في الردفة وغيره وهو بالأس صح
أي قدر على الركوع والسجود قاعدا في الصلوة استأنفت الصلوة عندهم وقاعد يركع ويسجد وصح أي قدر

او الاضافة للمعدة بحيث جاز الحارة فلم يتبر جانب خروجان حاداه كما في المحيط وكذا اضافة البلية على ما نقله الا انه يشك في كون الاقامة قاصدا
 اى من الارادة متبعة في الشرح على سبيل الجزم مسافة ثلثية ايام وليسا الثلثة المعتدلة في اطول القصر كزمان كون الشئ في محل او الميزان في
 شرح الطحاوي ان بعض شائنا قد وردوا بقرينة ايام من السنة وتحوه في التمرات في المحيط كما طعن هذا في الرواية ومنهم ساقه يومين اكثر الثالث في القصد
 اشارة الى انه لا يقصر اى ينظر في اقلها مسافة يومين مع قصد ثم صار كغيره وقال لا اكثر لان النظر في يقصر القصر الى انه لا يصح قصد
 والتمادد الزوجة والاجرة فليكن العبد متبوعه ولو لم يعلم المبلغ قصد كان مساويا على الاصح كما في الجلابي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد
 بلا قصد لم يترخص كما لو كان سلطانا في ولايته او صاحبا في طلبه وبلاطه من بان ادراكه وكنت في موضع والى انه لو كان لبلدة طريقا
 احد عامسا في يومه الاخر ثلثة ايام ثم ترخص فيه في الاول كما في المحيط والمسافة البعيدة استقامتها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السوف باستح
 اشم فان الليل في الصلاة يشتم القرب يعلم على طريق اوله كما في القاموس والاولى ترك الليالي وان ذكرت في كثير من الهدايات فانها
 للاستراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فليقل القصد قصر الاظهر هذا اليوم على اربع اذا سار في بعض النهار كاف كما في المحيط
 وغيره وسير وسرطادون السريع واطلى الخايعين عن العادة وهو في سهل ماسارا الال اى سير البعير فامصدرية واللام
 يرداهم جميع الى الجنب وينتدوا في قوله والراجل اى المشى سير استدل لا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من محتمل الريح
 فلو سار في سهل تلك المسافة في يوم يترخص وبعضها منها في ثلث لم يترخص كما في الجلابي وغيره وانما ترخص به بما لا يذكر لكون
 كناية عن الغير وهو مذکور في شرح الطحاوي وغيره الا انه ترك الغزاة او جاني الجامع الصغير وفي البحر ماسارا القفاك اذا
 اعتدت لركب بين السرعة والبطء فلو سار يوما يترخص وثلثا لم يترخص كما ذكرنا وفي الجبل ما يليق من سير بها ممتد لا
 بقدرية السابق بالجبل لا بأسهل فليكن انما حكم سهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة فرسخ او خمسة
 وثلث او ستة او سبعة على الخلاف وعنه ان المكنة ان يسير كل يوم فرسخا لوعده فالمدة ثلثة فراسخ كما في التمرات في كلامه شعر
 بان لا عبدة بالفراخ وهو صحيح كما في الهداية لكن في الزايدى قد اعتبر الاكثر من باحدى وعشرين فرسخا كما نهم قدر واكل يوم مرحلة
 سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدر بخمسة وبقي اكثر اربعة فراسخ من قبل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو ثمانية
 وقيل ثمانية عشر فرسخا فيقصر المسافر فرض الارباعي المفروض على التخييل فان صلوة في الاصل ركعتان روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر
 ركعتان تمام غير قصر على اتمان بن بكيم وعن ابن عباس انه قال (لا تقولوا قصر فان الذي فرضنا في الحضر اربع فرضنا في السفر ركعتين)
 كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان من خالفه لم يثبت كفر وعنه (من صلى في السفر اربعا كان كمن صلى في الحضر ركعتين)
 وعن ابى هريرة (قال صلى الله عليه وسلم تم الصلاة في السفر كالقصر في الحضر) كما في التمهيد وعنه صلى الله عليه وسلم (انما صدقة تصدق الله بها
 عليكم فاقبلوا صدقة) كما في الكفا في فالاتمام يجوز ويساوي والحكام مشير الى ان لا قصر في الثلاثي والثلاثي وكذا في السنن لان الفصل
 فيما فصل القربا وقيل انك ترخصا وقيل لفصل نزول والترك سير كما في المحيط واكثر الفصل امناء والترك خوفا كما في الخزانة
 ويستثنى منه سنة الفجر عند بعض وقيل سنة المغرب ايضا كما في الزايدى الى ان يدخل ببلده الاصل بيوته

بقصرته السابق وتحتل ان يتجار ان يتنقل الى القصر الى القصر فان لا انتا كالاتبار في الخلاف المذكور كما في الترتاشي وغيره
 الاطلاق هل على ان يكون ان يكون الاقامة او القصر الحجة وان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدله ان يعود الى بلده بلا مسافة فانه انتم
 بخلاف ما اذا سار المسافة ثم عاد الى القصر فانه لم يتم كما في الجلا في اوتوي اي يري على ان يلزم ان يكون كما قيل كذا في الخزانة فانه لم يتم لفساد المستقل اذ
 فلا يعتبر الاية المتبع كما ذكرنا اقامة نصف شهر ونحوه لو اذ الشئ ثلثون يوما عند العرب والصح كما في القياس فلا يكل بان شهر يكون
 تسعة وعشرون بل في الشكل بان في المحيط اذا غرض على ان يتم في الليالي باحد الوضعين ويخرج في الليلة الى آخر منها لم يتم فيها اذا دخل ولا الموضع
 الذي غرض الاقامة فيه بالنظر لان موضع الاقامة ما يثبت فيه بل قد دخل منها فان مجرد النية غير مؤثرة بل ترك السيرة فالاقامة كالسفر كما في الكرام
 وغيره وفي زيادة التاء شعار بان لو فوي الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنها لم يتم فيها كما في المحيط او قرية اسم للحرمان كالبليد
 واحدة ضقة لقرية والفائدة ما مر في البلدة ويقصر الى ان يفي بصحراء وارنا وهو حيا في اى والحال ان النادى من سكن
 في مكانها كما لا عراب لا تترك والا كراد والركمة والربعة الطوائف على طرائف فانه لا يقصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ثقيل من سفر
 الى طرائف وقيل يقصر منها ايضا لانه ليس موضع الاقامة والاول صح كما في الكراماني وعليه الفتوى كما في المصنفات والخزانة وفيه اشعار
 بان يقصر النادى بالصحراء غير انجباى سواء كان من محافل انجباى او لا كما اذا قصد عسكرا مكانا موضعنا خضيتهم معهم وكذا النادى بصحراء
 والارحوب كما في المحيط والاحسن ان يقال وصحراء هو فضاء واسع لا نبات فيه والله المنزل باعتبار دوران المحيط ثم سمي به البلدة لاحاطتها
 بهما وانجباى بالكرسوب الى التجر بالهجرة المنقلة عن الياء من دهر ووصف لاشعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فثبت كما ذكره
 الجوهري والكلام يشير الى ان نية الاقامة لم تصح الا في هذا الموضع الثلثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تحالفه وكذا
 في الحكماني لا تصح النية في المغارة الا اذا صار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط لنية
 المستقلال الراى والمدة وترك السيرة واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلا في الا يقصر الرباعى الا ان يؤنبه ابدار الحرب محاصر
 اى بلبد اهل القصر الكفار والحال ان النادى من محاصر مسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يونس
 اذا غلبوا عليهم ونزلوا بها فثبت وفيه اشعار بان اذا غلبوا بان لم يقصر كما في المحيط او دار اهل البغى الذين يخرجون عن طاعة الامام
 الحق بظن انهم على الحق لا يتسكنون بتاويل فاسد ولا تحكم حكم المصنوع محاصر اى النادى من المسلمين الذين يجعلونهم في
 حصن فان دارهم كالحرب فيقصر من طاع اى قصر كقصر من طاع ملكته في موضع الاقامة بل لانية لما وفيه اشعار بان لو طعن
 بالملك مقصد الاقامة فيقصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر ولو اتم الرباعى بان ياتي جميع افعاله او قوله كالقراءة كما هو المبتدأ وقعد
 القعدة الاولى المقدار لثمة ثم فرغته الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرائى
 الاوليين فانه لو ترك القراءة فيما اوفى احد بينهما فسد صلوته الا اذا فوي الاقامة قبل تسليمه او بعد قيامه الى الثالثة باقيد هان فانه من
 يصير ربعا فيتم قال محمد منقطع مطلقا لركعة القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو فوي المسافر اربع اعادة حتى قضيتها بينة
 ركعتين كما في الجلا في الاشعار بان لا يسباه بل عاده فصح قوله واسا اى اتم وتحت النار لانه خلط النفس بالغير

قصدوا هذا الكلام كما في خمسة اشياء غير جارية بتركها للوجوب من القصر كما في الخلاصة وآخر السلام الواجب ترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النقل كما في
 الزايد في نسخة شكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون الاتمام اكثر ثوابا باعتبار كثرة التمرة والاذا كان كان هو ذاته مستوفين في الثواب لم يصل
 باءا او فرض على انه قد تقرر ان انتهى عنه الكمن لما موبه وما زاد من الركعتين فضل بل يوجب عن سنته الظهوان لم يقيد الاوس
 وبطل وقصه بالاتفاق الا اذا اقتضى المقيم كما ياتي او نوى الاقامة كما مر وبه انه يفسر بحاشا الى كذا الكفني وشارة الى انه يتقارب فعلا
 بترك العقدة وقال محمد بطل الصلوة به كما مر سابقا وانه في الرباعي ولو قبل السلام مقيم في الوقت لو قدر التمرية على اللص يحسم اربعاً
 وجوباً بطل المتابعة حتى لو امتد ما هو او اقامه قضى ركعتين فقط الزوال لوجوبه من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزايد وفيه شعار بانه لو اراد نسي
 او عدل نوى ركعتين وبانه لو اقتضى بالقيم في الشفع الثاني يتم اربعاً كما في جملة الظهيرة والمصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى انه
 لو لم يقيد الاوس لم يطل فقصه كما في السحرة وبعده اى بعد الوقت لا يومه اى لا يصح امامته لانه لا يتغير منه فيؤدي الى اقتداء المفسر
 بالمتفلس في حق العقدة وفي عكسه في صورة ان يكون مقيم مسافر في الوقت او بعده اتم لم يقيم صلوة بقرأة وهو الاعتباط كما قال
 المحمدي في من محمد انه لا يقرأ به اخذ بعض المشايخ وهو الاصح لانه لا يمتنع في المحيط وقصر الانمام كالمقتدى المسافر ولم يقل كلاً لقيم
 نذراً بمصدر اتموا اصلوكم بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عامة حجة الوداع الابل مكة فاني مسافر بالقاء والتفصيل و
 ان يرفع تردد امر غير السفر وفيه تنبيه على انه ينبغي له ان يعلم بكونه مسافراً ولو بغية القول فانه لنفسه صلوة من قتهى لمن كان غايه حاله لا اقامته
 وهو لم يتركها اذا اتم جيل في السفر لا في خارج اذا غايه ان يقيم على الركعتين سمو كما في ملهية وغيره او يطل الوطن الاصل
 بانفسب مثله بالرفع حتى اذا سفر عنه الى الاول ودخل فيه لا يصح مقبلاً الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون
 بينهما مسافة السفر والاختلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل يسمى بالاولي ووطن العطرة اى خلقى والقرار ان يكون مولده و
 بابه ونشأه كما في المنهات وهذا حسن كما في المحيط وغيره من الاختصار على الاولين كونه بعد من الخلاف ففي اخوانه ظهيرة يفتل رجل من ابن
 قال من البصرة عند ابني خنيقة رح ومن الكوفة عند ابني يوسف رح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يقيم التولد والابو يوسف رح
 العنقوش وشمل الاصل وهو ما نقل اليه بابه ومتابعه ولو بقي عقار في الاول قبل بقى اصلياً واليه اشار محمد في الكتاب هو المختار عند
 الزايد وذكر صاحب المشايخ انه لم يبق اصلياً ويؤيده ما روى هشام عن محمد رح انه قال اني ارى الفقهاء ان نوى تركه الا ان
 بابه من كان يقيم بها لكنه يحل على انه لم يتركه كما في الزايد لاني لم يحيط كملن وفيه انه لو تامل بموئيد كانا صليين وفيه لفتنة
 انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيماً بنفس التزوج والاختلاف في صيرورة المسافر قيمة بذلك لا يطل الاصل السفر
 اى وطن سفر يسمى بوطن الاقامة والوطن المسافر المثلث ايضا فخرج عنه الى الاول صار مقيماً بمجرد الدخول فيه وانما لم يذكر
 السفر مع انه لا يطل الاصل ايضا لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل ببلده ووطن سفر خارج اليه بنية اقامته نصف شهر سواء كان بينه
 وبين الاصل مسافة سفر او لا ورواية ابن السامع عن محمد رح وعنه الى المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عنه
 الاكثرين منهم لخص رح كما اشار اليه اطلاقه ويطل وطن الاقامة مثله سواء كان بينهما مسافة سفر او لا كما اذا خرج الخراساني

المسافر من غير وطن قامته الى القصر منها مسيرتين في نوى في الاقامة في رجل ببلد بعد اخراجه من بلد الى الكوفة بينهما مسيرتين ليلتين ايضا
بلا اقامة ثم خرج منها الى بعد اقامته الصلوة في هذه المدة لان قصر صار وطن اقامته ولم يوجد ما يقص من الوطن الاصل ووطن الاقامة وانما السفر
كما في الجهاد ومطلب السفر الى نشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجهادي وغيره وكذا سبيل الوطن الاصل كما اذا تاهل ببناء الوطن بكملة وطن اقامته
وفي الاقامة اشارة الى انه لم يقصر وطن مسكن وهو ما نوى لاقامة اقل من نصف شهر واعتبر بعض المشايخ وقالوا انه ينعقد ببلد بالوطنين
والسفر والاول صحيح عندنا فيمن لم يترك وطنه في السفر فيه باق فلم يقصر وطنه فالتزم عليه حكم الانتعاض كما في الجهاد وما ذكر في هذا المقام
من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام انهم ما لم يترك وطنه في السفر فيه باق فلم يترك وطنه فالتزم عليه حكم الانتعاض كما في الجهاد وما ذكر في هذا المقام
والسفر وضده انهم وهو حسن لا يغير ان القاسم في السفر كعتان في الجهاد في السفر فلا اعتبار لوقت الموت لا القضاة
وسفر المعصية كما بان بعد الخروج على الامام حج المرأة من غير حرم لغيره اى سفر اطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين والحج في
المرخص كاستكمال ملت الحس وسقوط العينة للجمعة والخصم منهم الراوية التي اجمع رخصتها في اللغة ليس في الشرعية ما يبنى على اعداء العباد
وهو على فريضة رخصة تيسير كالافطار ورخصة اسقاط اى اسقاط ما هو الغزوية اصلا كما لا يقصر قامة في الاصول *

فصل شرط الوجوب للجمعة اى النفس وجوب ملوحتها منى على خذت المضاعف ليهي اسم من الاجتماع عند اهل

اللسان كما في الكوفي وقال النخعي انها بمعنى القول اى الفوج المجمع وبفتحها بمعنى الفاعل اى الوقت الجامع وبضمها ثقيل
لاسكون وقال ابن حجر ان الكسرة يحكى والوجوب مشعر باشترط الاسلام اذ لا شئ على الكافر الا الايمان الا اقامته اى قامة
نصف شهر او اكثر بمصر في محلها فلا يجب على المسافر وان غزم ان يكثر في يوم الجمعة بخلاف القروى العازم فيه فانه
قابل المصروفية اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا اتصلت بالارض على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهد
 وغيره لكن فيه روايات واكثرها انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدوق الشاهد انها على من سمع مزامير المنار بالارض صوت
على الاصح وقال بعض المشايخ انها فريضة على اهل مصر واجبة على اهل اطراف سنة على اهل القرى الكبيرة المستعمرة بغيرها
كما في المضمرات والصحة فلا على المدين ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي واليهى الجبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة
الى ان لا يجب على الاصح على متعهد المريض اذا ضاع سبوجه والى ان لا يجب على الاصح على من وجد مركبا لانه كالمشي كما في المنية
والى ان لا يجب على المحزون فان اعتقل شرط داخل في الصحة فخرج للمجون واصعب اراض النفوس جزونها كما في الكرامنة
والحرية فلا على العن والمادون والمكاتب ومحق البعض الذي مع مولاه باب المسجدة بفتحها وادبه وفيه اشارات بانها على المستاجر لكن لموجر
ولاية المنع عنها كما في خزائن النسيين والذكورة فلا على المرأة للنهي عن الخروج سيما الى جميع الرجال كما في الكرامنة والتعليل بانها مشغولة
بخدمته الزوج كل فانه مؤذن بان عليها شهود الجماعة اذ لم يكن لها زوج والبلوغ فلا على العصبى فهو كالمعتقل والاسلام
شرط الوجوب بخلاف كافي المحيط والنفقة وغيرها ولا يفي ان الوجوب في الصدق عن عنه كما اعني ذكر الاسلام وسلام
العين فلا على الاعمى وان وجد الف قانك وعشرة آلاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذ وجد قاعدا

وفيه ثمانية عشر بابا للمخمس في واجبه على من سلمه عينية وسلامته الرجل أي كل رجل فلا يجب على المقلد جماعا لانه لا يقدر عليه صلواته
الا على فانه قد عليه لكن لا يستحب له كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في مقلد خلاص الا على كل من طعن انما صح بسلامته عين وقد اشار الى
اشترطها باشرط صحة المذهب الصالحين ثم ذكر سلامة الرجل شارة الى اشترط المكان لشي من غير مشقة كما في الجمالي فالشرط
الى امة الرقة مصرقة والعامة مثله واحد منها مصرقة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا وقفع الجماعة فرضا للوقت ان صلواتها
فاق بها اي عادم هذه الشرط الاربعة او بعضها للاضافة العمدية فيدخل القروى المسافر والمملوك والمريض دون الكافر والمجنون
والصبي والكلمة مشيرة الى ان فرض الوقت هو المظهر في حق المذنب وغيره لكنه ما مور باسقاط اداء الجماعة تحا والمذنب رخصة والفرق ان الاول
ياثم ترك الجماعة لا ينافي في ثبوتها في حقها كما في الحقيقة وغيره فليس بشي فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال بتحقيق
ان شرط وجوبها ما ذكره وضوء الجماعة فانه اذا حضر المذنب وجب عليه الى انها تقع فرضا في قصبات والقروى البكية التي فيها اسواق قل
او القاصم هذا بخلاف اذا اذن لوالى والقاضي بنى المسجد الجامع واد الجماعة لان هذا الجماعة فيه فاذا فصل الجماعة صحتها عليه اما المظهر
ففيه خلاف قيل يصلي الجماعة بلا شك وقيل يصلي الفرض ثم الجماعة احتياطا قيل يصلي الجماعة او الاثم السنة اربعاء وكعتين ثم المظهر قيل يصلي
الفرض في بنية او في مسجد ثم الجماعة فلا يجزى الجماعة صلا الفرض فلا ينبغي ان يقرأ الفاتحة واسورة في ركعات المظهر احتياطا ولا يجزى الجماعة
ان يصلي بعد الجماعة السنة اربعاء ثم كعتين سنة الوقت اكل في المصنرات والمخارعة الامام محمد الدين ان يصلي المظهر قبل الجماعة وهو اختيار
الحنفي والفقهاء في انه ان قعت الجماعة جائزة رفع المظهر وان لم يرفع المظهر فلا يردى الى تكرار الفرض على التقديرين وهو مذهب بالجملة
كما في الجواهر وعلى الامام الفضل بانه لو صلى بعد الاصل المظهرين بآيتين بان ما صلوا من الجماعة فهو فاسد وفي النهاية ايها مقدم جاز في الرتبة
الذي لا يجب الجماعة فيه بالاتفاق وفيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاص ومنه خطيب كما في المصنرات و
وظاهر انه اراد به الكراهة لنفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القروى لم يجمع اداء المظهر وهذا اذا لم يصل به حكم فانه في الدنيا
او في بني مسجد في الرستاق بامر الامام فهو امر بالجماعة اتفاقا على ما قال السرخسي وشرطا لادائها اي لوجوب اداء الجماعة في
موضع واحد او اكثر على خلاف وفي التمر تاشي لا يستحب في المصنعين المصرا الى بلد المصنوع الى المجد ودخان المصرا كما في المصنرات
او قناره بالكسرة امام البيت قيل ما منه من جوابه كما في المغرب وفي المحيط قيل لا يجوز خارج المصرا اشار الى ما عليه اكثر
والفقه من معنى المصرا الشرعي كما في الزاهدى وقال وما لا يسع من موضع اكبر مساجده البنية صلوة خمس اهلها اي
على ذلك الموضع مما يجب عليه الجماعة مصر وحرز به عن اصحاب الاعتذار مثل النساء والعبيان المسافرين الا انهم قالوا ان هذا
المصرا صحيح عند المحققين والمصرا المعول عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام وقام المجدود كما في الجواهر فظاهر المذهب بانه فانية
جماعات الناس وجامع مساوق ومفت سلطان او قاص يقيم المجدود ونفذ الاحكام وقرب منه ما في المصنرات وفيه انه الاصح
وقيل انه لا يجمع فيه مرفق الدين والدنيا او يعيش فيه كل صانع شئ لا يتحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة ايام او مائة
عند التعداد كغيره او لا يظهر فيه نقصان بموت وزيادة ولادة او يكتمهم دفع عدد بلا استعانة او مبعرة الامام وان

وان لم يسمع آية اذ اقاموا من اذان مستعد في مجلس واحد فافوا بغير حقيقة او كليا ولم يسمع ترك في اكثر من سنة قوله في صلاة في سجدة واحدة تقضى الواحدة الحقيقية كالبيت الذي لا يركع الا في الاطراف لم يسمع في واحدة وان تحول من اوية الى زاوية الا ان يكون كبير المسجد الجوام وقيل خلافة ذلك التواني لم يسمع في غير اذان في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عن ابني يوسف ر. خلافا لمحمد ر. كذا في الزاهد في الاماني المصنف في سجدة اذا قرب المكان كما اذا شئتم ثلاث خطوات وقال محمد ر. ان كان نحو من عرض المسجد طوله فترقب ما بالواحد الحكمي فهو ما فعل فيقول غير قاطع له عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شرربة او عمل مسير او نام قاعا فاذا اتمها كل واحد شربا وعمل كثيرا او نام طمعا او اخذ في عقد بيع ثم تلازمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفي واحدة وكذا الوعاذ بها في اخرى عند ابني يوسف ر. خلافا لمحمد ر. ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفي واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلف بينهما كما في المحيط واشار بطريق التكرار الى انه لو اتمت الآتي في مجلس لا كفي واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للادب ثم تلا كفي واحدة وقيل لا كفي واعلم ان تكرار اسمي من الانبياء عليهم الصلوة والسلام في حكم الصلوة مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا خلاف في وجوب التعميم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهد لكن في التعميم كفي مرة في كل مجلس ويعتبر في التكرار للسامع مع مجلسه دون مجلس التالي فلو تبدل المجلس السامع للتالي لم يكتف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة ففعل السابق واحدة ولو تبدل المجلس التالي لا السامع كفي واحدة وعليه الفتوى كما في المصنفات لكن في الكافي انه لا كفي واحدة وهو الصحيح

واحد اشجار الشعب اي شجرة سداه وما دونه بان يعز في الارض خشبات ثم يحج ويذبح مع الغزال يسوي لسدي والانتقال من شخصين بالشمع بالشعب عن ساق الشجر وقتها وغلظها واصغرها بها كما في القاموس الى شخص آخر سواء كان قريبا او بعيدا تبدل فلا كفي سجدة وقيل على المسجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدتان ر. كما في الروضة وقيل على المنتقل من شخصين سجدة اذا عزم منه الى آخر لقربها بالصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف ورواية الكدس ورعا طعن السباحة في الماء كما في الزاهد ويكره في الصلوة وغيره ما ترك آية السجدة وحدها لانه يشبه التحريف وفيه شمار بانه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الاولى وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لا فيها وهذا خلاف الرواية لا يكره عكسه اي قراءة آية السجدة وحدها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل كفاه احد تعالى ما اجهه كما في الكافي والكرمانى وندب منهم غيرهم باليهما من آية او اكثر ما قبلها او بعدها لانه بلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى واحسن في الصلوة وغيرها احتفاؤها عن السامع اي سامع محدث فلن التالي انه لا يسجد او شق عليه الآية للتحيز عن تأييد المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك يعني ان يحجر حشا على الطاعة وفيه شمار بانه لو كان التالي منفردا او كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاحتفاء مندوب كالنعم الكل في المحيط

فصل ان تعذر القيام صلب الا بغيره فله ان يركع على شئ والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه شمار بانه لو قدر على بعض القيام فجزأ فاذا عجز فقد كفي في التمراتشي وقال طبر الدرس المحدثين في لو قدر على قد تكبره الافتتاح قائما صلى قاعا كما في المنيته لم يحن اي نحو زيادة او امتداده كما في الكرماني او دوران الرأس كما في المنهية او وجع الحقيقة كما في المنية او وجع العنق والرد وهو مشال فنه

كما يجوز من سجود وغيره كونه في الجاهل أو الكليل أو كان من غير طين أو طين وغير ذلك كما في الزاهدي والآخرين ان يقال لغيره فانه حاد
للعلل كما في الترمذي حدث ذلك المرض قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا كما في حال التشنج كما وفيه شهايد لا يسبح له التاجير
كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون سجلا لا يرجي زواله في الوقت ففي الزاهدي وغيره ان المرض لا يوجب الصلوة قاعدا لو خرجت اذا كان يرجو البر
يركع وسجد ان قدره وان قدره اى الركوع والسجود مع تعذر القيام مرض قبلها او فيها او معي برأسه اى يشير الى الركوع
والسجود وهو ممتد لا يخرج في الكراهي وغيره لكن في التنديب قد يقول العباد اولى برأسه قاعدا بقوة نفسه او غير ما كما مر ان قدر
على القعود وان تعذر الامامه اى مع تعذر القيام صلى ان يخرج عنهما مع القدرة على القيام فهو اى لا يايأ بالركن اليها قاعدا
احسب منه قاعدا لانه اشبه بالسجود وذكر الترمذي اوى قاعدا وفيه إشارة الى ان كليهما يقع في حال القعود وذكر ابو بكر انه يؤمى للركوع
قاعدا للسجود قاعدا وان عكس لم يخرج على الصحيح كما في الزاهدي والى انه لو قدر على الركوع فقط لا يؤمى قاعدا وذكر الكرماني ان ذكر الركوع انفسا
فان تعذر السجود كان مستقرا للقيام كما ذكر المحلوني والسنيني في لميته ان يخرج عن السجود لا يلزم الركوع وحده الا ياء ان المؤمى يحل سجوده
المخصوص بخاص من ركوعه وفيه لالة على ان لا يلزم تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب لميته
ان ذلك يلزمه ولا يرفع اليه شئ اى لا يدينى صاحب المرض من جهة سجود او غيره بها كيسي عليه اى يخفي رأسه ويضع جبهته على
ذلك الشئ فانه مكره وفيه إشارة الى انه لو لم يخفي رأسه ولكن منع شئ على جبهته لا يجوز فانه ايا ما وقيل يجوز فانه سجود الاول اصح
كما في المحيط والى انه لو سجد على شئ مرفوع موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان ودون صدره يجوز كما يصح لكن لو زاد يؤمى ولا يسجد
عليه كما في الزاهدي ولا يقدر على الا ياء قاعدا مرض قبلها او فيها فعلى جبهته الامين او الا يشير مع متوجها الى القبلة وطلاء
نحو يسارها ويمينها او على ظهره لئلا يتلف كذا متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد لتتمكن من الا ياء وحل
رجليه الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي المستلق ان يصب بكبته ان قدر حتى لا يدير جلبيه الى القبلة كما في الزاهدي وهذا
الاستلقاء والى ان الاضطجاع كما هو المشهور عن مجابنا وفيه إشارة بان الاضطجاع جائز في لميته الاظهر انه لا يجوز في الترمذي
لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها عن محمد بن يعقوب وجهه اليها ورجلاه نحو يسارها او يمينا والاياء المقترن من المرض ما يكون
بالرأس ويجوز ان يكون مشيرا الى انه لو عجز المريض عن ذلك حرك صحيح رأسه جاز على ما روى عنه كما في النظرية وان تعذر
ذلك اخذت الصلوة فسقطت الى القضا وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو صحيح وقيل لا الى قضاء النكاح اكثر منها
على قضاء النكاح وهو صحيح كما في المنهاج والكثرة بالساعات عند الشنن واما عند محمد بن عبد خال الوقت حتى لو عجز قبل
الزوال الى ما بعد الزوال لم يقض خلافا له الا اذا امتد الى العصر كما في الترمذي فان مات بلا قضاء فمضى عنه وارثه كما في المحيط لكن في الاختيار
لا شئ عليه لو لم يقض اكثر من يوم وليلة وهو صحيح والكلام مشيرا الى انه لو عجز عن الا ياء بالرأس لم يقترن بعين عن ابى يوسف انه متبرك
فيه محمد بن عبد الله بن الحسن كما اعتبره بالحب القلق وزفرج بالحب ثم عين ثم قلب كما في الروضة وغيره ومؤمى بالراس صح
اى قدر على الركوع والسجود قاعدا في الصلوة استأنفت الصلوة عند سقم وقاعد يركع ويسجد وصح اى قدر

او الاضافة للمقدار اجبرت جانب المسافة فلم يمتد جانب خروجان حاذاه كما في المحيط وكذا اضافة البليدة على ما تقرر الا ان يشك في بطلان الاقامة فاصد
اي من بلاد ارمينية في الشرح على سبيل الجزم مسافة ثلثية ايام ووليا لها الثلثة المعتدلة في الطول اقصرت ان يكون السبيل في الشمال واليمين ان في
الشرع يطحاوي ان بعض شائخنا قدروه باثني عشر ايام من السنة وتوجه في التمر تسمى في المحيط كما في هذا ظاهر الرواية ومنهم ساقه يومين اكثر الثالث وفي اقص
اشارته الى انه لا يقصر حتى ينفذ في اذ قلنا مسافة يومين مع اقص ثم صار كغيره وقال لا اكثر لان السفر في القصر اقص من ان لا يصح قصد
والتماد في الرواية والاجرة في العبد مع تبوعه ولو لم يعلم المبلغ بقدره كان مساويا على الاصح كما في الجهادي وغيره والى انه لو سار جميع البلاد
بلا قصد لم يترخص كما لو سار في بلدان في ولايته او في بلاد حبيب بن العبد وبلاظم زمان ادراكه او كثر في موضع والى انه لو كان بليدة طريق
احد مسافة يومين والآخر ثلثة ايام لم يترخص في الاول كما في المحيط والمسافة السبعة عشر استقامتها في البعيد وكلاهما صحيح ههنا من السون بافتح
المشم فان الليل في الفلاة يشتم التراب ليعلم على طريقه الا كما في القاموس والا في ترك الليالي وان ذكرت في كثير من ليلته او لالت فها
للاستراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال فليقل بقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا سار في بعض النهار كات كما في المحيط
وغيره وسير وسر دون السريع والبطي الخا صين عن العادة وهو في سهل ماسارا الال اي سير البعير فامصدرية واللام
يرد اسم الجمع الى الجنس وينشد في اتي قوله والراجل اي الماشي سيرة معتدلا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من معتدال الركب
فلو سار في سهل تلك المسافة في يومين لم يترخص وبعضها من في ثلث لم يترخص كما في الجهادي وغيره وانما نحن سيرة بها بالذكر لكون
كنية عن الغير وهو مذکور في شرح الطحاوي وغيره الا انه ترك الفرافة في الجاهل الصغير وفي البحر ماسارا القفاك اذا
استدلت الركب بين السرعة والبطء فلو سار يومين لم يترخص وثلث لم يترخص كما ذكرنا وفي الجبل ما يليق من سيرة بها معتدلا
بقدرية السابق بالجبل لا بأس من فطن اغناهم سهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلثة مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ او خمسة
وثلث او ستة او سبعة على الخاف وعنه ان امكنه ان يسير كل يوم فرسخا او فرسخين فالثمة ثلثة فراسخ كما في التمر تسمى وكلامه مشعر
بان لا عبرة بالفراخ وهو صحيح كما في النهاية لكن في الزاوية قد اعتبر اكثر من باعدي وعشرين فرسخا كما فهم قدروا كل يوم مرحلة
سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدر خمسة وبعثي اكثر اربعة فراسخ من قبل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو ثمانية
وقيل ثمانية عشر فرسخا فيقصر المسافر من الزاوية المفروض على القيمة فان صلوة في الاصل ركعتان روى عن ابن عمر ان صلوة المسافر
ركعتان تمام غير قصر على امان بن بكيم وعن ابن عباس انه قال (لا تقولوا اقص فان الذي فرضنا في اقص اربع ركعات في السفر كعتين)
كما في شرح الطحاوي وعن ابن عمر صلوة المسافر ركعتان من خالف اربعة ركعات وعنه (من صلى في السفر اربع ركعات كان من صلى في السفر كعتين)
وعن ابي هريرة (قال صلى الله عليه وسلم ثم الصلاة في السفر كالقصر في اقص) كما في الشرح وعنه صلى الله عليه وسلم (انما صدقة تصدق الله بها
عليكم فاقبلوا صدقة من كان في الكفا في فالا تمام كجزء وساقى وانما كلامه يشير الى ان لا قصر في الثلاثي والثاني وكذا في السنين لان الفصل
حينما فصل تقر باقيل الترك ترخصا وقيل لفعل نزلوا وترك سيرة كما في المحيط والتمتار الفصل امنا وترك خوفا كما في الخزانة
ويستثنى منه سنة الفجر عند بعض وقيل سنة المغرب ايضا كما في الزاوية الى ان يدخل ببلده الا على بيوت

بقية السائق ويحمل من يتجارتان منها يقصر الى الرضف والقاصم الا عند بلوغ الى الرضف فان لانتا كما لا يتبدل في الخلاف المذكور كما في التمهاتشي وغيره
 الاطلاق دل على ان القول انهم من ان يكون الاقامة او القضاة الحاجة وان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بدله ان يعود والى بلده بلا سبيل المسافة فانه انهم
 بخلاف ما ذكره المسافة ثم راجع العود فانه لم يتم كما في الجبلاني او يوصى اي يرد على اصيل الخرم او وطن كما قيل كذا في الخزانة فانه لم يتم المسافة المستقلة الا
 فلا يعتبر الاية المتبع كما ذكرنا اقامة نصف شهر ونحوه ثمانية عشر يوما اذا شئتوا يوم عند العرب وانهم كما في القياس فلا شك بان شهرين
 تسعة وعشرون بل شك في محيطه اذا غرم على ان يتم في الليالي باحد الموضعين ويخرج في الشهر الى آخر منها لم يتم مقبلا اذا دخل اول الموضع
 الذي غرم الاقامة فيه بالهجرة لان موضع الاقامة ما يثبت فيه ببلدة دخل منها فان مجرد الية غير مؤثرة بالترك السيرة فالاقامة كالسفر في الكرام
 وغيره وفي زيادة التاثير بان لو نوى الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومناظم لم يتم مقبلا كما في المحيط او قرية اسم عمران كالبدة
 واحدة نصفه لقرية واحدة فاما في البلدة ويقصر الى ان ينوي بغيره او دارنا وهو جاني اي واحال ان النادى من سكن
 في مفازها كالاعراب لا تترك والاكراد والركمة والرعاة كطوافه على طراعى فانه لا يقصر وتقيم كما قال بعض المتأخرين لانه ثقيل من سفر
 الى القرى وقيل يقصر منها ايضا لانه ليس موضع الاقامة والاول صح كما في الكرامى وعليه الفتوى كما في المصنوعات والخزانة وفيه اشعار
 بان يقصر النادى بالصحوا غير انجاني سواء كان من محافراتها او لا كما اذا قصد عسكرا موضعنا وخصمهم وكذا النادى بصحوا
 والاعراب كما في المحيط والاحسن ان يقال وصحوا وهو فضاء واسع لا يثبت فيه والذو المنزل باعتبار دوران الحائط ثم سمي بالبلدة لاعتدائها
 بالهجرة والنجاني بالكتير من التجرار بالهجرة لثقلته عن الياوس وبراوصوف لاشعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فثبت كما ذكره
 المحجوري والكلام يشير الى ان نية الاقامة لم تصح الا في هذا الموضع الثلثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تحالفه وكذا
 في الحكماني لا تصح النية في المغارة الا اذا صار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا وحاصل الكلام ان الاتمام يتوقف على ستة شروط الية
 واستقلال الراى والمدة وترك السيرة واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجبلاني لا يقصر الرباعي الا ان يؤنيها بدار الحرب محاصرا
 اي ببلد اهل القتال الكفار والحال ان النادى من محاصرين مسلمين فانه يقصر حينئذ لجواز ان يزعموا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يونس
 اذا غلبوا عليهم ونزلوا بمساكنهم وفيه اشعار بان اذا دخلها بامان لم يقصر كما في المحيط او دار اهل البغى الذين يخرجون عن طاعة الامام
 الحق بطن انهم على الحق لا يتسكنون بتاويل فاسد ولا تحكمهم حكم المصوص محاصرا اي النادى من مسلمين الذين يجعلونهم في
 حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر من طال اى قصر كقصر من طال ملكته في موضع الاقامة ببلد الية كما وفيه اشعار بان لو طعن
 بالملكث مقدار مدة الاقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر ولو احم الرباعي بان ياتي جميع افعاله او اقله كالقراءة كما هو المتبادر وقعد
 القعدة الاولى المقدار الثلثة ثم فرضه الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا ان من قيل ان عليه ان يقول لو اتم وقرأني
 الاوليين فانه لو ترك القراءة فيما اوفى احد بينهما فسد صلاته الا اذا نوى الاقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بالقيده فان فرضه
 يصير ربعا فيتم قال محمد بن مسند مطلقا لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابو بكر الرازي لو نوى على المسافر اربعاء حتى قضيتها بنية
 ركعتين كما في الجبلاني والشرط مشعر بان ليس بسايل عامد فصح قوله واساسا اي اتم وسمي النار لانه غلط الفصل بالقرض

قصد هذا الاكل كما في نية شخص غير جاور كما هو واجب من القصر كما في الإقامة و آخر الصلاة الواجب ترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النقل كما في
 الزاهد في قصد شكل ما في التلويح انه يجوز ان يكون الاتمام اكثر ثوبا باعتبار كثرة القراءة والادكار وان كان هو واقع مستوفين في الثواب لم يل
 باداء الفرض على انه قد قرر ان المنى عنه الكثر من المأمور به وما زاد من الركعتين فضل بل يوجب عن نية الظهر وان لم يقيد الاوس
 بطل وقته بالاتفاق الا اذا اقتضى المقيم كما ياتي او نوى الإقامة كما مر منه انه يصرح بما اشار اليه كما لا يخفى وإشارة الى انه يتقارب غفلا
 بترك المقعدة وقال محمد بطل الصلوة به كما مر مسافرا في الركعة في الوقت لو قدر التحريم على الاصح يحسم اربعاً
 وجوباً حكم المتابعة حتى لو اسند ما هو امانة قضى ركعتين فقط لرواها لوجوبين المتابعة قيل لا يتم كما في الزاهد وفيه شاربانه لو ادا نية
 العدد ونوى الركعتين وبانه لو اقتضى بالقيم في الشفع الثاني يتم اربعاً كما في جمعة الظهيرة ويحصر في باب الشافعي رحمه الله والاطلاق مشير الى ان
 لو لم يقيد الا على ما يطل فنية كما في السجدة ولبعده اي بعد الوقت لا يؤمره اي لا يصح امانته لانه لا يتغير فنية فيؤدي الى اقتداء المفسر
 بالتفضل في حق المقعدة وفي عكسه في صورة ان يكون قيمه مسافر في الوقت او بعده اتمهم اتمهم صلوة لقراءة وهو الاصل كما قال
 المحمدي في وجوب ان لا يقرأ به اخذ بعض المشايخ وهو الاصح لانه لا يتحقق كما في المحيط وقصر الا تمام كالتقدي المسافر وسلم قال لا يتم
 تدبراً مصدر اتموا صلواتكم بصنية الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عامة حجة الوداع لابل مكة فاني مسافر بالقاء التيسيل و
 ان لم يرد اتموا غير السفر وفيه تلبية على ان ينبغي له ان يعلم بكونه مسافراً ولو بغية القول فانه نفسه صلوة من قتهى من كان ظاهراً حال الإقامة
 وهو لم يترك الا اتمهم بل في المسافر لا في خارجه اذا نظرنا في تقسيم علم على الركعتين فهو كما في ملية وغيره ما يطل الوطن الاصل
 بالنيب مثله بالرفع حتى اذا سفر عنه الى الاول ودخل فيه لا يصير مقبلاً بالبلدية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون
 بينهما مسافة السفر والاختلاف في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل يسمى بالابلي ووطن الفطرة اي خلقه والقرار ان يكون مولده و
 بابه ونشأه كما في المنارات وهذا الحسن كما في المحيط وغيره من الانقصار على الاوليين لكونه بعد من الخلاف ففي آخر الظهيرة يقتل رجل من ابن ا
 قال من البصرة عند ابني حنيفة ربح ومن الكوفة عند ابني يوسف ربح فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر بالتولد والابو يوسف ربح
 المشقوق ومثل الاصل وهو ما يقتل المية بالبلد ومثله ولو بقي عتار في الاول قيل بقي اصلياً واليه اشار محمد في الكتاب هو المختار عند
 الزاهد في ذلك صاحب المشايخ انه لم يبق اصلياً ولو يديه ماروي هشام عن محمد انه قال اني ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان
 ابا يوسف ربح كان يقيم بها لكنه يحل على انه لم يترك كما في الزاهد في المحيط كما نطن وفيه انه لو تأمل بموضعين كانا صليين وفيه لنية
 انهم اختلفوا في مسيرة المسافر مقبلاً بنفس التزوج والاختلاف في مسيرة المسافر مقبلاً بنفس ذلك لا يطل الاصل السفر
 اي وطن سفر يسمى بوطن الإقامة والوطن المستعار الحادث ايضاً فلو خرج عنه الى الاول صار مقبلاً بجزء الدخول فيه وانما لم يذكر
 السفر مع انه لا يطل الاصل ايضاً لانه معلوم مما سبق من قوله الى ان يدخل ببلده ووطن سفر خارج اليه بنية اقامته نصف شهر سواء كان بينه
 وبين الاصل مسيرة سفر او لا وبإرواية ابن السماعة عن محمد وعنه ان المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والاول هو المختار عنه
 الاثرين منهم لم يصرح كما اشار اليه اطلاقه ويطل وطن الإقامة مثله سواء كان بينهما مسيرة سفر او لا كما اذا خرج نحو اساني

الموطن بجدا ووطن اقامته الى القصر بينهما مسيرتين في فية الاقامة في مثل جبلته بغدا فلو خرج منه الى الكوفة بينهما مسيرتين ليلتين ايضا
بلا اقامة ثم خرج منها الى بعد اتمام الصلوة في هذه المدة لان قصر صراط اقامته ولم يوجد ما يقصده من الوطن الاصلى ووطن الاقامة فاشاء السفر
كما في المحيط ومطلة السفر الى نشاء سفر ثلاثة ايام كما في الجبلاني وغيره وكذا سبطه الوطن الاصلى كما اذا تاهل بمنزلة الوطن بمكة وطن اقامته
وفي الاغتفاء اشارة الى انه لم يقصر وطن مسكنه وهو ما يتولى الاقامة اقل من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا انه يتقص بمكة بالوطنين
والسفر والاول صحيح عند اثنين منهم لان حكم السفر فيه باق فلم يغيره وطن اقامته يتب عليه حكم الاعتراض كما في المحيط وما ذكر في هذا المقام
من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام انهم انفس ما لم يثبتوا في بعض تحقيقا لمرامهم وهو ان الفائدة الا في ذكر الاوسط من الاقسام اذ لا يترتب عليه حكم الاحكام
والسفر وضده انهم وهو حسن لا يغير ان القاسم في السفر كعتان في الحضر وله اربع في السفر فلا اعتبار لوقت الموت لا انقضاء
وسفر المعصية كما بان البعد الخروج على الامام حج المرأة من غير محرم كغيره اى سفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الابوين والحج
المرخص كاستكمال امت المسح وقطوع العينة للجمعة والرخس لغيره الاروق الخا جمع خمسة في اللغة ليس في الشريعة ما يبنى على اعداء المعباد
وهو على ضربين خمسة ترفيه اى تخفيف تيسير كالافطار وخضعة اسقاط اى اسقاط ما هو لغزيرة اصلا كالقصر فتمامه في الاصول *

فصل شرط الوجوب للجمعة اى لنفس وجوب ملوحتها منى على حذف المضاف ليسكون الميم اسم من الاجتماع عند اهل
اللسان كما في الكرماني وقال الوثعشي انها بمعنى المفعول اى الفوج المجمع وبفتحها بمعنى الفاعل اى الوقت الجامع وبضمها ثقيل
ليسكون وقال ابن حجر ان الكسر قد يحكى والوجوب مشعر باستمرار الاسلام اذ لا شئ على الكافر الا الايمان الا اقامته اى اقامته
نصف شهر او اكثر بمصر في محلها فلا يجب على المسافر وان غزم ان يكثر في يوم الجمعة بخلاف القروى العازم فيه فانه
كامل المصروفية اشارة الى انها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا اذا اتصلت بالرخص على ظاهر الرواية وهو الاصح كما في الزاهد
 وغيره لكن فيه روايات واختار انها على من كان على قدر فرسخ منه وقال الصدر الشهيد انها على من سمع مضاء المنار باعلى صوت
على الصحيح وقال بعض المشايخ انها فرضية على اهل مصر واجبة على اهل اطرافه سنة على اهل القرى الكبيرة المستجمعة بغيرها
 كما في المضمرات والصحة فلا على المدين ونحوه كالشيخ العاجز عن السعي لم يتلى بحبس والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه اشارة
 الى ان لا يجب على الاصح على متعمد المريض اذا مضاع بخروجه والى ان لا يجب على الصحيح على من وجد مكبلا لانه كالماشى كما في المنيية
 والى ان لا يجب على المحزون فان اعتقل شرط داخل في الصحة فخرج للمحزون واصعب اعراس النفوس جنونها كما في الكرماني
 والحرية فلا على القن والمأذون والمكاتب معتمدين لبعضهم البعض الذي مع مولاه باب الحج فخط دابة وفيه شعار بانها على المستاجر لكن الوجوب
 ولاية المنع عنها كما في خزائن المفتين والذكورة فلا على امرأة للنهي عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرماني والتفصيل بانها مشغولة
 بخدمة الزوج كل فانه مؤذن بان عليها شهود للجمعة اذ لم يكن لها زوج والبلوغ فلا على الصبي فهو كالقصر والاسلام
 شرط الوجوب بخلافه كما في المحيط والتمتة وغيرهما ولا يخفى ان الوجوب في الصدين عنه كما غنى ذكر الاسلام وسلام
 العين فلا على الاعمى وان وجد الف قائد وعشرة آلاف دراهم كما في النظم وقالوا انها واجبة عليه اذا وجد قاعدا

وفيه حاربان للامم فمن واجب علي من سلمه عنيته وسلامته الرجل اي كل رجل فلا يجب على المقتد اجماعا لانه لا يقدر عليه صلوات الله
 الا على فانه قاد عليه لكن لا يستحب له ان يحيط فلا ينبغي ان يكون في المقتد خلاف الا على كما نطق انما صرح بسلامته لعين وقد اشار الى
 اشتراطها بآية الصلاة المنزلة بالصالحين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراطها بآية المشي من غير مشقة كما في الجمالي فالشروط
 الخاصة اربعة مصرفة والعامة ثلثة واحدها مصرفة اشارة الى اعتبار الباقيين ايضا ورفع الجمعية فرضا للوقت ان صلواتها
 قاق بها اي عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للامانة العبدية فيدخل القروى والمسافر والمملوك والمريض دون الكافر والجنون
 والعصبى والكلاب مشير الى ان فرض الوقت هو لظن في حق العذر وغيره لكنه ما هو باسقاط اداء الجمعية تحا والمعذور بخصته والفرق ان الاول
 يا شتم ترك الجمعية لانها فرض على جماعة الثاني فانها خصته في حقه كما في الجمعية وغيره بالقبول شي فضلا عن تحقيق ما ابدع من قال بتحقيق
 ان شروط وجوبها ما ذكره وضوء الجمعية فانه اذا خسر العذر وجب عليه الى انها تقع فرضا في تعصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسواق قال
 ابو القاسم بن ابي خلاف اذا اذن الموالي والقاضي ببناء المسجد لجمع واد الجمعية لان هذا مجتهد فيه فاذا فصل الجملة صا محبا عليه ما اذا لم يكن
 ففصل خلاف قبل يصلي الجمعية بلا شك قبل يصلي الفرض ثم الجمعية احتياطا قبل يصلي الجمعية او لا ثم السنة اربعا وكثيرين ثم النظر قبل يصلي
 الفرض في بنية او في المسجد ثم الجمعية فليجاء بالجمعية صا الفرض فلا ينبغي ان يقرأ الفاتحة واسورة في ركعات النظر احتياطا ولا يخرج المختار عند الجمعية
 ان يصلي بعد الجمعية السنة اربعا ثم النظر ثم كتيبت سنة الوقت اكل في المنعزات واختار عنه الامام محمد بن النضر ان يصلي النظر قبل الجمعية وهو اختيار
 اخفى والفقهاء فيه انه ان وقعت الجمعية جائزة يرتفع النظر وان لم تقع ففرض هو النظر فلا يؤدي الى تكرار الفرض على التقديرين وهو مبنى بالحدوث
 كما في الجواهر وعلل الامام الفضل بانه لو صلى بعدها لاساء الظن بالمسلمين بان ما صلوا من الجمعية فهو فاسد وفي الحقيقة بهما قدم جاز في الرتبة
 الذي لا يجب الجمعية فيه بالاتفاق وفيما ذكرنا اشارة الى ان لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاص ومنه خطيب كما في المنعزات و
 انظر انه لا يريد به الكراهة لنفل بالجماعة الا ترى ان في الجواهر لو صلى في القرى لزمه اذا انظر هذا اذا لم يصل به حكم فانه في الديار
 اذ بنى مسجد في الرستاق بامر الامام فهو امر بالجمعية اتفاقا على ما قاله الخضرى وشروط الادائها اي لوجوب اداء الجمعية في
 موضع واحد او اكثر على خلاف وفي الترتاشي لا يستحب في الموضعين المصغر الى بلد المحذور الى المحدث وفان المصغر كما في المنعزات
 او قناه بالكسرة امام البيت قبل ما امتد من جواربه كما في الغزب وفي المحيط قتل لا يجوز خارج المصغر ثم اشار الى ما عليه اكثر
 الفقهاء من معنى المصغر الشرعي كما في الزاهد وقال وما لا يسع من موضع اكبر مساجده البنية مصلاة خمس اهلته اي
 اهل ذلك الموضع مما وجب عليه لجمعة مصر وقرية من اصحاب الاعداء مثل النساء والعبيان المسافرين الا انهم قالوا ان هذا
 الحد غير صحيح عند المحققين والحد الصحيح الموعول عليه انه كل مدينة تنفذ فيها الاحكام وتقام الحدود كما في الجواهر فظاهر المنزلة بانه فنية
 جماعات الناس وجامع فاسواق ومغنت وطلعان او قاصن بغير الحدود وتنفيذ الاحكام وتوجب منه ما في المنعزات وفيه انه لا يصح
 وقيل انه لا يجمع فيه مرفق الدين والدنيا فيعيش فيه كل صانع شئ لا تحول الى الاخرى او يكون سكانه عشرة اآل او مئى مئى
 عند التعداد كبغداد او لا يظفر فيه نقصان بموت وزيادة بولادة او كغيرهم دفع عدولا استعانة او مبعرة الامام وان

وقيل له كفى بالمرء تشاؤم يوم لا يعد له الا شعبة او يكون فيه الف رجل وعشرة آلاف مقاتل على الخلدات كفى في انهمرا ثم اشار
الى ما بهو المختار عند لحيته والخلصة وغيرهما من تعريف الفنا وشرعا فقال وما الفصل من الواضع به اى المصعدا ميا لمصالحه مجمع
بفتح الميم فيها اى ما يحتاج اليه المصرون كمن الخيل وجميع العساكر والخروج للرحى وصلوة الجنازة فتناوه غلوة (يكى تير تياب) او ميل او
ميلان او فرسخ او فرسخان او تسمى صد الصوت فى المصرايح الاول وسيلطان اى الخليفة اى لوالى الذى ليس فوقه دال عا دال كان
او جازا وقيل شيطر العدة لكفى فى قاضيخان والاطلاق مشربان الاسلام يس بشرط وهذا اذا لم يكن ستيذانه والا فالسلطان يس بشرط فلو
اجتمعوا على رجل وصلوا جازا كفى فى الجلابى وغيره وسيلطان جازا كروى ثوث فى الال لوالى مشتق من سلطنة اى الحكم من القهر قيل من سيطر
اى لمن الذى يستيضا به قيل هو كقفران فغيره جميع سيطر اى فصيح اللسان قيل هو الحجة ثم سعى ببلانه تحج من حج العدة على وفوته زائدة
على كل حال كفى فى الازايس وروايتهم الحسن (ثم نابيه) لان قامة الجمعية تحمى الخليفة الا انه لم يقدر على ذلك فى كل الامصار فيقيم غيره نيابة
والسابق فى هذه النيابة فى كل بلدة الامير الذى ولى على تلك البلدة ثم الشرطى اى الذى يسمى بالفارسى (بدا روعه) ثم قاضى القضاة ثم
الذى ولاة ذلك القاضى وقال الخلو فى هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فالقاضى لا يولى كفى فى المحيط والاصناف تشير الى ان كل مصرفيه دال
من جهة كافر جازية اقامة الجمعية ولهم كفى فى الزانة ووقت الظاهر فلو خرج فى خلال الصلوة لنفسه فرضها عند السجدين واصلا عند
مخرج فلو خرج بعد بقعة تقصد عندى حيفت من خلافا لها وفيه اشارة الى ان الواجب هو الظاهر الا انه ما مورب اسقاط عن ذمة بالجمعية وفى
رواية الجمعية الا ان له قاطبا باطرونى رواية احدتهما والجمعية أكد فى رواية ما تقرر عليه فله كفى فى الصغرى وعن صاحبنا ان الواجب كلاهما
كفى فى الظهيرة والخطبة فعلة يجرى المفعول من الخطب بفتح وهو فى الال كلام من الاثنين كفى فى الازايس والاطلاق دال على انه كلف
وحده جازا كروى عنه وعلى ان السماع غير مشهور وطلكا روى عن ابى يوسف وعن محمد بن محمد انه لم يجز الا بحجة الرجال كفى فى الزانة لكن فى
المرتاشى ان شهود الغير والسماع شرط عندهما نحو سجدتين كتحجبة وتهدلية تكبيرة وغيرهما من الاذكار الا ان المكتفى به بلا عند سجدتين تحطى
كفى فى الاختيار فى استحبابها قال انه مسمى بالخطبة عادة من تحجيب والصلوة والدعاء والكتبة والقصد حتى لو حمد عا طسا لم يحسن
وعنه انه يجوز كفى فى المراتشى فى الوقت اى وقت النظر فلو خطب قبل الادوال وعلى بعده لم يحسن فيه استدلال بعض مشائخنا ان الخطبة
يقوم مقام الركعتين الا ان الحج فلا فلا لانه لا يشترط فيه الطهارة والاستقبال ونحوهما والجماعة فى ركعة تامة عنده وقت
الشرع عندهما وفى جميع الصلوة عند زفر كفى فى المحيط اى ثلثة رجال ولو معدورين كالعبيد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة
لا يتيم بالنسار والصبيان ولا ينفق بهم ولا برجلين وعن ابى يوسف رح انه يتيم باثنين كفى فى المحيط لكن فى الظاهر ان ثلثة عنده اثنان
عند هاسوى الامام وفيه اشعار بان الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما مر به فى كفى فى فان شرع القوم ثم نفروا
اى خرجوا من المسجد فغيره هو الخروج بعد سجوده ولو ادلا المتما اى الجماعة عند ثلثة اذ الركعة فى حكم الصلوة
فصح التفريع على الجماعة وان نفروا قبله اى يسجد بركعتين ولو بعد الشرع لان مادون الركعة
غير معتبر وهذا عنده وعند زفر واما عند هاسوى المتما لكن فى المراتشى لو فتح وهم مصنون فغيره قبل قراءة آية غنة

وقراءة عنت بن ابى يوسف مع الجماعة ولو كبره بعد النهي والاذن لعام بالصلاة بان يفتتح بالجماعة وادار السلطان
بلا مانع لاحد من لدن فيه حتى لو اتبع جماعة في الجامع او سلطان حشمه في داره وانطقوا الباء يجوز الصلاة لان متعة صلاة سلطان غيره
مشروطة بالاذن لعام كما في المحيط وكبره يوم الجمعة كراهته تحريم في المصنف في القوي اذ هذا اليوم في حقه كسائر الايام كما في المحيط ظهر المعذور
الذي لا يجب عليه السعي كالزمن المسافر والعبد غيره الذي عليه السعي جماعة وعن محمد بن احمد حاشته من الذين كما في الحاشي والاطلاق
مشيئة الى ان المعذور يصلي ظهر منفرد اذان واقامة لكن في القوي انه يصلي بغيرها كما في المحيط والى انه يكره الجماعة اذ ترك الجمعة لما منع
في المنع من انهم يصلون وحدانا استجابا وكبره وجاز عند الشيخين ولم يخرج عند محمد بن علي اختلاف الاصلين ظهر غير المعذور قبل ادراك الجمعة
فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا ان يستحب التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة كما في المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا يدرك وقيل تعجيل التأخير
سواء والاول شبه كما في الترتاشي وسعيه اى سعى من صلى الظهر من بيته الى الصلاة والامام فيها اى الجمعة سيطر اى سيطر
وصفت فرعية النظر لا الصلاة في الكلام اشارة الى انه لا يطل الزمان بلا سعة والطاهر انه يطل واليه يشير في شرح التاويلات
والى انه لو صلى الظهر في المسجد وقت الجمعة ولم يتابع الامام في الجمعة لا يطل ظهره وثان الامام يملوا في انه لا يطل اذا كان بيته واسعا عاملا
الطهارة كما في النهاية وقيل ما لم يخرج من طهارة في وقت الجمعة لا يطل اذ شئى كما في الترتاشي والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يطل بالاجماع
كما لو فرغ الامام من بيته كما في المحيط لكن في الترتاشي لو سعى في داره فخرج الامام قبل خروجه منها لم يطل بالانصاف
وان لم يدركها بان فرغ الامام قبل وصول الساعي اليه او بعده فلا حرام حتى سلم الامام وقال سعيه في صورتين لا يطله
كما في المحيط وعنده انه غير مطلق بدون اتماها وعن اسد وان اتماها ودررها اى مدرك الجمعة في التشهد الاول
او سجودها هو قمتها اى الجمعة وهذا عند الشيخين لما عند محمد بن علقمها الا اذا درك ركعة كاملة كما في المحيط او اكثر الركعة الثانية بان درك
في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد رفع رأسه من الركوع يصليها الربا وفيه اشارة بان الجمعة من وجهه وطهر من وجهه كما في النهاية
لكن في المبسوط ان الجمعة ولذا الزمة القراءة وعليه الفقرة الاولى كما على الامام على ما روى الطحاوي بخلاف ما روى المعلى لكن قال
ابو حفص قلت لمحمد بن احمد اى النظر تحريم الجمعة قال ما تصنع وقد جازت به الاشارة قوله في سجودها هو مشير الى ان الجمعة كسائر
الصلوات في وجوب ادائها وقدم خلاف المشائخ والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد او في حال التشهد او بعد التشهد قبل
السلام تم الجمعة عندها خلافا لمحمد بن كافي عميد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في
التشهد على اربعين بالتكبير الذي دخل معه واذا اذن الاول اى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنار او عند الخطبة وقال الحسن
المعقب على المنار وفي النوازل ما عند الخطبة وارجح الاول كما ذكر المحلاني والسرخسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر شيخ ان كلا الاذان
معتبر كما في الترتاشي وفيه شعار تجوز تكرير الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتبني على غلبة اهل الاسلام
واظهار كرامته الاحكام كما في المنع من تركها كراهته البيع جالسين او قائمين واقفين وكذا كل ما يشغل عن حضور الصلاة
من اعمال الدنيا في الفراغ وانما خص البيع لانه اكثر مما يشغل به الانسان وفيه شعار بان ما لم يجب عليه الجمعة

من نحو الفسار استثناء من الحكم وسعوا أي مشوا مشايروا بعدوا ونية إشارة إلى وجوب التعلل بوصف الأسرع على ما قال بعضهم كما
 قال عليه السلام النهاية وذكر في شرح التاويلات أن هذا محتمل لأن الفقهاء أجمعوا على أنه يشترط في الجمعة على السكينة وإلى أنه لا يركب الذهاب
 فإن انتهى تحت نهلت في الرجوع كما في النية وإذا خرج الإمام من مكانه للخطبة حرم الصلوة أي الشروع في نقل بقية الأذان
 فلو شرع في قبل الخطبة أتم وفيه شعار بأنه يصلي السنة وقت الخطبة كما قال السيد بوشجاع وقيل يصلي أن كان بعيدا أو لا ينتظر إلى الفراغ من
 كما في المنعرات لكن في الخلاصة ويكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع وإنما أثر الأمام على الخطيب إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون
 الأمام غير الخطيب لأن الصلوة والخطبة كشيء واحد يعني كما في الكافي والكلام أي كلام الدين بما هو والآخرة كالقراءة والسمع والصلوة
 على النبي عليه الصلوة والسلام وهذا إذا سمع الخطبة والأفعية خلاف السكوت فنقل كما في المنعرات وظاهره شعوبان مجزأ والخروج
 للخطبة وجوب حرمتها كما في الكافي والمحيط وغيرهما ليس في المنعرات يريده إذا صعد المنبر وهذا عند
 وأما عند جماهير فلا بأس بالكلام قبل الخطبة وإطلاقة تشير إلى أنه لا يجب المسبلم والعاطس وعن أبي يوسف روى أنه يجب إلى أنه لا يدرس لفظة
 وقبل لا بأس به إذا بعد وقيل فالزم السكوت في زمانه صلى الله عليه وسلم زماننا فغير لازم كما في المحيط وكما منع الكلام منع الأكل و
 المشرب لعيبث والاتفات والتطلى وغيرهما ما منع في الصلوة كما في الجلابي وإنما حصل الكلام لأنه أكثر ابتداء والكلام ليس بسبب ترك محام
 من الكراهية والاتفات لأنه مفسر له كما لا يخفى حتى يتم الخطبة وفيه إشارة إلى أنها يجران عند الخطبة الخفيفة وقدر الخلاف لا يجران
 بعد الخطبة وهذا عند جماهير ما عدا في زمان كما في المنعرات لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت إجماعا وكانه اختاره قوله قبل الخطبة
 وقوله بعد ما يفيها الذكر بعد تعالى ورسوله وتحية الذكر والى والدعاء له بالنسبة إليه وأما مجلس الإمام على المنبر كسبب المبرم ما رفعه مما قيل
 على الدرجات من المنبر المرفوع ليس أن يرفع يسار القبلة أول اذنا ثانيا إلا أن أصحابنا لم يقولوا إلا بهذا الأذان فإنه في
 زمانه صلى الله عليه وسلم زمان الشخين رضي الله تعالى عنهما لأنهم تكبرون للجمعة ويزيد الأول في زمن عثمان رضي الله تعالى عنه لكثرة الناس
 كما في الجلابي وأما اليوم فمألو بالاول للأعلام وما قبل السنة والخطبة لأجاء الأحكام كما في المنعرات وقيل ما السنة أحدثه المجاج كما في
 الكفاية وقال الحسن ما يكون عند خروج الإمام وقيل حديث وفي وحدة الفعل إشارة إلى أن المؤذن النحان أكثر من واحد
 أذنوا واحدا بعد واحد ولا يجمعوا كما في الجلابي والتم تاشي وإليه إشارة إلى الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه
 ليس يريده أي بين المبتين المستامين لمين المنبر أو الإمام ويساره قريبا منه وسوطها بالسكون فيشغل ما إذا أذن في زاوية قاعة
 أو حارة أو منفحة حارة من خطين خارجين من بابين المبتين ولا بأس بشموله بحسب المفهوم ما إذا كان ظهر المؤذن إلى وجهه ما يضاف إليه
 المبدئين فإن قرينة الأذان يدل أن وجهه يكون إليه لكن يشك في هذا إذا كان ظهره إلى ظهر المضاف إليه إلا إذا قيل بأخراجه بنية قوله
 واستقبلوه سنة عند الخطبة بوجههم سواء كانوا في الإمامة أو عيانية أو يساره على ما قال الجلابي لكن لا يسمون لأنهم يستقبلون
 القبلة لا يؤمن تبركهم كما لا يخفى من المخرج بمعية المصنف بعد الخطبة على ما قال الحنفية هذا من الأول كما في المحيط وإطلاقة تشير إلى أنه يجوز أن يجلس من خطبته أو
 مترعا وغيره مما قيل له لا ليس بصلوة حقيقة كما في المنعرات فيجوز أن يقع في المسجد فيشارك في الصلاة مع من إذا استمع فرضا

في الحيط او واجب كما في الصلاة السعودية او سنة وفيه عار بان النوم عند الخطبة مكره الا اذا غلب عليه كما في الزاهدى وحطبت مقلداً لما سبق
 في كل بلد فتح عمدة مكة وغيره مقلد في غير مكة كالمدينة كما في لمصرات خطبتين خفيفتين بقدر سورة من طول الفصل زيادة التطويل مكرهة بل
 تقوم منها بوجه واحد وبخطبة الثانية كالاولى فينبىء بالاعتدال ثم يحمد الله ثم ياتي بالشهادتين ثم يصلي عليه السلام ثم يحيط الناس ثم
 يقرأ ثلاث آيات (سورة العصر او الاستغفار او (لا يستوى صاحب النار او (وادوا يا مالک) فان لم يقرأ فليس في الجلابي بسببها جلسته
 خفيفة مقدار ما يس من موضع جلوسه المنبر عند الطحاوى ومقدار قراءة ثلاث آيات في الطاهر كما في الحزانة وتارة كما في مسعى على الاصح كما في لمدينة لاسها
 سنة ثم يشرح في الخطبة الثانية فياتي بالحمد ثم الشهادة ثم الصلاة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لهما
 صارت وفيه كالتقراءة فالقرو من ما من نحو الحمد لله كما في السبوح ثم تحسب الثغاة على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدى ثم على سائر نبياته
 جميعين ثم يدعوا سلطان الزمان بالعدل الاحسان محبة في مدحه مما قالوا انه كفر وحسرات كما في التريخ غير قاطعاً غير متكى على عصا
 او قوس فانه مكره كما في الحيط وغيره لكن في عمده ان خذ الحصة سنة كالقيام كما في الجلابي طاهر من الحديث والافيه لانه سنة او
 لم يجر على ما قال ابو يوسف من كان في الجلابي واذا تمت الخطبة اتميت اى وقعت الاقامة بحيث يصل اول الاقامة بآخر الخطبة
 ويتلى الاقامة لقيام خطيب مقام الصلاة وصل على الامام باعادة المعروف تاركاً لما من تبغى اتحاداً خطيب الامام لم يفتن يقرأ
 فيها بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون لوقر غيرهما طه بكرة كما في شرح الطحاوى وذكر الزاهدى انه يقرأ فيها سورة الاعلى والفاشية
 وفي حديث سلمان انه قال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ولا يطهر ما ستاع من طرويد من من هنة وليس من طيب بية ثم يخرج
 فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم يمسي اذا تكلم الامام الا يغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى ❖

فصل نذب عنه بعضهم الا انه عد في السابق انزل من السنة فممن يغليب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم
 الا ان الصحيح ان اكل سنة كما ذكره الزاهدى قيل انه نيبه على هذا حيث قدم لفظاً يؤدى السنة على الذنب والاطلاق دال على
 اشتراك المرأة مع الرجل في الاكل الا ان الزاهدى وغيره خصوا به يوم فطر طهرى بعد صبح هذا اليوم واللفظ بالكسر اهم من الالف
 ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اهم الاول من شوال كما لا يخفى على المتبحر وليس من فطر العيد في شئ كما عمن وفيه اشارة
 الى ان التذكير اى سرقة الانتباه مستحب كما في المدينة ان ياكل شيا كما في المشاهير لكن في الزاهدى ياكل طلوا وفي حديث
 انس رضى الله عنه (ياكل فترات) فلا ياكل قبل الصلاة لكن بالترك في اليوم ليعاتب ويتاك
 لانه مندوب اليه في سائر الصلاة كما في الاختيار **فصل** للصلاة على مقتضى كلامه سياتى الخلاف وخطيب
 اى ليس طيباً وليس احسن شياء به الجديدة او الغيلة او المحالات كما في السعودية ويؤدى فطرته التى يبيت
 عليه ولم يذكره ما نذب من نحو صلاة الغداة في مسجد حية لاشتهاره واما التخم فانه مخصوص بذي سلطان كما سيأتى
 ثم ان يخرج من مكانه الى المصلى محوطاً في الفناء ومنه اليه من طريق آخر على لوقار مع غن البصر عما لا ينبغي وفيه اشارة الى انه يندب
 المشى او المشان واما المشان فالكوب والى ان الزوج اليه نذب وان كان الجامع يسعم فالزوج ليس بواجب ولا

فيه كما نحن فان في كل صلاة على ان هذا الامر مندوب قبل الصلوة ومن ادبها الامن ادب اليوم كما في الجلباني لكن في التحفة ان في غسله اعتدال المحبة
والاكتفاء شعربان تهنية لعبد (قبل الصلوة) منكم الامم له هي مكرهه من قبل الامام كروي عنه في الصلاة عليه طهرون الحسن الاوزاعي ان تلاميذ
بالعبادة بخلاف السلام في الدرر يجوز تهنية لعبد في الزاهدي ولا ينفل اي بكرة التفضل عند العامة قبل الصلوة اي صلوة يوم فطر
في الصلوة وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل هذا لا يكره في بيته او ناحية المسجد كما في المفهرات ولا يكره طلاقا عند بعضهم ولا لباس المرأة ان تطلق
الضحية قبل صلوة عند ابن مقاتل تقبلي بعد ما عند العامة كما في المحيط والكامل على انه ينفل بعد ما الا ان مشا سخرنا فلو استحب لي ربحا في بيته
كميد فليكن بخلاف تهنية في المفهرات واعلم ان صلوة العبد قامة مقام الحي فاذا فاتت بعد استحباب ان يعللي ركعتين او اربعا وهو افضل في غير
فيها سورة الاعلى والشمس الليل ونحوها كما في المحيط وفي رواية سورة الاخلاص ثلث مرات اطل له ثواب بعد كل ما بنت في هذه السنة كما في
المسعودية وشروطها اي صلوة شرط الجمعة وجوبا واداء تميز الجمعة اي شرط وجوب الجمعة وجوب ادائها من كون الاقامة للصلاة
فلا يصح ان يقرى ولو ادى كما في الجلباني وقال شرف الائمة والقاضي زهير بن ابي اسحق كرهته كراهية تحريم واليه مال كلام شيخ الاسلام
عين الائمة انها تجب كما في الزاهدي وظاهر شعربان هذه الشروط وجوب صلوة وعليه عامة المشايخ كما في المحيط وهو الاصح كما في
الذخيرة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل انها فرض كفاية كما في الجلباني ويحتمل ان تكون شرط سنيتها وفي الزاهدي انها سنة مؤكدة
على الصحيح وهو الظاهر كما في السبوط الا الخطيئة فانها غير مشروطة فيه وان كان التارك مفسيا لان تعليم الفطر والاضحية واجب
على الامام كما في الجلباني والاطلاق دال على جواز تقديم الخطيئة على الصلوة الا انه مكره فان التاخير سنة كما في الخزائنة وعلى ان الكلام
لا يكره فيه كما يكره في الجمعة كذا في الهنية ووقتها اي وقت صلوة من ارتفاع الشمس قدر رجب او رجبين كما في الخلاصة او
من وقت يحل الصلوة فيه كما في المفهرات وعل فيه شعرا اربعا من الاختلاف في اول الكتاب الى زوالها اي الى ما قبل زوال
الشمس والقاضي غير موافق في المعيا بقرنية ما مر ان الصلوة الواجبة لم تجز عنه قيامها واذا شك في قضاءها على ما ياتي لانه كالتورود في الجمعة
وفيه شعرا بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء ويكفي في الصلوة ثلثا من تكبيرات الزوائد او اربعا او خمسة والاول المختار الا
ان القوم تابعوه لانه روى عن الصحابة رضي الله عنهم والاكتفاء دال ان ليس بين التكبيرات ذكر مسنون ولا تحب لكن استحباب المكث
بين كل تكبيرتين مقدار ثلث تسبيحات وقيل باختلاف المكث بكرة الزحام وقلته كما في الزاهدي ورجح الائمة ان التسبيح بينهما او
كما في الهنية رافعا يديه كل مرة ولا يرفع عن يمينه وقد مر الخلاف في الوضوء والارسال وهو مختار شيخ الاسلام كما في الظهيرية
بعد الشعاظون يكبر عن ابني حنيفة وزفرهما الصلوة قبل الشعاظون وعند ابني يوسف بعد قبل التورود كما في المحيط ويكبر ثلثا رافعا يديه حتى
الركعة الثانية بعد القراءة اي الفاتحة وسورة الاعلى او الفاتحة استحبها ابو بصير اي يقضي صلوة كما اشار اليه لغيره في الجلباني
والله اعلم بغير ما اورد في كتابي تحفة وتعلمه على اختلاف الروايتين ويؤيده ما في ذكره انظم للصلاة يوما واحدا في الاصول ويؤمن في تحفة الكرخي
وذكر الزاهدي انه يقضي عند ابني يوسف ولا يقضي اصلا عند ابني حنيفة ورجحوهما عند ابن شجاع كما في الخزائنة عدا من ارتفاع الشمس
زوالها بعد حدث في الوقت كما اذا غم البلال ثم سد وابدوية بعد الزوال وفيه اشارة الى انها لو تركت في الاول

بغيره سقطت كما في الخزانة والى انها لو تركت من الغلط فصل بعده كما في المحيط واذا صلى الامام صلوة مع بعض القوم لا يقضي من باب
 انك الصلوة عنه لاني اليوم الاول لاسن العتقاد فافات عن الامام ايضا بعد تقضي عندك في الركوع وقدموا الاصحى بمعنى الضحية على ما يشر
 اليه في اول ضحية الهداية فيوافق يوم النحر ولفظ او بمعنى شاة ليضحي فيه وبسبب يوم الاصحى كما في الصحيح وغيره فحذف اليوم لانه ليس
 ولا معنى صلوة يوم الاصحى كما لفظ اي صلوة يوم العظمى الآداب المشروطة المذكورة فلا يشك بعدة العظمى ولا بما في الزاهد اي ان
 ان يختار قرب الامام ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر ربح حتى لا يحتاج الى انتظار القوم ولا بما في الخلاصة ان يستحب تعجيل صلوة ربي صلوة
 العظمى وتأخير الاصحى وفي المنية يجب تعجيل صلوة العيد لكن ندب وقيل من مطلقا وقيل لمن يضحي دون غيره فيه الامساك
 عما ينافي في الصوم من صبحه الى ان يصلي فانه قد تواتر الاجماع عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في منع تصديق عن لاكل الاطعم
 عن الرضا ع عداة الاصحى كما في الزاهد وفيه رمز الى ان ترك الامساك لم يكره وهو مختار كما في المصنوعات والى ان هذا الامساك
 ليس بصوم ولذا لم يشترط اليه والى انه مندوب في حق المصترفين خاصة كما في تفسير الماورين كشاف ويكره سنة فيه جهراني
 او عطف لاي طريق المصلح باختلاف وفيه إشارة الى انه يقطع اذا انتهى اليه وفي رواية يكره الى ان يستريح الامام صلوة والى انه
 لا يكره في العظمى جهراني الطريق وفي رواية عنه انه يكره وهو قولها كما في المحيط وقال المحاوي ان الجهرية في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا
 وهو صحيح على ما قال الزاهد كما في الجلابي وعنه انه يكره خفية كما في الزاهد والمختار عند اكثر المشايخ ان يكره فيها خفية وبه نأخذ كما في المصنوعات
 سحرنا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى اقام حول السنة والبدعة معا كان تركه أولى من اتيانه كما في الكرماني واعلم انه ذكر الجهر
 الزاهد قال مشايخنا ان التكبير جهراني في هذه الايام لاسن الاباء والجدود والخصوص بتيسير العمل وقيل وكذا في الترتيب والخواص كلها
 وكذا كل المعنى جميعا او علا شرفا او مبطا واديا كما في الزاهد ويصلي اي يؤدي صلوة كما في الخفية لكن في الفصل الثالث من ضحية المحيط
 انها في اليوم الاول وادى في الباقي قضاء او عمل وفيه اختلاف الرواية ولذا اطلق ثلثة ايام لا غير بعدد وبغيره الا انه اساء في
 التاميز عن اليوم الاول بغيره كما في شرح المحاوي وعنه انه يصلي في اليوم الثاني والثالث كما لفظ وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي
 ويعلم في خطبته اي الاصحى تكبیر التشرع اي تكبیر ايام التشرع وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عند
 وكلها قرينة منها عنده ويعلم الاصحى لفهم التمرة وكسر ما يلقى به ويعلم ثم اي في خطبة العظمى فانه بلا ما بلبعيد احكام لفظ
 حتى يعمل به من لم يعمل به لم يعمل وفيه شعار وجوب السكوت والاستماع بخطبة المصليين كما في انصاب فيكره فيها الكلام لكن في
 المصنوعات اذا كبر الامام في خطبته يكره واما في الخطبة لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة لفعل في خطبته ما في خطبة الجمعة
 من الافعال والاقتوال المسنونة الا انه يكره فيها ايضا لكنه في الاصحى اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية
 كما في قاصد النجان وفيه شعار برواية النوادر وشبهه بها ما في الزاهد انه يستحب وقيل من اقتراح الخطبة الاولى تسع تكبيرات تتر
 والثانية تسع وفي المنتهى يكره قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرة ولا اجتماع اي لا يمتد شرعا ان يجمع الناس بسب
 الزوال في مساجدهم فاكرين يوم عرفه اي تاسع ذي الحجة شبيها بالواقفين بعرفات لانهم لم يرو عنه

والمختار في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وغيره من محمد وآله من غير الامور قولنا في كونه واجبا او سنة واما في اجتهاد فلا لانه دعاء وسبح وذكر من حسن
 ان اول من فعله ذلك بن عباس رضي الله تعالى عنه بالعبادة كما في الكافي في تعيين شير الى انهم لم يجمعوا الشرف ذلك اليوم للتشبيه جازا كما في
 الترمذي وحجبه قول ابن الاول صح كما في الزاهد وقال المحمدي في سنن بالاجماع وفي نسخة انه من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها
 طريقة منية قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر وقد اجمعت عشرة كلمة عندنا في كل مرة
 بين ركنين كليات ثم يحرم مرة واحدة في الاشياء الا انه زاد بكسرة في الاول كما في النقاوت وغيره ومن علم ان لم يوجد ثلثيات كما ظن وانما
 زيد القول لشارة الى ان الجهر واجب قولنا في الكافي وهو محل الخلاف بينه وبينها كما في النقاوت وغيره من فخر عرقه في ظاهر الرواية
 وهو قول عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما وعن ابن يوسف من ظهر الخبر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهما كما في المحيط فيجب
 كل فرض اي بعد كل فرد من افراد الصلوة المفروضة ولو جمعة والتعيينات يجب فان ايام الاشباع اصله يجب كسائر النقاوت والمبتدأ منه
 ان يكون محله بعد السلام قبل الفعل ما ينافي في الصلوة كاستبار القبلة والكلام والحدث العمد وان لا يكبر بعد الواجبة والسنة والمندوبة
 وعن بعضهم كبر بعد ما في الكافي ولا يكفون كبر من بعد العيد لانه كالمجموعة كما في الترمذي اوصى كل في هذه الاوقات فلو قضي صلواتها
 في غير ايام كبر كما لو قضي صلواتها فيها من قابل وفي ابن يوسف انه يكبر منه واما لو قضي فيها من تلك السنة كبر فلو قضي صلوة غير ما فيها لم يكبر
 وعن ابن يوسف انه يكبر كما في المحيط بجماعة سجدة اي غير ركوعته هي ما يكون لكل واحد من رجال الافلاك كبر النساء والمصليات وحدهن بجماعة
 على ما فهم من غير طرف اخر وفيه رما الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المفردات الى انه لا يشترط الحوية وهو الاصح كما في
 الترمذي والمبتدأ لان يكون في كل التيمم سجدة فاذا صلى في جماعة لم يكبر الا في الصلاة وعلى امرأة بل ارفع الصوت بمقتضى قيمة كانت
 او مسافة من رجل يوصف بالصفات المذكورة ولم يذكره فظهوره ولو اصر كان اظهر ومسا فر مقتضى مقتضى بغيره بغيره ودوى ومن مقتضى
 بذلك التيمم الى عصر العيد فيكبر بعد ثمان صلوات على ما قال ابن سعد رضي الله تعالى عنه كما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله والعيد من العود والعيد والعيد
 كما في الكشاف وذكر في المفردات انه باعادة مرة بعد اخرى فخص في الشريعة يوم الفطر والآخر ويتعل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل تشهر عيد وعيد
 وعيد من مجتمعة وجهه يجب يوم العيد والجمعة فلو جمعا لم يلزم الاصل واحد ما قيل الا في صلوة الجمعة قبل صلوة العيد كما في التيمم
 وقا لا انه يجب بعد الفرض الى عصر آخر ايام التشريق اذ هو الله في ايام معدودات حاوي عشرة وثلاث عشرة فقلت عشر فيكبر
 بعد ثلث وعشرين صلوة وانما هي بذلك لان التشريق تقيد باليوم وفيه يقدر على الاضاح في الشمس وفيه شعار بانها لم يشترط له الا لانه بعد
 الفرض في هذه الايام فلم يشترط الاقامة والذكورة والصحة والملة والجماعة كما شرط كما في المحيط وغيره فيكون الجملة مطلوبة على قوله يجب
 بوجه اي قبول الصالحين قطعي ولا يدرى اى لا يترك التكبير للموت ولو ترك امامه التكبير هو الا وهو ان لا يجب له بل لا يجب في غير ما
 الى ان يقوم او يتكلم كما في الترمذي والله اعلم *

فصل في تحضر بفتح الصاد الجمة الى الدار من الموت ان يؤجر الى القبلة مضطجعا
 على يمينه وهذا اذا لم يشق عليه ولا ترك على حاله وجعل رجلاه الى القبلة ويستثنى منه المرحوم من انه لم يؤجر

كما في الجاني واختير في بلادنا الاستلقاء على قفاه لانه اليسر لخروج الروح الا ان الاول هو السنة وحقن اي قيم الشهادة
 فيجب على اخوانه واصدقائه ان يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا ياتي في اعنه كما في شرح الطحاوي والكرام في غلو قال تلك
 الكلمة فيها من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة فاذا قالها مرة كفاه ولا يكثر عليه لم تكلم بعده اذ الغرض من التيقن ان يكون آخر كلامه
 تلك الكلمة كما في الزاهد في الكافي والمنفرد في الشهادة (اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله) و
 في التيقن انه يقرأ عنده (ليس) او يحضر من الطيب يخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب وانما خص التيقن بالمحضر لان التيقن ايت
 لم يحضر عند الأئمة الثلاثة وغيرهم من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وعليه فتوى الأئمة بلخ وبنار كما في الجواهر لكن قال الامام الصغاري في التيقن
 انه مشروع لانه يعاد روحه وعقله ويقيم ياقين وقال صاحب الغياث في سمعت ابي تاذي قاضي خان يحكي عن الامام عليه السلام انه قال بعض
 الأئمة (او صافي) في التيقن فلقنته فخر بن الجواهر انما سأل القاضي محمدا في عنده قال ما راها المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وروى
 في ذلك حديثين وصفت على ما في المتعلق ان يقول (يا فلان بن فلان اذكرنيك ابي كنت عليه ضيقت بالهدى وبالا سلام
 ديننا ومحبة صلى الله عليه وسلم بنينا اقا ذامات المنفرقة لحياء بالفتح تثنية في اي عظم عليه الانسان ويضرب عيناه من
 التيقن اي يطبق اجفانه ثم يقرأ مضاه ويضع سيف على البطن ثلاثا ثم يقرأ عنده القرآن الى ان يروح الى التيقن كما في التيقن
 ويعلم جيرانه واقرباءه في جوارحه كما في شرح الطحاوي ويحرم من الاجراء التيمم به اكثر من طيب سمحة اي التي تزيل عليه بان
 يدركه الحجر وهو يوقد فيه العود ويحرقه قبل ان يدرج فيه كما في الهداية وترا اي تجبر التيمم والكفن ثلاثا أو حسا
 او سبعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوي وقال سمعيل التكميل اراد بالتيمم الجنازة وقال الزاهد ان التيمم في زماننا
 مقصور على الكفن **وعسل** اي يفرغ غسله كفاية وقيل يجب وقيل ليس سنة مؤكدة للحدث وقبل الجنازة حادثة
 بالوت كما في التمراشي وذلك بان يرد عن الثياب سوى العورة اغسله في ظاهر الرواية وفي النوادر سوى العورة من السرير
 الى الركبة وهو صحيح والاطلاق دال على ان يوضع على التيمم كما تيسر وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والاول اصح كما في المحيط
 والتمتاد ان يكون المغسول مسلما تاما من البدن او اكثره وفي حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكفا والنصف بل الرأس
 وان يكون العاقل يحل له النظر الى المغسول فلو ماتت امرأة في السفر تيممها زوجها ثم حرم منها ان لم يوجد اجنبى
 على يده خرقه ثم تيممها وان ماتت امه تيممها اجنبى بغير ثوب وكذا لو مات رجل بين النساء تيممها ذات رحم محرم مست
 او امته بغير ثوب وغير ما بثوب ولو ماتت غير مستحى او شتمت غسله الرجل او المرأة وعن ابي يوسف ان الرنيعة يغسلها
 ذو الرحم وكذا غيره ما لا يغسل زوجها الا اذا اتفق الزوجية بوجه وجب ان يكون الغسل قرب الى الميت فان لم يعلم يغسل في الوضوء
 والامانة في الاكفاء شعارا بانه لا يشبه غسل الغسل لا وضوءه ولو جنبنا او كافرا ولا لانيه يغسل الاطلاق دال على انه لو وجد في الماء
 غسل عن محمد بن فضال مرتين فان التيمم سنة لكل في الزاهد بل يغسل يدا ولا ولا مضمضة وبتنشق وقيل يغسل
 العاقل على صبيحة خرقه ويغسل بها اسنانه ولما تدهن ثغتيه ومنخرية وسرته وعليه الناس اليوم كما قال المحلواني ولا يغسل رأسه

والأخضر غسل عليه يميني بان غسل السورة بخرقه على يده خلافا لابي يوسف وحاشية النخعيه على شقه الايسر رجلا الى القبلة فيسبل لما لم يجز ان يسلم ثم
على شقه الايمن باليد وورق السورة ثم يسجد اليه فيسجد عليه ثم على شقه الايسر لما رواه الكافور كما في المحيط وغيره
ويصلي لما بعد كل من طلع ثلث مرات كما في الزاهد ولا فخر في أي قطعة لو اخذ منكسرة فلا بأس به كما في المحيط وتسرحت شعر أي لم يصبه
عن بعض قول تخليده بالمشط قول شطه كما في الكرماني فليقطع ظفروا وشعره اربع معه في كفن كما في التتاني ويجعل الحنوط بالفتح وهو عطر مرب
من اشياء عطية لطيب الموتي خاصة كما في الكرماني ولا بأس بسائر لطيب فيه غير الزعفران والورس والجلل ولا بأس بذلك للمرأة كما في
الجلالاني على رأسه بعد ان يوضع على الاذان كما في السبوط والكافور صمغ شجر عظيم بالهند والعصين على امساحه اي هو موضع سجود
من جهته والنفه ويديه وكبتيه قدسية كما في الكرماني وسنة الكفن اي كفته لمسنون فان تكفين فرض كفاية كما في المحيط وما في التحفة
ان سنة فالرأى ما ثبت بها فانه قال بعد كفته من ماء والا فلا من عليه فقهه والا فلا على بيت المال له ازار من الرأس الى القدم على المشهور وفي
الاختيار من تكفين وميض من اجل لعنك الى القدم لكن بلا يلبس الكفين ولا خريص ولا كفن اطراف كما في المحيط في كفه المذهب لكن قال
المجمل اني الصحيح ان يغرب كما في الترتاشي ولقائه بالكنيسة بالاراء ايضا من الرأس الى القدم وأحسن على ربح العمامة بالكنيسة مينا ويزيد
وليف ذنبه على كوره من قبل عيونه قيل يزيغ على وجهه كما في الترتاشي قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن في الورثة صفار
وقيل لا يعمى بكل حال كما في المحيط والاصح ان يكره العمامة كما في الزاهد والظاهر من الغميمة استواء جنب المذكور في الحكم وفي الجلاب
لو كفن الصغرى ازارا ولقائه اجزاء وقال محمد بن الحسين ان قص من خريص وظاهر كلامه ان يوزن اولافانه نائب عن السراويل فيطفت
من اليسار ثم العيمن ثم القميص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد بن الحسن الاصم سبط الاذان طول الاخرضا كما في الزاهد ويزاد لها
على ازار قميص ولقائه الخمار من ثوب يستبره رأسها وفي الهداية بدل القميص الدرع وقرق مينا ان شقه الى الصدر والقميص الى
المنكب قالوا بالترادف قميص ويجعل شعرها فيصيرتين على صدرها فوق القميص ثم الخمار فوقه ثم الاذان كما في الترتاشي وخرقة ربط
يبرأ ثوبا بالكنيسة الاكفان وعن زفرح يربط فخذيهما للكنيسة يضرط والا لا ولي ان تكون بحيث تصل الى الموضعين لانه استبرأ
كما في المحيط والظاهر من الغميمة استواء الموث وهو حسن فجاز للصغرة ثوبان كما في الترتاشي وكفاية اي كفن له ازارا ولقائه و
يزاد لها الخمار كما في الهداية لكن في الترتاشي بدل الاذان قميص لها في كفه الاقتصار له على ثوب ولها على ثوبين الا ان
الضرورة كما في الحكماني فان كفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما يوجد فان حمزة رضي الله تعالى عنه حين تشبه على رأسه بكساء
وقدمه بالا فخر كما في الكرماني والا لا ولي الكفن لسنة عند كثرة المال وقلة الورثة والكفاية عند غيرهما كما في الترتاشي ويستحب البعير ويستحب
الحديد والمخلوق المنسول وعن الصديق رضي الله تعالى عنه ان لم يلبس بالحديد وكفن بالكتان والقطن والبرود واجب
وعن محمد بن ابراهيم والمحرر والمصنف والمزعم كما في الجلابي وقالوا له ما ليس في العيد ولها ما في زيارة الابوين
كما في الزاهد وقيل لها كفن مثل ثوب غلبا كما في الترتاشي ويعقدان خيف انتشاره وهو كمن مشف
واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولا لما ياتي من قوله (وتحل العقدة) وصلوة فنه كفاية

عند العامة قيل سنة كما في النظم وسبب وجوبها لم يثبت في الخلاصة وشرطها استقبال المصلي ومدة لم يثبت كما في الترتاشي وستر عورتها وطهارة ثوبها وبدنها ومكانها ونية كما في الزاهدى وكونه على الارض او الايدي قريباً منها كما في المحيط ووقتها وقت حضوره ولذا قدمت على سنة المغرب كما في النواة واعلم ان الصلاة على الكبير افضل من الصلاة على الصغير كما في المعمرات وهي ان يكبر وثني اى يقول الامام او الموقم او المنفرد سبحانك اللهم وحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله الا انت غيرك وجل ثناؤك اوفى ظاهر الرواية انه يحمد كما في المحيط والاول رواية الحسن عنه كما في الاختيار ثم يكبر وفيه شعار بانه لا تقرب والاكيدة كما في قاضيان وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بما يشهده كما في الجلابي او بما في الصلاة كما في المستنصر ثم يكبر ويدعو له اى لميت او كل مسلم ولو حياً ومن الدعاء المعروف اللهم اغفر المحيى واقتيننا وشاهداً وقلوبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانقانا اللهم من احبته منافاهيه على الاسلام ومن توفيته منافوته على الايمان والغرض الاستيعاب فاللغة اغفر لمسلمين كلهم فلما شاكل باستغفار الصغير نظر الى مجرد المفردات وللمصطفى يدعو اللهم اجعل لنا فرطاً وذخراً شافعاً ومشفعاً ومن لم يكن دعاء بما في آخر الصلاة اللهم اغفر لمؤمنين والمؤمنات اذ لا توقيت فيه ولا يحكم بها لاسيما اذ كان قال البيهقي سن ان يصنع بعد ذكر صفت قبل وعن ابي يوسف رح انه بين الجهر والاختفاء كما في المحيط ثم يكبر ويسلم من يمينه وشماله بنية من ثمه الا ان غير ارفع صوته مثل سائر الصلوات ومن خفض الثانية ولا يقوم داعياً له وفيه استشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر وقيل هو ما في القعدة وقيل (ربنا لا تنزع قلوبنا) وقيل (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) كما في المحيط وفي الكلام رخص الى ان الركن هو التكبيرات الاربعه فالاربعة الباقية سنة كما في الجلابي والى ان الجماعة لم يشترط ولهذا لو كان الامام امرأة ليقط الغرض كما في الهنية ولا يرفع اليه الا فى التكبير الاول وقال البيهقي في اكل وقدم الموضع والاربعه ان لا يقوم الامام بخداة الصدر لانه محل العلم وفوز الايمان كما في الكرماني وغيره هذا هو ظاهر الرواية وعنه يقوم سجداً وسطها وعن ابي يوسف رح سجداً وسطاً ورأسه لانه معدن القنل كما في المحيط والاول المختار كما في النواة وفيه شعار بان القيام كمن كما ياتي وكذا محاذاته الى جزء من لم يثبت كما في التهمة والاكتفاء والى ان بعد عن الامام غير مفسد وفيه خلاف كما في الجهد بالنه كمن في الهنية والاحق اى لاولى بالامامة سلطان اى الخليفة ثم الوالى ثم القاضي او امام الجماعة ثم امام المحلى وقال كثير من مشائخنا ان بعد الخليفة امام لم يصر ثم القاضي ثم صاحب الشرع ثم خليفة الوالى ثم خليفة القاضي ثم امام المحلى كما في المحيط وفي ظاهر الرواية سلطان ثم امام المحلى والاول المختار كما في الخلاصة ثم الكولى كما قال الطرقات وعن ابي يوسف رح الاولى الوالى بكل حال والكلام شيراسة وجوب تقديم السلطان ثم ثم وقال ابن شجاع ان تقديم امام المحلى سنة كما اشير في الزاهدى وغيره كما وقع في العصبية من الترتيب فالنبوة ثم الخلافة ثم الاحوة ثم العمومة كما في الكافي وذكر محمد رح ان الاب اولى فليس ابنه قوله وذلك قول ابي حنيفة رح واما قول ابي يوسف رح فالولاية لهما الا انه قدم الاب احتراماً ومثل انه مقدم عند الكل في الجنازة وفي الكلام من الى ان الامام

احق من لا قرب الخائب له الوكيل ان يسألك ان يصلي عليك فلا تجعده وكيفية هذا ان يكون بمكان ينفوت له صلوة اذا حضر والى ان
 ابن البعد واباه احق من المولى وهو احق والى ان يستويين كما خوين لاث ام كلاهما والى ليس المولى الا اكبر سنهما كما في المييط والى
 ان يصغر منهم والى ليس كذلك والى ان لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الابن كما ان الجار احق من غيره
 كما في الزاهدي وصحيح الاذن اى اذن على الصلوة لغيره بالصلوة وتحمل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا يغني
 ان يصغر من الابن فان صلى غيرهم ممن ليست حقته يعيد المولى اى من هي حقته اى الاحق بالصلوة مع من صلى
 اولم يصل كما في النظم فالسلطان اذا صلى بلا اذن لم ينعى عليه كما في النهاية وغيره فالأحسن فان صلى غير الاحق يعيد
 ان شاء الاعادة كما في الهداية وفيه شعار بان صلوة غير الاحق جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد
 المولى وجوبا ولا يصلي اى لا يجوز ان يصلي غيره اى غير المولى والا حق سوا كان من اهل الولاية او لا بعده اى بعد صلوة
 المولى والا حق قال الله تعالى والذين آمنوا اى حقهم كما في كشف البيان وفيه شعار بانه لا يصلي على ميت الامرة
 وعلم ان افضل ان يكون مصفون ثلثة حتى لو كانوا سبعة فمطقت ثلثة ثم اثنان ثم واحد قال عليه السلام (من صلى
 عليه ثلثة صفوف من السهلين غفر له) كما في المفردات وافضلها الصفي الاخير بخلاف سائر الصلوات كما في الكفاية
 ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن ففسخه اى تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلثة ايام
 وقيل عشرة ايام وقيل شهر كما في الزاهدي والاول صحيح وفيه اشارة الى ان التراب اهل عليه حينئذ يصلي عليه
 من لم يغسل والا اخرج من القبر فيغسل ان لم يغسل ثم يصلي عليه كما في المفردات والمييط والى انه لو شك في التمتع لم يصل
 كما في الترتاشي ولم يجز راكبا او قاعا الا بعد ركعتين كراهية التحريم وقيل كراهية التثنية في مسجد جماعة
 اى مسجد الجامع او المصلى فيجوز فيما بنى لها وفي الدور والكر وم كما في الهداية وهذا معنى الكراهية اذا كان لميت والامام والمقوم في المسجد
 بقربة قوله ولو وقع لميت وحده او مع الامام والمقوم كلاهما او بعضا خارجا اى من خارج المسجد والباقي داخله فمطقت
 المشايخ في كراهية الصلوة بناء على اختلاف العلل تلويت المسجد او بناؤه المكتوبة وعن ابى يوسف روى ان
 لا يكره اذا وضع لميت وحده خارج ولا يكره مطلقا كما في المييط وغيره لكن في الخزانة لو كان لميت مع الامام وبعض المقوم
 خارج لم يكره اجماعا لو كان بعد من مطر ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضيهان والكلام مشير الى انه لو كان
 لميت وحده في المسجد والباقي خارج لم يكره وفيه اختلاف فم في الجدول عن الخلاف تبينه على ان لكل من
 طائفتين وليا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصلح العمل ما ذهب اليه كل منهما والمشايخ بالياء فانها جميع شريفة
 بفتح الميم والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ساكنة مع فتحها وهى اسم جمع فان الاشياخ والشيوخ جميع الشيوخ
 الواحدى ومسين او احدى وستين وقد يعبر به عما يكثر عليه لكثرة تجاربه ومعارفه واطماد المتأخرون من علمائنا
 غير المتقدمين من الامام وتلامذته وسن في كل الجنازة اربعة من الرجال بقربة تذكير بعد دينه ان

يكون الحمل اقل من ذلك الحمل اية كما في المحيط واللام ممدى جنازة الكبر فلو كان صغيرا جاز عمل الواحد كما في المشايخ والجماعة سنة كما في الجلابي
 واما حمل الدفن فمعرض كفاية ولذا لا يجوز الاتجا حمل اذا تعينوا له كما في المصبرات والجماعة بالفتح والكتبت لم يبره كما قال ابن الاثير في المغرب
 انها بالفتح لم يثبت بالكتبت السري في الصحيح ان العامة قالوا بالفتح وهي لم يثبت على السري فان لم يكن عليه منسري فموضع وسن ان
 انت يا ابا يوسف خاطبه ابو حنيفة في تعيما فزواه محمد بن علي سنده ثم غيره هكذا بتركا بعبارة مقدمة على يديك وهو يسارها
 وعين لم يثبت ثم قطع موخرها على يديك ثم كذا قطع مقدمها ثم موخرها على يديك كما في كل
 وضع من الاوضاع الاربعة عشر خطوات او اكثر فمضى الحديث (من حمل جنازة اربعين خطوة كفرت له اربعين كبيرة)
 وليس يحرم من الاسراع بها اي في سير الجنازة او اليه كما في الاساس وغيره لا تحسب الجيتين وهو اول عدد
 الفرس وكلته لا اما لشي المصانع او للبرية بمعنى غير روح يكون حالا او مصدرا والشي خلفها احب وافضل فلا باس
 بالشي اما بما ويمينا ويسارها وكره ابو يوسف رح ان يتقدما متقلعا عن القوم وعنه رايت ابا حنيفة رح راكبما يتقدم
 الا صاحب لم يثبت حتى ياتيها وهذا دليل على انه لا باس بالركوب كما في المحيط وهذا دليل على ان فعل لم يثبت كقولهم والاكتفاء بشعر بانه
 للباس المشيع الجنازة بالحجر بالقرآن والذكر وقيل انه مكروه كراهية التحريم كما في الميتة وكذا لا باس بمرثية لم يثبت شعر او غيره
 كما في الجلابي وذكر قاضيان انه كره قول الماشي (استغفروا له غفر الله له) وكرهه الجلبوس اي جلوس متبعي الجنازة
 قبل وضعها فلا باس بالجلوس بعد وضعها كما في الكافي وفيه شعرا بان القيام اولي قال الجلابي ان القيام مستحب
 حتى يدفن ولا يقوم للجنازة اذا مرت به الا اذا اريد ان يشهد قال محمد بن ابي اسحق محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة رح
 وفي المحيط اذا كان القوم في المصلى فجي بالجنازة فيقومون لها اذا راواها قبل وضعها عند المنفى الناس والصحيح انهم لا يقومون
 فعلى ما في قاضيان وغيره انه كره القيام محمول على احدنين وليد القبر من محله او المحلة اى حفرة في جانب القبلة
 من القبر حفرة تسمى بالمحله اسم مفعول كما في المصبرات وبالله يفتح اللام ومنها وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره
 يفتح الحاء عن صاحب المذهب القبر مقر لم يثبت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى
 النحر كما في المصبرات وان زاد عليه فهو افضل فلو كان على قدر قامة من حسن الله سنة ويكره اشق وهو ان يحفر وسط القبر ويقيم
 وهذا اذا صلب الارض واما اذا صنعت فاشق وادوم كيش من لصحابة رضي الله تعالى عنهم ان يرموا في التراب من غير محله
 ولا شق ويوقى الوجه من التراب لم يثبتين او ثلث كما في المحيط واما التابوت فمن البقالي انه يكره وعن ابى بكر محمد بن الفضل
 لا باس به في ديارنا ولو من الحديد لرخاوة ارضنا الا ان السنة ان يفترش فيه التراب ويجعل اللبن لضعيف عن عين لم يثبت
 ويساره وطين طبقة الاعلى مما يلي الميت ليصير كالحد كما في الراهدى وكتبه من عطفت الواو ان الاحب ان
 يدفن الميت او القليل في مقابر قوم كان في بلدهم وان قتل ميلا او ميلين او غيره فلا باس به كما في الجلابي
 وهذا قبل الدفن واما بعده فان غلب عليه الماء فمضى فقله خلاص والا لا يقل بالالتفاق الا اذا دفن في ارض

فخصبت كما في المنفردات ثم وضعت كما في قاضيان وأعلم أنه إذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويرعى في البحر بعد الدفن كما في المحيط وغيره من الكتب
 فيه أي في القبر مما يلي القبلة بان يضع الجنازة في جانب القبلة من القبر ويجعل منه ليست إلى الخد في أفرادها على إشارة إلى أنه لا يدفن الميت
 أو لا أكثر في قبر ولا لباس بعده الضرورة فيقدم الأصل ويجعل منها خارجا من مصعب وفي الاكتفاء شعاره بأنه لا يلقى المحصية القبر تحت
 ليست فانه مكره كما في المحيط وقال المحل في لا يجوز القاء المصربة كما في الخزانة وذكر في الزاهد أنه مكره خلافا لاهل الحجاز وفي الجلابي
 الراوية في ذلك الظاهر أنه يفعل وفي المنفردات لباس به وهذا إذا لم يكن محشوا كما قال قاضيان وليقول واضعه سبحانه
 بسم الله وعلى ملته رسول الله أي به وصنعناك وعليه سلمناك وفي رواية (بسم الله وبالله وفي الله و
 على ملته رسول الله أي بدأنا أمرنا هذا وهو وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفي رضاه وما عنده من الثواب
 والكرامة رغبتا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه كذا في الكرماني وفي لفظ الواضع شعاره بان يشفع غير لازم وذو الرحم المحرم أولى
 بالمرأة ويكره ادخال الأجنبي والزوج كما في الجلابي وعند فقد الحرم الشيخ ثم شبان الصلحاء كما في الخلاصة ويوجه إلى قبلة
 على شقة الأيمن وحل العقدة التي على الكفن فيقول (اللهم لا تحرمنا جرة ولا تفصلنا بعده) كما في الجلابي ويسوي
 على الحد اللين بافتح والكسر بالفارسي (خشت) والقصص غير معمول فان لم يعمل الذي بالفارسي (بور يافته)
 مكره عند بعضهم وكلمة المواتية إلى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الأصل كلمة أو كما في المحيط وسيجيئ في باب
 أي يستقر المرأة فتجوز حتى يسوي اللبن كما في الكافي لكن في المحيط إذا وضعت النساء في الحد استغنى عن التسمية ولا يسمي
 قبر الرجل عندنا إلا دفع الحجر أو الشيخ أو المطر عن واضعه وفي الجلابي عبارة أصحابنا في تسمية قبره مختلفة منها تدل على الجواز ومنها
 على الكراهة وكره الأجر والخشب أي كره ستر اللحد بها وبالجملة وأخص كما في الجلابي وقيل إن الأجر لم يكره إلا للزينة وفيه
 اشعار بكراهة التابوت من خشب كما في المحيط وسيل التراب أي يرسل ترابا يخرج من القبر إليه فلا يزداد عليه من تراب غيره
 وعنه لا لباس برنس الماء عليه وعن أبي يوسف راج أنه مكره كما في الزاهد ويسم أي يرفع القبر استجابة غير مطلق
 قدر شبر في ظاهر الرواية كما في الكرماني وفيه شعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي المرتاشي لا بأس بالآجر
 بعد الأمانة وفي الخزانة لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر وكتب عليه شيء وفي المنقذ كره ان يكتب عليه اسم صاحبه
 وإن بني عليه بنا وقيل يوصغ ويرفع ويصيص وفي المنفردات عن النبي عليه الصلوة والسلام أنه قال (صفتي الرياح
 وقطر الأمطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه) ومنه عن الكليل والتحصيص والمختار عن تطيين غير مكره وكان عصام
 بن يوسف يطوف حول المدينة ويمر القبور الخربة أعلم أنه إذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليستفروا وشيئوا بأهول
 وهو بامر ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الأصح فيقرب من القبور
 ويبعد مثل ما في الحيوة وقيل الدعاء قائما أو فيقوم سجدا ووجه وقيل لا بأس بان يطأ القبور وهو يقرأ القرآن
 أو يسبح أو يدعو لهم وعنه لا يطأ إلا ضرورة كما في الخزانة والله أعلم +

فصل الشهيد من شهود إلى المحنور من الشهادة إلى المحنور مع الشهادة بالبصر أو بالسمع ثم سمي بمن قتل في سبيل الله المحنور
 الملائكة إياه (تنزل عليه الملائكة) واما المحنور وجهه عند تعالى (الشهادة) عند رجم كما في المفردات فهو على الاول بمعنى المحنور والثاني
 بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاستعارة على الخرق والخرق والمطعون والمطعون والمغزى والمغزى وذات المطلق وذو ذاتها
 وغيرهم مما كان لهم ثواب الموتين كما اشير اليه في الميسر وغيره فمتم شهاده في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام
 الدنيا قتال مسلم عيسى فلا تحريم بين شي وقيل به احترام من لا كفر فيفضل وفيه انه لا يجب غسل كافرا أصلا وانما يجب غسل كافر
 غير حربي له ولي مسلم كما في الجلبابي طاسرا ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احداهما كما هو المتبادر فاذا استشهد
 بمنزلة يغسل وهذا عند خلافهما واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل انقطاع
 تغسل على صح الروايتين عنه كما في المفردات وفيه شعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرياني وهذا خلاف ما مر
 منه باللع فاذا قتل مبي غسيل عنه اذ الشهادة صفة مدح تحق الانسان بعقله ولا عقل له يعقده واذا قتل لمجنون غسل عنه
 ايضا خلافا لما فيها كما في المحرر فعلى هذا يخرج المجنون ايضا بقوله بالغ فلا حاجة الى قيده ما قل كما ظن الا انه لا يخلو عن شعار بان
 غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنه في احكام الآخرة وفي المحيط ان غسل ساقط عن البالغ لانه سخي صم من قتله فيبقى عليه اثره ليكون
 شاهدا له بخلاف الصبي فانه لا يجازيهم بنفسه بل المدعي صم عنه فلا حاجة الى البقاء الاثر فقتل قتلًا ظاهرا بان يقتله اهل الحرب
 او بمعنى او قطع الطريق قاتلا ذابا عن نفسه او ماله او اهله او مسلم او ذمي او ان يقتله المكابرون عليه في المهر ليلدا بسلاح او غيره
 او منار بسلاح او خارج بسلاح او غيره كما في شرح الطحاوي فاذا قتل في قتال هو لا يغسل وان لم يغسل لقتل الهميم
 وهذا عند واما عند الطرقيين فغسله ان ايضا قتل الهميم ولو بالتسبيح فلو قتل مسلم بالوقوع في حفرة تم منزهة او بالركب
 دابة منفصلة منم براكب وسائق او قاتل لم يغسل عنه خلافا لما ولو او طمته وعليها ركب لم يغسل بلا خلاف كما في
 المحيط وانما قتل قتل لانه اذا مات ولو في المعركة غسل فلو خرج الدم من موضع غير معتاد كالاذن او العين لم يغسل وانما قتل
 ظلم لانه لو قتل برجم او قصاص او تعزير او فراس سبع او سقوط بناء او غرق او طلق او نحوها غسل بلا خلاف كما لو قتل
 لبني او قطع طريق او عصبية ولم يحجب على القاتل او عاقلة به اي نفس ذلك لقتل مال اي دية فلا يفرض الدية الواجبة
 بالصالح او بصيانة الدم من المذكر اذا قتل احد الابوين ابنه اذ يجب فيها القصاص الا انه سقط بالصالح وحرمة الابوة مثلا
 على ان في شهادة روايتين كما في الكافي وفيه ايماء الى انه متى وجب القصاص فهو شهيد والدية خلافا ذاق قتل عمدا
 كما اذا قتل بسلاح مقصد يحجب القصاص بالاجماع واذا قتل شبهة العهد او الخطاء او الجاري مجراه كما اذا منعه
 بالوصا او رعي غرضا فاصابه او سقطت اعم عليه فملك سبب الدية بالاجماع ولم يرث اي لم يخلق قتل من ارث اي خلق
 كما في الكافي فيمنع عنه اي عن هذا المقتول خير ثوبه اي الثوب المختص به مما هو من جنس الكفن فيمنع عنه بسلاح
 والفرز والنصف والحشو ونحوه لانه كره التكفين بها ابتداء فذكره بقا والاشبه ان لا يترع السراويل ويزاد

عليه شاور من جنس من جنس عند ذلك في محيط قبل معناه فيلذوق حب جنة كبرياءه فيصير شامخا كأنه عليه السلام يستقبل فيلذوق قبل فزاد فيصير ذوقا وكثر حتى يبلغ اليه وهذا النسب بقوله كثر كثر أي يصير على في اليه ويحيط به ان شاروا ولا لئلا يقتل النجاسة ويصل عليه كغيره ويدين بدنه الذي على بدنه وثوبه ويكره ان لا يوفيه شعاعا لطهارة ومنه اذا كان عليه اما اذا بان منه لم يطهر كما في الظهيرة وغسل الفقا لجوب لئلا من وجب قبول منقوله الش في قبيلا اجابة في ازهاق الروح وان كان حديد في مصر او قرية سوا كان في موضع القسامة كالمسحة والدار او لا كالشارع والجامع وما ذكره المصنف انه لا لئلا يقتل منها فهو دليل ذكره في محله ولا عيب فيه بل في الخطا وانما قل في مصر لانه لو وجد خارجا غير النجاسة لئلا ان لم يكن محله كالمعظم قاتله فان علم لم يل سوا كان لئلا سجدة او حجر او عصا كبيرة صغيرة لكن في الذخيرة ان قتل بعضا صغيرا لغسل الفقا لجوب لئلا وبالجملة وكذا الكسرة في غسل عند خلافهما للخلات في اللان القضا وهذا المسمى لعند المداية من قتل سجدة فكلما لم يل ان قوله فكلما معناه وقد علم قاتله او لم يعلم جاز ان يكون معتد يا فلا يكون لئلا فكلما كافي الكفا في وغيره ومن حرج وارث اي صار غلبا بان تاهم ذلك الجرح او الال وشرب وتخرج او اواه حمية اي انزلته بهامن الايو او انا واهي وهو متعدي بالي ونفسه وانكر بعضهم كونه متعديا بنفسه قال لازهرى انهما لغة فصية كما ذكره ابن الاثير او قتل لقتل اوى من المعركة فتح الراحيات شاع فيه اواه قتل المعركة ذكرت على العادة والا فلا نسب قتل من مكانه بل تحرك منه وكذا قاسم منه كافي في شرح الطحاوي وذكر في المحيط انه اذا قتل لئلا لئلا لا يجوز فليس بارتاش قال الحاكم اذا قتل والقتال بحال لم ير او بقي في المعركة عاقلا وقت صلوة كامل كماروى عن ابى يوسف ح وظاهر الرواية يوم اوليلة كما في المرتاش وقال الزاهدى اراد ابو يوسف ح وقت ماص الصلوة دينا عليه في المحيط ان يقتل حيا يوما او اكثر ونعم في القتال طم يرتش وان علم في الحقة ان يقتل حيا اقل من يوم وليد طم يرتش عند محمد ح او اوصى النبي عند ابى يوسف ح خلافا لمحمد ح وقيل جوابه في الدين وجواب ابى يوسف ح في الدين وقيل لافلان فاما قال قال في الدين وما قال محمد قال في الدين كما في المرتاش وعن ابى جعفر ان ارتش اذا زاد الوصية على اثنين كافي في الحقا وقيل هذا اذا تكلم كثير من امر الدنيا كالبيع فان قتل فلم يرتش كافي في الذخيرة والاصل انه اذا جرى عليه شيء من الاحكام او وقع شيء من الدنيا فقد ارتش كافي في الحقة واعلم ان المرتش له ثواب شهيد وان غسل كالغريق كافي في الكافي وصلى عليه عطف على غسل ليس يستدرك لئلا الملازمة بين غسل والصلوة وان قتل لئلا او قطع طريق غسل في رواية ولا يصلى عليه في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رح لا يصلى عليه وقت الحوب ويصلى بعده في رواية وعن ابى حنيفة رح في الصلوة على المصلوب روايتان كافي في الظهيرة وفيه اشعار بان اذا قتل نفسه خطأ يصلى عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تم فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلى عليه لانه لا توبة له وعند المحلوا في نكس كافي في النهاية

فصل في اشتداد خوف العدو وحيث يمكن الضر منه ولو سبوا واشتد فيهم عند بعضهم ولا ذكر في العدو والكافي الا ان الحقة طم شية طم اوله الم يذكر في المسبوط والمحيط والحقة وغيره ما وقيل حضرة العدو وكافية كما في النهاية والعدو يقع على الواحد

وخرج جعل الامام على الخيفة او سلطان وناصب امة بغير اذن جماعة من البصرة نحو العبد المذنب في موضع الامام رسول الامام باجزي
من الامة ركعة فيقف في المشايخ في الصلوة الفجر والمساء والجمعة والعيد وعلى الركعتين فيقف في غير من المشرقيين المشايخ
وفيه عاربان على بابه ركعة وبخري ما بقي فلما ان المعتبرة القراءة في صلوة غير الامام لا يخرج في غير اوانه في المحيط ومضت هذه
الامة بعد سجدة الثانية في الثماني وبعثت في غير الية الى العبد ووقفت بازائه ولو مستدبرة القبلة وجازت تلك
الامة التي جعلهم نحوهم وعلى الامام جميعهم بعد الاذنان التي من كنة المشايخ وركعتي غيره وسلم الامام وحدة ومضت هذه الامة
المسبوق من غير سلام الية بعد سلامه ووقفت بازائه وجازت الامة الاخرى بالاحقة وامتت صلواتها باقراته
مضت الية وجازت الامة الاخرى المسبوق وامتت الصلوة بهما اى بقراءة ولا يخفى ان هذا اذا كان لكل مسافر من المؤمنين
او الامام قيا واما اذا كان الامام مسافرا او القوم المعتبرين في مسافرين في غير الثماني فيصلي الامام ركعة بجعل امة كما مر فاذا سلم الامام
جاءت الماوى في المسافر ركعة بقراءة والقيمت ركعات في غير ما في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخيرتين الفاتحة
اما الامة الثانية فيقف بقراءة المسافر ركعة والقيمت ركعات في غير ما في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن يقرأ في الاخيرتين الفاتحة
مع الامام من جعل الامام امة منهم نحو العدو فيصلي بخري فيجعل نحوهم فيجوز الاول فييام واحد منهم ان يصلي بهم الكل في المحيط والى ان صلوة
الخوف شروعة في زماننا خلافا للابى يوسف لما فيه من شىء يستدبر القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من الهدايات فكان
الفضل تفتازل في لم يصفح كتبنا الملة اولا حتى انقصه والا لم يقل في شرح الكشاف (ان خلافة لم اجد في كتب العقدة في
الخلافيات م وان زاد الخوف تهتدا بحيث لم يفسر لهم الفرض عن ادواب صلوا ركبا فاجمع راكب هو ان ختم في
التعارف من على ظهر البعير لكن في الاصل عمر فرادى لو كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا يجوز الجماعة الا اذا كان المقتدر
على دابة الامام كما في المحيط وهذا هو ظاهر الرواية وعن محمد بن ابي الجهم جازة كما في شرح الطحاوى بايماء لكونه سجودا الى اى
جهة قدروا استقام التوجه ضرورة وليس بها القتال كثير باوقية اشعار بانهم يأخذون سلاح في الصلوة وذلك لانه
مستحب كما في الكافي وانسى فيها باربا من العدو وفيما خالص الصلوة الى مكان الوقوف وفيصحبها الركوب منها اذا
ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز ان يطأوا اعدوا بان رؤسها او غيرها فاضلوا فان كان طلقا
فبها والا فقد اعادوا كما في الحقيقة والله اعلم

فصل صح في الكعبة اى لم يمت الحرام سمي بها اما لارتفاعها او لترتيبها او لكونها بنا من فردا اولان طولها كعب المثلثة وهو سبوت
وعشرون كما في الاثار لم يعمل ذلك الى علام الغائبة ولذلك يعرف بالام القرض **والفصل** ولو كان ظهرك الى ظهر امامه
وفيه شعاره في الجماعة في صلوة الفجر وفيقتل في كراهه لا يصح ان من ظهره الى وجهه اى الامام فمجرد اذا كان وجهه وجه امامه لكنه
مكروه لما فيه من استقبال الصورة كما في الزايدى ونجى ان يحيل بينه وبين الامام ستره بان يعلق ثوبا كما في الجلابى
وكرهه الصلوة فوقها تركه العظيم وجاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحا والا فلا كما في المحيط وان اقتصدوا

في الغرض من انفس حولها اي حول الكعبة من مسجد الحرام وبعضهم اقرب اليها من امام مسجد الاقصر فيها فنعى صلوة ان طريكين
 ذلك البعض في جانبته اي الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانبك خيرا اذا كان الامام في الجانب الشمالي وملتقى الاقرب الى الكعبة
 في الجانب الغربي وفيه شعار بان الامام خلف البيت فاذا كان داخله مع الاقصداء اذ فتح الباب وفق الله تعالى لاتمام عمر في جانبته
 من البيت الحرام كما وفقه لاتمام الكتاب مودا للفظ الجانب في آخره لحسن الاختتام *

كتاب الزكاة

وذكر صلوة لانها افضل العبادات بعد ما كما تقرر في بعض النسخية وكلها مستحالة في هذه الدساتير في اللغة المنهية المحل من بركة الله تعالى
 وفي الشريعة القدر الذي يخرج الى القيمة في الدنيا في انهاء في القدر مجاز شرعا فانها ايتا وذلك لعدم عليه محققون كما في المنهيات في القابل
 للعدول وبالشرك قال في النسخية وابن الاثير وانما ترك في العنوان العشرة وغيره مما ذكر فيه لانه دخل في تعديلا او تبعا او الحكم ان سببها
 المال له شروط كما لم يكتف فصرح ببيان شروطه ولا يقال وهي لا تجب اي لا يميز من فضا عليها الا على حقيقة كالسلم او على
 كالمزني فان لما خذ منه الزكاة كما في النسخة وغيره وانه ترك في النسخية فان لكفا لغيره ايتا كما في النسخة او سيرة الزاهدي وما اخذ منه عوام
 مما اخذ منها او حماه ما في يده كما في المحيط ولا يخفى ان ما ذكرنا من عن قديم سلم ولذا لم يذكر في بعض النسخ وظاهره ان الحرية والاسلام كما هو شرط
 الوجوب فهو شرط البقاء ايضا حتى لو اريد (عياد بالند) سقطت الزكاة الواجبة كما في الزاهدي حكفت اي عاقل بالغ فيجب على المصنوعه والاعضا
 عليه لو استوعب حوالا في قاضيه ان لا يجب على المجنون والصبي وظاهره ان العقل شرط في جميع الحول كالبلوغ حتى انه اذا افاق في بعضه
 في نصف الحول من وقت الافاق كما روي عنه قيل هذا في الذي بلغ مجنونا ثم افاق واما اذا كان مقيما في اول الحول ثم خرج منه ان استقر
 جنونه الحول سقط عنه الزكاة والاوجب من اوله وعنه انها تجب بالافاق في الحول قل وكثر كذا في الزاهدي وهذا قول ابني منقته رحمه الله
 عليه كما في الكافي وبه اخذ محمد بن وهب رواية عن ابني يوسف وعنه الافاق في اكثر الحول كما في المحيط ثم اشار الى شروط المال
 بقوله مالك اي قادر على التفرق على وجه لا يخلق بذلك تبعه في الدنيا ولا غرامته في العقبى كما في الكافي في ملكها مثلث مصدر
 كما في القاموس لكن في المقاس انه بالكسر سمها اي كمالا بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب ويد غيره كما استقرض المقر
 ونحوه كما في النظم ولو فرض التام بيد ورقتة لم يخرج عنه بعض ما ذكرنا ولا يخفى هذا القيد من قيد الحرية كما نل لانه يخرج الحولي وقيد سلم لم يذكره
 النظم كالتصايب في لغة الاهل وفي الشريعة ما لا تجب فيما دونه زكاة من المال كما في الكافي وفيه شك لان اللام المستقوية فانه
 مفعول لك لا يخلو عن خصاص وحينئذ لا يحتاج الى قوله ملكا كما وفيه شعار بان لو كان نصاب بين اثنين او اكثر فلا زكاة فيه كما اذا كان
 اهلين ليعون شاة كما في المحيط والمقابلة ان يكون النصاب لاحلا لا فان كان حراما فان كان له خصم حاضر فواجب الرد
 والا فواجب التصديق الى الفقير ولا يخل له منه شيء كما في النسخة ومثله في الهبة فلا زكاة في المنسوب والمملوك بشرط فاسده
 كما في النظم تاهم اي زائد يقال غانمي غادونوا ومنيا اذا زاد ويؤلفه في التاج وهو اما بالتمنيته اي بكونه ثمتا
 وهو في اللغة ما هو عوض عن شيء وفي الشريعة ما لم يرض بالبيع وان لم يدخل تحت تقويم مقوم والمرد ما خلق في الاصل

ان يقابل لمصلحة بكذا في نفقة لكن في النفقة طلب النحر في الاثمان غير مشروطة وجوب الزكاة او لسوم الى الرعي يقال سامت الماشية
سواء اذ رعت او نبتة التجارة اي تصدق بها من الثمار من النخل والحب في راس المال طلبا للربح قيل ليس كلامهم تارة بعد ما يجمع
غير ما في النفقات مع الحول اي مصاحب كل من النفقة واخيها الدوران في طلوع والغارب من موضع الى الموضع اليه اذا صله الدور
كما ذكره الرغب في شارب العبرة في الزكاة للنفقة سميت كما اشار اليه الكافي والكراماني والي الخلفاء اشاروا في النفقة ان لم يغنيها في اعتبار النفقة
والحقيق ان المشرع يريد ليعتبر النحر والانه انما في نفقة النفقة في الحرجين لسوم لسواهم النفقة في مال التجارة حولا مقام النحر ويدير الحكم على
ذلك لذلك لو ملك رجل حولا ما لم يغيرها كان عليه الزكاة كما في المحيط والنفقة والنفقة فعل في النفقة فعل في النفقة ان تجب الزكاة
على من ليس له نفقة لسانته او مال التجارة شيء وسامه ونوى التجارة حولا وانما هو ان كون النصاب السوم شرط في كل الحول والنصاب
لم يشترط الا في ظرفه والسوم في الكثرة كما ياتي في فصل صفة نصاب عن حاجته الاصلية اي عماد دفع عنه الملاك تحقيقا او تقديره كالمعاملة
وطعام اهله وكسوتهم والسكن الخادم والمركب الذي لا يتحرف فان هذه الاموال ليست بنامية فموجب فيها شيء كما في البداية وغيره فتقوله فامس
لونه بهذا القيد على انه يخرج لما ذكرنا من المحيط وغيره ثم لا يخفى ان الدين دخل تحت الحاجة الاصلية الا انه لما كان في تفصيل خصه بالذكر
فقال فاقبل عن دين حدث في الحول او بعده فان كلا منهما مانع لوجوب الزكاة والاشارة في لا يسقط زكاة الحول
عند الائمة الثلاثة خلافا لفرق كما في المصارف والدين شامل لدين اصدق الى كدين العشر والخراج وقيل ان كان
بحق مبيع والا فلا وكدين الزكاة فانه يمنع في المسامحة وكذا في غير ما عند الطرفين سواء كان ذلك في العين بان كان
قائما او في الذمة بان كان مستملا وعند ابى يوسف ربح في العين يمنع لاني غيره وعند زفرج لا يمنع اصلا وشامل
لدين العباد كالتمن والاجرة والمهر فانه مانع وقيل ان كان نية الزوج اذارة متى طالبت منع والا فلا كما في المحيط
وقيل يمنع المعجل دون المؤجل كما في الاختيار وذكر في المنهي ان دين العباد يمنع ولو مؤجلا وعن ابي بصير لشهيد لا رواية فيه والمنع
وعدمه وجه كما في الكافي ويصح انه غير مانع كما في الجواهر مطالب لوبالجهر وليس طلبا واقعا من عبده هو اما الامام في الاموال النظام
اي لسواهم او الملاك في الاموال الباطنة اي للعرضين او الدائن في دين العبد واهترز به عن دين الله ورد الكفارة وصدقة الفطر
الحج وغيرهما لا يجبر على دائه ولا يحبس لاجله كما في شرح الطحاوي والاطلاق دل على ان وجوب الزكاة على التراخي فكان جميع العمرة
كما روي عن اصحابنا وفي الملتقى انه على الفور عند معاين محمد لا يقبل شهادة من آخر كما في المحيط وذكر التمر تاشي في سجدة التلاوة
انها عند ابى يوسف على الفور وعند محمد على التراخي وعن ابى حنيفة رويان وفي الخلاصة عن الشيخين ان التاخير مكره
فلا تجب الزكاة على مكاتب لكونه عبدا غير مالك ما بقي عليه درهم ولا تجب على مالك بعد الوصول الى
وصول المال اليه لا يامر كان ذلك المال في مال الاضمار ابا الحسن في صفة من الاضمار الاخفاء وشرعا مال زائل اليه
غير موجبا للوصول غالبا وانما لا يجب الزكاة فيه عند محمد لان كلامه الملك والنفاء فيه مفقود لمفقود اي كعبد مفقود وابقض
او مال مدفون في بئرية منى مكانه بخلاف ما اذا منى في داره او حانوته او بئيه فانه يزكى لا مضى لا مكان الوصول

كلها مما حقيقته من طرايب شي ما لم يكن في وعاء وفي قوله خمس شعرا بان زاد على عشرين مائة وفي لفظ قال ابو طيغ الجني ان في خمس عشرين خمس شياه فاذا
سواء عشرين فيها بنت مخاض كما باع عن علي رضي الله تعالى عنه وفي ست وثلاثين الى خمس والعشرين بنت لبون لغتها الى
عليه بنت سبعة سنتان وفي ست واربعين الى ستين حقة بالسر اتي عليه اربع سنين وشرقة ثلث وفي احد وستين
الى خمس وسبعين حقة بنت سبعة بنت سبعة اتي عليه خمس سنين وشرقة اربع كل في شرح الطحاوي لكن في عامة كتب الفقه واللغة ان بنت لبون
ما تحم له سنتان الى ثمان ثلث لان امهات لبن بولد اخر والحقة ثلث الى تمام اربع لانها تحت الركوب والحمل والحقة اربع الى تمام
لانها شاة وصل الجذع الشاب كما قال ابن الاثير في تائيد هذه الاسامي شعرا بان من صفات الجوزب لا نوثه ولا يجوز الذكر ان لا يطيق
القيته كما في النهاية ومن اني يوسف راج ان لم يوجد بنت مخاض فان لبون كما في شرح الطحاوي وفي ست وسبعين الى تسعين
بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين الحسن فقدمه فان عطف الاكثر على الاقل اكثر
استعمالا ثم يجب في كل خمس يزداد على مائة وعشرين شاة مع الواجب السابق ففي مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة
وفي خمس وعشرين يزداد عليه الى مائة وتسعة واربعين بنت مخاض مع السابق عليه فالواجب هي مع حقتين في مائة
وخمسين ثلث حقا وبسقاط بنت اللبون من لبن هو الفارق بين ما قبله وما بعده ثم اي بعد مائة وخمسين ليستا تحت
الغصاب والواجب كالاول من الغصاب والواجب في كل ست واربعين الى خمسين حقة اي في كل خمس يزداد على مائة
وخمسين شاة وفي خمس عشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون ثلث حقا في كل فاذا بلغ الغصاب الى مائتين بان يزداد
ست والربون الى خمسين فالواجب اربع حقا ويجوز فيه خمس من بنات اللبون من كل الاربين واحدة ثم في كل خمس يزداد على المائتين
شاة مع الحقا الرابع وفي خمس عشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي ست واربعين الى خمسين حقة فيصير الغصاب
خمسين ومائتين فالواجب خمس حقا وهكذا ابداء ويجب في ثلاثين وثلاثين بقرة اساما يحيا او مريضاً مرقعا او غيره وهو البقرة
اسم خمس تقع على الذكر والانثى فالتاء للافراد والتثنية وفي المنتقى انها للتائيد والجاموس نوع منه الا ترى ان الغصاب
يكمل بلكل الايراد منه عرفا والمطلق يعرف اليه كما في العمادية ولتبدأ منه البقرة الايلي فالوحشي والمولود منه دين الايلي لا يعبر في
الغصاب كما في الزايد لكن في المحيط الاعتبار فيه للاسم فان كانت اليه تركي والافلاوي الا فتتاح بالثلاث شعرا بان لا زكاة فيها
كما في المنتقى يبيع اي ذكر من ولاد البقرة في عليته او ببيعة اي انثى منه فيجوز كون الواجب مذكرا او مؤنثا وفي الاربين بقرة
مسرى ومسته بغنم المير وكسر السين وهو مغل في السنة الثالثة ما خذ من الانسان وهو طلع السن في هذه السنة لا الملك كما قال
ابن الاثير لكن قال المطرزي انه مشتق من لبن وهو الانسان فهو في الدواب ان ثبت السن التي بها يصير صاحبها مستافا
كبير او فيما زاد على الاربين يحسب اي ان يحسب اي حسابا تقدم فيكون فاعل يحسب فمطمئن انه لا يصنفوا عن شوب و
الاقل فيه (ستم بالمعنى خير من ان تراه) الى ستين فحينئذ يوان على كل واحدة زادت جز من ثلاثين جزء من قيمة يبيع
او من الاربين من قيمة مسته كما في المشايخ وغيره وهذا رواية عنه وعنه لاشي الى ما زاد خمسة ففيه مسته ومنها خمسة

الشيء إلى الخمسين ففيه سنة وربع سنة ثم لا شيء إلى الستين هو قولهما فبقيت بيان كما مر في الحديث ثم لا شيء إلى الستين في كل مائة من ثمن من ثمنه أو إلى
مائة على ستين مبيع أو ببيعة وفي كل أربعين منه سنة أو من مبيع الزبيب كل عشرة عشرة ففي سبعين مبيع سنة وثلثين و
الأربعين في ثمانين مستان في سبعين ثلثة أبقعة وفي مائة ببيعة منه سنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلثينات والأربعينات وأما
لم يذكر له سنة وثلثين في هذه المواضع إنما على السابق ويجب في الأربعين لا في المائة وانه إلى عشرين ومائة ضاها أو معزا
بسكون الحرة والعين فجميع ضاها وما عرك في القاموس للكشاف وغيره كما ترى أنه على ندر ب لا حش فان عنده كل افاذ معنى الجمع
وكان على وزن فعل وواحدة فاعلا فمجمع فاعل كصوب صاحب الصاع ما ذهب إليه سيدي من ان كلامها اسم من يقع على القليل
والكثير والذكر والانشاء كما تقرر في موضعه فالضأن ما كان من ذوات البهائم المعبر عن لشعره والاسن غنما فانه المنصور يخص بالكلب والابل
والبقرة كما في المصنفات شاة اسم من تارها للأفراد يقع على الضأن والمفر الا ان المعروف يخص بالضأن كما في التنوير وغيره وفي القاموس
الشاة واحدة من الغنم للذكر والانشاء او تكون من الضأن والمفر والنظباء والبقرة والنعام وحر الحوش والمراة وفي الحديث تارها واحد
فالا حسن واحدة من الغنم فان لم يرد ما ترم سنة لانه لا يجوز في الزكاة الا ذلك وعنه انه لا يجوز من الضأن ما أتى عليه اكثر السنة وهو قولهما
والاول ظاهر الرواية وهو صحيح كما في الاختيار وفي مائة تأخير ما حسن واحدي وعشرين إلى مائة شاة في مائة
واحدة إلى تسعة وتسعين وثلث شاة بالكسر جمع شاة فان جهل ما شوهته قلبها او انما أخذت الماء شدة وذو في الرحمة
إلى ما زاد من تسعة وتسعين أربع من الشياه ثم في كل مائة شاة ففيه خمس مائة هكذا بدأ ويجب في كل فرس سائة من الأناث
الحرة في رواية أو الأناث والذكر المخططة تلك رواية في رواية في الفرس صلا الأناث وهو لا يؤخذ عندها وعلى الفتوى في
إشارة إلى ان الضأن بالفرس هو صحيح كما في المصنفات قيل ثلث وقيل خمس كما في الكافي وإلى انه لا شيء أصلا في الذكر وهو الأصح كما في الاختيار
وإلى ان الفرس خمس يقع على الذكر والانشاء ويصح للعربي وغيره ومن محمد بن أنس بن العري كما في المغرب لكن في الذخيرة وشروط النظرية
وغيرها أنها تحبس الخيل الأصم أو بالذكر كما في أكثر المصنفات ولا يمكن ان يقال انه مشير إلى ما قالوا ان التحريم الآتي في العربي لقلة
التفاوت وقيمة كل ربيعة ودرهم غالبا وأما في أفراسا فتفاوت فاحش فيقوم ديارا عشرة دراهم كما في الفتق وغيره والدينار من
دروجه أي شرق أصله تارها بالمشيد فابدل من اللون الأولي بيا وقيل انه معرب دين آراي جاءت بالشرعية في الأصل اسم لفروب
مدور من الذهب في الشرعية اسم مشتق من ذلك المفروب أو ربع عشر بغير الأول منها وسكون الثاني أو منه أي خمسة دراهم
فيصمتها أي الفرس فانها حميدة ويؤلف وقيمة الشيء عبارة من قدر ماليته بالدرهم والدنانير يتقوم هي مساوية له في
التمش فان يكون ناقصا وذلك كما في الأناهي فضايا حال من قيمتها المضاف إليه كقوله تعالى واتبع ملة إبراهيم حنيفا ولا
في الحيوانات إلا في السائمة عادة من الأبل والبقرة والغنم والخيل فلا تجب في الخمر والبخل لأنها غير سائمة عادة ثم فسر السائمة
شرا فقال أي المكنتية بالرعي بالكسر اسم ما يؤكل من البهائم ويجوز الفتح على المصدرية في أكثر المحول فلو لم يرد
أو الاستعمال بلا فعله ففيه الزكاة كما لو علمت أو استعمال نصف المحول ثم سامر إلى إقامه لم يجب شيء كما

في الخلاصة وقال عين الأمة لكل بالابل بقية شتم شتم اسما في الباقي فلا شيء فيه كما في المنية وفيه ما والى انه يستتبع قبل المحول بحسبها استوف
حول آخر وكذا لو استتبع بثلث بخلاف حسبها الا انه مكره عند محمد رح اذا قرن له وجوب خلافه لابي يوسف رح كما في المثلث وهو الاصح فلو باع
قبل المحول للنفقة لم يكره اجماعا كما لو احتال استقار الوجوب بكره اجماعا كما في الزايدى ولا تجب في المصفاة بل كراى صغار السواحم التي لم يتم
عليها المحول جميع المصفاة من المصلح والمحل فان الزكاة لم تحك على الكبار التي يتم المحول عليها من الابل البقرة والغنم ويمنل هذا عند الطرفين خلافه
لابي يوسف رح فلو ملكك لشرا او اهبته او غيرهما خمسة عشر شاة فصلا او ثلثين عملا او اربعين عملا ثم حال المحول عليه لم يجب شي عند محمد رح وجوب احد
منه عنه عند روايات اخرى في التمر تاشي فلا خلاف في انهما مضاف على المصفاة في قول في بقائه كما اذا ولدت لسواكم قبل المحول فملكك قيمته المحول
على المصفاة فلا شيء عند محمد رح خلافا له في صحيح قوله كما في النفقة ويبنى ان لا زكاة عنه من المهر الا انما لكبار اراى الكبير من السائمة التي تامة المحول
فيجعلون المصفاة تابعة للكبير في نفقته والمضاجبة ان تاديه الزكاة ولذا لو كان له ثلثة بقرات وثلثون عملا فمليته سنة عند محمد رح الا اذا ملكك فان
الزكاة سقطت عن الباقي عند محمد رح اذا وجب باعته بها وجوب خبر من اربعين جز من سنة عنه لانه جعل الكل سنة بعد ملكها كما اذا ملكك
الكل من بقرات سنة عند محمد رح في المحيط وغيره وتبنى ان يجب الزكاة عنه في المهر تبعية الفرس ثم صرح بما اشار اليه بقوله ولا يجب في السائمة
فقال ولا يجب في المصلح بل يبعد من الابل البقرة ويمنل محل لاقتال واثارة الارض والركوب وغيره والوجوب في السائمة الوسط
اى ما توسط بين الاعلى والادنى لكن في الكافي لو كان له نفس من الابل الجماع نظر الى بنت مخاض توسطت لانهما المتبقية في النقادة السبب
ويمنل عنه في ابن عفرو الى قيمته افضلهما فنقص من اشارة الوسط بتلك النسبة فان كانت قيمة بنت مخاض وسطا ما قيمة الافضل فمنه
فالتفاوت بينهما بالنصف ففرقنا ان الوجوب في الجماع شاة متساوى نصف قيمة شاة وسطا وكذا لو كان له ثلثون بقر من الجماع
نظر الى قيمته تبع ومنه وسطا وان لم يوجد الوسط ياخذ العاقل اى اخذ الصدقات الا ان من هو اعم مع الفضل على
الا انى حتى يصير الى اخذ وسطا وفيه اشارة الى ان الوجوب لم يتعلق باعيانها وان يجوز اخذ الصغيرة والرفية المصفاة او العجفاء او العجفاء او ذوات
الاجوز كما في المصارف وان الاختيار للعامل لا للمالك كما في النافع وغيره والصحيح ان الخيار له للعامل كما في الاختيار وغيره او ياخذ
الا على منها ويرى الى المالك الفضل على الوسط وفيه شعرا بانه يجوز ان ياخذ التي في بطنها ولد والى ليمين للاكل والفضل
وفي المصارف لا ياخذ واحدة منها ولا يفتى ان الأنسب تقديم هذا لم يثبت على سائمة زكاة الفرس الا انه أخر اختصارا ولما أخر
من حكم المناطق الفاضل شرع في لها من الفضول و فصايب الدواب اى الخمر الا معصر الرزين مفردا كان او غيره
وانما سمي به لكونه ذاهبا بلا بقا عشر و ان اى مقدار بعشرين مثقالا هو لونه بالوزن به قليلا كان او كثيرا وعرفا ما يكون مؤذونا
قطعة ذهب مقدار بعشرين مثقالا وقطعة كرام الجوهرى انه معناه لثة والغير طمس شعيرات متوسطة غير منشورة مقطوعة مامتدة من طرفها
فالتمثال مائة صغيرة وهذا على رأى المتأخرين وسنجه اهل الحجاز واكثر البلاد وما على رأى المتقدمين وسنجه اهل سمرقند فالتمثال ستة
دوانق والدانق اربع طسوجات والطسوج صبتان والجمعة شعيراتان فالتمثال شعيرة وتسعة عشر قيراطا فالتمثال من الثقلين
اربع شعيرات على ما في التكميل فلا يصح ان المتقال لم يختلف في الجارية والا سلام وفضايب الفضضة

شأن المعتق فلو اشترى الرضا عشرية او خراجية قيمتها مائة درهم وجب منها الزكاة الا انها لا تجتمع مع العشر والخراج فلا يجب الزكاة فيها ويجوز
 انما يجب مع العشرية بكل في المحيط عند تملك اي تملك المالك لك الغير فلو ملك عرضا ثم نوى التجارة ليس فيه شيء حتى تصرف فيه بغير المالك
 اي بسبب اختياره فلو تملك التجارة بالارث ونوى التجارة وقت موت المورث لا يصير للتجارة بلا تصرف والكلام مشعر بأنه اذا ملك بغير
 كالمبتدع والصدقة والوصية والخلع ونوى التجارة عنه يصير للتجارة كما قال ابو يوسف رحمه الله خلافا للشافعيين على ما قيل ولا يعمل النية في العروص
 على الاصح كما في المحيط اذا بلغ غرض بحيث يتفادى الاستئثار بتمتته اي ذلك الغير نصا بايا حاصل من احد سها فلا يلزم ان يبلغ من
 كل نصيبا ويقوم بما يبلغ نصيبا الفقه مشددا لصفة النصاب جارية مجرى التعليل اي لكونه انفع له فلو بلغ بالتقويم كل منها نصيبا يقوم
 بما هو انفع لهما جارا وان تساويا فالملك غير مخرج من يوسف رحمه الله يقوم بما اشترى به وعن محمد رحمه الله يقوم بالنقد الغالب في ذلك البلد ولا ينظر
 الى موضع الشراء ولا موضع المالك وقت حوالان الحول وفي الاصل يقوم المالك له درهم او الدينار وانما خص القيمة اشعارا بأنه لو اشترى
 عبدا للتجارة بفضة ودرهما مائة درهم وحال الحول عليه وهو لا يساوي ما في درهم ضرورة فلا زكاة فيه بكل في المحيط ويجوز دفع القيمة
 في الزكاة اي بحسب خبر من النصاب سواء كان سائمة او غيره بالكل للمالك لانه نقل قيمة يوم الاداء عنه بما هو يوم الوجوب عنه
 على ما قال بعضهم قال اخرون في السائمة العين يجوز قيمة يوم الاداء وفي غيرها العين او قيمة يوم الوجوب بالنقل تعين ففي ما تقي فيه
 من المصلحة قيمتها مائة درهم يوم الوجوب خمسة افقرة بلا خلاف ويجوز عنه خمسة درهم وان تغير السعر بعد الحول اما عندهما فان زاد بعده القيمة
 الى اربع مائة فتمشدة درهم وان نقصت في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض بلا خلاف ويجوز عنه خمسة
 درهم في قول اذا كان قيمتها يوم الوجوب مائتين وان تغير السعر واما عندهما وفي قول عند عشرة درهم ودرهمان ونصفت القيمة
 يوم الاداء كما يستفاد من المحيط ثم قال لا انفصال ويجوز دفع القيمة اي قيمة المنصوص عليه من نحو قيمة نصف صاع في الفطرة او
 صدقة الفطر والكفارة اي كفارة رمضان الظهار والصيد واليمن والعشر والخراج والتذرك اذا نذر بالتصدق بصاع
 فصدق بقيمة لكن في الظاهر اذا نذر بدينارين يوم فخر فخر بشاة سمينة تبلغ قيمتها قيمته شاتين وطين لا يجوز كما لو نذر بدينارين
 ودينارين في وصية قاضيان ان اوصى بالدينارين فاطى حنطة ففي جواز خلاف واعلم ان القيمة فيما ذكره ليست بديل عن الزكاة
 لكن طعن والا لا يجوز مع وجود المنصوص عليه كما في الميسر وغيره والملاك اي يملك النصاب وبعينه بعد الحول وان لم يكن
 من الاداء فيسقط الزكاة بحجته اي للملاك وان كان بعد الطلب للعامل وقيل لم تسقط بعده والا اول صرح كما في الكراماني فلو ملك
 مئتين وثمانين درهمين لا يعين لكان الواجب شاة والكلام مشير الى انه لو ملك قبل الحول ثم وجد مثله استوفى
 منه الحول والى انه لو ملك بعده لم تسقط قبل سقطت ثم استبدال غير الجرين استهلاك كما في الظهيرية واما استبدالها قبل
 الحول فغير مبطل للحول كما في المحيط والزكاة واجبة في جنس النصاب بلا خلاف لا العقول لانه الزكاة على النفقة وشرعا ما
 على النصاب فلا شيء فيه سبحانه كما قال الشيخان الا ان الملاك يعرف الى الزكاة على النصاب الاول ولو نصا بايا و
 العقول او النصاب فصاعدا عند أبي يوسف رحمه الله وفي الكل قياسا كما قال محمد وزفرج وانما سمي عقولا لانه يجب بدونه كما

في المحيط وغيره ثم انما في الترتيب الساتين فقال في حيث من حصل ذاك بعد الحول خمسة عشر من العيين بعير في
 الملك الى ما سوى خمس عشر من العيين لان الزوائد اربعة عشر من انصاب عليه ست وثلاثين فبقى خمس والعشرون فيجب نيت خمس و
 هذا عند ما عمن غير فيجب خمسة عشر من جزاء ما من ست وثلاثين كما قال ابو يوسف ج اومن العيين كما قال محمد وزفر ج فان الملك ليس
 اوله الى اربعة عشر ثم الى ما يليه من انصاب واليهما معا فاذفع ما قل ان الاولى عشرة من خمس وثلاثين والعين اربعة عشر ففتح على الذكر والا
 ويطلق على النجى والنجيب وهو ان يكون ابو عبد الله وغيره كما في العادى ويضم مستفاد اى الزائد على انصاب بشراء او توليد
 او هبة او وصية او ميراث او غيره با وسط الحول الى السكن فيم الحادى ولو قيل آخر الحول لانه قبل وقت الوجوب الى انصاب من
 يضمهم يكون دهر ازا على ما بين منه ثم ينكر عن الكل وفيه شارة الى ان استفاد بعد الحول لا يضم بل يتاقت له حول آخر اجماعا والى انه
 لا يضم الا لمن كان له انصاب ذابلا خلافا ثم انما الى بيان ما هو من انصاب من المحجر والعروض لا السوا ثم قال ويضم الذهب
 الى الفضة وبكس بالقيمة لا تمام انصاب عنده وبالاخر اذ لو ان عندهما فى رواية عنه وعن ابى يوسف ج انه يرجع الى قوله
 وقرة الخلاف فى صورة ذهب عشرة مثاقيل قيمتها مائة ومسون دهر اذ فضة خمسين فان فيه الزكاة عنده لا عندهما ولا خلافا وجوبا
 عند تحال لاجزاء مائة درهم فضة وعشرة مثاقيل فيها وان كان قيمتها اقل من تلك المائة وقيل لاشئ فيه عنده ويصح الاول فيؤد
 من كل ربع عشرة ويصح كما فى المختلف وغيره ويضم العروض اى عروض يكون للتجارة فلا يضم السوا ثم اليها اى الى الذهب
 والفضة بالقيمة قيد الساتين مثل لا تمام انصاب فيزكى عن فقير خط للتجارة خمسة مثاقيل من ذهب قيمة كل مائة درهم
 وقال الاشئ فيه ولا خلاف فيما اذا كان الذهب عشرة مثاقيل وفيه شعار بان المحجر لا يقوم ان يضم قيمتها الى قيمة العروض بل يعكس
 كما قالوا ما عنده فيجوز تقويم كل ثم يضم احد الى آخر كما فى التخت والعروض بل يضم جميع العروض بفتح والسكون وهو كل صنف من الاموال
 غير المحجر كما فى المقاس وغيره ففى هذا كان عليه استثناء السوا ثم لان يقال ان اللام ممد وقصصاته اى نقصان انصاب
 فى انشاء الحول بعد الترتين والسكون اى بطل غير مسقط للزكاة وفيه شارة الى ان الذين فى الحول لا يقطع حكم الحول وان افرق خلافا
 لوزفر ج والى انه لو كان له اربعون شاة ماتت فى الحول ففيه الزكاة اذا كان صوفيا مائى درهم والى انه لو كان له عصير فخر ثم غفل الفتح لان
 ليست بهل كما فى الزاهدى وجاز له تقديمها محول اى على حول او اكثر منه لذى انصاب اى جاز له ان يملك انصابا كثيرا يود
 زكاة سنين كثيرة قبل ان تجي تلك السنون فلو ملك لمال لم يرجع على الفقير كما فى الزاهدى وذكر فى المحيط انه لو ادى زكاة الفضة مال
 المحجر ثم ملكه كان المودى عن الذنب اذ التبيين غير صحيح وعن ابى يوسف ج عليه زكاة وانما فى اذ عين بعد الحول
 ثم ملكه وجاز تقديمها لنفس اى على انصاب لذى انصاب اى جاز له ان يملك انصابا واحدا ان يود زكاة
 نصب كثيرة والكلام مشير الى انه لا يجوز التقديم لكل منها بل انصاب اجماعا فلو عمل فان كان فى يد الفقير لم يأخذه وفى يد الامام
 اخذه كما فى الزاهدى

فصل في انصاب العياش عشرة مثاقيل لثلاثة عشر اى لعدل الجور وهو اذ العشر من عشر القوم عشر ثم عشر اى ان اخذت

وقوله قبل الجبل من قبل التجارب فانه يتعلق بعشر وجاها فاذ لم يعش بعد في الجبل الثاني وقوله جاها من ارضه مشعر بان قوله
 في دارنا ثم على العاشر لم يعش ثانيا وهذا اذا علم منهم لم يأخذوا منا او لم يعلم ما اذا علم منهم يأخذون فيعشر كما قال شيخ الاسلام وعلم انه
 لو تراجع على عاشر لم يتابع واخر انه مروي وثلث العاشر انه مروي وادفعه فان كان في الفتح فمر على اربعة صدق مع امين والافقحة والكحل
 في الجبل خمس معدن وهب اى اخذ خمس من معدنه وجوبا وان قل وفيه شهابان في الخمس لا يشترط ان تصاب ولا الجبل
 ولا سائر ارض الزكوة لانه في كل غنمية كما اشير اليه في حققة واصنافه ككل درهم لانه جبر او دعه الصدق في الارض يوم خلقها وهو خمس على
 منطج كالذهب والفضة والرماس والنفاس الحديد وما كان كالماء والملح والبقرة والنفط والخمس شيئا منها كما لو كان الفروج والكحل والارج
 وغير ما كان في المسبوط والنفقة وغير ما كان في طري حصة بالبحرين والنفاس في الاصل اعلم كل شئ او معدن يحويه في الانطباع كالفضة
 وحب في ارض خراج او عشرة الاخر في ارضنا سواء كانت جبلا او سهلا امواتا او ملكا واهترز به عن ارضه وارضه وارض الحرب
 وباقيه من اربعة انماس للواحد ان لم تكن الارض كما اذا وجد في موت والا تكن غير مملوكة قبلها لكها اى في البقا
 لما كان الارض سواء كانت دارا او غير دار وهذا عند ما كان في شرح الطحاوى اما عند نفقة فيل اشارة اليه يقال ولا شئ من خمس غير غير
 فيه اى المعدن ان وجد في داره وما في حكمها كالمثل الخاوت وفي ارضه كما في رواتان فكل ارض لا شئ فيه وفي الجاه
 خمس ولا شئ في لو كان هو بعضي يخلق الصدق من مطر الربيع الواقع في الصدق الذي قيل انه حيوان من صلب سمك يخلق الصدق
 اللؤلؤ فيكم في الكهاني ولا في تخمين محمد انه في البحر بمنزلة الخيش في البروقيل صنع شجر وقيل زبد البحر وقيل خشي البحر البحر وقيل روث
 غيره كما في الكهاني وقيل في دابة وقال ابن سينا ان لكل بعيد خمس انه يخرج من عين في البحر ويطلق ويرى بالسائل كما في كل المسبوط
 وانما خصها بالذكور لا شئ في شئ مما يخرج من البحر ولو ذهبها او فضة كما في المحيط لانهما خمس عند ابي يوسف كذا في النفقة لكن في الكفا
 ان هذا الخلف جاري في كل طينة يخرج من البحر فلاولى ان يقال وما في البحر كؤلؤ وغيره وقير ونرج وياقوت وزاج وغيره
 مما وجد في جبل فلا خمس شئ يخرج من ارض بلا علق نارق لئلا كان او كثير او جده لم او كما في النفقة وانما فيه
 بالبحر كما قيله بالبحر لانه خمس ما وجد منها في خزائن الكفار كما في النهاية وغيره وذكر في النظم ان الكهين خمس عنده خلافا لابي يوسف
 ولا شئ في المائع بلا خلاف كالنفط وكثر في ارضنا هو في الاصل مال دفنه انسان في ارض فيه سمته الاسلام
 اى علامته مثل آية من القرآن او كلمة الشهادة او اسم ملك من ملوك الاسلام وسمته اى ارضيه كى فالهنا هو من عن الواو
 ذكره ابن الاثير كاللقطه في ان يعرف على ابواب المساجد والاسواق زمانا لئلا ان صاحب يطلب فيه فان لم يوجد صاحب فله
 عيصه على نفسه فقير او على غيره غنيا بشرط الصمان واللقطه بضم اللام فتح القاف ما وجد من مال غير حيوان مطروح على الارض
 وتنام الكلام في وما فيه سمته الكفر من الكفر كما في النظم خمس وياقيه للواحد ولو صغير او عبدا او ذميا ويستردن العز
 المستامن الا اذا نسل باذن الامام وشرطه ان لم تكن الارض اى نجان الارض غير مملوكة كالجبل والغازاة
 ونحوها وهذا قيد مما فيه سمته الاسلام والكفر جميعا كما مر به في المحيط وغيره فمن بعض اهلن انه قيد ما يليه واللا

يكن الارض اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا له اى ارض من ارض غير مملوكة فكل من خطا له اى ارض من ارض غير مملوكة
 يعلم ان قد اختارها لنفسه للبنا وهذا كما فى الصحاح ثم اشار الى المداو بقره اى الى المالك لهذا الارض من قبل الامام واول الفتح اى فى اول
 زمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان المالك حيا والا فورثته ثم وضم جميع المحتطه لا يطل ملكية الكفر وان تداولته الايدي كما فى المخطوط
 وان لم يعرف المخطوط له ولا وارثه فقد وضع فى بيت المال كما ذكره ابو اليسر يعرف الى تسمى مالك يعرف له فى الاسلام وهذا كله عند سوادا وعند
 ابى يوسف ج فى الباقي للمواجد اذا اتفادوا كثر فلو قال صاحبنا ما صنعت فاقول لانه فى يده كما فى الزايدى ومطير كراميس له سمة صلا
 فيقول انه فى حكم سمة الاسلام وقيل سمة الكفر كما فى الاختيار وركاز صحرا ودار الحرب اى معدن ذهب نحو فى ارض غير مملوكة لا
 فى دار الحرب كما لفازة فان الركاز اعم لمعدن حقيقة ولكن مجازا كما فى المخطوط والى غيرهما فلا ينعى ان يراو به الكفر على انه قال شيخ الاسلام
 ابو جبريل ستم من كثر فى صحرا ثم عليه الرواية لان فى اخذه عندا كما فى المخطوط لكن فيه عن القدرى ان الكفر والمعدن فى هذا المقام متساويان
 فى الحكم وفى البسوط ان الركاز يتناولهما وكلام العرب يحتمل البسوط والمخطوط جميعا فلا يبعد ان يراو به الركاز ما فى الصحرا من المال بوضع المعدن
 تعالى ووضع الانسان كلمة مستما من اى مسلم دخل دارهم بابان ووجد اى ووجد ذلك المستامن الركاز اذ اثنى على المعدن والكفر
 وفى ذكر المستامن شعارا بانه لو دخل متخلص دارهم وجد فى صحرا ثم ركاز فهو له بالطريق الاولى كما اشار الى فيه فى الفتحة وان وجد
 المستامن من الركاز فى داره منها اى ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب يراو به اى الركاز على مالهما اى لدار ولو لم يراو به وخرج
 الى دارنا كان ملكا له كما جئنا كما فى الفتحة وهذا قول الطرفين واما عند فحس كما فى الفتحة واما عند الوحدان الى المستامن
 لانه لو وجد متخلص فهو له كما فى الزايدى وان وجد فى دار الاسلام بقية السابق ركازا بارفع ومن يظن ان فاعله ضمير
 المستامن لان ما وجد من الكفر فى صحرا دارهم لا يحس باخلاص متساوهم بالخبر على الاضافة بياننا للمعنى المجازى كما صنفه المتابع
 بياننا لسمة الكفر والمتاع لانه كل ما يتحقق به من عرض له ينال قديما وكثيرا ذكره ابن الاثير فيكون ماسوى الحرج من متاعا وعرفا من
 الناس عيب كما فى العمادى فقلت لمشاخ فى تفسيره منها وصح ان المداو هو المعنى الخوفى كما اشير اليه فى الكما فى ارض لم يملك
 كما لفازة تمس بياقيه له اى للمواجد واما فى ارض تملك فكل من خطا له وهذه اسئلة وان قصمت مما سبق الا انه ذكر ما يتبع للمداو ليعبر
 ان فى وجوب نمس الاتفاقات المتاع وغيره بخلاف الزكاة فانها لا تجب فى المتاع بغير التجارة ولما اشترك الزكاة والمهر فى تطهير
 المالك عن الامام واطلق عليه الزكاة فى لسان ائمة الامام ثم شرع فيه بعد الفراغ منها وقال وفى غسل ارض ولو مفازة
 فغسل ليعال فى وفى حكمه المن الواقع على الشوك الاخر فى قول كما فى الظهيرية والطرف خبر لمبتدأ متاخر هو عشر شربة
 لاجل اجبة او لا يتبع العشر والخزاج فى ارض واحدة او غسل جبل عشرى احرازه عانى الزكاة ان الاشئ فى الجبل فى رواية ولا
 لاكتفى بالارض فانها جرم مقابل السماء او ثمرة اى ثمرة الشجر فى ارض او جبل عشرى ويدل فيه لقطن لان الثمر اسم شئ متفرع
 من اصل يصلح للاكل واللباس كما فى الكما فى وذكر فى القاموس انه اسم لثمن الشجر وقال ابن الاثير انه ما يتبع الشجر لكن المشهور
 المفردات انه اسم لكل ما يتلع من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان الاشئ فى ثمر شجر فى داره جبل فانها ليست

يكن الارض اى ارض خمس ما فيه مملوكة فليكن الخط الى الباقى من خمس مملوكة بالخط بالارض تحتها انسان بان يحيط عليها خطا
 يعلم منه اختارها لنفسه للبنا وبها كان في الصحاح ثم اشار الى المدا بقوله اى المالك لهذا الارض من قبل الامام **ول** الفتح اى فى اول
 دمان فتح الاسلام تلك البلدة ان كان المالك حيا والا فلو وثقه ثم وسمي المخططة لا يطل ملكية الكثر وان تداولته الايدي كما فى المحيط
 وان لم يعرف المخططة ولا وارثه فقد وضع فى بيت المال كما ذكره ابو اليسر يعرف الى تسمى مالك يعرف له فى الاسلام وهذا كله عند سواد ما عند
 ابى يوسف ج فالباقي للمواجد اذا اتفادوا كثر فلو قال صاحبنا وضعت فاقول له لانه فى يده كما فى الزايدى ولم يذكر ما ليس له سمته صلا
 فقتل له فى حكم سمة الاسلام وقيل سمة الكفر كما فى الاختيار وركاز صحاح وادوار الحرب اى معدن ذهب نحوه فى ارض غير مملوكة لا
 فى دار الحرب كما للمفازة فان الركاز لم يعد حقيقته ولكن مجازا كما فى المحيط والكا فى وغيرهما فلا ينبغي ان يراو به الكفر على انه قال شيخ الاسلام
 اذا وجد بيتا من كثر فى صحرا ثم لم يزل عليه لان فى اخذه عندا كما فى المحيط لكن فيه عن القدورى ان الكفر والمعدن فى هذا المقام متساويان
 فى الحكم وفى الميسوط ان الركاز يتناولها وكلام العرب يحتمل الميسوط والمحيط جميعا فلا يعبدان يراو بالركاز ما فى الصحاح من المال بوضع الصم
 تعالى ووضع انسان كلمة مستأمن اى المسلم دخل دارهم بابان وجده اى وجد ذلك المستأمن الركاز انشأ للمعدن والكفر
 وفى ذكر المستأمن شعارا بانه لو دخل متخلص دارهم وجد فى صحرا ثم ركاز فهو له بالطريق الاول كما اشار الى في التمهة وان وجد
 المستأمن من الركاز فى دار من اى ارض مملوكة لاحد من اهل الحرب برده اى الركاز على مالكها اى الدار ولو لم يردده وانجر
 الى دارنا كان ملكا كما جئنا كما فى التمهة وهذا قول الطرفين واما عند نخس كما فى التمهة واما اسند الوجدان الى المستأمن
 لانه لو وجد متخلص فهو له فى الزايدى وان وجد فى دار الاسلام بقية السابق ركاز بارفع ومن ظن ان فاعله ضمير
 المستأمن لان ما وجد من الكفر فى صحرا وادرجهم لا يخمس باخلاص متساوهم بالجبر على الاضافة بيان المعنى الجازى كما صانه المتابع
 بيان سمة الكفر والمتابع لانه كل ما يتنفع به من عرض الدنيا فليس له واكثر ما ذكره ابن الاثير فيكون ما سوى الحجر من متاعا وعرفا من
 الناس ميسط كما فى العمادى فتمت الاشراج فى تفسيره وهذا صحيح ان المراد هو المعنى الغوى كما اشير اليه فى الكرا فى فى ارض ملك
 كما لمفازة خمس باقية له اى للمواجد واما فى ارض ملك فليكن خط له وهذه المسئلة وان فهمت مما سبق الا انه ذكر ما يتبع للمداية ليصرح
 ان فى وجوب الخمس الاتفاقات المتباينة وغيره بخلاف الزكاة فانها لا تبت فى المتباين غير التجارة ولما اشترك الزكاة والخمس فى الظاهر
 المالك عن الامام واطلق عليه الزكاة فى لسان الله الانام شرع فيه بعد الفراغ منها وقال **وفى** حبل ارض ولو مفازة
 فاحسب حبل النخل وفى حكمه لمن الواقع على الشوك الاخضر فى قول كما فى الظهيرية والظرف خبر لم يمتد متاخر هو عشر عشرة
 لا اخرجية اذ لا يتبع العشر والخروج فى ارض واحدة او حبل جبل عشرى اخر اذ كان فى الفزانة ان الاشئ فى الجبل فى روايه ولا
 لا يقتضى بالارض فانها جزم مقابل السماء او ثمره اى ثمر الشجر فى ارض او جبل عشرى ويدخل فيه القطن لان الثمر اسم شئ متفرع
 من اصل يصلح ملاك واللباس كما فى الكرا فى وذكر فى القاموس انه اسم لحبل الشجر وقال ابن الاثير انه ما يقبض الشجر لكن المشهور بان
 المفردات انه اسم لحبل ما يتعلم من احوال الشجر وفيه اشارة الى ان الاشئ فى ثمر شجره فى دار حبل فانها ليست

عشرته وان كان البعده عشرته كما في المحيط وكذلك ثمرستان لدار الاله تاج لما كان في قاضيان كلامه على وجوب العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعلج
اصدا كما قال سديد بن عمر ولكن قال الحسن لا عشر فيه وهو تحت عندنا في البيت كما في المحيط لكن قال الترمذي ان كان الامام حقيقه العشر والا فلا ولا في ثوب
والحسن لا عشر فيه لانه باق على الاباحه وانما لم يكتف بها بما يقتضيها على ان فرع الخارج مثل في الحكم وما خرج من الارض
العشرته مما يتنبه الناس عادة من صفات الجبوب والبقول والراعيين والعواك والاوراد وقصب السكر والادويه والبنه وروفيه رمل الى انه لا يخرج
مكون الزرع كما مر به والى انه عشر ما اكل كما قال بو حنيفة رحمه الله يوسف رحمه الله الى انه عشر ما اكل سوى كفاية الرجل وعياله وقال محمد بن
ان ما اكل حسب عليه من تسعة اعشاره كما في المحيط وذكر الترمذي ان لا يسعه اكل شيء منه حتى يؤدى عشره باقيل هذا اذا غرم ان لا يؤدى
فان غرم فلا باس باكل تسعة اعشاره واكلف لحوط عن ابي حنيفة ان اكل قليلا قليلا بالمعروف فلا شيء عليه قال الفقيه به نأخذ
كما في الهزات والى انه لا يشترط كون الارض ملكا والخارج معا لجا فثبت في ارض غير مملوكه عشره وتفصيله الى انه يجب في ارض القوت
والصبي والمجنون والمكاتب لما دون المليون كما في الخزانة فالدين لا يمنع الوجوب كما في ظاهر الرواية على ما في المبسوط والمتمم بآراء
ان يكون العشر على المالك سواء كان مزارعا او ادفع الى مزارع او موهب له او ماله على الدافع والمزارع جميعا وعلى المستاجر
الاخلاف انه على المستجير كما في المنتقى وان قل في السهل والثر والخارج فلا يشترط انضاب كما قال بو حنيفة وزفرج وهو والى ان
المكرهاني وهو صحيح كما في المنتقى واما عندهما فان كان الخارج مما لا يقي سنة فلا شيء فيه مثل الخوخ والكشمري والتفاح والشمس والشومر والمصبل
وان كان مما يقي فان كان مما يوق ويكال كالتمر ولبن الرمان العنب والتين والخطه والشيح والذرة فلا شيء فيه الا اذا بلغ القوام
منه وان كان مما لا يوق كالقطن الزعفران السكر فضايه عن ابي يوسف رحمه الله ما ذكر من ادنى ما يوق من نحو الدخن وعند محمد بن حنيفة
امثال من اعلى ما يقدر به نوعه فضايه لقطن خمسة احمال كل محل ثمانية من الزعفران ونحوه خمسة امنا فان قدر بالاوقية والمثل
والمثل وبالدرهم والاسنار والمنا عشر واجبة كره وقته في الجبوب بطورها عنده ووقت الحصاد عند ابي يوسف رحمه الله ووقت القطفه في الخراج
عند محمد بن حنيفة على خلافه لو استملك لم يجب بعده الاوقات كما في التمهيد ونظيره مشير الى انه لا يحل به قبل الزرع واذلا خلاف
وكذا قبل الهب واذ عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحمه الله ويؤخر العمل بعده اتفاقا كما في المبسوط والى انه لو اتبع انواع من سب
يؤدى من كل بحصته وهذا عنده واما عند محمد بن حنيفة الوسط كما في المحيط والاطلاق دل على ان وقت الاداء جميع امر فهو على
الترخي كما قال محمد بن ذهاب ابو يوسف رحمه الله الى انه على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان كما في سجدة تلاوة الترمذي
ان سقاه اى ذلك السهل والثر والخارج سقح اى ما جاز كالانهار والادوية في اكثر السنة فان سقاه في النصف والاقل
ففي الخارج نصف العشر كما في الاختيار او مطلقا او بغيره فاسحاب مثل الا في نحو خطب في عدمه فخلال البسطين الاراض
بعادة فيدخل فيه لقصب الفارسى والشمس والسعد والتين ونحوها فلا تأخذها بشجرة او قصبة او نباتا للشمس في العشر وفيما
خرج وان قل نصف عشره كما قال في انضابه ان سقى الخارج اكثر من الحول فخرج اى ولو عظم بديره البقر او الدية اى ما يديره
المبقر وسى جنه طويل يركب تركيب اراق الارز وفي رأسه مغرفة كبيرة كما ذكره المصنف بلا رفع مؤن الزرع

بعضهم المير في فتح الكوفة مع المؤمنين على فلولهم على الأصح وهي التي قيلت لما خرج ما من له من نفقة العمال البقرة ذكرى لانهار وغير ما وفيه تصريح بما علم
 ضمننا كما في قوله وما السواي والانهار والجار والامطار وما لم يورث في الواقعة في الارض عشرة وما السواي عشرة فمما عشرين
 اى منسوب الى العشرة فانه حصل منه فما كان منها في ارض خراجية فخر ايجي فلو قطع عن الارض الخراجية ما خرج ثم سقيت بما العشرة صارت عشرين
 ولو لم تكن صارت خراجية لان لما مؤثر في تغيير الوظيفة كما في المير ولو سقيت مرة بالعشر مرة بالخراج فيفقد العشر لان فيه معنى العبادة كما في التمر
 وما وانهار جميع نهر بالسكون الفتح جري لما حفر ما من بالخراج الجهم اسم جمع واللام العهد اى بعض ما لكم كشد اديان وكيا نيان
 وفسكانيان ساسانيان آخرهم يزدجرد القتل في خلافة عثمان بن عفان فبني الله تعالى السنة تخر ايجي وان كان اصل بعضها من ما وفيه خلا
 كنه الملك ان كسرى حفر من الفرات على طريق الكوفة من بغداد ومنها مر وود نهر نريد جرد والخراج منسوب الى الخراج وهو في الاصل حاصل
 من ربيع ارض او كرها او اجرة فلام وكونها باسم سمي بها ياخذها لسلطان فيقع على العنبرية والجزية وما الفضي كما في الازاهير وفي الغالب
 ينقص بضرته الارض كما في المفردات والاصل ان كل نهر يحتاج الى العمارة فمشرى والخراجي وكذا اى مثل ما وانهار الجهم في الخراجية الا
 اى ما وانهار الاربعه بجون نهر بلخ او تيزه يكون نهر خجند او الترك او الهند ودجلة نهر بغداد والفرات نهر الكوفة او العراق تحت
 ابي يوسف ربح وفي رواية عنه لا عند محمد ربح وذلك شيخ الاسلام من مجمع فينا روايتين كما في المير والاولى الانهار الخمسة فان قيل
 على هذا الخلاف كثر مشق من هذه الانهار وارض العرب بلادها نحو تهامة وحجاز ومكة واليمن وطائف عمان البحرين تشبه البحر اسم قديم مشهور
 مشتق على امدن كثيرة كما في قاضيخان لكن في القويم ان مكة من تهامة قيل من الحجاز واما مدية فمنه قيل من نجد وذكره لزيادة الايضاح
 والافق جازا الكفا عنه بقوله وما اعظم اهل من بلد طوعا بذا قتال ولادعوة الى الاسلام او كما ثم اقر اهل عليه في الصورتين مثل مكة كما في
 التفت او ما فتح عمرة اى قرا بصيل سواد اهل ولا الدعوة بالفتح اسم من العنوة بالضم وهو الذل والضعف كما ذكره المطرزي وقد
 قسم بين حديثنا المسلمين اخرج به ما اذا قسم بين قوم كافرين غير اهل فانه خراجي كما في التفت ولو قال بيننا كان شاملا لما اذا قسم بين
 قوم مسلمين كتحريم بيتنا فانه مشري لان الخراج لا يملك على اهل اسلام ابتداء وشاملا الاقل لم يش واکثره فانه اربعه عند ابي حنيفة ربح ومن حسن
 اربعة الاف كما في قاضيخان ولبصرة عشرة تية اتفاقا والقياس ان يكون خراجية عند ابي يوسف لانها اقرب من الخراج الا انه
 ترك القياس باجماع الصحابة ومنه ان الله عز وجل واولئك هم الذين امنوا واولئك هم الذين امنوا واولئك هم الذين امنوا واولئك هم الذين امنوا واولئك هم الذين امنوا
 حصن على شاملا البحر ومنه من الغنيب وقريب من كوفه الى حلوان بالضم بلد وسواد البلد قرا كما في القاموس وانما سمي به بخفة اشجاره
 وكثرة زروعه العراق بالاسم لبصرة والكوفة وبغداد ونحوها وذكره كذا في ارض العرب لانه تحت قوله وما فتح عمرة واقرا اهل عليه
 بلا اسلام فان اليهود فتح عمرة ولم يملكو اوضع عمر منى الله تعالى عنه الخراج عليهم ولم يسقط عنهم حين اسلامهم او صاحبهم اى ما صالح
 الامام عليه السلام على شي معين قبل الغلبة خراجية منه ما صالح على يد عليه السلام على ان ياخذ من ارضي بني نجران الف الف حلة وفي رواية الف الف
 وما سمي حلة وما صالح عمر منى الله تعالى على ان ياخذ من ارضي بني تغلب العشرة مضاعة وجعل هذا المنزلة الخراج لا يتغير كما في شرح الكفا
 ومنه بلخ وسعد سمرقند واما بنما فقد فتح عمرة باقر اهل عليه فني خراجية الامر سان فانه مشري وكذا سمرقند الا انها

لحفظ الشجر جعلت عشرة تير كما في السجدة يعني ان يكون موصولة فخرية كراهة فان ما صلح ابن عامر على العن درهم ثم صلح امير المؤمنين
 العن درهم مائة درهم كما ذكره ابن الاثير في الكمال لكن في التفت ان الصلحة عشرة تير فان الامام ان صلح المسلمين على مال معلوم فظاهر انها عشرة تير
 وكذا ان صلح الكافرين ثم صلحوا فان كان بدل الصلح في الصلح اقل من عشرة فاضا مثل صرفه الى الفقراء وموات احمى اى ارض غير
 صالحة للزراعة بالفعل جعلت صالحة لذلك لتيسر للتسوية والواجبة بقدر اى قرب الموات فان قرب الموات من الارض فمشرية فمشرية
 ومن الحرجية فخرية كما قال ابو يوسف رحمه الله في حرج الى ان العبرة بما اراد ان عشر يا فخرية وخرابيا فخرية كما في المحيط وذكر في
 شرح الطحاوى ان كل ارض تستحق من عين او قنطرة او نهري تنبسط من بيت الكمال فخرية واخرى اى خارج الارض المذكورة اما
 خراج مقاسمة بالامانة وهو جز معين من الخراج بوضع الامام عليه كما ثبت بمر على يد علي بن ابي طالب كما اثير اليه بقوله كما يوضع ربع
 من الخراج او نحوه كالثلث وفيه اشارة الى ان هذا الخراج تعليق بالخارج فلو طلل الارض وقد تمكن من الزراعة لم يجب عليه شيء كما في التفسير
 لكن لو عمل ادى خراج ارضه سنة او سنتين جاز لان سبيله من ثمانية والى انه يتكرر تكرار الخراج كما في المحيط والى ان الخراج يحل كله قبل ادائه الخراج
 وقيل لا يحل الا ان يسقط بهلاك الخراج ولو بعد تصاد كما في التمرناشي ويرفع من الزرع ثم يودي الخراج كما في المحيط والى ان الدين غير مانع
 لوجوبه كما في المنيية والى ان وجوبه على الترخي وفيه خلاف لعشر وقد مر الخراج بقدر طاعة الامن كما اشار اليه بقوله وقصفت الخراج غاية
 المطاوعة فذا زاد عليه لان التخصيص عين الانصاف وعن محمد بن احمد من اباذ الارض وما يوقوت نفسه وعياله الى قابل كما في المحيط اما
 خراج موطفت بالامانة ويجوز ان يكون وصفا يسمى خراج الوظيفية والمقاطعة ايضا وهو شيء معين من نقد او الطعام بوضع الامام عليه
 كما ثبت بامر عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما اشار اليه بقوله كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه او عماله بامر علي بن ابي طالب فانه ثبت اليه
 عثمان بن حنيف جعل الخديفة مشقة فاسم مبلغ ستاوتين لعن جريب ثم وضع بامر لكل جريب بالفتح وهو ستون ذراع في اثنين
 بذراع الملك سبع قبضات كما قال محمد بن ابي طاهر في تفسيره لانه قال شيخ الاسلام انه تقدير جريب اربعة مزارع ملك ما منهم واما جريب
 سائر الاراضي فتعارف اهلها كما في المحيط لكن في المصنفات اراد بالملك ان يشر وان وسيع قبضات تلك السبع مع زيادة اهلها
 موضوعة في كل قبضة وفي المنيية قيل ان القبضات غير منصوبة الابلهاهم وفي المغرب ان ذراع الجريب ستة قبضات كل قبضة
 اربع اصابع وفي الزاهد ي قيل الجريب مائة ستون مناسن المحطة وقيل خمسون وايدى بالجريب بقرينة ما ياتي ما يزرع فيه مثل
 المحطة ويدخل فيه ما اذا كان مشجرة اشجارا غير مثمرة كما يدخل ما كان طواف الجريب اشجارا ولو مثمرة كما في قاضيهان وغيره يسيلغ الماء
 اى جنب الماء وان كان العمدا صلا فلو لم يسيلغ ماء الخراج عاما او عامين واسما يسقيه لم يسقط الخراج لانه بمنزلة ماء انفسه
 وفي ذكر الماء اشعارا بالصلح حتى لو بلغ الارض المنحة جيب الخراج لانها تنزل بالماء كما في المحيط صلاح كائن في عمده صلى الله عليه وسلم
 مقدرا فيه باربعة المدا وقامه في لفظة من براوشعير تحمل ان يكون شير الى ان خراجها منها والى ان ما يزرع فيه يشتمل الزرة
 والذخن وغيره هو الصلح وفي رواية من بكما في الزاهد وغيره ودرهم بوزن سبعة فيشير الى ان المراد وزن مكة ويجوز
 الرطبة بالفتح من الرطبة خمسة دراهم وفيه شمار بان لا شيء في اليايس ويتقي ان يجب فيه خمسة احم

انما هو الجريب

والله اعلم بغير ذلك من صدقات الوجبة واشتار الى ذلك بعد من قوله جاز غير ما الى صرح به في الاختيار وغيره وتبين من ما اخذ العاشر من الدمي وغيره
من كفا ليدل باني في الجهاد من مصروف الخراج والتمس بما اختير في الاسم لا شعارا به لا يجوز اخذ الزكاة بغير علم المالك ولا المطالبة ولو اخذ من قضا
ولما وياته في حرج ان يحل ذلك فاعلم من قرابته من هو اوج منه كما في المنة الفقير من فقر مقدار فانه لم يحل الا فقر فهو فقير ذكره ابن الاثير
وغيره فهو صاحب الفقر والحاجة وشريعة على ان يصح ما اشير اليه بقوله اي من له مال دون ان يصاب في غير ما يبلغ نصا بقدر ما تفي دهم
اوقيتهما فضا بعد افاضل من حاجته الاصلية سواء كان ميا او لا فلا تملك الاطلاق والى على الوجه والاختيار غير ما نعين للمدفع اليه كما في
الاختيار وايسر من يسكن من مكانه ساكن من الجهد غير متحرك فهو مفصل يستوي فيه المذكور الموثوق وقيل ان مسكنة ثم فتمت الشريعة الشرعية
فقال اي من الاشياء له مال وعنه ان الفقير من يسكن من الاشياء قيل هو الزمان المحتاج وهو محتاج كما في الزايد
وقيل هو من لا في شيء وهو من الاشياء له قيل هو من كان له ولها له قوت يوم او قدر على السب لها وهو ليس له شيء ولم يقدر على السب
كما في المصنفات قيل كلاهما يعني كما في النظم وفائدة الاختلافات في الوقت الوصية وعامل الصدقة من العاشر وغيره والحمل فعل من
الانسان يقصد فخره من الفعل ولذا لم يحل في الحيوانات كما في المفردات والصدقة من يصدق وهي بها عطية ياد بها المشوكة لا الهك
لان بها ينظر صدقة في اليهودية كما في الكرماني وذكر في الازهر ان تركيبة يدل على قوة في شيء قولوا وضلا وهي بها ما يتصدق به لانه بقوة
يرد البلاء وقيل لان اول عامل لعنة صلى الله عليه وسلم جمع الزكاة برجل من بني صدق كسب الدال هم قوم من كنة والنسبة لهم صدق بفتح
فاشتق لصدقة من سمهم وقيل لانهم كانوا يودون الزكاة في الجاهلية فيعطى على ايمان يده من مال الصدقة بقدر عمله فاضاع ذلك المال
لم يعطيه شيء ولو ادى الى الامام لم يحل شيئا كما في المصنفات والاطلاق شعربان غناه غير مانع وكذا كونه ثاميا وقيل لا كئل له كما في الكرماني
وذكر في المنتقى انه لو عمل فيها وعطى من غير ما فلا بأس به وقوله بقدر عمله موافق لمقتضى الصدقة وفيه شعارا به ليعطى اجر عمله بالغا ما بلغ لا بقدر
احتياجه لكن في المصنفات وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله واعوانه في ذماهم ومجتههم وثلاثة ارباع العشر من المكاتب اي مكاتب غيره ولو غلبا
فلم يجز عمل اخذك في المصنفات وقال بولسيت (والا الى مكاتب غنى ام والا الى يهود) وقالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب ياشي كما في
الاختيار وفيه ان في ذلك قديته اي تليصها من الرق وفيه شعارا به ينبغي ان يعطى ما يجز عنه فيؤدي الى عتقه والرقبة يعجز بها
عن الجملة ويجعل بها مملوكا فاضافته كما في كل الدرهم ومدى من تقديمه على الفقير اولى من حيث انه اولى منه بالرفع فاطراد من عليه
الدين من اتي به كان قيل من حصل له دين من غرامته في اصلاح ذات البين كما في الزايد وقيل لمصرف الدائن الذي لا يصلح يد
الى مدونه فانه الغارم كما في الذخيرة لا يملك نصا بافاضلا من دينه اي مما يحتاج اليه فيدخل منه من هو مصرف بلاضلا
من مدون ملك قوت شهره سياتي قيمته نصا بافاضلا من دينه كما سياتي في الفطرة والذين في سبيل الله اي منقطع الغزاة
اي الذين يجزوا عن الحقوق بجيش الاسلام لفقرهم فحل لهم الصدقة وان كانوا كاسبين اذ السب يقتضيهم عن الجهاد فاعزاة جميع
الغازي وهو اولى موافقا للباقي وانقطع لفتح الطاعون قوتهم انقطع بالمسافر فبعض القاف وباء والتعدية بمعنى عجز عن السفر
لهلاك النفقة او الدابة وغيرهما فاصلة منقطع بالغزاة فخذت الجاروا لستعمال ليعمل وغيره عند اني يوسف رح

وفي رواية عن محمد بن وهب عن محمد بن الحسن بن علي بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان عمرك طاعة الا الله خص بالفقر واذا طلق كما في المصنف لما لم يقطع الحاجب عن الحاجب الذي يكون فانه
ربما يطلق على الجمع وان كان الاصل منفردا قال ابن الاثير على انه يوافق ما قبل في الالاء وان كان الاصل لا افراد عند محمد بن وهب ثم
 فقرا حجة القرآن وقيل طلبه اعلم كما في المصنفات وغيره وابن السكيت المسافر الكثير السرى به الملازمة الطريق اي من له مال لا معه
 تنادى المسافر الخى رتبة الفقير يدفع اليه الزكاة الالاء وله اخذ الصدقة كما في الزاوي والفقير الذي له مال في غير وطنه فينبغي ان يكون منزله
 ابن ابي ولله الذي يدونه مقرر كنهه معسرفه كما في السبيل كما في المصنف وفيه ان القرض له خير من قبول الصدقة وفي المصنف اذا كان له ما في
 وطنه لا يجوز ان يدفع اليه كذا اذا كان كسوبا على ما روي عن صاحبنا كما في الكفا في هذا هو لمصروف المذكورة في المصنف واما المولفة فكلوهم اي
 طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم سلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريضا وخوفا ففسوخه باجماع الصحابة
 او بجملة وهم كما في شرح الترمذي والاشعري في المصنف صلى الله عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في النهاية فيصرف الزكاة
الى الكل اي كل من له صرف لبعة او بعض منهم كالمليون كالحاكم اي صرف تملك فلا يعرف الى بناء مسجد ومظرة وكفن ميت
 وقضا دينه وان اراد يعرف الى هذه الوجوه صرف الى الفقير ثم ياربها يعرف اليها فيشرب لم يكن في الفقير وفيه اشارة الى انه لا يعرف الى
 مجنون وجبى غير مراهق الا اذا قبض لهما من حوزة قبضه كالا باموصى وغيرهما يعرف الى مراهق يتقبل الاخذ كما في المصنف وقد جازاه
 الى فضل الفقير كاشيشية اليه وفي المصنفات يعرف الصدقة الواجبة الى صبيان اقارب العبيد والى انه لا يجوز صرف الالبسة كما قال محمد بن
 خلافا لابي يوسف فلو اكل من في عياله ناولا للزكاة والعطلة جازعده خلافا لمحمد بن كافي في المصنف وفيه الفتوى كما في الخزانة
 وينبغي ان يكون العشر والنذر على هذا الخلاف ويستثنى منه ابادة الكفارة على ما ياتي لابي من مبيها واولاد بكسر مصدر يلد
 لا يعرف الى والده وان علا والى الولد وان سفل سوار كان بالكاح او السفاح وزوجية فلا يعرف الزوج الى الزوجة ولو تعدت
 من بائن او ثلث وكذا العكس عنه خلافا لهما ومملوكه فمما وغيره وعبد متفق بعينه خلافا لهما ونعتي غير عامل في كتاب
 وابن السكيت وهذا التصريح باطل منمنافان لهبتا من الغنى خلافا للفقير كما في العكس فمن من له نصاب فلا يرد ما في الاختيار لان
 المصنف كاسب قادر على قوت يومه وما لك نصاب وجب للعطلة والافقية لا الزكاة وما لك نصاب وجب لكل وقد جازاه
 الى الاول بلا خلاف وفيه شحار بانه لو صرف ناولا الى سلعان زمانا لم تسقط عنه ولذا الفتى كثير من المتبلىح بالاعادة ديانة لكن
 والاصح ان يسقط كما في المسبوقا لكن في المصنفات لو علم انه لم يعرف الى مصرفه اعدا على المختار وقيل لو نوى عنه صرف المبيات جازع الزكاة
 لانه فقير حقيقة والمتار الاعادة وسوق الكلام شير الى جواز صرف صدقة التطوع الى الغنى كما في المصنفات ولا الى مملوكه اي مملوك
 الغنى غير المملوك وعن ابي يوسف ان لو كان مولا غنيا غابا جاز يعرف اليه وكذا لو كان عبدا من اذنا ليس في عياله كما في
 المصنف وطهارة الغنى فيصرف الى البائع ولو ذكر صحيحا وقال بعضهم انه قوله فيصرف الى ولد الغنى ولو صغير وقيل لا يعرف
 الى بالذ الغنى وامرته وقيل يعرف اليها كما في المصنف ولا يخفى ان في الاضافة اشارة الى جواز صرف اسل غنى فقير وقد مر
 ونبي يا شهم من الشهم هو كسر شئ الرخوى به عمرو بن عبد مناف جده صلى الله عليه وسلم لانه اول من هشم الثريد

لا يلحق الحر والعتاق بمكة ليس ينبغي لان لا يربط بين القطع من كل ليل على طلب الدنيا عشرتها يعرف الزكاة الى الاولاد كل مسلمين فخر الاولاد
عسان حارث واولاد ابني طالب من علي وجعفر وقيل ضي الصدقاني عنهم فانه لا يعرف اليهم وسوقه مشير الى جواز صرف اموالهم وكذا صرف
بعضهم الى بعض عنده خلافا لابي يوسف ح كافي في المعتمات وفي شرح الامار لا يعرف لطلب اليهم عند هارون ابني حنيفة ح روي ان
وبالجواز اخذ لان الحرمة مخصوص بزانية صلى الله عليه وسلم ومواليهم اي متقيني بني هاشم ومن ابني يوسف ح لا يعرف غير بني هاشم اليهم كافي
المحيط والابن دعي الامار يعرف الى فقره انما يعرف الى الرعي والمردوك فينبغي ان لا يعرف الى من يفر من الهبة وجاز غير ما قيل
الاستخدام اي غير الزكاة من الفطرة والكفارة والنداء والنجاة الى الله اي الذي عندهما خلافا لابي يوسف ح وان دفع الزكاة اسكن
من ظنه مصير في غلظه مملوكة اي قننه او مكاتبه او غيره يعيد بها وفي الزاهد في العبد الخفي اجزاه عندهما خلافا لابي يوسف ح
وان ظهر ماله اخر من كونه ياتيميا او غنيا او ولد او ولد او ولد او غيره لا يعيد عندهما خلافا لابي يوسف ح وعن ابني حنيفة
في الكافرو قرابة الاولاد والزوج لا يجزي وهذا لا يجزي اما اذا تركت فلم تجز وتجرى فطن انه ليس يعرف فلم يجز به ولو علم انه فقير اجزاه على الصحيح
ولو لم يخطب بالان خفي او فقير باز ولا يسترجع عنده ولو ظهر انه عبد او حر وفي الهاشمي روي ان ولا يسترجع في الولد والخفي وهل يطيب فيه
خلافا واما اذا لم يطيب قيل تصدق وقيل يرد على المعطي لكل في الزاهد في وتب دفع مقدار ما يعينه اي لم دفعه اليه
من السهول لو مالان لم يقصود هو الاغنى عن السهول ولذا قال مشايخنا من اراد ان يتصدق بدينهم يتقني فقير او احد او يعطيه ولا يشترط
فلسا ولا يفترقا على السالكين كافي المحيط وفيه شجار بجواز السؤال اذا لم يكن له قوت يوم قيل لا يجوز وقيل يجوز لكاتب المالك ثنتين
وهما كافي قاضي خان وكره عندهما العلماء الثلثة دفع النصاب فصاعدا الى فقير غير مدنيون وغير مدنيين وقال
زفرج لا يجوز وعن ابني يوسف ح يجوز دفع نصاب واحد فقط كافي المحيط وذكر في الزاهد في انه لا يجوز ثلث النصاب بدفعات
الا ان يخرج الفقير من ملكه في المنتقى يجوز اكثر من النصاب بدفعات اذا كان للمسلم واحد ولا ينبغي ان يعطيه وقد علم انه
ينفق في سرف او مصيبة وقال الجوفض انه لا يعرف الى من لا يصلي الا احيانا وان اجزاه اذا صرف والتصدق على الفقير العالم
افضل من اهل بل وكره تعلما من بله الى بله آخر وان كان المولى فيه فالمعبر مكان الملك المالك والمتبادر من تفسير
انه لا يكره نقل قبل المحول كما روي عنه كافي المحيط الا الى قريبه او شخص اخرج من اهل بله فانه لا يكره نقل حينئذ وهذا
اذا لم يكن فقير غير بله او رجع او انفع بتعليمه الشرع وتعلما والا فلا يكره كافي النهاية وعن ابني حنيفة ح انه لا يخرج لقريبه لا لغيره
والاقتداء ساكن في المحيط وسد ابني الصدقات من الاقارب ثم المولى ثم الجيران وقال الجوفض الكبير لا يقبل صدقة وقرابة محايض
حتى يبدى بهم كافي المعتمات ولا فضل لخواثة وخواثة ثم اولادها ثم عمه وعماته ثم احواله وخالاته ثم ذوارعها ثم جيرانه ثم اهل سكة
ثم اهل بله كافي المنظم والله اعلم *

فصل الفطرة بخلاف ثلث خلقة وزنا وحق فطره اصدقه انسان مخلوق فوال الى قوله زكاة الارض له يسبب عن الجمهور من عين بر
اي خلقة وعين ما يتخذ منه اي البر من نحو السويق والدقيق والخمير لانه قريب من المقصود وفيه الغيرة ان الدقيق

قيل باعتبار القيمة وكذا الجوز على الصحيح في التمر التي قيل باعتبار القيمة فليس تغييرها بل كما نطق بما قدمه البرهان في الفصل الا انه بعد من الخلاف قيل في
 في الشدة واما في السعة فالقيمة وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 الذخيرة نصف صاع اي مقدار النصف يكان الصاع وعنه صاع وهو قولها وهذا اختلاف عصارها في النظم والصاع مالم يصح فيه اربعة اعداد كل
 در طمان قيل خمسة ارطال وثلاث قيل ثلث ثلث واليه ذهب ابو يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 ولذا قال الطرفان بالاول على انه احوط لانه صاع عراقي حجازي سبع فيه ثمانية ارطال مما يستوي كيلة ووزنه من نحو الماش
 كما في اكثر الكتب الا ان قيل من البرهان الكبرية فلا حوط ان يقدر بالبرهان على انه متوسط بين الماش والاشيع كما اشار الى في الشرح ومن
 عين تمر وشعير وما يتخذ منه من السويق والقيق والخبز وفيه خلاف ما مر صاع مذكور وجاز ربع صاع من بر نصف صاع من شعير او تمر وكذا
 نصف منه ونصف من شعير كما في النظم ولا يجوز نصف من تمر ومن بر كما في التمر التي وهذا كله اذ صرف بطريق الكيل وهو الاصل واما غيره من
 الموزن فاشارة الى قال وجاز وعنه منوان بر او زيبا والربعة امنا من تمر وشعير وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 ونصف مثقال بر او منوان ونصف منوان ستة اساتير وثلاثة مثاقيل شعير او المونان ثمانية المنكا كالعصا وجمعة امنا واما من ثمانية
 تجمع على امنا فامنا شعرا وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 شعرا وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 كل استار عراقي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 بانه لا يجوز الاباحة في الفطرة كما في صوم قاضيخان وذكر في الزايد انه يجوز وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 وكذا صدقة واحدة الى اثنين عند الكرخي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 صدقة خمسة وعيال الى واحد كقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه كما في التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 ستة معناه وجوبه ثبت بالنسبة على حر مسلم فحب على المسافر والمجنون والبصير وسياقي ولا تجب على العبد والكافر وفيه رخصة الى انه لا يود
 حيث هو وان كان من اوى عنه في بلد اخر لان الوجوب عليه وان ابى صنفه رخص حيث هو لان الوجوب به كما في التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 اذ وقع التعارض في الفطرة يعتبر مكانه نفسه وكذا للولد والرقيق وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي التمر التي وعنه بن يوسف بن محمد بن عيسى بن عمار بن كافي
 له نصاب لانه كما تقدم في قيمتها مثلاً فاضلاً من حاجته الاصلية كما في الكرماني والاختيار وغيرهما فيعتبر في النماء ما زاد على
 واحدة وعلى المروت اثنان من الثياب للشاء والضيف وعلى فريسين للغازي وعلى الواحد من فرس او حمار لغيره وعلى نسخة واحدة
 من مصنف من كتب الفقه لا يملكها وعلى اثنين من تفسير الحديث وعلى الواحد من المصاحف وقيل كل معبر مثل كتب الطب والجوم والادب
 كما في الزايد وقال اكثر المشايخ ان الكتب لا يعتبر لقيمته اما العندين او ان احتاج اليها للمحفظ والدراسة وان اشترى ما قيمته
 مئاة من قوت شهر لا يعتبر بل خلاف واختلفوا في اكثر من قوت شهر او سنة كما في المعمرات وان اشترى عقاراً قيمته مئاة
 فمعتبر عند الزعفراني وغيره معتبر عند الفاضل الا اذا كان دخله يكفي له ولعيله سنة ففضل عنه نصاب كما في النظم

في صحتها ان ملك في درهم بلا شيء آخر فهو غني على كل حال لان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في شرح الطحاوي والمصنفات وغيرهما في كسب
 لان الدين المأجل وقت الوجوب مانع دون الملاحق بعده وان لم يمتحيم ذلك انصاف لما قبل طلوع فجر الفطر وبه اى انصاف يحرم على مالك
 الصدقة اى الزكاة والعشر والفطرة وغيرهما بوجوب التحجب الا ضحية في ظاهر الرواية وعنه ان غنار الزكاة والاضحية سواء كما في الضحية
 الضحية والفطرة القريب اى ذى الرحم المحرم من الاباء والامهات ان علموا اولادهم وان غفلوا اولادهم والاخوات والاولاد علموا
 والامهات والاخوان والبنات من اى جهة كانوا وفيه جهار بان لا تجب نفقة ذى الرحم غير محرم كاولاد الامام ولا نفقة المحرم غير ذى الرحم
 كانوا لا اباء ولا ابني اذ انجز ذلك في انظم فوجب عليه نفسه وان لم يصط من او سواه كبر كافي في الزكاة وفيه رخص الى ان السبب هو الراس
 وطفله فقصر اى عياله كما هو مقتضى الفلوج ابنته الصغيرة من صل وسلمها اليه لم تجب عليه كافي في المحيط وفيه إشارة الى انه لا يجب له فلتة وكذا
 لما ليك يودى من مالك كافي الترتاشي والى انه لم يجب له ولد الكبر المعنى كما صرح به وقوله غلاما كان او جارية فانه صيغة النسبة على كفاية
 التوضيح فلان الاضافة بمعنى عنه ويمكن ان يكون استمرارا عن المنصوب المحجود فانه لا يودى عنه كافي الزكاة ولو كان يدور او اوصى له وكان
 وجانيا محمدا او خطا او مائة او ثلثا او كان في يد غيره باجارة او امانة او ودعية او رهن كافي في المحيط لا تجب له زكاة وولده الكبر ولو في
 عياله في ظاهر الرواية لكون ادى لهما بغيرهما جاز ولا يودى لغيره الا بالامارة كافي في المحيط عن محمد بن الحنفية ان الكبير المجهول المخرج من فطرته على ابيه
 لا يستر له الزكاة عليه ان كان غنيا عن من لا كافي الزكاة ولا يستر له اى كل تجب عليه من ماله اى الطفل وهذا عندنا خلافا لمحمد بن
 رستم عندنا وعلى هذا الخلاف مما ليك كافي في المحيط وانما الملق إشارة الى جواز اداء وصى الاب او الجدة عند عدمها او وصى القاتني
 كافي في المصنفات ومكاتبه ولو عجز وعبد له للتيارة وعبد له البق الا بعد تحوده فانه يودى له فطرة اسنين الماضية
 وعبد له من ماله مشترك وجارية مشتركة فلو جازت بولد فاحياه فملى كل منها صدقة تامة عن ابي يوسف راجع عليها صدقة واحدة عند
 محمد بن جعفر واذا كان احد هاتين او مائة فعلى الآخر صدقة تامة عند هاتين كافي في المحيط وكذا العبد المشترك اى لا يجب لهما اذا كانا
 للخدمة على كل من المولى عنده خلافا لهما فانه يجب على كل فطرة بالخدمة من الروس لا الاشخاص حتى انه اذا كان العبد تسعة تجب عندهما
 في التمانية فقط وقيل لا تجب لهما بالاجماع كافي في الكافي وجب الفطرة بطلوع اى بعد طلوع فجر يوم الفطر حتى انه اذا مات
 بعض اولاده او عبيده او افتقر او باع عبده او دهبه وسلم او غنقه او غير ذلك قبل الطلوع لا تجب الفطرة عليه وان وقع هذه الامور بعد
 الطلوع تجب وقد مر ان الوقت استحب قبل الصلوة وفيه إشارة الى ان وجوبها على التراضي كما قال محمد بن جعفر وذهب ابو يوسف الى انه
 على الفور وعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان الاولى ان يقال الاول وقتها صبح الفطر وجاز لعشرين او اكثر او قل فقد ميرها
 على الصبح وقيل سنة او سنتين وهو صحيح كما قال الامام حنفي كذا في المصنفات وقيل جاز ان يودى في رمضان وقيل في نصفه وقيل في شهر الاخير
 وقيل قبل يوم او يومين ولا يقدم عند حسن كافي في الكافي ولا تسقط الفطرة ولو صار فقيرا ان اخر من الطلوع ولا يكره التاخير وان
 طال كافي في التاخير لكن فيه لسانه كافي الترتاشي وعند حسن راجع تسقط بصلوة العبد كافي الزكاة ويوم الفطر كما في الكافي
 ولا يخفى ان في قوله آخر شيئا من حسن اداء الكلام كافي الباس في اداء زكاة العلم بالتمام والله اعلم

كتاب الصوم

اقتبطوا كلمة إشارة إلى ما تقر في أصول القوم من أن أصل العمل بمكة الصوم وهو في اللغة لا مساك عن الفعل طحا كان أو كلاما أو شيئا كما في
 المفردات وترك الإنسان لما في الغزبي في الشريعة ترك الأكل والشرب بالحوكات والوطى أي كفتهم عن هذه الأفعال قصد
 التخليص بفعل مسيئنا كما طرد الداء والوطى أصل فلتل وطى تيته أو بهيمة بلا نزاع كما في النظم على أن التعريف بالأعم جاز ولو قال أن لفطرات
 لغز الدوا وهي مضادات الصوم من أصل زمان أصح لصاق أو إشارة على الخلف وهو أوسع والأول أحوط على ما قال المحقق في كافي المحيط
 إلى المغرب أي زمان غيبوبة تمام جسم من حيث يغير الظلمة في جهة الشرق كما أشار إليه في تحفة المستشرقين تحفة الشهابية وغيرهما في البحار
 والاختيار وغيرهما قال صلى الله عليه وسلم (أدأ قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم أي إذا وجد ظلمة حساني جهة الشرق فقد دخل في وقت لفطر
 أو صوم فطر في الحكم لأن الليل ليس غرق الصوم وإنما أدى إلى ما عورة الخمر تغيبا في التحليل لا فطرا كما في فتح الباري مع النية أي قصد
 طاعة الله تعالى في جزاء الوقت بعينه شرعا فمن نوى أول الليل ثم لم يحط به إلى الصوم إلى المغرب يكون صائما بالاجماع لمن لم ينو صوما لا فطرا
 وهو يعلم أنه من زمان طهر من على الظلمة كما في المحيط والظاهر أنه لو نوى بعد الغروب ثم انقض قبل الصبح لم يكن صائما وإلى أن لو نوى قبل
 ثم الغرض قبل صلاته انقضاء الفطر إلى الغرض لكن لو نوى الغرض من الليل ثم انقض الصبح لا يصح قضاء كما في التمراتشي والآن لو نوى لا مساك في
 بعض اليوم ليس بصائم وعليه الاجماع كما في الكشف لكن فيه خلط أن لا يصوم فاصبح صائما ثم انقض حنث لأنه إذا شرع فيه يوجد ذلك
 ما زاد عليه تكرار التعمد عليه لأن تركه من جزاء متفقتة متجانسة كان لبعضهم كل كالماء في إيمان المحيط أن صوم ساقط ما يقرب إلى الله
 تعالى وإلى أن النية لا بد أن تتجدد في كل يوم لجميع المصيامات وهذا خلاف سوى مضان فإنه يصح بنية واحدة عند ذفرح وصحيح أو الصوم
 رمضان فان لم يوجع على فخذ جزؤه لشدة كماله في كماله في بنية واقعة قبل نصف ليلتها أو بولته منور واسع ممتد من طلوع إلى
 الغروب عرفان هذا المضوء منصفه وقت الزوال النهار الشرعي من الصبح إلى المغرب منصفه الفجوة الكبرى فيقبل الشرع ساعة من الليل
 مع كسرى أكثر الاوقات واختلاف النهار فلو نوى عند الفجوة أو بعد ما لم يصح على الصحيح كما في المحيط وأما قبلها إلى المغرب المتقدمة من فيصم لا خلاف
 والأفضل أن ينوي مقارنا للصبح كما في التحفة و يصح صومه بإعلان بنية فطر و يصح بنية مطلقة بإعادة أنية للصوم فبالإطلا
 فاضا فتعاطى في بعض النسخ مما لا ينبغي مثل نويت الصوم وبنية واجب آخر كالقضاء والكفارة والنذر فوطعت على أصل الفصل
 ليس بابني ولو سلم لم يقيح كما ظن وفيه إشارة إلى أن صوم رمضان والقضاء فرض وكذا صوم الكفارات والندور كما في التحفة
 لكن في المشايخ أن الندور واجبة وفي الاختيار أن كليهما واجب لأن سفر شرعي أو مرض مبيح للفطر خفيف زيادة متناهية لأن
 عن رمضان بل عما فوافقه واجب آخر وفيه شعرا بان لها فراطرين إذا تغفل ففطر من رمضان وعن كثير من المشايخ أنه
 متفصل والاول على سبيل التولية كذا إذا طلق وقيل أنه متفصل الاول الصحيح وهذا كله عند ما عتد بها فمن رمضان وإن نوى
 واجبا آخر كما في الكشف وكذا أي مثل رمضان الفطر والنذر ليس وقت في صحة الاداء بكل من النيات التثلاث
 الاول فلو قال نذرت صوم يوم الخميس ونذرت قبل نصف النهار بنية الفرض أو الفطر أو المطلق وصام ففطر رادى

فغير صائم ولا افطار كما في الزايدى وكذا ان ارد من صوم رمضان وصوم غيره واجبا او نفذا او مطلقا بان نوى ان يصوم
 غدا من رمضان كان منه وان كان من شعبان فهو صائم قضا او نفذا او غير مقيد به فاشكال يوم اشك الى نوى واجبا او روتين
 رمضان وغيره من رمضان لفتح عنه لوجود اصل النية والا لكان من رمضان بان كان من شعبان او لم يفرق بينهما فقتل لو افطر
 فلا قضا عليه لكن عاتة اشاح قالوا اذا نوى اجبا ففطره من شعبان فهو كما نوى من ذلك الوجه كما في المحيط ومن راي ولو انما
 بلال صوم اي غرة الصوم وهذا الحسن القاموس لعل مرة التمر او التينين او الى ثلث او الى سبع او اثنتين ست وعشرين وسبع
 وعشرين وغير ذلك ثم او بلال فطر وحده يصوم وقال محمد بن سلمة اذا راي لعل الفطر ولم يقبل قوله فانه يمك بلانية الصوم
 قول نخان اماما ياكل جبر وغيره سر كما في المحيط وفيه شعار باره رجل ثم دخل مصر او اياه صامون فليكن يصوم معهم فان افطر اساء
 ولا شيء عليه كما في الزايدى وان رد قوله الى حال انه مردود القول النية لنفسه اذا كانت اجبا مستقيمة وتفرده اذا كانت مغلية وفيه شارة
 الى انه يشبهه عند حاكم الشهادة لازمة ليدل على الفطر الناس اذا كان عدلا او لمخبرة وكذا الفاسق ان علم قبول قوله في استور شبته
 الروتين وان لم يوجد حاكم يشهد في المسجد صاموا بقوله اذا كان عدلا او الى انه لو قبل قوله وامر الناس بالصوم فافطر انه الكفارة على ما
 العامة وقال الامام لا يلزم كما في الزايدى والى انه لو قبل قوله صام يوم الفطر بالطريق الاولى فان ما قبله من رمضان قطعاً ولذا شرط
 فيه نصيب الشهادة فلا يرد ان المشهور ان الوصلية لا تقبل الا في موضع يكون الجزاء او في نقبض الشرط فيلزم ان يكون صوم
 يوم الفطر بالطريق الاولى عند قبول القول ولان افطر بعد الرقضي والكفارة عليه وفيه شعار باره اذا افطر قبل الشهادة او ارد
 يلزمه الكفارة وفيه خلاف كما في المحيط والصحيح انه لم يلزم كما في الكافي وقبل خبر عدل واحد وفيه مزا الى انه يقبل خبر واحد و
 انه لا يشترط الدعوى والشهادة كما قالوا اما عنده فقد اشترط الدعوى والى انه يشترط الاسلام والعقل والبلوغ والى انه لا يقبل قول
 المستور والصحيح انه يقبل ولا الفاسق خلافا للطحاوي كما في المغنمات ولو كان ذلك العدل قنابا لكسر خلاف المدبر والمكاشفة
 خبر جابر الطريق الاولى ولقد عبد ملك هو ابو له او فاضل العبودية وقال الواحد والجمع كما في القاموس او امرأة او امته او محمدا
 في قذف نائبا عنه لا يقبل شهادة للصوم من قبل مع نحو تخم اي سحاب كالنبار والرخان وقال الفقيه انما يقبل اذا قل
 رايته في الصحراء او بين خلاف الغيم وعن الحسن يشترط الصواب كما في المحيط وشرط مع نحو الغيم للمفطر في طاهر الرواية نصا
 والشهادة اي شهادة غير الزنا وهو جبان او رجل وامرأتان وفي المتن انه يقبل فيه شهادة واحد وشرط ايضا ان يقبل
 الشهادة والعدالة اي الاسلام التام والعقل والبلوغ والشهادة في الاكتفاء اشارة الى انه يقبل فيه شهادة العبد والامته والمحدود
 التقف وفي المحيط انها غير مقبولة تنم لا يشترط الدعوى فيه وفي العدة انه يشترط الاكتفاء يشير الى ان في الصوم والفطر لا يشترط
 حكم الحاكم بل كفي ان يامر الناس بالصوم والخروج الى المصلى كما في العمادية وبلا تخم جمع عظيم غير مقدر في ناهي الرواية فيهما اي
 في الصوم والفطر اي يشترط جميع يقع الظن بخبرهم كما في الكافي فلا يشترط علم اليقين الناشئ من المتواتر كما يشير اليه في المغنمات
 لكن كلام الشرح مشير اليه وفي الزايدى الصحيح انه يكون من اطراف شيء حتى لا يتوجه تواترهم على الكذب

ولكل بعد الزوال فالكفارة عند الكل كما في النظم قد اوجبه مطلقا ما يقوم بدل ما قيل عن شئ وهو باحقيقة الدم وباقى الاصل طاكالا بازيرو عفا
وهو المراد ما مشناه ان يصير البديل كالنظم واخر النظم وانما عدلنا عنه وهو لا يغزو لبساطه لانه معين الفخار او هو جوبه رضى لا بد له من مرقى الى
الاغصان سيما الجبارى بضيقه لكن في النظم لم يكفر بكل الجوب سوى النظم وقيل لم يكفر عند حواشى المحيط اذا اكل ما يוכל عادة كغيره وما لا فافا اذا
اتبع الموزة الرطبة يكفر واليا بسة لا وان اضغما يكفر وفي الهية لو اتبع بزاق حبيب غير على الخفاف وفي الزاهدى لو شرب ثم كثر مع القضاء
والغفر الى الحد الذى لا ينفذ لاسباب او دوا وهو ما يؤتى في البدن بالكيفية فقط كالكا فور وغيره لكن في المحيط لو اكل ما يتبع اوى به
قصد او تبعا لغيره كغيره وما لا فافا في النظم رواتيان محمد اوى جماعا او اكل او شرب بقصد استرازا عن الاكراه والحظا والهيان كما ياتى
قضى ما فسد فمائل فيه فعدا منها وكفر عنه وانما ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة ليعا رابانه على الترخى كما قال محمد بن قائل
ابو يوسف رح انه على الفور وعن ابى حنيفة رح رواتيان كما في التماسى وقيل بين رمضانين وبه اخذ الكرخى والاول الصحيح وليد الايكه فقله
كما في الزاهدى وانما قدم القضاء ليعا رابانه معنى ان يقدمه على الكفارة كما في النظم ويستحب التسامح كما في الهية كما لمطاهر اى كغيره كالكفارة بان
يتحقق رتبة فان لم يستطع فمضوم شهرين ولا اذا باطرا لو تم قبل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كالنظرة وفيه بشاره الى جوار
الاباحة بالتعدية والتعشية او السجود والعشاء ليوم كما في التسمية والى ان اسطوان وغيره في ذلك سواء لكن في المحقق عن محمد
بن سلام وفي الفزاة عن نصير بن يحيى انها انقيا بالصوم في الجبارة وقالا لانهم هم بالامساق فانهم بما يعطون ثم يمتعون ويجود
للتبشيه لم يروا انه اذا جامع امراته ليلا عاده او نهرا ساسيا في اشارة كفارة الصوم لا يتاقت وفي النظم الاستياقت ولا بد ان يحفظ
الصوم فان الكفارة عند ابراهيم النخعي رح صوم ثلثة ايام يوم وعنده بعضهم لا يخرج عن العدة وان صام الدهر كله كما في النظم وهى
اى كفارة الصوم بافناد او اوصوم شهر رمضان بعضا وكما اوعى التقديرين كفارة واحدة فان الثانية لا تجب او يسقط
على الخلاف وهذا انه لم يكفر فاذا كفر لا اوى فلا دخل وعنه كيفية الاولى وفيه شعار بانه بافساد رمضانين لزم كفارتان كما روى عن
محمد بن قائل اكثر المشايخ كفارة واحدة وهو صحيح للداخل وقيل بغير الجواب كفى واحدة الكل في الزاهدى وقال المصنفان
من اكل شهرة يوم قبله كما في الهية والمبتدأ من الافناد اعتمد في ذلك كما دل عليه ما قبله فمن اتهم فاستفتى ممن يؤخذ منه الفقه
فاضى بعضا وصومه فاكل لم يكفر لان على العامى لعل يقبولى لفتى فهو معذور في ذلك وان اخطا الفتى فيه كما في المحيط وعنه لو بلغه
حديث فاكل لم يكفر لانه اعتمد على ما هو حجة في الاصل وعن ابى يوسف رح كفر لان عليه قضاء فقط لان الحديث قد تكرر ظاهره وشرح
كما في الفتا لا يخفى الا يكفر بافساد صوم غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والمنذر غير ما وقضى فقط فلا يكفر ان افطر خطا
اى اذا كفر للصوم غير قاصد للافطار كما في الكرماني فلو ضمن او استثنى فسبق الما جوفه وهو ذكر للصوم فسد بالكفارة وقيل لم
الافى الرابعة وقيل في التطوع وقيل في البالبة لما افطر لا العزرة كما في الزاهدى وعن نصير اذا فتسل فدخل الما حلقه لا يفسد
الا اذا صب فيه شحمه كما في المحيط او افطر مكرها من سلطان او غيره فلو اكرهه او امره على الجماع مثلاً قضى بالكفارة
عنه جهم كالموطا وعنه لاني الابداء كما في النظم وذكر في الهيات لو اكرهت زوجها يكفران لكن في الذخيرة لا كفارة عليه

وعليه الفتوى أو قل مثل الأكل بعد الصبح أو قبل الغروب فليكن أنه أي وقت هذا الفعل ليس أي قبل الصبح أو بعد الغروب لكن قال القدر أن في
القضاء بالأكل بعد الصبح أو قبل الغروب فليكن أنه أي وقت هذا الفعل ليس أي قبل الصبح أو بعد الغروب لكن قال القدر أن في
أنه لو شك في الجواز لم يفسد لكن تركه استحباباً أو شك في الغروب في الكفارة خلاف ما في المحيط وإلى أنه لو ثبت أن الليل كان خلافاً لم يقص
وفيه قضاء كما في قاضي خان وإلى أنه لا يفسد عدل ذلك بالنسبة الطويل فاحتمل في الحديث ما لا يفطر فلا يجوز قبول واحد من المشي في ظاهر الجواب
أنه لا بأس بذلك إذا كان عدلاً صدقه كما في الزاهد وإلى أنه لو افطر لكان استباق بصوت ليل يوم ثلثين ظاهراً أنه يوم العيد وهو غير مطلق
كما في المنية أو أن وصل في صلاة أو نحوها مما فيه صلاح البدن إلى الجوفه وهو ذكر الصوم أو دماعه بالكسوف أو قطر في أذنه من فسد صومه و
محمد بن طه الوصول إلى الدواعي في شغلها أنه شرط أهم الاحتيازي إذا غاب ليل من في أذنه وجب القضاء ولو دخل الماء في أذنه لم يفسد بخلاف فسد
على الخلاف لو بلغ موضع التحفة في الاستنجاء أو إذا قطر في الأليل لا يفسد وعنه إذا بلغ الجوف ففسد كما يفسد إذا وصل إلى قبل المرأة على الصحيح
وفيه إشارة إلى أنه لو وضعت الكرسف في الفرج الدخول علققت بها خطاً ضعيفاً ليس قوة الأخرى وهو في حكم الخارج لم يفسد كما في
العتية ونحوها إن الرطب اليابس منه سواء لم يهرأى أكثر المشايخ فلو لم يصل الرطب إلى الجوف لم يفسد وإنما شرط كونه مما فيه صلاح
البدن احترازاً عما إذا لم يكن برزخاً فانه غير مفسد وإن بقي الرزق في جوفه لكن إذا نفذ السهم إلى جانب آخر ودخل حجر إلى جوفه من جالفة أو إلى
حصاة أو غيب خشبة في دبره ففسد وكذا لو دخل صبيحة فيه على المختار وإنما شرط ذكر الصوم لأنه لم يفسد في جميع هذه الصور بلا ذكره
كما إذا فسد أو فطر في الماء أو في الزاهد وجوز الإنسان بطنه من غير المسام فلو عمل شيء منها إلى الجوف لم يفسد بخلاف
لكن ينبغي أن يكون مذكوراً على الخلاف قياساً على ما على البدن كما يأتي وما وصل من الحلق مستثنى منه والمسام فليج الأول وتشديد
الأخر من أفد الجسم كما في المغرب والصبح والقاموس وغيره فانه خفيف الجرم لعم مكان من الصوم يعني المرو وقد صحفت فني جمع الواحد
المقدار أو المقتضى من السهم بانهم هو الثقب مثل محاسن حسن أو أوتيل حصاة ونحوها مما ليس فيه صلاح البدن ولم يغيب اليأس
في أكله وهو ذكر الصوم سواء كان أقل من حصاة أو أكثر لكن في النظر لو اعتاد أكل الحصاة والزجاج وجب الكفارة وفي المنية لو أكل
الحصاة مثلاً من الأهل المعصية كفر زجره عليه الفتوى وفي الزاهد لأكمل طين الذي يؤكل تفكها فمن محمد بن لا كفارة فيه إلا أن
قالوا بوجوبها استحساناً وعنه أنه كفر في طين مطلقاً ومن أبي يوسف لا كفارة في طين الأرمي الفيا ولو أتبع جبة عنب كفر
مع ما يترك جبة تلت المشايخ ولو أتبع فتقاً مشقوق الداس كفر وقيل غايكفر بل يفسد الرطب أو قتيماً أي خرج ماني جوفه
متحراً بالتكليف حال كونه ملائمة أي بحيث لا يمكن ضبطه إلا بمر في الطهارة وهذا عند شيخنا وأما عند محمد ورفقهما الله تعالى
فقد فسده صومه إن لم يحل الفهم كما في الاختيار وذكر في المحيط لو قتيماً قتيلاً أقل من ملائمة مراً جمع إذا فعله لعله ولا يجمع إذا فعل باختياراً
وفي شرح الجارح مع محمد بن أبي يوسف إذا كان يغتسل واحد وثلاثين يوماً ان لم يغتسل أكثر من ذلك قال أبو يوسف في كونه
غير مفسد عند ما وهذا خلاف ما من الاختيار في الطهارة ولا يقضي أن عليه القتي كسخر من ماني جوفه بلا تكليف و
ملا فيه أو أقطر بالجماع أو الأكل أو غيرهما ناسياً أي قاصداً الإفطار غير ذكر الصوم فليكن أن أو فساداً وقال مالك أنه

مفسد للصوم الا انفل كما في الهية وقال ابو يوسف رح انه فيفسد الصوم مطلقا فيفسد كما في النظم قيل جماع الناس مفسد للصوم خلافا لما في التفتة
والاصح ان الهية قبل الهية وبعد ما سوا فلو اكل اول النهار ثم نوى في وقته جاز قيل انما جاز اذا لم يوجد منافية ون رأى صاحبها كل
ناسيا بخبره اذا كان شابا والا فلا كما في الزاهد والاولى ان يقضي اذا فطر ناسيا كما في الزايدة او اظم اي رأى نوما مضمونا في مناره
او فطر مرة او اكثر الى امرأة او صبي شهوة او تفكر فانزل في صوره او دخل غبارا من اطاحت او غير ما كما في الزايدة او دخان
او ذباب في حلقته فلو تلع الذباب فسد الصوم ولو وقع تلحج او طرة في فيه وابتلع كما في الزاهد وفيما ذكر شهابان طعم الادوية
ويخرج المعطر اذا وجد في حلقته لم يفسد كما في المحيط ولو وطى بهيمة في انت الربيع من الحيوانات او سبته او وطى في غير فرج كما اذا
فخذ او قبل وليس اى من البشارة بلا حال ان انزل قصتي بالكفارة وقيل لا قضاء بوطى بهيمة وفي كلامه إشارة الى انها
لو قبلته او سبته مع انزال منه لم يفسد صومه والى انه لو قبل بهيمة او سب فرجها فانزل لم يفسد بخلاف الى ان الرجل والمرأة في ابل
وليس سوا والى انه لو خرج بلس ندى لم يفسد قيل لو خرج ذاد فمفسد لو شتم من رأى الثوب فانزل فسد اذا وجد حرارة اعضائها والى
كما في المحيط والى انه لو تمني بالكف فسد هذا قول العامة وكل سباح ذلك قالوا القضاء بالشهوة لا لقوله على الصد عليه وسلم (نكح اليتيمون)
وتسكيننا يرجي ان لا يأتهم كما في الزاهد والى فيفسد الصوم عند بعض المشايخ باكل اى ابتلاع ما استقر بين سنانة من الغذاء
او الدوا حال كونه اقل من قدر المحصة كبكر المحمل والمعدة فوج الميم المشددة وكسر ما فواكل قدرها او اكثر فسد وقد روى عن ابو نصر الدبوس
الفسد بما قدر على ابتلاء من غير ريق وجارة محرج (اذا كان بين سنانة شئ فدخل جوفه وهو كاره لم يفسد كما في الذخيرة
الا اذا اخرج الى الاقل باللسان او اليد او الخيال من قيئه ثم اكل فانه مفسد بخلاف وقال ابو يوسف طم ليزم الكفارة وفي
الكلام عز الى انه لو ابتلع لقمته كانت في فيه قبل الطلوع لم يفسد وهذا اذا كانت لقمته عيرة والا فان اخرجت فلفظان لم يفسد والا فان
وقيل لكل في اكل وقيل لم يحسب الا القنطرة في اكل عند اكل كما في النظم والى انه لو قتل خيطا قبله ببقرة ثم ادخله في فيه ثم اخرج
لم يفسد صومه وان فعل عشر مرات كما في الهية والى انه لو اكل ما اخرج من بين سنانة بالخلال جازوا ما باللسان فالاحسن ان ياكله
كما في البستان ولا يفسد باكل سمسمه واحدة اخذها من الخارج مضغقا الا اذا وجد طعمه ففسد وعن ابى القاسم ان مضغقه
مطلقا وفيه إشارة الى انه لو تجلعا كذا فسد وجب الكفارة على المختار كما في الخلاصة والى انه فسد باكل الماسن والعدس
والجاذرس والارز لكن في الزاهد انه غير مفسد ونحوه فيفسد الصوم مع تذكره عند ابى يوسف رح ان اكثر اى طار
فاه ولا يفسد عند محرج وهو صحيح كما في النهاية وفيفسد عند محرج ان ايجد دوا كان قليلا او كثيرا او يفسد عند
ابى يوسف رح ان قل وهو صحيح كما في الخلاصة فلا يفسد نحو الخليل اتفاقا كما يفسد اعادة الكثير وهذا اذا ذكر الصوم والا فلا يفسد
كما في التفتة وكراه الذوق اى ذوق من غدا او دوا في صوم وقيل في الفرم كما في المحيط وكراه مضغ
شئ منه الا طعام صبي او زوج او نحوه حشرورة بان لا يجد من مضغ او نحو ذلك والا فيكره وقيل
لا يكره مطلقا وان يكون الزوج شئ الخلق او يكون فوف غبن في المشتري فانه لا يكره الذوق والكلام مشبه

الى ان يمتنع والاستنشاق بغير الوضوء بغيره الا الاستنقاء والاعتسال صلب لما على الاسر وتلفظ بالشوب المبلول وعمه ان يكره الكل
 في الزاهدي ولى انه يكره ادخال الماء في الفم ثم اخراجه كما في قاضيه خان وكره القبله ان خاف الوقوع في الوقوع او الانزال في
 روى انه يكره ان يفتح الشفة على ما روى عنه كما في النهاية ولى انه يكره المباشرة الفاحشة وكذا المعالقة والمصافحة على ما روى عنه
 كما في النهاية ولا يكره السواك اي استعمال الخشب المخصوص في الوضوء للفر من الاكل وغيرهما سواء كان مبلولا او لا صبا حاويا
 وهذا عندنا وقيل يكره في وضوء النفل كما في الزاهدي وغيره والكل اي استعمال الكل ويجوز منكم الكفا وفيه شعار بانه لا بأس للنساء
 غير الصائمات بالاحتفال وكذا الرجال للكل الاسود للتلذذ دون الزينة كما في الكافي وذكر في الصمات انه لا بأس به لجميع يوم ثورا
 على الحق لقوله عليه السلام (من اتحل يوم عاشوراء لم يرد عيناه ابدًا) وقيل لا يجوز لان يزيد كحل بدم عشرين رضى الله تعالى عنه او يقر
 عينيه بالنظر اليه رضى الله تعالى عنه وعن ابويه والسلام على جده ولعله من مفتريات الروافض فان العالي من العناق لم يفتح عنه
 مثل هذه الافعال وممن جاوز عمره خمسين فان سعى به لفناء توأه او القرب منه يحرم الصوم لزيادة الايضاح فان الشيخ
 الفاني الذي يحرره في الحال سبب لهم ويزاد كل يوم الى ان يموت كما في المحيط والكراني وفيه وفي كل من يعجز عن الصوم في الحال
 وليس عنى الاستقبال افطر وطعم عليه كما اواباه فان ادور ولفظ الاطعام جاز فيه الاباحة والتحليكم بخلاف ما يلفظ الاداء و
 الاتيان فانه التحليكم كما في الصمات وغيره فيشكل في التلذذ (انهم قالوا ان مفعول الشئ اذا ذكر فالتحليكم الافلا بابه ثم يؤيد
 الاشكال ما في الزاهدي عن ابى يوسف انه اذا غداهم او عشاهم لم يخرج لان الاباحة لا يني عن التحليكم والغدية بمنية عنه لكل يوم فنية
 مسكينة اي صرفا من مصارف كباشر اليه كالطرفة نصف صاع من براوز نيل صاع من قرا وغيره فوطم مساكين نصف
 صاع من برمن يوم جاز عندنا ولو اطعم مسكينا صاعا منه من يومين لم يخرج عنه وعن ابى يوسف رح لواتيان والاطلاق مشير
 الى ان لا ان يفدى اول رمضان بركة كما في المنية وذكر في الزاهدي انه يطعم في كل يوم ولا يغفر معنى الشبه ولى ان وقت
 وجوبه كقضاء رمضان كما في التمر تاشي وقبضي ما افطر وطعم ان قدر على الصوم لانه يشترط الجواز اختلف دوام
 الجوز وحال اي ذات حمل بالفتح اي ولد في بطن او من صنع اي ذات ارضاع اي التي لها ولد رضيع خافت كواحدة
 المفتر باجتماعها او بقول طبيب بذيق مسلم على نفسها او ولد لها المضمون بالرفع التي هي ام له كما هو الظاهر لكن الارضاء
 لم يجب عليها بل على الاب بل لها دهنها نظيره فانه وجب عليها بعد الاجارة كما في الكوفي وعن ابي بصير ان نظير المستجارة كالام
 اباحة الاطعام فعلى هذا التعمين الام للارضاع بان لم يوجد غير ما مشكلا باح لها الاطعام وفيه اشارة الى انها تشرب الدواء اذا
 خافت عليه وهو لم يشرب ولى ان المعروف المحتاج لم يغير قبل من جميع له فلو خافت الجنان ضعفا خضع نصف النهار فقط وان لم يكن
 احبته فله تعب نفسه حتى اجتهدته فافطر كفوقيل بخلافه كما في المنية وذكر في الخزانة ان الحارثي دم او اللعب
 او الذاهب بسبب المنه او كره اذا اشتد الحروف والهلاك فله الاطعام كحره او امته صنعت للبخ او غسل الثوب وهرق
 خاف بالاجتماع او بقول الطبيب زيادة مرضه الكائن او امته اده او وجع العين او جراحة او صدم او غيره

ويحل فيه خوف المرض نقصان العقل من الزوجة حتى فطر حقه لضعف عند صابة الحمى فلا بأس به لان القلب كالكمائن قال نجم الائمة من سنة
 مرضه كرهه ومروفيه رضي الله تعالى عنه لوزال المرض وتجي ضعفه لم يفطر لوزال المسبح لكل في الزيادة ولي ان لو كان حدث المرض فطر كما في الاختيار والمسافر
 الذي له قصر الصلوة اقطر واى ابلح افطاره ولا الاربعة لكنهم سوا فيه الا اذا نزل عذرهم وقال التاجري فيقر من على الحل الا فطر في آخر
 النهار ويصح في اوله واظا ق كسافر مشي الى ان لو سافر من مكانه او حضر من سفره اقطر لكنه مكره وقال لم يفتياني لوانت الشافعي في المسبح
 لم يفطر بخلاف ما لو مرض بعده ما كان في الهية وعن ابى عبيد الله لو اصاب المصنص صاعا ثم صبح ثم افطر لم يفطر كما في الهية وقضوا
 ما فطر وقبل رمضان آخره وبعده بلا فدية نعم ان افطاره في البدل الذي يخلص به عن مكرهه توجه اليه كما في الكشف وصوم سكر
 الايضه احب اذا لم يفطر عامته فقامه والا فافطر افضل اذا كانت الهنقة مشتركة بينهم وفيه شعار بان الصوم مكره للمسافر اذا
 اجهدته كما في قاضيخان وان صح المصنص الحقيقة او الحكمي كالحل والموضع والحل في النفس والنفساء وغيرهم او اقام المسافر
 ثم مات لم يصح اوقافهم قدي وارتبه ما فات اى وجب عليه ان يؤدي فدية ما فات عنه من ايام الصيام كالقطرة عيننا
 قيمة ان عاش بعده اى كان حيا بعد الصحة والاقامة بقره اى بقدر ما فات فلو فات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام
 مثلاً وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء او اى وارتبه فدية صوم خمسة ايام والا يعيش بعده بل اقل فدية بها اى فدية
 بقدر الصحة والاقامة لا الموت فلو فات خمسة وعاش ثلثه فدى ثلثه فقط والطحى وى وهم وقال انه قول محمد راج وما قولهما فالهية
 بخمسة والا سمي بي حر الخلف بكلا (لو عاش اقل مما فات فان صام فيما عاش فلا شى عليه عنه هم وان فطر ولم يصم اصلاً فلا
 عنه محمد راج وقال عليه الهية بكل ما فات وولتن ظاهر الرواية وهو صحيح والكلام مشعر به لو كان المصنص فلا شى عليه وهذا
 لو لم يحقق البأس عنه والا فعليه الفدية لكل يوم من المرض كما من الكفاي وقال صاحب لم يها انه شى يجب حفظه جدا وينبغي ان
 يستثنى ايام الهية عما عاش بلا سياتي ان لا اداء الواجب لم يخرج منها بشرط الوجوب الفداء على الوارث الا ليعصا به بشرط وفقد
 وجوب الايصاء من التفهيد من التلث اى ثلث ماله الخان له وارث والافس اكل والكتبا من هذا الكلام ان الايصاء واجب عليه
 الخان لانه لم يفتي في الهية وغيره فدية كل صلوة مكتوبة او اوجبة كالوتر دون السنة فانها في سعة من الترك لصوم يوم
 اى كفدية قيل فدية صلوة يوم كصوم الخان مسر او اظهر خلافه كما في الخزانة وقال محمد بن مقاتل به بلا قيد الا عسار وعامة المشايخ
 ماله الى الاول وعليه الفتوى كما في الكفاي والقياس ان لا يجوز الفداء عن الصلوة واليه ذهب السبكي كما في قاضيخان والاحسان
 ان يجوز الفداء عنها ما في الصوم فلورود النص وما في الصلوة فليعموم الفصل ولذا قال محمد راج ان يخرجها انشاء الله تعالى وفي الكلام
 مرض الى انه لو فطر في ادائها باطالة النفس وضاع الشيطان ثم ندم في آخر عمره او صلى بالفداء لم يخرج لكن في دياجة المستصفا
 دلالة على الاجزاء الى انه لو لم يوص بالفداء مبرع وارتبه جابو قال محمد راج انه اجزى انشاء الله تعالى وفي الراية
 قيل انه لم يخرج الصوم وفي التحقيق قيل لم يخرج الصلوة ولا خلاف انه امر حسن يصل ثوابه اليه وينبغي ان يفدي
 قبل الدفن وان جاز بعده وكيفيته ان يسقط من عسره اثنتا عشرة سنة ومن عمره تسعة ثم يدفع للهاقة

من الصوم الى مسكين من مائة دفعة واحدة ان كان ثلث وايفيا بالفضية والافيد في اليه فليكنه فيصبه ثم يمين الدافع فيقبضه ثم يدفعه الى المسكين ثم
 ثم الى ان ياتي عمره وان لم يملك شيئا استقرض واثره ونفي ان يقول الدافع للمسكين في كل مرة في ارفعك لانه الفدية صوم كذا فلان فلان
 فلان لم يوفى ويقول مسكين قبلته واطلاق كلامه يدل على انه لو دفع الى فقير حيلة جاز ولم يشترط العدد ولا المدة لكن لو دفع اليه من قبل
 من نعت صاع لم يعتد به وبقيت مكانه في ايمان الصغرى وعبادة غيره لا يخرج به اي صوم الوارث وغيره لم يمت وصلواته لا في
 فالامانة للعد فلا يرد ان الزكاة والحج والكفارة محزنة بلا خلاف وعن عصام ومحمد بن سلمة عن ابن خزيمة وصام او لم يصم عنه احتياطا لان
 السنة ودوت بها ولو لم تأخذ بها ضرب من الاجتهاد كما في المحيط وذكر في الزاهد عن عصام وابراهيم بن يوسف يقضي غير صاوة
 ويلزم لنفل اي تمام صوم لنفل بالشرع اي بشرط غير منطون انه عليه والا لا يلزمه كما في الهلوة وفيه شهابان
 افطاره لا يكون كما في الايام لمنهية اي في المنهي الصوم منها فجل الايام منهية لمداقة الحول اي يوم يفطر
 يوم الاصح مع ثلثة من الايام بعده اي الاصح تسمى تلك الثلثة بالشرع والاحسن اي العبد والشرع فان صوما
 لا يلزم بالشرع فيه فيما لا يفطر ولا يلزم لغيره عن ابى يوسف ح انه يلزم به كما في الكشاف وذكر في الزاهد وغيره انه لا يلزم بالشرع
 عنه خلافا لما اوجاه احتج الى التفسير لان الايام لمنهية كثيرة وان لم يكن ثلث تلك الايام منها ستة شوال فان الصوم منها لا يكون مطلقا
 عنه ومتابعا عند ابى يوسف ح وعن الحسن لا يكون مطلقا كما قال المتأخرون الا انهم خالفوا ان التتابع افضل ام التفرق وقال
 المحلوف في صحيحه ما اذا اكل بعد الغيبة اياها ما كان في المنعرات وذكر في المنعرات ان التتابع افضل ام التفرق وقال
 يوم التروية وعرفة وقيل النحر في حق الحاج ومنها اجمعة منفردة او بعد اعندة خلافا للطرفين ومنها يوم المهرجان والنية وزاد ما لم يوافق
 ما اعتاده والمختار ان صومه غير مكره ومنها صوم الدهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف ح كما في المحيط ومنها صوم الوصال
 اي صوم يومين او ثلثة بلا افطار كما في المنعرات ومنها صوم ايام البيض فانه مكره عند بعض كما في الخلاصة وهي الثالث عشر
 الرابع عشر والخمس عشر وقيل من الرابع عشر كما في الزاهد وعن ابى يوسف ح انه مستحب كصوم الاثنين والخميس كما في
 المحيط وصح النذر فيها اي في هذه الايام لمنهية بالاصالة مثل نذرت ان اصوم ثلثي يوم النحر او عذوا وكان الغد يوم نحر
 او بالبتعية مثل ان ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابد وعنه انه لا يصح النذر فيها لكن افطر لكرامة الصوم وقضى
 في الايام اخر الا صوم الابد فانه لم يكل يوم سكتا كما في الهرة وعن محمد ح اوصى بالاعطام وان صام صوم خرج عن عمدته
 وفيه شهابان لو نذر صوم الاصح او افطر وقضى يوم الفطر صح كما في الزاهد وبانه لو صام فيها عن وجب آخر كالنذر والكفارة
 لم يصح لان ما في الذمة كامل اذ اقامتها كما في المنعرات وليفطر النفل اباحة بعد رضيا فانه ثم يقضى المفطر سواء كان
 ضيفا او ضيفا ذكره لم يصف لكن لم يوجد رواية لمضيف والضيافة مشعربان غيب كما ليس بعد مبيع واماي
 فعنه انها ليست بعذر وعنه انها عذر كما في الكافي وشيخه ان يقول انه صام وبيأله ان لا يفطر كما في
 فتاوى الحجة والافضل ان يفطر ولا يقول اني صام حتى لا يعلم الناس سره وقال ابو الليث ان كان الاقطار

السور مسلم فمباح والا فلا كما في النظم فان ان تاذى لداى تبرك لا فطر لا فطر والا فلا وقال الحلو في الحسن انه ان شيق من نفسه القضا فطر
 والا فلا وقال حلفت ان لا افطر وان حلفت باطلاق ونعني ان يكون فيه تفصيل على قياس ما قال الحلو انى كما في المحيط وفى كلامه اشارة
 الى ان لا يفطر بل عند كما روى ابو بكر الرازى عن اصحابنا منى الصدوق عن ابي الحسن انه ساجد حلفت فيه المتأخرون والاول الماخوذ كما في كتاب
 الكافي والى ان غير افضل لا يفطر كما في المحيط وعن ابي يوسف رح ان صوم لقتضاه الكفارة والنذر فطر وهذا قبل الزوال واما بعد
 فمباح الا اذا كان في تركه عقوق احد الوالدين كما في الرازى وميسك بقبية يومه وجوبا او استحبابا والاول صحيح حتى الموت
 كما في النهاية وضمير لويه لفضل ميسك مما ياتي من قوله مسافر قد صام اى جاز من السفر ونوى الاقامة في محله بل بعد الطلوع وحاصرت
 او نفسها وطهرت بعد طلوع او معه او قبله على الاقل منها وطهرت من الليل مقدار الليل واخرته وفي النهاية قيل ياكل الحائض سراً وتيل
 رى والمسافر والمريض جبراً وصحى او صبية يبلغ في بعض اليوم وكما قرئنا وغيره اسلم فيه والاصل فيه ان من صار اهل الاداء
 في اليوم يومه بالامساك من هذا الوقت وفيه شعاع بان ميسك بطريق الاول من افطر متعمداً او خطأ او مكرهاً او دخل يومه الشك ظهر بنية
 كما في قاضيان والافضى ذلك اليوم هذا ان اى لصبي الذى بلغ والكافر الذى اسلم ولو عند الصخرة وعن ابي يوسف رح انها
 قنيسا اذا صار اليمن عندهما وفى الامساك شعاع بانهم مفطرون في بعض انها فلو لم يفطروا فيه ولو في الصوم في وقتها لم يخرجهم عن
 رمضان لانعدام الاهلية في اوله الا المسافر فانه تجزئه عنه الاهلية كما في الاختيار فلو افطر او بعدا فلا كفارة عليه بل بالافاق وفى
 القضا على المسافر والكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الحائض ولا قضاء على الصبي كما في النظم ويوم الصبي بالصوم اذا اطافه كما قال
 ابو بكر الرازى وعن محمد رح انه يوجب حينئذ وقال ابو حنيفة انه يضر ابن عشر سنين على الصوم كما على الصلوة وهو صحيح فلو لم
 ليس عليه قضاء كما في الرازى ويقيم ويغني ان لا يفطر منهم صائم سافر بعبه صحيح ولو افطر وان كره لا كفارة
 عليه الا حسن لم يفرق ان جواب له ما من وحلفت ان تجوز الاسمية ويجوز ان يقال ان لو لمعنى ان صح
 ان يكون الجواب اسمية بلا فاء كما في المنى وحيثون كل الشهر مما يمكن ابتداء الصوم منه والاحسن جميع الشهر مسقط للصوم حتى
 لو افاق بعد الزوال من اليوم الاخر من رمضان لا يلزم القضاء على الحج لان الصوم غير صحيح فيه كما في النهاية لا يسقط جنون ابل
 فيما ذكرنا فلو افاق قبل الزوال ولو من آخر رمضان لم قضاء الكل ولو افاق في ليلة منه لم يلزمه قضاءه على الحج كما في عامته
 المتداولات كما في المحيط وغيره ومن لظن ان في التحقيق افاقته في جزء من ليلة موجبة للقضاء في ظاهر الرواية والاطلاق مشعر
 بان لم يفرق بين الجنون الاصلي والطارى فلو بلغ مجنوناً ثم افاق في بعض منه لم قضاء الماضى وعن محمد رح انه لم يلزم كما في
 المحيط وذكر في الرازى المعقب في الافاقة زوال جميع ما به من الجنون وان اثنى عليه ايا ما اثنى ثلثين يوماً او بعضها كان
 في دلالة الايام عليه خفاء وقضاها اى قضا تلك الايام الا يوماً فلو افاق في وقتها كما اذا افاق قبل الزوال او اثنى
 عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقضى ذلك اليوم لوجود اليقظة فيه على ما هو الظاهر من حال كل مؤمن والبناء عليه
 ما لم يعلم خلافه فلو اعتاد الفطر او سافر لزم القضاء كما في المحيط واعلم انه قال ابن عبد البر ان احاديث تعجيل الافطار

وتأخير مسجور صريح متواترة كما في فتح الباري وذكر في الزاهد انه قال من سن الصوم تسحر وتأخير تعجيل الافطار يستحب الافطار قبل الصلوة
ومن السنة ان يقول عنده (اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت وصوم الغد من شهر رمضان ثوب
فاغفر لي ما قدمت وما أخرت)

فصل الاعتكاف لغة البث من مكلف الشيء من العكوف اي الاقامة كما في الكرماني وشرعية على ضربين سنة ووجوب بالامام
اشارة الى الاول وهو ثبوت في مسجدية عبادة غير واجبة بقرينة قوله سنة موكدة مطلقا قيل في الشهر الاخير من رمضان والاماني غير مستحب كما في
بيان الاحكام قيل سنة على الكفاية حتى لو ترك في ليلة الاساءة وقيل سنة لا ياتم تركه قيل مستحب كما في الزاهد في صحيحه في الواجب في الواجب عليه سلم
على ذلك قضاء في شوال من تركه كما في المصنفات والكلالة ثم قيل ان اقل هذه الاعتكافات ساعة وهذا ظاهر الرواية عنه انه يوم في الاول لا يصح
اذا عنده وعلى الثاني فيضي لان اعتكاف لا يخلل الا تمام والى ان الصوم ليس بشرط وهو ظاهر الرواية كما في النهاية والى انه يجوز ان يقتل ليل كما في
المنظم والى انه يجوز في كل مسجد وعن ابني يوسف ج يجوز في غير مسجد جماعة كما في الكافي وفيه ايما الى انه لا يجوز في ظاهر الرواية الا في مسجد جماعة كالواجب
ثم اشار الى القسم الثاني من الواجب بقرينة الصوم والعقار وغيرهما من الاحكام الماتية فقال وهو اي الاعتكاف الواجب بالنذر على طريق الاستحسان
لبث صام ثم اي قراره وفيه رفر الى انه تعريف اعتكاف المذكور اما تعريف اعتكاف الاشياء فيضائي والى ان الصوم شرط او ترك كما في
الحنفية والصوم شامل لغير الفرض ففي المشايخ عن الصوم الواجب ما يجب على نادر الاعتكاف وفي الخزانة انه لو قال بغير صوم لم ينع مع الصوم واصل
انه لا يصح النذر باعتكاف ليل وعن ابني يوسف ج انه يجوز فان عمر رضي الله تعالى عنه نذر في الجاهلية اعتكاف ليلة وفادارة صلى الله عليه وسلم
بايضا كما في المنظم في مسجد جماعة اي يقوم فيه جماعة ولو مرة في يوم كما اشار اليه الكرماني وعن ابني حنيفة ج انه لا يصح الا فيما تقوم خمس مرات
وقيل يصح في الجماعة كما في المحيط والاصح انه يصح فيما اذن ولهم فلا يصح عند الجاهل من مسجد قواع الطرق كما في الخلاصة وينبغي ان لا يصح
في مسجد العيد والجماعة وفي المصنفات الفضل في المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر بها بيوت اي
بنية البث والاولى ان يكون الضمير للوجوب ليس بمراد البث للعبادة له تعالى وفيه شعاعا بأنه لا يجب بحد الشرع فيه وعن ابني حنيفة ج
انه يجب به كما في الظهيرية وبانه يجب بحد قصد القلب والنذر ايجاب على النفس مما ليس عليها بالقول ولو اكتفى بالقلب لم يلزمه كما في
كتب الفروع والاصول كالخزانة والتحقيق وغيرهما وقله اي اقل مدة الاعتكاف الواجب اربعة اقله يوم كما في عامته ثم لا
لكن في محيط عن كثر الروس وخزانة الاكمل ان اقله يوم عنده واكثر من نصف يوم عند ابني يوسف ج وساعة عند محمد ج
فلنذكر الاعتكاف قبل الزوال في يوم صام لم يصح عنده خلافا لما في الزاهد في مقتضى ذلك الاعتكاف الواجب
من قطعه فيه اي في ذلك اليوم فان لم يقضه فعليه الايصاء ولا يخرج من بيتك للوجوب ليل او نهار امته اي
من المسجد وطوره اخذ الالحاجه الانسان اي لما فيه ضرورة كاداء الشهادة وقضاء الدين وحمل الطعام والشراب والى ما يمكن له فادام
كما في المنظم كالخوف على النفس والمال واخراج ظالم له في المصنفات وكما جابة سلطان البول والفاط والفسل والوضوء ولا يجوز في المسجد
او عرصة خلافا لمحمد ج كما في الزاهد والباس بان يدخل بيت للوضوء ولا يملك بعد الفرائض كما في المحيط واسلم

من الجمعة من لم يحج كفي الكفاية وغيره الا ان كان في نفسه قال او الجمعة من قرب من الجاهل منزلة بعد الزوال ومن بعده
 منزلة اي مختلف فو قها يخرج يدركها اي الجمعة فيصلي السن حال كونها الجمعة قبلها وبعدها كما في الأصل وقبلها اربعاً وستاً
 وثمة كفي المحيط وانه يخرج بقدرها فيصلي ميتين ثم يخرج من غير تراخ ولا يسلك كالمجمعة في النظم والكلام مشيرة الى انه لا يخرج لعبادة المريس وب
 العلم صلاة الجنازة الا اذا استثنى عن نذره وقيل يخرج اليها اذا لم يكن للميت من يقوم بأمركه في الزاوي ولا يقسم الاعتكاف بكاشة اي
 اعتكاف في الجامع الكثر منه اي من وقت يصلي فيه الفرض والسنه ولو لم يولد له ولد فان خرج عنه الناذر ولو بالسيان ساعة عنده وكثر
 من نصف يوم عندها وهو المستعمل كفي في الخلاصة بل عذر اي حاجته الانسان فسد اعتكافه ويا كل فتيشرب ونيام وطيب و
 يهن ويزوج ويخلع ويبيع ويشترى لحاجته الأصلية للتجارة فانه مكره فيه اي في المسجد بلا احضار البيع فيه فانه مكره على
 ما قالوا كفي في الهداية وفيه إشارة الى انه لا بأس ببعضه الى ان لا بأس باحضار الشمن لا يفعل هذه الافعال فيه غيره اي غير المعتكف
 فانه مكره وفي الزاوي لغيره النوم فيه ولو قضاها رجاها الى القبلة ولا يصح اي يكره ترك التحرش وإطالة السكوت لان تصح
 ليس تقربه في شرفين كفي الكفاية او يكره ان ينوي الصوم مع زيادة ان لا يكلم وقيل ان يندران لا يكلم اصلاً كفي في الهداية وتجب
 الذكر كفي في السجدة ولا يكلم الا بحجة اي بما لا تخفى فيه فان حرمة تكلم بالشرف في وقت الاعتكاف اشده منه في غيره وسيطله اي
 الاعتكاف الوطى في القبل والبر وكو طي ليلاً او ناسياً وفيه شهايمان الاكل ناسياً لم يطبله وسيطله وطسه في غير خروج
 من الانسان كالتفخذ او قبلة أو مس كالمباشرة ان انزل وفيه عز الى انه لو نزل فانزل لم يطبل كفي المحيط والا ينزل
 فلا يطبله وان حرره هذا الفصل عليه وامره تعتكف بان زوجه لا غير في بيتها فان كان في مسجد او في البيت لم يصح موضعها
 مسجد كفي في الزاوي وفيه إشارة الى انها لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد بيتها افضل ثم مسجد حرمها والى انها لا تعتكف في بيتها
 في غير مسجد ولا بيتها زوجها ولا يخرج منه كالرجل كفي في شرح الطحاوي ولو كانت خرجت ولا يذرها الاستقبال بنذر الشيء الا اذا لم يقص
 ايامهم متصلة بالشهر ولو نذرت اعتكاف عشر تقبلت لا مكان لتتابع كفي في الزاوي سدر بلانيته الليالي اعتكافات ايام
 مفصول نذره بالجملة صلاة لموصول مخدوف فان الكوفة جزوا حذفه ولا وجب له بصيرة عند كفي في الرضى واخى من نذره لزمه من لم يشترط
 لصحة النذر الا ان يكون له نذر وعادة فطاهر وكذا عند من اشترط ان يكون من جنس فمن لانه لبث في المسجد اذا صلى كذا في المحيط وامره
 من الفرض ما هو فرض قصد افلا يلزم النذر لصلاة الجنازة وعبادة المريس لانها واجبة ولا بالصنود وقرارة القرآن لانها للصلاة
 لا العينة كفي في الكفاية ولا بدعاً وكذا ادبر كل صلاة عشر مرات وكذا بالصلاة عليه (عليه السلام) كل يوم كذا وقيل يلزم النذر بها
 كفي في لنية بلياليها المتقدمة عليها وفيه شعار بان من نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها المتأخرة لان كلام من الايام والليالي
 يستتبع ما بآزانه من الليالي والا يام باتفاق الروايات ولا اي متتابعاً وان لم يشترط المولاه وفي نذر اعتكاف
 يومين بلانيته ليلتها لزمه بلياليتها ولا وكذا لكس في ظاهر الرواية وعن ابى يوسف في اللياليتين لا يكره شي وفي اليومين لزمه لليالي
 المتوسطة ايضا كما في المحيط وعنه يدخل فيه هذه اليلة استجباباً لا وجوباً كما في شرح الطحاوي وعنه لا يدخل الا اليومان

لزيادة الاتهام الى الحسين نحووه الى وطنه من تدا سيرة فلا تشرط بقا نفقة يوم بعد يوم وخلافه لا في عهد الله الجرجاني وعن ابي يوسف نفقة
 شهر كما في المحيط وقيل في التاج راس المال التجارة وفي المحرر آلات حرفته وفي صاحب لصحية ما عيش بعلتها وفي الحواشي والاكابر الاتقان البقر
 ونحوه كما في قاضيه خان والكلام يشير الى انه لو كان له كروم ومختارات وارض وحوزة يستغنى بها عن عياله الى العود غلبتها وقصبتها الزم الحج
 كما في الهية وكذا اذا كان له حواشي ابواب للزينة كما في الجواهر مع من الطريق اي ما لمن يريد الحج ان طريقته من من لعصيان و
 القتل وغيرهما فان علم انه لم يات بها حوزة فخير كما في الجواهر لا يرى ان البابك التورق خرج حاجا فلا ذهب معلقة قال لاصحابه ردوني
 فقد اكتب سبعمائة كبيرة في معلقة فردوني واقعات الناطقي ان قبل بعض الحاج عند في ترك الحج وعن ابي القاسم لصفها يبلغ قال لا شك
 في سقوط الحج عن لهناء وانما اشكت في الاعمال واقى ابوبكر المحققا من بعد اوانه سقط عن الرجال ايضا لكثرة الاخطار وبه افق المورس
 والشرعاني لصفها بخوارزم والفضل الكرماني بخراسان كما في الرازي وقال عبد الله السبكي ليس الحج على اهل خراسان منذ اُسنة
 وقال ابو القاسم لصفها لا اري الحج فمنا من عشرين سنة والهداية عندى والرب والحب ومثله قال ابوبكر الاسكاف في سنة ست وخمسين
 وثلاثمائة فليكن في زماننا قيل انما قالوا ذلك لانه لا يتوصل الى الحج الا بالرشوة فيكون سببا للمعصية وتنبى قول الامر الى هذا
 المطاع كما في لصفها وقاضيه خان وغيرهما لكن في الهية لا يمنع الحج بالمكر فانه لا يخلو قافلة عن ذلك فلو سقط الحج بمثل ذلك تقع
 العمل بقوله تعالى ولقد على الناس حج البيت الاية فالاعتماد على ما قاله الفقيه ابو الليث انه ان غلب سلامة الطريق ففرض الا
 نساقط وظاهره ان من الطريق شرط الوجوب كما روى عنه وعن بعض اصحابنا انه شرط الاداء وهو الحج فيلزمه الايضاء كما في النهاية
 ولما فرغ عن الشرط المشتركة شرع فيما يخص بالمرأة فقال والزوج بالجمعي مع الزوج ويجوز الرق على الابتداء او المحرم اى
 الذى حرم عليه نكاحا ابد القربة او رضاع او صهرية كما في المشاهير وبداوا كان محرجا لاخت زوجته وعمتها وخالها فان حرمتها فتقيد
 بالنكاح لكنه محج للزوج ايضا ولو عرف بحال لوطى وحرم النكاح ابد دخل فيه الزوج وان لم يكن محتاجا اليه في هذا المقام
 والاطلاق يدل على وجوب الحج عليها وان كان المحرم لم يوافقها الا نفقة وفيه اختلاف الروايتين كما في المحيط وفي مغر
 كلامه ورضخى الى اشتراط كون الزوج والمحم عاقلين بالغين موفيتين له في ذلك بلا اجبار فلا عبرة للبصير والمجنون ولا يحجر الزوج
 والمحم على ذلك كما في شرح المحامدى والى اشتراط كون المحرم غير فاسق والا فلا يجب عليها كما في الزانية لمرأة الشابة او العجوز والاكتفاء
 يشير الى ان اذن الزوج لا يشترط لان حقه لا يظهر في الفرائض والى ان التزوج غير واجب عليها اذا لم يكن لها زوج وسبغ
 ان يقيد المرأة بالخلية عن العدة لان من شرط الوجوب الخلو عن العدة اى عدة كانت كما في الرازي وغيره وظاهر كلامه
 المحرم شرط الوجوب ولمشاخ فيه خلاف كما من الطريق وفي تخصيص المرأة اشعار بوجوبه على الامر دايع الوجه بلا مشروط كون
 معديك للابان يمنع عنه حتى يتجى ويكرهه ذلك ان احتج اليه الاب او الام كما في الخلاصة النجاشي
 اى بين كان المرأة ومن ملكه ما خوذ من مملكت اعظم اى خرجت تحتها ولو لم يكن البتة المحرم وسط الارض تسمى بها كما في
 المفردات وانما ذكر الحرام لا تضمن لال معنى الوصفية بالاسمية تسمية سفر اى مسافة ثلثة ايام وياليا وفيه شهارة الى هنا

حج

حج

كما في جنابات المنارات في تأخير الطواف شعار بان الوقت فوقه ولم ينسج بالوقوع قبله وواجبه اي الحج وهو ما تتركه الدم وقوف
 جميع اى الوقوف جميع ولو ساعة من بعد صلاة فجر الخليل ان يسجد او هو كما ذكره اسم لبقعة على سبعة اميال من مكة شرقا وانما يسمى بذلك
 فيه دم وهو عليه السلام وسمى اى سمي سبع مرات على اعلی قصد بالقبض على المروة فيضيه ان يعود بها وحب كما في شرح التلويح
 والنفق لكن في الكلام شغل من حوسن احدها ان لا يحيط بالشيء الا غير في بطن الوادي والشان في ان ليس لشيء في بطن الوادي كما سمي وسمي جبالان
 شرقيان الاول ماثل الى جنوب البيت واثني الى الشمال بينهما ستة وستون وسبعة ذراع وسمى ما ذراع اثني عشر ذراعا وسمى الجمار اى
 سبعين محروفي ايام النحر والشرق بالجمار بالكسرة ثلثة مواضع من منارجي بها جمار اى صغار من الحجارة الكسرية وانما سمي بالجمار كما بالجمرات
 المحلول وطواف اى قصد رومي طواف الوادي وطواف آخر العهد لبيت في النفق اى ستة فاصلة ثنتين رجوع المسافر من مقصد واثني
 من مودعه والمعنى طواف لبيت عند الرجوع الى مكانه لا فاقى اى الخارج من الوقت فلم يحيط على الحصى والحصى والملكى وقال ابو يوسف راج
 انى اجبه للملكى كما في شرح الطحاوى والآفاقى بالمدنوب الى الآفاق جميع افق فاصواب الفقى كما في المغرب التنديب غير بما ولد من الفقهاء ان
 يقول لانظم ان الآفاق جميع حتى وجب ذه في الهند الى الواحد من سبويان الافعال للواحد وقال بعض العرب هو العالم كما في الفائق وغيره
 ولو سلم ان جميع فلم لا يجوز ان يكون اليا للواحدة كما قالوا فى رومي ولو سلم انما النسبة فالرد غير جاف نعم ارادوا بالآفاق الى رصين وبالآفاق
 الى رجي وهذا معنى آخر له لورد الى الفقى لم يفهم منه ذلك مضاركا لا انفصارى على ما قل صاحب كشف عن ارض شري والحقوق اى قطع شعر الزمان
 بالموسى وغيره عند الخروج عن الاحرام والاولى ان يقال والاخذ بشمل التقصير ايضا والوجب السادس الاحرام من الميقات كما في المنارات
 وذكر في النظم للمغرب ثلثة عشر فعلا والمقال ستة عشر متبع سبعة عشر ثم قال ان الترتيب بين هذا الافعال واجب وقد ذكرنا ان بعضنا
 من اشواط الزيارة واجب وغيرهما من الافعال شكك والواجبات ست من تاركها يسمى ذمى اليتام من في الطواف والتبديل
 المحرك في النفق والى في الثلثة الاول ان اشواط الطواف وسمى في بطن الوادي وطواف القدوم والبيتوتة بنا وجميع والاضطباع
 والجميع بين النظم والعصر بغيره باذان واقفايتين ومن المغرب والشاء بغيره باذان واقفايتين كما في النظم والبواقي من الاعتقال
 قبل الوقوف والاجتهاد فى الدعاء وغير ذلك اواب تاركها غير ميسر كما في شرح الطحاوى هو اشهره اى راج شوال
 وذو القعدة بالكسرة والسكون وعشر ذمى كحجه بالكسرة قال الجوهري انها بالكسرة المرة الواحدة من الشواذ وقال ابن الاثير
 انها بفتح المرة الواحدة على القياس لان المطر زى قال الفتح لم يسمع وظاهره يدل على انه عشر لئلا وتسعة ايام كما قال ابو يوسف راج
 فى الجامع وقال ابو عبد الله الجرجاني والوبكر الرازى ان يوم النحر من شهر الحج وقرنة انه ان احرم يوم النحر فخرج القابل لم يكره عندنا
 كما فى الذخيرة ويمكن ان يحل الكلام عليه لانه اذا حدث التمييز حاز التذكير وقية شعار بان فى قوله اشهره تسامحا او مجازا حيث جعل بين
 اشهره او ما فى الكشاف وغيره لان اسم الجمع يشترك فيه ما واد الواحد فخرج للعشر لانه خارج عن الشهرين على انه قول مرجوح
 لا يليق بمصاحفة القرآن وانما خيف الى الحجة اشارة الى انه لو ملك الزاد والراحلة قبل هذه الاشهر فاستملك لم يحيط عليه
 الحج كما فى المحيط والى انه لا يحل شئ من اعمال الحج في غير هذه الاشهر ولا ينافيه اجزاء الاحرام قبلها ولا اجزاء الرمي

والخلق طواف الزيارة وغيره بالان كل ملك محرم فيه انما حيت هذه الاسامي لانهم لما تقعدوا اسما المشهور عن اللغة القديمة سموها بما جاور في
تلك المنطقة فسموهم بكونهم يقعدون عن الحرب فيكون من مواضع يقال شال نيدا اذا زال عن مكانه والظلم ان ايام الحج والابل منه خمسة يوم عرفة واما
الحج والمشرق وكبره كراهته تحريم احرامه اي المحرم له اي الحج قبلها اي الاشهر كما اشبه النبي في شرح الطحاوي وذكر في التحفة انه مكره لا جامع
وفي الحديث ان من الوقوف في محطو الاحرام لا يكره وفي الحديث عنه يكره الا عند ابي يوسف روي في كلامه شاربانه لا يكره الاحرام في اوائل الاشهر
ولا في غير الا اذا خرجت نفوت الوقوف بوقت كما اذا احرم يوم الخرفانه لا ينعقد الحج نفوات اقوى اركانها والحجرة بهم من الاحكام القديمة
الى مكان عامر كما في المغرب الزاوية التي فيها عمارة الود كما في المفردات وشريعة افعال مخصوصة سنة مؤكدة وقيل واجبت كما في التحفة
وعن بعض اصحابنا انها فرض كفاية كما في الكافي وسي طواف البيت وحي من الصفار والمروة فليس سواهما لكن فلا حرام لم يخلق
شرط كما في التحفة لكن في شرح الطحاوي ان الاحرام كن والسمي والخلق او التقية واجبان وما سوى ذلك من ادواب تاركها ميسر
وجازت العمرة في كل سنة مرة او اكثر وانسب فيها ما في الحج واذا استلم الحجر لقطع التلبية في اصح الروايات واذا خلق نبح عن
احرامها كما في قاصيخان وكبرهت العمرة وصحت في يوم عرفة واربعه بعد ما من ايام الحج والمشرق وعن ابي يوسف ان
لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعندنا الا في التاخير عن هذه الايام اذا احرم بهاء في غير ما واما اذا احرم منها في نفسها كما سفي المحيط
وميقات المدينة في ابي مبداء احرام اهل المدينة ومن سلك هذا الطريق من غيرهم سواء كان ملكيا او غيره والحج والعمرة وكذا في سائر
المواقف لانه مما عيده صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ابن حجر انه سئل عليه وسلم وقتها لاهل لافاق قبل الفتح
لما علمه ينتفع والميقات في الاصل الوقت المحدود ثم استيعر المكان اي موضع الاحرام كما في الكافي والمدينة كالمدينة منسوب الى مدينة صلى الله
عليه وسلم كما في شرح مسلم وواحد على المنع كان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فهو بعد المواقف اما علم
اجزاء اهل المدينة واما الفرق بابل سائر الافاق فان المدينة اقرب الى مكة من غيرها وميقات العراقي والخراساني واهل ما وراء النهر و
العراق بالكلية لا يذكر كونت معربا لان شهرته وهو موضع الملوك كما في الاذنيه ذوات عرق بالكلية من سبعة على ستة واربعين
ميلا من مكة واما سمي بها لان منها جبلا صغيرا سمي بالفرق وميقات الشامي والمصري وغيرهما من ارض المغرب بالقصر
واليبايين والنسبة او بالمد واليبيين او الياء الواحدة وخذت الاخرى كما في الرضى حجة بعض الجيم وسكون الحاء قرية خزبة على
خمس مراحل او ستة سمي بها لان قوما نزلوا فيها فاجتمع اسم اهلها مصر كما الان الى رافع بالراء والهمزة والعين
الهمزة لانه لا ينزلها احد الا علم كما في فتح الباري والتجدي ومن سلك هذا الطريق واكجدا اسم عشرة مواضع مرفقة بين اليمن
والتمامة وهما اعلاها والعراق والشام فلهما واولهما من ناحية الحجاز ذوات عرق كما في تقويم البلدان قرن بالتحريك كما في الصحاح
وفيه انه بالسكون وهو جبل مشرف على عرفات كما في المغرب لكن نقل القاضي عياض ان الملوك الطريق والسكان بسبل
وهو على مرتعتين من مكة كما في فتح الباري والتمامة وغيرهما يسمون بفتح الياء واللامين ويكون الميم ويقال ان
اصله الميم بالهمزة والياء تسيل وعلى يصرم وهو مكان على مرتعتين من مكة وهذه المواقف كالتمديد فيعلم جنوبه

ولما بلغه وحليفته وقرن شرقي ولما بلغه حنفه واما ذات عرق فخا ذي قرن ولا يخفى بقية من البقاء الا ان يحاذي ميقاتا منها كما في فتح الباري
وهذا اذا قصد مكة من طريق مسلوك اما اذا قصد من غير ميقاتها يحاذي ميقاتا من هذه المواقيت كما في الاختيار وحرم تأخير الاحرام عنها
اي عن هذه المواقيت لمن قصد من الافاق والى مكة والحرم في حنين للتجارة او غير ما دونه من مكة للحج او العمرة او التجارة او التوطن
او غير ما كان دخل بلاد احرام عليه حجة او عمرة وكذا في كل مرة وفيه شعارا به لوقفة دخول البستان بنى عامر او غيره من محل فدخل فيه ثم دخل مكة
فلا شيء عليه وعن ابى يوسف ان شرطية الاقامة فيه خمسة عشر يوما كما في الزاهد وغيره لا يحرم التقصير اى تقصير الاحرام على هذه المواقيت
بعد دخول الاشهر والافضل من ديرة اهل الان التاخير الى الميقات بطريق الرخص وعن ابى حنيفة راجح هذا اذا امن ان لا يقع في محذور
الاحرام وعن محمد راجح هذا اذا كان اول ما يحج وحسن التأخير الى الميقات كما في المحيط وحل لاهل داخلها اى داخل هذه المواقيت
ويدخل فيه اهلها وحول مكة لحاجة المنيك غير محرم وميقاته اى ميقات اهل داخلها للحج والعمرة المحل بالكسوة من
المواقيت والحرم للمحل الذي هو خارج المواقيت والميقات لمن استقر بمكة والحرم كحج الحرام فجاز ان يحرم من رجم
وقال ابو جعفر الحرام من جانب المشرق ستة اميال ومن الشمال اثنا عشر ومن المغرب ثمانية عشر ومن الجنوب اربعة وعشرون كذا في
الكبرى لكن الاصح انه من الشمال ثلثة اميال تقر بها كما في المصنوعات او اربعة فانه للتعميم وقيل انه ليس بطريق محل بل بينهما نحو ميل
كما في فتح الباري ولمن بكى للعمرة المحل من اى مكان شامنه واقره للتعميم كما في المحيط ومن شامنه الحاج او المعتمر احرام
نفس شارب واطفاره وعانت ثم قوضا والغسل للتنظيف حتى يومه الى المحل لكن احب وفيه شعارا باستجاب المحل كما في
الاختيار والغسل ان اراد ابله عقد جبل عليه فانه مكروه وهو من وسط الانسان وردا عن كنف فيستبرأ به كنف وفي النهاية
ان يدخل تحت يده اليمنى ويضع على كتفه الايسر ويحيى الايمن مكشوف الا ان الاول اولى كما في عدة المناسك لصاحب البداية
وهذا اذا وجدوا الفاشق سر اوليه وتياذبه او قيصه ويرتدي به كما في نظيرته وفيه اشارة الى انه لا يغسل السر اوليه المتبنا
والغسل كما ياتي ولا لباس لبس العبا واذا لم يدخل يديه في مكة كما في النظر والى ان السنة للحاج ان يغسل ثوبين كما في
الكرامى فلو كفى بما يستعمره جاز كما في الاختيار طاهر من الغسل او الجدة وفي الاختيار ان الثوب الجديد الايمن افضل
وقطيب اى ستمل عينا لمارحة طيبة ان وجدها استجابا وعن محمد انه لا يطيب بما بقي اثره بعد الاحرام والاول الصحيح
كما في المحيط وصلى في موضع الاحرام تسفعا قرا فيها ما شاء والا فضل سورة الكافرون والاحرام كما في الكرامى وقال المفرد
الحرم بالحج اللهم صل على محمد وآل محمد وحرم من عتق الله تعالى عنه واخر ما عتق من عتق الله تعالى عنه من الميم المشددة
تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقد زيف ما قال الفراء ان اصله (يا الله آمننا بالخير) حذف الحرف مع المفعولين وادغم
اننى اريد الحج مشير الى ان الغرض تياذى بطلب العينة وهذا استحسن ومن حسن انه لا تياذى به كما لا تياذى بنية الغسل كما في
الزاهد والى ان النية يصح بلفظ المحل وان كان الماضى في الاشارة على ان النية مع اللفظ افضل لكن يجوز
بالقلب والاول افضل كما في الاختيار فيسره لى لاني لا اقدر على هذه الافعال الا بتيسيرك وقبوله منى كما

فقبلت من جديك عليك الصلاة والسلام منها قبل مني نبي هياي قال البيهقي لم قال كونه نوبيا بالبيتية الحج وفيه
 إشارة إلى أنه شير طاهر ان النية بالبيتية وقد صح بالنية السابقة كما في سائر العبادات على ما روي عن محمد بن كافي الزاهري قال اني بعد صلوة
 وان استوي على بصيرة الاقران بها افضل كما في الاختيار وحي اني بالبيتية لميك اللهم لميك اي لب لك البابين اي جنتك جنة
 بعد جنة فذوق افضل مع الجارود المزيدي الثاني ثم نصبت لي من الخطيب المديني هو الله تعالى او الرسول عليه صلوة والسلام لانه دعاكم للصلوة
 الى الحج قالوا لظلمة ابراهيم عليه السلام لانه بعد فراغه من بناء البيت امر ان يدعوه اليه فدعاهم على اني قبيل في سمع الله صوته لا اولادهم عليه السلام
 فمن افق بالبيتية مرة فقد حج مرة ومن افرد ومن لم يوافي بها اصلا لم يحج اصلا كما في المبسوط والمفردات وغيرهما فان قلت ان الخطاب بكلمة
 السلام هو الله تعالى لا غير فانه ان يخاطب انسان في كلامه اعد بغيره كما ان في موضع قلت قد مر حواجزه اذ عطف احداهما على الآخر وقال النبي
 سبحانه العاطف في الكلام القديم كما قلنا الرنمي غير فجزان يكون تقديره وليك اللهم لميك ففتح الخطاب بالحق الاول لابراهيم عليه السلام
 وبالباقى للتعالي على طريق الجواب عن سلام الغائب فانه يرد الجواب على المبلغ او لا ثم على ذلك الغائب لانه محسن اليه باليمين واليمين بالتبليغ
 ولا يخفى ما في وحدة الجواب عن عابر ابراهيم عليه السلام وكثرة عن عاقله تعالى مع شيعته الخطاب لا الغيبة من اللطافة لميك لا شريك
 لك شتيان لميك ان الحمد لله العزة على الاستيناف لغيرها على التيسيل والاول مع كافي في الحديث وهو اختيار محمد بن كافي
 الكوفي ووجهه بالكتبة اسم او مصدر بمعنى الانعام من صوته وبذا شهر او مرفوعة على الامة لانيه لك خبر ان او خبر لمبتدأ او خبر بها
 محذوف تقديره ان الحمد لله شتيان لك والحمد لك والملك كانه لا شريك لك شتيان ولا يقص منها
 اي من هذه الحكايات حتى يكون احواله على وجهه وان زاد من المرويات عليها كما في مثل لميك الله الخلق لميك لميك برفع الصوت بها
 قصار محر ما بهذه الافعال كن اركن بالبيتية مع لنيته فكل منها لا يخفى عن الآخر كما في النعت وذكر في الاختيار ان التلبية مرة مشرط
 والباقي شتيان كما سمي وفي الحديث عن الصادق عليه السلام ان النية كافية وقال الطوفان ان التلبية لم شير ط بل لفظ وال على التحليل والتبليغ والتيسيل
 ولو بالغاخرية لكن في العادة ان قول التلبية واذا عرفت ذلك فيستغنى اي يحكيك لرفعت اي يتبع من ذكر الجماع او دواعيه و
 هو الاصح كما في المفردات قيل هو بالفتح الجماع وباللسان الواحدة وبالبين الغزلة كما في المغرب والمفسوق لغة الخروج و
 شرعية الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتناز بالانساب كما في الكافي والجدال اي شدة الخصام ومراجعة الكلام
 مع الوقت والمكابر والخدام ومما قيل ان محاذ الشكر في تقديم الحج وقاية فليس مرادهم هنا كما في الكافي وقيل صبيد البر
 وهو ما يكون قوله في غير المارفا في الداء حل قتله وشيئا منه الله تعالى والاشارة في المصرة اليه اي القتل والدلالة
 في الغيبة عليه فتعني عن اخذ صبيد والامانة عليه والتطبيب اي احتمال الطبيب بحيث يذوق شيئا منه بشي من بدنه او ثوبه
 كما يستعمل ما في الورد والمسك وغيرهما الذين في معنى الطبيب ويكره ثم الطبيب الريان والله اعلم به في الحديث وقيل قطع
 القطر وهو واحد اسوار قلعة فيب أو غيره بانه او قلطر غيره الا اذا اكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به كما في الحديث وقيل
 الرجل والمرأة ستر الوجه لانه يحرم عليها وتبقى الرجل ستر الرأس فلا يجوز للمرأة كشفه كما ساقى فالاولى راسه

وقد شاربانه لوجل على رأسه شيئا مما لا يغني عن الرأس فلو كانت في الحيط وحل رأسه بخلع من الخنزير والذئب والحيتة
باجل من اي جوار منج به قبل يديته في العراق اذ فيه راحة مستلذة وعن أبي يوسف راح لابس يسكن في المضارب وفيه شعار بانه لجل الصابون
او لجل من دماء القتل ليس عليه شيء وهذا الاجماع كما في شرح الطحاوي وقصصهما اي قطع الحية كلاهما وبعضا وفيه رمز الى انه قد قضى في النهاية
ان الاكاسرة يحلقونها للشبابه وكذا بعض لمصهاة وحلق رأسه كلاهما وبعضا وكذا حلق رأس محمد او حلال فالاولى حلق الرأس
وشعر بدنه ولو من الاطباء والاولى اخذ شعره من القبة والنفق واخذ الشارب غير بالبالا استدراك بقي اصراف شعره ليدل الخنزير كما في الحيط
وليس محيط لبعثه اذا لم اذا دخل اليه في كم القبا واليه من اوجهه مثلا فلما رتدي بها او اتر باليه لول ليس عليه شيء كما في الكاس في
وليس مما حمله فليس بعض الرأس منوع كسائر كل واحد منهن الا بعد قطع الساق منها وهو لم ينجح من قماشه مع ليس لهفت ممنوع لانه يشترط
الشيء به وهو مني الاول لبس مخيط او خفين فان لم يلبس لمخيط او خفين كما في قاضيخان ولا يلحق ان ذكرهما تخصيص بقدرهم ولم يصنع حجاب
اي شيء له راحة مستلذة كالزعفران والمانا بخلاف التوسمة فان فيها عذابات الا بعد رواه الى اي روال الطيب بلاراحة بالفسل او الخلق او مروار
الايام وعن محمد بن لوط تيمم صبغته الى غيره جاز ليسه كما في المغرب وعنه لوط تيمم صبغته حاز كما في الكرماني واشهد في المنبرات الى عدم صحة
المقلين الاخيرين وادعاه لوقال بقي الوقت وغيره مما هو مظهر الاحرام كان حسن ما قبل ههنا قد فضل في الجنيات لا سمي الاستحرام
اي الانتسال يأتي ما كان لكن بحيث لا يزيل النسخ في الحيط اذ ازالة الفت حرام وهو في الاصل الانتسال بالمال والجار كما قال ابن الاثير
او دخول الحمام كما قال الطبري ولا الاستظلال **باب ما يتخذ من جوار او در او صوف او وبر او الاستظلال** يحمل فخرج الميم الاول
وكلمة الثاني او بلباس الموم الكبر وشدهم بيان بالكسر يحمل فيه الدرام او الدنانير من سبي المطر اي الغيب كما في الكرماني في تحفه
بالفتح اي على وسطه ولهنة كذا لك واكثر التلبيت اي قال ليكن الخ بالفتح فانه منتهى معنى صلي اي كلما فرغ من صلوة
والنافذة وهذا ظاهر الرواية وقال ابو جعفر من صلوة وقتية دون فاته او نافذة كما في شرح الطحاوي او متى علامتها فالتبطين
اي مكانا مرتقا او بهيط اي نزل واديا اي حفيضا وهو في الاصل سيل غيه الماء او لقي ركبها اي بقي بعض الحاج بعضا
أخره او كافوا ماشين اورا كمين كما اشار اليه النهاية واكتب في الاصل اسم جميع اوجع الركاب لابل او اخر اي دخل في الكسرة
سرس اخر ليس او اعال رأس وابته بالزنام كما في النهاية او كلما استيقظ من منامه كما في الحيط والاصل في ذلك ان التلبيت كانت كبيرة
الصلوة فيوتى بها عند الانتقال من حال الى حال كما في البداية واذا دخل مكة ليلا يستحب منها رابعا منها بالسيح الحرام
من جانب الشرق من باب بني شيبه فانه من هذا الباب يستحب كما في الاختيار والسيح في وسط مكة ذراع مائة الف وعشرون طاقا
سبعة واربعون ومائة واسطواناته اربع وعشرون واربعة مائة كلها من ممر اور قاموا اوجسة عشرة وخمسين رامي لبست الحرام
الواقع في وسط المسجد هو علم التفاتي لهذا المكان الشريف زادوه العدد العالي شرفا وتظيلا مستقفا وعرض اسطع ثمانية عشر في خمسة عشر
ذراعا وحيطانه الى السجدة سبعة وعشرون ذراعا وعرضها اذ اعان من ركنه الشمالي الى العراقي اثنتان وعشرون ذراعا ومن
الى اليماني اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبه كبر اي قال الله اكبر اي من لبست وغيره واهل اسه قال

لا اله الا الله تحترق في نوع شكره عليه ودعاء له سبحانه في اذنه في العدة وهي العدة التي في استحباب الدعوة بما شئت اوفان
 لتعيين نية من قبله لئلا يترك في الاصل للحج شيئا من الدعوات التي في العدة وانما نية غير ما شئت من قبله استحبابا بالحج الكبر
 كان بهن مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار سويا بحج اهل الدنيا من زينة العتبات والى من قد شرب واربعة اصابع وكسر وهمل حال كونه
 يرفع يديه كالصلوة اي كما يرفع اليدين لما لم يسلها كما في التحفة وذكر في شرح الطحاوي انه يحل لمن كفيه نحو الحجر رافعا لهما عند منكبيه
 واستلم اي من الحجر باليد البتة ان قد راعى الاستقام غير مؤذ واحد والى الا يقدر عليه غير مؤذ بمس بالحج شيئا من عصا او غيره
 في يده وقبله اي شئ وان حجر عن الاساس يستقبله اي قام بجاء الحجر وشار اليه بطن كفيه وكسر وهمل من عند الله تعالى
 وصلى على النبي عليه الصلوة والسلام ثم قبل كفيه وطاف ماشيا بلا عند فلو طاف راكبا او نحو لا يغير عدا ان قام
 بركعة والا فليدبره كما في المحيط طواف القدوم ويقال له طواف التحية وطواف اللقاء وطواف اول عهد بلبيت والاطلاق دال على انه جاء
 فيما كان في صلوة كما في قاضيان وقد سن هذا الطواف للآفاق في اى الخارجى كما في لهات اولات لكن في خزانه المفتين انه وجب على
 الاصح فلا يسكن اذ لا قدوم له من اى الموقوت وداخما وما خارجا حال كونه اخذ من كنيته اى يحين الطائف ولا ينبغي ان يحل
 الحج كما في التحفة وغيره فانه لو بد ائنه الى الركن ليعاني لم يحز وقال العامة بل هو اركن في المحيط لكنه ذكره في الرقيات انه لا يعتد به
 كما في الكشف مما يلي الباب اى دخل لبيت والاولى مما يلي المنبر فان لولى لئنه وعرفا ليقضه عدم فصل كما في المفردات والباب
 من الساجد فليست بثلثه عرضا لربعة اذرع طول ستة اذرع وعشرة اصابع والكلام مشير الى انه لو لم يأخذه عن كنيته مما يلي الحجر لكان لو اخذ
 عنه جاز الا ان فيه نقصانا فاحشا وجب عادة وذكر في الرقيات لا يعتد به كما في الكشف وراى المحيط موضع من الركن العزاقى الى الشا
 فيه ميزاب له على ستة اذرع وشبر من لبيت قريب من ربعة لانه قد كان شين ذراع في ثمانية عشر من المحيط الكلمة ما يعنى مقبول لانه ترك عين
 رفع لبيت بالبنا رافع معنى فاعل فان العرب طرح عليه شيئا باطا فابها فاطم باطورا والكلام مشير بان طواف فيه لم يحز كما في الاختصار وذلك لانه
 من لبيت الا ان قرشيا اخرج منه وقت عمارته لعدم قدرته على النفقة لطيبته كما في فتح الباري سبعة اشواط جميع شواطى طوفة في
 الاصل جرى مرة الى الغاية يربط من المزمع اى يسرع في شئ ويترك منكبى في اثنائه من الطواف (كلمة الطواف جمع طوفة الاول مع الاول
 وفيه مفر الى ان الرمل في كل مناس الحج الى الحجر فلو زعم الناس في رملته قام حتى يسلكا فيرمل لانه سنة بلا بدل كما في الكافي لكن في شرح الطحاوي
 انه ان زعموه شئ حتى يسجد الرمل الى انه لا يرمل في الربعة الباقية لكن لو رمل فيها فلا شئ عليه كما لو شئ سموه فيا يرمل ثم ذكر يرمل بلا شئ
 كما في الزاهدى فلا طلاق دال على انه ليس بالرمل وان لم يسجد بعده وفي العدة انه ليس الا اذ شئ بعده مضطجعا اى جاعلا وسط الرود
 البطة اليمنى طقيا طرية على كنفه اليسرى من حتى الطواف الصدر كما قال ابن الاثير والاكتفاء مؤدى الى ان لئنه لم يشترط في الطواف وانما
 المشط ان لا يوى شيئا آخر كما قال بعضهم واما عند الباقيين فليست بالطواف بلانية او بنية الطلوع وقت الحج وقع عن الغرض
 عند الاولين خلافا للآخرين ولوطاف طالبا لغرم او باربا من عدم لم يقع عنه بلا خلاف لانه نوى شيئا آخر الى انه لا يقرب
 القرآن في الطواف ولا باس بذكره تعالى كما في المحيط والى انه لا يدعونه لانه صلوة كما في النظم وكلمة ما يجب

لطواف فعل ما ذكر من نحو الاستقبال الاستلام المذكور استلام الركن اليماني حسن فلا يسكن في ظاهر الرواية كما في الكافي لكن في المحيط
لم يذكر في الاستلام عن أبي خنيفة رجع عنه عن حماد بن محمد انه كان استلام الحجر والركن الثاني والركن العراقي ولا الشامي كما في الكافي لان
الركن الاول فضيلتين كون الحجر فيه وكونه على قواعدهم عليه السلام وللثاني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منهما اما الاولى فطاهرة واما الثانية فمخالفة
من بنا الحجر فلو لم يتبين الا في مرة الى استيفت والقرش والباب لعقبة والميزاب كما في فتح الباري والاوّل ان يقال من الركن اليماني باليدنة
الاّ قيل كما في الاختيار واليهما في التخصيف فلهذا في الالف للعرض والاشياء والاّ لم يبيّن وحتم الطواف اي جنبه يشمل طواف الزيارة وحده
واللقا وغيره بما استلام الحجر كما لم يفسر في صحيحه صلى في وقت يسجد في التلويح كالحرام لانه لا يخرج المكنة ويعد بعد بالمؤمنين
والمؤمنات كما في الزاهد في تلك الشفعة عندنا كما في المحيط وغيره لكن في النظر ونسقت انها سنة والجملة مستأنفة او صفة شفع كقول
بعد كل طواف بالفتح ويجوز الكسرة على انه جمع طوفة والمعنى كل سبع وعوالبعية عامة فلو طاف سبعين فصاعدا ثم صلى لكل شفع صح
بلا كراهة عن الطرفين سواء انصرف عن شفع او وتر واما عن أبي يوسف رجع عنه فكذلك انصرف عن شفع كاربعة اسابيع او ستة واما اذا انصرف
عن وتر كشأنه اسابيع او خمسة او سبعة فيكون منه كما في النظر عن المقام ثم بالفتح اي موضع قيام تحليل عليه الصلوة والسلام وقت
النزول والركوب وهو حجر فيه آثار قدس الشريف على سبعة وعشرين ذراعاً من الحجر طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة او عند غيره
اي المقام من مسجد حيث شاء كما في الكافي لكن في المحيط ان زعمه الناس من الصلوة في المقام يصل في المسجد حيث تيسر
وهذا بيان الافضلية والاّ فان صلى في غير مسجد جاز كما في قاضيه خان ثم اي بعد الصلوة عاد الى الحجر الاسود واستلم الحجر
كما من تفصيل لانه يسجد على بعده ويسجد كالتلويح ولذا لا يعود الى الاستلام بعد طواف ليس بعدة هي كما في المحيط وكبر وهل كما مر
وخرج على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من ابي باب يشاء والاوّل من باب بني خزيمة كما فعل صلى الله عليه وسلم كما في
العدة فصعد الصفا حتى يرى البیت كما في الكافي والاّ وقف للمروة في الصفا والنخلة في الاساس صعدا ووقف
اسلم واستقبل البیت اي تحول اليه وكث في قد ما تقرأ سورة من الفصل كما في العدة وان لم يملك يجرئه كما في المحيط
وكبر وهل وسجد كثر كما في الاختيار وصلى عليه عليه الصلوة والسلام والاوّل وحمد الله وصلى عليه وكبر
هل كما في المحيط ورفع يديه كالدعاء ودعا طلب بما تشاء من الحاج الدينية والدينية بشروطه ولبي ثم نزل من الصفا وقد
مشى نحو المروة وفيه شعار بانه لا يركب في هذا الطريق ولا يمشي كالتلويح كما في المحيط ولا يسجد ان يكون في مذبة الخلفان كما في الطواف
ساجدا بقدر ما يقرأ خمس عشرة آية من البقرة كما في الزاهد ولا يخلو عن اشعار ما بان المرأة لا تسجد كما سجد بين المسلمين
الواقفين في طرفي الوادي الذي كبسه السيول اليوم وهما علامتان للسعي مخوفتان عن جدار المسجد متصلان به الاّ خضرين
على الغليب فان احدهما احمر كما في النهاية او اصفر كما في الهضرات وفي كلامه مر الى انه مشى على السكينة في جانب
المسلمين كما مر فصعد فيها اي في المروة وحمل عليها ما فعل على بصفتها من الاستقبال والذكر وغيره
ثم سعى من المروة الى الصفا كما فعل فصاعدا سعى المروة اثنتين فجمع السعيين ليس بواجب

من لم يجد مكانا قال بعضهم فان كان في شرج طحاوي ففعل هكذا اي شل السبعين في الابتداء بالصفاء والاعتناء على الطهارة سبعا
 من المرات اربع منها سعي لصفاء ثلث سعي طهارة الى ان لو سعد في الصفاء ثلث مرات بان بدأ بالطهارة فعليه اعادة سعي
 او لا يمكن ذلك الاية ومن اصحابنا من يعتد بالاول الا انه مكره واصلح الاول كما في الذبقة ثم اي بعد السعي وقبل السجدة وصل
 شفعا كما في قاصين وسكن مكة ان قدم قبل ايام الحج حرم ما قسيت منظر الاحرام واتم زبدها فخرج من قول ابن عباس
 رضي الله عنهما انه خلق وكل كما في النهاية وطاف سبعة اشواط بعد ما شفعا ففعل ما شاع وذلك لانه فخل من الصلوة الا اني حتى
 المكي وفي الاكفاء اشعار بان السعي بعد هذه الطواف لانه لم يشرع الا مرة ولا يربط لانه لا يكون الا مع السعي كما في شرح الطحاوي
 وخطب الامام علي عليه السلام في خطبة بين كل خطبتين فاصل بيوم فخطب خطبة واحدة بلا جلسته بعد الظهر سبعا
 ذي الحجة بكة وعلم منها المناسك التي يودي من غذاء التروية الى زوال عرفة وهي كيفية الخروج الى منى وملكث وصالوة
 فيها ما خرج الى عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج جميع لمنسك فخرج الحسين وكسبها في الاصل للتعبد وبيع على الصلوة
 والزيان والمكان كما قال ابن الاثير لكن في الاساس والمغرب انه يعني الذبح ثم استعمل في كل عبادة ثم خطب خطبتين بينهما
 جلسته معلما للمناسك التي من زوال عرفة الى الزوال يوم التشريق وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر وغير ذلك
 والتاسع من ذي الحجة فعرقات بالكسرة والتين فانها منقولة بالاجماع ويجوز منع صرفه في الاصل جمع صار اسما لموضع
 واحد يقال له عرفة كما قال الزجاج في تفسيره وقيل انها من الاسماء المترجمة فان عرفة لا يعرف في اسماء الاجناس كما في
 الكرماني ثم خطب خطبة واحدة بعد الظهر معلما بها في المناسك الذي هو رمي الجمار والنزول بالمحصب وغيره الحادي عشر
 من ذي الحجة بكة كسب المهر والياودة كسب بالالف والغالب عليه المعروف والتمه كسب كما في الكرماني وهي قرية لها ثلث سبكات فيها
 ينبج الدوايا وانضيا على اربعة اميال عن مكة شرقا يميل الى الجنوب ويخرج من مكة الامام مع الناس عداقة اي بعد صلوة الظهر
 كما ذكره القدرى او بعد طلوع الشمس كما في المبسوط من يوم التروية اي الثامن من ذي الحجة ويسمى به لان الخليل عليه السلام
 رأى ليلة كان قائما يقول لان الله تعالى يا مكرمك ينزج ابك هذا فلما أصبح تولى اي تفكر في ذلك الامر انه من بعد فقام
 ام لا ثم عرف في اليوم التاسع انه من الله تعالى فسمى عرفة ثم رآه في الليلة العاشرة فعم نجره يومها فسمى يوم النحر كما في الكرماني
 الى منى فبقي سبعا عشرين وملكث وبات بها ففعل سبعا عشر والمغرب والعشاء ومنها لاوقاتها الى ان يصلي
 صلوة فجر يوم عرفة فجلس كما في المحيط وفي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوي وهذا من فلو بات بكة ثم خرج من منى فخطب
 عرفة ما رآه في عرفت جازالا انه يسمى كما في الاختيار وغيره ثم اي بعد طلوع الشمس وعنه قبله خرج منها اي من منى الى عرفات
 هي على ستة اميال من منى تقريبا وكل ما وقعت اي جميع مواضع عرفات يصلح لاداء من الوقوف الا
 لا تستنار لمنقطع لان يظن عرفة بعين العين لعملة وفتح الربا وادى سجد عرفات كما في الكرماني وغيره
 ويبنى ان لا ينزل الطريق لتفرطها كما في المحيط فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما جلسته

(ن) كما جمعة وجميع الامام بالناس بين العصر الطهر في آخر وقت الطهر كما في النظم واطلاقه مشير الى استواء كونهم مسافرين
او قاصدين كون الامام مسافرا او قاصدا متقين بالعلم والاكفار مشعر بان لا يقصر الامام والا تقوم للموافقة كما في المحيط باب الوضوء
واحد بعد جلوس الامام على المنبر وعن ابي يوسف من قبله وعن بعض صدى غلبة كما في شرح الطحاوي وفيه من ان لا يتطوع
بينما والاضواء ثانيا قبل العصر خلافا لمخرج وكبره التطوع كما في قاضي خان في شاملة لسنة الطهر وغيره كما في الكافي لكن في
لوتنفل سوي سنة الطهر تؤخذ ثانيا الا في رواية شاذة عن مخرج وآقا متبين قبل كل صلاة اقامته وتشرط بخوارج
اجماعه مع الامام او نائبه كقاضى الشيرازي كما في شرح الطحاوي والاسرار مخرج قبل الزوال في رواية
وقبل الصلاة في اخرى كما في الزاهد فيهما في في الطهر والمطر انظر تعلق بالكل فلكي حوز العصر في آخر وقت الطهر في ثانيا
لما قد احدى اى جماعة والادب كصلى الطهر منصرفا وكما في صلواتهم مع غير الامام كالحال ومحم بالعمرة اذا احراز الحج بعد ان يصليها
الطهر بجماعة فيشرط الجميع عند ابي خنيفة يوم عرفة والاحرام بجماعة والامام وحده بالاول لان فقط والصفواتان بجماعة واحدة
ولذا الطهر فساد في الطهر مثلاً بان ادى قبل الوقت وبلا طهارة عمدة العصر وان ادى في وقت مع الطهارة كما في النهاية ثم ادى بعد ذلك العصر
فذهب الامام مع الناس الى الموقف وهو موضع من عرفات بقرب جبل يقال جبل الرحمة على الرقبة فراجع من كونه يسمى بالموقف
الاظم وموقف الامام وفيه شعاره جارية ما شيا لكونه افضل ان يكون الكبار قريبا من الامام اعميا بعد الحمد والصلاة والتبجيل والتكبير
كما في المحيط بغسل اى جميع بين الصلوتين فذهب الى حال كونه منفصلا في وقت الجمع او الذاب فيكون حالاً من على جميع اذوب
والاول في خزائن المتقنين الثاني في الكافي سن فالتحسالى افضل من الحضور كما في البداية فيلغى لا وافضل الوقت
حضور ساقته اى اولى انان من وال يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر لانه وقت الوقوف لا غير فلو وقف قبل الزوال
او بعد الطلوع لم يكن فرض الوقوف والاطلاق مشير الى ان يصح الوقوف مع الجماعة ما يحض كما في اختصاصه ولو كان الحرم
الحاضر في الموقف ناسا او متعمى عليه لانه وجد منه حضوره عرفات لا يشترط اليقظة في كل مكان كان الحاضر النائم او المتعمى عليه
الاهل اى احرم بالحج عتمة اى من تلك الحاضر رفيقه ولا يلزم يامره بالاطلاق قبل الفجر وقال الابن يامره لا يصير المتعمى عليه محرراً وفيه
اشارة الى انه لو اهل عنه غير رفيقه لم يصير محرراً كما قالوا وما عنده فنية اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى ان الرفيق ليس بنائب
عنه في سائر المناسك الا ان يطيف به والاصح انه نائب عنه الا الى ان يطيف به ليكون قرب الى ادائه لو كان متيقفا كما
في النهاية او كان الحرم الحاضر جمل انهما اى عرفات عرفة اى عرفات والاكفار مشعر بان حرام الرفيق بينهما عرفات كما قيل
واذا غربت الشمس من يوم عرفة الى الامام بالناس الى السكنية عروفاة بضم الميم سكن الزوار فوقع المعلقة وكسر اللام
على ثلثة اميال من مسجد عرفات وهي اهم كثر جمع لان آدم عليه السلام انزلت فيها اى الى حواء طاهر كلامه الناس يتابعون
الامام فلما تقدموا عليه لا عند الزحام فانه جازا المجدد واحد وعرفة ولا يتأخرون عنه لكنه يجوز التأخير القليل للزحام كما في البداية
(ن) كما جمعة وعلم فيها الوقوف بعرفة وفروقة ورمى الجمار والنحر والصلوات وطواف الكعبة وجميع الحج +

وكما موقف أي جميع موضع مرفوعة صاحب الاداء الوقوف الواجب الا ان المستحب الوقوف راء الامم بقرب جبل يقال الوقوف
بالضم كما في العدة الا لا يستثنى المنقطع فان واو هي محسرة بضم ميم وكسر السين المشددة موضع صلى لسيا للمرفوعة سمي بذلك لانه
لا يقف فيه بل يمشي منه سيرعا فكانه التعب نفسه التحسرات العاجل سجي وقت هذه الوقوف وصلى العشاء من أي المنسوب العشاء
فانها تحمي بمعنى المغرب كما في المفردات فلا حاجة الى التغليب في اول وقت العشاء وعلى في النظم والمتبادر منه ان يقدم المغرب
على العشاء فلا و آخر اعادة العشاء لم يطع الفجر كما في الظهيرة فان لا تطوع بينهما فانه مكره كما اشير اليه في قاضيه خان في الاكتفاء بشير الى انه
لا يشترط الا حرام الجماعة والامام في النهاية لكن في المرفوعة انه يشترط الامام الجماعة عنده فيشرط الجماعة لا الامام عندها باذعان وحده
واقامته واحدة كلاهما قبل المغرب لا قبل العشاء الا اذا تطوع بينهما او اشتغل بشي آخر لا يقطع حكم الاقامة الاولى كما في الاختيار
وان اوى المغرب في عرفات او في طريق مرفوعة اعادة اوى جب عادت ما لم يطع الفجر الثاني فاذا طلع لا يجب الا إعادة كما قالوا
واما عند ابي يوسف فلا يجب الا إعادة صلا لكنه سمي ثم أي بعد الطلوع صلى الفجر لجلس بفتحين وهو غلطة الليل المختلط بصلو
كما قال ابن الاثير وفيه ما راي انه يصلي بعد الصبح ثم وقفت بمرفوعة ومحمدا صلى واهل وكبر وكلمة ثم لمجد والترتيب المذكور فان
وقت هذا الوقوف بعد الصلوة الى ان يسفر جدا كما في المضمرات لكن في الخلاصة ان وقت ما بعد طلوع الفجر بان ما قبله وقت الوقوف
بغرفة وفي الفعلية اشعار بان يكفي حضوره فيها كما في الوقوف بغرفة كما في التحفة وودعا وطلب حاجته رافعا يديه نحو السماء فانه
صلى الله عليه وسلم قد بلغ في ذلك حتى استجب عاوه في مظالم الامة أي في تجاوزها عنهم شيئا والله تعالى كما في العدة وزياد
القيدين في الاشكال المشهور في الحديث واذا استقر أي ضارب حيث كادت الشمس تطلع وعن محمد اذا ضارب حيث لا يبقى الاطعموا
الا مقدار ما يصلي ركعتين كما في المحيط اتي منها هو على ثلثة اميال من مرفوعة والظاهر انه ياتي قبل طلوع الشمس وفي السراجية انه ياتيه
عند طلوعها او بعد ما وقرب منه في مختصر القدوري لكن في النهاية انه غلط لانه صلى الله عليه وسلم اتاه قبل طلوعها ورحى الامام
بالناس في لفظ الرمي اشعار بان المسافة بين الرامي المرمى ينبغي ان يكون خمسة اذرع فصاعدا لان ما دون ذلك ضاع فلا يجوز
او طرح فجزا لكنه سمي لمخالفة سنة واطلاقه يدل على جواز رميه الكبار وغيره راكب حجرة العقبة بفتحين ثلثة ابحر على حذو من جهة
مكة وليس من مرمى او يقال لها بحجرة الكبرى بحجرة الاخرة وفيه مزال انه لا يرمى بحجرة الا ولى الوسطى في هذا اليوم وعلى ان ابتداء
وقته المستحب في هذا اليوم من حين طلوع الشمس اما آخره فقبيل الزوال ويجوز بعد طلوع الفجر وكذا بعد الزوال الى قبل فجر ثاني النحر لانه
مكره في النظرية اشعار بانه يقف حين يرى موضع كهي وبانه لو وجدت احصاه عندها لم يحج كما لو وقع على ظهر رجل او حمل فثبت عليه
اما لو سقط ووقع فيها فقد جاز كما لو وقع قريبا منها لانه في حكمها من لطن الواو أي من اسفل الى اعلاه فوق حاجبيه لا من متوجها
الى الحجرة جاعلا للقبعة عن يساره منى عن يمينه افعا يديه هذا وينبغي سبعا من المرات فلورمى سبع حصيات جملة لم يحج الا عن واحد
خذ فافترقا انما وسكون النزال المبعث من مصدريه هو ان يرمى مثل احصاة وفيه مزال انه لا يرمى الا ما كان من جنس الارض
كالطين والبر والياقوت ومقداره مقدار النواة او اقل واكثر لكنه غير مستحب فينبغي ان يكون مغسولا ما خواسم غير الحجرة المرمية

اذ في الاثر لا يتبقى الا حصاة من القليل حج ولذا لا يجتمع فيها الا قد خمسة احوال قد خذت منذ سبعة آلاف سنة كما في الحج اية الى انه
يرعى كيف شار و هو المختار عند مشايخ بنجار و قيل كنيته ان يضع الحصاة على الابهام ويستعين بالمتبحة و قيل ياخذ بطون ابهامه
وسبابة و قيل بحلق سبابة و يضعها على مفصل ابهامه و قيل رمي الرمية المعروفة الكل في المحيط و كبري قال الله اكبر و نحو فانه
لوح مكانه جازا و لم تصور ذلك الله و يحصل كما في الكافي بكل اى مع كل منها و قطع التليته يا و لها اى رمي الغر و لها
من الحصيات السبع على الصحيح كما في قاضيه ان عند الطرفين انه لا يقطع التليته الا بعد الزوال كما في المحيط ثم فوج الشيا و الا و استجابا
فانه مضر و باج فليس عليه م والاكتفاء و ال على انه بعد الرمي لا يقف للدعاء عند حجرة بل ياتي منزله و يذبح ثم يخلق رأسه او قصر
اى اخذ من رقبته شعرة قدر رطله و حلقه افضل من التقصير كما ان حلق افضل من رقع لانه مكسب به بخافه الشدة
و تعلقوا ان جبر المولى و يجب استحبابه في النهاية و هذا اذا قد عليه بان لم يكن على رأسه قرعة و الا فقد حل منزله من حلق و لم يعذر
من حلقه حلقا و المولى فاذا مضى ايام النحر فعليه م كما في المحيط و انما ذكر الضمير شعرا بان من احكام الرجال اما حكم النساء فيجب
و حل له كل شئ من مخطورات الاحرام بعد اذ بين الى النساء اى جامع من و داعية كالقبلة و ليس شبهة فانه لم يحل اذ الاخذ ان
كان بمنزلة السلام الا ان عمله تاخر في حقن الى الطواف ثم طواف للزيارة يوم ما من ايام النحر الثلثة و فيه رمى الى ان ياتي مكة
من بعد الحلق من يومه كما ياتي من الغد و بعد الغد و لا يخرج عنه كما في المحيط و الى ان يزل وقت الطواف بعد فجر النحر و آخره وقت
غروب الشمس من آخر النحر كما في عامة الكتب لكن في المستصفى ان آخره ايام التشرى و الى الطواف لم يجزى في التليته منها
لانه فعل متعلق لليوم فإذ بها لا يخرج لكن في الظهيرية و غيره انه يجزى فيها فلا بد ان يحل على مطلق الوقت و سياقي في محله
سبعة من الاشواط بل اقل بالتحريك سعى من الصفاء المروءة المكان سعى قبل اى قبل هذا الطواف بعد طواف القدوم
و فيه اشعار بان لم يسع رمل سعى وان من قد مر ان الرمل لم يشترط الا مرة والاكتفاء مشعر بان يصلى في المقام و غيره بعد هذا الطواف
كما في طواف القدوم كما في المحيط و اول وقت اى وقت طواف الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر و هو اليوم الاول لان اليوم
الثاني و الثالث يكونان للنحر و التشرى معا و اما اليوم الرابع فهو يوم التشرى و يقال للثاني يوم النحر و الثالث يوم النحر الاول
بالسكون و للرابع النحر الثاني و الكلام مشير الى انه يجوز هذا الطواف بعد الفجر قبل مجي البحار كما سياقي و فيه استدراك للخفي و هو اى
طواف الزيارة فيه اى في يوم النحر افضل منه في اليومين الآخرين و حل له النساء و لو في حقيقة باحلق السابق و فيه اشعار
بانه وان حل كان له السعى الفائت لتأخيره ليس عليه شئ الا اذ رجع الى امله فعليه م كما في شرح الطحاوى فان اخر هذا الطواف
عنه ما اى عن ايام النحر كره عنده كراهية تحريم و لا اتهام ببيان لم كيف بانى الجنايات و قال و يجب عليه دم و قال لا يكره
ذلك فلا يجب عليه شئ و بعد زوال الشمس من ثانيا في النحر الى الغروب استحبابا و الى آخر الليل جازا و رمي الاس رمي بحجار
الثلث المصود و فيه اشعار بان بعد الطواف رجع من مكة الى منى و لا يبيت بمكة و لا بالطريق فان البيوتة مكرهه في غير منى
اي كما في التحفة بيد في الرمي بيان لما قبله و لذا لم يعط عليه مما يلي المسبى اى من حجرة قريته من مسجد نبوته عائشة رضي الله تعالى عنها

على ذيل جبل سبي مسجداً خفيفاً يفتح انما المجرى وسكون المياد وهو المكان الذي تقع كمانى الكوفى ثم يرمى بألبانية أى على المسمى وما يقال
 البجرة الوسطى وبينها وبين الأولى ثمانية وخمسة أفرع ثم العقبة أى يرمى بجمره العقبة وبينها وبين الوسطى اربعة أفرع وسبعة وثلاثون
 ذراعاً سبعة سبعة أى يرمى كلاً من الثلث سبع مرات فلو قال سبع نخل من التكرار على منسوب الكوفة فلو رمى من كل جمر ثلثاً
 اتم الا الى بايع واستأنت الباقى ولو رمى اربعة اتم كلاً باقى وذلك حكم الكل لو عكس ترتيب البحار الا انه مفوت للثمة كما
 في المحيط وكبر لكل اى مع كل حصة او رتبة ووقف تهماً باقى على الواوى مع الناس تقبل القبلة رافعيه نحو الساجد
 منكبيه كمانى الاختيار وقد رزق هذا الوقوف بمقدار اربعة عشر من آية كمانى المضرات بعد كل من الاوليين اى على المسمى بألبانية
 فلا يقف بعد العقبة ودعا اى طلح اجمعه عنه تعالى بشركه كما محمد واصله قبله كمانى المحيط ثم جرد اى فى ثالث النحر ذلك
 اى بعذر والى آخر الليل رعى البحار على الترتيب ثم بعده اى بعد الفجر وهو يوم التشريق كذلك اى بعذر والى الغروب
 لا غير ما با على الترتيب والكلام شير الى ان فى هذا الايام قبل والى الثاني والثالث منها لا يرمى اى لا يجوز ربه كما روى عن
 ابى حنيفة فى المشهور عنه انه جاز الا ان بعد الزوال افضل كمانى الكافى وعن ابى يوسف ج اذا نحر فى اليوم الثالث
 جاز الرمى قبله وان اقام لا يجوز ولو رمى قبله فى يوم التشريق جاز عنه خلافاً لما كمانى شرح الطحاوى ان مكث فى اليوم الرابع
 بمنى لم يرجع الى مكة بعد على الجار وهو اى المكث احب من النحر وليسقط عنه رمى هذا اليوم بقدره بالتحريك والسكون
 بخبره من مسمى قبل طلوع فجر اليوم الرابع وهو يوم التشريق وهذا الظاهر فى مقام الاضمار ايها بعد النحر فى هذا اليوم
 وقية اشعار بان بعد الطلوع لا يجوز له ان يفرضه بل ارمى واذا نحر فى اليوم الثاني او الثالث بعد الرمى مع احتمال فانية بكرة فهدى
 الى مكة وهو بمنى لا شغل القلب بها كمانى تافهين ان الى مكة للتوديع ترك بالحصى لوساقته وهنائه على الاصح كمانى المبط
 وذكر فى المنصريات انه وقف فيه على راحته ويدعو للحصى بضم الميم وقمع الحمار وهدى المشددة الهلالية او سبعين بضم السين
 يقال الا بطع والبطع واحد من الجبلين الى المقبرة كمانى فتح الباري ثم اى مكة وطواف للحصى بسبعة طواف وسعى ثم صلى ركعتين
 وهذا اذا اراد الخروج من مكة بلا فصل فلو طواف ثم اقام الى المشا قال ابو حنيفة ج احب ان يطوف طوافاً آخر كمانى المحيط فلو اخذها
 وارا قبل الزوال من اليوم الثاني عشر سقط عنه طواف الصدرة لو اخذ بعده وجب عليه عند ما واما عند ابى يوسف ج فان
 اقام قبل الشروع فى الطواف سقط كمانى الكافى فى الاقامة فيها افضل بالاجماع اذا قدر على نفسه التحريك طواف واصله واصله
 وان سجدت الشكر كان شأناً وحديث الفجر والاعينية فى الحديث ان احسنه فيها ايضا صحت كاليثينة الى مائة الف فلو لم تقدر
 كره الاقامة عنده كمانى الاختيار ثم شرب اجماعاً لمن اراد منى وقب على جبهه ناسه سار جبهه فانه شفا عن كل داء
 ودوا لكل ار على قال ابو حنيفة ج كمانى الظهيرة وغيره ذلك لقوله عليه السلام ما زفر من لما شرب وهذا حديث رجاله وثوق لا يمتنع
 اجتمع فى صفة وارساله وهو الاصح كمانى فتح الباري وتوجب ان يفيض فى الشرب ثلث مرات ونظر الى البيت فى كل مرة كما
 فى الاختيار وزفر منى فى المسجد على ثلث وثلاثين رماً عامراً البيت عن رضى اسما اربعة افرع فى اربعة ومقامات تسعون

فراعى بكثرة ما يقال من زجر أى كثير قيل مشتقة من الزنة وهى الغلبة فى الأرض وقيل أى تم قبل العتبة المتصفة
عن الأرض ووضع أى ثم وضع وجهه وصدره ساقه على المنبر فكبّر وهلل وحده صلى ودعا كما فى قاضي خان المذنب بضم
الميم وفتح الزاير ما بين الباب الحجر ساقه أربعة أذرع وتشدت بالأسار أى تعلق بما يكتسى البيت من الثوب كما يتعلق بخيل
بطرف ثوب لمولى جليل الاستعانة فى امرئ ليس إليه سبيل ودعا فجمع هذا مقتضى الوضع الاجابة يكل أى يقبلكى فانه للقبول علامته و
يخمس على فراق البيت المكرم للعلم والحرمان عن فوائد الحرم المحترم (رزقنا الله تعالى قبل حلول الاجل المحترم) واعلم ان خير هذه الاحكام
عن شرب مزمر نذكر فى قاضي خان الظهيرية وغيره فلا ظن ان التقديم على ما فى الكفاية ويرجع من المسجد فمقرمى أى يرجع
الى خلف ناظرا الى البيت حتى يخرج من المسجد ثم من مكة وينزل بقرب منها الى ان يجمع القافلة ثم يرحلون الى المدينة
على قصد يارة الروضة النبوية على صاحبها افضل التحية وكيفيتا مع الدعوات فى العدة والمرأة كالرجل فى جميع الاحكام
الا انها لا تكشف راسها بل تكشف وجهها ولو سدت شيئا عليها أى اسلته على وجهها وفى بعض النسخ اتدلت كما
فى بعض نسخ الهداية وموافقة كسد الرأس فى القاموس فهذا ليس خطأ كما قال المطرزي مجابيا ذلك المرأة فاجرى الضمير مجرى الماشاء
عنه أى عن وجهها جاز ذلك السدل وفيه شعار بان لا دلى كشف وجهها كما فى شرح الطحاوى لكن فى النهاية ان السدل واجب
ولا يلزم جبر الان صوتهما حرة ولا تسعى بين اليدين لا تصعد فى الصف والمروة الا ان تجد خلوة كما فى الفتق ولا تحلق لان
حلق راسها كحلق لحية بل تقصر الكل وهو افضل من تقصير الربع وتلبس المخيط كالقميص الخف حتى تتركها ولا تقرب
الحجر فى الزحام أى الكثرة لانها ممنوعة عن ما به الرجال فلو وجدت خلوة قربت منه وحضها لا يمنع شيئا من اعمال الحج
كفاسها الا الطواف فلو حاصت قبل الاحرام فحسنت احرمت شهدت جميع المناسك الا الطواف وسعى
ولو حاصت يومئذ قبل الطواف لم تنف حتى تطهر وتطوف ولو حاصت بعده سقط عنها طواف الصد كما فى قاضي خان وقا
الحج بفوت الوقت بخرقة لا غير كما فى السرحية طواف وسعى وتحلل أى خرج عن احرام الحج بالاختصاص ان على فالتحج
خروج عن احرامه بعمل العمرة وفيه شعار بقا احرامه بعد فوات الحج وهذا قول الطرفين واما عند ابى يوسف فخرج فاحرامه بقلب
باحرام العمرة وفائدة اخلاف انه لو احرم حجة اخرى بعد الفوت وجب فضها عند ابى حنيفة لان جميع بين الاحرامين عية
ولا يصح الثانية عند محمد لانه لا يتصور ادراجتين معا ونفى فيها عند ابى يوسف لانه محرم عمرة اضاع الى احرامه حجة لا يصح
قول ابى حنيفة كما فى المحيط وقضى الحج الفات باحرام جديد من ميثاقه وان احرم اول قبل ميثاقه من قابل أى
فى عام مقبل وفيه شعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها فى عامه فكذلك كما فى الظهيرية

فصل فى المكرب من الحج والعمرة القرآن لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة أى جمع بينهما كما فى اللسان وغيره فلا ظن ان
بيان الحكم قبل التعريف افضل من الفاو والتمتع مخذوف بقرينة قوله مطلقا أى فضلا غير مقيد بواجب وغير مقيد بمكرب
الا فعل بمن كونه من لازم التكرار واخلو عنه وفى النظم ان القرآن افضل من التمتع عند الطرفين انما سواد عند ابى يوسف

وسياتي ان لا فرا وفضل في غير الآفاتي وهو اي فضل قسام القرآن على طريق الاتخدام ان يبل اي يحرم حج وعمرة
وانما اخبرنا اشعارا بانها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا تحلل عن احرامها بمجرد الحلق بعصمها من منقيات او قبله
في اشهر الحج او قبلها معا اي في زمان احدا وجميعين والكلام يشير الى انه لو احرم باحدنا ثم اضاف اليه الآخر جاز لكنه لو اضاف
العمرة كان يسا لان تعالى جعل الحج نهاية وان يقول القارن يا اهل البيت اللهم اني اريد العمرة والحج الى آخره في غير ما
وقبلها مني ثم لم يردوا اياها ولا يخفى انه تصح ما علم من انما قدم العمرة وان جاز تأخيرها لمؤقتة لقول الفعل وطواف الحسن
ثم يطوف بعد ذلك مكة للعمرة سبعة اشواط حال كونه يركل للمكة الاولى ويسعى بها للطلاق يشير الى انه لا يكره
عمرة القارن في الايام الخمسة المذكورة كعمرة المتمتع كافي التحفة والاكشاف يشعر بان لا يحلح بعد السعي بل يوم النحر كما لمفرد الا قد كان
جائزا على احرامه كافي في المحيط مختص كما مر فيطوف للقعدة سبعة ثم يسعي ثم ياتي باقيا بفعل المضمر كافي في الهداية واكافي في وقتها
ثم يطوف للزيارة سبعة ثم يسعي كافي في فاضل في الظهيرية في كلمة ثم اشارة الى انه لو طاف للعمرة ثلثة او اقل ثم وقف بجزءه انقصر
القران ارفض العمرة وعليه وم لا يفسد احتلت في الفضل فاخذ في السير الى عرفات لكن في اختلافات لو طاف القارن للقعدة
وسعى ثم وقف بعرفات كان اتى للعمرة لا تتحققا ومن خرج ان لو طاف للعمرة ثم سعى ثم سعى ركبان للعمرة كافي في المحيط ووجه اي
وجب عليه الحج للهدي شكر القرآن اي لتوفيق الجمع بين العبادتين المتبادران بقيد الذبح باا طاف للعمرة في شهر الحج فلو
طاف لها في رمضان لم يوجب وان كان قارنا كما في المحيط بعد رمي يوم النحر اي يوم من ايام النحر وان حج عن نية الحج للهدي
بان لم يوجب له الا ثمانية صام القارن عشرة ايام للهدي ثلثة من ال ايام آخرها يوم عرفة وهذا بيان للانصاف في
ان يصوم الثلثة قبلها بعد اصابا قارنا وفي اشارة الى انه لا يجزئ له يوم بعد عرفة كما ياتي في ال انه لو وجب له يوم بعد صياها قبل
الحلق ذبح وبعد الحلق لا دون في ايام الذبح كافي في المحيط وصام اياما اخرى سبعة بعد ذبح من حال حمله ان يصوم من في ايام
التشريق وفيه شعرا بان لا يصوم قبل افعال الحج ابن تماركة او غيره والاطلاق يشير الى انه لا يشترط التسليم في صوم الثلثة
واسبقة كافي في لفت فان قامت الثلثة اي صومها بان يدخل يوم النحر او مات قد اوصى بالفدية تعيين المم اي يوم
وهب للقران فيه شعرا بان لا يصوم سبعة ايضا لان العشرة وجبت بدلا عن التحليل وقد فانت بعثت لبعض فوجب من فان لم يقيد
عليه تحلل عليه مان القرآن ولم التحليل قبل الهدي كافي في الاختيار ولتمتع لغة الجمع بين العمرة والحج باحرامين هو غير ما ذهب اليه
عمر رضي الله تعالى عنه كافي في المبسوط فان المنى ان يحرم الحج قبل شهر ثم اتى بافعال العمرة وحل ثم احرم بالحج في شهره كافي في شرح الطحا
افضل من الافرا واي فرا كل من الحج والعمرة كافي في ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة انه افضل من التمتع وهو اي فضل قسام
التمتع ان يحرم العمرة من المنقيات او قبله في اشهر الحج او قبلها ويطوف اربعة او اكثر الى الستة في شهر الحج ويسعى
يعلق الا يصر كما لمفرد بالعمرة ويقطع التلبية في اول طوافه اي في اوله من اوله للعمرة ثم يحرم بالحج من الحرم كان مكة
او من الحرم كان بالمواقيت من المواقيت قبله كان خارج المواقيت يوم التروية كالكي وقبله اي قبل يوم التروية

من اشهر الحج افضل الزيادة التعبد حج كالمفرد اي وقت بعرفات يوم غرة ثم طواف الطواف والاداء طواف التيمم وان كان
 هذا افضل لان لا يجوز ان يحرم بالعمرة يوم النحر واتى باعمالها ثم احرم بالحج في يومه ذلك بقي محررا الى قبل فاتي باعمال الحج في هذه السنة
 في الذخيرة وفي كلمة ثم اشارة الى انه لو اتخذ البقرة والبعرة العمرة ثم حج من غير ذلك كان متمتعاً قبل هذا بالاتفاق وهو الظاهر
 لانه اطلق بحصاوص وروى الحكم انه عند أبي حنيفة واما عند باقي المذاهب فيمكن ان يكون متمتعاً كما في الكافي في انه لو حج الى مكة جلا لا وج بعد
 كان متمتعاً ولم يكن متمتعاً بلا خلاف وانما الخلاف فيما اذا حج محرراً فانه لو اتى باعمال العمرة ولم يحلل او طواف رقبته اشواط فنزل
 باليه ثم رجع الى مكة كان متمتعاً عند اشغين خلافاً لمخرج كما في الكافي ووجه بعد الرمي في بعض الميامن شكر النعمة التمتع
 وان يخرج عن النسخ صام بالقرآن اي صام ثمانية آخر باعرة وسبعة بعد حجة ابراهيم فان كانت اثنتي عشرة تصلي الدم وان
 احرم المتمتع بسوق الهدى اي مع ان يحث على السير يهدي الى مكة من عندهم او يقر او يبل احد برية ويقال بالتبدي على
 فصيل احد برية كمطية كما في المغرب لم يذكر تجليل القبور والابل ولا تقليد ما ولا تقليد النعم بان يربط على عنقه قطعة من
 نعيم بل لانه ليس بشرط بل هو سنة وهو اي سوق الهدى او الاحرام مع سوق فضل من القود الا ان يقيموا من ايامهم
 كما في الكافي لا يحل اي لا يخرج عن اجماع العمرة بالحق للعمرة بل بالحق للحج في يوم النحر فنزل الحرم بالسوق بل يخرج من مكة
 اشغين خلافاً لمخرج ثم اي بعد افعال العمرة يحرم يوم التروية وقبله افضل بالحج كما في فسطوف يسعي كالمفرد والمكي اي
 غير اهل الافاق لغير وياج او العمرة فقط فيكون له القرآن التمتع الا اذا خرج من الكعبة وقرن فانه كان قساراً
 فصل ان طيب اي تعمل طيباً ولو بالسوء محرم بان يغتسل بالواخذ به عنه او كمالاً حقيقياً كالرأس اللحية والاساق
 والفتحة او حكماً كما اذا طيب اجزاء متفرقة بتلغ عضواً ولو لطيب كل البدن في مجلس فاهوم وفي مجالس وجب لكل دم عند اشغين
 واما عند محمد مخرج فان اراق للماء وحسب غيره والافوا كما في شرح الطحاوي وقال بعضهم اذا طيب بغير عضو لم يمتد وقال
 شيخ الاسلام هذا كله اذا كان الطيب قليلاً والا فلا يقرب العضو في وجب الدم قال الفقيه ابو جعفر ان الطيب بحيث يستكره فلما
 كلفين من الزبد وكفين من المسك والغالية فهو حايه والا فلا كما في المحيط او اذ من اي شغل البدن في عضو كامل سواء كان
 مطيباً كبدن البنفسج الزيت او غير مطيب هذا عند ما عند ما فان كان غير مطيب ونحوه فله عتق ولو اذ من من بين او تم
 او اليه لم يحسب عليه شيء بالاتفاق ولا بأس بان يداوى جرحاً وشقوق رجله بشجر او زيت في ظاهر الرواية كما في شرح الطحاوي
 او لبس لباساً من مخيطاً كقميص السراويل والقباء ونحوه لولا كمالاً على وجه الميت وكما امر واستبرأ كان من خيل الطيب
 لاسمه او وجهه بغير فاصداً وعن محمد اكثره ويستوى في ذلك ان يستر بنفسه او يلقى عليه غيره هو تام لولا كمالاً او ليلية
 وعن ابي يوسف اكثره نصف يوم او ليلية كما في المحيط او حلق او قتر او تنوير رجب راسه اكثره في الاصل ثلثه و
 كذلك اللحية وعن محمد مخرج اذا سقط من احد جانبي التوضي عشر شعرات لم يمتد كما في المحيط او حلق او نزع عضو كمالاً كاتربة وال
 لو اخذ احد الجانبة وفي المتن اذا متت شعرات اربعة او ثمانية عشر فليس عليه دم كما اذا قترت شعرة بقليل الشعر وعن ابي حنيفة حلق

شأنه لزوم وبه قد عرفت أصحابنا والاصح انه لا يلزمه كما قال الامام الشريفي كما في المحيط وذكر في النهاية انه لو ازال شعر الصدرة لمساك
بالنقرة فعليه الصدقة او قص اي قطع اظفار يد واحدة او رجل واحدة او خمسة من يديه ورجليه يد ورجل او كل
اي يديه ورجليه في مجلس واحد فلو قص الكل في اربعة مجالس لم يلزمه اربعة دنانير وهذا عند الشيخين والاعتماد على محمد بن زعفران فقد روي
ومر احدا لا اذ تاملت بينهما كفاة فانه لم يمس كفاة اخرى فلو قطع اظفاريه ونحوه ثم قص اظفاريه اخرى لم يلزمه شيء آخر كما في المحيط او طاف
كله او اربعة للفرض اي طواف الزيارة محذرا والاعادة مستحبة فان سقط الدم وعنه لو اعادة بعد ايام او نحو وجبت عليه
صدقة وفي كلامه شعرا بان يحيط الطواف لا يستطرد كما في المحيط وغيره وهو صحيح وقال ابن شجاع انها سنة كما في المبسوط لكن
في شرح الطحاوي ان كل عبادة تؤدي في المسجد الطهارة شرطا او غيره اي غير الفرض هو طواف القدوم والصدقة العمرة وتفضل
جنبها اي شخصاً جنباً يجب عليه الغسل في مثل المحل فغيره لا بد هذا اذا لم يجد وان كانت اجبة مدام بكة فلو اعادة سقط الدم لا يلزم
التسوية بين الواجب السنة والنفل لانها صاروا جميعين بالشروع كما في النهاية لكن في شرح الطحاوي لو طاف بالقدوم جنباً
ولم يجد لم يجب عليه شيء لانه لو ترك اصلاً فحكم كذلك فيه اشارة الى انه لا شيء على المتفضل وان لم يجد فاعل ذلك من قبل الرواية
او افاض او دفع ورجع من عرفات بحيث خرج من جود ما قبل غروب الشمس فافاضه الامام فان عاد الى عرفات
قبلاً سقط الدم وان عاد بعد الغروب او قبله او بعد افاضه الامام لا يسقط كما في الاختيار وترك واجبا ما ذكره ترك رمي
جميع الايام والوقوف بمرحلة وغيره ما ترك اكثره اي اكثر الواجب كترك رمي يوم واحد او جمرتين منه وترك اكثر طواف
الصدرة السعي ويوم بالاعادة في الوقت فاذا عاد يسقط الدم او قهره سكتا بالضم والسكون اي عبادة من عبادة
في الاصل مذهب بعض النجاشية قد تعالى ثم سجد للذبيحة ثم كل عبادة كما يشير اليه في الغريب على ذلك آخر كما اذا طاف في آخر
اليوم لم يخرج من حلق القارن المتمتع ثم رجع وهذا عند ما عنده فلام عليه في التمهيد الا انه يسمى في الاطلاق تكميلاً باذ حلق المرفق
ثم رجع فانه غير موجب بشيء بالاجماع كما في شرح الطحاوي او آخر طواف الفرض كله او اكثر عن ايام النحر عنه خلافا لما
كما في التمهيد وفيه اشارة الى انه لو اقل طوافه لم يجب عليه بل صدقة عنه الى انه لو اقل طواف الصدرة العمرة لم يجب عليه شيء
ويغني ان تعرض لما اذا ترك رمي يوم الى يوم آخر وحلق الحج والعمرة من الحلق الى الحرم الاول موجب عنه فانها وان في حنفية
ومحمد جميعاً الله خلافاً للابن يوسف في كل في شرح الطحاوي او ترك قلعة اي قل طواف الفرض هو ثلثه او دونها وفيه شعرا بان
لو ترك قل طواف العمرة لم يجب عليه ثم هذا اذا لم يرجع الى ابله الا فعليه كما في الظهيرية فعليه اي المحرم ومم اي اراقة دم يدي
والشاة كافية وهذه الجملة جزء لكل شرط قبلها وتترك كل طواف الفرض او اكثره بقى محرماً وان رجع الى ابله حتى يطوف
اي يقع كل طواف او اكثره بذلك الاحرام لانه لو لم يجر عنه بدل وفيه شعرا بان لو ترك كل طواف العمرة او اكثره بقى محرماً كذلك
لانه لو ترك في الظهيرية وان طافه اي طاف كل طواف الفرض او اكثره جنباً بالاعادة فبصدته واحدة عليه فان اعادة في
ايام النحر سقط عنه بلا خلاف واختلف في ان المعتمر هو الاول ام الثاني والاخر جائز كما في المحيط وان عاد بعد اضيق وجوب الحج

خلاف كما ذكرنا في تجديد الاحرام ان يرجع من ابله بنو فضل كما في الكافي والبيهقي في اللغة الاصل او ذكرنا في الشريعة الاصل والبقرة عند
 ابي حنيفة رجع أصحابه كما في الكشاف وان فعل من التطيب او الاكل او الشرب او حلق او قص اقل مما ذكر من عضو
 او يوم اربع راس او يدا رجل او طواف غير الفرض كطواف القدوم وغير ما ذكرنا محشرا وهو بركة بلا عادة ولا علة
 وان رجع الى ابله فعليه دم في رواية ابي خصص صدقة في رواية ابي سليمان فهي الله عنها كما في المحيط وذكرنا في شرح الطحاوي انه اذا
 طاف للمقدم محشرا فلا شيء عليه ينبغي ان يكون طواف النفل كذلك اعلم انه لو طاف ثلثة اوقات فله عتقا واكثره طاهرا اعادة طواف محشرا
 او تصدق لكل شوط نصف صاع من البراءة اذ بلغ دما ولو طاف اقله فبالحجب عليه الاعادة او الدم كما في نظيرته او ترك
 العدد القليل من العدد الواجب اى اجنب كورق بقرية اللام كتر ثلثة من طواف الصدر واحد من اجمار الثلث في يوم احصا
 الى الثلث من جمرة العقبة وبما ذكرنا لا يشك ما في الهداية من وجوب الدم ترك ما هو قريب من الربع بان يدخل في الطواف
 الواجب بين المحيط ويخرج الى ابله بلاعادة او حلق راس غيره محرما كان او حالما لكن في المحيط لو حلق راس غيره
 او اخذ شاربا وقلم اظفاره اطعم ماشاء تصدق على سكين خبز الشرط بنصف صاع من برء او صاع من تمر او صاع من تمر او صاع
 والاصل ان كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فبنصف صاع من برء او تصدق قتل القمل والجناد فان لم يفي ذلك شاة كما في المحيط
 وان تطيب بعد العدة او حلق بعد ركعتين او حلق النسيان كما في التفت فخرج في الحرم لا غير فلو خرج في غيره لا يجزئه
 الا اذا تصدق لجمعة على ستة مساكين بكل قدر نصف صاع كما في شرح الطحاوي او تصدق بكة او غيره ولو فيه شاة الى انه
 لا يجوز الا التملك كما قال محمد بن ابي عمير اما عندنا فيجوز الاباحة كما في شرح الطحاوي ثلثة صاع طعام اى برء بطريق الغلبة والاصح
 بفتح الغمة وسكون الصاد وضم الواو جميع صاع على ستة مساكين مثلا من مصارف الزكاة سواء كانوا من مكة او غير مكة والاصل
 ان تصدق على فقرا مكة كما في المحيط او صاع بكة او غيره ثلثة ايام ولو غير متتابعة والتطيب والحلق بطريق المثال فان
 جميع مخطورات الاحرام اذا كان بعد زفيرة اخبارات الثلثة كما في المحيط ووطيه اى طي المفرد يوجب في قبل الاوى اى في مكة في دبره
 في رواية ولو ناما او جنبوا قبل وقوف عرفة فسد حجهم اى نقصت صفاتهم انا حاشا ولم يطهروا كما في المنصريات وفي ذكر الوطى اشعار بان
 ما سواه من التعجيل المثل التقبيل والنظر بشهوة لم يفسد حجهم لانه واجب وان لم يترك كما في التفت ومضى اى جيب عاتيا لم يفسد
 كما يصح فيما يفعل ويحجب ووجع هري والشاة الواحدة كافية الا اذا وطى ثانيا قبل الوقوف فانه زوج اخرى عند الشيخين اما عند محمد
 فقد كفاه كفارة واحدة الا اذا كفر عن الاول فلا خلاف انه كيفية واحدة اذا وطى مرتين في مجلس واحد كما في المحيط ومضى اى لم يترك
 ذلك الحج من قابل كما في المتداولات الاولى ان يقال اما دلان جميع العمرة وقته ولم يغير قاي اى لم يغير اى الرجل للمرأة وقت
 القضاء بل هو مستحب اذا كان الحود كما في الاحتياط ووطيه بعده اى بعد الوقوف لم يفسد ويجب بذنه لفظا بحجته ووطيه
 بعد الحلق لم يفسد لكونه عاتيا ووطى المفرد بجمعة قبل الطواف فسد ماضى وفتح قصى بفتح الفاء فسد عليه شاة وفي طي القادر والمتنع
 تفصيل في المحيط وان قبل محرم ولو خطا صيدا ولو من غير الحرم غير محرم كالكول المراد صيد البر فان صيد البحر حرام كما مر فالاول

ان يقول الصيدا والحرم عليه اى الصيد قائله اى الصيد يجب جزاءه اى جزاء الصيد بسبب الحرمان ولهذا الوقت في الحرم
 لم تختلف الجزاء وفيه اشعار بوجوده على القاتل الحرم بخلاف الحلال لكنه اذا دل عليه جرحا ففي الماروفى عليه نصف قيمته وفي الجصاص
 لا شيء عليه عندهما وكلامه لا يخلو عن اشارة الى انه يشترط لوجوب الجزاء كون الدل محررا عند اخذ المدلول الصيد ويكون المدلول غير
 عالم بكانه وتصدقه الدل في هذه الدلالة واتباع اثره اتصال القتل بالدلالة فاذا فقد واحد من هذه الشرط لم يجب عليه الجزاء
 كما في المحيط اى ما قومه بجذوف الضمير المحرور الجار متعين اى قيمة قوم بها الصيد مدلولان لما بصارفة في قيمة الصيد بتابعها للنفس
 وان كان عدل كفى قياسا وفي كلامه اشارة الى ان نفس الصيد يقوم فلا يقترب اليها اى يعلموا الى انها وابقت بالقيمة ما بلغت وهذا
 في الماكول اى ما في غيره فلا يجاوزها الى ان يقوم الماكول في غيره ما كان له مثل وغيره وهذا عند الشيخين وكذا عند محمد بن حنفية
 لا مثل له كاحماته واما ما له مثل فله نفس النعامة اى في حمار الوحش بقدر في الظبي الضبع شاة وفي الاربع مناق كذا في المحيط
 في مقتله ان كان مما يباع فيه كلبا واقرب مكان منه اى من القتل ان كان مما لا يباع فيه كالصحرى او يقتل تحت الزمان المكن
 وهذا اولى بالنظر الى ما بعده لكن في المحيط الاصح ان كلام من الزمان المكان يعتبر في القيمة لانها مختلفة باعتباره فيقتصر على القاتل
 به اى باقومه هدى اى شاة او بقرا او ابلا وفيه اشعار بان لا يشترى الصغار منها اذ لا يجوز من ارضان الا ان يجمع اعظم من غيره
 الا ان يجمع لو تصدق لمجر الصغار على وجه الاطعام جاز وهذا عند الشيخين واما عند محمد بن حنفية فيجزا الصغار كما في الكافي ومعه ابو يوسف
 في شرح التاويلات يبيح بكملة وان تصدق على غير الماكول لا يغيره وان تصدق على ابله الا على وجه الاطعام كما في هذا الشرح و
 في كلامه اشارة الى ان مجرد البيع بكملة كاف فلو ملك بعه بوجه من الوجوه سقط الجزاء والى ان اذا كان قيمة المدي حيا مساوية لقيمة
 الصيد حيا يجوز ان ينقص عنها قيمته كالمدي كما قال الناطقي ومحمد بن حنفية ما نقص بالبيع كافي في المحيط ولا كذا في شرح
 بانه يجوز ان تصدق بكملة على مسكين او على كفاي التخفة او يشترى به طعاما ويصدق به اى بذلك الطعام ولو على غير اهل مكة كما في
 لكل مسكين نصف صاع من تروصاع من شغل وتمر كما في الشارح لكن التثنية تقتضي جواز نصف صاع من من ميب كما يقتضي جواز اقل
 من نصف صاع لمسكين من جواز الاباة كما يقتضيه قوله تصدق الا ان في شرح التاويلات لا يجوز اقل من نصف صاع لمسكين
 وفي التخفة يجوز الاباة ايضا وصام عطف على يشترى وان لم يجز عند بعض النحاة عن طعام كل مسكين اى بدل كل
 صاع او صاع ما هو من القيمة لولا وفيه اشعار بان القاتل خيار احد الثلاثة وهذا عند الشيخين واما عند محمد بن حنفية فيجزا للصغار الاول
 اصح والاطلاق يشير الى جواز الصوم متتابعات متفرقات كما في شرح الطحاوى وما فضل عنه اى ما كان اقل من قيمة هدى
 او طعام مسكين لم يبلغه فالصغار لا بد لها الاطعام كما ظن تصدق به اى بفضل او صام عنه لولا ان الصوم ليس اقل منه
 ثم بعد الفراغ عن القتل شرع في النقصان فقال وان نقصه قطع عضو او جرحه او ثقت شعرا وغير ما يجب عليه قيمة ما نقص
 من الصيد فيقوم صحيح ثم ناقصا فيشترى بابن القيمين هدى او يصوم وفي المحيط ان جرحه بجمع تبارا اثره بانقصه نقصا وبلا تبارا
 ليس عليه شيء عند الطرفين وعنده عليه صدقة لا يصلح الا لم وان اخرجه بقطع القوائم او كسر اجنح او ثقت الريش او نحوها

عن خير الانتفاع أي من أن يكون متعنا مآرا وفاقا لمقتضى عن أبي يوسف ج اوقف رتبة و ضرب على عينه فابيضت فبطلت
صدته كما في المحيط وفيه شعار بانه لو صار سالما عن النقصان او اكل الى حيال الانتفاع لم يحجب عليه شيء من القيمة عند دم
او كسر البيض أي بضياعه فانه لا فلا شيء عليه كما اذا علم ان فيه مخايتا فكسره اما اذا علم كونه حيا لم يعلم فبطلت القيمة
كما في المحيط و كبيض بالفتح واحدة بنية قيمته أي قيمة الصيد الموصوف بالبيض واجبة عليه القيمة ما قتل فلو اضرط في سلكه لكان
مناسبا وكذا أي عليه قيمته ان فوج الحلال أي غير الحرم بلا دالة محرم صيد الحرم أي ما يكون فيه بعض بدنه نائما او بعض
قوائمه غير نائم او حلبة أي اصيب فبطلت قيمته او قطع محرم وحلال نحو احدى حشيشة أي نبات الحرم مما لا ساق له رطب كان
يا بسا بقريته بالعبارة الاقنوني اللغة اليابس منه كما في عامة الكتب واخر عزير عن مثل الكماة فانها ليست بنبات بل هي شجرة
موسوعة في الارض ولهذا يباح اخراجها من الحرم كحجره وقدر ليسير متجابه للتبرك كما في المحيط او شجره وهو ما كان له ساق من
النبات رطب كان او يابس على ما يطاهر عبارة كتب اللغة وما نقل عن النهاية انه اسم للرطب منه فمضى شجر المضاف الى الحرم كمن
الجوز وشجر الحرم ما كان شيء من أصله في الحرم سواء كان انحصاره فيه وفي كل فمقطع هذه الانحصار عليه القيمة كما في المحيط و ينبغي ان
يكون حشيش الحرم كذلك انما فصل هذه الاشياء عما قبله بقوله (كذا) لانه لا يجوز الصوم عن قيمة صيد بحجم الحلال ويجوز الهدي على الصحيح
والاخلاف في جواز الاطعام كما في المحيط وكذا لا يجوز الصوم عن قيمة حشيش وشجر ويجوز اطعام والهدي كما في شرح الطحاوي
وذكر في المحيط انه لا يجوز الهدي عن قيمة الشجر وعن أبي يوسف ج انه يجوز الا لا تستننا المتصل عن حشيشة وشجرة معا
كما في شرح الطحاوي مملوكا رطبا منبتا وهو عالم منبته الناس بقريته الآتي فمقطع النبات بنفسه منه فبطلت القيمة كما في
شرح الطحاوي الا انه لو كان مملوكا فبطلت قيمته الملك كما عليه قيمة الشرع كما في المحيط او منبته أي من شأنه
ان يمتبه الناس رطبا مملوكا او غير مملوك او جافا ولو نابتا مملوكا فانه لم يحجب شيء بقطع الشجر وحشيش
في هذه الصور الثلث ولا يبيع حشيش أي يحرم ارباب البيوت على حشيش الحرم للمرعي عند الطرفين لانه كالمقطع عند
الاباس بضرورة الزايرين ولا يقطع حشيشه الا الاذخر كسر العزرة والحاء وسكون الدال المعجدين وهو ما ثبت في السهل
والجبل وله اصل دقيق وقصبان دقاق يطيب ريحه والذي يكفه وجوده يستقون به البيوت بين الخشب ويسدون به في القصور
بين اللبسات كما في فتح الباري ويجب تقبيل قلعة واحدة على بدنه او ثوبه على الارض القتل محرم من التحقيق الحكم فبطلت الانتفاع
في الشمس في ترك الفاعل شعرا باللام بالقتل والاشارة اليه كقتله وفي ذكر القتل شعرا بانه لو عمل ثيابا به ثبات القتل لم يحجب عليه شيء
وانما قال قلعة لان تقبيل اثنين في ثلثة قبضة طعام وتقبيل اكثر نصف صاع كما في المحيط او جرادة واحدة صدقة وان كانت
تلك الصدقة لكسرة خبز او تمر فان اكل من حملوا يتصدقون بكل جرادة وربما فقال رضي الله تعالى عنه (اربي دما همكم كثيرة
تمره خير من جرادة) كما في الكافي ولا شيء لتقبيل غراب شروع في القتل الموعودة وما في حكمها من كسرة خبز بشره الى انه لا شيء
تقبيل جميع انواعها وكلام فاضل عن شعرا بانه قول بعضهم في المحيط لو قتل الزارع لم يقتل وجب عليه الكفارة ولو اعمى على ما

بنفسه من فوجده في عيب جل لم يشده منه كما في شرح الطحاوي وان قتل محرم او حلال صيد محرم كان في يده وقت الاحرام
او اخذه بعده فكل منها يجزى جزاء ما به جميع القيمة لتوض كل وجع اي محرم يرجع بان ضمن اخذه من في يده على قاتله كما في
الضمان عليه فلو قتل حلال في محل صيد محرم لم يجزى لكن المحرم يرجع عليه بان ضمن كما اذا قتل غريمه مخاطب بالصبي المجنون اكله وكذا
في شرح الطحاوي لو قتل حلال صيد حلال اخذه من محرم جزي كل وجع اخذه على قاتله كما في المحيط ولو قتل محرم صيد حلال على غريمه
للكاكت قيمة للشرح كما في الظهيرية وما يلزم به اي سببه من منظرات الاحرام تطيب قتل الصيد غير ما على المفرد والمج او
العمرة ثم فعل القارن وان لم يجز للعمرة لتساك حرمة اعراسه هذا اذا كان قبل التوفيق بعرفة وما بعده ففي غير اجماع وم
على ما ذكره شيخ الاسلام كما في النهاية الاجواز الوقت اي الميقات كما مر غير محرم بالعمرة او الحج فحينئذ عليه وم ترك حق الموت
الا اذا عاد الى الوقت واحرم فانه سقط عنه كما اذا احرم من مكانه وعاد اليه محرما وجد التلبية وان لم يحج بالالتقط وقال سقط
جدوا اولادهم في المحيط وتبين جزاء صيد مملوك غير مملوك قتلته محرمان فعلى كل جزاء تمام لكن بغريمه ما في حاقية واحد للمالك
وينبغي ان شلت اذا قتل ناشئة واتحد الجزاء لو قتل صيد محرم حلالا ان فعلى كل نصف قيمة وينبغي ان يصير على عذر الكوس
اذا قتل جارية ولو قتل قتل حلال محرم فعلى جميع القيمة وعلى الحلال نصفها ولو قتل حلال ومفرد قارن فعلى الحلال ثلث الجزاء
وعلى المفرد جزاء وعلى القارن جزاء ان باع المحرم من محرم او حلال صيد اخذه بعد الاحرام وقبله او شره عنه بطل البيع
والشراء كما في الهداية لكن في مبسوط شيخ الاسلام انه فسد ولا يخفى انه يشترى اليه فيما تقدم ولو ربحه اي فسخ المحرم صيد محرم محرم
على كل محرم حلال لانه مائة فلا يجوز اكله الا اذا اضطر وتفصيله في المحيط ولو اكل الذابح منه استغفر وعمره في ضمن قيمته باكل سوا
الجزء عندده اما عند ما فليس عليه الا الاستغفار كما في الهداية وهذا اذا اكل بعد اداء الجزاء وما قبله فلا يجب الا الجزاء اجماعا كذا
في الحائق لا يغيرها بالاكل اجماعا بل يستغفر محرم او حلال لم يذبحه ما ولدت من خارج الحرم طلبة اظها في مقام الاضمار
على تقدير خذت الموصول اخرجت من الحرم وما ما في الطلابة وولد ما عمرهما اي ضمن المخرج محرما وحلا لا قيمة لانها صيد
حكما وان ادعى المخرج جزاء بما في جزاء طلبة ثم ولدت لم يجز اي ليس عليه جزاء وولد لان دار جزاء باصية باصيد محل
فصل ان احصر اي منع ومنه المحصر لصاد وهو لغة المنوع من كل شيء كما في الكشاف غير شرعا المنوع عن الحج
او العمرة بعد الاحرام حكمه انه لا تحيل الا بالبيع او بافعال العمرة كما في الينابيع المحرم او المحترمة حج او عمرة او بها بعد ومسلم
او كاف ولو غير سلطان او مرض زاد بالذباب الركوب وغيره ما مثل فقد ان المحرم بلاك النفقة وغيره ما هو غير قادر على المشي ولو
في بعض الطريق كما في المحيط بعث المفرد بالحج والعمرة الى الحرم وما او ثمنه ليشترى به بركة فلو بعثت دين جميل او لها فان الثاني
تطوع كما في الينابيع والقارن ميم وفيه شارة الى انه لا تحيل الا بالبيع اخرجه الى انه لا يشترط تعيين احد بالبيع والآخر
للعمرة والى انه لو بعثت مالا احد بالتحيل فبجوعه عن احرام من الاحرامين كما في الهداية وعين المحصر بالحج والعمرة عند يوطئ
المبعوث فيه اي في ذلك اليوم لان غير وقت بوقت فاجتنب الى التبيين ليعلم وقت الاحلال ولو كان ذلك اليوم

قبل يوم النحر أي وقت شاره وأما عند ما فالحج بالعمرة يعين فيه لأنه غير موقت بخلاف المحصر فالحج فأن يختص يوم من أيام النحر
فلا يحتاج إلى التعيين كما في المحيط وفي حل لا ينجح لأن فح الهدايا تختص باليوم ولهذا لا يوجب عن المحصر في غير الحرم بقى محروسة
يبيح بأخره ويبيح بالحرم كما في المبسوط وبذلك يحل المحصر من الأحرار وفيه إشارة إلى أنه لا يحل في غير الحرم فيبقى محروما إلى أن يجد
الهدى فيبيح أو يزول الحصار فيجوز في وقته ويعتمر في غير وقته وعن أبي يوسف ح أنه يقوم الهدى فيطعم المساكين إن لم يجد
الطعام يصوم لكل نصف صاع يوما وإلى أنه لا يحتاج إلى الحلق وعن أبي يوسف ح أنه وجب كما في التمهة وإلى أنه لو عتق يوما
ثم حل من أحراره في ذلك اليوم المبعوث لم ينج فيه أو يوجب في غير الحرم لم يحل من أحراره عليه دم لهذا المخطوطة وقال بعضهم
إذا شرط في وقت الأحرار الإحلال عند الإحصار حل قبل الذبح كذا في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء إشعار بأنه إذا بعث
بالهدى فله أن يرجع إلى أهله لأنه إذا لم يتمكن من الشئ إلى الحج فأنما أقره في المقام كما في التمهة ويجب عليه أي المحصر أن حل من
فرضا أو فطرا من قابل وعمرة كذلك لأن على فأنما الحج التحلل بأفعال العمرة ولم يوجد من عمرة عمرة ومن قرأ
حج قصار وعمرة ثان الأولى لاقران الثانية لكونها كالفات وأذا زال الإحصار بعث الهدى أكلته أو
الهدى بوجدانه غير مذبح وأدرك الحج بالوقوف بعرفات توجه لأداءه ولا تحلل ولا يمين إن كان جميعا بان لم يدرك أحد منها
أدرك أحدهما يجوز له أن يحل بعد فوج الهدى أن توجه لتحلل بأفعال العمرة في الصوت الأولى وفيها إذا أدرك الهدى فقط
وأما إذا أدرك الحج فقط فعنده جاز له أن يحل أن يؤدى الحج بأحرار جديد لا عمرة عليه أما عندهما فلا يصح لأنه لا ينجح عن
قبل يوم النحر وفيه إشعار بأنه لو زال قبل بعث الهدى لم يحل فذهب إلى مكة فإن أدرك الحج فيها وان لم يدرك يكون فأنما الحج
فتحل بالعمرة كما في شرح الطحاوي ومنعه أي منع عند فرض الحرم عن كنى الحج أي الوقوف بعرفات طواف الزيارة
بمكة طواف منعه وكذا المنع عنها بالحرم حصارا سواء كان مفرا أو قارنا فتحلل بالهدى عنه إن المنع بمكة ليس بأحصار بل صارت
دارا سلام كما في المحيط ومنعه عن أحدهما أي كنى الحج لا يكون حصارا فإنه لو منع من الوقوف تحلل بأفعال العمرة وقضى الحج
بدونهما من قابل مفرا أو قارنا وان منع عن الطواف قضاء في عامه عليه دم تأخير عنه وفيه إشارة إلى أنه لو أفرد
بالعمرة ثم منع به عن الطواف أسعى كان محصرا ومن عجز عن إدراج الفرض نفسه عجزا رجي زواله غالباً كما لم يرض بالحس
وغيرها فالحج أي بعث غيره ليحج عنه كما في الصحاح صحح ذلك الاحتجاج وأما قيد بالفرض على ما هو لمبدأ وإشارة إلى أن التظلل
يصح بلا شرط ويكون ثواب النفقة للآمر بالاتفاق وأما ثواب التظلل فأنما هو محجل للآمر وقد صح ذلك عند أهل السنة كما اختلفوا في صوم
والصدقة كما في الهداية وإنما وصف العجز بجهاد الزوال لأنه إذا كان لا يرجع يجب عليه الاحتجاج كما في المحيط والاطلاق يشير إلى أنه
لحاج امرأة أو عبدا أو أمته بأذن السيد جاز لكنه أساء والأفضل أن يكون المأمور جلا قد حج عمر نفسه ليكون العجز عن خلافه كما
في شرح الطحاوي ويقع ذلك الحج عنه أي عن الأمر على الصحيح كما في الكافي وهو ظاهر الهدى كما في الهداية لكن في المحيط
ينسخ الإسلام ويقع عن المأمور في قول أصحابنا وللآمر ثواب النفقة لأن النيابة لا تجرى في العبادات البدنية ولا شرط الهدية

المأمور إلا أن يحسب من الأمر إقامة الانفاق مقام الانحال إن أمم مخبره إلى موته فلو نال عجزه صاوا أدى تطوعا للأمر
 وعليه الحج كما في الكافي وعن أبي يوسف إن العجز بعد فراغ المأمور من الحج يقع على فرض أن الحج قبله ضمن النفل كما
 في المحيط وإن لوى المأمور عنه أي عن الأمر فإن لوى عن نفسه وعن جليلين أم من وقع عنه ضمن النفقة ولو لوى عن أحدهما
 بهما ثم عجزه جازو عن أبي يوسف إن وقع عنه ضمن كل إذا امر أحدهما حج وآخر بالعمرة فمقرن بينهما إذا أذن بالحج في التمرات
 ودم الإحصار إن وقع فهو على الأمر عند الطرفين وعلى المأمور عنه لا يبعد أن يكون شاكلا لما إذا أدى ويات فأن دم الإحصار
 في ثلث الالميت قيل في كل عند ما وفي الالمور عنه كما في الكافي ودم القرآن في صورة الأمر بما حكم التمتع ودم الإحصار
 كقوله الظفر ونحوه على الحاج أي المأمور فانه يختص بمنعته الجمع بين النكاحين إذا جازى وتضمن الحاج النفقة أي كل النفقة
 إن جامع قبل وقوفه بعزات فلا يضمن شيئا إن جامع بعده كما إذا فاته الحج لمضاجع الموت دابة أو فارقا في كل من
 أن كان يتفق من الالميت حتى يعود إلى أهله وعن محمد لا نفقة ذملا غير كما في الاعتبار وإن مات الحاج المأمور في الطريق
 أي طريق الحج حج غيره وجوب من منزل الأمر الموصى أو الوصي أو الوارث قياسا إذا اتحد مكانها والمالهات فإن لم يكن في أهله
 حج من حيث يمكن وفيه إشارة إلى أن الوصي يدفع النفقة إلى المأمور كذا فيبقى المال أو حج عنه وإلى أنه الحج من منزل الحاج فلا ين
 منزل الوصي لا من حيث مات إذا اختلف مكانها ولتبادر وصدة الوطن إلا فان كان أحدهما أقرب من مكة حج عنه
 بثلث ما بقي من المال في أي اليد الوثيرة والمأمور فانه قد بقي في يده شيء مما دفع إليه لاحالة وهذا عند المأخذ أبي يوسف
 فيجى بالبقى من الثلث الأول سواء كان في اليد الوثيرة والمأمور عنه يخرج حج بالبقى في اليد المأمور فانه لم يبق في يده شيء بطل الوصية
 عنده والمأخذ أبي يوسف حج أن يبقى شيء من الثلث الأبطال قال أبو حنيفة حج بثلث ما في أي يمينه كان كانت
 التركة ثلاثة آلاف درهم فخرج الالف فخرج حج عنه بثلث الالفين تسائة وستة وستين وثلثين بطلت عند أبي يوسف
 وإن كانت أربعة حج عنه بثلثمائة وثلثة وثلثين وثلث عند أبي حنيفة حج بالمال لا من حيث مات المأمور وهذا كما ذكره
 الأصابع فإن عند أبي حنيفة مات تسامنا وعلى هذا الخلاف إذا مات الأمر في الطريق أو وصى به الأصل فيه أن السفر
 يبطل بالموت أو لا وهذا إذا لم يبين مكان الحج منه والالحج منه بالاجماع الكل من المحيط ولا يجوز للمهدي سواء كان له الفسك
 أو الجوار أو الإحصار أو غير ذلك إلا جاز التضيعة مقدرا للعبودية كما يحكي أن شيئا الله تعالى وهذا عند الشيخين المأخذ محمد بن
 الأصابع كما في الشاة كافيته في الكل إذا طاف طواف الزيارة جنبا أو طلى قبل التوف فانه لا يكفي فيها إلا البذبة كما في كل تسامنا
 كالأضحية من يدي تطوع أو بطلن محله ومن متعة اسم من التمتع وقرآن فقط فلا يؤكل من من الجوار والإحصار والنذر والتطوع
 إذا لم يبق محله بل يجب أن يصدق له إذا استمكن فانه يتصدق بقيمة كما في شرح الطحاوي في خصا أي حصن حج بطلت في القرآن
 كالأضحية بيوم النحر لا يخصن غيره من من الجوار والنذر والتطوع والإحصار وفيه خلاف الأصابع كما مر ونصل الكل أي جميع ذكره
 من الهدايا بالجرم فلا يرد بذبة من ذبته لم يفرط بركة فانه يجوز في أي موضع شاع عند الأهل المصنف حج لم يفرط من ذبته على أنها

لم يخرج منه الا بركة كما في المحيط ويتصدق بحبله بالضم وهو يطرح على ظهر الهمدي من كسائه ونحوه وخطامة بالكسر وجعل يجعل
 في عنق البعير شئ في انفه ولا يعطى اجر الحج اراى العاج من شئ من الهمدي شجره وجلده وغيره وقيل اشارة الى جواز ذبح غيره
 وان كان الحسن ان يذبح نفسه ارجح من غيره ان يشهد بان يذبحها بنفسه كما في الاختيار ولا يركب الا بال والتور من الهمدي الاخرقة
 بان لا يقدر على المشي فلا يعطيه واجب لو ركبه فانتقص من ضمنه بان تقص تصدق فيه اشعار بان لا يحل عليه نقص من العمل كما في الاختيار
 ولا يحل له الهمدي اذا كان له ليلان من غير منديل فضعه من حمالا الماء البار ولا يقطع لبنه قالوا اذا قرب من وقت الذبح واما ان يذبحه
 في حبله فلا يصح تصدق بمثلها وقيل لا اذا استملك فانه بالقيمة ولو ولد الهمدي ذبح مع ولده وان تصدق كما في الاختيار وطاب
 بالكسر الهمدي الذي يملك في الطريق او يعيب اجتنابا لئلا يسلم منه كالحرج المعنى لوجوب بدله غيره والمعيب له شئ ما يشاء
 وقيل اشارة الى انه لا يجب ان لا يطوع فيه ذبح ولا ياكل منه غير الفقراء كما في شرح الطحاوي في النفل لاشئ عليه ان يشهد واما
 جمع من الجدول حجاجا وغيرهم عند الامام قبل وقت الوقوف بعرفات بالوقوف اي بان الحج فقول بعرفات قبل وقته اي
 وقت الوقوف كما اذا شهد في اول يوم عرفه انهم وقفوا يوم تروية وذلك بان يخيم السامية التثنية فظن الحجاج انها من اول
 ذى الحجة وهي في نفس الامر من آخر ذى القعدة قبلت هذه الشهادة عند اكثر من الامكان التذكير وقال الامام محلي في معنى
 للقاضي لا يقبل هذه الشهادة لان فيه تهيجا للفتنة كما في الكافي واما قال شهدوا بلفظ الجمع اشارة الى انه لا يقبل هذه الشهادة
 جمع عظيم لا يقبل شهادة عديدين قال بعضهم يقبل شهادتهما كما في المحيط وقوله قبل وقته طرف للفصلين كما اشار اليه وقيل اشعار بان
 لا يقبل شهادتهما وهم بعد وقته كما اذا شهدوا يوم النحر انهم وقفوا يوم التروية او شهدوا اني النحر انهم وقفوا يوم النحر لان التذكير
 ولم يصف كذا ذلك لقوله لا يقبل شهادتهما بعد وقت الوقوف بالوقوف بعده اي بعد وقته واجمل ان كلما قبلت الشهادة
 فيه لغات الحج على الكل لم يقبل الشهادة فيه ان لم تشهدوا بجماعات اذا فأت على البعض فانها تقبل كما في المحيط من غير حجاب شئ فيه
 متشايكونه حالاً منظر فيه شئ اي جليله شئ من وقت خروجه من بيته وقيل من وقت الاحرام الاول صح وقال ابو جعفر
 يركب بعد المسافة وشق عليه فاذا قربت لم يشق ينبغي ان لا يركب حتى يطوف الفرض اي طواف الزيارة واما وجوب المشي
 لان من يذهب حيا ومشيئ العقير الى عرفات وقيل اشارة الى ان الحج ماشيا افضل وانما كره به ابو جعفر صرح اذا جمع بينه وبين الصوم
 لانه ميسر بالخلق كما في الكافي والى انه لو نذر عمرة مضيا حتى يسعي ولو ركب فيها اجزاء لكن يجب عليه كما في المحيط وفي اختصار
 على الفرض الدال على القطع في الجملة اشعار بما يراعى في الاختتام كما في هذه المسئلة الدالة على ان مجرد التذرع بقعدة على شئ
 يكفي للقصد الى زيارة البيت المحرام رزقنا الله تعالى اياها مع شرف زيارة قبر منبها عليه اتم الصلوة والسلام التحية
 قد تم بحمد الله كتاب جامع الرموز جامع من لفظه بغير تلو الخبر الثاني ان شاء الله العزيز الكبير

عزیز صناع مکرم مکان فضل خلاقین



در مطبع می نشیند و از مطبعین مقبولین



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

اخره مما تقدم لانه بالنسبة اليه كالبيسطة الى المركب فانه معاملة من وجه وعبادة من جهة قال الجمهور انه مستحب قبل واجب عين قبل واجب كفاية وقيل فرض عين قبل فرض كفاية فهو اولي من التحلي لعبادة كفاية قبل سباح حال العجز عن موجب النكاح ومستحب حال الاعتدال واجب حال غلبة الشهوة والقدرة على موجبة ومكروه حال خوف الجور وهو لغة الوطور وقيل يضم وفيه انه مجازية على الصحيح كما في الزايدى وشرا عما اشير اليه بقوله لا ينفق بيا سباب اي يحقق يحصل شرعاً بسبب سباب هو شرعاً لفظ صدر عن احد المتعاقبين او لا يسمى به لانه ثبت الجواب على الآخر نعم او لا وقبول هو لفظ صدر عن الآخر ثانياً وفيه مع الكلام الآتي اشارة الى ان النكاح عقد خاص موضوع لكل الوطى وفيه احتراز عن نحو البيع والهبة فانه وان افاد حله لكن لم يضع له والى ان العقد وان كان في الاصل المجمع بين اطراف الجسم لكنه شرعاً عبارة عن الايجاب والقبول لكن مع الارتباط الذي اعتبره الشارع وكونه امر اعتبارياً لا يشترط اليه والى ان الايجاب والقبول اشارة فالنكاح ثابت اما بالكلام اللفظي لكنه خلاف ما دل عليه كلامه في التوضيح ان النكاح ثابت بالكلام نفسه فان اللفظي اخبار عما في الذهن اما بطريق الاختصار فان الاشارات الشرعية لا تعلل بالكلية عن المعاني للاختصاص وتامة في الاصول تحتمل ان يكون الباء لانه فيفيد ان العقد ارتباط الايجاب والقبول فمما شرط العقد حينئذ كما قال الاكثرون على دل عليه الكلام في وغيره والاول النكاح عند المصنف كما ذكره في شرح فان قلت اكثر اجزاء العقد كلمات لا تصور لقابوا فكيف يمكن توضيح العقد قلت نعم لانه غير قاطع لان حكمه باق ونفسه يزعم على الحكم على ما قال اكثر الفقهاء والبقية سهل من الاعتبار وذهب بعضهم الى بقائه ضروري فنفس العقد لفظاً ما يخص صفة للايجاب والقبول فتشير الى ان الفارس كالعربي في الماضوية الاتري ان ريد يترسم

ومحمد كرمهمين مثل نذرت وعهدت على ما في ايمان الذميرة والى ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي فلا ينعقد ان دفع المهر اليها وقبلت قبل
 لزوجه من دفع المهر اليها انعقد كما في المنيعة والى ان اللفظ الواحيد يجوز ان يكون قائما مقام اليجاب القبول كما ياتي في لزوجه
 نفسي بك وتزوجت نفسك والمعنى كقول الرجل والمرأة زوجتك ايماي وقال الآخر زوجتك بي وكذا في تزوجه فاعلم
 صاحب اليجاب القبول من الجانبين كما في الزايد ويضيوعا قال يهتدي ان التزويج (مورازن وزن اشوي ادن) والتزوج
 (زن كردن اشوي كردن) وكل منهما يتعدى بنفسه بالباء كما في الاساس واليدوان وغيرهما ولا يتعدى الى من ان كثر ذلك في كلامهم وعلم
 ذلك من قامة حرف تمام حرف كمال الكوفية وذا غير غير غير البصرية كما لا يخفى على المتتبع وانما ترك المفعولين في فعالتهم الاختصاص على
 قبح تعلق بكل ما يعبر به عن جميع البدن كالراس والرقبة وغيرهما كما في المحيط او امر مختص عندهم بالامر بغير اللام فالاولى مضارع فاعلم
 الحال كما في بيع المستفاد والمستقبل كما في الزايد والامر بقرينة المثال وفي المنيعة انه يصح بلسان انوار زمية بصيغة احوال بلانية
 والامر مستقبل فحينئذ ان لا ينعقد به الا مع النية وما ضل كزوجتي بنك مثلاً فقال الاب مثلاً تزوجت اياها بك فيه
 رتلي ما هو المستحب من قول الولي لعقد بنفسه كما في النكاح والى ان الامر كن انعقد كما في المحيط والحقه وغيرهما قيل انه غير صحيح لان
 هو اليجاب والقبول والامر تكويل الا انه ينبغي على تنجاسة المهر ولو هو بكماني في الكمان في ان لم يعلم اسه التعاقد
 معناه ان معنى لفظه ما سوا كان عربيا او عجميا وسواء علم انه ما انعقد به النكاح او لا وذا في الحكم وايضا بينه وبينه تعالى فلا ينعقد
 لم يعلم انه ما ينعقد به كمان في فاضل خان كنهه مما اختلف فيه المشايخ كما في اخراته وذكر في العاوي انه الصحيح عقد من العقود وذا
 لم يعلم معناه وقيل يصح الجميع قيل ان كان مما يستوي جده وبهره يصح كالنكاح والافلا كالبيع وينعقد بحكم العرف بسبب لهما
 اي قول المرأة والرجل واودو يذير فت بلايهم متصلا بهما واليهم احوط بعد قوله لهما (نفس خويش من) واودو وبعد قولها له
 ونفس من يذير فتى (فمنه شارة الى انه يتحد بقره وقولها له واودو بدون قوله يذير فتى والا اذا اراد بقوله واودو التحقيق والى انه
 بدون قولها له يذير فتى وقال بعض المشايخ انه لا بد منه واختلف في ان واودو يستفهام او امر وهو الراجح كمان في المحيط كبيع وشراها
 فانه ينعقد بقوله له وخت وخريد بلايهم بعد وفوتى وخريد لا ينعقد على المختار لقوله لهما عند الشهود وجمع الشاهد كفاية في الشك
 كما ياتي جريا على العادة في النكاح ولا يخفى ان الترك اولى فان شهادته شرط لكل ما زن وشويم ونحن زوجان وفيما اختلف
 المشايخ لكن ان قضى بالقاضي فهو نافذ وذا دليل على ان القضاء صحيح في اختلف عند المشايخ كمان في المحيط ولفظ زن عند الاطلاق
 الزوجية كمان في الذميرة كما ان شيوخنا خصم الزوج وصح النكاح بعد تحقق سائر الشروط بلفظ نكاح والنكاح وتزوج قد ذكره
 وما وضع اى يصح بلفظ موضع تملكك المعين من نحو تملكك وصدقه ومن نحو بيع وشراء على الصحيح فلا يصح بالبيع والابا
 والاقالة والابارة والقرض الرهن والامارة والصالح وان شئت لکن في الستة الاخيرة اختلاف المشايخ كمان في المحيط
 الا انه لو ترك قوله يصح وقدم هذا القول على قوله لهما لم يسلح حالاً لظن تملكك فلو قال وصيت لك صنع تبي بالفت
 قبل الآخر واذن الى ما بعد الموت قيل لا يخلو ينعقد ولو اوصى به في الحال انعقد وقال السرخسي لا ينعقد به مطلقا ولو قال لت

جعلت نفسى لك بكذا فقال قبلت صح وعن ابى حنيفة انه ينقذ ما وضع تملكك الشئ اكل في المحيط وعلم ان بالانقذ به النكاح
 ينقذ به شبهته حتى يقطعه الى كفا في الخزانة وشطر الصفة النكاح سماع كل منهما اى المتعاقدين لفظ الآخر فلو لم يسمع الا احدهما
 لم يصح كما في سائر العقود والانه يشكك الاطلاق بنكاح الفصولى وما اذا ذكر الزوج اسم امراة غائبة كما سجد وشطر ايضا حضور شاهدين
 حرين هذا العقد فلا يصح عند قنين ومكاتبين ومديرين ولا حضور حرين عند الاجازة في الموقوف ولا عند التوكيل كما في المشاع
 وذكر في النظم انه ينقذ بلا شهوة عند محمد بن الا انه لا يطيب او حر وحرمتين ما في حكم حر ولد قال مكلفين على لفظ المتن المذكور
 فصح عند سكرانين يعرفان النكاح وان لم يذكر عند الصحو ولا يصح عند صبييين ومجنونين كما في المحيط ولا عند مراهقين كما في النيات
 مسلمين في نكاح مسلمين او مسلم وكثابتة بلا خلاف فلو تزوجها عند كتابيين جاز عند الشيخين خلافا للمحدوفين رحمهما الله تعالى
 كما في النظم ساعين معا لفظهما اى لفظ العاقدين حتى انما لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما في عقد والاخر في تأويل
 متوحد بخر عن عاتمة العلماء وجاز عند بعضهم وعن ابى يوسف فيه روايتان لو كان العاقدان في مجلسين لم يجز بالاتفاق
 كما في النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالى والظاهر خلافه وعن محمد بن لو امكنهما ان يعبرا سماعا
 جاز والا فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمراة ولا روية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه غير باجاز النكاح والا فلا فلو
 تقبته جاز وهو المختار والاصح اذ صنفه اثنان كشاف وجهها او يذكرها او يراها او يسمع صوتها من بيت لم يكن فيه غير باجاز النكاح والا فلا فلو
 الاسم بلا معرفتهما وهذا مختار الخصاف هو رجل كثير العلم ممن يقيد على اقال الخلو اى وذكر في الوقايع انه يشترط ذكر اسمها
 واسم ابها وحدها عند عدم معرفتهما الكل في المحيط وفى اشتراط الحضور والاسم سماع اشارة الى انه مختلف فيه ولذا قيل
 صح بحضور صهيبي الا ان اشتراطه صح كما في الذخيرة وصح نكاح عند فاسقين ومحدودين بالثقة بلا توبة ولا لطم
 النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يكلم الله وغيره عند الدعوى والكارا احد المتعاقدين وصح بعد الطلاق والعاق عندئذ
 اى بحضورها وهذا ظاهر الرواية وفى المتن انه لا يصح كما في قاضيان او عند ابى احد منهما بخلاف المضاف فالشئ
 اشنع انه قد عطف في تصانيفه على الضمير المجزوء بلا اعادة الجار وهو مذموم كوفى مردود على ان المذهب ان الشرايط
 اشترطوا اثبات الجار لفظا او تقدير او لیس والاختش وجعل الكوفية لم يشترطوا كما في الجعبري ولا يقبل
 شهادة الابنين للقريب اى نفع القريب فان كان الابن انما لا يقبل لهما والكانا من احدهما لا يقبل له وتقبل عليهما
 كما ياتى في القضاة فكلما لا يخلو عن نوع تكرار نكاح مسلم ومثية كتابية اى كما صح نكاحا عند صهيبيين عند الشيخين
 خلافا للمحدوفين ولا يقبل شهادة على السلم وتقبل على الذمىة كما ياتى في الشهادة والتوكيل اى لا ي
 وكل تنرويج كبيرة او صغيرة برجل شاهد واحد فصع عنده مع آخر عند حضور الموكل اى الزوج والاب وكذا
 وكيل المرأة تنرويج برجل شاهد عند حضورها كما في المحيط والمتن حامل لها بالتقليب كالوكل اى كما ان الاب لا ي
 شاهد لنكاح عند حضور المولية اى البنت والامه حال كونها عاتلة بالتمه بخلاف الصغيرة فانه ليس بشاهد

عنه حضورها لكونه مباشر وشهادته المباشرة ودودة بالاجماع سواء بآشده لنفسه او لغيره وكذا المولى اذا تزوج عبده بآشده بغير حضوره
 بخلاف ما اذا كان غائبا او غيبا عن عاقل لانه ليس بشاهد حقيقي لما مر ولو اذن له بالنيكاح وهو حاضر قبل ليس بشاهد لانه وكيل من جهة فكانه
 التزوج والاصواب انه شاهد اذا اذن ليس بكالنه بل فك حركته في الذخيرة والمولى من الولايات بالكره كالمولية على المهر في المقدمة
 ومولى الامر اذا وصى كزوجا راما ويجوز ان يكون اسم فاعل من التولية اى جعل الشخص واليا والكاله لامر وحرم على المهر
 لى الرجل كما في القاموس جعله اقرب من الام او البعيد من ام الام او الاب وان علت وانحرمته يجوز ان يفسر
 بالطلاق وانفساد لانه لا فرق بينهما في باب النكاح كما في قاضيان والنهاية والكرهاني والمستصفى وغيره باولنا الصبح التوكيل
 بالنكاح الفاسد ولاطلاق زوجته ولاظهارها كما في المحيط فاني العادى انهم اختلفوا في نكاح المحارمة بطل او فاسد لا يخلو عن
 اشكال والاسناد يجوز ان يكون حقيقته واجاز على اختلاف ان الحرمة هل تتعلق بالايمان ام لا وعلى هذا يكون من اطلاق اسم الحمل
 على الحال او من بطل حذف المضاف اى نكاح اصله وقرع من نبت ونبت الولد وان سقطت ولو فسر المهر بالانسان كما
 في القاموس لا يبعد ان يقال ان ذكره لتوهم ان حرمة نكاح البالغة على البالغ لايتلزم حرمة نكاح الصغيرة عليه معوطية
 فوسع اصله اقرب من الاخوات لاب وام او لاصد لها وبناتهن وبنات الاخوة وان بعدت فلما كان اطلاقه موهما
 فرع اصله بعيدا مطلقا ازال ذلك فقال وصليته بضم الباء من عماته وخالاته لاب ام او لاصد لها وعماتها وعمات
 احد لها وان علت وخالاتها او خالات احد لها وان علت واطلاقه شكل فانه ذكر في المشايخ وقاضيان وغيرهما ان عمته لعمته
 لاب نكاح حرمة عليه كبنات العم والعم والخالة واليه اشار بالصليته بضم الصاد وسكون اللام ثم الباء الموحدة ثم اليا
 للنسبة ثم التاء للتانيث ويحتمل ان يكون بفتح الصاد وكسر اللام ثم اليا المثناة الساكنة ثم الباء الموحدة ثم التاء فانها
 كالصليته من كانت من صلب الرجل وظهره كما في المغرب وفيه اشعار باصالة الاب في انتساب الولد ولما فرغ من المحرمات بالنسبة
 شرع في السببية فقال وحرم امر زوجته بنفس العقد الصحيح كما هو المتبادر فلا يحرم مجرد العقد الفاسد كما في النظم والفتن
 وغيرهما وبقيةها اى نبت زوجته حال كون الزوجة موطوءة فهي حال من المضاف اليه على نذهب بعض النحويين كما في
 ايضاح المقامات فلا يراد عليه شئ كما ظن والكلام مشير الى ان مجرد العقد غير محرم والى ان النكاح اصحح لست كالوطى
 وفيه اختلاف الروايات كما في الخلاصة والى انه حرمة النبت في شرط العقد الصحيح بينه وبين امها وقد ذكر في النظم انه لو ولها
 نكاح فاسد حرمت بنتها وام الزوجة شاملة للجدّة وان علت كما ان بنتها لبنت الولد وان سقطت كما في المحيط وزوجته
 من امرة الاب والجد وان علا وزوجته فرعه من امرة الابن وابن الولد وان شغل وفي اطلاقه رمزا الى ان كليهما
 محرمتان بنفس العقد وبالاختلاف كما في النظم وانه اربعة اصناف من المحرمات المصاهرة وتمها محرم بالزنا
 والمس من النظر كما سيأتي وحكم الكل حرمة كل منهما على اصل الآخر وفرعه وكل هذه المذكورات من الاعناف
 اثباتية رضا عاكة لفرع فيكون مفعولا له وبه من اشكال لفظا ومعنى انا لفظا فلان كلاهما اذا اضيف الى المعرفة

ليفيد استغراق الاجزاء وانما معنى فلانه محل اخت ولده وام اخيه واخته وجملة ولد له رضا ما يحرم بها كافي فافضنا من غيره
 وقرع مرفقة من بنت امه زني بها وبنت ابن مرفقة وفيه رفراس انه لو اتا باني وبر بالحم يحرم عليه واما كافي النكاح
 ويحرم عند بعضهم وبه ائمتي شمس الاسلام الا وحديثي راجح والاشمل ان يقول موطوءة بالنكاح فانه يحرم فرج الموطوءة ملك ليهين وشبهة
 النكاح والملك كافي اثبت وغيره وفرع محسوسة عضو بلا محال كما هو المتبادر فان كان بينهما ثوب لا يجذب به حرارة الممسوس
 لا يثبت احرمته والا يثبت وما سته اذ احد قها الرجل انه يشبهه فانه لو كذبها واكبر رايه انه بغير شهوة لم يحرم كافي انهاء وطلقة
 مشي الى ان من شعر الرأس يثبت به احرمته وان اكراه الامام السعدي والس شامل للتفخيذ والتقبيل كافي المحيط ونسرع
 من ظهور الزوجين الدخول وهو المدور وقيل اسه الخارج وهو الطويل كافي الروضة وقيل اسه العانة وقيل الى اشتق
 عليه الفتوى كافي انظم والفتوى على الاول كافي الخزانة وفيه اشارة الى انه لو نظر الى غير الفرج كالدبر لم يثبت الحرمة
 انما لو نظرت الى فرجه لم يثبت خلاف لاطرفين والى ان ينظر الى ما وراء الزواج معتبر بخلاف النظر الى عكسه في المرات اولها كما
 اخلاصة وبذا اكله اذا كانت تسكته فان كانت قاعدة مستوية او قائمة لم يثبت احرمته على الصحيح انما ذكر محرم المس والنظر اشارة الى
 لو انشأ بعد ما لم يثبت الحرمة لزوالم بينهما وهو ليس والنظر الذي هو سبب الوطى الذي هو سبب الحرمة كافي المحيط وقيل يثبت
 كافي الخزانة والاول هو الصحيح كافي الكافي ليشروع به باني اثاب انتشار الالة او زيادته وفي الشيخ والعينين يسيل القلب
 او زيادته على تكلي عن صحابنا كافي المحيط وقال عاتق ابي ابيس ليهيا بالقلب وشيبي ان يعانقها وقيل ان يقصدها فاعتما
 ولا يباي من المحرم كافي انظم وبذا في حق الرجال واماني حتى السار فالاستحباب بالقلب لا غير كما قال المصنف راج وفيه اشارة
 ان شهوة احد ما كانت اذ كان الآخر محل الشهوة كافي المضمات والى ان ينظر النظر لا المس يحتمل ان يكون طرفا معا وكل
 رواية في انظم ونسأل اعضارا وعاتق او قبل بلا شهوة يثبت الحرمة وفي المحيط قال الصدر اشجع ان في المس النظر لا يقتضي
 بالحرمة الا اذا تبين انه يشبهه وفي القبله يقتضي بهما لم يبين انه بلا شهوة وسيتم ان قبل الفم والدقن او النخا والاس وقيل ان قبل
 الفم يقتضي بهما وان ادعى انه بلا شهوة وان قبل غيره لا يقتضي بهما الا اذا ثبت الشهوة وحرم الممسوس من ام المرفقة والممسوسة
 والما سته والنظر الى الفرج وجه من من اسه جبهة كانت والكلام مشي الى انه لو وطى غير المشتهاة يحرم عليها وما وثبتا لكانا
 غير محرمين عند الطرفين كافي حدود والمنطومة والى ان فرع المرفقة واصلا رضا عالا تحرم كافي خلع شرح الطحاوي سيأتي متلى
 الرضاع اشارة اليه لكن في انظم وغيره انه يحرم كل من الرضائي والمرفقة على اصل المأخوذ وفرع رضاعا وما كان عمرها من الصغيرة دون تسع
 سنين ليست بمشتمة اى مرغوب فيها للرجال فبالوطى والدواعي لم يثبت الحرمة وفيه رفراس ان بنت تسع سنين مستحبة
 وعليه الفتوى والى ان بنت خمس سنين وما دونها ليست بمشتمة وكذا ما فوقها من است واسبغ والثمان الا اذا كانت
 ضخمة كافي الخزانة وعن الشيخين ان بنت خمس سنين مشتمة اذا شتمت مثلها وعن محمد راج ان بنت ثمان او تسع مشتمة
 اذا كانت ضخمة كافي المحيط والى انه يكفي اشتها واحد بما فلا يشترط ان يكونا بالغين كافي المضمرات وعن

وكذا اوجبه ولا يجب النفقة حتى تفسخ الحمل وفي الفوائد عن النوازل انه يحل الوطء عند كل تسقي لنفقة عن الكل كما اذا كانا الزاني
 في النهاية وصح نكاح من صممت اى جمعت في عقد واحد من امرأة محملة الى امرأة محرمة على النكاح بسبب اوجبه لمسمى
 للمحلاة عنه وقسم على مثلها عند ما كان في الهداية لا يصح للموئى نكاح امته اى لا يمتزج عليه ما يمتزج على النكاح من وجوب العلم
 وقبالة النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق وغيره فيصح تزوجها منه باع من وطئها حال الاحتمال كونها حرة او متعة غير ومحلها عليها بقبحها
 وقبح حث الحالف وهذا ليس بغير ما اذا تدلوا لهما الا يدعى ولهذا كان الامام الشاذلي يفعل ذلك كما في المضمرات والنيابح ولا
 بعد نكاح ما كتبه امي سيدة ولا للمسلم نكاح امرأة كافرته غير كتابته كاثنية والمجوسية والمردة كما اشار اليه فلا يجوز به الوطء كما
 بكاليتين وفيه اشارة الى انه لا يصح نكاح صابية قوم من النصارى ليعطون الكواكب كتعليم المسلمين الكعبة والى انه لا يصح نكاح صابية
 قوم بعيد منها كساوة الكافرين الاثوان الاول قوله والثاني قولها فاختلاف بينهما لفظي كما ترى والى انه لا يصح نكاح اغترته لانها كما
 عندنا والى انه لا يصح نكاح الشافعية لانها صارت كافرته بالاستنار على ما روى عن الفضل ومنهم من قال تنزج بناتهم الكل في المحيط
 ولعل ترك التعرض مثله اولى فانهم متاوتون في ذلك كما بين في محله ولا يصح لمخر نكاح امرأة اخرى على خامسة في عدة رابعة وفيه
 اشعار بان لا يجوز ان تزوج اكثر من اربعة والاحسن للرجال ان تزوج امرأتين فانه تعالى بدأ بالمشي كما في المضمرات ولا للعبد
 نكاح تالفة في عدة ثمانية ولا نكاح امته مسلمة او كتابية او مدبرة او مكاتبه او ام ولد ولو صغيرة او كبيرة عاقلة او مجنونة على حرة
 ولو كتابية صغيرة او مجنونة فلو تزوجها في عقد لم يجز الا نكاح الحرة او امته في عدة تمام عدة حرة من طلاق بائن في قوله ولا يصح في
 قولها ما من الرجعي فلا يصح في قولهم ولا حامل ثبت نسب حملها اجماعا كالمسيحية وعن ابي حنيفة رجع انه لا يصح النكاح ولا لو طأ حتى تفسخ
 حملها كما في النهاية ولا نكاح المتعة وصورته ان يقول لامرأة تتعصى بكذا من الدار خمسة ايام او اياما او بلا ذكر المدة
 وهذا كان مباهما من ايام خيرة واما فتح مكة كما في النف الا انها صارت فسوخه باجماع الصحابة كما في النهاية وغيره وسنده
 حديث على رضي الله تعالى عنه فلو قضى بجوازه لم يجز كما في العادى ولو اباحه صار كافرا كما في شهادات المضمرات وغيره لكنه ليس فيه
 تغير ولا احد ولا رجم كما في النف ولا طلاق ولا ايلاد ولا ارث وعن ابي حنيفة رجع لوقال تنزج ووجب تنقيد النكاح ونفى قوله تنقيد كما
 قاضيان وذكر في الهداية وشرح المقاصد انه مباح عند مالك رجع لكن في ثبوت كلامه والنكاح الموقت وصورته صورة
 المتعة الا انه لا يكون الا بلفظ التزوج او النكاح مع التوقيت كما في التفسيرية والمضمرات العادى وغيره وعن ابي حنيفة رجع اذا
 وقتا وقتا لا يعشيان اليه كما يسهل استداكثيره يكون صحيحا كما في النهاية واعلم انه لا يجوز المناكحة بين بنى آدم و انسان المار و بين
 كما في السراجية لكن في القينة عن حسن البصري يجوز تزوج ابنته المشهودتين *

فصل في نكاح حرة ابرح ذلك مع ترتيب الاحكام من الطلاق والظهار والتوارث وغيره الا انه يمكن رفعه فالتاخذ اعم
 من اللازم وهو ما يكون بحيث لا يمكن رفعه او خص من المنقذر يصح فان نكاح النفس على منقذر صحيح لكنه غير نافذ ونكاحه في الاصول
 والحره اعم من البكر والعقب انما قيد به لان نكاح الامه موقوف على اذن مولايه بالنكاح الصغيرة والمجنونة على اذن الولى

ولذا قال مكلفه ولو زوجت نفسها من غير كفو بقمتين بغير الكاف وكسر طبع تكون الفاء كما في الكشف ويكون الفاء
 ونهما مع النخرة وبكوا مع الواو لغة النح والمساوي كما في المطلبة فهو صفة كالنفي وشعر جليل وما في امرأة في ابور ستاتي وفيه
 اشعار بان الاعتبار للكفاة وبذا عنده خلافا لما كان في الظهير بلا ولى سياقي وفيه اشعار بان الولاية شرط اللازم في الكبيرة
 الرواية عند ابى حنيفة روى الرواية عنهما من شرطه في البسوط والمحيط وغيرهما قالوا بالتوقف على اجازة الولي فالوطور بلا اذن اعم
 ولا فيه طلاق وطهار وميراث ثم جعل الى قوله وفي نظم سوكا انقص عن محمد اية يجوز اذ لم يكن في الامتوتون ان اجاز جازوا الطل
 وروى ابو سليمان انه اطل وبه قال الشافعي روى فلا ينفق بعبارتها اصلا عنده ويؤيده ما في موضع اخر من انه لو زوجت نفسها من كفو بغير
 جاز عندها ولو لم يجز عندها العامة منهم محمد روى في خزانة الواقعات لقضى القاضي بالطلاق الطلقات تلت اعم الولي اعم على الصحيح ولم ينعى الى
 حرية الوطى الولد لانها خفيان فيقيد ان صحته وفي الخلاصة والمضمرات وغيرهما ان الشافعية لو زوجت نفسها من كفو وليها
 لذلك مع وكذا العكس وله اى كل من الاوليا اذ لم يرض احد منهم الاعتراض اى ولاية المرافعة الى القاضي لينفخ بينهما
 في تزويجهما نفسها من غير كفو بلا ولى فان رضى واحد منهم ليس لمن في رضىه واسفل اعتراض اما الاقرب فله ذلك قال
 ابو يوسف روى لبقا في الاعتراض مطلقا كما في الاختيار وقال شرف الامة لاحد الاوليا المستوفين في الدرجة ان يضر وبلا اعتراض
 اذا سكنت ابنا تون كما في المينة واطلاوة شيرة الى ان له الاعتراض وان ولدت اولاد المكافيل وقال بعضهم لا اعتراض ان ولد ولد
 والى انه ثابت لكل من عصبته او غيرهما او غير كما في العمادى وذكر قاضيان انه لا عصبية وقال بعض المشايخ انه يلزم الاول
 الصحيح كما في المحيط وروى عن ابى حنيفة بطلانه بلا كفو وبه اخذ كثير من مشايخنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في قاضيان
 ولا يجزى ولي حرة بالغة اى ليس له ولاية تزويجها بكفو وبى ساقطة غير راضية ولو كانت بكرا لكانت امرأة لم تملك ثم سميت ابنة
 لم تقف اعتبارا بالثيب لتقربها عليها كما في المفردات وشعر عا سم لامرأة لم توطأ بالنيكاح كما في البسوط وقيل لم تجامع بغير
 وبذا قولهما الاول قوله والصحيح ان الاول قول الكل كما في الظهيرية وذكر في المغرب انه يقع على الذكر الذي لم يدخل بامرأة والكلام
 يشير الى انه لا يجزى المحرم البالغ بالطريق الاول لكنه غير محصور فانه لا يجزى الكاتب المكاتب ولو صغيران كما في نظم صمتها اى سكوت
 البكر ابنة ومحمما غير متزوجة فلو صغرت ستمت لم يكن اذا عا على قال اخشي كما في المحيط وعن الطرفين ان محكما ليس
 باذن وعن محمد روى انه اذن كما في المشاعر وفيه اشعار بان التيسر ليس باذن والصحيح انه اذن كما في النهاية وبكوا وبلا صوت
 لزيادة الايضاح فان البكر بالمد لم يكن بلا صوت اذن نكاح الولي وهو خير للبكر وغير الاولين محمد وفيكون من عطف الجاهل
 يجوز ان يكون خبر الكل فانه مصدر وبكوا وبامعاهى الصوت ووجهة معترضة وبذا التفصيل هو المختار كما في الاختيار ومما
 البكر ليس باذن وعن ابى يوسف روى انه اذن كما في المشاعر وفيه روى الى ان الاعتبار للحرارة والبرودة والغدوة والملوحة للبعث
 وقيل انه ان كان باردا اذن وحار روى في غدا اذن ومما روى في نظم صغرت ستمت البكر ابنة سوار كان قيل النكاح اوله و
 يتأمنها قبله ويقول ان فلانا نكح كذا قال صلى الله عليه وسلم فطالمة رضى الله تعالى عنها والكلام يشير الى ان صمتها اذن وان كانت

حاضرة في مجلس القصد وفيه اختلاف المشايخ والاول اصح كافي المنيته والظرف متعلق باذن والجملة المعترضة غير مانع عنه ضمير
 فاعلم المطلق الولي الا ان بالصدء يدل على انه لا بد فان سكتوا عند استئذان غيره من الاولياء ليس باذن كما اشير اليه في النكاح
 واذا اضمير يدل على افراد الولي فلوزوجها وليان من رجلين فكلفت عند الاستئذان توقف النكاح في روايه وبطل في اخرى
 كافي بالمعنى او حين بلوغ النكاح سوا كان المخبر عدلا او غير عدل واحدا او تعدد وافضلها او غيرها وهذا عند جماع
 واما عنده فلان اخبر بفضولي فلا بد من العدد او اشد كافي الاختيار وغيره وطاسه تشير الى ان الاستئذان بالبلوغ اتم من غيره
 نكاح البالغة ولو ثيبا الا اذا كانا في انظم بشرط تسمية الزوج اى ذكره حال من الاستئذان بالبلوغ وما ذكرنا من اتم من اتم
 سقط ما ظن ان كفاية من طرف اذن وردوا بالمتعلق بالنسبة الاولى من الاستئذان وان جعله من باب التنازع وهم لا ينسب
 تسمية المهر عند المتقدمين وشيعة عند المتأخرين كافي بالمعنى والاصح هو الاول كافي في النكاح والاصح انه النكاح المسمى بوجوب ابا او جد
 فلا يشترط الا في شترط كافي الكفاية ولو استأذن البكر البالغة غير ولي اقرب من الولي لم ينعقد كافي بوجوب ابا او جد
 تفنن بالقول اذا غاب الاقرب غيبة منقطعة والافسكوتهما رضيا كافي قاضيان وقال الكرخي ان رضيا با بسكت كالتيب
 فانه لوزوجها الولي كان رضيا بالقول وما يقوم مقامه كالتكليف من الجماع وطلب النفقة والمهر وغيره كافي بالمعنى والاعلام كالتيب في
 ان الرضى بالقول او الفعل كافي قاضيان والتيب امرأة تزوجت فبانت بوجه ولا يقال للرجل وعن الكسائي رجل ثيب لزوج
 بامرأة وامرأة ثيب لزوج بها من ثاب اذا رجع لمعاودة النكاح كذا في المغرب واعلم ان كفاية لوقد تكون بمعنى ان كانا جوابا
 قد يكون جملة ايمته مرفوعة بالفار ولين كان الاصل ان يكون ماضوية مرفوعة باللام كما اشير اليه في معنى وغيره فارتفع كمال نحو
 عن موارد استعمالها في كلام الفقهاء والمرأة الزايل بكارها بارتباطها عليه كما هو المتبادر وغير جماع كالوثنية والنفقة
 والحجامة ودرور الدم ومباعدة الاستنجار او التفتيس كالبكر فيما ذكر من الاحكام فمما شملها اذن الكلام يشير الى انها لو زنت
 ثم اتيم عليها الحد اوصار الزنا عادة لها او جوعت لبشعة او نكاح فاسد فرضا بالقول لانها ثيب كافي بالبطل ولا يخفى ان ذكره
 صحيح با علم منها فان اهل البكارة به بكثرة عاوان لم تكن عذرا كما نص عليه الشري رحمه وقال ابو يوسف رحم ان الزايل البكارة
 بالزنا لم تكن بكرا وقوله اى قول البكر البالغة عند الدعوى برودت اى النكاح عند الاستئذان والبلوغ اولى بالقبول من
 قوله اى زوج البكر سكت بكرا لان القول لمنكر وعن محمد بن ابي وقيل بنية ام الزوج على سكوتهما
 وهو في الاصل ضم شفتين فيكون مثبتا فلا بد منها شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا احاطت على اخذها وقال على اجازتها
 ضامها او ادخلها لم ير شي اكل في انهيته ولا تخلف من التحليف هي تأكيد لرفع الالتباس ان لم يقيم الزوج بنية على
 سكوتهما وهذا لا يخلف فيه عنده خلافا لما هو المختار كافي في المضمرات فان نكحت يقضى عليها بالنكول وللولى خاصة الحكم
 الصغير اى تزويجه والصغيرة ولو كانت ثيبا فلا يملكها ما ولا الوصي ان وصى اليه الاب عليه لو وصى اليه جاز ولو وكل
 الاب رجلا بزوج صغيرته فزوجها بغير كفور قيل يجوز عنده وقيل لا يجوز كافي بالجامع الصغير ثم اى بعد كون ولاية النكاح للولى

ان زوجا الاب او اجد بعده من غير كفور ولو بعين فاحش ثم النكاح فلا يكون فدا ولولم يبلوغ وذا عند ما فدا
 النكاح ومن مخرج انه يجوز عن ابى يوسف ان تسمية لا يجوز والاول هو الصحيح كما في الجامع وفي تزويج غيرهما الصغير
 كالوصى والام فصح الصغير ان بالزام القاضي عند الطرفين فلا فالابى يوسف وفيه اشارة الى ان السلطان او القاضي
 اذا زوجهما لم يفسخ على ما روى عن الطرفين كما في التهمة والى انه يصح النكاح الصغير نفسه اذا لم يوجد ولي ولا قاض لما انه موقوف
 على جاز تا بعد البلوغ كما في التهمة والى انه يصح تزويج غيرهما بعين فاحش كما قال بعضهم على ما في الجوامع فدا يصح قول الشارحين انه لا يصح اصلا وكذا تأييدهم بانى التلويح انه لم يوجد رواية اصلا صحة النكاح في
 باتين الصورتين فانه غير صحيح نعم لا يجوز النكاح على الصغير كما في الجوامع وغيرهما وذا يدل على وجود الرواية لا على عدمه
 كما لا يخفى حين بلغا سوا علما بالنكاح قبل البلوغ او عند او من علما بالنكاح بعده اى بعد البلوغ وسكوت البكر رضا
 ايضا بما اى حين بلغت او علمت بالنكاح بعده ولا تيمية خيار باى البكر الى آخر المجلس الى مجلس البلوغ او العلم
 فاعلم بعد خيار با على الفور حتى لو علمت على الشهود او سالت عن اسم الزوج او عن المهر بطل خيار كما في المحيط فبلغت في الليل
 بلا شهود قالت نقضت النكاح ثم استشهدت بعد الصبح وقالت بلغت ساعة كذا وانترت نفسى ونهار رواية عن محمد وعنده وقت
 عند الشهود او اذا قاضى نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها مع الحلف في الاكتفاء اشارة الى ان الاشهاديين شرط ان يقاربا وانما
 شرط ذلك لاستقاليهم كما في العمادى وان جهلت به اى بان الخيار ثابت لها وذا عند الشيخين في قول محمد ان خيار بايته الى
 ان تعلم ان لها خيارا كما في التفت بخلاف الفتنة والمدة والمكاتبه ولم الولد المنكحة المعققة قبل الدخول او بعده فانه
 يلزمها الرضا بالقول او بالفعل ويته خيارا وتعد با بطل سوا كان زوجها او بعد او فيه شعرا بان خيار العتق لم يثبت للام
 في قاضخان وخيار بلوغ الغلام اى الصغير والشيبة الحرة او الامة لا يبطل بلارضا اسم او مصدر صحيح كرضيت وولدت
 اى الرضا كاعطاء المهر وقبوله وتكليفه بطلب النفقة دون اكل طعامه وفرد متما له والخلوة بلامس ولا يبطل بقيامها
 عن المجلس في بيع العروقة وشرط القضا فصح من بلغ من الغلام والشيبة البكر والحرة وفيه اشارة الى
 ان يفرقة بغير طلاق فان قل بها لزم المهر والا فلا والى انه لا يصح فسخ بغيرية الزوج والا لزم القضا على الغائب كذا
 كل فرقة يحتاج الى قضا والى ان فرقة بغيرية لا يحتاج اليه فانه طلاق كما في العمادى لا يشترط القضا فصح من عرفت
 فوقع الفرقة بينهما مجرد قولها انترت نفسى فيد روى الى انه لا يشترط علم الزوج باختيارها نفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا حضور
 كما في العمادى ولما جمل العلى فصله فقال والولى لغة المالك شرعا وارت مكلف كما في المحيط والتيمية وغيرهما العصب
 جمعا عصبات ومفردا عاصب قياسا كقوة وظلمة من مصوبة اى الاباحة حول شى لغة ذكور متصلون باب كمانى
 الطلبة وغيره وقال الطرزي انها يقال للفتنة على الواحد وجمع والمذكور والمؤنث وشرعا رتبة منها التى
 فرضا النصف والثلثان البنت بنت الابن والاخت لاب وام والاخت لاب وسما التى تعصيتها مع اخرى

الامام

كلاخت مع البنت ومنها المذكور الآتية ومنها مولى العاتقة وعصبته والمراد الصنفان الآخرين بشهادة تذكير الضمير في قوله
على ترتيبهم فالولاية اولى بالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم بالتقوى كما في المحيط وغيره وهذا عند الطرفين قال
ابو يوسف رح بتقديم الابوة على البنوة وعندها تساويان كما في النظم بشرط حرية وتكليف اى عقل وبلوغ واسلام
فلا ولاية للبعد والعصى والمجنون والكافر في ولد مسلم صنفه ولد فلوزون كافر وله المسلم لم يجز وولد كافر وولد
لاكتفاء اشعار بان الديانة لم يشترط في الكفاية قال مشائخنا لو عرف سورا اختيار الاباقا ووجبة لم يجز عند ابي حنيفة رح
ومو الصحيح فالديانة واجبة الذكر واما البوآتى فتستدركه بما ذكرنا في تعريف المولى اللهم الا ان يقال المراد بالمولى مالك النكاح بقرينة
القاضي وغيرهم الامم وقال شيخ الاسلام ان الاخت لاب ام اولاب اولى من الام كما في المحيط وقال القاضي ببيع الدين
ان ام الاب اولى من الام كما في المنة ثم ذو الرحم الذي سوى ما ذكر قبل الرحم القرابة وفي الاصل وعار الولد الا اقرب
قالا اقرب اى يقدم ذو الرحم الذي لا يكون اقرب منه الى الصغير على من دونه ثم الذي لا يكون اقرب منه وذو الرحم فاعل
افضل مخزون بقرينة المقام والاقرب اتم تفضيل يستعمل من المقدرة صنفه والام للبعد والفايعنى ثم كفاية المغنى
وتفصيل الاجال ان بعد الام البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت البنت ثم الاخت لاب
وام ثم لاب ثم لام ثم لاولادهم ثم العمات والاحوال والخالات ثم اولادهم على هذا الترتيب هذا المشهور عن ابي حنيفة رح
عندها وفي رواية عند ان لا ولاية لغير العصباء وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في التمراشى ان للوآتى من قبل الاب
كما لاخت والعمه وبنت الاخ وبنت العم وغيره لا ولاية التزوج حال حضور الام باجماع اصحابنا ثم مولى الموالاة اى من عاها انسانا
على انه ان جنى فارشه عليه وان مات فارشه له ولو امرأتين وهذا عنده وقال انه ليس لولى كما في التمراشى ثم السلطان
ثم قاضى كتب السلطان في مشوره ذلك اى تزوج الصغار وفيه رمز اى انه لو لم يكن في مشوره لم يزوجه ثم ان وجها
ثم كذب فيه ثم اذن القاضي جاز على الصحيح كما في المضمرات والى انه لا ولاية لسلطان بعد مولى الموالاة قبل القاضي كما في المحيط
لكن في النظم ان القاضي مقدم على الام وفي غياث المقتبين ان الاقرب لو لم يزوج زوج القاضي عند فوت الكفو والمشور
وكتب فيه السلطان انى جعلت فلانا قاضيا ببلدة كذا وانما تسمى به لان القاضي نشره وقت قرارته على الناس والولى
الابعد يزوج الصغير مثلا بغية المولى الا اقرب عيبة حقيقة او حكمية كما اذا كان مانعاً عن التزوج فانه جاز حينئذ
للابعد ان يزوجه بالاتفاق كما في النظم والغيبة شاملة للاختفاء في البلد فلو تزوج الابعد ثم ظهر الاقرب جاز ان يشير الى انه
لو تزوج الابعد قد حضر الاقرب توقف على اجازته ولهذا التحول الولاية بعد النكاح الى الابعد لم يجز الا باجازه بعد التحول كما في العماد
وذكر في المحيط انه لو تزوج الاقرب حيث هو اختلف فيه المشايخ وجمهورهم ان لم يكن للمرأة ولي حاضر تحسن ان توالى جلاؤا
ثم اشار الى ان المراد من الغيبة الغيبة المنقطعة وان العلماء اختلفوا في مقدارها فقال الفضلي والخسري وغيرهما ان مدتها
اى ما لم ينظر الكفو الخاطب حضوره او خبره المجوز للنكاح او غير المجوز فلو انظره الخاطب لم ينكح الابعد وهذا شبه

بالفقه كما في الكرماني وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ وفيه إشعار بأنه لو كان في إسوا لم يرجع إلا بعد كما في المحيط
وعند البعض أبي عصمة المروزي ومحمد بن مقاتل الرازي وغيرهما مدة السفر أي ثلثة أيام ولياليها وهو الصحيح
وبه يفتي وعند أكثر المشايخ مسيرة شهر كما في الكبير وهو المروزي عن أبي يوسف ج وعن محمد بن قيس في رواية خمسة عشر
مرحلة وفي رواية عشرة وعشرون مرحلة كما في شرح الطحاوي قيل مدتها أن لا يصل إليها القافلة في ستة الأيام يعني ذهاباً ورجوعاً
القدر في قيل أن لا يعرف له أثران كان جوابه في البلاد أو فقروا أو هو اختيار السعدي كما في الكرماني وعليه
الكفارة في وقت النكاح للزوجه أو لصحة على الاختلاف والكفارة بالفتح والمصدر الكفور فهي لغة المساواة
وشتر مساوات الرجل للمرأة في الأمور الآتية وفيه إشعار بأن نكاح الشريف البصينة لازم فلا اعتراض على نكاحها
فإنه وإن كان نافذاً لكنه غير لازم كما في شرح الطحاوي وإنما اعتبر من جانب الرجل لأن المرأة تعتبر باستفراش من دونهما
بخلاف الرجل وإنما قلنا بخلاف المضاف لأنه إذا لم يبق كفوراً بعد النكاح بان صارت فاسقاً مثلاً لا يفسخ كما في النهاية فمعتبر
في العرب نسباً أي من جهة النسب هو الأشتر الك من جهة أحد الأبوين طولاً أو عرضاً وقد يطلق على ذوى النسب كالأب
فقريش هو من ولد قصير كناية عن دونه على الأشهر ومن له من مالك بن نضر على الأكثر كما قاله ابن حجر ويجوز فيه
الصرف وعدمه على إرادة الحي والقبيلة وهو مصدر القرش غطيماً وهو الكسب وجميع كما في الصحاح وإنما سمي بالانتماء
بجتمون بكثرة التفرق في البلاد كما قال ابن الأثير بعضهم كفور لبعض مشير إلى أنه لا فاضل فيما بينهم من الماشي والوقوف
ويسمى العدوي وغيرهم ولهذا روي على وهو ما سمي بنت فاطمة أم كلثوم بنت محمد وهو عدوي وإلى أنه ليس العرب ولا النجم
كفرو القرش فلا يكون العالم ولا الوحية كالسلطان كقول العلوية وهو الأصح كما في المضمرات لكن في المحيط وغيره أن العالم
كفرو العلوية إذ شرف العلم فوق شرف النسب لذا قيل أن عايشة أفضل من فاطمة رضي الله تعالى عنها والعرب
أي من جميعهم أب فوق النضر والنضر بعضهم كفور لبعض منهم لا يحجم إلا أن يكون عالماً أو نبياً فإنه يكون كفوراً لهم كما في المضمرات
ويشترط أن يشتهر بنو بيلة فإنهم ليسوا بالكفار فيعرفهم من العرب نحاسهم كما في الكرماني وفي النجم عطف على قولنا في العرب
وكلاهما من أسرار الجوع كما في ذيل المغرب أسلاماً أي من جهة أسلام الأب أي وفيه إشارة إلى أنه لا تعتبر الكفارة فيهم
في بعضهم كفور لبعض لأنهم ضيعوا أسماهم وما شئنا محمد بن جبر مشهور بذلك لتعظيم الخلافة أو سيكسب الفتنه وإلى أنه لا يعتبر
الكفارة في القرش والعرب من أي جهة إلا من جهة النسب فلا تعتبر أسلاماً كما في المحيط والنهاية وغيرهما ولا ولاية كما في المحيط ولا حرقه
وفي المضمرات أن العرب لا يتخذون هذه أصلاً حرقاً وإنما الباقى فلم يوجدوا نظاماً من عباراتهم معتبر فذو البون أي جل له
أب وجد في الإسلام كفور لذي المرأة التي لها أباً فيه أي أب وأجداد في الإسلام فذى أهم إشارة وآباء يتسدا
مخزون النجم وعن أبي يوسف أنه ليس كفوراً ولا صحيح هو الأول كما في المضمرات لا يكون ذولب واحد كفوراً لهما
أي لذات البون فيه وعن أبي يوسف فيه خلاف ولا يكون مسلم بنفسه وإن الأب كفور له أي لذات أب فيه وعن أبي يوسف

ان العالم لم ينسب كفو اليه كفا في الدنيا وحرية وهي كالاسلام فيما ذكرنا فذو البون في الحرية كفو لذات آباءه
 فيما لا ذواب لها ولا عبد للحرية ولا متق للحرة الاصلية ولا متق ابو او جد له اعنه بما خلا فالابي يوسف ج في الكفاية كفا في
 وقته ان العالم لم يتق كفو النسب كفا في النجاسة وديانة اي صلاحا وجبا وتقوى كفا في الكفاية او عدالة كفا في الكفاية
 وفيه اشعار بان لو كان بتدعا والمرأة سفينة لم يكن كفو لها كفا في الثفت فليس فاسق ولو غير معلن كفو بنيت
 رجل صلح كفو هي صاحبه وانما لم يذكر لان الغالب ان يكون البنت صاحبة بصلها ولا يسجد ان ينوي البنت و
 يكمل الصلح على البنت اي ذات صلح وهذا سبب مشايخ ينج وعندي ابي يوسف ج انه اذا لم يعين كفو و الا فلا
 وعن محمد ج انه ان كان محرم عند الناس كاعوان السلطان كفو و الا فلا ولم يرد عن ابي يوسف ج شيء في ظاهر الرواية
 وايضا عنه ان الفسق لا يمنع الكفارة كفا في قاضيان وما لا فالعاجز يوم التزويج عن ادم المهر المتعجل وقيل عن الموهل
 ايضا وقيل عن نصف المهر كفا في قاضيان الاول هو صحيح كفا في المحيط وذكر في الزايدى انه اذا تعارف كونه موجبا
 لا يعتبر القدرة عليه وعن النفقة بهذا اطلاق في محضر القدوري وذكر في المحيط ان النفقة سبب وقيل شهر وذكر الواسع
 انه يشترط القدرة عليها عند ابي يوسف ج فالجواب لا يبطل الكفارة كذا في التحاق والى انه لو قدر عليه بالكتاب لا يقدر
 على المهر كمن كفو او يذاعده عاتقه للشيخ عن ابي يوسف ج انه كفو كفا في المضمرات غير كفو للفقيرة في ظاهر الرواية اذا كانت
 صاحبة للوطى والا فلا يعتبر القدرة على النفقة كفا في المحيط وفيه اشارة الى ان ذلك العاجز غير كفو للنفقة والى ان العاجز
 عن ادم ما غير كفو لها وفي التحسين العاجز عن المهر دون النفقة كفو للصغيرة فقيرة وفي المضمرات ان علوي او عالم غير قادر على
 مهر الشئ كفو للصغيرة الغنية والقادر عليهما اي المهر المتعجل والنفقة كفو للفقيرة اي امرة لها مال ياد عليها عند ابي يوسف ج
 لا عند ما يصح قوله كفا في التحاق وحرقة به اهم من الاحراق اي الاكتاب في الظاهر واتي الصاحبين واما
 الظاهر واتي به فوانه لا يعتبر الكفارة حرقة والاول هو المتعبر في زماننا كفا في التحاق فهو من اختلاف الزمان كفا في التحفة
 فحالك او حجام او كناس او دباغ او ملاق او بيطار او حداد او صفا ليس بكفو لعطار ونحوه من النجار
 والصراف وعليه الفتوى كفا في المضمرات والخصاف ليس بكفو للبزاز والعطار كفا في الكفاية وخس كلهم خادم العلية وان كان
 ذاملا كثيرا لانه من اكمل ومار الناس واما المهر كفا في المحيط وفيه اشارة الى ان المحرف جنسان ليس احدهما كفو الاخر لكن افراد
 كل منهما كفو بنفسها وبه يفتى كفا في الزايدى والى ان الكفارة في الجمال القوة غير معتبرة وكذا التجارة في الاصول كفا في العلم
 والى ان المرض لم يسلب الكفاية فالمرضى كفو للصحة والمجنون للعاقلة وكذا القروية فالقروية كفو للبلدية كفا في المحيط
 وان تحت الحرمة المكفدة كفو بالبلد باقل من غيرها اي من مهرها اي من مهرها قللوا الى الاعتراف ارض ابي المرافعة
 كما مر حتى يتم النكاح مبرا او يفرق القاضي ابي يوقع الفرقة بينهما فيفرق معلوم او مجهول من الثلاثي ويجوز ان
 يكون من التفصيل على التفصيل يفرقون بين المراء ووجه قبل الدخول لاشي عليه بلعده عليه السهم وفيه اشارة الى

ان المسلمي اذا كان مسافرا بالمهر مثل ليس لولي اعتراض كما في شرح الطحاوي وهذا عند ما يقضى بالتفصيل قد مر
 لا يخفى انه انبى باقبله ووقف نكاح الفصولي اى نكاح صدر طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد فصولي
 سواء كان فصوليا من الجانبين او من جانب احدهما او وليا او وكيلما من آخر فزوج الفصولي غايته لغايبه ففصولي او ابنه
 او موكلة مثل زوجت فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت منه ومن عليه الباقي وهذا عند الطرفين فان فقد
 اذا كان فصوليا من الجانبين او من احدهما او وليا او وكيلما من الآخر قيل الخلاف فيما اذا تكلم بكلام واحد اما بانين فقط
 موقوف بالاختلاف كما اذا كان النكاح من الفصوليين كذا في الاختيار والنهاية والكرامى وغيره ان الا ان هذا التعميم ينافى ما يأتى من
 غير فصولي فيوفى بينهما بان يكمل باي اتي على نكاحها وما نحن فيه على نكاحها او نحن با او عقد الفصوليان وهو يضم الفارس شرعا
 من ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه انه يصدق على الولي والاميل ونقته نسوب الى فصولي يضم في الاصل جمع فضل و
 هو الزيادة غلب على ما لا يفيده فيستعمل بالايغنية ولذا لم يرد الى الواحد عند النسبة ولا يبعد ان يقع الفارس فيكون مبالغة
 فاضل من فضل على الاجازة اى اجازة من له العقد بالقول او الفعل كطلب المهر والنفقة والتكفين وبعث شى
 من المهر الى البالغة او الوكيلة او اختلف في اشتراط وصوله كما في البداية والخلوة بها ولو قبلها او لمساها بشهوة كان اجازة
 لكنه كرهه كما في العادى ويؤكد اى يكمل في النكاح اى الايجاب القبول بكلام او كلامين واحد غير فصولي
 سواء كان وكيلما من الجانبين او وليا منهما باقرابة او الملك كمن يزوج ابنته من ابن اخيه او بنت اخيه من ابنه واما
 صغيران او اتمه من عبده او وكيلما من جانب ووليما من جانب كمن يزوج بنت عمه الصغيرة من موكلة او وكيلما
 واصيلا كمن يزوج موكلة بنفسه او وليا واصيلا كمن يزوج بنت عمه الصغيرة

فصل اقل المهر اى اقل ما يصلح ان يكون قيمة للبضع ما يباح الانتفاع به شرعا من المال او المنفعة بمجلا كلان او
 موقلا بالفارس دست بيمان وكابين وعشرة وراهم عينا او قيمة يوم العقد والقبض فلو لم يتردد في خبر
 او قيمة اقل لزوم فضل ما بينهما وعن محمد لم يلزمه وظاهره ان المنافع لم يصلح ان يكون موقدا خالف أصحابنا
 ذلك كما في المحيط ويسأتى ان النكحة تصلح مهر فتجب العشرة ان سمي ووثما اى العشرة كالنكحة وكذا الحال
 في القيمة حتى لو سمي ثوب قيمة ثمانية وجب ذلك الثوب ودرهمان وان صارت قيمة عشرة ولا حاجة الى اشتراط
 الالة فان لها مالا لانه سقط قيل انه لم يجب اصلا كما في المحيط وان سمي غير اى غير ذلك من العشرة او اكثر
 فالمسمى واجب ولا يخفى هذا عن اشعار بوحدة المسمى فلو سمي في العلانية اكثر مما في السر فاعلانته عنده واستغنى بها الا اذا
 شهدا فاعلانته عندهم على ما ذكره الشري عند موت احدهما اى الزوج والزوجة فان الموت كالوطى في حكم المهر والعدة
 لا غير كما في الزايدى او عند خلوة صحت فانما كالوطى في التزوج فزوج البكر كالثيب كما في الزايدى في تأكد المسمى
 وهو المثل بالقيمة وثبوت النسب وجوب النفقة والسكنى والعدة وحرقه نكاح ختمها واربع سواها في عدة ما حرقت الالة عليها

ولا يكون كالوطي في الاحلال للزوج الاول وثبوت الاحسان والرجعة والميراث منه كما في المحيط وانما لم يذكر الوطي لان الخلوة معنية عنه فقط تكلف عموم المجاز والاستخدام كما ظن وبهي اى الخلوة الصحيحة ان لا يوجد نسب مانع وطى اى منعها او شرعا او طبعا فالاول احسن كمرض لاحب بما يمتعه من الوطي ويدخل فيه ما اذا تحققت من الوطي وكذا اذا كان احد الزوجين صغيرا كما في الفتى وكذا اذا كان معتمدا من احدهما او امرأة كذلك اذا كان الثالث صغيرا لا يقبل او مغمى عليه او مجنون او اعلى او نائما وكذا اذا كان للثالث غير مأمون الاطلاع كاطلاق الاظم او المسجد او الحمام وقال في اوضح فيما في الطائفة ولو لم يعرفها اختلف في كونها خلوة ولو عرفت بصحة الخلوة اكل في المحيط والثالث في مثل الصوم رمضان فحرم القضاء والنفل كالفارة لم يمنع الصحة على الاصح وحصوله فرض شرع فيها اجماعا فصوله النفل لم يمنع ونفي ان يكون صلوة التقصير والنذر كذلك واحرام من احدى الحج فضا او نفلا او عمرة والثالث في مثل حيض ونقاس من دم حقيقي او حكمي فمثل الطهر المتخلل والحاصل ان المذكورات مانعة لصحة الخلوة بخلاف العجب بفتح كيم اى قطع الذكروا لاثنين فانه غير مانع عنه خلافا لما والفتة بضم العين اى عدم القدرة على اتيان النساء اسم من التعنين كما في الصحاح لكنه مذكور كما في المغرب وغيره فالاولى التعنين وانحصار بكسر الخاء والمدنوع انحصارين فانه والفتة لا يمنعان بصحتها اتفاقا ويجب نصفه اى نصف ما سمي من العشرة في العشرة وما دونها او اكثر في غيره كما في المحيط وغيره لكن في الخلاصة ان في اقل من العشرة عينا او قيمة وبلفظة بطلاق واقع قبلها اى قبل الخلوة الصحيحة ولو قال كل فرقة من قبله كان شاملا لثقل رده وزناه وتقبيله وساقطه لام امراته او انتبهها قبل الخلوة كما في النظم وذكر في الخلاصة لو كان المهر في يده عا ونصفه الى مكانة بحد الطلاق والا فلا يعود الا بقضاء القاض فان لم يسم لها مهر فالمسقة واجبة بطلاق وكل فرقة من قبله قبلها اى الخلوة والمتعة مع وخار ومثقة بالفارسي (جادر) ولا يفيض المسقة من خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر ويقبض حالها في اليسار والاعسار فاكانت السطة من الكرياس ومن الوسط فمن القز ومن مضقة الحال فمن البرسيم قيل يعتبر حاله والاول اصح كما في المضمة وفصل المسقة خادم كما في الفتى وان لم يسم بحجر المثل بطلاق بعدها اى الخلوة وكذا بموت احد ما قبلها كما في النظم ويستحب المسقة بكل فرقة من قبله بعدها سمي المهر او لا وبطلاق قبلها مع التسمية كما في المحيط وذكر في الكافي وغيره انها لا تستحب في هذه الصورة صحيح النكاح بل اذكر حرم اى بغير ان يسمى لها مهر وهذا الصحيح بعد بيان حكم المهر لم يرفع توهم انه نكاح فاسد وتوطئة قوله صحيح مع ليقية اى يشترط ان لا مهر لها وليس في غير مال متقوم اى صحيح النكاح بمنفعة معين سواء كان ذلك العين مالا او غيره كخدمته نفسه والتراب جنة خضرة ويسمى بشرية بار والدم والميتة والخمر وسائر البع وبجمهور جنسه كدابة او ثوب لم يبين جنسه من انجيل او احمير او اظفن والكتان مثلا وفيه اشراك بجواز الطلاق ايجس عند الفقهاء على ان الامر العام سواء كان جنسا عند الفلاسفة او نوما وقد يطلق على الناحض كالرجل والمرأة نظر الى

فمن التفاوت في المقاصد والاحكام كما يطلق النوع عليهما نظر الى هشتا كما في الانسانية واختلافهما في الذكورة والانوثه
وقوله ولانه على ان المتشعرين ينبغي ان لا يلتفتوا الى اصطلاح الفلاسفة عليه كما في الكشف ويجب في الصور الاربع عشر
المثل بالموت او الطلاق بعد الخلوة والمتعة قبلها قيل يجب نصفه ولم يوجد كما مر انفاً او بمجهول صنفه لانه
كابل او فرس وانهما وثوب من ثياب كافي لم يسطو وغيره وقوله اشارة الى ان النكاح ليس بمجهول الجنس كما ظن فالوسط
اي له خيار الوسط من هذا الجنس وفيه اشعار بان له الخيار للمرأة كما في المحيط او قيمته اي قيمة الوسط يوم العقد او التسليم كما
مر عن ابى حنيفة لو تزوجها على كره خطبة غير موصوفة اجبر على الكفر والكلام مشهور بان له نصفه ليس له ان يعطيها القيمة كما اذا زوجها
على عبد يضاف الى نفسه او يشار اليه وكذا اذا زوجها على كره خطبة مشروطة بشروط السلم وكذا اذا تزوج على ثوب طوله وعرضه
كذا اذا تزوجها بغيره وله الخيار في ظاهر الرواية كما في المحيط ونجدة الزوج العبد اي بان تزوج عبد امرأة على فدية
مثلاً بان مولاه يجب النجدة به لرفع اللبس وقوله اشارة الى ان نجدة خمر الزوج لا يجب النجدة والصحيح ان قيمتها
واجبة كما في النكاح والى ان نجدة الزوج الحر لا يجب النجدة بل مهر المثل عند شئخين قيمة النجدة عند محمد ج والى ان نجدة
العبد يجب النجدة وذلك بخلاف كافي المحيط وصح بهذا العبد مثلاً او نداء العبد على الابهام واحد كما اكثر قيمة مهر
يجب ان كان مهر المثل بينهما بان زاد على الاقل ونقص من الاكثر والعبد الاخص اى الاقل قيمته يجب لو كان
المهر وونه اى الاخص اللان يرضى الزوج بالا عروا العبد الا عرواى الاكثر قيمته يجب لو كان فوقه اى الاغلا ان
ترضى المرأة بالاخص وقوله اشعار بان مهر المثل ان كان مساوياً للاحد العبدين قيمته يجب العبد لانه لم يمسى كافي الكافي وغيره
فلا على المصنف تبركه تصير كما كائن وهذا كله عنده واما عندنا فاعلمنا الاخص في كل كافي الهداية لكن في نظم ان الخلاف فيما اذا
بينهما لا غير وان طلق امرأة ومهرها احد العبدين مثلاً قبل الخلوة الصحيحة فنصف الاخص يجب بخلاف
وان نكح امرأة باللف من الدراهم مثلاً على ان لا يخرجها من وطنها اى بشرط عدم الاخراج فان على عند
انفصالها بشرط معنى يستعملونه في معنى نفيم منه كون ما بعد ما شرطها قبلها فلا فرق في الحاصل بينه وبين ان الشرطية عندهم في
الرجوع على الشرط وتبنيه على هذا قال او ان نكح باللف ان اقام به وبالفين ان اخرج منه فان وفى
في الاولى بان لا يخرجها واقام في الثانية قاله اى فلو اوجب الف في المسكتين والايه بان اخرجها
ولم يقسم مهر المثل في مسكتين لكن في الثانية لا يزاد على الفين بان زاد عليها لانهما ضمت به ولا يقسم
الف ان نقص منه لانه رضى به وهذا عندهما معتبر بشرط ان فلما االف ان اقام والالفان ان اخرج كما اذا
نكح على الفين ان جلت وعلى الف ان مجت بالاتفاق والاصل عنده ان الموجب الاصل في النكاح مهر المثل واما
يصار الى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه وعندنا لم يمسى وانا يصار الى مهر المثل عند فساد التسمية من كل وجه كافي المحيط
وان نكح بمجندين العبدين واحداً ماهر فلها العبد فقط ان ساوى احداهما قيمة عشرة من الدراهم ان لم يمسى

فهو والاجنبى بمنه كفا في الصحاح وانما قلنا في شئ منها لانه ان لم يوجد بكلمة فالذي يوجد منه لانه يتغير اجتماع هذه الاوصاف
 في امرتين فغيره بالموجود منها بالانها مثلها كما في الاختيار لا الام وقومها كالحالات وبناتهن من غير ما وهما مطوقتان
 معا على قوم ايها لان الام لم يصلح ان يكون مدخلة لكلمة من التبعية وهذا التصريح لقوله ان لم يكن الام وقومها من
 قوم ايها فان كانت منهم بان يزوج ابنة عمه مثلا فقولنا ثبت فقرهما من رجل بلامه ثم يطلقها بالانحوة واما مثلما في
 هذه الصفات فانه يحكم لها بغير ما وذاك لانه لم يفرض القاضي في مهر المثل شيئا ولم تترخص الزوجان على شئ منه والافهم
 كما في المشايخ وهذا كله بيان مهر مثل المحرقة واما مهر مثل الله فهو قدر الزينة فيها وعن الاوزاعي ثلث قيمتها كما في نسخة
 وصح ضمان وليها بنفسه ورسوله مهرها فلما اخذه منه ومن الزوج ثم للولي ان يرجع عليه ان ضمن بامره بحقيق او
 احكم ولو كانت صغيرة والولي مطالب بمهر بائنه ولو ثيبا واطلاقه شعربان لاية المطالبة ثابتة لكل ولي مع انها
 ليست الا للاب واب الاب او القاضي كما في قاضيان وغيره وللاب مطالبة مهر البالغة بكرانها ثم نصفه لاثباتها في الجواهر
 والمهر المعجل والموسل ان ميناى ان بين في العقد ان كله او بعضه يكون معجلا او موسلا فراك المبين واجب
 ادائه على ما بين وفيه اشارة الى ان تأجيل الكل الى غاية قبوله صحيح لان الغاية معلومة في نفسها وهو الطلاق او الموت
 وقال بعض المشايخ انه غير صحيح والصحيح هو الاول الى انه قال نصفه معجل ونصفه موسل وقع الاجل على الطلاق او الموت
 وقال بعضهم لم يصح ووجب حالا كما لو كان الاجل منهما كبسب ليح كمالى اشترت والى انه لو اجل المهر طلقها قبل الاجل
 قال اجل على حاله كما في الجواهر ولا يبسب بان ليكت عنهما او يقال مطلقا فالمستعارف امى بالحكم يعرف مصوبا تنقش
 النفوس من جهة شهادات العقول فملقته الطباع سليمة بالقبول يعني نظرا الى المسمى المرأة فان حكمه بتعجيل بعض امانته
 وتأجيل بعض فذاك هو الصحيح كما في المحيط وكذا ان حكمه بتعجيل الكل او تأجيله فحينئذ ان طلقها جعيا لا يغير مجلا عنه العامة
 فلما خذ من الابع العدة كما في المنيته وقبل اخذ المهر المعجل كلا او بعضا لم يمنع امى الزوج من الوطى ولكن بعده
 له ان يطلب المهر بقدره عند بعضهم كما في القصولين والكلام مشير الى انها اذا حالت عليه غير ما لها به فاما منع من قبل
 اخذ النعيم بمنزلة وكيلها والى انه اذا كان المهر حالا فاجلته مدة فلما منع قبل مضي المدة لان الاجل المقارن للعقد والطار
 عليه حار وهذا على قول ابى يوسف رج استحسانا كما في المحيط والى ان بعد الاخذ ليس لها منع والى ان قبل اخذ الكل موسلا
 لا يمنع خلاف ابى يوسف رج استحسانا وبه نرى الصدر الشهب كما في الخفاق ومن السفر بها من اخر اجبا من بلد
 بل بينهما مسيرة سفر فله الاخراج بعد الاخذ كما ان له الاخراج من بلد الى قرية بلا مسافة وذا بلا خلاف من الثلثة وهو الصحيح
 عند جم الامم كما في المنيته ولو كان المنع من الوطى والسفر بعد ووطى حقيقة او كما كان خلوته يصح ترحيلها اعتبر شرعا
 فلما حجة الى زياده قيد الكلفة ونه عنه وقال ليس لها المنع منها بعد الوطى وابو القاسم الصغار اثنى على عدم المنع من الوطى
 ولقوله في المنع من السفر وبه يفتى كما في الخفاق وفيما ذكرنا من ان الامثلة في القولين ليس لنا فاعلى اثنى قول ثالث ويعبر

عن هذا بعد ان قال بفصل كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم ان مخصوص بالصحة رضي الله تعالى عنه تعالى عنهم ولا يجوز
 طعن الجمل بهم كما ذكره المصنف في التوضيح وكلامه يشير الى انه ان لم يطهرا او وطهها كارتة او صغيرة او مجنونة فلهما منهم
 وذا بالاجماع كما في الهداية بلا سقوط النفقة اى الطعام وهو مع كسوة او ما مع السكنى على ما ياتي من الخلاف في مفهوم النفقة
 فيبغي ان يكون الكل واجبا وذا عنده واما عند ما فساقطة بعد الوطى وبه ائمتي ابو القاسم الصغار وقبل الاخذ لما استقرت عليه
 واخرج من منزله للحاجة والضرورة بلا اذنه كزيارة احد الابوين وعيادته وتغزيره وزيارة الحرام وكونها قابلة
 او عسالة واخذ الحق واعطائه والحج وقلم المسائل الضرورية ولا يعلم بهما زوجهما وفيه رفر الى انما لا يخرج بلا اذنه باعياده
 من زيادة الاجانب مجاوتهم والتمتع ونحوه بافلوا ون خرجت كائنا ما صيبن الى انما بعد الاخذ لا يخرج الا باذنه كما اذا
 حاجته كما في الخزانة وبعد اخذه لم يعمل بغيرها الزوج من بلدي بلدي في ظاهر الرواية كما في الكفاي وعليه الفتوى كما في
 الساموي وغيره وانما صح به بعد ما اشار اليه التفصيل فيه ولذا لم يذكر الوطى قيل اى قال الصغار لا يسافر بها بل الاخذ واليها
 من المشايخ كما في الخزانة به لفتي انفسا والزمان واخذ الغريب كما في الاختيار وقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم
 يتقدم بعد الاخذ كما دل عليه السياق فلا ينبغي ما قال المصنف اني ان الاخذ لقوله تعالى اولى من الاخذ لقول الفقيه ان
 بعث الزوج اليها شيئا من المال ثم اختلفا فقالت الزوجة هو هدية اسه شئ يعطى للمودة وقال الزوج هو مهر
 قال القول له اى القول المعبر في هذا المقام يقع له او القول المعبر بشرع قوله مع يمينه لانه الملك وانما لم يذكر ايمين لانه مراد
 ترك عرفا لا في قائل من المسائل الا في ما يمتي للاكل مما يفسد ولا يمتي كالحم والشر يدان القول لها في ذلك تحسنا
 وفيه إشارة الى ان فيما يمتي كالطعام والديق واللوز وعسل القول له كما في النهاية لكن في المحيط المتأخر عند الفقيه لانه ان كان
 مما يجب على الزوج كالحجار والدرع وتناع لم يمت فدية والا فالقول له كالحنف والملاية والله اعلم
فصل في نكاح القن بالكنة فخالص الفتنة اى العبودية وها قنان وهم قنان على ما قال ابن الاعرابي وقال غيره
 انه لا شئ ولا يجمع ولا يوثق كما في الاساس مشرقة على ما في المغرب بعبد غير كاتب لا يدبر وفيه إشارة الى ان القن لا يترك
 الامة عند الفقهاء ولذا اكثر في كلامهم قن وقته والمكاتب والهدايا غير شرايين لامة بالغيب كما ظن لانه جاز لا يراد
 بلا قرينة على انه حينئذ يستدرك ما بعده والامة من هذه الثلاثة امرة ذات عبودية صلبا امرة كما اشير اليه في المقام
 واهم الول ذكر بعد الامة له فمع توهم تحصيلها باذنها من الثلاثة فانها المذكورة صيرها بلا اذن السيد اى المتفرد
 في ابيادة فلا يتحقق بالشريك شرقة عمان فانه لا يزوج العبد والامة عندهما خلا فالابن يوسف في كالمضارب
 والعبد المأذون لا بالمفاوض فانه وان كان يزوج امته المفاوضة لكنه لا يزوج العبد كالباب فانه يزوج امته ولده الصغير
 لا عبده وكما كتب فانه يزوج امته لانه لا عبده وكما وصي فانه يزوج امته لانه لا عبده كما في نظم موقوف نكاح مولا ولذا لو
 احصى تلك المرأة كان متاركة ولم ينقص من عدد الطلاق لكن لو اذن عبده له طوبا بلا نكاح لغيره كذا في المحيط ان جاز

السيد النكاح صريحاً ودلالة كما اذا اعتقه او امره بالطلاق الرجعي لنفس النكاح وفيه رفر الى ان سكتوا بعد العلم ليس
 باجازة كما في القينة والى انه لو اذن بالنكاح ثم تزوج البع لأمرة جاز العقد الا انه غير نافذ الا اذا اجازوا سيداً مل للمواريث
 والمشتري حتى ان المولى اذا اجاز فوات او باعته فاجاز سيده الواريث او المشتري يجوز والا فلا كما اشبهه في العمادى فان روى
 السيد لطل النكاح لانه عيب واذا اذن السيد احد منهم او اجنبياً بنكاحه بهر من سيج العن للمهر والنفقة وكفى ان
 لم يوفهما السيد اذ كل ذلك واجب عليه كما في النكاح وفيه اشارة الى ان قيمته اذا كانت ناقصة عن تلك الحقوق يطلب
 النقصان عن السيد وان كانت زائدة فلا راد له والى انه لو تزوج بكثر مما اذن له من المهر توقفت الحمل على اجازة المولى
 كما في المنية واطلاقه مشير الى انه لو اذن له ان يزوج على قبة فتزوج حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على قبة جاز النكاح بقيته لكن
 في المحيط ان النكاح في الاوليين غير جائز والى انه لو اخرج من ملكه بهته او صدقة او وصية ليس لمصدا اليه ان يفسخ النكاح
 وكان المهر في رتبة العبد ولو اعتقه كان عليه الاقل من المهر او قيمته كما في النكاح ولو باعته كان المهر في رتبة قيل في ثمنه والاول
 صحيح كما في المنية ويسعى الآخر ان امي المكاتب المدبر للمهر والنفقة وكفى لانه تغدر الاستيفاء عن عين الرتبة فيستوي
 عن المكاتب فان اخرج المدبر عن ملكه كان ضماناً للجميع كما اذا عجز المكاتب فرد الى الرق فانه يكون اكل على المولى فان اوفى
 فبما والا يبع لها كما في النكاح والاذون له في النكاح مطلقاً ليعم جازره اى النكاح وقاسده في حق السيد عنده
 ويصرف الى الجازر عنده ما فيلزم المهر بالفساد في الحال عنده وبعد العقد عنده ما انتهى الاذن بهذا النكاح عنده لا يملك
 فلا يملك التزويج ولو صححها عنده ويملك عند ما كما في المحيط ومن زوج حراً او ثمة او مكاتباً او مدبرة امته من قبة او مكاتبه
 و مدبرة او ام ولد لا يجب عليه القبولة وبه ان ينكح بينهما ومن زوجها بلا استخدام يقال بواله منه لا ولو اياه منه لا
 اذا هيأ له كما في المغرب وفيه اشعار بان لو اذن المولى لها بيا وتزول اتحادهما كان له ان يرد بها الى بية ويتخذها وكد الشوط
 ذلك للزوج لان الاستخدام حكم الملك هو باق كما في المحيط ولا نفقة عليه اولاً يجب عليه نفقة لها الا بها اى بالقبولة
 فان روى السيد الى خدمته سقط عن الزوج نفقته ما وجبت على السيد فلو خدمت السيد اليوم والزوج ليل كان نفقة لهما
 على السيد والليل على الزوج كما في نفقات القينة ويستثنى من ذلك المكاتبه فانها كاحرة فلا تجلج الى القبولة لاستحقاق
 النفقة ولا يقي السيد ولا لاية الاستخدام كما في نفقات المحيط وغيره واطا الزوج امته ان طهر بها فليس للسيد لاية النكاح الا بال
 اخذ لمحل وله اى السيد النكاح عبده وامته كرها بالضم اى كراهته وبلا رضاهما وهو المراد من الاجبار الواقع في عباراتهم
 كما في باب الشافعى من الخائف لا اكرهاها على الايجاب والقبول كما قيل وعن ابى حنيفة ان لا يجوز النكاح بها بلا رضاهما والافاضة
 للمهر فلا يجوز للسيد النكاح المكاتب بلا رضاهما ومن اعجب المسائل ان المشايخ صححو اجازة السيد نكاح المكاتبه الصغيرة
 بعد العقد باعتبار ان الملك هو المولى ولم يصححوا قبله مع حقيقة الملك كذا صححو اجازة المكاتبه الصغيرة نكاحها قبل العقد
 وهي حرة يد او لم يصححوا العبد وهي حرة يد او رتبة لانها في صورتين لم يصح تصرفها بعد العقد الصغيرة وما قبله يصح ايقاناً بالها لانه

كما في المحيط وخيرت بين اختيار نفسها وزوجها الى آخر المجلس امته ومكانة كثيرة فانه لا يخفى الصغيرة كما عرفت تلك
 الامته والمكاتبه حال كونها تحت حرا وعبد ولو حكما كما في عدة عن طلاق رجعي وهذه المسئلة مستدركة بما سبق من قول
 المحقق كالمكاتبه فان الامته شاملة لها كمالا ام الولد والمدة بالامه الا ان يقال ان التبني على التعميم وفيه شعار بان علم الزوج
 باختيار نفسها ليس شرط قبل فستطر حضوره فله اختارت نفسها قبل الدخول فلامه وبعد الدخول فلامه كما في العادى لو اخطأ
 زوجها كان المهر سيد كما في الكرماني وان نكحت تلك الامته والمكاتبه بلا اذن من سيدها فاعتقت امي قبل وط
 ولو اذنان بالوطى انفسه النكاح عند ابى يوسف رج خلافا لمحمد كما في المحيط فلهذا نكاحا وان وطىها الزوج قبل العقد
 كما في التمرشاشه الا ان فيه اشكالا من وجهين احدهما ان ام الولد اذا عتقت قبل وطى الزوج بطل نكاحها ولو جوب العدة
 عن المولى والشأن ان المكاتبه المبررة والنكاح كالاته فيما ذكره كما في النظم وغيره بلا خيارها للعقد لانها خفية وقد مر ان
 لعقلام وما سمي من المهر وان زوا على مهر مثل كهر مثل بلا تسمية للسيد فلا تعامل بانفسه ولو طست المنكوحه بلا اذن
 فعتقت امي بعد الوطى وان عتقت اولادهم وطست فلها ما سمي لانه بدل لبعدها حرة والكلام مشعر بانه يجب محصر
 واحد يستحسانا وزوج الامته لغير امي يجوز له ان يبرع ذكره عن فرجها فيقع المارحاج افرج في القائل يقال عزل
 عن امراته اذا المير ولد بلا اذن سيدها ورضاه عنده وبأنواعها على اختلاف السلف الصالح وفيه شعار بان
 ليسه الغزل ولو بالاختلاف وزوج الحرة يعزل بلا خلاف بانها وهذا اذا لم يخف عن الولد السوء بفساد الزمان و
 الا فحوى بلا اذننا وفيه رماني جواز اخراج ما في الرحم قبل مضي مائة وعشرة وان يوافق بعض المشايخ انه لا يجوز كما في تحسان
 المحيط وان وطى الاب المسلم امته امي فقه ابنة ولو كافرا فولدت هذه الامته ولد اقا وعاه امي او عى الاب الولد
 ثبتت نسبته وان كذب الابن وانما قيد الاب بالمسلم لان دعوة الكافر لا تصح ولو كان مرتدا وقتت عنده ونفذت
 عنده ما وانما فسر الامته بالفتنة لان دعوة ولد مكاتبته وام ولد ودم برته لم تصح وعن ابى يوسف رج ان دعوة ولد
 المدبرة تصح وعليه قيمته مع العقر وفي الاصاقه اشعار بانه لو ادعى ولد امته ابية او امه لم تصح وبانها لو كانت مشتركة
 بين الاب والابن ثبت النسب عليه العقر والاطلاق مشعربان الابن لو وطئها فولدت ولم يدع بل الوتر ثبت النسب
 لان موطورة الابن وان لم تحمل للاب لكن تحمل النسل اليه بعض وفي الفايين رمالي اشتراط كون الامته في ملك الابن
 من وقت العلوق الى وقت الدعوة حتى اذا كانت في ملكه وقت العلوق فباعها ثم ردت بخيار او فساد ثم ادعاه
 لم يثبت الا اذا صدقه الابن الكل في الظهيرة وحصل الدعوة ان يسئل شي ايك بصوت وكلام يكون منك هي في النسب
 بكسر الدال وقد تصح كما في القائل وسي امي الامته حين ارم ولد امي الاب ووجب عليه قيمتها امي الامته لا حرة
 لانها مشتركة بينهما فينذر ولا قيمة ولد بالانه انعلق حرا والجيد الصحيح الذي لا يدخل في طريق النسبة اليه ام كالباب
 كالباب بعد موته امي موت الاب ولو حكما كما اذا كان كافرا او قتيلا وان لم يكن امي الاب امته انبه صح النكاح

لا تملك الغير حقيقة وقوله صلى الله عليه وسلم انت وملك لا يملك بماز حقيقة وهي ثبوت الملك لابل ستر وكتابه
 كافي ص ۵۰ ودرستف وطم قصر الاله ام ولده ويحب عليه مهرها للنكاح لا يمتتها لدم الملك والولد
 الحاصل منها حرة اتمه اب الابن فان الاله ملك الابن والولد تابع لما يقع على اخيه والطفل الذي نقل
 الاسلام ولا يصفه فالام للعدي يبيع خير الابوين ونيا اى من جهة الدين فلوزوج نصرانى صغيرته من مسلم ثم
 تجس احد ابوها من عن زوجها و فى الكلام اشعار بان الطفل لو عقل الاسلام ووصفه صار مسلما بالا حاله كفى محبط
 وغيره والتميز لا يخلو عن شىء لانه فاعل خير فى المعنى وفى الخلاصة لو قال اليهودية خير لمن النصرانية كفر ولما ذكر حكم طفل سحا
 احد الدارين ذكر حكمه بدونهما فى احداهما وقال وعندهما اى نقدا لابوين يبيع الطفل الدار فلوزوج مسلم صغيرته
 من مسلم فى دارها ثم اتقل الزوجان الى دار الحرب بانت عنه وباربها كما لو ارتد ابواها وحقا بدار الحرب لم تبين عنه
 والمجوسى شمر من الكتابى كما بينا فمذا تصرح با علم ضمنا والمجوسى واحد المجوسى (سيرة كوش) فى الاصل جل
 صغيره الاذنين وضع ويناود عالى كفى القاموس لكن فى الملل والنحل انهم طائفه كان لهم كتاب قبيلوه فاصحوا وقدره
 بقلبه من اهل الكتاب وان اسلم الزيان المتزوجان تنزوا بابل شهودا و تنزوا جاني وقت كانت
 فى عدة كافر معقدين حال من خيمه المتزوجان ذلك الزوج بلا شهود او فى عدة كافر او اى تركا عليه
 اى ذلك النكاح ولم يجز ووقال زفرج فرق بينهما فى الوجهين وقال لا لا يقران فى الاخير والصحيح قول ابى حنيفة ج
 كفى المضمرات والتفق المشايخ على جواز نكاح المعتدة عن كافر الا ان بعضهم قالوا ان العدة واجبة وبعضهم قالوا انها
 غير واجبة وهو الاصح كفى الكرماني وفيه اشارة الى انها لو كانت فى عدة مسلم فسد النكاح فو بالاجماع و فرق
 بالاجماع كافران متزوجان محرمان كونهما واحدة اسلما معا او واحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلاث طلاقات
 كفى انتف وفيه رمز الى انها لا تبين بالتفريق القاضى وفى المنيته انما تبين الى انها لو لم يسلما بل ارتفع اليها لم يفرق
 بينهما معقدين ذلك يجرى الارث بينهما ويقضى بالنفقة والايستقاصا حتى يحد قاذفه وبذا عند خلافه كفى كل من
 الابوة كفى المحيط الى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم ثبت النسب ذلك لان النكاح سنة آدم عليه الصلوة والسلام
 نعم على شريعته فى ذلك وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من النكاح لامن السفاح) كفى فى اخفئة وسمى دارى فيته
 اسلام زواج المرأة المجوسية الاولى غير الكتابية حتى تسلم الذمية والوثنية وغيرهما او اسلام امرأة
 الزوج الكافر ولو كتبها عرض من قبل القاضى الاسلام على الشخص الاخر من المجوسية او الكافر
 فان اسلم الاخر من احدهما هي الزوجة المسلمة بعد العرض او قبله له اى الزوج اسلم كذلك والا يسلم الاخر
 فرق بينهما وكيفية اشارة الى ان الفرقة لا يقع بلا قضا و لو مضى ثلث حيض كفى انتف وهو اى تفريق طلاق
 ولو كان الزوج صبيعا قلا عندها وفسخ عند ابى يوسف ان الى الزوج عن الاسلام ولا امره لمجوسية ان ابث

عنه وفرق بينهما فانه فتح اتفاقا لا لموطورة منها فان لم يكل المهر وفي دارهم في اسلام احد الزوجين المذكورين بين
الزوجة عن زوجها بمضي ثلث حيض في ذات حيض وثلاثة اشهر في غيرهما كما في شرح الطحاوي قال ولا ولي ماني بعض المنسوخ
(بمضي العدة) اى بمضي مقدار عدة الطلاق وهذا شامل لوضع الحمل قبل اسلام الزوج الاخر من
المجوسية او الكاف فلو سلم قبل مضي الحيض لم تبين منه وقية اشارة الى ان لا فرق في هذه المسئلة بين الموطورة وغيره
والى ان هذه الفرقة طلاق وهذا عندنا خلافا لابي يوسف ح وفي رواية عنهما كما في الاختيار وغيره وبما بين
الزوجة عنه بتباين الدارين اى باختلاف دارى الاسلام الحربي لما حقت بان يخرج احد الزوجين الكافرين
من دار الحرب الى دار الاسلام مسلما او ذميا او مسييا فلو اختلفا حكما بان يخرج احدهما الى احدهما استأنسا لم تبين كافي
شرح الطحاوي لا السبى بالفتح اى تبين مسييا واسمه ما معافا لا للمعه ولارتداد كل منهما اى بتبدل اعتقاد
الاسلام بالكفر لانهما حقيقة كما اذا تجس او منعه او حكما كما اذا قال بالاختيار ما يوكفر بالاتفاق فتصح له رفع يده
النكاح بلا خلاف سواء كانت موطورة او غيرها حبل اى في الحال بدون القضاء وفي الكلام اشارة الى انه لو
ارتداد اى لا يفسخ النكاح وهذا عندنا خلافا لزوج كما في التحفة وغيره والى انه لا ردة لفضل اذ لا اعتقاد له بخلاف
آباءه وقال بعض المشايخ ان ردة صحته كآبائه ومنهم من لم يصح احدا استناده اذ كلفه على قول ابي يوسف رجع اما على
قوله افرودة صحته كآبائه كافي المحيط والى ان ردة المرأة فسخ ومنهم من قال انها لا تكون فسخا حسب الباب المعصية وهي الوصول
الى غير الزوج والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح لان حكمها يحصل بالجر على الاسلام والنكاح فلا ضرورة الى ابقاء
النكاح مع الردة كما في المفصلات وقال الفقيه انما تجز على النكاح بزوجها الاول وقال عين الامة وغيره لكل قاض
ان يحكم بالنكاح بينهما بغيره ولو دينارا رضىت او ابت كافي المنيته والى ان ردة فسخ ولا تجز المرأة على النكاح
بعد اسلامه وليست بطلاق خلافا لمحمد ح كافي الخلاصة ولما كان في المهر لا رتداد احدهما تفصيل لم يعلم من السابق
قال ثم للموطورة الحقيقة والحكمة كما اذا غلبت بها خلوة صحته كل مهرها من المسمى منه المثل سواء ارتداد او ارتدت
ولغيرهما اى الموطورة المذكورة نصفه اى المهر لو ارتداد الزوج وهذا اذا كان مسمى والا فعليه النصف ولو حال
من المهر والنصف سوى السكنى (المسائل في الخلاصة) لو ارتدت الزوجة ونقض النكاح بينهما ان ارتداد معا
سليما معا سواء كانا في دارنا او دارهم وفي السراجية ان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد جعل في الحكم كأنهما
وجد معا وكلامه يشير الى انها لو ارتد ثم سلبا متفرقا او ارتدت متفرقا لم يبق النكاح بينهما وليس كذلك كما في نظيرته
والنصف وغيرهما والى ما هو موضح بقوله وفيه النكاح ان ارتداد معا سلم احدهما اى الترتيب قبل الآخر
لان القرار على الردة كانشائها وكل الزوجات من العاقبة والحييدة والمكر والمراثة وضد ما في المسئلة
والكتاتيب وغيره من في القسم ففتح القاف وسكون السين ومولعة قسمة المال بين الشكرار وتعيين الضمان ثم وترعا

كتاب النكاح

لستوية الزوج بين الزوجات في الماكول والمشروب والملبوس من البيوت لاني الحجة والوطى وهو واجب على الزوج
ولم يرضوا او مجبوا او خيما او غنيا او ذميا او غيرهم ووطى لبقوله سواء اى مستوية في القسم فلو قصى بالتسوية فجاز فمقت
اليه اوجه عقوبة لا تركا به المخطور ولو اقام عند ما قبل الخصومة او بعد ما تم خصمته اخرى امر بالتسوية في الاستقبال ما
كان بدرا والاختيار في مقدار الدور للزوج وكذا في بدائة فله ان يقيم عند امراة ثمة او بقتة وعند اخرى كذلك
كما في قاضيان والسراية وغيرهما وذكر في الخلاصة والخزائن ان التسوية في الوطى ليست بلامرته في ظاهر الرواية
وقية اشعار بانها لازمة في غيره وظاهر كلامه ان الزوج لو خاف ان لا يعدل في القسم لم يجز له ان يزوج اخرى كما
في الخلاصة وغيره ولكن في شرح التاويلات جازله ذلك فان الامر في قوله تعالى فان خستم ان لا تعدوا فواحدة اى
الزوجه محمول على النيب لا الختم وفي لفظ الزوجات اشعار بان لو كان للزوج امراة واحدة ليس لبيوتته عند ما تقدر
وفي الخلاصة لوصام بالنهار وقام بالليل فاستعدت عليه امراة امر ان يبيت عندها ويرعى حقها احيانا ولم يقدر
وعن ابى حنيفة لما ليلة من اربع ليال وفي المضمرات انه رجع عن ذلك الا الزوجة المحلوكة لاحد من القنة
والمدبرة وام الولد والمكاتبه فانها لا تستوى الحرة في البيوتة لكنها تستوى في الماكول والمشروب والملبوس كما
في المضمرات وطها نصف الحرة فلها يومان وملكوكة يوم وفي قاضيان لو كان له امراة وسراى اقام يوما و
ليلة من كل اربع عندها وفي البواقي عند من يشاء منهن وعلى هذا لو كان له ثلاث نسوة اقام يوما وليلة عند كل نهن
ويوم او ليلة عند من شاء من السراى ولا قسم لمن في السفر فله ان يسافر من شاء منهن والقرعة بالفرض طينة او
عجينة بدوثة مثلا يدرج فيما رقت يكتب فيها اسم السراى ويخترق سليم الى من يطي كل امراة واحدة منها او كى
وافضل تطيبا تطوبن ويصح منهن ترك القسم لصاحبهن بالمال وبدونه ويصح الرجوع عن الترك وكلامه يشير
الى انها لو جعلت لزوجهما الا وخطه من مهر حاله يدر في قسمها كان لها الرجوع باعطته وكذا لو زاد الزوج في مهرها
ليجعل يومها لغيره او لو اراد ان يستبدل شابة بالقديمة فطلبت ان يسكنها بشرط ان يقيم عند الشابة اياما وعندها
يوما جاز كما في قاضيان وفي لفظ الرجوع اشارة الى الشروع والاقام ولا يخفى ان هذا من حسن الاختتام

كتاب الرضاع

اخره عن الكفا لانه كالفصل من بعضه وهو كالرضاعة بفتح الراء وكسر ها كما في الديوان اطلبته لغة شرب اللبن من الضرع
او الثدي كما في المعانس وتسمية شرب اللبن حقيقة او حكما للبن خالص ومخلوط غالبا من اوميته في وقت مخصوص
تمت بمصته اى يشرب اللبن الخارج من ثدى الاممية بسبب اللص وهو فعل الرضيع او بالاملاج وهو فعل الرضعة
او بغيره كما يباحي وانما انتهى بالمص لانه اكثر واشهر وفي ذكر التاثيرات ثبوت الحرمة بوصول اللبن الى الجوف ولو قطرة
وهذا اذا علم ان اللبن وصل اليه والمثبت الحرمة كما في الخلاصة في حولين من وقت الولادة عندهما وعليه الفتوى

كما في الحقائق والطرف المقتضى لهما وحولين ونصف عنده وثلاثة عند زفرج قبل خمسة عشر سنة قبل الرضعين
 سنته وقبل جميع العمر كما في شرح الطحاوي ولفظ الحول على ما في الزكوة مشعرا شمسية لكن يابى عنه قوله تعالى روحه و
 فصائله ثلثون شهرا فانه مشعرا بالقيمة مثل كلام المحيط فقط فلا يثبت الحرمة بعد هذه المدة وظاهره مشير الى ان الارضاع
 الى هذه المدة واجب لكن في اجازة القاعدي انه واجب الى الاستغناء وتحتب الى حولين وجاز الى حولين ونصف
 والى انه لو نظم في هذه المدة ثم شرب فيها ثبت الحرمة وان استغنى عن اللبن بالطعام ونحو رواية عن الشيخين واسه انه
 يجزى الاب على اجازة الارضاع فيها عنده وفي حولين عندهما ولا يجزى بعده وقال كثير من المشايخ انه لا يجزى بعد حولين
 عند الكل فالملطقة لا تتحقق الاجرة بعد جماعا والى انه لو استغنى في حولين حل الارضاع بعد جماع الى نصف ولا يلزم
 عند العامة خلافه فاختلف بين ايوب كما في المحيط والى انه لا يباح شربه بعد هذه المدة وفيه خلاف كما في الاختيار وذكر
 في النية عن ابي يوسف راح لا باس بشربه للبالغ امومة المرضعة حتى لو ارضعت مبيبا بكر لم تزوج قط حرم
 عليها كما يحكي والامومة مصدر يكون الشخص اما المرضعة من اهل ولد ترضعه وفيه اشعار بان التام قد تحقق بالم يقصد
 منه الحدوث كالحالة كما ذكره الرضعي لكن في الصحاح انها هي الموصوفة بالارضاع والبوقة زوج اي كونه ابا وفيه
 اشعار بان رجلا وزني بامراة فولدت وارضعت صبغية جازله ان تيزوجها كما في شرح الطحاوي ولكن في الخلاصة
 انه لم يجز وقد مر فعل فيه روايتين بينهما منه كما اذا طلق ذات لبن فزوجت باخرى بعد العدة ولم تحبل فان لبنها
 منه بالاجماع وكذا ان جليت بلاء ولادة عنده واما عند ابي يوسف راح فان علم انه من الاول او الثاني فهو منه و
 الا فمن الاول وعنه من الاول مطلقا وعنه من الثاني مطلقا وعند محمد راح منها واما ان ولدت فمن الثاني بالاجماع
 وفي كلامه اشعار بانه اذا لم يلد روجه فخطا وليس بينهما ثم نزل لا يحرم خبيها على ولده من غير ما فاتحيم كما يكون من حق
 المرأة يكون من جهة الزوج ويسمى الفقهاء لبن الفضل وهو ما كان نزوله من جوفه كما في المحيط ويحل النازل بالزنا على راس
 للمرضع طرف المصدرين او الفعل ولم يذكر الرضعة لان الذين الحكمين من الاحكام المشتركة واعلم ان الرضاع لا يثبت
 بشهادة رجل ولا نسابة وحده بل بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول فاذا شهدا فارق بينهما فقبل الدخول لاحد
 وبعده الا قبل من المسمى فمهر النسل بلا نفقة كما في المضمرات فيحرم ان امي المرضعة والزوج مع قومه في تغليب عليه
 امي على الرضيع كما نسب امي حرمة كحرمة فحرم على الرضيع اولادها واولادها واولاد المتقدمة والمتأخرة لانهم حرة
 واخوات له من قبل الام والاب او احدهما وكذا ابائهما واهما تهما لانهم اجراء وجبات من قبل الام والاب وكذا
 اخوتها واخواتها لانهم احوال وحالات وكذا اخوته واخواته لانهم اعمام وعمات وفي كلامه اشعار بانه يحل من الرضاع
 من يحل من النسب كاولاد الاعمام والعمات والاخوال والخالات واخوات الاخ كاسياني ويحرم فروعه امي اولاد الرضيع
 فذكر اوانا كما ذكره في الرضعة والزوجان للرضيعين ان زوجه الرضيع وزوج الرضعة عليهما اي على المرضعة

وزوجها فحرم ابن الرضیع علی الرضعة لانما جرت وكذا ثبت علی زوجها لانه جربا وكذا زوجه علی زوجها لانما جرت فوجه فوجه وكذا زوجه
 الرضیة علی الرضعة لانما جرت وكذا ثبت علی الزوج لان علم من النكاح الا انه ذكره هنا لانه لما ذكره في قوله فوجه فوجه وكذا زوجه
 فقال شعر از جانب شیرده همه خویش شوند واز جانب شیرخواره زوجان و فرج و یعنی شیر دهند و شوهرش
 با فرزندان و پدران و مادران و برادران و خواهران ایشان خویش شیرخواره شوند و شیرخواره و نش یا شوهرش
 با فرزندان خویش شیر دهند و شوهرش شوند و کحل ان تیز و ج اخت اخیه رضاعا ای الاخت رضاعا لاجل لبنا
 او بالعکس او کلاهما رضاعا کما فی النسب بان کان له اخ لاب واخت لام فلا خیه لاب ان تیز و ج اخته لام
 لانه لیس بینهما نسب یوجب الحرمة و الا کفارة شعر بانه یحرم غیر الاخت وقد ذکرنا فی النکاح انه حلت نواحم اخته و خیه
 و غیرهما رضاعا و کلاهما نکاحات صریحا و الا حقیقان فی ظاهر الروایة و عن محمد بن ابراهیم و فیہ اشارة الی ان الاقطار
 فی الاول و الاخیل و الجائفة و الامة لا یحرم کما فی الاختیار و الا حقیقان (حقنه کردن) و منه یقتضی الرجل یحرم کما ذکر
 البیہقی فمستعد و علیہ استعمال الفقهاء فانه یحرم ما ذکره المطرزی ان یضم غیره بانه لازم و الصواب یقتضی و لیکن الرجل
 فانه لیس بین یقین و ما حاطط بطعام من اللبن و لو غلبا غیره یطبخ لا یحرم لانه یسلب قوة اللبن و قالوا ان کان غیر یطبخ
 و اللبن غلب یحرم و اما المطبوخ فغیر محرم بالاجماع کما فی الاختیار و فیہ اشارة الی انه لو قاطر اللبن عنه او حسالم
 یحرم و فیہ خلاف کما فی الحیض و ما حاطط بغيره ای غیر الطعام من الجنس و خلافه کالماء و الدار یقتصر فی التوهم و منه
 الغلبة عند الشیخین و کذا عند محمد و زفر و ما الله تعالی فی غیر الجنس اما فی الجنس فقد ثبت الحرمة بینهما کما فی الاختیار و الغلبة
 فی الجنس بالاجزاء کما فی الزامی و فی غیره یقرب اللون او الطعم علی ما روی ابن سنان عن ابی یوسف رج کما فی الحیض و
 فی الغلبة اشعار بالتحریم و ان شاء و کما فی الاختیار و ان شاء لکن فی انفسه انه لا یحرم غیره لکن انما یصل عنده و حیث یحرم
 الاستیعاط ای صب اللبن فی الماء کما قال البیہقی و فیہ اشعار بانه متعدد و علیہ استعمال الفقهاء و فی الصحاح المغرب
 انه لازم فکانه متعدي و لا یتعدی و یحرم لبن البکر و لم یجوز انی الزوج و لهذا لو طلق قبل الدخول کان له ان
 تیز و ج غیره لان اللبن یست حیث منه و لبن المیت حتی انه لو طاب بعد الموت و شرب صبی او ارتفع من ثدیها حرم و اما
 قال یقینا لانه ما یستوی فیہ المذکر و المونث کما فی الصحاح لکن آوایه لهم الا فی التیم و ان ارضعت امرأة خمرتها
 ای امرأة زوجها حال کونهما خبیعة مستدرکة بانی السابق حرمتا علی الزوج کما یقینا و اما فیہ اشعار بانه لو تزوج
 صبیعتین ثم ارضعتا امرأة معا و واحدة بعد اخرى حرمتا علیه و لو تزوج صغیرة ثم طلقها و تزوج کبیرة ثم ارضعتها
 بانیة او لبن غیره حرمت علیه لانما صارت ام اماته کما فی الحیض و لا یحرم لکبیرة ان لم یوطأ و اذا افرقت بینهن بالکفا
 المهر و ان تیز و ج الصغیرة یثبت لانهما یجیبان لدخول بالام کما فی الحیض و فیہ اشعار بان بعد الوطی لهما کمال المهر لا یجوز
 الصغیرة صغیرة و لا الرضیة نصفه ای المهر و رج الزوج علی الرضیة بانه ای ذلک النصف ان قصرت لصدا

وان لم يقصد بان لم تعلم بالنكاح او الفسا او قصدت اكرامها او دفع الجور عنها فلا شيء عليها وتقول لمانى عدم قصد الفساد
 فى الحقائق وعن محمد بن ابراهيم عليه السلام فى كلامه اشعار بان الكبتة لو كانت نائمة او مقنونة او مجنونة لم يرجع عليها
 وكذا لو اخذ رجل شئ من لبنها وصب فى قمم الصغيرة لم يرجع عليها بل عليه ان قصد الفساد وكما فى المحيط ولا يخفى ما فى لفظ الفساد
 من الصلاح التام وهو الرغاية لما عليه من حسن الاختتام والنداء

كتاب الطلاق

اخره عن الرضا لانه من نكاح يتوقف عليه الطلاق وهو اسم من تطلق الارسال ويجوز ان يكون مصدرا تطلق بفتح
 فمى طاقه فانه شرعا ازالة النكاح او نقصان حله بلفظ مخصوص واخره عن الفصح نجيب العلق وانما قلنا بالتحديد على خلاف
 المشهور ليدخل فيه الطلاق الرجعى لانه ليس مزايا للنكاح كما صح به فى المبسوط وغيره والى الحد الثانى اشية فى الفتق والمستصفي
 يقع الطلاق من كل مكلف كالمكره والمجبر الذى بلغ غير رشيد ولم يتحل ونحوه والمجبوب والنخسة والمازل والى على قسط
 فلا يقع طلاق البصير مراتقا كان اولاد والمجنون الذى لا يفقه اصلا او يفقه فى بعض الاوقات والمغنى عليه كما فى النظم
 وفيه اشارة الى ان عقله لو زال بالنبع لم يقع طلاقه وهو الصحيح كما فى الكبرى الى ان الطلاق ساج لكن عند عدم موافقة الاخلاق
 لانه فى الاصل الغرض المباحات اى اقربها الى البغض كما فى قولهم اتم الامور ولو كان المكلف سكران اى غير عاقل كمن
 يمينه يقوم به الخطاب فانه لو لم يميز كان تصرفه باطلا كما فى الزايدى ويدخل فيه النجى فيقع طلاقه وعليه الفتوى كما فى لهماية وكذا
 من سكر من الخمر او المسك او البغية وغيره كما فى الكبرى ولا يقع طلاق السكران عند الكرخى وكذا السكران مما يتخذه من عمل الجوب
 خلافا لمحمد او عبيد اخض بالذکر بعد منفاذ اكثر تصرفاته لا يقع من سيده الا اذا شرط فى العقد فقال زوجتها منك
 على ان امر حابى اطلقها كلما نسك فقال الباقى قبلت ولا من نائم ولو اجاز بعده واحسنه اى حسن الطلاق وهو
 طلاقه واحدة فقط اى لا يطلق اثنتين اثنتين فى الطهرين الاخرين فى الحرة وواحدة اخرى فى طهر آخرى لانه وفيه من
 الى انها لم تحل فى طهر من الحيض او النفاس لانه منفرد لا وطى فيه لقلة الرغبة بعد الوطى فلا حسن باربعة شرايط واحدة
 الطلاق وكونها ظاهرة ومدخولة وغير حامل بقية ياباى والاطلاق مشير الى ان البائن يكون سينا وهذا عند خلافهما
 فى الفتق وحسنه بالاضافة وهو اى الطلاق باعتبار الاحسنة والحسنة ويجوز ان يجزى الضمير مجزى اى الاشارة الى
 اى منسوب الى السنة فخرى التار لفتنة كما تقر وفيه دلالة على ان السنة نوعان سنة عبادة وسنة اتباعا كالطلاق على الوجه
 المذكور سابقا للبني صلى الله عليه وسلم فالواجب على كل مسلم ان يتجه فى اتباع سنة صلى الله عليه وسلم كما فى بعض طلاقه
 واحدة لغير المدخولة اى لغير الموطورة ولو حكم فيه ظل ما اذا لم يكن بينهما خلوة ولو كان الطلاق فى حيض ولما قال
 زفرج ان الطلاق فى الحيض كرهه وللموطورة لفرق الطلقات الثلاث الرجعية فى اوائل اطهار ثلثة قيل
 فى اوخرها وهو رواية عن ابى حنيفة ج والاول اطهر كما فى الهداية وذكر فى الفتق لوطى على اثر كل حيضة واحدة

كرهه لاوطي من الزوج فلوزنت ثم طلقها منى على ما قال بعضهم كما في المحيط فيهما أي الاطهار فحين تحيض والموطورة
 تفرق الثلث في ثلثة اشهر في الصغيرة والآلية ونفى ان طليقها في عدة اشهر حتى يفصل بين كل طقتين بشهر
 بالاتفاق ولو طلقها في وسط الشهر ففصل بينهما بشين بواحدة وعندنا كمال الاول الرابع والثاني والثالث بالادلة كما
 انظم وفي ثلثة اشهر في الحال عند شين وعند محمد وزفرج لا يطلق للثمة الا واحدة كما في النظم ولو طلق
 بولار السنة الثلث بعد الوطى فيجوز طلاقهن للثمة عقيب الوطى وبعدة أي بدعي الطلاق وحرامه بولار
 بعض في الوقت والثاني في العدة فالاول طلقه واحدة وقت في طهر وطست المرأة فيه او في حيض امرأة
 موطورة او نفاسا فانها لو لم توطا فهو حسن باحسن كما هو الثاني ما فوقهما أي فوق واحدة من الطقتين او الطلقات
 بلا رجعة صفة لما فوقها بية أي بين ما فوقها من الاعداد في طهر صفة اخرى حاصلة ان الطقتين او الثلث متو او اكثر
 بلا رجعة في طهر بدعة كالطقتين واطلقات في حيض الموطورة وعلم ان في الصدر الاول اذا رسل الثلث جملة لم يحكم
 الا بوقوع واحدة الى زمن عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع الثالث سياسة لكثرة بين الناس تمامه في الترتاشي يرجع
 أي يجب رجوعه على الاصح وقيل يجب كما في الهداية ان طلق الدخول في الحيض فاذا طهرت عن هذا الحيض
 طلقها ان شاء لانه بالرجعة يعود الطهر الذي عقيب هذا الحيض محلا لطلاق النسي كما قال البوصيني وزفرجهما الله وعند
 ابى يوسف رج لا يعود وقول محمد رج مضطرب كما في شرح الطحاوي وفيه اشارة الى ان الطلاق في الحيض من المراجعة
 يخرج الطهر المذكور عن ان يكون محلا لطلاق النسي كاجماع في حاله الحيض ون المراجعة كما في المحيط وطلاق الحرة مائة
 طلاق الامة أي القصة او المكتوبة او المدبرة او ام الولد اثنتان لوزر وجهما خلا فمها وصريحه أي صريح الطلاق ونفي طاهر
 المعنى فيه ظهورا بينا ما استعمل لثمة او عرفا من لفظ فيه أي الطلاق دون غيره وهذا اعم مما في التحفة وغيره انه لا يقع
 الطلاق وهو نومان احدهما مثل انت طالق أي ذات طلاق فهو من البتة بالصيغة أو شيء ذو طلاق على ذهاب
 اليه سيويوه فهو اسم فاعل ولذا ذكره وطائفة لغة ومطلقة وكذا يا مطلقه لفتح الطار واللام المشددة واما سكون الطار
 ففعله كالكناية وطلقك بتشديد اللام وفي اشل يدخل نحو تر اطلعي او تلعن او طلاك او لماك بلا فرق بين الجايل والعالم
 على ما قال الفضلي وان قال نعمته تخوليا لا يصدق قصار الا بالاشهاد عليه وكذا انت طلاق او طلاق باش او طلاق
 في النخاسة وقع به أي شل ما ذكره لا بالصريح والاي دخل فيه النوع الثاني ظاهر اطلاقه بجمعية لا يحتاج الى تجديد النكاح ولا زواج
 المرأة ودولى الصغيرة ويتقلب عدة الى عدة الوفاة لو مات فيها ولا تترك الزنية فيها وتير كان في بيت واحد وتعد
 الامة عدة الحار اذا اعتقت فيها ويرث الحي منها لو مات الاخر فيها ويكون نظاما او مولى اذا اخطأه منها او الى غيرها
 ويجب اللعان لانه بالصدق بخلاف البينة فانها تفيض لها في الكل ولذا قيل الرجعي كالقطع والباين كقتل كما
 في التتف وعلم ان الجزر اذا كان صريحا فالشريعة يوجب طلاقا رجعيا كما اذا كان باطنا فانما كانا اذا كان في منتصف

التامی گفت اگر فلان کار کن زن بروی طلاق و حلال بروی حرام کرد و طلاق باین شود لان اصریح اذا طری
 علی البائن یكون باننا فکذا اذا قارنه والرجعیه نسو به الی الرجعة بانفتح او الکسر عود الطلاق الی مطلقه کما فی القاموس ابد
 اسی فیما اذ انوی واحدة او اکثر رجعیه او بانه او لم یوشیا وعنه انه اذا قال انت طالق و نوبی التثلیت فقلت کما فی شرح
 الطحاوی و لو نوبی الطلاق عن وثاق لم یصدق قضاء وعن عمل لم یصدق جهلا وعنه صدق و یانه کما فی التثلیت و لو نوبی الیضا
 کذا لم یصدق قضاء کما فی المشایخ و الکلام مشعر بان علم الزوج بعینه لم یشترط فلو ائتمنت الطلاق بالعبیه فطاعها بلا علم
 به وقع قضاء کما فی الطهیریه و المنیة و الثانی ما شیه الیه یقول و ان ذکر المصدر المصوب بان قال بالعبیه عرفا و منکر
 انت طالق او طالق طلاقا او مطلقه او تطلیقه او طلقک طلاقا او طالق لنته او تطلیقا لنته کما فی الکافی او بالقائه
 تو طلاق او ترا طلاق طلاق او تو طلاق واده او وادیت طلاق فقلت من الطلاق وقعت فی البیعة و اثنتان
 فی الائمة ان لو احادی نوبی الزوج بالمصدر التثلیت لانها واحدة حکیه و الا اسی ان لم یو بالمصدر التثلیت بان لم یو
 شیئا و نوبی واحدة او اکثر رجعیه او بانه فرجعیه اسی فواحدة رجعیه وقعت لانها لدوله الحقیقه و لا یرد فی نفس طلق
 نفسک حیث جائز فیه نیت التثلیت لان مصدره جعل کامله کذا و بخلاف مصدر طالق و طلقک تمام حقیقه فی التفتیح
 و الکلام مشیر الی انه لو قال انت طالق الطلاق کلمه وقع التثلیت بلا نیت لان مصدره یو کما فی المحیط و الی انه لو قال
 انت طالق الطلاق و ارید بالهفوة و المصدر طلقان وقع جعیتان کما فی الکافی و الی ان هم الجنس لایطعن عندنا علی الایز
 و هذا نظام الروایه کما مر و صح اضافه الطلاق و سبه الی کلها نحو ککک و جمیعک او جمیعک طالق و بطل و کک
 الاستغناء عنه بقوله انت طالق و الی ما یعبر به اسے یعبر به من الاجزاء عن کل ای کل البدن کرا سک
 فلو قال طلقت راسک و اراد الرأس فقط لم یمید ان لایقع کما فی الخاصه و کذا اذا قال الرأس منک و اما لو قال
 هذا الرأس وقع علی الاصح کما فی قاضینان او رقتک او غنقک او و حک او نفسک او شخصک او
 جسدک او جسمک او بدنک او صورتک کما فی التثلیت او وجهک او فرجک بخلاف البدن فی الائمة
 و الدم خلاف و الی جزر شائع کفصک او ثلثک الی عشرک او جزر من الف جزر منک لایصح اضافه الطلاق
 الی جزر معین لایعبر به عن کل کالعیین و الالف و الصدر و الی و الرجل الا ان یراد بها جمیع البدن و مثل لیطن
 انظر علی الاصح بعض الطلاقه کفص الطلقه و ثلثها الی عشره طلقه کانه لکن فی المحیط لو قال نصف طلقه و
 ثلث طلقه و ربع طلقه فثنان علی المختار و قبل واحدة و لو کان مکان الربع سدها فثلث و قبل واحدة و
 اثنتان مضروبان فی ثلثین فی قولک انت طالق ثلثین فی ثلثین ثمان من الطلاق و ان لم یضرب فانه
 نمته یعمل و فی الظرفیه و الطلاق لایصح ان یراد فانفسه فلیتو الثانی فوقع اثمان علی ما اتاراه العلماء التثلیت و سب
 زفرج الی انه بالمعنی المصطلح عنی تضعیف احد العدین بقدر ما فی العدد الآخر فوقع ثلثه عنه علی ما فی الاختیار و غیره

لكن في الكشف انه مذنب الحسن بن زياد ونسب الى زفر بناسب المصنف الى الكل بقوله وصح نيتهم مع او الواو وقع ثلث كذا
 واحدة في واحدة في اثنتين وثلاث وصح نيتهم مع ابتداء العاتية اى المساقاة المستافقة من في قوله انت طالق من واحدة الى اثنين
 اثلاث مثليد خل في الكلام لا انتهاوا بالاستفاد من كلمة الى عنده لقولهم عمرى مستعين الى سبعين ويدخلان عندهما لقولهم حين
 مالى من درهم الى عشرة ولا يدخلان عند زفر فرج لقولهم بعيت من هذا الكاظم الى هذا الكاظم وقع واحدة في الاول
 واثنان في الثانى عنده واثنان وثلاث وقبل واحدة عند زفر فرج ولا يقع شئ عنده كما في المحيط والاصح انه يقع واحدة عند لغو
 الثاني كما في النهاية ولفظ ما بين ثلثين في الحكم ففى انت طالق ما بين واحدة الى اثنين وثلاث يقع واحدة واثنان عنده
 واثنان وثلاث عند زفر فرج ولا يقع شئ او وقع واحدة عند زفر فرج وعلى هذا الخلاف لو قال ما بين واحدة الى اخرى وقد
 جاز البوصلة والاصحى رجما الله زفر فرج وقال كم سنك فقال ما بين اثنين الى سبعين فقال انت اذن ابن تسعين
 فزفر فرج وقوله لها وما في غير مكة انت طالق في مكة او بها مثليد تجزى القاع الطلاق في جميع البلاد في الحال
 والتخيير في الاصل التعجيل من قولهم تاخر نياخذ اى تأخير كذا في الطلقة كذا في انت طالق في دخولك مكة اى في وقت
 الدخول او مع الدخول تطلق مع الدخول ويجوز ان يكون في مستعار الان شرطية فهو تعليق فلا تطلق الا بعد الدخول
 الاول اصح وعلى هذا القول لا جنية انت طالق في نكاحك او مع نكاحك فكلها لم تطلق بخلاف ما لو قال انت طالق
 ان نكحتك كما في الكشف ووقع الطلاق عند الفجر اى في اول خبر من الغنى قوله انت طالق عند اوسى عنده
 ولانية له وصح نيتهم العصر اى صدق قضائي نية آخر الغد كما صدق في غيره من الاجزاء في الثانى اى في الغد
 ولا يصدق عندنا فقط فلا يصح قضاء في الاول اتفاقا كما صدق ويأتي في كليهما والفرق لا يخفى صرح ان في الملقطة
 تقتضى الوقوع في خبره والمقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به كما في الكشف ووقع الان نفي الكلام في انت
 طالق اس ان لا يخفى قبل امس وان لا يخفى بعده فلعولاه اضاف الطلاق الى غير المحل ووقع في الاصح آخر العمر
 اى قبيل موته او موتها وفي النوادر لا يقع بوجهها في قوله انت طالق ان لم اطلقك فان مات او مات قبل
 الدخول فلا ميراث وان دخل فلها الميراث بحكم الفراق ولا ميراث لهما كما في النهاية ووقع حالا لانه اسم للوقت
 في قوله انت طالق متى اى متى ما او لم اطلقك وقد سكت بعده زمانا يسع التطلق فلو قال تصلا انت طالق
 لم يقع الا به وفي لفظ اخر المشترك بين الشرط والوقت عند الكوفية يستعمل مكان متى اى يومى من التنوية اى يقضى
 الى نية فان نوى الاول يقع آخر العمر وان نوى الثانى يقع حالا بلا خلاف وان لم ينو الا الشرط ولا الوقت فكان الشرط
 مضمنا وكما كان حرفا ووقع آخر العمر عند اى حينه صرح لانه لا اشتراك عنده ووقع شك في وقوعه فلم يطلاق واما عندنا
 فموضوع للوقت يستعمل للشرط مع الوقت كما ذهب اليه البصرية فطلاق حالا وبهذا اقرب الى الصواب كما في بسوط
 ابى اليسر واليوم موضوع للوقت ليلا او غيره قليلا او غيره وعرفا من طلوع الشمس الى غروبها وشرعا من طلوع الفجر

الى الغروب كما في الكواشي وغيره لكن في المحيط انه للمعنى العربي وفي الوقت مجاز وما نقل عنه في التلويح وغيره انه مشترك
 بينهما فلم يوجب فيه استعمال بتقدير في ليلتهما رافعة ضرورة من طلوع الشمس الى الغروب وعرفا وشرا كالיום والعرف
 مراد مع فعل اى اذا كان اليوم بالالفعل ومتعلقا به لان يكون مضافا اليه كما دل عليه كلمة مع على ما اثير اليه في كناية
 المطول حمدا يصح تقديره بمدة مثل ان يقال ليست الثوبين من بخلاف غير الممنذ فان لا يقال دخلت يوما كما في
 الكشف والكافي وغيره ما دل عليه في التلويح انه ليكمل بالتكم فانه مما قبل التقدير بالمدة وهو غير متد لان المراد بالمتد
 ما يتوعد به مثل النهار كما ذكره المصنف ولا نسلم انه يقدر بمدة النهار فاعلى انه ممتد عند بعض المشايخ وهو انظار كما
 في الكشف والادفع في تفسير الممتد يا سجد ومن المرات المماثلة من كل وجه ساكنا كمن يدرك يومه يقدره من زيد اى يحسب
 من السفر فان كون الامر باليد يقدر بالمدة المستوعبة للنهار فيكون فعلا ممتدا فالיום فيه للنهار العربي فالوقوع ليلته لم يكن
 لها خيار كما لو قدم نهارا بل اعلمها حتى مضى كما في الكافي فيشرط علمها واليوم يستعمل للوقت المطلق اى في جزم الزمان
 ولو ليلته مع فعل الممتد فلفظ وهو بخلاف الممتد كانت طالق يومه يقدر من زيد فان الطلاق لا يقدر بالمدة المستوعبة
 فتطلق يقدر من زيد ولو ليلته فالتاخذ بان كالمثاليين يدلان على انهم اعتبروا في الاستداد وعدمه جانب العامل لا المضاي
 سوار كان متفقين او مختلفين فبلا خلاف على ما هو تحقيق الكشف الا ان بعضهم اعتبر جانب العامل في مثل المثال الاول
 وجانب المضاي اليه في نحو يوم اشرك فان طالق وان كان المختار جانب العامل وفي هذه الفار اشعار بانهم جعلوا
 شكلا هذا النظم بمنزلة الشرط كما ان العامل بمنزلة الجزاء في الحكم كما اثير اليه في الكافي وهذا كناية عن القرينة والاعمال
 الحكم نحو انت طالق يوم يوم زيد وانت حر يومه كيف الشمس كما في الاصول وان لوى النهار في غير الممتد صدق قضاء
 وعن ابى يوسف رج انه لا يصدق كما في النظم واعلم ان ما ذكره المصنف في الشرح قد خالف بعض ما ذكرناه من التحقيق
 فلا تفعل عنه وفي انت طالق ثلثا من الطلقات لغير الموطورة ليعين تلك الثلث كما يقع اثنتان في اثنتين
 وبالعطف اى بان قال لها انت طالق وطالق او طالق او ثم طالق تبين تلك الغير الموطورة بالاول
 من طالق لغير عدم توقف اول الكلام على آخره وهى غير قابلة لغيره وفيه اشعار بانها تبين بالاولى بالطريق الاولى لوقال
 انت طالق طالق طالق كما في المحيط وغيره كما لو علق طلاق تلك وقدم الشرط بان قال ان دخلت الدار فانت
 طالق وطالق طالق او فطالق فان الاول معلق والثاني انفعنده كما ان الكل معلق عندها كما اذا كانت موطورة عندهم و
 لو عطف ثم فالاول معلق عندهم والبواقي لغو الا انها تبين بالثاني بواجدة في الحال عنده كما ان الموطورة تبين في الحال بالثاني
 والثالث والاول معلق عنده كما ان الكل عندها وبالعطف كما عطف ثم عنده بالاتفاق في الموطورة الاول معلق والثاني
 واقع ويقع بالعطف بالاول والثاني واقع بالكل اى كل ما ذكرنا من اثنتين او ثلث بلا خلاف بل الشرط ونوعه موطورة ان آخر
 الشرط لتوقف الاول على الآخر فلو عطف ثم كان حكمه ما كان ملا عطف والشرط مقدم لو كان ملا عطف فالاول واقع

والباقي لغو في الموطوعة الثالثة معلق والباقي واقع الكل في شرح الطحاوي وفي غير الموطوعة بقوله أنت طالق
واحدة كانت قبل واحدة او بعدها واحدة تقع طلاق واحدة لانه انشا طلاق سابق بأخر فبانت بالاول
فلما بقي محال غيره وفي الموطوعة يقع في باين اثنتان لانها قابلة لهما وفي الموطوعة وغير ما بقوله أنت طالق واحدة
كانت قبلهما واحدة واحدة بعد ما اي بعد واحدة واحدة معها واحدة واحدة مع واحدة يقع في تلك
الصور الاربعة اثنتان لانه انشا طلاق سبق عليه طلاق آخر فكانه انشا طلقين بعبارة واحدة فيقع اثنتان ونحوه
موطوعة وان ذكر العدد المسمى بان قال أنت طالق بكذا وأشار الى عدد الطلاق بالاصبع اى بطون يابان يحل لمن
الكف اليه ما يعبر عدد الاصبع المنشورة فبالاصبع الواحدة واحدة وبالاثنين اثنتان وبالثلاث ثلاث واما في الشرط
لان الاشارة تقتضي ذلك لانه كما لا يتحقق نفس الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون ذلك في المحيط وغيره
انه لو اشير الى ذكر العدد المسمى لم يقع الا واحدة وان اشار بطون يابان يحل لمن الكف الى نفسه فالمضمومة
تعتبر عدداً كذا في المضمرات والاختيار وغيرهما لكن في الكافي وقاضيان اعتبر المنشورة مطلقا وفي الشارح ان
باصبع واحدة وباصبعين فاثنتان وثلاث ثلاث ولو نوى الاشارة بالكف وهي واحدة صدق قضاء بخلاف ما اذا نوى
بالمقبولين وان وصف الطلاق بالاشارة مثل أنت طالق تطلقه شديدة او قوتية او فمخش الطلاق او اكبر
او اعظمه او اشده او الطول نحو تطلقه طويلا او العرض نحو تطلقه عريضة او ان شبهه اى الطلاق كمال
على هذا اى على الوصف بالاشارة مثل أنت طالق مثل الجبل او الالف او طلاء الدار او الجب او باطول كطل الرمح
او بالعرض كطل الارض قلت من الطلقات وقمن ان نوسها اى الثلث والانيو يابان نوى بانه اى رحيته
او اثنين او لم يوشيا فبانه لان في هذه الالفاظ وصفا لطلاق بالاشارة والبائن الشديد الذي لا يقدر على الرجعة
فلو كفى بالاشارة لم يكن طويلا وعلة رولما في الاختيار وغيره ان بالمشبه به لم تبين عند ابي يوسف رجح الا اذا ذكر اعظم ولا
عند فرج الا اذا وصف بالاعظم عند الناس ففي مثل أنت طالق مثل راس الابرّة او مثل عظمه او مثل الجبل او مثل
عظمته بطل عند الطرفين ولم تبين الا بالثاني والرابع عند ابي يوسف رج وبالاخيرين عند فرج وكناية عطف
على صير كونه والكناية لغة مصدر كنى او كناه عن كذا كنى او كنهوا او الحكم بشئ يتبدل به على غيره او يراو به غيره وشبهه ما شتر
في نفسه معناه الحقيقة او المجازى فان الحقيقة المبجورة كناية كالمجاز غير الغالب الاستعمال وكناية الطلاق ما يحتمله
وغيره اى لفظة تحمل الطلاق وغير الطلاق فيستر المراد منه في نفسه فان البائن مثله يراو منه المنفصل عن وصلة النكاح
وفي الدلالة عليه خفا من ال بقرينة ويجوز ان يراو بالكناية ههنا ما ذهب اليه البائية مما تحمل في معناه فيقول الى بلزوم
فان البائن يتحمل في معناه فيقول بقرينة الى بلزوم الذي هو الطلاق فطلاق بصفة البينة كما ذكره المصنف في التوضيح
ورويان معناه الحقيقة لا يلزم ان يكون ثابتا في الواقع فمن اين يلزم الطلاق بصفة البينة كما في التلويح واجب بانه وان

لم یزیم لکن ملاطمة لازمة فیصح ان ینکح عن طوع و الاکراه و لو فرضنا علی ان البائن انما ینکح
 کتایة عن الطلاق المکرر و لا ینکح عن طلاق الطلاق فیستلزم البینة لا استتباعا لها فثبت الطلاق بصقة البینة ثم کتایة
 علی ثلثة اقسام اما الاول فمخاخر حی و اذ هی ذی قی و اطلق و قومی من عندی لانی اطلاقک او اخرک مثلاً و اترکی
 سوال الطلاق فیحمل جوابا عن سوال الطلاق و یحمل رد و الیه نحو لقنی و تخمیری و سیمی هذا القسم من کتایات بطلان الطلاق
 و الثانی نحو خلیة لے خالیة عن النکاح او بحسن فی صقة علی فلیلة بریة عن البینان فلیلة صقة فیجب بهر کما فی الکافی
 و الکافی و فی الرضی ان تخفیف لازم عند یسوی و الا عند ذی قیل قیل ان تخفیف غیر لازم بینه من المروءة بالشدید مصدر
 بینه یقطع او صقة کما فی المقدمة امی مقطوعه یا کن من الخیر امی ذات بین او بیونة الفرقه حرام ذات منع او ممنوعة من
 غیر المحرم صقة کما فی المقدمة و غیره او مصدر یراد به الصقة کما فی الطلبة و انما ترک الصلة منی و علی شارة الی انه صم سادس
 و الحرة الیهما کما سیأتی و نحو عانت بری و انت علی کما فی الخمر یز و غیره و ما هو محرم العین فیصلح جوابا و یصلح سببا امی شتما
 و کلاما فی عرضها بالعیب فیة لقن و الثالث نحو اعتمدی امی عدی ما علیک من الاقرار او نعم الله تعالی استری
 بکسرة الفرة قبل الیاء رجحاک امی اطلبی برارة رجحاک من الولد لزوج آخر و اعلم بعدم الولد انت طالق طلقه واحدة
 او انت منفرة من بین قومک فواحدة مصدر او خبر و یجوز کونهما و یقع باکل مع النیة و قیل انما یقع بالسکون و اما اذا اعتر
 فان رفعت لم یقع و ان نوى و ان نصبت وقع و ان لم ینو و اصح الاول کما فی الکافی انت حررة عن رقی النکاح
 او غیره اختار می لک زوجا و ثوبا امرک امی عکاک فیناول الطلاق و کذا اطلاقک و امری بیدک او
 فی یدک او یمینک او شمالک او فمک او لسانک کما فی المقدمة و الیه القدرة سحر حاک اے ارسلک عن
 النکاح او عن عمل کذا فارقتک عنه فیحمل جوابا و لا یجهاها امی الرد و السب کما تری و فی اعادة النکاح اشارة بان الفاظ
 الکتایة کثيرة حتى اترقی الی اکثر من خمسة خمین لفظا علی ما فی نظم و لثفت و ذکر فی الجواهر لو قال اترایله کردم او بایا کردم
 او دست باز دستم او تراشتم لم یعمل بلانیة قضی حالة الرضا امی غیر الغضب و المذاکرة تیوقف اکل امی الاقسام ثلثة
 تاثیر علی النیة فلیقع شی من البائن و الزحی بلانیة لاحتمال غیر الطلاق و القول له فی ترک النیة و فی حالة الغضب
 تیوقف القسمان الاولان ما یحیل الرد و السب علی النیة لاحتمال الرد و السب و فی حالة المذاکرة الطلاق
 امی سوالها و سوال غیرها الطلاق تیوقف القسم الاول علی النیة فقط امی الاخرة و الاخران فلم یصدق الزوج فی ترک النیة
 قضاء لا ویاتیه فی الغضب فی الاخرة و فی مذاکرة الطلاق فی الاخرین طلقته بهذه الالفاظ قضاء اذا انزل الغضب و المذاکرة و
 کذا اذا قامت النیة علیها و علی اقراره بنیة الطلاق اذا انکر و لا یتیم علی نفس النیة کما فی المحیط و غیره و ذکر فی الزیادیه
 بجلت فی ترک النیة سوار او قسه او لا و قال ابن طه ان طلقته فی منزله فقد کفی و الکلام شیه الی ان کتایات غیر مؤثرة بدنی
 النیة و دلالة الحال و انما اعتبر ترک الی قول ما فیها من استتار المراد فان نوى بهذه الالفاظ و نحو باسوی ثلثة استتار

وسمي اختاري كما يأتي الثلاث من الطلقات يقع الثلث لانها من نوعي البينة الدالة عليها والا نوبان نوبتي
 او رجعية واثنين اولم ينوشيا فبانته واحدة وقعت لانها ادنى من اشد بانة اولم ينوشيا لم يكن بنينا الى
 قيل بين والاول المختار كما اشير اليه في المحيط وسابق كلامه وال على ان ياتوقف على النية من هذه الالفاظ ليستثنى مما لم ينوشيا
 لا يخفى وفي اعتدي واستبرحي حكم وانت واحدة من الغا الكناية يقع بالنية واحدة رجعية وان نوبتي
 الثلث او البان لانه عليه الصلوة والسلام طلق سودة رضي الله تعالى عنها باعتدي وراجع والاستبراء لا اعتدافان
 امر بالعدة واحدة لم يقع صفة لبان بل الطالق كما قالوا او يقع الطلاق باسناد البينة واحدة والحكمة اليه اي الزوج
 كما يقع باسنادها لبان قال انما ينك باين عليك حرام كن به دون الصلوة يقع بالاسناد واليها الى حتى لو لم يقل عليك
 ونك لم يقع وان نوبتي كما في المحيط وغيره لا يقع باسناد الطلاق اليه وان نوبتي بان قال انما عليك طلق لان الزنا لا يقع
 لم ينوشيا في حق فصل تفويض طلاقها اليها اي تفويض الزوج لطلاق زوجته الى زوجته في الكفاية تفويض كما يسمى بزوجين
 فصل ان يقول لزوجتي طلق نفسك او اختاري او امرك بيك او غير متيقيد بذلك التفويض مجلس علمها اي مجلس طنت
 التفويض فيه سماع او خبر وان امتد اكثر من يوم فلما ان تقول في ذلك المجلس لا غير طلقت نفسي فيه اشعار بان التفويض عليك
 يتقنه الجواب في المجلس كما قال بعضهم لا توكل تفويضه بان يكون جميع العروقة كما قال آخرون وكلام الفصلين بل الى الاول
 والخروا الى الآخر الا ان يقول الزوج تصلا بصيغة التفويض كلها شئت فانه لا يتيق به بالمجلس لها تفرق ثلث قبل تحليل
 كما ياتي او يقول متى شئت او اذ شئت فان لما ان اطلق نفسها واحدة في مجلس آخر لانها تعميم الاوقات بخلاف
 ان شئت فانه يتيق به لانه ليس تعميم ولا يرجع المفوض عنه اي التفويض وان قيد بالمشية ولله الفائدة آخر من
 الاستثناء وبذا اشعر ايضا بان التفويض عليك لا توكل تفويضه ان يرجع عنه وتفويض طلاقها الى غير ما اي غير زوجته
 من جل اوصي او مبنون زوجته الاخرى لا يتيق بالمجلس ويرجع عنه ان شاء فيكون التفويض الى غير ما توكل الا اذا
 علق بالمشية فانه عليك فتيق بالمجلس لا يرجع عنه كما في المحيط وغيره لكن في العلوي لو قال لاجنبي امراتي بيدك كان
 عليك حتى يتيق بالمجلس لا يرجع عنه والمجلس اي مجلس العلم انما يختلف بالاعراض عنه بالقيام له قيا ممانه
 ولو كرر بان القيام يفرق الراي وفيه ايماء الى انها لو قامت لدعوة الشهو واختلاف المجلس وفيه خلاف كما في العادى
 انها لو تعدت عن القيام او الاتكاف او الاضطجاع او الكاكت عن القعود او تربعت عن الاعتناء لم تحيلت كما في الاختيار
 او الز باب الى مجلس آخر لغيره وعرفا لمشت من جانب بيت الى جانب آخر منه لم تحيلت او الشروع في
 قول لا يتعلق بامضي كما اذا مرت وكيلما او جنيا ببيع او شراء او عمل لا يتعلق بامضي اي لو لم ينفذ
 لما كان فيه لا مطلق العمل حتى لو بست ثيابها من غير قيام او اكلت او شربت او قرأت او اتمت المكتوبة او اكلت قليلا
 لم تحيلت كما في النهاية وفيه اشعار بانها لو شغلت بنوم او اعتسالا او امتشاطا او اقضايا ولم تكن من الزوج حلفت

كما في الكفاية وقلها كبتيتها فلا تخلف المجلس لغير الفلک والاولى ان يبين حكم كبتية اولاً ثم يشبه به ويمكن ان يقال ان
الذهاب بيان له على ما ذكرنا وسير واتبها كسير ما فتحت المجلس بما اذا وقعت ثم صارت بعد التفويض او بالعكس مع الدابة
شاملة للرجل حتى لو كانت على عاتقه فاختارت نفسها في خطوته بانت منه بخلاف ما اذا سبق خطوته اختياراً كما في العاوى
وغيره وفي قوله لها اختارى بنيت التفويض بنيت حقيقة او كبتية كما اذا قال في انقضاب او المذاكرة فلا يردانه ليس
على الطلاقه او قدر مران في الصورتين لا حاجة الى النية فقالت تباول معطوف على قوله المقدر في قولها ثم غير
عزيز في كلام العرب فليس في كلامه خرازة كما ظن وانما اختار الفار اشعاراً بالاختيار في المجلس كما فيما ياتي اخترت
الاولى زيادة لنفسه علاماً ياتي الا ان يقال ان الفار رافقه لموته لا تقع الا طلاقه بانته فلا يقع ثلث لانه لا يعمم المقصود
ولا رجعة وان نوى لان اختيار النفس على الكمال في البائن وشرط لتويع الطلاق وقصد يقينا في اختيار نفسها ولو كرر
النفس في كونه لذات كالام والاب والاهل من احد هما اي في كلام احد الزوجين او مثل قوله اختياراً في كونه للصفة
كطاقة في قوله اختارى اختياراً فتقول بالنسبة اي قولها بالجر اخترت فيكون قوله معطوفاً على نفس
ومن احد هما وهما لان الاصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في القيود وما ذكر احد النوصين الذين على
البنية كذا تبينها على كيفية استعمال المعين للاختيار فالمعنى لابد في كلام احد هما ما يدل على انها اختارت نفسها دون
زوجها من الاقفاط المذكورة مثل ان يقول اختارى اختياراً او طلاقاً او اعما فيقول المرأة اخترت او اختارى فاخترت
اختياراً شاملاً كما في المحيط وغيره فلم تحصر اختياراً بكلام الزوج كما ظن لو كررها لثما اي توفا الزوج كلمته اختارى
ثلث مرات بلا حرج عطف فاختارت احد هما اي قالت في المجلس اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة فقلت
من الطلاقات وقعت عنده وبانته عندها وفيه اشعار بانها لو قالت اخترت اختياراً وقع الثلث عندهم
كما في الهداية ولو قالت بعد قوله اختارى ثلثاً طلقت نفسي تطلقه او اخترت نفسي تطلقه
فبانته وقعت لان الاعتبار بجانب التفويض وباني الهداية والاختيار انه رجي فليس بصواب كما في الكافي ولو
عطف بكلمة ثم فقالت اخترت نفسي وقع بالاولى لا غير الا اذا ذكرته ثانياً وثالثاً يقع الثلث حينئذ كما في المحيط ولو
قال امرك بيدك او سنانك او غيره مما ذكرنا بنيت التفويض فطلقت اي قالت طلقت نفسي فيما كتمه
وقعت لان الامر حقيقة للباين وان نوى بقوله امرك الطلاقات الثلث فقالت طلقت او اخترت نفسي ففعلن
اي الطلاقات الثلث لان الاحتمال العموم وفي قوله اي في وقت قوله امرك بيدك في تطلقه او في قوله
اختارى تطلقه فاختارت اي قالت اخترت نفسي اي قولها اخترت نفسي فالفاء عاطفة كما مر بلا عطف
كما ظن فرجعية وقعت لان عدم الكناية بالصرح والغاية جزائية فان قوله في قوله طرف لانه مصدر حيني كما انما
فيكون شرعاً في المعنى ولو يد الفقيه ما ذكرناه في بحث امتداد الفعل فليس التسعف الا بالنسبة الى التسعف بقصره

في العتية اولم يمتد وانه فيقولون وفي امرك بيدك اليوم وعندا يدخل في الحكم الليل الواقع بينهما فيها الخيار
 في كمال خيانه اذا جمع بالعبث كالتثنية وفي اليومين استتبع الليل وان روت الامر باليد في اليوم المذكور لا يفتي بالعتية
 اي بعد اليوم والرد وفي الغد لانه امر واحد وعنده انه يفتي في الغد لانه لا تأكل الرد والاول ظاهر الرواية كافي الكافي و
 ان قال امرك بيدك اليوم وبعد غد يخلف الحكم ان اي دخل الليل قبل الرد وعدم بقا الامر بعده فلا يدخل
 الليل قبل الرد ون روي في الامر بعد غد وفي طلقي نفسك ان نوى الزوج ثلثا وطلقت نفسها يفتن
 اي الثلث لانه مختص من افعلي فعل الطلاق الدال على الواجب حقيقة والحكمي والآتي بما بان نوى واحدة او ثنتين
 او بانه اولم ينو شيئا فرجعية لانه روي في قوله طلقتي ثلثا وطلقت واحدة تقع ملك الواحدة لانها في
 ضمن ثلثك الثلث لا يقع اصلا في حكمه اي في طلقتي واحدة وطلقت ثلثا لان بينهما مقارعة ضدية وهذا عنده
 واما عند ما فواحدة للفرق الزيادة ولو امر لها بالبيان او الرجعي كما قال طلقتي نفسك باننا او رجعي ففكت
 اي قالت طلقت نفسي واحدة رجعية او بانه يقع ما امر به من البائن والرجعي لما عكست لان يفتي الواحدة يلغو
 بقرينة التفويض والشرط اي شرط وقوع الطلاق في مثل قوله انت طالق ان شئت او مبيت اواروت
 او عجبك او وافقك مشيئة منها بمنجزة اي موقعة في الحال كما قالت في جوابه بلامه شئت فوقع رجعية او
 مشيئة معلقة بما اي بامر قد علم وتحقق وجوده في الماضي او الحال كما قالت شئت ان فسد الزمان وهذا لان الزمان
 معلوم الاحالة فكان كاشيئة المنجزة لا ما يعلم اي لاشيئة معلقة بشرط سيوجب بعد اي بعد هذا التعليق ومن سهو الناس
 ان كان كما قالت شئت ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشيئة بمنجزة فيخرج
 الامر من يد ما لا يستغال به لم يفوض اليها من الشرط وفي قوله انت طالق او طلقتي نفسك كلما شئت تطلق
 اي يصح لها تعليقها قبل التحميل ولو بعد تجديد النكاح او زوج آخر ثلثا من الطلقات متفرقة اي في ثلثة مجلس
 فلا تطلق نفسها في كل مجلس اكثر من واحدة لان كل عموم الافراد فلا تطلق ثلثا مجتمعة وهذا عنده واما عند ما تطلق
 واحدة لا تطلق شيئا بعد اثلثت والتحليل والعود الى الزوج الاول لان التفويض فإتسى بالتثنية لا يفتي انه
 مستفاد من اول الفصل وفي قوله انت طالق كيف اي اى حال شئت من الصفة والعدد فان بيان كل
 منها اليه كافي النهاية وكيف في الاصل سؤال عن الحال ثم سلب عنه معنى الاستفهام تقع بانه او ثلثا ان نوت
 الزوجية بالمشيئة احد بما بان قالت شئت بانه او ثلثا ولم يخالفها اي نيتها نيته اي حال كون الزوج نوى بانه
 او ثلثة اولم ينو شيئا والاتوا الزوجية على هذه الحال بان لم ينو شيئا ونوى الزوج بانه او ثلثا او رجعية او نوت
 بانه الزوج ثلثا او رجعية او نوت ثلثا والزوج بانه او رجعية او نوت رجعية والزوج ثلثا او بانه او انعكس الثلث الاخير
 او كان غير من الاقسام فرجعية فعند اتفاقهما في النية وقع ما اتفقا عليه ما ذكرنا وعند اختلافهما ما يقضي صيغة طالق

من واحدة حصية فقط فلا تطلق اثنين ولا ثلثا وفي قوله انت طالق او طلق نفسك ما شئت من ثلث تطلق ما دونها اي دون الثلث من الواحدة والاثنين الدالة عليهما كناية من تبعيضية وعند ما تطلق ثلثا لان من البيان الا ان تبعيض في مثله اشيع +

فصل شرط صحة التعليق اي شرط ترتيب الاجراء على الشرط في باب الطلاق كالقول للملك اي القدرة على التصرف في الزوجية وصف الاختصاص وذلك عند وجود النكاح او العدة مع حل العقد فانه لو وجد احداهما والمرأة مدخولة محرمته بالمصاهرة لم يصح تعليق فيه فمن بعض الظن تاويل الملك بوجود النكاح والمتبادر ان الملك لم يقسمه بغيره وليس كذلك كما لا يخفى ولتعار الملك في عدة الرجعي مما لا خلاف فيه واما في عدة البائن ففيه خلاف سيأتي او الاضافة اي التعليق اليه اي الملك او سببه على حذف المضاف او الاتساع ام فان لم يوجد لها كما اذا قال لاخيتيه ان دخلت الدار فانت طالق فالعقود غير صحيح وفي الزايدى وقد ظفرت برواية عن محمد بن ابي اوصاف الى سبب الملك لم يصح تعليق ايضا فالاول مثل ان تزوجت عليك يا زوجة فانت طالق والثاني ان ملكك فانت طالق والثالث ان تزوجت امرأة او كل امرأة تدخل في محامي او تصير لابي او كل امرأة تزوجها او غيرها لا جلي فابخره في طالق ثلثا ففي مثل هذه الصور لو وجد الشرط وقع الطلاق الا اذا زوجها فصولي فانها لم تطلق كما في الميوط وكذا لو قال كلما تزوجت فلانة او زوجت مني بقدر فصولي واجزت بقول او كل تصير زوجتي او كل امرأة تدخل في محامي باسي مذموب كان في طالق ثلثا فقد انفصل لاجله او فسخا القاضي الشافعي لم تطلق كما في النية ولا يحتاج الى تكرار الفسخ لو خلف ايمانا على امرأة او يمينا على جميع النساء الا في كل ما وكيفية ان تزوج الحالف المرأة فيرفعان الامر الى القاضي فيدعي انه زوجها وقد تموت عليه وزعمت انها بالحلف صارت مطلقة فيتمس من القاضي فسخ يمين فيقول فسخت هذه اليمين بالطلقة وجوزت النكاح كما في المصنعات وعقد الفصولي في زماننا اولى من الفسخ كما في الكبري لكن في الجواهر ان الفسخ اولى لكونه ترفقا عليه الا في رواية عن ابي يوسف رح ثم ان كان الحالف شابا فاقدمه عليه بفضل من الغروبة وان كان شيخا فاعزبه اولى والفاطمة اي الفاذا بشرط تقيده بتعليق ان ولو لم يذكره لانه بمعنى ان في استعمال الفقهاء ولذا جاز دخول الفاعل في جوابها عن كمال الكشف واذا واما ما سمي بالمسألة لانه جعلها جازمه ومتى هي ومتى دائما بمسألة وكل هر وكلها هر بار على التثنية وقيل هر كاه وهر وقت وهر زمان ويوليد لكل ما في الرصي والمغنى وغيرهما ان كلما ظرف معرب وما موصولة بمعنى الوقت او لوقية او بني على الفتح وما كانت مضاف اليه مفرد والمباين من مضاف اسم زمان ولا يخفى عن راحة الشريعة ولذا لم يكن بعده الا الفعلية الاستقبالية ولو معنى وهي مقطوعة الوقوع غالبا وعالمه ما في محل الخبر او ذكر في التحقيق والكشف وغيرهما من كتب الاصول انه منصوب على الظرفية ومن ظن انه مفعول مطلق عند الفقهاء او قولنا مرة بمعنى بارفقيه ان مرة ظرف كما في المقدمة والكشاف

في كريمة نزلة أخرى وقال الرأغب انه لم يجر من الزمان واعلم ان الاول ذكر من واما ذكر عاتمة المشايخ فان تعليق
بها من المسائل كثيرة كما لا يخفى على مراقف الاصول وان الحسن ذكر انه فانه للشتر على الاصح نحو امرأة طالق ثلثا كذا في كلام
المكره ام كفا في الخزانة ورواى الملك بالتعذر العدة من جهة او حقيقتين او من بان كذا لك على الاظهر عن بعض
وقيل ان الزوال مجرد بسببه كفا في تصرفات ايمان النية وغيره لا يطلبه اى لا يعدم تعليق بالرجعى او البائن بل يعدم
وجود الشتر فان قال لزوجه ان دخلت الدار فانت بان او طالق ثم ابانها او طلقها واحدة قبل ان تدخل الدار
ثم تزوجها في العدة او بعد ثام دخلت الدار تطلق لان تعليق لم يطل بالزوال بلا وجود الشتر وفيه اشعار بان كلام
من البائن والرجعى لمحق نفسه وغيره الا البائن فانه لا يملك نفسه الا اذا كان سابق خلعا او شترية او مثل انت منى بان كل
يوم كفا في الفتق وغيره ففى غير كلام من ان واذا واخواتها ان وجد الشتر مرة في الملك يحمل الى جزاء له
ينتهي التعليق الى وقوع الطلاق فيجربى النظر فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا دخلت الدار ثم تزوجها
ثم دخلت ثانيا لم تطلق ثانيا لان تعليق قد انحل بوجود الشتر الدخول مرة في الملك وفي غير كلام ان وجد الشتر
مرة في غير الملك يحمل التعليق ويطل لكنه لا يمتحن الى جزاء ولم تطلق المرأة ففى هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت بعد
العدة بلا تزوج لم تطلق لانحل يمين في غير الملك وفيه اشارة الى حيلة مشهورة لمن علق بالثلاث ثم زعم ان اولها
وقد اشترى الى ما هو سهل من انه لو وجد الشتر في عدة البائن انحل بلا جزاء به صح في قاضيه خان وغيره وفي كلامه ان تعليق
بعد الثلاث لا يقضى التكرار ففى كلامه تكلمت ففى طالق تكرر الحنث بذكر الكلام الى الثلاث فطلعت يمين عن ابى يوسف ثم
انه لو نحل على المنكر ففى خبره كل واطلاقه تمشير الى ان دوام الفعل لم يبره انتشاء فاقول كل ما قدمت عندك فانت طالق فتعد
عند حاسا طلقت ثلثا والى ان التكرار لم يلزم ان يكون في ثمانين فلو قال كلما ضربت بك فانت طالق فضر بها بية
طلعت ثنتين لان الضرب بكل يد كافرب بصفته كفا في قاضيه خان فلا يقع شئ ان تكلمها اى المطلقة الثلاث
بعد العدة من طلاق زوج آخر لانه لا يملك في هذا التكاح الا الثلاث وقد استوفاه الا اذا دخلت كدية كلما
في باض او مضاع مشتق من الخروج نحو كلما تزوجتك فانت طالق فانه دفع طلاقه كلما تزوجها ولو بعين مرة
ومعنى ان يكون في حكم التزوج نحو دخلت في نكاح او صارت حلالا لى او له باركة شر النكاح او بزنى كنم كمن لو قال
كلما كنتك محمول على لوطى كفا في خزانة البصيتين وان اختلفا الى الزمان في وجود الشتر فتعالت وجد الشتر
فى الملك فوقع الطلاق وقال بخلافه فالقول له مع يمينه لانه المنكر كمن فى العاوى وغيره لو جعل امرأته بان
لم يصل النفقة في وقت كذا ثم اختلفا في وصولها فالقول لها على الاصح الا مع آفاته حجتها الا ان كل مقام فلو اختلفا
في الولادة ثبت يقول امرأة وان اختلفا في شتر لا يعلم من احدا الا منها اى من جهة الزوجة وباقرار بانحو ان
نصحت فانت طالق وفلان من عطف المفرد بلا حذف النجاء والحجاء مع حذف اى فلان طالق معك فالت

خصت صدقت اى قبل قولها في حقهما فقط علم يصدق في حق فلانة قلم تطلق صلاوة اذا كذبها الزوج فلان صدقتها
 تطلق فلانة ايضا وفيه اشعار بان لو قال ان خصت فلانة طالق وعبدى حرفا كالتخصت لم تطلق ولم يتيق الا اذا
 صدقتها الزوج كما في شرح الطحاوى والى انه لو قال ان كان لك زوج اطلق فانت طالق نقالت الى حقه فقد
 طلقت وفي النهاية لو انكره الزوج ففى طلاقها خلاف فاذا صدقت في حقهما حكم بعد فنى كتمه ايام رأت الدم ولو حكما
 بالطلاق اى بوقوع طلاقها دون فلانة في اولها اى اول ثلثة ايام ولذا لو كانت غير مدخولة فزوجت باخرى في
 ثلثة ايام صح النكاح هذا لكن عبارة الهادى كالتوقاية والكافى وغيرهما موصيه انه فرع لسلسلة اخرى حيث قال لو قال
 ان خصت فانت طالق وفلانة فقالت خصت طلقت هى ولم تطلق فلانة ولو قال ان خصت فانت طالق فزارت
 الدام لم يقع الطلاق حتى تيم ثلثة ايام وفي خزانة المفتين لو قال لغير المدخولة ان خصت فانت طالق فقالت خصت
 فزوجت باخرى ثلثة ايام ثم مات كان الزوج الاول وارثا دون الثانى وفي قوله ان خصت حيث خصته فانت
 طالق يقع الطلاق اذا ظهرت من الحيض لان الحيضة في العرف لم يكن الاكاملة وفي قوله ان صمت ليوما فانت
 طالق فصامت يقع اذا غربت الشمس لان اليوم للنهار بخلاف قوله ان صمت فانت طالق فانه يقع
 بالصوم ساعة لوجدان مطلق الاساك عن الابل مع الية وان علق طلقة واحدة بولادة ذكر وطلقتين
 بنتين باثنى من الولد قوله تهما اى الذكر والانثى ولم يدرك المولود الاول طلقت الزوجة واحدة قصار و
 طلقت بنتين تنسرا اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره وفيه اشارة الى ان الثالثة
 عند عدم معنى كالتقصاء والحكم والشرع والى انه كالتقصاء بنصوب على اظرية اى في قصار ونظر القاضي وتصدية
 وفي غيره ونظر المفتي وتصدية كما في علاقة الحجاز من الكشف وغيره والتقصت العدة باخرها وعن محمد
 بن جريح نصف بدنه وان علق الطلاق بشيئين اى بفعل متعلق بشيئين غير ظرفين ففيه تسامح يقع الطلاق ان
 وجد اشئى الثمانى اى بفعل متعلق بالثمانى منها ولو ذكر الاول فى الملك سواء وجد الاول فيه او لا فليقع ان
 لم يوجد فى الملك او وجد الاول لا غير مثل ان كلمت زيدا وعمر فانت طالق فان كلمت احدهما ثم ابانها واحدة
 والتقصت العدة ثم تزوجها ثم كلمت الاخر يقع الطلاق وان ابانها والتقصت العدة ثم كلمتها او كلمت احدهما
 ثم ابانها والتقصت العدة ثم كلمت الاخر لم يقع وهذا عند المتقدمين وقال المتأخرون انها لو كلمت احدهما وقع
 الطلاق كما في النهاية وذكر في المتن انه لم يقع اذ لم يوجد ايشان انما تستثنى بالتعلق بالظرفين لانه لو قال انت
 طالق اذا جاز صدق وزوج عدو طلقت عند جئته الصديق وكلامه مشير الى انه لو علق باحدهما وقع بوجوب
 فى الملك والى انه لو قال ان اكلت كذا وشربت كذا فانت طالق لم يقع الا اذا وجد اكل فالجميع شرط واحد قال
 الفضلى ان كل واحد شرط على كذا اذا كان اكل متقبيا ولو قال ان اكل فلانة نخواتهم خواتن ونخواتهم وراسته طلاق

فوزوجهم طلاق كما في الخزانة ولو كرر الحرف نحو ان شربت ان اكلت فبعدى حرف الطريق ان يجعل الماخرو ولا الاعتقاد الباني
 لا تحلل فان شرب ثم اكل لم يقع كما اذا اكل ولم يشرب لان في الصورة الاولى لم ينضم تحلل بين قبل الاعتقاد وفي الثانية
 وتعلق بوجود الشرط وان اكل ثم شرب تحقق بوجود الاعتقاد ولا تحلل فتدبرك هذا الاصل كما اذا قال لا اكره ان يروى
 الرزق ثم نكح طلاق فثبت لي واربعها ولم يضره في القور فانه ثبت قبل ان يثبت اذا اراد القور وذلك لانه قد يرد ان
 يجعل عدم الضرب شرطا للاعتقاد والذباب لا تحلل كما في المنيته والنجس التي يخرج الثلث لا يعبر فيه الا حتى وهو في اللغة التحليل
 وفي التسمية يقع الطلاق في الحال كما في النطق انه من النجس بالسكون القضاة والتحريك الغناير يطل لتعلق بوجودة فصاعدا
 بكلمة كل الا اذا دخلت على الزوج كما في قوله تعالى الطلاق فقال ان كملت فلانه فانت طالق الطلاق ثم يخرج في الواقع في الحال
 الطقات الثلث بان قال انت طالق ثلثا ثم عاوت المطلقة الثلث اليه بعد التحليل والبعدين ثم وجده الشرط
 بان كملت فلانا لا يقع الطلاق وفيه اشعار بان لا يخرج ما دون الثلث في هذه الصورة وتقع الطلاق كما ينبغي في الحجة
 وان وصل وصلا شاعرا فافا لغيره لو سكت قدره في نفس وعطس او تمشا او كان بلسانه نقل فطال تردده اقتضاء
 الله تعالى اوله ايشانا ولو شاعرا او ما لم يشاعرا الا ان يشاعرا الملك او ابن او الشجر او الحائط او غيره مما لم يسم شيئا
 سميت بالاستشعار لانها تؤدى موداه بكل اسمه الى على حكم الصوم والطلاق والعقاق والقرار وغيره من جنس النواص
 بان يشاعرا الله تعالى نحو طالق اراقى ان شاعرا شيطان كنه لا فعل في الامر عند بعضهم لطل الكلام فلا استشعار بالاطاع اعدام حكمه
 كما قال ابو يوسف وعليه الفتوى لا تعليق كما ذهب اليه محمد بن قاسم قال ان شاعرا الله انت طالق وقع عنده لانه لم يذكر
 فاعا لتعلق ولم يقع عند ابى يوسف لانه اطله ولو قد كان في النهاية والكلام من منته خلافا لمحمد بن قاسم قال ان طلق
 بطلاك فبعدى حرمت قال لما انت طالق ان شاعرا الله تعالى لم يثبت عنده فلا فالابى يوسف لم يقع الطلاق عندهما
 او الكلام موم الى انه لو قال ذلك الكلام وكتب الاستشعار بوضو لا عكس او زال الاستشعار بعد الكتابة بطل كما لو نطق بها كما اذا
 نفي العاوى والى ان يقصد لم يشترط فلو جري على سانه فكان رافعا للمحكم كما في المحيط والى ان الاستشعار نوعان تعطيل كما ذكره
 وتحصيل بان يقول انت طالق اربعه الاشياء او ثلثا او واحدة او ثلثا فانها تطلق واحدة او اثنين او ثلثا كما في جميع علوم
 وقدم ما يتعلق به في الصلوة والله اعلم.

فصل من قبله مريض فحالب حاله اى حاله البغاية او غالب النطق في حاله فحرف النطق كقوله لا شغل
 او اكثر احواله فانهم اعتبروا الغالب والكثير بالصحيح والمريض المملوك اى خوفه وبذا لا يلزم من مرض الموت شرعا شغل
 لاجل المرأة ثم ذكر تنبيهه بالرجل من حد آخر على ما قال البخاري فقال كمر لغيره عجز عن اقامته مصاحبه
 اى من الله باب الى حوائج خارج البيت وهو صحيح كما في المحيط وقيل حد المرأة عجزت في البيت وقيل لا يصح ما قيل
 لا يشي وقيل يرد او مرضه كما في الكفاية والمرأة اذا اخذها الزوج الذي يكون آخره الفصل الولد كالمرفقة اما اذا اخذها

سكن قبيحة كمن في الخزانة وقيل يعتبر الاول اوجه كما في الزايدى والمسلول المقعد والمذقوق ما دام نرداد به
 فهو مريض كما في المحيط وشمل من ياتر اى خرج من صف القتال لاجله وعنه المبرز كما صحح او قدم لتقتل
 قصاص عند بعضهم قيل هو كما صحح او حجم على المختار ويحل فيه من قدمه ظالم لثقله كمن اخذه اسبع لثقه او كمن
 اسفينة وبقي على لوح مريض شرعى لا يقبر تصرفاته كاملة مرض الموت مصدر مريض لزيادة الايضاح فلو ايان
 اى فرق المريض في حالة المرض زوجته بان طلقها جعيا او بانا واحدة او اكثر وقال قد كنت طلقك في صحتي ثلثا
 او بامعت ام امرأتى او بعتها او زوجها او في العدة او كان بنينا رضاعا بغير رضايها اتر عن نحو الخلع وكل فقرة
 وقعت من قبلها كاختيار امرة الغنين نفسها ومات في ذلك المرض حتى لو صح ثم مات لم ترث ولو في اعدة ولو كان موته
 بغير ذلك اسبب من نحو قتل او مرض آخر وهى في العدة ترث تلك الزوجة عن الزوج لانه قصد البطل ارثا فرد
 عليه ولذا يسمى بالفار والزوجة بامرة الفار واضافة زوجة للعبد فلا ترث من الزوجات امه تحت طلقها باننا ثم طلقها
 المولى ثم مات ونصرايته او يهودية تحت مسلم طلقها جعيا او بانا ثم سلمت ثم مات كما في نظم ولفظ وغيرهما من هو ولفظ
 في صف القتال وحجم باضم اى صار محمولا وهو الذى اصابتة احمى لكن لم يصير عاجزا عن الحوائج او جلس
 لقفل قصاصا او رجما صحيحا حتى لو طلقها في هذه الاحوال ومات او قتل لم ترث منه ولو تصادفاني مرضه
 على طلاقهما في صحته وعلى مضي عدهما بان قال المريض لما طلقك ثلثا في صحتي فانقضت عدتك وصدقته
 الزوجة فالاحسن لو صدقته في مرضه على طلاقها وعدتها او ايانا اى ايان المريض زوجته بامر بان قالت لطفى
 يا نانا وثلثا طلقها كذلك ثم اى بعد التصديق او الابانة اقر المريض لها عليه بين مهر كان او غيره او اوصى لها
 بال فلما اى فقد كان لها عنده الاقل منه اى من الدين او المال ومن الارث او فلما الاقل اى فلما
 حال كونها منه ومن الارث فعلى الاول الاقل معمول الطرف كمن على ما قال الانكسار وعلى الثاني المبدأ ومن بيان
 لما دل عليه اللام من المفضل عليه ولا ينبغي ان يقال ان من لبيان الاقل والواو عني او فاته شاذ كما في امالى ابن الجواب
 ومن لظن عطف الارث على التفسير الجبر وروى اعادة الجار على نحو منى وبنك فانه يؤم ان يؤدى حقها بكل بعض من افراد
 المجرورين بين وانما قلنا عنده لان عندنا جاز الاقرار والوصية لعماني صورة تصادق اذ النكاح قد زال وان علق
 في الصحة والمرض بنيتهما شرط ووجد ذلك الشرط في مرضه ترث لانه فان علق البنوة ليعلمه سواء كان
 له بدنه كدخل الدار ولا كالتنفس والصلوة والاكل وكلام احد الابوين وطلب الحق من خصم وغيره او علقها ليعلمها
 اى ليعلم زوجته والام لها منه كالتنفس وغيره فاذا كان فعلا لها بدنه فلا ترث على كل حال وهذا عندنا وكذا عند
 محمد اذ كان كل من تعليق والشرط في المرض والما اذ لم يكن فيه الا الشرط فلا ترث او علقها بغيرهما اى ليعلم
 غير الزوج والارضة وقد علق في المرض ووجد الشرط فيه ايضا كما اذا علق ليعلم حبي او ليعلم ساوى لحي لس الشهر

فان علق في الصحة لم ترث فيه وصل فيه روايتين في النظم قال صحيح لمان دخل فلان الدار ومضى رمضان فانت طالق ثم
مضى وبعد الشتر فيه لم ترث على بعض الروايات وترث على آخره واللاق بالكتاب ان يقال وترث ان علق بينهما بغير
او فعلهما ولا بد منه او غيرهما في مرضه ووجده في العلم

فصل تصح الرجعة بالكره انصح لغة الاعادة وشبه الاعادة الزوج الزوجة الى الحالة التي كانت عليها وذلك
لانها كانت بحيث لا تبين بايام الحنف والاشهر بالرجعة عادت الى ما كانت ولما شرط منها ان تكون في العدة كما
في الكافي وغيره فمن اخذ بما في تعريف الرجعة فمؤخذ فاذا انقضت العدة بطل حق المراجعة حتى ذات الحيف انقضت بمجرد
الانقطاع اذا كان عشر او ازيد او كان اقل فحين نفقت او مضى الوقت الذي يسع الفصل والتحريم كما مر وتفرغ عن الصلوة
بالتيمم عند سعاد التيمم عند محمد ج وان ابت المرأة عن رجوعه لانها اسدات النكاح لا ابتداء ولذا لا حاجة الى العقد والولي
والمراد الم تن شرط تصح او الرجعة وكذا بما بعده خفيفة اى طلاقه بانه اثنتين او مرة بفتح او غليظة اى ثلاث
طلقات سواء كان بخير او غليظة في شرط للرجعة صحيح الطلاق او بعض الكناية وان لا يكون بمقابلته مال وان لا يستوفي
الثلاث جملة او تميها وان يكون مدخوله كما في النهاية وكذا ذكر في المحيط وغيره انها لم تصح من نكاحه دخول بخير اجبتك
في الحضرة ورجعت امرأتى في الحضرة او الغيبة بشرط الاعلام وردتكم واستسكتك وانت عندي كما كنت وانت
امرأتى ان نوى بها الرجعة او (بازا) وردم ترا كما في النهاية والاطلاق شير الى انها تصح عن وكيله كما في الخزانة وانما قدم
على اقلية لانها كرهته كما في الظهيرية ولو طوعها لابعاد الزوج في العدة كما تباور لان تزوجها لغو والوطور بنار عليه كما
في المينة وفيه احتراز عن المحلولة لانه ليس برجعة ومسمما بشهوة تقبيل او غيره والظهير ففعل فعلاين يجوز ان يكون فعلا
فانما منها رجعة وان كان كاره كما في الزايد وظهره الى فرجها الدخول بشهوة لاني وبرها وان كان لفتي بانه رجعة كما
في المينة وذكر في خزانة المفتين انها تصح بان ثبت به حرمة المصاهرة فلا حسن (ويجب حرمة المصاهرة) وذهب الى
اشهاده نصاب الشهادة على الرجعة ائنه وهي ان يكون بالقول كما في الخلاصة فلا يشهد على الوطى والمس
وانظر شهوة لانه لا علم للشاهد بها كما اشير اليه في الظهيرية وذهب اعلامها اى اعلام الزوج الزوجة بها
اى بالرجعة قول او فعلا فان لم يشهد ولم يعلم فرجعة ببعية كما في المفصلات وذهب الى ان لا يدخل الزوج عليها حتى
يؤذنها اى يعلمها بدخوله بنفق النعال او النعم او الله او غيره بان لم يقصد رجعتها اذ بان يكون مجردة كرهه بان
كذلك الا اذا قصد الرجعة حينئذ لا حاجة الى الاعلام ومعتدة الطلاق الرجعي لا المنيونة والمتوفى عنها الزوج
تضمن بكلام الوجه وليس الشيا بجميلة اذا طنت الرجعة ويكيل له وطوبى لكسا ونظرا اذا الرجعي لا يحرم ليس
بتكرار لان صحة الرجعة لا تقضي المحلية الا ترى انهم قالوا ان الوطاني وبر الاجبية لم يوجب حرمة المصاهرة مع انه حرام
ولا يسافر بها اى لا يجوز للزوج اخراج الزوجة من بيتها فان السافرة محمولة على لغة بقية ما ياتي في العدة

حتى يشهد على جميعهما أي حتى يبرح لأن إخراجها حرام بدون المراجعة كما في الكافي فزيادة الشهادتين طريق الاستحباب
بقدرته ما سبق فمن الظن أن منع المسافرة بها استحبابي وصدرت الزوجة في مضي عدتها أي في أيامها انقضاء
العدة عند انقضاء الرجعة فلو قال راجعتك فقالت قد مضت عدتي لم يصح الرجعة على الصحيح وقالوا أنها لم يصح فلو سكنت
ساعة ثم أجابت فقد صححت بالاجماع أن المكن تصديقها بان كان ما بين الحيض الأول والآخر ما يحل لم يضي عدة
من اللدة وهي غير الحائض حرة ثلثة أشهر واثمة نصفها والحائض حرة شهران واثمة أربعون يوما عنده وتسعة
وثلاثون واحد وعشرون عندها لأنه يعتبر الحيض خمسة أو عشرة والطلاق آخر الطهر أو أوله على اختلاف أهل التخرج
والحيض عندها ثلثة والطهر عندهم خمسة عشر وراؤ شيخ الاسلام ثلث سمات للاغتسال كما في التحقيق وبسوط في جامع
المفردات وصدرت في بقائها أي في بقار العدة عند إخبار الزوج بالرجعة في العدة فتصح رجعة وصدرت في
تكذيبها إخباره بالرجعة في العدة بل لا يمين عليها عنده خلافا لما لم يصح الرجعة ولما فرغ من بيان تدارك
به طلاقه أو طلاقها من الرجعة شرع فيما تدارك به التلث فقال ولا تحل زوجه حرة على زوجها بعد التلث من
الطلاقات ولا زوجه أمة على زوجها بعد التلث منها فلو اشترى الزوج هذه الأمة لم يحل له وطؤها حتى يطأ باله
الحرة أو الأمة فإن كلمة (لا تحل) (أو) زوج بالغ أو صبي ولو غير حر أو مجنون أو مراهق أي تقارب بالحكم وفي شروط الطهارة
أو أجازة أو عشرين شهرا أو إذا قارب الحكم فهو مراهق أو قول هو الذي يتحرك ألتة ويستحي كما في المستصفى وقد روي عن الإمام
التحليل لعشر سنين المكان الأول أن يكون حرا بالغان الأنازل شرط عند مالك كما في الخلاصة فالأولى بالجمع بين
لأنه كالسنة لا ينفذ رج ولذا مال أصحابنا إلى بعض أقواله ضرورة كفا في ريباتة المصنف أو الكلام شيلي أن الشيخ والكبير
الذي لا يقدر على الجماع لو أوج بمساعدة اليد تحل كفا في الزايد والي أنه يكفي غيبة الشبهة في قبيل ما إلى أنها لا تحل بدونها
ومن الظن الفساد أن الإمام السخري ذكر في بسوطه عن الشافعي أنه لا يشترط الا النكاح وعن الصدر الشهيد في الفتاوى
وغيره أن القاضي لو قضى بكل للأول بمجر النكاح صح بالاجماع وذلك لأن السخري ح أقدم منه بدة مديدة وإنه
أجل وأعلى رتبة أن يروى عن مجتهدات الصدر الشهيد كما دل عليه كلام الفتاوى والكبرى والصغرى وغيرهما فيما نقل
عنه وليس في لبسوطه ما قال أن القول بشرط عند الجمهور وما قال يعيد من الميسب أنه لا يشترط الدخول فغير مقبول
قصي به القاضي لا ينفذ فانه شرط ثابت بالاثار المشهورة وشك في الهداية والكافي وغيرهما في الكشف وغيره من كتب
الأصول أن العلماء غير عبيد الفقهاء على اشتراط الدخول وفي الزايد أن ذلك ثابت بالاجماع الأمة وفي المنيعة أن حيدا
رجع عنه إلى قول الجمهور من عمل بسوء وجهه ويصدق ومن أفتى بغيره وما نسب إلى الصدر الشهيد ليس له أثر في مصنفاته
بل ينفذ وذكر في الخلاصة عنه أن من أفتى بغيره لغة العبد والملاكمة والناس جميعين فإنه يخالف الاجماع فلا ينفذ
قضاء القاضي به وفيه دلالة على أن ما نقل عنه في بعض المواضع أنه نافذ فافترار عليه كفا في النهاية فلعن الطعان (في الله)

اعتمد على مثل هذه الخواشي نعم قد ذكر في الفاضل من افاضل المصنف شرح هذا الكتاب عن المشكلات ان غير المدخول في محرم
 النكاح واما قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فحق المدخولة انتهى لكنه لم يوجد في التفاسير الخلافات
 بنكاح فلا تحل بوطئ المولى صحيح فان بالفساد لم تحل قيل تحل كما في الخزانة وكيفيته على وجه لا يقدر على مساكنها ان
 تقول المرأة له زوجت نفسي منك على ان امرى بيدي وقبل الزوج او يقول المحلل ان تزوجتك امسكتك فوق ثلثة
 ايام مثلما كانت طالق فانما تطلق بمعنى المدة كما في خزانة المفتين وحتى تمضي عدة طلاقه اى البائع او الماروق او
 المحلل او عدة موبته لانها موطورة والكلام مشير الى ان الزوج الثاني لو تزوجها ثانيا في العدة ثم طلقها بلا وطئ
 للاول بلا مضى العدة كما قال زفر بن فلو مضى به حاكم نفذه كما في العاوي والى ان علم الزوج ليس بشهر طئي التحليل في المحيط
 اذا انكر الطلاقات وليس له ان ينفذ على منعه كان لما ان تحلل اذا سافر وتجد النكاح شئ دخل في القلب قيل لا يقتل
 به وار قيل لا يقتل والاشتم عليه وجاز النكاح الثاني بشرط التحليل بان تقول المرأة او الزوج الثاني ان تزوجك
 على ان احلل فاشترطوا النكاح كلاهما جائز حتى لو لم يطلعا بعد الوطئ اجر عليه كما في انظر ومكره للاول الثاني تحل للزوج
 الاول وهذا عنده واما عند محمد فقد جاز النكاح لكن لم تحل له وقال ابو يوسف رجع لم ينكح النكاح فلا تحل والاول موصح
 والكلام مشير الى انه لو نوى التحليل بالقلب حل له في قولهم جميعا كما في المضمرات والى ان المحلل ليس عليه شئ ولعن الواقع في
 الحديث لاشترط الاجر عليه كما في الخلاصة والاشبه ان حقيقة اللعن ليست بمقصودة بل المقصود انها خصاصته المحلل بالباشرة
 والمحلل له بالعود اليه بعد مضاجعة غيره كما في الكشف وفيه كلام قتال وان قالت المطلقة حللت اى انقضت عدتي
 وتزوجت بزواج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي والمدة استتدعت المرأة التحليل فيها سمحت ذلك
 كما مر وقد غلب على ظنه اى الزوج الاول صدقهما وذلك لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فيما يتخاطف من العبادات
 والمحرمات حل للاول نكاحها سواء كانت نفقة او غيرها والزوج الثاني يهدم اى يحل ما دون الثلث من
 الطلاقات فلو طلقت الامة واحدة او الحرة اثنتين فعادت اليه بعد زوج آخر عادت ثلثت والامة اثنتين عندهما
 خلافا لمحمد رجع فانما تعود ان اليه عنده بالقبول من طلاق الامة او الحرة وخلقيتين لها وفيه اشارة الى انه يهدم الثلث
 بالاتفاق فلو طلق حرة ثلثا او امة اثنتين ثم تزوجها بعد التحليل عادت اليه الحرة ثلثت والامة باثنتين يهدم
 فصل الابلار نفقة مصدر آليت على كذا اذا حلفت عليه فابرت الهمزة يار واليار الفاعل همزة والاسم منه اليه وفيه
 بين في يهدم على قربان المرأة تقنين معنى البعد منه قوله تعالى (والذين يؤلون من نسائهم) وشعر عا حلفت بكسركم مصدر
 او اسم مفعول ذلك الحلفت في الجملة فلا يرد انه ربما لم يمنع وطئ الزوجية لا غير الوطئ كما هو المتبادر فلو قال (والله لا يس
 طعدي بحدك) لم يكن مولى لانه يحث باسم من الوطئ كما في قاضيه ان فلا حاجة الى زيادة ولا يحث الا بالوطئ على انه لو نوى
 الوطئ كان مولى كما قال البقال واطلاق الزوج جلال على انها اعم من ان يكون في الاجتهاد والبقاء معا وفي الاجتهاد

فقط خلوا من روجته المحرمة ثم ابانها بطلقة ثم مضت مدة الايلار وهي مقدرة وقع عليها طلاقه كما في الذخيرة لكن في قاضيخان
لو اتي من روجته المأثرة ثم اشتراها فانقضت مدته لم يقع اربعة اشهر متواليه طلاقه او لوليته وتامه في اجارة التحاق حرة
حال من الزوجة وشهرين من امة عطف على اربعة اشهر حرة وفيه اشارة الى انه لو عقد على اقل من المدين لم يكن
ايلار بل ينيها والى ان الوطى في تلك المدة لازم ودياته ومطالب شرعا فلو لم يطا فيها لاشتم واجبه القاضي عليه بخلاف
ما دون تلك المدة كما في خزائنه لمقتنين والى ان مطلقه البائنة وامته لم يصح الايلار منها والى ان الايلار لنفس المدين
كما في المحيط والكا في واجتهه وغيرها لكن في قاضيخان والنهاية ان الايلار منع لنفس عن قربان المكنوته منعاً مؤكداً
باليمن بالمد تعالى او غيره من طلاق ونحوه طلاقاً او موقفاً بالمدة المذكورة وفي شرح الطحاوي ان جميع الاضاف
يكون ينيها ايلار منها وفي الاختيار ان شل لا اقربك ولا اجامك لا طاك ولا اغسل منك من جنابة صريح
غير محتاج الى النية وشل لا امسك لا ادخل بك ولا اتيك ولا ابيت معك على فراش كناية محتاج الى النية
وفي النظم لو قصد بالصرح غير الوطى صدق ودياته وفي النصف ان الايلار مكره ولما كان حكم الايلار مخالفاً لسائر الايام
في الزين حكمه فقال فان قربها بالكسر من القربان وهو الذنوب متغير للمباينة كما في الطلقة في المدة المذكورة
خس في يمينه بالكسر نقضها كما في الطلقة وتجب الكفارة المعلومه في الحلف بالمد اي بذاته تعالى صفاته
وفي غيره اي حلف غير الحلف بالمد من الشرط والجزاء الجزاء فلو قال ان قربك فانت طالق او والد لا اقربك
بتين بواحدة في الصورة الاولى ويجب اطعام عشرة او كسوتهم او اعتاق عبيد في الثانية ولم يصح باذ جميع منهما
في النظم لو قال ان تزوجك فوالد لا اقربك وانت طالق ثم تزوجها لم يزم كفارة بالقربان وقع بان تبركه بلا طلاق
وليسقط الايلار ويطلب اليمن كسائر الايام والا يقربها في المدة بانت الزوجة بواحدة ثم استأنف
كلما بلا عطف على بانت كما نطن وقال وسقط الحلف الموقت اي المصريح بمدة او مدين من التوقيت
وهو تعيين الوقت فلو قال والد لا اقربك اربعة اشهر او ثمانية اشهر ففي الاول اذا مضت اربعة اشهر لم يقربها
بانت منه بواحدة وسقط الايلار وفي الثانية اذا بانت ثم تزوجها ثانياً ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانت بواحدة
اخرى وسقط الايلار لا تسقط الحلف المؤبد اي غير الموقت فيمنه القسم وهذا حسن مما في النصف انه موقت ومؤبد
وجمول نحو والد لا اقربك وحكمه حكم المؤبد فلو قال ولد لا اقربك او والد لا اقربك ابداً ولم يقربها في المدة
بانت بواحدة ولم يسقط الايلار وقس عليه غيره لان تقدير المؤبد كلما مضت اربعة اشهر فكذا يقتضيان المبانة باخرين
اي بطلقتين آخرين غير الاولى فنصف من فسر طلاقه اخرى مع طلاقه الاولى وقال تغليب ان مضت مدة
اي اربعة اشهر اخرى بعد نجاح ثمان طرف مضت كاليتين بعده بل كما في ر في اللغة الرجوع وفي اشرقه جعل
نفسه جاثي في المدة بالوطى عند القدرة وباقول عند العجز ثم مضت مدة اخرى كذلك اي بلاني بعد نجاح

ثالث وفيه إشارة الى ان الایلا لا یعتقد بعد البینونة بل انکاح خلوا كانت البیانة ممتدة الطهر ونقص اربعة شهر اخرى
لم تبين شي وهو الصالح كما في المبسوط والى ان ابتداء المدة الثانية من وقت النكاح سواء كان النكاح قبل مضي العدة او بعده
وفي النهاية ان ابتداء ما من وقت الطلاق ان كان قبله وهي الحلفت بالله وتترتب عليه محله بعد وقوع ثلث
من الطلقات سواء كانت بالایلا كما مر او بالتخييل والى ان لا اقرب ثم طلقها ثلاثا لا ایلا ثابت حكما بعد بالایلا
ياك في هذا العقد من الثلث فاذا تزوجها بعد زوج آخر فان قهرها فيها كفر عن الحلف بقائه والابتن بالایلا
لانه لا ایلا ولو تجزى المولى عن الفسخ المذكور بالوطى طرف الفسخ مرض احد هما اي الزوجين مرضا لا يقدر به
على الوطى في كل المدة او غيره اى المرض كونهما تقار او صغيرة او غائبة او ناشئة ففیه ان يقول ففقت اليها
او رجعتها او بطلت الايلا فان قدر على الوطى من فاربلسانه قبل مضي المدة المذكورة ففقت بالوطى
وبطل ففقت باللسان واذا قال لامرأته في غير ذاكرة الطلاق انت على حرام ان نوى الطهار فمؤمها عنها
خطا فالحمد والاول هو الصحيح كما في المضمرات او الطلقات الثلث فثلث كما في الطلاق او الكذب
فما نوى اى فهو كذب وذو اياته واما قضاء فايلار كما في المضمرات وان نوى التحريم او يمين فايلار وان نوى
الطلاق بانها او رجعا واحدا او اثنين او لم يوشيا من الطهار والطلاق والایلا والكذب ففقت اى في قوله انت
حرام فبأنته كما في الطلاق ولذا لم يذكره لكن في المضمرات ان لم يوشيا فايلار وفي المحيط ان المرأة اذا قال لزوجها
بيننا فلو كنت زوجها كبرت وكذا ان نوى الطلاق او لم يوشيا في قوله كل حل او كل حلال او حلال الله او
حلال خداى او حلال اينوم الحلال لمسلمين على حرام فبأنته بالفار الزائدة في خبر المتبذاة كذا على نذير
الاخفش قيل انه يصرف الى المأكول والملبوس افسوى على الاول كما في المضمرات وعن محمد بن نوبى الطلاق
في نسائه ويمين في نعم الله فطلاق ويمين كما في المحيط ولو حلفت بالحمل والحرمه من لازوجه له فعلق عند ابى جعفر
ويمين عند ابى بكر فلو تزوج امرأة طلقت على الاول وكفر على الثاني وبه نأخذ كما في المحيط

فصل لا باس بالخلع بانفسه في المرأة وبالفتح في غيرها كما في الاختيار لكن في المغرب انه بالنفس ثم لغة الزرع والقلم
وشرعا عقد لازمة الزوجية بالتعطية من المال كما في الاختيار والايضاح والنخزاة والنهاية والمضمرات وغيره فاستعماله
في الطلاق البائن مجاز كما في النخعة وذكر في النكاح انه حقيقة في كليهما وفي الفصولين ان الخلع بغير عوض غير متعارف
والاستعمال فيما اكثرهما ان يحصى كما لا يخفى فيمنع ان يقال الخلع لفظ رال به بك النكاح والفاظه الخلع والمباراة والطلاق
والمباينة والبيع والشره كما في النكاح وصورتها بالعربية ان تقول الزوجة (خالعت نفسي منك بكذا) فقال
(خلعت) وبالفارسية (خوشين را از تو بکاهين که مرا است بر تو و نفقه عدت خريدم بک طلاق) فقال (خوشتم
تبويان شمرطها) وفي المصدر والته على انه جاز وكره وذلك لتعارض النصفين عند الحاجة الى ضرورة عدم

قبول الصلح في شئ الطحاوي اذا وقع بينهما اختلاف فالتشريع ان يجمع اهل الرجل والمرأة لصلحهما بينهما فان لم يصلحا جاز له الطلاق
 والنخل بالصالح من المال سوار كان معينا فبأنه لا يغير او غير معين معام فبأنه وسطا او مجهول فيرجع عليهما بهما كما
 في الفتق والبار متعلق بالنخل والمفهوم ليس لقطع في فلا يلزم بأس بالنخل بادون العشرة وبما في بطون عنهما او جاتيهما من
 الولد او خروج عنهما من اللبن او نخلهما من الثمار كما في المحيط وغيره وهو اى النخل طلاق بائن لانه من حيلة الكليات
 فيستدل بالنية الا ان المشايخ قالوا انها لم تستطع سالاه بحكم غلبته الاستعمال صار كما صرح كما في متعارفات طلاق المحيط وفيه
 اشارة الى اشتراط النية في ظاهر الرواية ويجب عليهما اى المرأة بدله اى النخل وفيه اشارة الى ان ذلك البديل واجب
 في الحال لكن التماجيل جائز الى معلوم ومجهول وكذا الكفالة والرسن به كما في الخلاصة والى ان قبول البديل شرط لوقوع النخل
 كما في نظم وكراهية تحريمها قيل صحها في الاختيار اخذها اى اخذ شئ من المهر بقوله تعالى (فلأخذوا منه شيئا) لكن لو اخذها
 عند العاتة كما في نظم ان تشتر المرأة اى كرهها واخذ الفضل على ما قبضته من المهر على رواية الاصل ولم يكره في رواية الجا
 كما في مكان في لم يفصل الحاكم وقال اذا اجتمع على اكثر من مهر المثل يكره ان يأخذ اكثر مما اعطاها وفي الجامع لا يكره كما في نظم
 ان تشتر الرجل فلا يكره اخذ ما قبضته منه وان طلق بال اى قال لمانت طالق بعوض مال يجب لي عليك
 او على مال اى على شرط مال يكون لي عليك وقع بائن لانه في معنى النخل ان قبلت المرأة المال في المجلس وفيه
 اشعار بان الطلاق لم يتوقف على اداء المال وان لزم عليهما اداؤه كما في الفضولين وان خلع مسلم او طالق كحرم على
 نحر كما في الكافي والاختيار والفضولين ولم يكره اعتمادا على ما سبق فلم يخصص الحكم بالبار كما في وخبره او دم او نية
 او غيرهما لانيته وهذا لا يجب على المرأة للرجل شئ من المال وان قبلت ثم عطف عليه وقال ووقع طلاق بائن
 في صورة النخل وطلاق رجعي في صورة الطلاق فانه ان لم يجب البديل فان خرج مخرج الكليات فبائن مخرج الاضام
 فوجي وان طلبت الزوجة من الزوج ثلثا من الطلقات بالف وقالت طلقني ثلثا بالف فطلقها طلاقا واحدة
 فبائنة يقع ثلث الالف بلا خلاف لانقسام اجزاء العوض على اجزاء العوض وفي ان طلبت ثلثا على الالف
 فطلقها واحدة طلقت واحدة رجعية بلا شئ من الالف للزوج على الزوجة عند ابي حنيفة رج وبائنة ثلث
 الالف عند ما كالاول وان طلبت ثلثا بالف او على الف فان طلقها ثلثا طلقت ثلثا بلا شئ عنده واما عند ما يقع
 الثلث واحدة بالف وثمان بلا شئ وان طلقها ثلثا بالف طلقت ثلث بالف ان قبلت الا لا يقع شئ عنده
 واما عند ما فان لم يقبل يقع واحدة بالف والاي يقع الثلث واحدة بالف الاخران بلا شئ كما في التعلق والنخل
 كالطلاق بال معاوضة في حقها اى المرأة فلا يضر به فمكان من جانبها شرط العقد ومن فسر وعنه انه صحيح جوها
 عن ابي جابر قبل قبول الزوج فاذا قالت انحلت نفسي منك بكذا او اشتريت طلاقا منك بكذا او اخلعتني على كذا
 فوجبت عنه قبل قبوله بطل الايجاب ومنها انه يصح شرط النكاح لهما اى شرط الزوج النكاح للمرأة فلو قال خالعك

او طلقك على كذا على انك باختيار ثلثة ايام فقبلت باز فقبل الخيار ان روت في الثلث وطلقت ان لم ترد فيه ولزم
البدل وبذا عنده واما عند ما علم بغير الخيار فوقع الطلاق ولزم البدل وسنما انه يقتصر على المجلس في مجلس الايجاب
فلايجاب في الاشلية بطل قبل القبول بالاعراض عنه كما اذا قامت عن المجلس واقام وسنما انه لا يصح منها التعليق
بالشرط ولا الاضافة الى وقت وسنما انه يتوقف على حضور الزوج حتى لو غاب وبلغه واجاز لم يخر كما في الحديث والنخلع كالطلاق
بما لم يمين اى تعليق الطلاق لقبولها في حقه اى الزوج حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا يصح رجوعه قبل قبولها
ولا يصح خياره لنفسه اجماعا ولا يقتصر على المجلس فلا يبطل بقبوله عن المجلس قبل القبول لكن يبطل بقبولها ولا يتوقف
على حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا طلعت منها خيرا قبل القبول في المجلس فيصح منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالف
فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت نحو اذا جاز العتق فخالقتك على كذا والعبد والامته في العتق بمنزلةهما
المرأة في النخلع فالملوك بمنزلة حتى انه اذا قال بعد للمولى اشترت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى اذا قال
المولى له بعث نفسك بكذا ليس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقصا على المجلس لا يسقط من الاستقاط النخلع
بلا ذكر المال على ما هو المتبادر وكذا المبرارة هي ان يبرح كل منهما الآخر وقال المطرزي انها من البرارة وترك المنة
فيها خطأ حقوق النكاح عنهما اى عن الزوجين منها النفقة المفروضة بالقضاء واما نفقة العدة والولد فلا يسقط
الا بالذكور السكنى لا يسقط مطلقا وسنما المهر الغير المقبوض واما المقبوض فيرد على المختار وان نوى بالنخلع الطلاق لقيم
لا يسقط المهر بالاتفاق والمتبادر من النكاح هو الصحيح فان النخلع في النكاح الفاسد لا يقطعه واذا وطأ المنكوحه بهذا
النكاح اختلف في سقوطه وكذا اذا بان امرأته ثم خالها في العدة وفيه اشارة الى انها لا يسقطان بسوى ذكرهما
الديون وعنه انه مستقط كما في الفصولين وقال محمد بن محمد لا يسقطان الا باسماءه وابويوسف ربح مع محمد بن محمد في النخلع
ربح ابي حنيفة ربح في المبرارات وان خلع الاب صبيته بالمال لغيره اى لم يؤثر في شئ الا في وقوع الطلاق
فلا شئ عليه من المهر والمقيل لا يقع الطلاق والاول صحيح كما في الهداية وفيه اشعار بان الطلاق لا يتوقف على
اجازتها وقيل يتوقف والاول الصحيح والمراد بالطلاق البائن اذ الفرقة اذا كانت بلفظ النخلع فبان وبالطلاق جحى
كما في العمادى واعلم انه قد اجرى لفظ لغا جري الفصل المتن ليصح الاستثنا وهذا الاجراء في الفاظ محصورة ليس
منها كما بين في موضعه وكذا انما الا في وقوع الطلاق ان قبلت الصبيته المال سواء كان احد العاقدين بابا او ابيا
وفي رواية لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البدل لان عبارته في صغرها كعبارتها في كبرها وفي رواية
لم يجب عليه شئ لعدم اضمنان ولا عليها لان مالها لا يبرح به كما في الكرواني وفيه اشارة الى اشتراط كونها من قبل القبول
بما كانت تعرف كون النخلع سائبا والنكاح جائزا والى ان لا شئ عليها والى ان العاقد لو كان ابنيا لم يقع بلا قبول صبيته
والاب وذا بملاحظات كما في الذخيرة وان خلع الاب صبيته على انه قدام من اى بالنكاح والى ان كان في الاصل

اتحمل ما على الاصيل فحليته اى الاب المال اى البذل كما على الزوج المهر فبيع الطلاق ولم يقط المهر كما فى المداية وذكر
فى الخصولين ان الاب اذا رأى ان الخلع خير لها بان علم انها لا تحسن العشرة معه وعلما يقط المهر عند مالك ربح وتوفى الباقى
قضاؤه لانه يجتمع فيه والله اعلم

فصل الظهار لغة مصدر ظاهر الرجل اى قال لزوجته انت على كذا اى اى انت على حرام كبطن اى فكنى عن بطن بالظهار
الذى هو عمود البطن مثلا يذكر بايقارب الفرج ثم قيل ظاهرا من امراته فعدى بمن تضمن معنى التحجب الاجتناب اهل العلم
لظاهرها اذا اظهر طلاقا عند كفاى الاكشاف وشرا عاتبية سلم عاقل بانع ولم يصير به بشرة فلا يصح ظهار
الذى هو المجنون والبصير باليضاف وينسب اليه الطلاق من الزوجتين والمعنى مجموع الزوجتين حقيقة او كما مثل
جزء من الاجزاء المتشاكعة او المعبر بها عن الكل بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة اى المحرم ككاهن أو امرأة أو ما كان مباحا
او صهرية فالتشبيه مخرج نحو انت اى او انتى او بنتى فانه ليس بظهار كما فى بسوط صرح بالاسلام والعلمانى فاقول
ان فعلت كذا فانت اى وفعلته فهو باطل وان نوى التحريم واصفاه فخرجه لما قالت لزوجها انت على كذا اى
فانه ليس بشى وعن ابى يوسف رجا انه ظهار وقال الحسن رجا انه يمين كما فى المحيط والبيان مخرج لاجنبية او امته ان
تزوجت بك فانت على كذا اى فانه لم يكن ظهرا الا اذا تزوج الاجنبية او الامته بعد اعتاقها فانه يتطلب الى
الظهار كما فى قاضيه خان وغيره والمحرم مخرج لما اذا شبه بغيره الاب والابن فان حرمتها لا يكون مؤبدة ولذا لو كرهوا
نكاحها نفقه وبذا عند محمد بن قاسم بن يوسف رحمهما الله ودخل لما اذا شبه بظهر امرأته قبل هذه المرأة او نظر الى فرجها شبهة
فانه ظهار عند ابى يوسف فلا فائدة فى حقيقته رحمهما الله ولما اذا قال انت كذا فان التشبيه بالام تشبيه بظهرها وزيادة كما صرح
بذلك فى المحيط على ان ذكر الموصول واراد على طريق المثال فبطل ما نحن ان التعريف باطل بخبر وجها وان من الاولى للقبض
او الاتياد ومن الثانية ليس لها ولا للبيان وبما بينا من المراد بالموصول فحل فيه ما فى النظم من انه اذا شبهها بالآخر او
الخنزير او الدم والميتة او قتل المسلم او الغيبة او النسيئة او الزنا او الربو او الرشوة فانه ظهار اذا نوى نحو انت على كذا
وفى ثبوت ان الظهار كرهه ثم شرع فى حكمه فقال وهو اى الظهار يحرم وطها وودا عية اى دواعى الوطى كالبشر
والمن يشوة فلو فعل استغفر وعن محمد لم يحرم تقبيل اذا قدم اسفركما فى المحيط وذكر فى الظهارية ان النظر الى ظهرها و
بطنها لم يحرم حتى يكفر سوار كان مؤبدا او مطلقا اما اذا كان موقتا بان قال انت على كذا اى الى سنة فقد حرم الوطى
فى سنة قبل التكفير اما بعد فلا يحرم قبله لانه سقط الكفارة بمضى الوقت والتمتداده منه ان ليس لها مطالبة بالتكفير وليس
كذلك فان لم اذلك والحاكم اجبر عليه بالجنس ثم بالنظر وان النكاح باق وان هذه السنة لا تنزل الا بالتكفير
ولما اذا طلقها ثم تزوجا بعد العدة او زوج اخر حرم وطها قبل التكفير كما فى النهاية وفى كذا على كذا اى
اى صح نية الكرامة اى استحقاق البر فلا يقع طلاق ولا ظهار ووضح نية الظهار بان يقصد تشبيه بالام فى الحرمة

فيترب عليه احكام الطهار لا غير ونية الطلاق بان يقصد ايجاب المحرقة فان لم ينو شيئا لعملي لم يلزم شي عنده
واما عند محمد رحمه الله وكذا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله في الغصب وعنده ان لا يلزم فيه كفا في المحيط والصحيح الاول
كفا في المضمرات واما قيد على لانه لو لم يقيد به ولم ينو نكاحا عند كل كفا في قاضيان واما قيد بالكاف لانه لو بدو منه كما مر
ومن بعض الظن جله من باب زيد اسد وانت على حرام كما هي حج فيه ما نوى من طهار او طلاق او
ايلا ر وان لم ينو شيئا فلا يلزم عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي رواية عنه وطهار عند محمد
وهو الصحيح من مذهبه كفا في قاضيان وتو قال انت على حرام ككلمة ابي ونوى الطلاق طهار عنده وطلاق عند ما
واذا نوى الطهار ولم ينو طهارا جاعا كما في التعلق وفي المتن على اثنى اثنى او عندي اثنى ككلمة ابي اذا نال القسامة
الثلاث او الرابع فهو نظام شهرين ثم تجب لكل منها كفارة كما نواها من امراته الواحدة امر ابي مجالس اوفي
مجلس الا اذا عني بغير الاول في سلم كفارة واحدة كفا في المحيط وحي اى الكفارة تجب غير مستقرة بالعود وحده
عند المتقين من اصحابنا قيل بالطهار وحده وقال العامة بما كفا في المحيط وغير اى الغرم على وطئها كما قال العامة
وعليه الفتوى كفا في النظم فان غرم على محرقة بالطهار لم تجب الكفارة واما قلنا غير مستقرة لان الغرم قد يدور عليه نقص
كما بداه بعد الغرم ان لا يطأ با وتسقط الكفارة حينئذ كما اذا مات احد ما كفا في المحيط فتفسر قوله يجب بان تسقط وجوبها
عن ظاهر مع انه غير صحيح كما ذكرنا وحي اى الكفارة تحقق رقبته اى عاتقها كفا في الغرم الرقبته ذات موقوف مملوك سواء كان
مؤمنا او كافرا او اوثني كبير او صغير والمتبادر ان يكون الاعناق مقرونا بالية فلو نوى بعد العتق او لم ينو لم يجز كفا في تح
الطواى والنكارة في الاثبات قد نعم على انه في معنى فكرة موصوفة فالعنى اعتناق كل مملوك الا قامت حبس المنقطة
اى بصروسمع ونطق ولبطش وسعى واعتقل ونحوها كالاعمال والاهم الاصل والاخرس المجنون فانه لا يجوز وفيه اشعار
بجواز اعتناق الاعور كفا في الاختيار وكذلك مقطوع يداه او رجلاه او ابعاماه او ثلثة اصابع من كل يدها
او يدور رجل كلاهما من جانب خلاف ما اذا قطع من جانين والا المير دام الولد ومكاتب اثنى بعض
بدله في ظاهر الرواية ويجوز في رواية الحسن رحمه الله كما اذا لم ينو شيئا من بدل الكتابة ونصف عبد مشترك بينه
وبين غيره ثم باقية اى النصف الباقي منه بعد اوارصمانه اى ما التزمه بالتق الى شريكه وفيه اشارة الى ان المعق
موسر فلا يجوز كما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله لانه صار كله برتبا خرق عتق الباقي واما عند ما يجوز لانه تحقق كله والى انه لو كان
معظم يجوز ذوا بلا خلاف وتامة في العتاق واعلم ان المستثنى من مجموع التابع والمتبوع وقد شاع ذلك فلا تسامح
فيه كما ظن ونصف عبده قبل وطئها ثم باقية بعد وطئها لانه لم يعق اكل قبل ليس وهذا عنده واما
عند ما يجوز لانه تحقق الكل والكلام مشير الى انه لو لم يجمع بين الاعناقين يجوز ذوا بالاجماع كفا في الاختيار وان
يجزى لظاهر سخن العتق بان كان فقيرا وقت التكفير وهو من حين الغرم الى ان تقرب الشمس من الغروب من اليوم

مما صام فيه من الشهرين فلا يحقق العجز تحقيق الاية كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار بما يسكن في الثياب التي لا بد له منها
 المعترف في ذلك الفضل وعن ابي يوسف رح انما يقبض الفضل اذا بلغ نصابا وعن محمد رح انه يحبس المحرف قوت يومه
 وغيره قوت شهره كما في المحيط صام المنظار شهرين بالالته والكان كل واحد منهما تسعة وعشرين يوما وان صام بالايام
 واخط تمام تسعة وخمسين فعليه الاستقبال لانه لم يكمل استين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالليل والثلثين
 بالايام جاز كما في نظم ولا راي صوم متتالية ليس فيها شهر رمضان ولا الايام الخمسة المنهية بغير حكم ابي المنهي
 الصوم فيها وليس من قبيل الحذف والا يصال في شيء كما ظن لانه سماعي وان اخطر فيها يوما او اكثر بعد زواجره استأنف
 اي اتجد الصوم الكفارة ولم يجب ما صام الا اذا حاضرت فانه لا يلزمها الاستيناف ولكنها تصل صومها بايام حاضرها
 وكذا اتانف الصوم ان وطها اي الظاهر منها ليلتها كما في المبسوط ونظم والهداية والكان في التقدير في الصوم
 والزاهد في انشف وغيره بانفجر وقول الامام الابي جاني في شرح الطحاوي بالليل عمدا او نسيانا لا يتيق ان يحل العذر في كلام
 الهداية والمصنف على انه قيد اتفاق كما فعله صاحب الكفاية ومن تابعه ومن تبيده عدم اتفقات صاحب النهاية
 بذلك او لو ما مطلقا اي عمدا او نسيانا وقال ابو يوسف رح لا يتانف في الوطى ليلتها عمدا او نسيانا في شهرها
 بانه لو وطى غير المنظار منها ليلتها لم يتانف وذا بلا خلاف كما لو وطها يوما مطلقا بلا خلاف كما في انشف وان
 عجز عن الصوم لمض او غيره طعمتين مسكينا ولو كان قينا دل ما اذا اعطى واحد استين يوما وفيه رفر الى جواز
 التملك والاباحة في الكفارة لان الاطعام جعل للغير طاعما وقيد المسكين اتفاقا بجواز صرفه الى غيره من مصارف
 الزكوة كذا في قوله من بر وزيب نصف صاع ومن ثم وشيعر صاع وجاز منوان بر او الكلام مشير
 الى انه لو اطعم عن طهارين يتين مسكينا كل مسكين صاعا لم يجز الا عن احدهما كما قالوا ذهب محمد رح الى انه جاز عنها
 لا خلاف في انها لو كانت عن طهار او اطار يجوز عنها كما في الحقائق والى انه اذا اعطى كل مسكين من الجنية ولم يزد
 حتى اعطى الاخر فاعطى آخرين لا يجوز او اطعم قيمته اعطى كفايته قدر الفطرة مطعما فيكون من قبيل تضمين الذي
 هو اكثر من ان يحصى كما قال ابن خنبي فهذا اولى مما ظن انه من قبيل حذف اعطى او اطعم بمعنى اعطى مجازا ولما فرغ
 من طعام التملك شرع في الاباحة فقال وان عداهم وعشاهم اعطى استين العذار والعشائر بافتح فيما
 طعام العذاة والعشي فالعذاة من طلوع الفجر الى الظهر ومنه الى نصف الليل هو العشي وفي كلمة الواو اشارة الى انه
 لا يجوز العذاة بدون العشاء لا العكس فالمقبض كلتان ابغدايين او عشائين او عذارين او عذار وعشائر او عذار
 وسحور والمستحب ان يغريهم ويشيمهم بخير منعه اوام وفي خبر الشيعر اختلاف المشايخ ومن جوز فقد شرط الادام واداعهم
 واعطاهم قيمة العشاء او عشاهم واعطاهم قيمة العذار يجوز وفي الباقي فيه واثان واسبغهم ولو قيل من الطعام
 ولهذا الواسع عشرة ثلثة ارغفة جاز وفي جمعيه اضمير اشعار بان واحد منهم لو كان شعبا عالم بخبره الى مال المحلواني و

قبل يجوز لانه وجد طعامهم ولو كان احدهم قتيلا او اكثر منه سالم سخر او اعطى كل واحد منهم من بر الاصح منابر وموسى
 ثم اوسيعير اى كل واحد الجنبين بالآخر وفي البتالي فيه روايتان وفي الاصل انه لا يجوز او اعطى مسكينا واحدا
 في كل يوم من شهرين قدر الفطرة او قيمة او عشاءه جائز جزء الشتر وعند ابي يوسف رح لو عدا مسكينا واحدا
 وعشاءه في اثنين لو اكلهم يجوز ان اعطاه في يوم واحد قدر شهرين قدر الفطرة او قيمته ولو بدفعات لا يجوز الا عن يومه
 على الصحيح وقيل بدفعات يجوز وفيه اشعار بان طعام الاباقه فيه لا يجوز وفي الاكتفاء اشارة الى ان الوطى في خلال الطعام
 لا يوجب الاستيناف كذا احاط المحيط مسائل الطعام وفي اسانيد هذه الافعال دلالة على ان الظاهر كان حرا فلو كان
 عبدا كفر بالصوم وان اعطاه لمولى المال ليس له منعه عن الصوم فان احتق ما ليس قبل التكفير كفر بالمال كذا في الشارع
فصل من قذف اى نفسه بقذفه او ثبت بالنية قذفه فانه لو انكر ولم يكن له اينية سقط اللعان والتفد الرمي
 ثم اوسيعير ثم والعيب كما في المفردات لكن ما في الصحيح والاساس والمقدمة ناظر الى انه حقيقة في سب لكن في الاشارة
 انه لغة الرمي مطلقا وشرعية رعى مخصوص وهو الرمي بالزنا والنسبة اليه فقد استدرك قوله بالزنا الصحيح لا بكنية مثل ان
 يقول يا زانية يا زاني قذرت قبل ان اتزوجك او حبلك او فسك زان زوجة بفتح صحيح سواء دخل بها او لا
 رضى الى انه لو قذف اجنبية او مبانة فلا لعان لكن يحد والى انه لو طلقها رجعية لم يسقط اللعان كما في شرح الطحاوى اى الحقيقة
 نفس ذات لها صفة بها تغلب على الشهوة وشرعية امرأة برية عن الوطى المحرم والتهمة به فلا لعان بقذف الموطورة بالزنا
 بتهمة وبالملك الفاسد كما في النظم ولا بقذف من لها ولد غير معروف الاب كما في اهنائية وكل من القاذف والزوجة
 صلح في وقت اللعان ولو حكم القاضي شاهد بان يكون مسلما حرا مكلفا ناطقا غير مجنون وفي قذف مجرمي اللعان بين المأكل
 والنافسقين لانه جائز قبول شهادتهما بالحكم وانما قلنا في وقت اللعان فان في الهداية الاصل ان اللعان شهادت
 مؤكدة بالايان فلا بد ان يكونا من اهل الشهادة لان الركن فيما الشهادة فمن الظن ان كلام المصنف لكلام الهداية
 يدل على اشتراط صلاحية الشهادة حالة القذف وهى شرط حالة اللعان او من كفى اى العبد منه عند الولادة او بعد ما يهرم
 او يوهن بان يقول ليس بنى ولد لم اى زوجة بعينه وكل صلح شاهد كما في التفد ولم يذكره لان الاصل اشتراك
 المخطوفين في اتيه ووقد طالبت الزوجة به اى بموجب القذف على الاستحدام وفيه اشارة الى انها لو لم
 حتمها لم يطل وان حالت البتة كما في القصاص وغيره من حقوق العباد كما في شرح الطحاوى والى انه سقط اللعان
 ولو طلبت المرأة بعد العدة من الرجعي وبعد الطلاق البائن كذا اذا اتزوج بها بعد هذا الطلاق كما في المحيط وغيره وهذا حجة
 اللعان كما لا يخفى لا يحتمل خبر الموصول اى شارك القاذف الزوجة في اللعن وهو في الاصل بطر وشرع عانى حق الكفار الا بعد
 رجعة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاستقاط عن درجة الا برار واللعان في الشرع شهادت مؤكدة بالايان من الجانبين
 مؤكدة باللعن من جانبه والغضب من جانبها من الله تعالى وانما سمي به انه ليس اللعن الا في آخر كلامه تغليبا اولان الغضب

قام مقام اللعن وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف وفي جانبها مقام حد الزنا ثم شرع في نفسه فيقول الزوج بامر القاضي
ما ضمه بين يديه قائما اربع مرات اشهد اني مقسم بالله الذي لا اله الا هو كما في نظم اني ابني صادق
رقيتها اي شئت زوجتي ورميتك به من الزنا ان قذفت به او من نفسي الولد ان نفاه ومن الزنا ونفسي الولد ان قذفت
بها وفي نظم ثم يقول القاضي اتق الله تعالى فانها موجبة لعنة وفرقة وعقوبة فان لم يتيق التيمم الامر وليقول في المرة
الخامسة لعنة الله تبارك الوعدة عليه وانما اثر العينة على الحكم لانه لا يخرج عن شاعة كما لا يخفى ان كان كاذبا فيما رقيتها
او كنت من الكاذبين فيما رقيتها به من الزنا ونفسي الولد ثم يبعد الرجل ويقول المرأة قائلة اربع اشهد بالله انه كاذب
فيما راني او انك كاذب فيما ريتني به من الزنا ثم يقول القاضي كما امره وتقول في الخامسة غضب الله عليهما
كان صادقا فيما راني او ان كنت من الصادقين فيما ريتني به من الزنا وانما حصل الغضب في جانبها لانها تجاسر
باللعن على نفسها كاذبة فاحذر الغضب لتتقى ولا تقدم عليه وانما اثر العينة على الخطاب لانه ظاهر الرواية ولان الاشارة الى
اسباب التعريف وعن الشيخين انما يحتاج الى لفظ المحالبة كما في المضمرات ثم اي بعد اللعان يفرق القاضي بينهما فلا فرق بين
حتى يجوز الظهار والايلاء وتجري التوارث بينهما وفيه اشارة الى ان تفرق قبل اكثر اللعان غير موجب للفرقة والى ان بعده
لو سلم ان لا يفرق بينهما لم يثبت اليه كما في شرح الطحاوي والى انه لو فرق بينهما بعد لعانه لم يصح لكن في نظرية انه صح لانه
مجهد فيه فبين بطلان على الصحيح فيجب العدة مع النفقة والسكنى وهذا عند الطرفين واما عنده فتحرمة مودة كالأضام
كذا في المضمرات وفترة الخلاف تاتي في مسائل ويهيئ القاضي نسب الولد عنه اي يفرق بينهما ويحق الولد عن القاذف
بانه في صورة القذف بنفيه وعن ابى يوسف ح انه يفرق وليقول قد الزمتك الله واخرجتك من نسبك كما في العداية ولا يخفى انه
بدل على انه اقوى مما في المتن وليس في النهاية انه هو الصحيح كما ظنوا وكلام وال على انه لو اكد بنسبه لم يثبت منه ولو ادعى
غيره لم يثبت منه لانه الموقوف فلم يقبل الا فيما يتحاط كاتناع قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة المناكحة كما في
وان ابى القاذف عن اللعان حبس اي جعل في موضع حصين سوار كان سجناء وغيره حتى يلاعن او يكذب
نفسه اي يقر بكذب نفسه وارجع اللعان فيجوز الاكذاب حد القذف لا قراره بما يوجبه وان ابيت الزوج عن اللعان
حبست حتى تلاعن او تصدقه اي تصدق الزوج فيما رايه فلا تمتد بعد تصديق لكن نفى نسب الولد عنه ان
نفاه فان صححت الزوجة شهادته والزوج لانه كان حبا رافعا وغيره او كافرا بان سلمت فقد قبل عرض الاسلام
عليه كما في النهاية او محمدا في قذف فلم يلاعن حد ذلك حد القذف فاربعون سوطا للبعد وثمانون لغيره والصبي
والجنون مالم يلحق شهادتهما لانها ليسا من اهل الزوج فلم تعرض لهما وان صلح الزوج شهادتهما لانها لا تثبت
او غيرهما او كافرة يهودية او نصرانية او مرتدة او مجوسية والزوج سلم فقد نهى عن عرض الاسلام عليها او محمدا في قذف
او مجوسية او مجنونة او خرسا والزوج ناطق او زانية حقيقة او عكسا كما لو طوئة بشبهة او كفا فاسد فلا حد على الزوج

واللعان

واللعان بقدر الشطر والملا عمن اى المتشاركان في لعن فليسا لا يتجمعان على النكاح ابد عند ابى يوسف ح
وكذا عندهما قبل زوال الغنة وصلاحيته اشهادا واما بعده فتجمعان كما اشار اليه بقوله وان اكدب نفسه لللعان
حد حد القذف وحل ذلك الزوج المحدث وكما حها اى الزوجة للملا غنة وكذا حل له نكاحها ان قذف غيرها
رجلا كان او امرأة في حد فحد واحد او احرالان المحتمل داخل في حد قذف غير باسقط حد قذفها وكذا القذف في غير حد
وكذا حل النكاح ان زنت اى وطئت حرا قبل التفريق للملا غنة الغير المدخولة او المدخولة وصورتها ان ترد لموتى بد الخ
ثم تبسبى تقع في ملك رجل فيزني رجل به لان بالزنا لم يتبع اهل الشهادة فارتفع اللعان مع حكم تحريم اليه اشير في المضمرات وحل
الشبهة والكفاية ومن تاب علم يوفى في التال في حيث صرفوا الكلام العام عن ظاهره وعلموا بان لم يصور في المدخولة لان
حد ما الرجم فحدت ليس له فائدة تامة فان نكاحا حل بمجر الزنا كما ذكرنا ولا لعان ولا حد القذف الاخرس
الا بكم زوجته ولا نفى اكل عنه بان قال ليس هذا اكل منى او مومن الزنا وعندهما اذا جاست به لاقل من ستة أشهر لان
وعن ابى يوسف ح انه لا عن قبل الولادة والاول الصحيح كما في المضمرات ونزوليت انت وهذا اكل منه اى من
الزنا كما عدا للقذف ولم ينفى اكل عنه وثبت نسبته او المني في خلاف نفى اكل ومن نفى الولد زمان الشهية
والاستبشار بالولد وزمان شرار آله الولادة بلا توقيت وقت معين وفي رواية ثلثة ايام وفي اخرى سبعة اعتبارا
بالقيقة صح نفيه ومن نفيه بعد اى هذا الزمان لا يصح نفيه ولا عن فيهما اى في الصوتين وهذا عنده وهو الصحيح
اما عندهما فقد صح نفيه الى اربعين يوما اذا كان حاضرا واذا غاب فقد صح عنده بعد العلم في مدة الشهية كما ذكرنا وعندهما
في اربعين يوما كما في المضمرات وان نفى اول توأمين اى ولدين من لبن واحد واقربا بالآخر الثاني في حد
لانه قذف ثم اكدب نفسه وفي عكسه بان اقربا لاول ونفى الآخر لا عن لانه قذف بالثاني وثبت نسبهما اى التوأمين
فيهما اى في الصوتين كما لو لعن امرأة بالولد وقطع النسب ثم جارت بولد آخر من الغن ثبت نسبهما
فصل ان اقزوح بالغ ذو ذكرك طويل بقفزة المقام فشتل العنين والنخصى والنكاس والمسح ونخسى الشكل والمعنوه
وشنخ الكبير دون الصبي اذ ليس لامرأة طلب التفريق قبل بلوغه دون اقصير الذكرك حيث لم يصل الى فرجها فانه لا يكون
لما طلب التفريق كما في المنيته انه لم يصل اليها اى لم يتمكن من وطئ زوجته بالنة ولثوبيا في هذا النكاح سواركان
يصل اليها قبله ام لا كما في الخزانة اجله الحاكم اى لا يملكه الاسطان يجوز قضاؤه كما في الذخيرة وغيره او قاضى طروية
كما في قاضيان فلا يوجب له الزوجة ولا غير الحاكم ستة من وقت انقضائه بلا مانع من غير كفاية قمرية بالالته فان
المطلقة تنصرف اليها واثنتا عشرة واربعة وخمسون يوما اذا كان نصفها كل شهر ثلثون يوما ونصفها تسعة وعشرين يوما
يوم اذا كان سبعة منها ثلثين ونقص يوما اذا كان خمسة منها ثلثين والباقي تسعة وعشرين وفيه اشارة الى انه لم يعتبر
القمرية بالحساب واثنتا عشرة واربعة وخمسون يوما وثمان ساعات وثمان واربعون دقيقة وهي مدة من اجتماع القمر

الطلاق بالزنا

أو ثمن اثنتي عشرة مئة والى انه لم يقرب التيممة وهي مدة مفارقة التمس من نقطة من الفلك الثامن الى العود اليها واذ في ثلثاته
 خمسة وستين يوما وخمس ساعات وخمس خمسين دقيقة واثني عشر ثانية برصد بطليوس اوسع والبعين دقيقة بالرصد الايطالي في
 اكثر من الاولى عشرة ايام وربع يوم تقريبا او احدى عشرة او اثني عشر يوما وربعها وتقريبا ومن الثانية باحد عشر يوما والى
 انه لم يقرب السنة العدوية وهي ثلثاته وستون يوما والاول ظاهر الرواية كما في النخزاة وغيره وهو الصحيح كافي العدوية وغيره
 وعليه اكثر اصحابنا كما في الكرا في لكن في المحيط ان الاعتبار لشمسية عند اكثر المشايخ وفي رواية ابن سماعه عن محمد بن حماد بن عيسى
 كما في النخزاة وعن محمد بن ان الاعتبار للعدوية كما في المضمرات ولا ينبغي ان التيممة اولى بحال الزوج ثم العدوية
 وشهر رمضان وايام حيفها تحسب عديتها اي من السنة كونها منها لا تحسب عند محمد بن ايام مرض احد
 امي الزوجين مرضا لا يتطبع معه على الوطى وعليه الفتوى كما في النخزاة وعن الصاحبين انها تحسب ان كانت
 اقل من نصف شهر وعن ابي يوسف ربح ان ما دون الشهر احتسب ولو يوما ولا تحسب مدة عيبتها احد صاحب
 واهلها كما في المحيط فان اقرانه لم يصح اليها فيها اي في السنة فرق بينهما اي قال الحاكم فقت بينهما ان ابي
 الزوج عن تطلبتها في شهر للفرقة حة والزوجين والقضاء ومن محمد بن انه لم يشترط كما في المحيط لكن في المضمرات وغيره
 ان الفرقة لم تقع الا بتفريق القاضي في رواية عن ابي حنيفة ربح وعندنا يقع باختيار ما هو ظاهر الرواية ان طلاقه في
 التفريق وفيها شعار بان حتم لم يطل بتأخير الطلب بل بقولها ضيت المقام معه وتبين بعد التفريق بطلان لان دفع
 الظلم تبرك الوطى كالملم يكن الابه ولها كل المهر ان خلا التصور منه الوطى بها وتجب العدة احتياطا وان اختلفا
 في الوصول اليها قبل التاجيل فادعاه واكثرته وكانت ثيبا زائل البكارة بوجه او بكر افطرت اليها النساء بان
 تستحق بيبض البيض في موضع البكارة او بيفضة الحاماة المطلوبة المقشرة فان دخلت بلا عفت فثيب والا فبكر قيل
 بالبول على جدار فان سال على انخذ فثيب وفيه تردد فان موضع البكارة غير المبال والاحسن المرأة العدل فانها كافية و
 ان كانت ثيبا فان حاطط لان الثابت بالضرورة يتقدر يقدر كما في الكرا في وغيره ومن الظن ان الامام يرد الى الجنس اذ لم يجمع
 غير ما وواجنس لم يدل على العدة عندنا كما تقر قتلن بعد النظر انما شيب ثبت ثيبا بها لكن لم يثبت وصورة هي صورة
 اثيبا حلفت الزوج بالعدو عندنا كما تقر قتلن بعد النظر انما شيب ثبت ثيبا بها لكن لم يثبت وصورة هي صورة
 اسي اتبع الزوج عن الحلف بالسكوت او غيره او نظرن اليها فمن قتلن انها بكر اجل سنته فاذا مضت فان
 كانت ثيبا فالقول له مع اليمين وان كانت بكر انظرن اليها فان قتلن شيب حلفت فان نكل خيرت كما في العدوية
 والكا في وغيره فانها بمن نظرن مرتين مرة قبل الاجل للتاجيل ومرة بعدة للتخيير كما في الكفاية وغيره فانكلام المتن غير
 وان ككلام الشارحين ولو اقرانه لم يصح اليها واصل ثم اختلفوا في التقسيم منها اي فيما اذا اجل ثم اختلفوا كما في التفسير
 فيما اذا اختلفا ثم ابل وابطل منها حلفه من قبيل التجاذب فانه يتعلق بطل الاول لفظا وبطل الثاني معناه

حيث بطل اي فيما اذا كانت شيئا او بركه فقلن تيب منه اي فيما اذا اختلفا ثم اصلهما بطل فحقا لو اختلفا ثم اى الزوج قبل تمام النكاح او بعد ما وضعت بالاقامة معه وخيرت بتخير القاضى منها اي فيما اذا اختلفا فان اختلفا فاختار الزوجا او قامت عن محلها او اقامها اعوان القاضى او قام القاضى قبل اختيارها بطل خيارها وان اختلفا الفرقة فقد حثرت اجل اي فيما نكل او قلن بركته وانحصى الذى نزع خصيصا به كالغنين فيه اي فيما من التاميل ونحوه بقاء الآلة فيمكن الوصول اليها وان لم يحل والغنين كالسكين من الغنين والاسم الغناتة هو الذى لا يصل الى انساها كما او البكر فخط او بعض النيب او البكر لمض او ضعف او كبر سن او سحر كافي الكافي وهذا شامل لخصى المسح وغيرهما ذكرنا كما لا يخفى وفى اصبى المحبوب الذى قطع ذكره فرق بينهما في شدة حضورهما والقضاء وفيه اشارة الى انه فرقة بغير طلاق لانه ليس باجل له وقيل بطلاق اذا الحاكم يوقعه والى انه فرق بين الزوجة والزواج بالغا بطريق الاولى وانه طلاق بلا اطلاق كافي المحيط وغيره حال لانه لا يقيد بالاجل لطلبها والمتبادر من كلامه انها لو تزوجت وهى عالمة بحاله فلا خيار لها وقيل هذا فى المحبوب وامانى انحصى والغنين فانما كان فى المحيط ولا يخفى احد سهاى احد الزوجين فى طلب التفرق لمحبب الآخر سوار كان فاشا او غيره كالجنون والبص والجهل والفق والرتق والجدري والجربى الزمانة وسوء الخلق والمرض وغير ذلك سوى العناتة والحب وانحصار لما مر فالبرص يباح فى ظاهر الجملد تشام به والجدام اثبتت به الجملد وتبين وقطع اللحم كافي الطلبة وانفق بالتحريك فيق الفرع خلقة بحيث لا يدخل الذكر فيه والرتق باسكون باليمن من ونحوه فيه من فدية غليظة او حكمة غليظة او عظم كافي المغرب ويخير عند محمد ربح الزوجة بالثلثة الاول وكل عيب لا يمكنها

المقام معه الا بضره

فصل العدة بالكسرة مصدر لفتح بمعنى المدة وشرعا قيل تربع يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول فيه انه يشكل بام الولد والصغيرة والموطورة بالثبته وبالنكاح الفاسد وبالمخلو بها طوة صحوة بالمعتدين فانهم اقرن اربعة عشر جلا كما فى النظم وغيره مع التسامح فى الحمل والاحسن ايام يصير التزويج حلال بانقضاءها بحرة مسلمة او كفاية طرف بثوت النجس للمعتد تحيض للطلاق اي طلاق الفعل وانحصى والمحبوب وغيره عابدا للدخول والمخلوة اي صحوة فانه لو طلقها قبل الدخول او بعد المخلوة الفاسدة والفساد بعجزة عن الوطى حقيقة لم يجب العدة والامر شرعى كصوم المفرض يجب كما فى قاضيهان وذكر فى المحيط انه لا عدة بنخلوة الرقار وان الطلاق اعلم من الرجعى والباين بالكنية او بالاياد واللعان او العناتة او ابانة من الاسلام بعد اسلامها او ارتدادها عند محمد ربح او غير ذلك وانفسخ بعد المخلوة كالفرقة بنجس التلويح والعتق وعدم الكفارة وتقبيل ابن الزوج وابنتها عن الاسلام بعد اسلامه وارتدادها وارتدادها عند الشتمين وملك احد الزوجين صلبه وغير ذلك تملك حيض كوا من وقت الطلاق او الفسخ الامن وقت النجس فلو طلقت فى حيضة لم تعد من العدة كاهم ولد اى العدة لام ولتحيض تملك كوا من فلاة عدة على فنة وهدية مات مولاهم الواطى

او اعتقها ذلك المولى فلو مات او اعتق وهي تحت زوج او عتده فللعدة عليها من المولى لزوال فراشه بالزوج
 او كرامة موطورة تحيض ثلث حيض يشبهه كملك النكاح لمن استاجر فانه يجب له عتده فلانها لو كنفت الى احد من
 غير امراته او ملكا يمين كجارية وابية وامه او امراته وقال اظن انها تحمل لي فان الكل موجب للعدة كما في النظم
 او بسبب نكاح فاسد كالتقعة والموت وبلاشهود وغيرهما ذكره في اشارة الى انه لا عدة على الموتة بالزنا
 ولا على المخلو بها بشبهة كما في شرح الطحاوي في الموت اى الموت على نحو (فذلك الذي تمنى فيه) والفرقة بقضا
 او غيره كما في قاضيهان وهما متعلقان بالموطورة بهما والعدة لمن اى حرة او ام ولد او حرة موطورة بهما لا يحض
 للطلاق او الفسخ او موت مولاها او اعتقها او الموت والفرقة لصغرية اشارة الى وجوب العدة على الصغرية والكثيرة
 لا يطلقون لفظ الوجوب لانها غير مخاطبة وينيغى ان يقال (عدت بايدواستن) كما في المحيط وغيره او كبر اى يورث
 الى الياض او لمن بلغت من حرة ونحوها بالسن سبع عشرة أو ثمان عشرة للطلاق ونحوه لم تحض فانها لو ماتت فالتقعة فيها
 فان عدتها يحض الا اذا آتت فمح بالاشهر بعدة كما ياتي ثلثة اشهر بالالبته اذا اتفق ذلك في عدة اشهر او بالايام
 اذا اتفق في غير ما عند ابى حنيفة وفي رواية عن ابى يوسف رحمه الله عند محمد ح تمام الشهر الاول من الرابع بالايام
 والباقي بالالبته كما في المحيط وقاضيهان والنظم والتممة المتعلق وكذا في المبسوط فقده شكل ما في النهاية عن المبسوط ان
 في الاجارة واما العدة في الياض بالاتفاق لكن في اجارة الصغرى ان العدة بالايام بالالبته اجماعا والعدة كحرة
 او كفرة صغرية او كبيرة ولو غير مخلو بها للموت من وقتها وقت النجاسة اشهر بالالبته او يوتيه كما وعشرين اليك
 كما قال محمد بن فضال او من الياض كما في ظاهر الاصول والاول احوط لزيادة ليلة كما في النظم وغيره لكن زيادتها محل مائل
 ومائل الى ما في الكفاي عن بعض الصحابة رض ان الياض تسعة والاحوط ما في الكفاي ان الياض مائة لليابى ومن النظم صحيح
 الاول تنبكية عشر في قوله تعالى (تة ليعن بفسن اربعة اشهر وعشرا) فان الميزة اذا خذت جاز ذكر العدة والامته اى فته او
 مدبرة او مكاتبه او ام ولد تحيض ويحلى بها للطلاق والفسخ او لو طلى بشبهة او نكاح فاسد للموت والفرقة حيثما ان
 كالماتن ومن اى لامة لم تحض لصغرها وكبيره يحلى بها للطلاق وغيره او مات عنها زوجها اى الفرد عن الزوجة
 زوجها بموتة تحيض او لا ويخلو بها او لا نصف ماله كحرة اى التي لم تحض او مات عنها زوجها وموتها ونصف وشهران
 وخمس والعدة للحامل قبل وجوب العدة او بعده كحرة او الامة الموطورتين ولو نكاح فاسد للطلاق والفسخ والموت
 والفرقة والعتق وان مات عنها زوج حبلى لم يبلغ اثنى عشرة سنة ولدت بعد موته لاقبل من ستة اشهر عن ابى يوسف
 اربعة اشهر وعشرون عندها وضع حملها كله ولو سقط فانه اسم ما في البطن فلو خرج اقله والطلاق رجعي حل للزوج طه
 وان خرج اكثره بانته فلا يكل وقيل بكل والاول احوط وعن محمد ح ان العدة تنقصه خروج البدن من المنكب
 الى الالبته كما في المحيط ومن اى حرة او امته جعلت اى حدث حملها بعد موت حبلى المذكور في العدة او بعد ما

ولدت بعد مائة تسعة أشهر فصاعدا عند العادة عادة الموت اى اربعة اشهر وعشر او نصف ذلك لانها لم تغير مجرى وقت
الحمل وفيه اشعار بان العدة لامرأة البالغ التي جعلت بعد مائة وضع الحمل اذا ولدت لاقل من سنتين كما في التمر تاشى لكن
في الخلاصة وغيره لمن جعلت بعد موت الزوج عادة الموت ولا النسب ثبت من اصبى الميت في وجهيه اى ثبوت
الحمل ودرهه لان ادنى مدة ثبت للنسب اثنتا عشرة سنة وهو لم يبلغه كما في جامع الصغائر وفيه اشعار بان ثبت من غير اى
في وجهيه الا اذا ولدت الاكثر من سنتين فيحكم بالقضاء ما قبل الوضع لبسته اشهر كما في التمر تاشى والعدة لامرأة الفار
اى الذى طلقها في مرض الموت للبائس او الثلث البعد الاجل بين اى العدين ثلثت حيض واربعه اشهر وثلاثين
وقال ابو يوسف ربح ثلثت حيض لانها مياثمة وفيه اشعار بان امرأة الغير الفار لم تغير عدتها بموتها كما في قاضى خان وامرأة
الفار للرحمى واحدا او اثنين مالموت من اربعة اشهر وعشر اجماعا والعدة لمن اعتقت في عدة طلاق
رحمى صارت كعدة حرة وانقلب اليها كالقلب العدة بالشهور الصغيرة الى الحيض اذا رأت وما كما في الايضاح
فاذا طلق امته صغيرة ربحا فعدتها شهر ونصف فان رأت وما صار عدتها حيضتين فان اعتقت صارت ثلثت حيض
فان مات زوجها قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشر فعلى امرأة واحدة خط من اربع عدد ولمن اعتقت
في عدة طلاق بائن واحدا او اكثر او في عدة موت كامة اى كعدة امته حيضتين او شهر ونصف او شهرين
ونفس بلا انقلاب الى عدة الحرة وامرأة اليتم اى بالغة الى خمس وخمسين سنة وعليه الفتوى كما مر خمسين سنة و
يبقى اليوم اى المفاتيح اوتين سنة او ثلث وستين كما في النظم اوتيتين وعنه انه مفوض الى مجتهد الزمان قد عرفت
بعد رموية الدم مرة وقيل مرتين وقيل ثبتت وقيل لبسته اشهر فيقضى العدة بعد ذلك بثلاثة اشهر واليه ذهب مالكام
فلقضية قاص نفذ وكذا فى ممتده البهر وهذا مما يجب حظه كما في النحرانة وذكر فى الزايدى انه لو اتفق حيضها منقطة تسعة
اشهر بان بان بهاجل والا اعتدت بثلاثة اشهر بعد ما به اخذ مالكم ربح ولقضى بعض اصحابنا واستاؤنيان للضرورة
رات الدم بعد عدة الاشهر اضافة بيانية اى بعد مضي العدة والفرار من اشهرها اولامية اى ايام معدودة
من الاشهر الثلاثة تسالفت اى تبتدأ العدة بالحيفض ولا تعد من العدة ما مضى منها ولو رأت الدم بعد الاشهر وفيه
اشارة الى انها لو فرغت وتزوجت باخر ثم رأتها كان نكاحها فاسدا وعليه العدة بالحيفض كما في النظم لكن لو قضى القاضي
بجواز النكاح ثم رأت الدم لم يكن فاسدا ولا صحيح ان القضاء ليس بشرط كحازه كما في المفصلات فما رأت من الدم ثم خاضت
وهو الصحيح كما في الخلاصة واليه اشار المصنف ربح فى الحيفض فما ذكره هنا مجرد تبينه على الخلاف كما تسالفت العدة
بالشهور من خاضت حيضته او حيضتين ثم اكسيت اى لا يعد من العدة ما مضى من الحيفض الطهر فكان الطلاق
قد وقع قبيل الاياس كذا الح على المصنف ربح من الوقاية وذلك منطوق عبارته وعبارة سائر الكتب اجمع واكتع
وهو منصوص عليه فى متن المبسوط فى آخر باب الرقعة فمن انظر السور بسببه المصنف الى التوهم والقول بان معناه كما يلى

اعتبار العدة بالشهور وليعد من العدة ما مضى من الحيض والطمه ويجب على مقتدة الطلاق والنسخ والموت وغيره ما
 يشبهه من قبل الزوج او الاضني عدة اخرى لو طلى وفيه اشعار بانه لو طمها مبتوتة مقرر بالطلاق لم تسالف العدة
 وان لم تقر به تسالف كما في المحيط وتداخلتا اي اشارك العدتان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان سبب
 الاول والثاني وقعا معاني الوقت الثاني فيقدر منه سوا كتابا من حليلين او من جل من حليلين كالتو في عندها
 زوجها اذا وطئت بشبهة او من ضرس فاذا اتم العدة الاولى القضي لبعض العدة الثانية وعليها ان تيم بالقيتها
 فالملقة البائن اذا وطئها الزوج الاول او رجل آخر بشبهة بعد انقضائها بحضة ثم انقضت حيفتان كانتا الاولى والثانية
 فاذا مضى ايفضة كانت للثانية خاصة ولا نفقة فيها لانهما عدة الوطى لعدة النكاح وكذا اذا انقضت حيفتان ثم وطئها
 كما في المحيط ويكن ان ينقضى العدتان معا اذا وطئت مقتدة عن وفات بعد ما انقضت شهر منها فاضت ثلثا آخرها
 آخر ثلثة اشهر وعشرة عدة اي ابتداء عدة النكاح الفاسد عقيب انقضت اي زمان يصلح لابتدائها بعيد التفريق
 بالموت او القصار او غيره فلا يشك بااذا فرق في الحيض او بعده بقرنية ما من الحيض الكوامل او عقيب عزمه
 ترك الوطى بان يقول صير كما غرمت على ترك وطئها او وطئك كما في تكراني قيل هذا في المدخولة واما في غير فان
 تتركها على قصد ان لا يعود اليها اصلا كما في المستصفي وليس في الكلام ان يشترط لكون الغرم تركا للوطى ان يقول كبر
 ونحوه كما ظن وفي مجموع النوازل ان ما في المتن قول ابي يوسف ج وفي انفصولين ان ابتداءها من حين التفريق
 عند الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة الفصح عقيب الطلاق او الموت لانه السبب كما في الهداية لكن في الاسرار ان
 السبب نكاح ساكنا بالدخول وما يقوم مقامه وينقضى العدة اي عدة النكاح او الوطى وان جهلت الزوجة سيما بالطلاق
 او الموت او غيرهما فاذا بلغها طلاقه او موته فقد انقضت العدة من وقته وفيه اشعار بانه لو اقر بالطلاق فقد انقضت من
 وقته وهذا اذا صدقته والافمن وقت الاقرار وهذا في حق النفقة والسكنى واما في حق الزوج باختها او اربع سواها
 فمن وقت الطلاق كما في الكافي وان كان مع مقتدة كما جامعها او فاسد انفس طلاق بائن عن نكاح صحيح كما هو المتبادر
 فلو كان عن فاسد لم يلزمه المهر ولا العدة بالاجماع كما في الصغرى وطلق قبل الوطى ولو حكما يجب عليه
 مهر تمام عندها ونصف مهر عند محمد وزفر ويجب عدة مستقبلية لفتح الباء اي مبتدأة كما في المغرب
 فلا يعد ما مضى منها عندها وليعد عند محمد فاعليها اتمام العدة الاولى كما في الكافي ولا عدة على وميته ككاتبته
 طلقها او مات عنها ومي عنده اذا كان ذلك منهم تدينا واما عندها فاعليها العدة واما تعرض لعلالة لعدة على
 حربيه طلقها حربيه بالاتفاق واما قال زومي لانه لو طلقها مسلم فاعليها العدة ولا على حربيه خرجت اليها مسلمة
 او ذمية او مسانته فلا سلام ليس بشهر طمها او انما اشترى الخروج على نية ان لا تعود اليها كما في النهاية لكن في نكاح الهداية
 والمفترات وغيرهما ان الخروج ليس بشهر طمها قالوا انها لو سلت في دار الحرب بضئ ثلث مريض بابت منه ولا عدة عليها عنده

خلافا لما لا السامع فان عليها العدة سواء كانت ذميمة او حربية عنده وعنه جواز لكل الحربية ولا يطرق حتى تقع الحمل
 اختيار الكرخي كما في المحيط وتحد اي تناسف وجربا على فوت نعمة التكاح من احدث الزوجة اعداها في محدة او من
 تحد بالنظم او الكسر اعداها في حادثة اي تمنعت من الزنية بعد وفات زوجها كما في الصحيح معتدة البائن بالطلاق
 او الايلار او اللعان او فرقة اخرى كما في المشارع والموت حال كونها كبيرة مسلمة حرة او امة فلا يجب الحاد على
 المطلقة قبل الدخول او المطلقة الرجعية والصغيرة والكتبية ويجب على قته وام ولد ومكاتبه بابت او ماتت او اوجبت
 كما في النظم وينبغي ان يقول بمكفلة بدل كبيرة لانه لا حد او على المجنونة كما في الاختيار وغيره وذكر في السراجية ان المطلقة
 الرجعية يستحب لها الثنتين والطيب وليس احسن الثياب لترغيب الزوج تبرك الزنية فواف تحد والزنية بائنة
 به المرأة من على او كحل كما في الكشاف فقد استدرك ما بعده ويؤيده ما في قاضيخان ان المعتدة تجتنب عن كل
 زينة نحو الخضاب وليس المطيب كذا ما ياتي من المحيط وليس الثوب المزعفر والمعصر اي الصبوغ بالزعفران
 والعصر بالنظم بالفارسية (كلم) وكذا البس القصب والخمر وعن ابي يوسف ربح لا باس بالقصب والخمر الاحمر كما
 في الاختيار والمراد من الثوب ما كان جديدا يقع به الزينة والافلا باس بلبسه لانه لا يقصد به الاستعرورة والاحكام
 تبني عن القاصد كما في المحيط والدم من زريت او غيره ولو غير مطيب والدم من بالفتح والنظم والخنما اي الاحضار
 به والطيب اي استعماله في البدن او الثوب والحلل بالفتح والنظم اي الاحتمال به الا بعد ربحان كانت فقيرة
 لا تجز الا بذه الثوب او شتمت راسها او عيناها او اعماوات الدمن او اكتملت المعالجة او تهشمت بالاسنان
 المنفرجة لرفع الاذى فحينئذ لا باس به لانه واجب الدفع شرعا فكيف تناسف عليه واما الاثنتا ط بالطرف الآخر
 فللزنية فلم يحل كما في المحيط لا تحد تبرك الزنية اذ لم معتدة تحقق جوت المولى او اعتاقه ولحق المضاف اليه
 امرأة معتدة تكمل ح فاسد ولا تخطب بالنظم وهو المراجعة في الكلام ومنه الخطبة بالنظم والكسر لكن النظم ينقض بالخطبة
 والكسر يطلب المرأة معتدة الا تعريضا بكلام له وجهان من صدق وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب التحقيق
 ان التعريض هو ان يقصد من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع له
 والمعرض به كلاهما مقصود ان لم يستعمل اللفظ في المعرض به بقول المحتاج اليه فتك لا سلم عليك فيقصد من اللفظ
 السلام ومن السياق طلب شيء وجبك بالتسليم مني التفاضل فيه اشارة الى انه لا يصرح بتزويجا بعد التفاضل اعادة
 مثل ان يقول انك انز وجب بل يقول شل اريد ان انزوج امرأة انك بحسنة اني حسن الخلق كثير الانفاق حسن
 الى النساء الى جواز التعريض لكل معتدة مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلا وكذا المعتدة البائن كما في النهاية وغيره
 عن شرح التاويلات لكن في المختار انه يجوز كما للتوفي عنهما زواجا اتفاقا ولم يوجب رض في معتدة عتق ومعتدة وطى
 بائنة وفرقة ونكاح فاسد وينبغي ان تعرض للاولين بخلاف الآخرين وفي الظهيرية لا يجوز خروجا من البيت

بخلاف اللذين وفي المفترقات ان بناء التعريض على الخروج ولا تخرج معتده الرجعي والباين اذا كانت
 حرة ملكة فاما الامة فمن محرج انها تخرج بلا امر المولى وكذا الصبية الا اذا كان الطلاق جيبا فلا تخرج حينئذ الا بالان
 الزوج كما في الحيض والكتابية بمنزلة ابنته كما في قاضينها وكذا المجنونة والمعتوبة والذمية كما في النكاح وقد ردت معتدة
 غير الرجعي تشمل البائن المختلفة وفي المختار لو انها احتلعت على ان لا نفقة لها قيل تخرج منها المعاشها والاصح ان لا تخرج
 كالمختلفة على ان لا تسكن لها فانها لا تخرج من بيتها الذي كانت تسكنه وقت الفرقة بقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن)
 الآية وفيه إشارة الى انها لا تخرج الى صحن الدار وهذا اذا كانت في الدار منازل غيرهم لان مجئها بمنزلة السكنى والا
 فتخرج والى ان المعتدة من النكاح الصحيح والفاسد سوار في حرمة الخروج وعن شمس الاسلام ان معتدة الفاسد لا تخرج
 اصلا لا ليلا ولا نهارا ولو اذن الزوج لان الاعتداده في موضع الطلاق واجب والخروج حرام الا لضرورة كما في الحيض
 وتخرج معتدة الموت للمعاش لانها بلا نفقة في المملوكين اى الليل والنهار وتثبت اى تكون
 في جميع الليل او اكثره في منزلها ولتعد المعتدة في منزلها اى منزل زوجها وقت الفرقة اى فرقة كانت
 ووقت الموت طرف المنزل لاصفقه واللازم حذف الموصول مع بعض الصلة ولا لالة لطرف على المعروف وفيه
 بانها لو طلقت غائبة عادت الى منزلها والتدبير في اختيار المنزل في الوفاة والباين والزوج غائب اليها في الرجعي
 اليه كما في المحيط الا ان تخرج المعتدة بان كان المنزل مارية او موجد مشاهير او اما ان او جرة طولية فلا تخرج كما
 في المحيط او ان خافت تلف مالها في ذلك المنزل بالسرقة او الحرق او الغرق او خافت الانهدام
 انهدام المنزل وفيه اشعار بان ان خافت بالقلب من ام المييت خوفا شديدا فلها ان تخرج كما في قاضينها ولو لم
 تجد المعتدة كرايا البيت الذي اجره الزوج ومات فادبر عليها في مالها فلم تجد الكرايا تخرج فاذا خرجت قتلت
 حيث شئت الا ان يكون مبتوتة فتنقل حيث شاء كما في المختار ولابد من ستره اى ستر حجاب بينهما في البائن
 واحد او اكثر وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه فإخروجهما ولا يجوز ان يتعبدوا بستره وكذا
 الاولى خروجه فسقه في الكافي ان كان فاستأجر من غيره الى منزل آخر وحسن ان يجعل اى يسهل اى
 بينهما امرأة ثقة قادرة على الحمل والنع عن الوطى ولو اباها الزوج واحدة او اثنتان وماتت عنهما في
 سفرهما في مصر او مغارة بقرنية قوله وان كان في مصر فالتفسير بغير موضع الاقامة بل هو في مصر وانما قيد بالابانة
 لانها لو طلقها جيبا في مغارة وبعد ما عن مصر والمقصود مسيرته بقرنته في الذباب ولو كان البعد عن مصر مسيره
 ولو كان البعد عن مصر فاما ان كان بعد ما عن مصر بالذي انشأه او بعد ما عن مقصد ما الذي توجب ان اليه والمقصود
 بمصر الصاد اسم مكان من يقصد بالمسيرة سفر اى ثلثة ايام وليا اليها وعن الاخر اى مصر والمقصود اقل
 مسيره سفر توجبه المرأة اليه اى الى الاخر الاقل مصر كان او مقصدا في النهاية ان كان بينها وبين مصر اقل من ثلثة

ایام رجعت الی مصر با و کان البعد من المقصد اقل من المسیرة والایین بعد بکذا لک بالکان البعد عن کل منها مسیرة مفرا
 اقل منها خیرت بین الرجوع الی مصر با و بین التوجه الی مقصد ما معما ولی ای محرم سوار کان عتبه او لا والعود الی
 الرجوع الی مصر عانی الصورتین احما واولی من المقصد لتعذر فی منزله ولو اتقی بالاسیمة لکان کافیا و الکانت قد بانها
 او مات عنها فی سفرهما فی مصر ای موضع اقامته و توقیریه و بعد بایعن کل من المصر و المقصد مسیرة سفر لقرنیة قوله
 ثم یخرج محرم لان الخروج الی ما دون السفر یجوز بلا محرم تعذر المرأة معه اے فی المصر و لو معما محرم و هذا عنده و اما عنده
 تخرج مع المحرم و فی المشرع و مما ضیقنا ان انما الکانت فی مفارزة و کل منها مسیرة سفر سارت الی اونی موضع فیه من و
 الکانت فی ما من تربصت فیه عنده قال اذا وجدت محرما خرجت مع الی ای اشارت و الا تعذر ثم ای بعد الاعتدال فی المصر
 تخرج المعتدة منه محرم ای بسببه او معه و ذکر فی التفصیل اذ لم یکن لها محرم اقامت فی المصر تنقض عتبتها و تجب
 محرم ما و اذا وجدت قوما فیهن سار فانت علی نفسها توجیه و ترجیح محرم

فصل الخصائصة بالکسر لغة مصدر حصن بصی ای رباہ کما فی المقاس شرعاً تربیة الام و غیرہما الصغیر او الصغیرة قبل الفتح
 و لیس بالام ای الصغیر الملتصق و لفتقها علی الاب حیاء علی ذی رحم الصغیر علی قدر الارث متساویاً لاجبر لے بلا اکره
 الام علی اخذه اذا ابت مطلقاً کما ذکره البقالی و فی الکرا فی انما لا تجبر الا اذ لم یکن له ذور محرم فاجبرت حینئذ و فیه إشارة
 الی انما اولی من المحرم و ان طلبت اجرا و المحرم لم یطلبه و الاصح ان یقال لها المسکية او اذ فیه الی المحرم کما فی النظم و الی ان
 یدفع الیها بلا طلبها لکن فی الاختیار خلافه و کذا سائر المستحقین للخصائصة **قد طاعت** لے او تعت بینهما فرقة سواء
 بالطلاق او الموت او غیره او لا تطلق ثم اے بعد الام بان ماتت او لم تقبل او تنرجعت بغير محرم احما اے
 لام الام و ان علت و نحن ابی یوسف رح ان ام الاب اولی من ام الام ثم ام امی اے الصغیر و ان علت
 و هذا اولی مما فی بعض النسخ (من امه) ای الاب لانه یلزم الخذف و الا فتشاور ثم اخته ای الصغیر لاب و ام ثم
 اخته لام ثم اخته لاب و فی اختیار عن ابی حنیفة رح تأخیر ما عن النحالة ثم بنت اخته لاب ثم لام ثم ام ثم لاب
 و لم یدکره استثناء بالاصل عن الفرع کما هو العادة فکلامه لیس بقاصر کما ظن ثم خالته کذا لک ای خالته لاب
 و ام ثم لام ثم لاب ثم بنت خالته کذا لک ثم عمتہ کذا لک ثم بنت عمتہ فالولایة من قبل الام لانها اشقی بالمحیط
 لاختصاصه لبنت النحالة و العمة کنت النحال و العم بشرطه یمین ظرف الطرف ای لام و غیره فلا تحوّل لاختصاصه
 لامه ای قننه و مبررة و مکاتبة و ام ولد کن اذا اعتفن من کما حررو فی المشرع ان الامه اذا فارقتما زوجها
 فالحق للمولی و ان کان الاب خراً و لا یفرق بینه و بین امه و لا یخفی استثناء الامه عن ام ولد و ان لم یتم
 لا المرتبة کالمسلمة فی خصائصة ولد المسلم حتی یعقل ای یدرک و ینیا یجوز یؤخذ عنها جارية کانتا و غلاماً ثم
 الامن من تعلیم الکفر و ینکح غیر محرم من الصغیر مجرور بالاضافة و یجوز نصبه بالمفعولیه و الفاعل مستحقه لخصائصة

ليست منها حقهما اى حق الحضانة فاذا اجمع النساء الساقطات الحق يقع القاضى الصغير حيث شاء منهن كفى لمحمد ومحمد
 اى بكاح محرم منه لا يتقطعهما كام ان غير محرم عمه اى الصغير ومن جده ام الام او الاب محرم جده ابا ابى الصغير
 او ابا امه ويعود الحق اى حق الحضانة اليها بزوج والى كاح سقط ذلك الحق بعد اى بذلك الكاح والاحسن بزوج الوالد
 فلو لم تقرب الكاح او اقرت بالبينة صدقت كفاى لمحمد اى بعد فقد النساء المذكورات الحضانة للعصبات
 على ترتيبهم فى الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ لا بام ثم الاب ثم جده ثم كذا ثم الحسم ثم نبوه اذا اجتمع
 استحقوا الحضانة فى درجه فالاولى ثم الاسن كفاى للاختيار لكن لا يرفع حصته اى لا يرفع القاضى حصته لا يبيها
 الى عصبته غير محرم الا اذا لم يوجد محرم فرفع الى افضل موضع كمولى العتاقة واسن العم ولا يرفع حصته الى
 عصبته فاسبق ولو محررا كفاى الكفاى ما جاز اى شخص لا يبالى باصنع وباقيل له كفاى المغرب ولا يخرج فى المقام لم يما
 شاطفل مغير ولا ينظر الى سبع سنين كما قيل فى الخائف وفيه اشعار بانه خير اذا بلغ كفاى الهداية والطفل كالصبي من التولد
 الى الاحكام الا انه مما يستوى فيه الذكر والمؤنث كفاى المغرب والام والجدة ام الام وام الاب احق به اى الابن
 الصغير حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ويستحي لى يكتنه ان يفتح سراويله عند الاستنجاء
 ويشده بعده كفاى الكفاى وحده حال او ظرف وقدره ابو بكر الرازى تسع سنين والخصات سبع وعليه القوى كما
 فى الخزانة وغيره وهما احق بالبنات الصغير حتى تحيض او تبلغ بالنسب وفى النظم تصير بنت اربع عشرة سنة وروى
 هشام عن محمد بن ابراهيم احق بها حتى تستحي لى تبلغ مد الشهوة كما فى النكاح وهو المعتقد علامته لما يقضى له بفساد
 الزمان اى اهل الزمان وغيرهما الام والجدة ممن يستحق الحضانة احق بالبنات حتى تستحي وقيل حتى تسفى عن النجاسة
 واذا تسفى الولد عند واحدة منهن فالاولى اقربهم تعصبا فالاب ثم الجد الاقرب فالاقرب كفاى للاختيار والام
 امرأة مطلقة انفقت عدتها بولدها اى لا يخرج من بلد الى آخر الا الى وطنها الذى تمها فيه فلا يخرج الى بلد
 وطنها وان وقع النكاح فيه فى رواية الاصل وتخرج فى رواية الجامع الصغير والاولى صوم ولا الى وطنها الذى
 لا يعتقد فيه فيلزم ان لا يخرج الى بلد ليس وطنها ولا يقع النكاح فيه الا ان يكون قريبا بحيث لو خرج الزوج الى البلد
 اكنه ان يبيت فى ابله وعلم القرينين كالبدين ولما ان يخرج من القرية الى البلد القريب للتاديب ون العكس الا اذا
 وقع العقد فيه لان اهل الكفور اهل القبور ولا يخرج الى دار الحرب اصله اكل فى الكفاى وهذا اى السفر بالولد الى
 الوطن للام فقط فلا يخرج اب الاب الا ان تسفى ولا غير ممن يستحق الحضانة نظر الصغير
 فصل اقل مدة استقرار الحمل بالفتح لى حمل المرأة ما فى البطن من الولد ستة اشهر يوتيه فان عشرين مائة نفخ
 وتين لصلب الاعضاء كفاى الحديث فلو حارت بولدها اقل من ستة اشهر من وقت النكاح لم تثبت نسبته ليقين العلوق
 قبل النكاح كفاى الكفاى واكثرها كثر استئذان وغالبها تسعة اشهر فثبتت من زوجها نسب له

الا ان اشترى منهم المصنف زوجا فهو الى انما اللعام فانخرج مع الخمر على وجه الدين او سوط مع اللبن او في ذوا غير لازم
 بالطلاق الاحوال كما يحكي والكسوة بالضم والكسر اللباس كما في المغرب وغيره او اللباس كما في التلج وغيره وفيه تردد
 وقد يراد به عین ونحوه وسراويل وجبة كذا هي في الشاركنه لا يلزم تغيير الاوقات والسكنى اسم من الاسكان
 لامن السكون كما في الصحاح فتسكن في بيت يجب الزوج لكن بين جيران الصالحين كما يأتي وهذه الاسماء ان حملت
 على المعاني المصدرية والاحتياج الى تقدير نحو الادار على الزوج اى رجل خرا وعبد بركاح صحيح كما هو المتبادر فلا نفقة
 في الفاسد ولو كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لان سبب الوجوب الاحتباس بحيث يهيار له الاستمتاع بها
 وطيا او دواعى فانه يعجز با عن الاكتساب ثم الاتفاق للعرس بالكسرى اى لاجل امرأة الرجل كما في الصحاح والمغرب
 وغيرهما فلا يتناول الصغيرة مسلمة او كافرة موطورة او غير موطورة او امته ولو غتية كبيرة او صغيرة لو طار رأى صلح
 لوطى في اجتهاد يمنع نفسها عنه فجب نفقة الرقهار والقرنار او غيرهما مما لا تمنع الوطى ولا اعتبار بكونها مشتاة على الصحيح قد جرحا لها
 اى الزوجين وعليه الفتوى كما في الهداية وذكر في الخزانة انه بقدر حالها فينفق بقدر ما يقدر والباقي دين عليه لكن في ظاهر
 الرواية انه بقدر حاله وهو الصحيح فوجب بقدر طاقته وان كانت مفرقة اليسار كما في المضمرات في الموسرين من الزوجين
 نفقة اهل اليسار كسوتهم واليسار اسم من اليسار الاستغفار وفي المعسرين نفقة العسار اسم من الاعسار لا نفقة
 يستعمله بعض اهل العلم الا انه غير مسموع كما في الطائفة وقال المطرزي انه خطأ منسوخ وكانه اتركها لمزاوجة اليسار لكنه ليس في حديثنا
 غير الواضع وفي الزوج الموسر والزوجة المعسرة بين الحالمين اى بين اليسار والعسار وفي عكسه اى عكس
 ذلك بان كانت موسرة والزوج معسر اى بين الحالمين اى نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين
 لما تقر في الشرع والاطلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطبائع والخص والعلاء فيقدر
 ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة دراهم او خمسة ولو كان
 احدهما معسرا فخير البر وباجته او جنان فيفرض كل شخص وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحرف كل يوم في التجار
 كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزايدى والى ان الزوج على الاتفاق فلا ضرورة الى القاضى الا اذا قدر ما يكفي فان
 القاضى ان يزيد على ما فرض من قبض عنه للعلاء والخص والتسحب ان يطعمها ما ياكله لانه ما يجوز بحسن المعشقة والاكتفاء بشعر بان الكسوة
 كالنفقة فيما ذكرنا ولذا لو ملكا قبل مضي الوقت لم يقض عليه يدا لها حتى مضى كما في المحيط وذكر في الخلاصة ان مدة الكسوة في النساء
 ستة اشهر وفي الصبيان اربعة اشهر ولو كانت العرس في بيت ابيهما بلا طلب الزفاف وقال بعض ائمة بئح انها
 لا تستحق ان تمزق اليه والفتوى على الاول فلو امتنع عن الانتقال اليه لاستيفار مهرها لم يعمل كان لها النفقة
 كما في المحيط او مرضت اى حدثت لزوجة صحيحة في بيت ابيهما مرض في بيت الزوج فينفق عليها في بيته الا
 ان يتناول فتسقط لانها صارت كصغيرة فان قلت لا فائدة للطرف لانها مرضت في بيت الاب ثم زفت الى

بيت الزوج مريضة قالوا انما النفقة كما في قاضيخان قلت الاحالة على الغير شعرا بالضعف والخلاف مع اضروري عن
 ابي يوسف سرح النفقة انما كانت لا تطبق الجمع وفي الفصولين انهم قالوا انما تجب النفقة للمريضة في بية اذا تمكن من الانتفاع
 بها بوجه والا فلا نفقة لها والاكتفاء بالنفقة دليل على انها لا تستحق ثمن الاذوية كما في المحيط لا تجب النفقة لنا شريطة ما
 على تلك الحالة ثم وصفها على وجه الكشف فقال خرجت الناشرة من بية خروجا حقيقيا او ملكيا بغير حق واذن
 من اشترع فمن النواشرة اذا اشترى نفسها لا يتنهار المهر بعد ما سلمها كما قالوا وليست بناشرة عنده وانما اذا كان الزوج
 ساكنا معها في منزلهما نفقة عن الدخول عليها فانما ناشرة الا اذا اشترى ليتها لها الى منزله او يكرهى لها منزلا فح لا تكون
 ناشرة كما في قاضيخان وانما اذا اشترى نفسها بالنهار والليل فقط فلا نفقة لآخرات لم تكن مع الزوج الا بالليل كما قال
 الزاهدى وانما اذا ابت ان يتحول معه الى منزله او يدير يده وقد اوفى مهرها فلها سكنها في ارض النصب فانصفت
 ليست بناشرة كما في المحيط وبما ذكرنا في اثناء المسائل ظهر فائدة القيد ولا لزوجة مجهولة بدين وان لم تقدر على ادائها
 او زفت او فرضت لها لان الاقباس لا يفوت من جهة الزوج وبذا عندنا خلافا لابي يوسف وفيه اشارة
 الى انه لو حبس بدين قدر على ادائه او بغير حق فلها النفقة والى انها لو حبست ظلما وجب النفقة وهذا عند ابي يوسف سرح
 خلافا لما هو الصحيح كما في المحيط فاحسن الادراك الذين ومريضة في بيت احد الابوين لم تنزف الى بيت الزوج
 اى لم تنزف اليه او زفت وقد خرجت الى بيت احد هازيارة وهي بجالة يكن ان تحمل في محبة او غيرها الى بية والا
 فلها النفقة كما في المفصلات وذكر في المحيط اذا وضعت في بيت الاب مرضا لا يقدر على الوطى ولم تنزف الى بيت الزوج
 الا انها لم تمنع نفسها عنه بغير حق وجب النفقة ولزوجة معصومة كرها وعن ابي يوسف سرح لها النفقة وانما
 القيد فانما ليست واجبة اذا رضيت به وحاجة اى حال كونها لا يكون معه اى الزوج حج الاسلام قبل تسليم النفس
 او بعده كما ذكره المحصاف وقال القدوري لو بنى بها ثم حجت مع محرمة فلها النفقة عند ابي يوسف سرح خلافا لمحمد سرح
 وفيه اشارة الى ان النفقة لمدة الزنا والمحرم لغيرها نفقة ثم لان الواجب عليه نفقة المحرم حتى تفوض لها شريطة ان
 ابي يوسف سرح اذا ارادت حجة الاسلام يوم الزوج بالخروج معها وبالاتفاق عليها الكل في المحيط وتنبى ان النفقة في حج
 انقل بالطريق الاولى ولو كانت حجة معه اى الزوج فلها نفقة المحصر لا السفر فيازاد على نفقة المحصر كون في البها
 لانه بانها منفقة لها ولا الكراهة اى اجرة الابل ونحوها وان كان في الاصل مصدر كاري ولان في الموضعين نفق الغنم او
 للعطف وما بعد ما فيها من فروع محذوف المضاف عن الاول لا الثاني او في الاول للعطف وما بعد ما يجوز وفي الثاني نفق
 الغنم لغيره وما بعد ما فروع فان منهم من جوز باذلك في المعرفة مع عدم التكرير ومن الظن تقدير لاما موقوتة في السفر
 ولا اى ليس لها الكراهة عليه لانه يلزم عمل لعل ليس وحذف اسمها وحذف الموصول مع بعض الصلة وحذف حرف
 وليس بقياس مع كثرة الحذف بالضرورة ويجب عليه مائة نفقة خاوم ووضيفة فادرة على الخدمه ونفقتها

من نفقة الزوجة والمعتبة الكفاية ويدخل فيه الكسوة مقيص وازار من كرايس وكسب خاص ونف لا خمار واحدا من خلاف
 لابي يوسف ج الا اذا كانت من نبات الاشراف فانه يجزى على نفقتها لما فقط فلا يجزى عليها اذا لم يكن للزوجة خادم وفيه
 اشعار بان يشترط للاجبار على نفقة كون الخادم ملكا لها كما قال بعض المشايخ وقيل عليه نفقة الخادم ولو حرا وذا اذا كانت
 الزوجة حرة فاما اذا كانت امته فغير مجبور لها واعلم ان نفقتها لم تجب الا اذا قامت على عمل البيت اكل في المحيط لا
 تجب عليه نفقة خادوم واحد لما معسر في الاصح من الروايتين ومهوراية الحسن عن ابي حنيفة ج لان الخادم لا يربط
 الزينة وذلك في حال اليسار وقال محمد ج عليه نفقة خادم كافي المحيط ولا يفرق بينهما اي الزوجين بغيره اي
 بسبب عجز الزوج عنهما اي النفقة هي مأكول وملبوس وسكن فلو خضعت معه لها لا يباع مسكنه وخادومه لانه من اصول
 حوائجه وهي مقدرة على ديونه وقيل بيع ماسوي الا زارا لاني البر وقيل ماسوي من الثياب اليه مال الخلوabi و
 قيل وتين واليه مال السخسي ولا يباع عمامته كافي المحيط وتومر اي يامر القاضي ايا بالعبء عنها بقرينة اعطفت بالاستدانة
 اي باستقرار من قرض القاضي لاجلها عليه من النفقة عليه اي على الزوج ليودي عند اليسار كما ذكره المصنف ج واليه
 كلام المغرب لكن التوكيل بالاستقرار لم يصح على الاصح كما ياتي فالاصح ما قال الخصاص انه يشترى بالنسبة لتقضي من
 مال الزوج فرب المال يرجع عليه كما يرجع على الزوجة بخلاف ما اذا فرضها ولم يامر بالاستدانة فانه لا يرجع الا على الزوجة
 ثم هي على الزوج وفيه اشارة الى انها لو استدانت بغير الفرض لم يرجع عليه كما في التحفة والى انها لا ترجع عليه الا بتفويض
 بالاستدانة عليه وقال ركن الائمة ان نيتها كالنصرح بها فلم تنو لم ترجع به كما في الزايد والى الكفاية تشير الى انها اذا است
 بالاستدانة ولم يدنها احد وطلبت من القاضي التفريق لم يفرق بينهما وقال الشافعي ج يفسخ بينهما اذا عجز عن القيام
 المهر المجعل قبل الدخول فطلبت التفريق لكن لو فرق القاضي اشافعي لقد قضاه عند اكل ان فرق القاضي الحق في ابتعاد
 نفق نفاذه روايتان وهذا اذا كان الزوج حاضرا فاما اذا كان غائبا فلا ينفذ على الاصح كما في الحقائق وغيره وذكر المصنف ج
 ان مشايخنا اختلفوا ان يصب القاضي نابا شافعيافرق لافرة ومن فرصت مجاز اي نفقة زوجه نفقة لها
 عساره اي لاجل عساره اي وقت عساره فليس اي صار موسرا ثم القاضي بالفرض عليه نفقة ليساره
 ان طلبت الزوجة نفقة اليسار فيعبر حاله في كل وقت كما في الكافي وغيره وفيه رفر الى ان من فرصت ليساره
 ثم عسر ثم نفقة عساره ان طلبت لانه اذا تبدل حاله فلها المطالبة بقدر ما كافي الاختيار لكنه اختار ما ضعف في اليسار
 فانه اعتبر حاله ثمه وحاله هنالك لا يخفى وتسقط نفقة الزوجة مأكولة وملبوسة في ماتت مضت ولم تصل اليها اما
 بعجزه او لغته او غيبته بالحبس او غيره الا اذا سبق فرض قاضي بالنفقة مع الاستدانة او لا ورضيا بشي معلوم
 منها كل شهر او سنة فان ولاتيه عليه اقوى من ولاتيه القاضي عليه فنجب النفقة المفروضة او المرضية لما قضى من
 زمان الفرض او الرضا ما واما محيلين فان مات احدهما بعد احد ذين او طلقها قبل قبض من الزوج

شيئا منها طرقت افعالين سقطت بالموت او الطلاق المفروض بانقضاء او الرضا من النفقة لانها صلتها ساقطة باحد حال
 كالموت وفي خزانة المقيمين ان المفروضة لا تسقط بالطلاق على الاصح وفيه اشعار بانها لو لم تقيمن باحد ما تسقط بالطريق الاول
 كما في المحيط الا ان الشرائع بامرها تسمى فانها لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة ان في سقوط المستلزمة بالموت
 روايتان والصحيح انها تسقط كما في المحيط ولا يسترد عند شيخين معجزة اى نفقة عجالت في اداها المدة مات احدكما
 قبلها اى قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خاليته عن الزوجة وقال محمد بن سيرين ونفقة تلك
 الايام عنهما ان بقيت وميتهما ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بل خلاف وعنه تسرد نفقة شهرا اكثر كما في المحيط ونفقة
 عرس القن الماذون بالتزوج عليه اى القن والعرس اعم من محرمة والمكاتب وام الولد والنفقة الا ان فيما سوى ذلك
 يشترط ببقائه بوجوب النفقة كما ياتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليبا الا انهما لو ديان النفقة من كسبهما كما في المحيط
 ويبيع القن لا غير فيهما اى في النفقة المفروضة او المرضية الا ان يفديه المولى او يموت او يقل مرة بعد مرة اخرى
 فاذا اجتمع عليه نفقة خمس مائة مثلاً يبيع فيها ثم اذا اجتمع مرة اخرى يبيع اخرى ثم وثم لان النفقة تجب ووجوبها بغير الزمان في
 حكم دين عاود كما في شرح ادب القاضي والمحيط وغيرهما وقد يعيد بصورة النصف من اذ افرض القاضي عليه الف ورحم
 مثلاً يبيع خمسمائة وهي قيمته والمشتري يعلم ان عليه دين النفقة يبيع مرة اخرى فانه لا يوجب اصل تينيط منه على ان يبقى
 ان يسقط ما بقي من ابيع الاول الى العتق او بالكلية كما في الموت ولا يزيد علم المشتري على علم البائع ولا يؤخذ بشئ من كسبه
 يؤخذ الباقي من المشتري ويبيع في دين غير ما في غير النفقة مرة واحدة لانه لا يتجدد بغير الزمان فاذا ابيع في المهر مرة
 وبقى شئ منه اخر الى العتق ويحب عليه سكنها باى اسكان زوجته في بيت اى في مكان يصلح ماوى للانسان
 احب لكن بين جيران صالحين سيما اذا كان ممن تيمم بالاذار ليس فيه احد من اهله من الضرة او ذى رحم محرم منه كوالدة
 وابنة وفيه اشعار بان لما ان لا تسكن مع ضرمتها وام ولد كما في المحيط وقال محمد بن سلام له ان يجمع بينهما كما في
 الزاهدى وفيه ايضا ان الكنة ان يجعل كل واحدة بيتا فلما طلب ذلك والا فلا في الملتقط كره لهما وفي البيت ناعما
 منفي عليه اوصى عاقل ولو كان ذلك الامم ولد اى ولد الزوج من غير ما اى الزوجة لمعاداة بينهما غالبا الا ضربا
 اى بان ترضى ان يكون معا من المدة لانه معها وفي بيت مفردة معين من وار للزوج شتمته على بيوت له اى ذلك
 البيت خالق بالتحريك ما يتعلق وتقع بالقتل كفاها حصول القصد وفيه رمز الى انه اذا جمع بينهما وبين ضرمتها واحد
 من اهله في دافيهما يموت وعلى كل واحد بيتا على كفة ليس لهما ان يطالبه مكانا آخر والى انه لو لم يكن له البيت واحدا كان
 لما ذلك كما في الاختيار وله اى الزوج منع والديها وولدها وغيرهما من الاقارب حال كون ذلك الولد من غيره
 اى غير ذلك الزوج وليس بصفة والا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة من الدخول عليها لان المكان ملكه كما
 في الكافي وفيه اشعار بان ليس يمنع من ملك الغير الا من النظر اليهما عطف على من ونفى الجبس امر لا يمنع منه او لنفى

اى لا يمنع من النظر من الطن ان التقدير ليس له منع من النظر كما ذكرناه سابقا ومن كلاهما متى اى فى اى وقت شأوا
 اولاً ضريفه والمنع قطعية الرحم وقيل لا يمنع من ذلك والكلام وانما يمنع من القرار لانه القسنة كما فى الهداية وقيل
 لا يمنع من الخروج الى الوالدين ولا من دخولها عليهما كل جمعة اى سبعة ايام كما فى الهداية لكن فى قاضيهما
 ان ايهما لا يمنع من الزيارة فى كل جمعة وانما يمنع عن البتوتة وبه اخذ مشائخنا وعليه القوي وكذا لا يمنع فى الدخول والخروج
 الى محرم غيرهما كالحالة والتمتة كل سنة لاكل شهر على ما قال ابن مقاتل وبالاول لفتى كما فى قاضيهما وهو ما قال
 صاحب القيل الطحيم كما دل عليه كلام قاضيهما ولا يفرض القاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بمنه
 السفر كما فى المنيته وينبغي ان يفرض نفقة عرس المتوارى فى البلد ويدخل فيه المفقود ونفقة طفله الذكر والانثى
 والى به لا بد منهم وغيره لا ولا نفقة غيرهم من الاقارب كالافوة والعمات لان نفقة هؤلاء انما يجب بالتفويض ولا يقضى
 على الغائب فى مال له اى الغائب ثم بين المال فقال من جنس حقهم النفقة كالمأكل والملبس ومقتضاها كالتفويض
 والتبر فلا يفرض نفقتهم فى مال له من غير جنس حقهم كالعروض والعقار كما ياتي ثم اكد ما قلنا فقال فقط فيفرض ان لا يفرض
 فى ماله دين سوى النفقة ولا نفقة غيرهم ولا النفقة من غير الجنس كما ذكرنا عند مودع طرف له او مال او مضارب
 او وليون والودعية اولى من الدين فى البداهة بالاتفاق كما فى قاضيهما وفيه اشعار بان له المال حاضر فى منزله
 القاضى اذا علم بالنكاح وحلفها وكفى الحيط وكذا اذا لم يعلم به بعد اقامته البتة عند ابى يوسف ح خلافا لابي حنيفة
 كما فى الخلاصة ان اقر المودع او المضارب او المديون به اى بال الودعية او المضاربة او الدين وبالنكاح فى نفقة
 العرس بالنسب فى البوتاتى كما فى مفقود الكفاى ولم يذكر لانه يعلم منه بطريق المقابلة او علم القاضى عطف على قوله
 اى بالودعية والمضاربة والدين والنكاح والنسب فان علم بعض من الثلثة بشئ او اقرهم بالعلم به واصلح كما فى مفقود الهداية
 فمن الطن الاشارة الى المال او الزوجية ويحلفها اى العرس انه اى الغائب لم يعطها النفقة بان قالت رب الله ما
 استوفيت النفقة كما فى قاضيهما وكفىها اى ياخذ القاضى من العرس كفىها بالنفقة فى قوله علمها اخذتها فاذا رجع
 واثام البتة انه حلفها مالا او حلفها من كل جمع على كفى العرس اذا اقرت ياخذ ما يرجع عليها فقط كما فى شرح المحامد
 لا يفرض نفقة عرسه فى المال الذى عندهم باقامته بنية منها على النكاح اذا لم يعلم واقر او يكون المال عندهم واذا
 علم وانكره المال وذكر فى الاصل انها لا يفرض عندهما ولم يحك عنه شئ وعنه انها لا يفرض كما فى النظم وذكر فى العمادى
 انه اذا اقامت البتة على النكاح والمال فرض النفقة واعلم ان ما ذكره من حكم العرس جارية بينه فى الطفل واخويه كما
 فى النظم قد اشرنا اليه ولا يفرض لطلبها ان لم يحلف الغائب مالا فى نكره ولم يعلم النكاح فاقامت العرس بنية
 على النكاح لا يفرض القاضى نفقة عليه اى الغائب ويأمر بما اى يأمر القاضى العرس بالاستدانة عليه
 ولا يقضى عطف على لا يفرض اى كما لا يفرض القاضى النفقة على الغائب بالبتة لا يقضى به اى بالنكاح على ما

قال العلماء النكاح بان في هذا قضاء على الغائب وقال زفر بن يحيى بالنفقة اي بوجوبها على الزوج لا بالاستدانة عليه فان خصوا او بالانكاح قضى الدين فان انكر كلهما القاضي اعادة البينة فان اعدت منها والا امر بالبرء واخذت كافي المحيط لا يقضي بالانكاح بالبينة عنده في هذه الصورة وعمل القضاة بالتخفيف اصلها فقصية جميع قاض اليوم في زماننا على هذا اي قول زفر بن يحيى للمحاجة اي لقصوره الناس اليه وللمطالبة الرجعي اي لمن حدث لها الطلاق الرجعي فنفقها معتدة وانها لم تجب عليه بعد العدة ولا على المولى اذا اعتق ام ولده الا ان في الاحراز عنه لا يحتاج الى ذكر المطلق كمن هو مطلق البائن واحد او اكثر بلا عوض فلا نفقة للمختلعة وان لم يشترط في اعتد وقالوا لها النفقة الا اذا شرط فيه كافي انظم والمفرقة بلا معصية صادرة عنها كخيار لعقق والبلوغ وطى ابن الزوج اياها كمرته كافي النهاية وتفرق لعدم الكفارة النفقة اي الماكول والملبوس كافي انظم وان ذهب المصنف ان النفقة الماكول واللام شير الى انها غير معتدة فانما يكفيها من الوسط كافي المحيط والسكنى اي المنزل الذي يسكنان فيه قبل الطلاق ويلزم ان يلزمه كما اشير اليه فلو سكن زمانا وتخرج زمانا كانت ناشئة فلا تسقط النفقة كافي قاضخان والمطالبة شاملة للامته فلما النفقة اذا بوايا بتياني العدة سوار كانت البتة عند قيام النكاح ام لا وذكر الصدر الشهيد انه اذا بوايا في العدة والطلاق بان ليس لها النفقة كافي المحيط وتقديم المسقط للتخصيص اليه اشير بقوله النفقة لمعتدة الموت صلا سوار كانت حاله لا وقيل للحال النفقة في جميع الاحمال كافي المضمرات ولا المفارقة بمعصية صادرة منها كالردة اي ردتها وان حبس عنها وقبيل ابن الزوج اي قبيلها ابنه او اباه بشهوة او الزنا به طوعا او كلاما مشير الى ان ردة وقبيلتها بشهوة وغيرهما مومعة منه لم يسقط النفقة والى ان لا سكنى في هذه الفرقة وهذا اذا اخرجت من بيتها والا فوجب كما اشير اليه في الكفاية ورواه معتدة الثلث او البائن مبتدأ خبره تسقط النفقة وهذا اذا اخرجت من بيت الزوج والا فلها النفقة كافي الكفاية لا يسقط ملكيتها اي معتدة الثلث وكذا البائن ابنه اي اباه لانه لا اثر للتمكين والنفقة الطفل الحرقير اعلى امية الحر الى حد الكسب وجنبا للاب ان يسلمه الى عمل ونفق عليه من كسبه قبل ان يحسن العمل نفق عليه من ماله وفيه اشعار بان نفق على انفى من ماله فان نفق من ماله رجع على ماله بشرط الاشهاد والاب عس من المومر والمومر الا انما فرض عليه بقدر الكفاية وعلى المومر بقدر ما يراه الحاكم كافي المحيط وانما قيد بالحر لان حكم المملوك ياتى لا يشتركه اي الاب في نفقة طفله احد من الام وغيره فان كان الاب معسرا والام مومرة امت بالانفاق ثم حبس عليه بعد اليسار منهم من قال بعدم الرجوع وهي اولى من الي المومر وعن ابي خيفة ان ثلثها عليها وثلثها على الاب كما في المحيط كنفقة البوية فانه لا يشترك الولد احد في نفقتها وعسرته لانه لا يشترك الزوج احد في نفقتها وليس على امه ارضا على الطفل لان ما عليها تسليم نفس الى الزوج وما سواه من اعمال ككنس البيت وغسل الثوب الطبخ والنجز والا فضع لم تومر به الا ما فيها كافي الكفاية الا اذا تعينت بان لم يكن له مال والاب مومر ولم يوجد نفقة اولها فانه

روى الغير وغيره من غير على الارضاع وهو الصحيح كما في الاختيار وروى عن شيخين ظاهر الرواية انما لا تجوز في الحيض ولو ساجر
 الاب من ترصعه من مال الطفل بان ماتت امه فورش لا شل فان لم يكن له مال فمن مال نفسه كما في المحيط عندهما
 اى الام طوف ترصعه وفيه اشارة الى ان للفران يخرج الى منزلهما في غير حالة الارضاع فان كتمانها واما عند الام لم يجب
 الا اذا شرط ذلك عند العقد والى انه يجب الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كما في المحيط ولو ساجرهما
 حال كون الام منكوتة او غير مطلقه او مطلقه معتدة من طلاق رجعي لترصعه لم يحجر الاستبراء ولم تنقض اجرة وفي جاز شيئا
 المعتدة المبتوتة اى المطلقة الثلث او البائن رويان ففى ظاهر الرواية انه يجوز وفي رواية الحسن لا يجوز ولو ساجر
 الارضاع اى الطفل منها بعد مضي العدة من رجعي او بائن او ساجر الارضاعها لانها اى الزوج حال كونه من
 غير ما صح هذا الاستبراء وان كان حال قيام النكاح لانها اجنبية من كل وجه وهى اى المعتدة عن طلاق بائن على احد
 الرويتين والام بعد العدة احق واولى من الاجنبية لان رضاعها انفع للصغير الا اذا طلبت المعتدة لولا
 زيادة اجرة على اجرة الاجنبية فعلم له ان يدفع اليها ونفقة البنت التى لا تكون لها زوج بالغة او صغيرة ولم يذكرها
 لانها لا تطلق فمن الظن ان الاولى ترك القيد والابن الكبير زمانا نفع الزوار وكسر الميم اى الذى طال مرضه فانما
 في المغرب والذى لا شئ على رجله كما في المذهب واليه اشارة في الطبعة وفيه رمز الى ان نفقة العاجز عن الكسب عليه
 ويدخل فيه المعقوه والمشيخ الاعضاء والرجل الصحيح الذى لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذى لا يتعدى اليه هذا اذا كان
 به رشد كما في التماسه ولذا قال صاحب المنة انا فتى لعدم وجوبها فان قيل انهم حسن السيرة فتستغنى بالعلم الدينى اكثر
 فساد شريهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة بخلافات ريكلة ضرر بانى الدين اكثر من نفعها ثم تشتغلون بطول النهار
 بالسخرة والغيبة والوقوع فى الناس وغير ما يستحقون به نفقة الله والملائكة والناس جميعين فالقى الله تعالى النقص فى قلوب
 آباءهم فزيع منهم اشتقة فلا يعطون مناهم فى الملائس والطاعم وهم يطلبونها ويؤدونهم مع حرمة التافيق ولو علم
 حالهم لم يوافق عليهم فلم يفرضوا لفتا تم على الاب خص من بين الاقارب خاصة كما فى ظاهر الرواية وفيه
 وقد مر عنه ان تم على الام وعلى الموسر لوسر ذى رحم محرم دون غيره من نحو العبد والمدير والمكاتب ام الولد كسائر
 القطرة بان يملك ما فضل من حاجة مما يبلغ مائة درهم فصاعدا وعن ابى يوسف يسار الزكوة وعن محمد يسار الفضل
 على نفقة شهر لنفسه ويعمله فان لم يكن له شئ واكتسب كل يوم درهم وكفاه اربعة دراهم فينفق الفضل عليه ثم انما
 فان لم يفضل عن كسبه فلا شئ عليه لكن يوم ديانته ان لا يضع والده والاول هو الصحيح كما فى المحيط نفقة جهوله من الاب والام
 والجد والجدة الفقراء سواهم كانوا قادرين على الكسب ولولا هذا ظاهر الرواية وقال الحلواني ان الابن الكاسب يحجر على نفقة
 الاب الكاسب خلافا لغيره حتى يحج وفيه اشعار بان لا يحجر الابن على نفقة امه ابيه وام ولده وامته الا اذا كان لا عليه شئ
 الى خادم فحجر على نفقة وعن ابى يوسف انه يحجر على نفقة امه ابيه اذا كانت عنده مطلقا بالسوية على الابن والبنت

ولو اصابها قاق اليسار وعنه انه يفرض عليهما اثلاثا والاول اظهر وفيه اشعار بان له ابنا من احد جانبيهما فاستدلوا
 مشائخنا انها لو تفاقوا في اليسار تفاقوا في ما فاشاء فرض بقدره كما في المحيط ثم شرع في اصل الحكم فقال وليعبر فيها اي في نفقة
القرب والخيرية اي النفقة على القريب ان استويا في الخيرية وعلى البعير وان استويا في القرب فمن الطرفين ان كان البعير
 مستدرك اذ الكلام في نفقة الاصول لا يقسم الارث كما هو رواية عنه فمضى من اي في نفقة اصل له بنت وابن
 ابن كان كل النفقة على البنت مع الاستوار في الخيرية والارث لانها القريب وفي ولد بنت و اخ
 فقير كان كل النفقة على ولدها اي البنت مع استوائهما في القرب وكون الاخ وارثا من الولد البعير وعلى الموصر
 يسار الفطرة نفقة كل ذي رحم اي قرابة منه محرم لا يجوز التناكح بينهما مثل الاخوة والاعوات واولادهما والاعمام
 والعمات والاعوال والنحلات فلان نفقة لذي رحم غير محرم مثل اولادهم ولان نفقة لمحرم غير ذي رحم كزوجات الآبار و
 البنين والاصهار والآباء الامعات والاخوة والاعوات من الرضاقة واولادهم والمتباعدان ان يكون المحرمية من جهة
 الرحم لان من جهة اخرى فلان نفقة عليه لابن عسم وموابن اخيه من الرضاقة والاصول والفروع مستثناة عن ذلك
 كما لا يخفى خاتمة او صغير او بالغه فقيرة او ذكرا من او اعلمى مستدرك لان الزمانة تكون في ستة اعمى ذهاب
 اليدين والرجلين وذاهب اليد والرجل من جانب والاخر من المفلوج كما في احكام اصغار وحق الاداء محرم فقير
 غير كسوب سوار كان زمانا او صغيرة او كبيرة فان في الصغار طلقا بنسبة الفقر وكذا في الكبار لانها امانى الكبار
 الذكران فهو شرط مع الزمانة وفي اكل كونهم غير كسوين كما في المحيط واعلم ان الموصر المذكور قسما احد هما انه الوارث حقيقة والثاني
 انه اهل للورثة فاشارة الى الاول بقوله على قدر احد الارث منه كلا وبعضا فمن له خال وعمان ففي عليهما بقدره لا اذا
 كانا معسرين فمضى الخال ويعلن كاليث وانما لم يذكر له مثال فمضاه في المثال الثاني فقال وليعبر اليثة الارث
 اسي قابلية كونه وارثا لا حقيقة اذ لا يعلم ذلك في حال الحيوة فيفرض عليه لا على الوارث حقيقة فنفقة ممن له خال
 وابن عم موصران على الخال لانه ذو رحم محرم اهل للارث دون ابن العم والكان وارثا لانه ليس بمحرم فمن الطرفين
 الاولى في التمثيل خال وعسم لاب لان الكلام في ذي رحم محرم واعلم ان ما ذكرنا لا يخلو من نوع مخالفه لكلام القوم لانه
 ظاهر الاول لا نفقة لاحد مع الاختلاف بينهما ونيا كالقفر والاسلام وفيه اشعار بان نفقة النسي على الموصر الشيعي مثلا
 كما اشير اليه في التكميل الا للزوجته والاصول اي الوالدين والفروع اي المولودين فانهم معتمدون النفقة
 فالزوج بحكم العقد والباقي بحكم الولاد بخلاف سائر الاقارب فانه بالورثة ولا ورثته مع هذا الاختلاف ولا نفقة لاحد
 على فقير الاله اي الزوجة على الزوج ولو كانا معسرين ولهما ابن موصر يوم الابن بالافراض على الزوج ولو كانا معسرين اذ ايسر
 ربح عليه وكذا اخوها الموصر كما في المحيط والافروع المولودين الفقراء على الاب الا اذا كان معسرا والام موصرة فعلى الام ولو
 كاسبا لكنها ترجع عليه عند اليسار ولا يفرض نفقة النحماوم والملوك على الفقير لانه في بيان نفقة الاحرار ولا نفقة لغنى

ابن نون - تارح - لا يقدح عتق ان نوى وبيع العتاق بدون النية عند ثم بهذا النبي لا يعبه وهذا النبي لا يعبه
 سنا بحيث يولد مثله سوار كان معروف انب اولاد الاكبر عطف على الاضعف صح عنه واذا لم يولد مثله خلا فالعاقبة
 محمد على بن ابي صيفه ج فقال لا ترى انه لو قال لعلمه هذه النبي او بجارية بهذا النبي لم يفتق ثم قال بعض المشايخ انه على خلاف
 ايضا وكثير ما شهد محمد بن مختلف على المختلف والفرق نفل الكلام الى الاضعف وقال بعضهم انه على الوفاق وهو اظهر ولو قال لثاوي
 لثاوي عتق قضاة ولو قال له ندعي او غالي او لهانده عتق او غالي عتقت ولو قال هذا اخي او هذه اختي لم يفتق وعنه ابي عتيق
 كما لو قال هذا اخي او ابني او امي اكل في المحيط وذكر في النظم (انت ولد لي) كذا النبي ولو قال لثاوي عتق او لهانده عتقت
 جدتي لفتق اتفاقا ولا يفتق لو قال للصغير او الصغيرة ولما فرغ عما يفتق بالنية شرع فيما لا يفتق وان نوى فقال لا يصح بيما
 انبي ويا اخي في رواية الحسن في النوادر انه يصح وهو الصحيح ولو قال (بيعت من) لم يفتق على الصحيح ولو قال لعبد (يا بابا)
 لم يفتق كما في الصغرى ولو قال يا بني او يا بنتي بالصغير من غير اضافة لم يفتق كما في الهداية وعن ابي خضلة لو قال يا
 بعض البها لم يفتق وبالنصب عتق كما في التمهين ولا سلطان لي عليك بنزلة لاجته ولا يلازم ولا يفتق
 وكما نية ابي الطلاق مع نية العتق اى اذا قال لامة انت طالق او نيتك منى او منى لم يفتق وان
 نوى ولا يصح بقوله انت مثل الحر او الحرة وان نوى وقال بعضهم انه لفتق بالنية كما في الاختيار ولو قال
 حرة انت مثل هذه واراد امة لم يفتق ولو قال لم ارد العتق لم يدين قضاة وكذا لو قال مثل هذه لامة كما في النية
 بخلاف ما انت الا حرة فانه لفتق بخلاف ما انت الا مثل الحر كما في المحيط ومن ملك بالشر او بالهبة او الوصية
 او غيره والمالك اعم من ان يكون صغيرا او كبيرا عاقلا او مجنونا مسلما او كافرا او ارحم محرم منه حرة او حرة او
 وهو عام له والمناسبة تقضيته وفيه اشعار بان عتق بالملك ترابا قربة كالولاد وتوسطه كالقرابة المتبادرة بالمحبة
 لم يفتق بعيدة كنبت العم ولا يجوز غير رحم كالمحرم بالرضاع والصمة او من اعتق لوجه الله اى لنفسه او لغيره
 فحصل به ثواب عظيم فانه فعل المسلمين او للمسلمين او لغيرهم او لغيرهم او لغيرهم او لغيرهم او لغيرهم او لغيرهم
 اليم فانه فعل الكافرين او عتق لغيره او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره او لغيره
 فان عتق السكران كطلاقه كما في المحيط او اضاف عتقه الى نفس ملك او الى سبه بقوله ان الملك او
 اشتريتك فانتهى حرمه ولو قال ذلك لم يملكه فعتق عليه حين سكت كما في المحيط او الى شرطه مطلقا بان
 نحو ما كما هو المتبادر نحو ان فعلت كذا فانتهى حرمه او وجد اى الملك والشرط المذكور فلا يفتق عتق على وجود
 الدخول لو قال انت حر على ان تدخل الدار كما في المحيط عتق المملوك في الصور الثلاث ولا حاجة الى هذه الاجل
 لوضيف الخلاف الى من كماله يحتاج الى ما ذكره المصنف ان الخبر اربعة وعشرون ضميمه في حروف تقديره عتق
 مملوكه عليه فان الجزئية شرطية تمامها والشرطية شرطية على ما ذكره على ان حذف الضمير المجرى ليس لقياس الا في موضع

ليس هو منه كمانى الرضى كعبد اى كعتق عبد قن او يدبر ويذل فيه القنعة والمديرة وام الولد تبعا كحري اذ اخرج اسبا
 فلم يفتق اذ لم يخرج الا اذ من مسلم اذ منى فانه يعق قبل قبض المشتري كمانى قاضيان مسلما ولو حكما فيقتل المشتري كمانى
 واكمل يتبع امه لتزج ما بها باستقراره في موضعه في الملك والرق فان كانت الام ملكا فاحمل ملك ان كان
 رقا بلامك فرق بلامك كالقارنى دار الحرب فان كلهم ارقا غير مملوكين لاحد كمانى الاستيلاء المستصفى فما ذكره المصنف
 وغيره ان الرق لم يوجد بلامك فلا يخلو عن شئ فالرق عجز شرعى لاشراك الكفر والملك اتصال شرعى بين المملوك والمالك
 يسج تصرفه فيه مانع عن تصرف غيره وسياق زيادة تفصيل ونى العتق وفر وعساى في فروع عتق من الكتابة والتبعية
 واية الولد ولذا الزوج ام ولده من احد فحملت منه ثم مات المولى عتق اهل كانه من كل الشركة هذا الا ان الطلاق يشكل فالولد
 لا يتبع المديرة المقيمة كمانى خزانة المقيمين الا ان ولد الامته من قبل مولاه باحر وليس يتابع لاهل لانه من ابيه
 وهذا شامل لولد با من ابى مولاه وولده وولد له كما اذا تزوج رجل حر حارثية من اية وهو عبد لاخر ياذنه فولدت منه فان
 هذا الولد حر وان كان من زوجين قريتين لانه ولد للمولى كمانى التمييز

فصل ان عتق بعض عبده او امته كالربع او النصف او غيره صح العتاق اى صح ازالته ملكه عن ذلك البعض
 وفيه اشارة الى ان العبد لا يمكن الا من ازاله صفة الملكية والى ان الباقي مملوك له لكنه موصوف بصفة الفساد ولذا لا يابى
 والى انه لا يمكن من ازاله شئ من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة له كحيوة فلم يكن مملوكا له كحيوة وذلك لانه حق العتق
 عقوبة لكفره او حق العامة معونة على العبادة الا انه اذا تم فعله بازاله الملك كله يعقبه العتق كما اذا تم فعل القاتل في نيته يعقبه
 انزاله الروح فالرق كالعتق لا يتجزى والاعتاق كالملك يتجزى ولذا قال وسعى اى عمل العبد وكسب جوبا من السعاية باسم
 كسبه لعتق رقبته فيما بقي من ملك المولى وصرفه اليه وهو اى العتق بعض المكاتب فى ان لا يباع ولا يرث الا بالشر
 ولا يزوج ولا يقبل شهادة ويصير حق بكاسبه ويخرج الى الحرية بالسعاية والاعتاق ونزول بعض الملك عنه كما نزول
 ملك اليد عن المكاتب بلار والى الرق لو تجزى ذلك المقتب بعض عن السعاية بخلاف المكاتب فانه يرد اليه بالعجز ويغنى ان المولى
 يعق الباقي منه عند عجزه فى الاختيار قال صلى الله تعالى عليه وسلم من عتق ثقتا من عبدي عليه عتق كله وهذا كله عن ابي حنيفة
 وهو صحيح كمانى المضرات واعلم ان كلامه لا يخلو عن شئ وحق الادار الى الملك فانه لا يزول شئ من الرق وقال اى
 ابو يوسف ومحمد ان عتق بعضه عتق كله ان العتق مطاوع الاعتاق اذ هو اثبات لعتق فلا عتاق لا يتجزى كالعتق
 ولذا عتق كسبه ليس له الاستعارة عند هاشم اشارة الى فائدة اخرى من فوائد الخلاف فقال ولو عتق شريك فى عبدة نصيبه
 كالنصف وغيره بلا دون عتق الشريك الاخر خط منه او كاتبه او دبره كمانى الاختيار وذكر الزاهدى انه اذا دبر خطه فقد سعى
 عتق بالادار والولار له في هذه الوجوه او استسعى العبد في قيمة خطه يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق او ضمن
 الشريك الاخر المعتق حال كونه مؤسرا مالا كمقدار نصيب الساكت من المال والعرض سوى بلوسه وقوت يومه

كما قال محمد بنهم من اعتبر يساراً محرم بالصدقة وعن أبي حنيفة ج انه قال الموصى الذي له نصف القيمة سوى المنزل والخدم وتساع
 ابيت وثياب جده والاول الصبح كما في المحيط قيمة خطبة يوم العتاق مفعول ضمن الثاني وفيه اشارة الى ان الاعتبار
 في اليسار والصار يوم العتاق علواً ليس فيه ثم اعسر لم يقطع الضمان بخلاف العكس والى ان له اختيار الاستسعاء والتضمن
 لكن لو اختار الاستسعاء لم يرجع الى التضمن كما لو اختار التضمن لم يرجع الى الاستسعاء وعنه انه يرجع الا اذا حكم كما في المحيط
 والى انه اذا اشترك بين جماعة جاز ان يلتحق بعضهم خطبة وحقاً لبعض الضمان وبعض العتاق وبعض السعاية وكذا الورثة
 في رواية محمد وروى الحسن ان ليس لهم الا الاجتماع على التضمن او الاستسعاء او العتاق وفيه خلاف الصاجين كما في
 الزايدى لا يضمنه معسر بل يتيقن او استسعاء وعن أبي يوسف ج انه يوجب من رجل ولو صغير ليقبل فيما خذ من اجرة
 كالخريديون والولاء الميراث منه لهما اى لشريكين بقدر خطهما ان اعتق اى الشريك الاخر او استسعى العبد و
 الولاء للمعتق ان ضمنه اى الشريك الآخر قيمة خطه ويرجع المقت به اى الضمان على العبد اى صح له الاستسعاء
 كما صح له العتاق والتدبير والكتابة على ما قال ابو حنيفة وقالوا في صورة عتاق الخط له اى لشريك الآخر ضمانه
 اى يلتحق اذا كان غنياً والسعاية فقيراً او لم ياذن بالاعتاق فقط فليس للمعتق الرجوع بالضمان على العبد كما في شرح
 الطحاوى ولا للشريك الاستسعاء غنياً ولا العتاق غنياً او فقيراً اذا العتاق لا يجزى والولاء للمعتق عنه بما في كل الاحوال
 ومن ملك ابنه او غيره من ذى رحم محرم منه بالشر او الارث او البتة او غيره حال كون المالك شريكاً مع شخص
 آخر عتق حصته نصفاً او غيره ولم يضمن حصته شريكه ولو موصى اسواه علم انه ابن شريكه او لا وعنه انه ضمن اذا لم يعلم
 ولشريك النصارى عتاق نصيبه والاستسعاء والا ضمن الاب حصته شريكه غنياً وسعى ابنه فقيراً الا في الارث
 فانه لم يضمن بل بخلاف لعدم الاختيار فيه كما اذا كان اربعين عم وله جارية فزوجها احد بها فولدت ولد اثم مات العم
 فوراها فانه عتق الولد لانه ملك بالارث وان قال من له عبيد لعبدية عنده احد كما حرم فخرج واحد منها وولد
 ثلث فاعاوه احد كما حرم يوم بالبيان كما اشار اليه بقوله ومات بالبيان فان بدأ بيان الايجاب الاول وقال غنيت
 به الثابت عتق وظل الايجاب الثاني وان قال غنيت به الخارج عتق ويوم ببيان الايجاب الثاني وان بدأ بيان الثاني قال
 غنيت به الثابت عتق وعتق الخارج بالايجاب الاول وان قال غنيت به الدخول عتق ويوم ببيان الايجاب الاول عتق
 عندهم ممن ثبتت عنده ثلثة اربعة وسعى في ربه وفيه تسامح فان عتق لا يجزى بخلاف ويمكن ان الايجابين بايتي
 من جواب تجزى العتاق وعتق عنه اثنين من كل من غيره وهو الخارج والدخل نصفه لانه عتق نصف الثابت
 والخارج بالايجاب الاول الدار غنياً ونصف الدخول بالثاني الدار غنياً وبين الثابت وعتق ربه به لانه لطل بالثاني نصف
 المحرم بقى الا الرابع وعتق عنه محمد ثلثة اربع من ثبت ونصف من خرج وربع من دخل لان الايجاب الثاني عتق
 ربع كل من الدخول والثابت عنه والكلام الوافى في الكافى وان قال ذلك في مضة السهام عنى ثلثة وثلثة

ارباع رقبته عندها ورقبة ونصف رقبته عند تخرج من ثلث المال اولم تخرج لكن الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام
وان لم يخرج وارث من الورثة والمال هو البعيد فمستم سوا جعل عند اثنين كل عبد سبعة من السهام حتى يخرج منه سهم
العتق والسعاية لان حق كل من الخارج الدخول في سهمين حق الثابت في ثلثه فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية اثني
عشر وحيث عتق ممن ثبت ثلثه من الاسباع ومن كل من غيره سهامان منها وجعل عند محمد كل من البعيد
سبعة من السهام لان حق الدخول في سهم وحق الخارج في سهمين فبلغت سهامته وسهام اثني عشر وحيث عتق ممن خرج
سهامان من الاسباع ومن ثبت ثلثه منها ومن كل سهم سبعة حتى كل من البعيد على اثنين في الباقي من سهام العتق
فقد بها الثابت في اربعة اسباع من قيمته وكل من الدخول والخارج في خمسة اسباع وعنده الثابت في نصف من قيمته والخارج في
اثنين منها والدخول في خمسة اسداس فان قلت ينبغي ان يقتصروا عندها بلا سعاية فان العتاق لا يخرجى قلت هذا او قلنا
مخلا معلوما وما اذ لم يصادق كما اذا كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال فتخرجى بلا خلاف لان شبهة من ينطبق
الضرورة والاثبات بهذا الطريق لا يعد وموضعها كما في الكرمانى وغيره والوطى الموت بيان في طلاق مبهم
فمن كان له امرتان قال هذه اونه او احدها طلاق ثلثا ثم طلى احدهما او ماتت تعين ان المطلقه غير الموطورة او احيته
ولو طلق طلاقه واحدة فعل هو بيان قبل مدة صالحة لا تقضاه العدة ونفى ان لا يكون بيانا لان الطلاق الرجعى لا يحرم الوطى
كما كبر مع صحيح او فاسد وان لم يسلم لم يبع بات او بشرط الزمان لاحدهما وفيه اشعار بان العرض على بيع ليس بيان وهو بيان كناية
وموت وقيل وتوزيع وتفسير واستيلاء وكتابة وعتاق لكن لو قال اردت المقتبة صدق قضاء ومهنته وصحة
مسلمتين الى الموهوب له والمتصدق عليه والرمز كالمصدق كما في نظم وفيه اشارة الى انه لو لم يسلم لم يكن بيانا وفي الكرمانى
وغيره انه بيان وتسلم بمجرى التاكيد في عتق مبهم فلو قال احدهما حرمت وقع منه واحد من هذه التصرفات بالنسبة الى احدهما
بعينه عتق الآخر لانها بيان او لتعيين ثبت بالدلالة كما تصرح والكلام مشير الى ان هذا الطلاق وعتق نيز لان البيان
اشعار لا اشارة وقال بعضهم انها لا نيز لان الا اذا وجد من الموجب فعل والى على الايقاع والى انه لو باعها او وهبها او
اقتد بما كان فاسدا لكن في الاخيرين يجزى على البيان وتامه في المحيط وول وطى لاحدهما فانه ليس بيان فيه لى في العتق
المبهم لانه غير نازل على ما قيل ولذا حل وطىها وان لم يجز ان يقتضى به لان هذا العتق لا يعد ههنا وانما
صرح بنفيه والمفهوم معنى لانه نازل عندها على ما قيل والوطى بيان ولذا لم يحل طيها وفيه مزاى ان تقبيل والمعاينة
وانظر الى الفرق بشبهة ليس بيان عن ابى يوسف انه بيان والى ان الاستحرام لم يكن بيانا وماذا بلا خلاف كما
في نظم والشهادة على العتق المبهم في صحته او مرضه او بعد وفاته باطل وذلك الشهادة وغير مقبولة لانتشار الدعوى
والدعوى عن الجهول لم يصح وهذا عنده واما عندها فلم يطل لان العتق حق الشئ والدعوى ليس بشرط فيه وفي الخاتمة ان
الشهادة على عتاق احدى اتيه على الخلاف والدعوى ليس بشرط بلا خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حرية الاصل

لم يطل وتامنه في العادى لا يطل الشهادة تقبل على الطلاق لم يجرى على البيان فيه رفران الدعوى ليس بشرط
لأنها متضمنة لتحريم الفسخ وهو حق المتدعى

فصل في عتق الواو فيه للاستيناف والفاعل الموصول بان دخلت الدار مثلاً فكل مملوك عبداً واته فانه كالاد
يقع على الذكر والأشئ كما في الذخيرة ولو قال عتيت الذكر دون الأشئ لم يدين قضاءً لا تيناو حين لا بالبقية ولا
ولا المملوك المشترك إلا ان يبينهم كما في النهاية كى للاختصاص بالاختصاص ما يكون شئ مملوكه في الحال دون ما يحدث
في المال كما في الكرماني وفيه تأمل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كما في الرضى وغيره وفي بعض النسخ (فكل عبداً) يؤخذ
امى وقت الدخول حر من كان ملكاً اى الحق بالكسرة حين دخل في الدار مثلاً سوار ملكه وقت لهن اوبعد
وحين طرف له كونه ظرف لى ولما قيل انه مخالف لما مر من ان اليوم مع فعل ممتد للهار لانه لطلق الوقت وفيه ان
يؤخذ مركب والمركب غير المفرد الا ترى ان الرضى فيها بان ان اذ بدل من يوم وفي الموصول انه نختمة عشرة وذكى لى الالى
اوشيت النمرة بالمتوسط في نحوهم وكتب بصورة الياء على انه ليس بكلى كما مر وحقق بهذا الحلف حال كونه بلا ذكر يؤخذ
من كان ملكاً له وقت حلفه فقط فلا يقيق ملك بعد الحلف لا يقيق يحمل بكل مملوك امى بان قال لاته الحمل
كل مملوك لى فهو حر ثم ولدت ذكر او لولاً قل من ستته اشهد لان الحمل كعضد من المملوك ولذلك لو لم يقيد بالذكر عتق الحمل
بقية الام كما في الكافى وفيه اشعار بان لو قال كل مملوك ملكه او الى ستته فصاعداً فعلى ما يستفاد دون فاني ملكه ولو قال عتيت
وين ديانة لا قضاء كما في المحيط ومن عتق عنده بكسر التاء على مال نقد او عرض حيوان معلوم بحبس ولا كيل او مفرون
معلوم بحبس او بى امى بذلك المال بان قال انت او مولى على الف او بالف فقبيل المال في المجلس حاضر او غايبا بقية الفار
عقق سوار اوى المال والا والمال المشروط وين عليه وينبى ان يراو بالمال المتقوم فان العتق كالطلاق فلو عتق على
فعلى تفصيله وفي كونه (على) اشعار بان لو علقه باذا او متى لم يقيقه بالمجلس كما في الاختيار وبعده لمعلق عتقه بالا دار
امى اوار المال بان قال ان اديت الى الف درهم فانت حراً فوون في التجارة دون التكدى لانها مشروطة
عند الاختيار ان اوى ذلك المال في المجلس عتق وعن ابى يوسف رح انه لا يتوقف على المجلس كما في اذا ومتى وفيها
فاعل لوى اشارة الى ان المولى لو اخذ مكاناً مائة دينار لا يقيق والكلام مشعر بان لو استقرص المال من حل وادى الى المولى عتق الا ان
الغرض يرجع على المولى الكلى في المحيط والمتبادر ان الاداء بالتحلية بعد رفع المانع سوار قبض ام الملكا اشير اليه في الكافى لكن
في العادى قال لى انهم كانوا يقولون في الدين اذا وضعه بين يدى المالك لا يبر حتى يضعه في يده او يحجره لا مكال
ولمذا لا يحتاج الى قبول العبد ولا يطل بالرد للمولى ان يبيع بخلان المكاتب وفي انت خر لى مولى بالف
ان قبل العبد الالف بعد موته اى موت المولى ولو باعته واعتقه الوارث او الوصى او الفاضل عتق عند الطرفين
ولزمه الالف اما بالقبول بعده فلا فاعل الالف بالحرية بعد الموت واما اعتاق الوارث فلا ان العبد صار للوارث

فلم ينفذ ما علق الميت من المال عتاق في ملك الغير وفيه اشعار بان لو قال اذ امت فانت حر على الف فالقبول للمال لا بعد الوفاة فاذا
قبل طبع التدبير لا يلزم له المال كما قال ابو يوسف وانه لو قال انت حر على الف بعد موتى فالقبول على الحيوة وبعد القبول
صار مبررا ولم يجب للمال فبالاجماع كما في شرح الطحاوي ولا يقبل لانه لا يقبل ما لم يوجد واحد منهما ووجد احدهما دون الآخر
لا يفتق ولا يلزم له الالف وان حرره المولى على خدمته سنة مثلا كما اذا قال لعبده انت حر على ان تخدمني سنة فقبل العبد
ذلك في المجلس عتق من ساعته ونحوه في بنية او من خارج على وجه متعارف سنة لانه معاوضة فان مات مولا له او عبدا
قبيلها اي قبل خدمته السنة بان استأخذت لخدمته او نصف سنته مع الخدمة يجب عليه عند اثنين قيمة امي قيمة العبد
كل في الاولى او بعضا في الثانية ويجب عند محمد قيمة خدمته امي اجر مثله كالا او بعضا فلو اتفق قيمة وقيمة الخدمة فلا خلاف
بينهم واما الخلاف فيما اذا اختلفا كما اذا كان قيمة العبد الف درهم وقيمة الخدمة خمسة وقيل اذا مات في نصف السنة مثلا أخذ
بالبقي من خدمته السنة في قوله كما لو اتفقت على الف استوفى بعضها ثم مات فانه كاللغز ان كان خذوه باقيا من الف كما في النهاية +
فصل من ابتدأ خبره بغير عتق ولو سكران او مكررا بعد موته اي المفق وقيمة اشعار بان لا يصح تدبير العبد وبه يهي
والجحدون المقودة ثم المذنبان مطلق من عتق عتقه موت المولى ومقيد ضده فاشار الى الاول بقوله موتا مطلقا
نحوه المقيد بشي اصله بان قال وترك او انت حر او بعد موتى او ان مت فانت حر او انت حر موتى او عند موتى -
انفي موتى او ملكي - او وصيت لك بعتك - او ثلث مالي او موتا الى ما غلب وكثر موته قبلها نحو انت حر ان مت
كأية سنة ومثله لا يعيش اليه في الغالب اذا غالب كالكاف كما في الكافي وفيه اشعار بان لو قال انت حر ان مت
الى ما في سنة فهذا مبرر مطلق وفي المحيط انه مقيد لانه تصور ان لا يموت الى ما في سنة لكن في الاختيار انه قول ابي يوسف
وقال الحسن انه مبرر مطلق وهو المختار بغير مجاز في عتق من التدبير وهو لغة التفكير في عاقبة الامور وشريعة احتمالي الملوكة
بعد الموت بلا فصل وقيل عتقه بعده قيل تعليق العتق بالموت فالمدبر هو المفق بعد الموت ومن حكمه قبل ان لا يباع
لانه وجب سبب الحرية وان اخرج الباع بشرط اختياره والاي هو مبرر بالتدبير لا يبرر لا يبرر ولا يستاجر
بالضم ويقت ويكتب واسباب للمولى والمدبرة توطأ بملك الصين وتكلم ولو كرها ومهرها وارثها للمولى وان ماتت
بالقتل او غيره عتق من ثلث ماله بعد الدين اذا خرج منه ان لم يخرج واجاز الوثيرة فلذلك وان لم يخرج واستحق
فيما زاد على الثلث من قيمة مبرر سوار كان ثلثيه او اقل واكثر وفيه اشعار بان لو خرج من الثلث ملك باقى التركة
قبل الوصول الى الوثيرة ليس لهم حق السعاية وقد ذكر في المنيعة ان لهم حقها وان استغرق اي حاط وقيمة قيمة مبرر
مع مال وبدونه ففي كل اى فهو سعى في كل قيمة مبرر اي نصف قيمة ثلثها قيمة ثلثها وقيل بخدمة مبرر على اثنين
وقيل قيمة ثلثها في قاضين وقيل قيمة مبرر كما في النظم والاول هو المختار كما في الكبرى يعني كما في الصغرى ثم اشار الى ضرب
الثاني فقال وان قال ان مت في مرضي هذا ام من مرض كذا او في هذا شهر او في هذه السنة او الى عشرين

نسته فهو حر فليس به بر بطلاق بل بقتل من حكمه ان صح بيعه وسائر تصرفاته وان لم يبيع ووجد شرط الموت في المهر لم ينسأ
 او غيره تحقق من ثلث ماله وسعى في امواله وان استغرق ونية ففى كله كالمهر المطلق ولا تنظر منه ان المقتضى يخص بالشريعة فانه لو قال
 انت حر يوم اموت فان لوى النمار فمقتضى ان لوى الوقت فمطلق كما في المحيط وانما لم يذكر تبرير البعض فانه كاعتاق البعض
 في النجوى عنده وعدم التجزى عندها واثرا لاختلاف فيه كما في المحيط وغيره والتمتة عند آخره ام ولده فهذا شروع
 في الاستيلاء وهو لوعة طالب الولد مطلقا وشريعة جعل الامة ام الولد وشبهه بغيره في عا والولد وتلك الامة كما قال ولدت تلك الامة
 من سيد با حقيقة او كما في شتم ما اذا وطئ الاب جارية الاب ثم ولدت فادعى الولد ان السقط او غيره لو ادعى ان الفاء
 بمعنى الواو وكان شاملا لما اذا كانت حاملا فاق المولى ان الحمل منه فانها تصير ام ولده كما في المحيط او ولدت من زوج ولو حكم فمقتضى
 ما اذا وطئ بشبهة فحكمها ان الزوج الحقيقي او الحكمي للشهر او الهبة او غيره ام ولده سواء كانت في الاصل قته او مدبرة او شريكة
 بينه وبين غيره فولدت فادعاه احداهما فام الولد جارية فتولد له الرجل بملك المهر والنكاح او بالشبهة ثم ملكها فادعاه فتولد له
 بالزنا لا تصير ام ولدها تصير ام ولدها قيا سا كما قال فذكرنا ذكر في المحيط وينبغي ان يشهدا انها ام ولدها كليا يسترق
 ولده بعد موته كما في قاضيه خان وحكمها كالمدة برة اى مثل حكم المدبرة المطلقة فلا تباع ولا تؤهب وتجوز على النكاح وتزوج
 عليها وتستخرج ثم توطأ وغيره الا انها اى ام ولده تحقق عند موته اى سيد من كل له خلجان المدبرة فانها تحقق من
 ثلثه والفرق ان الاستيلاء من الخارج الاصلية كالاكل خلجان التدبير فان قلت قد ذكر في قاضيه خان ان له لواء في المهرص بانها
 ام ولدى ولد كين مها ولد تحقق من الثلث قلت قد ذكر في المحيط انه لم يصح اقراره بالاستيلاء وانه حبيته حتى تحقق من الثلث
 وانما لم تسع له نية اى من المولى خلجان المدبرة فانها تسع له ولا تكتسب من ابي نسب لد الامة اى كل موطوءة
 بملك يمين او شبهة الاب دعوة بالكلية اى اذ عا كون الولد منه ثم اى بعد ما ثبت نسب الولد الاقل ثبت نسب الثاني
 بلا دعوة الا انهم قالوا اذا كانت بحيث يحل الوطئ اما اذا كانت لا يحل كما اذا كانت ام ولده فجارت بولد بعده فلا يثبت
 نسبة كذلك الجارة اذا كانت بين جليين ثم جارت بولد فادعيا حتى ثبت النسب منها ثم جارت بولد آخر لا يثبت بلا دعوة
 كما في المحيط والكلام يشير الى انه لو عمت ام ولده ثم جارت بولد ثبت نسبة ذاك الى سنتين لا غير كما في قاضيه خان لكن ينبغي
 نسبة بالنسبة لضعف الفرائض وعنه انه اذ حفظها ولم يعزل عنها لم ينفها وياته لان البناء على الظاهر واجب فيما لم يعلم حقيقة
 وعن ابي يوسف انه اذا وطئ بلا اعتبار فولدت فخلية ان يدعيه وعن محمد انه لا يدعيه الم يعلم انه منه لانه لا يحل استحقاق
 نسب ليس منه لكنه يتيقن في الكافي

فصل في الولاء فانه لما كان به سباعا على الاعتاق عند بعض المشايخ او المقتضى على الملك عند اكثر من مرجع يصح كمان في المحيط
 وغيره وتلك وبها يقع لغة القرابة كما في الكافي وشريعة القناصر يسمى بولاء القناصرة والتمتة ومن حكمه الارث كما في النهاية
 وغيره وفيما قال المصنف انه ميراث يستحق الميراث بسبب عتق شخص في ملكه او بسبب الميراث تفسيره بالمعنى والمعنى غير ذواتها

لم يذكر الموالاة فقلت لها وهي لغة المتناصر كما في الحقائق وشريعة ان يعايد على ان ان جنبي فعليه ارشده وان مات فميراثه له سواء كانا
 جليلين او امراةين واحدنا جليل والآخر امراة كما في النصف وفيه شعار بان الاسلام على يده ليس بشرط الصحة هذا العقد كما في المبسوط
 وكذا كوجوب النسب وقال بعض المشايخ انه شرط كما في الحقائق من اعترق بكسر التاء سواء كان مسلما او ذميا او حربيا من مسلم او ذمى في ذلك
 او غيرهما كما قال ابو يوسف لكن من هب الطرفان الى الاسلام والذمى لو عتق حربيا في دار الحرب لم يكن له ولا رد وكذا لو اعترق حربيا
 فيها وخلاه وقال ابو يوسف بالولاء والعق بآخية كما في شرح الطحاوي باعتراق كفاية اوبدل او غيره لنفسه
 غير وفي المضمرات من اعترق عن ابيه الميت فالولاء والشواب للميت من غير ان يقص شيء من ثوبه او يفرع له في الاحتراق
 كالقبض على الاستيلاء والكتابة او بماك قريبة اى بان يملك ارحم محرم منه بالشر او غيره ولو اكتفى عنه بالفرع كان جائزا
 قولنا اى مناصرة القلاق والمعتق لسيده ان كان حيا ولا قرب عصبة ان كان ميتا فعلى هذا لا يحتاج الى تصوير ولا المذمة
 وام الولد واما اذا اريد به الارث فبسيان ان يرث السيد (نحو ما تقدم) وصاحبها فيقتان ثم جاء مسلما فماتا او لم يموتا لكنا
 كما عبادا اؤتمه وورثا او استولد ثم صار احدهما من فوات مدبرها او ادم له بها فالولاء في الصورتين في الكلام شامل لما اذا كان
 والكل منهما صاحبه كما اذا عتق حربى محبدا في دار الاسلام ورجع الى دار الحرب ثم سبي واشترى ذلك السيد ثم اعترقه كما
 في الظهيرية وان تبرأ منه وشرط عدمه اى الولاء لانه شرط باطل لا يقتضيه العقد ومن اعترق اؤتمه ظهر جليا او لا
 وجهها الآخر قرن غير معتق فولدت ولدا لاقبل من جهة شهر او ولد من احد ما قبل منها مات ذلك الولد فله اى لمولى الامة
 ومعتقها وللا الولد لان المعتق ورده عليه فان اعترق ذلك الزوج القصر ثم مات الولد جره اى ما الزوج وللا الولد
 من مولى الامة الى قومه اى مولى الزوج اى المعتق وعصبة ان كان بين اعتناق الامة وولادتهما
 الولد القصر من نصف حول الاحسن نصف الحول لانه حينئذ لم يتبين وجوده وقت العقد فلم يكن لولاء المولى الا قسميه
 اشارة الى ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يحرق اليهم والى انه لا ولاد للنساء كما يحكى الا انه لو عتق ولم يكن بنينا تته
 اشهر لم يحرق لتقرر الولاء على موالها والمعتق المذكور عصبة سببية قدم عصبة نسببية بها ما التثنية عليه
 اى المعتق في الارث وقدر في النكاح وهو اى المعتق في الارث على ذوى الرحم اى قريب لا فرض ولا عصبة بل علم انه
 قد تقرر في محله ان آخر العصبات هو المعتق ثم عصبة ثم صاحب الفرض النسبى ما يرد عليه ثم دور محرم ثم مولى الموالاة فالاول
 هو الا تمام والترك راسا الا انه تابع الهداية فان مات المعتق السيد والسيدة ثم مات له بعد المعتق بلا وارث فولاد
 اى ميراثه على ما قال المصنف من ان موته معتق ليس بشرط ثبوت الولاء فان حصة المال ميراثا لا يكون لا بعد موته
 لا قرب عصبة سيده على الترتيب فلو مات المعتق عن ابنين ثم ماتا ولا احدا باين الاخر ابان فالولاء لغيرهم على السواء
 لانهم في القرب الى المعتق على السواء فالولاء لا يورث على ما قال اصحابنا كما في المحيط وغيره وعنهم الامة ان ذوى الارحام
 يرثون في زماننا اذا لم يكن للمعتق وارث كما في المنية والاولا ثابت بشارع للنساء الا ما عتقن اى لا ولا لمعتق

او بعد اعترفته بالاعتاق او فرعه اولاد له من في وقت الادب اعتاقه من فعلى الاول موصولة وقد يستعمل في
 ذوى العلم على انه تنص في بعض الصفات فحق بغير ذوى العلم على الثاني مصدرة زمانية بمعنى الوقت ويحذف الضمير على الاول
 وفي الثاني يجوز اخذ في المنزلة اللازم كما في الحديث ليس للنساء من الاولاد الا ما يمتنعن او اعتق لم يتحقق كتاب
 او كاتب من كاتبين او دبرين او دبرين من برن او جرد لا يمتنعن او معتق معتق من اى ما يمتنعن او معتقة من اعتقته وصورة
 امرأة اعتقت عبد اثم مواعق عبد امك ثم مات العبد الاول ثم مات الثاني ولم يكن له وارث سواها فاولاده لها وتولد له عطف
 على دبر او اعتق ودلا مفعوله ومحقق فاعله وصورة كصورة الباقي ظاهرة مما مر من الظن ان قوله ما يمتنعن منصوب مجرور باللام
 او الباء المقدرتين اى الاباعتاق من في المنية عن نجم الامة ان نبات لم يتحقق ترث في زماننا اذ الم يكن للمعتق وارث
 والحديث يتضمن للباقر وكفى ذلك عناية بحل الاختتام

كتاب المكاتب

لم يجعل كالاستيلاء في التذييل للمعتاق ولم يعنون بالفصل لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه مصدر مهي ليكون موافقا
 للباقي واحدا من عند اللغادى عن نوع تكرار وهو متحجب علم فيه خيراى امانة ورشدنى التجارة وقدرة على الاكتساب كما
 في قاضيان وقيل اى اداء الفرض وقيل عدم الضرر بالمسلمين والا فلا يفضل ان لا يكتب كما في شرح الطحاوى الكتابة
 لغة مصدر كاتب عبده كما في الاساس المقدمة وقال الراغب انها ابتياع احد نفسه من سيده بالادوى من كسبه و
 اشتقاقها من الكتابة التى هى الايجاب والنظم ولو ضم مكان اظهر وشرعية اعتاق المملوك اى العبد والامة يد اتميز اى
 اعتاق يدوه بالتصريف اى التمليك والتملك حاصلة ازالة المولى عن نفسه ملك المية تملكه الى العبد حال اى في الحال فبالعقد
 فيملك البيع واشرأ واخرج الى السفر وغيره وان نجاه المولى ورقبته اى ذاتا فانها وان كانت في الاصل اعتق الا انها جعلت
 كمنية عن مجموع ذات الانسان تسمية لكل باسم الجزء ما لا اى في وقت اداء بدل الكتابة عند عاتمة المشايخ وحالا فيقول
 ملك الرقبة ايضا لكن لا يملكها الا عند الادراك شرط اختيار على ما قال بعضهم كما في شرح الطحاوى وحكمة في جانب المولى حال ثبوت
 ولايته طلب المال وما لا حقيقة الملك في البدل انما سمي بهذا العقد كتابة اما لانه يكتب العبد على نفسه لمولاه ثمنه وكتب
 المولى له عليه الحق اولان فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة واما الخط فقد لا يكتب لانه غير واجب فان كتب بلفظ الكتابة
 وقال كاتبت فتنة اى مملوكة بقرنية التعريف فيتم اداء المدبر وام الولد ولو كان صغيرا يعقل البيع واشرأ بان يعرف
 ان البيع سالب للملك واشرأ جالب كما في الكرماني وزاد في المفردات ويعرف الغيب البية من الفاحش وفيه شعاع
 بان غير العاقل لا يصير مكاتب حتى لو ادى المال عنه غيره لم يعق ويستدفع كما في الزاهدى وغيره بحال معلوم صالح للمهر
 برضاها كما في النظم وفيه اشعار لجواز الكتابة على عين غيره كالمكس والموزون المزروع والاظهر الفساد كما في قاضيان حال
 اى محل من حل عليه الدين حلولا اى يجب لزمه كما في المغرب او بنجر اى مفرق في الاداء والعرب تسمى المفرق بنجر كما

فی التذیّب قال المراد بصل النجوم الکواکب المطالع ويقال نخب علیها اذا اوزعت کما نکت فرصت ان تمنع عند کل طلوع
نجم نصیباً ثم صارت غافی فی تقدیر النسخ با قدرته او موجّل ای مجهول له اجل و هو المدة المصروفة للشیء کما فی المقولات فی
اشارة الی ان الاجل لو کان مجهولاً کان حصداً لکتابه و الی ان یفنی مجرد العقد او کان بلفظ الکتابه و لا یشرط ان یراد علیه ان
اوت فحروان عجرت فغن، خلافاً لثانی راجح کما فی النظم و کاتب بغير لفظ الکتابه و قال جعلت لازماً علیک الفضا
من الدار بغير تقدم المفعول الثانی علی الاول ثم وصف بقوله تودیة تجوما ای فی اوقات فانها جامع نخبه بسمی الوقت کما فی النظم
ثم وصفه و قال اولها بالنصب ای فی اول النجوم کذا ای خمساً مثلاً و آخرها کذا ای خمساً فان اوتیه فانتهت حر
وان عجزت فغن ای فانتهت عجزاً ما شترط هذا الشرطان لیکون العقد متفقاً و الا فالاول کان عندنا کام و به صرح
الکرمانی و قبل العبد المال عطف علی قال و کاتب صحح الکتابه و لزم المال بالتمام قال بعضهم انه یندب خطبته کما
فی شرح الطحاوی و غیره و خرج من ید و دون ملکه مستدرک بصرح التعریف الا انه ذکر التفریح مسائل الاولی علی
القیید الثانی فی الباقیه علی الاول الا ان الفاء اولی جیند فی قوله و تحقق الکاتب کما لبقا المملکة مجاباً ای بابل قبل
اداءه ان اعمق ای اعقده السید الصبح لا المرغین فان تصرفه یقرب من الثلث و نغم ای ضمن السید لعقر ای مقدار
مثل الکاتبه او مقدار بديل اجازتها للوطی لو کان الاستیجار مباحاً و الفتوی علی الاول کما فی استیلاء المضمرات ان من طی
مکاتبه لانها خرجت من ید غیره الا ان ای دية اجرا حر ان جنی علیها او علی لدای ای جمع احداها او غرم
المثل او لقیمته ان جنی علی مالها ای نفسه بکذا غرم ارشده ان جنی علیه کما فی قاضینا فلان لا یتذکر لضمیر لیل الکاتبه تبعاً فان
انخصیص مومّم غما و العکس و صحت الکتابه و انما انت منها تنبیهاً علی جواز الوجهین کما عرفت علی حیوان ذکر نفسه
کالمعد و احار فقط ای لانوعه کالمعدی لا حنفیه کالجید الروی و یودی الکاتب الوسط بین الجید و الروی
من فی کتب الخس او قیمته ای الوسط فی العبد اربعون نیاراً عندّه علی قدر غلّا و اسعد و حصه عالم یقید فی غیره شیء لو کان
علی مال متقوم الا ان مجهول الخس او القدر ینقد علی قیمته و فیه اشعار بان لو کاتبه علی شعیر او حنطة مع بیان المقدار و ی الوسط
کما فی الحیط و فسدت الکتابه و اقع علی قیمته ای قیمته العبد لا اختلاف المقومین لایعین لکن یعق بادار قیمته و یت
بتصا و قما و ان اختلاف جعال المقومین فی الحق اثنان علی شیء فهو قیمته و ان اختلفا بان یقوم احدهما بالالف و الآخر بـ
بعضه یعق بادار الاقصی و فیه اشعار بان لو کاتبه علی ثوب بفسدت کما فی الحیط او علی خمر ای نفسها او قیمتها او خمر غیره
ملا لا یقوم به من المسلم فلو کاتب فی عبده الکاف علی نحو النجم لعلوم المقدار جاز و فیه اشعار بان لو ادی الخمر محرق و هذا ظاهر الروایة
و عن الطرفین انه انما یعق به اذا قال ان اوتیه فانتهت حر و عند ذل لا یعق الا با و ا قیمته العبد عند الذی یوسف ان الذی بشرطه
او قیمته لیس یعق فمافی المداية من ا و قیمته الخمر مشکل کما فی کافی و ذکر فی الحصر ان لا یعق عند طرفین بادار الخمر بل بادار قیمته
لان قیمته فی العقد الفاسد لیس فی الصحیح و صحح الکاتب کما لولد عبده و امته لیس و اشترک و لو یغنی فاحش عندّه

واما عندنا فلا يصح ان يهمل ما على هذا المثل فيصالح بالغبن اليسير لو قال صح له التجارة كان لا مثل المضاربة
والشركة والاجارة والانتجارة الا قراض والا بضاع والا بضاع والربح الارتمان الاستعارة كما في المحيط ولسفر وان
شروط عدم استحسانا والكناح اتمه من عبودية التوكيل بالاستفادة الموقفية اشعارا به لا يجوز الكناح عبده صلاتي لواجبا
بعد العتق لم ينفذ الا الكناح اتمه من عبود عن ابي يوسف انه يجوز كما في المحيط وكتابه قته خلافا لفروله الى الكتاب الاعلى لا وده
اي الكتاب الاسفل ان اوى الاسفل بل كتابته بعد عتقه اي الاعلى لانه صار حر وليس له اي الاعلى لا وده ان اوى
قبلة اي عتقه ولا يصح تزوجه بنفسه بالتوكيل الا باجازه السيد الحق قبل اجازته نفذ ذلك الكناح على الكتاب كما في الكناح
ولا هتبه ولو بغيره ولا تصدقه الا بغيره منها وهو دون الدرهم لانه قليل يتوسع فيه الناس كما في الكناح وفيه اشعار بالادب
بطعام او عى اليه فلا باس بقبوله ولو اهدى بالدرهم او النشابة لم يقبل كما في المحيط وتكفله بالنفس والمال في المضمة لكتاب
عبديه كتابه واحدة بالفتا ان يطالب كل واحد بجميع الالف ان لم يذكر الكفالة واقرضه لانه تبرع لم يدخل تحت الكتابة
ينبغي ان يجوز باليسير كاتبة واعتمام عبده ولو بمال ولباع نفس عبده منه اي من عبده لان فيها استقضاء الملك
واثبت الدين على النفس والكناح اي عبده كما اشير اليه والاب والوصي في تريق امر لصغيره كالمكاتب حكما
فيما كان كتابته قته والكناح اتمه لا اعتاق عبده لو بمال لبيع عبده الكناح واذا عجز عن نحره ولو ادان كان له اي الكتاب
وجه كدبرين مال لو في سفر سيحصل ذلك الوجه اليه اي الكتاب لا يجوز من التجرة اي لا يعمل الحاكم والقاضي تجرة المكاتب
بل يميل الى يمين او ثلثة ايام فانها مرة ابلاء العذر في الغالب بشرط اختيار وقضية الاخبار واهمال من ادعى الدفع
بنية حاضرة واهمال المدين المقر ليحضر المال وليبيع مينا في يده اهل المدة كما في الكناح والا لكان له ذلك لوجه تجره اي لم
عند طهر فين قال ابو يوسف لا يعجز حتى يتوالى نجان الاول هو الصحيح كما في المضمة ونسخها اي نسخ الحاكم الكتابه وان لم يرض
المكاتب يطلب سيده الفسخ او نسخها سيده بنفسه باقتضاء برضاه اي المكاتب وفي نسخة ذكر رضاه روايتان
وفيه اشعار بان المكاتب ليس له ان يعجز نفسه بل ارضاء السيد ان الكتابة لازمة في جانبه على ما ذهب اليه محمد بن سلمة الا انه خلا
ما ذهب اليه صاحبنا فان الكتابة غير لازمة فيه عندهم على ما قال ابو بكر البجلي كما في المحيط وعاد بالفسخ رقه كما كان ولا وفيه
اشكال بانه مشعر بان الرق يزول بعقد الكتابة وقدم ان الرائل هو الميزان الرق حق الغير والعبد لا يقدر على انزاله كما
حققنا ولذا قال في الهداية عا دالى احكام الرق فالتحقيق الا ان الرق ثابت فيه الا ان الكتابة منعت المولى عن بعض الاحكام
فلو قيل يجوز له مضام وهو حكم لا يرفع الاشكال وما كان في يده من الاكتاب ملكا سيده كما هو كذا عند ابي يوسف
ولما امتد ارعند محمد ولما اوجر المكاتب لانه طهر ثم عجز بطل عبده خلافا لابي يوسف كما في الكناح فان مات متجا وزا
عن اداء وفاء اي مال يعي باعليه اي مات وترك لا وافيابه لم يفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة وفيه اشعار بانه اذا تم ترك
وفاء يفسخ حتى لو تبرع احد بالعبد لا يقبل منه وهذا قول ابي بكر الاسكاف وذهب الفقهاء بالليث الى انه لا يفسخ بدون الحكم كما

في الصغرى واعلم انه اذا مات عن رجل فاراد عليه دين بددين لا جنى ثم بددين الموتى ثم بدل الكتابة كما في المحيط وقضى البديل
من مال الذبي لم يعلق بدين وحكم بموته اى المكاتب حررا في آخر خبر من جزا حيوته عند الكثرين منهم من يقول انه يمتنع
بعد الموت بان يقدر حيا قبال العتق كما يقدر الموتى حيا كما مقتضاها في الكفراني وحكم للوارث سيدا كان او غيره باخذ الارث
اى الميراث ولم يقره بل من الوارث منه اى من المكاتب لاكتفا وشعر بان صاياه باطلة فلا يعتبر بتبديره فيقسم بعد اداء البديل
بين الورثة لان غير كافي المحيط وعققت عليه اى حكم بعقود اولاده كورا او اناثا في آخر حيوته المكاتب ان اللانث يخلع تغليباً حال
كونهم قد ولدوا في وقت كتابته لا قبلها فلا يعتقون او قد تشر بهم اى ملك لديه مولود به بالشر او غيره من سائر الملك
فهم مجازو اتخذهم فلا يعتق بالملك غيرهم من امراته وبناته وحملة عندهم خلافها والاول من يخلع في الكتابة يعتق من لا يخلع
يدخلون اتفاقا واما غيرهم فلا يدخلون عندهم حسانا ولا يدخلون عندهم باقيا ساكنا في المحيط او عتق ابنه قد كوتب المكاتب هو واهله
حال كونه صغيرا او كبيرا بمرقة اى بكتابة واحدة فانما جعلوا شخص فمخطوط على حق بنية وانه على المستتر في كوتب هو من وضع
الظاهر موضع ضمير فلا تساهل فيه كالمثل وطاب اى حل لسيده فبني ان ادى المكاتب اليه شيئا من صدقة اى زكوة
او غير ما يفجر فلو عجز فادى اليه لا يطيب له لكن الصحيح انه يطيب لان انجبت في الاخذ لانه ذل على اصله بي يوسف لتبديل المكاتب
عند محمد كافي الكافي فلو قال وعجز كان حسن ولا يفسخ الكتابة بموت اسيده ولا يطل حق المكاتب وادى المكاتب البديل
الى ورثته اى وارثه الكبير وصي الصغير على تجوزته اى على وجوبه اعتد عليه من النجوم وان عتقه بعضهم لا يصح عتاقه
فصديقه لتوقف الاعتراف على الملك المكاتب غير ملك لاحد وان اعتقه جميعا او متفرقين عتق مجازا استحسانا
لانه جعل عتاقه استقلاله بالكتابة لا قياسا لما ذكرناه الا براءه والبره وادى عتاقه حقا وكما وكفى ما يراه من حرج حال اقسام

كتاب الايمان

عتق المكاتب بهما لما فيها من المواقفة في المخالفة فان الكتابة مطلقة ولهمين مقيدة والاطلاق مقدم على التقيد والايان
ايقاع الايمان جميع الميراث اى الميراث على ما في عامة الكتب فليس بمصدق كالطهارة وغيره ولذا اجتمع مع حذف حده دون سائر
الكتب بشرعية ما قوى به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم يتماثلون بما بينهم حال اختلفت وهو على ما في المبسوط والحققة
وشروح الهداية وغيره بقسمين وقسم شرعية سياتى تفسيرهما من النظم السور ان يجعل القسم الثاني خارجا عن الميراث الشرعية ولا يكون
به عند الجمهور سيما في زماننا لقلة مبالاة الناس بقسم الاول لا يكره اعلمت بالاتفاق ان كان تقديله اولى كافي الكافي وغيره وفي كفاية
اشعبي ان ليس لاحد ان يحلف بالله الا عند الضرورة ولما كان هذا القسم اشيع مع الاشرفية ابتد به فقال وحي اليه ان الله
وصفقه وادى في حكمه تحريم الحلال تملك باعتبار الحكم فان اليمين باعتبار العدد اكثر من ان يعجز عنه فصله وقال حلفه بفتح الحاء واللام
او سكونها يمين يؤخذ بها العبد سمي بكل من كفى في المفردات والمراد بالمعنى المصدرى اى حلف الحالف بالله على فعل
منفوع الفاعل وهو الظاهر للمقابل للترك لا ما هو مطلق النجاة ولا عتق المستكلمين من صحت الحكم من الامكان الى الوجود كما ذهب

اليه المصنف المشهور المكسور الاله بمعنى المفتح فانه وان كان لفظ اسم المصنف على المعنى لمصدرى في غفلة لفظية تنسب ككفر ب
وضرب الاله لان الاسم يستعمل بمعنى المصدر كما تقرر او ترك اي عدم فعل ماض حال كون الحالف كافرا بالذبح او كاذبا او كذبا
وكونه حالاً من فعل كاذبا كذب وهو الاخبار عن الشيء على خلاف ما به عليه عما كان او سواه الاله لا ياتهم بالسوء بذا هو المشهور لكن
في الكفراني والمستصفي وغيرهما ان الكذب يرجع الى ما في الدين والنجاة وفيه فر الى ان محل اليمين في الحقيقة بحلة انجزية لانها
الموصوفة بالكذب الى ان تلك الجملة وجبت تشتمل على الماضي المثبت والنفي فتوصيف الفعل بالترك يجوز وانما خص الماضي
وقد وصفا بحال الاله الكثر وقوعا وما قال المصنف انه دخل في الماضي لانه زمان الكلام واليمين انما تعقد بعد الفراغ منه فبقي
ان الحال بالاجماع ما تارة وجود لفظ وجود في معنى كما ذكره ابن الكثير وغيره ويمكن ان يقال ان الماضي غير محمول على العرف
بقهرية ما ياتي من قولك فلم يكن في التوضيف يجوز وقد اخرج فيه الحال كما ذكره عموس اي يمين غموس وسجور ان يضاف
الجنس الى النوع كما في الكفراني وغيره من المبتدئات قال المطري ان الاضافة خطا رقة وسماحة لغوس صفة من النفس
اي الاذخار في الماسميت بل لانه يدخل صاحبه في الاثم ثم في النار وفيه اشعار بانه يمين حقيقة كما يشعر به شرح الطحاوي لمن في المبتد
والكفراني وغيرهما انه يمين مجازا بل يمين المحرلان اليمين شروع وهو كثيرة مخفية واعلم انما ذكره اعم مما يقطع به حق مسلم في المحيط
انه لغوس ياتهم صاحبه به اي بذلك الحلف ولا يرغوا التوبة لنصوح والاستغفار لانه عظم من ان يرفع الكفارة
بخلاف المنعقدة وحلف عليه ظاهرا وقيل انه عطف على عما على تقدير كونه حالاً من فعل (كاذبا) وفيه انه على تقدير
التسليم مستلزم لاستدراك قوله وهو ضربة لوتره وقال حامدا كان انحصار انه اي الفعل الماضي والترك الماضي وكذا الحال
في الحال حتى اي مطابقة الواقع لا مطابقة الواقع فان تصادف بالحق ليس لذاته كما عرفت واعلم ان الكذب يستعمل غالبا
في الاقوال والحق في المعقولات وهو اي الفعل والترك ضده اي لا يطابقة الواقع لغويا قط لم يتعلق بكم في القس
اللغو بالاعتد به وفي الزاهد عن ابن عباس هو اليمين في الغضب في الاختيار عن ابي حنيفة انه قول الرجل لا والله
وبلى والله وفي المنصريات انه غموس عندنا ومثال اللغو في الماضي الحال ان يقول الله ما دخلت الدار وانه زيد طائفا انه
كذلك وقد كان بخلافه وفي المحيط لو اراد رجل ان يقوم لآخر فقال (يا الله اكر بخير) فقام لا يذير كفارة لانه لغو الكلام
يرجى عفو اى ترك عقوبة لانه لم تعيد الكذب انما لم يقطع باللغو متباعدة لمحذوف المبتدأ لانه غير منصوب فلا يعقد كونه مرادا او
حلف على فعل وترك آت اى مستقبل وآت زمانه فيعتقد وفي بعض النسخ منعقدة باعتبار اليمين ويسمى منعقدة ايضا
لتوثيق الحالف اياها بالقصد اليته وكفر فيه اى في المنعقد من الايمان فقط دون لغوس واللغو بهذا التصريح باشارة اليه
ان حنث في يمينه بالكسر اي نقضها واثم فيها واحث الذنب العظيم كما في طلاق الطلقة وفيه اشارة الى ان الكفارة
لم يعقب الا بالحنث والى انه يحتمل ان يكون اليمين واجب كمال على فعل الفرض وترك المعصية وبالعكس وان يكون الحنث
خيال من البر كما على محرمان المسلم وغيره وان يكون البر خيرا كما على الباطنة كما في الاختيار وغيره لو سوا او كرها حلف او

اي واجب الكفارة وان كان الحلف او حنث بطريق السهو والا كراه ذكره لمصنف فخير من ان يسهوا وكره ما تميزه تقدم على ما
الا ان تقدمه غير جائز على الصحيح والى ان كراه بالفتح فانه يهضم الكراهية ولسهو كالتسيان في اللغة الغفلة وهذا القلب الى غيره كما
في القاموس الماعرفا فالتسهو من التسيان فانه قد ان صوته حاصلة عند العقل بحيث يتمكن من ملاحظتها اى وقت شاء
ويسمى بهذا وهو لا يسهوا ويحلف لا يتمكن منها الا بعد تحشم كسب جديد يسمى تسيانا عند الحكم كما في التلويح فالاولى ذكر التسيان ان
علم من السهو حكمه ثم اخبره بالطريق الاولى ويدخل فيه ما جرى على لسانه من اليمين عند ارادة غيره ويسمى بهذا خطأ كما في المتن
والقسم يقتضيان اسم القسم الاقسام وعرفا جملة مؤكدة يحتاج الى ما يلحق بها من اسم دل على التقسيم يسمى بالمقسم وجملة مؤكدة تسمى
بالقسم عليها وجواب القسم فخصص من اليمين الحلف الشاملين للشروطية الآتية ولما كان المقسم بشرط في نفسه قال بالبدل
اى يلحق به دال على ذات الواجب تعالى فهو للذات وذا عند الاكثرين قال بعضهم انه في الاصل صفة انقلب علما
وقوله اشعار بان باسم الله ليس يمين هو المختار عند صدر الشريعة ذكر القدرى انه يمين مع اليقينة وعن محمد بن يمين مطلقا كما
في المحيط والاطلاق دال على انه يمين ان كان مرفوعا او منصوبا وساكنة لانه ذكر اسم الله تعالى مع حرف القسم والخطأ
في الاعراب غير مانع كما في النهاية او باسم هو عرفا لفظ دال على الذات واصفة معا فالتداسم على راي من اسمائه
تعالى ولو غير مختص به لم يحلف الناس به لم يكن صرحا بخوبى الفعل كما في الاختيار وغيره كما لم يستعمل في
غيره والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينا بالآتية والاول هو الصحيح كما في المحيط والكلام ثم شير الى
انه لو قال الله والله كان يمينين في النواذر انه يمين احد وقال الله والله فواحدة بالاتفاق الى انه لو قال والله
والرحمن الرحيم والعزير والحكيم فكل منها يمين على جهة واحدة وعنه ان الكل يمين واحدة كما في الصغرى والحق اى من لا يقع
منه فعل فهو صفة بليته وقيل من لا يتيقن في وجوده الى غيره وقيل الصادق في القول كما في شرح الموقف وفيه
اشارة الى ان (حق الله تعالى وحقا) لم يكن يمينا وفيه خلاف ياتى او بصنفة هي عرفا مصدر مكررا لاشتقاق حليف
بهما اى يحلف العرب بملك الصفة لما ورد منى اقترانها يحلفون بهما من نحو الاباء والابناء فانه قد نهى الشريعة عنه من
صفاته تعالى ذاتية او فعلية وقال مشايخ العراق ان اليمين هي الاولى لا غير الاولى هو الصحيح كما في النهاية والفرق
ان الذاتية ما يتعلق به حدوث مكررا لا يجوز وصفه بصفة الفعلية بخلافه على القولين كالعلم والخلق كغرة القدرى عليه
من حد نصرا وعدم النظر من حد نصرا عدم الخط عن منزلة من حد علم وجلالة اى كونه كامل الصفات وكبريائه اى
كونه كامل الذات وعظمته اى كونه كامل الذات اتصاله وكامل الصفات بتعا وقد رتبته اى كونه بحيث يصح منه كل
الفعل والترك بسبب البواعى لا يلحق القسم بغير الله فانه حرام عن ابن عباس ان قال لو حلفت بالله كاذبا احب الى
من ان حلفت بغير الله صادقا وعن ابن مسعود انه قال لا شراك بالله ثلثة منها حلفت بغير الله وعن ابن عمر انه قال
احلف بغير الله شرك كما في الكافية الشعبي فما قسم الله تعالى بغير ذاته وصفاته من الليل والنهار غير ما ليس للمعبود ان يحلف

فيشعب كثير من المسائل وحروفهم هي حرف الواو والباء والسا فتفتح الواو مع الهمزة الباء لانها اكثر استعمالا
 في القسم والفرق بينهما ان الواو مختصة بالظواهر بخلاف الباء وانها مختصة بالبدن والاضافة تشير الى الانحصار ومنها الاصل المختص بها
 في الامور العظام بمعنى الباء ومنها من يكسر الميم ومنها المختص بربى كما في الرضى والى انهاء فتوقفة للقسم وما وضعه الله الا ايم كما
 في الكشف ويعلم ما هو حرف القسم الاصل من الباء كما في الكشف والرضى فيكون من قبل تقدم المعنى الا ان بلا قرينة كما
 اى قسم بالله لا افعلة وفي اختيار الاضمار اشعار بان الجلالة بعد اسقاط الباء مجوز في الكشف ان انصب كثر في الرضى والى
 وفي الخلاصة مجوزية الحركات الثلاث فيكون فيه عند ذكرها في القيد وقيل لم يكن بينا الا اذا كان مجزوا ولو قال له واراد
 الميم فيمن وفي قوله كانه اشعار بان بعد الاسقاط جاز ترك النقرة والهاء عوضا في جميع ما يقسم به داخل الكوفية وهذا مجزى
 فغير جائز ولذا قالوا الله والله لا افعلة كما في الكشف لكن في الرضى ان الجلالة مختص بجواز الترك وكفارتها في قراءة الحذف
 وانحت بقية السابق واللاحق على ان الاصل هو الاضافة الى السبب هي مبالغة فاعل التاكيد لا انفصل كما طرأ لها
 غير لازمة غالبا وانما سمي بها لانها سارة للناظم عتق رتبة اى عقاق له لان الغية شرط في التكفير وقد روي عن قتاد
 اللامعاق من الظن الاصل لعقاق رتبة او اطعام عشرة مساكين مثلا فان مصروف الكفارة والذبيحة واحدة لا مشقة
 اعلم من التحقيق واحكمى كما بينا هما من اللامعاق والاطعام في الظهار فكأن مصدرا كناية عنهما واما كناية عنهما فاعلم
 كفارة يمينين جازعها عن احد ما عند العلماء الثلاثة كما في الظهار وهو عتق ثلث رقبات عتق ثلث كفارات ونوى عتاق
 كل من كفارة بلا تعيين جازعها عن كفا في الظهار كذا في المحيط وذكرني كشف المنار ان الكفارة لم تدخل بالاجماع فاليقين اذا
 تعددت تعدد الكفارة لكن في الميتة عن شهاب الائمة ان اليمان بالله اذا كثرت دخلت كفى كفارة كما قال محمد وهو المختار
 عندي عن ابن يوسف انها لا تدخل وشرف الائمة لا يقتضي به او كسوة ثوبين او كسوة ثوبين او كسوة ثوبين او كسوة ثوبين او كسوة ثوبين
 ايام او عشرة مساكين عشرين ساعات من يوم عشرة اوثوب او ثوبا واحدا بان يوديه الى مسكين ثم يسترده منه اليه الى غيره بالبدن
 او غيره فان تبدل الوصف تاثيرا في تبدل العين لكن لا يجوز عند اكثرهم كما في الكشف لكل منهم ثوب جديد او حلق يمين
 الا ترفع به اكثر من نصف الجديد بان يرفع مثلا بجديده ستة أشهر بهذا الوجه على قال الفقيه بالليلث وهو بغير الاسكان
 الى انه ان كان سجال يجوز به الصلوة يجوز وقيل يعقب في الثوب الوسط الصالح لا واسط الناس وهو شبهه بالصواب على
 ما قال المحلواني كما في المحيط ليست عقاقه بدنه اى اكثره كالملاة او اجبة او تقيص او القباء واما العاقبة فلا يجوز في ظاهر الرواية
 وعندها يجوز اذا كانت سابقة كما في المحيط وذكرني انظر ان الكسوة ارجل او اري بعورة ولا تارة ورج وخمار في ظاهر الاصول
 وعن ابن يوسف يجب كسوة معروفة ازار وتقيص له ازار ورجع لما قلتم بغير السر او يبل على ما ذكره لقد روي هذا اذا اثار
 بالبدن ما هو مجاز من جميع الاعضاء واما اذا اريد به حقيقة من العرق الى الورك فان الرجلين ناقلتان في اليدين
 باطشتان والراس طليقة فيمنع ان يجوز لانه جمع سر وال تقدير او تحقيقا تعريب (شكوا) ولو اريد به الثوبان يضم التاء

لا يحرم ملكه عليه لانه تعالى المحرم وان استباحه اى فعل ما حرم عليه كفر عن يمينه لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحله اياكم فلو قال ما في يدي من الدار حرام على فان اشترى بها شيئا خلت بخلاف ما اذا وهبها او صدق فانه يراوده بتحريم الشرع فاما انتها ملكه على خلاف الشاة الى انه لو حرم انخرتم شرب كفر على المختار في البقالى لوقال انخرتم حرام على فليس يمين القياس على انخرتم يقتضى ان يكون يميننا على اختلاف وعن ابى حنيفة لوقال جماعة كلامهم حرام على من شرب بكلام احدهم الكل في المحيط ومن نذر بما هو واجب قصدا من جنسه نذر مطلقا غير معلق بشرط بقرنية التقابل مثل ان يقول نذر على حج او عمرة او اعطى كذا او نذر على نذر والاول شيئا بعينه كالصدقة او نذر بالندب لانه لو نذر بقراءة القرآن او صلوة او بجماعة او بنار المسجد او بالسقاية او بعمارة او اكرام الاتياد او بعبادة المريض او بزيارة القبور او بزيارة قبره على الله عليه سلم او كفان الموتى او تطبيق امراته او تزويج غلامه لم يلزمه شئ في هذه الوجوه كما في النظم وكذا لو نذر بالعداء وبيع كل صلوة عشرة وختل في النذر بصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في المنيعة ولو قال نذر على دخول هذه الدار ونوى اليه فحينئذ لم يكن نية فليس يمين لانه كما في المحيط او نذر معلقتا بشرط يريد اى يريد وجوده بحلب منفعة او دفع مضرة كان قد علم حاجتي او نفي الله يميني او مات مولى الله على صوم سنة او عتق مملوك او صلوة فوجد الشرط بان تقوم الغائب شيئا او في ما نذر ولم يخرج عن العبرة بالكفارة في هذين بلا خلاف وعن محمد بن ان المغنق عدة ان في به فضل لكنه خلاف ما في الاصل على ما قال احكامه ولو قال نذر على صدقة او لم يوشى شيئا فعليه نصف صاع من بر ومن نذر ان تصدق بهذه المائة على فلان يوم كذا فتصدق بمائة اخرى قيل ان يحكي ذلك اليوم جائز كما في المحيط وعن ابى حنيفة ان رجعا عن الوفاء في النذر لم يطلق او لمعلق الى الكفارة فانه يمين كما في المضمرات و معلقا بالمرور من الشرط كان زينت او شرب فله على كذا او نذروا في ما نذر باعتبار الصيغة في ظاهر الرواية او كفر عن يمينه باعتبار المعنى المقصود وحاصله ان نذر نذر معلقا بشرط لا يبرده فالوفاء عند الشبهة وبه اقول على السعدي وغيره وعن محمد بن اذكرة من التفصيل وعن ابى حنيفة ان رجعا الى اى اى مشايخ بلج به وهو مختار السخري وغيره وبه رواه الثوري عن بعض الصنفين رضي الله عنهم كما في المحيط وغيره وهو اى تفصيل المذكور الصحيح كما في الهداية الا ان الاول ان يرجع الضمير الى ما عليه من التكفير في الصغرى انه يرجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السخري وغيره وبه يفتي كما في النجاشية

فصل من جلت بقسم او الشرطية لا يدخل بيتا بحيث بدخول ضيقة لان البيت مامى الانسان سوا كان من حج او مدر او صوف ودبر كما في النفقات قيل هذا في عرفهم فان الضيقة عند اسم البيت هي سمي في ديارنا (كاشانه) واما في عرفنا فهي غير البيت ذات ثلثة حوائط واصبح الاول كما في النهاية لكن في مبعه انه اسم مسقف واحد له دليز بخلاف (خانه) فانه اسم لكل مسكن صغير او كبير كما في بيع الكفائية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يشتمل على صحن مسقف او بيتين او ثلثة والحجرة نظير البيت فانما اسمها حجر البنا والداخل هو الانفصال من خارج الى داخل سوا كان الكبا او شيئا من الباب او من غيره وفيه اشعا بانه لو دخل احدي رحليه او اسلم بحيث كما في الايضاح لا يثبت بدخول الكعبة او مسجد او مبيعة

المنزل

بکسر الباء وكون اليا بعد النصارى بالفارسية (کلیسا) او جلد يهود او الکفار کما في القاموس او کنيست نفتح الکا في کسر الیاء
 مع الباء و الفارسية (کنشت) او وکلیه معرب بکسر الدال من الباب داخل الدار کما في الصحاح فلو کان مستقفا لعلق بابہ تقبی
 داخل البيت بحيث علی ما قال مشائخنا کما في المحيط او طلعت باب دار بالضم سا با ط علی بابها بلانبار فوقه او مع بناء
 مفتحة الى الطريق کما في المحيط فی علی بنیة حنفه کما في القاموس کما لا یحتمل فی ان قال والله لا یدخل دارا فدخل عطف
 علی قال دار اخری لان الدار اسم جامع للبناء وعرصة کما في لغز و غیره لا انعم قالوا انها اسم للعرصة عند العرب و الجمع
 وضعف الکافی و استدل علیه بهذه السلسلة و لا یجوز ان یقال البناء صوف مغرب کان العرصة نقیص نقبضانه و المطلق میفر
 الى الکامل فاذا انقصد المیر علی الکامل لا یحتمل بالناتق و اما (سرای) فمراد فی الدار فی عرفنا الا ان فی بیج الکفایة انه
 اسم لدار السلطان و فی هذه الدار یحتمل ان دخلها حال کونها منهدمة لمجد الا یضاح فی العبارة و لو صح ما یشر
 نوال الجذر انما یحتمل لان البناء و وصف الوصف فی الحاضر فلو قال بوالیث ان حلف بالفارسية لا یحتمل فی المستکر
 و المعرب لا یدخل المبنیة کما فی الکافی او دخلها بعد ما بئیت هذه الدار المنهدمة و ارا اخری فبعد ما معطوف علی الحال
 او الشرط بتقدير الفعل او ان وقفت علی سطحها او حاطها بال غیر المشترك و فیه شعار بانه لو اتقی خصم شجر فی الدار او حاطها
 او سطها لا یحتمل و علی الفتوی کما فی المحيط و قیل ای قال بوالیث فی عرفنا الجمعی لا یحتمل بالوقوف علی السطح و الحاط
 و علی الفتوی کما فی المحيط کما لا یحتمل للتبدل و جعلت هذه الدار المحلقة بعد الانداس سبی او حماما او بیتا ما و بیتا
 او نهرا و دارا ثم دخلها ای الدار المحلقة المبنیة بعد هدم مثل الحمام فان حذفت المثل غیر نری فی کما فی مثل البيت
 و غیره الیه شیری الهدایة و فی اضافة المم الی الحمام و ان یجوز کونه اقدم رعایة امر حسن کما لا یغنی و کما هذا البيت ای
 کما لا یحتمل فی هذا البيت و دخله منهدما صحرا فیمثل بالدخل لولعی حیطان کما فی الکافی او دخله بعد ما بنی
 بیتا اخر فانه لا یحتمل و الفرق بین المعرفین ما قال شاعرهم شعر الدار و دار و ان الت هو الطمان و البيت لیس
 ببیت بعد هدمه او مثل هذه الدار و البيت فوقت الحالف فی طاق باب ای فیا عطف من المبنیة کما
 فی الصحاح فمن الظن التخصیص بالعبارة علی ان فی الاختیار فی کل موضع لو اعلق الباب کان الطلاق خارجا من الدار
 فانه لا یحتمل و اعلم انه لو قال (اگر تو گرد دیوار من گردی) او قال (گرد و در دیوار من گردی) فهو علی الدخول کما فی اخر ائمة
 او لا یسکنها من السکنی ای الکون من المكان علی سبیل الاستقرار کما فی الايضاح و هو ساکنها او لا یلبس من اللبس
 و هو الاستتار و هو لا یلبس او لا یرکب من الרכوب هو کون الانسان علی ظهر حیوان و هو را کبه ثم شرع فی انشده
 علی الترتیب فقال فاحذای شرع فی النقطة بالضم و السكون اسم لا صدرای انتقاله من باب الدار فانه لا یحتمل
 فلو اعلق الباب بحيث لم یخرج منه اختار بوالیث و الصدر الشهدانه لا یحتمل کما فی المحيط و لو لم یخرج للمحتمل یحتمل
 ما اذا قید کما فی المضمرات و انما خص سکنی بالدار لان فی البيت تفصیلا فانه لو کان الحالف مصر یا و یسکن فی بیت من حجر

او حجة لا حجت ومن يدعي حجت ولو كان يدعي حجت في الوجيب كما في المحيط وخرج التوب منه يكون الزار وتصل من كونه
كبس الزار اى النزول كما في بعض النسخ وهو في الاصل كان النزول كما في القاموس من انما العرفان باللام عتاد على الاول كما لم يذكر
او مكان الواو في الموضوعين بلا حجت تمنع فيه لتأكيد الفاء او لا يدخل هذه الدار وهو دخلها ففقد اى هم على القعود
فيها فانه لم يحث احسانا الا ان يخرج منها ثم يدخل فيها فانه حجت وفي لا يسكن هذه الدار او البيت او حجة
او السكة بقضية تخصيص المص القرية لا بد من خروجها بالية اتفاقا الا ان يمنع مانع منه فانه لا يحث حينئذ كما في الكافي
ومتأمله اجمع حتى يحث بوجه كبره فانه فصيح من الفتح بقى فيها كما يحث لوقى شئ لا قيمة له وهذا كله عندى خفيصة
كما في النظم والمدية لكن في المحيط والكافي وغيرهما ان مشائخنا قالوا انه لا يحث عنده الا بقية السكنى وعند محمد بن
ما يلقى عليه الفتوى كما في الزاهدى عند ابى يوسف بقية الاكثر وعليه الفتوى هذا اذ حلف بالعربية والافلا حث بمخرج
بنفسه ان لا يعود ابى الصدر الشهيد الكلام مشير الى انه لو اخرج متاعا الى السكة مثلاً لم يحث وقيل حث وهذا انما لم يطلب
منه الا فلا يحث اجماعا كما في المحيط والى انه لو لم يخرج بان كان شرفيا او ضعيفا او خائفا من اللصوص لم يحث
كما في النظم بخلاف المص وهو العمران اخل الرض وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه من المص لم يحث بلا خلاف كما في القرية
خفيصة اختلاف المشايخ والاصح انها كما في المضمرات وفيه اشعار بان لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للسكنى ولو ساقط
وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحث كما في المحيط واعلم ان البر لا يطل العين في الفعل الميت كالسكنى وليس كما في خزائنه
المتقين حث في الاخرج من هذه الدار مثلاً من يخرج وهو لا انفصال من الداخل الى الخارج لو حمل الحالف
واخرج بامر لمحقق يخرج وفيه اشعار بان لو خرج بقدميه للتقدم حث وقيل حث كما في المحيط لا يحث ان حل واخرج
بلا امره مكر بما يحث لا يمكنه الاقتناع والافقداختلف فيه المشايخ وينبغي ان لا يحث عند الشكين كما في المحيط وفيه اشعار
بانه اذا دخل بعد الاخراج ثم خرج اختيارا فحدث وهو اصح وقال خصه انه لم يحث وهذا فرق بالناس كما في التمراشى
او راضيا بقلبه لا نقال الفعل اليه وهو الاصح كما في الخلاصة وفيه رمز الى انه لو دخل بعد الاخراج ثم خرج ينبغي ان يحث
كما في صوته الاكره الملاق بالكتاب ان ترك هذه الجملة لانه يفهم سابقه ومثله اى لا يخرج لا يدخل اقسام من عمل
والادخال بالامر او بغيره مكر او راضيا وحكما من الحث وصدور بهذا ظهوره جميعية الاقسام دون الحكم وفيه اشعار بان لو قد
على الامتناع من الدخول ففى الحث اختلاف كما لو دخل بعد الادخال اصح الحث كما في الكافي ولا يحث في الاخراج
منها الا الى الجبارة مثلاً فخرج من باب داره اليها حال كونه يريد بها ثم اى بعد الخروج والارادة اراد وذهب الى
امر آخر من مثل المسجد اذا لم يخرج الاجبارة والذباب الى امر آخر بعده ليس بخروج اليه حتى يحث وفي التمراشى انه يحث
لان المستثنى خروج مخصوص لما ان ينوى مرة اخرى واعلم انه راعى اللفظ والغرض في الايمان وقيل يراعى اللفظ لا الغرض
وقيل يراعى الغرض واما عند ابى يوسف واما عند الطرفين في راعى الغرض وحث في الاخراج من بلده الى مكة مثلاً والادلى الى المنى

لانه لا يلحق بالمسلم فخرج من نفسه يريد ما يرجع اليه لتحقيق الخروج لا بحيث في الايات بها اي مكنة حتى يخلصها فان البيان
عبارة عن الوصول واذا لم يكن معنى لخروجه على ما روي عن الصاحبين في شرط الخروج لا الوصول في الاصح كما في التمراشي وغيره
وقال نصير بن يحيى انه كاتيان في شرط الوصول هو الصحيح كما في الخلاصة وفي الاكتفاء اشعار بان لو نوى بالذبح الايتيان ان يخرج
فكما نوى لو قال (اكرار من كوى من م) فكذا (فرقتن) ضد (باشيدن باشيدن) سكنى فخرج عنه بنية الى العود ثم عاد بنية
يبحث كما في المحيط وفي والله لياتين مكنة ولم يات بها لا بحيث الا في آخر خبره من اخبار حيوة لان عدم الايتيان عند
تحقق وحرث في والله لياتين مكنة ان استطاع ان لم يات متعلق ببحث بلا مانع كمرض او سلطان
او غيره فان استطاعه عرفا القوة من حيث سلامة الاسباب والآلات وقد وجدت بلا ايتيان ودين اي صدق بنية
من نية اي كل الى ونية بالتخفيف اي تبرك كما في الطلبة بنية الاستطاعة الحقيقية فاعل دين هي القدرة التي يحدتها
الله تعالى في الجهد عند الفعل فاشترط عند الجمهور لا علة وفيه اشعار بان لم يصدق قضاء وفي رواية صدق فان الانسان اذا
نوى حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا يخالفه صدق ديانته وقضاء ولا نفي تصديقه قضاء روايتان كما في الكوفي وذكر ابو الشكو
في التمهيد ان الاستطاعة ثلثة استطاعة الاموال كالزاد والراحلة واستطاعة الافعال كالأعضاء السليمة واستطاعة الاحول
وهي القدرة على الافعال لا تقدم عليها بخلاف الاولين وتسميان بالتوفيقية والاخيرة بالتكليفية وشرط للبر في لا يخرج
الا باذنه اي لا يخرج الاخر وجا ملصقا باذنه فوقع النكارة في حيز النفي لكل خروج ظرف لفاعل شرط وهو اذن باخروج
لا للشرط كما ظن على ما لا يخفى على انه يلزم منه تعدية فعل جرح فحين تفقيد في اللفظ والمعنى وفيه اشارة الى انه يشترط ذلك الشرط
في غير اذني او لبي دستور من) او (مكربي دستور من) كما في النظم وكذا في الابريضائي او ارادتي او امرى والى انه لو اذن
بلا فم كونه ما نامة او اعجمية فليس باذن لانه تحقيق بدون العلم والى انه لو قال عنيت الاذن مرة لم يصدق قضاء كما قال
ابو يوسف سخرج خلافا للطف فيصير بقوله ولو اراد الخروج عن مكنة الاذن لكل خروج قال لها كلما اردت ان يخرج فقد اذنت
لك اكل في الصغرى لا يشترط للبر لكل خروج اذن في لا يخرج الا ان اذن اي حتى اذن رضي له او هو ي اذن او اذن
بالاذن مرة وعن الضراء انه في الحكم مثل الا باذنه كما في الصغرى ووجه انه بتقدير الباء او مصدر جعني تقديره كل وقت لا وقت
اذني الا ان الاذنه عند التعارض يرجح بقوتها لا بكثرةها والسالم عن الجحد اقوى على ان احتمال الشك ثابت فيه كما بين
في الاصول وذكر في الكافي انه لو اراد به الا باذنه صدق قضاء وشرط للبحث في ان خرجت انت من الدار فانت
طالق وان ضربت عبدك فبدي حروا الضرب فعل موم لم يرد مكنة خروج منها او مريدة او مريد ضرب عبدك لما اوله
فعلها فاعل شرط اي فعل المريد من من اخروج والضرب فهو مصدر مضاف الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول فهو راى
في الحال فلو كانت ساقه ثم خرجت او ضربت لم بحث الحالف وفيه اشارة الى انه لو قال ان لم اخرج اولم ذهب من هذه الدار
ونوى الخروج وان باب دون السكنى والغور لم بحث بالتوقف الى انه لو نوى السكنى او الغور او دل دليل عليه حيث كما في خلاصة الفقيين

والله ما نضرب الوحي في استنباطه من تمام اقسام اليقين فان سلفه قسموا الى المودة لفظا والموقنة كذلك مثل
 لا تفعل كذا ولا افعل اليوم ثم زاد الامام اتماما هي جميع الفروا ويمن حال ما هي المودة لفظا والموقنة معنى كما مر انضو
 في الاصل مصدر فارت القدر اذا غلت فاستيعم لمرسمة ثم لما التي لا يثبت فيها كما في النهاية وشرط الخش في قوله
 ان تغديت اي اكلت طعام العذاة بعد ان قال الرجل لحال بفتح اللام امر من تعالى اي ج في الال معنى ارفع لم يحى منه انضو
 ولا نهي تغديت ففتح اللام المشددة جواب اللام تغديت فاعل شرط وخبره للحال معه اي الامر فلو تغدي لا معه لا يجنب
 لان الجواب يتقيد بالسؤال اي اكلت فالحث مطلق التغدي سواء كان مفردا او مع غيره ان ضم احوال
 اليوم فقال ان تغديت اليوم فلماذا ومركب الجهد الماذون في التجارة سواء كان عليه دين او لا والدين مستغرقا
 لكسبه وتقبته ام لا ليس لمولاه في حق اكلت سواء زاده اكلت ام لا الا اذا لم يكن عليه اي الماذون في مستغرق
 بكسر الراء بان لم يكن عليه دين اصلا او كان لم يستغرق ولو اده اي مركب الماذون فان مركبه جليته لمولاه فلو علف لا يركب
 مركب يدفركب عبده الماذون فان استغرق الدين لا يجنب لواءه لم لا وان لم يكن عليه دين او كان ولم يستغرق لا يثبت
 الا اذا نوى مركب الماذون هذا عنده والما عند الي يوسف فلا يجنب في الاحوال كلها الا اذا نوى وعنت محمد يجنب
 في كل الاحوال وان لم ينو الاضافة الى الماذون يشير الى انه لو مركب المكاتب لم يجنب ولو علف لا يركب
 وانه ولا يثبته لم يجنب الا اذا ركب الفرس او البرزون بكسر الباء وفتح الظال المعجمة اي الفرس المتركي او الفحل او الحمار ولو
 ان لا يركب فرسا فركب بزونا او بالعكس لم يجنب ولو علف ان لا يركب خيلا فركب حدهما حث الكل في الظن واللفظ
 (اسب) كما قيل كما في قاضيخان ويقيد الاكل اي اصيل ما ياتي في المضغ في جوفه بغيره سواء مضغه ام لا وكذلك حلف
 ان لا ياكل من هذه البينة او الجوزة فاقبل كذلك خث كما في المحيط من هذه النخلة من النخل منزلة التمرة من التمر ثم يجرى
 بالثابت لثبته اي حلفا ما يخرج منها بلا صنع احد فحينئذ بكل الطلع اخلال والبيع والبسر والطب التمر واجر اسي شحم النخل وكذا
 بكل الدبس الا اذا كان بطبوخا فلا يجنب بكل ما يتخذ منها كاللحاطف البند واخل فيه اشارة الى انه لو قطع منها غصنا جمل
 باخرى فاشترى فاكل من ثمره لا يجنب كما في التمر تاشي الى انه لا يجنب بكل عين النخلة والى انه لو كان من الشجرة ما ياكل حث
 بكل عينها كما تريباس وصب السكر الى انه لو كان كاخلات فباكل ثمنها وهذا اذا لم يكن نية ولا فعل ما نوى ان اكله اللفظ كما
 في التحقيق ويقيد الاكل من هذا التبر اي الخطه والواحدة برة وانما اختار اسم نخلس منها لانه قلما وقع اليقين على البرة باكله
 اي ابتلاء قضائا بالقات الضاد بجره اي كسر اقلها بملحه صحيحا حث بالطريق الاولى كما في الكدواني فانه احتراز بالقضيم عما
 يتخذ منه كالخمر والسويق فانه لا يجنب به هذا عنده اما عند ما فاصبح انه يجنب لترجح المجاز المتعارف ولو اكل مما خرج من
 فروع التبر المخلوط عليه لم يجنب كما في المحيط وهذا كله ان لم يكن له نية فان نوى عين البر لم يجنب بكل خبره وسوقه بلا جأ
 كما لا يجنب ان نوى ما يتخذ منه فاكل عليه كما في النهاية ومن هذا الدقيق باكل خبره فلو نوى عينه لم يجنب بكل

بجاء

خبره كما في المحيط فلا يخفى على الصحيح كما في المضمرات لو استقصى اى يتلوه بالماضي المقدرة قبل النظر في هذا المعنى غير مستهوي
 كما هو في استغفار مثل ما هو متصف فهو كقولهم كبريا انت اى انت كاسين واكل الشوار كسر الزم بالضم المشوي الى المطبخ
 الاسك فلا يخفى باكل الخبز والبازنجان البيض المشوي وهذا اذا لم ينوكل شوار والافعل ما نوى كما في المحيط وذكر في النظر ان
 (بريان كره) يشتمل الخبز ايضا والمطبخ اى المطبوخ بما طبخ ونضج حال كونه من اللحم كما في الاصل وذكر المطري انه ما لم يرق
 وحم او شحم فلم يسميت بالقلية اليابسة وفيه رمز الى انه لو اكل من مرق اللحم حيث كان فيه من اجزاء اللحم كما لو طبخ ارضا وعسل
 بودك والى انه لو طبخ بسم من اوزيت لم يسميت ولو نوى ما طبخ حيث باكله كما في المحيط وهذا في عرفه واما في عرفنا في حيث بكل ما طبخ
 كما في الزاوي والى انه لو اكل لحم الادمى او الخنزير حيث لم يسمي ان لم يسميت كما في الكفاية واكل الراس راس يابس ليس
 اى يذبل في الثناي جمع تنور الخبز بالتشديد ويبيع ويشترى في مصر اى محال في حيث باكل راس الغنم والبقر عنده
 واما عندنا فباكل راس الغنم خاصة والمحول في زماننا العادة كما في المضمرات ولا يخفى باكل راس السمك والجراد والطيور
 والوحوش لا بالينة كما في النظر واكل الشحم الذائب بالنار شحم البط اى الكلية فلا يخفى باكل ما على الامعاء ولا باكل
 بالغمط ولا باكل على الظهر الذي يسمى لحم سمين وشحم (افري) من الشحم على ما قال ابو حنيفة وقال لا يخفى بالثنية خلافا في الاول
 كما في الكرماني وهذا في عرفه واما في عرفنا فلا يقع اسم الشحم على شحم الظهر بحال كما في الاختيار ولا خلاف ان لا يخفى باكل شحم
 الظهر باسم (سبه) كما في الكافي وفيه إشارة الى انه لو عزل شحم الظهر ثم اكل لم يسميت وهذا قياس قبح كما في المحيط والى انه لا يخفى
 باكل الاليت كما ياتي ولا يخفى ان الشحم بالاسم فالاولى التقديم والتاخير والخبر بلانية تجبر الجبر واستيعابا لاعتقادنا في
 موضع الاعتقاد فيه خبر الشحم لا يسميت باكله كما لو جفت خبزة وقته ثم شربه بار كما في المحيط لا يخبر الا زردا وبجوار من الذرة
 ببلد الاعتقاد فيه في حيث لو كان مقادا والفاكهة مثل اللبس على ما قال ابن الاثير فهي صيغة نسبتة معناه ذو فكه ونقسم
 دون الاستعداد والاستعداد بالتفاح اى مثل التفاح والشمش (زرد الم) او (الو) والنخ ولسف حبلتين
 والعناب الفسق واللوز والجوز والتوت والبطيخ وليس بفاكهة عند الشري لا لعنب والروان الرطب فانها
 مما قد يستغنى فسق عن كمال التفكه فلاننا وله مطلق الفاكهة وهذا عنده واما عندنا ففي فاكهة نظر الى الاصل وعليه
 القسوى ولا خلاف في ان البياض منها كالزبيب حب الروان التمر ليس بفاكهة كما في الكرماني والاعتقاد بالاسب
 والنضم بالفارسية (خيار دار) والخيار (بادزنگ) والباقلا والسمسم والجوز والشرب ثلث اشياء الصال باللاتيا
 فيه المصنع الى جوفه بفيه فلو حلف لا يشرب هذا اللبن في شيء وفيه خبر فياكله لم يسميت وقال الرستغنى ان الاكل والشرب
 عبارة عن عمل الشفة واكل فلو حلف لا ياكل وفيه شيء فابتلوه لم يسميت كما لو حلف لا يشرب وفيه رمانة فصفا
 وابتلوه لانه لم يعمل الشفة فيها كما في المحيط من شرب بالسكون الحركه مجرى الماء القابض بالكرع منه بالفتح ويسكون
 وهو تناول الماء من موضعه بفيه لا بالكف والانا كما في القاموس فلو مد عنقه نحوه وشرب بفيه حيث وان لم يخل

رجليه فيه كما في الشفت وغيره لكن في الطلبة انه انما تحت اذا دخل الماء وتناول لغيره وفيه اشارة الى انه اذا شرب من قنار
 حنت كما في النظم والى انه لو حلف على نهر بعينه فشرّب من نهر اخر منه كرها او اعترافا لم تحت ذابلا خلاف كما في المحيط
 فلا تحت لو شرب منه بآء او كفت فافاق فوق الاعتراف صدق ديانة وهذا عنده والاعتناء بالاعتراف واما بالكع فقد
 اختلف المشايخ فيه ان نوى الكع صدق ديانة ونفسا ومنهم من قال انه اختلاف لان لسان كما في المحيط وغيره بخلاف
 الحلف على شرب من ماء فانه تحت بالشرّب منه كرها او اعترافا عندهم كما في المحيط لكن في النظم انه لم تحت بشرّب
 بالآء والاعتراف واما لم يقبل بخلاف بالشرّب مع انه اليق بالسابق ليكن تصديعا على المراد في الموضعين وتختلف الكوا
 اي مالك امر بلدر جلا ليعلمه كل اعراى فاستخفى من نفسه من ليعر بالتحريك كما في القاموس اني البلد بجال و لا تيم
 بالكسرى زمان تسلطه هذا على اهل هذا البلد فلم يجب الا علم بعد عوده اليه كما لم يجب على الفوفان لم يعلمه حتى مات او عزل
 فقد حنت كما في الرزد والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه المقصود منها الايام والتعليك والافهام
 والزيادة بالحياة فلو قل وانما لا ضرب زيدا او كسونه او كلفه او دخل عليه ثم فعله حال حيوته زيد لم تحت والا
 والمغيب في القبر كحي يقدر ان يتا لم به وهو اقرب الى الحق فلو حلف لا ضرب مائة سوط بر بفرته واحدة ان حصل اليه كل سوط
 كما في الولو ابجي وقيل (بوشا ندين) ينصرف الى الالباس من دون التعليك لو نوى بها استرة لم تحت بالالباس بعد الموت
 كما في الهداية ولو دخل عليه في المسجد حنت على المتار كما في المضمرات لا تقيد الغسل بالحياة فلو غسل بعد حنت والقتر
 والسريع والعاجل بآء دون الشتر في وانما لتقصين نية الى قريب من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا
 وعنه ان السريع بلانية اكثر منه وكذا عن ابي يوسف ح في العاجل كما في المحيط وعن ابي حنيفة ح ان العاجل ايام و
 عنه سنة وعنه انه منقوض الى القاضي قيل سنة اشهر وقالوا ثلثة ايام كما في حدود التمر تاشي واشهر بعيد ما صطبخ به
 على البول من الاصطباغ (انما غرث كرفتن) ويعدى بالبار كما ذكره البيهقي ولا يقال صطبخ بالخمر باخل كما في نسخ المغرب
 المصنوع واليه شيعر كلام الفيرزا بادي وغيره فمن الطربان اصطبخ بالخمر والمعنى فيه يكون به يقال صطبخ باخل وفيه
 كما ذكره المطري فاما واحر اسم لما توهم به كما في القاموس وغيره وهذا التفسير اولي ويدخل فيه عند الكل اخل والحصل
 والرب السمن الذائب الشريد واللبس الشيراز وكذا الملح قال عليه السلام نعم الا ادم الملح ولانه يذوب لا يكون الشوار
 او اما كاجبر البصل واللحم والقانين والتمر والقصب والبيضة والسمن الحامد عند الشيوخ خلافا لما حكى في النظم وذلك لانه
 عندها ما احتاج في اكله الى غيره فما اكل من افراده بالاكل ليس بادم وعنده ما يוכל مع الخمر عادة ولم تحت كما في الاختيار
 وعليه الفتوى كما في التهذيب ولا تحت في الاكل من هذا البسم اوله طلع فاذا انقضى فياك اذا خضر فاستبداد
 فخلال واذا اعظم فبسم بالهداية (غوره خرا) فاكله رطبيا ما ادرك غير البس من ثمرة التخل ومن هذا الرب والبس
 فاكله تمر ما ادرك بالبسم ثم التخل كالربيب من العنب او شيرازا هو البس الذائب اذا استخرج منه مادة

او اكلت او شربت او غفلت او نكحت او عطيت فعبدي حر ونوبي عينا تو با او طعاما او شرابا او محلا او امرأة
او شخصا معينا لم يصدق اصلا اى تصديقا كليلا لا ديانة ولا قضاء في ظاهر الرواية لان هذا لا موقوف وغير موقوف وغير مقصود
غير محتاج اليها عند اليقين ومنع النفس بل عند الباشرة على ان التخصيص من صفات الالفاظ وعن ابي يوسف اصدق في
وجه اخذ الخصائص فيه اشارة الى انه لا يصح التخصيص في مصدر الفعل فلو قال ان اكلت ونوبي اكلنا خاصا من الاكالات
لم يدين فان المصدر لا يدل الا على الماضية كما ذكره في التوضيح لكن في الجماع لو قال ان خرجت واراد اسفر خاصة
فان ما دل عليه الفعل كمره منفية والى انه يصح في الفاعل العام فلو قال ان اعتزل احد ونوبي زيدا فانه دين والى انه
لا يصح تخصيص صفة له غير مذكورة فلو قال ان لم تزوج امرأة ونوبي كوفية يدين لانه غير موقوف لكونه نوبي العجبة او العجشية
دين كما في المحيط وغيره ولو ضم تو با او طعاما او شرابا او محلا من العجبة او غير ما دين ديانة وهذا مخصوص بالعجبة
فلو قال للمرأة (اكرسى را از گندم سرچي) فكذا ونوبي انها خاصة لم يصدق اصلا وعنده الفقيه ابو الليث قال (لان كرسى)
لفظ خاص فلا يصح تخصيصها كما في المحيط لكنه شكل لانه وقع في خير النفس استغناء عن الشرط كما تقرر وقصور التبرجاء والصدق
عند الطرفين بشرط صحته اى النقاد والحلف المطلق والمقيد سواء كان قوما او غيره خلافا لابي يوسف فان العجبة فلا
من محل عنده خبر استقباله ان لم يقدر عليه كسلة من السمار وعنده ما خبر فيه جاء اصدق لان محل الشيء ما يكون قابلا للحكم وحكم اليقين
البر ولا يخفى بان ما دل الكتاب على هذا الاصل فمن حلف بالله لا شرب من هذا الكوز اليوم وان لم اشرب اليوم
فعبدي حر ولا ما فيه سواء علم به او لا او كان فيه فصب او شر غيره او ات في يومه لا بحيث في الصورين
في يوم بالاجماع واما بعده فكذا لك عند ما لانه لا ينقد في الاولى فيمحل في الثانية بهلاك المحلوف عليه او حاله واما
عنده في حيث لانه انعقد لكنه يعجز في الاولى ولم يحل في الثانية بهلاك لما ذكر من الاصلين كما في عامة المتبذلات كالمحيط
والدياته والكافي لكن في الحقائق ولم يصح غير ما في باب فرائضه في استحيل عادة كما ياتي من المسائل واما في استحيل عصا
كسلة الكوز بلا ما فلم ينقد اجماعا وفي النظم اختلاف فيما اذا لم يعلم ان الامارة فيه فان علم فحنت بالاتفاق وان اطلق
هذا الحلف بان لم يذكر اليوم فكذا لا بحيث مطلقا عند ما لم شرط الانقضاء وحيث عنده في الحال للعجز في الاول
اى فيما لا مافية ولم يصور البر بخلق الله تعالى لان المخلوق غير المحلوف عليه دون الثاني اى فيما كان نصفاً انعقد
فحنت عندهما عنده فظاهر واما عند ما فانه لم يحل الحلف المطلق بهلاكها فيلزم انجزا وفي ليصدق ان العيسين السيار
اولا طين في النوار اولي قلبين نداء الحجر مثلاً وهما اولي قلبين فلانما اولي طينة باله حال كون الحالف عالما بموت
في باتين انعقد كل من هذه الايمان لتوهم وجوده بخلاف ما اذا لم يتوهم كسب احرفه لم يدخل تحت العقد متوهم وفيه اشعار
بان سلة الكوز لم ينقد لتصور البر اى لا مكان ان يخلق الله تعالى هذه الافعال في حقه كما في حق بعض الاولياء وحيث
في الحال اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال في الحال للعجز العادي عنها وفي النظم عن ابي حنيفة لا حيث في الاخيرين وان لم يعلم

موت فلان فلا يحث في الاخيرين عند ما يحث عنده كما ذكر وفيه اشعار بان لو قيد اليقين فيها بوقت لم يحث المضي
 ذلك الوقت كما في النهاية وعند زفرح لم يحث في هذه المسائل كلها علمه ولا لكنه اساء كما في نظم وذكر في التمراشي انه
 لانه حلف بالايقار على فعله لما كان مضيا لاسم ويد شعرها ونقته وحققا بفتح اخا وكسر النون اي عصر طبقا
 واما بالسكون فهو ما يخلق بين جبل وغيره ومضما كغيرها فلو حلف بالايضها ففعل واحد منها متقما مولا يحث فلو كان
 عازجا لم يحث كما لو كانت اليقين بالفارسية ولو بالبحارة او ضربها بقبض الفاس فليس ضرب كما في المحيط وقطن مبتدا
 خبره هدي ملكة النرج بشر او غيره بعد ان كان لبست انا من غير تلك ايها الزوجة اي مغرولك الفارسية (ربان)
 فهدى اي فعل التصديق بهذا الثوب بكه فان الهدى يهدي الى مكة فغفر له الزوجة ونسج الغزل سوا كانت باسحق
 او غير ما وفي الجامع الصغير نسجت ولبس النرج على المعتاد هدي اي اجبا تصديق بكه ولو تصديق بقيمة جاز ولو التزم
 هدي الشاة لم يحث قيمتها وقيل جاز ولو تصديق في هذا كله على غير قراره كانه جاز خلافا لما في التمراشي قال ليس عليه الهدى اذا كان
 من قطن بكه يوم النذر والكلام شبه الى ان الغزل كله من غزلها لكن لو قال ان لبست من غير ذلك فليس ثوبا بعضه من غزل
 غير ما حث بخلافه لو قال ثوبا من غير ذلك فانه لم يحث وان كان خبرا او احدا من ثوبه من غزل غير ما وعلى هذا قال من
 او ثوبا من نسج كما في المحيط فالي انه لو ملك قبل النذر الزم الهدى بالطريق الاولى والى انه لو لم يحث قطني الزم الهدى في الجماع
 والى انه لو لم يحث قطنهما لم يزم الهدى وذلك باختلاف كما في الكفاية وخاتم ذهب بفتح تاء وكسر خيمه فتحته فتحه كانه تام
 حلي بفتح الحاء وصحها وسكون اللام اي ما يزين بين مصنوع المعدنيات او بحجارة كما في القاموس قال المطرزي انه تحلى به المرأة
 من ذهب ونفضة وقيل او جوهرا لا يكون حليا خاتم فضة فلو حلفت لا لبس حليا فليس حليا لم يحث لانه كما قيل للتبرين
 يستعمل لاقامة السنة وانتم وهذا ظاهر الرواية وقالوا انها اذا كان مصنوعا على هيئة خاتم الرجال اما على هيئة خاتم النساء
 بالكان فصححيت وقيل لا يحث على كل حال الاول صح عن محمد بن علي علقا كما في المحيط وعند ما عقد لواء لواء
 بالسكر كل عقد يعلق في العتق ولواء لواء جميع اللوكة والدرة بالفارسية (مرواريد) كما ذكره الجوهري لم يصح بغير فضة
 اى لم يكن حلي وبه يعنى اللعن وعند ابى حنيفة ليس حلي على هذا اختلاف عند زفرح جازم واديا قوت وهذا اختلاف بين
 ولا خلاف في المصع كما في الاختيار ومن حلف لا ينام على هذا الفراش ليس حلي البسوط من الثوب البويار وغيره
 وفي الاصل البسط كما في القاموس فنام على قرامم بالسكر شر رقيق كما في القاموس بالفارسية (چادرش) فوقع حث
 لانه تابع له وفيه اشعار بما ذكره انه لا يحث من حلف به وجعل فوقه فراشا آخر لانه مثل الاول على انه لو اخرج يحشو
 من الفراش نامة عليه او رفع الطهارة ونام على يحشو لم يحث ولعل ذكره للرواية في الكافي انه يحث عند ابى يوسف حمه
 وقيل هو قول محمد بن احمد على انه مشير الى انه لو جعل فوق المحلوق عليه بناء لم يحث كما في المحيط ولا من حلف لا لبس
 على الارض او على سطح او الكان مجلس على بساط او حصية فوقها ولو حال عليه الحلي لم يحث وبنيها اي الارض لها اسم

الذي عليه حنت فلو نزع لباسه بسط عليها وجلس عليه بحيث كما في النهاية كمن جلف لا يجلس على هذا السرير يجلس
على بساط او فرش فوقه فانه حنت بخلاف جلوسه على سريراخر فوقه فانه لا يحث وهذا صريح بما علمنا كما لا يخفى
ولا يفعل يقع على الابداسى على زمان حيوته من وقت اليقين لانه في موضع النفي ولا يفعل يقع على مرة واحدة من الفعل
لانه في موضع الاثبات فيحتمل بوقوع الياس من الفعل بهذا الفاعل او محل الفعل وينبغي ان يندرج فيه كل منفى او ثبت
كلما اضرب الا اذا نصب قرنته وعللى المشى الى بيت الله والى الكعبة او مكة رزقا الله تعالى يجب عليه حسنات
حج انتهائه طواف الزيارة او عمرة انتهائه بالمشى شيئا من بشاره ان قد رقييل من موضع يحرم كذا عرق الى الشبق
كما في النظم وان نوى من بيت الله مسجد لم يلزمه شي كما في النهاية ويجب دماى في نجاسة ان كسب في الاكثر في الاقل
تصدق بقدره وعن ابى حنيفة انه رجع عن وجوب الحج او العمرة الى الكفارة وعن ابى يوسف ان نوى الى الميمن كفر والا فلا
محمد ان يخرج الميمن كفر والا فلا وعن ابن فران شارفعلا واجب وان شاك كفر والا فلا ظاهر الاصول عليه الفتوى كما
في الروضة ولا تشي على الخروج او الذهاب او السفر او الركوب والا يتيان الى بيت الله لانه لم يلزم الاحرام
او المشى الى الحرم او المسجد الحرام ويجب فيها حج او عمرة عند صاحبين ابى الى الصفا والمروة والمذبية وسبيل
ولا يعيق عند اثنين عبد قيل اى قال المولى له ان لم اجمع العام اى السنة بالتحقيق فانت حرثم قال يجب
واكره العبد فشهدا اى الشاهدان عليه بحجته اى بضميمة العام بوقته ولحق عند محمد لانها شهادة على شخص لم يلزمه حج
وقال ان الشهادة على النفي من دودة مطلقا تيسر ولا يعتد باقرار النفي بالاثبات او احاطة العلم بالنفي تامه في الكفا
وحنت بصوم ساقته اى خبر من النهار في الايصوم لانه صوم شرعا ذو مساكن مع النية وهو متحقق به ما زاد عليه
تكرار المحرمات عليه كما في المحيط وغيره لا يحث به لو صم اليه يوما او اليوم او صوما حتى يتم بصوم يوما تاما لان المطلق نص في اليه
كما ذكره الكرخي لم يذكر محمد في كتبه وعن القاضي ابى الميثم انه اذا نوى المصدر بحيث وعن بعض مشايخ العراق انه يحث مطلقا
ولذا قالوا يجب ان يصوم العيد حتى يصل الى كافي المحيط لكن في الكشف ليس بصوم ولذا لا يشتر النية وبركعة صحيحة عند محمد وغيره
عن ابى يوسف في الايصلي وختلف في شرائط رفع اللباس من السجدة ولا رواه فيه كما في المحيط كما اختلف في القراءة
ولا رواه فيه كما في الظهيرية لا بما دونها لزيادة الايضاح ولو صم اليه صلوته فبشفع بحيث فلا يشتر قعدة التشهيد
وقيل يشتر والا شبه انها كانت فرضا باعيان يشتر والا فلا كما في المحيط لا باقل منه لا حاجة اليه وحث او طلق
وعثقت بولد ميت في قوله لامرته او جاريته ان لم تلت فانت كذا اى طالق او حرة وعثقت بولد الحرة لانه القابل
في قوله بجاريته ان لم تلت فهو يولد حران لم تلت ولدا ميتا ثم ولد احياء في ملكه والا فلا يعيق لان الحمل لا يملك له
كما قال وفي من جلف ليقضيه من نية اليوم وقضاة بنفسه او بامر غيره ولو بطريق احواله وقبض المختار فلو تبرع
به لم يبر بخلاف ما لو اعطى ولم يقبله لكنه وضع بحيث ينال به ولو كان الدائن غابا لم يحث تبرك القضاء والاحسن ان

منه

يرفع الى القاضي فانه التمسار عند الصدر تشبه كما في المحيط والاولى ان يقال بالاسماع في الطرف فالضمير البار للمير كما
 مفعوله يتحقق واما من ان الضمير للدين مع حذف فيه فلا يخلو عن شيء زليوفا بالضم مصدر زافت الدراهم ريفعا اي صارت مردود
 للنفس كما في القاموس وجميع ريف نقاد وهو الذي خلط به نحاس وغيره ففات صفته الجوده كما في الطائفة وقال ابن الفارس
 الزار واليار والفار فيه كلام واما من شيئا منه صحا او تهرقه والاحسن ترك النون فانه لم يوجد الا ليجاء في تعريب غيره
 في المغرب ولعل الهاء لا شعرا بجمعية موصوفها من الدراهم وهي والزلف كلاهما من جنس الدراهم فقتضها غايته والفرق ان
 ما به بيت المال لانه لا يقبل الا ما يوفى غايته الجوده ولا يردده التجرار ويحبر في فيه المعاملة بخلاف البهرة فانه يرد ما التجار
 فرواثة الزلف دون البهرة وقيل ان البهرة باطل بسكتة كما ذكره المصنف في القضاة او مستحقة بفتح الحاء اي تحتها
 اياها على الدين والبر لا يتقضى بروا المقبوض لان السمين قد اخلت به او باعه اي باع المديون وانه به اي بذبه شيئا من
 كالعبد وغيره بيعا صحيحا كما هو المبدأ وطلوب فاسد وليس فيه وفاء بالدين فقد خنت والاقدر وقبضه اي قبض الدين
 ذلك الشيء بر في هذه الصور واما شرط قبض فقد وجب اشمن بنفس البيع لانه لا يتقرر قبله ولو كان المقضى به في هذه
 الصور مستوقفة بالفتح او اضم وتشديد التاء آرد من البهرة فانه مما غلب عليه الصف والنحاس لعل التا كنسبة او وصفا
 اي موصوفا وهذا اذا لم يتبدل في اليوم والا فيبقى ان يبر او يوهبه اي وهب الدائن له اي المديون محانا لا يبر الحالف
 واكل يمينه في صورة البهة واما في الصورتين الاولتين فلم يبر وحث فجواب الشرط السابق محذوف من هذا الجنس ان
 اختلف معنى واما يحتاج الى هذه السكت لان السمين لما كانت موقفة فاذا وهبه له قبل القضاة فقد عجز عن البر اخل
 السمين وهذا كله عندهما واما عند ابى يوسف فتستقيم بلا سكت لانه قد خنت في هذه الصور كما في مسئلة الكفور قبل ان لفظ اليوم
 في التفسير هو يدل عليه انه لم يذكر في كتب مجرح وفي لا قبض فيه مائة مثلا ودرهما وولن وريم اي قبض
 كله غير مفرقة حيث قبض كله متفرقا كما اذا قبض اليوم خمسين من الغد خمسين مثلا واما حيلة في ذلك ان يأخذ من
 غير قضاة عنه لا يثبت بعضها اي قبض بعضه وولن قبض باقية بان ترك عليه شيئا من الدين وهذا حيلة اخرى لانه
 وان وجدا تفرق لكن لم يوجد قبض الكل او قبض كله بوزن مثلا فانه قد يكون كثيرا لا يمكنه الادب فعات لم يخلها
 عمل الوزن ولا يثبت في المكان الى الامانة من الدراهم فكذا اي عندي حروم يملك الا خمسين درهما
 مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يثبت لان الاستثناء تكلم بالباقي من المستثنى منه بعد استثنى ولا يكتم ثبوت المستثنى ولا ينفى في
 حكم المسكوت عنه فكانه قال ليس لي شيء زاد على المائة اما كون المائة او دونه فشيء زاد على مائة وله من فطن انه جعل بان التمسار
 بهذا اختلفت نفى الزيادة فقد بدل الى مذيب انهم ولا في لا يسم ريحانا فتم وروا او يا سميينا فانه ما دقان
 والريحان لغة نبات لاساق له وقيل سميت لانه عرفانبات له رائحة طيبة كما في الاعتبار لكن في الفران الريحان
 طاب ريحه وعند الفقهاء ما ساقه رائحة طيبة كما لو رقه كالتاسم الورق ما لو رقه رائحة طيبة فحسب كالايمان في جامع البيان

انه زهر كل شجر واشترى الذي يوحده العرق والياسمين كالياسمين والياسمين كالبسليم وثمها هذا اذا كان معربا بين
فالياسمين واحد لما كانا صاحب العالم كما في القاموس والياسمين البارد والياسمين الهمة والورق والياسمين على الورق
فيتمت من دون الدمن ومن الظن دون الذنب الساق فان في النهاية وغيره ما انه لو حلف ان لا يشتري البسليم فاشترى
لم يحث للعرق ونعكس الحكم في عرف غيرنا واللفظ حقيقة فيهما ومن عموم الجاز ولو حلف ان لا يشتري الورق ولا يتيه له
فاشترى ومنه لم يحث ولو اشترى ورقه لم يحث حقيقة وعسرا فاولا يخفى ان الورق مستدرك

فصل حث في لا يكلمه ان كل حال كون المحلوف عليه تاما لانه وصل الى سمعه وان لم يفهم تسيطر ايقاظه عليه
وهذا انظر كما في النهاية والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايام الى انه لو ناداه مستيقظا بعيدا بحيث يسمع صوته ان الصغى اليه حث الى
لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر به يقول يا حائط اسمع اكذا لم يحث والى انه لو سلم على قوم فهم المحلوف عليه لم يقصده بالعلم
لم يحث لكنه حث بغيره والاكتفاء بشعربان فهم المحلوف عليه ليس بشرط حتى لو حلف ان لا يكلم بعبارة لم يعرف حث الكل
في المحيط وحث في لا يكلم فلانا الا باذنه اى فلان ان اذن فلان ولم يعلم المخالف به اى بالاذن فكله اذ الاذن
هو الماطلام وقال ابو يوسف وزفرانه لا يحث حصول الاذن بدون العلم به على ما ذكره ابو سليمان قال نصير عن الحكمي ان
الاذن قد وجد بدون العلم بالاجماع وانما المخالف في الامر كما في التهمة وتتمه الكلام قدرت وفيه اشعار بان لو اذن العبد
بالتجارة ولم يعلم بلم يصير ما ذونا بالاجماع كما في الظهيرة وغيره لكن في النهاية وغيره انه صار ما ذونا عند الطرفين
حث في لا يكلم صاحب هذا الثوب فبما هو صاحب فكلمه لانه يعادى الثوب وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيئا لا
مجاز عن الذات اذ الشاب ليس ببيع الى ايهما الشاب لغة من تسع عشرة والكامل من اربع وثلاثين والشيخ من
احد خمسين الى آخر العمر كما في التهمة وذكر في القاموس ان الكامل من احدى وثلاثين والشيخ من خمسين الى الثمانين وشدها
من المبلغ وعن ابى يوسف ربع من خمس عشرة والكامل من ثلثين والشيخ من خمسين الى آخر العمر كما في التهمة وفي طي الواسطة
اشعار بان لو كان المحلوف عليه صبيا فصا ركعنا حث بالعلم وفي التعريف اشارة الى انه لو كان منكرا لم يحث كما لو قال
لا يكلم صبيا فكلمه كبره كما في الكشف وحث او عتق في هذا القن حر ان لبعته اى القن او اذ احرا ان اشتريه ان
عقده اى باع او اشترى بالخير للبائع في البيع او المشتري في الشراء ثلثة ايام عنده ومدة معلومة عنده لانه في الاول
ملكه البائع الا ان اتفاقا وفي الثانية ملك المشتري عندها او صار المعلق كالنحو عنده وفي هذا الخيار اشارة الى انه لو انعكس
الخيار لم يعيق ولم يحث وذكر القه وري ان لو باع نجارا بعد ما حث عند محمد خلا فالابى يوسف لان الشرط مطلق لبيع البيع
الفاسد كما يصح على الصحيح وفيه رمز الى انه لو عقد بميتة او دم لم يحث كما لو اشترى كتابا او دبرا او ام ولد وقبل حث بكل
في المحيط وفي ان عبدا لم البع فكذا اى انه حره شيئا فاحقق العبد او دبره لانه قد تحقق ان لا يبيع وفيه اشعار
بان لو دبر امته او استوله ما حث وبانه لو قيد البيع بوقت واعتق او دبر قبل فحقيقه لم يحث عند الطرفين خلافا

لابي يوسف كسلة الكوز وحت الحلف بفعل وكيفية في كل فعل يرجح حقوقه الى الموكل لان مقصوده التوقي عن جميع الحقوق
 اليه وذالم ليوعد لانما راجع اليه فيمنحت في مثل حلف النكاح بان طلع لانيك فلانة ثم وكل فلانا بالنكاح فكل له حث وكذا
 لو وكل قبل الحلف او زوجهما فصولي وابازة قولوا ما فعلا فلا يثبت على المتنازك ما في الكافي وعن الصابيين انه لا يثبت
 بنكاح الوكيل وفيه اشارة الى انه لو حلف ان لا يزوج امته وانته الصغيرة يثبت بنكاح الوكيل وعن محمد بن ابي حنيفة
 كما لو كان المحلوف عليه ابنة او امته البكرتين والى ان المرأة كالرجل في حكم التوكيل كما في الطهارة والى ان النكاح الفاسد
 كما يصح فيما ذكره كافي انصري وذكر في قاضيان انه لا يثبت بالفاسد وحلف الطلاق سوار كان التوكيل قبل الحلف
 او بعده ولو طلق الفضولي فاجاز قبل لا يجوز مطلقا وقيل يثبت مطلقا وقيل ان اجاز بالقول يثبت وبالفعل بان اخذ
 بدل الخلع لا يثبت كما في المحيط والمجمع والعق اى الاعتاق سوار كان التوكيل قبله او بعده فان علق بالطلاق القوت
 بشرط ثم حلف به ثم وجب الشرط لم يثبت ولو حلف او لا حث كما في نظم والكتابة اذ لم يكتب نفسه والا فلا يثبت
 بكتابة التوكيل كما في انظم فينبغي ان يذكر بما فيها لا يثبت والصلح عن ومحمد لانه كالنكاح في مباداة المال الغيرة
 حكمه الصلح عن الكا على ما ذكره في الوكالة والعتة ولو فاسدة وعن ابي يوسف انه لا يثبت خيثة كافي الاختيار وعن
 محمد لو اجاز شبه الفضولي حث كما في المحيط والصدقة والقرض اى الاقراض بان يدفع كذا الى رجل عطاء آخر
 قرضا والاستقراض كما في المحيط والكافي وغيرهما لكن يساوي ان فيه خلافا ويمكن ان يحل على ما يتعارف من شبهة الرسول
 بالاستقراض وكذا كما اذا قال المستقرض وكلناك ان تنقرض لي من فلان كذا او سوا قال الوكيل للقرض ان فلانا
 يستقرض منك كذا ولو قال اقضني مبلغ كذا فهو باطل حتى لا يثبت الملك الا للوكيل كافي وكالة الذرية والايدي
 والاستيلاء والاعارة وان لم يقبل المستعير فمجرد الاعارة حث عندنا خلافا لزمرو على الخلاف العتة والصدقة
 والقرض كما في انظم وذكر في الاختيار ان في القرض عن ابي حنيفة روايتين وفي المحيط انه يثبت بالاستقراض الاستعارة
 فلو حلف لا يعير ثوبه من فلان فبعث المحلوف عليه وكذا لا يقبض المستعار فاعارة حث عند زفر ويعقوب عليه الفتوى
 لان هذا الوكيل رسول وهذا اذا اخرج الوكيل كلامه مخرج الرسالة بان قال ان فلانا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل
 ذلك لا يثبت كما لو حلف ان لا يعير شيئا ثم رده على واثبه كافي المحيط والخرج كما اذا حلف لا يبيع شاه ومومن
 لا يبيع حث كما في انظم اشعار بان اذا كان ممن يبيع بنفسه لم يثبت وضرب العبد كما اذا حلف لا يضرب به
 ممن لا يضرب عبده فامر غير ضربة حث وفيه اشعار بما ذكرنا فينبغي ان يذكر باتين فيما لا يثبت في النية قبل الزجر
 كالعبد وسياقي خلافه وقضار الدين وقبضه وفيه تفصيل في وكالة الخاصة والبنار والحيثية والمسوة بان حلف
 ان لا يكسوه فامر غير به والحمل لزموا شتن وكسى رابر تورخو وشايدن وكل وجه تسليم الشفقة كما في قاضيان الشك
 وتقتل كافي انصري والابرار والاتفاق كافي الزايدى وقطع الشوت وهدم الدار واتخاذ النسل كما ياتي على ما في انظم

واعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نحو النكاح والطلاق والحق صدق ديانته وفي البيع وشراء العبد قضاء كفا في الكفاي لا
يحتاج للفعل وكذا فيما لا يرجع حقوقه الى الموكل فان مقصوده التوقي عن جوهره اليه وقد حصل ذلك فلا يحتاج في خلاف البيع
لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحتاج او المكن متوليا بنفسه والافتقار حيث وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كفا في النظر وفيه اذا
حلف لا يتخذ له عملا ويؤمن لا يتخذ له فامر غيره به حيث ينبغي ان يذكره فيه ولا يخفى ما فيه من الاطلاق والشهرار والاباحة
وعن ابي يوسف انها بدون القبول اشارة كفا في المحيط والاستجارة والصالح عن دم خطا وعن مال عن اقرار على مال
او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الظهيرية انه يحتاج بصح الوكيل عند مجروح وعن ابي يوسف فيه روايتان والخصومة اي
جواب الدعوى سواء كان اقرارا او انكارا وهي مقفلة بالبيع على المختار كما في الخلاصة وفيه اشعار بخلاف والخصومة وفيه
الولد صغيرا او كبيرا او عبدا او غيرا او حرا وان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كراميته المقتبة او سلطانا او حاكما
كما في الكفاي وينبغي ان يدخل فيه المحتسب بجواز تعزيره فمن حل له ضربه صح امره به فيحتمل بالضرب من لا يحل له الصم فلا يحتاج
لان منفعة القادس يرجع الى الولد لا الى الموكل كما في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يدخل على هؤلاء الا
ما ظن من الاثمة ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرقين من ضرب العبد والولد يرجع المنافع خروج عن
القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في اثنين كما في الكفاي وفي
احدى وعشرين كما في الفينة ولا يحتاج اتمان في الايكلم ولا في فقر القران اوضح او ملل او كبر عار في صلوة
او من خارجها قيل يحتاج منه وقال ابو الليث انه يحتاج في الصورتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكفاي وفي
فيه اشارة الى انه لو سجد سبوا او فتح على امامه بالقرارة لا يحتاج كما في المحيط ويوم اكله انت طابق بيع اليوم في عمل المالكون
اي على مطلق الوقت لانه قرن مع غير متدقبرية ما مر في الطلاق فمن الظن انه تسلمح في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العاقل
وصح يتيمة النهار في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابي يوسف لا يصح وليمة اكله يقع على الليل ودون مطلق الوقت لانه المستعمل
فيه وما في قوله شعر وكنا حسنا كل بغير شجرة بل يبالى لا يقينا فديم وميراج فجمع والكلام في الفرد والا ان كان استشارة
الا انه مجازيها للغاية اي للدلالة على ان ما بعد ما غايته لما قبلها كقولك جارة القوم الا فلانا حتى قال الله تعالى الا ان
حتى تفضوا فيه وهذا اصرحت باشارته اليه فيما سبق كما لا يخفى فمضى ان كلمة فانت طالق الا ان يقدم زيدا او حتى يقدم
ذكره اولى وكذا في سائر المواضع حيث ان كلمة قبل قدومه لا بعده لانها بهمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك
الا ان كلمتي او حتى كلمتي فكلمتا معا حيث عند محمد فلا يابى يوسف وكذا سائر الافعال نحو الا دخل هذه الدار حتى يذهبها
فلان قد خلا معا وفي الايكلم عبده اي فلان او امراته او صديقه اي في حلفه على فعل في محل منسوب الى الغير
بغير الملك فلا حسن تاخير العبد او لا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابة مثلا اي في حلف
على فعل محل منسوب الى الغير بالملك الاضافة والتكاثف للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة ان زالت

منه

اصفاة اى اضافة المضاف عن المضاف اليه في الصورتين بان طلق او عادي او باع الملوكة مثلا وكلمه من عدم المجازي مثل
 الخلف واحد من هذه الاعمال بان كلم البعد ودخل الدار المبيعين او غيره لا تحث في العبد اى في محل منسوب الى الغير
 بالملك مثل الدار والثوب وغيرهما اشار اليه الى العبد بهذا بان قال لا اكلم عبده هذا اولاد دخل داره هذه وغيره اولاد
 يشير اليه بان لم يذكر رسم الاشارة كما مر لا شرط وجود اليه في الصورتين وقت العقد لا وقت اليمين وقال محمد بالعكس في
 صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحث عند الشئيين وحث عند محمد وعن ابى يوسف لو لم يوفائين على ما في
 ملكه عند الخلف وفي غيره اى غير العبد من محل منسوب الى غيره المملك كالمراة ان اشار اليه بهذا احثت
 فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حث الاشارة وجود النية وقت اليمين عند الاشارة والا يشير اليه فلا يحث فلو تكلم صديقه
 بعد المعادة لم يحث الاشارة النية فصل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقا اخر ثم كلمه حثت واعلم ان ما ذكرنا موافق
 للمنداولات كالمحيط والذخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه قد اخذ قول محمد وقال بالحث في حلف الدار
 عند الاشارة فمن الظن انه قول باموطان الرواية وحين بالكسر الدبر والمدة او وقت بهما او ستة او اكثر معينين
 او شهران او ستة اشهر او سنتان او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس وزمان كزمن فلتعين الوقت كل او اكثر
 كما في القاموس بلانية نصف سنة تكرر ذلك اللفظان او عرفت للعرف ومعهما اى اليه ما نوى كما في الجامع وذكرني
 جامع الكبر ان نوى بالزمان شهران الى ستة اشهر فعلى ما نوى وعن ابى يوسف انه لا يكون اقل من ستة اشهر فعلى هذا نوى قل
 من ستة اشهر لم يصحق وايضا ما في الجامع الكبير فقد جمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى ستة اشهر كما في المحيط والذخيرة
 بالسكون وفتح الزمان الطويل والاب الممدود والفت ستة كما في القاموس قال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده
 الى انقضاء ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فالفتح على المدة القليلة والكثرة في المغرب الدبر والزمان واحد لم يذكر
 اى توقف ابو حنيفة في معناه متكررا او مولانا لانص فيه وقال انه ستة اشهر والدبر عند سم لما يد اى العمر معوقا
 مثال بعض الشائح المتقدمين وعنه لم اوره وقيل الخلاف في فصلين كما في المحيط والضمح ما في المتن كما في الهداية
 وغيره واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها انحش الاشكال وقت النحاش ومحل اطفال الشكرين في الآخرة كما في
 جامع الجبوبي وذكرني الضمات اسما ثمان منها الملائكة افضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجمالة متى طاب لهما كليب
 شى صابر معلما وفي هذا التوقف تصرح بكمال عليه ودرعه روى ان ابن عمر رضى الله عنهما سئل عن شى لا يدري فقال
 لا ادري وفي الكرماني سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبريل عليه السلام فسئل
 فقال لا ادري حتى اسال ربى فقال غروب خير البقاع المساجد وخيرها اولعوم وخلاوا وآخرهم خروجا وشهرها آخرهم دخولا
 واولهم خروجا وفي الحقائق انه تبنيه لكل مفتى ان لا يستنكف من التوقف فيما لا وقوف له عليه اذ المجازفة اقرا على الله تعالى
 بتحريم الكمال وضده وايام وجمع وشهور وسنون ودهور وازمنة متكررة بلانية متكررة منها لا اقل الجمع وعنه ان لا يماش

قبل (خبر روز) و يوم على طلوع الفجر الى الغروب كما في المحيط و ايام كثيرة و الايام و الجمع و المشهور و المشهور
 و الايام عشرة منها عده و هو الصحيح كما في المعصيات و المعصيات باغلا و لان سبعة و مشهور انما مشهور الباقي ابد و ايام العيد
 سبع العيد كما في المحيط و قيل لو كان يومين بالفاصلة فالايام سبعة بالاتفاق كما في الكافي و رسل شهر و غرة شهر العيلة
 الاولى مع اليوم و سبغ شهر اليوم التاسع و العشرون و اول الشهر من اليوم الاول الى السادس عشر و آخره
 سنة الى الاخير الا اذا كان تسعة و عشرين فانه اوله الى وقت الزوال من الخامس عشر و بعده آخره و اهل اليوم الى ما قبل
 الزوال و بكل العرف في فصول السنة على ما روي عن محمد بن كافي المحيط و في اول عبد اشترته و الملك حران اشترى عبد فدا
 عتق تحقق الادوية فانه اسم لفر سابق و فيه مال و ان اشترى عبد من صفقه ثم عبد آخر فلا يقيق و احد منهم
 اصلا ليدوم التفرد و سبق فان ضم الى قوله اشترته و حده عتق الثالث تحققه و في الكافي لو قال اول عبد ملكه
 لم يقيق الثالث الا اذا عني الوحدة و الفرق انه يقتضي نفس مشاركة الغير اياه في نقل مقرون به لاني الذات و الواحد
 و في ان قال آخر عبد اشترته حر فاشترى عطف على ما قال و في بعض النسخ (ان اشترى) عبد اومات اشترى
 او الخالف او اليد لم يقيق هذا العبد اذا اخرجه من نفسه و لاحق فان اشترى بعد ذلك عبد اومات آخر مات عتق عبده
 الاخر بنحو النكاح او كسر بايوم شري من كل ماله لانه صحيح يوم اشترى و وقع عند ما يوم مات و ان كان وقت اشترائه من
 ثلثه اى ثلث ماله تحقق الاخرية حينئذ و يضر عليه انه لا يصير الزوج فارا لعلق الثلث به اى بالآخر فلو قال
 امراة اتزوجها طالق ثلثا فزوج امراة ثم اخرى ثم مات تطلق الاخرى يوم تزوجها عنده فلا يصير فارا لانه كان صحيحا
 اليوم فلا ترث و تعد عدة الطلاق بلا حد و لانه كان حيا خلافا لما اذا ماتا تطلق عندهما يوم مات فيصير فارا فترث و تعد
 مع الحد و عند ابى يوسف عدة الفراق ثلث حيض و عند محمد عدة الوفاة تشكل في ثلث حيض كما في مسبو طه الاسلام
 و عتق بكل عبد بشر في بكذا فهو حر عتق اول عبده ثلثه فعتقه انهم بشروه فان الاول موالم بشرة فان البشارة
 و ان كانت ثلثه خبر سار يبيد بشر الوجه لا ينشأ له من في الجاهل فعتقه كاتشرا لما في الشجر لكننا عفا خبرنا غايين
 الخبر عليه و العرف مقدم متفقين اى واحد ابد و احد و عتق الكل ان يشروه معا فلو ارسل واحدا اخر منهم بشرا
 فان ضاقت الى المرسل عتق و الا فالمرسل و سقطت بشرة ابيه او غيره من ذى رحم محرم لكفارتها اى كفارة ذى الرحم
 طهاره اى اى الكفارة و انما ابرز فاعل سقطت لفصل و باصله ان الكفارة تسقط لبشره قربة يتبعها لا تسقط الكفارة
 لبشره عبد لكفارة حلف يده بعتقه لا الكفارة بان قال ان اشترته فهو حر فو ضم اليه عن يميني شلثا ثم اشترته
 كما في المحيط و لا بشرة مستولدة بملك اى امة لغيره كما فقلت علق النكاح او الخالف عتقها ما و اعيان كفارتها بشرة
 بان قال لما ان اشتريتك فانت حرة عن كفارة يميني و من الظن يستدركه بانى طهاران المد بالحق لكفارة نقصان
 الرق فان تعطل غير مذكور منها و يقيق بان اشتريت امة فمضى حره من نسرا اى اخذت باسرية بان لو ايتيا

وحسنها وبها صاغزل ام لا عند ما وعند ابى يوسف طلب الولد بشرط حتى لو غزل لم يكن تسرياً والسرية فضيلة على الاشتهار
 اشتهار الجماع او قصد العلانية او الغرض من تغيرات البنية او من السرور بقلب صدى الرايين ياء وقيل فصوله من السرور الياسرة وسمى ملكه
 يوم حلف فلا يفتق امة اشتهارها ثم تسري فاستدرك قوله لا يفتق من اى امة اشتهارها الخالف فقصر بما يفتق بكل مملوك الى
 حرامات اولاده جمع ام في الامل امة وانه لغة وقد جمع امات الا انه اكثر في غير الانسان بخلاف الاول في مدبره وعليله
 القن لا يفتق مكاتبه لانهم ما كانوا ابيدا لا يتيمون وفتق بهذا امر او نذا وبذا العجبية في التسمي لا وخير في تعيين امه من
 الاولين لان او دخل بينها فكانه قال امه كما حرر هذا كما لطلاق فانه لو قال ثلث من نسائه بده طالق او بده وبه يطلق ثلثهم
 وغير في الاولين ولا م وكل على فعل اى يعلق بفعل يقع عن غيره اى يجوز وقوع ذلك الفعل بغير فاعل ذلك الفعل
 بطريق توكيل يرجع الوكيل بمقتضى على الموكل ومن يحمي لتفصيل كما في القاموس والجملة تصفة لفعل ببيع وشراء واجارة
 وقباطة وصباغة بانه بقبلة او بقبطين من تحت وبنار وغيره يجرى فيه هذه الوكالة فتضمني اللام الداخلة على فعل امره
 اى امر ذلك الغير الخالف بذلك الفعل وتوكيله اياه والجملة خبر اللام تخصه اى تخص ذلك الامر الفعل به اى بذلك الغير فلم تحت
 الخالف في حلف ان لعت لك اى لا جاك لو بان عبدى حران ياعه اى باع الخالف ذلك الشوب بل لا امر
 ووكالة بالبيع من الغير المخاطب ملكه اى ملك الخالف نذا الشوب او لا يملكه لان المعنى ان لعت ثوباً بامر كى وكالك
 وان دخل اللام على عين اى محل فعل يجرى فيه التوكيل او لا كالاكل او فصل لا يقع عن غيره اى لا يجرى
 فيه الوكالة اهلاً كاكل وشرب ودخول وضرب الولد والبعد اقضى اللام في الصوتين ملكه اى خصصه العينين
 ولو ولده بذلك الغير فبحث في ان لعت ثوباً لك او ضربت لك عبداً او قتلت لك مكاناً اى هو ملك لك فكذا ان
 باع الخالف ثوباً به اى المخاطب فثوبه بلام امره سوار علم الخالف ان الشوب او العبد ملك له او لا فان المعنى ثوباً
 او عبداً او مكاناً ملكه والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن لفعل او اسم فان كان الثاني بان كان مملوكاً لمحمد عليه
 حش بفصل الا فلا سوار كان محلاً يجرى فيه التوكيل ام لا وسوار كان بامره او بغير امره وان كان الاول فان كان الفعل مما
 يجرى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل به على الموكل فاليمين على التوكيل فلا بحث بدونه وان لم يجر فيه التوكيل او لم
 يكن له حقوق فاليمين على تملك محل الفعل فمحل محله مقدماً على بيانته عن الاقرار ونذا اذ لم يوشيا فان نوى الملك في الفصل
 الاول والتوكيل في الثاني صدق ديانته في كليهما وتشار في الاول دون الثاني كما في الميخنة وغيره من المتداولات وعمر من
 على ما ذكره من الثاني بوجهه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل ولعين مما يتعلق بقصد التكلم فلم يكن اللام للاقتضاء بعين
 واما الثاني فلان من الافعال ما لا يقتضيه استحقاق بعين نحو ان قتلت لك فلا وجه لا اعتبار صرف اللام الى العين اما الثالث
 فلانه لو صح في جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجه لا اعتبار بعلقه بفعل لا يقع عن الغير او تعلقه حينئذ بالعين
 فيكون اعتبار بعلقه بالفعل وبعين فيقتضيه بالفعل بالوقوع عن الغير تعسف واعتبار بقسم الثاني من الفصل الخالف وكل

مردود واما الاول فانهم قد اعتبروا قصد الحكم ونيت الاله ان الظاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقضية العرف كما في التمر تسمى
واما الثاني فنحو القيام مما يقتضي التعلق بالعين نحو تمت لك مكانا كما في المحيط وغيره واما الثالث فلان المدار لما كان على
دخول اللام على الفعل والعين وبعض الاول كالثاني في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على
المجتهدين الذين كانوا منهم بجر من الحقائق والظن بالاعتساف على الهادين للخلائق من كمال القصور عن ادراك
ما في كلامهم من الدقائق وفي حلف كل عرس بالكسري فكذا اى طالق بعد قول عرسه تكلمت انت امره على
انا طلقته سى اى عرسه انما كانت به وكذا غير ما تضمنه لعموم الكلام وعن ابى يوسف ان عرسه لا يطلق وهو الصحيح لان
الكلام في غير ما كان في الكريانى وصح نية غير ما ديانته لا قضاء لانه تخصيص العام واعلم ان يمين على نية لطلوع الفل أو
قال القدورى بهذا اذا استخلف على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف ولو طالما وقال شيخ الاسلام
في يمين بالله واما في غيره فلو نوى خلاف الظاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانته الا انه ياثم اثم الغموس
طالما كان في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام

والايمان الى قصد الشروع في الغير من المرام

قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع

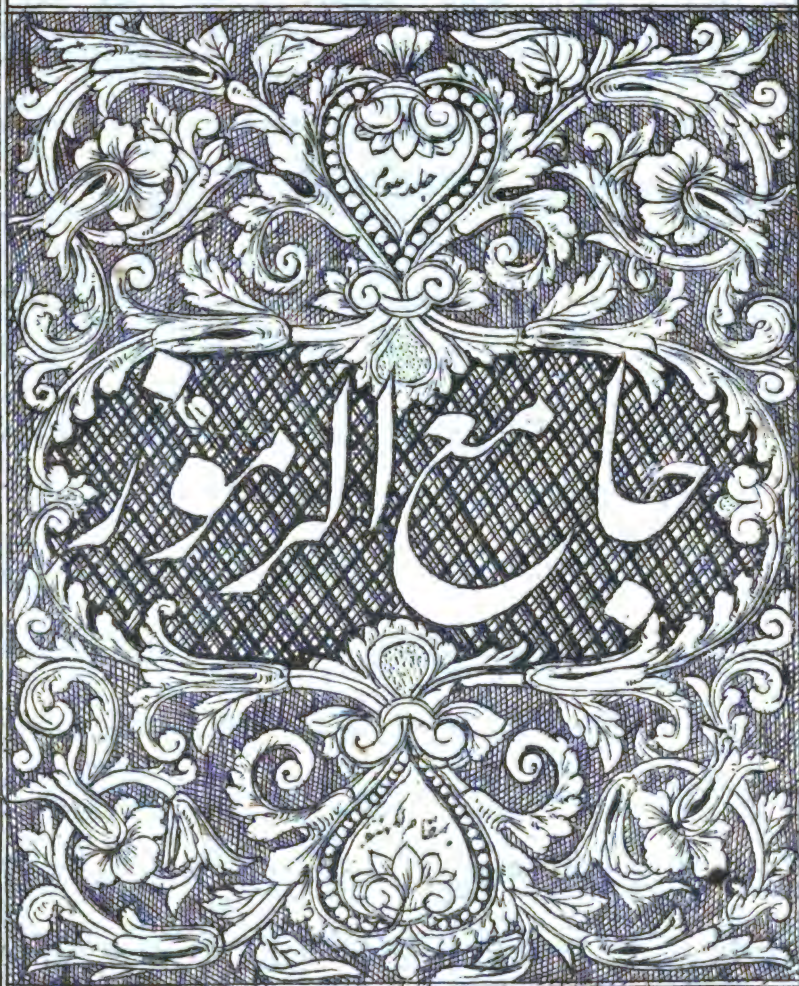
مؤلفه بالتحقيق وتيسره

الجزء الثالث ان شاء الله

الغزالي



عزیز صنایع مکدین مکان فضل خلائق و مین



در مطبع می نشینی نو الشو طبع بر مقبول ان شای

واعلم انه لو نوى ان يفعل بنفسه في نحو الشكاح والطلاق او حتى صدق ديانته وفي البيع وهو بالعبد قضا كما في الكافي لا
يحتسب الفعل وكذا فيما لا يرجع حقوقه الى المولى فان مقصوده التوقي عن جوهرها اليه وقد حصل فكذلك فلا يحتسب في خلف البيع
لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا يحتسب او المكن متوليا بنفسه والافق حثت وكذا الحكم فيما ياتي من الافعال كما في النظم وفيه اذا
حلف لا يتخذ علما ويؤمن لا يتخذ فامر غيره به حثت فينبغي ان يذكره فيه ولا ينبغي ما فيه من الاطلاق والشك والاحارة
وعن ابى يوسف انها بدون القبول ابرة كما في المحيط والاستجارة والصالح عن دم الخطاء وعن مال عن اقرار على مال
او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الظهيرة انه يحتسب يصلح الوكيل عند محمد وعنه ابى يوسف فيه روايتان والخصومة اى
جواب الدعوى سواء كان اقرارا او انكارا وهى محقة بالبيع على الاحتكام في الخلاصة وفيه اشعار بالخلاف والقسمه وخبر
الولد صغيرا او كبيرا وعبد الغير او حرا وان حرم ضربه وان امر به الاب الا اذا كان معلما كما في كراميه الميته او سلطانا او
كما في الكافي فينبغي ان يدخل فيه المحتسب بجواز لغزيره فمن حل له ضرب صح امره به فيحتسب بالضرر من لا يحل له يصح فلا يحتسب
لان منفعة التاديب يرجع الى الولد لا الى المولى كما في الاختيار ولا شك ان تلك المنفعة حق الضرب فلا يدخل على هؤلاء الا
ما ظن من الاثم ان المدار على رجوع الحقوق وعدمه فالتمسك في الفرق بين ضرب العبد والولد يرجع المنافع خروج عن
القانون واعلم ان ما ذكرنا من هذه المسائل قريب من الدارين فلا ينبغي ما ذكره من انحصارها في اثنين كما في الكافي وفي
اسدى وعشرين كما في الفية ولا تحتسب اثمنا في الاتيكم ولا تحتسب فقر القرآن اوجب اولل او كبر عار في صلوة
او من عار جهات قبل تحتسب منه وقال ابو الليث انه تحتسب في الصوتين ان حلف بالفارسية وعليه الفتوى كما في الكافي وفي
فيه اشارة الى انه لو سجد سهوا او فتح على امامه بالقرارة لا تحتسب كما في المحيط ويوم اكتمت طائفت يوم فيع اليوم فيعمل المكون
اى على مطلق الوقت لانه قرن مع غير متدبريته ما مر في الطلاق فمن ظن انه تسلم في الاطلاق على مطلق الوقت بلا ذكر العار
وصح فيمنه النهار في الحكم لارادة الحقيقة وعنه ابى يوسف لا يصح وكيفية اكله يقع على الليل ودون مطلق الوقت لانه لا يستعمل
فيه وما في قوله شعركمنا حسنا كل بغير شحمة بل لى الى لا قينا جديم وحيرة الجمع والكلام في المفرد والالان المكان الاستشارة
الا انه مجاز بينهما للغة اى لانه لا يلى ان ما بعد ما غايته لما قبلها كقولك جاز القوم الا فلانا حتى قال الله تعالى الا ان
حتى تغضوا فيه وهذا اصرحت بما اشار اليه فيما سبق كما لا يخفى ففى ان كلمة فانت طالق الا ان يقدم زيدا وحتى يقدم
ذكره اولى وكذا في سائر المواضع تحتسب ان كلمة قبل قدومه لا بعده لانها بهمين وفي المحيط لو قال ان كلمتك
الا ان كلمنى او حتى كلمنى فكلمنا معاشت عند محمد فلا يلى ابى يوسف وكذا سائر الافعال نحو الا دخل هذه الدار حتى يدخلها
فلان قد خلا معا وفي لا يحكم عبده اى فلان او امراته او صديقه اى في حلفه على فعل في محل مستحب الى الغير
بغير الملك فلا حسن تأخير العبد ولا يدخل داره او لا يلبس ثوبه او لا ياكل طعامه او لا يركب دابة مثلا اى في حلفه
على فعل محل منسوب الى الغير بالملك الاضافة والتكثيف للاختصاص الا انها شاملة للاجارة والاعارة ان زالت

اصاحبة اى اضافة المضاف عن المضاف اليه في الصورتين بان طلق او عاوى او باع المملوك مثلاً وكل من عهده المجازي فعل
 الخلف واحد من هذه الافعال بان كلم العبد ودخل الدار المبيعين وغيره لا يحتمل في العبد اى في محل منسوب الى الغير
 بالملك فشميل الدار والثوب وغيرهما اشار اليه الى العبد بهذا بان قال لا اكلم عبده هذا اولاد دخل داره هذه وغيره اولاد
 يشير اليه بان لم يذكر اسم الاشارة كما مر لا اشتراط وجود النية في الصورتين وقت العقد لا وقت ايمن وقال محمد بالفس في
 صورة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يحتمل عند الشئيين وحش عند محمد وعن ابى يوسف لو لم يوف قاضين على ما في
 ملكه عند الخلف وفي غيره اى غير العبد من محل منسوب الى غيره فغير الملك كالمراة ان اشار اليه بهذا احتسب
 فلو تكلم الزوجة بعد الطلاق حش الاشارة وجود النية وقت ايمن عند الاشارة والايشير اليه فلا يحتمل فلو تكلم صديقه
 بعد المعادة لم يحتمل الاشارة النية فصل عند عدم الاشارة فلو اخذ صديقاً آخر ثم كلمه حش وعلم ان ما ذكرنا موافق
 للمنفذ اولاد كالمحيط والذخيرة وغيرهما وان خالف ما في الشرح فانه قد اخار قول محمد وقال بالبحث في حلف الدار
 عند الاشارة فمن الظن انه قول بما هو خلاف الرواية وحسين بالكسر الدهر او المدة او وقت يسهم او سنة او اكثر او معين
 او شهران او سنة او شهور او سنتان او سبعين او اربعون سنة كما في القاموس وزمان كزمن فحين الوقت قل او كثر
 كما في القاموس بلانية نصف سنة كزمن ذلك اللفظان او عرف للعرف وسعها اى اليه ما نوى كما في الجامع وذكرني
 جامع الكبير انه ان نوى بالزمان شهران الى سنة اشهر فعلى ما نوى وعن ابى يوسف انه لا يكون اقل من سنة اشهر فعلى هذا لو نوى قبل
 من سنة اشهر لم يعقد وايعم ما في الجامع الكبير فقد جمع اهل اللغة ان الزمان من شهرين الى سنة اشهر كما في المحيط والذخيرة
 بالسكون وفتح الزمان الطويل والابد المدد والفت سنة كما في القاموس قال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده
 الى القضاء ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد لم يذكر
 اى توقف ابو حنيفة في معناه منكر او موله لا نص فيه وقل انه سنة اشهر والدهر عند ستم للابن اى العمر معروف فانه
 يقال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم اوره وقيل الخلاف في الفصلين كما في المحيط والضمم ما في المتن كما في الهداية
 وغيره وعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها انتمشي الشكل ووقت النحان ومحل اطفال المشركين في الآخرة كما في
 جامع الجبوبي وذكر في المصنعات اثنا ثمان منها الملائكة فضل ام الانبياء وحكم سور الحمار والجمالة متى طاب لمهما وكلاب
 شتى صغار معلما وفي هذا التوقف تصرح كمال عليه ودره روى ان ابن عمر رضي الله عنهما سئل عن شئ لا يدري فقال
 لا ادري وفي الكرامى سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فضل البقاع فقال لا ادري حتى اسال جبريل عليه السلام فسلمه
 فقال لا ادري حتى اسال ربى فقال عز وجل خير البقاع المساجد وخير الملهام اولهم وخلاوا آخرهم خروجا وشراهما آخرهم دخولا
 واولهم خروجا وفي الحقائق انه تبنيه لكل مفتي ان لا يتكلف من التوقف فيما لا وقوف له عليه اذ المجازفة اقرا على الله تعالى
 بتحريم الكلام وضده واما جميع وشعور وسنون ودهور وازمنة منكرة بلانية فكلمة منها لا اقل الجمع وعنه ان ما يشتر

مثل و خیر روز و بوم علی طلوع الفجر الی الغروب کما فی المخط و ایام کثیرة و الایام و المجمع و المشهور و المشهور الی
 و الازمنة عشره منها عند و هو یصح کما فی المصنعات و المأخذ بانها لا و لان یقتد و مشهور انما عشره الباقی ابد و ایام العید
 سبع العید کما فی المخط و قيل لو کان الیوم بالفارسیة فالایام سبعة بالاتفاق کما فی الکافی و کسین شهر و غرة شهر البیلة
 الاولی مع الیوم و سلخ شهر الیوم التاسع و العشرون و اول الشهر من الیوم الاول الی السادس عشر و آخر الشهر
 الی الآخر الا اذا کان تسعة و عشرين فانه اوله الی وقت الزوال من الخامس عشر و بعده آخر الشهر و اول الیوم الی بابل
 الزوال و بکرم العرف فی فصول الشی علی ما روی عن محمد کما فی المخط و فی اول عید استریه و الملك حران استری عید فردا
 عشق تحقق الاولیة فانه اسم فرد سابق و فید مال و ان استری عید من صفقم عید آخر فلا یقیق و احد منهم
 اصلا لایوم التفرد و اسبق فان ضم الی قوله استریه و حدة عشق الثالث تحققه و فی الکافی لوقال اول عید ملک و
 لم یقیق الثالث الاذ عنی الوحدة و الفرق الی لقیضی نفی مشاركة الفیرایه فی فعل مقرون به لانی الذات و الواحد
 و فی ان قال آخر عید استریه حر فاستری عطف علی ما قال و فی بعض النسخ ان استری عید اومات الشری
 او الخاف او الیوم لم یقیق هذا العید اذا الاخر هم فرد و لاحق فان استری بعد هذا عید اتم آخر فمات عشق عید
 الآخر یصح انما او کسر بالیوم شری من کل ماله لانه مجمع یوم شری و عشق عید یام لوم مات و ان کان وقت اشرار صحیح
 ثلثه ای ثلث ماله تحقق الاخریة حینئذ و یتفرع علیه ان لا یصیر الزوج فارا لوعلق الثلث به ای بالآخر فلو قال
 امراة اتزوجها طلق ثلثا فزوج امراة ثم اخرى ثم مات تطلق الاخری یوم تزوجها عنده فلا یصیر فارا لانه کان صحافی
 الیوم فلاترث و تعد عدة الطلاق بلا حد و لانه کان حیة خلافا لهما فانما تطلق عندهما یوم مات فیصیر فارا فترث و تعد
 مع الحد و عند ابی یوسف عدة الفراق ثلث حیض و عند محمد عدة الوفاة تسکل فیما ثلث حیض کما فی مسبوطة الاسلام
 و عشق کل عید بشری بکذا فهو حر عشق اول عید ثانیة یقتد انهم بشرة و فان الاول موالبشرة فان البشارة
 و انکانت لثمة فخر ساریب بشرط الوجه لا نشاء الدم فی الجسد حینئذ کانت الما و فی الشجر کساعه فخر ساریب
 الفجر علی العرف مقدم مقفر قین ای واحد و احد و عشق کل ان یشره و معا فلو ارسل واحد آخر نسیم بشارة
 فان ضاقت الی المرسل عشق و الا فارسل و سقط لیسرا رابیه و غیره من فی رحم محرم کفارته ای کفارة من المانی
 طهاره ای ای الکفارة و انما یبرز فاعل سقط لفصل و ما صله ان الکفارة تسقط بشرة قریب یقیا لا تسقط الکفارة
 بشرة عید کفارة حلف سیده یقتد لاکفارة بان قال ان استریه فموجر فلو ضم الیه عن یمنی شلثم استریه
 کما فی المخط و لا بشرة مستولدة بکلیح ای انما لیسر و کما فقلت علق الناع او الخالف علقها ما و یام عن کفارة بشرة
 بان قال لمان استریک فانت حرة عن کفارة یمنی و من الظن استدرک بانی طهاران المدبر لا یقیق الکفارة نقصان
 الرق فان تعطل غیر مذکور هنا و یقیق بان شریة ای حرة من نسرا ای ای اخذ باسریه بان لواء یقبل

وحسنها وبما صغرل ام لا عند ما وعند ابى يوسف طلب الولد بشرط حتى لو غزل لم يكن تسرية واسترية فحيلة على الاشهر من
 الشهر الجماع او عند العلانية انضم من تغيرات البنية او من السرور قلب صدى الرايين ياء وقيل فحولة من السريرة ياء وهى ملكه
 يوم حلف فلا يفتق امته بشرط ما تم تسري فاستدرك قوله لا يفتق من اى امته بشرط ما الخالف ففسر ما و يفتق بكل مملوك الى
 حرامات اولاده جمع امه فى الاول امته و امته لغة وقد جمع امات الا انه اكثر فى غير الانسان بخلاف الاول مبروه وعبيده
 القن لا يفتق مكاتبه لانهم مملوكوا لا يفتقون ويقتن بهذا احرار و هذا العبيدة تسريهم حالا وخير فى يعين امه من
 الاولين لان او دخل منها فكانت امه مملوكا لطلاق فانه لو قال ثلثت من نسائه هذه طالق او هذه و هذه طلق تسريهم
 وغيره فى الاوليين ولا مملوك على فعل اى تعلق بفعل يقع عن غيره اى يجوز وقوع ذلك الفعل بغير فاعل ذلك الفعل
 بطريق توكيل يرجع الوكيل لبقوة على الموكل و اعين اى بتفصيل كما فى القاموس والجملية ففعل ببيع وشراء واجارة
 وخطا طه و صبا غنة بانه غنة او غنة من تحت و نساء وغيره لا يجزى فيه هذه الوكالة ففى اللام الدخلة على فعل امره
 اى امر ذلك الغير الخالف بذلك الفعل وتوكيله اياه و الجملية خبر اللام بتخصيصه اى يخص ذلك الامر الفعل به اى بذلك الغير فلم يثبت
 الخالف فى حلف ان لعت لك اى لا ملكك لو باع بغيرى حران باعه اى باع الخالف ذلك الشوب بل لا امر
 ووكالة بالبيع من الغير المخطب ملكه اى ملك الخالف هذا الشوب او لا يملكه لان المعنى ان لعت ثوبا بامر كوكا لك
 وان دخل اللام على عين اى محل فعل يجزى فيه التوكيل او لا كالاكل او فعل لا يقع عن غيره اى لا يجزى
 فيه الوكالة املا كاكل وشرب ودخول وضرب الولد والبعد اقضى اللام فى الصوتين ملكه اى اختصاص العين
 ولو ولد به ذلك الغير فثبت فى ان لعت ثوبا لك او ضربت لك عبدا او قتلت لك مكانا اى هو ملك لك فكذا ان
 باع الخالف ثوبه اى المخطب ففعله بلام امره سوار علم الخالف ان الشوب او العبد ملك له او لا فان المعنى ثوبا
 او عبدا او مكانا ملكه والحاصل ان لام التملك اما ان يقرن بفعل او اسم فان كان الثانى بان كان مملوكا لم يفتق عليه
 حث بفعل و الا فلا سوار كان محلا يجزى فيه التوكيل ام لا وسوار كان بامره او بغير امره وان كان الاول فان كان الفعل مما
 يجزى فيه الوكالة وله حقوق يرجع الوكيل به على الموكل فاليقين على التوكيل فلا يثبت بدونه وان لم يجز فيه التوكيل او لم
 يكن له حقوق فاليقين على تملك محل الفعل فبمثل محله مقدما ضياعا عن الاغناء و هذا اذا لم يترشيا فان نوى الملك فى انفصل
 الاول والتوكيل فى الثانى صدق ديانته فى كليهما وتضار فى الاول دون الثانى كما فى الجود وغيره من التداولات وعرض
 على ما ذكره من الثانى بوجه اما الاول فلان صرف اللام الى الفعل و اعين مما يتعلق بقصد الحكم فلم يكن اللام للاختصاص بالعين
 واما الثانى فلان من الافعال ما لا يقتضيه اتعلق بعين نحو ان قتلت فلا وجبه لا اعتبار صرف اللام الى العين اما ان لعت
 فلا نه لو صح فى جميع هذه الافعال صرف اللام الى العين فلا وجبه لا اعتبار تعلقه بفعل لا يقع عن الغير اذ تعلقه بمنه بالعين
 فكفى اعتبار تعلقه بالفعل و اعين ففعله بالفعل بالوقوع عن الغير تعسف واعتبار القسم الثانى من الفعل تكلف الكل

مردودا الاول فانهم قد اعتبروا قصد الحكم ونية الا ان الطاهر ما ذكر في المتن على ما قالوا بقضية العرف كما في التمرات
 واما الثاني فهو القيام مما يقتضي التعلق بالبين نحو مقتك لك مكانا كما في المحيط وغيره واما الثالث فلان المدار لما كان
 دخول اللام على الفعل والعين وبعض الاول كاشا في في الحكم وجب التفصيل على المنهاج فظهر ان الاعتراض على
 المجتهدين الذين كل واحد منهم سحر من الحقائق والطعن بالاعتساف على الماديين للملاق من كمال القصور عن ادراك
 ما في كلامهم من الدقائق وفي حلف كل عرس بالكسرى فكذا اى طالق بعد قول عرسه فمحت انت امره على
 انما طلقت سى اى عرسه انما تبه وكذا غير حاضره لعموم الكلام وعن ابى يوسف ان عرسه لا يطلق وهو الصحيح لان
 الكلام في غير ما في الكراني وصح نية غير ما ويا نية لا قضاء لانه تخصيص العام واعلم ان يمين على نية لفظها لا يستلزم
 قال القدوري هذا اذا استخلف على ما في الماضي واما على ما في المستقبل فعلى نية الحالف ولو طالما وقال شيخ الاسلام
 في يمين بالله واما في غيره فلو نوى خلاف الطاهر كما لو نوى الطلاق عن وثاق صدق ديانة الا انه ياثم اثم الغيوس
 ظالما كما في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاختتام

والايماء الى قصد الشروع في الغير من المرام

قد تم الجزء الثاني من كتاب جامع الرموز جامع

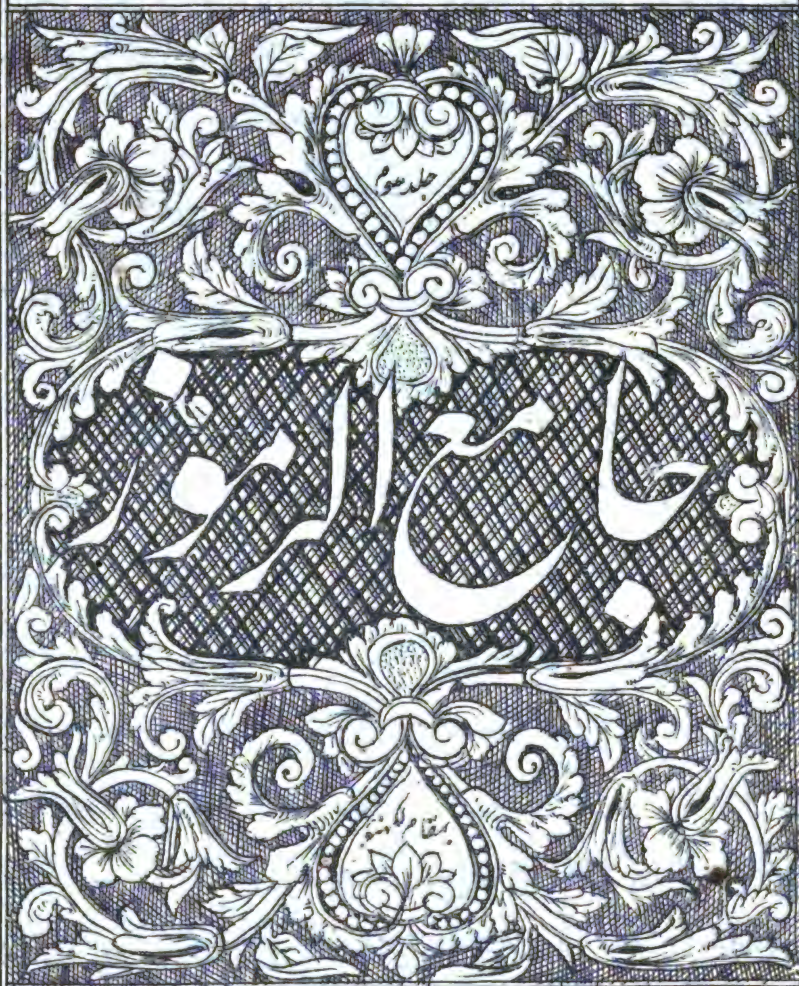
بمؤلفه بالتحقيق وتبليغه

الحجرات الثالث اشياء

الفيزيائية



بِزَنِ صَنَائِعِ مَكِينِ كَانِ مُضِلِّ خَلْقِ دُنِ



دَرْمَطِيعِ مِیْ نَشِیْنُو اَلْشَّوْطِیْعِیْنَ مَقْبُولِیْنَ جَبَّارِیْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيع

ما تشارك به وراعيه في قبال العاقبة وما شرف في ذاتها عقبها به فقال هو اى البيع كالمبيع لغة مباداة كان كال
 الشئ من انما الشئ يقال على الشئ وهو اعطى الشئ من انما الشئ يقال ان على ما اذا اعطى ساقه بساقه كما في المفردات فالما
 اعطى مثل ما احتد المال مملكة من كل شئ كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روى عن محمد وفيه شعار بان النفعه مال وفيه
 على ما في الاصول انما ليست بال فانه ما يخر لوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباح الانتفاع شرعا ولا يكون كالخمر والخمر يخرج عنه
 نحو حقه من نحو شعير وكف تراب شرقة ما يخرج الميتة والدم فالما شئت بالتمول اى باذنا كل الناس وبعضهم فان ابيع الانتفاع
 به شرعا فتقوم بالكسرة الا فغير مستقوم فان عدم التمول والانتفاع عنه لم يكن بالاول ليلق المال كالمال على القيمة وهي ما يدخل
 تحت تقويم مقوم من لدنهم او الدنانير وعلى الشئ وهو ما يلزم بالمبيع وان لم يقوم به وانما حصل الاول الشئ بقدرته البارة وفيه
 شعار بان البيع يتعدى الى المفعولين كلاهما بنفسه او الثاني بمن كما في الاساس المغرب وغيره فانما شكل ما في الرضى من جعل التقدير
 على النقيض فان الشئ يتعدى بمن تبرأ من الجانبين فلو كان احدهما مكره لم يكن بيعا لغة كما في كراهية الكفاية والمكره
 وعليه يدل كلام الراغب خلافا لنظر الاسلام وما اشار اليه المصنف وغيره وانه معنى له شئ فيشكل لانه يدخل فيه بيع باطل
 كبيع الخنزير ويخرج عنه بيع صحيح كبيع المكره على انه كغيره من المحققين قد مر جوابان البيع عقد وانه اشار اليه بقوله وسيعقد
 البيع ويحصل شرعا بايجاب وقبول اى من ايجاب قبول او بسببهما فمن الظن انهما خارجان من حقيقة البيع وينبغي
 ان يكون الواو بمعنى الفار فانما لو كانا معالما لعقد كما قالوا في السلام وفيه اشارة الى ان الاب اذا باع ماله من ابنة الصغير

او اشترى لم ينقد بذهبا فله بعض الشائع والصحيح انه لو قال بعتة او اشترتية من مال ولدي فقد تم العقد كما في المحيط
 وكذلك الوصي لو باع مال التميم نفسه او القاضى بامره او العبد نفسه من مولاه بامره كما في الزايدى ولما تقرر ان الاحكام
 الشرعية على وفق المعاني اللغوية لزم ان يكون البدلان مالا وعن نجم الائمة لم ينقد بما هو اقل من فلس كما في نظم وغيره
 فيتناول النوعين من التجارة الحلال المسمى بالبيع والحرام المسمى بالربو فانما يطلق على كل بيع فاسد كما في الثاني من
 شهادات الذخيرة وتتمه الكلام قدم في النكاح **بلفظي** ماضى كقول البائع اعطيت او بدلت او رزيت والمشتري
 اجزت او قبلت او فعلت او رزيت كما في التختة والماضى اعم من الحقيقي فينقد بلفظ الاحال نحو بايع وهو الصحيح كما في الكرام
 وفيه اشارة الى انه لو قال اشترى فقال اشتريت لم ينقد الا اذا قال بعت كما في شرح الطحاوى لكن في الزايدى لم ينقد
 بلفظ الامر عند بعض الا بالمستقبل وعن ابى يوسف لو قال جدي يذالك بالف ان اعجبك فقال اعجبني فسد البيع
 وكذا وانفكتك ووافقتني وعنه لو قال البتني جديك فقال نعم فقال قد اخذته فذا بيع لازم ولو كتب لي رجل اشترى فلتيبت
 قد بعت فذا بيع ولو كتب بعت فكتب قد بعت لم يكن بيا لانه لم يوجد احد الركنتين ولو قال (من اين يخرجه ابو عمر كوفي)
 فقال الاخرانا فعلت ايضا فذا بيع والى انه يشترط سماع كل من العاقدين كلام الآخر كما في المحيط ولعل الاكتفاء بشعير
 البيع ينقد بلا ذكر الثمن في التمر تاشى فيه وائتان وتبعاط اسي تبشارك البائع والمشتري في العطو واذا شمن في المجلس
 فقبض احد البديلين لا يكفي كما قال الحلواني والصحيح انه يكفي كما في الظهيرية وقاضى خان قيل هذا اذا قبض البائع واما
 اذا قبض الثمن لم كيف كما في العمادى لكن في الزايدى انه يكفي اذا كان على وجه الشراء مطلقا اى غير مقيد بتغيير
 واخسيس نص عليه محمد كما في الاختيار وهو صحيح قال الكرخي انه لا ينقد الا في اخسيس كما في المحيط والمرو بالنفس ما كثير قيمته كالبهائم
 والامار واخسيس ما قيل كالقبض والربان اللوم والخبر كما في النهاية واذا اوجب اى اوقع الايجاب واحدا من المتعاقبين
 قبل اى اوقع القبول الاخر منهما في المجلس ان شاء وبذا خيار القبول ويمتد للماتبة الى التفكير كما في الاختيار كل اى
 اى كل جزء من اجزاء المتعاقبين بالقبول لكل الثمن او ترك الآخر البيع فليس للمشتري ان يقبل كل المبيع ببعض الثمن وبعضه
 بكلمة وبعضه لانه يلزم تفرق الصفقة الواحدة وذو الاجز لا يجز لتضر البائع وانما اى الصفقة اذا اتحد العقد بان لا يكره لفظ البيع
 او الشراء وان تعدد العاقد والثمن بان يذكر لكل ثمن لم يتعد عندنا الا اذا تعدد الاكثر من الثلثة وبالأول فيترى كما في الخلاصة
 الا اذا بين ثمن كل من المبيع بان يقول بعت هذا بذاك وبذا بكذا فانه يقبل البعض البعض وفي الاكتفاء شعاع بان
 لعرضى البائع في المجلس وقسم الثمن باعتبار الاجزاء كما اذا اضيف العقد الى قفيز لم يجز وهو جاز لمن قسم ثمنه باعتبار
 القيمة كما اذا اضيف الى عشرين لم يجز وانضى به لانه يتيناف عقد بلامعين حصته المبيع كما في المحيط وما دام وان
 لم يقبل الآخر المبيع بطل الايجاب ان رجع الموجب عنه وان لم يعلم به الاخر كما في التتمه وان قام احدهما
 من المجلس وذكر شيخ الاسلام انه اذا لم يذهب لم يطل كما في المحيط وفيه اشعار بانها لو تباعا يمشيان بلا سكة

بين الحكامين انعقد البيع وقيل بالميزان قبالا بدين والاول اصح كما في الاختيار واذا وجد اسي الايجاب القبول لزم
 البيع بلا خيار المجلس في اشارة الى ان البيع يتم بما لا يحتاج الى القبض كما في المحيط ويعرف المبيع الحاضر بالاشارة اليه
 لا يعرف المبيع الحاضر ولا يحتاج الى معرفته بذكر القدر بالسكون الفتح اى الكمية والصفة اى الحالة التي عليها
 من حيثية بان قال عشرة مناد من التبر المجيد مثلا الا في السلم لكن في نحو السلم واموال الربوية ما كان المبيع غائبا يعرف بذكرها
 كما هو المشهور ويعرف المثل كالكلي بالانموذج الا ان يختلف وله خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق المتن لم يرد
 غير مخالف للشرح وغيره من انه يعرف بذكرها كما لم يرد في الثمن وجوب اياها اسي بالاشارة حاضرا او ذكرا
 والصفة غائبا اى لازما في الذمة ولا يضر ولا يفسد الخراف في بيع غسيل او موزون كما اذا باع صبرة من البر لصبرة
 من الشعير والخراف مشتملة بحكم كما في القاموس وغيره معرب (خراف) بالضم وهو احدس بلا كيل ولا وزن كما ذكره المحرر
 الا في بيع الجنس انقص من النوع عند الاصولية بالجنس كالتبر بالبر فانه يخراف فيه لاحتمال الربو فشرط العلم بالثمة
 فيقال او يوزن انما عرفت باللام اشارة الى انه انما يضر اذا دخل تحت معيار الشرعي كما اذا باع نصف من من البر بنوين
 فصاعدا لان اذنى الربو نصف صاع او قير على اختلاف العبارتين او الرويتين كما ياتي ومطلق الثمن الذي ذكره
 دون صفة فاللام للعهد وهذا هو من الثمن المطلق فانه يتناول الماهية لكونها مطلقة والمذكور يتناول الماهية
 على اسي حال كانت يحمل على الارواح اسي الكثر فهو البلد في التعامل وقال ابن الفارس اني اظن الراد والوادو جميع
 وخيلوا واعلم انه لو قال ابعث ادرار او الثوب او البطنج فعلى الدنيا او الدراهم او الفلوس ان تعلموا بها والافا المتعاد فان
 استعملوا رواج المقووج نقد الدرهم او الدينار المميز فانه في الاصل تميزه الدرهم وغيره كما في القاموس فسد
 البيع ان اختلفت الماهية اى قيمتها فان استوت مع وصف الى ما قدر به من اسي جنس كان وان بيع شئ بشارته
 فوافر او واجزا من المثلي او القيمي ككل واحد وفرد من هذه الافراد بكذا فبين ثمن كل فرد فردا ببيان مجموع البيع
 او الثمن ويدخل فيه كل اثنين او ثلثة فان لم يتفاوت الافراد كالمكيلات والموزونات فالعدديات المتقاربات
 انما ابيع هذه الصبرة كل قير بنجسته درهم صح البيع في واحد منها لا غير الا اذا علم عدد الكل في المجلس بالكيل او التسمية فانقلب
 جائزا وكان للمشتري خيار التكشف ان شاء اخذ بالظاهر من الثمن ان شاء ترك وقيل فكر المجلس وقع اتفاقا فانقلب لولم
 بعد المجلس والا يوجد عدم التفاوت بان تفاوت من حيث الذات كالعدديات كالانعام والاشياء والقيمة كالذبيحة
 فان الدباغ من مقدم البيت او الثوب اكثر قيمة منه من غيره كما اذا باع هذه الانعام كالعشرة درهم فلا يبيع وفيه اصلا
 لاني كل ولا في بعض بحالة منصفية الى المنازعة وهذا كله عنده واما عند ما فقد صح في كل الصوتين بلا خيار التبرع اياه
 وعليه الفتوى كما في المحيط وغيره ثم اشار الى ان البيع صحيح باخلاف ببيان مجموع المبيع او الثمن ببيان كل فقال فان باع بغير
 مجازفة بقرينة المذموم اى مجموع عامر المذموم والمؤون والمكيل فان الصبرة بالضم باجمع من الطعام بلا كيل ولا وزن على انه

اي المجموع مائة صاع او من اوشاه او ثوب بائة من الدراهم فان نقص عن المائة عشرة مثلاً اخذ المشتري
المستعين بالحكمة بالكسرة فيمن الثمن سقط من مائة او فسخ البيع وان اوعى المائة فليبايع ما زاد لانه لم يدخل
تحت البيع وقيل ان نقص الكيل والمعدود فليبيع فاسد كما في المنيّة وفيه اشارة الى ان التخيير فيما اذا لم يقبض شيئا منه
فلو قبض كان بمنزلة الاستحقاق بلا خيار كما في البيع الفاسد من قاضي خان وفي بيع المذروع من نحو الارض والشوبان لم
حصة كل فان نقص اخذ المشتري الاقل بكل الثمن اي بمجوده وكل جزء من الاقل بكل جزء من الثمن او ترك وفسخ البيع
وان زاد كان الاكثر له اي للمشتري بالثمن بلا زيادة قضاة وليس له زيادة كما في قاضي خان وان بين حصة كل ان قال
كل فرع بدرهم فبالحكمة ياخذ ان شاء في اي في الزيادة والنقصان متى كان البيع ان شاء والاصل ان الذراع يشبه الاقل
من حيث ان القيمة زود او بزيادة الوصف من حيث انه يصير الطول واقصر فباعتبار الاول صار كل بيعا عند بيان حصة كل فرع
وباعتبار الثاني لم يقابلته عند بيان حصة المجموع وفيه شعار بان ما وجد من الزائد على الذراع من الكسرة يقابلته من الثمن
فمؤلفه في الخيار وقال محمد انه ياخذ بالحكمة مع الخيار وعند ابي يوسف فرض الكسرة صححان شاء الاول قول الجنيته حصة
وهو الاصح ومنهم من قال ان الخيار فيما تفاوتت فيه الكسرة الطول واما فيما اتفقت كالكسرة يابس فلا ياخذ الزائد لانه في معنى
الكيل كما في المحيط وصرح مع البر والشعر في سبيلة اي حال كونه فيما على الذراع بشعر وبر وراهم فلو باعه بحسنه لم يخر
بشبه الربا وبيع الباقي ونحوه كالمسموع والازر ويجوز في قشره الاول الظاهر فصح في قشره الثاني لانه ملحق بالقصود
والخلاص بالدراس التدرية في هذه الصنوع على البائع كما في الاختيار والقشر بالكسرة غشاً شئ خلقه او عرضاً كما في القاموس
بيع مرة لم يبدؤوا من البدو بالتشديد صلاحاً اي لم يظهروا ورثاً متفعلاً باياناً كما حيوان وقيل انه لا يصح واصح
هو الاول كما في الكافي وغيره فلو بيع مثل ورد الكسرة في مع اوراقه جاز بها عند الكل وفيه اشارة الى ان البيع قبل الطول يصح
كما اذا اشترى ثياباً فقال بالفارسية (بر باغ) وبعضها لم يخرج واقف الفضل وغيره يجوز وتبعية الموجود اذا كان اكثر من المعدوم ولو بيع
الفاضل حتى يحدث الباقي على ملك المشتري جاز عند الكل ولو لم يرض البائع اشترى الموجود بعض الثمن اخر البيع في الباقي اذ وقت جوده الكل
في المحيط اوقى بدو صلاحاً وصارت متفقتة وعظمت وانما فذكره وان كان السابق مشيراً الى الفائدة سقلم واعلم ان النفع من الشمس واللون
من القمر والطعم من سائر الكواكب ويجب على المشتري في الحال قطعها اي قطع ثمره ولو باصلاحاً فان تركها بامر غيره طرأ فلا يملك
وبغيره تصدق بالفضل الا اذا تناهت او استاجر شجرها ولو باطلته لانا غير متفاد كما في الاختيار وثمره طر كما على الشجر ونحوه
يفسد البيع عندها وعليه الفتوى كما في النهاية والافندي محمدان بدو صلاحاً بعض من قرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المضمرات
وفيها اشارة الى انه اذا باع بشرط القطع جاز كما اذا باع نصف الذراع من شجر كيكما في المحيط وفيه اشارة الى ان النفع من الشمس واللون
شجرة كغني ان اشترى كدماً ثم يفسخ في النصف كاستثمار قد مر معلوم منها كالنصف والصاع والصبرة لان الباقي مجهول
وزنا وشاهدة ولم يفسد في ظاهر الرواية كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو باع رطل اصح لانه يشتمل القليل من الكثير كما في الكسرة

ان كان مستقلاً قد يعلو من سائر الكواكب

فصل في خيار الشرط اى الاختيار للفسخ والاجازة بسبب شرطه ولو بعد البيع فالخيار اسم من الاختيار والامانة كصلوة الله
ويجوز ان يكون كصلوة الاولى اى اختيار المشترى او تجزئة طيفقة اى الشرط الذى يوجب خيار لكل منهما اى البائع والمشتري
ولهما جميعا وفيه اشعار بان لا يختص بالبيع الصحيح ولا يجزى في الصرف واسلم حتى لو شرط بطل كما ياتي ثلثه ايام بالبيع انظر
او بالرفع على الابتداء وانجز هو الطرف المتقدم ويجوز ان يكون هو مبتدأ على نحو قوله تعالى ومنهم من قبل التجاوز
واقبل منها لا يجوز بالتوقف او الفساد كما ياتي اكثر منها عنده وهو صحيح واما عندها فيجوز بشرط التعيين كما في المحيط وجعل الصغير
المجرب والمتعاقدين لكان شاملا للجارية والكتابة والقسمة والصلح عن المال والربح والخلع وغيره كما في العماد الا انه اى البيع بشرط
الخيار اكثر من ثلثة ايام يجوز اى يرتفع التوقف او الفساد عنده على تخرج الخراسانية والعراقية والاول اوجه كما في النهاية
ان اجاز البيع في الثلث من الايام فترك التاخير لمخوف التمييز وفيه تسامح فانه لو اجاز في الليل الرابع جاز ولو دخل في الصحيح
بلا اجازة فقد تقرر ايضا وكما قال اهل خراسان الكلام مشير الى انه لو لم يكن الخيار موقتا لم يكن الاجازة في الثلث وقد باعده الكل
وكذا بعده عندها خلافا له وعن ابي يوسف انما اذا شرط الخيار يوم باعده ستة جاز البيع وله الخيار بعد ستة كما في المحيط وغيره وكذا
اى مثل خيار الشرط في الصحة ان شرط ان اى المشترى ان لم ينعقد اى لم يعط البائع الثمن مفعولا الثاني اى ثمن
مثلا الى ثلثة ايام او اقل او اكثر منها فلما بيع بينهما يسمى خيار القدر فان العقد في الاولين جاز عنده الثلثة وفي الثاني
فاسد عنده يرتفع بالتقدم قبل مضي اليوم الثالث على تخرج العراقية وهو موقوف يفسد بلا تقدير مضي اليوم الثالث على تخرج الخراسانية
كما في المحيط فلما يفسخ العقد وهو الصحيح وان الواقع المشترى وهو في يده فذوقه ولو كان في يد البائع لا ينفذ واما عندها في جاز
كما في نظم وفيه اشارة الى انه لو لم يبين الوقت اصلا وبين مجبولا كالا يام فقد فسد كما في الذخيرة ولا يخرج مبيع عن ملك باع
بالاتفاق مع خياره فيخرج الثمن عن ملك المشترى بالاتفاق ولا يدخل في ملك البائع عنده ويدخل عندها فملكه بالضم
اسم ومصد اى ملك البيع في يد المشترى به الخيار يكون ضمانا عليه بالقيمة في القيمي وبالمثل في المثل وعن الشيخين
كما لمقبوض على سوم المشترى اى للشري فالإضافة للبيان السوم من المشترى الاستيلاء ومن البائع العرض
على البيع مع بيان الثمن كما في المغرب فالتفسير العرض على البيع لا ينبغي من حين احدى اياه من البائع ولو نحن فيه من المشترى
والثاني الاكتفاء بجزء المعنى الا ترى انه لو قال ذهب بهذا الثوب فان قيمته شترية فذهب بها فملك لا يضمن لو قال
ان رضىته شترية فذهب فملك ضمن قيمته وعليه التقوى كما في النهاية وتخرج المبيع عن ملك البائع مع
خيار المشترى فلا يخرج الثمن عن ملك المشترى بالاتفاق والاصل ان ابدال لذي من جانب من الخيار لا يخرج عن ملك
فملكه اى المبيع في يده اى المشترى يكون بالثمن كعيبه اى حيرة المبيع فاعيبه يدفعه له او بفعل اجنبى او بفعل المبيع
او بآفة سماوية كما في الكافي والمراد عيب لا يرتفع في مدة الخيار كقطع اليد والافو على خياره حينئذ كما في النهاية فاذا تعيب بطل
خياره فعليه الثمن لكن لا يملكه اى المبيع الخارج عن ملك البائع المشترى وهذا عنده واما عندها فيملكه المشترى والتعويل على الاول

لان كون الشيء موكولا بالملك لا يشترع في الجملة كونه مستغرقا بالدين كما في النكاح وكذا في الشراء فمقتضى البيع هو ان يملك
بشئ فلهذا كان في نظم فاذ لم يملكه غيره فلما ثبت احكام الملك في مدة الخيار كتحقق قمرية اى لا يفتق ذو حرم محرم فكذا
بأنه لا يملكه ونحوه كتحقق المشتري بالخيار اذا حلف المشتري ان ملكته فهو حر وكفساد النكاح اذا اشترى زوجة بالخيار و
كالا جازع الاستبراء اذا حلفت المشترة في مدة الخيار وكالمالك على المشتري بالخيار اذا ودع عند البائع بعد القبض فانه لا يثبت
هذه الاحكام عنده وثبت عند جهات عن ابي يوسف اذا اشترى عبد اعلى انه بالخيار لم يحرم البائع على دفع العبد الى المشتري
ولا المشتري على دفع الثمن اليه ولو دفع احد بهما جبر الآخر كما في المحيط والفسخ اى فسخ العاقد بعقد الخيار بان يقول احدهما
فسخت هذا البيع او تركته كما هو المتبادر لا يعمل في رفع العقد الا ان يعلم صاحبه فلا يشترط حضوره ولا رضاه ولا انشاء عليه
في الدرة للخيار فلا يعمل ان علم بعد ما كان فسخ فيها ولم يعلم صاحبه فهو موقوف عند الطرفين في روايته عن ابي يوسف وعند
يعمل بدون العلم كما في المحيط ولو احتفى صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من القاضي ان ينصب عن صاحبه فمما ليرده عليه
قيل ينصبه هو احتيا في نصرتي قيل لا ينصب هو اختيار ابي عبد الله البلخي وان طلب الاغدار وهو الاصدار بان معيشة مناد
ينادي على باب البائع ان القاضي يقول ان خصم فلان ابن فلان يريدو البيع عليك فان حضرت والا ففقت البيع
وعن محمد في رواية كجيب في ذلك في روايته لا يجيب لكن ياخذ من صاحبه كيلا يفتق حتى يرد وخلاصة في قيد القبا وراشعار
بانه ان فسخ ففعله عمل للمعلم صاحبه بلا خلاف كالوطي والتقبيل وكر من المشتري ومهتبه اجارة وكذا من البائع من التسليم
كما في العماد وشيخه بنجلان الاجازة فانما العمل دون العلم وليسقط الخيار بمضي المدة وموت من الخيار لا علم بالخيار
كما في الكافي وباعثاته وجنونه في المدة فلو افاق فيها فالاصح انه لا يسقط كما اذا اسكر من الخمر او البعج كما في المحيط ولما فرغ
عما يفصح من القول العام شرع فيما يختص بالمشتري من الفعل فقال وما اى بما يدل على الرضا بالبيع من فعل لا يحتاج اليه
للاستحسان ولا يحتاج الى اذ لا يحل في غير الملك بحال فانه لو فعل مرة يدل على رضاه بخلاف ما لو فعل يحتاج اليه للاستحسان ويجل في غير الملك
فان الاستحسان مرة لا يدل على الرضا كما في المحيط كالركوب الناص فلور كبت ابته لينظر الى سيره لا يدل على رضاه كما لو ركبا
يردوا او يقيها او يعلقها او يقيه شعرا بانه لو استخدم بجارة مرة للاستحسان ثم اخرى فان كان من نفع واحد فهو رضاه والا فلا كما في
والوطي والمس التقبيل والنظر الى الفرج بالشهوة والاسكان المنة والبناء والتخصيص والهدية ورعى الماشية وكبرى الانعام
كما في المحيط ثم شرع في خيار التعيين فقال وشراء احد الثوبين او العبدين او احد ثياب ثلثة بعشرة دراهم على ان يعين
المشتري بانقول او افضل احدا منها او مناصح الشراء حسنا لا يصح شراء الاحاد الواقعة في الاكثر من ثلثة كشر
احد الاربعة للتعامل في الاول من الثاني والاكتفاء بشيء الى ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصحيح على ما قاله نخل الاسلام
وقيل يشترط في شرا احد الثوبين على انه بالخيار ياخذ ايها شاء وهو بالخيار ثلثة اشهر وهو الصحيح على ما قاله الامام خسر كما في النكاح
وقيل فيه وايتان فعلى الاول يصح بدونه العقد فيزوم في احداهما فلا يرد بها وعلى الثاني بعكس الحكم والانه يجوز البيع مع الخيار ثلثة ايام

فصاعدا عنه وهذا على تخريج ابن الشجاع خلافا للمكرخي واما خص هذا الخيار بخيار المشتري لان خيار البائع لم يذكر فحقيل لا يجوز
وقيل يجوز كما في المحيط وهو الاصح كما في الكافي وشرا عبد بن مسمين بالتقابل والمقبول بالخيار في احد ما تلتها ايام
صح الشرا ان فصل الثمن بان قال كل واحد منهما بمائة وعشرين محلا لخيار بان قال علي اني بالخيار في المقابل وفصل الثمن
في كليهما في الاوجه الثلاثة الباقية ان لا يفصل الثمن لا يعين محل الخيار وان يفصله ولا يعينه ان لا يفصله ويعينه بماله
الثمن والمبيع او احدهما كما في عمدة الكتب قال ابو زيد انه صح في الثالثة فلو فسخ فيما عين بقي الآخر على الصحة فعمل الايجاب
فيه بجهة من الثمن المذكور كرجلة كما في المقام المخصوص من الكشف وفيه شعار بانه اذا اشترى عبد او شرط الخيار في نصفه للمبيع
او المشتري صح الاستواء لنصفين قيمة وكذا اذا اشترى كيليا او وزنيا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان الاحسن تقديمه على
خيار التعيين لان المبيع مجموع العبدين والخيار خيار الشرط وعبد مشتري بشرط كعبه او كتابته او غيره من المحرف ولم يوجد
الكتب اخذ بمنه لان الوصف لا يقابل شي من الثمن كما اذا اشترى دارا او رصا على ان فيها كذا او كذا بيتا او اثلا
فوجد بانه ثمة او ترك ان اكل في الاخير صح المشتري على البائع بالنقصان عن ابي حنيفة رحمه الله لا يرجع كما في النخاية ويورث
اسي يعطي للموت بالفتح وثبت له خيار التعيين لاختلاف ملكه بملك الغير فله الموت واحدا كما للموت ويورث خيار العيب
ببقية العين لان الموت طلب الجزاء من المبيع كما للموت والبيع ان تترك النكاح في الموضعين فان الايراث
وان وضع للجواهر الا انه قد كثر استعماله في الاعراض كايورث خيار الشرط والروية لانها مخصوصان بالعاقبة بالنقصان
هذه الخيارات فيما يفسخ بربا بدل كما في الاجارة ونحوها لا يفسخ كما في الخلع والنكاح وتامه في العادي واما اضافة الخيار
في الثالثة كما في الثالثة اسي خيار المشتري سبب وية المبيع +

فصل صح شرا مالم يره المشتري كاتمة شقبة حاضرة مشار اليها او غائبة مشار اليها مكرها وليفسخ غيرهما او البائع كما في
ولم يره قط كما في المبسوط والمحيط والذخيرة وغيره وفيه شعار بانه لو قال بعثت كذا في كذا او ما في كذا من شئ
جاز عند العامة ومشتريه خيار الروية كما في المحيط ومشتريه اسي مشتري العين بالدين اسي الدرهم او الدينار كما هو المتبادر
الخيار للفسخ والاجارة وفيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع ثبوت الملك في البدلين بل لزومه والى انه لو باع دينارا بدينارين
ولو باع دينارين كان لهما الخيار كما في المحيط وغيره فمن الظن ان الاحسن صح شرا مالم يره المشتري وله الخيار عند اسي عبد الرو
فلو اجازة ثم آره كان له ان يردده وقال بعضهم ليس كذلك لكن لا روية فيه كما في التحفة والاول مروى عن ابي يوسف وعليه
عمدة المشايخ وهو الصحيح والاطلاق والى على ان الفسخ لا يشترط فيه قضاء القاضي ولا رضاه البائع ولا حضوره وذهب الطرفا
الى ان الفسخ لا يصح بدون حضوره كما في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعد ما فقال الى ان يوجد باي طلبة اسي الخيار كاتمة
الآتي وقال بعض المشايخ انه لو تمكن من الفسخ بعد الروية بلا فسخ سقط خياره كما في النخاية وان ضاع المشتري بالمبيع
واجازة قبلها اسي الروية فان الخيار معلق بالروية بالبرهان مستدرك بقوله عندنا كما لا يخفى في الخيار في ظاهر الرواية لبايعه

اسي ما لم يرد البائع في هذه المدة فذلك كما سبق واستمر عارضي عن أبي خنيفة ان انجاء البائع ايضا كما في العادي قسب او كذا
 في السابق لمران لا تسامح فيه لكون الضمير لاجماله الي ما لم يرد المشتري ويطلبه اسي خيار الروية وخيار الشطر العيبية او المبيع عن المشتري
 تعيينا حقيقيا كما لم في خيار الشطر او حكيا كما اذا اشترى لبنا لم يرد وحله البائع الي منزل المشتري ثم اذ عار وده فانه لا يرد ولا يبيع
 الي اكل فهو بمنزلة عيب باءت عند المشتري وعن محمد بن شريك ثم لم يرد بالمري فحله الي المكونه ليس له ان يرد وبالكوفة ولكن يحل
 الي المري يرد منه كما في المحيط وتصرف يوجب حقا للغير اسي غير المشتري سواء كان ذلك لغيره او لغيره تعالى او لغيره من عباده
 فيدخل فيه الامتاق والتدبير والجارة والزهر والحقبة مع التسليم كالمبيع بل انما لبائع سواء كان للمشتري فيه خيار ام لا
 قبل الروية وبعد المخر فاعيب تصرف لا يطل الا اجماع ابطال الشئ قبل ثبوته وارتكاب التجوز لمن غير محتاج اليه على انما يقرب
 مالا ليوحي به من التصرف والبارز الحق كالمبيع بخيار من البائع ثم انما يام ومساومة اسي عرض المبيع على المشتري للمبيع مع ذلك ان
 وهبه بلا تسليم مطلق هذه التصرفات انما بعد اسي الروية فقط اسي لا يطل هذه التصرفات قبل الروية وذكر في العاد
 ان خيار البائع لا يطل خيار الروية الا في رواية الحسن بن سعيد في المحيط انه اصح كما قيل وقال سفيان ان المساومة لا يطل
 وهذا قول ابي يوسف خلافا لمحمد ومعتبر بروية المقصود من المبيع لتعذر روية الكل كوجه الامتة والعبد فاذا روي المصنف
 فله خيار ووجه الدابة ونفلا معا عند ابي يوسف قال محمد فليس النظر في مؤخره بالخير وعنه انه يعتبر النظر في وجهها وجسدها
 والنظر في قوائمها لا يكفي وعن يمينه في البرون الحار ونخل كفي ان يرى شيئا منه الا كافر والذئب انما في شاة الحقيقة
 لا بد من النظر في ضرعها وسارحها وفي شاة اللحم لا بد من احس شي فليطرو الهزال ومن كما في المحيط واكفل محرمة العجز والدابة
 من الاسماء الغالبة في الاصل لا بد على الارض وفي العرف ماله قوائم اربع كالفرس وموضع علم الثوب المعلم عار و
 وطاهر غيره وامي المعلم من الثوب كالكراس لقلته اتفاوت فله الخيار ان يرد الباقي وروية عنه روية جميع البساط وما كان له
 الوجان من ثوبين مختلفين فروية كلا الوجهين عن محمد اذا كان البطانة دون الظهارة فروية البطانة وفي المكابح الوجه من العسر
 ولو جعل الغير اعم من الثوب لكان شاة الى روية احد العسر ان الخفين غير كاف فاذا اشترى رجا باده امتا ونحاشي مياي
 فله خيار وكذا اذا اشترى سرجا باده واره دون اللبذ الي انه اذا كان عويات متفاوتة كالتياب التي في الجراب فروية كل واحد اذا
 كانت متفاوتة كالجوز والبعض فروية البعض كفي اذا وجد الباقي مثل المرقى وكذا الكليل والموزون اذا كان في وعاء واما في
 وعائين فان كان متماثلا فله ذلك عند العراقي فان كان وانه فعلى خياره ويرد الكل عند البرد على الصحيح احتراز عن ثوبين
 وفي الكدم روية اخله وفي البستان روية رؤس الاشجار واذا اشترى ما غاب الارض كالجوز او البصل فروية البعض لا يفر عنه
 واما عندنا فان استدل على الباقي في خبطه رضى فهو لازم الكل في المحيط وبهوت مقصودة من الدار حتى انه اذا كان فيها
 تبيان معينان ببيان معينان فروية الكل مع روية بعض فلا يشترط روية لمزلة والعلو الا في بلد يكون مقصودا لبعضهم ثم طوا
 روية الكل هو الاثر الماشبه في البيت الصغير المذكور (عله خانه) كغيره في الخارج كما في المحيط ويعتبر نظروا كيلة بشر

اى بشر غير معين فلو اشترى شيئا آره الموكل كان للموكيل خيار الرقبة وفيه اشارة الى انه لو وكل بشرا معين قد آره موكلا فليس للموكل
 خيار الرقبة والى ان توتية الموكيل بالرطوبة لا يكون كرتية الموكل فلو وكل انسانا برطوبة ما اشترى ولم يره فقال ان رتبته فخره فذهب
 ورضى لا يجوز كما في الفصلين او بالتبض اى وكيل المشتري شيئا لم يره يقبضه وقد آره فليس للموكل المشتري ان يره عندده واما عند
 فله ذلك اذا رآه وعلى هذا الخلاف اذا اشترى شيئا على انه بائنا فوكلا فليلا يقبضه بذلك اذا كان يشترى فاداما اذا كان مستورا فمجرد القبض
 لا يبطل خيار المشتري فيه شعار بان خيار العيب لا يبطل بقبض الموكيل بالتبض هو الصحيح كما في المحيط وصورة التوكيل بالتبض ان يقول كن
 وكيلنا مني بالتبض لا يجوز ثم ينظر سؤالا بشر او القبض قصوته ان يقول كن في رهو لاني بذلك ليس اليه الاتبلغ الرسالة
 وجب العمل بالبيع فيما ليس بيمين ولا يد وتقبل كالتباض وشبهه فيما يشترى وذوقه فيما يذاق ووصف العقار من احد عندد وبالبيع ما يمكن
 وقال الحسن بوجوب قبضه وهو شبه بقوله عن ابى يوسف انه لو قيل اليك حيث لو كان مبيع راد ليقطع خياره وقال بعض ائمة بلع
 ليس له ليطمان والاشجار فاذا رضى سقط خياره وعلى ان اعى اشترى ارضا فسمها حتى الى موضع منها فقال هذا موضع كرس
 فقالوا لا فقال هذا لا يصلح في لاسنا لا يكسوا بنفسها فكيف تكس في لمانى المبسوط ولو وصف كرس ثم البصر فلا خيار له ولو اشترى ثم عي
 انتقل الخيار الى المشتري كما في المحيط وفيه شعار بان هذه الاعمال من البصر غير مسقطه لخياره وكلام الكرماني مشير الى انها مسقطه وفيه اشارة
 لو اشترى ما لم يره مما يذاق فذاقه ليلسا سقط خياره ومن رآه شيئا ثم شرى ما رآه من الشئ فله الخيار ان يغير
 ذلك الشئ عما كان عليه عندد وفيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها والى انه لو لم يغير ليس له خيار
 بلا فصل بينهما كما اشار اليه الكافي لكن في العمادى عن الذخيرة وان لم يوجده ان من اشترى ما رآه فلا خيار له الا
 يمضى شهر فصاعدا وقيل ان اشترى ما رآه غير قاصد للشراء فله الخيار والقول للبايع مع يمينه واليمين على المشتري
 اذا اختلفا في عدم تغيره لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا هذا اذا كانت المدة قريبة فان كانت بعيدة بان اى امة شاة
 ثم اشترى بعد عشرة سنين ونزع البائع انما لم يتغير فالقول قول المشتري كما في الكافي والقول للمشتري مع يمينه
 واليمين على البائع في عدم رقبته اى المشتري المبيع فيضاف الى الفاعل وقا فيضاف الى المفعول
 فصل في المشتري بزه وجد بمشترى عيبا كان عند البائع ولم يره المشتري عند البائع ولا عند القبض كما في العمادى
 لو رآه الا انه لم يكن عيبا مبنيا لا يخفى على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه شعار بان العيب يجوز عند البائع ما لم يره
 عند المشتري لم يكن له ولا لاية الراد كما سياتى ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال نقص ذلك العيب منه نقصا ولو لم يكن
 عند التجار على اختيار القدر وقيل بعد اهل صناعة فحشا وقال شيخ الاسلام بعدد الناس صبارا وادعوا المشتري
 مشرعه على وجه الشرع بان يكون برضى البائع او قضاة القاضى وعلى التقديرين فسحق فلو قبض قبل القبض فلا حاجة الى اذنه
 فيسحق بمجرد قوله ودوت وهذا كله اذا لم يملك من ان الة العيب بالموتة وانتقص المبيع بازالته والا فليس له الراد كما في المحيط
 قال الامام لا يخلو عن شئ او اخذ كل منه با مانع فليس له امساكه وحطه بعض ثمنه والباقي كالكتاب بعت الاستحباب

وشراء استحقاق العبد عن المولى ثم ادعى ان له في المتاجر والمستودع والمستودع وليس باق لو فرض من جهة الى جهة او قرية الى بلد لا يملك
 فباقي ولا يشترط مسيرة السفر كما في الخزانة والاحسن فلا باق والبول في الفراش بلام العداى اباقي صغيره وبول صغيره
 صغيره كمال وان لم يكن مشقة دراهم قيل ما دون من يبيع بعب ولا فرق بين ان يسرق من مولاه او غيره لكن هرقة الماكول
 من المولى للاكل ليس ببيع يعقل العقد عيب فكل من هذه الاشياء من غير المنيه بان يكون ما دون خمس سنين ليس ببيع
 ما قيل فلو عاد واحد من هذه في صغره في يد المشتري فقدره وقيل لا يشترط المعاودة بل موجوده في يد البائع والاول الصريح ومن
 بائع من عطف جمله على جهة والتقدير الا باق والبول في السرقة من شخص بائع عدا او امة عيب آخر فلو رث واحد من خاني الصغر
 عند البائع ثم في الكبر عند المشتري لم يرد له لانه من الكبر للخبث ومن الصغيره لمن فقله البالات وجنون الصغيره المطبق
 وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل ساعة عيب واحد ابد اى في الصغر والكبر فلو جن في الصغر عند البائع ثم جن في الكبر عند المشتري
 فله الرد ولو لم يكن منه قدره ومن كثير من المشايخ المسائل في المحيط والصحيح انه لم يرد له من المعاودة وعليه احسبوه
 كما في الكافي واعلم ان العقل مقدّم القلب شعاعه الى الدماغ وانجنون القطع وذلك اشعاع يبيس الدماغ كما في النعاس
 والجنون تحتين البلاء بقطعة من تحت وانما المعجزة من الفهم وغيره كما في القاموس الاول مراد الفقهاء كما في المحيط
 والرد فخر تحتين الكمال المعجزة والفارسية الريح طيبة او خبيثة ومرادهم من الابط كما في الطلبة وغيره ومن انظر الفاسد انما
 من قلته السائل ان في المغرب ما هو منه حادة الراحة مفتته او طيبة لانه قال اراد منه الصنان بضم المعلة وهو من الاط
 على ان عقد الراحة الطيبة من العيوب الخفية على عاقل والزنا والتول منه اى من الزنا كل من هذه الاثبات عيب
 اى في الجارية لا قيمه اى العبد لانه لا يستفرض في المحيط ليس الاولان ببيع فيه الا اذا كانا فاشين الزنا عيب
 فيه مديا وفيه اشارة الى ان تكليفه من الفعل القبيح عيب لكن في العداى هذا اذا كان بلا اجر والا فليس ببيع يرد به الى
 ان نفس الولادة ليس ببيع وفيه وايضا ان الماعودة لا يشترط في جميع العيوب في الخزانة وغيره انه شرط الا في الزنا
 وفي الزنا يردى ان ترك الصلوة وغيره من الذنوب عيب والكفر عيب فيهما اى في الجارية والعبد لعدم الاتيان
 على الصلوة للدينية والاستحاضة وارتفاع امر القطاع حيف من ثبوت سبع عشرة سنة وخمس عشرة سنة عند جهاد الاصل
 (في آوانه) كما في المحيط عيب لانه علامته الداء والاطلاق لا يخلو عن شيء فان ادعى ما به شهران خمسة ايام في رواية
 وعليه عمل الناس اليوم كما في الخملانة وسنتان في رواية ابو حنيفة وزفر وبه يأخذ القاضي المقادير ثلثة شهرين في رواية ابو
 كما في الكافي وطريق اشارة اقرار البائع او كونه ولا يقبل قول الامة ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الاقطاع باجمل والدراو من العيب
 المشتري تركه ختان الولد الكبير كما في المحيط وان ظهر عند القاضي عيب في المبيع فلو ملك قبل الخطو في الحكمة لم يرجع بالنقصان
 كما في الخزانة قديم اى كائن عند البائع بعد ما مات المبيع عند المشتري او اعتمقه اى المشتري المبيع مجانا اى بلا مال وادعى
 او استول المبيعه حرج المشتري على البائع بالنقصان اى بالنقصان عيب من بعض الثمن هو تفاوت ما بين القيمتين

قيمة مقوم بلا عيب ومع عيب فان كان التفاوت عشرة افرج بيع بشر ثمن ونصفا فنصفه لا يرجع شي ان لم يعيب عندهما
 خلافا لابي يوسف بعد ما اعتق على مال او فملكه المشتري فان قل غير ضمن القيمة وعنها يرجع بالنقصان كما في المفسرات
 والاصل انه ان تلفت المشتري من غير فعل المشتري كالموت جع به وكن من فعله فعلا لم يضمن ولو وقع غصب في ملك الغير كالاعتاق
 مجانا وما التفت باضمن به كالاعتاق على مال فلم يرجع او بعيا باكل بعضه من الطعام المشتري فلا يرجع بنقصان ما اكل وبقية
 ولا يرد ما بقي وعن ابي يوسف يرجع بنقصانها وعند محمد يرد ويرجع بنقصان ما اكل وعليه الفتوى فان التليل والموزون
 في حكم شئيين كشيء خطه واما عندنا ففي حكم شئ واحد وهذا اذا كان الطعام في حارة الا في حكم شئيين بلا خلاف ولذا في رواية
 بالاتفاق كما في المحيط والعماد او بعيا باكل كله فلا يرجع شي عنده وهو الصحيح كما في المحيط وغيره ويرجع بالنقصان عن عيب
 وعليه الفتوى كما في الاختيار وغيره او بعيا ليس بمحرق الثوب من اللبس فلا يرجع شي عنده وهو الصحيح وقال لا يرجع بنقصان
 وقية شعار بانه لو تحرق لا من لبس لم يرجع بالنقصان بلا خلاف كما في المحيط وغيره فلا وجب لما قيل الظاهر ان المراد بخرق الخيط
 يصير سهلا والافلا فرق بين التحرق وقطع الثوب مع انه يرجع فيه وان لم يعيب قديم بعد ما حدث في المشتري عيب
 جديد فيعمل المشتري او فعل الاجنبى او بآفة سماوية كما في العمادى يرجع المشتري به اى بالنقصان في المنة لو زال العيب بعد
 بعد الرجوع به بجازر والمعيب مع بدل النقصان خلافا للمذنبين واما الرجوع الى الراد اذا كان بل النقصان قائما والافلا
 الا ان ياخذ او المبيع البائع كذلك اى معيبا غير طالب بحصة النقصان ما لم يخطط اى ياخذ زمان ثم احتلط المبيع
 بملك المشتري كما اشتري ثوبا وقطعه لم يخط وفيه اشارة الى ان لو احتلط بملكه لا ياخذ البائع وذا بلا خلاف وان
 بالمشتري كما اذا زود زيادة متصلة غير متولدة من المبيع كالصنع والنجاسة والقبارة واما المتولدة منه كالسمن الجبال فلا يمنع
 اخذه في ظاهر الرواية ان نحو به المشتري فان ابي وطلب نقصان العيب فليس للبائع اخذه عند الشئيين خلافا لمراد المتصلة المتولدة
 كالولد والاشجار قبل قبض المبيع الرد بالعيب بعد مبيع فيرجع بالنقصان اما غير المتولدة كالكسب والغلة والمهبة فلا يمنع
 فيفتح العقد في الاصل ويسلم الزيادة للمشتري مجانا كما في المحيط وغيره فلا يرجع المشتري على البائع بالنقصان ان باع
 اى المبيع قبله اى الاحتياط لانه اذا التزم عن ملكه مع مكان الرد وفيه شعار بانه لو باع بعضه لم يرجع بالنقصان بحصة ما باع وكذا
 بحصة ما بقي على الصحيح ولم يرد عنده كما في المحيط لا يكون له عدم الرجوع ويرجع به ان باعه بعد اى الاحتياط لانه اذا التزم
 مع عدم مكان الرد وان لم يعيب قديم قبله اللب بعد كسر الحوز ونحوه كاللوز والفسق يرجع المشتري بالنقصان من
 في المكسور المنتفع به تغذر الرد بالاكسار الا اذا رضى باخذ المكسور ورجع بالكل من الثمن في غيره اى المنتفع به بان كان خويا
 او متنا او لم يكن نقشة لبطالان البيع فيرده وما بقي وفيه اشارة الى انه لو كان نقشة قيمة او بعض منتفعا به رجح بجهة غيره
 وقيل لعل العقد في النقشة ورجع كل الثمن الى الاول اى الخسرى على هذا البطيخ والديار والقش والقشاق فان قطع وجب ردتا
 لم يصلح الاكل حيوان رجح بالثمن وان صلح رجح بالنقصان كما في الكرماني واذا اوعى الالباق اى نحو الالباق

والصحيح

ولا يبول على الفراش السمرية والمجنون من عيوب لا تعرف الا بالخبر بان يقول المشتري ان المجنون كان في يد البائع وقد وجد
في يدي وزاد في غيره كلاهاني الضم والكبر فانه ليس بعيب عند الاختلاف كما مرفي سال القاضي اوقع عند المشتري فان
اعتبت المشتري انه الباق عنده اى المشتري بالبيته ان كانت او لمول البائع اى امتناعه عن الحلف على العلم
بثبوت الباق عند المشتري ان لم يكن للمشتري بنية وفيه اشعار بان تحليف البائع قول الكل وقوله وفي الكافي وغيره انه
يحلف عند ما واما عنده ففيه خلاف والاصح انه لا يحلف ثم بعد اذ هما ان اكمل البائع الباق عند المشتري واتحاد حاله فان قد
المشتري على اقامة البرهان والبيته برهن انه الباق عند البائع او على انه اقر بالباق وان الحال متحدة او حلف
اى البائع على البينات لانه تحليف على فعل نفسه وهو تسليم المعقود عليه ما فلا بد وان تفتنى ان يكون تحليف على العلم لانه على
فعل الغير وهو الباق انه باعته سلمه الباق عندك قط انضم الطارفتها مخففة وحركات الطارفة شدة كما في القاموس في
على فاعلم ان العبد سئل ان يكون غير ما ادلت الباق عند البائع الى وقت تسليمه فانه حال من مفعول كل من الفعلين الفعل الاول على
الشيء في الحرير والخيصة والتمتة والكافي والنهائية وغيره او انها تحفظ ان الشارحين المقتدين في زمانها قد علموا باستعانة
كثرة قطا تحلف انه لم يبق في الاثمنة النهائية لاني يده ولا في بيع آخر ولا يخفى انه حكم ليس فطير لانه قريب لا يطلق من
على انه لا يرد ذلك يقال الباق الا عندك ثم اشار الى عبارة اخرى في كيفية التحليف تبركا بباري وعمر بن ابي يوسف فقال
حلف بانه ما له حق الرواسى حتى هو الرواسى بهذا الدعوى اى بسبب يدعيه فان حلف والاراد على البائع وفيه اشعار بان
لو استحلف البائع على الرضا حلف ما سقط حلفك في الرواسى الدعوى على ما قال اكثر القضاة واما خصم التبع المرفوع
لانه لو كان ما يعرفه الا لبار او الناسا فغان نهم كفى وان كان اللسان احوط ولو كان مما هو الظاهر كالامسح الزائدة وبلا خلاف
وتماه في الذخيرة ولا آمن بالاجار على المشتري وان قبض الباع او اوعى العيب لموجب للفسخ بان لم يبر الباع
عن كل عيب لم يرض به ولا عوف العيب حتى يبين عند القاضي عدمه اى عدم العيب الحقيقي او الحكمي اما حلف الباع
او ببيته على ان المشتري رضى بالعيب وبر عن كل عيب ولمول المشتري عن الحلف على الرضا او اليه لرق
ومد لواقعة العيب كسقي الدوا لا اطلاق بخلاف سقي الكشك وفي مداواة الجرح والاحتجام واثبات كمان في الحيط وكوبة
للعيب في حاجته اى المشتري رضا فان تصرف المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك مبطل بحقه في الدوا لانه
وليل الامساك بخلاف ما اذا وجد في الدابة عيبا في السفر وخاف على الحمل ان يتركها فيروا لانه معذور كما في الزايد لا يكون
رضا كوبة لم يرضه على صاحبه او سقيه او شرا حلفه تسحان ثم اشار الى تعليله فقال ولا بد له منه او للمشتري من الركوب
اى للضرورة وقيل ان الاخيرين محمولان على ما لا بد منه بعجزه كاشيخوخة او لصعوبة بها كاجتاحتها لركوب بدون العجز وهو
رضي كما في التمر تاشي ونقل عنه في النهاية والكفاية تفصيل لم يهد فيه ولو شترى نحو عبيد بن عباس بنحو كل منحصرا
عن الآخر في الانقضاء كسويين وزوجي ثور غير موقوفين احترز به عما لا يستغنى كزوجية المملوكين وزوجي خن ومصر اى بآ

لما سياتى صفة اى شرار واحد بان لم يتكرر لفظه فافى الشريعة عبارة عن العقد نفسه في اللغة ضرب اليد على اليد في البيع
والبيعة ولا اسم يصفق ووجد باحدهما عيبا رده اى المبيع بجهة الثمن غير عيب بالرضا والرضا خاصة ان يرضيها
لان تفرق الصفة بعد التمام يجوز في خيار العيب بالقض تيم اى يصير البيع به لازما والا يقض بما بان قبض احداهما ولم يقض
اصلا اخذها بكل الثمن او ردها كما عوت في حق العدوى المتقارب والكيلى والوزنى من الاحذ او البر
وان قبض المبيع كله فلا يرده بعض يجوز والبعض الخطأ الصغار وهذا اذا كان في وعار والافلر والمعيبة خاصة وبه
ابو جعفر وابو بكر خواهر زاده كما في المحيط ولو استحق لبعض ما ليس في بيعه ضرر بقية الا في كثرين وعبد من صبرة
من كيلى او وزنى لم يرد المسمى الباقى بل اخذ بجمته من الثمن من غير ان يرضى عنه لغير الباقى وفيه شعار بان الاستحقاق كان بعد
قبض الكل فلو استحق البعض قبله او بعد قبض البعض فله رد الباقى بخلاف استحقاق بعض مثل الثوب والرد
والكرم والعبد بما فيه تبعية من رفاق له رد الباقى واخذ من ما استحق وصح البيع ان يرضى البائع بالكمه الفصل
ثاني والمصدا برار وبراءة بالفتح والصفة برى من كل عيب موجود عند البيع او حادث قبل القبض عند الشئخين ولم يرد
فيه الخلاف عند محمد ان عداها مفصلة نحو ابرأك من الزنا والكفر والسرقة وغيره وان لم يعداها او لم يذكر العيوب مفصلة
نحو ابرأك من كل عيب وفيه اشارة الى انه لو برأ عن كل عيب لم يبرأ عن العيوب كما في الخزائن وسائر عن كل مرض دون
واثر قرح قد برأ واصبح زاندة وعنه ان الدار مرض الجوف كما في المحيط وانى انه لا يشترط روية ما برأه خلافا لابن ابي
فناطرو ابو حنيفة في مجلس السوانقى فقال ابو بعامه عبد الله في ذكره وبرس الزمة الروية فاقتمه وضحا لدوائقى كما في المبسوط وغيره
فصل بطل اى اتفق بيع ما ليس بآل من سبع على ما هو المتبادر على انه قال بعده بالثمن في التعميم عن وفيه شعار
بان البيع الباطل ما اتفق ركنه وان كان الباطل اعم فانه لا اشياء له عند التفحص عنه وشرا اتفق ركنه او شرطه
سواء كان من قبيل العباد او المعاملة كعامة بلا وضوء وكالح بلا شهوة وكشيء ما يطلق الفاسد عليه بالعكس هو لغة الفقهاء
الرونى وشرا ما وجد ركنه وشروطه دون اوصافه الخارجية المتغيرة ثم عاكس بخبر مصلوة بلما فاتحه وقد تسامح في الاسناد
فان البطلان كالفساد في حقيقة صفة المصدرون الحال منه كما في الاسول كرم مسفوق فينبغى ان يصح بيع كل من غير مسفوق
من غير الآدمى والخزير والميتة وبيع الحرفكيون كالحقة معطو فاعلم ما يقينه على انه كان مالا في شريعة يعقوب عليه الصلوة والسلام
حتى استرق السارق على ما قالوا كما في شرح التاويلات وغيره فلا ينجى ان يقال انه لم يكن مالا عند احد واتباع بيع المبيع
اى اشياء الحرمى معق لبعض المكاتب والمدبر وادم الولد لكن قد مر ان معق البعض كالمكاتب عنده وكما يحجر عندها
وفي النهاية انه جازع المكاتب برضا في اصح الروايتين بيع المدبر المتقيد اجماعا وكذا جازع المطلق وام الولد من تقسما
ونفذ القضاء بجوارعها وبطل بيع مال غير مقنوم كسائر العوا غير منتفع به شرعا كالحجر فيما بين المسلمين ومسلم وكافر
والخزير وقال عبد الواحد واحكامه وعبد الصمدان البيع فيما فاسد للباطل كما في نظم وكذا رابع ملات باخترق والجلوس

في غير المذبح كما في الكشف لكن في المحيط ان بيع منقح الجوس باطل عند ابى يوسف خلافا لمحمد ويخرج عنه مع القبر لا ينفق
من حيث الاتفاق في الارض ويدخل فيه فرس وثور من هذ لا استيناس الصبي لانه لا قيمة له ولا يضمن متلفه وكذلك بيع
بروات يكتب الديوان على العمال كذا في المنيته بالتمن اى بطل بيع هذه الاشياء بالبرم او الدينار وفيه اشارة الى ان
بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع غير منقح بالعرض باطل كالباع بالليس بال وفي التحفة انه فاسد عند بعضهم وبطل
بيع قرن اى عبد تمامه في النكاح ضمن الى حر من البدين وبيع زكيت اى مذبوتة ضمنمت الى عتيته منها وان سمي
من كل من البدين وبار في القرن والزكيت ان سمي عندهما كما في الكافي وغيره لكن في المحيط والمبسوط وغيرهما انه فاسد
عندهما كما فس قبل التسمية عندهم والكلام مشير الى ان حكم بيع الباطل ان لا يصير البطلان ما كالا من المتبايعين ان قبضا
بأنهما فاقبوض لانه يملك بلا شيء عنده ومضمون يملك القيمة عند ما كما في الاختيار وهو الصحيح على ما ذكره السرخسي
كما في قاضيه خان وصح البيع اى وجميع اركانه وشروطه ووصافه الخارجية المتعبرة في قرن ضمن الى مملوك له من
او مكاتب وام ولد فالمملوك اعم او ضمن الى قرن غير و اى البائع سواء كان في لك القرن المشتري او غيره وبجسته
من القرن في صورتين وان لم يسلم بجسته لملك ضمن الى وقف اى موقوف كما اذا باع صيغة بعضها وقف فابطل
في الملك بجسته عند السرخسي والسفدي وفيه شعار بانه اذا باع كرافيه مسجد لم يدخل المسج فيه وذا اذا كان عام او لا فاق
على ما قال بعضهم كما في المحيط وفسد في العرض بيع العرض اى غير الثمن بالخمر ونحوها مما ليس بمقنوم وبطل في الخمر
اى اتقى او صانه دون اركانه وشروطه وكذا فسد عكسه اى بيع نحو الخمر بالعرض لان العرض مقصود في صورتين
بخلاف الخمر وللبينة على الفساد لم يخرط في سلك عدم الجواز لاحتمال البطلان فهو ليس بالنسب كما طعن اعلم انه منه شروع
في تفصيل الاجل ما ينسب البيع مرتبة اشياء على ما في المشايخ من عدم الملك والغرور والجهالة والعجز عن التسليم وورود
والشرط ولا يجوز ويفسد مع المباحات اى غير المملوك كحطب الصحراء وحشيشة وطير الهواء وسماك البحر وماله والبيع
قبل ان تملك نخل الاحراز فلو احرز الماس فحوضه من نخاس او صفر او حصن باعه جاز بشرط ان يقطع الجار حتى لا يختلط بالبيع
بغيره ولو اشترى كذا وكذا قرية من الفرات بدرهم جاز وعنه لو اشترى من قبا كذا وكذا قرية من درهم وجملة على ان يعطى في منزله
جاز وعنه انه فاسد لان المار معدوم والقرية كمتعين كما في المحيط والمراد بيعها بالعرض لا بالثمن فان بيعها به باطل كما ذكره في
ولا يجوز بيعه الا بقدرة للبائع على تسليمه من مملوك كطير او سمك فخذ وارسل في بيت او جب لا يمكن اخذه الا بجسمه اى بجسمه
منه وفيه اشارة الى انه لا يجوز بيع الاقبي الا اذا علم انه عاد اليه رضى المشتري بالانتظار على ما قال الكرخي وزهبي في المشايخ
الى انه لو عاد واحتج الى عقد جديد الى انه لو باع فرخ حمام بالنهار لم يجز وبالنيل جاز ولو باع ما دخل موضع لا يستطيع الخروج
ففيه خلاف وهذا اذا لم يتبين انه موضع الا في يجوز بلا خلاف كما في المحيط والى انه لو بيع ما يطير في الهواء فادعاه ولو بيعه كما في النباهة
او الا بغير للبائع كما اذا باع جذعا من سقف او بئير فجاره او زراع من بئير ومن خشبة قرن من معلوم او طرية سيف او نصف زرع

منه في المشايخ

غير مخصوص من غير شريك فانه فاسد الا اذا سلم قبل الفسخ فانه بيع صحيح كما في المثلوع وغيره ولا يجوز بيع ما فيه من مملوك كالعبيد
 غير المتقين اسم من التفرقة التعريف للملاك وشرا ما يوهبهم انه غير موجود كحل البهجة اى مثل بيع جنين ومثل كحل البهجة
 كيد او مجازفة فانه فاسد لاحتمال الرجوع والدم ونحوها ومثله بيع بذر البطيخ ووقيق الخطة ووهن السمسم وعصية الكلباس
 قبل البيع ولا بيع ما يفيض اى يصل جهالة اى جهالة نفس المبيع او ثمنه او لفظ دال عليه الى المنازعة المتنازعة
 ففسد لوباع ما في هذه الدار من نحو الدقيق والشوب لانه بمنزلة بيع ما في الدنيا اوباع دار او المشتري لم يعلم بحدوده وهاو كذا
 لوباع نصيبه منها وهو لم يعلم به عند الطرفين كما في قاضي خان ذكر في النظم انه لم يحزر عند خلافه للصاحبين عنه انه لم يحزر الا اذا
 حله وكذا فسد لوباع عدل في القيمة لجهالة الثمن لكن في المحيط اطل مع طعام لم يبين كميته ثم شرع فيما نبي عنه ما زاد اجماله
 فقال ولا يجوز بيع المزانة وهي لغة المدافعة من الذنب هو الدفع وغذا المبيع ثم بقطعتين ويجوز ان يثبت مجزؤ
 كيد او مجازفة باجماع والممكثين يجوز الاعجام فانما معنى المقطوع بمثله والاختص بمقربا على النخل خرصا بفتح الخاء
 وسكون الراء والصاد المعلة اى بطريق الحرز والتحسين فيكون تميزا عن نسبة المثل او التميز في القاموس للذنب مع كل
 ثم على شجرة كيد والمزانة مع رطب النخل اتم ولا بيع الملامسة والقار الحجز والمنازعة وهو ان يس المشتري
 ما يريد شراؤه ويلقي حصة عاياه ويند البائع اليه كما في النظم وغيره وقد استدر التفسير منها بما استمر ان يقول احدها اذا
 انما توكل وانت ثوبى اولئك القيت حصة اليك بهذا انا اليك وانت الى المبيع فقد وجب بيعه بكنه ان كان الكل
 غير كما لا ريب فيه وقد صرح به الفائق وغيره وظاهر كلامه ناظر الى ان ما ذكره كله من المبيع الفاسد هو التوسعة اكثر من غيره
 كما في النقص وغيره لكن في النظم ان سوي ما يفيض الى اجماله من المبيع الباطلة التوسعة اكثر من ثلثين في المحيط عن يوب
 انه باطل ايضا ولا يخفى ان الانسب بالكتاب ترك امثال هذه المسائل ولا بيع المرعى بكسرة العين جمع المرعى ففتحها
 وهو المرعى بكسرة الراء الكلا رطبا او يالسا كما في الصحاح وغيره فمن النطن انه من كز الحبل واردة الاحمال واللام للعهد
 بقربية ما من من ان لا يجوز بيع المباهات فاشا الى انه لو شق ارضه لاجل الخشيش فبثت بكافه لم يحزر وهو ختم القابورى
 لكن في النوازل جازيعة لانه ملوكه كما في المحيط ولا يجوز ويفسد اجارته حتى لا يملك الاجرة الاجرة بالقبض اذا الاجارة
 لاستهلاك المنفعة دون العين ولا بيع النخل زنبور العسل عن محمد بن جوزا اذا كان محزرا او مجموعا الا مع الكوارات
 جمع الكوارة باضمم والتخفيف كيك وشيد العسل من الخشب الطلين العسل الشمع كما في القاموس وعلى تقدير كون بنية
 معا بالاجماع كما في المضمرات لكن الكرخى قد انكره قد قال ان النخل لم يدخل في البيع تبعا للعسل لانه يدخل البيع اذا كان
 من حقه كما في المحيط وغيره ولا بيع اجزاء الاو مى كاشعروا وللبين عن ابى يوسف جازيعة لبن الامة وعنه للباس
 باكل المرأة وقيل اليها لال طفل اذا استغنى وصبي العين اعلم ذوال لردية كما في التمر تاشى واجزاء الخضر طار
 نفسه قد مر والاشفاق بشعرون حيث الخضر فرة تيشتنى في الشرع وعن ابى يوسف انه مكره لانه نجس لذل الالبس السلف

مثل هذا الخلف وفي الاكتفا شها يجوز بيع اجزاء غيرهما كالشعر وغيره ولو ميتة وفي العصب واما في الحيض ولا يجوز
 ويحل بيع جلد الميتة ومجموعها قبل ذبحه فيجوز بيع جلد السمك المذبح ولحم السمك المذبح وان كان للسوق فانه لا يحل
 نجس كما في الحيض ولا دور والقول في الابريس خلافا لهما وكذا الابن يوسف الا اذا لم يغير القز فيه كما في الهدية لكن في المحيط
 انه قول الشيخين الفتوى على قول محرو لا يبيعه بفتح الباء اى بذل القرضا وبذره بالافارسية (تحمليه) لانه يقطع به
 من حيث ذاته خلافا لهما في الجواز لانه كبد الطبخ وعليه الفتوى كما في الخلاصة ويجوز ان يتعلق بخلاف بيع الدود ايضا
 في التجنيس من الصاحبين يجوز بيع دود القز لغيره من متاعه ولا موضع العلوى اى علو السفلى كبشر الفار وضمها فيها بعد سقوط طبع
 اى العلوى لانه لم يبق الا حق تعالى متعلق بهوار الساتة فلم يكن بالاولا متعلقا به فيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوط السفلى والى
 بيعه لعلو قبل سقوطه والى جواز بيع الشرب بدون الارض لانه متعلق بالمال في رواية لم يخجل لهما به وهو متماثل لما في جواز
 بيع الطريق وحق المرور ولم يخجله عند العامة للجماعة واما بيع اسيل حتى تسيل فلم يخجله بالاتفاق الكل في الحيض والبيع شخص مشايير
 على انه امته وهو عبيد وبالعكس اختلف انه فاسد وباطل كما في الكرياني وفيه اشارة الى انه لو اشترى شاة على انها نعجة
 فاذا هو ضمان فابيع جائز كما اذا اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو اصفر الا ان المشتري اخيار فيه اذا رآه والاصل ان
 والتسمية اذا اجمعت في عقد فان كان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فالعبرة له والاشارة لغو فابيع باطل لان المبيع
 معدوم والذكر والاشي في بني آدم ضمان بخلاف البهائم وان كان من خلاف صف المسمى فالعبرة للمشار اليه والتسمية
 لغو فابيع جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس المسمى فاما اذا علم به فالعبرة للمشار اليه
 فلو قال بعت منك هذا الحمد وشار الى عبد قائم بينهما العقد انعقد على العبد كما في المحيط ولا يجوز ويفسد ثمرا ما باع
 البائع من سلعة او غير باسوار كان الشراء من البائع او من قام مقامه كالوارث وسواء كان البيع لنفسه او لغيره بالوكالة
 باقل مما باع من الثمن قبل نقد كل ثمنه اى ثمن باع الاول او بعضه لان بين الثمنين شبهة المقابلة وهي مثبتة
 شبهة الربو والاشبه في الحركات كالحقيقة وانما ترك فاعل الشراء ليشمل ثمنه من لا يقبل شهادة للبايع كعبد هو مثل واد
 في الدود سواء كان شراؤه لنفسه في حياة البائع او بعد بافتراده على قول بعض المشايخ واما عند ابو يوسف فلا يجوز شراؤه
 مطلقا خلافا لهما وانما قلنا ان البائع لانه المتبادر فلو اشترى من المشتري الثاني او الموهوب او الموصول به باز وفي قوله
 مما باع اشارة الى انه لو اشترى بمثل او اكثر جاز والى ان انفسا عند اتحاد الجنس فلو اختلف جنسه جاز وفي قوله قبل نقد
 اشعاره بانه لو اشترى بعد يجوز بان المبيع لم يتغير عيب فلو تغير جاز كما اذا تغير سعره الكل في المحيط وكذا اشارة مما باع البائع
 او وليده حال كون باع مع شئ آخر لم يبيعه اى ذلك الشئ قبل نقد ثمنه الاول ولم يذكره للسابق بجملة متعلق بالشر
 الاول والاقل او الاكثر لكن يكون حصة ثمن المبيع الاول اقل من ثمنه فيما باع متعلق بالميجوز فيصع في المبيع فلو اشترى
 جارية بالف ثمن مع عبد بامس البائع قبل نقد باعها في العبد وفسد في الجارية لانه شراها باقل مما باع ولا يسير الفساد وبه

ولم يجد من الطعام الا براني السنبلة فيخرج من دوقه فيطعمها كما انه فاخرق سجانا وتعالى فرعون وقومه فنجوا عنه واما فطر اليه وكما في البداية
وغیره فليس يوم مشهور عنهم الا ان يقال اريد يوم افترافيه فانهم يسمون به التورته ستة وثلاثين يوما وتام الكلام في شرح النكاح
سيكشف الحقائق وصح البيع وصار باتا بعد ما يوقف او صحيحا بعد ما يفسد على ما من اختلاف اهل خراسان العراق ان سقط
المشترى الاجل بان قال البطالة او تركته لا يبريت منه او لا حاجة لي فيه قبل الحول اى عدول الاجل وان قبض المشتري
البيع بعيا فاسد ايتحاج اليه وان كان شرعا في حكم البيع الفاسد لان بعض سابقه بيع باطل برضا باعه صحيحا بقدر المنة
البيع بامر في المجلس او بعده على الرواية المشهورة او لا لانه قبضه من الاضافة الى الفاعل او المفعول في مجلس عقده
في رواية الزيادة وهو الاصح وفيه اشارة الى ان التختية في البيع الفاسد ليست قبض وهو الاصح كما في الزيادة ولكن الصحيح
انما قبض كما في قاضيان والى ان القبض بعد المجلس با رضاء لم يعتبر ولو بعد قبض الثمن لكنهم قالوا انه محمول على ما اذا كان
التمن شيئا لا يملكه البائع بالقبض كالخمر والخمر والافقوض الثمن اذن لم يلق القبض كما في النهاية وكل من اى و الحال
ان كل واحد من المبيع والتمن عوضه اى البيع حال ذكره القدر ورسى ومن تابعه لكن العوالب انه غير لازم ولذا تركه
صاحب الاختيار وغيره وما في الكافي انه لا يخرج البيع مع نفى الثمن فانه ليس بيع حقيقة في رواية لانعام الركن في ان
الاداء على هذا وثبت عوضه وان الثمن ليس كمن وان اعتبر في مفهومه كما في الاصول ان الكلام في البيع الفاسد على ان يشل
بيع الخمر يخل فيه ملكه كما جئنا حرا فالا يخل للمشتري الاكل والشرب واللبس والطهي وقيل يحل وفيه اشارة الى انه يملك المبيع
ولكن اثبت الشفعة بالدار المشترقة شرعا فاسد كما ذهب اليه مشايخنا فقال مشايخ العراق انه لا يملك اذا قالوا ان الشفعة غير جائزة
واما تصرفه في تبسيط المالك ان كرهه الاول اصح كما في الزيادة وغيره وكذا في المشتري بواو الامة اض للعلقت على ملكه كما
مشكلة اى البيع حقيقة وصورة ومعنى فذوات الامثال كالكيل والوزن او مشكلة معنى اى قيمته فذوات القيم كالحيوان والعرض
وفيه اشارة الى ان المبيع لو كان موجودا لم ينعى الى ان العبرة للقيمة يوم قبضه عند محج يوم الاستهلاك الا اذا زادت من حيث
لا السع فانه يوافق الشئخين كما في المحيط فان كان الفساد اى فساد البيع بشرط ان لا يكون على العقد كالقرض والحيوان والاعل
ونحو ذلك وقد كان المبيع قائما بالزيادة ونقصان في يد المشتري وبقية الماشي واللاتي فلمن نفع كذا الشرط دون من عليه
فمنحه بلا قضاء وعلم من غيره وفي رواية المبسوط لا بد من احدى هاتين روايتي المتفق لربائع الفسخ كما في الخزانة وبغير ذلك ما في
وعلم ان الرضى قد تحقق من المشتري لكن في الكافي ان الفسخ لا عند محج وكل منهما عند الشئخين بشرط علم صاحبه فندهم وفيه اشارة الى ان
ما يابى شره يفسخ بالقضاء او الرضا على ما قال محج والى ان قبل القبض اى الفسخ بالطريق الاول واذ بالاجماع وفيه اشارة الى ان
اختلاف المشايخ كما في العبادى والى ان ليس للبائع اخذ المبيع بعد الفسخ قبل اداء الثمن كما في الكافي والاكين الف واصل ما في
كثير عرض بالخلاف كل منهما اى العقدين فمنحه بلا علم الصاحب على ما قال ابو يوسف وما عندهما ففسخه كما في الفصولين لكن في الكافي
انه شرط عندهم والاولى في الموضعين مكان اللام كما في فان اعدم الفساد واجب الفسخ كما في المحيط وغيره فان حرج هذا البيع المقبور

ولابن جاني اوده بر اوامه و لداوم كاتب او متفق وغيره ولا بين ذى رحم غير محرم مثل ولدى محرم من اخوين من اصل واحد ولا يرضى بالبيع
اذا كانا رجلين لكل منهما شقص او لصبي رجل ورجل و امرأته او مكاتبه او مضارب و تمامه في فسخه و عن ابى يوسف ان بيع احدهما باطل
و عنه انه جائز مكره و في غير هؤلاء الذين وفيه اشعار بان الكراهه تمتد الى البائع وان ضياعا فله فسخ وقيل اذا اهدى ضياعا فله فسخ
وهو و ابي من ابي يوسف و عنه لا باس بلامرأته اذا ضياعا كما في الميراث و لا يكره بيع من يرضى و الميراثية انساب لانها بتركها بعبارة
صلوات الله على سلمي و انشأه الى صورته و هى ان ينادى الرجل على سلعته بنفسه و ثابته و يزيد الناس الى ان يرضى ثم يبيع فيه اشعار به
لا كبره بيع ما يساوى درهما بلف درهم و هذا عند ابى يوسف خلافا لغيره كما في الخزانة وغيره و تمامه في كراهته هى به انساب

فصل الاقالة اى اقالته البيع غير السلم فانه ليس فيه فسخ كما في تخالف المداين ففسخ للعقد ان امكن في حق المتعاقدين ان يفسخا
ثبت بنفس العقد من غير شرط فيجب على البائع رد ثمن الاول كما ياتي ولا يظن بالشرط الفاسدة بخلاف البيع و يصح ان يبيع منه
قبل استرداده المبيع ولو كانت بيعا بطل و يصح استرداده المبيع بلا اعادة الكيل و الوزن و الفسخ لغة انقضاء الفرق كما في اقالته
و شرط عارض العقد على وصف كان قبله بالزيادة و لا نقصان و المتعاقدا عزم من الحقيقة و الحكم ففسخ اقالة الميراث و انشأه
الى انها لغة انفسخ كما في القاموس فان الاحكام الشرعية على وفاق المعاني اللغوية كما في حوائج المداينة وقيل اذا اقاله القول السابق
فان المنفعة للسلب و رد بانها من نبات الياسر على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما تقرروا الى انها شرط ففسخ العقد
عند الله منه و الى انها باطله ان لم يكن جلهما ففسخا و الى انها تحتاج الى الايجاب و القبول ففسخ بلفظي ماضى بامراض ففسخ
او الطرفين على اتمام المشايخ فبطل الاقالة بعد و اداة المبيعة المقبوضة او الزيادة المنفصلة بالفسخ بخلاف
المتصلة فانها لا تنفع كما لا تنفع الزيادة في المبيع قبل القبض مع من جهة المشتري من البائع في حق ثالث غير المتعاقدين
سبحانه و غيره و تعالى فثبت بالشرط لا بالعقد فيجب اى الاقالة الاستبراء في التجارية فانه حتى اشد تعا و اشد تعا و يجب
الشفقة في التعار فان الشفعة ثلثا و يجب ان يقابل لو كان البيع السابق صفا و لا تسقط الزكوة او الشفعة من غير الرجوع
عند الفسخ بعد محول ثام و باييب بغير فسخ فاسترد العوض فملك في يده فانه بيع في حق الفقير و صححت الاقالة قبل من
الاول ان شرط غير نفسه اى الثمن الاول و احترزه عما قيل انها بطل عند بغيره كما في المحيط و الحسن و التميمي و هو الجدة لانها
من طوع الفسخ او شرط الاكثر زال كونه منه اى جنس الثمن الاول فيكون من التبعية يجوز ان يكون اللام زائدة و من
او يقدر ففعل آخر عاريا عن اللام متعلقة به اى اكثر منه كما ذكره الرضى و كذا صححت بمثله ان شرط الاقل لان الفسخ يرفع
ما كان فيلزم المثل و يرفع غير الجنس الا انه و الاقل اذا اوفى العيب المبيع عند المشتري فانها تصح بالاقول و هذا المحط و ان يقبل
العيب بأكمله اى بوضيعة و فسخ و اما اقل ابى يوسف فهو ان الاقالة تبع في حق الكل الا ان يكون بان كان المبيع منقول لا موقوف
فيجب فسخ الا ان لا يمكن بان كان المبيع عندهما كما ذكره ثم قد قيل انما هو من محض معارضة فسخ الا ان يقبل بان اوفى بغيره الا ان لا يمكن
قبول كما في المصنفات ففسخ ما ذكره من العيب ببيع المالا بغيره اى يوسف لان بغيره مقبوض و كذا عند محمد الا ان سادسته

الشركة الأقل فانها فسخ لانه غير متعقد فيما بخلاف البواقي واعلم ان هذا الاختلاف فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاوتالة
اما اذا حصلت بغيره كلفظ المناسحة والتمسكة والرد فانها فسخ بلا خلاف كما في الذخيرة وغيره ولو كان بلفظ البيع فسخ بلا خلاف
كما في الاختيار ولم يمنعها اى الاقالة بلاك التمسك لانه باق بوجوه الذمته بل بلاك المبيع لان الاقالة تقتضي بقائه العقد
الفاقم بقائه العقد وكلية فصحت اقالته بيع عبد كبر بربعه بعد بلاك العبد لان البيع من قبته كما في المحيط وبلاك بعضه
اى المبيع كموته احد العبدين المبيعين يمنع الاقالة بقدره اى المالك لم يمنع في الباقي والكلام مشير الى ان بلاك العبدين
يمنع الاقالة لكن في الاختيار وغيره لم يمنع في الصرف لان الاثنان لم يتعين في الاوتالة *

فصل التولية نتج جعل شخص ايا وشريعة ما شئ اليه قبوله ان شئ طر اى يحصل ان شئ طر بقرينة الا في البيع
اى بيع العرض اختار من الصرف بقرينة تأخير فالتولية والمراجه لم يكونا في بيع الدراهم والدنانير كما في الكفاية انه
اى البيع بما شئى به اى باقام على البائع من التمسك او غيره بقرينة ما ياتي والمراجه يحصل به بذلك اى بان شئ طر
في البيع انه با شئى به مع فصل اى زيادة شئ معلوم من الربح فيخرج به التولية والاصح بربح (وهو يارده) الما ان
بالتمسك في المجلس كما في الاختيار وقولهم (وهو يارده) عجبي معناه عشرة باحد عشرة او بعشرة مع احدى عشرة والمعنى باعها
بعشرة باحد عشرة تحسانا او باحد وعشرين قياسا والاول مذموم المحمود كما في النظم وبقا لنا من معنى ما شئى به مع مراجه
بيع المنصوب بعد اداء قيمته بالقضاء والمحلوك به او صدقة او واثمة كما في النخاية وفيه إشارة الى ان البيع باعتباره التمسك
فان التمسك السابق ان لم يكن ملتفتا اليه فهو المساومة وان كان ملتفتا فبالمثل تولية والزيادة مراجه والنقصان وفيه
والى ان الجار والمجور في الموضعين خبر واجرى الضمير مجرى اسم الاشارة بلا تسلك فمن الظن ما وقع عن الكل ان قوله
به معناه ما شئى به وعن البعض انه حينئذ ان كان المراجه من عطف الجملة فيقتض بالمساومة وان كان من
يزيد عطف المملوكين بلا تقديم المجور وشئ طر اى التولية والمراجه شئ طر وقبلها بمقتضى كيلي او وزني او غيرهما
لانه لو اشترى بقيي لا يباع تولية والمراجه لجملة قيمة لا يعرف الا بالتممين كان عليه ان يزيد او يبيع من يملكه فانه يبيع
ثوب ببيعة مراجه ممن يملكه لك ان ثوب يجوز قدرته على اداؤه وان لم يملك بطل البيع لانه انعقد بقيمة محبولة كما في المحيط
وله اى للبائع تولية او مراجه ضم اجم القصص الى راس المال فهو من القصص الدق كالضرب من الضرب في بعض النسخ
اجم القصص بالكمه فانه المصدر في الحروف غالبا واجرا لكل ذكره الدابة ونحوها كاجر الصباغ والنجاة والغسال
والقتل والكسح وسوق النعم ونفقة الرقيق والحيوان فكسوتهم بالمعروف بخلاف اجرة الطبيب والمطيار والنجار والراعي
ومعلم القرآن والشعر وغيرهما من الاعمال فانما يوجب يادوه في المبيع بوقية يضم ومالا فلا كما في المضمرات وفيه إشارة الى
لا يضم البائع الذي اخذ في الطرق الا اذا عرفت بين التجار بالضم وكذا اجرة اسمسار الا اذا شرطت في العقد وان
بيده من تصارعه او خياله او غير بالا يضم كما في المحيط وغيره ويقول البائع اذا ضم قام المبيع على كذا من الذم

والا يقول المشتري بهيئته عن الكذب قد يكون مما لا يصح ان يقول ذلك من ان يشتري متاعا ثم يترقبه باكثر من ثمنه ثم يبيع به عليه
 لانه لو قال ذلك لكان كذبا ولا يثبت فيه ولكن يقول قومه كذا فانا بغيره ما نحتاج على ذلك كما في المبسوط وغيره فان لم يجر من البيع
 بالاقراء والبيعة او النكول خيانتة كما اذا اشترى من لا يقبل شهادته له كابويعه بلا بيان فانه لا يصح البيع فيها خلافا لما لا اذا
 المولى مينة او اجنبى فاذا ارشاه بلا بيان بخلاف ما اذا قرض الفاروق النار في ما راجحة اخذوه المشتري بيمينه المسمى او روى
 المبيع وفي التولية طرفين بعده فطرف قبله ويجوز فيها العكس حط عند ابى حنيفة عن الثمن قدر الخيانتة وعند ابى يوسف حط
 مقدار خيانتة الربح وخيانتة الاصل فيما ادى في المراجعة والتولية فاذا باع بعشرة على ربح خمسة ثم ظهر ان البائع اشترى ثمانية
 حط درهمان من الاصل ودرهم من الربح واخذه باثني عشر وعند محمد حط فيهما بين الاخذ بالثمن وبين الرد ولم يحط شيئا فيها
 وفي الجوهري لو حدث بائع الفسخ من نحو الملك لم يمسح بلا خيانتة لاشي له في قول الطرفين عن محمد ان المشتري يرد قيمته المبيع
 ويرجع على البائع بالثمن والكلام مشعر بان لو قال للمشتري قيمته متاعى كذا ومتاعى لياوى كذا فاشترى بى بناء على ذلك
 فظهر خلافه كان له الرد بحكم التقرير وان لم يقل ذلك ليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بكل حال والصحيح ان يفتى بالرد اذا
 وجد التقرير وبدونه لا يفتى بالرد كما في الكافي

وكانت باب البيع والبيع بالثمن

فصل الرموز بالكم والتقصير من الربو بالفتح والسكون كما قال ابن الاثير فلامه واو ولذا قيل في النسبة بوجوه
 بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي انه قد كتب بالواو وهذا وقع من كتابة الصلوة لانهما في طرف
 متفرقة للموقف واقبح منه اخم زاو وابدعها الفاء تشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول وجوه ووجهه في الفضل
 وشعره مشترك بين معاني الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل تقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النساء المشاهير
 ربما للنساء والرابع بالالف والياء والواو الى الاخيرين اشار بقوله فضل شعر وهو فضل الحمول على الاجل والبعين على الدين كما في رواية
 النساء وفضل احد المتجانسين على الآخر بالعمياء اشترى اى الكليل في الوزن كما في رواية النقاد للاخترا عن محمد بن ثوب بن جبر
 وبيع كبر وشعر كبرى بروشعير مع مائة باشة ودانق وحقة بختين في ذراع من الثوب بذايعين نقدا فان الفضل فيما لم يقبض
 حال عن عوض للاخترا عن محمد بن كبرى بروشعير شعر طمقة اخرى تركه اولى فانه شعر بان يحق الربو بالفتح
 عليه ليس كذلك اعد الائم العناية لاحد المتعاقدين او البائعين او المقترضين للاخترا عن محمد بن عمار اذا شرط لغيره في
 عقد المعاوضة للاخترا عن محمد بن بعض انه ويدخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتقال بالربح والاستحقاق والركوب الزاوية والبيع بالثمن
 واكل الثمر فان اكل حرام كما في اجواهر الفتق وحكمة ام حلة افضل بموجب جرته وفيه تسامح والتحقيق حلة وجوب التسامح من المجتهد
 المذكورين للاخترا عن محمد بن الفضيل كان في الثوب الاصول والفروع فمذاشيرة الى حلة ربما للنساء ربما للنقاد كذا يعني فلم يكن فيه لاختصاص
 الشعر بربا فقد كان من القدر فكون الشئ مساويا لغيره بلا زيادة ولا نقصان شعره التسامح في المعيار الشعر والموجب للحياتة الشعر
 والربح يشترى بقوله اى الكليل في الكيليات والون في المتون مع حط شمس شعره التسامح في المعيار الشعر والموجب للحياتة الشعر

او الميزان فكل من العنق والشيبة وحجم البقر والنعم والثوب له رمي والرمي منساق فقد ان الاتحاد المذكور والامر الشمر والتم
 والميزان كيلي اسي منسوب الكيل والكيل منساق في القصة وزني ذلك وغير ما اسي الاشياء استتت بني علم العرت
 اسي عرف زمانه صلى الله عليه وسلم او زماننا فالاموال الربوية غير مقصورة على استتت فماعون كيلة ووزنه بالنس من استتت كيلة
 ووزني ابا كما مر واما بالنس فيه فماعون كيلة ووزنه على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم فكذا وان خالف عرفنا والم يعرف
 فالمتعب عرفنا وهذا عند الطرفين اما عند فالتعب عرفنا وان كان كيلة او وزني على عهد صلى الله تعالى عليه وسلم كما في المحيط والاشياء
 الى جوار كون كيلي او وزني وليس كيلي ووزني كما مر فانه عند الشين ليس كيلي ووزني وعند كيلي ووزني كما في الخزانة و
 انه لا ريب في الحيوان والزرعي والعنسي فقد اجمع ما جوبت بين منه كما في النظم وغيره فان جرد الوصفان اسي القدر
 وان جسد من حرم الفضل والنس كالجاء من سائر ما ذكره كاتبة على الفعالية كما في المطالبة المعنى جرد هذا المبيعان
 بسبب الفضل الحقيقي والحكمي فلا كيلة كانه لو بعد القبض لكن يجوز فيه سائر التصرفات مع الكرامة لا نبيع فاسد في تأخير النساء
 اكثر من ابا القدر كانه اكثر من كونه بل خلاف بخلاف منكره ابا القدر بخلاف ابن عباس رضي الله عنهما كما في الزاهر وهو جرد عنه
 ان الصحابة لم يسوخوا اجتماعه فيه تحاك فواولئك اصحابنا انما هم فيها خالدين كما في المبسوط وغيره وان عدوا اسي الوصفان
 حلا اسي الفضل والنس كالعشرة اربع من الثياب بغيره في شيعته نقار ونا و ان جردا حدها وهذا القدر في اثنين والثمنين
 ما جسد اثنين حرم النساء حتى اذا سلمت بغيره في قفيرة لا يجوز لوجود كيلة في اثنين كذا اذا سلم الحدي في الزعفران او جرد
 الوزن فيهما كذا اذا سلم الدرهم في الذهب لوجود الوزن في اثنين كذا اذا سلم ثوب هر في مثله لوجود الجسد في اثنين اما اذا سلم
 الدرهم في الزعفران في يجوز لانه لم يوجد الوزن في اثنين وثمانين بل في ثمنين كذا اذا سلم الفلوس في الرصاص لانه لم يوجد
 والوزن كذا اذا سار كاسا فانه صار وزني فوجد الوزن في اثنين كما في المحيط فقط فلا حرم الفضل في بيع قفيرة بغيره في شيعه
 وخمس اربع من الثوب بعشرة من نقدان القدر وان جسد ثرا في اثبات التسوية الموجبة بحرم الفضل الحقيقي والحكمي حكم اسي
 لو كان معاودة واحد لفضل الحقيقة قوی والحكمي ضعيف فكل منها صالح لان يكون علة ثالثة له ودون الاول فلا ينبغي ان يحرم الفضل اسي
 بفضل كل من لا يجوز ان يساع كيلي بمثله الامساو كيا فالا يجوز بيع بره متساويا ووزنا الا اذا علم انها متساويان كيلة الا اذا
 شاذة عن ابي يوسف وقد اختاره بعض اصحابنا كما في الخزانة وعليه الفتوى لعدم البيلوتی كما في المضمرات ولا التوفی بمثله
 الامساو ويا وزنا فالا يجوز بيع الذهب بمثله الامساو ويا وزنا الا اذا علم انها متساويان كيلة الا اذا علم انها متساويان كيلة
 لو بان تمام كيلة كيلي بمثل تفاوت الوزن جاز وكذا الوبايع وزنا بوزن مثلا بمثل تفاوت كيلي كما في المحيط واعلم ان الكلام
 معطوف على الشرية فيكون مصدر الفاء النتيجة فلم يكن كذا كما ظن والجد من الربوية والرومي من دوا الكرم وادارة
 ويجوز ان يكون من ردي كرضي وهو تحتين فهو ردي اسي بالكيل ومن وعليه لم يقبله خطاه كما في القاموس فهو مجهوز
 او ناقص على فيل ومضاعف منسوب سوا ما متساويان في حكم الربو ولذا الوبايع قفيرة من البرجيد بغيره من الربو

بما هو كونه ملكا للبريد او بوجه اوصى فابطل بالروى ثم يحذف كذا الوارد بالبريد حتى اعتبر من اثبات كفا في حكم الكشف وجازع حقيقة
من بر او ازاد عدس ونحوه وهي بفتح الميم وسكون الفاء والالفين كفا في اصحاب والمقاس لكن في المغرب القاموس والعلية
والنحية ما لا الكف بفتح السين ولو من جنس لانه كقابلة تحت المحبة بالرويين فيساويان وفيه إشارة الى ان كل واحد من البيتين
من الكميات اذا لم يبلغ نصف مائة او قفيز على الرويتين او العبارتين فلا يابس واما اذا بلغ احداهما دون الآخر ففيه روايتان
فلو باع اقل من نصف القفيز من البر بغير منه جاز على روايته الاصل لانه مكره على ماروي عن ابي يوسف انه يكره ان يبيع قرة
تبر من كان يقول ان باهرم منه الكمية فقد جرم من القليل كما في المحيط وغيره وواجب فاسد سلسل بلحيانها المسمى بسبب تعيين
فوات البدين فقد جازا بالاسباب لا بمعنى مع كماله فانه حال لم يخرجها من اصحابها كما تقر جميع ائمة على نحو قوله كما هو البيع لم يخرج
لانه ممن كالدريم وقالوا ان الثمن بالاصطلاح وقد اطل بثلثه وفيه إشارة الى انه لو كان كلاهما واحدا غير معين لم يخرج كما في النسخة
ومع الفصل من الشاة او بفتح مثلاً بالحيوان الحي ولو من جنس متفاضلا لانه مؤنون بغيره وقال محمد لم يخرج في الجنس الا
اذا علم ان الكمية من لحم فذلك الحيوان يكون بعض بازا سقط وفيه اشعار بان اذا كان با بوجه غير مملوخي اى غير مفصول عن
لحمه وهذا اذا لم يكن المفصول اكثر مما يجوز كما يجوز اذا اذ السخ وتساويا كما في المحيط وبان يبيع لحم سبع جاز وفيه روايتان وعن ابي حنيفة
ان اللحم اذا لم يخرج من الوزن حتى جازع بعضها بعض متفاضلا كما في النخلة ولا يابس بل لحم الطير واحد بالثمن يدبها كما في النظرية
والدقيق المنحول بجنسه او غير منحول تساويا كيلا لانه كيلي وعن الفضل انه انما جاز اذا كان ملبوسين وفيه اشعار بان لو بيع
وزن لم يخرج وفيه روايتان كما في النظرية يبيع الرطب بالرطب تساويا كيلا ويبيع الرطب بالتمر كذلك ويبيع الرطب بالبسر
والتمر بالبسر وقال لا يجوز بيع الرطب بالتمر لانه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عنه فقال يتقص او جفت ثقيل نعم قال فلا اذن
واجيب بان السؤال عن البيع نسيا على الصحيح كما في من ابي داود والمراد من السؤال التنبه على اشتراط المساواة لا الاستحالة
فعلمه انهي عدم المساواة بين النقد والنسيئة كما اشير اليه في غايه المنى فمن الظن السور والجواب بان السؤال حينئذ لا يلائم متفقا
عليه الصلوة والسلام ويبيع الغنم بالزبيب والغنم تساويا كيلا وقال لا يجوز وفيه شعار بان الغنم الزبيب جنس واحد
وان اختلفت الوان كما روى عن ابي يوسف في المحيط والبرطبا او مبلولا بمثلته اى يبيع البرطبا بالبرطبا او مبلولا بغير
مبلولا بالبرطبا او تساويا كيلا او يبيع البرطبا او مبلولا باليا بس تساويا كيلا وكله جاز عند ابي يوسف والبيع الرطب باليا
وغيره جاز عند محمد الا ان يعلم تساويا بعد الجفاف اليابس كما في النظرية والتمر المنقع او الزبيب المنقع اسم مفعول من النقع
الزبيب في النجاسة اذا افاقه فيها يبتل ويخرج منه خلاصة كما في المغرب والذى اصابه ما انفج بالمقع منها اى اتم فاكز
ولا يستنكره محمد الا ان يضمن الاثنتين الى المعطوف باو من المعطوف عليه كما ظن على ما ذكره الرضى وهذا عند الشيخين خلافا لمحمد وفيه إشارة الى
ان لا يجوز بيع احد جبال يابس منه وهذا عند خلافا للشيخين كما في الكافي وغيره ولا يظن اختيار قوله في بذر تساويا كيلا قيده بالبر
فان اصل التمسك بالمعطوفين في النقد كما تقر والكلام لا يخلو عن شعار بان التمسك بالنقص والكثرة كذا جازع احد وان جلت

وذهب شيخ الاسلام الى ان الابرار قبل القبض غير صحيح فان كان هذه الامور قبل القبض فوحد بالاتفاق وان لم يفرق بين البيع
وان كانت بعد القبض فذلك لا يبرأ فانه ليس ببيع عند شيخ الاسلام فلم يجب رد المقبوض عنه كما في المحيط فمن التزم الظاهر ان البيع
للمشتري ان كونه للمشتري توهم صحيح للمشتري المريد المعهود اى الزيادة المقبولة في المجلس فان القبول شرط كما في الاثني عشر
فيه اى الثمن بقرينه بعده ان البقي المبيع بحيث يكون محل للقبول حتى لا يشترى فلا يصح الزيادة في الثمن بعد ما باع المبيع
المشتري ثوبا بالمال كذا بالبيع بخلاف ما اذا قطع وعاد الثوب للمشتري قيصا لان المبيع باق فلو اشترى عبدين بمفقتة بعد درهم فباع
ما به قسم الزيادة على قيمتهما بخلاف ما لو قطع فانه ينفذ في ظاهر الرواية وهو الصحيح ومنه ان مبيع وان لم يبق المبيع ومنه ان المبيع ان يفرق
في نفسه فيصح بعد بيعه كما في المحيط وصح المزد في المبيع وان لم يبق فانه ينفذ في الحقيقة فيجعل كانه وقع على الاسلحة المبيعة فانه ينفذ
وزادوا منع البائع عن المزيد بغيره ثم اشار الى دفع توهم ان ابيع شيئا في ان يثني بالثمن الاول في الحظا وبالمجموع في المزيد استدل بقوله
لكن الشفع فيما ياتى المبيع بالاقبل اى الثمن الاقل من الثمن الاول والباقي بعد الحظا وهذا في الحظا ثم اورد المريد في قوله
حتى اشفع بالعقد الاول وقية اشعار بان ما زاده البائع احوط للمشتري من المبيع اخذ الشفع لكل ان ينفذ في حقه وواجب ان يجل
كل من اى مال واجب بقدر الاستحالة والاستقرار من اجل اى معلوم او محمول جهالة مقاربة كالحصاد تيسر على المديون
وقية اشعار بان تعجيل المبيع وهو صحيح والمقبول ان يكون المديون حيا فلو مات واجله الدائن لسؤال اشرته لم يصح هذا التاجيل بل
قول محمد خلافا لابن يوسف وهو الاصح عند بعضهم لكن اخصاف ذكر ان الاول قول الكل كما في العادى ولا يرد السلم والقرض لما ذكرنا
انما يجعلان عيينين الا القرض بالفتح والكسرة فان تأجيله لم يصح وحرر لانه معاوضة استحبابه فيصير بالنسبة كما ذكره المصنف
ما ذكره في الفصل السابق الا ان التعويل على انه عارية ابتداء استحبابه كما في النكاحية وغيره فالاصح ان يبطل صح يلزم والمعنى ان تأجيل
كل من الاقرض فانه لم يلزم ولان ما ذكرنا من الاستثناء لا يخالف من شئ لان القرض لا يعلية من شئ فيستدركه بعينه
والدين عند المتحققين فكل تسليم كما في اقفاله الكرماني وغيره من امتدادات وفي القاموس الذين لا اجل والقرض
مالا اجل له وحكمه لو اجل المستقرض المقرض على احد بدنية فاجله المقرض مة معلومة يصح ولم يطلب قبلها لان الحواشي لم يفرق
على قوله لا يجوز فقال ويدخل الغناء بمعنى الاصل مصدعنى المبني ويدخل فيه الياب السلم ولو من خشب ان كان متعلبا للمقتلح
اى مفتاح الغلق وكذا الغلق بالفارسية (كيدان) ولا يدخل مفتاح القفل والخلا اى علوا العروة احتراز عن حق تعالى الغير
ولم يدخل الى عثمان الساع جميع الموار فيفسد لان المراد ما يدخل تحت القدر دون غيره من نحو الموار والكنية
اى المستراح ولو في الشارع والمربط والمطبخ والبئر في مع الدار بطريق التبعية لان الدارهم للماء وعلية الحائط والاصل
ان يفتل البناء يدخل في البيع من غير ذكره واما ما لا يفتل فلا يدخل الا اذا كان حلالا كحجر في الصنعة وقال لا يدخل الطلقة السابطة
التي احدث فيها على جدار هذه الدار والطرف الاخر على جدار اخر على اولى اسطوانات التي تكون خارج الدار وتما في الايمان
الا بذكر كل وغيره حق هو اى ذلك الحق كما امر الدار صفة حق فحق الشئ تابع لادله منه كالطريق والشراب والكرامة

وغيره او بمراقتها مع فرق بكمسهم وفتح الفاء ليسن معطوف على المحرور كما طعن فيه شعاربان ولاحق بفتح او فان
 شرعا وذا ظاهر الرواية ومن ابى يوسف انه اعم فانه تابع الدار ما يتفق به كالمشترى والمطبخ كما في شرط الصيغة او بكل حق قيل
 وكثير بالو كما قال محمد بن ابراهيم واولا بالباقة فاجبت العموم كما في النسخة وهو داخل فيها او خارج منها باو دون الواو علما
 اختار صاحبنا كما ذكره الصيرفي والجلية صفة الحق مقدار لا يقليل وكثير فان الصفة لم يوصف ولا بكل على الراي كما تقر به هذه التقية
 انفع لمن ابى يوسف على محمد بن خول الامتعة فيما لم يوصف به من الزوجة والولد والخترات وفيه اشعار بان مراد من اللامتين
 والمركب موصوف به كما في الكشاف والطلحة لا يدخل بدون اخذ ما عند ابى حنيفة وكذا عندنا ان لم يكن مفتحا الى الدار والا
 فتدخل مطلقا كما في الكافي ويدخل الشجر واوغية شجر صغير او قيل لا يدخل غير الشجر وقيل لا الكلبية الشجر ولا الصغية مطلقا فوجه
 قواهم اختلاف خلاف والاول اصح لا اتصاله بالارض اتصال قرار لا الزرع وافي حكمي كالروايات والاس وقطن الرطبة والشجر البانجا
 في بيع الارض لانه لم يقرر فلو غرس للقطع شجر احطب لم يدخل كما في المحيط وفيه اشعار بان الزرع اذا لم يصير له قيمة لم يدخل كما قيل
 والصواب انه يدخل ولا خلاف ان لم يثبت لم يدخل كما في المضمرات ولا يدخل التمر كالارض في بيع الشجر ويدخل الارض
 عند محمد وعن ابى يوسف روايتان الفتوى على انها تدخل لكن مقدارها مقدار الشجر وقت البيع فلو ادخلها فامر ان خيت منه
 وقيل مقدارها ما يكون فيه عروق لا بقاير ذلك الشجر به ونما وقيل مقدارها ما باهنا فلو ادخلها فامر ان خيت منه
 وهذا هو المشهور مطلقا واما اذا اشترى للقطع بدون الارض فيومر بقلع مع عروقه على ما عليه لعادة الا الى ما يتناهي من العروق
 الا اذا اشترى البائع القطع على وجه الارض او كان في القطع مضروبا نحو ان يكون بالقرب حائطه فيومر ان يقطع على وجه الارض فان قطع
 او قطع ثم نبت من اصله او عروقه فان نابت للبائع وان قطع من اعلى الشجر فله المشترى كما في المحيط ولا يدخل العلوف في بيع
 هو مستق له بلهيه كما في النهاية الا لشجره اى شرط البيع وهو تخصيص على المبيع متعلق بما به الشجر فلا يدخل الزرع والشجر
 والعلوف في بيع الارض والشجر والبيت الا بذكر كل واحد منهما باحياها فلا يدخل بذكر احد من الالفاظ الثلاثة وعن ابى يوسف
 ان الاولين يدخلان بذكر كل منهما ولا العلوف في بيع منزل به اربعة موضع النزول في شجر عاودون الدار وفوق البيت واما
 تبيان كما ذكره المطرزي لكن في النهاية انه اسم لما شتم على بيوت ومجن مسقف ومطبخ ليسكنه الرجل بعيا له والدار اسم لما شتم
 على بيوت ومنزل ومجن غير مسقف الا بذكر ما ذكره اى بذكر احد من الالفاظ الثلاثة وفي الكفاية انهم قالوا لا تنصيص
 في عرف الكوفة واما في عرفنا فيدخل العلوف في بيع مسكن صغير كان او كبير (فانه) الادوار السلطان فانها تسمى (لبسراي)
 كالطريق والشرب المسيل فانها لا تدخل في البيع الا بذكر ما ذكره واللام للعهد اى مسيل الماء والنهر في ملك خاص وشرب الارض
 واما ما يقتضي ان لا يدخل الشرب صلا في موضع يتعارف مع الارض بلا شرب طريق الدار عرضة عرض للباب الذي هو دخلها
 وطوله منه الى الشارع او اعم منه ومن طريق خاص ملك انسان وقت البيع فلو سئل الطريقي القديم لم يدخل بذكره فالطريق
 الى الشارع العام والى سكة غير نافذة تدخل في البيع كما في المحيط لكن في الخلاصة ان الاخيرة لا يدخل الا بما

ذكر خلاف الطريق النافذة فانما لا تدخل اصلا وان كان له حق المرو كما كان قبل الشرا ويحل الطريق وانواه في الاجارة
 للدار ونحوها بلا ذكر ما ذكرنا في دفع الموقوفه ونحوها من المشتري المولد الذي ولدته امته
 عند بلوغه ابتداء وان حقت امته على المشتري بعتية لانها حجة كاملة وفيه اشعار بان المولد يخل في اقتضار بالامته بما قاله من
 الاصلح اقتضانا بالشرط ايضا لانفسا وقت القضا كما في النهاية وان امر المشتري رجل بها ام الامته لا ينفذ المولد بالبيع
 حجة قاصرة ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار كما في العادى ولمالك ثمة فخرنا فاد التقدريم ان ليس المشتري ولاية الفسخ في المنة
 في البيع الموقوف مما يوجد فيه كمن البيع مع شرط الانقضاء وهو الالهية لكن لم يوجد بشرط الفخا وهو الملك الولاية كما في التفت
 باع غيره الفضولي من احد ملكه مفعول باع فخرنا اى البيع وان لم يبق اركان البيع وفيه اشعار بان في فسخ بيع الفضولي لا يخل
 الى القضا ولو له اى للمالك اجازته بان تقيض الثمن او يطلبه او يقول اجزته او تصدقت بتمه عليك لو قال احسنت فخير واما ان
 كما اذا قال مبيا صنعت في ظاهر الرواية انه رد وعليه الفتوى وفي تقديم اخبرنا بان البيع لم يفقد لاجازته وادى للمالك بعد
 كما في العادى وفي الكلامين مرزا الى ان بقاء الملك شرط الفسخ والاجازة ولذا لم يصح به في قوله ان يبقى العاقدان
 والمبيع لان الاجازة يتوقف على بقاء اركان العقد فلو كان ثوبا ففسخه ثم اجازته ربا لثوب لم يحز للمالك المبيع وفي الكتاب اشعار
 بان العلم بمقدار الثمن لم يشترط صحة الاجارة فلو اجازته ثم علم فرو لم يرتد بالرد كما في العادى وكذا للمالك اجازة ان يقبض في يد البائع
 الثمن مع بقاء حال كونه عرضا لانه مبيع من وجه فيشترط للاجازة قيام الخمسة فيما يتعين من الاجازة فلو لا عقد فلو لا
 دون الخبز لانه ما شترى بوجه الخبز على البائع بقيمة المبيع او مثله وفيه إشارة الى انه لو كان نقدا لم يشترط للاجازة بقاء الثمن
 وفي المنتقى انه شرط كما في العادى وهو اى الثمن الذي لم يتعين كالتقديرات ملك عند الاجازة للمخبر فيكون البائع كوكيل
 وهو امانة ولو بعد الاجازة عند باععه من قبيل التنازع فملك بلائسى الا انه اذا ملك قبلها ولو لم يعلم المشتري وقت اؤا انه
 فضولي فانه كان مضمونا كما في العادى وله اى البائع فخرنا قبل الاجازة اى اجازة المالك بخلاف فسخ النكاح فانه لا
 قبل الاجازة بالقول ويجوز بالفعل وجاز عند خلافها فخرنا وزفر اعحاق العبد المشتري اسم مفعول وفاعل ملته
 من الغاصب ان اجاز المالك اعحاقه بعد بيع الغاصب لرجو الملك لانه يشترط عند الحق لا العفاق لا يجوز وبطلان خلاف بيعه
 اى ذلك المشتري من اجل ان اجاز المالك بيع الغاصب لرجو الملك المشتري الثاني الموقوف بطله حينئذ ملك للمشتري الاول
 ان اجبر بيع الغاصب قيد المسئلة الاولى والمسئلة الثانية معقوفة لا يحتاج الى شرط كس اطن +
 فصل صحيح السلم بقتحين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال قدروا انه في اللغة تعاقبين تعجيل احد البعدين وتأجيل الآخر
 ثم خص الشراء بغير تعجيل الثمن وتأجيل الثمن فيعقد بلفظ البيع على الاصح وبالصلف واسلم كما في الاختيار يقال سلم اليه
 الداهم في البر اى قدمه اليه عليه فالمشتري مسلم ورب السلم والبائع مسلم وفيه اشعار بان اذا اخبر عن الربو لانه
 كالقائمة له الا ترى ان المسلم فيه رأس المال المتحدى الخبز ان يكون كيلين او موزونين وان كانا متساويين

فيما يعلم قدره ووصفه اى فيما يمكن ان يضبط بالوصف والقدر من مسلم فيه يكون من الاجناس المربعة ولا يفيض الى المنازعة
 كما لم يسل اى ما يعرف مقداره بالكيل من نصف صاع او اكثر والاحسن من كيل كالحطة والشعير والتمر والملح والحب والذرة والقمح
 والرب الثمن داخل لثمن الملح والعدس والتوتيا والكمحل وغيره او الموزون اى ما يعرف مقداره بالموزن من منسوبين
 او اكثر على باع بالامانة والاوانى كالدمن المسك الغيرة والعرفان والفانيزو السكر والبصل والقوم والحديد والنحاس
 والقطر وجبه وغيره باحال كون الموزون مثمنا لانه لو كان المسلم فيه ورأس المال درهم او دينار لم يجز له بيعه بالاجماع وكذا لو كان حقا
 مسلمانا فيقط على الاصح قيل انه يحل بيعه بثمان مائة كطامة وفيه اشارة الى ان المسلم يجوز في انفسه من غير خلاف لعمامة
 ثمن عنده والى انه لا يجوز في التبر لانه يلحق بالمضروب في رواية يلحق بالعروض كما في التحفة والمذروع اى ما يعرف مقداره بالذراع
 الخشب المعروف كالشوب من الكنان القطر الصوف والخمر والحري كالبساط والبوريار حال كون المذروع مبنيا طولا وعرضا
 ذراعا ورقعة باضم اى غلظه في الاصل ما يكتب ويرفع بالشوب في عموم مدخل الحري وقد شرط بيان وزنه ايضا على الصحيح
 كما في المحيط وكذلك الخ لمانى النظرية والمعد و اى ما يعرف قدره بالعدس متقاربا اى متحد اكل احاده في القيمة كالجوز والبنفسج
 والبارنجان والاجرة والبس فان لا يبل عن فابينة خضمية بيضيه صغيرة بادر التفات وفيه اشعار بان المسلم صح في المتقارب كليا
 ووزنا وعرضا عند العلماء الثلاثة ولم يصح عدده ووزنه اى ما يعرف قدره بالعدس متقاربا اى متحد اكل احاده في القيمة كالجوز والبنفسج
 بنفختين الحوت كالمحيط وزنا او كليا معلوما وفيه اشعار بان لا يصح في الطرس منه وان كان في غبسة هو صحيح والصحيح انه يصح كليا
 ووزنا في الصغار وفي الكبار وايمان وحكم انه اذا سلم مكاملة او موزنة فيما ثبت وزنه او كليا انصافيه عن اصحابنا وايمان والميل المقدس
 الذي فيه ملح وفالت المداية وغيره في اتيان على المباح لانه لغة روية كما في النجاة لا يصح سلم ويطل وزنا وعرضا في الحية ان
 طائر او غيره لانه لا يضبط عن الشئ من وزنا ولا عدد في اطرافه كالروس والكروش والامعاء والكبد والطحال والاعضاء
 لانها معدودة متقاوتة وفي الكافي انهم احتملوا فيما اذا سلم فيها وزنا ولا عدد في جلوده اى الحيوان كالباب والبقرة والتم
 وغيره الا اذا بين لم يرب معلوم وصح وزنا وفيه اشعار بان لا يصح في اللحم المنزوع ولا طلاق فيه بل في غير المنزوع ولو تفتى بصحة السلم
 في اللحم جاز اجماعا وبانه يصح في شحم والالاية وزنا كما في الخزانة ولا عدد او وزنا وكليا في الجوارح كالباب والبقرة والتم
 والزمر والياقوت والبلور والاولو وفي المحيط انه يصح وزنا في صغاره للادوية والنجفي ان الجوارح كالباب والبقرة والتم والاسر والبر
 ونحوها ولا يصح في قدر لصلح اى كيل معين وفراغ خضبة معين ذلك عند المتأخرين ومجيب الاضافة والمغني
 بل معروف وذراع جبل معروف ولم يذكر قدره اى قدر ذلك الصاع والذراع لا عند جماه ولا عند الناس لم ان الموصوفين
 لم يذكر في الاصل وقالوا انه ارفع الكيل والذراع الصادر من الرطل المعروف وانما لم يصح سلم لاحتمال موته ومشرطه ان
 المسلم بصيغة الكثرة اشارة الى ان الشرط اكثر من عشرة فان رأس المال مشتمل على خمسة كمانين في اشارة الى السابق الى شرطين
 كون المسلم فيه ما يضبط ومما يتعين في الرطل الى شرطين كون المسلم فيه ورأس المال خاليين عن احد ومضى علمه الربوا

كما في النسخة وغيره ثم اشار الى البواقي فقال بيان حبسه اى المسلم فيه كغيره ثم قال سلم في عام قربة معينة فيفسد بخلاف ما اذا سلم
 في عام نحو راسان وتوهمه اذا اختلف انواعه والا فليس شرط كما في الخاصة وغيره كسقيته اى بر سقيته على تاويل خطه قيته نحو
 (الدين القيته) على تاويل الملة القيته كما في سورة البيضة من الكشاف واليه اشار المصنف في الشرح والسقي بالسقيته لما راجع
 خلاف الجنس بالسقيته ما لا يسمو ففعل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحق التمار الا اذا اخذت موصوفة كما اقتت
 فمن الظن ان التمار لنقل على انه ساءى كما في الايضاح وغيره والجنس النوع قد مر في الطلاق وصفته التي تختلف بها القيمة
 الجيدة (ونيك ونيك سره) واجبر رب السلم على القبول لو عطي اجد مكان الردى بخلاف بعكس كما في قاضخان وقدره بمقدار
 معروف عند الناس مثل كذا صاعا او منا او ذراعا او حدا او اجله اى اهل السلم فيه المعلوم ولم يقي به لما ساءى واقله سهر
 اى ادى الابل شهر وعن اصحابنا انه ثلثة ايام وقيل عشرة ايام وقيل اكثر من نصف يوم وعن المصنف ما رواه على مجلس العقد
 ولو ساءته والخمار ما يمكن من تحصيل السلم فيه والاول اصح وعليه الفتوى كما في المصنفات وينبغي ان يكون الابل بحيث يمكن
 من الوصول الى الموضع المشروط والا فالبيع فاسد كما في شرح الطحاوى وبيان راس المال جنسا كدرهم او بر وروافدا
 النقود كدروية وصفته وقدره واتقادا ولو كان مشارا اليه حال كون اس المال متحققا في ضمن الكيسلى في الوزنى والعدد
 التقارب فلو سلم هذه الدراهم او الشعير او الازوا او الخبز او الحاريد او البعير او الجوزى كخرطه لم يحجز لانه لا يضر الى المنازعة او بجا
 بعض اس المال عينا فاذا لم يبين لم يقسم المسلم فيه على قدره فلم يصح قدره يصح فيه البيع وبها عنده واما عند ما يقد بجزائنه
 بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه اشعار بان لو كان اس المال شيئا فروعيا او حيويا او عدويا متقاربا بالامانة صح عند الكل الا لاشارة
 كائنته في عندهم كما اشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزايدى ان اس المال لو كان عينا ان تجوز به في المجلس بعد بجا
 لانه جنس فلهذا ان تجوز بتبديل المجلس كذا لو كان مستحقا او متوقفا بتبديل المجلس بخلاف ما لم تجز وان تبديل الزلف بعد الافتراق بطل فيه ان كان
 في مجلس الزايدى كان قليلا او باعده واما عند ما يطل فاستبدل في مجلس الزايدى ان الله اتم فلما يخلو عن يمينه لانه لا يجاوز عن القليل
 فعفى في ذلك اقل من النصف وروى ان النصف قليل وروى الثلث وان وجده مستوقفا او مستحقا بعد الافتراق ولم يحجز المستحق
 بطل بقدره اتفاقا لانه خلاف حبسه ومن الظن انه ليس من تفرعية ما في الوقاية انه لم يحجز ما اذا سلم تقدين بلا بيان حصته كل منهما
 من المسلم فيه لان من تفرعية ما اذا لم يبين بعض المال كما في الهداية وشروحه وغيره وبيان مكان القمار اعطى المسلم فيه
 واذا كان شيئا محمدا بالفتح مصدر حمل الشيء بالكرة الاحسن ان يقال باقحام الحمل والمعنى المسلم فيه مئونة بالفتح اى تقبل
 يحتاج في حمله الى ظهر او اجرة حمل كالمخطة وقيل لا يحمل الى المجلس القصار مجانا وقيل لا يمكن فعه سيد واحدة كما في الكرماني
 وهذا قول آخر وقال انه ليس شرط فان كان التقادمتين كماله الاول المختار فان اختلف لم يذكر في خزائنه المتقدين مضافا انه
 لو طلب في مكان آخر قيمته في مثل قيمته في المشروط واذ اطل الابل على ما قال نجم الائمة خلافا لبعض المفتيين وبها احب الا اذا عجز
 رب السلم عن استيفاء حقه بسبب اقامة المسلم اليه في ذلك المكان كما في المنيته والى انه اذا لم يكن له مئونة كالمسك لم يشترط

ان تفرعية السلم (مكان القمار) كما

وان يكن المشتري اولاً الى ثمنها اى اكلية كما او بعضها ثم الباقي الى ثمن الحديد وان لم يقبض شي من الثمن بطل
البيع فيما اى في اكلية لانه صرف قد شرطه وفي التخصيص اشعاراً بأنه صح البيع في السيف لانه بيع لا يشترط فيه التقابض
وقوله بطل مذكور في الهدية وغيره بالكن في قاضيه ان ويفسد الصرف بالافتراق قبل القبض ولا يبطل ولا يتعين المقبوض
لرد فيه روايتان والظاهر انهما يتعين وان لم يخلص اكلية من السيف بطل البيع اصلاً اى في اكلية السيف
لانعدام شرطه ولا يخفى انه اشار بهذا الكلام الى رعاية حسن الاختتام

كتاب الشفعة

عقب البيع بالانما بعده على اية شرطه عند الجمهور او هو والشركة بسبب لما قال شيخ الاسلام هـى لغة فعلته باضم
بمعنى مفعول عن قولهم كان هذا الشيء وتراشفقة بآخر اى جعلته زوجاً له ففى في الاصل سم الملك المشفوع بملك لم يبيع منها
فعل ومن لغة التفهار باع الشفع الدار التى تشفع بها اى يؤخذ بالشفقة كما فى المغرب شرعاً ملك العقار ودون المتقول
كالشجر والبنار فانه منقول لم يجب الشفعة فيه الا بتبعية العقار كالدار والكرم والرحا والبيوت وغيره او تمامه فى آخره الطلاق للثبوت
ان تملك ملكاً طلياً لا طلاقه واحترز به عن النجس كما اذا اشترى غير الشفع بالاكراه فانه تصرف فاسد يشترط الصحة للشفقة
ياتى على مشتريه المتجرى الملك طرف جبراً واحترز به عما ملكه بلا عوض كما فى البتة والارث والصدقة او بعض غير حين
كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم محرقة لانه لا شفعة فى شئ منها وعل فيه ما وهب بعض فانه اشتراه انتمار كما مر جبراً
فان المشتري لا يرضى به فى الاكثر وهو يتميز من جبره قهره كما ذكره ابن الاثير والاحسن تمركه لانه مستدرك بكنهه على من قبل ثمنه
اى ثمن العقار المشتري به فى المشقة والقيمة وما يلزم بالخط والبنار ونحوها فعارض فاحترز به عما اذا اخذه بالشر او قل منه
فانه بالشر لا بالشفقة ومثبت تملك ذلك العقار بقدر رؤس الشفعاء لا بقدر الملك اى ملكهم لان حلة
الاستحقاق اتصال الملك لا قدره ولا اقيم على التخصيص باع شريك لصاحب نصف وثلاث وسدس من جاريه جازان احكاماً
من ثلثة جوانب وثانيها من جانب والاثبت للمخليط اى للشريك فهو فاعيل بمعنى الفاعل فى الطه شاركة فى نفس العقار
البيع اى فى كل جزير منه اى بعض فثبت للشريك فى البيت ثم فى الدار ثم فى الاساس كما فى النظم وغيره
وفى اضافة الثبوت الى التملك اشارة الى ان الطلب واجب على الكل وان لم يتمكنوا من اخذه الا ترى ان الجار
ان لم يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن للجار شفعة كما فى الثامن عشر من المحيط ثم بعد
ما لم يكن فيه شريك وكان لكن بطل شفعة بوجه ما ثبت للمخليط تركه انصر الا انه ذكره للتنبيه على انه المسمى بالمخليط
حقيقة فان الاول والثانى سميان بالشريك كما اشار اليه الاسبغابى وغيره فيكون ذكره على سبيل التاكيد فى
حق البيع اى فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابى يوسف لا شفعة للغير مع الشريك فى الرقبة وان سلم لانه مجبه
كالشرب بالسكر اى شرب نهر العقارين ومانه والاحسن من الشرب والطريق اى ثم الطريق كما فى النظم ولذا

اخرت فلو بيع عقار بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفقة فيه من جهة حقوقه ولو شاركه احد في الشرب وآخر في الطريق
فصاحب الشرب اولى من صاحب الطريق النجاصين فلو كانا معا من فلبجار فاشرب النجاص كشراب نهر للعقارين
لا يجزى فيه السفن اى اصغر السفن فانه العام عندا جديفة ثم ما يجزى فيه السفن كدجلة وفرات وذلك شيخ الاسلام
ان المشايخ اختلفوا فيه فقيل انما يفرق ما بين الشرب والبيع ولا يبقى الا اذا انتهى الى آخر الارض ولا يكون له منفذ الى المفاوز
التي لجامعة المسلمين العام ما يفرق ويبقى وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان شركاؤه لا يحدون اختلفوا في ما لا يحدون
او ما تدارعين او عشرة والاصح انه مفوض الى راي كل مجتهد في زمانه كما في المحيط فلو باع حصة شربها فاشفقة للمحيط ثم
لاهل الجردول ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم كما في الشفقة والطريق النجاص مثل طريق الانيفند اى لا يخرج اى طريق
راسها ضيق وآخر باواسع فيبادور مثلاً وبيع اهلها شفعاء ولو مقابلتهم بعد الطريق لجار له عقار واخر زبعم يكون
وقتها واجارة او ودية ملاصق اى متصل بالبيع ولو حكما كما اذ بيع بيت من دار فان الملازق له ولا قص الدار في الشفقة
سواء باجر اى والحال باب عقار الجار او المبيع في سلكه بالكس في الاصل طريق مستوي اخرى نافذة او غير نافذة بان يكون
ظهوره الى نهر المبيع وبه يميز عن الطريق وهذا اذا كان المبيع ذاباب لا ترسى انه لو اشترى نهر او لرجل ارض في اعلاه الى اعليه
ولاخر في اسفله فلها الشفقة في جميع النهر من اعلاه الى اسفله لان كل واحد منها جار له كما في المحيط وطلبها بان يقول
الطلب الشفقة في المكان الذي اشتريت بالحق الذي في او (شفقة خواهاهم بالنجاصي كخرى يسي بدان حتى كمر است)
كما في النظم او طلبت الشفقة وانما لبايعا كما قال بعضهم ولا يجمع بين الماضي والمستقبل عند بعضهم وعن الفضلي ولو قال
قروى شفقة شفقة كان طلبا واصح صحة الطلب بالبيع منه الطلب كما في قاضيهان وغيره وفيه اشعار بان الاشهاد
هذا الطلب لا يشترط فيه بدونه لو صدق المشتري كما في الاختيار وغيره في مجلس علمه اى الشفيع بالبيع حتى لو سكت
ساعة لم تطل ولو قام تطل على رواية عن محمد واختيار الكرخي وبعض مشايخ بخاري في ظاهر الرواية يشترط على فاعله البيع
حتى لو سكت ساعة تطل والى ذنب مشايخ بلخ وعامة مشايخ بخاري كما في المحيط وغيره وقيل في يوم وقيل في سنة وقال ابن
في ثلثة ايام كما في النظم والاول اصح على ما قال الجصاص كما في الظهيرية والظن كالعلم ولذا لو اخرج عدل وجب الطلب
وقال لا يشترط عدالة النجاة لا يوجبها كما اشهد اليه الزاهدى وغيره والاطلاق في ال على وجوب الطلب ولو لم يكن عنده احد
يسقط الشفقة ويأتي او يتمكن من الخلف عند الحاجة كما في النجاة وهو اى الطلب في المجلس طلب موأشبة بالجرى
من الوثوب سحره ليدل على غايته لتجمل ثم اى بعد طلب الموأشبة طلب الاشهاد ويسمى الطلب بالتقرير ايضا كما اشهد اليه بقوله
فيشهد من الاشهاد على طلبه اى الشفيع عند العقار بان يقول يا قوم اشهدوا اني طلبت الشفقة في هذا العقار
وابوديد الكبير لا يشترط هذا الطلب عنده كما في المحيط والاحسن ان يجعل لظرف متعلقا بشيء كمدل عليه الوقاية وشعره فان
اصل في العمل على انه يشير الى طلب الاشهاد وانما يحتاج اليه اذ لم يكن الاشهاد وعندا حدته لار ثلثة كما في المحيط

وغيره من الفن ان الحسن ان يحمل متعلقا بطلبه او عند ذمى يرد اى تصرف العقار حال كونه من بائع فلا يصح
 الاشهاد عند بائع ليس بشىء يرد على ما ذكره القدرى وعصام والناطى واختاره الصدر والشيد وذكروا شيخ الاسلام
 وغيره ان الاشهاد صحيح عند استحسانه كما فى المحيط او عند اشتراطه ولو غير ذمى يد بان يقول له اطلب ملك الشفعة فى دار
 اشتريها من فلان حدودها كذا وانا شفيها بالشركة فى الدار او الطريق او بالجور بدار حدودها كذا فاسلمها وقلنا بان
 حدود الدارين مع كل واحدة من مراتب الثبوت كما فى قاضى خان لكن فى الكافى وغيره ان يبين هذه الامور ليس على المنة
 وفيه إشارة الى ان له الاشهاد عند بائع مع الاقرب على ما قال بعض المشايخ وذهب خرون الى انه انما يشهد عند القرب كما فى المحيط
 وغيره لكن اعلم ان الاشهاد عند العقار انما شرط اذ لم يقيد عليه عند البائع او المشتري انما ذكره كاتبة ثم إشارة الى ان هذا الطلب لم يكن على الفور بل على
 بل مقدرة بجهة التمكن من الاشهاد كما فى النهاية وغيره فان آخر الشفع احدهما اى الطالبين طلب موات
 عن المجلس طلب الاشهاد عن مدة التمكن منه ويمكن ان يرد بالضمير النوعان من الطالبين النوع الاول ما ذكرنا والثانى
 الاشهاد عند البائع او المشتري او عند المشتري فانه لو شهد عند العقار ولم يشهد عند احدهما او اشهد عند البائع
 ولم يشهد عند المشتري بطل الشفعة لا بعد مثل غيبة مدة السفر وتامه فى النظم طالت الشفعة وعن محمد بن
 او حقل او سج او اجاب سلا ما قبله او شئت عطاسا ليس باعراض كما اذا تم الاربع قبل النظر وبعد الجمعة او سال
 عن كية الثمن كما فى الاختيار ثم اى بعد الطالبين بطلب طلب اى طلب خصومه وتمليك عند القاضى
 اذ لم يسلم المشتري العقار اليه بان يقول الشفع للقاضى ان فلان اشترى عقارا حدوده كذا وانا شفيها بالعقار حدود
 كذا فمره ليس الى وتباخيره اى طلب خصومه ثم بطل عند محمد كما فى الهداية لكن فى المحيط والذخيرة والخلاصة
 والمضمرات وغيره من المتداولات انه رواه عن الصاحبين وعنهم ثمة يام وعن محمد بن سبعة يام وعنهم ثمة من كمانى النظم
 ولا تبطل اصلا عند ابى حنيفة خو به اى باع محمد فقتى لما حجة الناس اليه كمانى المشاهير كالذخيرة والخلاصة والمضمرات
 وغيره باقتدا شكل فى الهداية والكافى ان الفتوى على قوله ويستثنى الاغراض من ذلك فتباخيره واحدة من هذه الطلبات
 لم تبطل الشفعة كما اذا علم بالبائع نصف الليل واخر الطلب الى الصبح او طلب مواتية واخر الطالبين للمرض اذا اجلس او غيره
 كما فى المحيط وغيره فاذا اطلب طلب خصومه سال القاضى الخصم الدال على الاثنين المدعى والمدعى عليه بالاشهاد
 فقال اول الشفع المدعى عن موضع المشفع به وحدوده ثم سبب الاستحقاق ولاختلاف الاسباب ثم سال المدعى عليه
 بل المشفع به ملك الشفع فان اقر الخصم بملك الشفع المدعى به من عقاره او كل عن الحلف بطلب الشفع
 اما على العلم كما قال ابو يوسف لانه فعل الغير بخوابه لا يعلم بانه اى الشفع مالك العقار واما على البتات
 كما قال محمد بن الفتوى على الاول كما فى الكبرى او برهن الشفع على انه ملكه بان اقام الشاهدين ان هذا العقار الذى يجوز
 هذا العقار بالمبيع ملك هذا الشفع قبل ان يشتري هذا المشتري هذا العقار وهو له الى الساعة لا يعلم انه خرج عن ملكه ولو قال

ان هذا العقار انما الجار لا يكفي كما في المخطط وعن ابي يوسف لا حاجة الى البرهان سالكه اى سأل القاضي انضم المدعى عليه
عن الشراء اى شراء المشتري العقار وقال بل شترية فان اقر انضم به اى الشراء او كل عن الحلف على البتات
فان كان ثبوت الشفعة مختلفا في السبب بل لم يثبت او لم يتبع وان كان متفقا عليه فعلى المالك ان يثبت ما استحق الشفع في هذا العقار
الشفعة من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما في الكيفية اشعار بان المشتري لو انكر طلب المواثبة حلف على العلم ولو انكر طلب المواثبة
فعلى البتات لاحاطة العلم به كما في الكبري ولو كان المدعى وكيل شفع فادعى المشتري تسليم الشفع سلم العقار الى الوكيل
واتبع الموكل للتخليف كما في قاضي خان او برهن الشفع على انه اشتريه قضى القاضي في ظاهر الرواية له اى الشفع
بها اى الشفعة وعن الطرفين انه لا يقضى بلا حضار الثمن وان قدر ثمنه كفا في الاختيار وان طلب المشتري اجلة اجله
يومين او ثلثة بلا حضار فله ان يرضى فقدر ثمن الشفع حضار الثمن فلو لم يقدره بجلسه القاضي كما في المخطط ويجوز
المشتري الدار اى العقار له اى الثمن ولا يسمع القاضي البينة ولا يقبل خصومة الشفع على البائع اى بائع فبيع
حتى يحضر المشتري فيفسخ بخصونه اى يزيل القاضي بخصومه المشتري الاضافة من المشتري الى الشفع في قول البائع
بعت منك فيصير المطلب بالكان شفعيا مع بقائه الباقي فان بئرا الشفعة على البيع ونظيره من المحسوس رمى سهم الى احد
فان لم يتبدل باصا به غيره تحمله وانما اشتراط حضوره ايضا رعاية حق اليد والملك وقضى بالشفعة كما في الهراية
لكنه مستدرك لان هذا الفسخ متضمن له والعمدة بالجرح جواز الرفع على البائع طرف يقضى او خبره بتدبيره هو وحده من
الحفظ وباعتباره سمي باحقوق العقد كضمان الديك وتسليم العقار والصك القديم وعن ابي يوسف ان العدة على المشتري
ان يقدر الثمن للبائع وفيه اشعار بانها تسمع على مشتري يد بلا حضور البائع لانه اجنبى على المشتري عدة وله منع كتاب الشراء
لانه ملكه كما في المخطط وللشفيع ثبوت خيار الكروية وان ركه المشتري وخيار العيب لانها بمنزلة البائع والمشتري والاشارة
مشيرة الى انه لا يثبت له خيار الشرط والاجل لعدم الشرط وان شرط المشتري في الشراء الهراية اى برارة البائع
اى من العيب الروطية بالعيب والقول للمشتري مع اليمين عند اختلاف المشتري الشفع في قدر الثمن للناظر الاقل
ولا يتخالفان لاشترط كون كل مدعى عليه هو مقتضى الشفع وبينة الشفع على الشراء ثمن اقل احق عند الطرفين
من بينة اى المشتري على الشراء باكثر منه لان الملزم بينة الشفع وفيه اشعار بان لو اختلف البائع والمشتري او جهوا
فبينة البائع احق لانها ثبت الزيادة ولو ادعى المشتري ثمننا وادعى البائع العقار ثمننا اقل منه اى من ذلك
الثمن اخذ الشفع العقار بقوله اى ثمن الذي قاله البائع باليمين حال كون ذلك لقول ما دام قبل القبض
اى البائع كل الثمن سواء قبض المشتري العقار ولا لا لا حظ من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر لم يأخذ به فانما
يتخالفان تمامه في المخطط واخذ الشفع بقول المشتري حال كونه بعد اى القبض لان البائع حينئذ اجنبى واخذ
الشفيع العقار في صورة حظ البعض الثمن بان قال البائع حطت عن المشتري بعض الثمن او وبينة منه

سواء كان قبل قبضه او بعده او زيادة او اى زيادة الثمن من المشتري ولو بالتدبير باقلاهما اى التمتين ففي الحظ
 اخذ العقار سواء اراد المخطوط لانه يتحقق باصل العقد وفي الزيادة اخذها الثمن الاول لانه حق الشفع فمطلق الزيادة
 ابطال حقه وفي حط الكل وهبته قبل القبض وبعده بالكل فلا يصح في حق الشفع لانه لا يتحقق باصل العقد كمنع في
 حق المشتري واما الاربعاء عن البعض او الكل فقبل القبض كالمته واما بعده فلا يصح لاني حق الشفع والاني حق المشتري قد مر
 في البيع وفي الشراء اى شراء مسلم من مسلم ثم يبيع اى يبيع او يوزن او يعدد ومقارب بمثله واما قيد بالمسلم لانه
 اذا اشترى ذمي من ذمي بخبر او خنزير والشفيع مسلم فان اخذ بقيمة الخبر او الخنزير كما في الكافي وفي غيره اى مثلي كالعقار
 والحيوان والاشياء بقيمة الثمن وقت الشراء لا وقت الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة ففي صورة عقار كذا اشترى
 احد بعقار كذا اخذ كل على المعلوم والمجهول اى اخذ كل من الشفعين عقار او هو شفعة او اخذ كل من العقارين
 بقيمة العقار الآخر لانه بدله وفي صورة ثمن مؤجل اجلا معلوما فانه اذا اجل الاجل كالحصاد فالبيع فاسد
 بحال اى اخذ ثمن حال وفي ثمن مؤجل طلب الشفع الشفعة في الحال اى في مجلس فان سكنت عنه طلعت خلافا
 لابي يوسف واخذ العقار بعد الاجل لاني الحال وفي بنار المشتري في العقار قبل التقضاء بالشفعة وفي غيره
 شجافيه بالثمن اى اخذ العقار بالثمن في صورتين قيمتهما اى بقيمة المبنى والمنزوس مقلوعين اى مستحقين للقطع
 فان قيمته اقل من قيمته مقلوعا بقدر اجرة القلع اى رفع البناء والغرس كما ياتي في الغصب او كل من المشتري
 قلعها الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فان الشفع له ان ياخذها مع قيمة البناء والاغراس مقلوعة غير ثابتة
 وعن ابي يوسف ان الشفع يخير بين الترك والاخذ بالثمن مع قيمة البناء والغرس بلا قطع كما في النجاشية فلو اشترى
 دارا وضعها باشياء كثيرة ثم جاز الشفع فهو بالخيار ان يتركها باخذها بالشفعة واعطاه ما زاد فيها وان يتركها ولو جعل سبعا
 او مقبرة ثم حضر الشفع قضى له بالشفعة وله ان يقضي المسجد وينشئ الموضع كما في المحيط وذكر في النظم انه لا ينقص المسجد
 شفعة كما لا ينشئ الموضع وليست الشفعة الا في بيع صحيح للعقار موجب لخروجه عن ملك البائع من كل الوجوه
 فلا شفعة في بيع الوفاء لان حق البائع لا ينقطع رأسا كما في قاضيان وفيه اشعار بثبوت الشفعة باقرار البائع بالبيع
 ولو انكره المشتري كما في المحيط او هبته لمعوض مشروط في العقد مقبوض غير مطلق فان هبته بيع انتحار فيعتبر الطلب
 عند التقابل في ظاهر الرواية كما في المحيط وفي غير الاصول انها لا تثبت في الهبة كما في قاضيان ولا تثبت الشفعة
 في بيع نخو شجر وثمر من المنقولات كالبناء بيعا او وهبا قصدا او بيعا قصدا يثبت الشفعة فيها بقيمة العقار
 فلو اشترى نخلة بارضا ففيها الشفعة تبع للارض بخلاف ما اذا اشترى ليقلمها حيث لا شفعة فيها لانها انقلبت
 كما في البناء والزرع كما في المحيط فالاحسن ان يقال (ولا في نخو شجر) ولا في البيع نجما بل البائع اتفاقا اذا ابيع
 لم يخرج عن ملكه بخلاف ما اذا كان نجما للمشتري فانه خرج عن ملك البائع اتفاقا وعن ابي حنيفة رحمه الله لا شفعة

في خيار المشتري واذا كان اختيارهما فلا شفعة لاجل خيار البائع كما في المحيط الا بعد سقوطه اى اختيار البائع
فانه ثبت له الشفعة حينئذ وفيه شعار بان يطلب بعد سقوط الخيار وقيل عند البيع والا لاول صح كما في الكافي والتميز
الصحيح كما في الهداية ولا في البيع الفاسد ولو بعد القبض لاحتمال النسخ فلو وقع فاسدا بعد ما كان صحيحا فحق
حق الشفعة الا بعد سقوط الشفعة بالهبة او البعارة او الغرس فان له الشفعة حينئذ خلافا لما فانه لا يسقط النسخ الا
فلو باع صحيحا سقط فسخه وللشفيع ان يأخذ بالثمن الثاني او بالقيمة كما في المحيط ولا في روي نجار اى اذا اشترى
عقارا فسلم الشفعة ثم زود بالمشتري نجار روية او شرط فلا شفعة للشفيع ولو بعد القبض لان الرد ليس بيع بل
الا في روي نجار عيب بعد القبض بلا قصار فان له فيه الشفعة كما لو تقابل بالشفعة نور و نجار عيب بلا قصار
قبل القبض وبقصار قبله او بعده كما في الزايدى ولا من اى لو كمل باع ما كان يجب عقاره من عقار موكله لانه يلزم
ابطال عمله اوسع له اى للموكل باع وكيله باع عقاره لانه باع معنى او ضمن الدرك فيجوز ان يكون الشئ
عند الاستحقاق فلا شفعة لضافته في عقار البائع لانه كما يبيع بل الشفعة لمن اى لو كمل اشترى ما يجب عقاره
من عقار موكله فطلب الشفعة من الموكل او اشترى له اى للموكل اشترى له وكيله عقار ما يجب عقاره ومطلبا
اى الشفعة تسليمها وارتقا لها بان قال بالاعيين احدا سقطت شفيعي فيما اشترى او قال لذى اليد سلمتها لك
ولو قال للموكل سلمتها لك فتسلم وان كان المبيع في يد الموكل بعد البيع وان لم يعلم به جوبها لا يطلبها قبله اى البيع
او يلزم اسقاط الحق قبل تحققه ومطلبا الصلح عنها على ما سوى المشفوع مع لطلانه اى الصلح فلا يجب ابطال
فان للشفيع ليس الا حق اخذ المشفوع وانما تنهى المشفوع لانه لو صلح على بيت معين مثلامنه لم يطلب الشفعة لان
مجهول فله اخذ لكل بخلاف ما اذا صلح على شئ معلوم منه كالنصف فانما يطل ويطلبها موت الشفيع
قبل القصار الابعده فلوارثه اخذه وعليه ثمنه لا موت المشتري فلا شفيع ان ياخذ ولو باعه الوصى او القاضى
بقصار السبب هو الاتصال بالملك ويطلبها باع بالشفيع به بل القصار بيعا باع باع باع باع باع باع باع باع باع
بالضم اى اخذ بالشفعة وملك باحصة احد المشتري اى نصيب بعض رجاعة شرا وعقار احد شفيع واحد كما شفيع
حصة كلهم لانه ليس في اخذ باع عيب الشركة وفيه اى الى ان الشفيع لم ياخذ نصيب احدهم قبل القبض وهذا لم يوجد
الشفيع والمشتري الثمن والا في اخذ و منهم انه لم ياخذ الا بعد القبض والا لاول الصحيح كما في الهداية وغيره والى ان المشتري
لو لم يتعد ولم ياخذ بعض عقار البائع لضر الشركة وذابلا خلاص عن اصحابها كما في الذخيرة ومن الظن ان المصنف عدل
عن عبارة الهداية والكافي وللشفيع ان ياخذ نصيب احد المشتري ولعل وجه صحة الحكم سبب من الشفعة سوار كان
قبل قبض المشتري او بعده فمطل للشفيع حصة احد الباعته اى الباعين عقارهم لكفر على المشتري وفيه شعار بان
ياخذ حصة كلهم و منهم انه ياخذ حصة قبل القبض واعلم انه اذا طلب الحصة فهو على شفعة في الباقي وقيل بطلت

واذا اشترى دارین او قترتین حقیقة و الشفع واحد لا شفع احدیها وان كانت بالشرق والاخری بالمغرب فیهما اثبت
 کما فی الخزانة فان سلم الشفع شر انزید بان اخبر ان المشتري زید فظهر شر ان غیره عمر و سلم الشر انزلت
 من الدرهم فظهر ان المشتري باقل من حال الشفعة لانه اشترى فان ظهر ان بالشر تسقط او ظهر ان اشتري بمثلی ای
 او موزون او عددی متقارب قیمته اقل او اکثر لا تسقط شفعة فان ظهر ان اشتري بدنانیر قیمته الف لم یسقط کما
 قال الطرکان علی ما فی الاسرار و قال ابو حنیفة وزفر ویسقط عند ابی یوسف بنار علی انها جسان او جنس کما فی الذخیرة
 و غیره فمن عدم التبع ظن معتمد علی الکافی والهدایة ان فی الملاق المثلی تساهل الا بعد سقوط الشفعة فیهما ان سلم الشر
 بالک ثم ظهر ان المشتري قیمته الف او اکثر فلا یسقط ان ظهر ان باقل و فی الاکثار اشعار بان کیره بحیلة لدفع
 الشفعة قیل الثبوت بخوان یجوز ان یجوز لکن مجهول کما اذ باع بدرهم معلومة وفلوس غیر معلومة فانه لا یحکم بالجهالة و هذا هو اکثر
 عند محمد و قال ابو یوسف انما کیره و کیره بعد الثبوت بان یقول المشتري الشفع اشتريه منی بما اخذت فقال الشفع اشتريه
 وقیل لا کیره کما فی المویط و ذکر فی الوقعات والکبری والنصاب والمفهرات انما کیره بعد الثبوت بالاتفاق ولما قبل فلا
 وهو المختار و کذا بحیلة فی دفع الربو بان باع مائة دراهم و فلسا مائة وعشرين درهما و کذا فی منع وجوب الزکوة بان باع
 الساعة بغير ما قبل الحول و تنفع المصنف و غیره فی ذلك علی الامام ابی یوسف فی غایة الشناعة فانه علی مکانا و ارفع
 شأننا ان یلعن علیه احد و قد ایدیه صاحب عندنا ان افضل العلماء فی زمانه و اکمل العرفان فی آوارنه زینا للملکة والدين
 ابو بکر السائبی قد رآنی فی المنام ان شافعی المذهب قال فی مجلس النبی صلی الله تعالی علیه وسلم ان ابی یوسف
 جوز حيلة فی اسقاط الزکوة فقال صلی الله تعالی علیه وسلم ان ما تجوزه ابو یوسف الحق او صدق و انما اور و مسئلة
 اسقاط الشفعة فی آخر الكتاب اشارة الی حسن الانتقام کما هو شأن اولی الالباب

کتاب القسمة

عقب بالشفعة مع احتمال کل علی المبادلة ترقیا من الاولی الی الاعلی بخوارها و وجوب القسمة فی الجملة هی ای
 بالکسرة اسم من الانتقام کما فی المغرب و غیره و التقسیم کما فی القاموس لکن الانسب بما یتی من لفظ القاسم
 ان یرى و صدقته بالفتح ای جزاء کما فی المقدمة و عرفا تعین الحق ای تمیز حق کل مما یتوی صاحبا ثباته و سقاطه
 من المال فیخرج تعین الديون ولو قال تعین الملك ثم شیکل بالمبادلة فان الحق یتعطل غالباً فی المالیة الشائع المشهور
 بین اثنين فصاعد قبل ذلك التعین و فیه اشار بان القسمة تتضمن معنی الافراز والمبادلة فان ما جمیع کل کان
 بعضه له و بعضه لصاحبه فباستعمال الاول افراز و بالتانی مبادلة الا ان احدهما راجع فی بعض المواد اشار الیه فقال فقل صاحبها
 ای جج من معنی القسمة و یجوز تشدید غلب الافراز ای التمییز المحض فی المثلی ای الکلیل و الذون المعد و التقارب
 لعدم التفاوت بین الباض و غلب فیها المبادلة ای الاعطاء من الجانبین فی غیره ای غیر المثل من العقار و سایر

المنقولات لتفاوت بين البعاضه واذا كان كذلك فيأخذ كل شريك من آخر حصته بغيره صاحبه وان لم يكن
 ويبيع كل نصيبه واجته ثم اى في المشلى وفيه اشعار بان القاضى لا يجبر احد منهم على القسمة فيه الا اذا كان المشلى من
 واحد لا يأخذ بغيره صاحبه والجميع مرابحة لانه ليس عين حقه منها اى في غير المشلى وندب للامام نصيبا ثم يوزق
 اى يوصل الشدز قاه وما يتفق به حسن مال حتى الى بيت المال المودع كان معدا لمال الخراج وغيره مما اخذ من اللغا
 كاجزائه وصدره بنى تغلب فلما يوزق من بيوت الاموال الثلثة الباقية كبيت مال الزكوة وغيره الا بطريق القرض ثم
 المال بالكسرة ويجوز التشديد بل الاجر على المتقاسمين وان نصيب الامام قاسما باجر عليهم متقدرا غير زائد على اجر المشلى
 صح ذلك النصيب لان النفع لهم والكلام مشير الى ان للقاضى القسمة واخذ الاجرة لكنه غير مستحب كما في الحديث لكن في الخلاف
 انه لم يأخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اجر المشلى وهو المختار وهو اى اجرة القاسم عند تقسيم على حد والروس اى روس
 المتقاسمين وعندهما على قدر نصيبهم والاول الصحيح فان المعقود عليه هو التمييز لا غير كما في المضمرات ومنه ان الاجر
 على الطالب للقسمة دون المتقاع عنده والاطلاق مشعر بان اجر الكليل والوزن على هذا الخلاف والاصح انه على قدر النصيب
 بلما خلاف كما في المبسوط وكجب كونه اى القاسم حدا لا اى متقيا وانما خالف الهداية في تركه لانه من شموله اى عالمها
 اى كيفية القسمة لانها من جنس عمل القضاء كما في الهداية وفي التعليل اشعار بان هذين الامرين غير واجبين فيما كانا
 غير واجبين في القضاء على ما ذكره ثم فريد بالوجوب لوجوب العرفى الذى مرجعها الاولوتى كما اشار اليه الاختيار وخرارة
 المتقسين والاعمير من جهة امام قاسم واحد ولو بلا اجر منهم نصيب الامام عليهم كما اشار اليه المصنف وتبعه بعض فذلك
 لكنه خلاف ما مر انه صح نصيبا باجر فالاولى ان يقول ولا يجبرون على واحد فيصير المعنى ولا يجبرهم ان يتاجروا قاسما لانه لا يجبر
 على العقد كما في الهداية والكافى وغيرهما وفيه اشعار بان معين اثنان فصاعدا الا اذا اشتركا في المقاتل ولا يشترك القاسم
 بالجميع جميع القاسم والمعنى لا يترك القاسمين ان يشتركا في الاجر فيأخذ كل بالانفراد في ذلك والافق يفتقون على الاجر
 الزائد وقسم المال بين الشركاء لطلب احدهم القسمة ان اتفق كل منهم بحصته بعد القسمة كما اذا كان المقوم
 ببيتين كبيرين متساويين وقسم لطلب صاحب المال الكثير اى المتفع به وان ابى صاحب القليل فقط
 فلا يقسم لطلب صاحب القليل مع ابا صاحب الكثير ان لم يتفق بجهة الآخر صاحب القليل اقله حصته والاخر
 وقسم لطلب المتفع بجهة ولو واحد او قيل لطلب غير المتفع وقيل لطلب كل منهما والاول اصح كما في الهداية وغيره والآخر
 اصح كما في الاختيار وغيره واليه ذهب معانينا وعليه الفتوى كما في المضمرات وغيره وقسم الا بطلبهم ورضا
 ان يضر كل منهم للقلة وعدم المنفعة بالحقة وفي رواية تقسيم القاضى بينهم وفيه اشعار بانهم لو قسموا لانفسهم جاز
 كما في الحديث ولا يقسم الجحسان الاختلافان اسما ومعنى قسمة جمع بان يجمع حصته احدى حصته الاخرى والاخر
 ففخر التفاوت فيقسمان قسمة فرد بان تقسيم كل نفس بانفراد فلو كان المقسوم بالما وغما مثله لم يجمع نصيب

احد من الورثين في الابل فامته ونصيب الآخر منها في الغنم خاصة بل تقسيم الابل بينهما ثم الغنم كذلك على هذا المسلك والمزبون
وتبر الذهب والفضة وتبر الخناس والحديد والرفيق ونحوه مما هو جنس واحد اسما واجناسا مختلفة معنى فلا تقسم عنده
قسمة جمع الا اذا كان معشئ آخر كالعروض واما عند ما قيل تقسيم بدونه وقيل الراعي فيه الى القاضي واذا كانوا اوفياء
وانا لا تقسم في قولهم كمان في قاضي خان واجواهر واعلى كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وقيل تقسيم الصغير منها وقيل المتخير
كمان في البداية وفيه اشعار بان لا تقسم الدرزة الواحدة لانه لا تقسم ما يحتاج في قسمته الى كسر او قطع او شق ايضه كمان في المحيط والحوار
كل حجر يخرج منه ما يتفقد به والحكام ونحوه مما في تقسيمه ضرر كالرجي واجواهر من الدارين البيت الصغير والباب شمس
وكذا القنطرة والبير العين والنهر التي ليس معارض ولا تقسم الطريق الا اذا كان لبعض طريق آخر وقامه في المحيط الا برضا
قسمة الجنسين في الرقيق واجواهر والحام فانما تقسم لان الحق لهم ووراد اقرته او كروم مشتركة ولو في مصر قسم كل عند
ابي حنيفة وهو الصحيح كمان في المضمرات وهذا قسمة فرد لا قسمة جمع وقيل هذا في الاولوية لان في الجواز وقال ان كانت في مصر
واحد فالراعي الى القاضي في القسمين في مصرين قسمة فرد عند ابي يوسف وقسمة جمع عند محمد وقيل هو مع ابي يوسف
وفيه اشعار بان المنازل والبيوت ليست كالدور فان المنازل ان تمازقت فقسمة فرد ولا فقسمة جمع والبيوت فقسمة
فرد كمان في المحيط او دار وصيغة اى عمة غير مبنية او دار وحانوت اى دكان قسم كل من الدور المشتركة او الدار
او الدار وحانوت وحدها او قسمة فرد فقسمة العروة بالذراع والبنار بالقيمة لانها اجناس مختلفة او فواكه اقلوا كقضى باسبوق
من قوله ولا الجنسان كان اخر وصحت القسمة بالراضى او اشتركا لاشراكه في الرضا بالقرار لان اى لهم الاخذ بغير
احد ثم فانما لا تصح الا ان تقسم مبيدة او مبيدة ثم من نصبة القاضي كمان في الاختيار فمن اظن انما لا تصح الا بالمر القاضى وقسم بجزء الاقرار
اتفاقا لطللى اى منقول في ابيهم يدعون اى الشراكه عند القاضى ارثه اى القسمة بينهم اى قسم بين الورثة وفيه اشعار
بانهم اذا ادعوا ملكه او شرا بغيرهم بجزء الاقرار كمان في النهاية وغيره وقسم بجزء الاقرار وعنه لا تقسم الا بالبنية على الشرا حقا
يدعون ثم ارثه عن فلان او يدعون ملكه مطلقا اى بالسبب من سباب الملك كاتبة والصدقة على رواية المبيدة
رواية الجامع فان ادعوا شرا اى القاضى فلان لا تقسم حتى يرثوا على موته اى فلان وعلى حد ورثته
وقال لا تقسم بجزء الاقرار والاول الصحيح كمان في المضمرات ولا تقسم عند الكل وقيل عنده ان يرثوا على انه معهم
بطريق الملك مطلقا وطلبوا القسمة حتى يرثوا على انه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا تقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال
ان يكون غيرهم كمان في اجماع الصغير والانسب ان يجامع مع رواية المبيدة فيقول فلان ادعوا ملكا مطلقا حتى يرثوا على قسمة
تقسم بالبرهان ولا تقسم ان كان سنى منه اى العقار او كله مع الوارث لطللى اى في يد الا ان في القاضى ومبيدة
وتقسم البينة فانه تقسم او مع الوارث الغائب الا ان ينصب عنه خصما وقيم البينة فانه تقسم على ما روى عن
ابي يوسف كمان في المحيط فان حضر اثنان يجعل القاضي احدى اعمامهما والآخر ماعليه فان احد الورثة فينصب

خصا عن الميت وباقي الورثة وبيع البينة وتقسيم كمان في البداية فالاطلاق لا يخلو عن شئ ولا يدخل من خارج الشركة
 الدرهم او الدنانير في القسمة اى قسمة الشركة عقارا كان او منقولا لا ابرضاها هم فلو كان في قسم فضل لا يسوي بالدرهم
 بل بما كان من جنس المقسوم كفضل البنا فانه عوض بالارض وان القيمة وعن ابي يوسف تقسم الكل باعتبار القيمة وعن ابو حنيفة
 الاصل ان تقسيم الارض بالمساحة ويجوز ان يسوي النصيب الوجود او البناء الفاضل بالدرهم والاول قول محمد ومحمد بن
 وافق للاصول وفيه ان يشئ ما اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف قيمة الارض او يقع للحد ما جميع البناء فانه
 القسمة في البناء على الدرهم والنفي اما معنى عدم الجواز بمعنى ترك الاول وتام الكلام في المضمرات والاعتبار ان وقع
 عند قسمة العقار مسيل قسم الى المتقاسمين او لم يقسم في قسم متقاسم اخر منصرف ذلك المسيل والطريق عنه سحر بن ابي
 الى اخره وان ذكر كل من المتقاسمين الحق او لا ان المكن الصرف بان يكون في هذا القسم ساحة يصلح مسلا او طريقا والاكين
 الصرف عنه بان لا يكون فيه هذه الساحة فسخت القسمة وتوقفت فسادا فان صحح ان لا يحتاج كل منهما الى ما يتعلق بنصيب
 الآخر فلو قسم صفقة فيما بين طريقين او مسيلين او كان ذلك البيت تلك الساحة صح القسمة والا فلا وفيه اشارة الى
 ان القسمة فاسدة وان ذكر الحقوق لكنها لم تفسد حينئذ لانه قد شئ كل منها بايقار الطريق والمسيل على ما كان عليه بالتخصيص عليه
 وذكر الحكم انما لم تفسد وان لم يذكر الحقوق لبقائها على حالها كما في الكافي وغيره واعلم ان في طريق الدار والارض كغيره
 وثور ولا يشترط ورثته والحقوق والعلية فلو لم ير فيه رجل وثور لم يكن طريقا ولم يحجر قسمة كمان في المحيط وغيره وان اقر احد من المتقاسمين
 بالاستيفار او باخذ تمام حصته من المقسوم ثم ادعى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطاً صادق
 ذلك في هذه الدعوى بالحجة ان كانت والا استحلقت فان حلف لم يكن له عليه بيل وان كل جمع اخصان ثم قسمتا
 قدر النصيبين من المصدق لانه يدعى فسخ القسمة فلا يصح الا بالبنية على ما قالوا كما ذكره المصنف وفيه اشارة بالصفحة
 حال في المضمرات انه مشكل لان البنية ترتب على دعوى صحته ولم يوجد لنا قسمة قال صاحب البداية والكافي وفيه ان
 لا يقبل دعواه لتناقض وفيه اشارة الى انه لم يوجد رواية وقد صرح به في شرح الطحاوي والمحيط والذخيرة وغيره وان يكون
 يراد بالغلط الغصب فيصدق البينة والا فالقول للمدعى عليه كمان في هذا الكتاب الواجب ان يراد بالحجة اقرار صاحبه ولذا عرفت
 والرواية في المبسوط وغيره وشهادة القاسمين على احد المتقاسمين عند اختلافهما في الاستيفار حجة تقبل المأخذ
 وقال الطحاوي انما لم تقبل بالاتفاق اذ قسما باجرة واليهال بعض المشايخ وفسخت القسمة اجماعا ان استحق بعض
 بالتقنين مشاع في الكل اى في نصيب كل واحد من المتقاسمين كنصف دار لان المستحق شركا ثلث يتوقف القسمة
 على رضاه وفيه اشارة بانه لو استحق بعض معين من نصيب كل لم يفسخ لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرجع والارجع بقضا
 نصيبه كما اذا كان الدار بينهما فاستحق عشرة اربع اربعة من هذا ورثة من ذاك فانه يرجع بذراع على الاول لا يشترط
 ان استحق بعض حصته احد السوار كان جزء بعينه مما اصاب واحدا منهم او جزءا شائعا بل يرجع المستحق عليه

بجته في نصيب صاحبه بالاتفاق وكذا في الشائع عند الطرفين واما عنده فيفقد القسمة فيستأنف لعدم الافراز وصحت الحكم
في الاميان المشتكركه التي يمكن الاتباع بما مع بقاها عندها ولا ينافيها انما يجبر عليه ان طلب احدها وفيه منزلة ان القسمة ابتدائية
واحد منها والى ما قال شيخ الاسلام ان لكل منهما نصفها وان لم يكن غلبة عن المباولة الا اذا كانت بحكم المحاكم فمقتضى كل منهما الجبر
والا لكانت المواقعة ثم المضافة اى اختيار كل واحد حاله واحدة مأخوذة من البتة بحالة الظاهر والاشبه بالشيء وشروطه قاسمة لما
في سكون من الامور المتهاين بعضها اى موضع معين من أرض مشتركة بينهما وهذا الآخر منها بعضا اخر منها وانما اشترى السكون لان
في الاستغلال خلافا وان كان الظاهر جوازه وانما قدم المداية المكانية لان في الزمانية واثنين انما اختار الدار الواحدة اشارة
جوازها في الدارين بالطريق الاول وصحت في خدمته عبد مشترك بين يد عمر ومثلهما هذا زيد ابو ما وهذا عمر ابو ما اخر
خدمته العبد لانه لا يجوز استغلاله بالاطمان وكذا استغلال عبد بين عبد كسكنى بيت حد غير هذا ابو ما وهذا ابو ما وفيه اياما الى ان توفيه
لا يجوز الزمانية فبني ان يكون فيه رويان كما في الدار وصحت في خدمته عبد بين مشتركين بين بكر وخالد هذا العبد بين
هذا العبد بكر او الآخر العبد الآخر حال اوفيه شعارا بها تصح في ركوب اية ودائمين هذا عند خلافه فالباب خفيفة وصح في
ارتفاع جارتين هذه اية سنتين في الاخرى الآخر كذلك مسائل الباب في المحيط وغيره والكلام مشير الى انما الاتصاف في التثنيات
ولا تبطل بموت احد هاتما في الاختيار ومن الظن انهم على اثنتي عشرة مسئلة وانتم على الاخر حسن الاختتام

كتاب البتة

عقب القسمة مع اشتغال كل على التملك ترقيا من الاعلى الى الادنى فانها تعزى عن العوض وهي لغة تبرع بما ينفع المحرم
وتعدي الاملاك نحو وهبة له وكل ابو عمر وهبة له كما في القاموس قالوا بجذون اللام منه واما من نحو وهبة منك على ما جاء به
من احاديث كثيرة في الصحيح كما في دقائق النوى فظن من المطرزي انه خطأ ومن افتاد اني انه عبارة الفقهاء وشروطه تملك
عين ولو نه لا حال كما هو المتبادر فلم يتناول الوصية كما ظن على ان الكفاية قد ذكرنا انها متعلقة بالموت ونخرج عنه الحاجة والاعا
والهناية لكن في الظن ان البتة معموم التملك حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والثوب لسليل فيجوز ان يلبس به ان قبيل الصحيح ولا
من العبد والمستعصم والمجنون الصغير وغيرهما ليسوا من اهل التملك يدخل فيه يكون على وجه المزاح فلو قال له هب كذا فقال
وهبت قال لاخر قبلت وسلم اليه بزمع بن المباركة انه يقوم بغيره بالبطون فقال متحزرا عن الضمان على قوله هو الى حتى تروا
كيف اضرب فبه ففعل اليه ففرض به على الارض كسره وقال اريم كيف اضرب كما في النظرية وغيره وفيه اشارة الى انما تصح بالتعاطي
كما في اول النساء من شرح التاويلات فان التملك اعطاه الملك كما في المقدمة لكنه يوجب ان اليجاب ليس كمن يملك بل ان
كما في الظاهر ان البتة لا تحقق فيما ليس لذكره حسن ان اشكل بجهة الطاعات فانها متعلقة بجهة طاعة الله كما صرح به الامام
محمد الدين الشافعي وشي في الجامع وغيره بلا عوض اى بلا ذكر عوض فان سببا الثوب الذي يوصى كالعوض والاشياء
او الاخرى كالشعير المحمد كما في النهاية فيشمل الهدية التي يراد بها اكرام المهدى والغير والصدقة التي يراد بها وجه الصدقة

والكلام مشيه الى ان الميت امر محبوب منه وبه قال الامام ابو منصور حبيب على المؤمن ان يتعلم ولد وحبو والاحسان كالحيوان
والايمان ثمان في النهاية ونصح الميت يوم ميت فيه. ولما على ان القبول ليس كن كما اشار اليه خلافة وغيره وذكره الله
ان الايجاب الميت معتد تام وفي المبسوط ان القبض كالقبول في البيع ولذا لو وهب لدين من الغريم لم يفتقر الى القبول
كما في الكبير في الكافي والتمهيد انه كن في ذكره في الكافي انها تفتقر الى الايجاب لان ملك الانسان لم يفتقر الى الغير
تلك الى القبول لانه الزام الملك الغير وانما بحثنا في احوال ان لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم الكمار الجود وقد
الانكار ولعل الحق ما في المتن في التاويلات التصريح بالميت غير لازم ولذا قال اصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للراغب جاز
ونحلت اى اعطيت بطيئة من نفسه لا عوض ونحوها مثل جعلت وكسوت واعطيت وفي الباقي انه ان كان في يده
قبلة والا فوديقه ونحوه هذه الدارهم دون الارض والافارية وطبعتك هذا الطعام ان امر يقبضه (واين تر) فلو قال
(اين ترست) فاقرا كما في المحيط وذكر في الظهيرية انه اذا قال هب هذه الجارية فقال (فداي تو باو) او (از تو دريغ نيت) لا يكون
هبة وتتم الميت فيك بالقبض اى احياءه وهي ان يصير الشيء في حيز القابض كما في الكافي والمستصفى وفيه اشار بان التحلية
اى التمكن من الحيابة لم يكن قبضا وهذا عند ابي يوسف خلافا لمحمد فلو وهب باعاض من جبل فقال قبضته لم يصير قبضا عند
خلافا لمحمد كما في الظهيرية والاطلاق مشعر بان القبض شرط فيما لا يقسم الا ان يكتفى فيه بالقبض القاصر كما في الهداية في مجلسها
او الميت ولو كان القبض بلا اذن صريح وتيم بالقبض بعد اى المجلس لو كان باذن صريح واحاصل انه اذا اذن بالقبض
غير صالح قبضه في المجلس بعده ويملكه قياسا واستحسانا ولو نوى عن القبض بعد الميت لا يصح القبض لاني المجلس لا بعده ولا يملكه
قياسا ولو لم ياذن له بالقبض لم يملكه منه ان قبض في المجلس مع القبض استحسانا لا قياسا وان قبض بعد المجلس لا يصح قياسا
واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب قبض فان كان القبض باذن الواهب استحسانا لا قياسا وان كان غير اذنه لا يجوز هذا
مخالف لما ذكرنا من التاويلات ولا تصح ان يهب لومن شره كيه ويفسد اولائهم لعدم كمال القبض في شئ مشاع وغير مقبوض
شيوعا مقارنا للعقد ليقسم على وجه يتفقد به بعد القسمة كما قبلها كالارض والدار والبيت الكبير فانها متفقد بها في الحالين ولم يفتقر
بلصلا كغيره واثبت اوله متفقد انتفاعا قبل القسمة كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فانها تصح فكل ما يجب قبضه نقصانا فهو مما لا يقسم
والا فاقسم فاذا وهب لجالسين لا يصح لان تنقيص الدرهم لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان الصحيح لا يكتسب
فما لا يقسم وعن ابي يوسف اذا وهب لهما من درهمين فان كانا مستويين لم يصح لانه مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب
قد درهم وهو مشاع لا يقسم كما في المحيط فان قسم المشاع قبل التسليم وسلم الموهوب صح ذلك الميت لكمال القبض وفيه إشارة
الى انه لو وهب النصف شاعا وسلم ثم وهب النصف الثاني وسلم لا يجوز والى ان التسليم يفيد الملك على ما قال اصحابنا وهو الصحيح
كما في الزايدى لكنه ملك خبيث وبه نرى كما في موضع من الوقعات وفي موضع آخر منه ان لا يفيد الملك وهو المختار
كما في المضمرات وهذا مروى عن ابي حنيفة وهو الصحيح كما في العبادى وفيه دلالة على ان الشيوع المقارن

بطل للبتة كما سيصرح به المصنف وكذا لا يصح ويفسد مهبة لمن في شرع فان اخرج ولم يصح استحسانا ونحوه وكذا
على المهر النعم ونحوه على شجر وزرع ونخل في ارض فلو وهب ارضا فيها متاع الواهب وجو القاء وجزاها فيها الطعام الواهب لا يصح
لان الموهوب مشغول بالمسكن مهبة ولو وهب المتاع والطعام دون الجواز والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول
بغيره بل هو شاغل غير كما في قاضيهان ولا يصح ويطل لعدم الوجود مهبة وقيق في البر وان طعن البر ولم يقر
وكذا مهبة الدمن في اسمهم والزيت في الزيتون على الاصح وقيل يجوز اذا سلب على القبض كما في المحيط ومهبة ما كان
مع الموهوب كاسى في يده وليس بمضرة من الوديعة والعارية والرهن ونحوها مائة لا يحتاج الى قبض جديد بان
الى الموضع الذي فيه العين ينقضي وقت تمكن فيه من قبضها فان القبض في التجارات وبالمقتضا وبانواعها لا تنوب
الا الاعلى عن الادنى فقبض الوديعة مع قبض امته تجاز لانها قبض مائة ومع قبض اشترى يتجوز لان لانه قبض ضمان
فلا ينوب الاول عنه كما في المحيط ومثله في شرح الطحاوي لكنه ليس على الإطلاق فانه اذا كان مضموفا بغيره كالمبيع المضمون
بالتمتع المبرهن المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفى ومثله في الزايدى فلو باع من المودع
احتاج الى قبض جديد وتما في العمادى كونه الاب لطفلة مائة فانه مائة لا يحتاج الى قبض جديد سواء كان في عياله
اولا وقبضه اى الطفل حال كونه عاقلا وقبض من يديه اى الطفل وهو اى الطفل معه وقبض الزوج الزوجة
بعد الزفاف بالكسرى بعد البعث الى بيته معتبر بغير القبض في مهبة الاجنبى له اى الطفل الاجنبى اذا وهب لصغيرة وقبض
زوجها المبعوث اليه جاز وكذا اذا وهب اجنبى لطفل عاقل وقبضه بنفسه جاز قبضه استحسانا كما جاز قبض مهبة الاجنبى لطفل يتيم
من الجداو الاخ او العم او الام او وصيه واجنبى وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان ابوه حاضرا في هذه الصوة على ما قالوا هم
فخر الاسلام وقال بعضهم لم يحجز قبض غير الزوج حال حضرة الاب الاول المختار كما في المضمرات فمن الظن ان في الاطلاق تسامحا
اذا قبض لم يصح حال حضرة الاب لامن الزوج ومنهم من قال الصغيرة اذا كانت يجامع مثلها لم يحجز قبض الزوج عليها كما اذا لم
تزوج الى بيته وجاز قبضها بنفسها حينئذ ولو مات الاب وغاب غيبة منقطعة جاز قبضهم لمن يعوله كما في المحيط وصح مهبة اثنين
او اكثر معا او الواحد من موهوب له بالاجل كمال القبض وعكسه بان هب اصدرا الاثنين او اكثر لا يصح ويفسد عنده
للتشيع خلافا لما فان القبض بمرة فالشيع من طرف الواهب غير مفسد بالاتفاق ومن طرف الموهوب له مفسد على الخلاف
فلو قال لرجلين هبت لكما هذه الدار لهدا نصفها لهدا نصفها جاز عنهما ما لو قال وهبت لك نصفها ولهدا نصفها فلم يحجز لاثبات
في العقد ولو وهب لابن صغير في عياله وكبير او قبض الكبير صح الا عند ابى حنيفة وعن ابى يوسف زنا فاسدة الا ان سلم الدار
الى الكبير ثم يهب الدار كما في الظهير فلو وهب لهما لم يحجز في قولهم كما في الزايدى كقصده عشرة او اكثر من الدار هم
على اثنين فان على الحال ان تصدق بغيره تصدق على اثنين عندنا وفي رواية عنه ولا يصح في رواية كالمهبة لرجلين
نفى مسئلة الصدقة واما ان هو الا انه كما في المبسو والصحيح انه كما في العمادى والصحيح وكذا الدار الزوجة عنها ارجع الزوجة

عن البتة الصحيحة بلا بالغ تبرأض اى برضى بالرجوع من الجانبيين او حكم قاضى لانه فسح والبائظون يصح ويذلل في البتة
فان للمبدى الرجوع كما في المنية والكلام شبه الى التبع بل القيس كما في النهاية والى انه مع الرجوع في القاسدة وان وقع احد من الامور السابقة الى التبع
منها مضعون بعد الملك فلم يصح الرجوع قبله كما في العمادى والى ان الرجوع لا يصح بغيرها لكن في الكرماني وغيره انه يصح
من الاب حكما ولو كان لا يليق مروة ويمتنع اى الرجوع من البتة الصحيحة بقرينة السابق زيادة تورث زيادة المالية كما هو
المتبادرة متصلة بالعين الموهوبية ولو من غير الموهوب كالتقطعة مع الاعراب كتب لدفاتر وتعليم القرآن والكتابة وعمل آخر
وقال محمد انه يرجع في تعليمه وكاسلام العبد الكافر كخراج الجارية الى الاسلام واخراج الثوب لروى الى موضع رواقية فيه
وكتدريد السكين الجمان الحسن الكبر وقضارة الكبراس العنقه وصيرته سمعيا او بصيرا او البنار والتجصيص والتطيين في الاصلاح الفكر
وكما اذا ذهب حلقه فركب فيها فقا لا يملك نزعه الا بغيره واخرز بالزيادة عن النقصان كما اذا كان له ولدا وقت البتة ثم صا
المول بحيث يكون اسحق وبالمقتضى عن المنفعة كما اذا ولدت الجارية للموهوبية فانه يرجع عن كسبها بعين عن زيادة السعة وفيه
اشعار بان مانع الزيادة اذا ارفع كما اذا بنى ثم يرمى عاود الرجوع كما في المحيط وغيره ومن الظن انه ينافي في النهاية انه حين
زاو لا يوافق الرجوع بعده لانه قال في ك فيما اذا زاد واتفق جميعا كما صح نفسه وموت احدهما اى الواهب الموهوب ولا
من في كل فان الميت حي في حق التجيز والتكفين وقضار الدين تنفيذ الوصية وفيه كما تقر من الظن ان المخرج عن الملك من غير
موت الموهوب ويمتنع عوض واومن جنس البتة لكن الممن عنها فلو عوض درهم من الف هبة لرجع وانما المطلق العوض مثل
ما هو عوض الجميع فيطلب الرجوع في الجميع عوض البعض فلم يطل في الباقي وحكم العوض حكم البتة فيصح بالبتة بطل كما في الاقضية
اضيف اليها اى شبه بالضيف الموهوب العوض الى الموهوب عليه وبه يعلم الواهب انه عوض هبة مثل ان يقول وهبتك من هبتك
او جزاها او ثوبا او بدلا او مقابلا او غير ذلك فاذا لم يعلم الواهب انه عوض هبة كان لكل منها الرجوع ولو وقع ذلك العوض
عن اجنبى بغير امره ولم يرجع الاجنبى الى الموهوب به باعونه وان كان باعوه الا اذا ضمنه صير كما في النهاية وخروجها الى البتة
بالبيع والبتة والاعتاق والصدقة ونحوها عن ملك الموهوب له لانه كعبد العين فلو شتى الشاة الموهوبية لم يرجع
عند ابى يوسف خلافا للطفين كما في المعنى والزوجية وقت البتة فلو وهب لامرأة شيئا ثم ابانها لم يرجع ولو وهب
لاجنبته ثم تزوجها لرجع وكذا الحكم اذا وهبت لزوجها ولا جنبى لان لا يقر حكم الاستدار وقربة المحرمية من اضافة نسب
الى المسبب ويجوز العكس اى امره بقرابة بسبب ككون احداهما بالآخر ولو كان فراجحها كالاصل والفرع فيرجع قربة
غير محرم كولد العم والنحال ومحرم غير قريب للرضاع والمصاهرة كالبتة الرضاعية وام المرأة واعلم ان باذنه من اللطلاق موافق
للکافی وغيره من المتداولات وذكر في النظم ان هذه القرابة مانعة عند المأخذ لكن فيه لو وهب لمحرم مكاتب لم يرجع بالاتفاق
وفيه اشعار بان لو وهب كسب لم يرجع لان القيس الملك يقصان كما في المنية واما ملك الموهوب ان تلف عينه او
عامته منافع مع تقابل الملكية ولا تظن ان المخرج عن الملك معنى فلو كانت بالمار تراب لم يرجع كما لو وهب

سيفاً فجعلنا اوسيفاً آخر ولو لم يثبت ثبوتاً قد جازح بلا خلاف كما في المنعني وخصاً بطهراً اي جامع الموضع السبع
 حروف ومع خرقه فالحروف لاتمام المعنى والتبني على ارادة الحروف مما بعده قال ال الزيادة المتصلة بالمعروف
 احد هما والعين العوض والنحو الخرج عن الملك الزار الزوجية والفاق القرابة القرينة والهاء السلك المعنى
 التبركي ان ومعه كثرته بحال كان اطرافه فصول تخرج وجهه فالحروف اطرافه وخزواي نفذت في ذكر كير التفسير على نحو قوله تعالى
 ان رحمة الله قريبت من المحسنين لما ضابطاً آخر كخرج قدمه وق عزه من رزق خدمه يقال خرج فلان اي تخلف العز
 والخدم يقتضين جميع خادوم رزق بالكلية ورجوع عن البتة بشرط فتح البتة من الاصل فلو بك لم يوجب
 في يد المومنين بعد الرجوع لم يكن الواجب ان يضمنه لاجبته للواجب وهذا الاصل مشكل في صورة الزيادة المتصلة
 اذا العقد لم يرد على هذه الزيادة وهذا عند الصاحبين على روايتهم اجماع واما على رواية الاصل من ابني سليمان انه عقد جازح
 عند محمد بن اذ كان تبرأ فاذوا به سلم ثم ذهب لثاني وسلم ثم رجع هذا الواجب بغير قضاء فليس الواجب الاول
 ان يرجع على هذه الرواية بالاتفاق اذ وصل الى الواجب الثاني ببتة وارث او وصية او شرا او غيره ذلك كما في المحيط
 اي البتة بدية كانت او غير بشرط العوض ببتة ابتداء وعند العقد اي بشرط حرف فكتة على دون البار فانه يبيع ببتة
 زاتهما اجماعاً وصورة الاول ان يقول ومبت لك هذا العبد على ان توفيني هذا الثوب وكذا اورها وصورة الثاني ان
 يقول وببتة الثوب بالغ درهم كما في النهاية وفيه اشعار بان اذا كان حرف الشرط كلف ان بان يقول ومبت لك هذا العبد
 كذا ينبغي ان يكون البتة باطله كالبيع واذا كان ببتة ابتداء بشرط قبضهما اي قبض المقتدين العوضين قد يضاف الى
 المنفصل وتبطل بالشروع المتعارن ويرجع كل عنهما وهذا مذهبنا في المنعني الصحة السابق كما وعدناه وبيعتهما عند العقد
 القبض فغير وبالعيب الكائن بالموجب وخياره روية وتثبت الشفعة مع شرائطها ولا يرجع كل في ذلك
 ولو اشترى ما في يده ما يرجع على الآخر كما في يده ان كان قائماً وبقيته بالكاوان استثنى الواجب الحمل بان قال ومبت
 هذه الجارية والناق الاحملا او شرط في البتة ما يفسد البيع من شرط نافع لاحد هما او المومنين وغيره فحاشا في البيع
 بطل اي الاستثناء والشرط لان الحمل وقت لم يكن من جنس المستثنى منه ولهذا لا يجوز ببتة والشرط مخالف لمقتضى العقد والظن
 ان الاخر توحيد التسمية لما مر غير مرة وصحت البتة اي ببتة تجارية والحمل معا وان حقق المالك الحمل ثم وبهما اي لا
 صحت البتة اي ببتة الام كما مع اعتناق الحمل وان وبره اي حمل ثم وبهما لا يصح البتة لانهما ببتة المشغول بملكه بخلاف
 الاول ففي قاضيخان لا يجوز البتة فيما في رواية وقيل جازت فيما الصحيح ما ذكره وصحح العمري بالضمهم من الاعمار كما في
 الصحيح يقال ببتة الدار عمري اي جعلتها ليسكنها مدة عمره فاذا مات عادت اليه كذا فعلوا في الجارية كما ذكره ابن الاثير وصحح
 العمري في الشريعة جعل مثل داره لاي المملعة مدة عمره اي المملعة بشرط ان يرد الدار على المير او على ورثته فاذا مات
 المير او المملعة بان قال عمرتك اري هذه جوتك ومبت لك هذا العبد جوتك فمبت فني لي او اذممت فافني فمبت فني او هي ببتك

والتعقب من بعدك هذا كله تملك صحيح في الحال وان قال بملكك ارضي هذه حيوتك لتعقبك من بعدك فله عارية تصريح
 بلفظ الاسكان وهو تصرف في المنفعة كما في المبسوط وذكر في قاضيان انما ان يقول وبها ملكك على انك ان كنت
 قبلي فمى لي وان كنت قبلك فمى لك وبطل في الشريعة الشرط اى شرط الرق على الميراث او رثته كما في الجارية فالدرا لغير
 حال حيوت ولو رثته بعد مائة ولا يصح وبطل الرق بى بالضم من المراقبة وهى الندة ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان كنت
 فمى لك ان كنت فمى لك كما في المبسوط والصاح والمقاييس غير او هو الصواب كونه من الاقارب لم يقل بل حكى في المغرب
 بالعين شرعية عند الطرفين عن تقول دارى لك قبي اى ان كنت قبلك فمى لك كناية عن توكل ان كنت قبلي فمى لي
 وانما لم يصح به احترام من سماه ذكره راقية مودة وعند ابن يوسف ان يقول دارى لك رقبى ان كنت قبلك فمى لك فمى
 اسم من لم يقب بالانفاق كما في الكرماني وغيره واختلف في تفسيره بناء على انما تضمنه للشيطان فقالوا انما تعليق بالخطر وهو انتظار
 موت الموهوب لم يكون باطلا وقال انما تملك في الحال بشرط وهو انتظار موت الموهوب باطل فمى لي فمى لي فمى لي فمى لي فمى لي فمى لي
 كما في المضمرات وغيره من النكاح ان يقول بان الرقبى من المراقبة لان كل من يذمها يقرب موتها كما في يقول ان كنت قبلي فمى لي
 فمى لي لا يلائم شيئا من التفسير من ان لا يلائم النسب الى الصالح من ان الرقبى اسم من الاقارب الصدقة على غيره ولا يصح ولا
 الملك الا بالقبض في المجلس وبعده اذا نكاحته بالصدقة على نفسه افضل عند ابن بك اذا كان محتاجا على غيره عند الفقهاء
 على الشدة ولا باس بالصدقة على من يسأل للناس بما قال اذا علم انه ينفق في معصية كما في الميراث ولا تصح في شائع تقسيم كما اذا
 تصدق بغير ارشاد لانما به ابتداء ولا يعود اى يرجع فيما اى الصدقة لانه اخذ الثواب فيلزم فيه شعار بان فقير ولكنه
 يستوفى في عدم العود قال جعفر بن محمد في هذا الكلام لطافة رعاية حسن الانعام كما لا يخفى على من اوجب الذوق العلم

كتاب الاجارة

كتاب الاجارة

مشتبه بالهبة ترقيما من الاعلى الى الادنى فانه تملك للمنافع لا الاعيان وهى لغة بحركات المنفعة كما في القاموس مع المنافع
 كما في الهداية فانما وان كانت في الاصل مصدر اجزئيد يا جبر بالضم اى صار اجير الا انما في الاصل يستعمل بمعنى الاجارة اذ المصداق
 يتقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدرا جارة اى كرتها ولم يحكى من قال بهذا المعنى على ما هو حق كذا في الرضى لكن في انفا
 وغيره وانما اسم الاجرة ويقال اجرو المملوك اجرو اياه اجاروا وهو اجرة اى كراه اى عطاءه ذلك لاجرة وهى كالاجار بالعود والميراث
 وشرايع مع نفع في حق الحكم لان في حق العقد فانه بهذا الاعتبار مع عين قائمة مقام النفع فيقع الملك في النفع وبذلك سائر فساته
 ولذا جاز الانفاقة الى المستقبل بان قال اجرتك دارى عند الاجارة في حكم عقود منفردة بتجدد العقد ما على حسب وثائق المنافع والنقص
 والمنفعة وهى عبارة عن اللذة والرضا من نفع الترو والبهر وغيره كما في غصب النهاية وفيه اشارة الى ان الاجارة تنفذ بما ينقد بالبيع من لفظ
 ارض ونحوه وتختلف في الانفاق بلفظ الحال مع النية والى انما تنفذ بالتعاطى كما اذا استاجر قروا بغير عينا وانما لا يجوز للتفاوت
 من حيث الصدق والكيل لانه لو جاز بقدره وقبلها على الكرا الاول جاز وهى اجارة مبتدئة بالتعاطى والى انما لا يصح ما لا ينقض به الا بعد ذلك

كتاب الاجارة

فلا يستاجر شجرة بكل ثمرها واذقة يشرب لبنها وبارسقي ارضه بكمال في المحيط وغيره معلوم حسنا و قدرا بما يجي لبعض الناس
او نفع من غير جنس المعقود عليه كسكنى دار بركوب ابنة ولا يجوز بسكنى دار لربها او احتراز عن اعدائه والوصية بالنفع كذا اى معلوم
قدرا وصفه في غير العوض لانه شرط شرط في غير ما بين اى شئ كالملك والموزون والعدوى المتقارب او عيين اى
قيسى كالتياب الدواب غيرهما ويعلم النفع قدرا بذكر المدة وان طالعت كسكنى سنة او اكثر لكن في اجارة
الوقت اى الموقوف سواركان دارا او ارضا او غير ذلك لا تصح ولا يلزم ويطلبه القاضى فوق ثلث سنين ولم
يشترط ان لا يواجر اكثر من ثلث وعقد لكل سنة عقدا لانه كلام مجمل فانه ان شرط الواتف ذلك لم يصح الا بالخيار ان
يصح في الضياع وان لا يصح في غير ما الا اذا كانت الصلوة في العدم او العترة فانه امر مختلف باختلاف الزمان والمكان كذا في بعض
وقيل ان المشايخ ينجحون في بعض شياخنا الا وان خيف ومحوى الملكية بطول المدة كما في قاضى خان قل بعض
المشايخ ان شرط المتولى في ذلك يرفع الى القاضى حتى يواجر او قال بعضهم يعقد بنفسه عقودا فان الاول لازم اتفاقا وكذا
الباقى على الصحيح كما في الظهير وتعلم النفع حسنا بذكر العمل اى عمل يتعلق بمحل خاص فانه يعرف النفع استاجرا من ذلك بمحل
لصنع الثوب فانه اذا ذكر ثوب قطع او الصوف مثلا وكون باليصنع يعرف جنس النفع وفيما اشار الى انه لا يشترط بيان
قدرا الصنع بان يبين انه يجعله في الصنع مرة او مرتين حتى يصير مشبعا وهذا اذا كان الصنع مما لا يتكلف والا فبشرط قدرا كما
الى في الكافي وذكر في الاختيار ان يصير معلوما بالتسمية كما اذا اجر الدابة بمحل شئ معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول وجب المسافة
صار معلوما بالصنع بالفتح التكوين وبالكسرة باليصنع به وتعلم حسنا و قدرا باشارة اى بذكر العمل مع الاشارة الى انتهاء العمل
بذرا الطعام مثلا الى ثمنه اى موضع كذا لانه اذا عرف ما ينقله مع موضع ينتهى اليه صار معلوما ولا يجب للاجرة اى ادار
الاجرة عينا كانت او دنيا وقيل انها واجبة دنيا بالعقد نفسه لانهما تعد ساعة فساعة وفيه شعار بان انفسا لوجوب ثبوت
بنفس العقد كما في الكافي بل يجب ثبوت الملك فيها بتجملها اى بادار الاجرة قبل استيفاء النفع من غير شرط الاستيفاء
مخلف بمحلة بخلاف على نحو قوله تعالى ولبيد سيد بن في سموات الى قوله والشمس والقمر وشك في القديم وغيره من الكلام من الظنون
فقد استدل الامة بجميع الوجوه في لفظ نعم الاولى تاخير عن المعطوفات الآتية لان معنى الوجوب فيها كما في الاول او تجب
بشرط اى بشرط التعجيل في التقبل لانه استقطقه او باستيفاء النفع اى اخذ كماله او اكمل من مئة اى القدرة على النفع في المدة
التي ورد عليها العقد في المكان الذي اضيف اليه العقد الاجارة صحته كما هو المتبادر اما اذا كانت فاسدة فقد شرط الاستيفاء والتسليم
جهة الموجز فلو استاجر يوما بالركوب لرجل المهر الى مكان كذا فذهب اليه بالذات بعد على اليوم بالركوب لم يجب شئ كما اذا اسكنما في امر الحكم
من الاستيفاء في مكان العقد كما اذا اشترى عبدا واجر البائع للمدعى يوما فاضى ذلك اليوم بلاذية العدم الاستيفاء والتسليم من جهة
المواجر كما في المحيط وغيره فوجب الاجرة له استاجرة قبضت ولو بالتخلية واخذ المتصل ولم يسكنها لانه يمكن من السكنى وتوسط
الاجرة وقيل لا تجب في انفسا خلاص كما في الكافي وغيره بالعصب اى بان غضب من استاجر عينا استاجرة بقدرة قوت

تمكنه من النفع ان كلاً من ان يباع بعضه ولو جاز طلب الاجرة من المستاجر للمدار والارض المستاجر من مدة معلومة لكل يوم
 وان كان القياس في كل ساعة لان اليد لم يسير وللدابة المستاجرة تقطع المسافة لكل مرحلة ونزل وعن أبي يوسف اذا
 استاجر ارايسكنها شهرا لا يزمه حتى يستكمل سكنى الشهر واذا سار نصف الطريق او ثلثه لزمه بحسب القصارى ان يفسد الثوب
 فانما بالكسر مصدر على قياس سائر الحروف والنحاطة والصبغة وغيره من الحروف اذا تمت القصارى والنحاطة وغيره على
 كل العمل وبعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل كما ذكره المصنف فمن الظن ان قولى يل على وجوب الاجرة بقدر العمل ما في قاضيه
 انه اذا قطع النحاطة الثوب فمات كان له اجر القطع على الصحيح الاطلاق مشير الى انه لو عمل في بيت المستاجر لم يستحق الاجرة الا بالتمام
 لان بعض العمل غير متفق به كما في التجديد والهداية وقد نقل الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله في الحديث انه قال ان خلاف ما في
 الاصل فانه قال ان يستحق الحق بقدر العمل به صرح الزندوسني التمر تاشي وفجر الاسلام المرعنياني وغيرهم فكان فيه روايتان وكل
 طلبها للخبز في داره بعد اخراجه الى الخبز الدال عليه المصدر من القصور لانه تم العمل منه وفيه إشارة الى ان يستحق اجرا خبز منه ولو
 بعضا بحسب ما في انه لو خبز في دار نفسه لم يستحق الاجرة لا تسليم كما اشبهه في المضرت فاذا احترق من غير فعله الخبز كله وبعضه بحيث
 يفسد ولا ينفع به اوى بعد ما اخراجه الى بعد الاخراج منه فله الاجر تام واذا احترق قبل ما اخراجه الى الاخراج لانه خبز في بيت
 المستاجر للمالك قبل التسليم ولا غرم اى الاضمان على اخراجه فيها اى في هذين الاحترقين لانه امانة عنده واما عند ما فعله مثل
 دقيقه بالاجر وقبضه الخبز مع الاجر الاضمان في الملح واخطب كما ذكره القدرى وفي المحيطان في الاحترق الاول لم يضمن عندهم
 ولا تلحق اى طبع الولية اى طعام العروس بقضية اللام فمن الظن انه تسامح في الاطلاق بعد العرف اى بعد جعل المرق في
 القصاص وفيه إشارة الى انه لو طبع قد طعام لصاحبه ليس عليه العرف للعرف والى ان تسوية الخوان ووضع القصاص واجب عليه على ما قيل
 كما في الكرائي والى انه لو افسد طعام الولية بان احرقه ولم يضر به من كفاى العادى والضرب للبلبن في ملك المستاجر مع تعيين المبلبن
 والبلبن بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون ففتحهم جميع عند المتقين وجميع عند الاكثرين ما يتخذ من الطين يبنى بها بعد ما
 اى بعد نصب للبلبن او صبتا لا بعد تشييده ونعم بعضه الى بعض فان تلف قبل التشييد تلف من مال المستاجر عنده ومن مال الاجر
 عنده ما فاداه ضرب في ملك الاجر لم يجب الا اذا اعد عليه بعد الاقامة عنده وبعد التشييد عندها كما في النظم وفيه اشعار بان اذا افسد
 المبلبن اصالة المظرف ففسده قبل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره وانما قلنا مع تعيين المبلبن لانه لو لم يبين ولم يبين لم يستعمل
 على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن لهم المبلبن اعدوا متعديا ولكن يغلب استعمالهم لواء منها صحت كما في المحيط ويجيب تعيين
 بالفتح للاجر من خلط من صانع خلط حقيقيا او حكيا ملكه اى شيئا من ماله بها اى بالعين كالصباغ فان الصبغ ملك
 الآخر خلط بالعين المستاجر فله حبسا وانما علم خلط اشعار بان لا يجبس كل صانع لعله اثر في العين سواء كان ذلك لا شرعيا متعديا
 بالعين كالنشا والعزير ونحوها او عرضا ترمى ولتأمين في العين كبيض مرعى في ثوب غسل بالمار وهو جلد الدرس بالحق والكسر
 في الخطب قال بعض المشايخ انه لا يجبس اذا كان الاثر العرض والاول اصح كما في الزايد وغيره

فان حبس العين للاجر مضاع بلا منفعة فلا عزم عليه لانها امانة ولا اجر له لعدم تسليمه قالوا انه يغير ثم القيمة اما غير معمول
بلاجر او معمول مع الاجر بخلاف من لم يخلط ملكه بها ولم يحدث فيه اثر من عمله كالملاح والنسال والحمال باحمار من حمل وبالحج
هو مكاري الحمل فانه لم يحبس للاجر اجماعا وقال ابو يوسف صح في الحال ليس له طلب للاجر قبل الوضع لانه من تمام العمل كما في
الحيط ولمن اطلق العمل بان لم يقيد بيده وقال خط هذا الشوب لي او ينفقه بذرهم مثله ان يستعمل غيره لانه بالاطلاق
يوجد عمل غير وفان قيد ذلك لعمل بيده او نفسه لا يستعمل غيره ولو غلظه او اجيره والا فيضمن وذلك في الحيطة انه اذا وقع الى
منساج عز لا ينسب كره باسائه فخرج المنساج الى غيره لينسجه فسرق منه ان كان اجيرا فله انما ان على احد وان كان اجنيا ضمن الاول
بلا خلاف ولا يضمن الاجنبي عنده خلافا لما ولا اجير المحبى بعياله المعلومين فان جعلوا فسدت الاجارة ووجب جبر التثل ان
مات بعضهم وجاز من بقي اجره بحسابه بمقدار خبره واجير المحبى اى من استاجر رجلا ليندب اليه البقرة ويجوز بعياله المعلومين
وزوج فوجد بعضهم قد مات فجاز من بقي فله الاجر بحسب من بقي اى فله الاجر ان باب كماله واجير المحبى بقدر ما بقي لان الاجر يقابل
بنقل العيال لا يقطع المسافة ولذا لو ذوب ولم يتقل احد منهم لم يستوجب شيئا وقال الهندواني اذا كانت المونة نقل بنقصان
العدد واما اذا كانت مونة البعض الكل سواء فيجب للاجر كماله كما في الكرمانى وحاصل مثل كتاب ما ليس له مونة لكنه لو شاجر
للرياسة ولم يوجد المرسل اليه ولم يلقه فله كل الاجر او زراو ماله مونة من عمره في الكوفة الى زيدا بالبصرة باجر معلوم ان
رده اى الكتاب والزراو لموته اى زيدا ونصيبه لا يشترط له من اجرة الذباب المحبى لانه اذا بلا خلاف والكتاب عندهما واما
عند محمد بن فاجرة الذباب اجته سوا شرط المحبى الجواب ما كما في النهاية وغيره فمن انظر ان لا بد من اتقيد بالمحبى بالجواب
حتى يتاخر خلاف محمد بن لم يقيد به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة عند محمد بن كلامه يشير الى انه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجرة
وهذا اذا لم يشترط المحبى بالجواب والافاجرة الذباب بالاجماع كما في النهاية وكذا اذا فرق الكتاب ثم قيل ينبغي ان لا يجب لاجرة
حينئذ لانه اذا ترك ثم اتفق به وارثه بخلاف ما اذا فرق كما في النظمية وضع استيجار دار ودكان معد للسكنى وهو كمان معد
عند الجوهري عند ابن الفارض من كنت المتاع اى نصدت بعضه فوق بعض بلا ذكر ما يعمل فيه اى بلا ذكر السكنى عند
العقد فانه المتعارف ولكل عمل فيه كالوضوء وغسل الثياب وكسح السطوح وضع المتاع وربط الدواب بذاني عرقم واما في
عرفنا فله ذلك اذا كان فيما موضع معد له وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استاجرت هذه الدار للسكنى ليس له ان يعمل فيها غير
السكنى كما في الكرمانى سوى موطن البناء كالتجارة والقضارة والرحى الا بغير صاحبه قبل اريد رحى المار والثور ودون
رحى اليد وقيل اريد الكل وقيل اريد رحى يد بغير البناء والافلاذ عليه الفتوى وفيه اشعار بانه يسكن فيها من شاء وان لم يسكن
في العقد كما في المعادى لا يمنع او يفسد استيجار ارض مائة للزراة مطلقا لان البعض يضر كالذرة وبعض لا يضر مثل البطيخ
فكل من المتعاقدين فسخ هذا الاستيجار الا اذا زعموا وضعت المدة فيجوز بيعه ويلزم المسهل بخلاف سائر الاجارات الفاسدة كما
في الضمات حتى يسبى بايزرع فيها من نحو الخنطة واليا مفتوحة ويجوز ان يضم او حتى يعممه اى بايزرع بان يقول

على ان يزرع فيها ما يشاء وعلى ان يزرع كما في النهاية وحتى يكون الارض خالية عن مانع الزراعة فلو كان
فيها رطوبة وشجرة او قصب وكرم او غيره مما لا يسلم الا بضرر مائة فالاجرة فاسدة والقيمة ان يبيع هذه الاشياء من استجار
بشئ معلوم وقابضان ثم يجر الارض او ان يدفعها اليه بمائة ثم يجر كما في الميث فان استاجر اى الارض للمعينة
او الغرس اى لاجل احد هامة معلومة صح ذلك لاستيجار لانها منفعة فاذا انقضت المدة اى مدة الاستيجار
لما سلمها اى الارض فارقت بان قيل لما استاجر لانه ليس له ان يمانه فيض صاحب الارض باقيا منها وفيه اشعار بان لو
استاجر للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب اداة الاجرة الا اذا ترك بالقضار والعقد باجر المثل الى زمان الادراك كما
في المنة الا في صورتين فاشارة الى الاول ان يقال ان يجرهم الموجه المستاجر قيمة اى البنار او الغرس حال كون كل
مقلو عما اى مستحقا للقطع فانا نقل من قيمة المقلوع كما في القصب وان يملك اى يملك الموجه كلا منها وترك هذا بوجه غير
ثم شرع في قيد الفعليين فقال بلارضع المستاجر ذلك لغرض والتمك ان نقص القطع اى رغبها الارض والا
ينقصا فبعضها اى يجرهم الموجه القيمة ويملك بعضا المستاجر ثم اشار الى الصورة الثانية فقال او ان يرخص الموجه
تبركه اى البنار او الغرس في ارضه لوجهل غير يرضى لعل من الموجه والمستاجر لكان حسن فيمكن البنار او الغرس
لله اى المستاجر والارض لهذا اى الموجه والاحسن لهما واذا علم ان البنار في الدار المستجرة خلاف ما في الارض المستاجر
فانه لو بني من من تراب لدار فان كان من طينة لا يقطع والاي قطع ويجرهم قيمة التراب كما في النطرية والرطوبة والكلث
ونحوها كما الشجر فاذا انقضت المدة يقطع لانه لانما له لهما وضمن مستاجر ليعير حل عليه كانه وعشرين من مناسن القصب اجتهت
اى بعضا من سدس قيمته امة وعشرين من دهمها مثلا المقابلة بالزيادة عشرة من مناسن البس على حمل بالكس كانه مناسن
ذكر عند العقد ان اطاق ذلك ليعير حل والزيادة جميعا لانه يملك بسبب ثقلها والثاني غير ما دون فيه وضمن كل القيمة
ان لم يطبق لان المستاجر حل عليه او غير ما دون فيه فاحمل الموجه عليه باشارة كانه يضمن كما يحل المستاجر جود القاد الموجه
جود القاد حلا عليه جود القاد احد من المستاجر ليج القيمة وقية اشارة الى ان لو استاجر حرا ليركب في مكان كذا فركب حل عليه
ضمن قدر الزيادة فسل بل البقرة ان هذا الحمل كم يري على ركوبه في التمثل وهذا اذا كان ركوبه في موضع الحمل في موضع اما اذا ركب
موضع الحمل فيضمن جميع القيمة وهذا اذا اطاق الركب الحمل جميعا اما اذا لم يطبق فيضمن كل القيمة كما في العادى وغيره
فصل فيفسد باشر وطافس الببيع لجمالة المدة والاجرة او المفقود عليه كما في الانتار وكثرة لا يقتضيه العقد كثر
العشر وكبرى النهو والناجبة على المستاجر فان الكل عن الاجر كما في الميث فيجب عند فساد باجر المثل اى اجر شخص ماثل
في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار كما في وقف النطرية والمكان الاستيجار من بعض الدرام او الدنانير من
جنس المسلى ان كان غير لولا اختلاف اجر المثل بين الناس فالوسط والاجر لطيف ان كان السبب حرا كما في المنة وفيه
اشارة الى انه يجب جر المثل بالغابا بلغ سوار كان الفساو لعدم التسمية او بجمالة المسلى او غيرهم ثم اشار الى ما اذا سمي فقال

فيحوز اخذ الحامي الاجرة ويكره بعض العلماء لانه شربيت باشارة صلى الله عليه وسلم وكره بعضهم اخذوه للنساء لانه قلمها يخجلون
 عن فنته والصحيح ان لا بأس باتخاذها للرجال والنساء جميعا للمفارقة كما في الكافي ولا اعتبار للجبهة مع مصطلح المسلمين كما في الاغتسال
 وكذا اجارة النجاشي فيحوز اخذ الاجرة عليه لا يصح على الله عليه وسلم اعطى اجرة والمضى الوارد عنه للاشتقاق لما فيه من الخساست
 والظن راجع معين لانه عقد على نفقة هي تربية الصبي اللبن تابع وقيل عقد على اللبن لانه المقصود والخدمة تابعة والاول
 اقرب الى الفقه كما في الهداية وهو الاصح كما في الكافي لكن السرخي قال ان الثاني اصح لانه لو كان اللبن تباعلم يستحق اجرا من ردفه
 على هذا الكذاك الحي يغلب فان ميت وتمامه في النهاية وفيه اشعار بان طعام انظر وكسوة تملك على انظر الا اذا شرط في العقد كما في المحيط
 وبانه صح استيجار انظر الكافرة والفاجرة كما في المضمرات لكن نهي عن رضاع المحقر فان الرضاع يغير الطباع كما في تفسير الكافي
 وصرح استيجار امة معلومة لطعامها وكسوتها وان لم يوصف كل منها ومفيد وحب ليرط منها وقال لا يصح اذالم يوصف
 والاول الاستحسان وفيه اشعار بان اذا استاجر بربهم او وكيل او موزون لا بد من القدر والوصف واذا استاجر بالثياب فلا بد من
 شرائط السلم كما في المحيط وللزوج وطيبها اي انظر المعجزة وان خيف الجمل لانه حق ثابت بالنكاح لا يبطل بالاجارة ولا يجوز وطيبها
 بيت المستاجر الا بانه لا يفسد له ولاية الدخول في ملك الغير فعلى هذا لا يجوز الوطى في المهرهون وكره اي للزوج في نكاح خاها
 مشهور بين الناس فسخها اي اجارة انظر وان لم يكن ممن يلقه عار بارضاعها او خيف موت لصبي بان لا ياتخذ لبن غيره كما في المحيط
 ان لم ياتون بالاجارة لها اي انظر لانه يفسد بها الا ان اقترت بنكاحها اي لا يفسد ان كان لها زوج مجبول لا يفسد
 نهية الا بطلانها ولا يلل لصبي فسخها ان مرضت او حبست لان اللبن يفسد بالمرض ويحل وفيه اشعار بان انظر والمفسد
 لا يفسد منها بل انظر لكونها بمنية الفجر او سارة او سنية او مملقة عن اسفهم او ان لا ياتخذ منها او يتقيا اللبن او لا يكون
 بالظن وكان هذا اول اجارة لها او تكثر انما وهم لها كما في المحيط وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه من النجاسة لا
 الدفن كما في الكافي ومصطلح طعامه اي مضغ او طبوخ ووجهه بالفتح ويجوز الضم على نحو غفلتنا قبلنا واربنا والمضى على تقدير
 استعمال اللبن وفيه اشعار بان ليس عليها فمن بالعلاج الصبي كالسكان والذين ينفون عرفت الكوفية وعلى ابيه اي
 الاجراى اعطى الاجرة على هذه الافعال لانظر فلو مات الاب فعلى الوصي من مال الصبي فلا يبطل الاجارة بموته وقال ابو بكر البجلي انما يبطل
 اذا كان للصبي مال وعليه ثمنها اي ثمن نحو الصابون والثياب الطعام والذين للعرف ولا يخفى ان يستدرك بالاشعار السابق
 فان ارضعته لبن شاة اي حتى في لبن شاة مثلا فلو صبت لبن نفسها فيه لم يستحق الاجرة كما في الكفاية وغيره او غذته
 بطعام من الخذا او التغذية كلاهما بمعنى التربية ومضت المدة فلا اجرة لان هذا لا يسمى ارضاعا فان حذته انظر
 فلا اعتبار لميئنا ولبيتهم وان اقام كل بنية فبنية او هذا اذا شدد وانما ارضعته لبن شاة وارضعته لبن نفسها فلو اكتفى بالثني
 لم تقبل لانه شهادة على التقي بخلاف الاول فان النفي فيها دخل في ضمن الاثبات كما في المحيط ولا تصح وتبطل الاجارة عند
 المتعدين للمعابدات اي لكل عبادة غير واجبة فلو كانت على امر سباح كتعليم الكتابة والنجوم والطب التعبير جازت

نفسه

الاجارة

بالاتفاق ولو كانت على امر واجب كما اذا كان المعلم او الايام او المنة واحدا فانها لم تصح بالاجماع كما في الكرياني وغيره
 كالاذان والامامة والتذكير والتدريس الحج والعمرة والتعليم القرآن والفقه وقرارتهما وانما لم تصح لفقو
 الرغبات والاستغناء بالعطيات من بيت المال ونفقت اليوم اى نفقت المتأخرون بصحتها اى الاجارة لهذا العبادات
 لفقو الرغبات ولانه لا يكون لهم خط من بيت المال فلما منع الاب من المرسوم الى المعلم مثل ما يقال في شيبيني وعبدى وغيره
 جنس على ذلك فلما ريد ان يصح على قول لكل فيستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بالتعليم وتامره في اخلاصه والمضمرات والا
 تصح للمعاصي كالغنا بالكدس والمدرس وكفنت كما في الكرياني وتفصيله في الكرامية والنوح اى النذبة بان يكره عليه
 ويعد محاسنة لانه صلى الله عليه وسلم قال كان ابليس اول من ناح واول من اغنى كفاى الكرياني وفيه مرالى انها تبطل الهوى
 والمزامير والطلب وغيره او كذا تحت الاصنام في زخرفة البيت بالتمثيل ولو استاجر جلا ليعتد له طنبوا و بر بطا يطيب له
 الاجر الا انه يا ثم في الاعانة على المعصية كما في المحيط ولو استاجر مشاة لتزئين لعمروس لا يطيب الاجر الا ان يكون على الوجه
 من غير شرط ولو استاجر جلا ليعتد له غنار بالفارسية او العربية طالب له الاجر وكذا لو كتب امرأة كتابا الى اجبتها باجر كما في
 الظهير ولو استاجر ككتابة تعويذ السم يجوز اذا بين الكافر والخط كفاى المنية ولا تعسب التمس بفتح العين يكون السب
 المملتين اى نزول الذكر على الانثى واعطاه الكرا على النزول لانه حرام بالسنة والتعسب اب الفحل واعطاه الكرا عليه التمس في الاصل
 المذكور من انظار والمفرد والعول كما في القاموس والا اجارة المشاع فيما يقسم ولا يقسم عند ابى حنيفة وزفر فرج واما عندنا
 فيجوز وعليه الفتوى وطريق الجواز على قول الكل ان يلقها حكم حاكم يصير متفقا عليه او حكم حكم ان تغدر المرافعة او عقد الاجارة على الكل
 ثم يفسخ فيما يرد لان الشيوع الطارى لا يفسد بالاجماع كما لو مات احد هما او استحق بعضها فانها تبقى في الباقي كما في المضرات و
 ذكر في النوادر عن ابى حنيفة ج انما تبطل في النصف الباقي كما في المحيط وفيه اشعار بان الشيوع المقارن مانع لانقضاء كل واحد
 الاجر على ما قال بعض المشايخ والصحيح انما تنقذه فاسده فيجب اجر المثل كما في العادى وعند ابى الشيوع المقارن غير فاسد كما في الخلاصة
 الا من الشريك فانها جازمة بالاتفاق في طاهر الرواية وعندنا لا يجوز ولو اجرا البنار دون الارض لم يجوز في النوادر
 يجوز وبه فتى ابو على بنسفي وكذا لو اجرا البنار ملكا والعرضة وقف او ملك لاخر وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى
 للشريك فان كل من زيادة عامية كما ذكره الطريز والا اجارة الرحي جرطن به او بيت فيه حجر كيتبه بالالف ايضا بعض
 وقيقه اى الرحي فيفسد استجار رجل رطل او رطلين به بد الرقيق منه او نصف او ثلث مثلا من وقيق هذا البر لان
 غير مقدور التسليم عند العقد وسلي هذا الاستيجار بقيقه الطمان بالفتح ولتشديد (اسيا بان) اذ فاعر بالخمر وفيه شارة الى انه لو عمل
 البديل شياء من البراد الدقيق بلا اضافة لكان صحيحا لوجوبه في الذمة ولا يصح نحوه مما هو في معنى قيقه الطمان كما اذا استاجر رطل
 لينفخ غرله بعض منه فافسده فلا مشايخ بلع او حل الطعام على دابة بصفه او دفع ارضا لغيره فيها اشجار من عند نفسه على ان الاشجار
 والاشجار بينهما فان للدفوع اليه جر المثل مع نصف قيمة الاشجار وللدفع الباقي او دفع الى آخر بقية بالعلف ليكون سحاذ مينا

فان الحادث كله لصاحب البقرة وعليه جبر المثل وثمن العلف فلو باع الصاحب البقرة من المذبح اليه ابراهه عن الثمن كان
 الناجح بينهما الكل في المحيط ولا يصح ويفسد في الاجارة عنده ويصح عندهما بالجمع بين الوقت والعمل لاجازة العقد
 عليه العمل او المنفعة فان ذكر الوقت قد تنقضا والمبتدأ ان يكون العمل مبين المقدار معلوما معلوم بين صح لانه بما ان
 لم يذكر الا الوقت كما اذا يكرى رجلا يوما او الليل يعني بالاجرة بالحق وعن في المبين اذا قال في اليوم جاز سجاوت اليوم
 بالنصب كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لو توسط الاجرة بينهما صح لانه يذكر احداهما مع الاجرة ثم العقد الباقي للتبديل او
 تعيين العمل كما اذا قال استاجرتك ليوم بدرهم على ان تنجز لي هذا القفيز من الدقيق فلو جمع بين العمل في المدة قبل تمام العقد
 يذكر الاجرة لم يصح لانه لم يبين احدهما للمقابلة بالاجرة كما اذا قال استاجرتك لتنجز لي هذا القفيز من الدقيق اليوم بدرهم او
 استاجرتك ليوم لتنجز لي هذا الدقيق بدرهم كما في الكراي وان ذكر الاجرة او لاثم العمل بان قال استاجرتك بدرهم اليوم على ان تنجز
 هذا الكرس لم يصح لان ذكر الاجرة انما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية.

فصل الاجير هو المستاجر يفتح الجحيم كما في القاس من اجرت الاجير واجرة امي عقدت مع عقد الاجارة كما في الرضى او من جرت
 زيدا امي عطية اجرة فهو قيل بمعنى مفاعل بالفتح او فاعل ومن الثمن ان بمعنى مفعول او مفاعل بالسطر سماعي المشرك
 حقة الاجير احتراز عن الخاص فالاسباب لعامة وقد يقال جبر المشترك بالاضافة على ان يكون المشترك مصدرا او تعلق المشايخ في
 الفصل بين القسمين فقول من يستحق الاجراى الاجرة بالعمل لا يسلم النفس لمعقود وعليه في المشترك هو العمل معلوم بين
 عمله ولان يعمل للعامة اشارة الى قول آخر وهو من يقبل العمل من غيره واحد كالتقصار ونحوه من الجزاء والخراج
 والصباغ والحامى والراعى وغيره من المحترفين ومكده لا يصح عند ابى حنيفة وحسن الزفر وهو لقياس ما ملك من المال بلا منفعة
 في يده سواء امكن له التور عنه كالسرة والغصب ولا كالحيث لغالبة الغارة الغالبة قال لان كل التور عنه من قيمة قبل العمل بالاجرة
 بعده معمول بالاجر وغير معمول بالاجر يقول ما اخذ الفقيه الفتوى على قوله كما في المضمرات الا ان المتأخرين افتوا بالصالح على نصف القيمة كما في
 الكراي وغيره وقال الزاهد على هذا ذكرت شائنا بخوارزم وان شرط عليه اى ذلك لاجير الضمان وقال الفقيه ابو بكر بن الحسين
 حينئذ والى الاول مال الفقيهان ابو جعفر وابو الليث ح وعليه الفتوى كما في الذخيرة بل يضمن بعملة ما ملك من حيوان وغيره بعملة غير
 ما دون فيه كالدق الخرق للشوكية في المحيط وغيره فهو غير متباد بالضرورة ولذا انصف المصنف العمل بغيره من الباطل ما لم يطل نفسه المصنف
 بما في الكافي ان قوة الثوب قيمة مثلا يعرف بالاجتهاد فاكل التصيد بالمصالح وفيه اشارة الى ان السعفة بقرت من موج او يح
 ومدهم بل او نحوه لم يضمن الا الا لادى اى لكون لادى يضمن لاجير ماله كما يعمل ان لم يتجاوز العمل المتعاد فلو غرق
 او سقط من الماء السوق لم يضمن من الثمن ان الاشتنا قاصدا لانه على ان ليزا يضمن بعملة المتعاد وان تغير العمل بالي عنه
 الاشتنا بغيره فليس كذلك ما في العادى انه لو قصد عبدا او غلاما طلب الفضة فمات بسبب كان قيمة العبد ودية الغلام على ثلث
 الفضة والاجير انما هو سمي باجير الواحد بالاضافة اى اجير المستاجر الواحد بالسكون جاز الفتح يقال رجل وفتنة خنثى اى

منفرد كما في المغرب ثم اشار الى تعريفه على قول فقال يستحق الاجر بتسليم نفسه الى مستاجر واحد او اكثر ولذا اطلق فلو تم
 رجلان او ثلثة رجلان لم يعمى غنمهما او لم خاصة كان اجيرا خاصا كما في المحيط وغيره مدرته اى الاستيجار مع القدرة على العمل
 وان لم يعمل لكن لا يمنع عنه فلو اشترى لم يستحق الاجر ثم اشار في ضمنه لبشال الى قول آخر في تعريفه على طريق الاجابة
 وهو قيل ان من اشترى حقة في ملكه كما فيقال كالاجير لم يعمى الغنم اى كاجير يشابه لعمى غنم هذا المستاجر لا غير بقية المقام
 في الموضوعين فمن الظاهر ان التشبيل فاسد لانه لا يشبهه في الشرع بعد الغنم لانه لا يشبهه في العمل كما ظن فان المعنى كاجير لم يعمى غنم
 وهو مثال للخاص كما في المحيط وغيره نعم انهم ذكروا الاجر على هذا بعد العمل على ما قلنا او لا بعد الوقت والافسد الاجارة عنده كما هو
 مكنه لا يضمن بالاجماع ما يملك من غير صنعة في يده كما اذا سرق او جعله كما اذا اود السفينة وغيره مما ذكرنا في الاشترى
 الا اذا عمل عملا لم يدخل في العقد كما اذا ضرب شاة فقارب عينها او كسره باقائه يغني عن ان رد المستاجر الاجر تبديلا لعمل
 كما اذا مال من خطته فارسيافاك درهم وان روميافد ربهان من ان يزديافلثة يجب اجرا على فان خط فارسيافد رهم
 لوجب لاجر بالعمى كذلك حكم في الصبغ برعفران العصفور الورس وكذا في السكنى في هذه وهذه وفي المساقاة الى سمرقند وبنال
 وخراسان ولم يحز الزيادة على الثلثة كالباع فالاطلاق لا يخلو عن شيء وان رد المستاجر في عمله اليوم او غدا
 اذا قال ان خط اليوم فله درهم وان غدا فنصف درهم فله اى الموجب ما سمي من درهم ان عمل اليوم فيصح الشرط الاول
 عندهم وله اجر مثله ان عمل غدا فلا يصح الشرط الثاني خلافا لما يجب ما سمي من نصف درهم عندهما ولو خط في اليوم
 الثالث فاجر المثل عندهم ولا يجاوز اجر المثل المسمى اى نصف درهم وان كان الاجر اكثر منه وفي الاجماع لا يجاوز الدرهم ولو كان
 عن نصف درهم في الاول الصحيح لان الاجارة فاسدة والمسمى في الغد نصف درهم هذا اذا اجمع بينهما واما لو قصر على اليوم وخط في الغد
 المثل عندهما واما عند فلقا ان يقول اجر المثل او اجرو تمام في المحيط ولا يسافر بعبد مستاجر للمخدرته ما لا بشرط اى لا يخرج
 الى السفر بعبد الاستاجر للمخدرته الا اذا اشترط ذلك وقت العقد لان خدته السفر شق وقهر مرالى انه يخرج به الى القرى وافيته
 البلد والى انه له ولاية الاستئجار في النوع المخدرة وذو السحر الى ما بعد العشاء والى انه لا يضرب طعامه على صاحبه كما في الظهير
 وما ذكره اولي ما في بعض المنع من قوله ولا يسافر بالكسر فان محبى الثلاثي من مقدمه صاحب الفلاح الفصل
 فصل فيمنع الاجارة جوازا للعييب قديم او حادث اخل بالنفع من المستاجر فلو انهم حاطط من الدار او عور الفلام
 بلا اخلال لم يمنع كما في قاضيان كدبر الدابة المستجرة بالنفع اى جرح ظهرها او خفا كما قال ابن الاثير ويدخل فيه تدل الدابة
 ومرض العبد وانقطاع ما راحى والصنيعة وقية اشارة الى انها لا تمنع بالعييب قيل تمنع والاول اصح كما في الاختيار والى انه
 لا يشترط فيه القضاء الرضا فينفرد بالمستاجر ولو بعد القبض كما في العاوى والى انه لا يشترط حضور المالك كما في المضرت وذكرني
 الصغرى انه شرط بالاجماع فلو انتفع المستاجر بالعييب في مدة الاجارة او ازيل العيب كما اذا بسن الدار
 المهدومة او زال العيب سقط خياره ولم يرد له وتفسخ سعيه الشرط قبل انقضاء الايام الثلثة فلو استاجر

وكما نشره على انه باختيار ثلثة ايام ففسخ فيما فلو فسخ في الثالث منها لم يجب جريه يومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط اختيار كافي افسخ وفيه اشعار بان لا يشترط حضور صاحبه الا على خلافه لا للفرصين الاول المختار وقيل للفتى بخيار في ذلك كافي في الغمرات وفسخ بخيار المروية فلو استاجر قطعاً من الارض صفقة واحدة ثم راي بعضها فافسخ الاجارة في الكل وفيه اشعار بان لا يشترط في هذا الفسخ القصار ولا الاختيار وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط وفسخ بالعذر وهو ضرورة وفيه اشارة الى انما لا يفسخ بالعذر وقيل يفسخ والى الاول ذهب عامة المشايخ وهو الصحيح كافي الكافي والى انه يفسخ به صاحب العذر كافي الال لكنه العيتم انه لا يفسخ بالقصار او ضرر وقيل انه يفسخ به دونهما في عذرهما فافسخ بالدين كما في التمر تاشي وهو اى العذر لزم ضرره وهو نقصان احد المتعاقدين بذنا او الالم المستحق ذلك لضرر بالعقد ولم يلزم به كسكون اى مثل طلع السن العيتم في صورة زوال وجع خرس استوجب جرحه اى استاجره به فانه يفسخ للزوم ضرر القطع وشل بحبس بالدين في حقوق دين من جنس النقطة او غيره ببيان او بيان لا يقتضي ذلك بالدين بشيى الا بحسب ما اجره الجوز من نحو العار المستاجر فانه يفسخ لما ذكرنا ثم يباع وقيل يباع ففسخ الاجارة كافي فافسخان وشل سفر مستاجر عبداً للمخدمة مطلقاً بلا قيد بصر او للمخدمة في المصرفان المولى يفسخ بشبهة السفر والمستاجر تهمة السفر وفيه اشارة الى ان شرط تحقق السفر ان اكراه الموجه استفسل القاضي عن من يسافر معه وقيل ثبت بثبانه بالسفر وقيل القول فيه للموجه وقيل للمستاجر فيحلف بالله انك غرمت على السفر به واخذ الكرخى والقدرى والى ان سفر الاجليس بعذر والى ان سفر مستاجر دار السكنى عذر الكل في المحيط وشل افلاس مستاجر وكان مثلاً ليتجر فيه فانه عذر للافلاس والى اوار بدل الاجارة بلا تجارة وفيه رضى الى ان حقوق الدين عذر بالطريق الاول والى ان فتيق ذلك ليس بعذر لگسا وهو حق فيه خلاف كافي المنية وشل افلاس حياط استاجر عبد التقيط معه فترك عمله وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المتبادر فلو عمل لغيره فافلس لم يكن عذراً لانه تيسر بالابرة والمقراض والى انه لو ظهر خيانتة فامنع الناس عن تسليم الثياب اليه كان عذراً لكل حق الدين كافي المحيط وبدار كثرى الدابة عمن سفره اى مثل انقلاب راي مستاجر الدابة من السفر الى الحضر عند العقد او بعده ولو في الطريق وفيه رضى الى ان بدار قانع السن ودام الدار من القطع والدم عذر والى الدار بالمدنى الاصل وادى مصدر بدار اى نشافيه راي وهو ذو بدوات والاكثر الاستجارة بخلاف شل بدار المكارسى اى اجر الدابة فانه ليس بعذر لجواز ان يعيث اجير او تلميذ افلومرض المكارسى كان عذراً وعليه الفتوى وبخلاف ترك خياطة مستاجر عبد ليتخط معه ليعمل طرف ترك في الصرف فان ذلك ترك ليس بعذر لا مكان ان يخط العبد في بناء منه ويعمل في الصرف في آخر وفيه اشعار بان اذا استاجر وكان الخياطة فاراد ان يتركها ويشغل بعمل آخر كان عذراً كافي الدابة وبخلاف بيع ما اجره اى اذ باع الاجر الموجه من المشتري لم يكن البيع عذراً لان المستاجر

لم يفسد وفيه اشارة الى انه لو باع باذنه لم يفسد وان يعتب في حق النسخ لم يعتب في حق البيع فلا ينزع من يده حتى يصل
اليه ماله والى ان البيع بلا اذنه نافذ في حق الاجر والمشتري لا يجزى البيع بعد نسخ الاجارة وهو الصحيح كما في المحيط والمنسوخ
الاجارة بلا نسخ جموت احد العاقلين اى احد من الاجر والمستاجر او من الاجرين او المستاجرين او الاجارة تنقذ
ساعة فساعة فينتهت على حيوتها وفيه اشارة الى انه لو مات احد الاجرين او المستاجرين انسخ العقد في حتمه دون المحي كما في الكافي
وقد تقدمت في الضرورات فمن الظن انه ينقض باذات المكاري في الطريق فانه لا ينسخ حتى لا يبلغ مائة وكذا اوقات المزارع
المستاجر لا يرض للزراعة نعم بشكل باذات المحقوق عليه كدابة معذية فانه ينسخ حال كونه قد عقد بالانفسه فان عقد احد
العاقلين الاجارة لغية فلا ينسخ ببقاء العاقلين حقيقة كالوكيل اجرا او مستاجرا وفيه اشارة الى انفسه بموتها او الاكملين
الاجر والمستاجر كما في قاضيهان والوصي والاب القاضى ومتولى الوقت ولو موثوقا عليه ولو قال مالك الغاصب دار
منه فخرها اى فخرج من دارى والا يفسخ فاجرهما كل شهر كذا اى فنى عليك كل شهر ما يه فسكت الغاصب ولم
يفسخ داره يحجب المسمى لانه رضى بالاجارة بطريق التماطى وفي اضافة الدار اشعار بانه مقر بانها ملك المنصوب منه فلو جازى
المنصوب منه المبيته ولو بعد سنة انما لا يقضى بالدار بل اجزى على الغاصب وصح اربعة عشر عقد فساد الى زمان المستقبل الاجارة مثلاً
يقول فى ذى الحجة اجرتك هذه الدار كذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنقذ ساعة فساعة وفيه اشعار بان لو اراد انفس
هذه الاجارة قبل مجئ ذاك الوقت ولم يجز فلو عمل بالاجارة يملك فى رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع
قبل ذاك مع البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال فى وسط الشهر اجارته لم يجز كما قال ابو القاسم الصغار
وهو القاضى ابو الليث ولو كبر الاشياء لكان فى قاضيهان والفرق ان الاضافة تنقذ سبباً بخلاف التعليق الا ترى انه لو قال لشدلى
ان تصدق بدينهم غدا ففعل جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلى ان تصدق بدينهم لم يجز وتمازى فى الاصول وصح بالاجماع نسخها
كما اذا قال فاشترك هذه الاجارة بين الشدة لاقى ولو قال اجارته هذه فقد فاسخ لم يجز وقال السرخسى جاز والفتوى على الاول
كما فى قاضيهان وعن صاحب المحيط انه لا يصح اجماعاً كما فى العادى والمزارعة والمساقاة كما اذا قال دفعت اليك هذه الارض
او الاشجار للمزارعة او لعل فيها بعد شهر من هذا الوقت والوكالة كما اذا قال بن عبدى غدا فانه يصير وكيلاً لا يصح تصرفه الا بعد
الشد واختلف فى الغزل قبله وصح الرجوع اجماعاً بشرط علم الوكيل كما فى العادى والوكالة بان قال كلفت بنفس فلان غدا
والمفسار به كذا اذا دفع عشرة دراهم الى فلان وقال بعد ماضى العشرة عشرة من اعمل به مضاربة بالنصف فانه لم يصح
مضاربة الا عند صدق ورثا عشرة دراهم والقضار والامارة اى تفويضها كما اذا قال الوالى لزيد كن قاضياً او اميراً فى
بلد كذا غدا وفيه اشعار بان التحكيم لم يصح مضافاً وعليه الفتوى كما فى الخلاصة والا يصح اى جعل وصياً والوصية والطلاق
والعتاق والوقت مضافة اى مضافات الى الزمان المستقبل كما اذا قال ارضى هذه موقوفه غدا ويصح العارية
والا فون فى التجارة مضافين كما فى العادى وفيه اشعار بان لم يصح تعليق كل منها وقد صح تعليق المزارعة

والمساواة كما في النهاية ويغني ان يكون لا يصح فسخ كل منها غير الاجارة مضافا لا يصح البيع اذا عقد مضافا كما اذا
قال بعتك عبدي عذا واجارته اى البيع اذا عقد فضولى كما اذا قال اجرت البيع عدا وفسخه اى البيع ولو
بيعا جائزا فلو قال احد العاقرين فسخت البيع بعد مضي ستة اشهر لم يصح الفسخ كما في العادى والقسمه فلم يصح
اقتسمت عذا هذه الدار على كذا وعلى هذا الشركة والهبة والصدقة والنكاح والرجعة والصلح عن مال
بخلاف الصلح عن غير المال كدم عمد واسبار الدين اى عن الدين كما اذا قال ابرأتك عدا على عليك ولا يصح
العفو عن القصاص مضافا كما في العادى وفيه اشعار بان تعليق كل منها مضافا كما في النهاية وانما اخر الا بربا مزا
الى رعاية حسن الختم فانه لغة الفصل

كتاب العارية

او رد بعد الاجارة مع اشتغال كل على التملك لا غلطهما من جهة العوض هى اى العارية بالتشديد وفيه يخفف منسوبة
الى العارفان طلبها عيب على ما قال الجوهري وابن الاثير ورد الرغب وغيره بان العارية بائى والعارية واوتية على ما
صرحوا أنفسهم به وفي المبسوط وغيره انها من اعرية تملك الثمار بالعوض ورده المطر من وغيره بالمشتقات استعارة منه
فأعارة واستعاره الشئ على اخذ من ولو لعلوب ان المنسوب لى العارية اسم من الاعارة ويجوز ان يكون من التعاود والتمتع
وان يكون اليازل المعنى النسبة كالكرسى وكرة الزاهدى وشريعة تملك تقع من عين مع بقائها احتراز عن قرض نحو
الدرهم وعن البيع والهبة ورد له جب لك رضى اباحة الانتفاع بملك العين فان المستعير لا يجبر بالاجارة جائزة فيما
يملك بالعوض لانه يعير بالانتفاع بالناس في الانتفاع به والمباح له الا يملك ان يبيع غيره كما في المبسوط بلا عوض احتراز
عن الاجارة ولا ينتقض به حق المور فانها العارية دون الهبة لانها لم تكن الاتمليك العين وفيه اشعار بان العارية
تصح بالتعاطى ولا يشترط الايجاب القبول جميعا كما دل عليه قوله وتصح العارية باعترافك ارضى اى جعلتها عارية لك
لكن في المضمرات ان اركانها الايجاب القبول وشروط القبض ومحتك والطمعتك ارضى اى اعطيتك ما حصل
من ارضى فان المنع في الاصل ان يعطى رجل رجلا ناقه او شاة ليشرب اللبن ثم يرده على انه اضيف الى ما ينتفع به بقا عينية
فلو اضيف الى ما لا ينتفع به بقا عينية كالدرهم لكان هبة كما في الاصل وحمايتك على دأبى اى اركبتك عليها فانها
الحمل هو الاركاب واخذت منك عبدي اى اؤنته لاستخدامك ودارى لك سكنى مصدر بمعنى الاقامة او السكنى
الاسكان حال اى مسكنة او تمير اى ملكت دارى لك سكنى وملكك سكنى بالاك ودارى لك عمرى طرف اى مدة عمرى ومصدر
من اعمرت كما مر في الهبة سكنى تمير وتفسير للنصب على العارية ويرجع المعير عن العارية المطلقة او المقيدة متى شأرا اذا
لم يخلب جارة والا فلا يرجع كما اذا استعاره فادخل فيه زيتا فاستدنى لصرفه فلا يرجع ولا جرحه الى موضع بحد فيه فادخله او استعاره
لترضع انبه فتود وما بحيث لا ياخذ ثدى غيره فانه لا يستدنى عليه جرحه لانه لا يرضع الا من يرضع العارية بالضم

بما لا بد من المستعير ان يملك العارية ولو بشرط ضمان فلو وقع تصاع الحام او كثر التلف من يده وانكسر لم يضمن كما لو
سرق منه متعاقبين يديه وهو نائب قاعدا او مضطجعا وهو في الحضر ضمن لو سرق منه ثلثا مسافرا كما في المحيط ولا تجوز العارية ان
لم تختلف استعماله فان اجرها المستعير طبلت بالكره يملك في يد المستاجر بالاعتد ضمنه المستعير المعير مثل في مثل او لقيمة في
قيمة ساعة العارية كما في شرح الطحاوي ولا يرجع المستعير فيما ضمنه المعير على احد اى المستاجر لا غير فلا فائدة في النكسة العانة او
ضمن المعير المستاجر ويرجع المستاجر على موجه استعير ان لم يعلم المستاجر انه مستاجر عارية في يد الموجه فان علم بذلك لم يرجع
لعدم الغرور وكان الاجرة للموجه المستعير لكنه تصدق به عند الطرفين كما في المغنى وليعار ما اختلف استعماله من العارية كالشوب
للبلد الدابة للركوب او لا تختلف كالدابة السكنى والدابة للحمل ان لم يعين المعير متفعلا به اى من يتفقد تلك العارية ويلعب
مالا لا يختلف استعماله ان عيّن متفعلا به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عيّن وقتي الا كفارة شعار بان المستعير لا يملك الا ربع من الاثني
وهو الصحيح كما في النهاية وكذا اى مثل استعار الموجه بالفتح في جريان الصور الاربعة فيعار الموجه ان لم يعين متفعلا ما لا يختلف
استعماله ان عيّن فمن استعار دابة مطلقا او استاجر با مطلقا بالعين المحل الركوب المحال والركب وغيره من انواع
الارتفاع يحل كل من المستعير والمستاجر نفسه الدابة ويعير كل الدابة له اى محل ويركب كل غيره وآيا من محل الركوب
والاعارة لها فعل المستعير والمستاجر بعين ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه وضمن كل منهما بغيره اى بفعل فلو
حل او ركب لا يعير ولا يضمن بالهلاك ولو اعار محل او الركوب لا يحل ولا يركب الا يضمن هو الصحيح كما في الكافي ففى كل
من الصور الاربعة اختلاف المشكل لما في المغنى وفيه شعار بانه لو استعار با واستاجر ما تقيده بنفسه لا يعير وهذا في الركوب
دون المحل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في الكافي وان اطلق المعير الانتفاع به عارية في النوع فان اطلق والوقت
انتفع بها ما شار من انواع الانتفاع اتمى وقت نثاره وفي بعض النسخ في الوقت والنوع فيكون على هذا انشر على
غير ترتيب اللف وهو صنعة بدئية كثيرة الوقوع فمن اظن ان الاولى ترتيب النشر فمن استعار دابة فله محل والركوب اليوم
ولليل فلا يضمن لو ملك عند الاستعمال وقبله وبعده وان قيد المعير الانتفاع بنوع او قدر او وقت او مكان ضمن
المستعير بالاختلاف في واحد منها الى آخره فقام يضمن بالاختلاف الى مثل او خير الا انه لا يخلو عن شئ فمن شعار ثورا ليكرت بها
فلم يكرت او بعير او ما يحل عشرة اقفرة من الخطه محل شيا اخف واسهل على الدابة او الى مكان كذا او ذهب الى مكان
آخر ولو اقص منه او لم يذهب به واسك في بية فملك في هذه الصور ضمن وتما في العادي وكذا اى مثل قيد الاعارة
بقيد الاعارة واظلاهما بنوع او قدر او وقت او مكان في اية ضمن بالاختلاف الى آخره فقط وهذا من قبيل الاكتفاء
على نحو قوله تعالى بيدك الخير اى الخير والشر وهذا كثير في الكلام القديم وغيره فمن اظن ان الاحسن كذا الاعارة اطلاقا
تقيده فان حكم الاعارة حكم الاعارة ففى كل موضع يضمن في العارية يضمن في الاعارة بلا اجر ففى كل موضع لا يضمن في العارية لا يضمن في الاعارة
مع الاجر كما في العارية غير ورواها الدابة المستعارة تبدأ أخيرة تسليم الاصطبل اى مكان معد له لانه لا يملكها تسليم فلا يضمن بالهلاك

بعدد لانه الى ما هو المتعارف من رد العواري الى دار المالك كما في الهداية وفيه اشعار بان الاستطيل لو كان خارج الدار
ضمن به لان الظاهر انها تكون بلا حافط كما اشير اليه في النهاية والكلام مشير الى انه لو رد بها الى من له لم يضمن كما لو رد بها و
لم يجد صاحبها ولا خادمه فربطها في داره على معلقها كما في المحيط وغيره وروى مع من في عيال المستعير كولداه وعبيده
او اجيره فهو مجاز مسانته اى اجارة مسانته (جزى بسال فادون) او مسانته (جزى ببا فادون) فادون الى العارية
لانه ليس في عياله كما في الهداية او مع اجير ربها اى مع من في عيال الميعر كاجيره او ولده او عبيده اى
عبد من عباده يقوم على دابته اى يتعاهد بها او لا يقوم عليها تسليم الى مالكها فبها عن ضمان الرد لانه الواجب
عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو ملك في يد العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن وتماضي في المحيط
وفيه إشارة الى انه لو استعار عبدا فرده الى دار مالكه او مع من في عياله برأ من الضمان الى انه لو رد الدابة والعبد
الى جنبي ضمن قيل لو رد بها الى من لا يقوم عليها فليس تسليم ولا صح هو الاول كما في الهداية وغيره كروى مستعارة غير
كثير القيمة كالتقديروا لقصته والكور فخرها الى دار مالكه فانه تسليم بخلاف نفيس كقبحه فانه ليس تسليم الا بالرد الى المعير
كما في الهداية بخلاف رد الوديقه والمقصود الى دار مالكها فانه ليس تسليم فبضمن بالملك الا اذا رد الى الملك
ولو يوضع بين يديه وقال شيخ الاسلام ان الوديقه كالعارية وعليه الفتوى كما في العاوى وعارية التقديس
اى الدرهم والدينار والمكيل والموزون والمعدود والمتقارب كالفلوس النافقة قرض فانه عطاء وحده
كالعارية وان ضمن بالملك قبل الانتفاع ولو لم يملك بان استعاره في درهم لتسوية الميزان او تسوية المكان كان
عارية لا قرضا فلو ملك لم يضمن كما في الكرماني وغيره وصح اعاره الارض للبنار والغرس بالسرقة وله اى المعير
في العاريتين ان يرجع عنها لانهما غير لازمة وان يكلف المستعير قطعها اى البناء والغرس في الحال ضمن المعير
ما نقص اى يتقص عنها بالقطع اى بسبب عياله ان وقتها اى عين وقتها العارية لانه عارضه ويرجع قبل اى قبل اتمام
الوقت فلو كان قيمة البناء والغرس قائما في الحال اربعة دراهم وفي المال عشرة فضمن ستة وراهم وذكر الحاكم ان له ان يضمن
لمعير قيمتها فأمين في الحال ويكون له وان يرفعها الا اذا كان الرفع مضرا بالارض فيجب ان يكون الجبا للمعير كما في الهداية وغيره
وفيه رد الى ان باضمان في عارية مطلقة وعنه ان عليه قيمة والى ان ضمان في الموقنة بعد انقضاء الوقت فيقطع المعير البناء والغرس لان
يضر قطع فضمن فبما تعلق عين لاقائمين كما في المحيط وكذا كراهية فنية الرجوع عنها قبل اى انقضاء الوقت لانه خلف الوعد انه
هو علامة المنافقين يستحب الوفاء بالوعد كما في الذخيرة ولو اعار الارض للزراعه فيها لا يباح من المستعير استحسانا لان التظهير
بالؤمن حرام حتى يحصد الزرع من احصده اى جاز وقت الحصاد بالفتح والكسر اى قطع الزرع وتماضي في الرضى وجاز
ان يكون من حصد الزرع يحصده بالضم والكسر اجزاه كما في المقرب وغيره وقت العارية او لا وقت كما في الأصل وذكر الحاكم
ان المعير لو اراد اخذ الارض قبل ان يتحصده فليست له ان يقطع الزرع وان تتركها جازئلا الى الحصاد وكان البوليث الحافط ليقول انما

الايجرة المعتبر او العاضى وفيه اشعار بان ليس المستعير ان يكلف الميعه الزرع وان اراد الميعر ان يعطي المستعير زرعاً وفيه اشعار
 ان ان رضى المستعير وطاع الزرع يجوز والا فلا اكل في المحيط واجرة رد المستعير في العائتين واجرة رد المستأجر المقتضى
 والمؤمن والوديعه والمبيع بيعاً فاسد البعد الفسخ والمبيع بعد الاقالة والمبيع بالعيوب بخيار الرويه والشتر طيب على المستعير
 والموجر والعاصب والراهن والمودع بالكسر والعاضى المبيع والمشتري كفا في العاوى غير وهذا على ترتيب
 الفسخ مع الاشعار في اكل بالاختتام اذ الاجرة انما تجب بعد قطع المرام +

كتاب الوديعه

عقب بما يتبعه اشترى اكل كل في الامانة ترقى الى الادنى لغة فبعضه حتى مقصوده بنار لنقل الى الاسميته من موع ودعا
 ترك مكلها يستعمل في القرآن الحديث كما قال ابن الاثير فلا ينبغي ان يحكم بشتره وذهبوا في المغرب يقال او دعت
 زيدا مالاً او ستودعته اياه اذا وقعت اليه ليكون عنده فانما مودع و ستودع بالمسود زيد كمال مودع و ستودع بالفتح و شرعا
 هي امانة تركت للمحفظ ادنى تسامح والمعنى ترك امانته و دعت بها فخرج لعاريه لانها لا تنفع فالا انه يصد من انهم
 صار اسما ثم سمي بهما يلو من عليه من اهم من الوديعه لاشترط قصد الاحتفاظ به بخلاف الامانة كما اذا وقع الرهن ثوبا
 في حجر احد ربه عن الضمان بالوافق فيما بخلاف الوديعه الا اذا انكرها كما في شرح المداية وغيره بالكن الامانة بين الوديعه
 معنى فيكونان بقبائنين كما لا يخفى وفيه اشعار بانها عقد احتفاظ فيلزم الايجاب والقبول ولو دلالة ولا التوقا لخصا
 الحكم ابن نفع شياني فقال هناك فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يبق له شيء انا لو قال لم قبله
 لم يضمن بالملك لان الدلالة لا يعارض الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وضمانها اي حكم ضمان الوديعه
 كالعارية اي شل حكم ضمان العارية فقد ضمن المتعدي بالملك فلا يضمن بالسرقة ويشتكى منه اعاره الوديعه فانما هو محظوظ
 بخلاف العارية كما في اخراته وله اي المودع حفظها بنفسه في داره ونسره وعائلته ولو اجارة او عارية كما في الاختيار
 وبعض عياله بالكسر جمع عيل بالفتح والتشديد هو من يعوله ويقومه ويتفق عليه كالزوجه كما في المغرب ويجوز ان يكون
 بلا خوف لبعض غايه مفرد على ما في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو النفقة لا المسكنة معه وليس كذلك فان العبرة في
 باب الباب المسكنة الا في حق الزوجه والاولاد الصغار حتى لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يضمن بالرفع اليها كما لم يضمن الزوجه لو
 الى الزوج ولو سكن بها كما في المحيط وغيره لكن في شرح الطحاوى انه من سكن معه ويتفق عليه كالعالم والاجر والاضافة للعصا على مال
 غير متبرعه وان يضمن بالرفع كما في قاضيان وان انتهى المودع عن حفظه لعياله والاحسن تركه لما سيجي تفصيله وله السفر بها وان كان
 له مونة وفيه رخص الى انه لا فرق بين السفر الطويل والتقصير وهذا عنده وقال محمد بن لايسافر مطلقا وقال ابو يوسف مخرج لا يسافر فغيرا
 طريقا كما في الذخيرة عند عدم النهي عنه بان امره باحفظ مطلقا واما اذا حال احتفظها في هذا المصطلح لا تخبرها منه فان كان سفره له مونة
 بان كان سفره لا بد منه وكان في المصطنع في عياله فذلك لا يضمن كما في المحيط وعدم الخوف بان كان الطريق مسابلا مونة فاذا كان لها مونة

فان كان غرا لا بد منه ولم يكن في المصر من في عياله لم يضمن عندهم واما اذا كان سفره له بدنه فلا ضمان عنده وان بدت
المسافة وكذلك عند ابى يوسف ان قربت والا يضمن اما عند محمد بن يوسف مطلقا وفيه اشعار بان لو كان الطريق مخوفا
لا يسافر بها وضمن بالاجماع كما في المحيط ولو حفظ بعيرهم اى بعير نفسه وعياله بان تاجر اجنبا يحفظ ما وصيته يكون عاظما
لا سود عاظما في الكفاي ضمن المودع او ذلك الغير وفيه اشعار بان لو دفع الى عيال صاحبه ضمن كما ذكره القدوري لكن
في الجامع انه لم يضمن كما في العمدى الا اذا اخاف الحرق اى حرقا يحيط بجميع محلهما بالتحريك وقد يسكن النار كما في الصحاح
او العرق اى غرق سفينة الودیعة الودیقة بالتحريك مصدر رويحز السكون على ان يكون اسما من الماغراق ووضعها عند
غارة لم يضمن استحسانا وفيه رفرالى انه ان كان يرضى الى من في عياله دفع الى اجنبى ضمن كما في الكفاي والى انه ان ارتفع الحرق و
لم يسترد منه لم يضمن على ما قال بعضهم كما في العمدى او عند فلان اخر فانه لا يضمن انه حرق ان حفظ وهذا كله اذا كان الحرق
مشهور بين الناس والالم يصدق فيه الا بالبنية كما في الكفاي فان جلسها اى اسكنها المودع لم يطلب ربهما ولو
حكما كما لو قيل على ما في المضرات فاذا راعى التسليم اى تسليم الودیقة وفيه اشارة الى انه لو استرد ما فقال لم يضمن ان حضر
هذه الساعة فتر كما فعلت لم يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والى انه لو استرد ما فقال طلبها عند فلان كان من الغد قال
هلكت لم يضمن ان هلكت قبل قوله اطلبها والى انه لو قال في السر من اخبرك بعلامته كذا فادفع اليه ثم جازى بطلبك العلامة
ولم يدفعها اليه حتى هلكت لم يضمن والى انه لو طلب في ايام ائقنته فقال لم اقد وعليه هذه الساعة بعد ما ائقنت الوقت فاغار
على تلك الساعة فقال غير عليها لم يضمن والقول له الكل في المحيط او ان محمد با اى انكر الودیقة لم يطلب المالك او
قامت مقامه بغيره بلانية الحفظ كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه يضمن بحجود العقار كالمنقول وعن ابى حنيفة راج في العقار
روايتان والى انه لو انكر ما بعد طلبه بان قال المالك ما حال ويعني فقال ليس كذلك عندى وفيه او انكر ما لا يحضره اوفى
وجه عدو وخافه السلف لم يضمن كما في المحيط وعن الجرجاني انه انما يضمن اذا ائقنت عن موضعها كما في الزايدى او خلط الودیقة
بماله حتى لا يتميز ماله عنها خلط الجبس باللبن البر بالبر او الدرهم بالدرهم او بغيره فجنس كمثل الزيت بالزيت او بالبر بالزيت
عنده في هذه الصور لان الخلط استهلاك من كل وجه وقال انه كذلك او اخلط بالعباءة من غير خضبة واما اذا خلط صنبا بجنس فاعلم
فقد شارك فيها فملك من ماله وكذلك حكم المانع عند محمد بن يوسف رحم فقد ضمن صاحب الكثرة كما في الاختيار وغيره
وفيه اشارة الى انه لو اخلط بغير صنعه لم يضمن وهو شر كيه بلا خلاف والى انه لو خلط على وجه يتميز لم يضمن والى انه لو خلط
بعض عياله لم يضمن بوبل الخاط ولو عبد صغيرا وتامه في الكفاي او تعدى فيهما بان كانت ثوبا او دابة فليس
او ركب او عبدنا فاستخدم وليس قسما بجنس حتى يكون جعله قسما له من قبيل التسامح كما ظن نعم لو تركه لما ذكره في ازالة اشتد
او حفظ الودیقة في داره ولو احراز امر المودع به اى بحفظها في غيرها اى غير هذه الدار ولا باعمال
باعمال الضميمة كما في الرضى وفيه اشارة الى انه لو امر بالحفظ في هذا البيت او في الجانب منه او في الضميمة او في

محظ في بيت او جانب او صندوق آخر او يساره لم يقم لانه لم يتفاوت في الخبز كما في الكراني او حبلها
 بالتشديد اي حبل المودع الوديعة حيث لم يعرفها الورثة من قبله اي نسب اهل اليه عند الموت اي لم ينيها
 عند موته ضمن اي استودع في هذه الصور الست لانه فاصب فيها وفي ان يستثنى من الاخيرة صور متوالة
 وقعت عنده غلة الوقت وتويع عنده مال يتيم وغار عنده الغنيمة واهل الفاضلين عنده مال الشركة على قول
 ومعتوه او مرهق محجور عنده مال اصدف ادرك ومات بلا بيان فانه لم يقم في هذه الصور كما في المحيط وغيره وان
 ازال التعدي بان ترك اللبس او الركوب او الاستخدام سليمان ازال ضمانه الواجب بالتعدي وهذا ما وعدنا
 انه اشارة بالضمان في التعدي فلو اخذ بعض الوديعة لنفسه ثم بدله في مكانه فضاء ضمن ثم برى بالرد قبل
 لم يقم صلا والاول صحيح لان الاخذ بنية الاتفاق اخذ لنفسه وهو سبب للضمان كما في المحيط وان احتاطت الوديعة بما
 بلا فعله كما اذا انشق حزامه وانصب احد سمان في الاخرى اشتركا اي المودع والمالك شركة اقتطاعا فالبالك من المالك
 فلم يقم كما اشير اليه ولا يدفع المودع الى احد المودعين كما في الاصل ولا يضمنه كما في الجماع قسطة اي نصيبه مما
 او دعاه من قيمي او شلي كالتياب والمكيل فيقضية الاخر لانه لا يكون له ولاية القسمة وقال لا يدفع او ياخذ لانه طالب بالمسلم
 من نصفه كما قال بعض المشايخ والاصح ان القيمي لا يدفع بالاجماع كما في الاختيار ولا احد المودعين بانفتح وقبها اي
 الوديعة كلها الى المودع الاخر فيما لا يقسم كعبد او ثوب واحد او غيرهما يعيب بالتقسيم وفي مسوط شيخ الاسلام ان يقسم
 حيث الزمان وله دفع نصفها عنده ودفع كلها عندها فيما لا يقسم كالمكيل والتياب وغيرهما لا يعيب بالتقسيم
 وضمن في دفع الكل نصف القيمة فيما يقسم عنده ولا يقسم شيئا عندها وذكر شيخ الاسلام انه اذا ضيان يكون المال
 عند احد سمان الى ان يخبر صاحب المال بجزءه لم يذكر خلافه الا يقسم شيئا بالاجماع قاله اي الكل وفي كلامه اشارة
 الى انهما اذا او دعاهما يقسم عند رجل فملك فقد ضمنا وكذا الحكم في المستبضعين والصبيين والعبدلين في الرهن المكيلين
 بالقبض والمترتين كما في المغنى ولا اعتبار للنهي عن الدفع الى من لا بد من بعض عياله من حفظه فلو قال لا تقبها
 الى امرئك او ابنك او عبدك او غير ذلك والمودع لم يجبر بد من دفع اليه بان لم يكن له عيال سواه لم يقم
 فان وجد بامنه فهو ضامن كما في المحيط ولا تنهى عن المحظ في بيت معين من وارثه وضعها فيه وضاعت
 لم يقم استحسانا وانما خصه انهي بالذكر مع ان الامر كذلك لانه قد اشار اليه في السابق كما ذكرنا الا ان يكون له
 اي لهذا البيت خلل ظاهر فانه يضمن بالخلل وفي شيخ الطحاوي اذا كان البيت الاخر احرز من المنهي عنه ضمن
 ولو اودع المودع الوديعة الى من ليس في عياله بغير اذن ولا ضرورة كاخترق فملك في يد المودع الثاني بلغة
 يفارق الاول ضمن المودع الاول بلا خلاف واما المودع الثاني فلا يقم عنده خلافا لما فان الثاني امين عنده
 لا عند سمان كما في المغنى فلو ضمن الثاني رجع على الاول او لم يعلم ان الاول مودع واللام يرجع على اما اشار اليه المحلواني كما في الواجب

ولو اودع الغاصب الموقوف ثم ملك في يده ضمن اياها من الغاصب الموقوف وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم انه غصب كما في العادى ونقطة الغاصب في هذا المقام مناسب لبيان حكم الغصب والضمان يدل على الفراغ عما تقدم في كتابه فيصلح ان يكون من قبيل حسن الختم والله اعلم بالصواب

كتاب الغصب

اخر من اوقعت مع مناسبه التقاد لان الخيانة مؤثرة عن اللامية هو موثقة اخذ مال او غيره من الغير فمما يقول غصب بالسر الزوجة الرجل وعليه ومنه غصبا وكثيرا يسمى به الغصب وشرفه اخذ مال اخر من اخذ الدم والخمر الميتة وكف من تراب قرة ما رنقه قلوب منع صاحب الماشية عن نعمتها ملك لم يضمن كما في الهناية مقصوم اى سباح الانتفاع شرعا حرار عن الخنزير والخمر والمعارف عند ما محرم اى حرام اخذ بلا سبب شرعى اخر من مال الجربى فى دارهم علمنا اى اخذ اخطا لانه اخر من السرقة فهو قيد ضرورى متروك عن الهداية بلا قانون مالكة اخر من نحو الرهن العارية يزيل ذلك الاخذ صفة له يده اى تصرف المالك عن ملكه واخر من عن التقار كياياتى فاصل ازالة اليد المحقة لاثبات اليد البطالة ولهذا لو كان فى يد انسان ورة فغصب عليها يده فوكت فى البحر فقد ضمن وان فقد اثبات اليد ولو تلف ثمر لستان بغصب لم يضمن ان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال بوزالة اليد اليه على مال اى كان حسن ذكر فى الزيادة اى على ارضين بامو موجب للضمان فيشرط له ازالة اليد وبامو موجب للرد فيشرط اثبات اليد فلا غصب بوجوب الضمان فى التقا لعدم ازالة اليد لانه فى محله بلا نقل تصرف فى المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد وهذا عند الشئخين اما عند محمد بن حنفى التقا غصب وانصح الاول فى غير الوقت فى الثانى فى الوقت كما فى العادى وغيره حتى لو ملك العقار بان عليه اى اود قطع شجرة او ذبيب به ايسل فى يده اى الغاصب لا يضمن عندنا يضمن عنده وانما لم يضمن ميس الزرع والشجر فى غصب الارض والكرم لانهم نقلوا عن محله اودى حكم العقار كما فى العادى وما نقص من العقار بان فوات جز منه او غيره ليعلمه من السكنى او الزراعة والحدادة ونحوها يضمن التقا فلو بدى حائط الدار ضمن بالبناء والقيمة على التقا كما فى النية ولو اخذ التراب من الارض ضمن بالتقصان وان لم يكن له قيمة وقيل يوم بالكس ان كان له قيمة فقد ضمن وان لم يتقص كما فى قاضيه ان كمن فى النصف ان بهلاك العقار ونقصانه لم يضمن عند ابى حنيفة ربح خلافا لما ويعرف نقصان ابن يظنكم يتاجر هذه الارض قبل نقصان ويكم بعده فالتفاوت قيمة ناقص كما فى النية واستخدم ادم العبد لو شتر غصب حتى لو ملك ضمن القيمة او نصيب صاحب لوجود ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان استخدم عبدا شتر كليس لغصب فيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة وكلها غصب فضمن نصيب صاحبها ولو ركب فزل وتركه فى مكانه لم يضمن لان الغصب لم يتحقق بدون النقل كما فى المحيط ونفى ان يكون الاستخدام كذلك لا غصب جلوسه اى الجالس على البساط اودى الدار ولا زالة حكمه اى نصيب الاثم اى استحقاق النار لمن علم ان الماخوذ مال الغير فلو ظن وجعل فلا اثم لكنه يوجب الضمان لانه

يتعلق بالازالة ويعني ان يعلم ان الغصب من الكافر اشد لانه معاقب بالنار اذا لم يوضع عليه وبال كفره الدائم ولا يكون له طاعة لئلا يقال ان خصوصته الدائمة اشد من خصوصته الآدمية كذا في المضمرات ورد العين المخصوصة في مكان غصبها لتفاوت القيمة بتفاوت المكان حال كونها قائمة موجودة في يد الغاصب سواء كانت شئلية او قيمية فلو كانت القيمة في بلد المخصوصة اقل مما في بلد الغصب فحينئذ للمغصوب منه ان يتنظر او يرضى او ياخذ القيمة يوم المخصوصة كما في العمادى وسف التقدريم اشعار بان رد العين اتم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بان نصف فان الجهوزية مبنية على الموجب الاصل وهو القيمة كما في رد العين والهداية وحكمه العزم اى ضمان العين للمالك بالكلية بفعاله وبفعل غيره او بآفة سماوية ويجب في المتشكلى اى ما يوجد له شئ في الاسواق بتفاوت القيمة كذا ذكره المصنف الا انه في كل نحو التراب الصابون والسكنجبين فانه في كل شئ مماثلة في موضع المخصوصة عند شيخ الاسلام في موضع الغصب عند الامام السرخسى كما في المحيط فان كان القيمة فيه اكثر للمغصوب منه الخيارات الثلاثة وان كانت اقل فلهنا صيب الخيارات الا ان يتنظر كما في العمادى كالمكيل المتقارب والموزون المتقارب والعدوى المتقارب والزعمى المتقارب اى بالتفاوت احاد في القيمة وانما يقيد به لانه ليس مطلق كل منها شيئا لا ترمى ان السوئى انما يظن البعير بتقدريم الزار بالفارسية (طوى اى مغرين) قيمان وان كان الاول كيليا والثانى ذريا على ما قال صدر الاسلام في كتابه الى التمسك بالمكيل والعدوى المتقارب وكل موزون مصنوع بغيره فبعض فان لقطع اشئ بحيث لم يوجد في الاسواق كما في الكرامى وغيره او لم يوجد صلا كما في شرح الطحاوى في قيمة عند ابى عبيدة يوم تحميمان اى تقضى منه ما هو الاصح كما في الخزائن وهو اصح كما في التختة وعند ابى يوسف يوم الغصب هو اعدل الاقوال كما قال المصنف هو الخيار على ما قاله فى النهاية وعند محمد يوم الاقطار وعليه الفتوى كما في حيرة الفتاوى وبه افتى كثير من الشايع كما في حرف الكفاية ويجب في غير المتشكلى بآيات تفاوت احاده في المائتة من القيمة يوم الغصب بالاجماع كما في المضمرات هذا اذا كانت بالكلية وكذا اذا استهلكته عنده واما عند ما قيمته يوم الاستهلاك كما في المختلفات كالعدوى والزعمى المتفاوت والموزون وكل موزون غير ذلك المصنوع ومادون نصف صاع واما احتياط من موزونين وكيلين كالبز والشعير المتخلطين كما في العمادى فان دعوى الغاصب المملوك اى هلاك المغصوب جالس ذلك الغاصب لانه مقر بالغصب فاذا انكرا قام عليه بنية واصح قيل البنية في حق الجبس فيه رفر الى انه لا يشترط بيان الجنس والصفة والقيمة وقيل باشتراط حتى العلم بطن بعضه بكونه الى راي القاضي انه اى المغصوب لو تقضى ولم يملك ظهر حينئذ تقضى بالقيمة وفيه اشعار بان لوضى بالقيمة قبل الجبس لم يقض به عليه وقال المحاوى انه يقضى به حينئذ الكل في المحيط ثم اى بعد هذا التلوم والعلم بالهلاك فقصى عليه المبدل شيئا او قيميا وفيه دلالة على ان الموجب الاصل رد العين والقول فيه اى في مقدار البدل للغاصب مع يمينه لانه المنكر ان لم يقيم للمالك حجة الزيادة التى ادعاها فان قيمته حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يقبل قول الغاصب

عينة وقية اشعار به ولو لم يتم واقام الغاصب حجة القلة لم يقبل وهو اصح كما في النهاية فان ظهر غصب باعدي ملكه وثمة اكثر
 اى حال كونه قيمة اكثر مما ضمن الغاصب به وان قل كذا في الف درهم كما في الزايدى والى ان قد ضمن الغاصب بقوله
 اى الغاصب مع يمينه اخذ هـ اى الغصب الظاهر للمالك وروى له لانه لم يتم رضاه او مضى الضمان اى اجاز
 ضمانه بان رضى بالبدل وترك الغصب في يد الغاصب فيه اشعار به لو كان القيمة دونه او سلمه يمكن له خيار لانه لو ركب
 ملكه كان في ظاهر الرواية انجازه وهو الاصح كما في الهداية فالاولى ترك قوله (وقية اكثر) وان ظهر وقية اكثر مثله او دونه
 وقد ضمن الغاصب لا بقوله اى الغاصب بل بكوله او يقول للمالك او يمينه فهو اى الغصب للغاصب لرضا
 المالك به وان اجر الغاصب الغصب او الامانة كالعارية والوديعة او ربح الغاصب الامين بالتصرف
 كايبيع فيها اى الغصب والامانة تصدق الغاصب والامين وجوباً بالاجرة والربح عند خلافه لا يوجب فدية
 اشارة الى ان كلام من الاجرة والربح صار لكما لكما جديداً واما الجنبت بسبب هو تصرف في ملك الغير وكل حال عنه لان
 ملك باو الضمان والى انما لا يعرفان في حاجتهما الا اذا كانا فقيدين فافضى منهما لوفى تصديقاً لى ان لو ادعى الى الملك
 حل له التنازل لزوال الجنبت كما في الهداية والى انما لا يصيران طالين تكرر العقود وتداول الامانة كما في الكفاي لا يجوز
 الغصب والامانة وراسم او دنايه لم يشير اى لم ينفذ اليهما وقت العقد بان اشار الى غيرهما واطلق ضمن فدية او اشعار
 اليهما ولقد غيرهما فانه لا تصدق به لانه طلال فيه اشارة الى انه لو اشار اليهما ولقد ما تصدق لانه وان لم يتعين الاشارة الا ان
 ضم نقد يورث انجبت بذلكه عند الكرخى وعليه الفتوى وما خرج في هذا الزمان كما في الذخيرة وغيره الا ان مشائخنا قالوا انه
 لا يطيب بكل حال وهو المختار لاطلاق البسوط والجامعين والى انه لو تزوج باحداهما امرأة او اشترى امته او ثوباً او طعاماً
 حل الانتفاع ولم تصدق بشئ في قولهم لان الحرة عند اتحاد الجنس وكل منها مخالفت للدرهم والدنانير كما اشير اليه في الهداية
 وغيره ثم شرح فيما يوجب الملك فقال وان غصب شياء وغير الغاصب اياه بالتصرف فانه اقتران من صبي غصبه فصار
 بتجديده فان اخذه بلا ضمان فزال اسمه احتراز عن كاذب فكتب عليه او طعن فزال المولى من نصيبه فخصمه فاحصه فخصمه فاحصه
 لا يقطع بحق المالك وقيل يقطع كما في المحيط وعظم منافع اى اكثر مقاصده احتراز عن دراهم فسبها بلا ضرب فانه
 وان زال اسمه لكن بقي عظم منفعته ولا يقطع حق المالك عنه كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم مع منافع
 كما ظن ضمنه اى الغاصب الغصب وملكه بتقرر الضمان على الغاصب كما هو المتبادر واليه ذهب بعض المتقدمين قال بعض
 المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند ادعاء الضمان كما في البسوط فلو ابى المالك الى هذا القيمة واراد اخذ الغريم يكن له ذلك
 كما في النهاية لكن على عن الامام مفتي تقي الدين ان اصح عند التحقيق من مشائخنا على قضية ذهب اصحابنا انه لا يملك الا عند
 تراضى الخصمين بالضمان او قضاء القاضي به واداء البدل كما في الذخيرة وغيره بل اصل الانتفاع به لانه ملكه بثبوت قبل او
 بعده شكلاً او قيمياً حقيقة او ملكاً كما اذا ضمنه الحاكم او المالك كما في الهداية وغيره وقية اشارة الى انه لا يتخلص من ربه

اذ اربل بلا توبة والى انه يحل بعد بلا اتمال كانه لم يحل كما في المحيط وغيره كمن ساق ابا بل وبقره فمضت ببيع سلخا ويا بها
 وطعها فانه ينفذ غير باطل يزول الاسم بالبيع ولا لا يقطع بحق المالك وضمن النقصان كذا بالتأريث لا يقطع وقيل يقطع
 اذا كان للارباب قيمة كما في الزاهدى وفيه اشارة بانه لو مضى الخطه او المم الغصب صار المالك بلا صل وبذا عندهما واما عندهم
 وكذا لو مضى طعنا مضمونا فاقطع بشرط الطلب عنده وجوب البطل وعندهما او اوه وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وش
 جعل حظه وصدا وساجه مضمونه انما شل كوز او فلسا او سينا او بابا فانه ضمنه وبالك بلا صل بخلاف جعل الحجر
 النفقة والذهب انما او درهما او دينار فان الاسم باق فعنده للمالك بلا شئى عليه وله وضمن شله عندهما وفيه
 اشارة بانه لو دفع درهم الى نافذ ليقذفه فخر ما وكس ضمن الا اذا امر بالغير على ما قالوا كما في قاضيان وفيه شعا بانه لم يضمن
 بعضهم على ما تقر ولو خرق ثوبا مضمونا بالشد يد او تخفيف كما في المفترات والاول اولى لانه يشي الى الخرق الفاحش
 فلكم خرين في تفسيره اختلاف والصحيح ما اشار اليه بقوله وفوت بذلك التخرق بعض العينية وبقى بعضها وبعض لفعبه
 وبقى بعضه بالواو وفي بعض النسخ بكلمة او كما في نسخ التوقاية وهي بعض الواو كما في المغنى وغيره فان الاول هو الصحيح كما في الكفا
 والهداية والمحيط وغيرهما فمن انظر الحكم الجرم بنساده بانه ينفذ خرق فوات بعض العين ون بعض النفع طرحة
 اى الثوب المالك عليه اى المخرق واخذ منه قيمته سالما او اخذه الثوب المخرق وضمن المالك مخرقه
 نقصانه وفي المخرق اليسير ضد الفاحش قوت الجوده لافوت بعض العين وبعض النفع كما اشير اليه في المحيط وكلمة
 ضمن بالنقص لانه ييب من وجه وقيل الفاحش بالنقص ربع القيمة واليسير ونبه وقيل نصف القيمة ودونه قيل لا يصلح
 بعده ثوب ما يصلح له وقيل يرجع فيها اى اهل الصناعة فمأخذها فاحشا ففاحش يسير فغيره وقيل ان طويلا ففاحش وعرضا
 والاول صحيح فانما ذكره المسئلة منها لانه غصب حقيقة او حكما او بنى عليه بعض مسأله من قطع الثوب الغصب فاحشا او يسيرا لكل
 في المحيط والاصل ان ما يوجب النقصان اربعة وفي اكل ضمان الا فى الاول تراجع السعروفوت جزء من العين وفوت صفت
 مرغوب كفوت السمع واليد في العبد وفوت معنى مرغوب كفسان حرقة في العبد في يد الغاصب كما في الزاهدى ومن
 بنى بناء في ارض غيره غصبا او غرس شجرة كذلك اعر الغاصب بالقطع اى قطع البنا او الشجرة والرواى والارض
 فانته الى المالك ولو كان القيمة اكثر من قيمة الارض قال الكرخى انه لا يورثه حينئذ ضمن القيمة وهذا هو الحق لمسائل الباب
 كما في النهاية وبما فتى بعض المتأخرين كصمد الاسلام وانه حسن ولكن نحن نقول ان الكتاب اتباعا لاشيا كما في العاود
 ومالا يد من معرفته ان القلع انما يحل اذا لم يقض عليه بالقيمة والا قبل انه يحل وقيل لا يحل لانه تضييع المال بلا فائدة
 كما في الزاهدى وللمالك ان يضمن للغاصب قيمة بناء او شجرة امر لبقائه اى قائم في الارض لاقيمته فقلوا عا
 اذا القلوع قيمة اكثر من القائم فان المؤنة والاجرة صرفت في قلع القلوع دون القائم كما في النهاية وطرق
 معرفة القيمة ان يقوم الارض ببناء او غرس فتقوم مع احد ما يستحق القلع فيضمن الفضل مثلا اذا كان

قيمة الارض بدونه عشرة دراهم ومستهحق القلع خمسة عشر ضمن المالك خمسة للعاصب ويسلم الارض معه للمالك
 ان نقصت الارض يد ابي القلع وروى هشام عن محمد ان الارض ان نقصت به اخذ الارض ضمنه النقصان
 وليس له ان ياخذ الاشجار وفيمن قيمة للعاصب انما ذلك اذا فسد اللب في ثلثها كافي المحيط وغيره وان حرق ثلثها
 او صغر العاصب الثوب الابيض ضمنه ابي ضمن العاصب قيمة ذلك الثوب حال كونه ابيض وسلم الى العاصب
 او اخذه ابي الثوب وعظم ما زاد او الصبيغ فيه لان الصبيغ مال يتقوم للعاصب للمالك ترك الثوب على حاله والصبيغ
 على حاله ويبيع الثوب وقيم الثمن بنحوه على قدر ما كان في المحيط وان سوي ذلك الثوب ضمنه ابي ضمن المالك قيمة
 ابيض او اخذه ولا شئ عليه للعاصب وقالوا ان السواد كالحمرة في حكم النجاسة فيمن ابيض غرم قيل ان كان الثوب
 مما زاد قيمته بالسواد فاجاب ما قالوا ان انقص فما قال وقيل ان هذا اختلاف زمان فاجاب على عادة بني امية وما
 على طريق العباسية على ان يارون الرشيد شاور ابا يوسف في ثوب لبس فقال حسن اللون انما كتب به كتاب
 الله تعالى فاستحسنه يارون وتبعه من بعده كما في الكرماني وغيره وان باع العاصب العبد المصوب او عتق ثم
 ضمن نقدا لبيع ابي بيع العاصب لا العتق لان الملك الناقص كفي لنفاذ البيع لا العتق وفيه اشارة الى ان
 تضمن قيمة يوم الغصب ويوم البيع سوار في النفاذ وهو لم ينفذ الا اذا ضمنه قيمة يوم الغصب الى ان يوايهما يشري فقام ضمن المالك
 العاصب لم ينفذ البيع الثاني بطل وقيل ينفذ الاصل انه صار ملكا من وقت الغصب كما في العمودي ورواها الغصب وما دونه
 متصلة كالسمن والجمال او متفصلة كالولد واللبن والتمن ولا يضمن ان يهلك اذا لا يزيلها العاصب عن
 يد المالك والاحسن ترك الشرط اعتمادا على الاستئثار الى بالتعاري بان الملك قد جاز او اكل او باع ولم يمنع ابي
 يمنع العاصب اياها عن المالك بعد الطلب ابي طلبه منه وخمر المسلم لا يضمن مسلم او ذمي ان يهلكها بالشرب او القمار
 الملع او اخل او غيره فيضيق فلا فلو اهلك خمر ذمي ضمن وتامه في النهاية وفيه اشعار بان اثم به وهذا اذا اتخذ بالتحليل فلو
 اتخذ بالشرب او البيع لم يثم كافي الجواهر وخبره كذلك فلو اهلك مسلم او ذمي خمر ذمي ضمن ومنافع الغصب
 لا يضمن ان يهلكها ابي وثمان في يده فلو غصب عبدا خبزا او دابة او شغل اياها ثم رده على مالكه لا يضمن وفيه اشعار بان لو
 غصب منافع بدون الاهلاك لا يضمن بالطريق الاول كما اذا غصب ذلك العبد اياها بلا استعمال ثم رده كافي الكرماني و
 يستثنى منه منافع غصب الوقت فانها ضمن وعليه الفتوى كافي العمودي وسلي من طين التجارة غصبا واعرض على ما ذكره
 من الاصل اعراضا فعليا بان السليجية انه لو سئل دارمعة للاستفلال وجب اجرة مثل وعليه الفتوى بخلاف غصب السكر فقتل
 في من ماء الرطب اذا اشتد والنصف اسم مفعول من التصفيف ما ذهب نصفه بالطنج من ماء العنب فانه يضمن قيمتها
 ان يهلكها وقال لا يضمن وفيه اشعار بان لم يضمن ان يهلك الباذق ما ذهب قليله بالطنج منه وعن ابي حنيفة ج فيه واما
 كافي الهداية والمعروف ابي معز سلم او ذمي بالسكر وسكون العين المهمة ففتح الزار والطار نوع من الطما بغير خذ

اہل الیمن کما فی المغرب فمن الظن انہ آتہ اللہ کما لہ مار وغیرہ والاحسن ان العرف یفصح بعین السکون احد المعارف آلات
 اللہ کما لہ بطور الطینور والصنح والعود والمزار واطبل الدف ونحو ما یحب عنده قیمته لا اللہ وای قیمته المعروف من حیث انہ
 خشب منہوت تنفع بنی الجملۃ لانہ من حیث انہ آتہ لتسلمی وقالہ لم یضمن ویز الاختلاف فیما اذا فصل بلا امر اللہ واما فلا یضمن
 بلا خلاف وقیل ہذا اختلاف فی طبل ودف اللہ واما فیما للعروس فیضمن بلا خلاف کما فی البدایہ وغیرہ وعلی ہذا الخلاف
 الزہد واطنرج وفتی بقولہا کثرة فساد الزمان کما فی الحقائق والمحیط وغیرہا وفی الزاہدی انہ لم یضمن فی قولہم کثیر فان
 الجمر وخوابیہ وعود لغنی وفی الصغری ان الاختلاف فی الضمان دون اباتہ اطلاق المعارف ومن حل فیہ عبد
 ولو عاقل فذہب اور باط سفینہ فخرت او فتح قفص طائر او باب اصطل واتبہ فذہبت لایضمن عندہا خلافا لہم
 وعندہ لو طار وذہبت علی الفور ضمن والا فلا وقال السرخسی لو کان العبد عاقل لم یضمن بالاتفاق وفی الکشف لو امر عبد
 بالاباق ضمن ومن سعى ونم الی سلطان ولو غیرہا ففیضمن السامی مطلقا وعلیہ الفتوی کما فی الجواهر والسعایہ یخص
 بالقیمۃ کما فی المفردات بغير حق فلو کان لہ ذبیہ ولم یکنہ دفعہ الا بذلک لم یضمن کما فی الغروب اذا اشکی الی سلطان فاخذ
 منہ ما لا کذاک وکذا اذا کان یفسق ولا یتبع بالامر بالمعروف کما فی المحیط او قال ولو صاد قاصح حاکم اسے رجل
 مصاحب نظام لغيرہ الناس جزا فلا محالة فلو کان قد لا یفرجہ منہ فاعلم لیس کما فی المحیط انہ اسی فلانا وجہا وجمع بالالا
 فخرہ السلطان او الحاکم لایضمن عندہا وضمن عند محمد جرح لانه غیر مضطربہ ومو المدا رکما فی القاعدی وعلیہ الفتوی
 کثرة الفساد کما فی الخلاصۃ وغیرہا معلومات السامی اخذہ المظلوم قدر الخمس ان من ترکہ وهو صحیح ولو کان عبد المملک
 بہ الا عند التقی ولو کتب عامل سامی اہل بلد بامر سلطان ودفع الی اعوان فاخذوا منهم درہم فالمطلۃ علی کل من التکلیف
 فی الدین والآخرۃ وذكرہ الشیخ انہ لو امر انسانا باخذ مال الغیر فاضمان علی الآخذ لان الامر لم یصح ویکفانی فی کل موضع
 یکون الامر فیہ غیر صحیح کل فی الجواهر وقد تقرر ما فی الخمس علی الضمان فهو الکافی انہ اعلم بالصواب

کتاب الرهن

اور بعد الغصب لان فیہ استيفاء فی الحال بخلاف الرهن فهو اسم وضع وثیقۃ للدين کما فی المفردات ومصدر
 رهنہ الشئ وقد قالوا الرهنہ ایمی جعلہ رهنًا وارهن منه ای اخذہ کما فی القاموس فالراهن المالك والمتهن
 اخذ الرهن لکن فی اکثر الکتاب انہ لفظ الجبس وشعره ما یجلس مال مقوم حیوانا کان او جادا وعرضا کان او عقارا
 اندر وعا او معدودا کیلا او موزونا وقیۃ اشارۃ الی ان الجبس الدائم غیر مشروط ولذا الوا عارہ
 من الراهن او غیرہ باذنہ او غصب منها الراهن لم یبطل والی انہ یجوز الرهن بطریق التعاطی کما فی اکثر النسخ
 بالعدہ الا ان یعمم والمبتدیان ان یکون الجبس علی وجه شیع فلو اکره المالك بالذخ ایہ یکین رهنًا کما فی اکثر
 فلیس علیہ ذکر الاذن کما ظن ویدخل فیہ رهن ذمی خمر عنہ ذمی بحق اسے بسبب حق ماسے

منها قضى كما في اختلاف الأفضل منها فان الأفضل صلح ان يكون بعضا منها لان المعرفة تبادول المعرفة فانه قاعدة
 فقيته لم يشتر عن النجاة وتمت الكلام في إطلاق الرهن ولا يخفى انه مشعر بحكم المساواة ولذا فرع فقال فلو ملك كل الرهن
في يده وسماى القيمة والدين سواراى متساويان في المقدار سقطت فيه رأسا لاستيفار وان كانت قيمته
 الرهن اكثر من الدين سقط فلم يرجع الى الرهن شيئا فالأفضل امانة اى ما كان زائدا على الدين من الرهن في يده كان
 امانة فلم يضمن بهلاكه وفي قيمة له اقل من الدين سقط من دينه بقدره اى ذلك الاقل ورجع المهر من
 الى الرهن بالففضل من دينه وفيه اشعار بان لو ملك بعض الرهن قسم الدين على المالك والموجود فلورهن
 واراقيمتها الف بالف فخرت في يده قسم الالف على قيمة الذبارة والعقبة يوم القبض فما اصاب الذبارة سقط وما اصاب
 العقبة بقي وتامه في العادى ويحفظ الرهن وجوباً على المرتن كالو وليقه فيحفظ نفسه وبعض عياله كالوالد والزوجة والول
 والعبد والاجير كما وفيه اشعار بان المرتن لو اخذ باو اخذ به المودع ولذا قال وان تعدى المرتن في الرهن كالنظر
 والبصع واللبس والركب والسكنى والاستخدام بلا اذن والسفر ضمن كله بكل قيمته كالنصب اى مثل ضمان
 لا الرهن فلا يضمن ما راد بل عليه قيمته يوم القبض في القيمي واشل في المشلى الا اذا انقطع فقيته يوم الخصومة
 وفيه اشارة الى انه يحرم الانتفاع من الرهن بلا اذن له وانما لا اذن فيكره كفا في المضرات وغيره ولا يكره كفا في
 المينة فلوا راوا استمرار الاذن قال كلفنا من الانتفاع كان ما دون ما به في مدة الرهن كفا في الخزانة ولا يصح من المرتن
 والمودع فيهما اى الرهن والودعية رهن واجارة واعارة ولو من عياله وايداع عند من يذو التصريح باعلم
 ضمنا فان اكل تعدى كما لا يخفى ولا يصح في المودع بانفع الاول اى الرهن فيصع فيه الاجارة والاعارة وكذا الايداع
 وفيه اختلاف عند اصحابنا وتامه في العادى ولا يصح في المعار الا ولان اى الرهن والاجارة فيصع الآخران وقد
 نظم اكل فقال نظم موصرا من قطعى دارد ورثة عاريت را موصر ومهون مكن برهن ومودع قابل اين
 جاريت به بشنوا زهدا الشريعة اين سخن لا يسطل الرهن مقدرا الوقيل واحدا من العقود الاربعة لا
 تعدى لانيافيه عقد الرهن لكن يضمن بالهلاك جنبه كما مر اى مثل ضمان النصب وفيه اشعار بان لو صاد
 الى ليدفاق عاود رهن او برار عن الضمان كفا في العادى وجعل النجاة بفتح التاء وكسر باقى المحض المينى وليس
 يكسر الصاد وفتح الابع الصغرى تعدى استعمال لاخت وفيه اشارة الى انه لو جعل النجاة فوق خاتم له يضمن الا اذا كان
 من جعل بخاتمين كفا في قاضيان وجعله في صبيح اخرى ايهام او سبابة او سطى او بصر خط سوار كان الحافظ طرا
 او امرأة وقال شائنا ان تعدى منها ففى ضمانته وتامه في العادى ولا يخفى انه لو قال جعل النجاة في غير الخط حفظ المكن
 مغنيا عن سابقه واذا اطلب المرتن ونيه في بلد العقد امر المرتن باحضار رهنه ان لم يكن للرهن مؤنة على القربة
 الآتى الا اذا وضع الرهن بفتحها عند عدل عندئذ لا يؤمره وفيه اشعار بان لو لم يقدّر على احضاره اصلا لم يمس قيامه

كما في الذخيرة فيسلم كل دينه عند احضار المتيقنين الحق ثم يسلم رهنه وفيه رد الى انه لو سلم بعض الدين لم يؤد لمسلم بعض
 الرهن كما في الهداية وكذا ان طلب ربه في غير بلد العقد امر باحضار رهنه وقيل لا يومر ان لم يكن للرهن مونة
 حمل اي ثقله ولا يخفى ان المونة يرفع مونة الحمل وفيه اشعار بان اذا كان له المونة اجبر الرهن على قضاء الدين في اليوم
 بالاحضار لكن ان طلب الرهن التحليف يحلف على التبات ما يملك الرهن كما في الذخيرة وعليه اي المترين قول نعم لمسلم
 وفتح المنة جمع مونة حفظه اي ما يحتاج اليه في حفظ نفس الرهن كاجرة الحافظ والبيت وماوى الغنم فلا يلزم شي منه فلو سلم
 على الراهن كما في الذخيرة وعلى الراهن وان لم يكن في الرهن فضل مومن بتقيته اي ما يحتاج اليه في نفس الرهن كالطعام
 والشراب واللباس اجرة النظر والراعي والعلف وسقى البستان وكري الانبار وتقيح النخل وهذا اذا التزم وغيره مما يصح
 وعليه العشر والخراج وجعل المالك باضم اي اجرة رادة من الفار ومداواة الجرح اي معالجته وضمن الدواب
 الطبيب قدر الجناية منقسم ذلك باحصاء على المضمون اي ما دخل في ضمان من الرهن والا مائة اي لم
 يدخل فيه منه وهذا اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء فلورهن عبد بالقيمة الفان فالق فدره رجل من مسيرة
 السفر فاجعل عليها نصفان وعلى هذا الدواة وقال مشائخنا اذا جرح عند المترين والافضل الراهن وقيل انه على التزم
 في المالكين كما في الكرماني واما اذا كانت اكثر فعليه بقدر المضمون وعلى الراهن بقدر الزيادة كما في الخزانة واعلم ان الراهن
 اذا غاب فالتفت المترين عليه شيئا بل اذا نه فهو مقطوع الا اذا جعله القاضى دنيا على الراهن فمجر والامر بالاتفاق لم يرجع
 عليه عند اكثر المشايخ وعنه لو اتفق بالقضاء وهو حاضر لم يرجع وعند ابى يوسف يرجع حاضر او غابا كما في الذخيرة لكن
 في قاضيه ان لو كان حاضر او ابى عن الاتفاق فامر القاضى به رجوع عليه وبه يفتى +

فصل الاصح ويطلب كما في المعطوفات بعده على ما في التفت وغيره رهن مشاع ولو لم يقسم ومن اشترى
 شيئا عاقلنا كرهين نصف الدار شيئا كذا او طاريا كرهينها ثم انقسم في نصف شيئا وانما يطل لان هذا الشيوع راجع الى محل الرهن
 ولا يرجع الى محل فالتقار كالاتحاد وقد قالوا باشتناء البتة من هذا الاصل لانها لا تحتاج الى قبض الا عند العقد بخلاف الرهن
 فان نكح ودام لقبض كما في الكرماني وغيره فمن النظم انه منقوص بالبتة وعند ابى يوسف رهن ان الطارى غير طيل فالبطل
 ما لا يكون بالا اذ لا يكون المقابل مضمونا فلو قبض مشاعا لم يدخل في ضمانه وعن محمد انه دخل في ضمانه ولو قبض مفزالم يكن
 رهنا لا تجدي العقد وانما لم يصح بالبطلان لان الخصم قالوا انه فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمونا ولو قبض مفزعا وجا
 والفساد ضد الباطل وشيئى ما كان الراهن شئين فانه لو كان لرجل على رجلين دين على كل على حدة فربها به عند مشتركا
 بينهما جميع فقه ربها واحد اذ لو رهن كل نصيبه من العبد لم يخرج كما في الذخيرة ولا يصح رهن تمر على نخل وونه اي النخل
 ولا رهن برع ارض او حقلها وونها اي الارض وفيه اشارة الى انه لو رهن باصولها جاز لانه يدخل من الارض
 في الرهن ذلك معلوم معين الى انه لو فصل احداهما عن الآخر وسلم اليه مفصولا او امر المترين بالفصل واقتبض جاز

والى انه لو رهن الارض ون اقل جاز به راية ولم يجر في ظاهر الرواية والى انه لو رهن بنا الارض لم يجر كما في الذخيرة
والاصح رهن المحرور فروع على المدبر وام الولد والمكاتب ولا يصح بالامانات اى بقابلة مائة منها كالمودعة والعتاة
والمتاجر وشقعة وبال المضاربة والشركة وبضاعة وغير ما حتى اوداع زيد عند محمد ودويعة واخذ زيد من محمد وبنا لم يجر
وفيه شعار بانه لو اخذ بر العارية او بمل الاجارة رهنها جاز كما في النظم ولا يصح بعين مضمونة بغير ما من المثلث وغيره
المبيع في يد البائع حتى لو اشترى عينا ولم يقبض فانه من البائع رهنها ما كان باطلا ولذا لم يقبض البائع بشيء
بملك الرهن وقال شيخ الاسلام انه فاسد لان المبيع والرهن مال وانفسا لمحق بالصحيح في الاحكام كما في الكبراني وذكر
في المبسوط انه جاز الرهن في مضمون بالاقبل من قيمته المعين وبه اخذ الفقيه ابو سعيد البردعي وابو الليث وعليه الفتوى كما في الكبر
وغيره ولا يصح وبطل بقابلة القصاص بانفسه او ما دونها حتى لو كان لم رجل على رجل ومعه من القتال به رهن
لم يصح وكذا اذا جرح رجل رجلا جرحه فيها قصاص فوهن الجراح به لانه لا يمكن الاستيفاء من الرهن وفيه شعار بانه
اذا قتل رجل عمه ثم صالح الولي على مال معلوم او قتل رجل خطأ فقتله القاضى على عاقلة بالدية فانخذ الولي بالدية
رهنها جاز وكذا اذا جرح جرحه لا يستلحق فيه القصاص فقتل القاضى الجرح بالارش فانه رهنها جاز كما في النظم
وصح بعين مضمونة بنفسها وهى ما يقبض عند الملاك بالمثل في المثل وبالقائمة في القيمة كالمغصوب وبطل
والكتابة وغيره وهذا التفصيل في المبسوط وقال شيخ الاسلام ان الرهن بالاعيان باطل كما في الذخيرة وصح
بالدين كما لو كان ذلك الدين موعودا بان رهن شيئا لم يقرضه المثلث كذا اى عشرة دراهم وانما
قيده لانه لو لم يعين المبلغ لم يكن مضمونا في الاصح من الروايتين وعن ابى يوسف رح عليه القيمة وعن محمد انه
لم يثبت اقل من درهم وعن الشيخين انه يقرضه ماشاء كما في المينة لكن في الكبرى انه قول الطرفين فملكه بغير مضمونة
بغير المهاد واللام او سكه منها اسم من الملاك في يد المثلث عليه اى المثلث خبر بملكه بما وعد من اسمى كمشرة
درهم وهذا اذا كان اسمى مساويا للقيمة او اقل واما اذا كان اكثر من القيمة فهو ضمان لها كما في الكفاية وغيره
وانما اطلق تابعا للعداية وغيره فمن النظم انه لم يفت اية لانه غير متعارف لانا لا نسلم ذلك ولو سلم لانفسه ان قيد
به كما لا يخفى على واقف هذا الكتاب اعلم انه لو سمي فقال المثلث لا يكفيك فابعث الى رهنه حتى ابعث الكفاية
فبعث فملك الرهن كان عليه الاقل من الرهن ومن اسمى كما في الذخيرة وغيره وصح الرهن برأس مال المسلم
ومن انصرف قبل الاقتراق ولم يصح عند زفرج لانه استبدل ورويان الاستبدال اخذ صورة ومعنى واستيفاء
في الرهن اخذ معنى فان العين مائة والمضمون هو المالاية وصح بقابلة المسلم فيه قبل الاقتراق وبعده وعن زفرج
اذا تمان فان ملك رهن المال ومن انصرف ومن النظم ان يضمير مثال الرهن المسلم فيه فاتبلى بما تبلى فان
ما بعده ككلامه في الشرح نادى بآدم على ابطاله في مجلس قبل الاقتراق فقد اخذ الموهون به وفيه شعار بان قيمة الرهن متناهية

لرأس المال وشن الصرف او اكثر فان كانت حائل لم يصح الا بقدره كما اشار اليه فقال وان افرق اس
 المتماثلان تفرق لاجل ان قبل نقد اى اعطاء رأس المال وشن الصرف وقبل ملك للرهن بطلا اى السلم والصرف
 لعدم القبض حقيقة ولا حكما فان المرتهن لم يصير قابضا لحقه الا بالملك وانما لم يذكر حكم رهن المسلم فيه وبه انه مستوفى
 لحقه لانه يعلم من حكم الرهن بخلاف حكم اخويه وتيمم الرهن ويلزم قبض عدل غير المرتهن وفيه اشعار بان شرط كون العدل
 حائلا بانعزاله انقاد على القبض كما في المحصر شرط بالتوافق المتعاقدين في العقد ومنعه الرهن عنه اى العدل ولا
 اخذ اى اخذ الرهن لاحدهما اى الراهن المرتهن منه اى العدل وفيه فرأى انه لو لم يشترط الوضع فوضع جاز اخذ ملكا اثر
 في الاختيار والى انه لو دفع العدل كالحكم لم يضمن لكنه ضامن القيمة فلو غلبت القيمة على العدل اخذ لانه خائن كما في الذخيرة وملكه اى
 الرهن منه اى العدل سواء كان في يده او يد امراته او ولده او خادمه واجبره بملك رهن لانه كالمترتهن فان وكل
 الراهن العدل او غيره من نحو المرتهن ببيع اى الرهن مطلقا او عند انتهاء اجل الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا
 او عند حلول اجله بشرط ترتيب اللقب كما في قاضيان وغيره فالتخصيص بالحلل من النظم وفيه فرأى ان تأجيل
 دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافى دوام الحبس كما في المتيقن والى انه لو وكل غير عاقل فباعه
 بعد بلوغه لم يصح وهذا عنده خلافا لما واد علم ان العدل اذا لم يقبض الرهن حتى حل الدين بطل الرهن كما في قاضيان
 فان شرط به التوكيل في عقد الرهن لم يغزل التوكيل لانه من توابع العقد بالغزل اى عزل الراهن بقى
 ببقاء العقد وفيه فرأى انه لم يغزل الغزل المرتهن لانه لم يملكه كما في الهداية والى ان الراهن لم يعزل بل رضاه المرتهن
 وفيه خلاف والى انه لو وكل بعد الرهن الغزل بالغزل وبهذا ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام الصحيح انه لم يغزل كما في الذخيرة
 لكن الصحيح انه انغزل كما في قاضيان ولم يغزل هذا التوكيل بموت احد من الراهن او المرتهن او غيره وفيه اشعار بان
 لو وكل بعد الرهن ومات الراهن الغزل على ما قال بعض المشايخ ولم يغزل عنه غيرهم كما في المفهرات الابموت
 التوكيل فانه رفع الوكالة فلا يقوم وارثه مقامه وعن ابى يوسف مخرج ان وصية يقوم مقامه وبهذا خلاف جواب الامل
 وفيه تقييد اشعار ببقاء الرهن فاجبر الراهن على البيع كما في الذخيرة فان حل الاجل والراهن او وارثه
 بعد موته غائب والى التوكيل ان يبيعه اجبر بالاتفاق التوكيل على البيع اى حبسه القاضي ايا ما حتى باعه فان
 ابى بعده باعه القاضي عنه ولم يقبل لم يبعه عنده كما في الكواشي وفيه فرأى انه لو حضر الراهن لم يجز التوكيل بل اجبره فان ابى باعه
 القاضي عنه ولم يبع عنه والى انه لو وكل بعد الرهن لم يجز التوكيل كذا ذكر الكوفي وروى عن ابى يوسف رحمه الله الصحيح انه يجزى
 في الذخيرة كوكيل للمدعى عليه بالتاس المسمى بالخصوصية اى جواب الدعوى غاب موكلا واما اى ابى التوكيل خصوصية
 فانه يجزى التوكيل على الخصوصية فلا يبطل حقه واذا باع الرهن العدل التوكيل بالبيع فالمرتهن من ان لم يقبضه بقبض
 مقامه بالبيع فملكه اى المرتهن يد العدل كملكه اى الرهن في يد المرتهن فيسقط من الدين بقدر الرهن وفيه اشعار بان جاز

ان يبيع الرهن لكل من الجحير وان كان الدين خطه كما في الذخيرة

فصل وقف على اجازة المرتهن وعن ابى يوسف ربح نقض بيع الرهن بلا اذن المرتهن ربهته كما وقف على اجازة الراهن بيع المرتهن الرهن فان اجاز جازوا الا فلا وله ان يبطله ويعيده رهنًا ولو ملك في يدي المشتري قبل الاجازة ولم يحجز الاجازة بعد ذلك اذن ان يضمن ايها شأ وتما منه في شرح الطحاوي ان اجازة رهنه البيع او قضى الرهن وبيته اى الراهن ومن انطن انه للراهن او المرتهن فانه الاقرب فقد البيع فلا ضرورة الى عقد جديد فيملك لمكايصها وقيل لمكافاسد البيع انفسه على وعن ابى حنيفة ربح انه يحتاج الى عقد آخر كما في الذخيرة وفي موضع من المبسوط ان يبيع جازر وفي آخر فاسد وفي آخر باطل ويؤمل الكل الى التوقف وتما منه في النهاية وفيه شارب ان يوباعه بلا اذنه من رجل ثم من آخر فاجاز بيع الآخر كما في الراهن وصار رهنه رهنًا في ظاهر الرواية لان البديل حكم البديل وعن ابى يوسف ربح انه لا يصير رهنًا الا اذا شرط المرتهن عند الاجازة ميرة او رهنًا او صحيح الاول كما في الذخيرة وان لم يحجز المرتهن البيع وفتح كما فتح في القول الاصح لان حقه الجبس لا يغير في موقوفه وينسخ في رواية ابن سامة وقد انقضت الى حتى لو استقله الراهن بغيره لا يفسخ عليه واذا كان موقوفه فاصلة المشتري الى ان فك الدين فيسلم البيع او رفع المشتري هذه الحادثة الى التناقص وفيه شارب ان الراهن اذا تصرف في الرهن بلا اذنه تصرفا يقبل الفسخ لم يحجز ذلك التفتي في حق المرتهن باطلا لم يبطل حقه في الجبس لا بعد قضاء الدين كما يبيع والاجازة والكتابة والبيته والصدقة والاقران تصرفا يقبل الفسخ نقض وبطل الرهن واياه شارب فقال صح بلا اذن المرتهن اعتباقه اى الراهن بونه او معة وتديره واستيلاده ربهته فان فعلها اى فعل الراهن هذه الاموال الثلاثة حال كونه غنيا ففى اى فهو في صورة كون وبيته حاله في الحال سوا كان حاله في الاصل او موطلا ثم حل اخذ من الفاعل لها الدين ولو جبر لان اجله قد انقضت ولا يضمن القيمة لا يفتق حقه بقصد الدين فلما فاده فيه الا اذا كان الدين من خلاف جنسها فحسب بالدين حينئذ كما في الكافي وفي دينه الموقوف والمتفتن لم يقبل ولو جلا اقل منه قيمته اى الرهن لا يعتدى في حق المرتهن حال كونه رهنًا عنده ولا ضرورة الى تقدير يكون كما ظن الى محل اجله وفعله ففرضه ما جنى اذا كانت من جنس حقه والمحل بكسره الحار فان مضارعه كسور وان فعلها فقير او اولى مما في بعض النسخ معة اى صورة العتق اى الاعناق سعى في اقل من هذه الثلاثة من قيمته اى قيمة العبد يوم الاعناق ويوم الرهن ومن الدين اى سعى المرتهن العبد بتحصيل العتق عنده وتكليفه عند هانى الاقل هذه الثلاثة وقضى به الدين سوا كان حاله او موطلا الا اذا كان من خلاف جنسها فحسب مرجع المرتهن على الراهن بقيمة وبيته ان فضل على سعاية كما في الذخيرة وشرح الطحاوي وغيره من التفسيرات حصل اى ان كانت قيمة اقل من الدين سعى فيها وان كان الدين اقل سعى فيه ورجع العبد سعى على سيدة الراهن ان صار غنيا وان فعلها معة في خلقه اى العتق من الدين والاستيلاء سعى فلك المبرر استولده في كل الدين سوا كان حاله او موطلا لان كسبها مال المولى بخلاف العتق ولذا

المترتب في الدين ولا يمنع المترتب عن دفع الرهن المعبر عنه بغيره او دفعه او دفع المترتب بغيره لان المعبر له حق القضا
 تخليص ملكه بجلال ما اذا تبرع اجنبى بقضائه فانه المترتب ان يمنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه
 وتخليص ملكه عن يده ومن انظر المحل على عدم امتناع قبول فان باعده من قضاء الدين يابى عنه الا اذا حل على الجار وجميع
 المعبر بقضائه الى المترتب على الراهن المستعير لانه مخلص غير تبرع كما هو المشهور لكن في قاضيه ان لا يرجع اليه القيمة
 المعبر حتى لو كانت تيمنه القادريه باليمين باذن المعبر وقضاها المعبر مرجع الابلالات ولو هلك لم يرجع المترتب
 في يده قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن الراهن لانه لم يستوف الدين منه وجباية الراهن على الدين اى فعل محرم
 صدر من الراهن على نفس الراهن العبد او طرف منه مضمونة اى ضمن الراهن بها والضمان بين متعلق حتى المترتب به
 قاضيه ان كالا جنبى في الضمان وجباية المترتب على الرهن تسقط من دينه بقدر ما من الاستقاط اى تسقط تلك
 الجباية بقدر ما من دين له حال هو دراهم او ثمانية فلا ضمانة للمعبر فان كان الدين غير كامل لم يسقط شيئا منه وكان
 الدين على الراهن والجباية على المترتب لكنه لو احوط رعيته يسقط نصف دينه عنده كما في الخلاصة وجباية الرهن عليه كما
 فعل محرم من الرهن على طرف الراهن او المترتب عدا او خطاء او على نفسه مما يجب الفداء او الدفع بان قد غلط او شبهه
 او عدا او الراهن صبي او مجنون وعلى ما هما كما بعد بهد راسى ساقط عن ربحه الاعتبار شرعا اما بالنسبة الى الراهن فمما حل
 فيه لانه جباية المملوك على المالك وكذا بالنسبة الى مال المترتب لان التطهير عن الجباية واجب عليه فلا فائدة في وجوب
 الضمان وعنه انه اذا كان القيمة اكثر من الدين يعقب بقدر الامانة واما بالنسبة الى نفسه فعنه جدر لما رواه ما عده بها فغير بدولته
 يفيد فائدة هي دفع الرهن اليه فبطل الرهن ولو اطلل لمترتب الجباية فهو من بجاله وقيمة اشارة الى ان الرهن او قتل الراهن
 او المترتب او الكسب يقتضى لانه جرنى حتى الدم وبطل الرهن الى ان جباية على ولد بها او على مال غير ما كالا جنبى وقامه في الرهن
 ونحو الرهن اى زياوة المتولدة من الاصل كالولد للابن والعمومة والعمارة والارث والشر وقوائم الخلاف بين
 كالاصل غير المتولدة كالسنة البتة وبعده قد ليس من نفس الاولى دون اثنتا عشرة ظاهرا ان ياتخذ من مترتب لكن انما يجزى
 الاصل في انه ان ملك يهلك بلا سبب شئ من الدين الا الارش فانه اذا هلك سقط من الدين ما يارائه لا بديل جزئى فقام
 مقام البديل وان هلك الاصل وبقى النما هو ولو عكس كما اذا اكل الراهن او المترتب او اجنبى من النماء بالاذن فانه
 لم يسقط حصته اكل منه فخرج به على الراهن وكما اذا هلك الاصل بعد الاكل فانه قسم الدين على قيمتهما ورجع على الراهن لقيمة
 ما اكل الكل في شرح الطحاوى فك انما يقسطه اى النماء وكيفية ان يقسم الدين على قيمة اى النماء يوم انفك لاهله
 وعلى قيمة الاصل يوم القبض لاجده ويسقط حصته الاصل من الدين فاذا ولدت الجارية الموهوبة بالف وليد قيمة
 كل الف صار ربهانكم يومئذ منه بلا رضاه ولو ملك انفكت الام بالف ولو ملك انفكت الولد نجسامة كما لو نقص قيمتهما وانقصت
 الولد حتى تغير الى خسمائة مثلاً انفكت الام ثلثي الدين والولد ثلثه ولو صار قيمة الولد الفين انفكت ثلثي الدين الام ثلثة فخرج المترتب

على الراهن بمقتضى الالف في هذه الصورة وعلى هذا البواقي وتبديل الدين برهن آخر يصلح كما اذا رهن ابن عبد الالف درهم ثم
 جاء ببارية وقال خذها مكان العبد فرد المهرتين الجارية فانما قصير منها وان لم يقبضها فلو ملك الثاني بعد رد الاول بملك المهرتين
 وقيل باشتراط القبض لان يد المهرتين على الثاني يد امانة فلا يتوجب عن يد ضمان كما في الهدياية وهو المختار عند قاضيه خان على
 ان اقامته المشتري مقام غيره كما يكون اذا زال الاول عن مكانه فبقى رهنا ما قبض غاية ما في الباب ان يجعل ضمانا في ضمان اقامته اتمنا
 مقامه تمامه الكراباني والزيادة التي تسمى بزيادة قصدية احتراز عن قصيدته كالنماء فيه اسمى الرهن يصلح قبل قضاء الدين لا بعد
 فكان الاصل والزيادة محبوسين عند المهرتين فيقسم الدين على قيمتهما يوم التسليم ان زادت بعده فله رهن عبد امانة ثم عبد امانة
 كل ما في ذلك حد يارسطه خسون منه والزيادة في الدين لا تصح عند الطرفين زفر فرح خلافا له الاول احتسابا في فاذا رهن
 عبد امانة قيمته ما تان ثم انقضى منه ما على ان يكون العبد رهنا بالمانتين ثم مات فانه يسقط الدين الاول ويفضل من العبد امانة
 ويبقى الدين الثاني بالرهن عندهم وامامه فقط بموته الدينان جميعا ولو ملك الرهن في يد المهرتين بلا تعدد كما اذا منعه عن المهرتين
 بعد الهبة او الابراء اي ابراء المهرتين الراهن من الدين بان يقول ابرأت ذمتك منه بملك الرهن بلا شئ من ضمان الثاني
 امانته والقياس ان يمينه كمال فخرج لا يهلك بلا شئ ضمن المهرتين لو ملك الراهن في يده بعد القبض اي قبض المهرتين الدين
 من الراهن او غيره تبرعا او بملك الرهن بعد الصلح اي صلح المهرتين مع الراهن عن الدين على عين او بعد المحوالة اي حوالة
 الراهن للمهرتين بالدين على رجل سواء كان للراهن عليه ين ام لا فانه ضمن قياسا وقياسا له التوهم وجود الدين بخلاف الابراء ولذا
 لو ابرأ رب الدين للمديون بعد الادراك كان له ان يسترده كما في الهدياية وشروطها وقياسا لشاربان للراهن اخذ الراهن من المهرتين
 بعد المحوالة كما في موضع من الزاوية وفي موضع آخر انه ليس له غير المهرتين في هذه الصورة ما قبض من الدين وبطل الصلح
 وتبطل المحوالة بالملك لمحصل الاستيفاء كما في النظم وغيره وقياسا لشاربان بالدين ليس باكثر من قيمة الرهن والاول
 ان لا تبطل المحوالة قياسا او عليها لان الاستيفاء التام لم يتحقق والى ان يصلح لا يبطل وكذا ضمن لو رهن رجل من آخر
 عبد امانة درهم باقتسام ثم تصادقا اي توافق الراهن المهرتين على ان لا دين له عليه ثم بملك الرهن في يد المهرتين
 بملك حال كونه مضمويا بالدين الموجود ولو توهم الثبوت بتذكره حاله بعد التصديق فياخذه الراهن من المهرتين على ما قال
 بعض المشايخ وقد نص محمد رحماني الجامع انه بملك امانة مؤاينة بسبب بعض الشائخ كما في الذخيرة وهو الصواب على ما قال
 الا بسيماجي كما في الكفاية وقالوا بالاعطاف فيه كما في قاضيه خان والاحسن ترك المعاطفة في الذخيرة وغيره انما اذا
 تصادقا بعد بلاك الرهن فهو مضمون وفي قاضيه خان انه لو ارهن عند انسان عبدا بكمية خضعت له فمات العبد ثم
 ظهر ان الكد لم يكن على الراهن كان الكد على المهرتين لان الكد كان عليه في الظاهر ووجود الدين من حيث الظاهر
 يكفي نصته الرهن فيرجع على المهرتين بالكد لا بقيمة الرهن والرهين المظنون مضمون عند الصاجيين وعن ابي بوش
 انه لم يكن مضمونا وكفى ما في بلاك الرهن مما يراعى في باب حسن المنتقم

كتاب الكفالة

اور وبعد الرهن لان الطالب ليس زايده للوثيقة هنا وهي نعمة النظم او الضمان مصدر كفضل طلب ضرب وعلم وكرم كما في القاموس
ويجوز ان يكون الضمان الثاني في الاصل بابا واذا المكفول به الدين ثم يعيدى بعين المديون وكلاهما المديون في الكفالة فيفسر
كما قال العلامة النسخة وذكر الاسباب في ان لا يطلق عليه الا المكفول به وباللام للدائن ويقال له الطالب للضامن
ولو امرأة كما في المغرب وغيره ثم رتبة فتمت اى نفس كفضل الى اذ تمت اخرى اصيل والذمة نعمة العهد ونشر عامل عمده
بينه وبين الله تعالى يوم الميثاق او وصف صار به الانسان مكلفا فاذ ذمة كاسبب العقل كالمشرط ثم تعير على القولين
لنفس الذات بعلامة التجزية والحلول فقولهم وجب في ذمته اى على نفسه وتماثيه الاصول في المطالبة اى اترك كل
من الكفيل والاصل في جواز طلب المكفول له نفسه او دنيا او عينها واجبة لتسليم كالمقصود الغاية ولا يلزم من لزوم المطالبة
الدين على الكفيل مطلقا الا ترى ان الكفيل مطالب بالثمن هو على الوكيل لا غير وفيه اشارة الى انه يشترط ان يكون الكفيل كافيا
حرافلا يصح ان يكون صبياء وعجزة كما في الخزانة والى انه فعل مشروع لكن الكف من اولى فان الاكثر ان يكون اوله لامة واد
نمائه وآخره غرامة فليكن بالسلامة كما في الخزانة ولا يخفى انه تعريض بالحكم فلا دلى عقده وثيقة بطرف الوجوب لا انها في الكفالة
بالدين فتمت ذمة الى اخرى في الدين والاستيفاء من احد هما كالمصاحب فاصب لما صلب على ما ذهب اليه بعض المشايخ
لانه صار دين ونيزج هو غير معقول ولذا يصح رتبة الدين من غير من عليه الدين وصحة البتة من الكفيل للضرورة وهو
القول الاول الاصح اى من اثنى كمانى الهداية وهو الصحيح كما في الاختيار وغيره لما ذكرنا ومن الظن انه يجعل الدين من
وهو طلب الحقيقة لان معناه عند المحققين انقلاب واحد من الواجب الممكن والمتنع الى الآخر والدين فعل واجب في الذمة
هو هاتيك ال بدلا عن شئ كمانى الكفالى وغيره وهي اما متلبته بالنفس اى نفس الاصيل ففى زمان للاصيل لان
كل مصدر يعيدى بحرف جازان يحل ذلك الحرف جزا عن ذلك المصدر كما قالوا انى ايك لمصير ويقال كفلت بالنفس بالمال
كما في المغرب وتنقده هذه الكفالة بكفلت اى بخوفلت زيد العمر ونفسه اى زيد وفيه شعار بانها تنقده وتقع مجردا
وسيجى انما لا تصح بلا قبول الطالب في المجلس عند الطرفين ولا بعد ان يتحان بما ياتى ويقال ان معنا يحصل ايجاب الكفالة
وتنقده كفضل بما اى بكفالة مجده وغيره ماصح اضافة اطلاق اليه من جز معين يجبره عن جميع البدن كالمدين الروا
والرأس والوجود الرتبة ومن جز شائع كالمسح والربع والبعض والجز واما ذكرنا من اويل الفصل بالمصدر ظهر انه معطوف على قوله كفلت
لا على قوله نفسه على التسامح كما ظن وكذا تنقده فتمت لانه تصرح بوجبه كمانى الهداية وفيه كمال لان الضمان او الكفالة كمانى الذمة
والصحيح والظاهر غير ما وفيه اشارة الى انه لو قال لا يذير فتم فهو كفضل كمانى العادى والى انه لو قال انما ضامن لك شئ تجا
لم يكن كفضلا كما روى ابو حفص كمنه كفضل في رواية ابى سليمان كمانى الحيطا وبقوله هو لزم على اى اضرافه فترى على ابو حفص الى بقرينة
الى الدال على النظم المعبر عن الكفالة انها به بالاصل يعظم وقيل اى كفضل من نعمه اذ قبل تباكه كمانى القاموس فلو قال

(قبول كروم) صا كفيلا وقيل لا وقيل ان اراد الكفالة والا فعد كما في العمادى ويؤيد الاول ما في التلج القبول (في نيت)
 وفيه من الى انه لو قال (فلان اشناى نيت) او (اشناى است) لم يصير كفيلا لكنه صا كفيلا في العرف وبه يفتى كما في المضمرات
 والى انه لو قال كفلت بنفس فلان الى شهر على ان لا اكون كفيلا بعد ذلك لم يصير كفيلا اصلا وبذا حيلة لمن يفتيس منه الكفالة
 ولا يريد ان يصير كفيلا وتما فيه العمادى ولا جبر يكون عليها اى لا يجوز تلقا ضى جبر لا يصل على اعطاء الكفيل في حد
 من الحد وكذا القذف وانزنا او قصاصا في النفس والاطراف لانه ينافى الكفالة فاذا لم يكفل لازمه ودارمه الى
 قيام القاضي من المجلس فان حضر بنية والا على سبيل كفا في الكرامة وغيره واجبر عليها عند ما في حد القذف وقيل في الحد
 ايضا وفيه إشارة الى ان الاصيل لو تبرع بها فيها صح وهي غير صحيحة في الخاصة عند تعالى وهي عند الزنا وشرب الخمر واسترقاق
 والى انه اجبر عليها في التعذيرات وكل جراحة بلا قصاص كما في المحيط والى ان المديون بالدين الموعول لو ارادوا ان يبيع
 اجبر عليها كما في المنتقى وفلاف في ظاهر الرواية وعن عيين الائمة ان المصاق في الاول لجور الناس كما في التمهيد ونحوه
 وعن ابي حنيفة في الكفيل ان كان المديون مبرورين بالتسليم اجبر عليها كما في الحقيقة والاطلاق مشعر بان يجر عليها بحد الكفالة
 وان كان المدعى عليه مبرورا كما في الصغيرى وعن برهان الائمة الكفا في ان عليه دعوى لم يصح قبل بيان المدعى
 كما في المينة ثم اشار الى الحكم فقال ويلزمه اى الكفيل بالنفس احضار المكفول به اى الاصيل الذي عرف مكانه مطلقا
 اى في وقت لم يمين ان كانت الكفالة مطلقة او في وقت علق احضاره فيه ان كانت موقوفة ان طلب احضار
 المكفول له اى الدائن فان لم يحضر الكفيل الاصيل عليه الكفيل الحاكم والقاضى لانه ظالم منع الحق وفيه إشارة
 الى انه حبس اول مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل لم يحبس اول مرة لان الحبس جزاء المكفول وقيل لا يحبس ولا يؤثب الكفالة
 باقراره والى انه لو لم يعرف مكانه لم يحبس لانه كره فان غاب وعرف مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه ومجئيه كما في قاضى خان وغيره
 فان عجز عن احضاره لم يحبس بل يلزمه حتى يحضره كما في المضمرات فان ادعى الكفيل على الدائن ان المديون غاب و
 لا يدرك مكانه واقام على ذلك بيقين انفع عنه مطالبة الدائن كما في المينة وسير الكفيل بالنفس بوجوب من كفل به من المديون
 لانه سقط الحضور عن الاصيل وفي الاضافة اشعار بان موت الكفيل غير بطل للكفالة وليس كذلك فانه لم يوافق به وارثه باحضار
 المكفول به كما في الهداية وغيره وسير ابي سليمان الكفيل لو حكم كرسول المكفول به الى المكفول له ان لم يقبض حيث يمكنه فحاشا
 اى في موضع يقدر المكفول له على خصاصته المكفول به بان يكون فيه حاكم فلو سلم في برية فيها قاضى برى عنها وعن بعضهم ان تسليم
 في الرساق لم يبرأ لانه اكثر قضاة عليه كما في المينة فعلى هذا قلنا برأ في زماننا ولو سلم في بلدة فيه حاكم من لم يصدق فليجرب وفيه من الى
 انه لا يشترط ان يقول سلمت اليك بجهة الكفالة ولا ان يسلم بعد الطلب كما قال السرخى وقال شيخ الاسلام انه لم يبرأ الا بعد الطلب
 كما في المحيط والى انه لم يبرأ بتسليم جنبي ان قال سلمته نعم وقيل المكفول له لير الكفا في قاضى خان وسليمان الكفول بنفسه الى المكفول
 بان قال نفسى اليك من كفالة فلان فلو لم يسلم على هذا الوجه لم يبرأ كما في النهاية وغيره بها اى حيث يمكنه مما صحت وان شرط

وقت الكفالة متعلق بالبرائتين تسليمه عند القاضى لوجود الاستيفاء وبما في ذمهم واما في زمانه ان شرط ذلك لم يبرأ الا
 بالتسليم في مجلس القاضى بقضاء اكثر الناس وببعضى كما في المضمرات وغيره في الكفالة بالتسليم اشعارا به لواقع المكفول انه اذ اقبل
 قبل المكفول عنه لم يبرأ الكفيل عن الكفالة كما لو اخذ من الكفيل كفلا آخر في انظم وان مات المكفول له فلو صيد ووارثه مطلقا
 اى الكفيل بغير اى المكفول به بقية تمام الميت وفيه فرق الى انه لو سلم الى وصى فلو وصى آخر ان يطالبه بالاحضار وكذا ان سلم الى
 وارث كما في المضمرات والى ان لكل من الوصى والوارث ان يطالب اذ اجمعا وليس كذلك فان الوصى مقدم على الوارث
 كما في الهداية والكافي وغيرهما فلو قال باو او كما في الوقاية لكان احسن لا مكان الاستدلال بالتقديم وان كفل من قبل نفسه
 اى المديون بال كذا على انه اى الكفيل ان لم يوافق اى لم يات الكفيل المكفول به بغير اى المكفول عنه فلو افاة عدى
 الى المكفول انما ابا على الطبر القياس عند البعض عند اى لم يذكره في الاسلام وقا فيتحقق في شرح الجامع فعملية المال المعلوم
 ويحصل وجوب اخر المال الذى له عاينه مجهول ثبت باقرار الكفيل او بينة المكفول له واما في درهم مثلا سوارا ككفيل انما يدعى بالاد
 مائة سوى الدين مائة له اخر فان في هذه الاربع صح الكفالة عند اثنين خلافا لمحمد وتامة في المحيط وغيره صح ذلك لكفالتان الكفالة
 بالنفس والكفالة بالمال والقياس ان الثانية لا تصح لانها سبب لوجوب المال والتعليق بالاحضار نيابة لانه ترك القياس
 باعتبار فان لم يسلم كفل نفس المكفول الى المكفول عند احسن الكفيل للمال لم يبرأ من كفالته بالنفس سوا ادى المال ولا
 لانها وقعت مطلقة غير مقيدة باو او المال كما في المحيط وغيره فمن انظر في بيان الادوار وان مات المكفول عنه في هذه الصورة
 قبل القضاء المدة ضمن المال فانخذ من تركته تحقق الشرط وانما ذكره في الشرطية رد لما توهم انه لم يضمن لان الكفالة تبطل بجه
 كما في الكافي فليس الشرطية السابقة تعنى عندها كما ظن وفيه اشعارا به لومات الكفيل قبل القضاء لم يضمن المال ليس كذلك
 فان اخذ من تركته كما في الهداية وهى الكفالة بالمال اى بنفس المال او بفعل متعلق به كاحضار الامانات ونحوه واما منع انخلو
 فيصح الكفالة بالنفس المال معا كما مر وفيه اشعارا به بكفيل المسلم عن الذمى بالتملذمى وهذا اذا كان المخرج عند المطلوب واللام يصح
 كما في العمادى فيصح الكفالة بالمال كفاية مرسله اى حاته نحو كفلت بانه على فلان ومضافة نحو كفلت بابايت احد امتهم ان
 جعل المكفول به جهالة متعارفة فلو كانت فاحشة غير متعارفة لم تصح وفيه فرق الى انها تبطل بجهالة المكفول له وعن مرسله
 او مضافة وهى تبطل بجهالة المكفول عنه في المضافة والى ان جهالة غير مانعة في الكفالة بالنفس وهى على هذا التفصيل ايضا
 اكل في الهداية اذ اوضح وفيه اى لم يقط من التعاقدين الا بالاداء او الابرار كما في شرح الهداية وغيره فيخرج عنه ثمن البيع بشرط الخيار
 سقط بالفسخ وكذا بدل الكتابة فان سقط بالتعدي كما في المتابع ليرى انظم انها تصح بديل الكتابة وبشكل بين ميت منفس فانه صحيح
 ولم يصح الكفالة به كما ياتي فالا حسن ان يرد او بالموت والنظر متعلق بقوله فيصح نتيجة لسابق ولا يلزم منه ان الكفالة بالعين لم تصح و
 لذا قال في الهداية ان الكفالة بالابيعان المضمومة تصح وفيه اشعارا بان الكفالة بالنفس تصح بدون الدين كما مر نحو كفلت بما وجب لك عليه
 من مال فالكفول به مجهول وفيه اشعارا به بوقوعه بالاداء ذلك فلان فهو على ثمنه فلو كان شيئا فوكفيل وهو تركته كما في قاضيه ان او

بما يدركك اى يملكك في هذا البيع من ضمان الدرك وهو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع كما في الاثر في او ضمان المبيع
 ان حقيقة كفاي اكثر من ان يكون المالك في بيعه لا احتمال استحقاق الكل وبعض فنيين الكفيل الكل البعض والدرك بانفتح الفصح
 من السكون او يصح وان علق الكفالة بالمال بشرط ملائمة اى موكله لوجوبها بالمكان استيفاء المكفول به او تقديره او وجوبه نحو
 ان جاز المكفول عنه او غاب المكفول به او ما يبيع انت فلانا اى ان يبت شيئا من فلان فما شرطه كما بعد وقية رمز الى ان
 لم يزل يعلما او كثيرة او مرارا بخلاف ما يقال او يابيت شيئا فانه على مرة كفاي الخزانة وفي ذكر فلان اشعار بما من وجوب
 معلومية المكفول عنه في المضاق فان فلانا علم لانا سى كما تقرأ وما ذاب اى ثبت او وجب من الذوب لك عليه اى فلان
 او ما خصيك فلان فعلى واجب وانما لم يصرح بالخبر عنه اشارة الى ان الكفالة بانفس كما يكون مرسله يكون مضافة كفاي
 قاضيه ان والتقدير تسليم ما وجب عليه او تسليم من وجب لك عليه واجب على وقية اشعار بان الشرط لو لم يكن ملائما يصح الكفالة
 والية اشار بقوله وان علق الكفالة بغير الشرط اى بالشرط المجرد عن الملائمة فلما يصح الشرط وبطل ويصح الكفالة كفاي الكفاي
 وغيره فلا تسامح فيه كما ظن يمكن ان يقال ان المعنى لا تصح تلك الكفالة كفاي الحققة والمضمرات كان هبت الرشح فتسليم المال
 او انفسه واجب كما في غير ذلك فتنصير الكفالة بالمال كما ظن وان كفل بما لك عليه من مال مجهول ضمن ما قامت به
 من قدره بيته وان لم تقم بيته قال قول الكفيل فيما يقرن به مع الحلف على السلم كفاي قاضيه ان وغيره وانما يحلف على البيعة
 في فعل الغير او وجع الى ما يلزم الحلف وانما فيه ليس من هذا القبيل كما ظن لان ذلك الفصل تسليم الزائد وهو فعل الاصيل حقيقة
 وصدق الاصيل انقدر الزائد على حق نفسه او اخبر به فانه انشاء معنى فقط فلم يصدق على الكفيل ولم يطالب الطالب عنه
 ذلك الزائد فلو اقر بما ذاب لك عليه بافت وقال الطالب بافتين وصدقه الاصيل في ذلك لم يلزم على الكفيل الا الالف الا ان
 ظهر انه معاند في ذلك فيلزمه الا ان كان على ما قال الامام نسخا ولا يلتفت بانظن في هذا المقام من الطالب في الكلام فان كان
 بموادة كفالية والسلام واولا الطالب الدائن المكفول له احد بهما اى الاصيل الكفيل فله اى الدائن مطالبة الآخر لان الطالب
 الكل بخلاف تصديق احد الغاصبين او التخصيص بملك وتصح الكفالة بانفس المال باهر الاصيل الكفالة وبلا امره سواء كان
 بخلاف المكفول له او اجنبى كما قال الكفيل بنفسه لان او جاله او فلان فقال كفلت فان امر الاصيل وقت العقد بالكفالة بالمال
 سواء كانت مبيعة او فاسدة كفاي العمد اى يرجع الكفيل عليه اى الاصيل بالكفيل حياء اكان او لم يكن فاعطى كفل بجهاد وقبل الطالب
 منه الزينة فانه يرجع عليه بالجهاد لانه ملك بالادار ما في ذمته وقية اشعار بان لو لم يامر بالكفالة لم يرجع بما ادى لانه متبرع والامر
 شال للمرضاء فلو كفل بغيرهما بلا امره فرضي المطلوب ولا يرجع الكفيل عليه فلو رضى الطالب ولا لم يرجع لانه تم العقد به فلم يفسد
 كفاي قاضيه ان والمتبادر من الامر من يبيع امره شرعا فلا يرد ما ذاب كفل عن صبي مجرب بال بامره واداه فانه لا يرجع عليه وكذا
 او كفل لاجنبى عن عبده فانه لا يرجع الا بعد المقت ولا يرجع الولي عليه صلا كفاي الحيث وغيره بعد اذ اتم اى الكفيل لا قبله وانما
 اودعه لانه لو وقع الكفيل الى المكفول له بعد اذ الاصيل غير عالم به لم يرجع عليه كفاي الميتة وان لو زعم انه لازم الطالب

من كفى له بالمال لمورأها أي وارثها ابتداءً واداءه المال والملازمة في الأصل شبه المطالبة يقال فلان لازم فلانا أي صاحبه
مطالبة لا يعقبها مفرقة لازم الكفيل أصيلة حتى يخلصه أي وارثه حتى يخلصه فالحكمة معطوفة على شرطية دون الجزاء غنى
يرجع عليه كما نحن وفيه إشعار بأنه لو كان الكفيل امرأة يلازمها والاصح انه استأجر امرأة يلازمها كما في العلم وإن حبس الكفيل حبسه
أي لاصيل إلا إذا كان كفيلًا عن أحد الأبوين أو الجد من فانه ان حبس المحبسهم بشيء قضاء المطالبة وإبرائه أي إقرار الطالب
الاصيل وتاجيله يسري ذلك للأبوين والتابعيل بالنسبة إلى الكفيل فلا يطالب الدين وفيه إشارة إلى ان ادائه يسري إليه وإن
ان تخلفه لا يسري إذ خلف لا يفيد الإبراء المحالف كما في النية وإلى ان تخلفه يسري إليه في غير طاعة إليه كما في الزايد إلى نفسه
أي إقرار الكفيل وتاجيله لا يسري إلى الاصيل لانه لا يجعل الفرع تابعًا للأصل الكلام يشير بان إقرار الكفيل والاصيل صحيح بدون قبولها
وبذا غير صحيح في إقرار الاصيل عن دين الصرف فانه يتوقف على قبوله وتماخيه المحيط وإن صالح الطالب الكفيل عن الصف
من الدرهم على مائة منه راجع الكفيل بعد الاداء عليه بها أي مائة لا بالصف وفيه إشعار بأنه يرضى كل منها بالصالح وبان الطالب
يطلب الأصل بتسامة لانه لم يصيل إليه الامانة وذكر الالف اتفاق في فعله صالحة على مائة فالحكم كذلك كما في المحيط وإن صالحة عن الالف
على حبس آخر من كفل أو موزون أو غيره قبل الالف رجع على الاصيل لانه لا يصالح ملك ما في ذمة الاصيل وإن صالحه
عن موجب الكفالة من مطالبة لايرى الاصيل لانه لم ير الا الكفيل ولا يصح ويطلب كما في المطالبة بتعليق الإبراء عنها أي بتطير
كل من يطالب الكفيل بإبراء الكفيل عن الكفالة بشرط محض ليس للطالب فيه منفعة بخلاف ان قدم زيد نانت اداننا برئي من الكفالة
وعنه انه يصح لان عليه المطالبة فكان اسقاطا كالطلاق وانما لم يصح لان الإبراء تعليقًا فيه التعليق وذكر في المحيط انه كفل
بنفسه جل على انه متى رأى الطالب نفسه فانا برئ منها كان جائزًا كسائر البرأت أي مثل تعليق باقي البرأت عما يتعلق
بفصيل لو قال ان جاز زيد فانا برئ من ثمن هذا المبيع او من مهر كذا او غيره لما ذكرنا وذكر في العمادى ان التعليق بشرط كان
صح كما اذا عطي يد يون عيال دائن كذا من دينه فقال الدائن ان اعطيتك فقد أبرأتك عنه ولا يصح الكفالة بالاكثر تنقيح
من الكفيل كما اذا كفل جل عن جاني للطالب بالحد وواى نفيس حد القذف والسرقه والزنا والشرب والقصاص فان انما
لا يجري في العقوبة نداء الا انه مستدرك بما مر ان الكفالة بالنفس والمال ولا يصح بالايمان المضمونة بغير مثل الكفالة عن البائع
المشترى بالمبيع أي بأية على معنى انه يملك قبل القبض وجب عليه قيمته وانما لم يصح لان العقد قد انفسخ بالهلاك فلا شيء
على الاصيل فانه لم يملك في الكفيل وفيه إشعار بانها يصح تسليم المبيع لان التسليم بعد نقد الثمن لازم على الاصيل الكل في الكفالة
بخلاف الثمن فانه دين صحيح غيره وهذا مستدرك كما لا يخفى ولا يالمر يون فانه مضمون بغيره ولذا لو ملك لم يجب على المرث
شيء لكن في الاعتذار انها تصح على الاصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع المر يون ويطلب الملاك للقدره قبل الملاك ولو بعدد والامانات
سواء كانت واجبة لتسليم كالثانية والثالثة او غير واجبة لتسليم كالبواقي لكن في الحقيقة انها تصح بوجبة التسليم كالمبيع والمر يون وغيرهما
كالوديعه والعارية والمساخرة والمضاربة والمشاركة فاما غير مضمونة والمشاركة ككون المكفول به مضمونًا على الاصيل

وبالحمل على دابة مستاجرة معينة بان استاجر زيد عن عمرو دابة معينة لحمل كذا فكل كبر عن زيد لم يرد ذلك الحمل على مالك الدابة
 لم تقع تلك الكفالة لانه لم يثبت له الولاية على دابة غيره فلو كفل بالحمل على دابة غير معينة تقع لانه قادر عليه وفيه اشعار بان
 صح الكفالة بتسليم دابة مستاجرة معينة لتقوم التسليم من غير تصرف في ماله باعلام مكانها ودابة صح اجازة دابة غير معينة وهو الاصح
 كما في المحيط وغيره ونجدته عند كذا اي مستاجر من لانه لم يقيد عليه فان كفل بتسليمه بانه لا يقيد عليه كما هو ولا عن صيت
 مفلس اذ اقامت الرجل مفلسا عليه من كفل عنه رجل غريم لم يصح لانه كفل بدينه قط لان الدين هو افضل حقيقة وهو موقوف
 عنه الدنيا بالموت وصحته تقتضي قيام الدين في الدنيا وبذا عهده واما عهده بما فيصح الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد
 في الآخرة والمفلس من انفس اوصار والمفلس بعد ان كان ذوا ابراهم وذا ما يشرم متعل سكان افتقر كما في الطلبة ولا تصح عند الظرفين
 بلا قبول الطالب للكفالة في المجلس اي مجلس عقد ما سوا كفل بانفسه او بالمال اما عند ابى يوسف ثم فيصح موقوف على اية
 وقيل نافذ اوله حق الرد على اختلاف المشايخ واثره فيما اذ اقامت قبل القبول فانه لم يأخذ الكفيل به عهده وفيه اشارة الى انه لو
 وجد الايجاب والقبول من الطالب وقال جئني كفلت بفلان عن فلان فبلغ الطالب فقيل لم يصح عنه بما كان في المحيط والى انه لو
 والكفول عنه غائب واجاز الطالب صح الكفالة كما في قاضيه خان الا اذا كفل الوارث عن مورثه في مرضه مرض الموت مع كفايته
 تحريره فانه يصح الكفالة بلا قبول الطالب عند ما وفيه رفر الى ان صحته الكفالة لا يتوقف على تسميته المكفول به وله كما في النهاية
 والى ان المريض لو لم يأمر الوارث بالكفالة صارا كغيره وبذا عند ابى يوسف ثم في رواية اما عند غيره فلا يصح كفايا كما في قاضيه خان
 والى انه لا حاجة الى كون المريض ذوا مال وفي الهداية اشارة الى الخلاف قالوا انما يصح اذا كان له مال وفي الاختيار قيل هو
 وصيته حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل يصح لحاجة الى ابراء ومسته وفي الزايدى كفالة الوارث عن المريض باعنه بغيبته الطالب
 بقدر التركة يجوز وقوله عن مورثه مشير الى انه لو امر اجنبيا بالكفالة فكل لم تصح ومنهم من قال انما تصح نظر الى المريض كما في النهاية
 وقوله مع غيبته غرامة لجود الايضاح لانه فني عنه قوله بلا قبول الطالب ولا بال الكفاية لانه ليس بدين صحيح كما هو وكذا بديل
 عنده والعمدة اى لا يصح الكفالة بالعمدة لانها مشتركة بين معاني الضمان القديم لانه وثيقة والعقد لان العمدة وقوة لانها
 قرينة وغيره فان شترى شيئا ففصل به رجل بالعمدة لم يصح لانه لم يصح العمل قبل البيان وذو الاختلاف في ظاهر الرواية
 وعندهما ان ضمان الدرك كما في نهاية البيان والتمام احص اى بالاختصاص عند الاستحقاق وعندهما هو ضمان الدرك وهو ضمان
 عند الاستحقاق وفي الاكتفاء اشعار بان ضمان الدرك يصح وذو الاختلاف كما في النهاية وغيره ولا يصح عند بيع مال المضاربة
 ضمان المضارب الشئ عن الشئ لرب المال ظن الضمان ولا يصح عند بيع مال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع الشرع
 لوكالة لان المال امانة في يد المضارب والوكيل كما في الهداية فقد استدل بك اثنان بكلم الامانة وضمان احد الباعين
 انكر بغير حصة صاحبه من شئ بمشترك بينهما باعاه بصفتة واحدة فلو باعاه بصفتين بان سعى كل لنفسه ثم اشترى من احد الباعين
 صح الضمان لانهما يار نصيب كل من الآخر والاشمل الاخر ضمان احد الباعين بغيره من شئ مشترك لآخر كما في العمدة والاشمل

تفصيل الفاسد ثم الباطل فان فاسد منها الكفالة بمال المكتابة وضمان الدين المشترك الضارب لوكيل واطل سواها
 بالشيء به كلام المحيط والفصولين غيرهما ينبغي ان يكون لآخرين من الاربعه باطلين وصح ضمان الخروج مؤلفا او متخا
 فانه دين مطالب من جهة المقابلة او غيرهم بدلا عن منافع الحفظ وغيره قيل يريد باللفظ الذي يراد الامام في كل سنة ودون المقابلة
 التي على الخارج فانه لم يجب في الذمة وفيه اشعار بان لم يصح ضمان الزكوة لانه عبادة غير بدل عن شيء كما في النسيئة وغيره وضمان التلوي
 جمع النسيئة اي الحادثة وتشرع بالضرب لسلطان على الرعية لمصلحة كما جرح خط الطريق ونصب الدروب ابواب السك كرى الانبار
 واصلاح الرض فانما دين واجب بحسب طاعة الامام قيل يائز من جهة سلطان لا غير حق ولكن تعليم ولا يفتي به لئلا يتبادر
 في الزيادة ولان اكثر النواصب في زماننا ظلم ولذا لك من يمكن من فقه فغيره كذا في الهينة قيل لا يصح الضمان باخذ هذه الطلبة
 في زماننا ظلم قيل يصح وعليه الفتوى كما في النسيئة وذكر الكرياني انه يصح تجهيز الجيش اذ لم يكن في بيت المال ما يكفيهم تعاونوا على
 والتقوى وضمان القسمة اي ضمان حصة قسمي بين الشريكين عند طلب حدهما وان اتفقا الاخر عنه قيل نه فعل غير مضمون
 وقيل ان ما كان من اليدوان ابتداء في كل وقت فتأنيبه وغيره راتب قسمة وبما ذكرنا من تفصيل ظلمه قد استدرك قوله وان كان
 ملك النواصب القسمة لغير حق وبما خبره حال لا يجب اداؤه على عبد حتى يعق كمال امر عبد مجبوا باستملاكه وكذا اليدوان
 او باحد النسيان واقضوا امر امرأة نكحت لغيره فانه كفيل حله على من قفل به المال مطلقا غير مقيد بوصف
 والتجمل ذوالالكفيل غير معسر وفيه ايماء الى انه لو استملكه عبدا معاينة او اذن فاقرب من فهو عليه في الحال الى انه لو قفل موصلا
 بمال واطل دعوى بيع من ضمان لدر ك فمن باع دارا وكفل عنه بالدرك قبول الشئ من الاستحقاق ثم ادعى الكفيل
 ملك او وكيله لطل وعواه لانه ينافي احكام البيع واطل دعوى بيع من شهادته بان او غيرا شهد بذلك او شهد بما فيه
 او شهد عليه على صك امي قبالة البيع طرف كتب كتب قيمه اي في ذلك الصك باع فلان ملكه امي مباحا صحيحا او نافذا
 اذ لا زناه غيره مما يدل على صحة البيع فان في تلك الشهادة اقرار بان باع ما هو ملكه لان لك فيما كتب شارة الى ذلك فلا يصح
 وفيه رمر انه لو قال قد كتب شهادتي فيه فكتب لما شهد بذلك صح وعواه كما لو كتب باع فلان اره وقد اقرانه باع ملكه بكذا
 دعوى شهادته كتب فيه شهد على اقرار العاقلين بان كتب قد اقر بالبيع عندي او جبر البيع بمشهد او شهد
 فلان بالبيع او غيره مما لا يدل على صحته فانه صح هذه الدعوى لانه ليس فيه اقرار بالملكية ولا يتحقق ما في هذه المسئلة بهما عند
 ذوى الالاب من عاتية اللطافة في ختم الكتاب والله اعلم

كتاب الحوالة

او روي بعد الكفالة لانهما شخصان الدين لم يشمل العين بخلاف الكفالة هي لغة والى على الانتقال فانما اسم من حلت فيه الكفالة
 المال على رجل فاحتمل زيدا عليه فانما يحل وزيد محال محال المال محال به محتمل والرجل محال عليه ومحال عليه وقد
 نفى قولهم المحال للمحال فانه بلا صلة وافع للمؤنة الصلة ومن الظن انه غير لغو لان في التلخيص ان المحال له صاحب الدين

الفتنة فانه محل النزاع فكيف يستدل به شرعية اثبات دين على آخر ولو حكمنا في ضمن عقد اوليائي تامه وبما ذكرنا لم يخرج
 عنه حواله الدراهم الودعية كما ظن فان بالحواله صار الاحتمال عليه مجبورا على الاداء واخره زبر عن الكفالة بالنفس وغيره فان الدين
 وصف شرعي قابل للنقل الشرعي بخلاف الاعيان فانها محسوسة غير قابلة للانتقال المحسوس لاخر اى الاحمال على اخرى على محتمل عليه
 بقرينة المقام فمن الظن يخرج عنه الحواله على المديون يدخل فيه اثبات الشئ للبائع على المشتري والقرض المقرض على المستقرض ونحوها
 لان في الاول اثبات دين للمحال على المحال عليه في الثاني ليس كذلك احرز زبر عن الكفالة على القولين الدراج والمخرج
 مع عدم بقاء الدين ولو حكمنا على المحيل الاصيل بعباده اى بعد اثبات الدين وهذا تأكيد لما قال بعض المشايخ
 ان الدين باق في ذمة المحيل فانما اثبات المطالبة وذكر شيخ الاسلام انه قول محمد والاول قول ابي يوسف رحمهم الله
 فلو احال الراهن المدين الدين على غيره لم يصح استرداؤه من عنه ولو ابرز المحال الدين عن المحيل لم يصح وليست ذمة
 عند محمد وقال بعضهم انه لم يثبت نصا انها اثبات المطالبة او الدين كما في النهاية لكن في الخلاصة الدين بالحواله ينتقل الى
 المحال عليه ويرى المحيل عند العلماء الثلاثة لكن في المحيط ان الدين بهما صار مشغولا بحق المحل ولم يصير كماله على الصبح واعلم ان
 تعريف رسمي تعيين لمعنى الحواله من بين سائر الافعال فان الحد هو العقد المخصوص فليضع دور لانه توقف الشئ على ما يتوقف
 عليه ذلك الشئ بحيث لا يتصور الا من جهة ذلك الشئ كما في اساس الاقتباس غيره ولا شك ان الثاني لا يتوقف على
 بهذه المحيثة ففى اى الحواله بشرط عدم برائة اى المحيل كفالة وهذه اى الكفالة بشرط برائة الاصيل حواله اى كل
 واحدة من الحواله والكفالة تستعار للآخرى عند تحقق موجبه فلو قال حلت بشرط عدم برائة المحيل وكفلت بشرط برائة الاصيل كان
 كفالة وحواله لان العبرة للمعاني وقصص الحواله بلا ثبوت دين للمتحال على المحيل بان استيعار الحواله للمو كالة لاشتمال كل
 النقل كما في الكريانى ونصح به اى بدين له عليه المبتدأ وان يكون الدين معلوما والا فلا تصح كما اذا قال حلت جميع ما يذوب
 لك على فلان كما في المنيته برضاها اى تصح برضا المحيل والمحال وفي الزيادات انها تصح بلا رضا المحيل ورجح صاحب المنيته
 حيث لم يقيم الدليل الا عليه كما في الكريانى فلو قال للطالب ان لك على فلان كذا من ادين فاحتج على فرضي به الطالب
 صحت برى الاصيل ورضا المحال عليه سواء كان عليه دين او لا قيل لا يشترط رضاه كما في الزايدى وذكر في شروط
 الظهيرة انه لا يشترط اجماعا وفيه رفر الى انه لا يشترط حصول المحال كما قال ابو يوسف رحمكنا باطله عند الطرفين بلا حضورهما
 كما في النظم والى انه لا يشترط حصول المحيل للمحال عليه كما في النهاية والى ان الحواله في الشرع ليست بعقد وهو عقد صورته
 يقول المديون للدين اعطت بما لك على من ادين على زيد وقال الدين قبلت كما في المستصفى في المحيل من الدين
 احاله للمحال على المحال عليه التعريف وان حال موثقه لكنه ذكر توطية قوله الا ان نيوى حقه كعلم اى يملك دين المحال
 بموت المحال عليه بسببته حال كونه مفلسا اى لم يترك عينا ولا دينا ولا كفيلة او حلقه اى حلفت المحال عليه
 منكر الحواله موصوفة بقوله لا بنية للمحيل والمحال كما في قاضيان شرح الكفاي فالاكتفاء بالمحال ظن عليها اى

ذلك الحوالة فانه عند تحقق احد من بين الامرين عاود المحيل عنه انه لا يعود وقال اسي صاحبان ان الله يكون ما هو عنده من الامور
المذكورين وبان فلسفه بتفليس القاضى المحال عليه قضاءه باطلا من غير علمه حال حيوة وفيه اشعار بان لو غاب
المحال عليه بحيث لا يدري مكانه لعسرت لم يرجع المحال على المحيل بالدين لكنه لو ما طلع فجاء المحال الى المحيل قال الله تعالى
والمؤمن ياتي بالبراة المذكورة فانه حكم مشترك بين قسمي الحوالة المطلقة ان يحيل بما كان للمحيل على المحال عليه ولم يكن له عليه من
او عين المقيدة ان يحيل بما له عليه من احواله او غضا فاشارة الى الاولى فقال وتصح حوالة شئ من شئ وعين بلا شئ
او بلا ذكر شئ يجب للمحيل على المحال عليه فان اوداه على الاول يرجع بما اوداه على المحيل لانه قضى دينه بما اوداه على الثاني
المحيل المحال عليه كما في قاضين لكن لو احوال من من الخطه ولم يكن للمحيل على المحال عليه شئ ولا للمحال على المحيل
لم يصح الحوالة ولذا لو قال قبل المحال عليه فلا شئ عليه كما في المينة ثم اشار الى الثانية فابتدأ بالعين فقال وتصح بدراهم
الوديعه اسي ببال لانه كذا في الوديعه وغيره او مير المودع المحال عليه من وجب هذه الحوالة بهلاكها اسي تلك
وكذا بالدرهم المضمومة اسي بما يكون مضمونا على المحال عليه ولم يبرأ الفاضل المحال عليه بهلاكها لانها فانت الى
ضمان فكانها باقية بخلاف الوديعه وتصح بدراهم المحيل عليه اسي على المحال يبرأ ثم اشار الى حكم اخر من الحوالتين فقال
في المقيدة فلا يطالب احد الا يطالب المحال عليه شئ من الوديعه والمضمومة والدين الا المحال فلا يطالب المحيل
وفي الحوالة المطلقة للمحيل الطلب ايضا فلا يحال الطلب ليس للتقديم فائدة ظاهرة ولا تطل الحوالة ولو
باخذ ما كان عليه المحال عليه من الدين المضمومة او ماعنده من الوديعه فلا يحيل ان ياخذ الدين والعين من
المحال عليه في المطلقة لانه لم يتعلق بحق المحال لعدم الاضافة اليه بخلاف المقيدة فانه ليس له ان ياخذ منه لانه صا
مشغولا بالحوالة فلو دفع اليه ضمن ويكره السفينة وهي النقة وشريعة بضم السين سكون الفاء وقع التار اسم من السفينة
بفتح السين اقراض بالاياء اخذه صدقة قيل نفسه في بلد آخر ثم ذكر بعد اتمام المعنى عليه ان احتال ان يكون من تمتبه
فقال لسقوط خطر الطريق اسي اثره على الملاك في الطريق فيكره وان لم يذكره المنفعة وقيل نماكره اذا ذكر
والا فلا بأس به كما في النهاية وانما ذكر في الحوالة لانه احوال الخط المتوقع على المستفرض ولا يخفى اني سقوط خطر الطريق

من عاية حسن الاختتام

كتاب الوكالة

وانما عقبه بالحوالة لانه وان شئت كل على تفويض ام لكن الوكالة بلا نفع وهي النقة بفتح وكسر سم من التوكيل كما في الصحاح
وعبره وبالكسر بفتح مضمون تفويض معنى مفوض لانه موكل الى الامر مفوض ليدقو له الوكالة الحفظ والكسب
مجازا لعلامة السببية كما في المغرب يطلق الوكيل على المبع والموت كما في التاموس شريعة تفويض التصرف الى غيره

اى اقامته مدغمه متعانه في فعل شرعى معلوم سورت الحكم شرعى كالنكاح والطلاق المورثين للعمل المحرمه فان اللام لم يملك
 الى ياد امره كما ظن يخرج عنه اذا قال انت وكيلى في كل شى فانه لم يصير وكيلاً لجماله التصرف في الاستحسان بصيوكيلا
 بالخط فيبقى ان يراى الحفظ كما في التمتع وكذا يخرج عنه الايصار فانه يثبت بالولاية المنتقلة اليه وان اقامته له المتبادره وبطل
 فيه وكيل مسلم مباح ال غير مستقيم كما ياتي وفيه اشعار بان القبول لم يشترط فلو قال كذا لك بطاقتنا ولم يقل المنيط قلت
 ولاروت ثم طلقها وقع استحسانا لانه دليل القبول كما في المبسوط وفيه ايماء الى ان القبول شرط ولو حكما وبشرط كلام الله
 وشرط اى شرط النفس لك لو كاله ان يملكه الموكل اى بقدر الموكل على التصرف المفوض اليه الا فلو قيل باطل فلو
 انه خلاف عاده في اختياره دون اتمامه ان لمسلم لا يملك بيع النحر والخزير وشرارهما وقد صح عنه خلافهما توكيله
 في تصديق الثمن وتحليل وتيسير لانه قادر عليه وان اشبع بعراض النسي كما في المضرات وان تعطله اى يدرك لو
 ذلك تصرف بان يعلم ان البيع مثلا سالب للملك الشرى جالب له وان هذا الثمن فاحش ذاك ليسير كما في الكفائي
 فتوكيل الصبي المجنون باطل وقيل فاسد فلو كبر وافاق لا يحيد العقد كما في المحيط وغيره وشرط حكمه ان يقصده
 التصرف بان لا ينزل فيه والا فلا يقع عن الموكل وفيه رمز الى ان المعنوه يصلح ان يكون كيلا لانه يعقده ويقصده وان لم
 المصلو عن المفسد والى ان علم الوكيل لو كاله لم يشترط خلافا لمحمد فلو وكل ببيع عبده وطلاق امرأته ففصل الوكيل فلو لم
 جاز خلافا له كما في المحيط وغيره فيصح توكيل الحر البالغ العاقل بقرينة الاتي او الحر الصبي والعبد الصبي او البالغ المأذون
 من جهة الولي المولى العاقل مثلهما اى مثل المأذون فيجوز توكيل الحر البالغ او الحر الصبي والعبد الصبي او البالغ مأذون
 فالاقسام ستة عشر حاصله من ضرب ربعة في اربعة فمن الظن انها تسعة من ضرب ثلثة في ثلثة وصرح توكيل الحر البالغ والمأذون
 صبياً عاقلًا وعبدًا صبيًا او بالغًا عاقلين حال كونها مجزوين عن التصرف فالاقسام ثمانية عشر من ضرب ربعة في ثلثة
 ويرجع المحقق اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي العبد الى موكلهما لا اليهما لقصور المتيها وفيه اشعار بان الحق
 يرجع الى الوكيل المأذون منها وهذا اذ وكل بالبيع واما اذا وكل بالشر او بالموكل سوا كان الثمن جالا او موقفا كما في المحيط
 بكل ما موصوفه اولى من الموصولة والظرف للتوكيل اى صح التوكيل بكل عقد يعقده اى يحصله الانسان ثم يقصده مستبدا
 بنفسه او بولاية نفسه عن الغير كالبيع والهبة والصدقة والوديعة وغيره ولا يشكل توكيل المسلم او الذمي فميا او مسلما ببيع
 او ثمنها او بالتوكيل ببيع مسلم الا ان شتره كما ظن فان الكفالة كافية للامين الثالث شتى بقرينة الاتي والرابع مختلف فيه كما
 سيذكر في صحيح التوكيل ولم يرخص النقص بالخصومة اى الجواب بصريح او الدعوى ايسر كما في المستصفى والجواب قرارا كان
 او انكارا كما في التلويح وقال بعض المشايخ انه لم يصح بلا رضاه وصحيح ان الخلاف في اللزوم كما في الظهيرية فعنده لا يلزم
 عندهما يلزم وهو المختار فلا يرد الوكالة بر النقص كما في النهاية وغيره وافق بعض المتأخرين باللزوم عند ثبوت المدعى
 وبعده عند اضرار المدعى هو المختار عند الامام الشري شمس الاسلام وهذا كله اذا كان قريبا صحيحا والا فقد لزم بالاجماع

كما في الظهير وفي حكم المرض المخدرة التي لم يلبث الخروج الا عند الضرورة كما في النهاية فلو وكلت بالخصومة وتوجب اليها الميز
بعث القاضي اليها بعد ولا مستحقا وشايدن على الخلف او النكول تمام في خزانة المفتين والاطلاق مشعر بان صارا كليا
في هذه الصورة بالانكار والاقراء جميعا ولا يستثنى الاقرار عند محمد خلافا لابن يوسف ثم كما في الظهير في كل حق
للرجل والمرأة ولو وصينا على الناس وعندهم او معهم او بالعكس وصح بالقبالة اي اوار كل حق واستيفائه اي قبضه
الا في حد مصدر اي استيفائه في حد من الحدود وقصاص بعينة موكله عن المجلس كما اذا قال الموكل وجب لي على فلان
حد او قصاص في النفس والطرف فوكلتك ان تطلبه منه فان استيفاه به بدون حضور الموكل بالطلن بالاجماع لسقوطها بآية
وفيه مرالى انه صح التوكيل باثبات الحدود القصاص خلافا لابن يوسف ثم والى انه صح التوكيل باستيفاء التعزير كما في شرح
الطحاوي ويرجع الحقوق اي حقوق عقود تصد من غير الصبي العبد المجبورين الى الوكيل ون الموكل لذا جاز للوكيل
ان يوكل غيره بهذا الحقوق ولم يجز للموكل كما في النهاية وانما اكتفى بالحقوق لان الملك ثبت للموكل ابتداء كما ياتي
كل عقد فيه مبادلة ملك بملك كما في بيع سوى سلم وقد يشترى به في الاطلاق رخص انه لو باع بحضرة الموكل فوج
الى الوكيل كما في الصغرى لكن يصح انما ترجع الى الموكل كما في الجواب وهو انه لو وكل هذا الوكيل غيره بالبيع فباع بغير
فالحقوق الى الوكيل الثاني هو ان يصح كما في الكافي والى انه لو اضاف العقد الى موكله في ترجع الى الوكيل كما في العماد
قال ثروت الدين لنواجزى انما لا ترجع اليه في التخصيص شمار بالتحالف كما لا يخفى وثمة لو اذن اضاف الى الموكل
وخلافه في العماد قيل لو وكل بالشراء فالحقوق الى الموكل لا غير كما في الخزانة واجازة واستيلاء وصلاح عن قرار
دون انكار فان الحقوق فيه الى الموكل المدعى عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق فقال فيسلك الوكيل المبيع الى المشتري في
الوكالة بالبيع ولقبضه اي المبيع عن البائع في الوكالة بالشراء فقبضه اخذ المبيع من يده في البيع ويجب عليه
الوكيل ممن مشتراه في الشرأ وان لم يدفع اليه الموكل كما في الصغرى ونجاصم بالفتح في الاستحقاق فمشتري
المبيع يرجع المشتري بالتمسك على الوكيل بالبيع ان نقد الثمن له وان نقد الى الموكل رجوع به عليه ولو وجد المشتري عيبا
وبت العيب عليه ورد له قبضه اخذ الثمن من الوكيل ونجاصم بالكسر في الاستحقاق اي استحقاق المبيع فجع الوكيل
بالشراء الى الثمن على البائع ودون الموكل واجب اي عيب المبيع فرده الوكيل على البائع وهو في يده فان سلم الى الموكل
فلم يرد له الا برضا الموكل لكل في شرح الطحاوي واعلم ان المصنف قد ترك قيودا في كثير من المسائل اعتمادا على النظم المتبع
كما ترى فلا وجه للقول بالتسامح بهنا حيث لم يذكر قيد وهو في يده والى بالعيب فقيده كما نحن ونجاصم بالفتح في طلب
شفقة ما اشترى من عقار فاشفع نجاصم الوكيل بالشرأ وهو اي العقار في يده اي الوكيل بخلاف ما اذا سلم الى الموكل
فانه نجاصم دون الوكيل لانتفاء الوكالة فتقوله في شفقة معطوف على ما قدر من قوله في الاستحقاق بقرينة المعنى المراد فلا
بانه معطوف على ما هو معمول لكل من الفعلين كما طعن في قوله عليه ثمن مشتراه شعرا بانه متى صار الوكيل لغيره عي عليه بغير

على هذا الفصل تسليم المبيع وغيره متى كان متبرعا لم يجر الموكل عليه قبض المبيع والرجوع في العيب الاستحقاق فان كان جارا
 موكل بهذه الافعال والا فان تبرع وارثه والا فوكل الموكل كذا ذكره لمصنف لكن في التوفيق ان الموكل لم يباشر تبرعه فان العدة
 على الوكيل حتى يجب عليه قبض الثمن غيره وفي الخلاصة لو باع بحضرة الموكل فالعدة على الوكيل في عيوب بيع قاضيان ان
 بالعيب على الوكيل في ما دون المخطط اذا غاب الوكيل ومات فالحقوق تنقل الى الموكل في الظاهر لو اضر الوكيل بالمبيع في قبض
 الثمن وكل الحاكم الموكل يقبضه ينبغي ان يكون حقوق الاجارة والصلح على ما ذكرنا وثبت الملك للموكل اى موكل الوكيل
 بالشرارة وان اضاف الى نفسه ابتداء فان الوكيل نائب في حق الملك اصيل في حق الحقوق وانتقالا بعبادة حكمية عند الكرخي
 النخاع عند ابى طاهر الدباس الاول عند القاضي ابى زيد وهو الصالح كما في النهاية وغيره فلا يفتق قيرب كيل شراره اى
 الوكيل قيربه بنية الموكل لانه ثبت الملك للموكل وان كان بطريق الانتقال فانه لا يتقرر ملكية الوكيل بل تنقل من ملك
 المستقر ثبوت العتق كما في الكرخي فالقيرب لا يفتق بالاتفاق كما ذكره لمصنف فالاولى ان يفرج عليه بظاهره اثر الخلف
 ويرجع الحقوق الى الموكل في كل عقد ليس فيه عبادة ملك بملك كما في كساح وخلع لان الوكيل فيما سلفه اى حاكم
 غيره فلا يلزم عليه شئ كما في الكفاية وغيره وصلاح عن النكار لانه فدايرين للموكل وان اقر فانه عبادة او صلح عن م
 وشركة ومضاربة وفي عتق على مال مكتوبة وتصدق ومهبة وهبتها اعاراة واستعارة وايداع ورجوع وارت
 واقراض اعطار مال اداء بعينه ولم يذكر الاستقراض لما في الايمان انه لا يصلح التوكيل به وعليه الفتوى كما في الخزانة
 فما اشترته باطل ريد بطلانه على صح الروايتين فلا يطالب على المجهول وكيل زوج بالمهر ولا وكيلها اى الزوجة
 بتسليمها الى الموكل ولا يبدل الخلع للزوج لمدارنه سيفيه وللمشتري من البائع الوكيل منع الثمن من بيع كل الباعة
 اى موكل وكيل ليس عبد او صبياء محجرين لما في فاضلة البائع عنده فان وقع المشتري من الوكيل الثمن اليه اى المو
 صلح الدفع لانه حق ولا يطالب تانيا اى لا يطالب الوكيل الثمن طلبا او طلبا ثانيا فمصدر او حال يجوز ان يكون الفعل
 مجهولا والمعنى لا يطالب الثمن والمشتري طلبا او طلبا ثانيا فانه في الاخذم الدفع ولذا لو كان للمشتري على الموكل من
 وقع المقاصد كما في البداية ونهاية للوصول الى دين لا يصل اليه

فصل لا يصح وفسد بيع الوكيل اى وكيل بوكالة مطلقة وشراره اى شره ذلك وكيل فلو قيد بمهمة يصح كما
 اذا قال بيع من ثمن فباع ممن غير شراره اى ذلك وكيل للولاد او الزوجة وغيره للمهمة فلا يصح لو باع من نفسه او
 او ولد له الصغيرين اضافة المبيع للعقد فلو باع باقل من قيمة ثمن فاحش لم يصح بالاتفاق وكذا بشئ القيمة او بغيره
 في رواية عنه يصح ان يحد بها فلو باع بكثر من القيمة صح بلا خلاف كما في النهاية وغيره وقيل ان له ان يبيع من يملكه الموكل
 صح كما في العادى الى انه لو اقر بالمبيع وحين الثمن فذفع اليه الثمن من المالك لم يصح لانه وكيل بالمبيع لا بأكش
 وقيل لو علم الموكل ان ثمنه قد دفع لثمن له كان ساجيا بالتعاطي كما في الهينة والى انه لو باع من الموكل وابدا وعبد صح كما في الخزانة

وصح عنه بيع الوكيل بجا مطلقا وليس الاضافة على نحو ما مر من الظن لظاهر الاشارة بما قل من التمن لو غلبنا فاحشا او
 منه وانما ذكره ليتدل كل من كان له انقلد امرضاني فلم يكن كره استطلاعا كما ظن والعرض بالسكون التحرك غير المحرجين واسبابه
 وتأخير التمن مطلقا وقالوا يصح الا بالنقدين بمثل القيمة او بما يتغابن فيه وباعل يسير كما في التمر تاشي فلو باع الى خسين سنة صح عنه
 خلافا لما لو باع نقد او اخر التمن صح عنه خلافا لابي يوسف روح وفيه اشارة الى انه لو اشترى فباع باقل لم يصح ولو باع بالمر
 صح كما في النظم الى انه لو ابر بالبيع بالنقد فباع بالنسيئة لم يصح كما في قاضيان كذا بالعكس كما في الخزائن وصح عنه بيع النصف
 اى بعض ما وكل وان ضره لتبعض كالعبد كما في الحقائق بتبعيه مطلقا وعندهما اذا ضره لتبعض لم يصح باع النصف الا اذا
 باع باقية قبل ان يخلصا لان الشراكة عيب وصح اخذه اى الوكيل بالبيع رهنيا ولو قليلا بالفاق الماذاء امر باخذه فانه لم يصح عندهما
 ان ياخذ رهنيا قليلا لوجب نقضا لا يتغابن مثله كما في الصغرى او قليلا بالتتمن الاستثان فلا يصح الوكيل التمن للموكل
 لانه ان ضاع الرهن في يده اى الوكيل او ان تولى اى ملك على الكفيل من التمن بان الكفيل والكفيل
 عنه مفلسا كما في الكفاية ولقيده عندهم شر الوكيل من كل شئ شرى غير معين ان كان التمن يسمى بمثل القيمة اعلم
 به المقومون كلهم وزيادة تغابن اتجهل الناس بها وسمى اى تلك لزيادة على واية النوادر ما قوم به يقوم واحدون
 الكل اى قدر ما بين من ظن برغبة الناس انهم يرغبون في ذلك الشئ بذلك قدر من الدراهم او الدينار فبالا مصلحة وليس بحال فلو
 اشترى ذلك الوكيل شيئا بغيره وادهم فامتنع الموكل من اخذه لكونه غاليا على فرض الشترى على المقومين فقوم بعض قبضة و
 بعض بخشرة فمردخل تحت تقويم مقوم فلو الغبن البشير فلهزم الموكل وان لم تقويم احدتهم بخشرة فلا يدخل لا تغابن فلو الغبن ففكر
 فلهزم الوكيل وهذا هو الحد الفاصل بينهما وبينى كما في بيع الصغرى وهو الصحيح وقال شيخ الاسلام ان هذا التحديد فيما اذا لم يكن له
 قيمة معلومة في البلد كالعبد اذا كانت معلومة في البلد كالخبر وغيره فالزيادة لا تنفذ على الموكل ان كانت فلهذا لان اعتبار تقويم
 انما يكون فيما يحتاج اليه كما في المحيط وعلى واية الجامع عن محمد بن ابي اليقطين الشترى او اقل وعن نصير بن يحيى ارم انه في عشرة
 في العروض زيادة نصف درهم وفي الحيوان زيادة درهم وفي العقار زيادة درهمين كما في شرح الطحاوى وذكر في بيع الخزائن
 في الحيوان درهم وفي العروض درهم يارده وعن الحسن العكس ذكرى التمر تاشي انه في الكل درهم عند بعض من الكفاية ان
 ما ذكره القس الفاحش عند بعضهم عليه مل كلام المداية لكن الاول في اكثر الكتب الضابط البشير الغبن البشير مع حاق
 فالصين الثمار والنفاد اشارة الى العروض والحيوان والعقار والنون الالف والبار الى نصف درهم ودرهم وفيه مرد
 انه لو اشترى شئ بعينه لا يحمل منه الغبن البشير عند بعضهم قال بعضهم لا يحمل البشير الفاحش ولا النصف كما في المحيط والى ان الغنم
 البشير انما يعنى اذا كان منفردا وانما اذا كان مع الفاحش فلا يعنى كزيادة النجاسة على قدر درهم كما في العمادى وتنبهت
 عندهم شترى النصف ما وكل شترى من شئ بعينه كعبد دار وثوب مبيعات على شترى النصف الباقي لانه خالفه شترى
 نصف فلا يلزم الموكل لا بعد شترى الا اذا اذم القاضى شترى النصف على الوكيل كما اشير اليه في النهاية والكفاية وصرح به في قاضيان

وغيره فمن الظن انه محمول على الوكيل لشره غير معين ان القياس يقتضي ان يتوقف على تضرر الباني اذا وكل شره معين لو لم يبيع
 على وكيل بالبيع لعيب ده الوكيل على امره اى موكلة الا وكتل رفع على البذل اى لا يردده وكيل الا وكتل الوكيل لعيب
 يحدث مثله في مدة قصيرة فرد عليه بقضاء فانه لا يردده ولا يردده اى الوكيل ذلك المبيع بالخصوص لا بالعموم فانه لا يرد
 لورد الوكيل بقضاء القاضي بالبينة او بنكول الوكيل يردده على الموكل الى انه لو كان العيب ثابتا لحدث في مدة قصيرة او لا يحدث
 مدة اصلا كزيادة اصبح فرد على الوكيل بالاقرار بخير قضاء او بالقضاء بالبينة او بالنكول يردده على الموكل ايضا في عامة الروايات
 ان كان الرد بالاقرار بخير قضاء لا يحتاج الموكل يلزم الوكيل الى انه لو رد بالاقرار بالقضاء لزم الوكيل لان يحتاج الموكل يلزم الوكيل
 بالبينة او بالنكول انما جعل النكول في باب الشر كالاقرار لان المشتري لم يكن مضطرا في النكول فان الشر سبب الملكات
 الوكيل فانه مضطرب فيه كما اضطر عند اقامة البينة وتماضي الكفاي وفي اسناد الاقرار الى الوكيل اشعار بان له اقرار الامر بالعيب انكر
 الوكيل لم ينقص البيع ولم يلزم الامر والوكيل شئ كما في المحيط وان باع الوكيل الثمن لساى موكلا اجملا مطلقا او متعارفا
 وقال الوكيل قد اطلق الامر الامر اى الوكالة بالبيع فقال الامر امرتك ان تبني بقصد صدق الامر مع ائمين
 الوكيل الثمن حالا وفيه اشعار بان له امره بالنقد فباع لساى لم يخبر كما مروى في المضاربة اذا باع المضارب نسيبا وقال قد اطلق المال
 امر المضاربة فقال امرتك بقصد صدق المضارب مع ائمين ذا العموم هو الاصل في المضاربة كما ان النقدي الوكالة و
 لا يصح تصرف احد الوكيلين حده سيطر تصرف احدهما فيما يحتاج اليه اى كل حتى تجزئ الموكل والوكيل الاخر الا انه اذا اشترى شيئا
 فاذا باع او كاتب قطع او زوج ثلثا يوجب اهارة الموكل والوكيل الاخر سواء كان الثمن مسمى او لا والوكيل حاضر او غائبا كما في شرح
 الطحاوى وفيه اشعار بان اذا تصرف احدهما والاخر حاضر لم يجز الا اذا اجازة الاخر وان كان غائبا فاجاز لم يجز عنده وقال المحاكم
 خلافه في الاصل قال ابو يوسف انه جائز كما في المحيط والميتاوان يكون كالتما بجملة واحد بان قال كتبنا مبيع عبدى
 واما اذا وكلنا بجملة بان كل برجل ثم اخرج تصرف كل من اجازة الاخر الا اذا كان توكلنا في خصوصية فان لكل منهما
 يحتاج لمن على وجه لا يقوت فائدة توكلنا بان يتولى الامر بهما وانما الفرد واحد بهما بالتكلم وفيه رفع الى ان يشترط حضرة صاحبه
 في خصوصية كما قال الجمهور قيل يشترط الى ان لا يقبل احدهما دون الاخر كما في الكفاي وفي ردود ليعتد كبقية عقود وعادته
 منصوب وقضاردوين وان قبض لودية الدين طلاق عتق فان احدهما ان يطلق ليقوت ووجهه في الاكتفاء
 الى انه لو وكل وكيلين قال لا يطلق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر او اجاز لم يجز وكذا العتق كما في المحيط وذكر في
 لو قال طلقا بان شتما لا ينفرد احدهما بالنظر ان لا عتق كذلك لم يعوضا فانه لو كان اطلاق ولحق بعض لم ينفرد احدهما
 الا اذا اجازة الموكل والوكيل الاخر ولا يصح بطل مع عبد ال صغيره المولى المسمى بقرينة او بغير مكانة
 صغيره المسلم او ذمى صغيره فان لم يسم الكبير كالاى فلم يصح بالطريق الا بالموكلا المسلم فكل ان لم يسم المبيع المولى
 صغيره الكافر ايضا فان المضموم اكثر شئ لا يلى كما خريرة فليس تسامح كما ظن لاشهره اى سائر كل مبيع لا يشاى من مبيع الصغير

بما له واما شره لم يصح بالبيع والوضع فتشول ولا يصح تصرف عبدا ومكاتبه او كافرا في مال صغير لمسلم لان ما سوى البيع المصحح
لم يصح منها كما في الكفاية ولا من الذمي والمستامن المحبري والمزني في المالك وذلك لصغيره لا لقطاع ولولاية الكفاية عن المسلمين كما في الكافي
والامر بشراء الطعام اي طعام غير ذبيحة يحول على البصر في صورة دفع دراهم كثيرة بحيث يشتري بها في المعروف البصر بالخبر
والدقيق فلو اشتري احداهما لا يجوز على الامر كما لو اشتري بها شيئا او لحما او فاكهة لا يجوز عليه في دفع الثمن الى الوكيل اشترايا له ولو اشتري
بلاد فله البيع التوكيل وعلى الخبر في دراهم قليلة بحيث لا يشتري بها في المعروف الا ان يشتري بها غير ذبيحة لا يجوز على الامر
على الدقيق في دراهم متوسطة بحيث لا يشتري بها في المعروف الا الدقيق فلو اشتري غير ذبيحة لا يجوز عليه في المحيط وغيره وقيل قليل
مثل درهم الى ثمانية ومتوسطة مثل اربعة الى خمسة وسبعة كما في الكفاية فالسبعة على درهمين من الاشياء كما في المتن وان ذكر في المدا
يلفظ قليل لكنه بما ذكره وهو مرجع عنه وعليه يدل كلام الكافي وغيره وقالوا ان الطعام في عرف الكفاية على البروقية وخبره
في عرف غيرهم على الطير وهو القياس قال بعض شيوخنا انه ما كان كلامه لاوامر كالمشوي وون البروقية وقال الصد
الشهيد وعليه الفتوى كما في الذخيرة والامر بشراء الطعام في متجدد الوكيلة اي طعام العرس ومتجدد بالفتح اسم زمان على
ولو كثرت الدراهم وتوسطت للعرف والامر بشراء حمار او فرس فله البيع بلا بيان الثمن منصرف الى ما به كبش الموكل ولذا لو
امر قاض لشراء حمار لا يجوز عليه فاذا اشتري مقطوع الاول والذبيحة كما في المحيط والامر بشراء دراهم ان ذكرتها وحملها
ويقع على امره وكل فيه وجوابا لظاهره ان يصح ان ذكر احداهما في المحيط وذكر في المضمرات ان ذكر الثمن كفي وعن ابي يوسف راج
لابد من الثمن والصرف والامر بشراء ثياب غير معين يصح ان علم حليته المدين في النكاح من وجهه وذكر ثمن عين في ذلك الثمن اي
بين نوعا والاحسن ان كل الفضة فان النوع صار معلوما بحج وتقدير الثمن كما في المداية وعن ابي يوسف ان منصرفه ان يفتي ببيع
الموكل وفيه إشارة الى انه لو كان معلوم الجنس من كل وجه كالشاة والبقير يصح وان لم يذكر الثمن الى ان جهاته وصف غير فاقته
كما في المحيط لا يصح ذلك الامر بذكر الثمن ان يحس جهاته جنسه بان جعل الجنس من كل وجه فمما انصرف به علم ضمنا كما
لا يخفى وفيه اشعار بانه لو بين نوع ذلك الجنس صح وايراد النوع بجنس السافل كالحمار كما ذكره المصنف ولعله سئل عن الحمار
ليس بجنس ما قلنا عندنا ان الرقيق الشامل للذكور والانشى المختلفين في بني آدم والثوب الشامل للذكور والامهات
والقطن والدابة الشاملة للفرس والبغل والحمار عرفا كما في المداية وغيره وكل في قوائم اربع كما في العربية وفي المفردات انها
خاصة وصدق عندم الوكيل لانه انما يشترى عبدا ولو عيناه من الثمن انه يشترى عبدا يدين عبدا في قوله شرى عبدا
معينا للامر فمات البعده وقد قال الامر بل شرته لنفسك ان وقع الامر الثمن الى الوكيل وفيه اشعار بانه
نحوه فلو هو صدق الوكيل بالبطريق الاول كما في المداية والآية في الثمن فالامر الموكل صدق لانه انما يشترى عبدا يدين عبدا
حيث صدق الامر بطريق الاول عنده واما عندنا فلو كان غير معين الا صدق الوكيل تمامه في المداية وللوكيل بالامر
جنس المبيع اي يشتري واما اختياره عليه لانه انما يشترى عبدا يدين عبدا لانه من امة طرفه بجنس بعض منه

منه وان لم يدفع الوكيل الثمن الى بائعه الا انه لم يذكره محرج اصلا وما في المتن عن الامام الحلواني كما في النخبة وفيه اشعار بان
ان يطلب الثمن من الموكل ان لم يرد من مال نفسه الى البائع كما في الصغير فان ملك البيع في يد الوكيل بعد البيع لم يرد
بالفاسق عند الطرفين الثمن قل او كثر لانه ينزله البائع من الموكل فضمن الوكيل ضمان المبيع واما عند فسخ ضمان انقضاء
قيمة البعير بلغت وعند ابى يوسف ضمان الرهن فلو كان الثمن خمسة عشر والقيمة عشرة رجع على الامر بخمسة عشرة ولم يرجع البائع
ولو كان اقل من خمسة عشر رجع عند فسخ ومقطوع عندهم وليس للوكيل بشرا بشرا بشرا عيني معين ولو بلا تسمية بشرا
لنفسه لانه تغير وعمل بلا علم الموكل فلو اشترى لنفسه كان للموكل واكثره بالشراء عن المالك فانه لو كان مباح امرأة بعينها فوجبا
ففي له كما في الصغير وفيه اشعار بان لو وكل بشرا غير معين كان الشراء لنفسه الا اذا وقع الثمن من مال الموكل او نوى الشراء له كما
في المضار فان اشترى بخلاف جنس المسمى كالمكيل من كحل احسن فانه لو اشترى بالثمن ثمن ووقع المشتري له
امى الوكيل وفيه اشعار بان لو لم يسم ثمنه كان في حكم المسمى لانه العرف في العقود النقص

فصل في الموكل بالخصوص متهم في الدين والعين القبض عند علمنا ان لا يتم له ما ملوكل جلا ان يدعى ثبت له على فلان
ولا يزيد عليه فابته عليه الوكيل بالنية او الاقرار كان له ان يقبضه وبقية امى الغني كغير المتأخرين من متابع بل وسبقه
وغيرهم لان امى بعد عصرهم جلا فامى بان ليس له القبض لانه يرضى بالخصوص كما قال العلماء بطو الملوك ونحوه في الوكيل
واجب وان لم يمس في القضا فهو بالمد والى الاسلام من بولا كما قال الزاهد في نفي وجوبه نفس عليه في نفي واستعانة
فيه اشعار بان للوكيل بالتقاضي القبض عند علمنا خلافا للفرج وعليه الفتوى كما في المداية وذكر في المضار ان الاداء
ظاهر الرواية الا ان يحكم عرف التجار وبقية والوكيل يقبض الدين بالخصوص فلو اقامه الوكيل بالنية على الدين واقبض عليه
ان موكله يتوفاه او ابراه ليقبل خلافا لما فان قبض الدين عنده قبض مثل حقه وعنده ما قبض بعينه ليقبل على الوكالة عنه ثم يرد
الى ان القاضي لو وكل يقبض من الغائب لم يكن له بالخصوص متهم والى ان الرسول المأمور يقبض الدين ليس له بالخصوص كما في الجرد
والى انه لو ادعى الغريم الاستيفاء لم يحيا الوكيل فنيق المطالب الى الوكيل ثم يبيع الموكل سيخا كما في المداية والى ان الوكيل
يقبض العين لا يجزى كما صرح به فقال لا يكون للوكيل يقبض العين بالخصوص لانه كالرسول فلو اقامه بالنية عليه انباء من كل
لم يمسح في حق البيع وفيه اشعار بان لم يقع الوكيل الى القبض بما يدون اثبات الوكالة وان قرأ المودع كما في دعوى
الخلاصة ويقصر يد الوكيل امى يتوقف على حضور الموكل قبض من كل قبض العبد في يد فلان ونقل المرأة الى قبضه بالوكيل
بقضاء المرأة الناشئة في موضع كذا او توقف على حضور نقل الوكيل اياها ان اقام العبد حجة على البنية على العلق امى
عناق موكله اياه واثبات المرأة الحجة على الطلاق امى يطبق الموكل اياها فلو توفاهما في العلق وطلاق لانه اقام حجة على كل غير
نعم ولذا اوجبنا ما لو جازى في قصه ليدفع احراز الوكيل امى وليس المدعى او المدعى عليه بالخصوص متهم عند القاضي
لاجل الخصومة فلو وكل جلا بالخصوص مدعى فاقرب باستيفاء او ابدى او مدعى عليه فاقرب بوجوب المال عليه مع لان الخصومة شاملة للمالك

وفيه اشعار بان لو انك ذلك الوكيل صح بالطريق الاول وبانه لو شئني الاقرا يصح وصار وكيلك بالاشكال كما لو شئني الاقرا صار وكيلك
 بالاقرا كما في الذخيرة وذكر في الصغرى انه لو شئني الاقرا بحجة الطالب صح والام يصح وقال محمد بن ابي ايضاً يصح لا يصح قاره على قوله
 المدعى والمدعى عليه عند الطرفين عند غيره اى القاضي غير لواءت ذلك الاقرا بالبيته خرج عن الوكالة فكان التناقض قال ابو يوسف
 صح قاره عند غيره ايضا ولكل لا غير غزل وكيله وكالاته مسئلة او معلقة لان الوكالة تحق فلو قال غزلتك عن الوكالات كلها
 انزل عن الوكالات المسئلة بالاجماع كما في الصغرى ولو قال كلما غزلتك فانت وكيل ثم قال جئت عن الوكالة المعلقة الغزل على قول
 كثير من المشايخ وبقيت كما في الخزانة وفيه المختار انه يملك اخراج الجعفر من الوكيل ما خلا الطلاق والتناق وتوكيله بسؤال الخصم
 ويدخل فيه حجود الوكالات فان حجود ما عد الطراح فسبح وفي رواية لم يغزل بالجود ولو وكل الدائن دين موبحل ببيع داره بسؤال
 عند الاصل كان له غزله قبله كما في الجواهر واضافة الوكيل للمعد فانه لا يغزل وكذا يتعلق بوكالاته حتى يغزله لارضائه بوكالاته في جنس
 نجاح او رهن كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو علق وكالاته بالشروط ثم غزل قبل وجوده صح وعليه الفتوى والى انه بطل بتعلق
 الغزل بالشروط كما في الخلاصة ووقف غزل الوكيل على علمه اى الوكيل بسباع منه وكتاب اليه ورسالته ولو من غيره دون
 اخبره عدل الغزل وان لم يصدره ونجى غير العدل لم يغزل الا بالتصديق وعندنا الغزل اذا ظهر صدقه كما في المحيط ولا يبعد ان يرجع
 ضميره الى الموكل والمعنى وقف غزل الوكيل نفسه عن الوكالات على علم موكله كما في الكرواني وتبطل الوكالات بالبيع والشراء وغيره
 بموت احد سواى الموكل والوكيل وينقل الحقوق من قبض التسليم والرد بالعيب نحوه الى من كان احيا منها كما في العمادى
 وذكر في فصل الوكيل بالشراء من المحيط ان الوكيل لو مات حتى الرد بالعيب لو ارثه او وصيه وان لم يكن فله ممل في روايه وهو
 القاضي آخرى يوشى منه ما اذا باع الوكيل بالبيع الجائز ثم مات الموكل فانه لم يغزل كما اذا وكل الوكيل وكذا ثم مات موكله الا وان اقامه
 لم يغزل وكيل الوكيل كما في الفصولين فمقتل بسبب جنونه اى بنون احد سواى جئت لم يعرف البيع والشراء كما في الذخيرة فلو اختلط
 عقليه بالنج بحيث لم يعرف الشراء لم يغزله على الموكل كما في الكبرى جنونا مطبقا بالسراقة مستوعبا وشريعة مستوعبا شراعه وبقيت
 واكثر السنه عند ابى يوسف وسنته كما عرفت محمد بن ابي يعقوب الصغرى وهو صحيح كما في الكافى وغيره واعلم ان الوكالات انما تبطل
 بالاموت والحجوت اذا كان الموكل يملك غزل الوكيل اما اذا لم يملكه كالعبد في باب الامتناع من المرأة في الامر بالبيع فلا يغزل بموته وجنونه
 كما في الصغرى ولحقا به بالسراى وصول احد سواى الحرب حال كونه مريضا وان لم يحكم القاضي بالحق قال تطل ان حكمه فلو
 عاود سواى الحرب مسلما ولم يحكم بلحقا بعيه الوكالات عندهم وان حكم به ثم عاود بعيه الوكالات عند محمد بن ابي يوسف صح
 كما في الكرواني وانما ذكره لا تدا مع الحاق لان تصرف المرنه وان نفعا عند مالكه متوقف عنده وكذا تبطل بحج موكله حال كون الموكل
 مكاتب اى اذا وكل مكاتب وكيله بالبيع مثلاً ثم صار فتيقظ وكالاته وكيله لا تقع تصرفه في مال الغير بالامر وانما فصل بهذا
 لالتصية على العامل البعيد لما ظن ان فيما بعده لم يشترط علم الوكيل لما سنده وجعله اى الموكل حال كون الموكل ما دوننا
 اى اذا جرح عبده المادون الموكل عن التصرف بطل وكالاته وكيله لادامه الكلام مشير الى ان المكاتب والمادون اذا وكل حلالا

بالتقاضي او المحض لم يطل وكالتا العجز او الحجر كما في النهاية وتبطل الوكالة في حق من لم يملك صير كما من الشريعة بسبب افرق
 بين الشريكين عن الشكر كنه عنان او مفارقة قبل قبضه كنه في المستعصفي وفيه دلالة على ان الوكالة باقية في حق الموكل وان
 كان في دلالته اللفظ على ذلك خفاء واشتد صاحب الكفاية على ما ذكره في الجامع ان احد المفوضين لو وكل رجلا بالشراء ثم
 اوفاه لم تبطل الوكالة في حقه وفيه قياس غير ظاهر على ان في النظر لو وكل احد من المفوضين او كلاهما رجلا لم يغزل كان كيد لكل
 سماعا على حدة فان فعل احدهما فعلا ولو وكل الشريك كان عتلا رجلا ثم افرقا الغزل لو علم بالافراق ولو وكل احدهما رجلا لم يغزل
 الا اذا كان الشرط بينهما ان يتصرف كل على حدة فمن الظن انه لو وكل كلاهما ينبغي ان لا يغزل في حق كل منهما وان لم يعلم به
 اى بوث الموكل وجوبه او لحاقه بالعجز او الحجر او افرقا فاما وكيلهم اى وكيل كل من الموكل الميت والمجنون واللاحق واليكاتب
 والمادون والشركاء ان غزل على العلم شرط الغزل الحقيقي كما في الجواهر والنظم وغيره فافهم الحكم عام لكل من استأنف فافهم
 المصنف والسامعين بالثبوت الاخير وتصرف الموكل فيما وكل به تصرفا عجزا بولي عنه سواء علم به او لا كالبيع والبيع
 والاغناق والتبشير والاستيلاء والكتابة واما اذا كان تصرفا لا يعجز عنه كما دون العبد في التجارة او ماله او ماله فلا يغزل في
 بيع الموكل بالبيع والوكيل معافون بها عند ابي يوسف وحيث من الموكل عند محجج لانه باع ملكه فهو اولى كما في الاختيار
 وغيره ولا يخفى انه معطوف على افرق الشريكين فيكون مقيدا بالقيد فان الاصل اشتراك المعطوفين في القيد واما لم يقيد
 لانه لا يناسب الختم على قوله لم يعلم فلا يرد ان الاحسن تأخير القيد واما ختم على مسائل الغزل رعاية لمحسن الاختيار

كتاب الشريعة

او روي بعد الوكالة لانها كانت مقدمة للشركة كما سيظهر في اللغة بالاسم والضم كما في القاموس اسم ومصدر مركب في كتابنا كاسم
 شريك اى مشارك كما في اليونان وغيره فسمى كالمشاركة خطأ الملكين كما في المفردات ويطبق على العقد كما في النهاية وشرعية
 اثنين واكثر محل واحد كما في المفردات ولما كان قريبا من اللغوي قسم بلا تعريف فقال ضرر بان اى نوعان شركة ملك
 اى اختصاص احدهما بخرس بسبب ملك فالاضافة بمعنى البناء وهى شرعا ان يملك اثنان فصاعدا عينا او اى ضررا
 اختيارية بان يشترى عينا او يتيمها او يوصى لها فيقبلان ويستوليان عليها في دار الحرب او يخاطمانا لهما او غير ذلك وجوبه بان يخطا
 بحيث يتعدا وتقتصر التمييز بينهما او وثاما لا او غيرهما كما في الاختيار وغيره وهذا باعتبار الغالب فان من الحجبة الشركة في الخطا
 بسبب الزج ثبوت في دابتهما فانما تميز كان في الخط كما في النظر فلم يبدل عينا بل كان اولى وكل من بين الاثنين كما جعلني
 فيما اى في الامتناع عن تصرف مضمينها كان لصاحبه من حصة فلو باع احدهما فباعت من باه مشتركة من حتى يلاذون شركة
 لا يجوز وكذا الرزق وشجر ووباع من شركة جاز وعين شام لم يجز كما في بيع الصغرى واما قيدا بمضمر لان لاحدهما ان يخطا
 على سطح او شركة بينهما كما في الهندية ولا يفسد راعا رخص مشتركة بينه وبين غائب او نفع الارض فلو فقتتها او زوال الترك
 قوة ليس له ذلك كما في غضب الكبير وشركة عقد اى الشركة القابلة للوكالة او اقله بسبب العقد بقرينة الاتي ورهنا

المفاوضة عننا في جميع التجارات لتقاء المساوات وتخصيص غيظنا فانه اذا فقد شرط من شروطها صارت عننا كما في شرح الطحاوي وغيره وفي العرض والعقار المقبضين من حيث الارث واليه او الوصية او غير الوصية من العروض نحو الفلوس الآتي والعقار داخل في العروض بقى المقدم فافوضته لانه لا يخرجها عن الشركة ومنها شركة عثمان ويقال شركة العنان بالكسرة ما هم كما في الديوان من ابن مصدر عن ابن النعمان والكسرة اي عرض فكانه من لهما شيئا فاشتركا فيه كما في المقاس والعن بمعنى الجبس فكأنه جبس من مال عن الشركة او شيء كان من بعض التجارات في مال كما في الاختيار واما مصدره فانه اي عارضه فكان كل واحد يعارض الآخر كما في الديوان وهو شركة بين اثنين كل واحد منهما او عبد مسلم او ذمي او عيسى يادون او باني او امرأة في كل تجارة او نوع منها كما تجارة في الرقيق وفيه اشعار بان المفاوضة لا يكون الاعانة وذكر شيخ الاسلام انها قد تكون خاصة ايضا كما في الذخير فصح ببعض مال اي مال كل منهما دون بعض ويصح مع فضل مال احدهما وتساوي الربح بينهما وتساوي مالهما مع تفاوت الربح بينهما فيصير بالطريق الاولى في الاول مع تفاوت وفي الثاني مع تساوي سواء كان العامل كلاهما او احدهما فالقسمة بينهما يشير الى ان الكل صحيح لكن لم يصح ما كان العمل لصاحبه لاكثر والربح بينهما اولاد متساويين وريحه اقل فان شرط ذلك كان باطلا والتمسح في الاول ثلاثا وفي الثاني بينهما كما في المعنى وغيره ومن كون مال احدهما وراهم صحاحا او كسورا ايضا وسواء اي روية نفقة ومال الآخر دنانير سواء كان متساويين في القيمة او لا وفيه اشعار بان المفاوضة لا تقع مع اختلاف راس المال وهذا روية من شيوخنا وفي ظاهر الرواية يصح اذا تساوى في القيمة كما في المعنى ويصح بلا غلط خلافا لزوج وفيه اشعار بان المفاوضة لا تشترط الخلط وهذا قياس وفي الاستحسان لا يشترط كما في المبسوط وغيره وكل من الاثنين مطالب بنصف ثمنه نقض الوكالة والوكيل يصل في الحق لا غير اي لا يطالب بنصف ثمنه صراحة لانه لا يفيض الكفالة ثم اي بعد المطالبة يرجع على شريكه بحصة من الثمن ان اواه من ماله لانه وكيله في حصة وفيه اشعار بان اياه من مال الشركة لم يرجع كما في المضمرات وبانه لو لم يؤده اصله لم يرجع عليه كما يشير في الهداية ولا ينافي ما في الوكالة ان الوكيل يرجع على الموكل وان لم يؤده كما ظن لان بين الوكالة والصحة القوية والنقصية النقصية فراقا كما لا يخفى ولا يصحان اي المفاوضة والعنان الا بالنقدين اي الدوام والهداية فلا يجوز بالصنع عنهما في ادواتهما فانه بمنزلة العروض كما في المعنى والفلوس النافقة اي الرأب فانه الشركة تقع فيه عند محرج والنشيعون شيوخنا انما لا تصح كما في المعنى والفتوى على قول محمد كافي المضمرات وقال الابسيجاني في المبسوط انما تصح به على قول الكل لانها صارت ثلثا باصطلاح الناس كما في الكافي والتميز اي جوهر الذهب والفضة قبل ان يضربا وقد يطلق على غيرهما من المعينات كالنحاس والحداد واكثر اختصاصه بالذهب ومنهم من جعله في الذهب حقيقة وفي غيرهما مجازا كما قال ابن الاثير واتفقوا اي القطعة المذابة من الذهب او الفضة كما في المغرب والمرا وغير المضروبة فهي مستدركة بالثبوت لانه لم يذكر في الكافي ان تعامل الناس بها اي التبر ونفقة فان لم يتعاملوا بها لم يكن في ذلك عرف ظاهر وظاهر الذهب انما لا تصح بها كما في المبسوط ولا يصحان الا بالعرض غير التبر ونفقة بعد ان باع كل منهما اي الشريكين نصف عرضه بنصف عرض الشركة الاخرى تقابضا حتى صار مال كل منهما شركا بينهما شركة

ما لم يثبت عقد ان شركة عقد فافضة او غنائما فصار نصف مال كل مضمون بالشرك على صاحبه فان حصل الربح فموجب مال مضمون عليها
 فصح وكذا لو باع نصف عرقه نصف درهم الاخر وثقنا بعقدهم فافضة او غنائما وكذا لو كان بالهما ما يتخلط بالخطا كالكل
 والوزن في كلهما من جنس واحد فخطا فثبتت شركة ملك ثم يقدر ان كفا في شرح الطحاوي وهذا اذا تساوى القيمة فلو تفاوت بان يكون
 قيمة متاع احدهما اربعة مائة وقيمة الاخر مائة باع صاحب الاقل اربعة اقسام خمسة بحسب الاكثر ولو كان احدهما جود قسم بينهما نصفين او على قدر
 قيمة الجيد والروى كفا في المعنى ثم اسأل المال بعد البيع عروض او درهم فيه خلاف مذكور في المبسوطات وملك مالهما في مال الفاضل
 والعنان كفا في المعنى او مال احدهما قبل الشراء من جهة المالك فيشبه ما في الشركة راسا لان المال محل العقد فلو ملك مال
 احدهما فاشترى الاخر به باله كان المشتري له خاصة وهذا اذا طلق العقد وما اذا قيد بان قال ما يشترى كل فاشترى ثم ملك كان
 مشتركة فاشترى عقد كمال محمد فيفترق كل منهما جميعه وقال الحسن ان شركة ملك فلا تفتق الا في نصيبه كفا في المعنى وغيره وهو ما في
 المالك يقع على صاحبه حال كونه قبل الخلط في يد ايها او يد هاهنا لانه باق على ملكه ولو بعد الخلط يقع الملك عليه لانه
 لا يتميز ولو اكتفى بالسابق كفا في المعنى ولكل من شترى فافضة وغنائما ان يبيع احدى المال بضاعته ويوقع ويضاد
 اى يدفع مضاربه ويؤكل بالمتصرف كالبيع والمال في يده اى كل منها امانة فلا يصح ان لا بالتقدي كفا في اكثر المتداولات لكن
 في النظم ان لكل من المتفاوضين ما ذكره وان يعبر احتسابا ويؤجر وليستاجر ويستقرض ويأجر عبد الشركة ويشترك شركة
 عنان ونحوها صوم وبرهن ويرتقن ولا يبيع ولا يتصدق ولا يفاوض غيره ولا يقرض والشريك شركة عنان لا يضارب ولا يؤكل
 ولا يبيع ولا يفاوض ولا يبيع ولا يتصدق ولا يبرهن ومنها شركة الاعمال وشركة الادب ان وشركة التخصيص وشركة الصنائع
 جمع صنعة كالصنائف والعنيفة اوجع صناعات كرسائل ورسائل فان الصناعات كالصنعة حرفة الصانع وعمله ولا يقال شركة التحفة
 وشركة القبول من قبول احدهما العمل والقائه على صاحبه كفا في الطلبته وهى ان يشترك صانعان اى عاملان
 بيدهما اى لا عرض لكل ولا عين فلا يشترط ان يكون كل عاملان فان الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل يقبل العمل صحيح ممن
 بحسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا يتعين على تقبل اقامة العمل به بل له ان يقيم باعوانه واجراءه وكل واحد منهما غير عاجز
 عن ذلك في الميسر كخياطين او خياط وصباغ يبنيه على ان اتحاد العمل والمكان ليس بشرط وان اختلفا لم يكن بشرط
 وفي الكافي اشارة الى انه صح شركة الدالين وقال المغربي انى انه غير صحيح والى انه صح شركة الحاملين كفا في المنية وان تقبل
 العمل اى عمل العمل فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيه اشعار بان تقبل كل منهما شرط وقد ذكر في المنية ان احدهما لو تقبل والاخر
 عمل جاز وقد اشترنا به وذكر في الخلاصة انه لو كان من احد اداة ومن اخر عمل فمساوية بينهما متساوى او متفاوتة صححت
 هذه الشركة خبر بعد خبر ذكره لقوله وان شرط العمل لتخصيص والمال اى الاجر اتملا ما ولا يتخلو الكلامان عن اشعار بان هذه الشركة
 تكون مفادته وغنائما عند اجتماع الشرط والطلاق مفير الى العنان فانه المتعارف كفا في الكافي ولزم كلاما من الشيرازي في شركة
 مطلق عمل قبله احدهما فاعلم ان ذلك العمل ان ياتى به ايما شاءه ليطالب كل منهما الاجر وان لم يعمل الا احدهما لم يصح للآخر

الرفع اى وقع الاجراء اليه اى كل منها والاسباب اى الاجرة تقضى بينهما وان عمل احدهما ومنها شركة الوجود اى شركة ابدية
الشركة اى اذ المال لهم ولا عمل ولذا يقال لها شركة المفاليس فيه مجاز من وجوده كما لا يخفى وهى ان يشتركا في نوع او اكثر ثلثا في المثل
كونها ملاكيسين بل مال ولا عمل ليشترى بالوجود ههناى بابتدائها بالنسبة ويبيعها بالنقد والنسبة كما في نظم فتصريح شركة الوجود
مقاومة اذ وجد شرطها وهى ان يكونا من اهل الكفاية وتنشئ الشركة عليهما فحينئذ ذلك الشترى وتبلغا بفظ المقاومة
كما في المضرات ومطابقها اى شركة الوجود عمنان بالعرف الا ان تخصيص شركة الوجود بذلك لا يخلو عن شيء وذكر في تحفة
عمنان عليهم مقاومة اذ وجد شرطها وهى ان يتقبل العمل ويعمل على السواء ويتساويا في الربح والوضعية ويكونا من اهل الكفاية
فان لم يوجد واحد منهما فعنان هذا الا ان شرطها في الموضع الثلاثة ولم يتعرض في المتداولات بانها في كل منها حقيقة والظاهر استعنا
في الاول حقيقة وفي الباقيين مجاز ترجيح على اشتراك وكل من الشريكين في شركة الصانع والوجود وكيل الاخر عمنان وكفى ايضا
مناوصه لا يمكن تحقق ذلك فان شرطها في شركة الوجود مناصفة المشتري بينهما في المقاومة والعنان او مثالة اى شترى
في العنان فالربح بينهما كذا اى مناصفة او مثالة وشترى الفضل اى فضل الربح في هذه الشركة على قدر الملك باطل
لان استحقاق الربح بالزمان والعنان يبيع الملك فيقدره بقدره ولا يصح الشركة في كل شترى لا يصح فيه الوكالة فلا يصح في اخذ
المباحات اى في كل شترى مباح اخذه كاخذ الصيد والمخ والسبيل وتارة الجبال والبرارى والاستسقاء والاحجار والامرية والبحر
وحشيش والحطب وغيرهما من موضع مباح اخذه كما اذا اشتركا على ان يبيعيا من طين او ارض لا يملكانه ويبيعان اجزا فانها فاسدة
كما في المعنى فخصت المباحات اخذت بمن اخذها فلاحق فيها لمن لم ياخذها ونصفت بينهما ان اخذها معالا سواء اشما
في الاخذ وان اخذها بغير وزن وخطاها وباعاها قسم الثمن بينهما على قدر كل ما كان لم يعرف قدر ملكه كان مناصدق كل الى النصف
مع اليقين اقيم البينة عليه في الزيادة كما في المعنى وللمعدين في الجمع او القطع او الربط او الحمل او غيره وصاحب العدة هى
الملك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو الدابة والكاف والحقوق وهى بالضم في الاصل باعد لام بحيث كما في المقائس اجر المثل على المال
وان لم ياخذ المعين وصاحب العدة ماله قيمة وذا بالاجماع كما في قاضيه ان ولا يزداد اجر المثل على نصف القيمة اى قيمة المباح
يوم الاخذ ان كان له قيمة ولا يفتنى ان يكون الحكم فيه بالتخمين والقياس عندنا بى يوسف سرح للمرضى به وهو المختار عندنا
بناء على تقديره وهذا اصل جليل يستدق صاحب الكفاية وغيره خلافا لمحمد سرح فان عنده اجر المثل بالمال مفع وهو المختار عندنا
المداية على ما دل عليه كلام الكفاية وكذا ما ياتي من كلام مصنف في المضاربة والربح في الشركة الفاسدة كما اذا عين
لاحداهم مساهة على قدر المال في الشتر باطل وتقبل شركة عقد بالموت اى موت احدهما وانجبون اى يجوز ان يجهزا جميعا مطبقا للرجحان
اى حاق احدهما بالآخر مرتدا لما اؤتمل احدهما مرتدا او جرح على احدهما سواء علم الاخر او لا كما في الوكالة ولم يترك احدهما
مال الاخر بعد الحول بلا اذنه فلو اوداه احدهما لم يخير فان اذن كل منهما لصاحبه بالاداء فاديا ولا اى متعاقدان
اوى احدهما كوة مال صاحبه ثم اوى الاخر ضمن الشترى في الاول فان لم يعلم باذنه الاول او قال ضمن ان علم والا فلا كما في كوة الميسر

والصحيح انه لا يضمن عند هذا العلم وعلى هذا اذا وكل باء الزكوة ثم ادعى بعد ادائه المثل كفا في الكفاية وان اودى بالغنية ساجدة
اي في زمان واحد ضمن كل من الشريكين وان لم يعلم باءه فتنطخ خيرة اى يغيب صاحبه المضمن عنه كما في زيادته
والقاضي وذكر في الكفاية ان كلا منهما لم يضمن صلا عنه بما وفي ذكر الاداء والضماني رفر الى ختم الكتاب والله اعلم

كتاب المضاربة

المضاربة

اور بعد الشركة لانها كالقصد للمضاربة لاشتمالها عليها اى في اللغة مصدر مضارب فلان فلان في مال اى التجرة مشتقة من مض
في الارض اذا سار فيها كما في المغرب وكلها مما يجاز من المضرب كما في الاساس وانما أثر هذه المادة على المضاربة التي هي لغة الامة
مواثقة لنفس ليعبرون في الارض وهذه الهيئة لانه سار المضارب غالبا وتسبب بالمال وفي الشريعة عقد شركة
في المرح بان يقول رب المال دفعة مضاربة او معاملة على ان يكون له من المرح جزء معين كالنصف والثلث او
غيره ويقول المضارب قبلت فنية رفر الى ان كلا من الايجاب والقبول ركن في الطرف للشركة واحترز به من مفرقة يكون
فيما رتب الارض فان الحاصل من الزراعة يسمى في العرف بالخارج وعن الشركة في راس المال لا خيرة فانه ينسب
للمضاربة كما في الكرماني فلم يكن التعريف جامعاً بال طرف المرح من رجل او اكثر وعمل من رجل اخر او اكثر
فالتمس بالاقول لكنه يخرج عنه ما اذا كان العمل منها فانه مضاربة كما ياتي وهي اى المدافعة الفهومة من التعريف ايج حكما
اولا اى اول اوقات المضاربة وهو زمان كائن بعد القبض وقبل العمل فانه ايسر حينئذ لانه قابض باذنه بلا وثيقة وغير ذلك
انما يعرف اول لان الوصف فيه ضعيف بدون الموصوف كما بينه الرضى ولو قيل حكما عنه عليه لانه يعرف في ما به امره شركة حكما
ان ربح المضارب لا يتحقق لبعض المرح وعصب حكما ان خالف رب المال والمرح للمضارب لكنه غير طيب عند المفسرين
زيد في الوقاية على قول المشايخ في الشهور وتبع لمصنف فقال وبضاعة حكما اى البضاعة فان الاصل يتبع من معنى المصدر كما اعطى
بمعنى الاعطاء ان شرط عقد المضاربة كل المرح للمالك وقرض حكما ان شرط عنه كل المرح للمضارب
اى العامل وانما اثره عليه اشارة الى ان الدفع بلفظ المضاربة لم يصير مضاربة كما في الذخيرة واجارة او شركة او مزارعة فاسد
حكما ان فسدت المضاربة وبما بينا من تفسير الضمير وغيره من زيادة قوله حكما ان دفاع ما ادعاه لمصنف وغيره من التسايل وهو
ان المضاربة عقد شركة في المرح فكيف يكون ايداعا واجارة فلا ربح له اى المضارب بل اجر مثل علمه ربح المضارب اولا
يربح وهذا ظاهر الرواية وعن ابى يوسف ربح اذا لم يربح لا اجر له كما في الذخيرة ولعل رده بحث على ما ذكره في الاجارة ولا ربح
اجر عمله على ما شرط عند ابى يوسف ربح وهو المختار كما اشترنا اليه في الشركة خلافا لمحمد ربح فانه عنده يجب اجر عمله بالغا
بالمبلغ اذا ربح كما في الكرماني وفيه اشعار بان الخلاف فيما اذا ربح وما اذا لم يربح فاجر المثل بالغا بالمبلغ لانه لا يمكن تقديره
بنصف المرح المحذور كما في الفصولين لكن في الواقات ما قال ابو يوسف ربح مخصوص بما اذا ربح وما قال محمد ربح فيما
هو اعم ولا يضمن المضارب المال بهلاكه فيها اى المضاربة الفاسدة وهذا ظاهر الرواية ويقتضي كما في الواقات ربح

انه تضمن كما في الكرماني وقال الطحاوي انه لا تضمن عند خلاف الماد والاصح انه لم تضمن عند الكل كما في العاودي كما لا تضمن
 في المضاربة الصحيحة لانه لا يمين ولو اراد رب المال ان لا تضمن المضارب بالمال لا يقرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب
 كما في الواقعات ولا يصح المضاربة الا بالمال صحيح فيه الشريعة من النقيض والتبر والفلس النافق لكن في الكرماني ان في المضاربة
 بالتبروتين وعن شيخين انها تقع بالفلس لم يصح عند محمد وعليه الفتوى افساد بالعرض الا ان يقول الدافع معه
 وعمل به مضاربة في ثمنه فانه جائز لانه اضاف المضاربة الى الثمن كما في الهداية والامثلة على امي المال الى المضارب على وجه
 الكمال ليتسكن من عمل فلو شرط ان يكون المال كل ليلة في يد المالك فسد المضاربة وان كانت لا تبطل بالشرط الفاسدة
 كما في العاودي وفيه اشعار بان لا يشترط عمل رب المال مع المضارب فسدت وعن محمد بن ابراهيم الضمير انها تفسد اذا شرط العمل معا
 لما اذا شرط ان يتصرف كل من رب المال والمضارب منفردا متى بدا له جائز كما في النهاية والاسباب شيوع كل الربح بينهما حتى لو شرط
 ان يكون احد جانبي دار صاحبه او يكون له وراهم مساهمة فسد العقد فان كل شرط يوجبهم قطع الشريعة ففسد المضاربة واما غير من
 الشرط فباطلة غير مفسدة كاشترط الوضعية على المضارب فذكر شيخ الاسلام ان الشرط الفاسدة لا تفسد المضاربة على الاطلاق
 كما في العاودي وفيه اشعار بان لا يشترط الربح ورأس المال معا ورأس المال فقط بينهما فسدت المضاربة كما في الاختيار وفي الاكشاف
 رمز الى انها تقع وان لم يكن المال ولا الربح معلوما وفي العاودي وغيره انها لا تقع وللمضارب مضاربة صحيحة او فاسدة في
 مطلق اي مطلق المضاربة غير مقيدة ببلدة او وقت او سلعة او شخص او نوع تجارة فلو فسد المال على ان يعمل به في
 الكوفة او في البرنقية كما في المضارب وغيره وقد سمي في الاختيار المطلقة بالعمامة والمقيدة بالخاصة ان يبيع عنده
 بنقده ونسيته ولو بعين فاحش فيه خلاف الصاحبين كما في الذخيرة الا باجل لم يعهد عند التجارة فانه لم يعهد بما خلافا
 لا يجفقه كذا في قاضيهان وذكر في الذخيرة والكافي انه لم يجز بلا ذكر الخلاف وان المشتري بقده ونسيته بعين ليس له اشتري
 بنين فاحش فحالف وان قال له عمل براك كذا في الذخيرة والاطلاق مشعور بجواز تجارته مع كل احد لكن في النظم لا تجزى امري
 وولده الباكير العاقل ووالديه عنده خلافا للصاحبين ابن زياد وزفرح ولا يشتري من عبده المادون وقيل من كاتبه بالانفاق
 وان يוכלل بهما اي البيع والشراء بنقده ونسيته وليسما في مال المضاربة بواجب او عنه انه لا يسافر وعنده ان يوسفر فليس
 الى موضع يقدر على الرجوع الى ابيه في يومه خوف سجن او ثلثة ولا يسافر سفر نحو قاتحاي الناس عنه في قولهم كما في قاضيهان
 ويضع اي يستعين المضارب باخذ في التجارة كما في النهاية ولو كان له ثقتان رب المال فيبيع ويشترى المضارب وفيه
 اشعار بان الاضمار الى رب المال غير مفسد لانه روثه بزوج فقال ولا تفسد المضاربة به الا كغير محتاج اليه به اي
 بالاضمار رب المال فلو امار المضارب رب المال ان يبيع ويشترى له جاز في قولهم كما في الواقعات ويوجب ويبيع او يعينه لما وبن
 ويمنه من يوجب ويستاجر ويحتمل اي يقبل الحوائج بالثمن على الايسر والاعسر اي على من اليسر واعنه حاله من المشتري
 فان كل ذلك من توافيق التجارة ولا يقرض المضارب لانه تبرع كافا الشفعة والعق والكتابة والهبه والصدقة ولا يشترط

أي لا يستقرض على المضاربة كما إذا اشترى سلعة بثمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده
 من جنسه كان شراء على المضاربة ولم يكن من الاستدانة في شيء كما في شرح الطحاوي إلا باذن المالك بالاقراض والاستدانة
 فصار كغيره من التبرعات وإذا اذن بالاستدانة فما اشترى بينهما الضمان كذا الدين عليها ولا يتغير موجب المضاربة فخرج ما لها على ما لها
 ولا يضارب المضارب لأن في ما لها ولا يحاط به أي مال رب المال بما له أي مال المضارب ولا ضمن وهذا إذا لم يكن الخط
 متعارفا في تلك البلدة واللام يضمن به على ما قالوا كما في قاضي خان إلا باذنه أي اذن رب المال بالمضاربة والخط نصا
 أو بأمر رب المال فحينئذ يضارب ويخط فلو قيل هذا وقصر أي قال رب المال للمضارب أعمل برأيك فاشترى ثوبا
 وقصره بآله أي غسله من قصر لغيره بضم قصر وقصارة بالفتح أو من قصر الثوب بالتشديد أي جمعه فغسله أو حمل المتاع اشترى
 من بلد إلى بلد على دابة متاجرة بآله أي المضارب فهو طرف الفعلين تشرح المضارب به فلا يرجع بآله على رب المال لأن
 استدانة بلا اذن صريح بخلاف ما إذا صنف بآله آخر أي بخلاف ثوب مشتري صنف آخر أو بخلاف صنف ثوب مشتري فاموت
 أو موصوله أو مصدريه وإذا زائدة في الصور كما صرح به الجوهري وأخرى بالحجرة عن السواد فانه نقصان عنده بخلاف الحجرة فانها
 زائدة في غير شيء كما أنه يقسم بعد البيع ثمة على قيمة وضع المضارب قيمة الثوب إلا يضمن للمضاربة بخلاف القصارة وحمل فانه لا يضمن كما لو
 بال قائم حتى لو قصر بالبشارة صار شركا وسائر الألوان كالحجرة ولم يذكر اعتمادا على الغصب ثم شرع في حكم المضاربة المقيدة
 فقال ولا يجاوز المضارب بلدة عينه المالك بان يذكر بعد المضاربة ما لا يقيم الاستدانة من أحد من اللفاظ الستة
 كما إذا قال دفعة مضاربة بالكوفة أو في الكوفة أو تمل بالكوفة أو فوعا أو مجزوا أو على أن يعمل بالكوفة أو فاعمل به بالكوفة أو
 تمل به بالكوفة بخلاف ما إذا استقام الابتداء به كعمل بالكوفة بالواو وبدونه فانه مشورة من رب المال للمضارب وكأنه قال ان
 فعلت كذا فوافقت وحسن كما في المحيط وغيره أو كذا أسلعتك بالكسرى متاعا عينه بأحد من اللفاظ الستة والمشورة مثناها
 ثمة كما في الذخيرة فيقول شلما دفعة مضاربة في الكرباس وفي قاضي خان لو سمي شيء فاشترى غيره كان الربح على ما شرط
 إلا أن يقول ولا يشترى غيره ولا يبعد أن يكون إشارة إلى تعيين نوع من التجارة فلو قال دفعة على أن يعمل في الثياب والدقيق
 أو الطعام فقد اختص كما في شرح الطحاوي أو وقتا عينه باذنه فيقول دفعة مضاربة بالصف أو الخريف أو الليل وفي لفظ
 أن يتعين أن يقول في الصيف لاني الشتاء وفي الخريف لاني الزرع أو في اليوم لاني الليل أو متخصا عينه أي ذلك المذكور
 المالك باذنه فيقول دفعة مضاربة بفلان فلو باع أو اشترى من غيره ضمن كما في الذخيرة وذكر في الخزانة أن اشترى من
 غيره جاز في رواية قال جاوز المضارب عنه أي عما عينه المالك ضمن المالك له ربحه وعليه ضيعة لانه صار مضافا
 وفيه إشارة إلى أن أصل الضمان واجب بنفس المجاوزة عنه لكنه غير فازل بالاشتراء فانه على عينية الزوال بالوفاق وفي رواية
 الجامع أنه لم يضمن إلا إذا اشترى الأول هو الصحيح كما في الهداية وإلى أنه لو قال لا تجر إلا في موضع كذا من البلد كان له أن يتجر
 كل البلد كما في النظم وذكر في الذخيرة أنه لو قال لا يعمل إلا في سوق كذا كان له أن يعمل في غير سوقها وإلى أنه لو قال لا تجر مع أنا

لا يبيدوا الباعين ولا الصبيان او الرجال الا لاسماءه وخالف المصنف كما في المصنف ولم يذكر حكم المصنف في البيع والشراء بالنقد
والنسيئة لما اشير اليه في المطلقة انه خالفه ولا يبرح عند الطرفين عبيدا من مالها بامراة وامته منه رجل ولو تزوج عبدا اخذ
بالمهر بعد الحرة وقال ابو يوسف مع انه يزوج الامه لانه نوع تجارة وهو وجوب النفقة على العروفيه اشارة الى انه لا يملك المصارف
على جارية المصاربة بل لا واذن به او لا كما في المصنف ولا يشترى المصارب من بعث على رب المال من ماله
مخوف ببقته بل قال ان اشترته فهو حر قالوا اشترى من بعث عليه فلما مضى بواشدين فقالوا لا يشترى من بعث
عليه اي المصارب مما ذكر ان كان المصارب يرجع لانه وان لم يفرق في نصيبه الا انه ليسد نصيب رب المال عنده ويعتق
عندهما ولو فعل هذا اشترى من مال المصاربة لانه مشتري لنفسه وان لم يكن المصارب قد رجع صح شرا من بعث عليه
على المصاربة لعدم المانع ونفقة مصارب يملك في مصروفه اي مصروفه او مصروفه سواء كانا صغيرين او كبيرين يتحدرون او يتقربون
في ماله اي المصارب فان لم يخرج من عمران المصروف نفقة في ماله وان دخل في غير مصروفه نفق ماله وان نوى الاقامة سنة
عشر يوما فضاها كما في شرح الطحاوي ونفقة بنتها خبره في ماله في سفره نفقة طعامها وشراها وادار
وعن ابي يوسف مع محمد وعنه الحسن فاكته كما في التمهين وكسوة واجرة خادمه اي خابزه وطاخره وغاسل ثيابه وعلى
ماله له منه كما في الكرماني فقوله وعشمل ثيابه سدره اللهم الا ان يراد به ثمن الغسل بثل المحض والصابون كما في الكفاية
واجرة ركوبه كراية او اجرة كراية والركوب بالفتح الركوب وشراؤه علفه اي اجرة علفه كركوبه ويطلب في ماله اي في راس المال
المصاربة الصحيحة الا اذا رجع فانه يحمي حكمه وانما قيد بالصححة هي المتبادرة لان في الفاسدة كان النفقة في مال المصارب لانه اجرا
في اخرته وغيره وفيه اشارة الى ان ثمن الحجامة والقص والتقويم والاولى وما يرجع الى التداوي في ماله كما في شرح الطحاوي
بالمعروف عند التجار بل اسراف في الاتفاق وضمن المصارب رب المال الفصل على المعروف وما دون سفر اي
ثمنه ايام وليا اياها كسواد المصروف واليه اي يذهب المصارب الى ما دون غدة ولا يعيب باله اي لا يكون في جميع الليل
عنده كالمسافر فان بات ببلد فله كالمسافر في ماله ونفقة الاول في ماله فان رجع المصارب بعد الاتفاق من راس المال
اخذ المالك من الربح ما انفق المصارب من راس المال ثم قسم الباقي من الربح بينهما فانفق من ماله او سدد ان رجع
في ماله كما في الاختيار وان وقع المصارب المصارب الى غير مصاربة بلا اذن من المالك لم يجر ضمن الاول عند
عمل المصارب الثاني وان لم يربح ولم يخرجه وقع ضمن عند رفرح وفي رواية عن ابي يوسف مع الفتوى على الاول كما
في الروايات وقيل اي روى عن ابي حنيفة ان ضمن عند رجة اي الثاني واما اسند الفهمان الى الاول اشارة بان اذ ضمن الثاني
رجع على الاول فان لم يربح المال الخيارات في قوله وان المصاربة الثانية صحت بينهما والربح على ما شرط كما في الروايات ولطيف لرجح
لثاني دون الاول لانه لما سدد كما في الهداية فان استملك الثاني فالفهمان على الاول خاصة وعند ما يضمن
الثاني والاشهر الخيارات فبينما اشارة كما في الاختيار وهذا اذا كان المصارب ثانيا صحيحا واما اذا كانا فاسدين او اذ كانا فاسدين

على احدهما وصح العقد واشترط ان شرط العبد المالك شي من الربح مثل الثلث لم يجعل مع المضارب والمشتري
 للمولى وان كان على العبد دين وفيه اشارة الى انه ان شرط شي لعبد المضارب والواجب ليصل مع المضارب صح باطريق الاولى
 والشرط للمضارب والواجب الى انه لو لم يشترط عمل احدهم صح العقد والشرط للمالك سواء كان على العبد دين او لا وتامه
 في الذخيرة ومطل المضاربة بموت احدهما اي المالك المضارب وكذا يقتله وحجره نظر على احدهما ويجنون احدهما مطبقا كما
 في النظم وبسبب لحاق المالك مع حكم القاضي ببدار الحرب مرتد لانه كالموت وهذا اذا لم يرج مسلما والا لم يتطل فان يرج فهو
 على ما شرطه كما في النهاية وغيره وفيه رمز الى ان العلم باحد منهما لم يشترط للبطلان كما في قاضيهما وان ردة المضارب لم يتطل
 لبقاء المالك كما في الاختيار والى انه لو بحث المضارب بدارهم لم يتطل وفي النظم انها يتطل لحاق جهاد بدارهم فلو بحث المضارب فعمل
 جهاد مسلما كان الربح له وتصدق بعنده اي حقيقته ولا يتغير المضارب حتى يعلم بعزله اي المالك المضارب لانه عول
 فبقى فلو اشترى بعد الغزل قبل العلم فقد كما في الاختيار فلو علم بعزله وفي المال عرض فله بيع عرضهما اي غير النقيدين من
 مال المضاربة لان الربح لا ينظر لايه وفيه اشعار بان لم يجب البيع على المضارب وقد وجب عليه لما في فالاولى الباع عرضهما اي بدار
 باع هذا العرض وغيره لا يتصرف المضارب بالبيع ونحوه في منتهى باباع من العرض لعدم الضرورة ولا يتصرف في نقد
 صفته بالفتح والقضاء المعجمة اي حصل من بيع مال المضاربة يقال هذا ناض لك اي تيسر وحصل الناض عنه اهل الحجاز درهم
 والدنانير كما في المغرب حال كون ذلك الشئ والنقد وتعين من شئ راس ماله اي مال عقد المضاربة ومن اتقى
 انه حال عن فاعل نفس فقد خفا كما في الاك ان ويبدل اي يجب ان يبيع خلافة اي خلاف جنس اس ماله اي جنسه فانه
 اذا عزل ومال المضاربة من جنس راس المال من كل وجه بان كان دراهم او دنانير لم يتصرف المضارب فيه اصلا وان لم يكن
 من جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة عرضا ورأس المال احد النقيدين لم يعل عمله وتوقف حتى صار مثل رأس المال
 واذا كان من جنسه من وجه بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير صرفه باه من جنس اس المال دون العروض وتامه في الذخيرة
 ولو اشترقا عن المضاربة وفي المال اي بال المضاربة وين على احدى طرفي المضارب بطلبه ونقده وان نهاه
 رب المال عن الطلب ان كان المضارب قد رجع او الربح كالاجرة له والكلام مشير الى ان نفقة الطلب في مال المضارب
 وهذا اذا كان الدين في مصره والافنى مال المضاربة كما في الذخيرة والابرج المضارب يوكل اي يقال للمضارب
 وكل المالك اي بطلبه وما في الجاه انه يقال له اهل فقداريد بالحوالة الوكالة فانه قد يستعير كل في كل كما اشير اليه في الكافي
 وغيره لكن في شرح الطحاوي ان المضارب يومر ان يحيل رب المال على المدين وكذا اي مثل ذلك المضارب المعروف سائر الكو
 جمع الوكيل اي الوكيل بالبيع اذا باع وانفزل يقال له وكل رب المال بالطلب كما في الكافي والبيع كان مضارب من باع
 مال الناس باجر كما في العاشر من وكالة الذخيرة وليس في النهاية كما نحن والسمسار بالوسط بين البائع والمشتري كما ذكره
 الشيخ مشري والمطرزي وابن الاثير والفيروز ابادي وفي المنية السمسار كالدلال عرض كندة فتفسيره يصف البائع بالدلال لا بالمشترى

فالسهم على ما ذكرنا لم يكن في يده مال الناس بخلاف البائع كل شيء العاشر المذكور ان البائع والسهماء وكل من جانب البائع
 باع فان الناس يحملون الاشياء اليها فيبيعونها وتلكها وكل من جانب المشتري فانه يعرض الاشياء ولهذا كانت البيعة
 والمسرقة على البائع والشاكر وانه على المشتري فكل هذا الشكل التفرقة بينهما يحجر ان عليه اي طلب الشئ وقبضه وان يبيع لانهما
 كالاجير ان عادة كما في الكافي وما ملك من مال المضاربة يصحجه فان الفاسدة لم يعين كما مر صرف الى الربح او لا
 ياتيح فان زاد في راس المال لان المضارب اذن فان قسم الربح ثم ملك كل ما في يد المضارب من راس المال او بقية يظل
 القسمة فرد من الربح حتى يتوفي راس المال فييد ابراس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الا هم فالاهم كما في الاختيار فلما يريد ان
 يبيع القسمة استوفى راس المال راس المال ثم لقيمة الربح ثم عقد للمضاربة ثم يرد راس المال الى المضارب كما في الذخيرة وان
 حال المالك بعد تصرف المضارب بحيث لا يكون له عاين التعريف ووقعت المال اليك مضاربة في الدقيق مثلا
 صدق المضارب مع اليدين لان الاصل في المضاربة العموم ان حجب تعينه ادعى العموم وقال دفعة الى مضاربة
 بالنصف ولم تسم شيئا وهذا لا يخلو عن شعارها اذا ادعى ما قبل تصرف صدق المالك كما اذا ادعى المالك بعد تصرف العموم
 والمضارب الخصوص صدق المالك ايضا فان اقاما بنية ووقتا وقما يقضي بنية الثماني فانه ما سخ للماول وان لم يثبت
 البينان او وقعا على السواء او وقت احد منهما دون الاخرى قضى بنية المالك وقامه في الذخيرة وان ادعى كل
 منهما فوفا فقال المالك عيئت الطعام وقال المضارب الشيا صدق المالك مع اليدين لان العبرة بعبارة بعد
 اتفاقهما على الخصوص فان اقاما البنية فاجواب ما فصلناه وعن ابي يوسف ربح اذا ادعى المضارب عموم البلاء والمالك
 خصوصهما صدق المضارب وعلى انعكس صدق المالك كما في الذخيرة وكذا صدق المالك ان قال ان المال المدفوع اليه
 بضاعته او وديعة وقال ذو اليد انه مضاربة او قرض لما مر وكذا صدق المالك لو ادعى المضاربة وذو اليد
 القرض او بالعكس وانما ختم على لفظ القرض الدال على القطع اشعار بحسن الاحتتام

من الاشياء التي لا يكون كذا في وقتها

كتاب المزارعة

عقب المضاربة مع اشتغال كل على شدة في شئ من الخارج رعاية بجانب مذهب الامام وانما لم يتول بالمساقاة ايضا لانها
 نوع من المزارعة هي في اللغة من الزرع وهو طرح الزرع بالضم وهي البذر وموضع المزارعة شدة الزاد كما في القاموس الا انه مجاز
 حقيقة النباتات ولذا قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقولن احدكم زرع بل حرثت امي طرحت البذر كما في الكشاف وغيره وانما
 ان هذه المادة على المناظر التي هي لغة مدنية لانه من غير اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من الجوار قليل وهذه البنية لعمل احد و
 وسببها آخر واعلم ان المزارع اخذ الارض لا وافتها وان جاز ان يطلق عليه ايضا كما في الطبقة وفي الشريعة عقد المزارع على
 بالزرع على نحو شركة عقد بان يقول مالك الارض ونفسها اليك مزارعة كذا ويقول العامل قبلت فكرهنا الايجاب القبول كما
 في الذخيرة والاولى عقد حرث ببعض الخارج اى خارج وحاصل ما طرح في الارض من بذر البذر وشيخوخة ما والبا متعلق بالزرع

ولم يقيض بالكان الخارج كل رب الارض والعامل فانه ليس مزارعة اذ الاول يحتاج من الاول والثاني اعادة من المالك كما
 في الذخيرة ولا تصح وتفسد المزارعة حتى ان الافضل ترك لوجايتها دعوة المزارع عند ابي حنيفة ربح الما اذا كان البذر والالت
 لصاحب الارض او للعامل فيكون صاحب متاجر للعامل والعامل للمارض باجرة ودية معا يتبين ويكون البعض الخارج بالراضى وبما
 حيلة زوال الخبث عنده وانما لم يصح بدونهما لاختلاف فيه من الصحابة والتابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه
 وعليهم الى يوم الدين كما في المبسوط وقضى ابو حنيفة ربح البسواد بلا حد ولم يمه عنها اشد النهي كما في المتحقيق وبديل عليه انه فرغ
 عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد بن انا فارس فيما لانه فرغ عليها ورجل في الوقت لانه لم يفرغ كما في المنظم وصحت عندهما الخ
 وبه امي باعندهما من يصح ليقضى كما في الوقعات والكافي وغيرهما وهذه متفرقة بشرط اى صحت بشرط صلاحيته الارض للزرع
 عند العقد فلو كان فيها قوائم القطن فسدت عن الزراعة فسدت الا اذا اضاف الى وقت فرغ الارض فحينئذ يجوز على ما قال الفضل
 كما في الفصل الآخر من قاضيه ان واليه القاعدين اى بشرط كونها حرين بالغين او عمدا او صبيانا وبنين او وبيس لانه لم يصح
 عقده بدون الالهية كما في الهداية فلم يخفى به فترك اولى وذكر المالك في كونه او اكثر فان ذكر وقت لا يمكن فيه من الزرع في
 فاسدة وكذا ذكره لا يعيىش اى اى شلها خاليا وجوزة بعض وعن محمد بن سلمة انه لما ذكر المدة جائزة وقيل على زرعه واحدة
 وبه ائمة الفقيه كما في الذخيرة وعليه الفتوى كما في الصغرى وبالأول ليقضى كما في الوقعات وذكر رب البذر ولو لولا بيان قوا
 وفقت اليك لزرعها الى او اجرتك اياها او استاجر لك لتعل فيها فان فيها بيان ان البذر من قبل رب الارض لو قال لزرعها نفسك
 فحقه بيان ان البذر من العامل وان لم يكن شي من ذلك قال ابو بكر البجلي يحكم العرف في ذلك ان اتحدوا لا فقد فسدت المزارعة
 لان البذر اذا كان من رب الارض فهو متاجر للعامل واذا كان من العامل متاجر للمارض وهذا اختلاف الحكم لا بد من البيان كما
 في الوقعات وذكره جاسسه اى البذر كالبشرع فان بعض الزروع يفر بالارض وذكر شيخ الاسلام ان ذكره ليس بشرط استحسان
 والاصوب انه شرط وان لم يذكر فاسدة الا اذا زرعها فانقلبت جائزة لانه صار معا وما او عهده بان قال ما بد الى اولك كما في الذخيرة
 وذكر قسط الاخر اى لفيب من لا بد من جيته ليعنى لفيب العامل لانه اجرة في حقته فيشترط ان يكون معلوما فان ذكر قسط
 ولم يذكر قسط صاحب البذر جازت بالاتفاق لكن لو ذكر قسط وترك قسط الآخر جاز استحسانا كما في المنظم وبشرط التحلية
 بين الارض والعامل ليقدر عليه نهي نفسه بما يمنع التحلية كاشتراط العمل على رب الارض ويجب ان يقول رب الارض ملك اليك
 هذه الارض بهذا الشرط ليدكر في الكتاب كما في تمتة الوقعات وبشرط شيوع الحب اى حب خارج عنها سواء كان البتين بينهما او لزر
 البذر دون غيره بقية الآتى ويشكل اذ بشرط الفت لاحد بها والبذر لاخر فانه كما في الذخيرة فمن النظم ان حب اولى من
 الخارج لانه لا عبرة بشيوع التبن والاكتفاء بشيوع الى ان علم المزارع بالارض لم يشترط وقد حبا العلم بانها لم تيم الرضا بدونه كما
 في التتمة والى ان بعد فسدت برك احد هذه الشروط والمشاخم استحسنوا جوازها بمجرد ان يقول المزارع عمل انا في ارضك مزارعة ويرى بها
 بذلك فان العرف كاف كما في الجواهر فتفسد المزارعة ان شرط ما ينافيه اى بنا في شيوع كرفع البذر وما فيه معية من الزرع

او الخراج اى خراج وطيفة وراهم او قفان مساتين فان شرط خراج فماسة جز من الخراج كالثبت مثلاً فانه غير المستوي
 فالامام للعبد وفيه شعابانه او شرط دفع العشر من الخارج والباقي بينهما جاذبه حلية لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذره ثم
 قسمته الباقي من البذر والخراج في محبورة بالكاف وانما تقسداً انه رباً لم يبق شيئاً بعده وكذا فساد ان شرط
 التبن خبر كذا او بالعكس لغير رب البذر سواء شرط الحب بينهما او لرب البذر وانما يقسداً لان التبن نادر البذر الذي هو الاصل فشرط
 لغير صاحب الاصل مفسد سواء كان صاحب الارض ولا صح العقد تعرض بالتبن للآخر اى لرب البذر مع شيوع الحب في ظاهر
 الرواية وعن ابي يوسف في البيع او لم تعرض بالتبن له مع شيوع الحب والتبن لرب الارض وعن بعض شيوخنا يخرج منها كما يجب
 لانه عرفهم وهو حكيم عند الاشتباه وعن الصاجين انه لا يصح وفيه شعابانه او شرط التبن بينهما وسكت عن الحب فسد لان المقصود
 هو الحب الكل في الذخيرة ولا تصح وتفسد المزارعة في هذه الصور سبع الا في صورتها ان يكون الارض في البذر للاحد
 اى المتقدين والبقير والعمل والآلة لاخرتها او الارض او العمل له اى للاحدهما والباقي من البذر والبقير والعمل
 والآلة او الارض في البذر والبقير والآلة لاخرها واليه اشار المصنف في نظم المشهورين من تعامل تمانين بالجم اى كامل وراى
 اين سه صورت وان همه ناجاز وباطل بد (يعنى فاسدت جهار صورت باقى) وهى ان يكون الارض البقر والبذر والبقير او
 احدهما للاحدهما والباقي لاخره وعن ابي يوسف ح انها تصح الا ان يكون البذر للاحدهما والباقي لاخره كما في الذخيرة وتعالى ان يقول
 قد منع المحر في طرفي الصخرة والفساد في صورته كثيرة اى في الاول فلا يصح ان يكون الارض للاحد والبقير لاخره والبذر للاحدهما والخارج لغيره
 وان يكون البقر للاحد والعمل لاخره والارض منها والبذر للاحدهما والخارج لغيره وان كان التبن وان يكون
 الارض والبذر وبقير واحد للاحدهما والعمل بقر لاخره كما في المنيعة عن نجم الائمة وان يكون البقر للاحد والارض والبذر
 للاحد والعمل لهما والخارج لغيره ان كان التبن في الثاني فانه لا يصح ان يكون كل من الارض للاحد كما في التمنه وان يكون
 البذر والبقير للاحد والارض لاخره والعمل لثالث وان يكون البذر والارض للاحد والبقير لاخره والعمل لثالث وان يكون الارض
 والعمل والبقير للاحد والبذر بينهما كما في العاوى وان يكون البذر والعمل للاحد والبقير لاخره والارض لثالث وان يكون البذر والعمل
 والعبد والبقير او العبد او الارض والعبد والبقير للاحد والباقي لاخره كما في التنف فوضح لطلان ما ظن ان المحصر ومن اذ صحت
 المزارعة والبقير والبذر والخارج بينهما على الشرط اى على ما شرطه عند العقد لصحة الاكراه ولا يشي من اجله من غير
 للعامل ان لم يخرج شيئاً من الزرع لاسما اما اجارة فالواجب المسمى وهو معدوم واما شريكه في الخارج لا غير وكما يجب ان
 من ابي من المزارعين عن المصطفى على ما هو موجب العقد من العمل الارب البذر فانه لم يحرم على العمل لانه يلزم من ضرورة ملك البذر
 في الحال وفيه شعابان هذا قبل التقاء البذر في الارض واما بعده فيخرج لان العقد غنيذ بعيد لازماً من الجانبين حتى لا يملك احدهما
 الفسخ بعده الا بعدد كما في الذخيرة فان ابنى رب البذر عن المصطفى والارض له بعد ما كرب العامل اى قلب الارض للحرث
 لم يجب ان يسترضى العامل عطاء اجرت بل يلزم الغرور وقال شاعراً يذو يانه واما الحكم فلا يشي لفيه اذ العقد على الحراج

كما في الميسر وفيه اشعار بان لم يثبت رواية في مقدار ما به الاسترخاء وان قصدت المزارعة ونزع بعد القاء البذر فالتحارج
 لرب البذر لانه لما ملكه فان كان رب الارض طالب له الزرع وان زاد على قدر بزره واجبر مثل ارضه وان كان عالما ياخذ مثل
 وجبر مثل بقوه ومقدار ما تنفق وما عزم من اجبر مثل الارض ثم تصدق بالفضل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح كما في التتمية والنظم
 وللاخر اجر التسل وان لم يثبت شي من اوبت ولكم واللام في التسل للعهد اى مثل عمله ان كان صاحبه او مثل عرضه ان كان
 صاحبه او مثل البقر والارض كرويا ان كان صاحبه وكل ذلك من محسن التقدين وان وجد الخراج كما في المينة وان كان البذر
 شتره كما فانه خارج بينهما على قدر ملكها كما في التتمية ولا يراوا اجرا مثل في هذه الفصول على ما تشرط عند الشيوخ لانه رضى به واجبر
 بالغا بل بلغ عند محمد رح لانه استوفى منافعهم وتطل المزارعة بموت احد مما اى رب الارض والمزارع وان كرم الارض وحفر النهر
 وسوى المسينات ولا يعزم وثمة رب الارض شيئا فان مات قبل الشروع فلما خزان يتنفع وبعد الشروع ينفع العقد كما في التتمية و
 ان مات رب الارض بعد المزارعة قبل الفناء ففي بقا المزارعة احتملاف المشايخ ولو مات بعد ما ثبت قبل ان يستحصل بقي العقد
 استحسانا الى ان يستحصل كما في الذخيرة ويدخل في الموت لماق احد ما يدار الحرب متدا فانه يبطل عنده خلافا لما كان في النظم وينبغي ان
 يكون المجهول المطبق الحجة كذلك ونفسه اى ويجوز فتح المزارعة ولو بلا قضاء ورضا كما في رواية الاصل واليه ذهب بعضهم واشترط فيه
 احد ما في رواية الزايدات وبه اخذ بعضهم كما في الذخيرة يدين محوج اى بسبب دين رب الارض مضطرا الى بيعها اى الارض
 وفيه اشارة الى ان لا مال له سواها والى ان لا حق للمزارع على رب الارض كحفر الدمار ونسوية المسينات والى ان الارض لم يثبت
 وقال بعضهم ينبع في هذه الصورة فان ثبت لم ينع بالدين حتى يستحصل كما في الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الفسخ من جانب المزارع
 كمرصه وجبانته اذ فاء باسياتي في المسافات ومنه غريبة سفره والدخول في حرفة اخرى كما في النظم والى انه لو باع بعد المزارع بلا
 عند توقف على اجازة المزارع فان لم يخرجه لم يفسخ حتى يستحصل ويضي المدة على ما قال الفضلي كما في قاضيه خان فان مضت
 المدة المذكورة عند العقد ولم يدرك الزرع اى لم يستحصل فعلى العامل رب الارض اجبر مثل نصيبه من الارض حتى
 يدرك الزرع الا اذا اراد قاعة قبل رب الارض اقلع الزرع فتكون بينهما او عطف قيمة نصيبه وانفق انت على الزرع وارجع بانفقة
 في خصته وفيه اشعار بان ليس لرب الارض ان ياخذ الزرع بغيره الا في المدة كما في الهداية ولقطة الزرع كاجرة السقي
 واحفظ عليها اى العامل ورب الارض بالخصص اى بقدر نصيبه كاجرة الحصاد ونحوه من الجمع والرفع الى البعده والديار
 والتذرية والحفظ وغيره فان اكل عليها الى ان يقسم فاذا قسم فعلى كل نصيبه فانها ليست من اعمال المزارعة بل هى مؤنة ملك
 شتره بينهما كما في الكافي وفيه اشعار بان هذه الامور لم تخفى باذكار من الشرطية السابقة بل عامة في جميع المزارعات كما في التتمية
 فهذا الكلام جملة اسمية مستقلة ولم تكن مطوقة على جواب الشرط كما ظن بل على الشرطية فان شرط اجبر الحصاد ونحوه عند العقد على
 العامل صح شرط العقد عند ابي يوسف رح وبه يقتضى لقال الناس هو الصحيح في ديارنا كما في المبسوط وفسد في ظاهر الرواية
 عن ابي حنيفة رح انه مع وهو مختار اكثر من شتره بل كما في التتمية وذكر في المبسوط والهداية والكافي وغيره انصح في رواية عن ابي يوسف رح

فكلما لم لا يتخلو عن شئني واعلم ان ما ذكره من الشرط ونحوها هو الحكم والديانة فان الحملان بالفتي به واما الطيب فالله اعلم
في كسبه ولا يتاوى حيوان بغيره كما ذكره الزاهد في تفسيره وذكر في الزاهد عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
سحابة وزرع ارضه يحافظ على الصلوات في مواعيدها بجائته لانه اخر صلوته واحدة عن وقتها لا يتغلب بالزراعة لا يكون زرعه بها
وكذا وزرع بلا طمارة او اخر الجرة بعد ما جف عرقه او اخر اوا الشمن بعد طول الاجل او اواه متفرقا بالارض الباليع ويستحب ان
يبدنه على الطمارة ثم يقوم في ناعته ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم انا عبد ضعيف وسكنت هذا اليك فتسكن لي وبارك لي فيما تم لي
علي النبي صلى الله عليه وسلم فانه تعالى يحفظ هذا الزرع عن آفاته ويبارك فيها واذا ادرك الزرع يجب ان يكون الكيال على طمارة
ليستقبل القبلة والا لا يكون فيه بركة فاذا فرغ من كيد يصلي ثم يقول يا رب اقبلت بذراعتي شيئا كثيرا فاحفظها قوة في عت
ولا تجعلها قوة معصية واجعلني من الشاكرين وكذا في غرس الاشجار

فصل المساقاة من الزراعة كما في التنف واما اثر على المعاملة التي هي لغة مدنية لانها اوفق بحسب الاشتقاق ولم
يفرق بين معناها اللغوي والشرعي كما في النهاية وغيره فالفرقة من الفن وقع الشجر اى كل نبات بالفعل او القوة بقي في الارض
سنة او اكثر بقرينة الآتي فيمثل اصول الرطبة والقوة ويصلي الرعفران وما غرس وزرع في فضاء من فوطة وغيره اى ما ياتي ومن عطف
الكرم والرطبة على الشجر فقد اسند التعريف الى من يصلي به بنظيف السواقي والسقي والتلقيح والتشذيب والسنة وذو محرم
وغيره بان يقول رقت اليك هذه النخلة مثلا مساقاة بكذا ويقول المساقى قيات فيه شعار بان كنهه الا كياح والقبول كما اشير اليه
في الكرماني وغيره بجزء شاة بقرينة الآتي من شهر اى مما يتولد منه فيناول الرطبة وغيره اى اى المساقاة كالمزارعة حلقا
وشرطا وحكما الا انها اى المساقاة تصح بلا ذكر المدة لانها معلومة عرفا وفيه إشارة الى انها لا تصح عنده وتصح عندها وتبقى
وتشترط فيها اصلية الشجر لئلا يخرجه من ارضه لو وقع غرسه اى اى المساقاة لا يجوز الا ببيان المدة لانه تفاوت بقوة الارض وضعفها
تفاوتا فاحشا كما في المداية والى انه يشترط ابلية العاقدين والتخلية بين العاقل والشجر وشيوع التبرؤ كرسط العاقل فان كرسط
الرافع وسكت عن قسط العاقل جاز استحسانا كما في التمهة وتقع مدة المساقاة حينئذ على مدة اول مخرج في هذه السنة فاذا
المدة وقت العمل في التمر المعلوم واخرها وقت ادراك المعلوم فيخرج فلو لم يخرج فيها انتقضت المساقاة واذا راک بذر الرطبة
بالفتح وهي الاسفست الرطب كما في الكرماني والبذر بالذال وفي بعض النسخ بالراء وهو اخضر اذ هو ما كان للقبول من حب كما
في النهاية والبذر ما غل للزراعة من الحبوب كما في القاموس كادراك التمر اى دفع الرطبة لا ادراك البذر كدفع الشجر لا ادراك التمر في ارضها
بعد ثباتها بناها ولم يخرج بذراعتي يقوم عليها يخرج البذر فهو جاز كما في الكرماني وغيره فعلى هذا لا بد وما ذكره المصنف في التمر من الماعز
فان شئت فابع اليه وفي الاختيار اذ دفع الرطبة وقد ثبت او دفع البذر ليدبره فانما حاسدة فان كان وقت جرها معلوما جاز ووقع جرة
الاولى وذكره لا يخرج التمر فيها كاشنا فيفسد بالانه فوات الشجرة في الخارج فلما مل اجر التمر تحل اذ ذكره مدة قد
يخرج التمر فيها وقد لا يخرج فانه يصح كما لو خرج التمر فيها فوعلى شرط بينهما وان لم يخرج التمر فيها بعد افسد فلما مل

اجر المثل وان اعطاه ما شرط له من نصف وغيره او اقل برضاه او اكثر جاز وكذا الحكم في كل مساقاة فاسدة كما في التفتة ذكرني
 الزاهد في ان التمر اذا لم يخرج فلا شئ للعامل عند ابي يوسف ربح وقال لا اجر للمثل في الذخيرة ان سمي وقتا قد تباخر عنه التمر فان
 خرج ما يرغب شمله في المساقاة فيصح والا فلا ولا يصح المساقاة ان ادرك التمر في التفتة في العقد لانه لا اجر للمثل
 حينئذ كما امر عنه فانه اذا وقع الزرع وقد استحصل على انه يحصد ويدرس ويذرية فانه لا يصح عن ابي يوسف ربح اذ يصح والاصل ان
 والزرع متى كان في حوزة الزاوية يصح المساقاة والا فلا كما في النظم وذكر في قاضيه ان ان احتاج الى استقوى او لحفظ جاز المعاملة والا فلا
 فان مات احد هما اي المالك والعامل ينبغي ان يكون للحاق بدارهم كالموت وفي المبسوط اذا لم يمت صاحب الارض
 وبين قاضيه ان تقضى المساقاة والتمر في اي غير يدرك فان مات رب الارض يقوم العامل عليه كما يقوم قبله الى ان يدرك
 ان كان كره وباعه الورثة فان قال العامل انا اخذ نصف التي فلو ثمة ان يقيسوه على ما شرطوا يعطون فيه نصيبه او يفتقروا عليه حتى
 يدرك فيرجو ان يدرك في حصة العامل من التمر او يقوم عليه ورثته اي العامل ان مات وان كره رب الارض فان قال ورثته انا اخذ
 نصف فرب الارض الخيارات الثلاثة وان ما جميعا فانه خيار لورثة العامل بين العمل او الترك فان ابوان يقوموا عليه فلو ثمة رب
 الارض لكل في المداية ولا ينسخ اي لا يجوز فسخ المساقات الا بعد ركاكين القامح ولم يحتاج في الفسخ الى القضاء او الرضى قد
 وكون العامل مريضا لا يقدر على العمل في اشجار او سائر قوا والاشمل فانما كما في التفتة يخاف منه على شفعه فانه قد يفرق فيه
 بالحقق وشج الذليل والمراوح وغيره ويشق بالتحريك ورق جريد النخل او عصه ويقال للجر يد نفسه الواحدة تشقة كما في المغرب وفيه
 اشارة بان يحرم على العامل حرق شئ من الاشجار والحدائق والعريش والقضبان المشددة بلا اذن صاحب الكرم لان كل ملك
 كما في التفتة او على ثمره قبل الادراك عند رفاق بعده يكن في حوزة بالقسمة وفيه رضى انه يحرم اخراج شئ من الثمار للضيف فحرمه
 بلا اذنه لانهما مشتركة بينهما وهذا لا يخرج فان الدافع كذلك لا ترمى انه اذا اكل هو واهله من ثمره بلا اذن المساق في ضمنه كما في التفتة ووقع
 الى آخر قضاء اي ارضا وسمته خالية فارغة ذكره ابن الاثير لغيره الاخر فيما عساه ويكون الارض والاشجار بينهما لا يصح المساقاة
 ويفسد لا بشرط الشتر كما فيما كان حاصلا لا بعد وهو الارض كما في الكرماني وفيه اشارة الى انها لو فعلها للفرس على ان يكون الشجر
 بينهما يصح والى انه لو شرط ان التمر او اشجار التمر بينهما يصح سواء كان الفرس لرب الارض او للعامل كما في التفتة وغيره فللعامل
 قيمته فرس يوم الفرس واجر عمله وان كان الفرس للعامل فالشجر له يوم يلقعه وعليه اجر مثل الارض كما في التفتة وهذه المسئلة
 مما يشعر بالانتماء ويناسب ختم الكلام والسلام والثناء على صاحب

كتاب احياء الموات

عقب المزارعة لان تعلقها اشرف من تعلقه والاحياء لغة جعل شئ حي اي ذا قوة حساسية وانامية وعرفا المتصرف في ارض موات
 بالبناء او الفرس او الزرع او الكرب او استقى او غيره كما في الخلاصة وغيره اي اي الموات يفتح الميم ومضاهية ارض لا مالك لها
 كما في القاموس وذكرني المغرب المحلة انه محال من الموت في الاصل بالارواح فيه وفي المعجزة ارض غير عامرة ومشددة

ارض ملكيس بلا تقع اى لم يزع لا انقطاع ما منها اى الارض كمنها بسبب ارتفاعها وكجو من غلته الماء عليها او من غلته
الرمال او الاجار او صيرورتهما نارة او كونهما سنبه او غيره وفى الكرماني وغيره انه تخديع لعمى زاد الشرع عليه لا يعرف ما لكما بعينه
سواء كان فيما اثار العماره كالمسنة او لم يكن كمانى المينة لكن لو ظهر لها ملك يرد عليه يعين نقصانها كمانى الخزانة وعن محمد بن يحيى
ماله اثار العماره ولا يؤخذ منه التراب كاقصود الخربة كمانى قاصيها كمالك مسلم او ذى بوجه لم يكن مواتا وان خضت عليه القرون ومات
خربة كمانى الضمير وذكر فى الذخيرة ان الاراضى التى انقرض عليها الموات وقيل كاللغة بعيدة عن العامرى البلد وقيل
فان العامر يعنى العمور كمانى الصحاح وعند محمد بن اذ انقطع ارتفاق الموات ولو قربته والاول قول ابى يوسف راجح فدا
الحكم على البعد عنه وهو المختار كمانى الخمار وغيره وعلى الارتفاق عند محمد بن يونس كمانى زكوة الكبرى وهو ظاهر الرواية كمانى
شجر الطحوى ثم بين البعد وقال لا يسمع صوت اى لا يسمع البعيد صوتا قال الطحاوى وذهب الجرجاني الى انه صوت على
قدرا فان التماس علوة كمانى الخزانة وعن ابى يوسف راجح يقوم جوارى الصوت على اعلى مكان ينادى باصلى صوت وعنه البعد قدر
خلوة كمانى الذخيرة من اقتصاد اى اقتصاد العام وطرفه فيغير الصوت من طرف الدور لا الاراضى العلوة كمانى التبنين وقد استباح
كمانى اصفه اسم التفضيل الى معرفة لم يكن باسم من احياء اى الموات بخلافه او يستقى على ما روى عنه كمانى الاختيار او بالكر
لو استقى ما على ما روى عن محمد بن ابي جهم او بالقرن على ما روى عن ابى يوسف راجح او البناء او الزرع او غيره كمانى الميراث
وغيره ملكه اى ملك الحي موصفا احياء دون غيره وعن ابى يوسف راجح ان موات من نصف كان احياء للحي والمقياد
ملك الرقية وقيل النفقة والاول اصح كمانى الاختيار فلوز عما آخر كان له ان يترحمه ان اول له الامام فى الاحياء
فلزم باذن له لم عليه عنده وملكه عند عاد الاول المختار فان قاضيه ان قدمه وقدم ذلك فى اول كتابه والميتاد ان يكون الحي
فان كان وميا فلا يملكه بلا اذن بلا خلاف وان كان متسانفا فلا يملكه اصلا بالاتفاق كمانى نظم ومن جملتها اى عملها ولو
بالاذن بان يفتح حولها اجارا وحشيشا محصودا منها او قصبها منه او يحرق شوكها او يغرز حولها اغصانها باسنة او يحفر فيها بئر او يفتح
فان كمانى الذخيرة وغيره فالنحو الاعلام كمانى عليه صاحب الاوضع فالاشتقاق من الحجر لمن غير محتاج اليه ولم يعسر
على لم يحيا ثلث حجج المحجة بالكسرة اى لنته ونعما الامام الى غيرها اى غير الحجر وهذا يانته فانه ان احياء غيره قبل بذه فانه
ملكها تحقق الاحياء سنة دون الاول كمانى الهداية وقال شيخ الاسلام ان الحجر ينفذ ملكا موقفا ثلث سنين وعند البعض لا ينفذ
اصلا كمانى الكرماني وفيه اشعار بان الواجب الحجر وتر كما نزع غيره كان الحجر النزع عنه وهو الاصح لان ملكه بالترك لا يزيل كما
فى الهداية ومن جملتها اى ارض موات فى قبر الامام بالاذن عند الكل وبغيره ايضا عند ما قلناه اى الى اخره لم يها
اى لا يحيط بها ما يلقى فيه التراب سوى به لانه يحرم تصرف الغير فيه فهو فيل بمعنى فاعل سناه و مجاز وفيه رمز الى انه لو حفر فى ملك الغير
لا يستحق الحجر ولو حفر فى ملكه كان له من الحجر ما شاء والى ان الموات يملك على ارض تركها الملك او ماتوا وانقضوا لم يملك
ويتركها للمالك بحيث لا يعود اليها ولم يكن حرمها العام جازا احياء كمانى الضمير للمعطن اى لم يرهى الربى التى يستقضى منها باليد

اى استعمال الماء لرفع العطش او الطبخ او الوضوء او غسل الثياب او نحوها كما فى المسبوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من جعل علم
 وشرب اليه ما يسمى استعمال الماء لرفع العطش ونحوه ما يسمون البيعة بالانطق له وذلك لما فى صوته من الابهام لكن خص التعارف
 عدل بابع ويطر كما فى المفردات والاكفاء مشعر بان الزرع والشجر ليسا من اهل الشفعة كما فى المسبوط وكل من بنى آدم واليهما
 حتما اى حق الشفعة فلم يكن ملكا لم لا يخرج حر وكل من بنى آدم حتى يبقى الدواب اى دوابهم فيكون من قبيل حذف الخروفا
 ذكره للملايكة ان حق الشفعة فى ان يشترى بنفسه من الظن ان اذوده خصيصا بالقيود فان لم يكن له حق الشفعة اى بنو آدم واهلها
 تحجب جانب النهر كما فى الاختيار وغيره وفيه اشار بان العلم والظن بالتحريم لا يشترط للمنع واليه اشير فى نظرية والمردون
 بقرينة الآتى ما فيه ما من ارض مملوكة فيشمل الساقية والمجدول والبر والعيون والحوش المملوكات كما فى التتمية فى كل ما ظرف الحق
 لم يخرج زيانا الاول فى اناهم فى الاساس انما اشئى فى وعاءه فلو احرز فى حربة اوحيا ووض من مسجد من حاس وصفر وجص
 والقطع جريان الماء فانه يملك وانما اثر الاحرار اشارة الى انه لو طار الدار لم يورث ميراثا من اسما يملك ذلك الماء عند الشئخ اذ الحار
 جعل لشيء فى موضع حصين الى انه لو احرز الماء من حوض اجماعا ما احمى فانه يملك الحامى لكنه احمى من غيره كما فى التتمية وغيره
 لفظ الحق شاربانه لومعه من غير الخرز وهو ينفى على نفسه ومركبه كان له ان يقاتله بالسلاح لانه قصد اهلاكه بمنع حقه وهو كونه
 فى نحو البير غير مملوك له بخلاف الماء المحرز حيث يقاتله بالسلاح لانه ملكه وهذا اذا كان الماء كثيرا واما اذا لم يكن الا لاصدح فانه يتر
 على ملك المالك كما فى التتمية وغيره وكل من بنى آدم حتى الشرب اى نصيب الماء للزرع بقرينة الماضى ونصيب الرعى
 والدالية على جميع الانهار بقرينة الآتى الا اذا اضر ذلك الشرب ونصيب العامة بان يفرق ارضهم شق نهرا عظيم كمد لسيعة
 او الرعى او حصص النهر بغيره اى غير صاحب الشرب والنصيب اى دخل ماءه فى المقاسم اى المقسمة اى مجرى ماء مملوك لجماعة
 مخصوصة ليس صاحب الشرب والنصيب منهم فلم يكن له الحقان الا برضاهم كما فى التتمية وقام المقسم كالمجاسم وضع القسمة اى موضع السك
 المعهود كما ذكره المطرزي فالمقسم معنى القسمة او اعلية فى تخصيص ماء الانهار لمرأى ان له الحق فى ماء البحار وان اضر بالعمامة
 فى استثناء النهر شاربانه ليس لهذا ان فى البير والعيون والحوش المعلولات بالطريق الاولى فان اصابها ان يمنع وشفقة من
 الدخول فى ملكه ان كان يحيد الماء فى ارض مباحة فان لم يحيد فاما ان يخرج الماء اليه او يترك حتى ياتي بنفسه ملك النهر كما فى الهدية
 وغيره وكبرى نهر اى اخرج الطين ونحوه منه فالكرى يخص بالنهر بخلاف الحفر على ما قال المسبوق الا ان كلام المطرزي يدل
 على الترادف لم يملك ان لم يدخل ماءه فى المقاسم كنبيل وفرات وغيره من مال بيت المال اى مال المسلمين يخصص من نحو الخراج ونحو
 دون العشرة والصدقة لانها للفقراء وفيه اشار بان اصلاح مسانيد من ان خيف منه عرفا فان لم يكن فيه اى فى بيت الماء
 شئى فعلى العامة اى الذين يطبقون الكرى وموتهم من مال الاغنياء الذين لا يطبقونه وكبرى نهر خاص وعامة
 مرصده فى شفعة ملك ذلك النهر بان دخل فى المقاسم على امله الا ان فى العام لو تمنع عنه كلامه او بعضهم ومن عليه فى
 الخاص لو تمنع الكل لا يجوزون الا عند بعض المتأخرين لو تمنع البعض عنه جبر على صحيح كما فى الخزائن ومنع عند الشئخين اللابى عن شرب

حتى يودي ما عليه من النفقة كما في العيون والاكثاف تشيير الى ان ليس الكري على اهل الشفة لانهم جميع من في الدنيا وليس
 اولى كما في الكري وقال بعض المتأخرين انهم يجرون عليه كما في الذخيرة من اعلاه جبريل بن خراف وطرف للظرف وحاصله
 ان يبدى الكري من اول النهر عنده ومن اسفله عند المتأخرين كما في الظهير وذكر في الكافي انه يشترك بعض النهر من اعلاه
 حتى يفرغ من اسفله ومن جاوز كرسيم من ارضه برمي من مؤنة الكري عنده واما عند ما فالكري عليهم جميعا من
 اول النهر الى آخره يحصل الشرب والاراضي وليفتي بقوله كما في التتمه وفيه اشعار بان لو كان فم نهره في وسط ارضه لم يبر
 الا بالمجاورة عن ارضه وهذا في النهر الخاص واما في العام فقد يرمى اذا بلغوا في فم نهر وتتم وفي الاكثاف يفر الى انه اذا جاوز
 الكري من ارضه جاز له فم الماء في النهر الخاص وفيه احتمالات المشايخ وتامة في الذخيرة واما في النهر العام فينبغي ان يفتح بالظرف
 الاولى صحيح استحسانا دعوى الشرب اى شرب يوم او اكثر من شهر في نهر بلدا ارض من ان يجول معه ولم ينجح انه قد يملك
 بدونه وهو على عرضيه الوجود فلو اعادة مع الارض صح بالطريق الاولى واما ان يذكر دعوى في آخر الكتاب فهو المناسب
 على ما نحن لانه وجب عليه اثبات صحة الخصومة ليصح قوله وان انقسم وادعى قوم في شرب من نهر مشترك بينهم لانه لم يدر كيف كان
 شرب ارضهم قسم الشرب عند علماءنا بقدر ارضهم اذا انقسموا من الشرب بقى الارض ويخبر وقيل تقسيم على قدر الخرج كما في الذخيرة
 ومنع الشريك الاعلى بالنسبة الى الاسفل منعه الكل الا الاسفل فان في منعه خلافا وهذا اذا كان المباحث لو اربل و
 لم يسكن لصيل كل منهم الى حقه في الشرب واما اذا كان بحيث لو اربل الى الاسفل لا يمكن له الانقاع صلبا بان كان النهر شفة فم
 كما في الذخيرة من سكر اى سد النهر المشترك فلو انحد الماء من الجبل الى وجه الارض فامتنع لا يمنع الاعلى منه بل يكون لمن سبق
 اليه يده كما في الذخيرة وفيه اشعار بان يشرب بقدر ما يدخل في ارضه بدون السكر كما في النهاية والسكر كالنهر سكر النهر ويجوز سكر
 فانه اسم منه وما سببه النهر وقربا فيه الفتح تشيير بالمصدر كما ذكره المطرزي وان لم يشرب ارض الاعلى بدونه اى سكر الا فم
 اى الشراك الباقية بان يسكره الاعلى حتى يلبا ارضه او بان يستغنوا عن الماء او يتفقوا على ان يسكر كل في نوبة فان كان من ان
 يسكر بلوح باب فلا يسكر بالطين والتراب الارضاهم كما في المبسوط وينبغي ان يذكر بالارضى الشراك من انه يبدأ بالاسفل فيشرب
 بخصته ثم باعلاه ثم وقال شيخ الاسلام ان مشايخ الانام تحسنوا في المقام ان يقيم الامام بالايام كما في الذخيرة ومنع كل
 منهم اى الشراك من نصب رحي على ما يشتركون ونحوه كالالية والسانية والحجر والفتحة الارضاهم كما في المبسوط واما ان يذكر
 الاشتراك لا يشتركون المعطوفين في القيد الا في ملكه الخاص لانه من اعلاه الى اسفله ملك مشترك بينهم بحيث لا يغير النصب
 بالنهر بانسا صفة ولا بالماء بطي جريانه او بانقاضه فانه لا يمنع حينئذ لانه لا يكون الا للثقت فلا ينفقت اليه ومنع كل منهم
 من التغيير المضرب بالنهر او الشرب كتوسيع فم النهر وتحويل الكوة اى فتح الماء الى الزرع من الاسفل الى الاعلى او بالعكس او تاجرها
 عن فم النهر بهذه الصورة او تسفلها او ترفعها والامام المحلوف انما لا يمان او زيادتها او نقصانها او ترفعها
 ان كان موجبا لزيادة اخذ الماء او تقسيم بالايام مثل ان يقال نخل لكم ايا معلومة فتدري ما كونا وانا ايا معلومة تسدونها فكونا

سوق شرب ارضه الى ارض لا شرب لها او سوقه حتى يتبين ان الارض او سوقه الى الخيل في ارض اخرى الكل في الميسور وما
 كان قد يابا ابرضا هم لان القديم ترك على قدمه لظنوا الحق فيه وفيه اشعار بان اذا كان لرجل سياره في اوقات متفرقة في وقت
 لم يجز جعل في وقت ابرضا هم كما في الجواهر لكن التثنية انه جائز والشرب لورث كالتصا من الدين والنحو ويوصي ابي بصير الوصية
 من الثلث بالانفاق عاى بان يبقى ارض فلان يوما او شهر من شرب كالوصية بالانفاق شرب غلظة ولا يباع في ظاهر الارض
 شرب يوم او اكثر ونفسه نفس عليه محمد كما في الذخيرة بل ارض لا تجوز لانه غير ملك والباطل وفيه لشعار يجوز بيعه ولو مع
 ارض اخرى وهو الصحيح كما في التثنية الا عند اكثر مشايخ من سح للتحال والقياس ترك به ولم يخرج عن الفقيه ابي جعفر
 وبتأذنه ابي بكر البجلي وغيرهما اذ القياس لا يترك بتحال بلدة واحدة كما في الذخيرة وكذا لا يبيع ونفسه الما جارة
 اى عبارة الشرب سواء كان بلا ارض او مع ارض اخرى فلو باعها بعد اجره مع الارض جائز ويدخل الشرب في البيع والايان
 بتبعية الارض كما في الذخيرة والبيعة والصدقة والعارية والرهن والقرض والمهر بدل المتع والصلح ومن سقى ارضه ولو كان
 من شرب غيره فليس بان يتطهر بكم يشترى الشرب لو جاز بيعه سواء كان تملكيا او قيميا فان الماشي في رواية قومي في
 اخرى وبالضمان اخذ في الاسلام المسمى بعلى البرذوى فمن اثبت المفارقة بينهما فقد اخطأ ولعل تأخير التثنية من سهو النسخ
 او الكلام من قبيل التجارب فيكون متعلقا بابعده لفظا به وبما قبله معنى فان الاكثر من نعم الوقاية والهداية وغيرهما لانه لا يضمن عليه
 الفتوى كما في التثنية المخلصة وذكر في الزاهدى من سقى من شرب غيره يرفع الى السلطان ليؤديه بالقرب ويحبس في التثنية
 ان الماد وقع في كرم تاهدين غير نوبة ام يلقبه وعن بعضهم انه طرح منه التراب الملبول وقال الفقيه الامام به ولو اتمعت نبله
 حسنا وهذا افضل بقاء الماء المحرم فيه بخلاف العلف المقصوب فان الدية او حسن به النعم ومصارفها لا يضمن من سقى
 ارضه فمرت ارض جاره اى صارت ذاتا بالقسمة قال بالفارسية (فابم) كما في الطيبة وهذا هو الحق في نوبة مقدار حقه وما
 اذ سقى في غير نوبة وزاد على حقه ليعين على ما قال الامام اسمعيل الزاهد كما في الذخيرة وذكر في التثنية انه اذا سقى سقيا غير متناهية
 ضمن وعليه الفتوى ولا شك ان ارضا ذات نزل يقطع عنه الارتفاق فيلزم ختم الكتاب كما لا يخفى على اولى الالباب

كتاب الوقت

عقب به احياء الموات لانه موات بلا محي له الان سببا فتح بينا وبين قومنا باحق وانت خير الفاضلين هو لغة مصدر وقف
 اى حبسه فهو واقف وهم وقوف ويطبق على الموقوف فيجمع على الاوقاف ولا يقال اوقفت الا في لغة روية على ما قالوا كما في
 وفيه اشعار بان التضعيف ضعيف في الدار المصون ان اوقف لم يسمع عند ابي عمرو وسمع عند غيره على ان التثنية بالزوجة
 انتهى وشريعة عنده حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال كونها مقصورة على ملك الواقف
 فالرقبة باقية على ملكه في حيوته وملك ورثته في وفاته بحيث يباع ويوهب الا ان ياتي من الميزل بالنفقة ياتي عنه ويشكل
 بالمسجد فانه حبس على ملك الله تعالى بالاجماع اللهم الا ان يقال انه تعريف للموقف يختلف فيه وانما قيد بالقول بانه لو كتب

نحو

صورة الوقفية مع الشرط لا يملك لم يصير وقتا بالاتفاق كما في الجواهر وجبها على التصديق أو نذر بالتصدق على وجه آخر
 بالمنفعة منها فيكون من قبيل الاستثناء ويجوز أن يرفع ويكون حكمه كما أشير اليه في التتمعة ولا يشكل بالوقف على عترة صلى الله
 تعالى عليه سلم فإن في جوازها رويين كما لعارتيه في المجلس على الملك التصديق بالمنفعة وفيه إشارة إلى أنه لو قال بامتنع هذه
 موقوفه على المساكين صار وقتا لقبول ليس مما لا بد منه وهو ركن في التبرعات كالصدقة وإلى منه طلب زيادة الزلفي
 في العقبى عند رب الأعلى والامتنع العام فكونه حرا عاقلا بالغوا الناصر لا إضافة إلى البعد الموت أو الوصية خلافا لما قوله قومي حشر
 المعنى وغير مخالف للأثر فانها محمولة على الإضافة أو الوصية كما في المبسوط وشريعة عند جماهير غير محتاج اليه حسن العيين
 إزالة الملك لما لا يجازى مقتضاه على حكم ملك لملك المالك الحقيقي تعالى وتقدس التصديق بالمنفعة بقرينة يطفئ
 فلا يصح بعد أن يكون ملكا لأحد من المخلصين يكون منفعة للمؤمنين وأما قدر الحكم لأنه لم يصير ملكا لأحد ولا نظير في الشرع كالمسجد
 نظير الكعبة كما في النهاية وبني كمانى المتعلق وغيره وإن قال أبو يوسف لم يزل في خيرة من جالسا أشجع في الوقف كما
 في المستصفى وقال محمد بن أبي حنيفة لم يفرع عليه لكانت راجلة كمانى في الظاهر فلا يزل ملكا لما لا يجازى عن العيين
 عند أبي حنيفة ربح وإن علق بموته على الصحيح نحو أن يست فقد وقفت وارى على كذا كمانى البداية إلا أنى لكن في صورة
 يحكم به أى يجوز الوقف حاكم على بانه يزل ملكا حينئذ ويصير لازما لم يصير بعده ملكا لاجد وهذا إذا ذكر الوقف شرطا للزوم
 واللام يزل ملكا إذا حكم بزمه كمانى الجواهر بصورة المرافعة أن يسلم الوقف الوقت إلى المتولى ثم يرجع عنه فجا بدم للزوم
 فيقتضمان التيقضى بزمه فحينئذ يزل يلزم لأنه قضاء بالمختلف فيعلم كمين بغيره البطالة كمانى الظهيرية ولا يشترط المرافعة
 لو كتب كاتب من أقر الوقف أن قاضيا من فقهاء المساكين قضى بزمه صار لازما وهذا ليس بكذب بطل الحق وصحيح لغير
 صحيح فانه منع المبطل عن الإبطال فلا بأس به وهذا إذا لم يخص بالوقف فان كل موضع يحتاج فيه إلى حكم حاكم بمقتضى كمانى
 المشاع وغيره جاز فيه مثل هذه الكتابة كمانى الجواهر ونظيره في المضمرات وغيره المحاكم مشع بانه لو حكم به حكم لا يزل
 ملك ولا يرفع به الخلاف على الصحيح فلفظضى ان يبطله كمانى المتعلق والامتنع كمانى في مسجد فانه يزل الملك عنه بالشرط
 عند الطرفين ونفس القول عند أبي يوسف لم يشترط الإضافة أو الوصية فيه عند أحد منهم كمانى المحيط وغيره والامتنع الموضعين للمنقطع
 كما أشيرنا إليه ولا يصح التفريع كما لا يخفى وفي التخصيص شعار بانه لو جعل أرضه مقبرة أو خانة أو سقاية أو حوضا أو بيرا أو قنطرة لا يزل
 عنده وكذا الوصية إلى البعد الموت وهو صحيح كمانى الخلاصة بنى فانه لو كان ساحة زوال ملكه بحسبه الأمر بالصلوة فيها ذكر
 الأبد ولا كمانى المحيط وأفرز أى يزل عن ملكه من كل لوجود فلو كان الحلو مسجد أو أسفل حوائت أو بالعكس لا يزل ملكه
 تعلق حق العبد به كمانى الكافى وفيه خلاف كمانى إذا جعل تحت حوض تمامه في النهاية بطريقه أى مع طريق المسجد بان
 يجعل له سبيلا عامته حتى لو أذن الناس بالصلوة في وسط داره لا يزل ملكه لأنه لو لم يفرزه حتى البقى الطريق لنفسه فلم
 يخلص منه تعلقا وانما ذكر هذا القيد مع القيد السابق لرداد عن الشفيع أنه يزل بملكه كمانى الهداية هذا لكن بالصلوة

شرط في المسجد كما ينبغي فلو صلى في هذا الوسط زال ملكه عنه كما في السجدة واذن للناس كل الناس بالصلوة اى بكل صلوة
قيمة لواء النجوم اول الناس شهرا ومنه شيئا لا يقل ملكه كما في البيوت وصلى فيه ان لم يكن اذن اقامته واحدا سوار كان بانبا او
غيره فلو صلى جماعة او باذان واقامة صار سجدا بالمخلاف كما في الذبقة وفي الاكثار بالاشتغالين شعار بان في غير حال نزول
وفي الصغرى وغيره لو اضاف الى ما بعد الموت فقال رضى هذه صدقة موقوفة مؤبده حال حيته وبعد مماته زال ملكه عنها بالاجاز
وفد شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لم يرض في رواية وقال السرخسي ان المباشر في المرض كالمباشر في الصحة على الصحيح
كما في المنفى وعند محمد ربح لهد القول السليم الموقوف الى المتولى في المجلس كما في كتاب جامع نظم وقبضه اى التمس
ايامه بالمبايع كقبض النمان بنزول مرة فيه باذنه والسحابة والحوض البيوت المستعار منه فالتسليم بقبض الموقوف عليه شيئا
لزال ملكه عنه كما في قاضيه ان فلا يكتفى بالمتولى وهو كالتسليم من كان كيدا للوقف في التصرف في الوقت ولذا قيل
بموته الا اذا فوضه حال حيوة ومماته فانه وكيل حال الحيوة ومضى حال الممات كما في البيوت وغيره وتسليم الى مشرف ليس بشي
فانه لما فوضه حال حيوة ومماته فانه وكيل حال الحيوة ومضى حال الممات كما في البيوت وغيره وتسليم الى مشرف ليس بشي
ابى يوسف ربح نزول ملكه بنفس القول اى بان يقول وقفته على كذا او الكلام مشيئا انه لو كتب شيئا لوط الوقت باجماع
بالتلفظ لم يصرفه عند الطرفين الا اذا كتب بيده وقال للشهود والشهدا على بمضمونه فانه اقر اى بانى وقفته كما ذكرت
فيه او كلاما نحوه فيمنع يصير وقفا تاما في الجواهر وكفى عنده الا لشهاد كما في المنفى وغيره وقولا اقوى من حيث انه اقر ب
من الحق وقول محمد اقوى بكونه اقرب من الاثار كما في الكراهي وذكر في الخلاصة الوضيفة ثم قد صنف كل التصديق ولذا
اخذ اكثر الاصحاب بقوله ابو يوسف ثم قد وسع كل التوسيع ولذا افق بقوله كما في الظهيرة والمضرات ومحمد وسط بين القولين
ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصة وبقيت كما في الكبرى ثم شرع في تفريع قول ابى يوسف ثم فقال فصح عنه
وقف المشايخ وقت القبض محتمل للقسمة واليه ذبب بلال ولم يصح عند محمد لانه لم يقبض فما شاع وقت العقد فقط او
كم محتمل للقسمة اصلا يصح وقفه بالمخلاف الا المسجد المتبرع فانها وان كانا صغيرين بحيث لا يصالحان للصلوة والدفن فلهما
لا يصح وقفهما شيئا بالمخلاف كما في النهاية والاطلاق دال على ان شيوخ الطائفة والمقلدان فيه سوارا فالتقسيم بالمقتضى
لمن فلو وقف جميع ارضهم ثم حقق بعض معين منها كذا النصف لم يطبل في الباقي اصلا ولو استحق بعض شائع كوقف منها
لم يطبل في الباقي عند ابى يوسف ثم وطل عند محمد كما في المنفى وبما اخذ مشايخ بنجارا وعليه الفتوى كما في المضرات وشائع
اخذ القول بى يوسف ثم وبه التاخير كما في الخزانة وهو المتعارف عند المصنف وصح عنه وعليه الفتوى ولم يصح عند
جعل النحلة اى منافع الوقت كلها وبعضها مدة حيوة وللفقر اربعة مائة فاذا مات صار النحلة لهم والتخصيص بالتفصيل
فانه لو وقف وقفا مبدءا وتشتت النحلة لنفسه وعياله حشمة مدة حيوة جاز الوقت والشرع عند ابى يوسف ثم فاذا انقرضوا صار
للمساكين كما في المنفى وفيه اشارة الى انه لا يحل للوقت ان ياكل من وقفه الا بالشرط كما في المضرات والى انه لو تركه

الاكل ثباته عند معاينة من عنده زبيب والى الوقف اما اذا كان خبر البر فلو تروى وبدا عند ابى يوسف ثم واما عند
 محمد بن فلان في رواية ظاهرة وخلف المشايخ على قوله كما في المحيط وضعه فيه افعى مشايخ بل جعل الولاية بالكر
 والفتح اى تولى امر الوقف كالنزل ونصب غيره بالنفس ولم يصح عند محمد بن الوقف والشرط لان التسليم بطوره افعى لصد
 الشهيد كما في الخلاصة وضعه عند التحول الى افضل شرط ان يستبدل للوقف به الوقف او ثمنه اذا بيع ارضا اخر
 او اشارة فيكون وقفا مكانه على شرط ليس لان يستبدل ثانيا الا بالشرط في اصل الوقف عند محمد بل بالامح الوقف
 وبطل الشرط لان الوقف يتم بدونه ولو شرط البيع فقط بطل الوقف عند محمد وعن ابى يوسف لم يمتنع بطل الشرط كما في
 وفيه اشارة الى انه لو لم يشرط الاستبدال لم يستبدل ان كان رضى الوقف سبعة لا يتبع بها كما في قاضيهان وذكر في نظيره
 انه قال ابو يوسف لم يجوز الاستبدال ومن المشايخ من لم يجوز وفي الخلاصة قال السرخسي من جواز الاستبدال فقد
 خطأ وقال المصنف يجوز الاستبدال من غير شرط اذا ضعف الارض عن البيع ونحن لا نقضى به وقد شاذنا في الاستبدال
 من الفساد ما لا يعود ولا يصح فان طلقة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين فلعلموا ما فعلوا او هذا في زمان
 ولم الزمان هذا هو شكك عنه اما زماننا فلا يبقى فيه اثر من الوقف فيستبدل ولا من الموقوف عليه فيستبدل به عليه ثم
 بنابر جوبن المستحكما ان يحدث بعد ذلك مرا وضعه عنده ترك ذكره صرف موكدا لان الوقف يعني عن ذكره قالنا
 شرط بالاجماع اما ذكره فشرط عند الطرفين خلافا لابي يوسف ثم كما في البداية وعينه وذكر في قاضيهان ان ذكر التاميد
 لم يشرط عند اصحابنا خلافا لابي يوسف المستمسك بالسكون فلو وقف على حبة تبوهم انقطع صاحبان وقف على اولاده مشكلا
 صح فاذا انقطع ذلك لم يصر صرف ذلك لوقف الى الفقراء وان لم يذكرهم فان المقصود هو التقرب اليهم
 واما حاصل بذلك لم يصح عندها الا اذا جعل آخره للمساكين قال ابو بكر سعيد صح ذلك بلا ذكره في قوله هو المختار كما
 في المضرات وصح عند محمد وقف منقول من مكان الى مكان محمول من بيتية الى بيتية وان لم يكن تابعا للفقراء ولم يمتنع
 ابى حنيفة وان كان تابعا لوصع عند ابى يوسف ثم ان كان تابعا كما في الزايدى وغيره وذكر في الخلاصة انه صح بالتبعية
 بالاجماع فيه لعامل اى تعامل كالمصروف الموقوف على اهل السيرة والقرافية او في غيره او على جيرانه والمارة وكوه
 كالكتاب والنفاس والمنشار والطلست والجمازة وثيابها والسلاح والنجمل والحمار والبغيد والثيران والاكات والزراعة والشجر
 والشرب مع المرض والحمام مع البرج والنخل مع الكوازة فلو لم يتعامل كالثياب الحيوان لم يمتنع بالاتباع كما في المنفى
 وذكر في الزايدى ان لوقف المنقول جائز عند محمد وان لم يتعامل فيه وبطل عنه ابى يوسف ثم ان لم يتعامل عليه
 الفتوى اى لفتى بما صح محمد لم حاجة الناس اليه قيل لا يجوز وقف المصنف والكتب على المسجد الممسترة ونحوه وعابه
 الفتوى كما في المضرات والاول يصح كما في قاضيهان ولا يملك من التملك الوقف بالبيع ونحوه ولو لا جوار الباقى
 فلا يبدل ارض اخرى بقصود الدخل قيل يجوز دفع شئ منه الى ظالم طمع فيه لحفظ الباقي كما في الجوارى عن الحلواني يجوز ان يباع

ويشترى عند تقدير الاستقلال جازيعة لمصنف الفرق وفيما ختمه ومن شمس لاسلام اذا اوقف الوقف جاز للقاضي ان يفسخ الوقف
 عليه كما في المحيط ولا يملك الوقف بوجه وان ملكه الاوقف لانه اثم فمن انظر ان الظاهر الاكتفاء بالاول لكن يجوز قسمته
 المشاع عند ابني يوسف رح استسما لانه جعل القسمة في الوقف افراد وان غلب فيها المبادلة في غير المشايخ
 نظر للوقف فلو كان الوقف بينهما فوقف احدهما نصيبه جاز عنده ان يقتسمه ولم يجب على الوقف ان يوقف ثانيا ولا تقصير
 القاضي بجوازه الا اذا اراد رفع الخلاف ويبدأ اى يجب على التقييم المبادلة من ارتفاع الوقف اى حاصلاته
 بعبارته بالكسر صدرا وسم بالعمرة المكان بان يصرف الى الوقف عليه حتى يبقى على ما كان عليه دون الزيادة وان لم يشرط
 ذلك كما في الزايدى وغيره فلو كان الوقف شجرا يحاط التقييم بما كان له ان يشتري من غلته فصلا فيغزوه لان الشجر
 يفسد على امتداد الزمان وكذا اذا كان الارض شجرة لا نسبت فيها شئ كان له ان يصليها منه كما في المحيط واعلم انه اذا لم يكن
 في يده ما يعمره لا يستدين الا بالمر القاضى كما في المينة ان وقف على الفقير او فلو فضل عن العمارة صرف اول اى دله
 الفقير ثم الى قرابته ثم الى مواليه ثم الى جيرانه ثم الى اهل مفره من كان اقرب الى الوقف منزلا وقال ابو بكر الاسكاف
 انه لا يعطى لاحد من اقربائه شئ كما في المحيط ومن انظر انه يرجع بالفضل قليل بالمحاجة فان موضوع هذه المسئلة ما اذا وقف
 على العمارة كما في ما نقل عنه من القينة وان وقف على سبع اود واحد معين واخره للفقير امره في اى عمارة بقدر ما كان
 عليه في ماله اى المعين ان لم يشرط فلا يؤخذ من الارتفاع فان منع المعين عن العمارة او كان فقيرا لا يقدر عليها
 اجبره اى الوقف الحاكم القاضي او التقييم حسنا نصيباته للوقف وفيه اشعار بان الوقف لا يوجبه كما في الكافي وعمره
 باجبرته ثم اى بعد التمييز رده اى باقى الوقف الى مصرفه المعين فيه اشارة الى انه ان منع بعضهم عن العمارة اجبرته
 ثم رده اليه والى ان النحان اذا احتاج الى المنة اجبر بتبنا الوتين والفق عليه من غلته وفي رواية لو ذن للناس بالانزول
 سنة ولو جبرته اخرى ويرى من اجبرته وقال الناطفى القياس في السجود يجوز اجازة سطره لمرته كما في المحيط ونقصه اى
 نقص الوقف وانهدم من بناءه من لاجر لم يثبت الجود والتراب غير ما لنقص بالضم والكسر البناء المنقوض كما في المغرب
 فهو من نقص النقص يصف الحاكم او القيم الى عمارته ان احتاج اليها بالفعل او يدخر اى يحبس الى وقت الحاجة
 اليها ان لم يمتنع اليها بالفعل وان ائذ صرفه اى صرف عين النقص اليها اى الى العمارة بان لا يصلح لذلك منع
 اى باع نحو القيم النقص وصرف ثمنه اليها لانه بدل النقص ولا التقسيم النقص بين مصارفه اى حتى يوقف لانه
 جز من العين حتم من المنفعة وبذا اكل اذا بقي اصل الوقف واما اذا خرب او استغنى عنه فان عرف الوقف يعود اليه اى
 ورثته وان لم يعرف فاقطع صرف الى الفقير او جاز الصرف باذن القاضي الى عمارة حوض ونحوه وبذا عند محمد رحم وعليه الفتوى
 كما في قاضيان واما عند شيخين فقد صرف الى اقرب مصرف من حبس ذلك لوقف فالربط الى الرباط والبئر الى
 البئر او الحوض ونحوه وعليه اكثر المشايخ كما في الزايدى وبسببته لان الوقف اعتاق الارض كما في المضمرات

ولا يخفى ما في مسئلة النقص من حسن الحرام وكماله دخل في استئمان الامام

كتاب الكرامية

اور بعد الوقت لانه اخذ بالارفق والكرامية مشتملة عليه الاتري ان الاصل ترك كل المرأة وقتلها كشف بعضا ولذا سماه محمدا
بالاستئمان ما بحث عن غير الكرامية شطرا في الاصل فسب الى الكره بالضم فغير وعوض الالف عن الهمزة اليامين
وسمى كالكرامية مصدر كره الشيء بالكسر اي لم يرد فمكروه وشئ كره كضر ومثل كره اي كرهه كما في القاموس وغيره
وشرعا كان تركه اولى وهو على نوعين كرامية تحريم وكرامية تنزيه ثم ذكر التحريم على التذمين فقال ما كره اي فعل طلوعه
عليه من هذه المادة شئ حرام اي كالحرام في العقوبة بالنار عند محمد ربح وفي رواية عن شيخين لم يلفظ به لم يقل محمدا
انه حرام لعدم وجدان الدليل القاطع على حرمة فالحرام مانع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشر الخمر والكهنة مانع ظني
وتركه واجب كاكل النصب اللعب بالشطرنج كما في الكشف والهدية اذ في الكهنة عند محمد كافي العمان وما كرهه
عندهما اي شيئين الى الحرام اقرب من الحلال اي لم يمنع عنه وعوقب فاعله وهو الخمار كما في الخلاصة والمضرات
والكبرى التنجيس غير باء وواضح كما في الجواهر فلا حسن تقديمه على قول محمد ومثله اشارة الى ان ما كرهه شرها عندهم لم يمنع
عنه الا انه عندهما كان الى الحلال اقرب اي ثبت ما كرهه اذ في ثواب فمكروه تحريما وتنزيها عند جاتنزه عند كافي التواتر وغيره
وانما لم يصرح بالتنزيه لان التحريم في الباب كثر ولا اهتمام به اذ في الاصل في الفصل بين الكراميتين انه ان كان الاصل فيه حرمة
استقطعت لعدم البلوى فتشبهه ولا فتحریم كسور الهرة ولحم الحمار وان كان اباحة غلب على الظن فيجوز التحريم والافتقار
كسور البقرة الجلالة وسور سباع الطير كما في الجواهر واعلم انه اذا ترك سنة من السن لم يكره اولى على واذا ترك سنة
من السن لم يكره اولى لا بأس به واذا ترك اجبا قيل بعيد كما في كشف المنار ومن محمد ان ما كان ليس بجوازه ارجح لئلا يكره
وما كان دليل فساده ارجح قيل يحرم والتساوي اليس لان قيل كرهه كما في زيادات البقالي وذكر في ذيل الهداية ان
في الحلال لا بأس وفي الحرمة كرهه او لم يוכל الاكل للغذاء والشرب للعطش ولو من الحرام شرب في باب عليه
بحكم الحديث ان وقع الاكل به اي بالاكل هلاكه فلو امتنع من التداوي حتى مات لم يائثم لان الشفاء غير متيقن
بمخالف ما لو امتنع عن اكل الميتة كما في الاختيار ومقدار ما لا يدرى مقدار اختلافه حلال وحرام رافع الاثم وقيل وضعت
عن ادوار الفرائض حل الاكل منها كما في الكسمل للفقير وذكر في الخزانة خوفا على نفسه الجوع والبطش قتل بالسيف و
الاكل من البياض فوق الفرض ما جاوره وكتاب عليه ان الميتة اي الاكل من اواصله لوفية الفرض فاما من صوم
الفرض فيه اشعار بان جواز تقبيل الاكل بحيث ينعف عن الفرض لكنه لم يجز كما في الاختيار ومباح غير مكروه فيكون حلالا
غير حرام فان كل مباح حلال بلا عكس كالبع عند النداء فانه حلال غير مباح لانه مكروه كما في نيل النهاية الى شمع كبر
الشيء من شمع البار وسكونها اسم الغيرة ويقوى بدنه ليزيد شمع الاكل قوته مفعول الثاني ويجوز مفعول جاز لانها مفعول

بأنه لو أكل اللحم كرهه على ما قال ابن مقاتل عن أبي مطيع لباسه بكل ما خبز كسور في الماء البار للسم كراهي فاضنيان لا تسمى
على من رزق بطناً عظيماً خلقه وقوله صلى الله عليه وسلم إن السدس من الخبز السمين معناه إذا تعدد السمين لنفسه فلو أكل كل لوان^{الطعام}
ثم تقيا فوجدناه فلا لباس به كما روى عن أنس بن مالك أنه قال كراهي التجميس والأكل من السماوات حرام كراهي المحيط وكراهي
كراهي فاضنيان فو قه أي الشبع وهو أكل طعام غلب على طنة أنه أفسد معدته وكذا في الشرب كراهي الشرب الكراهي وغيره
ما يشتهي المتأخرون فقال لا تقصد غرض صحيح مثل قوة صوم الغدا والملا يستحي ضيفه الحاضر والآتي بعد الأكل قدر
حاجة فانه غير حرام فو في المحيط من الإسراف الأكثر في اللوان الطعام فانه منهي الا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الأضياف
قوا بعد قوم وحل ولم يكره على الرجل والمرأة استعمال المفضض^{الزمن} بالفضة من النادر والسكين وسير الكيس
وأطراف المرأة والحجرة والكلمة والركاب البجام والتعز وغيره بالتفضيض رسم كوفت كره كراهي الكراهي وفي حكمه
المذهب من هذه الأشياء والمضرب من الزمن بالذهب المشد وبالفضة أي العريض منها فالاحسن المذهب فانه
المعلم لا فويه حال كون استعمال النادر والسير ونحوه متقياً ومعتباً بالفم واليد وغيره من الأعضاء موضع الفضة فلا
يشرب منها ولا يأخذ ولا يكبس لا على هذا الوجه كره استعماله عند هؤلاء استعمال الجوز كالحل وله أن الفضة تابعة ولا اعتبار
للتابع وهو صحيح وهذا إذا تميزت الفضة بسهولة الأذابة وإذا لم تميز بان الطلي بما لها فلا لباس به بالاجماع كراهي المضمرات وفيه
بان استعمال الحجر حرام على الرجل والمرأة وسياق وحل عليها استعمال الاجزاء بان يحل للناس والرصاص والنصف
او الشبه او الحديد او الزجاج او البلور او العقيق او غيره آنية مثلما فيتع بها الوجه كراهي المضمرات وغيره وذكر في المفسر
أن لا أكل في النحاس الصفر كره وفي الاختيار ان الخوف أفضل قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ أو اتى بنية خذ فانه
الملاكمة لا يحل ويحرم استعمال الذهب والفضة للرجال بان يؤخذ آنية منها ويستعمل في الشرب الأكل الا إذا كان التوضؤ
والاحتفال فلو أدخل يده فيها وأخرج منها شيئاً فلا بأس كراهي المحيط ينبغي أن يحل الأكل على النوان منعه أن يكره كراهي العلماء
وفي الاستعمال اشعار بأنه لا بأس باتخاذ الاواني منها للتحمل يستعمل البقية والجوشن منها في الحرب لانه ضرورة
وما ذكره شامل للنساء ايضا كما اشار اليه في السابق ويصرح في الخزانة وغيره وذكر الرجال للاستئثار الآتي لا استعمال
خاتم منها على بنية خاتم الرجال فانه يحل عليهم واما اذا كان لفصان او اكثر فخاتم كراهي كراهي من الذهب فانه حرام عليهم
عامة العلماء وقالوا ان قصد التجميم التبريد كراهي الكفاية وفي الاختيار ان يكون الخاتم على قدر شقال فمادونه
ان يجعل قصبة فضة او عقيقا او فيروزجا او ياقوتا او زمردا وغيره وفي التجميم لا نقش صورة الانسان او طير او بهائم ونقش
او اسم ابيه او هم من سماء تعالى وفي البستان لا نقش (محمد رسول الله) وكان لك نقش خاتمة صلى الله عليه وسلم
بنقشة اسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم الي بكرض (نعم القادر الله) وعمر بن دكرى بالموت واغطيا عمر وعثمان رض الله
عنهما او لئلا يسن او على رض الملك الله وخاتم ابي حنيفة رم رقل الخير والا فاسكت وابي يوسف رم ومن عمل براءة

فقد ندم محمد بن حسن بن طبرستان ولحقش اسمه تعالى واسم النبي صلى الله عليه وسلم أحب إلي من الفضة في كره إذا دخل الحلال دون
 يجعل في يمينه أو استنجى في المحيط جاز أن يجعل في اليمين إلا أنه شعار الروافض وفي الهداية أن يجعل الفضة باطن كره خلاف
 النساء لأنه زينة في حق من في الاختيار التعميم لمن يحتاج إليه كالسلطان القاضي وغيره تركه الفضل في الكراهية نهي المحلواني
 لما ذكره عنه وقال إذا صرت قاضيا فتعمم في البستان عن بعض التابعين لا تختم الأمانة أمير وكاتب وامتن واستعمال منطقة
 حلقها منها بالمشقة الطاء قيل إن كان كثيرا فذكره كفا في المينة وفيه اشعار بأنه لو كان الكل لو أكثر منها لكان في العظمة
 وحليته سيف إلى استعمال سيف محلي منها أي الفضة وفي قاضيان لباس بحلية المنطقة والسلاح وحامل سيف بالفضة
 في قولهم ذكره ذلك لذهب عند البعض وهذا إذا أخلص منه الفضة أو الذهب إلا فلا بأس عند الكل واستعمال مسمار
 وتد في وسط فخذ من ذهب في الخاتم لأنه تابع ولا تختم بحد يد وصقرا لا يحل يحرم على الرجل المرأة أن يجعل
 حلقة خاتمه من نحو حديد وصفر وشبهه فان التعميم أكثر من كره كفا في التاج وغيره وحجر شل بلور وفرونج وياقوت والذهب
 بالبار وقيل بالفاء وقيل بالميم قيل إن الذهب ليس بحل فلا بأس وهو الأصح كفا في الخلاصة ويشي منه تحقيق فانه قال صلى الله
 تعالى عليه وسلم من تختم بالحق فانه لم ينزل في بركة وسور كفا في الزاهد من الناس من أباح الختم بالذهب والحد يد كفا
 في التمر تاشي ولا يلبس حل لا يحل له في جميع الأحوال عنده حريرا أي ثوبا يكون سدا ولحمته ابرياء وإن كان
 في الأصل الأبرسيم المطبوخ وقال لا يكره في غير الحرب قال لا سيما في لا يكره عند سباني الحرب إذا كان ضيقا لا يدفع مضرة
 السلاح وقيل لا يكره في جميع الأحوال وهذا إذا لم يكن ضرورة فلا بأس به اتفاقا كفا في المحيط وعن محمد بن لباس للمعدي إذا
 إذا تاهب للحرب ليس له حرير وإن لم يحضر العدو ولكن لا يصلي فيه إلا أن يخاف العدو وفيه إشارة إلى أنه لو ترك الأبرسيم
 ثم ندف وغزل ونسج منه ثوب لم يلبس إلى أنه لو صلى على سبادة من الأبرسيم لم يكرهه فان الحرام هو اللبس ما لا يتفاد بشار
 الوجه فليس بحرام كفا في صلوة الجواهر إلى أنه لا يلبس أن يتمصيل بجلده وقال صاحب المحيط أنه إذا تمصيل به يكره
 عند أبي حنيفة ربح إلا أن الأول هو الصحيح قيل إنه حرام على النساء أيضا وعامة الفقهاء أنه حل لمن وحرم عليهم وإلى
 أنه جاز أن يكون عروة قميص وزره حريرا كما علم في الثوب إلى أنه لا بأس أن يشد حمارا سودا من الحرير على العينين
 الرامة والناظرة إلى الثلج وإن يكون الكتك حرا كفا في المينة إلا قدر أربعة أصابع كفا في قيل مضبوطة وقيل نشوة
 في العرض دون الطول فان القليل منه مضبوطة كفا في الزاهد واطلاقه شعر إن يجمع له فرق والظاهر أن لا يجمع
 كفا في المينة متوسعة وغيره أي يجوز عنده لرجل أن يجعل الحرير تحت راسه جديده يكره عند سباني كفا في الكراهية
 وعلى هذا الخلاف تعليق الحرير على الجرد والابواب كفا في الهداية وفيه إشارة إلى أنه لا بأس بالجلوس على سباط الحرير كفا في الزاهد وإلى
 لا يكره الاستناد إلى وسادة من يابج بنقش من الحرير وكذا وضع ملأ الحرير على مهاد وليس له رجل في الحرب وغيره بل لا
 أجماعا سدا بالفتح أي ماسده من الثوب بالفارسية زمان وقار الأبرسيم بالسجدة وسكون البار كسرا وفتحها

وحركات السمين الملهمة عربي او معرب كما في الصباح والقاموس ومجتمعة بالضم ما دخل من السدي بالفارسية (بافه وپودم) وخيرة
 سوار كان مغلوبا او مساويا للحرير كالقطن والكتان والصوف فان الاعتدال لآخر الصنفين وقيل لا ليس الا اذا غلب
 اللمعة على الحرير يصح الاول كما في المحيط وقد نظمت شعرتان زار بشيم بود وزغير باف - مرد را شايد كه پوشد بي خلاف - وليس
 بالاجماع حكيمه بالجملة ابراهيم سده غير في حرب فقط فلا يابس في غير الحرب اجماعا وكره لباس السمين
 ومها او حرير الكلايتاده والاشم على الملابس لان الفعل مضاف اليه وفيه اشعار بان كره كل لباس خلاف لينة واسباب
 ان يكون من القطن او الصوف او الكتان على وفاق لينة بان يكون ذيل القميص في الصفات الساق شتى الكرم الى روض
 وفيه قد شبه كما في النقف واجب اللون البياض والبس الاخضر سنة كما في اشعره لبس لاسود مستحب كما في الخلاصة ولا بأس
 بالثوب الاحمر كما في الزاهد ويظهر الرجل جواز الى اي عضو من اعضاء الرجل او بعضه فيكون من سالكين
 من الكشاف والنظر كما يتعدى بنفسه تعدي بالي كما في الاساس الاول تكلم الرجل للملا تومهم ان ثانيا من الاول كذا الكلام
 بعد وفيه اشعار بان لباس بالنظر الى الامر والصبح الوجه وكذا الخلوة ولذا لم يور بالثياب كما في التبيين ذكر الزاهد انه
 لو نظر الى عورة غيره باذن لم يثم وتظر المرأة حرة او امته مسلمة او كافرة من المرأة ومن الرجل الابن سوي
 كان من السرة وغيره حال كونها منتبهة الى الركبة تحذف العطف مع العاطف على نحو قوله تعالى لا تفرق بين احداهما
 واحدا لان بين يقتضي التعدد كما في باب تحذف من المشي والغاية داخلية تحت المعيار لان لصحة حينئذ متناول لما فاكركه عورة
 والسرة لا خلافا لابي عصمة المروزي من اصحابنا ولهذا كشفت لانكرا عليه الا بالرفق بخلاف العورة الغليظة فانه يوجب ان لم
 يجمع عليه ما دون السرة الى العانة عورة خلافا للفتيلة كما في الكافي وغيره وثبت ان ينكر على كاشفه برفق فانه مجتهد فيه الا ان
 ان في الكافي ينكر على كاشف الفخذ لعنف ولا يوجب لانه ليس بعورة عند اصحابنا نظاير وفي المدائني عن ابي حنيفة
 ان المرأة تنظر الى المرأة كالرجل الى المارم حتى لا يباح له النظر الى اطرافها وخبيا وينظر الرجل من محرمه نساء
 او رضاعا او مصابة بالنكاح وكذا بالسفاح على الاصح كما في الترمذي ومن امته تخيره ولو كانت اودبة او ام ولد او ممتقة
 البعض عنده الى ما وراء الظهر والبطن والفخذ مع ما يتبعها من نحو الجنبين الفرعين الايتين الركبتين فينظر الى
 الشعر والراس والوجه والاذن واليمين والصدر والشدي والكتف والعضد والساعد والساق والقدم وينظر عند ابن
 مقاتل من امته الغير الى سوي السرة الى الركبة كما في المحيط وينظر الرجل من الحرة الاجنبية الى الوجه وفيه في زمانهم والام
 زمانا منع من الشاة وينظر العبد من السيدة الى الوجه فالعبد كاجنبي وقيل كالمحم كافي الترمذي وفيه اشارة الى انه
 يحمل النظر الى وجه الاجنبية لانه كرهه كما في ايمان الوالحي وهذا اذا لم يكن عن شهوة ولا فحرام كما في نادرة الفتاوى والفتاوى
 تغليب الكف والقدم وتنظر الى زراعتها في رواية كما في الخزانة والاطلاق ناظر الى ان المنفصل كالمفصل والاصل فيه ان
 كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر لجمده كشر آسها وقلامه رجلا وعظم فراعها وساقها كما في الزاهد وفي المرأة ولا

اشارة الى انه ينظر الى الصغيرين منها كما فصل كذا في الذخيرة والكلام شبيه ان الخلة كالنظر وان كان سماعا غير كما في ج كذا
 ويدخل العبد على سيدة بلا ذنبا بالجماع كما في التهمة والى انه لا ينظر الى ثيابها الرقيقة التي نصفها كما في المشايخ ولا انساب
 بان يحكم مع المرأة والامانة بما لا يحتاج اليه كما في سيد السبطين بشرط حمل نظر اليها واليه الاس من بطون اليقين عن الشهوة
 اى ميل النفس الى القرب منها او منه او الميل الى مع النظر بحيث يدرك التفريق بين الوجه الجليل والتماع الخزيل فالميل الى
 التقبيل فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السلف واللوطيون اصناف صنف ينظرون صنف يصانفون وصنف يصانفون وصنف يصانفون
 اشارة الى انه لو علم من الشهوة او طعن وشك حرم النظر كما في المحيط وغيره وفي السراجية لا تنظر المرأة الى بطن امرأة عن شهوة
 الا عند الضرورة فانه ينظر الى الوجه وغيره ولو عن شهوة كالقضاء اى القاضي عليها اولها كما في المشايخ والشمس
 اى او انما عليها اولها او تحلها وذكر شيخ الاسلام الاصح ان لا يبلع عند التحمل اذ قد يوجب من لا يشقى وفيه اشارة الى انه
 لا ينبغي ان يقصد القاضي او الشاهد قضاء الشهوة بل مجرد الحكم وادار الشهادة وتحلها كما في المحيط والى ان التحمل لم يصح بذلك
 النظر ولو شهد شاهدانها فانه كما في العمادى وذكر في المنية اذ سمع صوتها واخبرت بربنا عند ما وقف بذلك كان
 ان يشهد به وهو المختار واردة النكاح فحينئذ لا بأس بالنظر اليها ولو عن شهوة عملا بالنسبة لا قضاء للشهوة كما في القضاء
 واردة الشرعى للجماع فانه ينظر منها ولو عن شهوة لانه مضطرب يعلم مقدار ما يقبها واردة الهدا وارة كالاختلاف والى
 فان الاجنبى كالمحرم فيه ويدخل فيه معالجة القابلة عند الولادة وهتكشاف الغنة والبكارة ومطية الهدا وى
 موضع المرض بقدر الضرورة بان لا يستر سائر المواضع او ينقض بصره او نحو ذلك وبمعنى ان يعلم المرأة ما يدور بها لان
 نظر ما بعد من الفتنة والاختتان ليس بضرورة ولذا قيل يخفى الكبر نفسه ان الكبر لا لم يفعل الا اذا امكنه النكاح او خيرا ارجاء
 والطاهر انه يخفى كان ابو حنيفة رى لصاحب حمام ان ينظر الى العورة ولذا قيل يباح كشف الفخذين في الحمام
 ويكره في ملائمة الناس كما في الزاهدى والخصمى الذى قطع خصياه ونحوه كالمحبوب السخنة والتميز بين الناس كالمشاهدة
 بين فى عملية الوطى وتبين الكلام عن اختيار كالحمل فى الانتاع عن النظر لان الخصمى قد يجامع وقيل هو اشد جبا
 والمحبوب ليجوز ونزل ولخنت فعل فاسق وفيه اشعار بمنع مخالطة هؤلاء فى الكبرى من جوز مخالطة من قلته التوجو
 والديانة ونظر الى كل عضا من سبل منها الوطى فنظر من وجهه وموكلته وبالعكس الى جميع السبل من الفرق
 القدم ولو عن شهوة لان النظر دون الوطى للحلال وعن ابن عمر النظر وقت الوقاع المبلغ فى تحصيل اللذة وفيه اشارة الى مخ
 تجرد بها للوطى فى بيت وقيل يجوز ذلك اذا كان البيت صغيرا لم يكن اكثر من عشرة اذرع كما فى المنية والى ان النكاح
 لا ينظر الى فرج الطاهر منها على ما قال ابو حنيفة وابو يوسف جميعا لانه لا يكره النظر الى الشعر والظهر والصدر منها كما
 فى قاضيهان وانما لا ينظر الى امته الجوسية والوثنية والزوجة والمكاتبه ولم يشترطه فانهم كالا جنسيات كما فى الزاهد
 ويشكل بالنسبة فانه لا يكره ولها ما ينظر اليها والى ان لكل ان ينظر الى عورة نفسه والى ان ينظر قال على بن

من اكثر النظر الى سورة عوقب النسيان عدس شامل الصديق رضانه لم ينظر الى عورة قط كما في الكرامى وما حل نظره
اي كل عضو حل نظره من حل منها الوطى اليه حل مسه فجاز مس كل عضو الاخر فلابس بمس الزوج فربها والزوجة فربها
فان فيه رجا ارج عظيم على ما قال البصيفة كم كافي الزامى وغيره ولو قال وكل ممن حل منها الوطى مس عضو منه لكان
مستغنيا عن الجمل السالبة ايضا لان المس فوق النظر ولو كان الضمير للرجل كما ذهب اليه الناظرون فيه لاحتاج الى قيد
الشهوة والضرورة لاجرا القاضى والشاهد والنكح وغيرهم وشكل مس وجه الاجنبية وكفها وان جاز مصافحه عجز غير
مستثناة وفي رواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير شتى كما في الكرامى ولا تمن جارية عندها وقال مشائخنا انه يباح
بلاشهوة وجاز مس الرجل بالنظر اليه من الرجل المحرم عن مخالطة ابى ان يطالع عورة غيره ولو كان الختان الا انه لفيض بصره وقيل
اذا كان الازار كتيقا جاز غير الفخذ من فوقه وبه اخذ الحلواني والاصحاب تركه والامس تحت الازار على ما يتواءم الجملة في كلام
فهرام كما في الزامى واذا حدث للمالك ملك مته رقبته ويد البشرية وهبته او رجوع عنها او خلع او صلح
او كناية او عتق عبدا او صدقة او وصية او ميراث او سبي او فسخ بيع بعد القبض او دفع بجنابة او نحو ذلك احرز حدوث
الملك عما اذا جرت الالة اوردت المعضوبة او فلت المبروتة او عجزت المكاتبه او تقضت الاجارة او نحو ذلك فانه
لا اعتبار عليه حينئذ بخلاف كافي المحيط وملك لامة اعم من ان يكون كالا او جناسا حتى لو اشترى نصيب شركية منها
وقد حاضرت عندها ما اراد يستر كافي النظم ولو كانت بكرا او مشترية ممن لا يطاق اصلا مثل المرأة والصبي العنين
والمحبوب او شرعا كالحرم رضاها او مصاهرة او نحو ذلك عن ابى يوسف رحمهما من بارى البائع لم يستر
كافي الصغرى حرم على المالك وطبيها ودواعيه كالقبلة والمعانقة والنظر الى فورها الشهوة وغيره او عن محمد لا يحرر
في لمسية وداعيا كافي الكبرى حتى يسترى المالك والامة اذا بنى للمفول اى يطلب براءة رجها من الحمل فانما يستر
وجوب لو انكر كفر عند بعضهم للاجماع على وجوب كماله لو انكر المعروفين من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يغير
لشبهة بجزء واحد كافي النظم وسببه حدوث الملك كما ذكره لمصنف وغيره وهو المراد بما ذكره المصنف في خيار شهرة طرز
ان الاستبراء انما يجب بالاشغال من ملك الى ملك فلو لم يملك من بعض ان يقولين منه فاسد ان مستدلا بما قال قاضيان اذ
اذا انفسح لعيب بعد القبض ستره او قبله لم يسترى فان الاول يدل على فساد قول الاول والثاني على الثاني وهذا هو
فان في الاول حدوث الملك في الثاني لم يوجد واحد منهما لان القبض متمم للبيع كما لا يخفى وقال فخر الاسلام ان سببه اداء
الوطى قال صاحب الخلاصة ان علته استحداث حل الوطى بملك اليقين في فرع فانع من جهة الغير وشبهة حقيقة اشغل كافي
الجللى او توهمه كافي الحاشية وحكمة صيانة ما به عن الخطأ بما لا يجوز ان يكون الحكمة موجبة مستعينة بخلاف سبب فانية
كافي الكرامى بحقيقة كالملة بعد القبض من لبايع او وكيفية فلو صنعت المشتغل في جمل حتى ينقذ الثمن فما صنعت عند
لم يمس كافي الخزانة فلا عبرة لحقيقة واقعة في اثنائها سبب للملك كالملة وفي اثنائها القبض ولعبه قبل الاجارة

في بيع الفضولي اقبل المصحح في البيع الفاسد كما في المدائيه ونداروايه الاصول قال الفقيه انه قول لطفين في رواية
 ابني يوسف ثم وعده انها كافيه عنه كما في النظم فحينئذ يحض فلو اشترى مستأخره لا يعلم حيفها يدعيها من اول الشهر عشرة ايام
 كما في المحيط ولو ارتفع حيفها قبل انقضاء ايامه ترك حتى استبان انها غير حامل على ما في الاصول وقيل هذا قول الشيخين قيل
 قولهما انه لا يقرب منها سنتين وقيل ربعة اشهر وثلاثة اشهر وقال ابو طيع تسعة اشهر وعن محمد بن اربعة اشهر وعشرة ايام وعنه
 نصفه كما في النظم وعليه عمل الناس اليوم كما في الخزائن وهو ارفق بالناس الا حوط سنتان كما في الكفاية والشيخين شهر
 تام ليعقب كفاية الشعي يبغي ان يكون فيه خلاف ابو يوسف رجع فلو حاضرت في اثناء الشهر انتقل الى الحيفه كالعادة
 في ذات شهر اى صغيرة او اية لقيام الشهر مقام الحيفه ولو وضع الحمل ليعقب في الحال ولو من الزنا فان وضعت
 قبل القبض استبرأ بعد النفاس خلافا لابني يوسف كما في الظهيرية وغيره وانما قدر بعد القبض اذا المسطوفان شيع كان
 القيود فمن الظن ان الحسن تقدم قوله بعد القبض على قوله بحيفه وحرص حيلة استقاطه اى الاستبراء وفيه اشعار بان النية
 ترك الحيلة ولذا قال محمد بن ابي بكر مطلقا خلافا لابني يوسف ثم والمأخوذ قوله ان علم المشتري عدم وطى لهما في هذا
 الظاهر الذي وجد فيه سبب للملك قول محمد بن ابي ان علم وطية كما في المدائيه وقيل لتفصيل قول محمد بن ابي وانما عندهما فالحيلة بيان
 مطلقا كما في الخلاصة وانما قيد بعدم الوطى لانه لو وطيا فيه ثم باع قبل القبض لم يخبر ان يتناول بقوله صلى الله عليه وسلم لا
 رجلين يوسنان ابنة اليوم الاخران يجتمعان امرأة في طهر واحد كما في التمهين والظاهر ان طاهر حال المسلم فلو وطى في طهر
 لم يكره الحيلة وهي اى الحيلة لم يكن تحته اى المشتري حرة ان نكحها اى نكح المشتري الامة بالنكاح البائع ثم اى بعد
 النكاح ليشترها النكاح ولا يلزم الاستبراء لان النكاح ثبت له الفرش الدال شرا على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الملك لربعة
 وذكر كفاية المتحقق انه عنده وانما عند ابني يوسف ثم فلا استبراء وجب اما عند محمد بن مستوفى فيه اشعار بان لا يشترط القبض للدخول قبل
 الشراء كما قاله الخسري قال حملوا يشترط القبض كيلا يوجب القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح فانه لا يجتمع مع ملك البعير قال
 المرعي لا يشترط الدخول لتصير حرة بعد فساد النكاح فانه اذا لم يدخل بها لم تكن عند الشراء منكوحة ولا معتدة لان فساد النكاح سابق
 على الشراء فعليه الاستبراء ودون الدخول لتحقيق سببه كما في الظهيرية وما ذكرنا من ان النكاح عند المصنف قول خسري الذي هو الامام
 فلا حيلة ترك اختيار قول الحمل وانى كماله ان كانت تحته حرة لان نكاحه لم يخبر حينئذ ان نكحها قبل البيع او اقبل
 الرجل الاخر الذي لم يكن تحته حرة بالنكاح البائع او المشتري على ان يكون مريضا بالبيع في التعليلتين وهذه حيلة الشراء
 ان لا يطلقها ثم يشتري المشتري ان نكح البائع او القبيض ان نكح المشتري ثم اى بعد الشراء او اقبل القبض لا يدخل
 يطلق الاخر قبل قبض المشتري وبعده فالمصنف اشار الى بيان وتبين بلا ترجيح احد على الاخر فانه اشار الى ان
 وجوب الاستبراء وقت الشراء وهو رواية الجليل ثم اشار الى ان وقت قبض وهو رواية الاصل فلو طلقها قبل قبض
 لم يستبرأ على رواية ابي اسير على رواية الاصل بخلاف ما لو طلقها بعد قبضه فانه لم يبرأ على الروتين جميعا فمن الظن ان

رواية الأصل السبع وكلامه لا يدل عليه انما قيد بلا دخول لانه لو طلق بعد الدخول لكان عليها حيفتان فطويل القدر فلا يحصل غير
المشترى وانما لم يجب الاستبراء في باتين الصورتين لانه لم يحدث بالبيع الملك لرقبة فانما في الاول في يد الزوج والثانية في
ويشترط الاستبراء حدوث ملك لرقبة واليه جميعا كما مر فاستقام منابط وجوب الاستبراء على ما ذكره المصنف في قوله اذا حدث الزوج
ولم يتج الى قيود آخر ذكرنا في انشاء الكلام كما ظن وسنعمل لشهوة احدي ودواعي الوطى كالقبلة والمس وغيرهما
ولم يذكر الوطى لان كتاب النكاح قد اغناها عنه بامتنية لا يجتمعان كما حاك ختيل ونبت وامانسا اورضنا عا والجملة
حال لاصفة بمخزف التين فانه ما اختلف فيه ولم يجوز البصيرة حرم عليه وطيهما بدواعيه وطى كل منهما مع دواعيه
حتى يحرم احدهما بالآخر عن ملكه كاعتاق وبيع كلا او بعضها او البتة والكتابة او النكاح الصحيح او غير ما فحينئذ حل وطى الآخر
بالدواعي لكن المستحب ان يمسها حتى يمضي فيه على الحرمة بالخراج عن الملك هذا احد انواع الاستبراء المستحب منها ما اذا اراد
بيع جاريته ومنها ما اذا اراد تزوجها فان لم يستحب ان لا يطا بالابعد الاستبراء قيل هذا عنده وما عند محمد رحم فلا يطا بالابعد الاستبراء
وكذا الجواب في لم الولد والمدر بوازيهما قبل التحق ومنها ما اذا راسى امراته او امته ان تنزى ولم يحبل فلو حبلت لا يطا حتى
تضع الحمل ومنها ما اذا زنى باخت امراته او بعيمتها او خالقتها ونبت اتيها او اختها بلا شبهة فان الافضل ان لا يطا لغير
حتى يشترى المرتبة بحفيضة فلورنى بها شبهة وجب عليها العدة فلا يطا امراته حتى تنقضي عدة المرتبة ومنها ما اذا راسى امراته
تنزى ثم تزوجها فان الافضل ان لا يشترى ويند اعنده وما عند محمد رحم فلا يطا بالابعد الاستبراء الكل في النظم وكره اى
حرم تقبيل الرجل فم رجل او يده او عضو امته وهذا قول الطرفين قال ابو يوسف رحم لباس بكما في المداية ويدخل
بالبنية تقبيل المرأة فم امرأة او ضها فانه كرهه عند الفقهاء والوداع كما في المنية وهذا اذا كان عن شهوة اما على وجه البر
فجاز عند الكل كما في قاضيان عن بعض المشايخ لباسا اذا قصد البر ولم يخف الشهوة كما في الاختيار واللام شير الى انه
لو قيل وجه فقيه او عالم او زاهد او از الدين فلا لباس به كما قيل لسلطان عامل لعدله ويغيره بم تعظيم سلامه واكرامه فاقبل
لبس الدنيا فكه كما قيل يد نفسه كما في المحيط وقال بصير الشهيد ان تقبيل يد الغير لا يرخس على التماس كما في الكداني وقال
شرف الامنة وطلب من عا لم اذ ابدان يدفع اليه قد يقبله لم يحبه وقيل جابره كما في المنية لان لصاحبه رضى الله تعالى عنهم يقبلون
اطراف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما في الاختيار وقال الفقيه ان القبلة نمسة تحية كتقبيل بعضنا بعضا على اليد ورحمة
كتقبيل الولد ولده على الخد وشفقة كتقبيل الولد اياها على الراس مودة كتقبيل الاخ اخا على البتة وشهوة كتقبيل الزوج
زوجه على النظم كما في البستان من القبلة قبلة الداية كتقبيل الجوز المصنف قد قبله عمر وعثمان كل عداوة وقيل انها عداوة كما
في المنية والكلام شير ان من قبل من لارض من يد سلطان او امير او سجد لنبية التمية لا يجوز فانه كبيرة كما في المحيط
وكرهى اكره الجسوط ان من سجد غير الله على وجه تعظيم كقروفي الظهيرة انه يكره بالسجدة مطلقا وفي الزايدى الاختيار في السلام
الى ترب لركوع كاليسود وفي المحيط انه يكره الانحناء للسلطان وغيره وكرهه عند الطرفين لا عند يوسف رحم عناق

بالكسرى جبل كل من اهل بيته في غسق الاخرى ازارا سائر اهل البيت والكرية واحد اخر ازا اذا كان من قبيل احمه
او غيره فان كلا زار ولم يكره بالاجماع وهو صحيح وقال الامام المنصور ان المكروه منه ما على وجه الشهوة وما على وجه الكرامة
فما ذكره في الكافي وفي الكفارة اشارة الى ان المصافحة لم يكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال صلى الله عليه وسلم من
صافح اخاه لمسلم وحرك يده تناثرت ذنوبه وسي الصاق صفوة الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ
الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض كما في الصلوة السعودية والسنة فيها ان يكون كلتا يديه كما في المنية وغيره جالس
او غيره كما في الخزائن وعند الفقهاء بعد السلام كما في الشريعة وان ياخذ الابهام قال صلى الله عليه وسلم اذا صافحتم فخذوا
الابهام فان فيه عرفا يشعب منه المحبة والى ان القيام غيره لم يكره وانما الملكة ومجبة القيام ممن لقيام له كما في مشكل الآثار
وعن ابي اناسم الحكم انه يقوم للاختيار لا للفقر او كان صلى الله عليه وسلم يكره القيام تنظيم الغير كما في النهاية وذكر في النهاية
لا يكره ان يقوم لاخر في المسبب تنظيمه وكذا الوقام القاري في خلال قرأته تنظيمه وفي الظهير لا يجوز ان يقوم القاري الا لعلم
اولا به او استاذة المعلم وفي كثر العباد لا يقوم لاخر في المسبب فانه قال صلى الله عليه وسلم لا تعظموني في بيت ربي
ولذا وصي السلف لما ماتتم ان لا يقوموا بهم في المسجد اذ اوسوا وفيه اشارة الى جواز التعارف في زماننا من قيامهم في
المسجد عند تمام الدرس وكرهه واطل مع العذرة لفتح العين كسر النزال لفاطمة وكذا ابي كل ما انفصل عن الاكابر
والظفر فانه خير الاذى ولذا وجب فته كما في الترتاشي وغيره خالص غير مخلوطة وصح معها مخلوطة بان يحمل اليها نحو التراب
او الراودون العكس فان حمل الغبس ممنوع بهذا المطلق المخلوط في المحيط والمداية والاختيار لكن في موضع من المحيط والكافي والظهير
انه صح اذا كان غير باغاليا عليها فحينئذ اما ان يحمل المطلق على المقيد او يحل على الروايتين وعلى الرخصة والاستحسان على ما علم
فقيمة المداية ومصدرة وفي زيادات العباسي ان المطلق يجري على المطلق الا اذا قام ذلك ليل التقييد لفاطمة او دلالة فاحفظه فانه
للفقيه ضرورة ومع الانتفاع بها اى العذرة المخلوطة فلا يتبع بالخاصة على اجماع كما في المداية فلو نقلت الى الضياع
تطهير السلك ثم قلنا بالرب فتقوى الارض به يجوز لافضل بنية تقويتها يحرم كما في المنية وصح مع السنتين بالكسرى
وبكرين بالفتح لانه ينفق به كاستنار الريح وان كان نجسا وكذا مع ما انفصل من غير الاكابر في الكفاية ويكره مع طين الاكل
وخاتم الحديد والصفوف ونحوه كما في القنية وصح خصصار البهاجم بالكسرى من خصية الحيوانات كالسود والفرس وذكر شيخ الاسلام
ان خصصار الفرس حرام وان خصصار غيره فلا بأس به ان كان فيه منفعة والافحام كما في المحيط لا يصح ويحرم خصصار الاكابر بالافتقار
لاية قطع النفس بلاسفة ونزال عذرة الحامل البكر عند الولادة بيضه ودرهم ولوات الحامل والولدى شيق البطن من الجانب
الايسر لو عكس قطع الولد بارا ولا يجوز السقاط ولد ضئيلة تنفخ فيها الروح من ثمة وعشرين يوما ما قبل مضيتها فذكره عند
بعض المشايخ وحل عند بعض كما في المحيط ويالج الجراحات النخوة والخصاة في الشاة الا اذا قيل لا يجوز اصلا ولا باثنين
اذن النفس من لبنات كما في الظهير وذكره فانيه فان ان احد الابوين ان قطع اصبعه اربعة من الولد لم يضره لان معالجته

ومع انزال الحمير الحاربرد اللامع الخمس انزاد برجهانيدن على الخيل الحسن الفرسه لان الخيل سم جمع كيتو فيه الذكر
والانثى وفيه اشعار بان لم يصح انزال الفرس على الحمار وقد صح كفا في شرح الطحاوي ومع سفر الائمة ثلثة ايام وامم الولد مستر
بالامة بلا محرم وكبره سفرنا في زماننا لغبته الفساو وعليه الفتوى كفا في السراجية وفيه اشارة الى انها لا يعلج غير المحرم في الانزال
والاركان قليل عولجت عند الامن من الشهوة والى ان الحرة لم يصح ان تسافر ثلثة ايام بلا محرم واحتلفت فيما دون الثلث
وقيل انها تفر مع الصالحين والصبي والمتنوعة غير محرمين كفا في المحيط ومع عنده لا عند جميع المعصير المعصور مستخرج
من ما ان الغيب من متخذة اى ممن علم انه يتخذة حمر البيع المحرمين رجل لاحتمال ان تلبس امرأة كفا في الكرايى والافضل
ان لا يبيع وقيل انها لا يكرهه عند اذابا من لا يشترطه يسلم والافضل كفا في النخاية وغمو في الجواهر عن العيون
اريد البيع من الجوس واما من المسلم فيكرهه لانه اعانة على المعصية وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم انه يتخذ الحرام لم
يلا خلاف والى ان بيع الغيب الكرم منه لم يكره بلا خلاف كفا في المحيط لكن في الحرث ان بيع الغيب على الخلال وكبره وحرم
الخصى اى احتمال خصى بلغ خمسة عشر سنة في الدخول في الحرم اما قبلها فلا بأس به كفا في الكرايى وغيره وكبره او امر
بقال كمنار وغيره شيتا من البراد الدرام نخوف ان يملكه كان في يده مثالبه طانه يا خذ منه اى لبقال
ما شاء مما يحتاج اليه سبحانه حتى يستوفى بالقبالة لانه فرض جبره نفعار وهو الاخذ منه حالا فلا ولواو ودعمه ياخذ منه لم يكره الا انه
لوضع ملك عليه كفا في الكافي فلو تقرر بيننا قبل الاقراض ان يعطيه كذا درهم لياخذ منه متفرقا ثم اقرضه لم يكره بلا خلاف
كفا في المحيط واليه اشارة كلامه الا ان التخصيص بالاقرض غير ظاهر فانه لو قال شترت مائة منا من البنز وجعل ياخذ منه كل
يوم خمسة امسار فبيعه فاسد واكرهه كفا في الكبرى والصح ان يبيع من الخبز خاتمة مثلا بمقدار الخبز المذكور ووصفه حتى
يصير نيا في الذمة وسلم الخاتم ثم اشتراه منه بما اراد ان يدفع اليه من نحو البر كفا في الخزانة وكبره حرم اللعب السلام
وسكون العين فسخ اللام وكسر العين سكونها مصدر لعب بالكسر الاسم للعبة بالضم الملعبة كفا في القاموس في اللعب
بالافادة فيه اصلا كفا في الكشف بالسر وهو اسم معرب يقال له السر وشير ايضا الفخ الدال وكسر الشين الشير اسم ملك فخره
السر كفا في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير معناه العلو وفيه نظرا لاهو من معضوعات نيتا بوبرن روثية تاني بول
الاسانية وهو حرام مسقط للعدالة بالاجماع فاذكره والسراجية كسب السبين المعاملة والمجته ولم يفتح لعبة كفا في القاموس معرب
راشد كذا كذا ان من شغل به موجب عنه الدينوى وجار الغناء الاخر كبره فهو حرام وكبره عندنا في الباحة اعانة للشيطان
على الاسلام وسلب كفا في الكافي وذكر في التجنيس المزيد وغيره انه لو قال ان هذا اللعب لتهديب لقمم عجميهم فلو حرم
من الكتاب وسنة او القياس فامره طلق دفع الطلاق لانه حرم بالآثار والقياس في النوار اشارة الى انه كبره غير محرم الا اذا
كان على شكل حيوان واقترن به قمار او فحش او اخرج صلوة عن قناعتا او احياهه بالاصار صار كبره وفي عدة لا يرد
شهادته ان لعب في الاحاين مرة وفي روضة من ادم على اللعب بالشطرنج ردت شهادته بلا اقرار شتى موجب للتكريم

والبخينة رحم لم يرباها بالسلام عليهم عن لك قال لا يكره ابائته واستحقارهم وكره وحرم الغناء بالكسرة المد من التعنية وكما
 عن لغني تعنية وغناء بالفارسية راسد وكفن كما في اجابة الكرماني وعفا ترويد الصوت بالاحمان في الشرع مع الضمام
 التصفيق المناسب لم يتحقق الغناء لفقدان قيد من ثلثة كون الاحمان في الشعر والضمام تصفيق بالاحمان ومناسبة
 التصفيق لما من نوع اللعب كبرية في جميع الاويان حتى يمنع المشركون عن لك كما في الاختيار وغيره وفي المصنوع
 من اباح الغناء ليكون فاسقا وفي شرح سيالكبير للامام الشريفي انه كان صلى الله عليه وآله وسلم يكره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن الوعظ مما يفعله الذين يدعون لوجه المحبة كرهه لا اصل له في الدين ومنع الصوفية مما ينادونه من رفع الصوت
 فان لك كرهه في الدين عند قراءة القرآن الوعظ مما ظنك عند سماع الغناء وفي الجواب ان السماع والرقص لذى الفعل
 المتصوفة في زماننا حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه وهو الغناء والمزمار يسوار ومشايخ قبلهم وغيرهم لا يقررون في العوارف
 سماع الغناء من الذنوب لا بائحة الا لغير قليل من الفقهاء ومن اباحه لهم اعلان في المساجد والبقاع الشرعية وقال صلى الله
 عليه وآله وسلم كان الميسر اول من لغني وناقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سمع الشعر لا يدل على اباحة الغناء وكان النظر ابا
 كثير الولع بالسماع فغوتب في ذلك فقال هو خير من ان تقع وتغتاب للناس فقال بوعمر وغيره من اخوانه سيات يا اباكم
 زنة السماع شر من كذا وكذا استه تغتاب للناس قال الشريفي شرط التواجد في زعقة ان يبلغ الى حد لو ضرب به بسيف
 لا يشعر فيه بوجع وارو واعنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث التواجد فقد تكلم اصحاب الحديث في صحته وتحتاج سرتي انه
 غير صحيح وفي الحقائق ان مجرد الغناء والاستماع اليه مصيبة وكذا قراءة القرآن بالاحمان حتى قال شاشنا التالى والسامع
 اشان عن الرضائي من قال مثل هذا القارى حسنت فقد كفر والاطلاق مشعر بان لغني للناس ونفسه كلاهما ممنوع
 وفي شهادات الذخيرة ان التقنى للاستماع الغير كرهه عند عامة المشايخ وفي المحيط من الناس من جوز ذلك في الغرس
 والوليمة للاعلان منهم من قال اذ لغني ليستفيد نظم القوافي ويصير فصيح اللسان لا باس به وقال بعضهم التقنى لنفسه وقفا
 للوحشة لا يكره وذكر شيخ الاسلام ان جميع ذلك كرهه عند علمائنا وحمل وروى الاحاديث على التشاؤم لشعر الباح
 المشتمل على الحكمة والوعظ وفي المصنوع من اباح شعر كان فاسقا ولفظ الغناء مشعر بان النظر في كتب الاشعار بلا تحريك
 اللسان لا باس به على ما قالوا كما في قاضيان في اشارة الى ان مجرد النظر كرهه عند بعضهم وانما خصل الغناء بالذكر مع ايم
 فيما بعد استهتار المنع عنه اذ هو شائع بين الناس لذا انجز الى بعض الاطباء وكل لهو اللعب عبث فالثلثة بمعنى كما في
 شرح التاويلات والاطلاق شامل لقصر سماعه فالفعل كالقصر السخوة والتصفيق والتقليد ضرب الاوامر من الطهارة
 والبرط والرابط القانون المزمار الصنيع والنداء والبوق واليقال بالفارسية رسفيد مروه فلان كلما كرهته
 لانها حتى الكفار وكذا لك ضرب لنوبة للتفاخر والمباحات فلو ضرب للتبذير فلا باس به كما اذا ضرب في ثلثة اوقات
 لتذكير ثلث نفحات من الصور لمناسبة منها بعد العصر للاشارة الى نفخة الزرع وبعد الغشاء اسلمة نفخة الموت

وبعد نصف الليل في قنطرة البعث كذا في الملاعب للامام البرودي ينبغي ان يكون بحق الحمام يجوز ضرب النوبة وفي الاختيار لا يكره
ضرب لدن في غير العرس تضرب المرأة للصبى في غير الفسق وعن الحسن لا بأس به في العرس ليشتروا في السراجه هذا اذا لم يكن له مال
ولا يضرب على بيته التطير قال التورثي في التحفة انه حرام على قول اكثر المشايخ واما ومن ضرب لدن في العرس كناية
عن الاعلان تمامه في البستان كره عمل الشعوذة والنظر اليه كما في المضمرات ولا بأس بحبس الطيور والدجاج في بيته وكذا
يلعبها وهو غير من ارسلها في السكك اما امساك الحمامات في بردها فمكروه اذا اضرب الناس وقال ابن مقاتل يجب على
صاحبها ان يحفظها ويلعبها وفي شرح السير للشيخ انه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى نضال
والرمان اى السابقة بالرمي والفرس الابل والارجل في الكلبى يجوز المسابقه لو كان البدل من جانب فاذا كان من الجانبين
فحرام لانه قمار الا اذا اودع مملوكا وفرسيه سبق ليسبق فقال كل منهما انى يقتنى فلان كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبقته فلان
له فحينئذ يجوز ويحل ان اعطاه فلا يستحق وفي الملاعب لو شرط المحلل انه ان سبقها اعطاه احدهما او كل منهما شيئا جاز وفي
ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالراعى ولا يجوز في الحمير والبغل لكن في الاختيار انه يجوز في الملقط من لعب بالصولجان
يريد الفروسيه يجوز وفي الجواهر قد جاز الاثر في خصه المضارعة لتحصيل القدرة على المعاملة دون التلبي فانه مكروه واما
فكاستماع ضرب لدن والنزار والغار وغير ذلك فانه حرام ان سمع بعبته يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسمع لقوله
صلى الله عليه وآله وسلم استماع صوت الملاهي معصيته والجلوس عليها فسق والتلذذ بهما من الكفر وبهذا التعليل الذنب
كما في الاختيار او للاستحلال كما في النهاية ويكره من لو اعطى القمار الكرم وضرب رجل على المنبر القيام والعقود والشول
منه والصعود عليه في وسط الكلام كما في ذخيرة الفناوى ولوا ذكر مقتل الحسين ينبغي ان يذكر اولا مقتل سائر الصحابة ليلا
الروافض كما في العون وكره جعل الغل اى الطوق من الحديد الجامع لليد العنق المانع عن تحريك الراس في عتقه
لانه عقوبة اهل النار وقال الفقيه ان في زنا ناجرت العادة بذلك ذخيعة من لبايق كما في الكرابى بخلاف التقيد
فانه غير مكروه لانه سنة المسلمين في التمدين وكره احتكاك راحتيه بشئ انتظار الغلظة والاسم الحكمة بالضم والسكون كما في
القاسوس بشره اشترا طعام ونحوه وجسه الى الغلارار بعين يوا قيل شهر او قيل اكثر من سنة وهذه المقادير للبيع والتمتع
لا يلزم فانه متفاوت بمقدار حبس قوت البشر اى ما يقوم بدنه من الرزق كالبشر والشعر والذرة والازر والدخن والشمود والصل
والسمن كما في التخبين غيب وفوت البمام كالتبج الفت وبها عند الطرفين عليه الفتوى قال ابو يوسف رحم الله
كل الاضر بالعامه ولو ذهبها افضة او ثوبا او غيره كما في الكافى بشرط بعضهم الاشترا وقت الغلارار بزيادة كما في الاختيار ولو
في الرخص لا يضرب الناس لم يكره كرهه كما في التماسى في بلد او ماني حكمه كالوستاق والقرية ليضرب الاحتكار بالهه بان كان
صغيرا فلم يضرب وكان كبيره لم يضرب وكان كبيره لم يكره لانه حبس له فلا يكره لو اشترى في غير البلد ولو قريبا منه وعلية اليه وجهه
وبذا عند وفي رواية عن ابى يوسف رحم الله عند محمد م فيكره ان كان مسترياً منه وعن ابى يوسف رحم

انه يكره ان يشتره من نصف ميل كفا في المحيط ولا يصل قوله صلى الله عليه وسلم المختلحون المستبعدون من ابرار ولا يراو
المعنى الثاني للعرن هو الابدان عن رحمة الله تعالى لانه لا يكون لاني حق الكفار اذا العبد لا يخرج عن الايمان بل كتاب الكسيرة
كما في الكراماني لا يكره من علمه ارضه بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم صرح باشارته اليه في السابق فقال ولا غنة محتاج
اي جلبها للملك الجدة ممن بلد آخر ولو قرب منه لتعلق من العامة بامع في البلد وقد بينا القلوات ويستحب ان يبيع فانه
لا يخلو عن كرامته كما في التمرناشي ويكره تسخير الحاكم اي تقدير الامام او القاضي الشئ للطعام وغيره للمساكين قد وجدنا لفظ الحاكم
في بعض النسخ على نسخ المتون اي ارباب القوتين ولو لم يكن فيهما بيع فانفصل عن قوته وقوت عياله على اعتباره في ذلك
بمثل القيمة او غير مسير فان باع فيها والا لعمرو مرة اخرى وعطه هديان قبل والا حصة من على اسير فلو سحره فباع للنفوس
لم يسل المشتري لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخل الى مؤسسا لا يطيب نفس منه الا اذا تعدى الارباب اي تجاوز
اصحاب القوتين عن قيمته اي قيمة ذلك القوتين تعديا فاحشا بان يجوز البضع القيمة كما اذا شره ونجس باجره بآية فدا
حينئذ ان يسير لثمنها بمشورة اهل كرامان باع باكثر مما سحره جازوا فعناه القاضي وان لم يمتصصا بآية الحاكم عندهم ويصحب
وتعلمه في التمرناشي والمحيط وغيرهما وفيه اشارة الى ان التسخير في القوتين لا غير وصرح القاضي والحاشي غيرهما في قوله
ارباب غير القوتين فظلموا على العامة فسر عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف رحمه الله ان يجوز له ان يبيع من قبل تنزلا على
بلا منافع قول فرو اي جواز حد ميز كيف ما كان ذلك لغيره كان او عبدا او كافر او كافرا او غاسقا
واما في كفا كفا اذا ما قد روي في اشعاره بانه ترجح زيادة العدد لانه في خلاف الشهادة فانه اثبات لا ترجح في المعاملات
جمع المعاملات بفتح من العمل فمل يتعلق بقصد وهي حق العبد فاما المعاملات خمسة المعاملات المالية والالتزامات المالية
والملات والتركات فلو قال عدانها بلع زيد من عمرو كح او ادعى عليه او ادعى او ورث قبل قوله ولم ينكح ولم يشترى بآية
فان قال واخر كافر عام لم يشره لعموم اليهود من مسلم او كتابي قبل قوله في من الشرارة حينئذ حل كله
بالبيعة لانه غير صادر عن عاقل فبح الكذب عنه لان قبحه فعلى ان قال في الكافر شره ومن مجوس قبل حرمه
وفي اشارة الى انه ملك حديثه فلم يكن له الرجوع كما لو اشتراه واخر احد انه وحيه مجوس والى ان يحكم ان الشرارة
في خبر الفاسق وليس كذلك فانه لو قال في قد اشتريت هذه البارية من فلان او وهبالي او تصدق بها على او
وكلني بها او كبره انه كاذب لم يقبل قوله كما لو استوى الوجهان كما في الكشف وغيره والى انه انما يقبل قول الفروان
لم يكن له منافع فلو راي رجل جارية في يد رجل يدعي انها ملكه ثم راي في يد آخر يدعي ان هذا الرجل ظلمني وعبسني لا
له ان يشترها لانه قد ثبت له منافع هو العاصي قراره كما في المحيط وقبل قول فرو بلا منافع وقد شرط العدل
اي عدله اي كونه منزها عما يوقد حرمة في الديانات جميع الديانة بالكسرة لانه لا يندار شدن وعنده فلو
تعالى وهو على تسعين عبادات خمسة الصلوة والزكاة والصوم والحج والعبادة من خمسة فرجة قتل النفس فرجة

أخذ المال فترجعه بنك السرة وخرجه نك العرض فخرجه خلع بمضيته كالخبر عنه عن نجاسته الماء فانه ليقبل ولو من عباءة
امرأة فلم يشرب ولم يتوضأ به بل تم وكذا خبر عن الحمل الحرة اذ لم يكن فيه ذوال الملك كالأجبار عن روية بلال بن رباح
ورواية الأحاديث والتهذيب كما في الزايدى ولا يخفى انه صلح ان يكون مثلاً لجميع اقسام الديانات وفيه اشعار بانه قبول قول
غير الصلح لم يجب الشكل بما في الفينة من رواية الحديث والفقه عنه لثبوت الخط من وقت السماع والرواية الى حين روايته وعندنا
لا يشترط ذلك وفي خبر الفاسق بنجاسته الماء ونحوه وهو المسلم الذي صدر عنه كبيرة او واطب على صغيرة والمستور
الذي لم يدبره الله ونفسه تحرم وفي رواية الحسن عمن ان استور كالعدل لكن الاصح هو الاول فان كان الكبر راية انه صادق
تعمق فلو توصلنا لم يجوز ان اراقه فاحوط في العكس لو صار كما في خبر الكافران وقع في قلبه ان الكافر صادق فان اراقه فاقب
والصبي والمعتوه اى النقص العقل كالكافر وفي اهل الامور تفصيل تامر في الكشف ونتم على التحري اشارة الى انه
طلب كتاباً آخر ليشرع فيه كما لا يخفى واعلم ان من جعل الحق متعدياً كالمعتزلة اثبت للعامة الخيار من كل مذهب
ما هو له ومن جعل واحداً العلماء التزام العامي اما واحد كما في الكشف فلو اخذ من كل مذهب مباحه صار فاسقاً تاماً
في شيوخ الطحاوى للفقهاء سعيدين بسوء فحجب في المذهب الصلابة اى اعتقاد كونه حقاً وصواباً كما في الجواهر ومثلاً نحنا قالوا
ان مذنبين صواب يحتمل الخطأ ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب كما في المصنفى فمقدار ما يحتاج اليه لاقامة الفرض من الفقه
فرعية وتعلم نحو السنن كالاذان مستحب كونه التعليم للسبب ومنه الكلام وراقد الحاجة كما في خزائن المفتين وذكرى في العمل
ان من شغل به نسب الى البدعة وتعلم السطق كشرط لخرق في قوة القلوب جعل الجهال اصحاب المنطق علماء فخر
ان الاشتغال بعلم الجدل يضيع العمر في ايهتان ان في التعليم والتعلم للعبودية اجرا وفي تحفة المسترشدين انه لا يجوز ان يعلم
وتعليم يستمع ويكتب كل علم ضد للشنة كالنجوم ونقص الدين كاقاويل فيفروها بالفلاسفة او قسريد الدين الباطل او المعتد
الفاسد وفي التلمية لا يخل النظر في كتب المعتزلة ولا اسما كما وفي الزايدى الكتب اذا خرجت عن الانتفاع بما فيها
اسم السد والرسول والملائكة ثم محرق الباقي وان القابا في الماء الجاري كما هي او دفنها فلا بأس به ويدفن المصنف وفي
لا يجوز ان يحل القرآن بالمصنف ولو استعمل الوراقون كواخذ من الاخبار والتعليقات في المصنف وكتب التفسير الفقه
فلا بأس به ولو استعمل في كتب النجوم والادب كيره وفي التحفة اخذ الفال من المصنف كره وفي الخزائن لو استعمل
بلا اذن البويه لم يكن عالماً وفي التحفة كيره ليس كان شعار النحاة لغير الدين ويستحب جابة الدعوة الا ان كان منكراً في بيته او
طريقه او ماله غير حلال او قصده رياء وفي الزايدى يستحب ان تعلم الحفارة وتقص شاربه وتخلق عانته وتطبخ بدو في كل
اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشر يوماً والزايدى على الاربعين اثم ومنه المسعودية يبتدأ في تعليم الكعبة
اليمنى ونتمم بها مهاد الرجل يخبر اليمنى ونتمم بخبر اليسرى وفي التهذيب قصص لشارب ان يوازي حرف
الشفة العليا وفي السراجية لا بأس ان يؤخذ اطراف اللحية اذا طالت وكيره المجلس للصبي في ليلة ايام اوله

في المسجد والماني غيره فخصته للرجال وينع القرا عنه ولا يطلى لم شئ كما في المنيته وكبره استقاء الصنافة في تها لا ايام وكذا اكلها كما
في حيرة الفتاوى ويستحب يارة القبور فيقوم بخدا الوجه قربا بعد الكافي الحيوة ويقول عليكم السلام ويدعوته تقبل القبلة وقيل
الدعاء قائما ولي وقال السرخسي لا بأس بالزيارة للنساء على الاصح كما في الخزانة وذكر في المحيط ان زيارتها وان لم يكن
الا ان الاول هو الترك

كتاب الاشرية

اور بعد الكراية لانها اقرب من الحرام بخلاف الاشرية جمع الشارب اسم من الشرب اى بالشراب كان وغيره حلالا وغيره
وفي الشربة حرم منه وهو اكثر من عشرة عند بعض اصحابنا والمضاف مخذوف اى شرب الاشرية واصولها الثمار كالعنب التمر
والزبيب الجوبات كالبر الذرة والدخن الحلاوات كالسكر الفانيذ والعسل الابان كلبن الابل والراك والتتد من ابا
خمس النوع اتمته ومن الشمر لثمة ومن الزبيب اثنان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في وطبوع سياتي
تفصيله حرم الخمر في القرآن من الدلائل العشرة مسكنا في عداد الاوثان والتتد الجرس والكون من عمل ابيطان الهم
بالاقتناء وتطيق الفساح به واعتى العداوة والاقاع البغض والصدع عن ذكر الله تعالى والصدع عن الصلوة والنبى
بصفته الاستفهام الموى بالتدبير الشبه ولذلك سميت بالاشم شعرة شربت الاثم حتى ضل عقله كذا كذا الاثم
يذهب بالقول وبالحمل لانهما اخوة من الخمر بالضم وهى مادة العجين واصلة وهى ام الخبائث بالنس في المبسوط قال صاحب
الهدى تعالى عليه وسلم اذا وضع الرجل قدما من خمر على يديه لعنه ملائكة السموات والارض فان شربها لم يقبل صلوة العير
ليلة وان دام عليها فوكعب الوثن الا على تأخيرها كذا لا يزم الاستدراك وتقديم حكم الشئ على نفسه وهى اى الخمر فانها
من الوثنيات السماوية الواجبة التابث والواد للاعتراض بدليل ان لوصلة النبي بكلمة لنون وسكون اليا واما
ويجوز التشديد على القلب الا وهام اى غير النقيع كما في المغرب فالنقيع ليس بخمر فلو طبخت لم يمت فخر وفيه خلاف كما اشير اليه
في البداية فمن قال انه لم يمت خمر لم يجد كذا الا اذا سكر على يديه يمتى ان لا يمت شارب العرق طلم ليكر ولا يمتى
من قال انه لا يشرب الخمر وشرب العرق على ان معنى الايمان على العرق ومن قال انه لبقى خمر فقد انعكس الحكم واليه
ذهب الامام السرخسي وعليه الفتوى كما في تنبيه الفتاوى ونقل الزايدى عن المبسوط انه لو صب فيها سكر او فانيذ حتى
صار حلا وصل لزوال مرارته وفيه اشعار بانه لو زال مرارة الخمر بالطحى حل كما في القينة ممن ما عنب احراز عن غير العنب
فلو خرج اليا من ثقله بعد عصره كان بمنزلة النقيع كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه بمنزلة الخمر حتى يجد شارب قطرة منه
كما في الهم خلا اى ارتفع اسفله اذا صله الارتفاع كما في المقاييس واشتداس قوس بحيث لا يبرس كذا وقد
بالزبد بالخريك اى رماه بحيث لا يبقى فيه شئ من الزبد فيصفو ويرى فلو لم يقذف به حل عند الكل عند بعضهم في النظم
قال بعضهم انه حل عنده ولم يحل عند ما قيل ان المختار انه يجب والاستداس حرم ولا يجب بدو القيد

به احتياطاً كما في النهاية **وان قلت** حال من لم يحرى حرمت حال كونها قليلة احتراز عما قال بعض المفتين ان الحرام
 هو الكثير المسكر القليل فانه حرام بالاجماع كذا في الذخيرة ولو ترك لعقيدتين الاولين الكفار بما يستلزم من قوله اذا غلبت و
 اشترت وذكر العقيدتين الاخرين فانه كان افيد واخصر كالاطلاء بالكسر المدفوع حرام وان قل فالمقصود من تشبيه
 مجر والجمع في هذا الوصف لا السبالة حتى يلزم ان يكون المشبه باقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف حسن كما نل
 وهو ما عنب فالحاصل كما هو المتبادر فلا يشتمل البنج ولا المجموسى كما سياتى طبع قبل الغليان بالنار او الشمس فذهب
 اقل من ثلثيه وقيل اذا ذهب بالطبخ ثلثة فطلاء ونصفه منصف وادنى شئ منه باذن والكل حرام كما في الاختيار
 والباذن كبسرة الذال فتعما كما في القاموس معرب (ما هو) وهو الخمر كما في الفائق وغلطاً بما ستمت تمييز اى غلطاً بما
 الخمر والطلاء كالبول كما في البداية وفيه ان نفاسته الطلاء خفيفة في روايته وهو مختار الامام الخسرى الفتوى على الاول كذا
 الكراوى وفيه اشعار بان الخمر يحس العيين كما قالوا وفي الكراوى وغيره ان جوسر الخمر كان عصية طاهرة ثم صار نجساً باعتبار نصفه
 الخمر فلو لم يكن يحس العيين الاولى ترك بيان نفاسته الخمر لان كتاب الطهارة يغنيه كان عليه ان يؤخر بيان نفاسته الطلاء لانه لا يكون
 نجساً الا اذا اشترت ويمكن ان يقال انه قدم للاشعار بان نفاسته التقيع خفيفة كما هو مختار حسنى في المبسوط وان كان كذا
 انها غليظتان في روايته وتشمل نقيع التمر اى السكر ونقيع الزبيب نقيع غير مطبوخين فانها حرامان ولو قليلين
 والنقيع اسم فاعول من الزيد والثلثي في المغرب يقال نقيع الزبيب في النماية ونقيع اذا القاه فيها ليمتلئ وكثير
 منه الحلاوة وقال ابن الاثير انه شراب يتخذ من زبيب او غيره من غير طبخ واليه اشار في الصراح والاساس فلا حاجة الى
 قيد نقيع السكر فحينئذ محقق بعصير الرطب فيكون التمر اليابس كالزبيب مجازاً عن الرطب بعلاقة الكون بعشر نية التفسير
 لكنه لو لم يفسد وانما هو الاول اما ان يقال والبسر الرطب والتمر والزبيب كما في الذخيرة واما ان ترك التفسير مختاراً لما في
 الكافي ان التمر اسم جنس من حين ينعقد صورته الى ان يدرك المحض بعصير البسر الفسوخ بالصاد والهمزة مجتبتين من الفسخ
 وهو كسر الشئ المهيون اذا غلبت الطلاء والنقيعان وانظر متعلق بجرم واشترت فان كلما اذا كان حلواً حللاً لقاً
 واذا اشترت فذلك عنده خلافاً لهما واذا قدفت بالزبد حرم القفا فترك هذا القيد لانه اعتمد على السابق وحرمة الخمر
 وان قلت اقوى من حرمة هذه الثلاثة وان كثرت للقطعية والظنية فيكفر مستحلاً لانه دخل في الايمان بتصديق
 مجموع الاثر على طهارة الصلاة والسلام فاذا اجمد واحد اكانه حراماً للكل كما في الكراوى فنيق شاربها ويحلبه بقطرة
 منها ولا يجوز بيعها ولا يضمن متلفها قيمتها اذا كانت مسلمة فقط فلا يكفر مستحلاً به الا شرب ولا يفسد شاربها ولا يفسد لغيره
 الا اذا سكره ويجوز بيعها ويضمن متلفها قيمتها عنده وقال لا يجوز البيع ولا يضمن التلف وعن أبي يوسف رحمه الله يجوز بيعها اذا طبخ
 فذهب اكثر من النصف واقل من ثلثين الفتوى على قوله في البيع وكذا الضمان اذا لم يقصد التلف الحسية واما اذا
 قصد له وهو يعرف بالقرائن فالفتوى على قولهما الكل في المضرات وفيه اشعار بحرمه من الاتصاف بالخير

من كل وجه كما في المنية ولو غاف الطبخ المملح حل شربها فان سكرها لم يجد الا اذا اشرب انما على قدر الحاجة كما في الزايد
 وحل العصر الثلث من التثليث رسيكي كرون بان الطبخ بالدار او الشمس حتى يذهب ثلثاه ولا يقرب مما سكر من
 القد من شدة الغليان من الزيد فلو طبخ عشرة اصوع من العصير فذهب صاع بالزبد طبخ الباقي حتى يذهب ستة اصوع
 ويبقى الثلث فيحل كما في الكافي وينبغي ان الطبخ موصولا فان القطع الطبخ ثم اعيد فان كان قبل تغيره مجردت الحرارة وغيرها
 حل الاحرم وهو التمدد للفتوى وان يكون سفلى قدره مستويا كاضلاحة وان يقسم ارتفاع القدر ثلثة اقسام متساوية ويجعل
 على كل علامة فتملا ويطبخ الى ان يرجع الى العلامة السفلى كما في خزانه المفتين العنقبي حشر از عن العصير الزبيدي الكثر
 فانما يجلان باو في طبخة وفيه اشعار بان الثلث مذهب خالص ذكر في الكشف انه اذا ذهب ثلثاه بالطحين ثم رق بالمار
 وترك حتى اشتد ليمى ثلثا الا انه مخالف لما كتب فانه ليمى باسمى حشر كالجودى لا يستعمل الجودى والحشيدى فوسب
 الى حميد فانه صنعه والبولوسنى ويعقوبى لانه اتخذه لمارون الرشيد وبنج مغرب دسجته وفي الروضة والطبقة انه ثلث عليه
 من لمار بقدر ما ذهب عنه من العصير ويشترط بعضهم اذنى طبخ بعد صب لمار واليه ذهب الفضل وعليه الفتوى كما في المحرر
 مستند اذا قاذبا بالزيد كما في الحقائق وغيره فمادام حلوا حل شربها بخلاف واذا قذفت بالزيد حل عند الشين بالمسكرو
 يحرم عند محمد وان لم يكفر سكر كما في النظم وعنه مثل قولها وعنه انه مكروه وعنه انه موقوف كما في الهداية وبه اخذ الفقيه
 وهو اصح كما في شرح مجمع البحرين والاول اصح كما في النهاية والظهير وقاصيخان والكبرى وفتاوى اهل سمرقند
 والحشيدى كما في خزانه المفتين هو الصحيح لان الخمر موعودة في الهوى فبغى ان يسل من حشيد في الدنيا انموذجا ترخصا كما
 في المضمرات ولعلنا بلزقم تفسير الصحابة رض وكان عمر بن الخطاب للناس فمما يترى الطعام ويقوى على اطاعة في ليالى
 ليعطى الفقرا بعد الطعام فقال رجل من انصارى انما نفع شربا في صومنا واتي بالثلث فصب عمر رض بارق شرب ثم ناول
 عبادة وامر الامان يتخذه للناس للاستمرار كما في الكافي وحل نبيذ التمر اسم جنس كما مر فبيد ان ليالى بن الربيع
 حكم الكل كما في الزايدى والبنيذ شراب يتخذ من التمر او الزبيب او العسل او لبر او غيره بان يلقى في الماء ويترك
 حتى يستخرج منه مشق من البنيذ وهو الاقار كما اشير اليه في الطبقة وغيره ونبيذ الرطب حال كون بنيذ بها
 مطبوخا او في طبخة فالفرق بينه وبين النقع بالطحين وعدمه كما في التتمه وان اشتد ذلك البنيذ وقذف بالزبد
 وفيه خلاف التثليث كما في النظم وغيره ولا يخفى انه حال كسابقه فلم يتعلق بالثلث فلم يفرق عما سبق من قولنا اشتد
 كما نطن وعن ابى حنيفة لم لا حرم ويا نذر شرب مودة وعن وكيع انه كان يشرب في ليالى رصفان لتقوى على
 كما في الكافي وعن ابن سنان لو اعطيت الدنيا بجزء ما شربت سكر او ما افقيت بجزء البنيذ من مطبوخا فقال بولس
 في نفسى من البنيذ مثل الجبال وكيف لا اختلف فيه الصحابة كما في التتمه وعن الشين ان بنيذ بها
 لا يسل لا اذا ذهب ثلثاه بالطحين كما في الكشف اذا شرب طرف حل بالمر سكر الى الغلب ليدان بر الثلث

والتيذين طمانته فلا يشترط بالاجماع السكر الموجب للمعصية وما السكر من لفتح الاخير هو الموم عند بلانه العلية معنى كفاي للحيات
 وغيره وذكر في الفتق ان لفتح السكر حلال مكره عند ابى يوسف رحم فالوام هو السكر فبشر بالمانية لمو وطرب افني
 توجد الشدة السرور فان نوى بالشرب واحد منهما فالجلوس والشئ حرام كشر قطرة والنية ويجد به وان لم يسكر كس
 في المضرات وغيره وفيه اشعار بان عينه طلال كفاي السراجية فان قصد به استمرار الطعام او التقوى في الليالي على القيام
 او في الايام على الصيام او على القتال لاعلاء الاسلام او التداوى لدفع الالام فهو العمل للخلاف بين علماء
 الانام وفي الفتق قال محمد بن كل مسكر مكره ولم تليظ بالحرام وفيه ان يكون مثل الخمر مستثنى عن ذلك العام
 وحل بالاتفاق الخليليان اى ما الزبيب التمر والطلب او البسر المتبعين بالطلب عن اول طينة فلو جمع بين ما را
 والتمر والزبيب لا يحل بالمزيد من الطبخ ثمانية كفاي الكافي واما ذكره مع ان ذكره فيما قبل ليكون روا على اصحاب
 فانه لا يحل عندهم وحل عندنا خلافا لمحمد بن عبيد العسل يسمى بالتبع بكس الباء بنقطة وفتح التاء وبنيذ التين وبنيذ
 اليربسى بالمذكر كسيرة كفاي المغرب وبنيذ الشجرة بالفتح بالكس وبنيذ الذرة يسمى بالسكر كسيرة كفاي الكاف
 وسكون الراء كفاي المغرب غيره ومن لظن انه بنيذ ابر وان لم يطبخ اذا شرب لم يخطان والبنيذ وان شرب ذلك
 قدف بالزبد وسكر بلانية لمو وطرب فالخليليان مقيد به وفيه اشارة الى انه لو شرب واحد منهما للمعصية بل بالخلاف و
 حاصله ان شرب بنيذ الجوز الحلاوات بشرطه حلال عند اثنين فلما وجد السكر ان منه ولا يقع طلاقه حرام عند محمد
 بن محمد ويقع كفاي الكافي وعليه الفتوى كفاي الكفاية وغيره وفي الاكتفاء روى ان لبن لابل اذا شرب لم يحل في الشجر
 ومحمد وعنه انه مكره واما عندنا فالحلال والسكر منه حرام بل بالخلاف والحد والطلاق على الخلاف وتامه في التمراشي واما
 ان لبن الراك اى الفرسة اذا شرب لم يحل وبنا عنده على ما قيل الاصح انه يحل كفاي الهداية وذكر في الخزانة انه يحل
 عند الصابيين بكيره كراهية تحريم عند عامة المشايخ على قوله وعنه كراهية تنزيه وتامه في التمراشي والى ان البعج اى احد
 نوعي شجر القصب حرام لانه يزيل العقل وعليه الفتوى بخلاف نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل بفصل كونه
 لا يزيل عليه يحل ما في الهداية وغيره من اباحة البعج كفاي شرح اللباب تامه في سفار الجيران للعلامة القاشي وحل
 خل الخمر ولو كان بعلاج عمل كالقار الملح والدارو السمك القاء النار عندها ونقلها الى الشمس عند بعضهم والصحيح انه
 لو لم يكن لصاحبها ضرر من وقوع الشمس عليها لم يفتل كرفع سقف لاسيل نقلها فلو صب خمر في خلاء اسار ولم يفتل كس
 في الام ولو غلط الخمر بالخل صارا مضافا يحل ان غلب الخمر واذا دخل فيه بعض الحموضة لا يصير خلافا حتى لا يذهب تمام الراء
 وعندنا لا يصير خلافا في المضرات ولو وقعت في العصير فارة فاخرجت قبل التقصير وترك حتى صار خمر اتم تحللت او خلاها
 يحل به افني بعضهم كفاي السراجية ولو وقعت قطرة خمر في حبة ما ثم صب في حبي خمر لم يفتل وعليه الفتوى ولا يفتل
 ان يبعد ترك العصير خمر اثم صير ورثه خلاوا الصحيح انه لا بأس لان جود الخمر ليس بالقبيح واما البتبع الانقباض فلا يكون باحتذاء

الخمر فاصدق وكان بعض السلف اذا ارادوا التماسا لمثل هذا في اسفل النجاسة خلا لكي يحض ما يخرج منه وهذا زيادة احتياط
غير واجبة في الحكم كما في التيمم ولما ذكرنا لبنيد المشتد طلال يومهم ان زيادة الاشتداد والمصلحة بسبب دعية التيمم
حرمة ازال ذلك لتوهم فقال وصل الانتباه وامي التماسا وبنيد التمس والذرة ونحوه بان بقي في الدبايح بالضم والهمزة
والنكتة بفتح الحاء والناو سكون نون قبلها جرة خضار والمزقة بالضم وتشديد جرة او غالبة طليت وطخت بالزيت
بالكرى القار وحرم كما في الزايدى وغيره ثم روى الخمر لفتح اجزاها فانه في الشيء ما بقي منه والانتشاط
الانتفاع وان كان في الاصل رموى شانه كرون اية امي بدرويا كالا حقان في الانتشاط لتحسينه وانما اثر الهمزة
على الكرامة الواقعة في عبادة كثير من المتون لانه اراد التنبية على المراد الدال عليه كلام الهداية ولا يحسن اياه
امى الدردي بكذا سكر لينة الثقل وفي الزايدى لو شرب ما فيه خمر عند الدقاق والجرة للطعم عند الكرخي وانما ختم على
حكم الدردي لانه مناسب لاتمام الكلام كما لا يخفى على الناظر في الرام والله اعلم

كتاب الذبايح

اور بعد الاشارة لان حرمة ما فيه اخلط والذبيحة ما سينح من النعم فانه ينقل الى الاسمية من الوصفية اذ الذبيحة ما يذبح كما في
الرمي وغيره فليس للذبيحة الزكوات كما نطق المراد في الذبايح بالفتح فانه لينة الشفا كما في المفردات وغيره وترقية قطع الحكم
من بطن عند التفصيل وتفصيل ما بين العنق والراس هو مختار المطرزي لكنه مخالف لما ياتي وقد اشكل بالحقبة التي ذكرت
من التفار والمشتد انه قطع الادواج الشامل للخمر فلا حاجة الى الجواب عما في العنوان من تفصيل حرم ذبيحة
يؤكل بقربنية المقام فخرج سباع البهائم والطيور وغيرها وكذا انواع السمك الجراد لكنه لم يتناول ما بان من الحيوان من ان يذبح
لم يترك من التركية وهي في اللغة الذبح والاسم الزكوة وفي التسمية تسيل الدم النفس كما في صيد الميسر فخرج التروية
والطيور ومن النظم انه اريد بالذبيحة مقطوع راسه بالتركية قطع الادواج فانه لا معنى له ولا قربنية عليه مخرج الزكوة الضرورة
وهي قسم من تركية وقلنا مباحة قد مر فقال وزكوة الضرورة امي لا يضطر وجوه من لذا اختاره الطحاوي حرج
بالفتح امي شق جلده بشرطه ان كان في امي موضع من لبدن امي بدن الذبيحة وزكوة الاختيار
فخرج امي قطع ادواج بين الحلق واللبية امي مبداه من العقدة الى مبداه الصدقة بقربنية ما ياتي وعليه يدل كلامهم
والكفاية والكراني فاللبية بالفتح النحر والحلق في الاصل المحلوم كما في القاموس والكراني وغيره تعمل في بعض العنق
بعلاقة الجوزية بقربنية رواية الميسر والذخيرة وكلام التفتة والعباني والكراني والمضمرات يدل على ان الحلق يستعمل في
بعلاقة الجوزية بقربنية رواية الجامع فالمعنى من مبداه الحلق واللبية فالمنح عند الاولين من العقدة وعند الآخرين من اصل
العنق فمن النظم لفاصله وكلام الكفاية بناء على كلام الآخرين مع انه محله على خلاف مراده حيث قلنا كذا مقتضى رواية
الجامع ان الذبح لو وقع في امي من المحلوم كان المنذوح حلالا وكلامه كذا هذه الرواية تقتضي ان يحل ما وقع الذبح فوقه

قبل العقد وحمل بين يدي كفا في الكفاي لم يستقم كما لا يخفى وعروقه ابي الحلق بالمعنى المذكور في المنزح على ما عرفت
 في المنزح وكون الضمير للمذبح الاستيعاب على ما نحن عليه من محبين فيه تطبيقا لاولين ليسا بعروق المحلوم اصله الحلق
 زيد الواو والميم كفا في المتعاقب مجرى النفس في المرمى على فصيل ميموز اللام مجرى الطعام واشرب اصله
 السعة المقصود المحلوم كفا في التثنية الذي ان غير ما كان في الطلبة ان المحلوم مجرى الطعام المرمى مجرى الشرب في التثنية
 ان المحلوم مجرى الماء في البدن انما كان في ذكره موافق لما في البداية فمن الظن انه سواء الكاتب والودجان تثنية لودج
 لفتح عين فان عليان في جاني قدام العنق بينهما المحلوم والمرمى وعن اثنين عروقه المحلوم والودجان كفا في الزايد
 وحل الذبح بقطع اسي ثلث منها اسي لاربعة عنده وبقطع الاولين احد الاخرين عند ابي يوسف رم وبقطع اكثر
 كل واحد منها عند محمد رم فلو قطع النصف كره تحريما كفا في النخاية وغيره والاول صح كفا في المضمرات وعند محمد رم بقطع الاولين
 واكثر الاخرين هو لا يصح على ما قل مشائنا كفا في السيط وفي الاكتفاء شعار بانه لا يشترط خروج الدم ولا الحركة لكن ان
 لم يعلم حيوة لا يشترط احد كفا في الطهارة وقال بعضهم العبرة بالدم على كل حال وقال بعضهم للبحرارة كفا في القظم فلم يخبر
 وحرم الذبح فوق العقدة الواقعة بين العنق وهذا الفرع ظاهر لو حمل على خلاف الظاهر ان يرفع على اركونه الا ان
 على مذبح لاولين تفرغ غير ظاهر لو حمل على الظاهر ان يرفع على الحمل لان الاوداج مبتدأة من انقلاب في الموضع
 وقيل ان في الالام انفسه يجوز فوق العقدة لقطع اكثر الاوداج وبه اخذ الاستد السنفاني وقال ان الاستنف
 امام يستند في القول بعمل فلو اخذنا به يوم القيمة اخذناه كفا في النخاية وفيه اشعار بانه اذا كان الاستنف مقبها شياب
 على ذلك مغلطا وكذا التابع له وان لم يكن بمثل المذبح ان يؤخذ به كما تقرر وحل الذبح بكل ما فيه حدة كقصة حب
 وصفر جرد وشف رقيق وخشب محدد الاسن وطفر قاتحين غير منزع وعين فانه وان قطع لم يكل به اذا لم يخبر بميته
 فلو كان منزع وعين عالين على السكين حل عندنا ما ان كره وتذكير الصفة على التخليب فان السن مؤنث وفيه اشارة الى
 لا يجوز نحر القرن القائم كفا في البسوط والى انه لو قوتت النار على المذبح وانقطع العروق لم يكل على ما قال بعضهم
 وحل عند بعضهم كفا في بيان الاحكام والاول شبه بالصواب كفا في الزايد وكرو ولم يجرم التمتع لفتح النون
 اسي البلاغ الذبح النخاع مثلثة وهو خط ايضا في جوف الفخار يحد من الدراع يقال بالعموية خط الرقبة وبالغاسية دراهم
 وان كره كراهية تتهمة ولذا قيل انه مصحف فان اصله حرام المغموس من العظم وقيل النخاع ان يدراسه حتى يظهر بجم
 وقيل ان كراهية قبل ان يسكن عن الاضطراب فان الكل كرهه لما فيه من تعذيب حيوان بلا فائدة كفا في الهداية
 فما بعده معنى منه واعلم ان الزمخشري قال في الكشاف والفاق والاساس وغيره ان المعنى الاخير انما هو للنجس
 بالباردون للنون وهو المطرزي وغيره الا ان كواشي رده عليه بان النجاس بالبار لم يوجد في اللثة وقال
 ابن الاثير اني طالبا بحيث عند في كتب اللثة والطب التفرغ فلم اجد فيه منع الفصل لتقارن في ذلك كبر

وكرو السليخ اى نزع الجلد بالفتح ورون الكسرة فانه الجلد قبل ان يبرأ من السليخ عن الانطراف بان يعبده لا كغيره النسخ والسليخ
 كما فى الهداية فانظر متعلق بالمصدين وقال بعضهم ان السليخ قبله لم يكن كما فى التحفة وفيه اشعار بان لو ابان عضو قبله
 كره كما فى بيان الاحكام وكرو كل تعذيب للذبيحة بلا فائدة تعميم بعد تخصيص كالحج الى الذبح والذبح من القفص
 وقطع الراس بمرة واحدة والشفرة بين يديه بعد الانطباع فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اجبت البهائم الا عن اربعة
 خالقها وازرقها وسفادها وحفها ولان عمرض علاد بالذرة حتى هرب كما فى صيد الميسو وبذلك لا يخاف عن شارب ان ضرب
 الذرة جاز فيا كره كراهية تنزيه وشروط كل الذبح كون الذبايح مسلما او كتابيا حربيا او غلبيا او ذميا ولو كان الكتابيا
 حربيا فخل فذبح الذمى كذبح الابرص بلا كراهية كخبره وطبخه وان كان غيره اولى كما فى المنية او كان الشخص الكتابي امرأة
 حائضه او نفسا او جنبا كما فى النصف او مجنونا او معتوبا او صعبيا ولو اصابه يوبى مجوسا يعقل اى يعلم التسمية او يكون الجمل بابا
 كما فى الكرو او يكون الجمل قطع الاوداج كما فى المحيط والصيد اى يقدر على قطع الاوداج من ضبط اى خطبه بالخرم كما فى الكرو
 واعلم ان كلاما من المعطوفات السابقة واللاحقة مقيد بقيد الفعلين فى الاشارة الى اصل فى القيود كما تقر من الظن انما قيل ان
 للصبى واعلم حكم الباقى بالمقارنة او كان الذبايح اقلقت اى صاحب قلقة وجلبية قطعها الخاتن واحترز به عما نقل
 عن ابن عباس انه لم يحجز به او اخرس اى اكله فانه معذور فى ترك التسمية لامن حال من مسلما فانه اسم غير محصل يجعل
 لا كخبره فان لا خصوصية به كما ذكره الرضى فليس من التسامح فى شئى كما لمن الكتاب له كالتنوى والحربى والنجوس واما
 فذبح الصابى فغير كرهه عند لانه من يقرب به وكرو عنه به لان منهم من لم يقرب به وعيد الشمس على ما ذكره الكرخى وفيه
 لم يقربون الا بالادريس لكن غطوا الملكة كاتحين اتفقوا هم فوقع عنده ان تقبل وعندها تعظيم عبادة واعتباره
 اولى لان الحرمة تغلب عند الاشتباه كما فى الميسو او مرتدا بان صار حربيا او كتابيا فانه لا يقرب على ملته ولا تاكل
 التسمية اى ذكر الذبايح اسمه تعالى المجرد على الذبيحة عند ذبحه تعالى عمدا لا لسيان وفيه اشعار بان التسمية شرط
 للكل ويدخل فيه كل اسم من اسمائه فلو قال الله او غيره مريدا به جاز كما فى المنية فلو سمي ولم يؤذ الذبح لم يحل كما فى الكبرى
 والاحسن بسم الله كما فى النصف والمستحب عند البقال بسم الله والله اكبر وكذا عند علوانى الا انه كرهه مع الواو كما فى المحيط
 وما قال البقال هو المتداول من قبل عن ابن عباس كما فى الهداية وانما قلنا ذكر الذبايح لانه لو سمي غيره لم يحل كما فى المحيط
 وانما قلنا المجرد لانه لو قال اللهم اغفر لي لم يحجز لانه وعاء كما فى الهداية وانما قلنا على الذبيحة لانه لو سمي عن الذبح لاقتضا
 عمل لم يحل وانما قلنا عند الذبح لانه ان فصل بينه وبين التسمية بعمل كثير لم يحل قال الزعفرانى لو اذ الشفرة لم يحل
 فلو سمي على ذبيحة وذبح غير لم يحل وانما قلنا الله تعالى لانه لو سمي وذبح لاقدم الامير او غيره من العظماء لا يحل لانه ذبح
 تعظيما له لا لله تعالى ولهذا لا ينعين بين يديه لياكل بل يرفع الى غيره بخلاف ما اذا ذبح للضيف فانه لله تعالى ولهذا
 ينعين بين يديه لياكل الكل فى الزاهدى وان سمي التسمية عند الذبح صح اكله لانه معذور وحرمة الذبح

ان عطفت على اسم الله تعالى غير اسم الله واسم فلان لان تجريد التسمية فربما كانت في النية وفيه إشارة الى ان
لورفع الغيرة لم يحرم وكذا الوصف فيه احتمالات المشايخ كما في التمر تاشي والى انه لو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالبحر يحرم
كما في الهداية لكن في التمر تاشي انه مكروه والى انه لو اعاد الجار وقال (بسم الله وبنام فلان) لم يحرم كما في المحيط وكره الذبح
كما في الهداية او الدار كما في المحيط ان وصل الذابح بالتسمية الدار او غيره واحال انه لم يعطفت ذلك الغير نحو بسم الله
الله قبل من فلان او اللهم اغفر لي او باسم الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحل الذبح ان فصل غير التسمية عنها لم يحرم
ومعنى كالدعاء قبل الاضجاع وقبل التسمية نحو اللهم تقبل مني ثم انصبج وسمى وفيه مزا الى انه لو دعاه بين الاضجاع
والتسمية او بعد التسمية كرو في التحفة ينبغي ان يدعى قبل التسمية او بعد الفراغ عنها منفصلا عنها او بعد الذبح لو ردد الامر
ونذب اى سن نحر الابل اى قطع عروقها الكائنة في سفلى عنقها عند صدرها لان موضع النحر عنها لا يحرم عليه ما سوى ذلك
من حلق عليه ثم غليظا فخر اسهل من الذبح كما في المبسوط وكره ذبحها الخافضة الستة كما في الهداية وغيره وهذا بطرورد
لمعرفة الكرامة فاحفظه وفي البقر والغنم حلقه اى ندب من ذبحها وكره نحرها فان اسفل الحلق واهلاد سواره في اللحم منجل
والذبح السير في الضمات الستة ان نحر البقر كما نحر الشاة مضطجعة وكذا البقر كما في الخلاصة وذكر في التفت ان الذبح
ان يضيغ بالرفق وعلى اليسار ويوجه الى القبلة ويشد ثلث قوائم فقط ويندج باليمين ويجذ الشفرة ويسرع في الذبح واجبره
على الحلق وكفى في الحليته الجرح والرس ولو يوبى في العمرة ان في نعم اى كل حيوان النسي وان لم يكن له يدان رجلان
كالدجاجة والحمام والابل والبقر والغنم والحمير والوحش والطيور النعم يقتلن قد يسكن في الاصل الابل والشاة والابل لاغير
كما في القاموس فوحش اى صار وحشا ومنفردا لم يكن في جملة المكان الضرورة فلو حلق وحاجة لشجر لا يؤخذ فرما باصل وفيه اشياء
بانه لو قتل بنية الزكوة بغير اصل عليه ولم يكن اخذ حلق كما لو تمس الولادة على البقرة فادخل يده في فرجها جازها الولد بلا حلق
على ذبحه كما في المحيط وغيره او سقط النعم في بئر وكل بهيمة ولم يكن في جملة شامل للنحر اى قطع او دابة ولم يقدر على اخراجه
فان جاز به وقد اشكل عندنا انه مات منه اكل فان علم انه لا يموت منه فمات لم يؤكل كما في الذخيرة فلو سقط شاة في بئر فطعن
حل فلان الحسن كما في الخزانة لا يكفي الجرح بل يندج الحبل في صيد استأنس لانه لا حاجة اليه الا اذا وحش ولا يحل
عند جبين ميت وان نيت شعره وجد في البطن امه من شاة او بقرة او ناقة او غيره او قال اذا تم خلقته يحل لانه
يتصل به حتى يفصل بالمقراض ويتغذى بغذاهما وتنفس بنفسهما قلنا لا نسلم بل يبقية الله تعالى بهنذاه او التذرية
يواصل اليه كيف شاء كما في الكرماني والاول هو الصحيح كما في المضمرات والاكل ذواتا ومخلب اى كل حيوان
يصيد بالسنان التي خلف الرابعة وبالمخلب الذي يظفر كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وانما قلنا يصيد
اخر من البعير انعامه فان كانا بغيره من سبع يقتلن في سكوت البهائم وهو حيوان منتصب من الارض فخطفت
من الدواب جاز قاتل عادوادة فيكون شاملا لسباع البهائم والطيور فلا حاجة الى قوله او طير جمع طائر وقد يطلق على

الواحد المراهق هنا لم يعل ذكره لموافقة الحديث فسمع ذنوب كالاسد والذئب والنمر والفهد والكلب والضبع والفيل والسنور
 الابل والوحشي والنصب الخنزير والسجاب السمور والفنك والديق والقرد واليربوع وابن عرس وابن آدمي وطيور فوخلب
 كالعقاب والنسر والعقور والباري والباشق والشاهين والحياة والبعاث ولا باس باليس بذي مخلب كالخفاف والقرمي
 والسوداني والزرزور والعصافير والفاخته كما في قاضيخان وكالدسي الموسيجه والحقاش في راسي كما في المحيط والمعقوب
 كما في الهداية والبوم في رواية عن ابي يوسف كما في الثعالب والمهر والطلق والطاوس كما في المضمرات والنعامة كما في
 وذكر في النظم انه كره العقاب للطلق والفاخته ولا الخشرات الصغار من الدواب جمع الخشرة محرمة فيها كالفاخرة والوزغة
 وسام ابرص والنفذ والحية والصفع والزنبور والبرغوث والقمل والذباب والبعوض والقراد ولا باس بدود الزنبور
 قبل فتح الروح لان الارواح له اسمي ميتة كما في قاضيخان فاقيل ان الخشرات هوام الارض كاليربوع وغيره فقيه ان الميت
 ما يقتل من ذوات اسم كالعقارب واعلم ان الخشرات محرمة عندنا لحلال مكرهه عن غيرنا كما في النفث ان الشاة لو حملت من
 وراس ولد باراس الكلب اكل الاراسه ان اكل العلف دون اللحم او صلاحي صياح الغنم لا الكلب او اتي بالصوتين وكان
 له الكرش لا الامعاء كما في النظم والا حرام الالهية دون الوحشية وان صارت الالهية ووضع عليها الاكاف فلو نزل
 احدهما على الاخرى فاحكم للام كما في النظم ويدخل فيه حمة ولبنه وشحمه الا انه منتفع به على الصحيح كما في المغني ولا يعمل
 عنده وكذا عندهما ان كان النازي فرسا واما ان كان حمارا فالاصح انه لم يؤكل كما في المضمرات ولا اخيل عند ابو حنيفة
 وفيما شارة الى انه حرام عنده وقيل انه يرجع قبل موته بثلاثة ايام عن حرمة حمة وعليه الفتوى كما في كفاية البيهقي
 ثم انه مكره كراهية تنزيه في ظاهرها الرواية وهو الصحيح على ما ذكره فخر الاسلام وغيره او كراهية تحريم هو الاصح كما في الخلاصة
 والهداية وهو الصحيح كما في المحيط والمغني وقاضيخان والعمادي وغيره الا انه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن لحم الخيل والبغال
 والحمير كما في الكرماني وغيره والى انه حل عند غيره كالمصاحبين وفي المضمرات انه لم يكره عندهما وكره عنده وهو الصحيح
 وما في النجاس الكافي انه مأكول بالاتفاق قول بعض على ما نقله القاضي الامامي على انه لا ينافي كراهية لحمه عنده والى انه
 لا يحل لانه متولد من اللحم والاصح انه يحل كما في قاضيخان وغيره والى ان شحمه لا يحل خلافا لهما والضبع يضم البهائم وسكوتهما
 واليربوع الذي بالفارسية (موش وشتي) وهذا تخصيص بعن التميمي واعلى الشافعي فانها يجلان عنده والابقع مجاز
 عن الغراب فانه ثلثة انواع الا بقع مافيه سواد وبياض والاسود والزرني الذي ياكل الحبيث اسي لا ياكل الا بالحقيقة وثلثة
 وفيه اشعار بان لو اكل كل من ثلثة الحبيث والحب جميعا حل لم يكره وقال لا يكره والاول اصح كما في الخزانة وغيره وفي الا
 رمز الى انه حل لكل الابل والبقر والغنم اجمالا والدجاجة الخلاء الا انه مكره كراهية تنزيه كما اشير اليه في النفث
 فيحسب الابل اربعين يوما والبقر ثلثين والغنم سبعة والدجاجة ثلثة وقيل الغنم ثلثة والدجاجة يوم كما في النظم والمختار
 في الاولين عشرة والغنم اربعة والدجاجة ثلثة كما في الكبرى والاصح ان يحسب الى ان ينزل الرخصة المستندة من الغنم

كما في المحيط وغيره والى انه حل لغدود واكثر الاشياء والمثانة والعصيان للذنان في العنق والمارة والقصيد اللان كرو
 كراته تنزیه كما في بحر المحيط وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد والطحال دون الدم المنسوج فانه حرام قطعي بالنفس ولا حيوان
 ما في اسی ما يكون قوالده ومعاشه في الممارسوسی سمك لم لطيف بضم الطاء اسی لم لعل المارومات فيه بلا آفة
 من الطفو وهو العلو وامامات بآفة وهو الطافي فيوكل كما اذا هلك لفيق المكان والتركه اولدغ حية او اصابه حديد
 او اكل دواء ملقي في الممار او وجد في البطن كلب هو صحيح او وجد على وجه الممار وطهره من فوق او انخره المار عنه فلو قتلته حراما
 او بزه لم يوكل عنده خلافا لمحمد وهذا الفرق كما في الخزانة وحل البحر او بانواعه وان مات تحت الفقه وكان بحري الاصل
 برسی المعاش كما قيل ان بعض السمك اذا انخره المار يصير حراما كما في الميسو وانواع السمك كالماهاج والجرش
 وغيره ولعل اللطاف قول الشيخين فان انواعه حلال سواها عند محمد كافي المضمرات وما قيل ان الجرث من المسوخات
 باطل لانه لا نسل لما نسخ اذ لا يقي بعد ثلثه ايام بلا ذكوة فانه لو صاد مجوسى جرث او سمك اذ لم يمتسمة بعد ايجل كما في المحيط
 وغيره وخواب الزرع ويقال له خواب الزيتون ايضا وهو طائر صغير الخبثه اسم الرجل اسود البدن واريديه غراب
 لم يأكل الملاحب سواه كان القبع او اسوا وزاغوا تمامه في الذخيرة والعقود هو طائر طويل الذنب فيه سواد وبياض
 يقال له بالفارسية (نكه) وعن ابي يوسف ربح انه بكيره لان غالب كله الجحيف كما في الزايدى وعن محمد ربح اذ اكل الجحيف
 بكيره واذا التقط الحبيب لا بكيره كما في المحيط والارنب للذكر والانشى مذكور في جميع النسخ ومن تركه قدسسى وانما تخلص
 لانه روى انها كانت امرة لا تغتسل من الجحيف فسخت كما في الكرماني معها اسی الذكوة وانما ذكر هذه الاحال ليدفع التوهم
 الناشى من شتر اكل المعطوفين في القيد وهو ان هذه الثلثة تحمل بلا ذكوة وانما ذكر الذكوة ليكون الال على الانتحار
 المستفاد من القطع مع الدال على المصاحبة اشارة الى انتم الكتاب الفصام كتاب انزاله

كتاب الاضحية

عقب به الذبايح لانها كالمقدمة لاذ بها يعرف التضحية اسی الذبح من ايام الاضحية هي بضم الهمزة وكسر با على افعلولة فاعل كرمي
 وقيل انها منسوبة الى الاضحية وفيه ان الواجب على هذا ان يقال اضحية لان الالف الثابتة او الالف اذا كانت مقلوبة تعقب
 واوانى النسبة كما تقر ولا يبعد ان يقال انها منسوبة الى اضحى او ضحى فخذت الواو وزيد الالف على خلاف القياس ومفيد الاخير
 ما في الاختيار انما من اضحى اضحى اذ فعل في الضحى لانها تنبج وقت الضحى فسمى الواجب بسم وقتة فهي تنبج يوم الاضحية
 من الحيوان المخصوص التضحية عند وقتة في العنوان كما مر في الذبايح او الاضحية بمعنى التضحية كما في الكرماني والمضمرات ويؤيد
 وصفهم بالوجوب في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ربح انها سنة وعن الطرفين فلفظة كما في قاضيان ذكر الطحاوى اسی انها سنة
 عنده سنة عندها وهو اختيار الامام رضى الدين النيشابورى كما في الاختيار والصحيح انها واجبة كما في المضمرات الا ان
 وجوبها دون كفارة اليمين وقد سبق ان وجوبها دون وجوب صدقة الفطر كما في الذخيرة ويشترط له يسارا لفطرة

رجاويهم ترك المحكوم عليه بالوجوب انما واجبه على من جيب عليه الفطرة لا غير وليس كذلك فانه مسلم خفي مقيم فاما جيب على المسلم
 الحاج اذا كان محمداً ولو من اهل مكة كما في شرح الطحاوي لكن في المبسوط ان على اهل مكة النجعة وان جواوغي ان يعلم ان مجرد
 خروج المسافر عن الوطن مستقلاً للنجعة كما في صلوة السافر من الزاهد في المقيم تناول لمن اقام في الامصار والسواد واليه
 والبادي من اهل الكلا وغيرهم كما في المضمرات وهي عبادة شريفة في الخلاصة لوضعي بالنجعة مشربة بعشرة دراهم فمواولي من
 بالغ درهم شاة اسم جنس شامل للضمان الذكر الكلبش والاشي النجعة والمغزو النشيس والذكر منها افضل اذا كان خصياً
 لان حمة الطيب وانفع والمتبادران يكون الهية وتوحشا غير مانع فلو كانت وحشية لا يجوز واذا كانت بينهما فالعبرة بالعلم
 كما في المحيط الكنج انظم لولد من الطيب فلاروايته في الاصول وقال عامة العلماء لا يجوز قيل يجوز ان شاة لشاة في
 لولد من الكلب قال عامة العلماء لا يجوز قيل يجوز ان شاة لشاة وكره فوج لمعسر للدينك الدجاجة تشبيهاً بالخصمين في
 اشعار بانه لو نهي بالكر من احدى فالواجب احدى الا ان المختار وجوب لكل كما في الخزنة وذكر في النظم ان الزائد على الواحدة تطوع
 عند العامة وقيل في لحم لا يطبخ النجعة وبانه لو شترى سبعة بيع شاة على ان يكون لكل واحدة لبعينها فصحوا بها جازوا بالاختلاف
 كما في المحيط من فرد لا غير او غليظة في النظم قال بعضهم يحرم شاة من سبعة ولاناخذ به والقبرة نوع منها الجاموش فيجوز من سبعة
 على المختار كما في المضمرات والتار للوحدة فمار الذكر والاشي وهي افضل كما في الخزنة او بعير اسم جنس الاشئ افضل فمما ذكر
 ترقى من اللدن الى الاعلى فان الافضل البعير ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم الكبدنا واسم من الكبدنا وكل كان الكبدنا افضل
 وقال نجي اخرى الافضل لابل ابيدية الابل لابل اقرى البعيرة البقرة والابل الامصار الكلبش كما في النظم وقيل شاة افضل
 من سبع البقرة اذا استويا في القيمة وسبع شاة افضل من بقرة كما في المحيط وقيل البقرة افضل لطيها للشار وقيل البقرة بالاجنب هم
 منه امي كل منها مخبري من فرد وهذا عند عامة العلماء وقيل سبعها النجعة منه والباقى تطوع كما في النظم والفتوى على الاول
 كما في قاضيان في التشكيل اشعار بانه لوضعي اربعة عشر بقرتين مشركتين بنهم جاز كما في المنية الى سبعة هذا عند عامة العلماء
 وقيل يجوز البعير عن عشرة كما في النظم ان لم يكن لفرد منهم اقل من سبع حتى لو كان اقل منه لم يجوز وصار كما فلو كان
 نصيب لكل او البعض سبعة او اكثر جاز عنهم جازوا ان كان بين اثنين نصفين جاز على الاصح لان نصف السبع كمن الثلثة الاسباع
 كما في الهداية وكذا جاز على الاصح لو كان بين ثلثة او خمسة او ستة كما في الزاهد وفي الكلام اشعار بانه لوضعي عنه وعن ستة من اولاد
 وجعل لكل سبعة جاز الا انه غير ظاهر الرواية وعن الشيخين ان لكل صغار او كبار او فعل بامرهم يجوز وان فعل بغير امر الكل
 او البعض لا يجوز على احد اتفاقاً وعند الحسن لوضعي عن نفسه وعن خمسة من اولاد الصغار وام ولده ولو بامر بالهم بغير امر
 وقال ابو القاسم يجوز عن نفسه فقط واعلم انه اذا لم يجد النجعة الاغبين فاحش قال نجم الامة لا يلزمه شرها ولو لم يجد
 في دولته ايضا قال يلزمه المشي لطلبها الى موضع يشي المشي شاة عادة وقال غيره يلزمه المشي الى موضع يشي المشي شاة وان كان
 بعيد ما لم يزد على مدة السفر والاول شبه بالصواب كما في المنية ونقسم اللحم امي يصح قسمته بين الشركاروزا لانا

بيع الاضحية جزافا لاحتمال الربو وتحليل بعضهم بعضها هنا لم يجز لانه بهتة مشاع ليقسم الا اذا ضم معه اى اللحم شئ من نحو
اكارعه جمع كراع هو ما دون الكعب من الدواب او جلده او راسه وشحمه فقيم جزافا لانه صرحت الجبل الى خلافه فلو كانوا سبعة
وجعلوا اللحم سبعة والراس مع قسم واحد والاكرع مع اربعة والجلد مع اثنين جاز كما فى الظهيرة ونسبة التحليل كما فى قاضيان
وفيه اشعار بان لو اخذ بعضهم اللحم والسطح وبعض اللحم اكثر من السبع جاز لان الزيادة بازاء السطح كما فى المعنى وصح فى ظاهر الرواية
للحاجة اليه ومن الى يوسف بن الاصح اشترى اكرع ثمة غنية او فقيرة جملة او متفرقة فى بقرة او سبع شياه مسخرة موجبة بالسبا
اولا الاضحية اى الضحية المستترة كما فى قاضيان وهذا الاشتراك قبل الاشتراك اى شراء الغنى او الفقير حسب احتراز عن الاحتكاك
فان الاشتراك بعد قيل لم يجز من الفقير لانه اوجبها بالشراء فضمن جهة الشراء وقيل الغنى اذا شارك تصدق بالثمن لان ما زاد
على السبع غير واجب عليه وبالشراء قى اوجبه على نفسه وعن ابى حنيفة راج ان الاشتراك بعد مكرهه كما فى الاختيار ونصحه
الاب والوصى على الاصح من مال طفل عتق وقال محمد وزفرج ان الاب يضي من مال نفسه كما فى المداية وقيل لا يضي
على الاصح من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب بالصحيح انه يضي على ما قال القدورى والجهد كالأب عنه عدمه كما فى الاختيار والكلام
مشعر بانه لا يجب عليه ان يضي عن طفل فقير فى ظاهر الرواية وعنه انه يضي عنه قيل يضي عند الشيخين لا عند محمد وزفرج كما فى المحط
والفتوى على الاول كما فى الكفاية وعنه يثنى ان يضي عن ولده وولد ولده وذكر اداسى ولا يضي عن رقيقه وام ولد وبنته
كما فى النظم فيما كل الطفل ما لم يكن من الضحية وما لم يكن من اكله من اللحم وغيره يبطل بانه يتفق بعينه كالشرب بالاستسلا
كالاباير وسياق وفيه رمز الى انه لا تصدق الوصى من الضحية والاضمن كما فى الخلاصة والى انه لا ياكل غيره ولا يبطل
بالطعم لكن فى جامع الصغار ان الاب والوصى او الجهد يطعم الصبي وعياله وخدامه وياكل الابوان منه ويجوز ان يشترى بذكر اللحم
مطعوما للصبي كالخبز وان شحى من مال نفسه فهو كاضحية واول وقتها اى الضحية بعد صلوة العید للحديث وفيه إشارة
الى انه لا يضي قبل تقد الامام وكذا بعده قبل السلام فى ظاهر الاصول والى انه يضي بعد سلام واحد وعن الحسن بن عرفة ان لا يضي
قبل الخطبة والى انه لو كان الامام محدثا وجبنا جاز الاضحية وان اعيد الصلوة لانهما مقبولة عند الشافعى كما فى النظم والى انه
لو فاتت الصلوة فقتة او عجزت بعد الطلوع وهو المختار لانه صار حيث ذكر السواد كما فى الوقعات وذكر فى المحيط انما يجز
فى اليوم الاول لا بعد الزوال وامام فى اليوم الثانى والثالث جازت قبله لانه يصل فيها على وجه القصار ولو شك فى اليوم الا
فاحب ان لا يخرج الى اليوم الثالث والا فاحب ان تصدق كله ان حج فى مصر لان الصلوة على الجهد ولو قد مست
احتمل تشاغل عن الصلوة ثم العبدة لمكان الاضحية فلو كانت فى السواد والمضى فى المصر جازت قبل الصلوة وبالعكس
لم يجز الا اذا بعثت الى ما يبلح القصر فيه من خارج المصر ففى بابا بعد الطلوع لما مران العبدة لمكانها وهدية حيلة للضحية قبل الصلوة
كما فى المداية وغيره واول وقتها بعد طلوع فجر يوم النحر العاشر من ذى الحجة ان حج فى غير هاسى غير المصر من القصر
والى باغات والبوادي لكن فى النظم وغيره ان اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلوة اقرب الائمة منهم وفى المحيط ان الوقت

المستحب لابل المصرب بعد الخلطة وغيره بعد طلوع الشمس اعلم ان في المتن قسما اذا التضحية عبادة لا تختلف وقتها بالمصر وغيره فلو
 فاول وقتها في حق المصري والقروى طلوع الفجر الا انه يشترط لابل المصرب تقديم الصلوة عليها فعدم الجواز لفقد الشرط
 لعدم الوقت كما في المبسوط واليه اشير في الهداية وغيره ولعله اشارة الى ما اختار بعضهم ان وقت الجوز في حق المصري
 بعد الصلوة او بعد ضيق وقتها اذ لم يصلوا بعد الزاكر كما في الزاهدى واخرى اى وقت التضحية ان فوج في مصر او
 قبيل غروب الشمس من اليوم الثالث عشر للاثران العاشر افضل ثم الحادى عشر ثم الثانى عشر كما في الهداية
 وفيما شعار بان التضحية يجوز في اليلتين الاخيرتين لا الاولى اذ الليل في كل وقت تابع للنهار يستقبل الايام الاضحية فانه تابع
 النهار باض كما في المضمرات وغيره فيه اشكال لان ليلة الرابع لم يكن وقتها بل غلات الا ان يقال المراد فيما بين ايام
 الاضحية واعتبر الاخر اى آخر وقتها للفقير وضده الغنى فلو استغنى في احد الاولين وقتت في الآخر وانقص النصاب
 بالبرقة او الانفاق او غيره بما سقط الاضحية ولو اقر ثم استغنى وجبت ولو ضفى في احدهما فقير ثم استغنى في الآخر عاد على الجنا
 كما في المضمرات وقيل لم يعد وبه نأخذ كما في الذخيرة وغيره والولادة والموت فلو ولد في اليوم الاخر فعلى ابيه الاضحية
 له كما لو مات في الاخر سقطت حتى لم يجب عليه الايصار ولو مات بعد الاخر فبالعكس والمور وامثلة فانه لو اشتري
 بغيره في الاضحية فسا فر في الاخر جاز بغيره الا ان لم يجب عليه كما في المحيط ولو اسلم الكافر في الاخر ابلغ الصبي او اقام المسافر
 وجبت كما في المنية ولو قدم مسافر ببلدة وعزم الإقامة فيه خمسة عشر يوما لزمه الاضحية وصلوة العيدين والجمعة على ما قال
 قاضيان في اماليه كما في بحر المحيط لو اعتق فيه او تمت سقطت كما في الزاهدى وكمره الذبح كراهية تنزيه في الليل اى في
 ليل تتخلل بين هذه الايام لاحتمال فقد شرط الذبح وغيره فاستحب في النهار كما في النهاية ويستحب اذ مضى ايام النحر
 ولم يضح الغنى او الفقير النافذ للاضحية بان قال نذرت ان اضحى شاة او اضحى ولم يسم شيئا فانه يقع على الشاة كما في الخلاصة
 او قال فيما ملكه اضحى به او على ان اضحى او شاة على ان اضحى كما في الكفاية ويقضى فقير شرعى للاضحية بان نذر عند الشراء
 ان يضحي به فاللام متعلق بالنذر وشرى جميعا بصدقه اى يقضى بصدق الاضحية الواجبة بالنذر او بالنية عند الشراء
 ولم يصدق على امته وزوجه وكذا زوجته عبده كما في المنية والاطلاق مشير الى ان القليل والكثير سواء في ذلك فلو اوجب
 على نفسه عشر اضحيات لزمه الكل على المختار وقيل اثنان كما في المضمرات حية لان الاراقة انما عفت قربة في زمان
 مخصوص وهذا بيان الافضلية كما في الخلاصة فان تصدق بغيرها اجزاءه فان تصدق بها كالتصدق بالعين فيما هو المقصود
 كما في الذخيرة وان ذبحها وتصدق بلحمها جاز فان كان قيمتها اكثر تصدق بالفضل ولو اكل منها شيئا
 غرم قيمته وان باعها بما يتغابن الناس تصدق بثمنها وبما لا يتغابن بالفضل كما في المحيط واعلم انه اذا ملكت تلك الاضحية
 وجب اخرى عند امته بخار او كذا عند غيرهم ان لم تكن معينة والا فلا شئ عليه فان اشتري اخرى فوجب الاضحية
 فالأفضل عندهم ان يضحي افضلها ويضحي بالافضل عند امته بخار ان كان غنيا والافضل لكل كما في النظر وغيره

ولقضي المعنى غير النافذ الاضية تصدق قيمتها اى قيمتها يصلح للاضية كما فى العلامة او قيمة شاة وسط كما فى الزايدى ونظم
 وغير ما شمرى الاضية او لا شمرى وانما شمرى الى انفاة الصد لان شاة المعنى مع القيمة غير موجب عند الاكثرين وذكر الزايدى
 انه لو لم يصح حتى مضى الايام فلما شى عليه وروى انه تصدق بقيمة شاة واعلم ان وجوب الاضية بالشراف افضل اخاف فيه
 الروايات والمشايع فقال بعضهم ان كلام الزيادات: ال على ان شاة الموصى موجب لها كلام النوا على انه غير موجب
 على ما روى عن الشيخين وذكر شيخ الاسلام ان شاة الموصى غير موجب باتفاق الروايات وشرار المعصومين كلام الرواية
 وروى الزعفرانى انه غير موجب وهو المختار عند الشمرى وذكر المولى ان شاة الموصى غير موجب فى ظاهر الرواية
 وروى الطحاوى انه موجب كما فى الاضية وذكر فى المشايخ ان من شترى شاة تلبثت بالنية عند الطحاوى
 ولم يتعين عند الجمهور الا ان يقول على ان انعمى بها او انعمى بها والمختار ما فى المتن على اول عليه كلام خزانة المفيتين
 وصح الجذع بفتحين وهو فى اللغة من جنس الضمان ما تم له سنة ومن المعزاد فى السنة الثانية والبقرة اثنا
 والابل الخامسة وقيل غير ذلك كما قال ابن الاثير وفى الشريعة ما تلى عليه اكثر احوال عند الاكثر كذا فى الكافى وفى اكثر
 فى المحيط بما دخل فى الشهر اثنا من وفى اخراته هو ما تلى عليه ستة اشهر وشى وانما يجوز اذا كان عظيم الجرم اما اذا كان صغيرا
 فلا يجوز الا اذا دخل فى السنة الثانية وفى المحيط معنى كونه عظيما انه اذا راه الانسان لطيفه ثنيا وفى الزايدى هو عند الفقهاء
 ما تم له ستة اشهر وذكر الزعفرانى انه ما يكون ابن سبعة اشهر ومنه ثمانية او تسعة وما روى ما حل وانما قال من الضمان
 لانه لا يجوز من المعز وغيره بلا خلاف كما فى المبسوط ونحوه لكن فى العلامة العنوز من المعز كما جزم من الضمان ما تلى عليه
 اكثر احوال وصح المعنى كالكريم وهو ما تلى ثنية بالكسر والساكن من الاربع التى فى مقدم الغنم فصاعدا
 اى فذهب السن مال كونهما زائدة على الثنى من غير اى الضمان وهو اى الثنى ابن حمل من الضمان والمعز
 الاخص من الغنم والاحسن مع الجذع وهو من الضمان ابن ستة اشهر ومن المعز حول الى آخره وابن حولين من البقر
 ومن جمبو الفقهاء هو ما دخل منه فى الثالثة كما فى الكافى وابن خمس من الاحوال من الابل وبهذا نفى الثنايا
 ابن حول وابن ضعف ٤ وابن خمس من وفى خلاف وخف يد لكن فى كتب اللغة هو من وفى خلاف وفى السنة الثنا
 ومن وفى خف فى السادسة وبهذا فى المحيط الا انه قال هو من الغنم ما دخل فى الثانية ثم قال بذلك قول الفقهاء فهم يوافقون
 اهل اللغة فى الاكثر وفى الزايدى من الابل ما دخل فى الخامسة والاول اصح وفى الاكتفاء اشعار بانها لا يدرج الجذع
 والحمل والعجل والفصيل كما فى المضمرات ولا الوحش الا ما ذكرنا فى الذبايح ويندرج للاضية التولار بالفتح الذى
 من شاة وغيره وكذا الجرب لان الجرب فى الجلد وانما يدبجان اذا كانتا سميتين كما فى الكافى ولما قل ان تعيين استدا
 القيد بالجفار والجار التى لا قرن لها خلقه وكذا الغطار التى ذهب بعض قريتها لكسر واخيرة فان بلغ الكسر الى الحرف لم يجز
 وكذا النمار التى لا انسان لها يخلق وهذا فى ظاهر الاصول وعن ابى يوسف ان من سبب اكثر ما لم يجز وعنه ان من سبب اكثر

من النصف جاز كما في النظم ويندج مقطوعة اللسان المتعققة وقال الزنجبسي انها الشاة لا البقرة لانه يانذ العلف باللسان
والشاة بالسن كما في المنيّة وانحصى بالنص فيندج العاجزة من الجمل والصغيرة الاثنتين وكذا التي بها الكلى والسعال
كما في النظم واعلم ان الكل لا يجاوز عن عيب والمستحب ان يكون سليما عن العيوب الطاهرة فما جاوز منها جاوز مع الكراهية
كما في المضمرات لا يندج عجفار لان في عظمها من النزال كما في النظم ولا بأس بالمنزلة كما اذا كان لها بعض الشحم كما في المحيط
وقال المصنف ان اذنا شرع الشاة او البقرة في غير وقتها وكان في عظمها من جاز وعن بعض المشايخ لا يندج الخشاش لانه
لا يندج لحمها كما في المنيّة وعرجار المشي برجلها العرجار الى المنسك اى المذبح فلو شئت بثلت قوائم وضعت
الرابعة وضعا خفيفا على الارض وستعان بها تامل جاز ذكره شيخ الاسلام كما في الكرماني واعلم انه لا يندج نخس
لم يكن له احدى الحاتين او ذهب يافه واماني البقرة فلا يمنع الا اذا ذهب كلتاها كما في الخلاصة ولا يجزى اجلا له التوليا
الا بحيث كما في الطهارة ولا يندج عند هاهنا ذهب من الاضيحة اكثر من ثلث اذ ثلث او ثلثا او عنيها او اليها او ذنبها
او اجابت اذ لا اكثر حكم الكل وعنه ان الربيع مانع عنه ان ثلث وعنه ان الزيادة على النصف وسهوتها وفي النصف عنها
روايتان اختار ابو الليث انه اذ بقي الاكثر منها من نحو ما جاز وعليه الفتوى كما في الزايد وذكره في الدرّة الفتاوى وان كل عيب يانع لها
ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالاجماع وان كان اقل منه يجوز بالاجماع وان كان بقدر الثلث يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز وكذا
في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العين ظاهر اما في حقائقه قالوا اشد المعيبة بعد من العلف يوما او يومين ثم يقرب العلف منها
قليلا قليلا فاذا اراد من موضع اعلم به ثم تشد الصيحة وتقرب العلف بهذا فافتاوت بين الموضعين ان ثلثا فالذهب ثلث
وان نصف فنصف وعلى هذا كما ذكره الزايدى والكلام شبيه الى انه لا يندج التي ليس لها اذنان او احد هما وعن الطرفين انها
اذا خالقت بلا اذنين جاز كما في المحيط والى انه لا يجمع ما ذهب من الاذنين على ما قال ابو علي الرازي وقال ابن سامة ان يندج
كما في المنيّة والى انه لا يندج العميارد والعوراء والمقطوعة الالية والذنب فلو خلقت بلا ذنب فعن ابى يوسف رح انه لا يجوز
كما في المحيط والمراد من الذنب العظم الطويل فاشعولم تقبله الا عند خيمه العورى فانما منه كما في المنيّة والاصل في العيوب على ما قال
بعضهم ان كل ما يزيل المنفعة على الكمال والجمال على الكمال فهو مانع كما في المحيط وهذا كله ان كان معيبا عند الشر او اذا كان
بعده فقد منع في حق المومر لا المعسر في رواية ابى سليمان واماني رواية ابى حفص فغير مانع اصلا كما في النظم وغيره وان مات
قبل النحر اصبحت مما اشترى كوفى بذه وقال ورثة وهم كبار للثب الباقية النحر وما عنه اى عن الميت وعلم صح منه
ونعم تمسنا وعن ابى حنيفة رح انه صح وتصدق الورثة حصّة الميت وذكر الزعفراني انه صح عند الطرفين وما عنه ابى يوسف
فالميت ان اوجبها بعينها اجر الورثة على الصيحة عنه والافلا وفيه شعار بانه لو اشترى الاضيحة ولم يبيع حتى مات كان ميراثا عنه
فالورثة ان كانوا سبعة فضحوا بها عن النفس جاز كما في النظم كبقرة ذبحها ثلثة عن اصيحية ومتعة وقران في الحج فانه يبيع وكذا
لو نذج سبعة عن تلك وعن الاحصار وجزا الصيد واخلاق والعقيقة او التطوع فانه يبيع في ظاهر الاسول وعن ابى يوسف

الافضل ان يكون من جنس واحد فلو كانوا مختلفين في كل واحد متقرب جاز وعين الى خيفة ح انه كيره كما في نظم وان كان
 احدهم اسي الشكر كما في هذه الصورة او غير ما كافر او مريد اللحم لا يصح ويكون الكل سحالا لانه ليس متقرب فيه اشعار بانه
 لو كان بعضهم منظوما وبعض مريضا في العام الماضي جاز عنهم وكان القائل متطوعا فيصدق للتصديق قيمة شاة وسطا كما في نظم
 وياكل الغني غير الموجب على نفسه الاضيحة كما هو المتبادر منها اسي من تلك الاضيحة فلا ياكل الغني الموجب بالانذار وغيره
 وكذا الفقير النادر والاطلاق والاعلى انه لو نسي عن ميت بغيره من مال نفسه جاز اكل المضحي هو المختار لانه المالك للشواكست
 وكذا الوضحي عنه بامر من له والمختار ان لا ياكل لانها ملك الميت فتصدق كما في المضمرات وغيره ولو وكل اسي طعم الغني المذخور
 من شياخ استجابا وميب من شياخ فقير او غنيا مسلما او ذميا ماشاء وندب التصديق بشاها على الفقير واتخاذ نصيبا
 بثلاث الاخر الاقارب والادغار بثلاث كالاتية واشتم للعيال به هو النسة والدرجة للمتصدقين امارجة السائقين فان ياكل
 منه بقدر ما يظفر ثم تصدق بالباقي واج ان ياكل ويذخر كله له ولعياله وهذا درجة العوام كما في كفاية اشعبي وفيه اشعار بانه
 لا ينقص عن الثلث وهو مستحب كما في الاختيار ويستحب ان ياكل منها المضحي كما في الذخيرة وينبغي ان يصرف الى فقره الراسخ ان كان
 الاضيحة فيه فان المتعبير مكانها كما في الخلاصة وندب تركه اسي ذلك التصديق ويجوز ان يرجع الى الندب لذي عيال
 اسي لمن عليه نفقة جماعة طرف نذوب توسعة عليهم اسي العيال وفيه اشعار بانه لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترك نذوبا وكذا
 الذبح بيده ان احسن اسي التفحية اسي علم شربة الطما قد على ذلك والايحسن امر غيره به وفيه رمز غني الى انه يستحب
 ان يحضر التفحية بنفسه لانه غفر له باول قطرة من دمها باخيره ومن الادب ان ينوي بها للتقرب ويربطها قبل ايام النحر فان فيه
 اجر عظيم ويحبته في استسماها وشغلا ما ويقلدها ويكلها ما وان يكون الذابح طاهرا كما في الزاهدي وسمته الآداب
 في الذابح وكرو في كتاب الاضيحة لانها قريبة ولو نذج جاز بخلاف المجوسى وتصدق بجلدها لانه جاز بها
 او لعياله اسي يستعملها كاجواب والمنخل والغراب والبيضة والواو كاسا او خفا او لعا او غيره فلو عمل جرابا واخره لم يحز وعليه
 تصديق الاجرة كما في الظهيرية او يبدله اسي بيع الجلد بما ينتفع به باقيا كالثوب يليسه وقد رطب به وقبل لا يحجز به
 بالثوب كما في قاضيان فان بيع الجلد بغير ذلك مما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك كالدراهم والمطعومات تصدق بممنه
 لان القرية استقلت اليه وفيه اشعار بكرة اهته هذا البيع وبانه لا يبدل اللحم بما يقبى والصحيح انه كالجلد فلو اشتراه به جاز ولو اشتريه
 مما لا ينتفع به الا بعد استهلاكه لم يحز وقبل لو اشتري به لعا ما جاز كما في الكرواني وذكر في الزاهدي انه قول الطرفين اما على قول
 ابي يوسف ربح فالبيع باطل لانه كالوقف وفي المحيط لا باس ببيع به الدراهم لتصدق به او ليس له ان يبيعه بها لينفقها على نفسه
 ولو فعل ذلك تصدق بها وفي الميتة لو اشتري بجم الاضيحة شيئا ما كولا فاكله قال علي بن احمد لم يجب عليه التصديق بثمنه استجابا
 وقال ايضا اذا وقع اللحم الى فقير بنية الزكوة حسب عن الزكوة وقال صاحب المحيط لا يجب في ظاهر الرواية لكن لو دفع الى
 ثم دفع اليه بنية حسب واعلم انه لا يحل ان يحجز من الاضيحة والا ان يحلب لبنها وان فعل تصدق بذلك لا يدفع جلد او راسها

اجرة القصاب ولا يحل له ان يركب ولا ان يحمل عليهما فان فعل ذلك نقصا تصدق به وكذا ان اجره كما في السراجة ولو غلط اثنان وفتح كل منهما شاة صاحبه باذنه ولا يصح عن كل منهما واخذ كل مسلوخة من صاحبه بلا غرم فله اكله ثم علما فيحمل كل وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه قيمة شاة وتصدق كل بتلك القيمة ان مضى الايام ووضح التضيحية لنفسه بشاة الغصب من لده الصغير والكبير وعبد المازون المستغرق الدين وغيره لان الغاصب ملكها بسابق الغصب اي ملكها بالضمان مستند الي يوم الغصب لسابق فكان التضيحية وارادة على ملكه وقيل انما يجوز اذا ادعى الضمان في ايام النحر وعن ابي يوسف وزفرج انه لا يصح كفا في الكفا في وفيما ذكر من اراد الهدية لغيره ان ليس بنبيه وبين ما في الكفا في انه ملك عند اداء الضمان شئ من التنافي كما ظن فانه اعتمد على ما حقق في الغصب كما اعتمد الكافي عليه وذكر الاداء فقط فذكر وفيه اشارة الى انه صح بما سرق من احد وعن ابي يوسف لم يصح كفا في النظم الا يصح التضيحية بشاة الوديعية والعارية والبضاعة والمضاربة والزوج والزوجة والبر من النكاح او الحفظ كفا في النظم لانه ذبح ملكا لغيره فانه لا يملك الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديعية كفا في الظهيرة واليه اشارة شيخ الاسلام كفا في الذخيرة فقال المصنف متواردا ينبغي ان يصح اذ يصير غاصبا بمقتدات الذبح كالاضجاع وشد الرجل فالذبح واراد على الملك وروى يمنع الغصب بجواز ان يكون نحو الاضجاع وشد الرجل للحفظ ولو سلم كان الذبح واراد على الغصب لا الوديعية ولا يخفى انه غير موجه لكونه منعاً على السند ولو سلم منعه لكونه سداً فمردود بان المراد الاضجاع بنية الذبح كما صرح به الظهيرة وان الذبح واراد على الوديعية صورة والملك المستند مفعول على ما ذهب اليه المصنف فتأمل نعم شكل ما ذكره بما تقرر ان الملك في الغصب لا يثبت بدون التغيير ولا يتفقد به بل انحواد الضمان وفي ثبوته كلام وضمنهما اى المفضوطة والوديعية اتفاقاً والضمان الدال على قطع المفضوطة لطاقة حسن الاختتام بلا شك لمن له ذوق الكلام

كتاب الصيد

عقب بالاضحية لانها واجبة وذابح الا اذا كان للتبلي فيكون مكرها وهو مصدر صا وكفرت علم اذا اخذ فوصا وذلك صيد بمصيد صيد وهو على ما قال الميرزا حيوان متمتع متوحش لم يعل لا يمكن اخذه الا بحيلة فخرج عنه بالمتنع مثله الدجاج والبط اذا المراد منه ان يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جبهما وبالمتوحش مثل الحمام او مغنا ان لا يالف الناس ليلاً ونهاراً وليطعم ما توحش من الالهيات ودخل به متوحش يالف كالطير لا يمكن اخذه الا بحيلة اى لا يملك احد في القاموس وغيره الصيد متمتع بالمالك له فالصيد اعم من الحلال فيشكل ما قال ابن الاثير قبل لا يقال للشئ صيد حتى يكون متمتعاً بالمالك له اعم من المأكول صيد المملوك ارانب وطحالب كلام الكرماني ناظر الى انه لا يطبق على الآدمي حقيقة واذا ركبت فصيدى الا باطل اى الشجعان وسببه النشاط وحكمه الملك عند الاقتد ولو حكما ايضا ثم الصيد يشبهين بالحيوان والسهم فاشارة الى الماويل فقال يحل صيد كل شئ من اب كالحب والفند والفند والاسد

وابن عرس الدب الخنزير وغيره باو ذى مخلب كالصقر والبازي والباشق واي اداة وغيره باو ذى شعرا بان لا نال به والمخلب
لم يحل صيده بلا ذئب لانه لم يخرج كما في الكرماني وانخرج الاتى بمعنى عن التفصيل فالاداء صيد كل سبع واريد باصا وبالنا ب والمخلب
دون ماله ناب ومخلب كما في الذبايح شتر طاعله اسي علم كل ذى ناب كل ذى مخلب فخذ الصيد بطريق الشرع فكل ما ذكرنا
من السباع ان علم من حل صيده من وعن ابي يوسف رح انه يستثنى منه الخنزير لكونه نجس العين كذا الاسد والدب لانهما
لا يعلمان للغير للتمتع وانحاسته وقد يلحق اداة بالدب الكل في المضمرات وغيره ففى ظاهر الرواية امكن تعليل الكل
فشرط العلم لم يخرج الاسد والدب واي اداة كما نحن وما قال السعفا في ان الاسد والدب لا يتصور فيما التعليم فقد قال
في البيع بخلافه والخنزير عند ابي حنيفة رح ليس بس العين على ما في التجريد وغيره على ان الكلب نجس العين عند بعضهم وقد قل
صيده بالاتفاق والبار متعلق بحل وفيه اشعار بان الصيد يكاب باخذ من ان لم يعلم كما في المنافع والاولى توحيد الضمير
وجرحهما اسي قطع السبعين جرحا من الصيد ليحقق زكوة الاضطرار فلا يفتوا او جرحا اسي جلسا على صدره حتى يقتل لم يحل
قتل هذا عند مجرح واما عند جرحه فالحل والقوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه البازي والصقر فانها لو قتله جرحا
او خنقا حل بالاتفاق كما في النظم فماني قاضيه ان اخرج شتر ومقتول البازي حلال ولم يحل احدها على ظاهر الرواية
والاخر على غيره كما نحن والاكفار مثله الى ان الاداء ليس لشتر ومنهم من شتر ومنهم من شتر ان كانت اجراته صغيرة
كما في المحيط وغيره وشتر ارسال مسلم او كتابي السبعين من لو انفلت من صاحبه فاخذ صيدا وقتله لم يؤكل كما لو قتل
بلا علم بارسال احده لانه لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى سميها حال مخالفتها اليه لارسال فشرط اقتران التسمية بغير
عند ارسال ثم جرحه معها فان جرحه واخذه وقتله لم يؤكل وفيه تذكير لما مر من شتر ارسال فلو ارسال فلو ارسال فلو ارسال فلو ارسال
او صيد لم يؤكل بخلاف الاحمد س كما في المحيط وغيره على مقتنع بالقوائم او انجباين متوحش
اسى متفر اسي على صيد يؤكل منقته اخرى فيشرط ارسال على الصيد ولو غير معين فلو ارسال على صيد واخذ صيدا اكل الكل باو
في وجه الارسال كما في قاضيه ان وشتر ان لا يشارك في جرح السبع المعلم بفتح اللام الشدة ما لا يحل صيده
من سبع غير معلم او معلم غير مسل او تارك التسمية عدا ونحوه فلو ارسال السبع المعلم وشاركه غير المعلم في جرح صيد لم يؤكل لانه اجمع فيه
المبيح والمحرم والاحراز منه ممكن فيرجح المحرم احتياطا ولو شاركه في اخذه دون الجرح كره كراهته تحريم على الصحيح كما في المحيط وفيه
بانه لو رده عليه فمى او وجب حل كما في الاحتياط لكن بشرط ان لا يشارك في الرد من لا يحل صيده كالمجوس والحرابي و
بشرط ان لا يطول للاستراثة ومقتته اسي توقف المعلم بعد الارسال فلو كمن استغنى الفقد في ارساله نحو اخذ صيد
وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله فلو ارسال البازي فمكث ساعة على الكمين ثم اتبع الصيد وقتل فلا بأس باكله ولو اكل خيرا
بعد الارسال او بال لم يؤكل كما في المحيط فالاولى ان لا يستغل بعمل آخر بعد الارسال كما في النظم وغيره ان عدم الطول امر غير
مضبط وما حصل ان شرط هذه الجارحة خمسة العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة وعدم الاشتغال بالغير وكان عليه ذكر

شرط سادس هو ان لا يقع عن طلبه بعد الارسال كما في النظم وغيره وعلم المعلم بضم الياء والميم ترك اكل الكلب من ذوات النمل
هو في الاصل كل سبع عقور غلب الذئب كما في القاموس فشيء ما فيه ترك اكل كونه سائر السباع كالقرد وغيره كما نزل لانه
شرط فيه الترك والاجابة واعيا ومسلما لان عادة الافراس من النمل كما في الاختيار والكرواني وغيره ما ذكر في النظم وغيره
ان الفهم مستثنى منهم فانه الكلب فلا يبعد ان يكون المعنى ترك اكل السبع الكثرة الاستعمال وهو الكلب الفهم لا غير ذلك لم يغير
الحكم البواتي ثلث مرات متواليات لانه معتبر في كثير من الاحكام ولم يعتبر الاقل لاحتمال ان الترك للشيء او خوف الضرب
فيحل في الرابع وهذا ظاهر الرواية للصاحبين رواية عنه واما ظاهر رواية في علم السبعين فالتفويض فيه الى راي المعلم
او الصيادين في التقدير لم يعرف اجتهاد او انما قال كل لانه لو شرب من دم الصيد لم يضر وانما ترك مفعوله سيم الجملدوا لعظم
والجناح والظفر وغيره كما في قاضينان وغيره ورجوع البازي بدعائه اسي يعلم علم ذي الخلب عند هاجر جوعه الى صاحبه
بدعائه اياه والاحسن اجابة الصقر له واعيا ومسلما فان كل منهما شرط له كما في الكرواني وغيره والصقور كل صيد به طائر والبا
بالتحقيق والتشديد نوع من الصقور كما في القاموس وغيره فان اكل الكلب في حالة الاصطبا وشيا من نحو اللحم بعد تركه
اسي الاكل ثلث من المرات تبين جهله اسي بانه لم يغير معلما وانما ترك الاكل لا يعلم فلما يوك كل ما قد صار ذلك الكلب
قبلة سوار قد واد لا وقيل كل منه ما صار قبلة ثلثة ايام او اكثر كما في النظم وقد بقي في ملكه في البيت والمفاضة والادفع الاخر
فيحرم ما بقي منه ولا يحرم عندها والاول الصحيح كما في الزاد وفيه اشعار بانه لا يحرم ما اكل اذا حكم بالحرمة لا يتصور الا في محل قائم
وقد فات المحل بالاكل كما في الكرواني واليه اشار في الكافي وغيره وههنا اشكال بان الحكم بالنسي لا يقتضي الوجود والاثر انما يحكم
بحرمة الامنة الميتة عند دعوى الولد جريتها ولا يوك كل ما يصيد بعده حتى يعلم ترك الماكل ثلثا او حكم المفوض على المدين
فلو فر البازي من صاحبه ثم صاوم يوك لانه جاهل ثم اشار الى بيان الثاني من الشيعين فقال وشرط احل الرمي اسي رمي المسلم
او الكتابي السهم الى منع متوش يوك التسمية عند الرمي في شتر ايضا بشتر الطالنج فلورمي صبي او مجنون لم يعقل او مجوسيا
وقتل صيد لم يوك وشرط الحرج فلورقة السهم لم يوك لفقد الزكوة وعدم شرط الادمار مع اختلاف السابق في النظم وشرط
ان لا يقع الرمي او ماموه عن طلبه اسي الرمي اليه ان غاب عن بصره متحيا ملا سهمه اسي حامله اياه وقد توهم من
المصنف الى الوهم في ذلك لظن ان التحامل بمعنى اكل غير وارد فان باب المجاز الشائع مفتوح وهو ملزم ومعنى التحامل الذي
هو التكلف في الطيران وانما خرج حمل السهم فيه اقتداء بشيخ الاسلام الرامي اذ لم يستقل بعمل آخر واتبع اثر الصيد فوجد وفيه
سهمه واليكون باثر سبع اكل استحسانا وانما شرط التحامل ليقين ان الحرج بالرمي لا سبب آخر كرمي آخر وقوعه على حجر حتى لو علم
يقينا بان الحرج برميته اكل لم يتحامل كما في الكرواني وتام تفصيل في المحيط وفيه اشعار بانه لو قعد عنه ثم وجد ميتا لم يوك
وبان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال بوجاهة رح انها مقدرة بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يوك وفي الزيادة
ان طلب اقل من يوم اكل كما في المضمرات ولما فرغ من بيان حكم المرسل اليه والمرمي عليه يتبين شرع في حكمهما حين نفصال

وان اوردكه اى الصيد المرسل او الراتى فى الاصطاد باسبع او اثم مال كون الصيد حيا زكاه فان ترك كما اى التذكية
 نحو احتى مات حرم وهذا اذا تمكن من ذبحه بان يكون فى الوقت ستة ومعه آله الذبح فاذا لم يتمكن منه بان لا يجد الآلة اصلا ويحب
 لكن لا يبقى من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة والاستعداد للذبح لم يؤكل فى ظاهر الرواية وعن الشيعين انه يحل وهذا اذا كان
 فيه من الحيوة اكثر مما فى المذبوح بعد الذبح واما اذا كان مثله فهو ميت حكما فيحل اجماعا كما فى الهداية وغيره والكلام مشير الى انه
 لو مات قبل وصول الذابح او مع وصوله او بعد وصوله بلا فصل اكل وبه نأخذ كما فى النظم كما اذا اقتله اى مثل حرمة قتله
 معراض بعرضه لا يخرج الجلد فى الاغلب لالحل كما فى الاختيار والمعارض كالحرب سهم له اربع قد ذوقا فاذارى
 به اعتراض كما فى المقائس او سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده كما فى القاموس او ببرقة
 بضم الباء الدال طينة مدورة يرمى بها القيلة ذات حدة وان جرته لاحتمال ان يكون ثقيله وفيه اشعار بان لو كانت
 ذات حدة حل لانه قتل بالحدة فاحاصل ان الموت ان كان بالحجر يقينا يحل وان كان بالنقل لا يحل كما لو وقع الشك
 اقتيما فان ماه بسيف او سكين فاجزى به بالحد يحل وان اصابه تقفاز او المقبض لا يحل فى الاختيار او رمى صيدا برياً
 او جربا وجزه فوق الصيد فى الماء لاحتمال الموت بالماء او وقع بلا ملة بعد الرمي على سطح او شجرة او ما لا يحتمل وقوع
 على الارض لانه متردى والاصل انه متى دخل على الصيد عسى ان لا يؤكل فهنا كذلك لانه يجوز ان يثقله التردى ولو سقط
 فلو وقع من العوار على السطح او الارض او الاجر المبسوط ومات حل ولغيره فى الحل والحرمه الزجر اى الاغراب بالصياد على نحو
 كتابه فمد لانه كالارسل فيما لم يرسل منه فلو انبعث احد بهما بنفسه على صيد فانزجر وزاد طلبه بزجر مسلم حل وبزجر مجوسى لم يحل
 وكما اذا لم يزجر ولو اجتمعوا اى الزجر والارسل من سلم او كتابى ومجوسى او دوشى او مرد لو حرم او تارك التسمية لغيره
 الارسل لانه اقوى من الزجر فلو ارسل مجوسى لم يؤكل وان زجره مسلم بخلاف العكس من الزجر المجوسى فى ذهابه فلو وقت ثم
 زجره لم يؤكل كما فى الذخيرة وان اخذ مرسل غيره ما ارسل اليه من الصيد حل لوجود الارسل ولا يشترط التعيين كما روية اشعا
 بانه لو اصاب غيره بانه حل كما فى قاضيهان ولذا الورى صيدا فاصابه ونفذ ثم اصاب آخر ثم حل الكل كما فى النظم قصيد
 السهم او السكين اى فقطع عضو منه كالاية ومات فانه حل المقطوع منه من الصيد لا العضو المقطوع منه بالخبر وفيه اشعار
 بانه لورى الى سلك حل المقطوع ايضا لان ميتة حلال بان العضو بان تمامه وتعلق بجلده فهو بحيث لا يقيم بالعلاج والاصل
 وتكثير العضو نظر الى انه قليل بحيث يتوهم تقارب الصيد بدونه فان لم يتوهم حل الكل على هذا الاصل وهو المسائل كما فى الذخيرة
 فان قطع الصيد بالنا او الشرة اى ثلثاه مع عجزه وثلثه مع ربه او قطع نصف راسه او اكثره اى الراس
 او قد اى شق طولاً بمصفين لكل كلمة اى المقطوع منه والمقطوع لانه لا يعيش ميتة وفيه اشعار بانه لو قطع عضو من
 حل الكل لغيره الاول لان الاول من القلب الدماغ كما رمى صائدا صيدا او رمى صائدا صيدا اخر فقتله الاخر
 فان الصيد يحوزان سليم بعد الرمي الاول فهو اى الصيد للماول لانه انخنه وفيه رمز الى انها لورى معا وادها بعد الاخر

قبل اصابت الاول فقتله كان له كما في النهاية والى انه لو علم ان القتل بالاول ملكه بالطريق الاول او القتل بضيق اليه وتماه
في البداية وحرم عليه المكان القتل بالثاني ومنه الثاني له اى الاول قيمته اى الصيد لا الشحان محجور حاشية عن اللقطة
لا حال عن المضاعف اليه كما لمن ان كان الاول شحنة اى اخرج عن خير الاتساع جزاؤه ما يدل عليه من حرم ومن
والا لکن الاول شحنة بان بقي منه فراه الثاني فقتله فللثاني لانه الاخذ وحل لتحقيق الزكوة وصيدا وجواز
ما يוכל من الحيوان وما لا يוכל كالذئب والخنزير لدفع الشر عن الغنم والزرع وانما اخرسته الصيد سيما صيد
غير المأكول شعرا برعاية حسن الاختتام فانه دال على عدم البقار

كتاب اللقيط واللقطة والابق

عقب به الصيد لانه في الغالب اسلم منه وكذا وجب الجمع والترتيب مما لا يخفى والمعنى لفظ اللقيط واللقطة والابق والابق في اللقيط
اسم مفعول من اللقط كالنصر وهو اخذ شئ من الارض قدر اتيه لم ترد وقا يكون عن ارادة وقصد كما في المقائس فوشى ماخوذ من الارض
وشتر عاقل لم يعرف نسبة يلحق في الطريق او غيره خوفا من الفقر او الزنا واللقطة بضم اللام وفتح القاف سماعا بالغة الفاعل
وسكونها قياسا بمبالغة المفعول كما في الطلبة وقال الازهرى لم اسمعها بالسكون لغير الليث كما في المغرب وانما قيل له
بالفتح مجازا ليجعله كالداعى الى الالتقاط وقيل انه سم للملقط وبالسكون للملقوط والاول اصح كما في الاختيار وذكر في القاموس
انها بالضم والفتح او السكون والتجيين اسم مفعول من الالتقاط وكان التار للملقل فمى لغة الاخذاد الما خوذ وشتر عاقل
بما حافظه ليعرف مالكة سوار كان من الحجر من او العرو من او الحيوان والابق صفة من ابق العبد كجمع وضرب ومنع ابقا
وابا قاذب بلا خوف ولا كد على واستخفى ثم ذهب كما في القاموس وشتر عاقل من البشر فمن يالكه سو خلقه ثم شرع
في بيان احكام كل مرتبا فابتدأ بالاول فقال رفعه اى اللقيط وان لم يخف به اى احب وفصل لما فيه من الرحمة
وان خيف به اى ان جده في المار او بين يديه سيج حب رفعه ويفرض في قاضيه ان لا يستحب لو علم عدم الملك ويفرض
لو علم الملك لا محالة كاللقطة فان اخذ بلا خوف احب ومع الخوف يجب وذكر في الذخيرة ان اخذها فرض وان خاف
الملك ومباح ان لم يخف وذا بلان خلاف ثم طاهر الرواية ان الاخذ بفضل وقيل الترك وقيل الاخذ من الغزال فضل وفي المشايخ
قيل ان الاخذ بفضل في الحيوان الترك في غيره وقيل الاخذ في الغنم والترك في الابل والبق وفي المضمرات اول الصحر وفي
قاضيخان هو الصحيح سيما في زماننا واللام مشير الى انها نوحان ما لا يطلب صاحبها كالنواة وقشر الرمان واسنابل الباقية في الارض
بعد رفع الحصاد ويكفي الاخذ على المختار كما في كرامية الزاهدى وما يطلب وهو ما يجب ان يؤخذ ام لا ثم يعرف كما ياتي
وهو اى اللقيط حر في جميع الاحوال في الشهادة والكلح والاعتاق والجرارة والحد ونحوها لانه آدمى الا في وقت الحكم
بجته رقة اى بجته احد على انه رقيق فانه ميت يكون عبدا او محبة بمنية اقيمت على الملقط اذا كان اللقيط صغيرا او بمنية
على اللقيط او تصدقته اذا كان كبيرا كما في النظر ولفظة اى اللقيط بالرفع في بيت المال فلو انفق الملقط بلا امر الامام

ترج فيه وبامر وجه على بيت المال اذ مات في صغره وعليه اذ اكبر كما في نظم وفيه اشعار بان مجر الامر بالاتفاق كيف للرجوع
 كما قال بعضهم والاصح انه لا يرجع الا ان يامر ويقول على ان يكون ذلك دينا عليه كما في الكراني وجنانية من الدية ونحوها
 في بيت المال كما ان دية توفى لقتل خطا لبيت المال وفي العهد الامام ان يقتل قاتله وان يصلح على الدية وقال ابو يوسف
 ليس له الا الصلح كما في نظم وارثه امر تركته فان بيت المال ليس من الوارث في شئ كما تقر في محله له امر لبيت المال
 بعد الوارث النسب السببي الا اذا جعل الامام ولاه للملقة فانه كان له لان من العلماء من قال انه كالمعتق ولو ولى الى
 اللقيط الملقة او غيره بعد البلوغ جاز الا اذا اتاكم ولاه لبيت المال بان جنى فعقل عنه بيت المال فانه لا يجوز كما في الملقة
 ولا يجوز اخذ اللقيط جبر من اخذ امر الملقة لانه سابق البذل ان يدفع الى غيره باختيار فلو دفع اليه لم يأخذ منه لانه
 ابطال حقه بالاختيار كما في قاضيان وثبت استحسان النسب بمجر الدعوة ممن يدعيه امر من الملقة او غيره اذا
 لم يدع الملقة واللقيط امر فاذا مات لم يصدق الغير الاباحة وفي تخصيص النسب اشارة الى انه لو ادعى عبدا لم يصدق
 وفي ذكر الفصل اشعار بان المرأة لو ادعت انه ابنها لم يصدق ثم قيل من اذا كان له زوج والا فقد ثبت نسبة منها كما في المحيط
 ولو كان من يدعي جليلين حرين او عبيدين وعوضهما سوارا قاما البينة او لا وسوار وصفا او لا فانه صار ولد العاير شما
 ويزانه عدم الا ولو تية وفيه اشارة الى انه لو ادعت المرأتان لم تثبت النسب من واحدة منها قالوا وما عده فيثبت منها
 لكن عند التعارض لا بد من جهة هي نصاب الشهادة في روايته وامرأة في روايته فان اقامت البينة ثبت منها كما في المحيط
 لو ادعى اكثر من جليلين لم تثبت منه وهذا عند ابى يوسف وعنده محمد بن قيس ثبت من الثلث لا الاكثر وعن ابى حنيفة
 ثبت من الاكثر كما في نظم او كان من يدعي ممن يصحف منهما امر الجليلين حتى اذا اصابا لان يصحف احدهما
 فان ظاهره ان النسب ثبتت منهما ولو وصف احدهما وكون العطف بالواو ولا يعني من الحق شيئا كما لمن علامته
 ملصقة به امر جسد اللقيط وفيه رمز الى انه لو وصف واخطأ ولو في بعض ثبتت منها كما في المحيط فمن الظن ان كون
 مطابقا للواقع مجرد تأكيد والى انه لو اقام احد من المدعين بنية ثبتت منه بالطريق الاولى كما في المصنفات او كان المدعي
 عبدا فيكون معلوما على جليلين الفصل ليس بقاوح كما لمن وكان اللقيط حرا لانه قد يلد له حرة فلا يطل الحرية الظاهر
 بالشك كما في البداية وفيه اشعار بانه لو طهر ان وجهه امته كان عبدا كما قال ابو يوسف واما عند محمد بن قيس كما في الذخيرة
 والكلام مشير الى انه لو ادعى عبدا وحر فالنسب ثبتت منه لانه العبد كما في الكافي او كان المدعي ذميا وكان اللقيط
 مسلما متبنا لان لم يكن امر لم يوجد في مقرهم امر الذميين كصهرهم او قرية او متعب كبيت نارا او كنيسته وفيه
 اشارة الى انه لو ادعى مسلما وذميا فالنسب من المسلم والى ان اسلام اللقيط وكفره باختيار المكان هذا الظاهر الرواية وفي رواية
 الوجه لان البياقوي وفي رواية الاسلام نظر الصغير كما في الاختيار والى انه لم يعقب الزمي ومنهم من اعتبر فلو كان عليه امر
 كان كافرا ولو وجد مسلم في المسجد كما في المحيط وما شهد من المال حلية امر اللقيط كان له علما بالظاهر وفيه اشعار بانه

لوشد على دابة هو عليها كان الكل له وعن محمد بن ان كان بجال تيمسك عليها كان له والا فلا كما في المحيط صرف اليه امره
 الملقط الى ما يحتاج اللقيط اليه من الطعام والكسوة وغيرهما فالاولى بامر القاضي فانه قيل لا يحتاج الى امره فان المال له
 وتصديق في نفقة مثله كما في الاختيار والمملوك من الاجنين به نظر فائدة التقديم قبض بهيته وصدقة لانه نفع محض
 ولذا يملك امره وصيه وتسليمه في حرقة نظره لا يجوز له انتكاحه لعدم القرابة والسلطنة فاحس السلطان ثم في بيت المملوك
 وفي الذخيرة لا يامره بالاحتنة والاضمن ان يملك قيل هذا اذا لم يعلم انه ملقط والاضمن ولا تصرف ماله اسي تصرف
 في ماله من التجارة اعتبارا بالام في الكلام تسامح ولا اجارته اسي اللقيط لياخذ الاجرة لنفسه اعتبارا بالعم بخلاف اللام فان لها
 اجارته وانما احاد كلمة لارو المال قال القدوسي ان الاجارة والاول صح كما في الاختيار ثم شرح في الثاني من مباحث
 الكتاب فقال واللقطة المعهدة وكوشيرة امانة بالاتفاق لا يضمها الملقط الا بالتعدي او المنع بعد الطلب ان شهد
 عند القدرة شاهدين على اخذه لم يرد على رتبها فلو وجد في طريق او غيره وليس فيه احد شهد عند الطفرة فاذا انظر ولم يشهد
 ضمن الا اذا ترك الاشهاد وخوف ظالم كما في قاضيان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه ياخذ نفسه فوضا من دابة كما في المحيط
 وكيفية الاشهاد ان يقول شهد اني اخذت المملوك او من يملكه لاني انا او لقطته فلو على او عندي نقطة كما في الزاهد في غيره
 والا يشهد عليه ضمن بعد الملاك عنده لانه خاص به الاخذ ان حجب المالك خذ بالرد اسي انكر قول الملقط اني
 اخذت المملوك اليك قال محمد بن انما لم يضم لانا امانة على كل حال فالقول له مع اليمين ابو يوسف مع محمد بن في الاصح
 والاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشارة الى ان البالغ والعبي سوار في الضمان تبرك الاشهاد فاشهد ابو او وصيه
 ثم تصديق كما في المنية والى انه لو صدقه المالك لم يضم في ابا الاتفاق كما لو اقر انه اخذ بنفسه فانه ضامن بالاتفاق
 والى انه لو روبا الى مكانا ثم يملك لم يضم قال الساجم هذا اذا روبا قبل ان يتقبل عن ذلك لمكان الا فقد ضمن وعن محمد بن
 لوشي ثلث خطوات ثم روبا وقيل هذا التفصيل فيما اذا اخذ بنفسه واما اذا اخذ بالرد فلم يضم اصلا كما في المحيط
 وعرفت اسي وجب تعريف اللقطة التي تبقى كالذهب ونحوه كما ذكره المصنف بان ينادي جبراني كل جمعة من ضاع له
 شيء فيطلبه عندي كما اشير اليه في الذخيرة فلما حجة الى ذكر جنبها او صفحتها في مكان وجدت تلك اللقطة فيه
 فانه اقرب الى الوصول وفي الجماع اسي مجامع الناس كبواب المساجد والاسواق فانه الى وصول الخبر اقرب مدة
 لا الطلب بعد ما اسي زمانا يظن ان صاحبا لا يطلب بعده هو المختار كما في الاختيار وغيره وهو الصحيح كما قال المصنف
 وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية انه عرفه من نفسه كانت او خيسة وعن اصحابنا ان كان اقل من عشرة دراهم فما بقده ما يري
 كما في المضمرات ونعم انه عرفه لما تبين الكثرة وقل في عشرة شهر او الى ثلثة عشرة والى والى ثلثة ودرهما وما عرفه
 ما دون درهم وما عرفه في نحو فلس من ثمانية ولسرة ثم يضعه في كفة فقير كما في الكرواني وفي نحو مرة تصدق مكانا او اكلها ان احتاج
 كما في المضمرات وفي نحو غيب اكله ساعة ولو غيبا كما في النظم ثم اختلف في التقدير من تقدير المدة باحوال ونحوه فقل عرف

على جهة وقيل شر وقيل ستة أشهر كما في المحيط وقال الحلواني له ان يكفي عن التعريف بالشاهد وتلك في السيرة الكبرى وفي لفظ المحول شأ
بانه لو عرفنا غيره بامور جاز اذا عجز كما في الذخيرة وجاز دفعها الى امين ولا يسترد او بامنه وان مكنت في يده لم يضمن كما في المنية
وعرف ما لا يتقرب من نقطة تطلب الى ان يحاط فساد وادى الى مدة يلين انما قصد فيها ولا خلاف في ذلك فهو وجد
الحكم او اللين او الفواكه الرطبة نحوها عن الى تلك المدة كما في الاختيار ولم يتناول الثمار الساقطة تحت الاشجار في الامصار
والخمس انما اذا لم يكن مما يتقرب يجوز ولا خلاف في ذلك اذا كانت في الرساتيق واما على الاشجار فلا يؤخذ في موضع ولا بأس
بالاستفاد عن التفاح والكثير الذي في نهر جارك كما في المحيط لكن في نظم لو كانت مما لا يتقرب باجماع القاضى ثم حفظ منها ثم
اسى بعد مضي مدة التعريف فيصدق الملتقط بها ان شاع ايضا لا يلحق الى المستحق بقدر الامكان فان الثواب يصل للبيد
الا ان الافضل ان يحفظ ليعطي صاحبها فان التصديق رخصته والحفظ غيمته كما في الكرواني وفيه اشعار بان بعد المدة لم يده فيها الامام
وفي الامور يدفع اليه فان قبل فله التصديق والا قرض من غنى كما في الذخيرة قال جارها بعد التصديق اجاز وكان
الثواب له او ضمن الاخذ الملتقط او الفقير اذا مكنت فاذا لم يملك اخذها من الفقير وقال ابو جعفر اذا تصديق بامر القاضى
لم يضمن وليس بصواب فانه لو تصديق القاضى ضمن كما في الذخيرة والاكثار مشيرة الى انه لم يجب على الملتقط الا ايعار وان كان
يوجد وجود المالك وقال شرف الائمة انه يجب عليه كما في المنية والى ان كلام الملتقط والفقير لم يرجع على الآخر بعد التضمنين
كما في الكرواني وما انفق الملتقط على مالا يوجب من اللقطة في مدة التعريف بلا اذن حاكم اى سلطان او قاضى تبرع
فلا يرجع الى ربه وانفق عليها باذنه فهو دين على ربه فله الرجوع وهذا ليس من عطف المفرد ولو سلم فافضل لم يقترح
كما ظن وفيه ايسار الى ان احكم انما امره بالاتفاق بعد ما تحقق كونه لقطة وذلك بالبنية وان قال لا بنية الى فان قال له
انفق عليها ان كنت صادقا فينبذ له الرجوع والا فلا والى ان مجر و امر احكام بالاتفاق يكفي للرجوع والاصح انه لا يرجع
الا ان يجعله وينبأ عليه كما في النهاية واجر القاضى ولو حكما كما اذا اذن الملتقط ان يوجب ماله لمنفعة ولكن اجارة
للمالك في راسى القاضى من نحو ابل لقطة وانفق عليها من بدل الاجارة ليعقبى للملك ولا ولى عليه فان ما يذكر كمالا لابق
في ان آجره القاضى وانفق عليها من بدل الاجارة كما في البداية لكن في المحيط انه انفق عليه من بيت المال لانه لو امره القاضى
بالكسب ابقى ثانيا وفي الاختيار لو حبسه السلطان مدة ولم يحج ربه بامره وانفق عليه من بيت المال وجعل دينه عليه في ثمنه ولا يوجب
خوف الا باق ويكمل ان يكون التضمن في الاتفاق بلا اذن من يصدق القاضى الراد انه عبد ابق بلا بنية واختلف
المشتر فيه واذا صدقه يطالب ببق التعزير كما في المحيط وما لا منفعة له من نقطة اذن القاضى الملتقط بالاتفاق عليه
ان كان الاتفاق صلح للمالك بالبيع ورجع عليه باذنه او يجعله وينبأ وهو الاصح قالوا انما امر بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر
ما يرى رجا ان يملكها فاذا لم يملكها لم يملكها لان دارة النقطة مستأنفة فلا يطر في الاتفاق مدة مديدة كما في البداية والى
يكن الاتفاق صلح لاستفراق النقطة بامر القاضى او ما موره وحفظ الثمن للمالك فيه ايسار الى ان المالك انما لم يقض البيع

فلو بيع بلا امر القاضى كان تنفيذ البيع قائمه وتضمن المبيع او المشتري بالتمتع بالملك كما في المحيط ومسوق عليها بشرط الرجوع
او بدونه حبسها اى اللقطة عن بها اذا جاز لاختار النفقة لانه كالمبيع فان اتفق بيعت كالزمن فان ملكت اللقطة
في الملقطه بعد استحسانها قبلت النفقة ولو ملك قبل الحبس لم تسقط لان امانته فان بين متعيها علما متعيا اى وجد
وامر شكلا وادعى آخر انما له وسمى فزنا وادعى باود عا وادعى بالملأ حل للملقطه كدفع الى هذا المدعى وان لم يصدقه فان دفع
اليه اخذ منه كفيلا وفيه اشعار بان لا يجز على المرفوع والاطلاق فيما اذا لم يصدقه واما اذا صدقه ففي الجبر اختلاف المشايخ ثم لو دفع
وجاز آخر واقام بنيتها انما له اخذها من المدفوع اليه ولو ملك كان تضمين كل ويرجع المدعى على الاصح على المدفوع اليه
ولم يرجع على الملقط بل اخذت كما في المحيط ولا يجب الدفع الى المدين العلامه بلا حجة والاسن يجب بحجة يتيقن الملقط
بها اى باللقطة بعد التعريف حال كونه فقيرا كما يتيقن بها فقيرا خريصه اليه والاطلاق مشعر بان يتيقن بها بلا امر الحاكم وذكر في
وغيره انه لم يتيقن عند العامة ويتيقن عند غيره لانه محله وفي النظرية لو باع الفقير ونفق الثمن على نفسه ثم صار فقيرا لم يقصد ويشبهه على
والا لكان الملقط فقيرا تصدق بها بعد التعريف ولو بلا اذن القاضى وقدر ولو كان تصدقا على الفقير من اصله
من الآباء والاحبات وقدره من البنين والبنات وعمره من الزوجات كما في الكافي وغيره ولكن في الكامل وغيره ان مال
اللقطات يصر الى اذوية المرئى الفقراء ونفقته ونفقة زوجته وجناتيه وكفان الموتى وفنهم وكفانية من عجز عن الكسب وغيره
من مصالح المسلمين الا ان من يفر من نفقة واعلم انه لو اخذت امرأة مائة امرأة بلا ملأ تاملت لثانية ان يتيقن بها الا اذا تصدق
على ابنتها الفقيرة مثلا ثم تبها منها فحينئذ يتيقن بها وكذا في المكعب اذا سرق وترك مكعب غرضا قيل هذا اذا كان المكعب
لثاني مثل الاول او اوجود واما اذا كان اوون فينتفع به بلا مكلف لانه راض بذلك ومن اتخذ برج حمام فما ياذن من فراخها
يصر الى نفسه فقيرا الى غيره غنيا وحل شراره من الفقير كما في النظرية ثم شرع في الآخر من المباحث فقال وندب
اخذ الابق لان فيه احياء الحق المالك لمن قوسى عليه اى قدر على اخذ الابق فلو ادعى انه عبده واقام بنيتها
قبلت وانضم هو القاضى عند بعضهم وينصب له خصما عند بعضهم ولا يدفع اليه الا ان يكلف بائنا ما يبيعته لا ووجهه ولو ادعى
بلا بنيتها واقرا الابق بانه عبده دفع اليه على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخيير عند بعضهم كما في الذخيرة واخذ
منه الكفيل لانه دفع باليسر بخلاف الاول ولنا في اخذ الكفيل منه روايتان للاحوط ان ياخذ كما في المحيط وترك الفضل
وهو المملوك الذي لم يجد سبيلا الى منزل ماله قيل احب اى قال بعض المشايخ انه افضل لانه يستقر مكانه الى ان يجده
ماله وقال بعضهم ان اخذه احب لكما يصل اليه يد الجاني وفيه اشعار بان ياخذها ويختلها ولا يدفع الى الامام وقال الامام ع
له الدفع اليه وقال الشريفي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الفضل في النفقة كالابق كما فصلنا الا انه لا يباع كالمالك
وغيره ووجب على المالك كراهي الابق فان الراد لا يستعمل في الفضل من مائة سقرا او اكثر اربعون ورهما
لا غير فلو صاح على خمسين لم يجز الزيادة بخلاف الصلح على الاقل كما في المشايخ ولو كان الراد عليه نصف المبلغ بينها كما انه

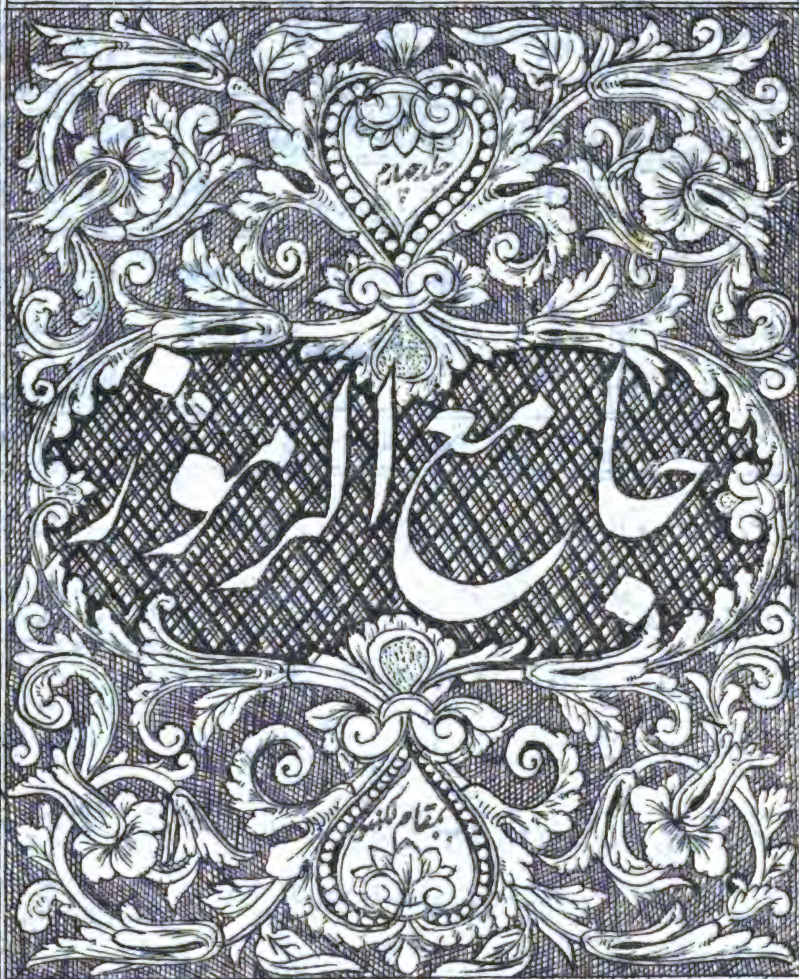
لو اشترك الاثنان بين رجلين كان المبلغ على قدر نصيبهما وفيه اشعار بأنه لا شئ للمعدين المراد من المراد من لا يجب عليه ان يحجز الباقي
فلو جاز سلطان او حافظ طريق او امير قافلة او وصي تيم او احد الزوجين او الولد او من في عياله من الاب والابن والابن
وغيرهم ليس له شئ كما لو قال لغيره ان جده اخذه والابن اعلم من القن والمدر و ام الولد والكبير والصغير العاقل والمجنون والمأذون
ورود الامت مع الرضيع كروها وليس لمراد المكاتب شئ لانه باعتبار ماليتها الكسب هو الحق بكسبه والمتبادر ان تسليمه الى المولى
فلو جاز به اني مصر ثم اتى من قبل التسليم فاحذه رجل مسلمة اليه ليس للماول شئ بخلاف ما اذا جاز به فنصب منه غاصب وسلمه
الى المولى فانه اخذه وتامه في المحيط وان لم يعدها اسي لم يسا قيمته الا بق اربعين درهم او هذا عند ابي يوسف رح
واما عند محمد رحم فقيل من قيمته درهم ثم يودي الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب تسعة وفيه اشعار بأنه وجب
الاربعون لو كان هذا قيمته على ما قال ابو يوسف رح واما عند محمد فقيل درهم كما مر ان الشاهد الروي عند الاخذ وقتال
عند الشاهدين انه عبد الباق اخذه للمرو الى المالك وفيه اشعار بان الاشهاد واجب وهذا عند خلافا لما في المصنفات
واشار في الاختيار الى ان محمد رح مع ابي حنيفة رح ولو اده من اقل منها اسي مدة السفر بقسط اسي بنصيب الاقل
من مدة السفر فيقسم الاربعون على ثلثة ايام يبلغ كل يوم ثلثة عشر درهما وثلث بدرهم فيقضي بذلك ان ده من مسير يوم
وهذا اذا اختصا عند القاضي الا فان عطل على شئ فله ذلك اليه اشار في الاصل واختاره بعض المشايخ وقال بعضهم فيفوض
الى راسي الامام وهو الصحيح والملاقاة مشيرة الى انه لا فرق بين ان ياخذ في المهر وخارجه وعنه انه لو اخذ في المهر ليس له
شئ كما في المصنفات فان الباق الا بق منه اسي من الاخذ المشهد او مات في يده لم تضمن لانه امانة وهذا اذا لم يستعمل
كحاجة نفسه والا فقد ضمن كما في القينة فان لم يشهد الاخذ عند الاخذ مع التمكن على ذلك فلا شئ له كما اشار اليه
وقضمن عند الطرفين خلافا لابي يوسف رح لانه غاصب ان الباق منه وعلم كونه ابقا فلو انكر المولى اباقة فالقول له
والاخذ من اجماعا كما في الذخيرة وغيره وفي قوله الباق منه الدال على الذباب حاية حسن الاختصام

كتاب المفقود

اخره عما سبق ولم يجمع مع المناسبة التامة لقلة وقوعه والمعنى فقد المفقود وهو الفقد المعلوم من فقده فقد او فقدا
بالكسر صدمه كما في القاموس يقال فقدته اذا اضلته او طلبته وكلاهما متحقق فانه قد اضله اليه وهم في طلبه كما في النظمية وشي
خائب اسي بعيد عن اليه ولم يذكر الغائبة لانه من احكام المشتركة ولم يكن تغليبها كما طرح والالكان مجازا بل اقربية لم يدر
اثره اسي لم يعلم حيوته ولا موته ولا مكانه ثم اشار الى حكمه فقال حي في حق نفسه اسي فيما يتعلق به من الاموال وغيرها
بحكم الاستصحاب الذي هو الحكم ببقا الام الثابت وهو غير مثبت لكنه دافع فلا يخرج عسه والاختصاص من زوجا
اذا النكاح معلوم والموت مجهول والاقسام ماله بين رثة ولا يفسخ اجارته ولو لم يكن له وكيل وتقييم القاضي من
ليقبض حقه اسي بعين كيد لا يقبض غلاته ودنيا اقربه يدونه ولزم بقده فلا يخاسم في الدين المجرد الذي يعقد المفقود

ولاني نصيب له في عقار او عوض في مدخل لان وكيل القاضى بالقبض ليس كمالا بخصوصه بالاجماع لكن لو قبضه نفذت ما
 في الحيد وكيف حاله ويبيع القاضى ما يحتاج فساوه من ماله كالعروض والشاروقيل لو قبض عبده او امرئه بمضى الايام
 جازيعة وفيه اشعار بانه لا يبيع ماله للفقرة وعن الوبرى الاولى ان لا يبيع وعنه ان باع نفذ لديه كما اذا علم كونه جيا غائبا
 منذ سنين بلارجوع كما في المنيعة وثيق القاضى من نحو داهية ومن ما يحتاج فساوه على ولده وابوه وعمره وغيرهم
 من مستحق الفقرة في ماله حل حضوره بل اقضار القاضى فلا يفتق على الاخ والاخت والنحال وغيرهم ممن لا يستحقون للفقرة
 الا بالاقضار وميت في حق غيره اذا الاستصحاب ليل ضعيف غير مثبت فلا يرث المفقود من غيره اى لو وقف
 قسطه من مال مورثة في يدي عدل للمكان حيوة فلو مات رجل وترك بنتين وابنا مفقود اعطى نصف التركة لهما
 ووقف النصف الآخر الى تسعين سنة من موت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حامد وعليه الفتوى من اجنبية
 الى ثمانين سنة وعن بعضهم الى ستين قيل الى سبعين وعن الثلثة الى ثمانين سنة وعليه الفتوى في زماننا وعنهما الى مائة وعن
 المتقدمين الى مائة وعشرين سنة الكل في المضمات وهذا ظاهر الاصول كما في النظم وعن محمد بن ابي يوسف
 الى مائة وخمس كما في فتوى السراجية وعن ابي مطيع الى مائة وسبع كما في المشايخ وفي ظاهر المذهب الى موت الاقران كما
 في الهداية وهذا مروى عن محمد بن فضال موت جميع الاقران في جميع البلدان وقيل في بلده وهذا الفرق وقال شيخ الاسلام
 احووا وقيس كما في الذخيرة وقال بعضهم يفوض الى راسى القاضى كما في اليتامى وقال مالك في الاوراعى الى اربع سنين
 فينكح عرسه بعد ايام في نفهم فلو انى به في موضع الضرورة ينبغي ان لا يباسج على ما ظن ثبت فموت باقائه المنيعة على وكيله
 او من في يده ماله كما في المحيط فان ظهر المفقود حيا بالمنيعة او غير ما قلناه ذلك اى قسط الموقوف من مال مائة اى
 ثبت ملكه في ذلك وبعد ما اى بعد مضي هذه المدة يحكم بموته فيما كان له من الحقوق طرف يحكم يوم تمت المدة
 التسعون طرف مائة فتعذر عرسه كما تعذر للموت اربعة اشهر وعشرة اشهر ان خمس او وضع حمل في القمار اشعار بان
 المدة مما يلي المدة المذكورة وفيه دلالة على انه يحكم بموته بمجرد انقضاء المدة فلا يتوقف على قضاء القاضى كما قال شرف الامة
 وغيره وقال نجم الامة ان القاضى عبد الرحيم نص على انه يتوقف عليه كما في المنيعة وتقسيم ماله بين من يرثه الا ان
 اى ورثة الموجودين عند مضي تلك المدة فلا يرث من مات قبله وحكم بموته في مال غيره ومن حين فقده المفقود
 لانه حي بالاستصحاب الغير المثبت فيه وما وقف له من القسط الى من يرث الغير اى ياخذ الارث من كل اقران المورث
 عند موته اى ذلك الغير وفيه مع رعاية حسن الاختتام ما تعلق به انما من الحاجة ان القاضى في الاغلب ميت
 قد تم الجزء الثالث من كتاب جامع الرموز جامع رموز الفقه بالتفسير
 وتليوه الجزء الرابع ان شار الله العزيز الكلبى

بیرون صنایع مکدوم کان فضیله دارین



در مطبع می نشینی نو اسو طبعین مقبولان

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب القضاء

آخره مما تقدم لان الصالح له غائب لم يدناثره ولذا قيل انه اغرم من الكسب الاحمر والرمود الاخضر وهو ممدود ويقصر وقد اشتهر اللغته في معناه والى قول جميعهم الى انه اتمام الشئ قولاً او فعلاً فقال اتمه الشرع انه قطع الخصومة او قول لمن صدر عن ولاية عامة اهله اهل الشهادة اى المستحق للشهادة بالاسلام والحرية والعقل والبلوغ مستحق للقضاء بذلك وانما جعل على نحو قوله بنونا بنونا اشارة الى ان القضاء مثل الشهادة فيما ذكره من اشترط شروط الولاية كذا في شرط العقل وسبب المشاهدة والضبط والادار وفي شروط القبول وبسبب العدالة وغيره كما في النهاية وغيره وفى الكفاية ان شرط العمل لعقل اى حسن النظر في العاقبة والضبط اى حسن الصبر والفهم والحفظ اى وقت الادار والعدالة اى الاجتناب من مخطورات الدين وقيمة مرز الى ان كل شاهد للقضاء صالح ولو جازى بالافلو لم يصح غيره كان واجبا عليه ولو وجد الصالح فخير فيه ولو كان اصلح فمستحب لو كان غيره اصلح فمكروه ولو علم عبثه عنه فمأمور كفاية الاختيار غيره وليس بان اى ينفذ القضاء ويجوز قبول الشهادة من الفاسق اى من لم يمسلم الله اقدم على كبره او اضر على صغيره وفيه اشعار بان قضاء المستوجب بلائح كفاية الكشف وبان العدالة شرط الاول وقد اخطأ الرواية وفي النوادر عن اصحابنا انه لا يجوز قضاءه كفاية الاختيار لكن لا يقبل الفاسق القضاء وجوابه اشعار بان الوالى اثم في تقليده كما ذكره المصنف واليه اشار فى قسمته الهداية من ان القاسم يجب ان يكون عدلاً لا من عمل القضاء وتقليد جعل لقلاوة في الحق وشرعاً حكم ان يكون فلان قضائى موضع كذا ولا يقبل شهادة

أي لا يجوز قبح لما لم يكن كذا في كشف المنار وذكر المصنف أنه يثبت بالقبول فإن لعدالة شرط لوجوب القبول لا لصحة وفيه إشارة
 أن القاضي والفتى أمان بالرواية الجوزية كما أفاده القاضي الأمامي والى أنه لا يقبل فتوى الفاسق لأنه من البيانات وقيل
 يقبل لأنه يجوز عما ينسب إلى الخطأ كما في الاختيار فلو فسق العدل أي صار فاسقا بالرشوة أو شرب الخمر أو إذا وقع في
 عدل العدل أي يجب على الوالي عزله فلا يغزل به كما في الظهيرية وغيره وذكر في المداية والمنع أنه يستحق العزل يعني يسكو بوجوب
 عزل كما في العلامة الكورسي على ما في النهاية وهذا ظاهر الرواية وعليه شأنا كما في الوقاية وهو الصحيح وعليه الفتوى
 كما في الواقع وفيه إشعار بان حكمه نافذ بعد النسخ كما قال الزدوي وذكر الخصاف أنه باطل فيما ارتشى لاني غيره وبه
 الحلواني والشمسي كما في العمادي وقيل يغزل القاضي لصيرورته فاسقا وبما روي عن الأئمة الثلاثة ومن أخذه
 أي القضاء بالرشوة مثله اسم من الرشوة بالفتح كما في المقالس لأنه لا يصل به إلى الحاجة بالمصانعة أي بان
 يصنع رشيا يصنع لك شيئا آخر كما قال ابن الأثير وشريعة ما يأخذه الأخذ ظلمما بجهة يدفعه الدافع إليه من هذه الجهة و
 تمامه في صلح الكداني فالمرثى الأخذ والرشى الدافع لا يصير قاضيا على الصحيح فلو قضى في اجتهادية لم ينفذ فافاض
 آخران بطل كما لو قضى القاضي بالشفاعة عند بعضهم كما في الفصولين وأعلم أن ماذقع المال تتوود وهو حال من
 الجائنين أما لصيرورته قاضيا وهو حرام منها وأما الخوف على نفسه أو ماله وهو حرام على الأخذ بلا خلاف وحلال للعد
 عند الأكثرين في الاستوى أمره عند الوالي فإن كان ذلك لا مخرجا فخرام على الجائنين أن حلالا فخرام على
 الأخذ أن اشترط وطلال الدافع بعضهم وحرام عند آخرين إلا أن يستأجره مدة معلومة بما يدفع إليه فإنه حلال للدافع
 وكذا الأخذ عند الأكثرين وكبره عند غيرهم والرشوة لا تملك لذا كان له الاستدراو ولو أصلح أمره كما في المنع والنبأ
 وغيرهما والاجتهاد وإن قال بعضهم شرط للالوئية لكن يجب أن يكون عالما بالفتنة متوقفا به وعن أبي يوسف
 أن المتورع أحب إلى من المجتهد وإن كونه عالما بالفتنة كفي قبل يجوز تقليد الجاهل والاولى أن يكون عالما لما
 الاختيار والاجتهاد ولغة تحمل الجدي المشقة وشريعة بدل الفقية تمام طائفة بحيث يحس من نفسه العجز عن المزيد عليه في
 طين حكم شرعي وشرطه أن يكون عالما بمعاني مقادير خمسة آية وثلاث آلاف حديث ردة في الأحكام لغة بان يعلم معاني ألفاظ
 والمركبات مخرجات في الأفادة في شرط علم اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان بحيث يعرف بذلك خطابات العرب وعاد
 في الاستعمال شريعة بان يعلم المعاني المؤثرة في الأحكام وإن يكون عالما باقسامها من الخاص المشترك والمجمل وغيره أو أقسام
 سند الحديث عالما بحال الرواة إلا أنها كالمعتز في هذا الزمان لكثرة الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعديل الأئمة الثقات
 كالطحاوي وغيره وعالما بوجوه القياس بشرطها وأحكامها وأقسامها وعالما بالاجماع وموافقة الأئمة عن مخالفتهم وبذا
 أو اجتهد في جميع الأحكام وأما إذا اجتهد في حكم دون حكم وهو جائز عند العامة فشرط العلم بوجوه القياس ما يتعلق بكسب
 ولا يشترط علم الكلام ولا علم الفقه وإن حصل منصب لاجتهاد في زماننا مجرد ممارسته كما في الكشف وغيره ولذلك قال

الامام السرخسي لو جمع فقط البسوط مع العلم بمذهب المتقدمين في احد اركان هذا المنصب كما في شرح ادب القضاة وقيل لم يجمع
 سرق على تبيان حجة قوية كتابية او خبرية او قياسية لصحة قوله كما في التلخيص والاطيب لقضاة لا يسئل احد اليه بالقلب فيه
 بانه لا ينبغي ان يسئل اليه باللسان بالطريق الاولى في غاية البيان لطلب القلب السوال باللسان في المصنفات ان طلب
 عن الامام السوال عن الناس كلاما مكرره وبانه لا يسئل السوال الشفا كما في الخلاصة قال ابن عمر في اعوذ بالله من
 قاضيا وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من كان قاضيا فقهه باعول فباخرى ان يغلبه كفا فافمارا حجة بعد ذلك قال عليه السلام
 جعل قاضيا بين الناس فقد فرج لهم سكين واما التزدي وتاويل بعض المتقدمين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع قضاة
 الخبيثة وشهوة الروية موكد لذلك فانه قلما يوجد المتصف بعند المصنف وانما يدخل فيه اى لا يدخل في القضاة
 الا من شق عدله اى يعتمد عليه الاحسن لوجه وقية اشارة الى ان الفاسق لا يدخل فيه وكذا العدل الذي لا شق لعدله
 وذكر قاضيان انه يكره عند استماع شرائطه والى انه لا باس بالدخول حينئذ لانه فرض كفاية لكنه مع ذلك اجب تركه كما
 في الكرامى والاكتفاء بشعره بانه جاز بلا اجبار خلافا للكرخي والخصاف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابي حنيفة رحم
 وقد اتفق عنه حتى ضرب اسواط ومحمد ابا حتى قيد نيفا وخمسين يوما وقال مشايخ بلادنا لا باس اذا كان صالحا لا استا
 من نفسه الجور ومن غيره المنع كما في الخلاصة ومن قبل القضاة سال من المعزول او واحد من ثقاته والاثنان
 احوط ولو ان اى خريطة فيها الماخوذ والسجلات والصكوك ونسخ لصلب لقوام وتقدير النفقات وغيره من دونت
 الكلمة اى ضبطتها احصاه دووان فمر بواسن لتضعيف الى ابدال الواو ايا يستثقا لا كما في الازاهير والشيخ في الصالح وغيره
 لكن في القاسوس انه مكسور وفتح مجمع الصحف وكتاب كتيب فيه اهل الجيش والعطية واول من وضعه عمر بن عثمان
 ابن الاثير انه فارسي معرب انما اضيف الى قاض قبله لانه لا يسال في الخصم من لدووان او لا يوس عليه في
 والتقضان وانما ساله لانه يحتاج اليه للعمل به كما في الاختيار لكن في الخلاصة انهم اجمعوا على انه لا يعمل بما يجدر في دلو
 وان كان محتوما واما في دلو ان نفسه فان كان ذاكر الملك لما دونه يعمل به والا فلا فلا يعمل به مطلقا وفيه اشارة الى ان
 المعزول يحير على دفع الدلو ان لو ملكه وفيه خلاف كما في مالكة الخصم وارجح انه يجوز في الصوتين لا خلاف انه يجوز اذا كان من
 بيت المال الى ان السلطان عزله بلارية عن ابي حنيفة رحمه الله لا تبرك على القضاة اكثر من رجل كيدا نسي العلم فيقول لا فساد
 لكن في حليك نسيان العلم فادسه ثم عد النيا حتى تقلدك ثانيا كما في شرح ادب القضاة وفيه اشعار بان القاضى لا ينبغي
 ان يستعين بغير القضاة ولو دسا ولا يعمل القاضى المتقلد في حق المحبوس للمطلة او غير القول القاضى المعزول فانه صار
 الفردل باقرار المحبوس وبنيية المدعى فان لم يكن خصم نيا عليه فاجب ان يامر كثره برى من اطلب فلانا المحبوس حتى فان
 جمع بينهما والا يخذل منه كفيلا بانفس ان جده والا يجلبه كما في شرح ادب القضاة وفيه اشعار بان شهادة على فعل نفسه لم تقبل
 فلابد ان تشهد على فضائه شهادان سواء فهم مضميه كما في البسوط وكذا لا يعمل بقوله بل لا قرار له بينة في غلة الوقت كما اذا قال

عندي ان ضيقه كذا وقف على كذا وحكمت به ووضعتها على يدي ابن امرته بانفاذاتها عما لم يصرها صدقة الا بين فان
 لم يعمل بقوله ان جرى الواقع او وارثه ولم تقم عليه البينة كما في المنع وغيره والعلية كل يحصل من خورج ارض وكرارها او جوف ظلام
 كما في المنع والودعية الا اذا اقره واليد بالتسليم تسليم الوديع اليه منه الموقوف فان رقت اليك من ان ظلال فان
 او بالذبح قال لا ادرى لمن هذا قبل قول الموقوف كان المال لظلال فيه اشعار بان لو انك قال الموقوف كان القول للملك كما في الكفا
 ولكن تصرف الاستشارة الى الوقف ايضا فانه لو قال ان هذه الضيقة وقف على كذا او فتمت اظلال صدقة انقذه الموقوف عن الموقوف
 كما في المنع وغيره ويقترض ان المال التيمم بشرط ان يكون المستقر من المعاملة غير مخرج من بل المصروف لا يخرج من خد مضاربة ولا
 لا يشترى بنافعا للتيتم الا بعين عليه المضاربة والشرارة وفيه اشارة الى ان الوصي لا يفرضه كذا الا بغيره واتيان كما في الذخيرة و
 انه لا يشترى لنفسه لا يشترى له الى انه ان يقترض من الغائب كذا مال لوقف كما في الخزانة والمسجد الجامع امي للناس للصلوة
 وجامع اولي مسجد امي للصلوة والدار والطريق مجلسه الطائفة غير تضي على الغراء وغيرهم وقال فخر الاسلام هذا اذا كان الجامع و
 البلد والاختيار الوسط منها والمأخوذ غير ياتي باب المسجد ويخرج اليها الصدقة في خصوصتها كما في خصوصتها للدار وان دخل المسجد
 يستحب ان يصلي للتيمة كتيمة الاربع فضل ثم يدعو الله تعالى ان يوفق الحق ويستقبل القبلة بوجهه وفي زماننا يستند ظهر الى المزارب
 ويحكي من قاسم انفقها الاساءة المشورة وفيه اشعار بان لا يقضي شيئا ولا قاعدا ولا متكيا تظلم الامر القضاة وان جاز ذلك كما في آخر
 واطلاوة مشير ان يوم البطالة والاستراحة لم تعين كان في زمانه يوم السبت في زمان الخصاوت امر بين الاثنين الثلاثة وفي
 يوم الثلاثاء كما في شرح ادب القاضي لكن في زماننا يوم الجمعة ولا يقبل بدلية اي لا اعطى الا ان لا ندخل الباب خرجت
 الامانة من كوة فلو قبله روبا ان المكن الا وضعت في بيت المال كما في الكفا وفيه اشعار بان للمنفعة والوالي قبول المدة
 لانها من حق المسلم وكونه من لوالي رشوة كما في الزايد الامس وكذا محرم محرم فانه صلة الرحم او ممن اعتاد قبل القضاء
 من لا يني مهاداة لانه جرى على عادة قدر احمد في العرف بين القراء او بين المتعاقبين كذا الاقل من المهود فلو زاد على ذلك لم
 يقبل الا اذا زاد ما زاد فبقدره كما في المنع اذا لم يكن له ما اى الذي ارحم والمعاد خصومة والا فلا يقبل وفيه مزاراة يقبل ولا يعقد
 البكر ونصف للثيب لا اذا لم يكن له ما اى كما في التحاكم المنية ولا يحضر القاضي دعوة ولو من قريب معاد الا دعوة عامة
 لا يتخذ لاجله لان الاجابة سنة بلا تهمته قبل انها كالتعريف النحان قبل ما زاد على عشرة والاول يصح كما في الكفا وفيه اشعار
 بان لا يحضر خاصة ضد امر من لا يقبل لا يحضر بالتقريب عند الشخين كما في المنع وليسوى وجوبا بين الخصمين في الاصل
 مصدر ثم سمي به المخاصمة والاطلاق على الجمع واصل المخاصمة ان يتعلق كل خصم الآخر بالضم امي جانبه كما في المفردات جلوسا
 تميمة او ظرف فيسوي من المسلم اليهودي في مكان الجلوس بالتقديم وتأخير وكذا بين سلطان خصمه في مجلسه مو على لا يضر
 ولا يجلس احد جاعل بحذيه والاخر عن سياره فيجلسوا بين يديه على نحو قدر الذراعين لسماع الكلام بل ارفع الصوت ولا يرفع ولا
 ولا يجتنب نطيا كما في المنع واقبالا الى نظر افلا ينظر الى حدها ولو عالما ولا يواخذ بها الا يكون في وسعه من تمنى بالقلب لا يخطئ

احد كما في المبسوط ولا يسا احدهما اي لا يكمل مع لانه ينكسر قلب لا خروفيه اشعارا به ليسوي بينهما كما في الرخصة ولا
اي حذرا باس ان يظن فيها جميعا لا اختيار الميل فغني وفيه اشعارا به لا باس للامام ان يضيف بعض الناس كما في المبسوط ولا
لا يجوز ان يتخير في خبره الى ان لا يلقه اصله فانه كرهه غيره ولا يخرج معاهي مع احد ما تنازع فيه تبع فيه لوفاته والاحسن
في المداينة ولا يارجمه لا يذنب بها بغيرها ولا يشترط اليه الى حد ما مستدك باقبالا كما لا يخفى ولا يلقه حجة لانه اعانة له ولا يلقه
احد ما فينا خصوص اليه كما في الخزانة ولا يلقن الشاهد كيكوفه بفضيلة لقوله الشاهد بكذا الاذاعته وفي شرح ادب القاضي انه لا يقول كيكوفه
لانه شبه التلقين بل يقول الشاهد استحسنته التلقين ابو يوسف رحم فيهما لا اتمته بالسكون الفسخ اهم من الاتمام فيه في موضع
ليخرج ظن الاعانة كما اذا ترك لفظ الشهادة والاشارة او حصري الكلام او لم ينفذ زيادة علم بليقته كما في الكراي وفيه اشعارا به كيكوفه
وفي عند الطرفين ينبغي ان يفتي بقوله لانه اكثر مارة في مسائل القضاء كما تقرروا انه لا يكره ليقين احد الشاهدين للآخر بالاجماع اعلم ان
في الاختيار وغيره ان القاضي قد حدث فيه ثم ونحاس غضب جوع او عطش او حاجة انسانية وليتعدك النذر عينة اعلم ان سميت للسبب في
ويجوز وبها من طعن الصلح وكسب يمنع القاضي ويقر في سجنه فيصير مسلما سقيما صديقا وفي خلاف وفيه اشعارا به لا يمنع عن اتمام
والزوار والموالاة والاداء الاكتساب يفتي بالمنع عن الاخيرين وغيرهما منهم كما في الوقايع المضاعف يوجب الى ان لا يخرج عن سجنه
والجج لفظه وصلوة الجحاة وغيره كما اذا مات احد من قاربا الا اذا لم يوجد من يمسك له ولده او ولده ولو حبس متعتا طين عليه الباب اعلم
الخبر والماء فيسبب السجن فيضطر الى ان يحبس في موضع حبس ليس في فرش لا احدا تانس والاضافة الى القاضي على انه ينبغي ان يحبس
سجن الوصول لا اذا خاف الفرائض فانه يحول الى غيره والاكتفاء بشيء ان لا يفرط الغل لا يخوف ولا يجر ولا يقيد الا اذا خاف الفرائض
في الخلاصة واجرة السجن على راد من اول من احدثه في الاسلام على منى لمدتها خمسة ايام في العراق وسماه نافعا ففر منه
ففيه آخر ساه منسبا بالجمعة وكسب السائر المشددة فتمها موضع التذليل وجس سابق زانه في السجدة والدله كما في شرح ادب القاضي وغيره
مادة راما مصلحة على ايجام تفاوت الناس في احوال الصبر على الحبس حتى اذا مضت سنة اشهر مرفوع عند القاضي به تمتعت
الحبس ان يضي شهر او اذونه ووقع انه عاجز اطلقه كما في الكراي وكذا لو لم يظهر منه عنه ولكن خبره بقتل من صدقائه او جيرانه وخيار
الاشين حوط ولا يشترط لفظ الشهادة الا اذا جربها منازعة في اليسار والاعمار واذا اطلقه لا يمنع عن المداينة كما في المنع في انما
على الصبح لان مدة الحبس قبل شهر وقيل ثلثة اشهر وقيل رتبة اشهر وقيل ستة اشهر كما في الاختيار واعلم ان كل موضع
ان كرافيه القاضي فالمراد قاض له ملكة الاجتهاد كما في الوقايع لمسامية لطلب لي الحق ولو واقفا كما في الخزانة وفيه اشعار
الى انه لا يحبس بعد الطلب كما في الوقايع ان يمنع المتعسر من الاضياع في اقتع عن ايفاء الحق الثابت عن اقرانه بان
اقررة بعد اخر امر القاضي بالايفاء وفيه اشعار الى ان غني فحينئذ يجب الحبس الذي هو جزاء مما طلة الغني اؤتمت بحق البينة
كعلم القاضي ببيارة كما في الخزانة فحينئذ يجب ان البينة لا يكون الا بعد المماطلة وفي هذا الكلام شارة الى انه لا يسأل القاضي
المدعي حيلة الكمال كما قال بعضهم الصواب عند خصومات ان يسأل فان قبال المال حيلة لا فائدة قال المدعي ثبت ان لا

اجبه كما قال بعضهم وكذا في نواو اصحابنا والى ان لا يقبل البينة على الافلاس قبل المحبس في الفتى العامة وهو صحيح وقيل في
رواية وبه في الفصل وقيل بعد المحبس قبل المدة عند الخصم كما في شرح ادب القاضي فيما لم يمه من الدين بوجه صدقته
غيره كالغالية مثل المكفول وبطلان الجارة والمهر غير ما جالس به بل حصل له استثنى منه المهر المتوجبل بدل الكتاب كما في
وما ذكرنا ان دفع ظن تقديره ليس ببل بل حصل في يده كالكتبة او مثل بل بل حصل المال كما في التمس بل تقرر في
نقطة معونة نفقة ولده لا يحبس في دينه اى لا يحبس الابوين في دين لولد وكذا الجدين في ظاهر الرواية وعن يوسف بن ابي بكر
لمنه الحق كما في الغنى وفي غير ما اى غير الصور الثلاث كضمان المتلفات وروش الجبايات وعتاق الامارة المتشركات بل
الكتابات والمهور الموقلات ونفقة سائر القربات لا يحبس في الادعى فقره بان في فقير في الاصل في الانسان مع الفقر الا
اذا قامت بنية من المدة لفرضه البقاء فانه يحبس في غلب على الظن ان لو كان له مال ظهر فان لم يظهر في سبيله كما اذا كانت
البينة بفقره كما في الاختيار وعلما ان المحبس في اذ ائتمن عن قضاء الدين فان كان الدين المال راجع اليه او القاضي منه بطلان
وان كان الدين راجع الى مال ثاير او عوضا او عقارا يستديم حيا ان يبيع دمايره بنفسه كودى لا يبيع العرض والعقار اصلا وهذا
عند ما يبيع القاضي دمايره وعرضه في العقار وايتان ان كان له ثياب ليسها او مكنى ان يعثر بان قل منها ببيعها ويكسب ما سوس
ما يشترى ما يعثر وكذا المسكن لا يواجره في ظاهر الرواية وعن يوسف بن ابي بكر لو كان له عمل جرة وادى دينه مما سوس قوته وقوت عياله
كما في الغنى وغيره واذا شهدوا اى شهدا بجلان قصاصا فميشل شهود الزنا على خصم حاضرا وكتب محضره الميم فواجب
بحقرة القاضي نصف الدعوى واما في الشهود وعلما كما في المنزلة بالهله حكم بها اى تلفظ القاضي بسبب شهادة بقول محصور
يقضي على فلان لفلان بكذا او مثله حكمت او الفذات كذا اثبت عند او ظله او صح على ايم كما في الفصولين وذكر في كفاية
الشروط ان حكمت معناه ثبت عليه الاحكام فائدة اعلام من الحق بحقه او ممكنه من الاستيفار كما في حدود الكافي فلو قال
البطلت حكمي وجبت عن قضائي او وقفت على ليس من الشهود لم يعتبر كما في الخزائن وفيه ايماء الى انه لم يحكم بحج وعلية قضيتة حق ليه
كالزنا والشرب كذا ايجن العباد خلافا لما وبذا اذا علمت لفرضه القضاء والابعد في حكمه في الخزائن والى ان حضار الخصم لازم فان ائتمن
عن المحصور غيره القاضي بما يبر من ضرب وضع او حبس او قبس وجه كفاي الاختيار وان وجب عليه الحكم حينئذ مضى انه لو رآه واخر
فسق فياثم يبرل بغير كفاي الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو لم يره ذلك كفر كما في الكافي والى ان طلب الحكم ليس شرطه فانه
من الادب الى ان مجرد الشهادة ملزم للحكم على القاضي لا يتوقف على التزكية كما في الهداية وغيره والى ان قول القاضي حكم
ليس بل لازم فانه احتياط ويميل ثلثة ايام ان قال له عي عليه لي رفع كفاي الخلاصة والى ان لمصر للثبوت للنفاذ كفاي النواو
اخذ كثير من المشايخ وظاهر الرواية انه شرط كفاي عامة المتداولات وكتب القاضي به بالحكم لاصضاء قاض آخر كما اذا اوعى على
على رجل النفاذ اقام غنية وحكم بها ثم اصطلح ان ياخذ منه في بلد آخر وخاف ان يكره لثبوت لاصضاء قاضى لك بل وفيه ايماء
بان الكتابية واجبة عليه اذا عطف على حكمه لم يمسوا انها غير واجبة ولا باس ان يكلف القاضي الطالب حقيقة لكتبة كمالا

بان يجعل في لك من بيت المال ان كان فيه سعة على هذا اجرة الكاتب فهو اى ما كتب فيه الحكم مع سابقه السجل اى السجل بالسجل
 كجبر السنين والجبر تشديد اللام والضممتان مع التشديد يفتح مع سكون الجيم وتخفيف الكسرة ماغات فيه كما في الكشاف
 وهذا النوع اصيله وقيل معرب كما في المنفردات في الاصل انكش كما في الصحيح وهو كتاب لا قرار ونحوه وذكر في كفاية الشرط
 ان احدا اذا ادعى على آخر فامكتوب المحضر واذا اجاب لا خروا قام البينة فالتوقيع واذا حكم فالسجل واذا شهدوا على غائب
 كان في محلة اخرى او قرية او بلدة ويشترط في ظاهر الرواية مسرة السفر كما في المغنى وعن ابي يوسف لم يجوز فيما لا يرجع في يومه عليه
 القضى كما في الخزانة لا يحكم بها فان الحكم عليه جاز عندنا كما ياتي بل كتيب عطف على جملة لا تسمى كتابا حكما وكتاب لقاض
 الى القضاة فهو ما يكتب فيه شهادة الشهود على غائب بلا حكم بل حكم المكتوب عليه رواية عن ابي يوسف لم فالاحسن ان المكتوب
 الذي فيه بيعت الخصم والمدعى به المكتوب اليه حتى يحكم كما في كفاية الا في حدود وادى يكتب في كل حق الا في حد من حدود
 وقصاص لان المكتوب عليه لم يشاهد الشاهد وفيه اشارة الى اشتراط ان من قاض معلوم الى معلوم وله ان يكتب في نسب
 والنكاح والدين الامانة والخصومات المضاربة والمنقول العقار كما في الارنكى وغيره ثم ذكر شرط ثلثة واخر كتابه الاسم في ظاهر
 فقال في غير القاضى الكاتب جوابا على النقول للكتاب الشهود وعند المكتوب عليه انه كتاب فلان القاضى هذا ليس بل شرط
 ان يشهد به العلم ولو بالاخبار كما في المشاهير ويحتمل على الكتاب بعد طية ولا اعتبار للتمتع في اسفله فلو انما خاتم القاضى كان الكتاب فاشوا
 فقبيل ان يتم في اسفله كما في الذخيرة وانما قال عندهم الشهود لانه يشترط ان يشهدا عنده ان يتم ختمهم كما في المغنى وفيه
 اشعار بان شرط الختم ولو كان الكتاب في يد الشهود وبذلك ليس بشرط الا اذا كان في يد المدعى وبقي كما ذكره المصنف وكما في مجلس
 يصح حكمه فيه فلو سلم في غير ذلك لم يصح كما في الكفاية اليهم الشهود ينبغي ان يكتب كتابا آخر مثله العينية ويسلم الى المدعى كما
 في النهاية وانما لم يذكر حفظ شهادتهم من وقت التحمل في الادارة ثم شرط في جميع الشهادات عند حفيظهم كما في المغنى وعند ابي
 يقضى ان يشهدهم القاضى على ان الكتاب ختمه فلا يشترط القراءة عليهم لا يتم عندهم ولا التسليم اليهم وفيه اشعار بان الشرط الثلثة
 عند الطرفين كما في المدارية وعنه اى عن ابي يوسف ان يتم ايضا اليه شرط فيبقى ان يشهدهم ان هذا الكتاب هذا اوسع
 ان لا احتياط فاما كما في الذخيرة ثم القاضى المكتوب عليه لا يقبل اى لا ياتى الكتاب من المدعى الا بحضور الخصم وقت حضور
 لانه لا لازمه كما في الاختيار وغيره لكن في الذخيرة وغيره ان حضوره شرط قبول البينة على الكتاب بشرط قبول الكتاب وكلفه ثم اشعار
 بانه بعد تحقق الشروط والوصول الدعوى والاكثار يعرض الكتاب على القاضى ان قبل تنغني عن الكتاب وبحضور البينة
 اى الشاهدين على انه اى المكتوب كتاب فلان القاضى وفيه اشعار بان يسلم الكتاب الى المدعى كما ذهب اليه ابو يوسف
 فاختار بهنا ما هو المعمول عند القضاة كما في النهاية قراءة عليهما واخرنا به ختمه وسلمه النياكل خبره خبره وفيه من ان
 ذهب لطرفين قال ابو يوسف لم ان الشهادة كافية كما هو انه لا يلزم ان يسأل عنهم ان القاضى لا يكتب دل ام لا
 هذا ظاهر الرواية وفي النوادر انه لازم فلو قالوا انه غير عدل لم يقبله كما في المغنى فيفتحه المكتوب عليه وقيل يجوز ان يقضى

بلا حضور كفا في الاختيار وفيه اشعار بجواز التمسح قبل ظهور عد التمسح كما قال ابو يوسف رحم خلا فالحا وهو الصحيح كما في الكافي وقوله على
 الخصم ويلزمه ما فيه لا ثبت عندنا في الكتاب لا ان يقول الخصم است بفلان الذي شهد الباقام البينة ان في هذه
 القبيلة اثني بهذا النسب كما في الخلاصة ان يقبلي الكاتب قاضيا فلو مات او انزل حينئذ حوال الكتاب لم يقبل
 كتابه فلو خلا فلابي يوسف رحم فلو قبل ثم رفع الى قاض آخر امضاه وكذا اذا مات بعد الوصول قبل القراءة واما بعد ما يقبل
 على الصحيح كما في المعنى وفيه اشعار بان لم يثبت التايخ والا لم يقبل كما في الخلاصة ولا يعمل به بذلك لكتاب غيره
 اى المكتوب له الا اذا كتب داخل الكتاب بعد اسمه المكتوب اليه الى كل من يصل اليه كتب من فلان بن فلان
 بن فلان فلان بن فلان وكل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه يعمل به وغيره وان جعل استحسانا للجماعة اليه
 وعند ابى يوسف رحم يجوز ان يكتب على هذا الوجه ابتداء يقبل تسليلا على الناس وعليه عمل القضاة اليوم ولا يجوز
 عندنا لان اعلام الكاتب والمكتوب اليه لم يحصل وفيه اشعار بان يكتب اسمه في العنوان لم يقبل خلافا لابي يوسف
 كما في الاختيار وان مات الخصم فمعد القاضي لكتاب على وارثه لقيامه مقامه ولو هرب الخصم من هذا البلد
 بعد ثبوت الدين عند القاضي المكتوب اليه كتب كتابا الى قاضي بلد فيه الخصم وكذا الثالث الى العاشر فلو ردت كتاب
 صحيح في ابن مثلا وقبل المكتوب اليه بشرطه مع موافقة الحامية جعل المكتوب اليه في عنق الابن خاتما من الرصاص
 حتى لا يتعرض له احد في الطريق ثم يدفع الابن الى المدعي بلا قضاة وياخذ منه كفيل بالنفس ثم يكتب ماجرى الى الكاتب
 فاذا وصل اليه امر باعادة البينة ثم يقضي بالابن ثم يكتب الى المكتوب اليه ليسر اكفيله وعن ابى يوسف رحم انه لا يقضي به له
 لان الخصم غائب بل يكتب جري عنده بشرطه وسيعتد اليه الابن معه ليحكم به عليه وكذلك في التجارية الا ان المكتوب
 اليه يشترط المدعي على يد امين كفا في المعنى وغيره والمرأة تقضي في جميع الحقوق وان كره كفا في الاختيار الا
 في حرقه وفي ظاهر الرواية اعتبار بالشهادة وعنه انما لا تقضي اصلا كما في الذخيرة والاستحسان قاض على القضاة
 ولا ينفذ قضاة حنينه ولو لم يقضوا قال الطحاوي انه نافذ فلا يطله حاكم اعتبارا بالحكم كفا في حكم الزايدى ولا يוכל
 وكيل لان المفوض براء وثق وفي الاكتفاء اشعار بان اللوصى والامام الجامع ان يستخلف غيره كفا في الكافي الا من
 فوض اليه من قاض او وكل ذلك الاستخلاف او التوكيل بان قال لا ادوكل من شئت وفيه عزم الاستخلاف
 بالاذن وبلاية فلو جعل قاضي لقضاء كان له الاستخلاف لان معناه التصرف في القضاء تقليدا او خلافا قال الامام رحمه
 ليس الاستخلاف كفا في العادى والى ان القاضي اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف رجلا واذن بالاستخلاف باذن
 يستخلف ثم ثم كفا في الخلاصة واذا عرفت ذلك ففي القاضي او الوكيل المفوض اليه بفتح الواو اى الذى فوض اليه
 الاستخلاف او التوكيل ففيه عزم الصلة اعني اليه لو قيل كبره او لمسلم من خلاف الاصل نائبه نائب القاضي
 او الوكيل لا ينزل نائبه بغيره عزال المفوض اليه الا اذا فوض اليه كفا في الكبرى ويجوز ان يكون الخلف مضافا الى المفعول

لم يغزل لوالى قاضيا او الموكل كيلا لم يغزل لا يغزل لقاضى والقاضى لا يغزل لا اذا علم من عن ابى يوسف انه
 لم يغزل لا اذا نصب خريكانه كما فى المنع وفيه فرالى ان النائب لغزل بغزل نفسه هذا اذا رضى الوكيل وانما هو غير متقاضي
 وكذا انما الصلوة نفسه كما فى الجواب ولا يغزل النائب بمبوءة اى المفوض حال كونه موكل بالموال لان نائب المفوض فان
 بل معنى الامام على ما هو المذهب عند الكوفية مع انها داخلة على الجملة نائب الاصل حقيقة وهو الوكيل او الموكل فهذا اولى
 المسلمين فيه اشارة الى ان نائب القاضى الغزل بمبوءة كما فى بداية الناطقى ولم يغزل عند كثير من المشايخ ولا ان نائب
 ابيه لاجلته الغزل بمبوءة لكن لم يغزل قاضى الوالى بمبوءة كما لم يغزل امرأته كما فى المنع فلم يحسن ان لا حسن كلمة الوصل
 فى القاضى او الوكيل غيره اى غير المفوض اليه ذلك ان تختلف او كل ثم فعل نائبية فامره بمن نحو القضاء والتكاح
 والخلع والكتابة دون نحو الطلاق والتفريق ولما لم يصح ولو عند الاول عنده اى بحضرة غير المفوض اليه على ما قال
 بعض المشايخ فى نحو البيع لكنه لم يصح عند العامة الا باجازه او فعل نائبية واجاز غير المفوض اليه مولا تكايد او كان
 الموكل قد راي عين الثمن ولو حكما كبديل الاجارة فى عقد الوكالة صح فعل النائب ان كان الاول غائبا
 الكل فى وكالة الصغرى وباعمل براكيب واعتقادك يوكل غيره ويكون الغير وكلا عن الموكل وكذا لا يغزل الثانى
 لغزل الاول ولا بمبوءة وكلاهما يغزل بمبوءة الموكل والقضاء بحكم سوغ صاحبه فيه على خلاف مذهبه اجتهاد
 واعتقاده ناسيا غير ذكر مذهبه لا ينفذ عندها وعليه الفتوى وينفذ عنده كما فى الكافى وذكر فى الخلاصة انه ينفذ عنده
 خلافا لابي يوسف رحم ولا رواية عن محمد بن وهب وقال بعضهم الخلاف فى انه هل يجوز له ان ياخذ بقول غيره عندها
 لا ياخذ وعند محمد بن ياحد وفى الصغرى وقضى برأى غيره ناسيا ثم تذكر رأيه اخذ برأيه فى المستقبل ولفظه قضاؤه عنده
 خلافا لابي يوسف رحم او عماد الا ينفذ اى لا يجوز له ان يرد عندها وعليه الفتوى وعن روايتان كما فى الكافى
 والفتوى على انه ينفذ كما فى الصغرى وقال ابو على النسفى انه لا يجوز عند الشيخين يجوز عند محمد بن وهب وقال الامام عليه السلام
 لا رواية عن محمد بن وهب ولا رواية عن الرضى انه لو قضى بخلاف مذهبه مع العلم لم يخبر فى قولهم وذكر الخلاف فى بعض المواضع فى
 الاقدام عليه كما فى المنع وغيره والقضاء على وفاقه اى وفاق مذهبه يجعل الحكم المختلف فيه مجمعا عليه اى يصير
 فيه متفقاً عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عن جميع المجتهدين كما هو المشهور لكنه مشكل فان فيه اشارة الى ان
 العبرة بحقيقة الاختلاف كما قالوا الا ان محمداً رحمه الله اعتبر اشتباه الدليل لا الفقه القضاة وشهادة رجل امرأتين فى المحرور
 اعتبار اطلاق النص فى شهادتهن لم ينقل فيه خلاف بعبارة كما فى الذخيرة ولا خلاف الشافعى ونحوه معتبر كما ذكره
 السعد وغيره لكن المحضات لم تعتبر الاختلاف الصدد الاول ان لا يشترط كونه عالماً بانه مجتهد فيه ولا يصح ان لا يشترط كونه عالماً
 ونحن نفتى بانه لا يشترط كما فى الصغرى والى انه لا يشترط ان يكون القاضى مجتهدا كما قال المحضات لكن ذكره الامام السرخسى
 انه قد اشترط كما فى الخزائن وذكر فى الذخيرة ان حكم القاضى فى محل مجتهد فيه انما ينفذ اذا علم بكونه مجتهدا فيه وحكم من جهل
 ١٤

على رواية السيد الكبير سبجي انه لا يقضى بما يخالف قول اصحابنا وفي الانساب من احدث جنبل اذا كان في سلكه قول العلماء
لم يسج لاحد ان يخالفهم الى ان القضاء في مجتهديه كفسخ الميراث في حق القفص عليه لو ان كان الميراث لما رأى بخلافه كقول
ابو يوسف رحم لا يقضى له القضاة العالم الى ان حكم يخالفه في الشافعي لو دعينا وقيل يقضى حكمه ان اعتقده المذاهب والا فلا
في الضر فان خرض هذا القضاء ورفع على قاض آخر ثانيا بمضيصة ينبغي وبجمله يمكنه قد الازامه وهذا من وجوب الترجيح
بالقضاء فليس ان يردوه فلور ورفع الى ثالث مضى قضاء الاول والثاني كما في المضى وفيه اشعار بان لو دفع قضى على
خلاف مذاهبه فاضل آخر لا يمضي في العادي انه نافذ ليس بغيره نقضه القضاة عند محمد خلافا لابي يوسف رحم لكن في النقض
وقضى فاضل قول من قائل العلماء كان صحيحا وليس لا حد من القضاة نقضه يوم القيمة الا فيما خالف الكتاب من الحكم
كالقضاء بكل متر وكذا التسمية عند المذاهب لم يصنف وغيره والاحسن ان يمثل بالقضاة بتقديم الوارث على المديون فان لا واني قد
عند الطرفين كما في الممتنى وغيره الواسنة المتواترة او المشهورة كالقضاء ببيع درهم بدريين ورفع الحرمة بنفسه المطلقة ومن نظره
الفاصل ان الرفع مذنب لك الشافعي والاوزاعي والالنفذ القضاء بوقد سبق تمام الكلام عليه او الاجماع كالقضاء
بمقتضى النساء فانهم جميعا على بطلانه وكفر مستحله كما في المضمرات وفيه شعار تيرتيل لادله فيقضى بالكتاب ثم بالنسبة المتواترة ثم
المشهور ثم الاحاد ثم اجماع اصحابنا ثم اجماع التابعين ثم وثم ولا يقضى بقول بعضهم في ظاهر الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة رحم وابو يوسف
ومحمد اذ اتفقوا على ما لا يقضى بقول غيرهم كما في الممتنى ففي الاكتفاء نوع تفسير ان كان المناسبات كتاب كل الحكم الكتاب
هو المنزل المتواترة علمينا صلا المدعيه او سلمه استند مصدر عنه صلا المدعيه او سلمه من قول وفعل وتقريره الاجماع اتفاق
المجتهدين من هذه الامة في عصر على امر وهذا مختار الجمهور وقال الجصاص الجرحاني انه اتفاق جماعة سبع العلماء باجماعهم وهذا
الشخصي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور مختار المداية والكافي وتماثل في الكشف او ان كان النفس القضاء احتضا
الاول بحكم مختلفا فيه ان قال بعض العلماء انه نافذ لبعضهم انه غير نافذ بنا على ان الحكم مختلف فيه او غير مختلف كبعض المداية
في الصدر الاول مختلف فيه ثم المتأخرون اجمعوا على انه لا يجوز فقال علماء زماننا لاجماع المتأخرين رفع الخلاف المتقدم قال
خيرهم انه غير رافع وكذا الحكم في كل عاثة اختلفوا في اختلافه يصير مجتمعا عليه عندنا باضواء آخرتان حينئذ ليس لا حد
البطلان وبالبطلان لا خلاف ليس لا حجة بعده مضاوئه بخلاف ما سبق فان الامضاوئه لا غير كما في الممتنى وغيره فمن الظاهر ان مجرد وضع
فانه مما اختلف فيه قد مر انه صار بالقضاء مجتمعا عليه والقضاء بجرمة او صل عنه فيقضى خلافه اي قضاء وباطنا اي
ديانته وعندنا لا يقضى باطنا وعليه الفتوى كما في الحقائق ولو كان القضاء بشهادة رورة كذب واودعاه الى دعوى
الجرمة او محل السبب معين هو اما العقود كالنكاح والبيع ونحوها كما اذا ادعى انها امراته واقام شهودا زورا عليه وقضى فانه يحل
الوطي عنده ولا يحل عندها كما اذا ادعى انه باغ هذه الجارية منه او اشترى عنه لو كان لشين مثل قيمتها نقض باطنا والا فلا فلو لم تقم
البائع لهية وحلف المشتري وورد الجارية على البائع حل له الوطي ان غرم بالبائع تركه خصومه وفي التيسار التبرعات عند طائفة

قاضيًا تميزه اى صلح قضاؤه وشهادته فصيح حكمه المرأة والفاقد كما هو فيه من ان لو لم يكن بالالتكليم قات الحكم ثم صار
 الى وقت الحكم لم ينفذ حكمه كما اذا كان عبدا او عيبيا او كافرا فاعتق او بلغ او اسلم كما في المغني في غير حد من الحدود كالزنا وشرب الخمر
 والسرقة واللعان والنفذ فلو حكم فيه كان باطلا بلا خلاف فانظر متعلق بالتكليم وقود اى قصاص فلا يصح حكمه بذروته
 عنه فتمت الخصاص لكن في رواية الاصل قضي ذلك قيا ساعلى غيره من الحقوق وهو صحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره
 شال للطلاق والعاق والكتابة والكفالة والشفعة والنفقة والديون والبيع وكذا غير ما سئل المجتهدات كالطلاق المضان
 وهو صحيح من المذهب لان كثير من شيا يخفى عن الفتوى به كلياتها العوام كما في المغني وذكر في الخلاصة ان حكمه في
 اليمين المضان وسائر المجتهدات نافذ على الاصح لكن التي في الاختار انه لا تنفذ في نفسها فتنى به بطلان اليمين سعاد ان اخذ لقبوله
 فان تنفذ الفقيه للجامل حكم المولى وان لمهما اى الخصمين حكمه كما لو كان بالبنية او الاقرار او النكول لانما ولده عليها وصح اخبار
 اى الحكم باقرار احدها وبعد التمسك بحال ولايته اى حال بقائه ولايته الحكم كما اذا قل لاحدهما قد قررت عند
 او قامت بنية له كذا فقلت فالان قد حكمت به لئلا عليك فكر المقض عليه الاقرار واقامة البنية نفذ حكمه لانه يملك لشرك الحكم
 في حال ولايته فلو غلب قبل ان يقول حكمت به لم يصيد في ذلك فيه اشارة الى ان اخباره باقرارهما وعد التمسك والى ان
 الاخبار بعد الحكم لم يصح بالبنية للقضاء والولاية كما في المداية لكن في المدسوة انه لم يصح بعد القيام عن مجلس الحكومة لانه صار كغيره
 وفي المغني انه لو اخبر عن الحكم قد انكره نفذ لان الحكم كالمولى ولكل منهما اى الخصمين ان يرجع عن حكمه قبل حكمه عليها فالعزل
 غير محتاج الى الاتفاق بخلاف التكليم ولذا لو حكم بعده لم ينفذ لكنه لو اجاز العازل بعد الحكم جاز فان رفع حاكمه اى الحكم
 الى قاض مولى امضاه ونفذ ان وافق حكمه بذهبية اعتقاد القاضي فلا يصح بعده وبطلان ان خالف مذهبه
 فلا ينفذ بعده وان كان مجتهد فيه وقال الطحاوى ليس للقاضي ان يبطل حكم الحكم كما في الزايدى ولا يصح القصص
 والشهادة لمن يكون بينهما اى بين القاضي والمقضى او الشاهد والشهود ولا اوز وجبة المقضى ولا يشهد للولد
 سفل للوالد وان علا ولا الزوج للزوجة وبالعكس فلو قضى لزوجة او ابنة او امضاه آخر كان باطلا وقبل جاز ذلك ان
 وافق مذهبه وفيه اشعار بان القضاء والشهادة لهما انهما لهما والى انهما لهما من بنينا صناع بلا ولا ثم شرع في
 مسائل شتى فقال وصح الايصام اى جعل الغير وصيا له بعد موته بلا علم الوصى بايصامه حتى لو باع شيئا من تركته جاز
 ظاهر لرواية جرجان يوسف من انه لا يصح علم الايصام التوكيل بلا علمه حتى لو باع شيئا من امواله لم ينفذ اتفاقا وشرط عند
 خبر عدل ومستورين للمسائل لآيته ولا يقبل خبر فاسقين ان خبر الفاسق وحيد لتوقفه قبل عند ما وفيه
 بان لا يشترط لفظ الشهادة لعزل لو قيل وكيل تعلق بجن الغير فاذا تعلق به كوكيل ثبت كالتة في عقد الزوجين لم ينزل
 ولو اخبر بعد لان سياقي تنزه الكلام في الوكالة وعلم السيد اى شرط خبر عدل او مستورين لعلم السيد بجنائيه عبده حتى لو اخبر
 بها فاسق او مستور فباعه لم يكن مختارا للقدار عنده وعلم الشفع بالبيع للعقار حتى لو اخبر ببيع غير عدل لم يبطل شفعة عند

وتعلم البكر البالغ بالكلح اى بالكلح الولي اياها فلو اخبره فاسق وسكت لم يكن صانعاً له ولا علم مسلم في دار الحرب
 لم يهاجر اليها بالشرائع طرف علم فلو اخبر بالصلوة وغيره من العبادات عدل واستوران لزمه ذلك كما لو اخبر
 وصديقاً والماذ الكذب فلا يبرئ عنه خلافه كما قال مشايخنا والاصح عندي انه يقبل فيه خبر الفاسق عند الكل حتى يلزمه قضاء
 افاته من الصلوة والصوم وغيره بعد اخبار الفاسق لانه مأمور بالتبليغ من جهة صلى الله عليه وسلم الا فيبلغ الشاهد الكتاب
 كما في كشف المنار والتمتة في الكرامة لا يشترط خبر ذلك لصحة التوكيل فقبل فيها خبر واحد ولو كافراً بل خلاف الخلق
 من الازام وقيل وجوب قول قاض عالم عدل قضيت انما هذا بهذا العقار لزمه مثلاً فقد التمتة ونظرنا في الروايات
 وعن محمد بن ابي اسحق انه رجع الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير من المشايخ وقالوا ما احسن هذا في زماننا فان القضية قد افسدوا ديننا كما
 في الكافي وغيره وعلى هذا لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في شئ ما كما في الكافي وقيل قول جاعل عدل ان يبرئ
 سببهم قال في حد الزنا مثلاً استفتت المقر بانها كما هو المعروف ثم حكمت عليه بالرحم فلم يبرئ سببهم لم يقبل
 قوله لانه ربما يظن غير الدليل ليل للجهل بخلاف العالم العادل فانه قبل قوله بلا بيان لسبب لا يقبل قول غيره من عالم
 او جاهل فاسقين في انتم عليه ايمان الى ان السكوت من تامة المسائل وفي ان يقبل القول عن من كل غير

كتاب لشهادة

او وجد القضاء لانه مع التناسب شرف منها وانما هي لغة خبر قاطع كما في القاموس والحضور مع المشاهدة بالبصيرة
 البصيرة كما في المفردات او الاخبار لصحة الشئ عن مشاهدة وعيان يقال شهد فلان عند الحاكم بفلان على فلان بكذا
 شهادة فهو شاهد وهم شهود كما في المفردات وغيره وشروطه اخبار اى اعلام بحق اى بحال وغيره ما ثبت وليست
 الا ان يستعمل في حاجة في حق المال لا غير كما في اقرار الكافي للغير اى حصل للغير من كل لوجه كما هو المتبادر فخرج
 عنه الاسكار فانه اخبار بنفسه في يده وكذا دعوى الاصيل لانه اخبار بنفسه في يد غيره وكذا دعوى الوكيل فانه ليس بخبر
 للغير من كل لوجه كما ظن على غير آخر يخرج الاقرار به اخبار على نفسه يدخل فيه الشهادة بالزنا والبيع ونحوها فانه
 في الحقيقة شهادة بالحد للشارع على الزاني والتمس للبائع على المشتري والشهادة بروية الملال ليست بشهادة حقيقة
 ولذا لا يشترط لفظ الشهادة على راي والقول بانها شهادة بالصوم او لفظ الشراح على المكلف يكون اخباراً بحق له
 على نفسه ويجب اى يفرض داء الشهادة في غير الحدود ويجوز المضاف او الجواز المرسل لطلب المدعى وان
 لم يتعين للمحل فلا بأس بالتحيز عن التحمل ان لم يتعين الا فواجب له حقه قد ضاع كما في الاختيار يستثنى منه اذا خاف
 على نفسه من سلطان او غيره وكذا اذا علم انه اقر عنده بما هو باطل في الواقع وكذا اذا علم ان القاضي لم يعدل
 اقال خلف بن يوب ولم يقبل شهادته على ما قال ابو بكر الاسكاف كذا في المضمرات وفيه اشعار بانها لو اتسع عن اية بلا

ظاهر صارتا فلو علم ان لم يشهد يذنب عن المشهود له صار فاسقا كما في الخزانة فلو شهد بعده لم يقبل كما في الذخيرة
 اي خفاء الشهادة في الحيود افضل من الطهار بالانه اشاعة فاشنة ويقول جوابي شهادة السرقة اشهدانه
 اخذ ماله وللتصحيح قال لما يقول سرقة والاضاع العبد باقطع كما ياتي ونصا بها اي اقل لشهود الزنا اربعة رجال
 للمباينة في اسر على انه من اثنين وللقود في النفس الطرف وباني الحد وغيره من السرقة ولقذف واللعان
 والشرب رجالان لاجل وامر ان كان في القضاء انه نافذ تلك الشهادة لاستنباه الدليل لنصا بها للبكارة
 وجود او عدم فان شهدت انها بكر لوجوب في الغنين ثم يفرق بينا وان شهدت ان لم يشهد يذنب على البائع على البكارة
 ثم يبيع اذا اشترى بالبشر البكارة والولادة فشهدت انها ولدت هذا المولود فلو شهدت على استهلال يصبي لم يقبل
 عنده في حق الارث خلافا لما يقبل في حق الصلوة باختلاف وعيوب النساء ولو جازى فيما لا يطالع الرجال
 عليه امرأة واحدة والاحوط امرتان الا حب ثلاث والنزج عن الخلاف اربع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه يشهد
 رجل بالعدالة والولادة والرقا لم يقبل الاصح انها تقبل ويحمل على ان يصره وقع عليها بلا قصد او مع قصد الشهادة
 كما في الخزانة والى ان يطالع عليه الرجال لم يكن شهادته من تامة كاشهادة على جراحات النساء في الحمام كما في الكفاي و
 غير ما من المحقق ما لا كان وغيره كالنكاح والرضاع والطلاق والعناق والبيع والوكالة والوصاية وغيره رجالان ورجل
 وامر ان اذ خنتا وان فيه اشعار بان لا ترجح بالزائد على الاثنين ان كان احدل كما في دعوى الاختيار يستثنى منه
 حوادث صبيان المكتبة لا يقبل فيها شهادة المعلم منفردا كما في التحقيق وشرط اي جبال لكل ما يوجد في عمل شهادة
 الرجال والنساء في الحدود وغير ما من المحقق العدة لثلاثة استقامته وشرعا لا نزاعا عما هو محرم في دينه وسيأتي تفصيل
 وفيه اشعار بان لا يجوز القبول قبل الا بليدية الحرية والبلوغ والاسلام وانه جاز القبول بعد ما قبل العدة كما في كشف الكناز
 وغيره الا ان القاضي اثم كما ذكره المصنف في القضاء وفي الزايدى اذا تحرى القاضي الصدق في شهادة القاضى
 يقبل الا فلا وشرط لكل لفظ الشهادة فلو قال اعلم وتيقن لم يقبل شهادته وفي قياس الكشف ان الاداء يصح
 بلفظ نبي عن لو كادوا والتحقيق لفظ الشهادة والياسا وفي المعنى وقال العراقي انه ليس بشرط في شهادة النساء
 في الولادة وغيره الاول هو صحيح كما في الكفاي وفيه اشعار بان اللفظ شرط للنفس القبول لا لوجوبه بخلاف العدة
 كما في الكفاي وغيره وانما لم يقبل بهما لما اشار اليه في القضاء كما مر فليس في البيان تساهل كما ظن وليس ال
 القاضي سر او علانية عند من حال الشاهد جاره واهل سوتة فان لم يوجد قابل محلة من كان عدلا صاحب
 خبرة بالناس غير طامع ولا فاجر وشيخ ان يكون فقيها يعرف اسباب الجرح والتعديل وفيه اشارة الى ان الجرح
 والتعديل متبولان بعد الشهادة والى ان تعدل المشهود عليه صحيح الا اذا كان فاسقا او مستورا لانه وان
 كان اقرار على نفسه الا انه يوجب القضاء على القاضي والى ان القاضي اذا عرف جرح الشاهد او عدالة لياسا

عنده كما في المحيط فلو عدل في قضيته لم يستعدل في اخرى الا اذا طالت المدة وكلوا فيه والصحيح قولان ستة اشهر الفتوى
 الى القاضي كما في المضمرات فيسأل عنه مما سئل الا مطلقا غير مقيد بطعن الخصم وعدمه وبحق ودون حق واما اعتدلي
 ربح فيسأل اذا طعن الخصم الا في الحدود والقود واختلفت اذ اختلفت زمان او برهان وبه اى باعدها من ان يسأل
 بلا طعن لفتي كما في المشاهير وذكر في الاختيار انه ثبتت كثير من كتب في بركة الرازي فلم اجده انه رجع قوله على قول
 غيره الا انه السكتة لفساد الزمان وكفى السؤال بمسألة اى كفى مسأله بان يثبت غالبا اى المزكك رسول الله
 كتابا فيه اسرار الشهود والناس بهم وعالمهم فكتب تحت العادل عدل والمستور مستور والفاسق فاسق والعدل
 اعلم فتم الكتاب ثم يقول القاضي للمدعى في غير العدل زد في شهودك ولا يقول ابرجوا ولا يحتاج الى العلانية بان يجمع
 القاضي بين المزكك والشاهد ويقول للمزكك ان الذي عدلته وفيه اشعار بان يفتي بكفاية السر فان الاصل اشترط
 المعطوفين في القيد عن محمد ان تركية العلانية بلا ردفته وتركية السر احدثه شرح وعليه الفتوى كما في المضمرات
 وغيره ويشكل في الاختيار انه يسأل سر او علانية وعليه الفتوى والاثنان احوط والواحد كافي في تركية اى تعديل
 المشاهير بان يقول المزكك هو عدل او ثقة قيل كلاهما ليس بتعديل لوقال لا اعلم منه الاخير كان تعديلا على الاصح بخلاف
 ما اذا قال لا اعلم منه الاخر في علمه فانه ليس بتعديل على الاصح والبلغ الا لفظا عدل ثقة بآثار الشهادة كما في المحيط وفيه
 اشعار بان يصلح في تركية الشرح واحد وامرأة واحدة بخلاف العلانية فان البتة الشادة والعدد شرط فيها كالمادة
 في الكل كما في المداية وغيره فتركه ليس كما ينبغي والاثنان احوط والواحد كافي في ترجمة الشاهد اى في تفسير كلامه بغير
 اخرى الى القاضي وهذا مصدر ترجمه قالنا اصلية ومنه الترجمان المضمين او تحقيق وفتح التار وضم الجيم المفسر للسان كما في
 ترك الاضافة اولى اذ الاثنان احوط في ترجمة المدعى والمدعى عليه كما في التمرناشي وغيره وفي الرسالة اى فيما نقل
 من كلام القاضي الى المزكك وفي العكس هذا كله عند الشرحين اما عند محمد في شرط العدد في تركية والجزية والرسالة
 وعنه لا يشترط العدد في تركية الروك كان حقا لا ثبتت الا بشهادة الاربعة اشترط الاربعة عنده كما في المحيط ولا يشترط
 الصحة الشهادة الا شهاده فان شرط العلم فجزان لشيء بكل مسموع او البصره كالبيع والاقرار والطلاق والنصب
 والقذف واقتل مما ثبت بدون القضاء فلو توسط رجل بين حليين قال لا تشهد عليهما بما تسمع منا هل لان
 يشهد به كما في الصغرى وفيه اشعار بان لا يشهد ليس بلزم في حق لكن في الكبرى انه في المداية والمبيع فضل لا اذا كان
 المال قليلا كدريم لان في تركية خوف الممال الذي فيه تلف البدن الذي هو حرام وقال اسد اذا نذبت الا في
 حق لم تثبت الا بالقضائر مثل الشهادة على الشهادة فانه شرط فيها كما ياتي ولا يشهد في واقعة من خطه
 فيها وعلم انه نقش خاتمه والحال انه لم يذكر فيها شهاده وعليه بالمشابهة الخط وبه اعنده واما عند ما في شرطه عليه
 الفتوى كما في التوائقي وقال نجم الائمة انه يشهد اذا تيقن انه خطه ولا يوجد شاهد غيره كما في المنية قيل لا خلاف في ان

انما الخلاف في القاضي اذا وجد شهادته في دلو له وفيه اشعار بان لم يشهد وان تذكر مجلس الشهادة او اخبره قوم ثقة وفيه
 الخلاف كما في الهداية وقال المحقق ان من شرط صحة الشهادة عنده ان تذكر الحاشية مبلغ المال وصفة ما ربحه
 والا فان شهد فروز وعنده ان يكون الصك مستودعا ولا علم يشهد وان تقين انه خاتمه وعنده محمد ان يذكر
 خطه وبه يفتي كما في الخلاصة ولا بالتسامع من قبيل حذف الفعل لقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والآية فلا يشهد
 كما ظن التقدير لا يشهد بسبب التسامع لا لبيان بهولته لنقل عن غيره وشرا لا لاشتهاره وسهوا حصل من العلم بالتواتر او اذا
 او غيره ولو واحد لا كما في الكافي وغيره وما ساقى لا يخلو عن مخالفة المال في النسب فانه جاز ان يشهد انه ابن فلان
 فلان بن فلان من سمع من جماعة عنده او عدلين عندهما وقيل يشهد به عبد الله في الغريب لم يقبل لا اذا شهد
 عدلان من بلده على الصحيح كما في شرح ادب القاضي وغيره والموت فانه لو شهد به من سمع من قوم عندهم ومن عدل
 عند آخرين حينئذ لم يقبل القاضي شهادته جاز ان يحيزه عدلان فشهد ايه معا ولو اخبر واحد بالموت الاخر بالحياة اعتبر
 ولو كان كلاهما عدلا اعتبر الموت كما في النهاية والنكاح فانه يشهد به من سمع من عنده وعدلين عندهما وقيل يشهد به
 كما في المحيط وذكر في المنيته انه لو اخبر واحد جماعة انه لو حضر مجلس عقد فلان ثم حجه جاز لهم ان يشهدوا به والدخول بامر
 الاحكام كالعادة وغيره وفي الخلاصة لا يشهد بالتسامع في الدخول لا ثبت الاثبات الخلو وولاية القاضي كونه
 قاضيا في حجة كذا فانه لو سمع من الناس جاز ان يشهد به وفي اصل لوقف ان يشهد ان هذا الشيء وقف على
 او جماعة كذا وفيه اشارة الى ان ذكر المقر شرط حتى لو لم يذكره لم يقبل شهادته على ما ذكره المرغنياني كما في الكافي
 لكنه ليس على المختار ان كان قفا قد يافى صوف الى الفقار كما في خزائن المفتين وذكر في الظهيرية اذا كان قفا مشهورا لم يقبل
 واقفه لم يقبل بلا فذكره على المختار وفي التمهيد شرط بكل حال على الصحيح ثم ذكر حجة مستانقة بالتسامع كما ظن فقال لا يشهد به
 وان لم يكن فيه ولاية على شرط اي شرط الموقف بان يصر الى المدرس كذا والى العامة كذا مثلا وفيه اشعار بان يشهد
 على اصل لوقف وشرط لم يقبل لانهم صاروا فسقة بالشهادة على شرط كما في الاستسرة والشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها كما في
 والاكتفاء يشير الى ان لا يشهد بالتسامع في القفل ولا في المهر ويقبل فيها ولا في الطلاق والعاق والولاء خلافا لابي يوسف
 كما في الخلاصة والى ان لا يشهد في الاملاك اسبابها كالبيع والهبة والصدقة كما في الذخيرة الا اذا اخبره طرف اي يشهد
 بالتسامع في هذه الامور اذا اخبر الشاهد رجلان او رجل احرأان في شرط العدد ولا يشترط العداوة لا لفظ الشهادة
 على قال بعضهم كما هو الظاهر من الاختيار وذكر في العاوي ان لا يشهد بالتسامع اذا سمع من المحدود في القذف والنسوان والعبد
 وصدق ظاهرا ولذا من الصبي المميز لكن لا يشهد به ان كان احدا فكلما جهل شرط والا فلا ثم شرع فيما ليس من الشهادة بالتسامع
 بل بالبيان فقال ولا يشهد بالتسامع رابي جالس كل من ركب جلا في ناحية مجلس القضاء لاجل حال من الجار
 يدخل عليه الخصوم المدعى المدعى عليه انه قاض لا يشهد به كذا على ان ذلك الجالس في ضي هذه الناحية كذا يشهد في

وامرأة يسكنان بيما واحدا بينهما انبساط الارواح كالمعاقة لتقبل فان في التاج الانبساط لئلا يشد على
 انها عرسه علما بالظهور وكذا يشهد اني ستي وعارف بالباوضافه كدوده وحقوقه سوى الرقيق الكبير فان غير المعبر
 عن نفسه من الرقيق كالتداع وعن الائمة الثالثة انه كالكبير كذا في الذخيرة في يد تصرف عرف بوجه واسمه ونسبه فان نظروا
 الرائي لا يخلعون اشارة اليه كالملاك بالضم جمع المالك في تصريفه مثل تصرف المالك لا تصرف الناي كالمضار
 والوكيل على انه امي ذلك الشيء ملكه التصرف وفيه خيال انه لشيء طمع ذلك ان يقع في قلبه ان ذلك الشيء الذي
 وقيل لا يجب شرط وبالاول ماخذ الى انه لو لم ير المالك المالك ورأى المالك عرفه ولم ير المالك لكن سمع من الناس
 لا يشهد انه ملكه كما في النهاية ثم استدرك ما يوجب صدور الكلام من جواز التقييد بالتسامع فقال لكن ان قال الشاهد في كل
 الخمسة المسبوحة او الواحد الرائي عند قاض ان شهدا في بالتسامع او بحكم اليد حكم تصرف المالك على تلك الشهادة
 بطلت شهادته على الصحيح لان ترك الاطلاق ينبئ عن اعترافه بشبهة في تلك الشهادة كما في الكافي وغيره وبذا قول لائمة
 كما في قاضيان كنهنا لم تبطل في النكاح بالنسب واقالا سمعناه من قوم لا يتصوروا طوعهم على الكذب كذا في الموت اذا
 قالوا خبرت بثلثة وكذا لم تبطل الوقت على ما قال الرغيباني كما في العادي ومن شهد على موت زيد بقبرته التي فلا تسامع
 كما ظن انه امي بناء على انه حضر وجز كسر العروة على انه للتعليل وفن زيدا واره صلى عليه قبلت شهادته وبذا عيا
 بالمسك معانية للموت حكما لا تسامع لانه لا يدين ولا يصلح الا على الميت فكانت شهادة على الميت وبذا اذا لم يكن
 الشاهد شهدا في خبره بان لم يكن من ورثته ولا وصي له ولا فلا يعتمد على خبره كما في العادي وغيره والاصح تقديمه
 على قوله ويشهد رأس مجلس كما لا يخفى

فصل وقيل للشهادة جواز من اهل الامور الذين خالفوا في العقيدة من اهل القبلة وكانوا من
 الخارجية المكفرون للثنتين طاعة والزيبر عاكشة وسماوية حتى المدة كما عظموا الرافضة الملقون باللاحون على اصهرين
 وغيرهما من الاخير عليهم رضوان الله تعالى الى يوم القار والقدرية النافون للقضاء والقدر عنه توكوا والجمرة النافون
 قدرة العبد والمعطلة القائلون بخلو الذات عن الصفات والرحمة النافون لغيره الذي ينبس مع الايمان ثم صار كل فرق من
 عشرة فم اثنتان وسبعون فرقا كلهم في النار الا من اقدم التوحيد كما في التبعة وغيره من وجه المداية لا يقال انهم بهذه الاعتقادات
 صاروا فاسقين فكيف تقبل شهادتهم مطلقا لانهم مستقرون في الفسق لا يطيعون ما فعلوا فكذا في المداية في الامام
 الى ان كل من كفر منهم كالجسنة والخارج وعلاوة الرؤفص القائلون بخلق القرآن لا يقبل شهادتهم على مسلمين كما في اشعار
 وعن يوسف م من كفر لم يقبل شهادته كما في المحيط الا الخطا ببيت طائفة من الرؤفص فيسبهم بالخطاب محمد بن ابي بصير
 بن سبوا بالكوفة قال ان عليا الاكبر وجعفر الاصغر فانه لا يقبل شهادتهم لانهم يستبشرون الشهادة لكل من جئت عندهم فقبل من
 الشهادة لشيعة من اجبة والاهوا جمع هو مصدر هو اذا اجبة شهادته ثم سمي الموهبي الموهبي محمد وكان فيهم غلب المذموم منه

اهل الاموال وهم ليسوا بالطائفة بعينها فانه يقال على كل من خالف استنباطا ويل فاسد كما في الكفاي وقيل الشهادة من لزم
 العمل على مثله في الكفر فلا يقبل شهادة على المسلم ولا شهادة الكاذب منه على حداد الكذب حرام في جميع الاديان كما في
 وان خالفه كالتصاري والجوس وعلى المستامن ان اختلافه اذ الذي كالمسلم في قبول الشهادة عليها
 من المستامن على مثله انما ياتي موضع الاضرار لزيادة الايضاح اذا كان من امر واحد فلو كان من اربعة واثم
 او الهند لم يقبل شهادة المستامن على الذي كافي الكافي وعلى عدو من عدو له اي فرج بخرنه وخرن بفرجه قيل انه يعرف
 بالعرف كما في خزائن المفتين بسبب لدرين ايام وديني لانه لا يكذب لديه كمال لاهوار كما في الاختيار ولا يخفى انه مستدر
 بما قبله وما بعد وانا نظرت عدولا مخدوف كما ظن ثم اشار الى تعريف العمل على القول الصحيح كما في الكافي وغيره فقال
 ومن اجتنب الكبار في كل فرد من افراد الكبار كما في اكثر الكتب لكن في قضاء الخلاصة والختار اجتناب لاصار
 على الكبار فلو ارتكب كبيرة مرات قبل شهادته واختلفوا في الكبيرة والاصح انه ما كان شديعا بين المسلمين فيه تنكح منه الذينة
 كالاعانة على العصية وضرب الامير واطنابير كما في الخلاصة والحيط والذخيرة والكافي والمضمرات والكفاية وغيره من كتب التفسير
 واليه اشار المصنف في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغيرة بالاصار لا يصير كبيرة فقال لم يصير على الصغار
 اي لم يغير على كل فرد من افراد الصغار والصغيرة خلاف الكبيرة وقدين وانما جمع واللام يروى الخليل بن نص على انه كما اشترط
 البعد عن فعل كل كبيرة شرط البعد عن نية كل صغيرة كما في التمهيد فمن اطن ان لاصار الصغيرة وغلب صوابه على خطائه في
 حسنة بالنسبة الى صغيرة فمن اجتنب الكبار فان فعل ما تهمته حسنة وتسع وتسعين صغيرة فهو عدل ان فعل حسنة وصغيرة ليس
 بعدل كان عليه ان يزيد قيد آخر وهو ان يجنب لافعال الدالة على الذمارة وعدم المروة كالقول في الطريق كما ذكره
 المصنف في الشرح ولا ريب فيه فان ترك المروة ليس كبيرة على القول لاصح في الكبيرة وقد صرح به في قضاء الخلاصة في تفسيره
 بدخوله في الكبار باطل والاقول الذي لم يمتن بعذر الكبير وخوف الملاك فان الختان من اليوم السابع الى عشرين
 سنة فلم يفرج الا اذا ترك استحقاقا والخصي المنزوع الخصية وولد الزنا لانه فاسق لاي والعمال بالضم وهم يشهدوا
 السلطان وقيل للمواجر انفسهم قيل ان كان العمال مجيها ذمومة لا يجازف في كلامه لقبيل شهادته والا فلا وقال الجمهور
 انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان في زماننا لا يقبل شهادتهم لعلية الظلم كذا في الكافي والصحيح انهم ان كانوا عدولا لا يقبل والا
 فلا ذكر الصك الشهيد لا يقبل من اتي في السكة والبلد الطراف كما في الحيط وشهادة عمال لوقف لا يقبل
 على الصحيح كما في الجواهر لا يقبل من اعمى في شيء من الحقوق سواء كان سموها او غيره ونيا او عينا منقول او عقارا
 وسواء كان اعمى وقت التحمل او وقت الاداء او اذا لم يكن اعمى وقت التحمل فان كان المشهود منقول لا تقبل بالاجماع
 وان كان نيا او عقارا فلا يقبل عند الطرفين خلافا لابي يوسف رحم وهذا فيما لا يجري فيه التسامح والافيقيل بالاجماع كما
 في الذخيرة وانما يعرف كونه بصيرا وقت التحمل بما اذا عرف القاضي الوقت الذي اعمى فيه وتاريخ المدعى سابق على ذلك

والا فلا يقبل قول الشاهد المدعى في ذلك كما في البسط ولا من مملوك قن او مدبر او مكاتب وام ولد لموتق لبعض
 لانه ليس من بل الولاية على الغير ولا من محدود في قذف اى تقذف وان تاب لان تمام هذه بشهادة وفيه شبهة
 الى ان الشهادة قبل المحقق وعنه تقبل اكثره وعنه لم يقبل بضرب سوط واحد الى ان شهادة المعز التائب مقبولة كما
 الكافي والى ان المحدود في الشرب ونحوه قبل كشهادة الفاسق بعد التوبة وقبل لم يقبل شهادة الابطال شربا قبل
 والصحيح انه مفوض اليه العدل والقاضي كما في الكبرى والاكتفاء مشعر بان لو اقام بعد الحد اربعة من الشهود على صدق
 صار مقبول الشهادة وهو صحيح كما في الكبرى الا من حد في قذف حال كفره فاسلم فانه يقبل شهادته على المسلم بالاسلام
 حدثت العدة وفيه اشعار بان لو شهد قبل الاسلام لم يقبل شهادته على الذمي كما في الكافي ومن عدو على عبده في الدنيا
 اى بامر من يظنونه فسقة كما في بعض نسخ الهداية والحيطة والخلاصة والاختيار وغيرها من المتداولات فلو شهد بموكر على
 بالضرب غيره لم يقبل وفي معالم السنن غيره من كتب الحديث انها من بعد وقبل اذا كان عدلا وهو صحيح عند صاحب
 لكن لا يخفى انه لا يعارض في كتب تدبنا على ان نفسه قد قال ان الاول مذنب لما خربين فعلم انه الصحيح في زمانهم و
 زماننا ومن سيد لعبد ومكاتبه وام ولده لانه شهد لنفسه فقبل على احد منهم ولو شهد لفردى القاضى ثم اقام
 فاعادها لم يقبل تهمة الكذب ولا يقبل الشهادة من شريكه في الشريعة فيما يشتركانه من التجارة ظرف الشهادة والا
 يشتركان فيه فانه لا يصح الا عند الاختصاص الاضافة للحد كشركة العنان فانها لا تقبل لك شريك لمفادض لانه
 لا يكون الا في جميع المال وفيه اشارة الى انها تقبل فيما لا يشتركانه فيه كالشكاح والوصية والمحدود ومن منعت
 يقع النون على المشهور وكسره افسح كما في التهذيب ثم فسره فقال الفعل الروى من التشبيه بالنسابة في التزيين والتكلم
 من الرجال اما اذا كان في كلامه لين او في اعضائه فكسره كالتشبيث قبل اذا كان معه رجل وامرأة لا امرأتان ومن ناهى
 في مصائب الناس لو بلا فقبل ممن ناهى في مصيبة نفسها كما اشار اليه الكافي وغيره وينبغي ان لا يقبل لان صحتها
 حرام كما ياتي والنوح الذبح بالبكا وتعدد الجاهل من غيبة اى من تقضى وتنشد شعرا في الحكمة او غيره لم حرمه صوتهما كما
 في الذخيرة وغيره ولكنها التحفة بالتقضى بين الناس فيجوز التقضى لم يسقط العدة كما في الكبرى ومن الشرب اى لم يقبل
 على شرب لا شربة المسكرة غير الخمر فان لم يمد من الدوام على اللهاو واتباع الهوى دون التداوى وانما اشترط الا
 وان يظهر فيه الشرب الا لم يخرج من العدة وانما تهشى الخمر لان مد من شربها بلا الوسائط العدة كما في الكبرى وفيه شبهة
 السقيين اليه شرب في الذخيرة والمضرات فيه اشارة الى ان مد من سكره يخرج عن العدة كما في الحيطة وذكر في النظم
 لا يقبل من شارب لم يسكر بل تاويل وفي الاختيار وغيره انها تقبل عند مدح من شارب لبنه متاولا الا اذا سكر
 او شرب على اللهاو وفيما قال لم يصف انها تقبل من مريض شربا لم يقول الاطباء لا علاج له الا الخمر لان في حرمته خلاف
 كما ذكرنا على ان الاصح انها حرام نعم لو شرب بعض شي في حلقه ونحوه ما يقع لاحالة كان سباحا في التبراشي وغيره

واعلم ان المجلس المنعقد من كفا في الخزانة ومن يلعب بالطيور اي بطيران اللعب مام فمن اسكنها بالانظر فيل
 كفا في الكفا في وكذا الوثليها للعرف وقال شيخ الاسلام انه ليس بعدل لانها حينئذ تحتل بغير انقيص في ملك اخر كفا في
 واللعب بالكسر مصدر لعب بالكسر يلعب بالفتح اي فعل فعلا غير قاصد يقصد اصعبا كما ذكر الراغب في الكشف انه لا يفيد فائدة
 اصلا ولا يطوي جمع الطائر ومثل الطينور يضم معربا ونبه به فانه يشبه بالياء المحل يدخل فيه الزناد ونحوه من الملاهي المشبهة
 بين المسلمين ونحو الحداد وضرب القضيبة لا اذ ضم مع نحو الرقص كذا الخرج من البلد لقوم الامير لا للتعليم والاعتبار كما
 في الكبرى او فني من جل للناس لا لنفسه لدفع هم تقبل من المعنى فانه العالم بالفتى لغة وعرفا ورد الشهادة لاعلان
 الفسق كفا في الكفا في او تركب ما يحده كالزنا والهرة واللواطة عندها ويدخل فيه القذف قبل الرد فانه كبره سقطه
 العدالة وبقية كفا في الكبرى لكن يشترط اعلان الكبرية كفا في التطم واكثر ما ذكره تفصيل ما حمل في العدل فلا وجه لظن ان
 تركه لانه مستفاد منه او يدخل الحمام ومجمع اناس مرة بلا ازار لان ابداء العورة فسق كفا في اللطم وانما تسمى بالحمام لانه
 معرق يقال استحم الفرس اذا عرق والازار بالكسر ما ليس عند الدخول في الحمام او ياكل الربوا مع العلم بذلك
 كما قال الامام الشافعي والظاهر انه غير محتج اليه لان العلم اخذ في مفهوم المعصية وفطر في الاصل لا بان فان الروا
 يقيد الملك بالقضض الملك بيع للاكل فكان ناقصا في كونه كبرية كفا في المحيط وغيره او يقام بالزود والسطح
 اي يلعب بالزود ويقام بالسطح فقد غلبت على الشهادة بناء على الاشتهار فلا لعب الزود بل اقام لم يقبل شهادته بالخلاف
 بخلاف لا لعب بالسطح فانه يقبل الا اذا وجد واحد من الشروط الثلاثة احدهما والثاني ما اشار اليه بقوله او يقو به
 عن قتها بهما اي بالسطح وانما شئ الضمير كفا في الهداية لانه بني على سابق كلامه او على قوله تعالى اجتمع منها
 اللؤلؤ والمرجان وانما لم يذكر الثالث وهو اكثر الحلف عليه بالكذب لانه معلوم فلا تسأل في التقبيد وتركه كما
 ظن وذكر في الجواهر ان مجرد اللعب بالسطح قاطع وقيل هذا اذا اتخذه صنعة فقد قيل روجا لقول ساعته فاستد
 لا يشعربان فوت الصلوة والصوم وغيرهما من الفرائض ليس بقاطع او يبول على الطريق بين الناس ولا يكل فضه
 ابي الطريق بين قوم غير السوني وكذا غيرهما من المباحات القاذية في المودة كصحة الازال او افراط المزاج والحرف الذميمة
 من نحو الدباغة والحيكة والمجامة بلا ضرورة كفا في الكشف ويدخل فيه المشي في السوق بالسر او بل وعدة كفا في الاختيار او
 سب واحد من السلف اي الصحابة رضي الله تعالى عنهم نظموه فيقه ونعم يقبل من طين في علماء الامة لا يلبس لانه كما
 في الكبرى ولذا قال ابو يوسف رحم لا قبل شهادة من شتم اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه لو شتم واحدا
 من الناس لم يقبل شهادته فهنا اولي كفا في المحيط فعلى هذا لا يبعد ان يكون سلفا للجمعة من كلامه كما ذكره المصنف في قوله
 ان سلف في اشرع كل من يقلد في سيرة في الدين كابي حنيفة واصحابه رحم فانهم سلفنا وصحابتنا والتابعين نورا في سلفهم كما
 في الكفاية ولم يوجد اصل لما في المستصفى انه جمع سالك المشورة في الاصل مصدر سلف اي مضى سلف الرجل

والجمع اسلاف وفيه اشارة الى انه لو كنتم سبهم قبل شهادته فان الفواح الاطلاق وان سب حد من الصحابة ليس بكفر كما في خزنة
المفتين وغيره لكن في مجموع النوازل لو قتل حد من سب الشيخين بلغيها مرض القيقص فانه كافران سبها ينصرف الى سب النبي
صلوات الله تعالى عليه وسلم وفيه اشعار بان اللعن والسب بمعنى وهو التكلم في عرض الانسان بما يعيبه وفيه اختلاف كما في الخلافة
وغيره والى انه لو شتم ابا ومما ليكه والواو قبل شهادته الا اذا كان في كل يوم وكل ساعة كما في الجيط والى انه لا يقبل
شهادة اشرف العراق لانهم متعصبون كما في الخزانة وغيره وفيه اشعار بان لو نقل خفي الى الشافعي لم يقبل شهادته وان
كان عالما كما في اواخر الجواهر واعلم انه قدم في القضاء ان لا يشهد من بينها ولاد او زوجة وفي المنيعة عن نجس الائمة
لا يشهد له عاونه وكاتبه ومشفه ورعيه والمتكلم في احاديث الرعية وقسمه النوايب كذا راكب بحر الهند لانه قد خطر نفسه
ودينه كذا من سكن ارا الحرب وكثر سوادهم وعددهم وشبههم لينال بذلك لا يقبل لشهد راكب البحر للتجارة وغيره وهو بصواب
ولا يقبل من شهود المدعي عليه الشهادة عندنا خلافا للخصاف وهو رواية عن ابي يوسف رحم حال كونها مشتملة
على حرج مجزوي جارية مجردة اى لم ترتب عليه يترتب على الجرح من رفع المحضومة عن المشهود عليه لئلا يقال
الجرح المفرد وهو اى الجرح البودا يفسق اى تفسيق الجراح الشاهد اى شاهد المدعي المعدل فان الحكم لم يخرجه من قبول
لا سيما اذا جرح كما ذكره لم يصف وفيه ان مراد الفقهاء ان القاضي لم يثبت الى هذه الشهادة ولكن يسأل عن شهود
المدعي سر وعلاية فاذا ثبت حد التهم قبل كما في المضمرات ولانه ذكر في خزنة المفتين انهم لو شهدوا على رجل بحق فاقام
عليه انه استاجرهم لهذه الشهادة لم يقبل لانها شهادة على النفي والبطال للادوي ولم يوجب اى الحال ان الجراح لم يوجب
بهذا الجرح على الشاهد والمدعي حقا للشرع كوجب الحد او لعبد كوجب المال فلو اوجبته تقبل كما ياتي مشق في الجرح
وهو اى الشاهد فاسق او اكل الربوا او شارب خمر او زان في وقت او مقر في شاهد زور او ان المدعي يطل هذه الدعوى
وانما لم يقبل لان الشاهد صار فاسقا باساعة الفاحشة المحترمة بالنص بلا ضرورة فان لشهادة الكاذبة تندفع باخبار القاضي
سركما في الكافي وغيره من المتداولات او مثل انه استاجرهم اى ان المدعي استاجر الشهود على اداء هذه الشهادة فان جرحه
وان تضمنت امر ازيد اعلى الجرح ولكن ليس له خصم شبيه اذ لا تعلق له بالاجرة وتقبل الشهادة على قرار المدعي لتبقيهم
اى يفسق شهوده لان غيرهم اشاع الفاحشة ثم حلو اعنه وعلى انهم اى الشهود وعبيد او احد هم عبد او انهم شاربو خمر او
او سارقوا منى كذا اوزانها النسوة بلا تقادم او انهم قد فلفلان وهو يدعيه فان الكل يوجب حقا للشرع وهو الرق في
الاول والحد في الباقي بخلاف ما مر فانه يتقادم او انهم شركاء المدعي شركة مقاضة فان فهم تهمته كما اذا شهدوا له كذا
او دله او انهم اعطاهم من مالى الاجرة اى بدل الاجارة لها اى لادار الشهادة على او انهم دفعت لها
اليهم كذا لا الملك لا يشهد اعلى بهذه الامور الباطل مع هذا شهدوا فان كلامنا يوجب حقا للعبد وشروط
للقبول موافقة الشهادة الدعوى في المنع لا غير وعليه يدل التشبيه فلو ادعى الملك مطلقا وشهد بسبب الشرع

القبل وفي بعض خلاف المشايخ كما لو ادعى بالسبب سند سنة وشهد بالسبب بل تاريخ او ادعى بالسبب قسما
 بتاريخ ولو ادعى مطلقا وشهد احد بها بالسبب الآخر مطلقا قبل لو ادعى بالسبب شهد به احد بها والآخر مطلقا لم يقبل الكل
 في العادى ولو ادعى الابراء وشهد بالصلح قبل كان يصلح بحبل لمن وقف بان كان الابراء عن بعض بالاستيفاء وعرض
 بالاسقاط كما في المينة كالتفاق الشاهدين لفظا ونحو بحيث يدل لفظا بها بالوضع على معنى واحد بالمطابقة لا بالتقسيم
 عند ابي حنيفة يرح والاعند بها بالعبرة لما اتفقا عليه لا غير وفيه اشارة الى ان البينة لا تقبل بدون الكسوة وفي
 حقوق العباد لا غير والى انه لو شهد احد بها انه قال لامرأة انت خلتية وشهد الاخر انت بريئة لم تثبت شيئا وان اتفقا
 معنى لانه لا يدل بالوضع على الطلاق والى انه لو شهد احد بها على العتبه والاخر على عطية قبل الى انه لو شهد احد بها على
 والاخر على الاقرار لم يقبل كما في الكافي وانما جعل موافقة الشهادة الدعوى مشبها لانه لا يشترط هذه الموافقة من كل لوجه الاكثر
 انه لو ادعى الفين شهد بالف قبل بالاتفاق كما في النهاية فتر والشادة عنده من احدها في الف او بائة او طلبة والاخر
 الفين او ثنتين او ثلاثين لان دلالة على اقل بالتضمن غير المتعبر وقبل عندها على الالف او الهاية او الطلقة عند دعوى الاكثر
 لانها اتفقا على الاقل في دعوى الاقل لان المدعى كذب لشاهد الاكثر والصحيح قوله كما في المصنفات لانه اذا لم تثبت الاقلان
 لم تثبت في تضمن من الالف والمصنف ضعف قوله وانتهى به سورة الادب كما لا يخفى وثبتت في شهادة له من احدها
 وله من الآخر الاقل الالف بل خلاف للاتفاق في الدلالة والاتفاق عليه المائة كلمة اخر فصار هذا عشرة وخمسة عشر
 وذلك عشرة وخمسة عشر عند دعوى الاكثر فان ادعى الاقل وسكت بقى شاهد واحد لانه لم يعثر شاهد الاكثر الا اذا ادعى القدر
 لصيانة البينة بقضار المائة او الابراء عنها ونية التوفيق لا يكفي على الاصح كما في النهاية ان قصد المال جزاءه حمله
 ثبت اى ان قصد الشاهدان في شهادة الف والالف ومائة ثبوتها ثبت ذلك فان قصد عقد لم تثبت فلم يكن منه حمله
 في شيء من التوضيح كما طعن بل حمله لا تثبت العقد بذلك لا تثبت بشهادة الف والالف ومائة عقد من العقود كالبيع
 بها اى لا تثبت عقد منها عند اختلاف الشاهدين على هذا الوجه لان المدعى كذب حد الشاهدين فلم يبق الا شاهد
 فافترق بين دعوى الاقل والاكثر من الموجب او القائل وفيه اشعار بانها لو سكتا عن جنس الثمن ثبت العقد كما في
 اول دعوى الكراي ولما قرأ صلح مع فرع مشتمل على فروع فيها تفصيل فرع ذلك ان كان موضع مثل ذلك الملوكة
 فقال فيقبل تلك الشهادة وثبت الاقل في شهادة عتق بمال سوله كان بطريق الكتابة او غيرها واصلح عن قود
 حلال ورهن وخلع ان ادعى من المال اى المولى والولى والمترن الزوج فلو ادعى المولى عتق عبده
 على الف مائة فشهد احد بها بذلك الاخر بالف ثبت الالف ولو ادعى العتق على الفين شهد به ان الشاهدان لم يقبل عند
 وقبلت عندها وثبت الالف ولو ادعى الالف لم تثبت شيء وفيه اشارة الى انه لو ادعى العبد العتق او القائل الصلح او الرهن
 الرهن او المرأة الخلع وشهد الشاهدان لم يقبل فلم تثبت شيء والا جارة بيع اعنى عوى لاجارة كدعوى البيع اذا كانت في

اول لم يرد اى مدة الاجارة فلو ادعى احد من الاجراء المستاجر في اول ثمانية الاجارة على لف ومائة وشهد القبل لا يقبل
 والاجارة بل بعد اى بعضى المدة فلو ادعى الاجراء الاجارة بعد ما على ذلك لم يبلغ مع الاختلاف فثبت بدل المال
 لانه ثبت المال بخلاف ما ادعى المستاجر فانما لم يقبل لانه ثبت العقد لكن ثبت بدل الاجارة باقراره وتثبيت النكاح
 باللف عنده سواء ادعى الزوج او الزوجة الاقل والاكثر لانه لا اختلاف في الاصل فهو القبل في التبع وهو المال فثبت الاقل
 لاتفاق الشايعين عليه خلافا لما فانه لا يثبت النكاح باللف بل لا يثبت النكاح اصلا فلا يثبت باللف قبل بل لا اختلاف فيما اذا ادعى الاكثر او
 اذا ادعى الاقل فلم يثبت بالاختلاف وقيل لا اختلاف فيما اذا ادعت الزوجة وما اذا ادعى الزوج فلم يثبت بالاجماع والاصح
 هو الاول ما في الامالى قول ابى يوسف رحم مع ابى حنيفة رحم كذا في الهداية وغيره الا ان هذا التفصيل خلاف ما في العمادى ان
 شهود البيع والاجارة والطلاق وغيره لا تختلفوا في مقدار البذل ثم تقبل شهادتهم عند ما وكذا عنده الا في النكاح فانما يقبل
 ويرجع في المهر الى مهر المثل ولزم القبول عند الطرفين ~~في~~ الارث هو ان يثبت الارث من المورث الى الورث
 على وجه لا يتوهم فصل ملك بين كلهما فلو ادعى دارا مثلا ميراثا عن ابيه واقام بنبيه لم يقبل الا اذا اجاز الشاهد الميراث الى الورث
 حقيقة كما اشار اليه بقوله مات مورثه اى سخط الارث المدعى الورث وترك ميراثا له او حكما كما اشار اليه بقوله
 او مات والحال ان ذاك المالك او مات وذات يده وتصرفه وفيه اشعار بانهم لو شهدوا لمحي ان العين كان ملكه تقبل
 وبانه لو شهدوا انه كان في يده لم يقبل وعن ابى يوسف رحم انها تقبل كما في الكفاية وغيره فان قال الشاهد كان
 هذا الشيء لابي اى المدعى او وعه ابوه او احاره او اجاره من كان في يده من استوعد المستاجر فان
 الموصول مقول ثان على التنازع جاز هذا القول من الشاهد بالاجماع لان يد مولا لا يملك المالك لذا فرج على السادة
 وليس يملك لذا قال بلا حصر فتركه ليس باحسن نظر الى الفارق كما ظن ثم شرح في شهادته الفرع فقال تقبل
 الشهادة على شهادته فصاحدا اكثر الحاجة في كل حق الا في حد من الحدود وقود فانما لم يقبل فيه لثبته لا بالتفصيل
 بتداول الالة وفيه اشعار بانها تقبل في التعرير وندار وانه عن ابى يوسف رحم عن ابى حنيفة رحم انها لم تقبل كذا في
 وشرط لها اى قبول شهادته الفرع تعذر حضور الاصل لادائها باحد من الاسباب الثلاثة بموت او بغيره
 كما في الهداية وغيره بالكن في قضاير النهاية وغيره ان الاصل ذوات لا تقبل شهادته فرجه فيشترط حياة الاصل
 او مرض لا ياتي معه مجلس الحكم وفيه اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل مخدرة كما في المنيية وكذا المجلس الاصل في حين لو اوى انما
 القاضي فقيه خلاف كما في المحيط او سقر شرعى في ظاهر الرواية وعليه الفتوى فلو كان الفرع بحيث لو حضر الاصل مجلس الحكم
 المكنة البيوتة في منزله لم تقبل شهادته ولقب عند اكثر المشايخ وعليه الفتوى كما في المضرات ولو كان الاصل في السفر
 لم يقبل عنده وفي دايع محمد تقبل عندها كما في الخزانة وشرط لها شهادته عدلين فضايعا عن كل اصل من مجلسين ولو كان
 فلا يثبت على شهادته بل اقل من نصاب الشهادة وفيه اشعار بانهم لا يثبتون الشهادة لمرأة وقد جاز ذلك ان لم يقض تحت يدها حرم بل انما

كما في قاضيان وبانه لا يشهد اصل على شهادة نفسه ومع ريل حشر على شهادة اصل آخر كما في النهاية
لا يشترط انما فرع هذا اصل وفرع ذلك الاصل فيشهد رجلان مرة على شهادة احد الاصلين
ومرة على شهادة اصل آخر وفيه اشعار بان لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرع ان آخر وقد جاز ذلك في النهاية وليقول لاصل
اي اصل كل من الفرعين التحصيل يشهد عند الحاجة امرنا لا يشهد فلو اشهد جلا وهناك جعل لمعلوم بخلاف ان لا يشهد على شهادة
فلو لم يذكر لم يخرج خلافا لا يوسف سم فانه معلوم كما المحيط اني اشهد بكذا اي بان فلان بن فلان بن فلان قرعة
بالف وسم الجمل بدل من الجور وفيه اشعار بان يجب ان يقبل عند الفرع وقت التحصيل كما يشهد عند القاضيان مجلس الشهود كما قبل
كما اشير اليه في المذنب وغيره لكن في المشاج ان في هذا القول عن الامرين يتم وليقول الفرع ارفع كل عند القاضيين
فلانا اشهد على شهادة كذا التقدير على ما ليس يتم وقوله فلانا شمر لوجوب الاسم الاصل كاسم ابيه كذا في الزنا قال
فلان لي اشهد على شهادة كذا لهما مالا بدنه خلافا لابي يوسف سم كما في قاضيان فيحتاج الاشهاد في العز والفساد
الى ثلث شينات او كافات والادار فيها خمسة منها والاحسن ان يقول لاصل شهد على شهادة كذا او الفرع شهد
شهادة فلان كذا اعلى قال المصنف وهذا اختار الفقيه جعفر والي الميث الامام ابي حنيفة في قوله محمد بن ابي حنيفة
كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الزنا فيحتاج الاشهاد والادار في شينين او الكافين في الاختيار الاحسن باذنه
والا حوط ما قال الخصاص ان يقول لاصل شهد بكذا او اشهد بك على شهادة كذا او الفرع اشهد بك فلانا شهد بك كذا او
على شهادة فامر في ان شهد على شهادة ليكون لاجد من الاختلاف فيحتاج الاشهاد في شينات والادار لثمان وصرح
تعديل الفرع الذي هو عدل عند القاضي الاصل ان لم يعلم عدلته بان قال هو عدل محجج اذ لا يصح كتحديل
نفسه وفيه ايماء الى انه لو قال الفرع ان الاصل ليس عدل ولا اعرفه لم يقبل شهادته كما قال الخصاص وحن ابي يوسف رح ان يقبل
ويصحح على ما قال المحلواني كما في المحيط انه يجب ان يكون الاصل عدلا فلو عدل لاصل فوسق او اعمه او اردت لم يقبل شهادته
فرعه كما في الزنا وله انه لو غاب كدنته ولم يعلم بقاؤه على عدلته قبل شهادة فرعه ان كان الاصل جلا شهودا كما في
وصح تعديل احد الشاهدين الفرع الذي هو عدل عند القاضي الفرع الآخر ان لم يعلم عدلته لانه من بل الزكوة وتدل
ان تعديله لا يصح لانه متم بانه يريه تفيد شهادته كما في النهاية وغيره ولا يخفى انه من عن السابق وشامل تعديل الاصل فرعه
اذا حذر وقد صرح لك كما في القدور وانكار الاصل قبل موته او بعد حضوره الشهادة في هذه الحالة يطيل شهادة الفرع فان
شهد لم يقبل فان التحصيل شرط وفيه ايماء الى ان انكاره الاشهاد يطيل وان الاصل لو ارفع عن الادار لم يعمل فيه في خلاف كما
في المحيط والى ان حضور الاصل لم يطيل شهادة الفرع وفيه خلاف كما في حضوره بعد القضاء بها على ان القضاء بشهادة الاصل
او الفرع كما في قضاء المنيته ومن اشترط اقرار حقيقيا او حكما بلا اكره ان شهد زورا با اضم امي كذا يشهد ابحث ابا القاض
اهل سقوت نفخة اجمع ما كانوا وان لم يكن حيا فالى بل محلة وقت الحضر جمع كانوا ليقول بين القاضي ان القاضي بقركم اسلام

ويقول انما وجدنا شاذ زور فاحذروه وحذرو الناس ولم يعز ولم يقرب وهذا عندنا عندنا فغيره ثم يشهد قبل للشهر
 كفا في التماثل وقتي بقوله وقال يقرب وجبا ويحبس ديا ولا يسود بالا جمع كفا في السجوة ولا يبلغ تغرية الى الرعين صند
 محمد راج خلا فالابي يوسف راج وقال الحاكم ابو محمد راج الكاتب ان رجع تأبها لم يعز بلا خلاف ومصر الغير بانصر
 بلا خلاف وان لم يعلم فعمل الخلاف ثم اذا شهد وعرف كتاب فان كان فاسقا قبل شهادة على الخلاف ان كان من قبل لم يقبل
 وكذا عدل كفا في رواية عن ابى يوسف راج وعنه انها تقبل عليه الفتوى كفا في النهاية وانما عم الاقرار المشيل مثل ما اذا
 شهد بموت زيد او قتله ثم ظهر حيا او بروية بلال ثم مضى ثلثون يوما ولم ير الهلال بلا حلة او بولادة او انة ثم ظهر انها لم تقطع
 شجر ثم يوجد فاما وفي الاقرار اشارة الى انه لو قال غلطت او اخطأت اوردت شهادة التهمة او غلط وغيره لم يشهد ولم يعز
 والى انه لا يثبت بالبينة اصلا لانه نفى الشهادة كفا في الكافي وغيره والاكتفاء مشير الى ان التعزير بالادارة والاطاعة في الاسوة
 مع الضرب لم يحز في غير شاذ الزور الا ان القاضي الامامي قد نقل عن ابي عمدة انه جاز في غيره كمارك الصلوة

فصل لا يرجع صحيح عنها اى الشهادة الا عند قاض

لا يكون الا بعد الشهادة والى ان كنه قوله رجعت عما شهدت او شهدت بزور فلا يثبت الرجوع باقامة البينة ولا بطلان
 الشهود ولا بالاقرار الا اذا جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط مجلس القضاء ولو كان القاضي غير الذي شهد عنده كفا في
 والاكتفاء مشير بان صحة الرجوع لا يتوقف على القضاء بالرجوع او بالتصان على ما قال بعض المشايخ كفا في الصغرى فان
 رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت الشهادة عن خير الاعتبار فلا يجوز ان يحكم بها ولم يضمننا اى الراجعان لانها
 لم تلتفتا شيئا لكشفه شهر كفا في الكافي وان رجعا بعده اى الحكم لم يفسخ الحكم لان الاول يرجع بالقضاء وضمننا عدما
 وكذا عنده على الاصح كفا في الخزانة ما ألفاه من المال او المنفعة بها اى بهذه الشهادة ان كلا فكل وان بعضا
 فبعض لا اذا تعرض لانها لم تلتفتا للشهود عليه بالشهادة والاكتفاء مشير الى انها لم يعز او قد عزوا ولعله اكتفى بالسابق
 والى ان المدعى لم يضمن لان الحكم باض لا القاضي لانه يفي في الحكم لئلا يمتنع حنه بعد التعديل باثم ويعز ويلز كفا في الكافي
 او قبض المدعى طرف ضمنا مدعا من الدين لم يجز او عين وعبرهما كفا في المدية لكن في الاختيار انهما ضمنا قبض
 بدون القبض لانه يملك بمجر القضاء بخلاف الدين فانه لا يملك لا قبض والعبرة في ضمان الرجوع من الشهود وعدمه
 للسابق منهم لا للراجع والقبض الى الحكم بالتصان مع تبار الحق للمستحق كما اذا شهد الرجوع منها اثنان فان جاز
 اخذ ثلثة من الشهود لم يضمن في ذلك لاحد الرجوع لبقا سبقي الحق فان جاز آخر من الاثنين لباقيين ضمنا نصف
 من المقبوض لان الاثلاث يضاف اليها وان شهد رجل لعشرة نسوة ثم رجعا اى الرجل عشرة على التعليل فعلى
 الرجل سدس من المال على عشرة نسوة اسدس منه عند ابي حنيفة ثم فان كل اثنين من رجل لثلاثة على او على كل
 الرجل عشرة نصف عندهما لانهم ان كل من رجل ان رجوع في عشرة فقط بلارجع منه فليس نصف اجماعا لان لا اعتبار

لما بقى من نصف ضمن الفرع لا الاصل ان حج الفرع هو لوطف والا اصل جميعا لان شهادة الاصل حجة العلة ^{وقال}
 محمود ان لان ضمن كالمنا وفيه اشارة الى انه لو رجع الفرع فقط لم ضمن الا هو ^{ان} لو رجع الاصل فقط لم ضمن ايضا
 وتما في المضرات وضمن الفرع اذ ارجع فلو قال في شهود الزنا انهم احارثم بعد الرجم قال هم عبيد قد علمت ذلك ضمن البنية
 وقال البنية في بيت المال يجوز ان يكون لمعنى ضمن الفرع ان حج هو الاصل الفرع فان شهادتهما علة العلة كما في الكشف
 لا ضمن عندهم شاهد الاحصان اذ ارجع لانه اثبت للزاني خصلا الحميدة هي كونه حراما ^{لما} دخل بامرأة سبكا ^{محمود} وادعى
 في اثبات الزنا الموجب له هم ضمن عند فرج لان كمال الحقبة كالموجب وضمن شاهد البين ^ب بين ضمن شرطه
 اذ ارجع لا شاهد الشرط منها فلو شهد شاهدان قال جل غير المدخل بها ان قلت الدار فانت طالق وشهد آخر انها قلت
 فقط حلية نصف البهر رجع الشاهدان ضمن شاهد البين فقط لا بسبب التلف ولو رجع شاهد الشرط فقد ضمن عند بعضهم ^{فهم} قسم
 واضح انه لم ضمن اليك السر في الكفاية فالضمير في قوله اذ ارجعوا للزنا وشاهد الاحصان البين الشرط كما
 ان نظرت للضمان وعدمه المستفاد من المقام ولا يخفى ما فيه من رعاية حسن الاختتام

كتاب الترات

اقرة منها واخره عن شهادة لانها فاصرة هو في اللغة اثبات اشئ باللسان وبالقلب بهما ضد النكار
 وول الجود فانه يخفى باللسان كما في المفردات وفي الشريعة اخبار اى اعلام بالقول فلو كتب اشارة ولم يقل شيئا لم يكن
 ونبيل فية اذ كتب الغايل البعد فله على كذا فانه كالقول شر كما في الصغير بحق اى بما ثبت ويسقط من عين غيره
 لا يستعمل لاني حق الماينة كما في مخرج عنه ما دخل من حق التعزير ونحوه لاخر عليه ^ب غير النجس على النجس بغيره عن الانكار والحد
 والشهادة ولا ينفذ على ما طعن اقرار الوكيل والولى ونحوهما لاني اتم سنابل سنوبات شرعا وحكمة طموح المقربة ^ب النجس
 للمقر عليه لا الشاؤه اى لا اثبات المقربة لهذه اللفظ ولذا قالوا ان المقر له اذا علم ان المقر كاذب في اقراره ثم اخذه منه
 لم يحل له ديانته الا اخذه من طيب نفسه فانه تملك بغيره كما في الكفاية وغيره وانما لم يكتف بالاثبات عن النقي وجميعا بما انفرد
 ما قال بعض المشايخ ان الاقرار انشا كما في العادي وغيره وانما اطلق اشارة الى ان تصديق المقر لم يشترط وان رتبته
 وبوصدق ثم رده ^ب الرد كما في الكافي ولورده ثم اعاد اقراره صح الاقرار كما في الزايدى ولما كان الاقرار خيرا فصيح اى فقد
 صح الاقرار بالحق للمسلم لانه ليس تملك فيومر بالتسليم لا يصح الاقرار بالطلاق او عتق كذا لانه ليس بانشا
 فتدبر ولو من المكرة وفيه اشعار بان لو اقر بها ما زلا او كاذبا بل اكره يصح ذلك في اكره فاضحان لانه لم يصح ديانته فلو
 فان اقرار العبد وان صح في الحد والقود لكنه لم يصح بالمال محكف فان شهد بالجنون ^ب لم يصح الا اذا كان اذونا
 وصح اقرار السكان كذا في مجموع صح اقراره ولو كان كذا الحق مجهولا لا يدرك ولو كان نشار لم يصح لانه تملك مجهول

وفيه اختياران لمقر والقر لا كان مجهول لم يصح فلو قال اريد على ايت ورسهم لم يصح لان يداني الدنيا كثر وكذا لو قال لك على هذا
 ايت ورسهم لان المقضي عليه مجهول كما في الكفاية والعتا وقرش الجاه فلو اقر واحد من الناس لم يصح ولا حد يدين صح كما في الكفاية
 واطلاق الجاه لا يخلو عن شيء فان كل تصرف يشترط الصحة اعلام الحق فيه لم يصح الاقرار به مجهول فلو اقرانه بارع او احاد شديدا لم
 اقراره لانه تصرف فاسد بخلاف ما اذا لم يشترط كما اذا اقرانه غصب او وقع ما في الكيس تمامه في الكافي ولزم منه فيما اقر به مجهول
 بيانه ولو مفصولا فلو لم يبين حرج القاضى على بيانه بما له القيمة من المال ان كذب المقر فبما بين غيره والمالك من عليه
 آخر فلو قال له على شيء وبين بدرهم صح ولو قال غصبت منه ثوبا وبين زوجته او ولده او كفاس من تراب وقطرة من ماء لم
 على الاصح والقول له اى للمقر مع يمينه ان او على المقر لا اكثر منه اى مما بين لانه المنكر والكلام شير لانه لو لم
 الاقرار به مجهول اريد اقامته البينة عليه لم يقبل لان جهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة وتامه في الجواهر والتجديد ولا يصح
 المقر في اقل من رسم في قوله له على ل او مال قليل لان ما دونه من الكسوة لا يطلق عليه رسم المال عانة
 ولو قال ورسهم او يمينه كان عليه رسم او دينار تام لانه ذكر المصغر لصغر الحجم ولا يصدق في اقل من النصاب العشر
 او المائتين في قوله له على مال عظيم من رسم وفضلة ووراسهم او دينار لانه النصاب عند الناس هو العظيم منها وعنده
 انه اذا قال من الدرهم يصدق في عشرة دراهم كما في الهداية والاصح ان الاول منى عن الخى الثاني انفق كفاية
 ولا يصدق في اقل من خمس وخمسين في قوله له على مال عظيم من الابل لان العظيم لطلق والعدد الواجب لركوة
 من جنسه على يد اثنين ان يكون من الغنم العين من البقر ثلثين اسوال عظام مقدرة بثلاثة نصيب في اقل من رسم
 النصاب قيمته في قوله له على مال عظيم من النخلة او النخيل وغيرهما من غير مال لركوة ولو قال لى القيس وكرام
 جليل لزمه اثنتان كما في الكفاية ووراسهم في الاقرار ثلثة من لوزان المعتاد لان الدرهم جمع اربا فهو مشترك بين جميع لفظ
 والكثرة واليتقن من الافراد ثلثة ووراسهم كثيرة عشرة لانه لما وصف لفظ مشترك بين اثنين بالكثره اقل جمع الكثرة احد
 فاحل على هو اكثر من ثلثة من عشرة اولى لانه يتيقن هذا عنده ولما عندهما فاثنتان لانه كما المال العظيم في شاة كثيرة اربوز
 وابل كثيرة خمس عشرون اما خطبة كثيرة فخمسة اوسق عند سها ولا رواية عنه الخطبة الكثيرة عشرة افقرة وكذا اكل بحال ويزيد
 كما في الام وكذا او عاني الاقرار ورسهم لانه اقل لنفسه ينبغي ان يكون رسهم في الكافي وغيره ان كذا دينار او دينار
 لانه كناية عن العدد واقله اثنتان في الاختيار وغيره عن محمد كذا درهم بالجملة ورسهم على ثمانية درهم وفيه ثمانية اى من خمسة كذا
 قد يكون مجرورا بلاضافة فان محرم هو الامام العربية مع ان معنى للبيت قول الكوفيين لرضى الخطي له بكونه خارجا عن الغنى
 ومن ظن غير محتاج اليه بنى على عدم تميز العانة وكذا كذا درهما او كيلا او درهما او حبة بل او لانه اقل عدد مكمل يصلح ان يكون
 تفسيره لتعليل الكافي لكذا دينار يتقن ان يكون عشرة دراهم سائر سائر كذا او كذا ابل او واحد عشرون لانه اقل عدد مكمل
 مع واصل ان يحل سيرا ولو قلت لفظ كذا ابل او اوقا عشرة لان احدها كذا اذ لا نظير في المركبات العدية وتلقى جوب لبيان هذا

وثالث كذا مع واو قناتة واحد وعشرون لانه اقل صد ويدكر مع واو ين الاكثر في استعمال عطف الاكثر على اقل
 وان كذا مع واو زيد الف فهو واحد وعشرون مائة ولف وله على انا وله قبل بكسر الفاء وفتح الباء اعني كما
 في القاموس غيره اقرار بدین له عليه فان على صيغة ايجاب حملة الذم لا تثبت فيها الدين كما في الكفاي وكذا في
 وقال لقد ذكر انه امانة والاول اصح كما في الهداية وفيه اشعار بان في ذمتي وقريني واجب حق اقرار بدین كما في الم
 وظلت في قوله لفلان هـ رم وادست في صدق المقارنة وبعده ان حصل به ابقوله على قبل يسم قوله هو ودية
 لان المعنى حفظ درهم فيكون مجازا علاقة المحلول في ذمته اشارة انه ان وصل الدين ايضا يكون ذمته ايضا وهو دين احرجه
 وان حصل لعارية كان فرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق انه ودية لانه حينئذ يكون كالراجح عما قرب فلا حاجة
 الى قوله وان فصل لا يصدق وعند اومى ونحوه مثل في كسبي صدق اوتى قرار به امانة لانها بالعين او من الدين
 وقوله المسمى لالف عليه اتمتها امرعاه خذ بالوزن الالف الواجب لك على او قضيتكما ونحوهما مثلاً انتقدتها
 او اقرها فقبضها او ابرأني منها وتصدق بها على اقرار الا اذا تصادقانه سخرية لان الاصل عادة ما في السؤال فالضمير للا
 الواجب فلو تركه لم يكن اقرارا كما في الاختيار والكافي ونحوهما لكن في الصغرى قضيتك قرار عن يوسف سم انه ابرأني منها
 ليس بقرار ومائة ودرهم او درهمان او صاع من البر وغيره مما يكثر في الذمة او مائة وثلاثة القواب وافرسل وغيره مما يكثر
 في الذمة وراسم في الاول لان التسمية بمرائة درهم ودرهم وانما التسمية لانه مما يكثر وجوبه في الذمة من الموزون المكمل والمعدود
 المتقارب ثياب في الثاني لانهم ذكروا بعد عدد من ما يفسر كالثوب وعشرين ثوبا فالله اسم والثياب خبران للمبتدئين متعجز
 واومى الواو بقرينة الآتي وانما عدل صورة لئلا يتوهم كون الحكم انما يكون عند اجتماع من الظن ان لو اوجس اعلم ان لا
 في الباب ان الحجر من ثمن فثبت في الذمة ولو عينا غيرهما من الموزون المكمل المعدود والمتقارب يصلح تمنا بالوصف فثبت
 في الذمة الا اذا عين الماسخ الحيوان الثوب فلم يصلح تمنا اصلا فلم تثبت في الذمة الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح والنفقة
 والسلم والديات فحينئذ تثبت في الذمة كما في النهاية وغيره وفي مائة ولو لمائة وثوبان او فرس او فرسان وغيرهما
 مما يقبل في الذمة ثوب ثوبان يفسر كما سمى البهائم اذ احطف لم يضع للبيان كما في الكافي لكن في فاضل خان قال لاف
 ثوب ثوبان او فرس او فرسان والثياب والاشياء او الابعدة او الافراس الا اقرار بدلالة اى بغضب اية كائنه في صطبل اى
 وهنزة صليته او للزائدة لم يكن في اول نبات الاربعة الا اذا جعلي الفصل يلزم ما اى يلزم الاقرار على المقارنة فقط فلا يلزم
 الا صطبل عند ما خلا الفاحم بناء على تحقيق الغضب في العقار وفيه اشعار بان لو اقر بثوب في منديل وخطه في جوارق لزمها ما خلا
 كما اشير اليه في الهداية وسيقت اى لا قرار بسيف يلزم حقه وحما له الا ان يثبت اسم الكل من نصلي اى تحديد الغنم بغير اسم
 وسكون لفاء العلة والحال بالفتح جمع الحمال بالكية ليدل على التخصيص على الناحية فلو لم يرد في الناحية لكانت اعم من لفظة مكانه مثلاً
 والا فالنسب المفرد وفيه اشعار بان لو اقر بثمان لم يلزم حقه فقط وان لا يسمى على كل كما في الهداية وصح قراره بل احملة شاة ودارية بل يسمى

بجل جارية لرجل فورما زید تم اقرب جلا للرجل و بها عالمان بالوصية فلو لم يعلم بها لم يحل الاقرار والاخذ بحجة الكذب
 كما في الكرابي وصح الاقرار له اي المحل ان بين سببا للملك صالحا للصحيح الاقرار له بان قال له في لطن فانه
 على الف درهم من جهة دين كان لابي بات انتقل اليه و ميراث ورثة منه او وصية لمن غيره فاستهلكته فان بين سببا يحل له بان قال
 له يعني انه لا يركب الا ورضني او سبب كذا الا ليرث شي او لا يتصور شي منه من الجنين ان لم بين سببا اصلا لا يصح عنده يوسف
 خلافا لمحمد كما في الهاتية فان لدت لم يحل لاقبل من نصف المحول من حين تحقق سبب الملك كعت المو
 والموت فلهي المحل باقرب من المال ان كان خلافا جارية فالمان بينهما في الوصية مثلا في الارث ان كان بيتا فمواث المو
 وفيه اشارة الى ان الام لو كانت معتدة فولدت لاقبل من سنتين من بيت احد ما استحق الولد ما اقرانه كان في البطن وانما
 لم يكن معتدة فولدت لاكثر من سنة اشهر لم يستحق كما اشار اليه الهاتية وغيره وان اقرب قبض وغصب ودية او عارية قائمة او مستهلكة
 النجاشية ايام نحو فلان على كذا على النجاشية ايام صح اقراره بذلك فله المال لوجود الصيغة المرفة نحو على وعنده وطل شرط
 اي شرط الخيار فالفسخ الذي لا يكون لاني الانشاء والاقرار اخبار ولذا اقرار المدعي عليه شيء ثم ادعى انه كذب لم يحلف المدعي لظن
 انه ليس بكاذب في عند الطرفين خلافا لابي يوسف وم وعليه الفتوى كذا ذكره المصنف وغيره واستثنى كيللي او ورنى وصدق
 متقارب من راسم صح ذلك الاستثناء حسنا قيمة فيصح الاستثناء عن الجنس من حيث الثبوت فلو قال له على تبه درهم
 الا دينار او غير مائة او خمسين جوز لزمه المائة الاقيمة الدنيار او المائة او الجوز وقال محمد لم يلزمه شيء لانه لم يصح الاستثناء عند محمد
 وفيه اشارة الى ان الصحيح الاستثناء عن خلاف الجنس من حيث انه لم يصح ثمنها فلو قال له على مائة درهم الا ثوبا او شاة
 لم يلزمه شيء عندهم لانه لم يدخل في المشتري منه والى انه يصح استثناء الكل من الكل هذا اذا اختلف اللفظ ولذا لو قال لكسا
 طواق الاقلانة وفلان وفلان لم تطلق واحدة منهن كما في الكفاية لكنه خلاف ما ذكره في التوضيح وعن ابي يوسف رح
 لو قال له على الف درهم الا خمسة وخمسة لم يصح كما في الذخيرة والى انه لو قال له على مائة درهم ان اكر مني لم يصح لانه
 رجوع عما اقر به على انه اخبار عن ثبوت الشيء في الماضي والتعليق عاني لتقبل كما في الكرابي لا يصح استثناء السابغ
 منه لانه ليس من اصل فيه مقصود فانه كالوصف للموصوف كالبناء التابع للدار وانقص للتاتم وانحل للبسان فلا يتناول
 صدر الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا اقام المقربنية على ذلك كما في قاضيه ان غيره ولم يتناول لواءه من اقر به من غير
 وكذا لو اقر بثلث فقبل مقدار ما يكون في بين العروق التي لا يقارن ذلك النخل ومنها قبل مقدار ما لا يخذ ظلفي كبد السماء وقيل
 مقدار غلظة وقت الاقرار كما في الظهيرة ودين صحته امي لدين فصحته ومن لطن انه من قبل جب يابك مطلقا اي غير مقيد
 باحد الدين المعروف بسبب العلوم بالاقرار ودين مرضه كذا يطلب الظن زيات فيه هل كونه مقيد بسبب حصل فيه امي لغيره
 قد علم ذلك السبب بل اقرار بل الشامة ويقال له المعروف بسبب كما اذا اشتري ثيابا وقض البسج اذا قد رآه القاضي الشامة
 او قد قض ثيابا وفقد كذا كذا وساجر ثيابا او شملك لافسان وتزوج امرأة بثلث كذا كذا وساجر ثيابا او شملك لافسان وتزوج امرأة بثلث كذا كذا

فطايح احد هاتين القضا على الآخر وقد ملأى بن الصحة ودين المرض المعروف لسبب على دين ثالث هو ما اقرب ولو عينا
 فيه في مرضه لانه يدار بالاقوى فالاقوى وقدم الكل اى كل من بن الصحة ودين المرض المعروف لسبب المعروف بالاقوى
 فكل اقوى فانه اكثر استعجالا على الارث فان حق الورثة لا يخلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه وان شمل الكل
 اى كل منها ما له فمن الظن ان تكليل الكل نسب بقوله ان شمل وفيه اشعار بما ان الاقرار ليس بتبليك الا لم يخرج الا بعد التلث
 الاتصديق الورثة ولا يصح ان يخص ائمة الميراث بختياره عنما اى ذا دين من الدينين الاولين من غيره لقضا ودين
 اى بن كلك لعزم لان فيه البطلان حق الغير من الظن ان لظاهر ترك الضمير فيه رضى الى انه لو خص الصحيح غير ما يذ لك
 يصح وتماه في حجر النهاية ولا يصح اقراره بدين او عين لو ارثه عند اقراره فلو اقر بدين لم يلزمه كمن في العاوى
 وغيره انه لو اقر بدين مسلم لانه الكافر مسلم قبل موته لم يصح ولو اقر لامرأة بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو اقر لورثة
 ولا جنس لم يصح وقال محمد ان اقراره لاجنبي بقدر نصيبه صح والى انه يصح اقراره لورثته وسياقي وذكر في الجواهر انه لو حكم حكم
 بصحة الاقرار للورث لم يحكم بطلانه ولم يصير ما الا ان يصدره لبقية اى يرضى بقية العزارة بذلك لتخصيص بقية
 الورثة بذلك لاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بمسكتين على ما ذكره لمصنف من الظن ان لفظ التصديق يرده فان الجانز مفتوح
 كما ذكرنا لكنه يشك بما ذكره في التوضيح ان الاستثناء اذا اتقن الجمل المعطوفه فيصرف الى الكل عند الشافعي الى الاخير عندنا واثبت
 عندنا مقتضى بصيرة كفا في الرضى وفيما ذكره اشعار بان التصديق لمعتبر ما يكون قبل الموت واليه الشاغل صاحب الهدى حيث قال
 لانه يخلق حق الورثة بما له في مرضه وبكذا اجاب بن نظام الدين وحافذه عماد الدين كفا في العاوى لكن في وصية الظهير ان روى
 في التصديق قبل الموت لكن في خزائنه لمفتين انهم لو اجازوا قبل موته لم يعتبر ولم ان يرجعوا والمعتبر بعدة في بطلان اقراره فاعلم
 نسبة بولد مثله لانه ان ادعى نبوته وصدره الخلام بعده الاقرار لان النبوة ثابتة بينها وقت الاقرار الا انها غير ظاهرة
 فيكون اقرار الورثة لا يبطل اقراره لامرأة اجنبية ان صح تلك المرأة بعده لانه لم يكن وارثا عند الاقرار ولو اقر رجل بنبوة
 غلام اى ولد لغيره لثبت جهل النسبة في بلد هو فيها وهو الاذن مجهول النسب في كل موضع كفا في المنيعة لكن في عتاق
 ان لا ادا جهل نسبه بولد في بلد غير بلد النسبة فهو معروف نسب يولد مثله اى الغلام لمثله اى المقربان يكون ارجل
 الكبرية اثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة الكبرية تسع سنين ونصف كفا في المضرات وصدره الخلام في مدة حياته
 او مائة عطف على اقربون غيره ولا حاله عن فاعله والا لزم ترك الخلام وانصافه بالتصديق حال الاقرار ثبت منه
 نسبه اى الخلام قصار غيره من الورثة ولا يورث انكاره بنسبه المتبادر ان يدعى انه غلام لنفسه فلو ادعى انه غلام لانه لم يثبت نسبه
 وكان كالاقرار بالذبح كفا في الذخيرة وانما اشترط جهالة النسب لان النسب لم يثبت من شخصين وانما اشترط التصديق اشارة
 الى انه لم يثبت نسبه بمجرد الاقرار وان شرط ذلك في العقل فلو كان غير عاقل لم يشترط التصديق كفا في المثبت به كان
 المراد ما في اعتناق ما يثبت ان اشترط التصديق للمقر له قول بعض المشايخ واما صحيح انه لا يشترط اى تصديق غير العاقل وشرط

تصدق الزوج مع شرط الثلثة الماضية أو شهادة نحو قابلية من قبل أو امرأة في مهرها أي الزوجة بالاولاد
أو الاثنى كما فيه الزام نسب على الزوج وفيه إشارة الى ان أحد بنين لأمير بن ناضر إذا قام النكاح بينهما وما إذا كانت منه
في شرط تصديقه أو حجة ثالثة عنده واما عندهما فيكفي شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انما لو لم تكن في اتزوج ولا سعة ثبت
كما قالوا قبل لا قبل قولها سواء كانت في اتزوج أو لا كما في النهاية ولو اقر رجل بتسبب من غيره ولا وقرب بينهما كالإمام
والجد وابن الابن لا يصح اقراره بالنسب ان وجب نفقة ومحضاته ولا بد لثبوت نسب من البينة كما في التحفة وفيه شعار
بأنه يصح اقراره بالوالدين اشتراط فيه الشرط الثلثة كما في الكافي والحداية لكن في النهاية والخلاصة وغيرهما من المتداولات
انه لا يثبت نسب لأم بالاقراء ويرث هذا المقر له من كل المقر له وان طبل لا قرأني حق النسب الزام نسب على غيره
كأنه صحيح في حق الارث الا اذا كان مع وارث ولو بعيدا وارحم فانه لا يرث المقر حينئذ فلو اقربا بخ وراثة او ان كان
لها دونه لما لم يثبت نسبة لازم للوارث المعروف ولو اقربا بخ وليس له وارث آخر كان المال له الا اذا رجع عن اقراره
فانه حينئذ يثبت المال كما في المضرات ومن اقربا بخ أو ابوه ميت شاركه أي شارك المقر في الارث المقر له سواء
كان معه وارث آخر أو لا لا يوجب اقراره في اخذ المقر له نصف ما قبض المقر من الزكاة بلا ثبوت نسب لأم وانما ذكره
لما روي عن يوسف بن ابي عمير انه ثبت نسب من لميت اذا كان هو الوارث لا غير كما في المضرات ولو اقر أحد ابني ميت
أي للميت على آخر دين الف درهم مثلاً ابتداء ما قبله خبره والجملة تصفة لميت لقبض ابيه نصفه أو لقبض نصف الدين حسابه
وكذا ابن آخر فلا شيء له أي للمقر من الدين ان لا اقرارا لقبض اقرار بالدين على الميت فهو غير مضمون النصف الباقي
للآخر من الابنين فيه إشارة الى انه لو اقر لقبض الكل كذب الابن الآخر فان حلف كان ان يرجع الى المديون النصف ثم
المديون المقر به اذا ترك ابوهما الفاعلين أو انه لو اقر أحدهما بدين على ابهما اخذ الدائن نصفه من نصيبه هذا عند الفقهاء
ابن الميت قال غيره اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر الآخري الآخر من حجة حسن الختام والحمد لله علم بالصواب

كتاب الدعوى

آخر ما عن الاقرار وضعاً لاننا نكون مؤخره عنه طبعاً أي واحدة الدعوى يفتح الواو وكسر الكاف في اول الحقائق غير سنونة
لان لها للتأنيث اسم من لا وعاء مصدر اوعى زيد على عمر وما لا أي طلبه لاخذ العين والدين كما في الكافي فزيد المدعي
المدعي عليه المال المدعي المدعي به فهو كما في المغرب قال شيخ الاسلام وغيره انما اضافة شيء الى نفسه ان المسئلة
كما في النهاية في مشتركة بين جنسين كل منهما اعم من المعنى الشرعي هو اخبار عند القاضي أو الحكم فانه شرط كما في الاختيار معلوم
فانه شرط وفي شمول دعوى المنفعة خفاء والاطلاق في الموضعين لا يخلو عن شيء له على غيره لا للمخبر على غير المخبر محض وكما ياتي
ومن لظن انه منقوض بدحو الوكيل الولى الوصى للمعنى في الاقرار ولما كان ارا الباب على المدعي المدعي عليه سماع الاشارة

الى الحكم فقال المدعى شرعاً من لا يجبر الا بك على هذه الخصومة اى لخاصة وطلب الحق فلا شك باكان فيه خصام من
وجه آخر كما اذا قال قضيت لدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصومة وان تركها والمدعى عليه من يحرم على هذه الخصومة
والجواب فلا شك بوجوب التيمم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجره القاضي على الخصومة للتيمم انما عرفنا بذلك عدل عثمانى في التيمم
الى اختلاف المشايخ فيما قيل للمدعى من لا يجبر بحق له على غيره المدعى عليه من يجبر بالحق لغيره عليه المدعى من يتيسر خلاف الظاهر
والمدعى عليه من يتيسر بانظاره هي انما تصح فيه شعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة فالصحيح يتعلّق باحضار الخصم
ووجوب حضور المطالبة بالجواب والذكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى الفاسد بخلاف ذلك بان لا يكون لازمة
شئى على الخصم لو اثبت لمن ادعى على غيره انه وكيل او يكون للمدعى مجهولاً في نفسه كما في الكفاية بذكر شئى اى قول دين وعبد علم
خمساً من جنس ذلك لدين وقدره بان يقال عشرة مثاقيل من الذهب سكايل من الخطة وفيه اشارة الى انه لو كانت
دعوى بلا عجز عن تقريره لم تسمع كما اشير اليه في الخزانة والى انه لا يشترط بيان النوع كالرهنجة والصفة كالتجديد لسبب البيع وقطر
كما يشترط بيان الهداية الا انما شرط كما في الذخيرة وغيره وذكر في مدانيات المنيعة ان بيان قدر الكاخذ وصفه ومقدار المال
في دعوى كتمان في يد الدين لا يشترط بيان عدد المخطوط وبذكرة الشئى المعين بقية قوله في يد المدعى عليه كفي تصرف حيث
ينفع بين عينه فمن الظن انه تساهل في البيان حيث شرط لصحة الدعوى مطلقاً ذكر الجنس القدر وموقوف بالدين والاضافة
الى انه لو احدث يده على عقارى في يد غيره لم يبرهنا اذا يد ولد الوعلم بالقاضى وبالتسليم اليه انه لو اخذ شيئاً من جبل على نه ملكه
ادعى اقام بنية على ذلك لقبول لانه الخارج الحقيقة كما في العاد وفي دعوى المنقول يريده على ذكر من الجنس القدر وان في يد غيره
قوله لتعبر حق الاحتمال ان يكون مجوساً مثبلاً الثمن على فالو كما في الهداية وفيه شعار بانه يريده في العقار ايضا عند بعض المتأخرين
كما في قاضيان الخزانة وهو انما عند كثير من الشرط وفي الحكم رقم الى انهم لو شهدوا انه ملك للمدعى بلا ذكره في يد غيره
لم يقبل الاصح انه لقبول كما في خزانة المفتين وفي دعوى العقار لا تثبت السيد كيد المدعى عليه الا بجهة اى بنية تامة فلو ادعى
انه ملكه بلا ذكره في يده لم يصح وان اقر به واليد قبيل ان لا يصح بالاقرار كما في الهداية فيحلف على الملك حينئذ فلو اقر به مرة
التعرض لكن لقبول البينة على الملك وان ثبات الهداية بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جارياً اذا ادعى العقار بسبب صحة هذه
الدعوى بالاقرار باليد وان المنقول ثبت اليد بالاقرار وانهم لو شهدوا انه في يد المدعى عليه لم يقبل في ظاهر الرواية وعن محمد بن
لقبل اعلم انما اذا شهد انه في يده ليسا لم القاضي انهم شهدوا عن سماع او معاينة لانهم بما سمعوا اقراره انه في يده وهذا التحقيق به فانهم
لو شهدوا على البيع مثلاً ليسا لم عن ذلك فانه شهادة بالملك للبايع والملك لا تثبت بالاقرار الكل في العمد او علم القاضي
باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في الطولات والمطالعة به انما تصح بمطالبة المدعى عليه المدعى عليه بان كان
منقولاً او عقاراً لان فائدة الدعوى جباراً للقاضى المدعى عليه على اقرار المدعى والايحوز للقاضى الا اذا طال به فامتنع كما
في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد ذلك لم يصح دعواه ما لم يقبل القاضي قرضي بيطنيته بل يصح دعواه اى على ما قاله

كما في الخلافة وغيره واحضاره اى باحضار المدعى عليه يدعى المدعى مجلس الحكم اذا ثبت اليه كما اذا شهدوا له في يده قبل البينة
 فانها تقبل لان الثابت لا يزول بالشك ان امكن احضاره بان لا يكون له حمل وموتة كالسك الزعفران فان لم يكن
 بان يكون له حمل بان يكون بحال لا يحمله انسان المجلس القاضي لا بالاجرة او لا يمكن فوعيد واحدة او تختلف سعره في البينة
 على الخلاف لم يحجر على الاحضار فان كان صبرة او قطيعا او رحي فلقاضي ان يحضر منفردة وبعت امينا لمبيع الدعوى البينة
 وليقتضئ ان كان حاج المصيرم فحينه كما في العادى وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ من غير المجلس قبلت وان امكن
 احضاره بخلاف ما قال بعض الجاهل انه لا يقبل اليشير اليه المدعى المدعى عند الدعوى والشاهد عند ادائها والمجا
 اى المدعى عليه عند الاستحلاف لانه شرط الاعلام باقصة ما يمكن وذكر في القاعدى الاحتياط ان يحجج الحالف بالاشارة
 بالاصح وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول (كمراد بن محمد عليه الصلوة والسلام بدین جنت که دعوى می کند بچرا
 وادنی نسبت) كيلا يتوهم بالاشارة ثوبه فيكون صادقا في بيئته كاذبا في انكاره وذكر قيمته اى انما يصح بذكر قيمته بال
 ان تعذر احضاره بالملك فلو لم يذكر بالبيع الدعوى باتفاق الروايات كما في بين فصار الخلاصة وفيه اشارة الى
 انه لو كان قايما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكرة والالوانة والسنة الدابة وفيه
 خلاف كما في العادى وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعى لازمة اذا اراد اخذ عينه او شمله في الشك والاما
 اراد اخذ قيمته في القصة فوجب ان يكتب بذكر القيمة كما في محاضرة الخزانة وذكر الحد ووجع الحد هو ما يتم عقار به عن غيره مما لا
 يتغير كالحدود والارضى فالسور والطريق والنهر لا يصلح حد لانه يزيد وينقص ويخرب وبذا عنده خلافا لما هو المشتهر
 عند شمس الاسلام الاربعة او الثلاثة عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض بالحد
 وقد يكون مثله وعن ابى يوسف راح بكفى الاثنان وقيل الواحد في دعوى العقار لانه عرف بها وفيه رمز الى
 انه يبدأ بما شمار منها وعند الشئ في المغرب ثم المشرق ثم الشمال والى انه يحد ولو مشهور او بذا عنده خلافا لما فلو لم
 يحد وقضى بصحة ذلك نفذ والى ان ذكر المصيرم والقرية والجملة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المرغنياني انه لو سمع قاضى يصح
 هذه الدعوى والاحسن ان يبدأ بالاعم دار في بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا الكل في العادى وانما اشترط ذكرها اذا كان
 المدعى عليه اما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم اليه لان الجملة لا تضر بالاقرار كما في القاعدى وبذلك اسما صحتها
 اى الحدود واسما فيسبهم ابار الاصحاب اسماء الجداد الى جداد الاصحاب الاحسن اسماء اصحابها الى جدادهم فيقول
 في كل حديثي الى ملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يشترط ذكر الجدد فيه سببهم والاول يصح فلو
 قضي بالثاني نفذ والعبرة لارتفاع الاشتراك فلو شتر رجل لا يحتاج الى ذكر النسب في اضافة الاصحاب شعارا به لما ذكرها
 فيقول لزيد بن ارض لملكه في يد الفلاني ولو اكتفى باليد يصح على المختار ولزيد بن ارض قف على سجدتي يد الفلاني ولزيد بن
 ارض من تركه الفلاني لارض رث فلان لجملة كما في العادى واذا صحت الدعوى بذكر سال القاضي فصح التسليم

عنه أي من حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاة بالقرار والنية والحاصل أن القاضي المدعى بالسكوت يستظهر
 المدعى عليه التماس المدعى هذا الصرح مما اختاره بعض القضاة أنه قال القاضي المدعى خبرتني فماذا اصنع فالتمس السؤال عن جواب
 عنه وفيه رفر إلى أنها إذا فسدت قال له قم فصح ودعواك أنما ترك معاملة القاضي مع الخصمين قبل إظهار الدعوى إشارة إلى أنه إن شاء
 سكت حتى يبتدأ المدعى بالكلام أو يحكم أو لا وقال الكفا في حشمة القضاة قد يتبعها عن ذلك هذا الصرح مما اختاره بعض القضاة
 لأن التكلم تسبب الفتنه كما في قضاء المبسوط فإن الخصم ما يدعيه المدعى قرار بالعبارة أو الكتابة فأنها أحد التماسين وذلك
 كما أوامر من لم يرض لم يقدر على التكلم فكتب قراره أو أنكر أنكارا صريحا أو غير صريح كما إذا قال لا أقول أنكر فاده الكاوي ثم يصرح
 أنه أقر غير ظاهري حتى يفرط على ما أشير اليه في النية وسأل القاضي المدعى في صورة الانكار نية على ما أودعه فاقام
 في صورتين عليه الخصم وفيه توسع فإن لقضاء بالقرار الزام للخروج عن موجب إقراره لأنه حجة بنفسه بالنية جعلها حجة لتوقف
 جحيتها على القضاء والكلام يشير أن المدعى عليه لو سكت فاقام المدعى عليه في رواية قضت كما في النية وإلى أنه لو أنكر
 واقام نية ثم أقر قضت عليه بالنية كما قال بعض المشايخ والأقرب في الصواب التقضي بالقرار على ما قال آخرون كما في العادى
 وإن لم تقم المدعى البنية بان القبول لا يشهد أو هم غيب أو مرضي حلفه الخصم وفيه إشارة إلى أنه أنما يشترط تحليف على صفة
 الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه الدعوى من حق المدعى كالأطلاق والعناق والأيام والظهار وحرمة المصاهرة والوقف وغيره
 وتما في العادى إلى أنه لو حلف المدعى لم يعتبر وإن كان في مجلس القاضي فيحلف القاضي كما في شهادات النية وينبغي أن يحلف
 فإنه أنما وسعه أن يحلف أو أنظر أن المدعى سئل في دعواه ولما إذا ظن أنه صادق فلا يحلف بل يدفع المال إليه وكذا إذا شك
 أنه صادق لا ينبغي أن يحلف كما في قاضخان أن طلبه التحليف خصمه هو مشترك عرفا بين المدعى عليه والمدعى وهو المرفوع
 أحسن فلو استخلف المدعى بعد حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين كذا عند يوسف راجع
 في قلائل منها تحليف الشفع أنه البطل شفيعه وتما في العادى ينبغي أن يشي من كان له دين عليه لم يمت فانه يحلف قبل طلبه
 والوارث بالاجماع أنه لم يستوف دينك من الميت بوجه كما في الخلاصة وغيره فإن كل اى انتع عن الحلف مرة
 أو سكت عنه بلا آفة من خسران وطش وغيره وقضى له عليه المال بالنكول أى بسبب ابتناع عنه صحيح ذلك
 القضاء ونفذ عنه عامة المشايخ وهو الصحيح لأنه بمنزلة الأقرار فلو قال بعد القضاء أنا حلف لم يلتفت إليه في الواو بهما وفى ثم
 وثم دون إظهار شعاره بالنية لا يشترط القضاء على فور النكول فيوز أن يمهله يومين وثلاثة ولو بعد عرض اليمين ثلثا كما قال الخصان
 وقال غيره لا يشترط فيه شعاره بالنية لا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء دون غيره كما في العادى وقوله بالنكول إشارة إلى أن السكوت
 ليس بالنكول أيضا لكنه حكمى به كالحقيقة في الحكم على الصبح كما في الهداية والكا في فمن الظن أنه مستدرك بل هو مكره كما لا يخفى
 ولا يبعد أن يكون في كل مسألة النوعى النكول وقوله سكت معناه سكت عن جواب المدعى أو كذا من المدعى عن عرض اليمين ثم لا يخفى
 سنة صورة النكول ثلثا من المرات بان يقول له أعرض عليك اليمين فان حلفت أو قضيت عليك بما أودعه ثم يقول حلف بالله أنما

عليك المال الذي يدعيه هو كذا وكذا ولا شيء منه فان كان يحلف يقول كذلك ثم ثم ثم لقضاء عليه بوجوب الدعوى
 احوط واولى فمولين باللازم في ظاهر الرواية ومنها ان العرض ثلثا لازم فلو قضى بعد العرض مرة لم يصح واليه ذهب المحاكم كما
 في قضاء المنيعة ولا يراد للمدين من عده عليه على المدعي وان كان له شاهد واحد وان يحلف خصمه للمحدث المشهور الكافي
 كالسواقة البينة على المدعي المدين على من اكمل المدعي عليه وفيه اشعار بانها لو اطلعت على حلف المدعي لم يفسد المدعي عليه
 المال كان الصلح باطلا والمدعي على عهده كمال في النهاية ولا يحلف الكافر عنده خلافا لما في تسعة امور صورة واكثر من
 عشرين معنى كالحاج ابي نصر النكاح او الرضى به او الامره فلو ادعى احد من الزوجين بلائيه ثم كفا على الآخر وهو يكره لم يحلف عنده
 بل تعلق حتى يجد البينة ولما دونه تجلief لهما ان كانت امرتك في طالق ويحلف عندهما فعند يوسف ربح بالمدعى ويرزق
 وعند محمد ربح بالمدعى ان توفيت دين حال وهو احوط كما في القاعدي ورجوعه بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر
 راجعها وبعده العدة فان ادعى الرجعة في العدة ثبت بقوله في الحال وفي في ايلام في الرجوع في مدة الايلام بان يدعى احد
 على الآخر بعد مدة الايلام فلو رجع اليها في مدة فان اختلفا قبل المدة ثبت البني يقولوا استيلاء او كسب بان يدعى احد الزوجين
 والمولى والزوجة الزوج انها ولدت منه لذا حيا او ميتا كما في قاضيان لكن في المشاهير ان عوى الزوج المولى لم يصح لان النسب
 ثبت باقراره ولا جرة لانكاره بعده ويمكن ان يقال ان النسب لم يرد على كماله بل على تصحيحه وروى بان يدعى احد الزوجين النسب للمجمل
 النسب على الآخر ان عوى المولى والنسب النسبة والحال كما استلزم في العادى انما خبر به النسب لانه لو كان معروف الحال فهو حرا وعبد
 يتبين فلم يصح عليه كذا لا يخفى على من وقف لغيره من ابطلان ظاهره لم يظفر به النسب ثبت باقراره لان يدعى احد الزوجين
 المعروف والمجمل انه ولده فلو ادعى اخوه او اخته او خاله او عمه لم يستحلف بل خلاف كما في الكافي وولاه اولاد لقائه او ولاد المولاة
 بان يدعى احد من المعروف والمجمل على الآخر ان عوى المولاه فلا يحلف عند حقيقه ربح في هذه الامور لان المقصود من الاستحلف
 القضاء بالنكول النكول جله بذل او ابانة صيانة عن الكذب لحرام البذل لا يجوز في هذه الامور ويحلف عندهما لانها حلالا
 النكول فراصبياته عن المدين الكاذبة والافراجه في هذه الامور فيحلف على صوة النكاح المسكلا على عوى المدعي فيقول انك كذا
 نكاح قائم الفتوى على قولها كما في الكافي ولعلني وبك في الاختيار معللا بهوم البكوك في النهاية قال المتأخرون ان كذا
 ان كان بينهما اخذ الفاش بينهما ومطلوب بقوله ولا يحلف عندهم في حدودها من حق المدعى كذا الزنا والنسب البينة او حلف
 كذا تفقد فان حق العبد فيه مخلوب فلو ادعى احد قد فقه بالزنا لم يحلف وكذا في لعان بان ادعى على الزوج بالقتل لانه كاذب
 بالنبوة والاكتفاء شعر به لم يحلف في غير ذلك وفي التظلم قاضيان انه لا يحلف في اكثر من عشرين صورة سواء اثم شئ من الامور تسعة فقال
 الا اذا ادعى على المجمل لا يحلف منك وقتا في شئ منها الا في وقت او عارضا في ضمن احد من المذكورات مثل النكاح
 والرجعة وفي ايلام والنسب الاستيلاء والولاء والرق مال فاز يحلف فيه بلا خلاف لانه مخض حق العبد لانه يحلف في عوى
 والتعزير كمن يعمل في ادعائها النكاح او الرجوع ونفقة في الادعاءين وادعاه كونه ولدا او متقفا او عبدا ووارث في ادعاه

او القرابة من الميت ولما احتاج الكتاب من تشييات الى تفصيل اشار اليه فقال حلفت بالاتفاق السارق عند ردة
 المال وضمن بالتشديد ان كل من لم يقطع يده لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير
 كلمة ظهر ان توهم من قال انه تسامح في الاستثناء والحق ان يقول لاني النكاح والنسب ادعى فيها ما لا الحسن ان يقدم المدعى
 وللعان على الصور المتخلفة ويؤخر النكاح والنسب فيقول لا اذا ادعى فيها ما لا كما لا يخفى انتهى لما اخبر الكلام ما خلف فيه
 بخلاف كبريى اخر منها على طريق الكيناف فقال وحلف الزوج بالاتفاق او ادعيت الزوجة طلاقا بلابنية لما عليه
 فيثبت ان كل زوج نصف المهر قبل الدخول او كله بعده وكذا حلف بالاتفاق منكر القود في النفس والاطراف
 فان كل في دعوى النفس حبس حتى يقر بقتل من ادعى حتى يحلف فيطلق عن الحبس لا يحبس ابرأ وان نكل فيما دونهما
 اى النفس يقتضيه منه لان الطرف كالمال في وقاية النفس يجري البذل في المال لانه قطع الخصومة فيمضي في الطرف
 ولا يرد قطع السارق بالنكول كما نطن لان الخصومة شرط فيه فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اشار اليه الكرام
 وقال ان النكول قرار فيه شبهة فيلزم الدية في صورتين وان قال المدعى لي غيبة حاضرة في المصروف الجلس وطالب
 حلف الخصم لا يحلف الخصم عنده ويحلف عند يوسف ح في صورتين قول محمد مضر مضر الاول الصحيح كما
 في الزاد وفيه إشارة الى انه حلف اذا قال انهم غيب مسافة اسفر كما في الزاد فلو حلف فقلت شهدا وتم وان شرط
 المحلف ان لا يسمع بعده كما في شهادات المينة والى انه لو كان له بنية عادية حاضرة ولم يقبل نكاح ان له ان يحلف كما قال سيف
 لكن قال شرف الائمة هذا اذا نطن انه نكح اما اذا نطن انه يحلف كاذبا فلم يغز في تحليف كما في قضاء التمنية وقيل
 التكليف بنفسه كونه من المدعى عليه في نفسه لا ان يطالب كيدا بالخصومة صح ان يكون الواحد كفيلا او كيدا وان عطاه
 فلا ان يطالبه الكفيل بنفسه لو كفل الكافل ان المدعى منقول فلا ان يطالبه مع ذلك كفيلا بالعين بحضره كما في الكفاية واطلاقه
 ان القاضي كفيلا ولو لم يطالب المدعى وبذا اذا كان المدعى جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله القاضي بل يطالبه كما في اللم
 انه كفيلا ولو كان الخصم معروفا والمدعى حقيقا ومن محمد ح انه لا يجز عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعى حقيقا لا يخفى بذلك تقدير
 كما في الكرامى ثلثة ايام مروي عنده خيفة روح وكفيل الى جلوس القاضي مجلسا آخر ولو سبعة ايام وبذا ارفق للناس كما في الكرامى
 الا ان بذاني الزمن الاول واما في زماننا فالاول رفق لا يجلس كل يوم كما في النهاية وهو صحيح كما في النهاية فان
 عن اعطاء الكفيل لانه لا يزمه اذ لم يدعوا مع الخصم ثلثة ايام حثما وار الا اذا دخل ارضه فانه يجلس على الباب لا يمنع عن
 والنسب والغدا والشارع العمل لا اذا ادعته وله ان يلزمه بالبراءة فان راى الى المدعى على الصحيح كما في قاضيان غير متبوعين
 المدعية فانه لا يلزمه الا الغية كما في الدية من القضاة المتأخرين من حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود وغيره كما في
 الذخيرة وما في الكفاية ولا يلزم المدعى الخصم الغريب لسافر قد مجلس الحكم لا غير فان اقامه به ولا يحلف او عيوني حمله خطوه على حمله
 لانه مطلوب على المنصوب لانه كما نطن النصف لانه غريب ان الغريب يلزمه وكفيل من غير كفاية لا يحلف الغريب اذ هو الجلس الى

الحكم المحل اذا الزيادة ضرر بالمسافر لكن في قاضيان انه لا يحل بل يوجب اى اخر المجلس في الخزانة انما يحل
يوما وعند الاختلاف القول لمنكر الاقامة لانها اصل والحلف الذي يقضي بالكل عتبه يكون بالمدون وغيره فلو حلف
بشيء لم ينفذ كما في الكفاية وغيره يستثنى صحاب لا خدرا ولا لا يحلف الاخرى لان بان يقول لقاضى عليك عند المدان كان عليك
فيستبرئ اوله كما في الينابيع وغيره لا يحلف بالطلاق والعاق وغيرهما فانه حرام فان الح وبلغ الخصم على التحليف به قبل
صح ذلك التحليف بهما في زماننا لكثرة التحليف بالمدفان لم يصح ذلك فقد ذهب ما رسم واما العلم وفيه اشعار بان اكثرهم
لم يحفلوا بها والراى الى القاضى والاول ظاهر الرواية فلا يميل القاضى الى غيره على الصحيح كما في قاضيان وغيره ولما قال المدعى
حلفه بالطلاق خففوا في كفره كما في سير المضمرات وتماهروا في الايمان وتعللوا جواز اللقاضي لصفاته بلما عايف والاعتدائهم
واليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المصنف بالمد الطالب لغالب المدرك للملك لحي الذي لا يموت ابد لكن في المتوطا
يزود فان الاسماء توقيفية وفي الخلاصة والذخيرة وغيرهما لا يغفل عنه اكثر المشايخ وفي قاضيان انه لا يغفل بان يقول المدعى انهم
وقيل لا يغفل الصلح يعني للقاضي ان يعظم حرمته ليمين اوله وتبلى اعلين الذين يشتركون بعد المدعى انهم ثمننا قليلا آتية كما في الينابيع
ولا يغفل وجوبا لزمان في الوقت الشريف كاول المجبة واخره وليلة القدر لان فتيا خير المدعى ولا المكان شريف
الركن المقام بين الروضة والمنبر والمنبرين الجامع والمسجد عن يوسف ح انه يوضع المصحف في حجرة ويقرا آتية المذكورة
يحلف في مكان منها كما في المضمرات ويغفل غير المسلم بما اعتقده فحينئذ حلف اليهودى بالمد الذي نزل التوراة
مسوس وحلف النصراني بالمد الذي نزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالمد الذي خلق النار قال شيخنا
المجوسى حلف بالمد لا غير عنه انه لا يحلف الفرق الثلاث الا بالمد كما في الكافي وفيه اشعار بان يحلف بالمد حده لان لا يغفل
لزيادة تأكيد كما في الاختيار والوشى وغيره من المشركين بالمد حده لانهم قالوا ما نعبدكم الا بقربان المد فلو لا يغفل بالصنم وغيره
كما في الكافي ولا يحلف احد من الفرق الاربعة في معابدهم ومكان عبادتهم للنبي عن تعظيمه وحليف على الحاصل
من سبب هو فعل يرتفع كسج او غصبت تقع بالافالة او الاسترضاء وسياق نحو بالمد ما ثبت بينكم ما سجد قائم في الحال والادع
نه اشتراه او ما ينسج كسج قائم في الحال اذا ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان لمثال على نهى بها في التحليف كما مر او بالمد
ما هي بائن منها لان اذا ادعت الطلاق البائن فلو ادعت سببا حلف على سبب لكنه خلاف ظاهر الرواية فانه
على الحاصل في الظاهر وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما تحقيق في ضمن فعل العقد تحقيق في ضمن فعل آخر من الاعمال المستترة لا يحلف
على سبب اى الفعل المرتفع فلا يحلف بالمد بالعبية ونحوها بل بالعبية لانها لا يطرى عليه الاقالة والخلع والنكاح
فحينئذ يضر المدعى عليه هذا كله عند الطرفين اما عند فحلف على سبب اذا قال لمنكر للقاضي لا تحلف على سبب فان كان
فدفع ثم يقبل فانه حلف على الحاصل كما في المدانية لكن في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل في ظاهر الرواية عن صاحبنا
وعن يوسف ح انه لا يحلف الا على سبب عنه انه يحلف على انكروا من الحاصل لسبب الحسن لا قايلا عند المملو انى عليه

اكثر القضاة وقال في حق الاسلام ان القاضي يحلف بآياد على من له اصل والسبب الا ان تضرير المدعى من رعايا المدعي
 الموجب لحلفه على الحصول على حلفه خيئ على السبب بلا خلاف نظر الاكدحوى شفقة بالجواز فانه ربما يحلف على
 تضرير الشافعي رح انه لا يجب الشفقة فان المشرع المدعى عليه اذا كان شافعيًا حلف على الحصول على حلفه شفقة
 لا يرى ذلك في تضرير الشفيع انتهى فيحلف على السبب اشتريه ومن الظن ان المدعى عليه قد تضرر بطلان الشفقة بتأخير الطلب لانه لا
 للقاضي من الاضرار باحدهما والاولى به المدعى عليه لانه متمسك بعراض السقوط والمدعى بالاصل حيث اثبت حقه بالسبب
 له من التضرر وكذا يحلف على السبب بلا خلاف في دعوى سبب اى فعل لا تيكرو ولا يرفع برفع لانه ليس مما تضرر به
 والاحسن ان يقول الا ان تضرر المدعى او لا تيكرو السبب كعبد لم يدعى على سيده عتقه فانه يحلف ما عتقه لانه لا يوجد
 في تيكرو الاعناق والمترد لا يستر قبل تيقين الدرب الى دار الحرب ثم البسي نادرا لانه رواية عن أبي يوسف رح وفي ظاهر الرواية
 انه يحلف على الحصول كمان في الذخيرة ويدخل في الكافي ما اذا بنى على حائط غيره او اجري من باب على سطحه او من باب في ارضه او سجد
 في ارضه فانه مما لا تيكرو فيحلف على السبب كمان في الاختيار وفي الامارة ولو سلمته ولعبد الكافر اذا ادعى عتقه فانه يحلف سيده
 ظاهر الرواية على الحصول اى او هو حر كمال لان لرق يكر عليها بالردة والمحاق والسبب عليه قبض العهد للمحاق والسبب
 وعن أبي يوسف رح انه يحلف على السبب تمامه في الذخيرة ويحلف على العلم اى علم المدعى عليه المدعى من رعايا
 من حين علم ذلك لعلم القاضي او اقرار المدعى او بنية المدعى عليه فادعاه آخر فقال له القاضي بالبدن تعلم ان هذا الصن لردية
 اياما الى انه لا يحلف وارث الدين قبل حصوله اليه خلافا للمخصص والاول المختار وعند الغفيع وقاضيان كمان في العلم وانه
 لو تم تحقيق كونه ميراثا حلف على التبات لتحقق سببه من كون العين في يده كمان في الذخيرة والى انه لو حلف على التبات اعتبر لانه
 اقوى من العلم ونوكل عنه قضى عليه لكن في هذا التفريع اشكال كمان في العاد ويحلف على التبات بالتحقيق اى قطع باو
 عن المدعى ان سبب شئ اى المدعى عليه او اشتراه المدعى عليه بلابنية ثم ادعاه المدعى بلابنية انه لا يوجب التبات
 يحلف بالبدن ليس من الملك للمدعى وفيه رمر انه لو وقع الدعوى على فعل المدعى عليه من جهة وفعل غيره من جهة فكمما اعتقد حلف على
 التبات هذا مشكل لان اعتبار فعل الغير يوجب التحليف على العلم واعتبار فعل نفسه على التبات الا انه يرج جانب البدانة لزيادة الجز
 ويستثنى من هذا الاصل له بالعبث لانه لو اشترى عبدا ثم ادعى السرقة في يده البائع حلف على التبات مع انه فعل الغير فيحلف
 على فعل الغير بما يكون على العلم اذا قال المدعى عليه لا علم لي فيحلف على التبات الا ترى انه لو اشترى لوكيل بالبيع ان
 الموكل قبض الثمن انكره الموكل حلف الوكيل على التبات بالبدن لقد قبضه الموكل الكل في الذخيرة والى انه في كل من وجب
 اليه من التبات فيحلف القاضي على العلم لا يعتبر كذا لو نوكل لم يعتبر بخوكه كمان في العادى وصح فانه يحلف والصالح عنه اى من
 الحلف كمان اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى شئ المدعى وقال وصالحه عن دعوى الحلف على اقل من المدعى فانه يصح ذلك
 يسقط ولاية الاستحلاف بعده وانما يصح صيانة عرضه قال صلى الله عليه وسلم ذبوا عنكم باموالكم وقلوبكم وان عثمان

رضى لمدعيه فمقتضى ذلك فقال غاف ان يصيب الناس بلا وبقابل في السبب كذا في النهاية وفيه
اشعار بان لا يجوز ان يبيع المدين المدين لافله ان يستعمله بعد ذلك كما في الكرياني **فصل** ولو اختلفا في المدين
مسلما ولو اختلفا في قدر الثمن او المبيع فقال للبائع ان الثمن لغان وعبد او قال المشتري الف او عبدان حكم
القاضي لمن يرضى اقام البرهان والبيته على ما ادعاه فان الكل مدعى البيته ووجه وان اختلفا فيه وبرزنا حكم القسمة
الزيادة اي لبائع اثبت زيادة الثمن المشتري المبيع لان ثبت الاقل ساكت ولا ينبغي الزيادة قصد اختلفا ثبت الاكثر
فلا يعارض وان اختلفا فيهما اي قدر الثمن قدر المبيع فقال للبائع انهما لغان وعبد قال المشتري الف وعبدان وحكم
قضية البائع في الثمن او لان ثبته الزيادة ووجه المشتري في المبيع اولى اولى وحقيق بالقبول فان هذا الوزن مشترك
اصل للمعنى والزيادة كما في طلاق النهاية والكرياني وغيرهما فلا بد من دليل على جواز قبول حجة الاقل لم يقبل اصلا وان اختلفا في
او كليهما وعجز عن اقامة الحجة رضي واحد او كل منهما اذ قيل له ان لم يرض فسخ البيع بزيادة يدعيه الآخر والضمير المنسوب
للزيادة فانه صدر والا يرض احد منهما تحالفا اي مشترك لبائع والمشتري في الحلف بالمدعى باعه بالف واشتراه بالعين
فيكتفى بالنفي كما في الاصل وذكر في الزيادات انه حلف بالمدعى باعه بالف ولقد باعه بالعين واشتراه بالعين لقد اشتراه بالف
فبضم الاثبات الى النفي للتاكيد والصحح هو الاول لان الايمان وضعت على لك لانها متعلقة بالنكر وفيه اشارة الى ان الثمن
يصح قبل قبض المبيع وهذا استحسان فان المشتري يدعى جوب تسليمه القياس ان لا يصح لانه ملك المبيع والى انه لا يصح بعد قبضه
قياسا واستحسانا كما في المضرات وحلف المشتري او لاني الصور اثلث على الصحيح لانه المنكر المطالب بالثمن ولا وعين
اي لم يرض احد ان لبائع حلف او لا قيل يصح بينهما كما في الكافي وفيه اشارة الى انها لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع او لا فلو اختلفا
الثمن حلف او لا من يدعى وان ادعى معا حلف من شاوران شاورا قرع بينهما والى انها لو اختلفا في جنس البع
فقال احدهما بالبيع والآخر بالثمن او حلف الثمن فقال احدهما انه درهم والآخر انه دينار لم يمتدحا وهذا عند الشيخين
والنخاريان يمتدحا كما قال محمد بن المصنف ومن يبيع العين بالثمن فلو كان يبيع عينين يمينتين حلف انهما شاور
لاستوائهما الاكسار والكل في الاختيار وفسخ لطلب احدهما القاضي المبيع بعد حلفه فانه لم يطلبه تركا حتى يصح على شيء
وفيه اشعار بان لا يفسخ بغير الثمن في المبيع والاولى الصحيح كما في الكافي ومن وكل منهما حلف لزمه دعوى الآخر منهما لان
الكلول حتمية ودعوى لاسموال ولا تحالف احدا اذا اختلفا في الاجل اي في جنسه وقدره لانه راجع الى وصف الثمن وتماثلهما
عند زفرهم وكما اذا اختلفا في شرط الخيار اي في جنسه وقدره من ثلثة ايام او اقل وكما اذا اختلفا في قبض بعض الثمن
او كله ولم يذكره لانه مفروض عنه باعتبار انه صار بمنزلة سائر الدعا وفيه اشعار بانها لو اختلفا في قبض بعض المبيع حلفا وبعلا حلفا
كما اذا اختلفا في الخط والابرار ومكان دفع المسلم فيه كما في الكافي وحلف منها المنكر اي منكر الاجل بشرط الخيار وقبض بعض
الثمن ولا يتحالفان بعد الاختلاف في قدر الثمن بعد ملك كل المبيع في يد المشتري على الصحيح لانه تحالف بعد القبض

وتجالفان عند محرم وفتح العقد على قيمة المالك يوم القبض بلاك شامل لخروج عن ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة بغير
او غير متولدة او منفصلة متولدة فانه لا تجالفان عنده ففتح على العين في المتصلة المتولدة من الاصل كالسمن على العين
او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصنع وعلى القيمة في المتصلة المتولدة كالشرا واما في منفصلة غير متولدة منه كالسب
فتجالفان وفتح على العين بالاجماع كما في المبسوط وسياتي كلامه ال على انه لو كان الثمن عيناً تجالفان المبيع موجود
احد الجانبين كما في المداية وحلفت المشتري في هذه الصورة لانه منكر لزيادة الثمن ولا بعد بلاك بعضه اى التجالفان
اذا اختلفا في قدر الثمن غير المقبوض بعد بلاك بعض المبيع في يد المشتري حلفت المشتري في هذه الصورة ايضا كما دل عليه
الحلف الا ان يرى البائع تبرك حصته المالك منه اصلاً فيصير كان العقد وقع على القائم فقط فانه تجالفان
يفتح على القائم فيصير الاستئثار الى التحالف على ما قال عامة المشايخ ولا بعد ان ينصرف الى تخليف المشتري لما دى كلامه
اى حلفت المشتري الا ان يأخذ البائع القائم صلماً ولا يأخذ شيئاً آخر ويترك حصته المالك عند البائع فيأخذ منهما او يشتري مع القائم
فانه لا يخلف المشتري في بائتين صورتين على قال بعض المشايخ في تخريج قوله وقال محمد بن النعمان تجالفان على القائم وقيمة المالك في
وقال ابو يوسف لم تجالفان على القائم والقول قول المشتري في قيمة المالك مع المبيع تمامه في المداية اختلفا في يد المشتري لا لو ملك
في يد البائع تجالفان على القائم عندكم كما في المضمرات ولو اختلفا اى الموجب المستاجر قبل قبض المنفعة كما ياتي في بدل الاجارة
وربين ودرهم او منفعة شهر وشهرين او فيما سواها قال الموحب اجرتك لدار شهرين قال المستاجر اجرتا شهرين بدركم
فان لم يقم بنيت كما تجالفان في الاجارة لاحتمال الفسخ بلا قبض المنفعة كما في البيع فان كلامهما عقد معاوضة والمنفعة
كالبيع والاجارة كالشئ فحلف الموحب ولا ان اختلفا في المنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجارة وكل ثبت قول جواد ان
برين قبل ان يربها فبينة المستاجر ان اختلفا في المنفعة وبينة الموحب ان اختلفا في الاجارة وبينة كل في فضل يدعيه ان اختلفا فيما كما
في المداية وفي التشبيه باربها يحلف من غير الاول ان اختلفا فيما وان دعيا ما يحلف من شيا وان اشترى او قرض بينهما كما في البيع ولو اختلفا
في بدل الاجارة بعد قبضها اى المنفعة لا تجالفان بالاجماع وهذا لما عند محمد بن جواد والمنفعة لا تقوم الا بالعقد وقوله
بالتحالف والفسخ ولو اختلفا في بدل الاجارة والمنفعة بعد قبض بعضها اى المنفعة تجالفان فيما بقي اعتبار البعض بالكل ففسخت الاجارة
فيما بقي من المنافع لا مكان الفسخ وبذلك لا ياتي في امران بلاك بعض المعقود عليه يمنع التحالف عند الحنفية لان الاجارة عقد
ساعة فمعاوضة على حسب وقت المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة المعقود عليه فيما بقي من المنفعة كعقود عليه غير مقبوض فتجالفان
بخلاف ثم فان الكل معقود عليه القول للمستاجر مع المبيع فيما مضى اى في المنافع المقبوضة كلها وبعضها فاذ قيدت
كما في الزايدى المضمرات وغيرهما واذا اختلف الزوجان ولو صغيرين او مملوكين قال بقاء النكاح او بعده في متاع اهل
البيت اى فيما يتفق بين نفسه او مما حصل منه كالنقد وغيره واد كل له بلانية قلها بالاضافة مع المبيع ما صلح لها اى
ما يخص بالنساء عادة كالاسورة والدرع والخمار والمللثة الا اذا كان صانعاً او بالتجارة كذلك ما صلح له كالعامة والفلانة

وتقسم ويسد الكتاب لانه كانت صانعة او بآلة اوله عند الطرفين مع ليهن مصلح لهما سكاك النقود والاواني والقرش والوشة
والمنازل والكروم والزرايع لان الاسواق في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها وله الباقي مع ليهين فيه فخر في
ان الزوج لو كان حرثا فله وان كانت تطبخ والى ان الزوجة لو كانت معلمة فمولا وان كان ليعينها والى ان لو انقطعت سبيلة او حشيشا
كان بنينا كما في الخلاصة وان مات احدهما اى الزوجين ثم اختلف الورثة مع الحي في المتاع فالتشكيل على المصلح
للحي مع ليهين عند حيفه ثم لان اليد له قال محمد بن ابراهيم او لوارثه وقال ابو يوسف ثم ان ما جاز مثلها فلما اولوا رثا
والباقي له او لوارثه وتنى الاكثار اشعار بان مصلح له اولها فله او لوارثه او لهما او لوارثها بل خلافات كما في الكفاية وعن فوشة
رج ان التشكيل بينهما فلهما ان المتاع كل كذا لك اليه ذهب لك قال بن ليلى ان التشكيل للزوج حيا ولو تيمم وقال بن شبر بنه ان
كله الا على المرأة من الثياب قال ابن بصرى ان المتاع لصاحب البيت الا ما على الرجل من الثياب فله ثمنه كذا في الدعوى
او سبقة واعلم ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته ان لهما كان عارية لهما والزوج انه كان ملكا فاقول للاب على المختار الا اذا
استمر العرف بنفع الجواز ملكا كما في الخزانة وان كان احدهما مملوكا والاخر حرا فالحلل للمملوك اذا اختلفا في الحيوة منها
الحل للحي اذا اختلفا بعد الموت منها كما في عامة ترويح الجامع وذكر السرخسى انه سهو والصواب له للمملوك مطلقا وبه اعنده واما
عندهما فالمكاتبة الماذون كالحر لان لها يد معتبرة كما في النهاية وقوله الكل مثير في الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق المتاع
على ما ذكره فخر الاسلام كما في المصنف لكن في المختلف ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشككة وسقط عنه حيفه
ودعوى الملك لمطلق اى غير المقييد بالسبب بان يقول هو ملك لي غصبته او اخذ بغير الفار او غصبه منى فلان او خسر
برعا اذا قال غصبته منى او اودعتك وشترت منك فانه لم يسقط كما في الخلاصة وفيما يار الى انها تسقط ولو كان المدعى عليه
سعر وفا ليل خلا فالابى يوسف ثم كما في البداية ان بر بن ذواليد فان لم يبرهن لم يسقط خلا فالابى ليلى قال ان
شبر بنه انها لم تسقط بالبرهان وفيه اشعار بانها تسقط اذا علم القاضي او اقر المدعى او برهن على اقراره بالودعة مثلا كما في الخلاصة
ان المدعى بالفتح واللام للمدعى فاما فان ملك لم تسقط لانه صار دنيا محلة الذمة فينصب خصما كما في النهاية وفيه
ولو حكم كما اذا برهن انه وكله بالحفظ كما في النهاية او ضل منه فوجده كما في الاقضية وفيه ايام الى انه لو قال نصف الدار لى
نصفها وودعة وبرهن تسقط في هذا النصف كما في قاضى خان او عارية او برهن او موهبة او موصوب ولو حكم كما اذا برهن انه
انزعه او سرقه منه كما في الخلاصة من يد احرار عما اذا لم يبرهن المدعى بالاسم ونسب فانها لم تسقط وان عرفه الشهود به كنسب
لوم يوفوا الابوة تسقط عنه حيفه ثم خلا للمهرج كما في البداية وغيره ففى ذكره شئ وبه المسئلة نسبي منجسنة كتاب الدعوى
لاشتمال على قول بن حيفه وبن يوسف وابن ليلى وابن شبر بنه ومحمد بن محمد السد كما ترى وحجة الخارج عن النصف
وغيره ليدنى دعوى الملك لمطلق كملك العبد ملك المرأة بلا ذر سبب كما يابى الحق اى حقيق عندهم لانها
الكثر اثباتا منها ومن حجة دعى السيد التصرف في الملك ثبوت الملك له وفيما ذكرنا اشعار بان لو ادعى كل منها امرأة وهى

في يد واحد بها وبرئها فانما حق قياسا على ملك لصين قبل في اليد الاولى على كل حال متيقن بتعبر الترجع ونما في الدعوى
وان وقت احد بها فقط اى حال كون النكاح او ذى اليد عين وقت ملكه هذا عند الطرفين المأخذ فالتوقيت اى كفاي التماس
والنوقت تحديد الاوقات الوقت في الماضي اكثر استعمالا كما في القاسوس لو برين خارجا قضى لها اى اقام بها اثباتا
على دعوى عين في يثالث كما سئلنا قضى القاضي بينهما النصين كذا ان وقت احد بها فقط بقرينة اطلعت فقال ابو يوسف ثم ان
برئان لموقت اى وقال محمد بن ابي ابراهيم ان المطلق كما في الكافي وفي النكاح كذا في دعوى جليلين كذا امره لم يثبت
في يد واحد بها عليه سقطا اى التماس لم يقض لواحد منها تعد الترجع والاشترار كذا هي اى المرأة لم يثبت وقت اى وقت امره
الاخر اذا النكاح ثبت بالتصادق وان رجا بالثبوت ويجوز التحقيق كما ياتي ولم ينعى ان وقت النكاح وذو اليد والنكاح في الدعوى
في الملك لمطلق او بالسبب احد بها سابق فالسابق اى حق كما اذا دخل احد بها او كانت في يده وفيه اشعار بان مجوز
دعوى سبق كذا في كمال بعض المشايخ وذهب خرون الى انه لا بد من بيان نحوه في الاول في سبب الثاني في شعبان تمامه في التماس
وذكر في الخزانة الوقت احد بها شهر او الاخر ساعة فالساعة اولى وارجح الكتاب اخره وورقه اى قته كما في القاسوس قيل التماس
قوله التماس في قول من رده اى اطلعا ما تعرف وقت الشيء بان ليند الى وقت حدوث امر شائع كطهولة او دونه او غيره
كطوفان زلزلة لينسب ذلك لوقت الزمان الا في قول من هو يوم معلوم نسب ليد ذلك زمان قبل بهودة معلومة بين
حدث امر خارجين وقات حوادث اخر كما في نهاية الادراك وان اوقت تلك المرأة بالنكاح لمن لا حجة له اى لا حجة في
خارجين لا يثبت لاحد منهما ففى التصديق فان برين لا خير بعد الاقرار للاول قضى له اى للمبرين بقوة البرهان فان سئل
وارخا فالسابق اولى ان لم يورخا فالعدل ان لم يدر الى حذفي للمقرر على لا يقين كما في الدعوى وان برين اى
اى تفرد احد الخارجين لدعوى اقامته للبرهان على امره حجت النكاح قضى له ثم برين على النكاح الاخر الذي لم ينعى لم يقض له
لا ينعى من مقتضى القضاء بمثل الا اذا ثبت ذلك لاخر بالبينة سبقه اى سبق هذا النكاح فان يقض له لانه ظهر في الاول وفي
تفصيل الخارجين شعارا به لو ادعى النكاح كما هو خارج من قضى له ثم برين واليد في وقال بعضهم انه لم يقض له كما في الدعوى
كما في النصين من خارج على فمى يدر له نكاحه اى لو ادعى كما هو خارج من قضى له ثم برين قضى له ثم ادعى النكاح كما هو المقتضى الا
اذا ثبتت الخارج سبقه بالبينة فانه يقض له وان برين على ثبوت تمام من قضى له في كل نصفه بنصف آخر
وتركه او قد يثبت تلك لكل النصف واطلاقه مشعر بان لو ادعى الكل على التسوية او لم يورخا كان لا خيارا وان كان تايخ
او تايخ فلا سبق كما اذا ادعى بها فالسنة وقوله من يدعيه في ان شيء يكون يد البائع فلو كان في يد واحد شهرين كان في
اولى ان يخرجه غيره وانما ادعى على الملك من جهة واحدة فلو بقيا من حين قضى بينهما عند الموضع عند يوسف ثم لو ادعى
عند محمد ثم كذا في الشيخ الاسلام وقال السرخسي في بينهما عند الكل الى انها خارجان فلو كان احدهما في يد فان تلقيا من جهة فله اليد
والا فلان خارج الا اذا سبق تايخه الكل في العاد ولو ترك احد بها شيء بعد اقصاه لم يدر الاخر كذا لان القضاء في النكاح يقتضى حرك

في النصف وفيه اشعار بان لو ضي احد هاتين كل بكل الثمن قبل القضا كان اخذ كل والشر احق من جهة مع قبض صفة
مع قبض من ربع قبض فلو اجتمع الشهود وحده من جهة البينة في دعوى عين منها على ذي فاشترى او من غيره لا يحتاج الى اربعة
الا اذا اخرج احد هاتين او فلو كان العين في احد هاتين فلو كان في ايديهما فمؤنيهما الا اذا كان احد التار يخين اسبق وانكاح كالمهر
مع كل منهما وفيه اشارة الى ان التامتين لو اجتمعا فكل الشرائع وانما لو اجتمعا مع الزين فمؤنيهما من قبيل كذا الى ان تمام في الدعوى
ويصح الوفاق احق من البات كما في التخييس والشر والمهر سواء فلو ادعى ان المهر شتره من بني وادعت ان البند وجهها على بنها
فهو بينهما كما ذهب اليه ابو يوسف والشر احق عند محمد ولها عليه ثمة عين كما في الهدية وكذا النصف والعيه سواء بينهما اذا ادعى
ذوي يد والاخر ووليه او لا ترجيح له في دعوى كسرة فهو قد كسرها لهما شاد ان مساوية لما ائتمته او اكثر من الشهود لان كلا منهما عليه
تامة نصفها ولذا لا ترجح لقياس لقياس حديث بحدوث آية بآية ولو ادعى احد خارجين نصف ادوا او التار منها كلها فافان
للاول على من يهبط اعتبار المنازعة فانه لا منازعة الا في النصف نصف النصف وقال الثالث للاول والباقي من التامتين للثاني
اعتبار الاول فان فيه نصفها وكما يقول من اثنين في ثلثة وان كانت الدار المدعاة معهما في ايديهما فحق لكلهما الثلثان في
اي مدعى الكل نصف منها وهو في الاول بالقضا لان الثاني خارج لنصف منها لانه لا بالقضا لانه في يد الثاني في يد
حكما لا للمسلم على الصلح وفيه اشعار بان القضا على نوعين قضا تركه قضا الزام لسي القضا الملك لا استحقاق القضا والفرق
من وجهين احدهما انه لو صار احد قضيا عليه في حقه بهذا القضا لم يصير فيه مقتضا الا بالاختلاف لقضا اكرهانه يصير مقتضا عليه القضا فانه
البينة والثاني انه لو ادعى اثبات واقام بنية قبلت في هذا القضا واما قضا الزام فلم يقبل لانه اذا ادعى ثلثة لملك من وجهه كما في احياء الاموات
والاكراني ولو برهن خارجا على حاجته وجبا اقام كل منهما بنية على روية الولد عقيب له ولا يثبت الشهادة عليه وفيه نقض لادعاء من كان في القضا
والنهي والكره لكن في الغرض من قولهم لو اقام بنية انها تجوز عند ثلثة وضعت النتائج كالبينة وضع بنية ولد اثم سمي به المنتوج و
ارخا قضى لمن افاق تاريخه منها اى حول نتاج الدابة فانه شاهد بالبينة وان اشكل منها بان لم يعلم فلهما مناصفة مستقر
التوقيت وفيه اشارة الى ان الحسن وافق التار يخين فومنيهما وكذا اذا خالفهما قبل تاترت البينتان فلهما في القضا تركه
قال خارج لان من خارج ذو اليد فربان من افاق الحسن ان اشكل فربان في اليد ان خالف تاترت حكمة المشايخ وترك في يد
اليه كما في النهاية واما قال خارج دابة لانه لو برهن انه لينة فمؤني من افاق تاريخه فمؤنيهما وقال انه ابنها كما في المضمرات كما فرغ مما هو
في اثبات الملك من البنية ثم خرج فيها ضعف من ايقال وهو اليد شي لم يستعمل النصف في الدال على انك فمؤني بالدعوى
لمن لم يثبت اذ اخذ من الطين شي في ارض فانه ذو يد لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره كما لو حفر فيها او حفر
او بنى وشغل الدال ليس التوفيق يستعمل له احق بالملبوس لاشل اخذ الكرم وغيره من اطراف نقصان الاستعمال بالنسبة الى الدال
وشل الركب فانه احق بالركوب للاستعمال لاشل اخذ اللجام بالكره وواجب من اخذ الذنب وشل من كب في السرج
فانه يستعمل للركوب لو كان الركب شي فمؤنيهما لا روية لانه غير ملكة كما في المشايخ قال لا يجزي ان روية عن يوسف وهو الظاهر

ان لا يترتب من الكتاب اريد مثل من هو ذو حمل على انه فانه يستعمل لاسم حلق عليها كوزة لتفصيل النقصان لها اصل ان
كل ثبت منها حق من غير فانه يستعمل دونه مثل من اصل الحائط المتنازع فيه ببناء اتصال تجميع بان يكون النصفان
لبسات الحائط المتنازع فيه قد اخلت في النصفان لبسات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون سائر احد بها بالجمركية
في الآخر ان كان من غير كافي الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين يتصلان بها الطين احدهما والحائط اتصال الحائط
بمقابلة الحائط المتنازع على قال الكنتي بان يكون الحائط المتنازع فيه يتصلان بها الطين اتصالهما بها الحائط آخر لم يغير على ما روى عن
ابي يوسف سمع عليه كثر المتنازع كما في الكرياني وقول الكنتي سبب مبنى التجميع دجاسو كرون وفيه اشارة الى انه ان لم يكن متصلا
ببنائهما فهو بينهما سواء كان في ايدهما او لم يكن وان فصل بينهما فهو بينهما سواء كان اتصال تجميع او ملازمة ويقال اتصال حائط
ايضا في ان كان احدهما اتصال تجميع والاخر اتصال ملازمة فهو لصاحب اتصال التجميع لانه يستعمل للحائط المتنازع وفيه الى انه
لم يكن احدهما اتصال للاخر اتصال لطيف المتنازع فيه او لطيف منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب اتصال ولى اكل في الخيرة
او من وضع عليه الحائط الجذوع فانه لم يستعمل فان كان عليه جذوع وللآخر اتصال ملازمة فالحائط لصاحب الجذوع وفيه
اشارة الى انه ان كان عليه جذوع واحد وللآخر كبر او لا شئ عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان قل من ثلثه وللآخر ثلثه فهو
لوا ان كان لكل عليه جذوع فكل بقدر ما وتامر في العادي والجذوع ما تشعب من النقصان منسوب على المفعولية ولا اعتبار في
التجميع لو وضع ثلث او اكثر من خشبات صغيرة او قصبات على الجذوع عليه الحائط فان كان لاحد عليه خشبات بلا شئ
للاخر فالحائط بينهما وبالس البساط والمتعلق به سواء لان يجوز الجلوس لم يصير قابضا فيقفض به لما كما اذا جلسا معا عليه
عليه لمن معه وفي يده ثوب لاعلى جبهه للبس وطرفه مع آخر فانه يقفض لهما وفي بيت واحد من دار كذا في بيت
منها في حق استعمال ساحتهما من المورد ووضع الامتعة وصب لوضوء وكسحط وغير ذلك ان في البيت كذا في بيت
حق الطريق لانه لا يترجى بكثرة العلة كما والساحة تضارب بين الدار **فصل** في دعوى النسب طبعية امي جارية لانها
الامرة كما هو المتبادر ولدت في يد شترى لاقبل من نصف حول يوجب فادعى البائع امي بالحق لمبيته
ولو اكثر من واحد المولد ثبت بالاتفاق نسبه المولد منه امي للبائع لتيقن اوق قبل البيع في ملكه مع عودته لم يطل في
وجاز كذا في احد نظم زيادة ناطل انه وجب عليه ان يقول من دعوت قد لكتا شترى من جد از عاذا سمعت مرتين فولدت لاقبل
من سته اشهر فانه حينئذ يقيم ان العلوق في ملك البائع الاول والثاني والثالث شترى بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه
منه بل هو موقوف فان لدت حيا ثبت الافلا كما في الاختيار في لام البائع اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة
منهم واحد منهم ثم ولدت فادعوه جميعا ثبت نسبها منهم عند حقيقه حسن زفر رحمه الله تعالى وقال ان كانت بين اثنين ثبت
النسب الافلا كما في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن لعلوق عندك كان القول قول البائع
او الظاهر ان يبين حدتها فبينه وان برئها فبينه المشتري عند يوسف سمع لانها ثبت صحة البيع ونسبه البائع عند محمد ج

لأنها ثبتت حرمة الولد كما في النية وثبتت اعتيها أي كون المبيعة أم ولد لثبوت نسب ولتفسخ البيع حينئذ بطلان بيع المملوك
 اتفاقا ويرد البايع الثمن على المشتري ولو أودعاه أي البايع الولد ليعتقها أي اعتاق المشتري المبيعة ولو عقها حكما
 كما أورد به ثبتت نسبة من البايع ويرد البايع إلى المشتري حصته أو حصته الولد لا حصته الأم حال كونها
 من الثمن بأن تقسم الثمن على قيمتهما فإصاب الولد يرد إليه وإصاب الأم يسبكه لأنه سلمها إلى المشتري وهذا عند ما أودع
 عنده فبر جميع المحققين لا بد لأن البايع لما ادعى الولد أو كونهما أم ولد فإخذ باقراره فبر الجميع إليه وهو صحيح من جهة كما
 في الكرياني ولا يعتبر دعوة ذلك المشتري الولد أي إذا أودع البايع قبله أو معه فان دعوته أولى للاستناد إلى العلوة
 وقبله أشعار بأنه لو أودعاه المشتري قبل دعوة البايع ثبتت نسبة منه وحل على النكاح ولا يعتبر دعوة البايع بعد موت
 الولد فلا يثبت نسبة منه ولا يعتيها وفيه إشارة إلى أنه لا يعتبر دعوته بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصته الولد عنده
 على أن أم الولد متقونة أم لا أو ليعتقها أي اعتاق المشتري الولد إذا لم يصدق البايع في دعواه كما في المبسو وغيره
 فلو صدقه المشتري في دعواه اعتبرت بعده وكذا لا يعتبر دعوة البايع لو ولدت لأكثر من مثل من نصف حول
 منذ بيعت في مثل إذا ولدت لنصف حول كما في الخلاصة وغيره أو قل من جنتين لأجمال أن لا يكون لعلوق ملكة إلا
 إذا صدقه المشتري فإنه يثبت نسب منه والامتنع بفتح البع وقال محمد بن أحمد يثبت النسب نصف ليقه كما في التلم وفيه إشارة
 إلى أنها لو أودعها واعتبر دعوة المشتري لقيام الملك المحتمل للعلق كما في الاختيار ومبيعة ولدت لجنتين وأكثر
 أم ولد وأي البايع نكاحا حاملا لافره على إنداد أن صدقه المشتري فحينئذ لا يصير المبيعة أم ولد فلا يعلق الولد ولا يفتح بهيم
 فلو لم يعلم وقت البيع لم يعتبر دعوة البايع إلا إذا صدقه المشتري لوقوع الشك في العلوق وقد صح دعوة المشتري ولو أودعها
 لم يعتبر دعوة أحد بها الشك المسلم والذي والحر والمكاتب فيه سواء كما في الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في آخر الكلام
 من الإيثار إلى السكوت المناسب للاختتام

كتاب الصلح

عقبت الدعوى لوقوعه بعد ما خال باهوتة اسم يعني المصالح والمضار خلاصا الخاصية والخاصة كما في المغرث وغيره
 من الصلح وهو اشتقائه الحال على ما يدعوا إليه العقد والمصالح المستقيمة الحال في نفسه كما في الكرياني وإنما ذكر الضمير لكونه مبالغة
 ولو ثبتت كما في الصلح وشرعية عقده مشعر بأن الصلح لم يتحقق إلا بالإيجاب القبول فلو قال المدعى عليه ضالحي عن كذا
 على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصلح إلا إذا قال المدعى قبلت نعم قد تم الصلح به فيما إذا كان المصالح عنه وعليه التمسيز
 بالتميزين كذا مهم والدانية لأنه إسقاط عن بعض الحق والإسقاط قد تم بالمسقط كما في النهاية يرفع بالتراضي بالدين
 أي الصلح عنه وعليه النزاع أي نزاع المدعى المدعى عليه يقال بأنه عتة أي جازية في خصوصية كما في الجمل يخرج سائر الصلح
 كنية الدين من عليه الدين البدر شرط كالدعوى الصغرى وفيه شرط أنه يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعى مجهولا

يصلح الصلح لانه انما يصلح لدفع الخصومة وذا تحقيق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصلح لانه انما يصلح لاقتدائه للمسلمين المستتر على الصحيح
 وتمامه في قضاء الكفارة وذكر في الزهدى انهم قالوا ان الصلح صحيح بعد الفاسدة وهي ما يكتسبها بسخافات الباطلة كما اذا ادعى على احد
 ليس عليه فصالحه على بدل معلوم ولذا المدفع عن الاستدراك في الخلاصة وغيره وان كان امره مندوب فمفوض الى مستولين لا ينبغي للقاضي
 ان يباشره بنفسه الا اذا كان وجه لقضاء غير متبين او وقعت الخصومة بين بلدتين قبايليتين او محرمين فان قعت بين جنبيين
 بينهما كما في الذخيرة وصح الصلح وثبت الملك للمدعيين البدين قد ثبت غير الملك للمدعي عليه كوقوع البراءة عن الخصام
 باقرار كما اذا ادعى عليه ما لا فائدة للمدعي عليه ثم صالحه عنه على شيء من المال والمنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق ونظر في سقوط
 للمصاحبة ومع سكوت كما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والاعتراف فصالحه ومع اكاره كما اذا ادعى ذلك كونه له
 عليه وفاء فصالحه فانه قد صح عندنا حتى قال الامام ابو حنيفة رحمه الله ان هذا الصلح يجوز كما في النظم ومن منعه المالك والشافعي
 لم يعمل في ايقاع العداوة والبنصر في بني آدم مثل عمل من ابطال الصلح على الاكراه كما في النهاية فالاول في الصلح باقرار المدعي
 ان وقع الصلح عن بل حال حتى اعتبر فيه ما اعتبر في البيع ففيه في الاول الشفعة اذا كان احد البدين عقارا فان كان باقر
 عليه صلح مثليا اخذه الشفع بمثل من كان اليدان كان فيما اخذه لقيمة بخلاف ما اذا كان لبدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد منهما
 لانها ملك للمدعي لا قرار كما في شرح الطحاوي وفيه الحيات فكل من الصالحين خيار الشرط والروية والعيب احد البدين ونفسه
 كالبيع جهالة البدل في الصلح عليه فيه اشعار بصحة الصلح على معلوم ولو عن مجهول بعد صحت على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان
 المصالح عليه بذكر مقداره فحسب فيما اذا صالحه على درهم او دينار او فلس لان ملات الناس تقع عن تبيان نصفه فيقع على النقد
 الغالب بذكره مع النصف فيما اذا صالحه على شيء او شيء من كيل او موزون مما لا حصل له بذكره ما مع مكان التسليم فيما لا حصل له بذكره
 النصف والزرع والابل فيما اذا صالحه على ثوب بالاشارة والتعيين فيما اذا صالح على حيوان كما في العمدى لكن في فاضل
 ان المصالح عليه لو عنه اذا كان مجهولا وجب التسليم لفسيده جهالة والا فلا فلو ادعى حقا مجهولا من ارفصالحه على حق مجهول
 من ارض لم يجز ولو صالحه على ان تترك كل منها ودعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من ارفصالحه على ارض معلوم لم يسلم المدعي عليه
 المدعي لم يجز ولو صالحه عليه لترك المدعي دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصالحه على مجهول كان على هذا التفصيل ما اشر
 بينية من بعض المدعي في يد المدعي عليه وهو المدعي اليه حصته اي حصته استحق من بعض العوض في البدل في الكلام
 ايما كان ان لو استحق كل المدعي رد المدعي كل العوض وان كان لو دفع المدعي شيئا الى المدعي ليد اخذ المدعي منه ثم استحق لم يرجع اليه
 الى المدعي عليه ونفع البلاء زعم انه اخذ الحق وانما دفع اليه المدعي لخصومة كما في العمدى واستحق منه اي من بعض العوض في يد المدعي و
 بعض النسخ من ابدال الرجوع الى المدعي عليه بخصته من المدعي والمدعي ان والباقي يرجع بكل المدعي كما لو استحق كل العوض
 ونذا اذا كان المستحق لم يجز الصلح فان جاز له وسلم العوض للمدعي رجع استحق لقيمة على المدعي عليه كما في شرح الطحاوي والاول
 كاجارة ان وقع الصلح عن بل منبقة لوجوده في الاجارة من ملك لمنافع بعض شرط التوقيت اي التمييز

مدة الانتفاع فيه اى فيما هو كالا جارة من الصلح فلو ادعى دارا فصلا له على خدمته عبده او كوث ابنته او سكنى داره او لمسلم
او زراعه ارضه كل ذلك مستباز الصلح يجوز عقد الاجارة على نده الاشياء وفيه اشارة الى انه لو صلح له على سكنى بيت لمسلم
حتى يموت بطل الصلح كما فى النهاية والى ان شرط التوقيت انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحد اليه فلم يشترط
كما لو وقع الصلح عن مال على نقله الى شئ من ماله الى ثمه وبطل الصلح عن مال بمنفعة يموت احدهما الى كذا
والمدعى عليه فى المدة التى وقت بها فلو كان المدعى لم يمتد شيئا من المنفعة يرجع على معواه وان استوفى بعضا منها سلم
حصتها من المتنازع فيه للمدعى عليه الباقي مشترك بينهما وهذا كله عند محمد رحمه الله والاعتماد على يوسف رحمه الله فلا يبطل بموت احدهما فلو مات
المدعى عليه استوفى المدعى جميع المنفعة كما فى حيوة ولومات المدعى قام الوارث مقامه فى الانتفاع برؤية اشعار بله كذا
محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول وبالاخلاف كما لو لومات احدهما وقبض الصلح على نحو كوث ابنة وليس ثبوت ذال الناس
يتفاوتون فيه فلا يقوم الورث مقامه كما فى المضمرات وانما يقسم بين الاقرار بالصلح عن مال لانه لو صلح عن منفعة بمال
كان الانكار كالاقرار فلو ادعى مرافى دارا ومسيلا على سطح او ثوبا فى نرفاق او انكر ثم صالحه على شئ معلوم جاز كما فى التشف
والاخر ان اى الصلح بالسكوت والصلح بالانكار معا وضعت فى حق المدعى فانه ناعم انه اخذ العوض حقه وقد اقر
اى فتمدريس بين يدي بدل من المدعى وقطع نزاع فى حق الاخر اى المدعى عليه فانه زاعم انه لاحق عليه للمدعى فلو ادعى
حدا لقف او تميز او حق الشرب فانكر الاخر فاندبى يمينه بالحل لاذلك لمال فيه اختلاف المشايخ ولو ادعى مالا عند فائز
فانكر الاخر وحلف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكر فوضو لم يمينه بشئ لم يصح الصلح عند بعضهم لان اليمين بطل من المدعى فاذا حلفه
فقد استوفى البدل لم يصح عند البعض المتأخرين فيه رواية عنه كما فى المنيعة ويستثنى منه المالا يمين عنده كما اذا ادعى نكاح امرأة
منكره له فصالحته على ما قال هذا الصلح جائز بالاتفاق كما فى قضاء الكفاية فلا شفاعة للشريك غير على المدعى عليه فى الصلح
عن مال لانه زاعم انه على حل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان لم يلايواخذ الا بزمه الا ان الشفيع نائب عن المدعى فلو اقام الشفيع بنية على
المدعى عليه ان لا يمدى او حلف فكل كان له الشفاعة فى تلك الركن فى شرح الطحاوى بل الشفاعة على المدعى فى الصلح على دار
عن راد وغيره فانه معاوضة فى زعم المدعى ان كذب المدعى عليه اما استحق من المدعى فى الآخرين فكم امر فى الاول انه يبر
المدعى حصته من العوض ان استحق كل المدعى برك كل العوض يرجع بالخصوص له المستحق لانه زاعم انه نائب عن المدعى عليه ما استحق
من العوض فيما يرجع المدعى الى المدعى ادعى حصته من العوض ان استحق الكل يرجع الكل لان البطلان هو العود بطلان
البطل قبل التسليم كالاتفاق فى الاقرار والانكار والكلام شبيه ان الرجوع ادعى العوض لما يكون في الصلح فلو ادعى دارا
فصالحه على ثوب مثقال فقال المدعى عليه بعت منك الثوب به الدار ثم استحق الثوب جع الحو حو المدعى كما فى الهداية ولو
صالح بالاقراء واخيه على بعض الراتب او غيرهما عن ابن يديهما لم يصح هذا الصلح فى رواية ابن سماعه عن محمد
لان المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وادعى الباقي والابرة عن لايان باطل فلو وجد بنية ان الكل له جاز اخذ الباقي

وبه انتمى شيخ الاسلام الامام طهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصلح فلا يصلح ودعوى الباقي وقولهم ان لا يبرأ وعن لا اعيان
 باطل معناه بطل لا يبرأ عن دعوى الاعيان لم يصير ملكا للمدعى عليه لئلا يظفر تلك الاعيان حل لا اخذ بالكل السمع ودعواه الحكم
 وفي اضافته لبعض الدار اشعار بان لوصالح على بعض الدين صح وبرك عن دعوى الباقي وهذا في الحكم المادية فلم يبرأ لئلا يظفر
 اخذه وفي ضمير الدار اشارة الى ان الصلح لو كان بتأمين اراخرى صح الصلح وليس دعوى الباقي باتفاق الروايات
 كما في الذخيرة والمحيط وغيرهما وحيلته اى حيلته الصلح ان يبريد المدعى عليه في البديل شيئا آخر من البسكو
 عوضا عن باقى الدار او يبرأ المدعى عن دعوى الباقي ويقول برأت عنها او عن خصوصتي فيها او عن هذه الدار فانه لو وثقت
 بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك سقط حقه وعن بن ساعته عن محمد بن ابراهيم انه لو قال بخوابك عنى او عن خصوصتي فيه كان باطلا ولا يخرج
 الا ترى انه لو قال لرجل في يده عتبات عنه لم يسمع منه وعواه ولو قال برأيتك كان له ذلك انما يبرأه عن ضمانه
 كما في المحيط والذخيرة ولما فرغ من شرائط الصلح وقسماته شرع فيما يجوز منه وما لا يجوز فقال وصح الصلح بالاقرار واخيره عن
 ودعوى المال سواء كان مضمونا او ودعيه او عارية او رهنا ونحو ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صلح على ثوب منسوب
 مستهلك على اكثر من قيمته فانه جائز عنده وما عتده بما فلا يجوز اكثر مما يتماين فيه فلو كان البديل من جنسه لم يجز ان يكون
 اكثر من قيمته وتماينه في المحيط وعن عوى لمنفعة المعهودة فلو اوصى لسكنى داره لرجل ثم مات فادعى الموصى لا السكنى
 فصالحه من سكنى على سكنى دار اخرى ودرهم مساقه جاز كما لو اوصى بجذرة عبده منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث
 عن الخدمة على الدرهم او على خدمته اخرى او على كوت اية او لبس ثوب شهر او انما قلنا بالعهدة لانه لو ادعى استئجار عتبات
 والمالك بكثر ثم تصالحا لم يجز كما في البصير عن المسبوق وعن عوى الجنائية في النفس من قبل قننى ما دونها من
 نحو شح الراس قطع اليد عمدا كانت الجنائية او خطأ الا انه لو صلح في العمد على اكثر من لدية جاز بخلاف الخطأ وهذا
 اذا صلح على واحد من المتقاربين الثلاثة فانه لو صلح على كليل وموزون جاز بالثمة بالثمة وكل بالصلح مصلح بدل الصلح
 عن م احم فلو صلح على غمر او خمر سقط قصاص بلاشئ وفي الخطأ وجب لدية ولو صلح بغيره عن دم آخر جاز كما في الا
 وعن دعوى الرق كما اذا ادعى على مجهول النسب نه عبدة ثم تصالحا على شئ معين كما في الكداني وعن دعوى الزوج
 النكاح على امارة وكان الصلح في الاول عتقا له بالمال فان صلح باقرار العتد ثبت الولاو الا لا يثبت الا بالبينة على نه
 عبده وكان في دعوى الثاني حلهما موجبا للعدة الا اذا كان الصلح بانكار فلو كان مطلقا في دعواه لم يحل البديل بانه
 وهو المختار وهذا عام في جميع انواع الصلح كما في النهاية وغيره وفي تخصيص لرق اشارة الى انه لا يصلح الصلح فيما اذا ادعى
 العبد ان المولى عتقه فصالحه على مال يبرأ من هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج ان الصلح لا يصلح عن دعوى
 الزوجية النكاح فما العدة تستغنى عنه وان المرأة لم تكن في زوج آخر وذلك انه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس
 عليها العدة ولا تجوز النكاح من زوجها كما في العمادى ولم يجز الصلح عن عتقها النكاح على مال ولو لبعض مهرها او لم

اعطاء الرشوة او العوض منه في الفرقه قيل يجوز الصلح عن هذه الدعوى بان اعتبر البديل بحمل زائد على المهر اذا اعتبر المهر ساقطا
فكبحر ان يعتبر بعض المهر بديل الصلح كما طرح الاول صح كما في الاختيار وفيه اشعار بان لو ادعت الطلاق عليه فضا لمحال على مال على ان يكون
انفسا وتبر من الدعوى بطل الصلح كما في المحيط ولا يجوز الصلح عن دعوى حد من الحد ودفلا واخذ زانيا او سارقا او شاذ
حر او سكران واراد ان يرفعه الى الحاكم فضا لمحال على مال ان لا يرفعه اليه بطل الصلح ورد عليه كما في الكرابي وكذا اذا اذنت
الحصل والمحضنة فضا لمحال الا ان حده سقط بصلح الواقع قبل الرفع الى الحاكم بخلاف سائر الحدود وما بعد الرفع فلا سقط
اصلا وفيه ايهام الى ان الامام او القاضي اذا صلح فصار الخمر على مال عفا عنه لم يصح ورد المال اليه كما في قاضيان الى ان
الصلح يجوز عن دعوى التعزير وفيه اختلاف المشايخ كما في الصلح عن حد القذف وقد مر الى انه لا يصلح لم واحد عن حق
العامة كما اذا صلح عما اشترعه الى الطريق نعم للامام ذلك اذا كان فيه صلاح للمسلمين يضع ذلك في بيت المال وتمامه
في الذخيرة وبديل صلح كان هو اي ذلك الصلح كبيع في انه مبادلة ملك بملك مع اقرار على الوكيل اذ اليه يرجع
العقد وهذه المسئلة قد ذكرنا في الوكالة وبديل بالبيع من صلح كبيع في انه ليس مبادلة ملك بملك كالصلح اي كيد
صلح عن هم عقد ذكره في الوكالة كما ذكر ان بديل صلح بانكار على الموكل او على بعض من عليه شيء ملك لبعض على المولى
لانه استقام محض فكان الوكيل سفيرا محضا فلا عليه الا اذ اضمنه فحينئذ يواخذ بعقد الضمان وان صلح به عيار على فصول
بغير امر المدعي عليه وخمن البديل وقال للمدعي صلح فلا على اني ضامن واصلح واصناف الفضولي الصلح الى ماله
حقيقه كما قال لصلح فلا على الف من بالي او صاحبك على الف او عبد او حكم كما قال صالحني من عواك على فلان على كذا او شاة
الى نقد من الذهب وبفضة او عرض سواها فقال على هذه الالف او اجد او اطلق الصلح من يقيد من قال شكك
على الف او عبد ونقد اي سلم البديل صح الصلح في هذه الصور الخمس بلا اجازة المدعي عليه البديل في الكل على الفضولي
بلا رجوع الى المدعي عليه اطلاقة تشير الى ان اقرار المدعي عليه اكاره سوار في الكل ليس كذلك فان في صورة الضمان كان
المدعي عليه مقرا بوقوف على جازته والى ان المدعي ان كان عينا او دينا فسلوا لانه ان كان مقرا والمدعي عينا فنقد الصلح على المدعي
المصلح وصار شرا بين المدعي في قيد الفضولي اشعار بان لو صلح بامره فنقد الصلح على المدعي عليه البديل لان صورة البديل
البديل على المصلح عند الامام لم يوافق في ذلك شيخ الاسلام انه عليه على المدعي عليه الضمان بطلب المدعي بربها شاة الكل في
المحيط وان اطلق ولم يبق البديل ان جازة اي صلح المدعي عليه بلا فاء الجزالة لشعره بان لم يقصد ان الشرطية جزا
للاول كما تقر لزم البديل المدعي عليه كما قال بعضهم قيل صح الصلح على الفضولي ولم يوقف الا ان لم يذكر البديل كما في
الكفاية والايحجر المدعي عليه الصلح رد بطل سوار كان المدعي عليه مقرا الاول والبديل عينا او دينا واصلح اي المدعي على
عقب ما له عليه جنس الحق للمدعي على غير البيع او الاجارة او القرض او النصب وغيره ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق
صلح على بعض الدين منه فليس يصح كما من اخذ البعض حقه وخط اي اخطا وادبر الباقي من الحق فلو قال المدعي

للمدعي عليه المنكر الصلح على ما تات من الف عليك كالي هذا بانه وابرار عن سماعة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا انزلنا
ولو غصب لنا واخفايا فصالح المالك على خمسة فاعطاه الفاصب من تلك لالف او غير ابار الصلح قضاء عليه والبا
ديانة وان لم يكن جديا فنصب ثم صالح فلذلك لكن لو وجد له بنية عليه قبلت ان كان يقر فعليه بد الباقي وان ابرار عنه
في ضمن الصلح لانه ابرار عن العين كما في الظهير لا مفاوضة لا فداء في الرابو وفيه اشعار بان لوصا له على خلاف جنبه
كان معاوضة فلو صالحه من لدار على الذرسم وافترقا قبل قبض صبح سواو كان عن قرار او انكار ولو صالحه عن خطه
على عشرة دراهم وتفرقا قبل لم يصح لانه افترقا عن بينين بطلان الاول فانه افترقا عن عين بين ووقع مال لا سقاطا
ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرع على الاصل المذكور ثلث مسائل قال فصيح الصلح عن عين حال على ما تات
فانه اخذ لما تات وبسقاط سماعة ولو كان معاوضة لم يصح لمكان الربا او عن الف حال على الف موصول فانه اسقاطا لصفه
الحلول لو كان معاوضة لزم بيع الدرهم بالدرهم نسبة وفيه اشعار بان لم يصح على ما تات موجهة في صرف الظهير لو كان المستقر
جاءه للقرض فالساعة الى الاجل وعن الف جيا وعلى ما تات زلوف فانه اسقاطا لبعض اصل لو وصف الجدة بالساو
ثم ابتداء بجملة تقريرا غير عاطف على صح كما ظن ايد كلام النهاية بعد نقل ولم يصح الصلح عن راسم حاله على ما تات من عليه
لا يبيع درهم بالدينار نسبة ولا عن الف موصول على النصفه حاله فان النقص من نسبة او عن الف سود او درهم مضروب من
من فقه سود او مضروب على النصفه مضارب لانه ربوا فلو صالح عن الف مضرب على النصفه سود اصح لانه اذا كان الدين مستوفيا دون
حقه فاسقاطا اذا كان ازيد قدرا او وصفا فمفاوضة كما في النهاية ومن امر الميراث الذي اوره وانه باو النصف دين عليه
اي لما هو الميراث عند اطراف الا على بشرط انه بري مما زاد على النصفه ان قبل المامو ذلك النصف بري النصف الآخر
في الحال فان باو ذلك النصف غدا فها وان لم يفت بر عا دينة كما كان عند ما لانه ابرار بقيد بالشرط واليود عند باو
لانه ابرار بطلاق وعلى المعاوضة واما قيد الامر بالادار لانه لو قال ابرار عن نصفه على النصفه غدا فنقد بري عندهم
وان لم يوط لاطلاق الادار كما في الخزائن وغيره وعمل فيه خلافا في الظهيرية لو قال حطت عنك النصفه على ان تنقد الباقي لهم
فقتيل بر عند ما خلافا لابي يوسف واما قيد لانه لو قال والى النصفه على انك بر ما ز اوقيل بر عنه عند سم وان لم
النصفه لانه ابرار بطلاق ولو علق البراءة بالشرط صرحا اخر ابرار عن تعليق سني كما مر كان او اذا اوتى اويت الى كذا
نصفا مثلا من فيه فانت بري من الباقي لا يصح الا براءه وان اواه او في الا برار منى تملكيا فانه تعليق كما تقرر في
اشعار بانه لو قدم الجراح في الظهيرية لو قال حطت عنك النصفه ان نقدت الى نصفا فانه خطه عندهم ان لم ينقده ولو صالح
احد من بين احد اشركين في الدين عن النصفه لمحقق على ثوب او عرض خراسع شر كره غير الصلح غير مكية في يوف
بنصفه لمحقق من نصفيين لا احد اشركيك ولدين او اخذ شر كره نصف الثوب من شر كره الصلح وحينئذ فغير الصلح
كالصلح تبع الغريم ببيع الدين من الصلح ببيع الدين لغيره كما في الكفاي واما قال صالح لانه لو اشرك ثوبا كان لا يشترط

بصفته اويأخذ ربح الدين من شركه ليس كالثبوت بسبيل الله ملكه بالعقد انما قال حدك دينك شارة الى اشتراك الدين
ان يلزم بسبب تمثيل ضمن البيع اذ اكمل الصفقة واحدة وبها تساويان في قدر الثمن للصفقة فلو كان البيع عبد بن نصيب احد
سهما اكثر وقض احد بهما منه شيئا لم يكن للآخر ان يشتركه وشمل الثمن الموروث بان باع رجل عبدا ومات قبل قبض الثمن او اوفى
بمثل قيمة المثل كذا ان غصب رجل عرضا مشتركا بين الرجلين ثم استملكه الى ان اوفى المشتركان في حين كالدرا المورثة فمضاج
احد على شئ لم يشتركه الاخر فيه سواء كان المصالح مقر او منكر الا ان المصالح باق لنصيبه وانما قال على ثوبك لوصاله على نصيبه
من المداير او الدماير كان يشتركه ان يشاكره فيها بخلاف ما اذا اصابه على عرض فانه للمصالح خيار اعطاء النصف او ربح الدين
والكلام شير ان لو استوفى احد نصيبه من الدين كان للآخر ان يشتركه في المقبوض لانه اوجب لغريم له مقدار حصته فقبض
ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير اوباع من المديون كذا في بيان مقدار حصته من الدين ولم يذهب ثم لم يبرأ
وطالبه بشئ كذا في نصيب كما قال بوجوب الرجوع الكل في النهاية وفي الختم على الشريك المقضى شريك خراجا على المقضى المقام

كتاب الحدود

عقبت المصالح وان شمل كل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للحمدا بيان الزنا والعنف والسرقة والتحرش بالزنا
نحو حد السرقة وقطع الطريق بقرينة الآية والحد المنع والما جبريت بين تاديب المذنب كما في القاموس ثم بين حد السرقة عاقلة
الحد بلام الجنب بقرينة مقام التعريف في مثل الحدود الخمسة قتل المرتد ونزاعه وبيع الاطهار في مقام الاصل عقوبة الجور
بالضرب وقطع او ارحم او قتل والمبتدأ وان لا يشمل على العباد فمن لظن ان شمل للخراج والكفارة وغيرها مما هي
العبادة والعقوبة معا وانما سمى بالعقوبة لانها تشمل الذنب من جهة عقوبة اذا تبوء مقدره سنية في الكتاب او السنة
او الاجماع يجب كلفرض على الجاني حق الله تعالى كالتبليغ واعتقال الامور تعالى فان الحق لهقر الثابت الباطل خلاف
الباطل لذات اهل التسليم المضاف ما اختص الغير واطلبت رعاية جانب على جبريل في حق الله تعالى من جهة عقوبة
وحق الانسان كونه نافعا له واقفا للضرر عنه كما في الكداني وذكر في الاصول ان حق الله ما يتعلق بالحق العام كحرمة الزنا فانما يتعلق
بها سلامة الانسان صيانة النفس من غيرهما بخلاف حق العبد كحرمة ما له فانه يتعلق بها صيانة ولهذا يباح المال باباحة ملكه
الزنا ويدخل فيه ما هو خاص حق الله كحد الزنا والسرقة والسرقة وقطع الطريق وما غلب حق الله كحد القذف فان نفعه عام
والله لا يجري فيه الارث والعفو في المنية قال حين الائمة ان حق العبد فيه غالب لان للامام سيوفية الاول ظهر كما في الحديث
فلا تخير الجاني ولا قصاص من سب وطرف حد الاول فلانه مقدور ولا يجب حمله الا اذا ارتكب منكرا خيرا حيا على
ولا يجب له كما في الغنية والاماني فلانه لا يجب له عليه حق العبدية ولذا يجري فيه الارث والعفو كما في الشاير وذكر في المحاكم
ان من المجدد في القصاص قتل المرتد بقصاص من قتل على الجاني ويجوز ان يقتص على من ارتكب من القصاص على اللفظ لان
الخطوة والارتكاب في كتاب لبارز بالمدونة نجد تروا العمل مجازية على المذكور لا في من لا يحد ذلك على الجاني

الوطى المحرم بعينه وهو الموجب للحد واليه اشار فقال وطى اى غيبته خشفه او اكثر من اجل فى قبلى اى فنجح افعلم لم يخل
 الخشفة لم يجد لانه لم يستدركه الوطى صلبى ومجنوناً جنيناً لان اصل لم يجد فكذلك التبع كمانى الظهير والوطى جن جنينة فنجح لا غير
 ولولا ان الجنان لم يجد غيبته خلفه لكان الاصل صحيح كمانى المنهات ولولا ان الجنان لم يستدركه الوطى جن جنينة فنجح لا غير
 حال ذلك لو عن ملك اى ملك النكاح لم يجد من غيره جارية مشتركة ومنكوبة كما عايناهم فان الوطى المخرج عن حد
 لم يكن شرعاً ولو كمانى النهاية وشبهة اى ملك كوطى منتهى البائن جارية الابن والاب سياتى ما اعلم ان الحد الزنى
 منها الرضا فلو وقع بآراء لم يجد عليه الفتوى كمانى المنهات والاكراه وقت الاصلاح كمانى الخزانة ومنها كون الموطوءة حرة فان لم
 المنيعة يغزو ومنها العكس والاسلام والاسلام بغير ما يفصل في بيت الزنا عند الحاكم الشهادة التي من الرجل
 العدل في مجلس واحد او اثنان او ثلثة لم يقبل من حد حد تقذف كما لو شهد واحد بعد واحد في الزنا مجالس كذا لو شهدوا
 لانه تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق ولانه مانع عن العمل به كمانى الذخيرة بالزنا دون الوطى والجماع او غيره والاسلام بغير ما يفصل
 عليهما في النهاية فقيساً لهم بعد شهادة الامام السلطان وانما هو او اتفقوا فيه شعار بوجوب السؤال كمانى شرح الطحاوى
 وقال قاضيان ينبغي ان يسأل ما هو الزنا اخر از عن من في العين اليد الرجل فانه يطبق عليه توسعاً وكيف هو اخر از
 عن من في الابطال والفتوة والدبر كمانى المنهات وعن تماس الفحصين غير قبل عن الاكراه والاول صحيح فانه مختار لم يمسو كمانى النهاية فانه
 قلت ان السؤال عن المنيعة يقتضى عن ذلك لا حسن الاكراه كمانى قلت لغرض من نفي الاسسولة فهو لا يفصل وكما لم يجد
 فى الاحتياط لدرى ليدفع الى المدعيه اذ سلم ادعوا الحد واما طعنهم كمانى الكافى وغيره من المشايخ فلا حسن الاخر از عن الكل فلو
 شهد احد الاكراه والابا بالمطوعة لم يجد له الشهود عليه لا الشاهد بقول لا يجد الرجل الشهود كمانى المحيط واين من اخر از عن الوطى
 والحد والابى ولان اتحاد الحكم لا يشترط ان يشهد له وطناً بل يشهد له بالزنا او بالحد فلو شهد له بالزنا او بالحد انشأ
 لم يثبت واخر از فى مؤخره فانه يقبل للسكان لتوفيق كمانى المحيط ومنه من في اخر از عن التقادم والى ما لو شهد ثمان
 فى ساحة من النهار وثمان فى اخرى لم يقبل قالوا لانه اذا كان التوفيق لم يكن الا يقبل كما اذا استد الساحة الاولى والثانية كمانى المحيط
 ومنه من في اخر از عن طوى يكون حد بها اخرس او لم يثبت او الوطى مستاناً واثباته والى ما فى بامرة لم يعرفوا لم يجد لهم بغير
 لم يعرفوا كمانى المحيط وغيره فمن ظن ان السؤال عن المنيعة يقتضى عنده خطأ فان هو اكلها وقا لوالها السؤال عن
 فقيه كساح رايتاه اى رايتا ذكره فى فرها من كاليه قاضيان كالميل كالميل لذي حبل فى المحكمه
 بضم الميم والهمزة مفعولة للمكمل عدلوا بضم العين اخر الناس من حد انهم كمانى المنهات سر وعلمنا فلا يخفى بطايعه
 عند حكمه اى بعد الزنا وهو الزعم فى المحسن الجمل فى غيره والاكتفاء بشعر بان الشهود عليه لم يقر بالزنا بعد شهادة اقر
 به بعد بامرة سلقط الحد اذ الشهادة انما اقام على الجاه فاذا اقر فقدر الحكم بملك كمانى الزنا وقاضيان ونسبت الزنا
 اى الزنا فانه اشارة الى انه يشترط فى القدر الاشارة الى ان فيه من الاختيار والحكم والعقل والبلوغ وغيره وفى الاختيار لو اقر

الذي بوطي الذممة مدو اعلم انه لو تاب الى الله تعالى من تلك لم يعلم الامام به لاقامة الحد عليه اذا استرشد وكفا في الكبرى وغيره
 اربعاً من المرات كما في قصة اعرض في اربعة مجالس من مجالس المقرم يذهب حتى يتوارى عن وجه الامام ثم يحيي فيقول
 مجالس الامام والاول سرور عنه وهو صحيح فلو اقرار بجاني مجلس كان كاقراء واحد والاطلاق مشهور انه لو اقرار بجاني اربعة ايام او اربع
 اشهر ثبت به الزنى كما في المضمرات رده الامام قال بك اراء جنون او غيره كل مرة الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما مر
 ليصنف وكان لم يطلع عليه خيرا لاختصاره في الكلام ايماء ان لا اقرار لم يعتبر عند غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان
 فقد رجح عن الاقرار والاطلاق بالشهادة كما في التهمة والى ان اردوا حب في الظاهر ينبغي ان يطروده في كل مرة وفي الحديث قالوا ان النبي
 ان يزوج من الاقرار ويظهر الكثرة ويأتمنونه فيسأل عن لاسو خمسة كما مر قبل لا يسأل عن اربعة لان التقادم مانع من الشهادة الا في
 والاول صح لجواز زنى في صباه كما في الكافي وفيه اشعار بوجوب سوال كما مر في السبعة ينبغي ان يسأل فان بين ما
 اى تحب لعقبة الامام رجوعه الى المقر بملك ست وسنوه من قبلت وانقرت او باشرت او زوجت فان حج المقر عن اقرار
 حده اى قبل الحكم بالحد او بعده قبل الشروع فيه او بعده في وسطه او بعده قبل الموت على سبيل الاحتمال صدقه كما في التهمة والاشارة
 الامام او المقر على اقرار الفاعل او المفعول في الاكتفاء شعارا به لو اقر احد ما فادعى الآخر النكاح لم يرد احد منهما وعليه لو اقر احد قبل
 لو كذب بعد ما لا يخفى الزنا لم يجد عنده وحد المقر عندها كما في الحديث وغيره وسواء اقر بالنية والاقراء خبره واليه من قوله
 رجه ويعلق المحققين بعد لصا وفيهما وقال لمطرزى حصنها زوجها اى عنها اى المحصنة بالفتح وحصنت فرجها اى محصنة بالاحتمال
 في الاصل المنع وكلام الكلاني يدل على الكسب قال من حسن ادخل في الحصن كما يقال عرق اذا دخل في العراق والاشارة
 يصير اخلافي الحصن عند وجود الصفات الخمس ال عليها شرعا اى المحرمات اى عاقل بالغ مسلم فلا يرجع بالوطي عبدا ومجنونا او
 او كافرا ولو حر ابل جلد كما ياتي عن ابي يوسف انه يرمي الذم لثيب لاني عنه يرمي الكتاب ووطي امرأة بغير نكاح صحيح حتى لو وطئ نكاح
 فاسد وملك بمن لم يرمي بالاجماع وعن محمد بن لو خلا بامراته ثم طلقها وقال لو طيها او المرأة مسكولة كان محصنا وعن ابي يوسف انه لو تزوج
 بلاوطي ودخل بها لم يصير احد منهما محصنا كما في الحديث وغيره وسواء بالصفة الاحتمال فيه تسامح فان ابل او كونه حرا مكففا مسلما او احسنى
 والحال ان كلامنا لزوجين قبل الوطى يكون حرا مكففا مسلما فلو تزوج احر المذكورة امة او حبشية او مجنونة او كافرة ودخل بها لم يصير
 كما لو كانت الزوجة محصنة والزوج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام او اعتق او تكليف فحينئذ يصير محصنا بهذا الدخول وحججنا
 انه لا يشترط الدخول على صفة الاحتمال معناه اذا دخل بها قبل العتق ثم عتقا فاحصنا محصنين كما في الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان
 الاحتمال من الحكم مشترك وهذا الكلام كلام غير وال على شرط اقرار ثلثة الاول عند المدلالة ووجه بلان في قوله الكتاب عن سبيل المط
 وبهم يعلم ان شرط الاحتمال على الصحيح الاسلام الدخول بالنكاح الصحيح بامراته هي مثله والاكليف في غير البنية لقوة كما في الكفاية وغيره
 رجه اى المحصن بالجماعة في انصاف اى رض فانه رجة حسية يموت بغيره بوجه الحديث لا عرضي مد عنه وعن عمر بن الخطاب
 قال انزل الله تعالى آية الرجم شيخ وشيخه اذا زنيا فاجروهما القبة كالا من الله رسول الله عز وجل حكيم فهدا ما قالوا الله قرآن فسخ لفظه

ولقي معناه وعليه اجماع العلماء كما في الاختيار وايد بشفين علي في المضمرات لثيب من الرجال الفاسد في الغاية وما الى انه لو
 شبر في رمية فميت اتبع وهذا اذا ثبت بالينة وما اذا ثبت بالافرا فلا يتبعه فانه يرجع بخلاف الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما
 شرح الطحاوي الى انه لا باس لكل من رمى ان يعمد قتل لانه واجب لقتل لان يكون ارحم منه فان الاول ان يتعمده لانه نوع من
 قطعية الرحم كما في الاختيار ويبدأ به شهوده كتحب لونه اشتهدوا به ارحم لانهم يجامرون على الاداء وفيه ضرب حتيال للدر كذا
 في المحيط فان لو اى اشتهدوا كلوا بعضا عن ارحم او عابوا او مالوا او ضجوا او فسقوا او قدوا كلوا او بعضا او عموا او خرسوا
 او ارتدوا سقطت الرمية عنه وعن يوسف لم لو ابوا كلوا او بعضا او عابوا ارحم ولم يتطروا به عن محمد ح لو كان امرئى او مقطوعى
 الايدي يبدأ به الامام كما في الاختيار ثم يرحم الامام او القاضي ثم الناس المؤمنين الذين عابوا او اشتهدوا ثم اذن لهم
 بالرحم وعن محمد ح لا يحرم ان يرميه اذ لم يعانوا او اشتهدوا وذكر الطحاوي انهم احطوا منه صفا كالصلوة فكما ارحم قوم انفسوا
 ويقدم غيرهم ورجعوا كما في المضمرات وانما اثر الناس على الانسان شانه الى انه يجب ان يشهد عداها طائفة متجاوزة عن الواحد
 والاثنيين لان الغرض التشهير كما في المدرك وغيره وفي شرح التاويلات ان الغرض ما ذاك ودفع التهمة عن الحاكم او منع المجاوزة
 عن دولته كما او امتحان من يشهد في الخمسين ان محله فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد فصاعدا وقال ان شهوده تحت عانة
 للامام والامة للمجود وعط الناس وفي التقرير بدأ الامام اى جهم في حق له خاصة الامام حال كونه مبتدأ فمضين شائع ليس في تمام
 كما نحن ثم الناس في غسل المرحوم بعد موته وكفى وصلى عليه وكيف لا قال صلى الله عليه وسلم في ما غرضى الله عنه رايه منيف
 انما الجنة الى غير من ثبات الفضائل وهو المخرج المحض ان ان نفي سائر الشروط خمس جلدة بالفتح اى يضرب على
 بالكتف التحريك يقال جلده اخضر بلسوط كما في القاموس مائة من جلدة وان كانت المنة مملوكة جلدا وسطا اى متوسطا
 المولوم في الغاية وغير المولوم في المضمرات ضربا مولا غير قاتل لا باج لان المقصود الانزجار بسوط ذكره بعض النفع للوصف الا
 وهو جلدة مقبول يضرب قبل اصد الخياط سمي به لكونه مخلوطا طائفتان بعضهما بعض كما في المفردات لاشارة له اى لاعتدائه في طرفه
 كما في القاموس اصحاب وغيرهما ولا ذنب له كما في المغرب قال المطرزي وابن الاثير بالفارسية مخوكة ولا شوكه له كما في النياتج
 وانما اول شهود والثاني اصح كما في النهاية وكل مجاز من حمل الشجر وعلم ان الحد في زمن عمر رضي الله عنه بالسوط اجماع
 الصغاية كما في المستصفى والما قبل فمارة باليد مارة بالثوب مارة بالعضد مارة بالجرى الربطة كما في حديث المشكوة في شرح
 اى يجوز الرجل غمها ليزياده للالم فيزجره لجملة ستائة الا الا ازار فانه لا يتبرع لكشف العورة ولا يفرق على جميع بدنه ولا يطر
 كل عضو من يضرب له نال للذة الاراس اى على راسه فان لوجه دخل فيه قال ابو يوسف يضرب لراس وعنه يضرب
 سوطا واحدا كما في المضمرات والا وجهه وفرجه ونوف الملاك في المضمرات لا يفرق الا على عضو مقبل وهو البطن اصد والوجه
 والفرج حال كون الجلود قائما في كل حد من الحدود لانه جيمع يكون الجلود قد رعى على التفرق جلدا باليد للسوط في العضو
 او باليد حال رفع السوط حتى جاوز الراس وبلد المضروب الارض فان لكل غير جائز على خلاف الشائع كما في المحيط

سني وناكيد لقوله قاطعا على ان المنعم لم يقطع فلم يكن مغنيا عنه كما ظن الاكتفاء بشعر بانه لا يمسك لا يشد لان اللطم يزيد به الان
 بعجزهم فقيده كما في الذخيرة وهو للبعد فنان كان او مدبرا او مكابا او تسعة نصفها وهو خمسون جلدة وقال ايكامل المستند
 يدلون القنعة والمدة وام الولد كالعبد ان كان الثاني حرا والاولى ترك هذا الكلام لانه يذكر قبل بحث التعزير ولا يجدي
 عبده وامته بل الاول الامام وانما لا ينهم بانه نقصان له ولا ينسخ شيئا بها اي ثياب لراة لانها عورة وهذا يخرج بما
 علم الاستنار الا القرواي للباس الذي من جلوه نعم وغيره او نحوها اي الثوب الملبوس القطن او الصوف او غيره فانها
 تيجان الا اذا لم يكن لها غير ذلك وتحت المرأة جالسة في كل حد كما علم لانه استرجح في الرحم المحقر الى السنة او المصدر
 لها لانه ربما اضطرب فكشفت العورة وفيه اشعار بان كلاس المحقرة تركه حسن كما في المحيط وذكر في المداينة ان المحقر حسن لا يحقر
 لانها في التشهير في التصريح بما علم والجميع بين بدو جسم في المحصن عند اصحاب لطوار وغيرهم يحلدهم جسم ولا بين
 جلد ونفسي اي اخراج من بدنه في غير المحصن قال الشافعي يحلدها بانه وفيه سنة ولنا ان الحد في الابدان لا يذلل باللسان
 ثم نسخ بالجس النبوت ثم نسخ بجلده ونفسي في البكر بالبكر اي في حد في رجل لم تزوج بامرأة ثم تزوج وجلده جسم في آية
 بالثيب ثم نسخ بجلده في كل زان ثم نسخ واستقر الحكم بالرحم في المحصن بجلده في غيره كما في الكافي في الاسياسته اي صالحة لم يله
 تعزير الاحد اذ فانه يجوز سياسته لمجم بين الجلد ونفسي كالنفي فقط لانه نفسي عرض نصير بلحاج من المذنية الى البصرة وهو علام المجمع
 فتخرج النساء والحسن لوجوب النفي الا انه فعل سياسته فانه قال ذنبى بالامير المؤمنين فقال لا ذنب لك ما الذنب لي حيث لا اظن ذنبا
 عنك في الكشف وغيره وفيه اشارة الى ان سياسته لا يصح ان يابل يجوز في كل جنسية واكرافيه الى الامام علي في الكافي فكل من بدع
 يتوهم منه فاشا بدعته وان لم يحكم كفرة كما في التمهيد السياسة مصدر ساس لوالى الرعية امرهم ودهايم كما في القاموس وغيره فالياسة
 استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق اي في الدنيا والآخرة فهي من الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهرهم باطنهم ولسان الملك
 على كل منهم في ظاهرهم لا غير من العلماء ورثة الانبياء على انما صدر في باطنهم لا غير كما في المفردات وغيره ويرجم المفسر المحصن في الحال لا بجلده
 المرفوع غير المحصن لا بعد الكبر اي الصحة فانه يحبس المرفوع حتى يبرأ بجلده وفيه اشارة الى انه اذا كان ايضا وقع الياس عن بقاء جلد عليه طيلة
 كما في المحيط والى انه لا يجلد في الحدود لانه يشهد بغيره فتلطف كما في شرح الطحاوي الى انه لو كان ضعيف لمقتضى ضعف عليه السلاك صرحا فقيده بقدر
 ما يحل كما في الظهير وذكر في حد شرح التاويلات انه حينئذ جاز في حد الزنا ونحوه ان يسمع الاسواط في مرقبة واحدة بحيث اصاب كل واحد منها
 ويرجم الحال بعد الوضع كوضع الولد ان كان لرب لا بعد الاستنساخ عنها صيانة عن السلاك وفيه اشعار بانه لا تجلس الحال في هذا الا في ثوب بالاس
 فان ثبت بالنسبة تجسس مخافة الرب ان لفت بالحمل فان قالت النساء بذلك حبست سبعتين ثم حبت كما في الانتباه وتجلد بعد النفاك
 سواء كان ساحة او اكثر لانها مرفقة ولذا انقذت من ثلث حبس حينئذ كما في الطهارة فلو تقي بالمرفق جازو الحال في كل الصحة حتى لا ينظر
 خروجهما عن الحضي كما في المحيط ويذكر ما يدفع لحد عن اطلاق الشبهة اي السبب به اسم من الاشتباه بين بين الحرام والحلال لخطاها
 كما في خزنة الادب يشعراني الكافي من انما يشبه الثابت ليس ثبات الاوفى لما في المحصن في القاموس غير هذا التباس

منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلا شهوة وامته بغير اذن من اهلها وامته على حرة ومجوسية ونمسية في عقدة او جميع بين اثنين وتزوج بها
او تزوج العبد بغير اذن مولاه فوطيها فانه لا حد في هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمة لصوته العقد لكنه يعزوا ما عندهما فذلك اذا علم
بالحرمة والصحيح هو الاول كما في المضمرات وفي موضع منه اذا تزوج بمجوسية بعد عندها وعليه الفتوى وذكر في الذخيرة ان بعض المشايخ يظنون
ان كل اجماع بطل عنده وسقوط الحد شبهة الاشتباه بعضهم انه فاسد السقوط شبهة العقد ومحمد بن طلال الاول وهم الثاني منها شبهة في
اي لو طي في الحلال فانه حرام عند الفاعل ويسمي شبهة الاشتباه اي شبهة المشتبه به في حقه لا في غيره شبهة فقال اي بسبب ظن
غير الدليل على حل الفعل ليدل عليه كامة اي كوطي امه ابويه ابيه وجده وامه وامته زوجته والمطلقة ثلثا وعلى اهل في العدة
ولم ولد بعد العتق في العدة وجارية مولاه فان وطيها شبهة وطيا يحل الانتجاع اذ النوع عن في هذه الحال فلا يحل الا ان
بالضم وعلم انما اي الموطوءة في هذه الصورة محل لهذه شبهة لكن يجب العتق ولا يثبت النسب ان دعاه لانه زنا في نفس الامر شبهة
اشارة الى انه لو قال صديقا في ظننت انه حلال لم يجز احدهما لان الفعل خرج عن الزنا بهذه شبهة فان زنا في ظن كل منهما محل كما في
ومنها شبهة في المحل كالموطوءة تسمى شبهة تلك شبهة حكمية اي لقيام دليل بان الحرمة ذاتها اي بسبب جود دليل يفي في
الحرمة وثبت المحل مع قطع النظر عن المانع كامة اي كدليل امه ابويه ابن ابنة وان سفل فانه صلى الله عليه وسلم اضاف
مال الولد الى الاب بلام التملك وانت مالك لابيك ولم يثبت حقيقة الملك فثبت شبهة علم بحرف اللام بقدر الامكان
مثل عقدة الكنايات والبيعة بيعا صحيحا قبل التسليم البيعة بيعا فاسدا قبل التسليم لبعده والمبيعة بشرط النية والمهورة قبل التسليم
والمهونة في رواية وامته عبد المادون لسديون سكاتبه الامته المشتركة فلا يحل الا ان اقربا الحرمة وقال علمت انها
حرام على قيام الدليل بالنافي للحرمة كما لا يخفى وحدها لو طي بوطي امته اخيه او عمه او دكره محرم غير الولاد ولم يستاجر ولم يتعاهر سواء
ظن انها حلال وحرام عليه لعدم قيام الدليل اعلم انه لو زنى بامته وقتلها كان عليه الحد بالزنا القيمة بالفعل عندها وما عند يوسف
فعله القيمة الحد لانه سبق زنى حيث اتصل بالموت كما في المحيط ووطي اجنبية وجد يافى فراشه ان ظن انها امته لعدم شبهة وان
كان لو طي هو امي لاسكان تمييزه الا اذا اوعاها فقلت انما وجهك لا اعتمد على دليل هو اخبار ما دلوا حاجته ولم يقل نافلة حلالا
تمييزه بالتقصص كما في الاخبار لا سيما ويجب له بوطي اجنبية ان زفت اي بشت اليه وقلن ك النساء هي حر و
لانه اعتمد على اخبار من ولا يحسن في شئ من حد الزنا والشرب السرقة والتفديت الخليفة اي الامام الاعظم الذي ليس
فوقه امام الا ان لم يكن من جوارها الا ان محمدا راجح لم يذكر اذا اذقت النساء قالوا يخفى ان لا يجب والمغالب فيه حق بعد
تعالى كما في التفسير واليه اشار كلام السداية وغيره فاطلاق المصنف لا يخلو عن شئ ولتقص الخليفة في القتل ولو اخذ بالمال
التسلف لان الزاجر فيه ولي الحق وفيه اشعار بان لا يشترط القضاء لاستيفاء القصاص والاموال الا اذا انكر المال

كما في اقرار الخلاصة وسير النهاية

فصل

من قذف اي ثبت بالاقرار مرة او بشهادة رجلين قذفه اي لبسته الزنا بنفسه والتقصير

في اللعان محصنا أو محصنة أي حر أو أقرار القاذف أو بينة المقذوف مسكنا مسلما عاقل بالغا عفيفا عن الزنا الشرعي فمقتضى ما
 واطلى المجوسية والمانيا القرض المطاهر عنهما بالمعينة المستعدة عن غيره والاثنين بلكا لمعين المشتبهة شرعا فاسد الانطوى ليس بالزنا
 محصنا ولا يجر قاذف اطلاق المنكوتة نكاحا فاسدا والاب لو اطلق رية ابنه المكروه على الزنا وغيرهم لانه مرام لعينه وان لم ياتهم للمجهول والتكليف
 فلم يكن محصنا كما في الاختيار وفيه إشارة الى انه لو قذف مجبوا او قذف لم يجز بخلان بالوقف عيننا او خصيا او عذراء لتصور الزنا كما في المحيط
 والى انه لا يلزم ان يكون لشهوده الا كما في الخمسين وغيره ان لو اطلق بطلان ليس بطلان الى انه لو قال جل لا خير قل فلان زاني فقال ان فلانا
 يقول لك زاني لم يجز لانها لم تقذفها بنفسها كما في نظم بصير كحي اى قذف بصريح الزنا كزنية او انت زان ويا زاني ويا روسي
 رجلي وكذا لو قال للزانية يا زانية فمعه خمسين حد عند محمد لا احتمال كون لسانها لعنة فكذا لو قال
 يا زاني بالعزة وان اريد الصعود على شيء وفيه إشارة الى انه لو قال لها وليك فلان طاحرا او اباها مسكنا عاقل انا او زنية قبل
 ان تخلفي او تليدي او زنية سيدك او عليك لم يجز اى انه يحذر القاذف باي لسان عربي كان وفارسيا او غيرهما كما في المحيط
 انه لو قال لو طلى لم يجز عنده خلافا لما كما في قاضيان اعلم ان الزاني هو الرجل الزانية المرأة سميت بالزانية كالزانية بمعنى
 مجازا كما في الهداية وهذا القول للتأكيد والاستنفذ بقوله قذف او قذف بلسان اى يجوز لسانك في الدليل الذي
 خلقت من مائة حقيقة ونحوه لست لسانك كما في الظهير وفي ترك القيد بحال الغضب بهنا القيد في الشرح شار باختلاف الزنا
 في الاختيار انما حده لانه صريح في القذف كبا زانية فالقيد لغو وفي قاضيان عن ابي يوسف ان قذف ولو في حالة الرضا والتمتع
 في المشابهة لاني الهداية والكا في فمن ظن ان مصرح فيها وترك من هو النسخ سهوا ولسان فلان هو الفلان البوه
 في حالة الغضب لانه النسبة من بينين فكذا قال لك الزنا فيصير قاذفا لا في شريطة ان يكون به محصنة لا غير انما قال هو البوه لانه
 لست بفلان اراد بالجد لم يجز لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير ذلك لم يجز لاحتمال المعاصرة فكذا
 القذف بمعنى انك لا تشبه اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية وغيره وفي ترك القيد تسامح جدا وجب عليه حد القذف بهذه الالفاظ
 فهو جزاء الشرط او خبر المبتدأ وفيه شعارا بشرط كون القاذف عاقل بالغا فلا يجر المجنون الصبي لانها ليسا من بل العقوبة كما في
 في الحوار العين في العبد سوطا على الوجه الذي يفرق على اعضاءه فيخرج عنه الحشو والفرو ولا يجر من الثياب لان سببه غير
 مقطوع به فلا يقيم على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية كحد الشرب اى المشروب من الخمر بمقدار ما وصل الى جوفه وكر
 غيره بالسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق فيفرق بعد التجريد في المشهور وعن محمد بن ابي جبر والظاهر للتخفيف فانه لم يرد
 به نص لانه باجماع الصحابة رض كما في الهداية لكن في قاضيان انه يجوز للمحدث في سوطيل وحدك في حد شرب في ظاهر
 الرواية ولاكتفاء شعر بان التوبة لا يلزم على المحدث الزاني والشارب هذا في الحكم وما ديانته فلازمة كما في الجواهر
 اى طلب استيفاء الحد بقذف الميت للوالد والدة وان علا وكذا اللام ان انه لم يذكر لاشراك وفيه
 رمز الى ان حد القذف لا يقيم الا بطلب المقذوف وفما للعار عنه وعن الوارث والى انه لو قذف حيا ثم

ما بعد انقضى بالحد سقط الحد عن القاذف وليس لاية المطالبة به كذا لو ملت المقدوف بعد ما اقيم عليه بعض الحد سقط الحد
كما في المحيط والولد من الذكر والاشي وولده من ابن الابن ان سقط في الكلام اشارة الى انه لا يطلب ابو الام
الام وولد البنات والاخت والعمة وغيرهم كما في المحيط والذخيرة والمسنى وفيه في النسخة ان ولد الابن وولد البنات فيسقط
في ظاهر الرواية وفي البداية وغيره ان يطلب لولد الشب عند الشجيرة فالحمد والى انه لو غنى احدكم كان لكيا يطلب الى ان لا يرب
والابعد في ذلك سواء كما في المشايخ ولو كان الطالب محروما عن الميراث كما اذا قتل ابن اباه او اباه او اباه
او كان الطالب كافرا فان له الطلب بالقذف وكذا اذا كان عبدا ولا يطلب احد من العبد والولد سيده

ولا اباه بقذف امه بقذف السيد والاب امه هذا الاحد لانه لم يعاقب لسيد والاب بسبب العبد والولد وفيه
اشارة الى انها لا يطلبان لسيد والاب بقذف نفسها والاصول لا يجد بقذف الفروع والى ان الابن لا يطلب بالحد
علا والام وان علت كما في الزايدى وليس فيه اى في حد القذف ارث عن المقدوف سواء مات قبل الشروع
في حد القاذف او بعده ولا يحق للمقدوف عن القاذف فيجد بعد العفو الا ان يمنعه الامام عن الخصومة كما في الذخيرة
وتحس للامام ان يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما في القاعدي ولا يحض له عنه فلو صالح عن حد والامام
وفي قوله لا خير اراي فقال الاخر لا اذني بل انت زان حذا اى القائلان به لان كلاهما قذف صاحبه
وفي قوله لعرسه يراي اويارانية فقالت لابل انت حدثت عرسنا فذقة ولا لعان وان قد فملا لانه لما
لم يتبق اهل الشهادة وهي شرط اللعان وان قالت العرس في جواب قول الزوج لها يراي اويارانية زني
اناب يدرا اى سقط الحد واللعان عنهما لان هذا الجواب يحيل التصديق والقذف وانما خصت العرس لانه لو وقع

بين رجل واجنبية لم يجد موبل هي لانا صدقته كما في المحيط

فصل من خذ بهج

من خذ بهج حال كونه مع ربح الخمر لو من قليل منها فلو فخره او سكر منها او شرب بشروط الا اذا
اختلفت بالتحالب عليها بحيث زال طعمها ورسمها فحينئذ لم يجد الا اذا سكر كما في الذخيرة او حال كونه سكران عنده
زال العقل بالكلية بشرب وغيره فممن لم يعرف الرجل من المرأة كما رو عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال بين
سكران بات عودا للشياطين فعليه ان يقتل اذا أصبح وقد اسيير ان السكران من الحسن شي كما في النظرية وعندهما من يثبت
رواه من غيره عند الاكثرين من كل ان كثر كلامه بديانا وهو المشهور وعليه الفتوى عن ابن مقاتل من يعرف باليقول فتفق
بلغ انه يسقى سورة وعن يوسف رم يسقى سورة الكافرون فان منهم من سكر وقرا ما في صلوة المغرب فترك اللوات منها
فحرمت كما في اللحم وغيره فختلف ان يسكره او يغتسله الانسان غالبه على العقل بمباشرة بعض سبابة كما في الكشف بمنية
بشر احاصل من قرا زيب غسل وفانذا وتين وحظا او شرب او زرة او غير ما من لفاك والحدوات المحبوس قبل لا يسكب
سوا التمر والزبيب الاول مرد عن جميع اصحابنا وهو الاصح كما في العماد واذا سكر باخذ من اللوات او اوجب له فيقتل كذا قيل لا يشهد الا بغير

الى انه لا يحد لسكر اللبن كلبان لراك قيل يحيد ولا رواية فيه كما في التمراشي وان لا يحد لسكر العج عند شيخين خلا فالمرح ك
 في الخزانة والاول الصحيح كما في قاضيان بالثاني لفتي لفساد الزان كما في النهاية وقد مر منه في الاثرية والى انه لا يحد لسكر
 من نحو الاقيون وجوز بويه اليه شارفي من لزوي وتختلف انه مسكر ام لا وقد اقر المأخوذ به بشرب الخمر او البندقة
 واحدة عند هاتين في مجلس عند ابى يوسف رح والاول الصحيح كما في المضرات صاحبها اى عاقل فلو اقرب سكران لم يحد
 وان وجد منه ربح الخمر لانه لطل قرا السكران بالحدود والمصلحة لئلا يعلم استقراره على كلام كما في قاضيان وغيرهما
 ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان السكران كالصاحي في اقواله وافعاله الان في الروفة فانه لو ارتكب من
 او شهد به بشرب الخمر او البندقة السكران جلالا فلو شهد به النصارى لم يحيد كما هو قديم ايامنا الى انه لو شهد احد بهما بالسكر من الخمر
 بالسكر من البندقة واحد بهما بالسكر والاخر بالافار لم يحيد ثم اذا شهد اياهما القاضى عن بيته الخمر فان كل مسكر يسمى بهما مجازا ثم عرفت
 الشرب ثم عن ثمة عن مكانه لاحتمال الاكراه والتجاوز وكونه في دار الحرب وابينا ذلك حسن الشارب حتى يسأل عن
 عدتهما كما في قاضيان وعلم في كل من صفة الاقرار والشهادة شربه مصناف الى الفاعل والمفعول في شربك الخمر او البندقة
 طوعا اى شرب طوع فلو شرب لا كراه او احطش المملك مقدار ما يرويه فسكر لم يحيد لان في السكر ما يربح وقالوا لو شرب مقبلا
 وزيادة ولم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه اثبتت الاجبة فلو شهد عليه بالشرب فقال كرهت عليه لم يرتفع الحد عنه كما
 في قاضيان يحيد المأخوذ بالربح او السكر مع الاقرار ومع الشهادة في شرب طالع او السكر مع كل منهما عند شيخين عند محمد بن غلام
 الربح اصلا والاول الصحيح كما في المقصود وفيه إشارة الى انه لا يحد المأخوذ بالربح مع السكر بلا شهادة بالشرب كما سيذكره وفي
 انه لا يحد له من قرب الشرب شهد عليه لم يحيد بل انما يحيد كما اشار اليه قاضيان انما يحد للجهل بالتعظيم فيشير الى ان الحد لا يحد
 قد نكح للامام الولاية وقضاة من عنده كما في المحيط فلا يحد في الرساق وفيه تهففة وائمة المساجد قال شرب الائمة المكر
 في البنية والامانة مشيرة الخمر لطل ثم دخل الحرم حد لرج التالى الحرم لم يحيد لانه قد غلبه خلاف ما اذا شرب في الحرم فانه قد شق
 كما في التمهيد منه الاخرى فان لم يحيد سواه شهد عليه او اشار به بشارته متهودة تكون اقراره ان كان له ان كان لا يحد الا احد القذف
 عند هاتين عند يوسف رح الاحد شرب السكر وكذا التمهيد فانه لو وجب عليه حد قبل ارتداده اقيم عليه الاحد الشرب كما لو شرب في حال
 كما في قاضيان صاحبها فلو شهد السكران لم يحيد فليس زال سكوته تحصيل الغرض لان زجرا لا يحد مجرور الربح بلا اقرار ولا شهادة
 فان من استكر كل البغفل والفتح توجد منه راحة الخمر او مجرور القضي فانه قد يشرب عن طوع او مجرور السكر لانه قد يسكر من الربح وفيه
 تنبيه على انه لا يحد مجرور الاقرار بالشرب والسكر كما في قاضيان لاجل الشهادة لكن لا يحد مجرور الربح على ما قال علماء الزماني كما في التمهيد
 السكر التهمة ليقين كما في قضاء المحيط ومجرور الاقرار كما في المحيط ومجرور الشهادة على ما قال بويوت الصغير التمهيد وقال نجم الائمة لو اخذ
 السكران توجد منه راحة لم يحيد لكنه لا يحد ولا يحد في الغرض زوال السكر كما في التمهيد ولو شرب البندقة بالسكر كما في قاضيان
 ولا يحد ان جمع عن الاقرار بالشرب لصحة الرجوع عن حقوق الله كما من شهد به اى بسبب شئ من

الحد من الحدود متفقاً وهو لغة بمنزلة التقديم كما في الصلح وشرعاً ما سبى قريبا من ماله وذلك التلخيص خبره والاسناد
 بجار عقله مبانة فلا حاجة الى حذف صفات كماله في اشعار بان التاخير للشرائع القبول لما فيه من تهيئة النفس
 بالتاخير وانما قال قريبا من ماله لانه لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض وكان لهم من اوانع آخر لم يرد
 وكما يمنع التقادم قبول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يرب بعد ثمانية بعض الحد ثم اخذ بعد التقادم كما في الذخيرة الا في قوله
 فانه لم يرد لانه لم يمكن من الشهادة الا بعد الدخول في التاخير وفي الاكتفاء حاربان التقادم منع ليقول الشهادة في حد حاربا
 والزنا وكذا في السرقة فان للشاهد ان يشهد قبل الدخول على حاربا لسارق والى ان يحكي المسروق منه ففي التاخير تهيئة الشاهد
 معتبرة في ضمان فقضى به لا بالقطع كما قال ضمن من ضمان التضمين بمرقة بالنصب والرفع اى المسروق وان
 اقرب اى يجد متقادماً ولو قريبا من ماله ولو حقا لست كما قال التهمة في الاقرار غير معتبرة اذا الانسان لا يملك لنفسه
 وموتوا التقادم للشرب نزال الريح عند الشين ومضى شهر عند محمد اجماعا لانسار الحد وكما في المضمة وذكرنا فيها
 انه بمعنى شهر من وقت الشرب في ظاهر الرواية وانما اعتبر الزوال لان لا الزوال بالمعاينة غير انما يحد كفا في الذخيرة وغيرها اى الشرب
 كالزنا والقذف والسرقة بمضمة شهر اذا لم يكن بينه وبين لقاضي هذه المسافة على ما روى عن لائمة ثلثة وعشرة مضمة شهر وعنده
 منقوض الى اى را الامام كما في المضمرات وعنده سنة وعنده ايام كما في الخزائن وعن محمد ثلثة ايام كما في المحيط وذكر في النظم ان التقادم
 عشرين يوما من وقت الوجوب وقت الامضاء والاول اصح كما في المضمرات وان شهد بمرقة اى شهد بمرقة بمرارة
 وهى اى لمرقة غائبة حد الزاني ولم ينظر حضور الزانية كما في العكس لعدم شرط الدعوى لثبوت الزنا وفي اشعار بانها لو كانت
 وهى غائبة حد كما في المحيط وان شهد بمرقة من جانب لا يجحد بالقطع لان الشهادة على السرقة شهادة بملك المسروق
 للمسروق منه ولا يقبل بلا دعوى وفيه ايمار الى انه لو اقر بمرقة من غائب قطع وهذا استحسان في القدر انه ينظر حضور
 منه والطلبها عندها خلافا لابي يوسف رحم كما في المحيط ونصف حد العيد جلد الزنا والقذف والشرب فلا يرد
 من القطع والقفل للسرقة وقطع الطريق وكفى حد واحد لجبايات كثيرة اشبهت بها كما اذا زنى مراه او شربا او سرقا
 او قذف واحد او اكثر بكلمة واحدة او اكثر مراه فانه يحد حد واحد لكل نوع لمحصل لان جباية واحدة كذلك اقيم على تفاوت
 تسعة وسبعون سوطا فقد اقر لم يفرق لاسوطا واحد للحد في ظهور الكذب فاذا اختلف جنسها كما اذا اقر وقذف وسرق
 يجب لكل هذه فلو جمع ذلك مع قتل بد اجد القذف ثم قتل وسقط الباقي كما في الاختيار وعن محمد اذا ضرب بعض الحد
 في الخمر والزنا ثم شرب ونه بآخرى لم يفرق بحد قبل كما في المحيط واكثر التعزير الذي هو بالسوطا فانه قد يكون غيره كما ياتي في
 المنع ولم تعرض للمعنى الشرعي المراد اعتمادا على ما علم من تعريف الحد ان التعزير عقوبة مقدرة حقا لثبوتها او لغيرها بالسرقة
 حد من المعاصي ما فعل كما بين بعضه في السوابق متفرقا وما قولى بعضه بين ههنا تسعة وثلثون سوطا انما هو بالسوطا عنده
 واما حد يوسف ثم خمسة وسبعون في وقت تسعة وسبعون في وقت قول محمد مضطرب عن يوسف ثم كورا القاضي تعزير فانه

بالأثر وان ضرب أكثر من مائة جاز وعنه ان التعزير على قدر عظم الجرم كما في المحيط والذخيرة وغيرهما وأقل كلمة من المضربات كما في
الكافي او واحدة كما في الخزائن او ما يراه الامام ككلمته وضربه على ما ذكره مشائخنا كما في البداية والاصل انه ان كان مما يوجب الحد
فالاكثر والافضل الى راس التقاضي كما في قاضيان غيره وصح للامام حبيسه من عليه التعزير مع الضرب لان الحبس من التعزير
فله ضم مع الضرب في تنبيه على ان الامام النجاشي في التعزير غير الضرب كالعلم بالتركيب والكلام لعنيت واشتم غير التعزير وانظر لوجه جواز التعزير
وحتى ان يوسف بن ابي بصير باخا المال لا انه يرد في الصاحب ان نائب الايعرف الى ما يرى الامام وفيه شك لان اثار ان اخذ المال
صار منسوخا وقيل ان التعزير مثل العلماء والعلمية بالاعلام بان يقول اني انك تفعل كذا وتغير الامر والدالين به بالجرم
باب تقاضي وتعزير السوقيه ونحوهم بها وبالحبس وتعزير الانسنة بن وبالضرب كما في الزاهد وغيره وفي الكافي اذا كان بغير
فاوة جني اول مرة لم يعزف فاذا فعل مرارا عرفت انه لم يكن نظيفا فاذا تعفف عن محارم ربه اذا ذاك يعي في الانام طريا وضربه
اي ضرب لسوط التعزير فليس الضرب للتعزير والاحتجاج بالعبه انك قلت كما ظن انك من ضرب للحد من حيث صفة الضرب للحد
ومن حيث الجمع على اعضاء واحد عند آخرين كما في شرح الطحاوي وقيل ليس في المسئلة روايتان ان التعزير في اكثر التعزير
وفي اقله كما في المحيط وكيفية ان يجوز عن ثياب الالاسر ويل وفي موضع آخر لا يجوز الا عن الفرو والشمس فيضرب قائما على كل عفتة
في الحد بل لا بد كما في قاضيان ثم ضربه للحد ما اشد لان جنابته اعظم وجرمته اكبر ثم ضربه للحد لان جنابته بقية ثم ضربه
للتعزير اشد اشد الاول وفق لفظ ولا بأس به يعني فان افعل شتر كوعا عن ستمائة وقدم غير مودة والاكتفاء شعر بان التعزير
لا يتعمد وجاز عقوبه من جانب المجني عليه عند الطحاوي ومن جانب الامام عند غيره ووفق بان الاول في حق العبد والثاني في حق المملوك
كما في الهبة وهو ان التعزير يجب لقتل اي طعن غير المخصص فيكون لقتل مجازا ام لا او لعلي باقرية يا فاسق وغيره ويجوز
ان يكون حقيقة ولعقوبات من قبيل الاستغفار مثل مملوك عبدا وامة او كافرا بغير ما دونه مما مثل يا زاني وهو ليس بان
وكذا يا فاجرا يا ابن الفاجر يا ابن القحمة التي بهت بها الفجور وكذا (حرام زاده) فانه قذف للامام كما في القينة وفي الجواهر على وجه
والاطلاق مشعر بان الصبي لو قذف به او باق فقد عزر كما قال السرخر عن الترجما لم يعزروا وفق بانه عز في حق العبد ولم يعزروا
في حق الله تعالى كما في الزاهد والضرب مسلك صالح يا فاسق يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا لو قال يا سباحي
يا عوان فان لعوان في العرف هو الكسر والظالم كما في الجواهر يا كافرا يا كافرا الحسن يا كافرا يا كافرا انما قال بعضهم انه لو قال يا كافرا
لم يجب عليه التعزير لانه تعالى لموسى فرايا طاعت كما في المضرات وهل يكفر قائلة في خلاف المختار انه لو اعتقد في الخطاب
شتم كافر ولو اعتقد الخطاب كافر لانه اعتقد الاسلام كفر كما في التمام وما في القبول انه لم يكفر بالاجماع اريد بالاجماع العكسين يا سارق يا لص
يا خائن يا مخش يا دويث يا جيفة يا قذرا بلديا قريظا بان كما في الخزائن لكن في التمس لم يعز سارقا بل ان الرضا بن جعفر محارب
واعتذر لا يخلعون يا زاني انه لو قال دياكس يا ابله يا لاشي لم يجب عليه شيء كما في قاضيان بل يجوز ان يجب الخطاب في كل
ما قال في التمس ان كان كلمة لا توجب الحد بخبر كما اذا قال له يا خبيث الا ان التجاوز افضل وامثاله اس امثال

سارقا خذ مغالبة لم يقطع قدر عشرة دراهم بوزن سبعة يوم السرقة و يقطع فلوا تنقص عن ذلك لم يقطع نقصان لم يقطع
 لانه مضمون على السارق فكانه قائم بخلاف ما تنقص للسعر فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه وعن محمد انه يقطع وذلك ان
 ان المعتبر يوم الاخذ عن محمد لم يقطع قدر عشرة قطع ولو قل لا لو المتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج
 من الخزانة من عشرة ثم دخل فيه فكل لم يقطع مضروبة فلو اخذت اربعة عشرة وقيمة اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد راج
 بنهم ولا يقطع بالشك لا بتقوم واحد او بعض من المقومين مملوكا فلا قطع باخذ غير المملوك اذا يقطع مشروط بالدهوى احراز
 اى ممنوعا عن وصول يد الغير اليه وهو فى الاصل المجهول فى الحرز الموضع المحصن بلا شبهة تنازع فيه مملوكا ومحرزا
 فلا قطع باخذ الا على الجبله بال غيره ولا بالاخذ من السيد الغنيمة وببيت المال بمكان السبب مع معد لحفظ الاموال
 كالدور والكاكين الحانات والعيام الصندوق والمذهب ان حاز كل شئ معتبر بحوزة شئ لا يقطع باخذ ولو من اصل
 بخلاف اخذ الدابة وحافظ اى بسبب شخص يخطه فلا قطع بالاخذ عن الصبي والمجنون لا باخذ شاة او بقرة او غيره ممنوعا
 ولا باخذ المال من ثمن اذا جعله تحت رأسه او جنبه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فبغير خلاف ومن شرط القطع يكون المال
 وان لا يكون سباح الاصل فانه وان لا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد المروق منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من سارق
 الكل فى اثناء المسائل حاظ الميوط بكل ما ذكر من المسائل فان اقر المكلف بها اى السرقة طالعا كما هو المتبادر فلو اقر
 كان باطلا ومن المتأخرين من يفتي بصحة ويحل ضربه بغير كفاية خزانة المقتدين وسئل الحسن عنه قال بالتم يقطع اللص لا يقطع
 لكن فى الواقات لا يفتي به لانه خلاف الشرع وفى التجنيس عن عصام ان من سارق اتى به هو منكفئ على
 يمين فقال لا يسارق ويمين بالوا بالسوط فما ضربوه عشرة حتى اقر فأتى بالسرقة فقال سبحان لدايت جور الاشبه بالعدل
 من نهارة عندهما ومرتين عند يوسف ثم وعده الرجوع اليهما كما فى الكافي او شهد بهار جلالان عدلان فلم يقبل
 شهادة النساء تقبل شهادة رجل امرأتين فى حق المال كالشهادة على الشهادة كما فى المحيط وغيره وسالهما اى
 الامام فانه ان يسأل المقر والشاهد ما سأل اى السرقة احتراز عن نحو نصب السرقة الكبرى وليفتى لانه لا يقطع
 بلا قطع كما اذا دخل يده فى الدار واخرج لثاغ وتسمى لانه التقادم مانع القطع اذا ثبت بالبينة وول لا اقر كما ذكره المصنف
 قبل هذا اطلق بها فلا عليه كما طعن ابن سبي فانه لا قطع بالاخذ فى دار الحرب البنى وكفى سرقة لانه لا قطع بلا نصافى كما
 المروق منه غائب عن مجلس القضاء كما فى المحيط فلا اطلاق لا يجتمع ومن سرق احتراز عن الاخذ من سارق وتوهم محرم محرم
 وبما سأل اى من المقر والشاهد جميعا سأل قطع السارق يده سوار كان مقر او غير مقر لا فائدة فيها ثم سأل ان شقوره لا يتبع لصقها
 عن بخلاف اذا شهد عليه ثم سأل لا يتبع فى فوزه ولو اقر جلالا بسرقة ثالثة وسمع فقال جدا بها هو لم يقطع واحد منها كما فى المحيط
 شارك فى الاخذ جميع اى فوق الوجه وصاحب كل منهم بالقيمة على السوار قدر نصيب من عشرة دراهم مضروبة قطعوا التمسك
 فذلك المبيع ان اخذ بعضهم ولم يكن لوجود الاخذ من الكل معنى فانهم معا ولو كان صاحب كل اقل من ذلك لم يقطع وفيه امار الى انه لو

واحد عشرة من عشرة نفس من خزو واحد من كل درهم قطع كمال النصاب في حق السارق كما في الطبيعة لا يقطع بتأخره
 اخذ شئ من خرس في عين الناس من التفرقة الحساسة كما في القاموس يوجد سببا حافي الاصل لما في من التفرقة العالمة
 لا يجري في شئ من دارنا قطع بما يوجد سببا حافي وارسم كالساج والعاج والابنوس والعود والصندل اللؤلؤ والياقوت فانما غزوة
 في دارنا وعن محمد لم يقطع في العاج والابنوس بل عمل فيها وعنه لا يقطع في اللؤلؤ والياقوت كما المحيط مختب غير معمول
 فقطع بالمعول كاحد السرب والباب وحشيش مملوك فلا قطع بالكلار الرطب بالطريق الاولى اختلف في القطع بانها
 والحما كما في شرح الطحاوي وسماك طري او قدير وصيد سبب او بجري طر كان او غيره كالدجلج والبط والقمند وعن
 ابي يوسف ثم انه يقطع في كل شئ من المذكورات الا في الطين التراب السرقين كما في المدابة وغيره او شئ يفسد سرعا
 لا يبقى سنة كما اشير اليه في المضرات كلبين واثره غير مطربة وثره وفخره وحكم طري او قدير وقال شاسنا لا يقطع باخذ الطعام ثم
 القوط وان كان لا يفسد يحز وكذا في الخصب اذا كان يفسد لو محز فان لم يفسد كان محز لا يقطع كما في المحيط وفاكنه طرية
 ولو محزرة وفي الوقعات تكلو في الثمر الرطب المختار ان لا يقطع به ومرة اى بغاكة باليسة على شجر كالجزر واللوز لدم حيا
 وانما قيد بالشجرة لانه لو كان في الحز قطع كما في المضرات لكن في النظم لو سرق تمر من لوز قطع بخلاف غيره من الثمار فانه لم يقطع
 لانه يفسد سرعا ولا يطبخ لا يفسد سرعا كما قد يدمنه واما لا يفسد منه فداخل في الفاكهة الرطبة فلم يدخل مطلقا بل يطبخ في الفاكهة الرطبة ولا
 في البياضة على شجر كما طمن ونزع لم يحصد وان كان له حائط موثق او حافظ وفيه اشعار به لو حصده وجمع في بيدر
 لانه صار محزرا ولما واخذ الخطه من السهل لم يقطع كما في الوقعات واثره مطربة اى مسكة لانه لا قيمة لشئ من المسكات
 عند بعض اصحابنا كما في الدراني وفي التقييد اشعار بانها لو كانت خلا او دلسا او عسلا او نحوه قطع وعن محمد انه لم يقطع عنه
 لو اخذ ثمار فضة قيمة عشرة في غير يدي لم يقطع بثبته فافيه فلو كان فيه غسل قطع كما في المحيط والالات لهو كالدن والزار والطنبور والثر
 والشطرنج وطبل اللؤلؤ وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذه على المختار كما في الوقعات وصليح بالفتح شئ مثلث يتخذ انصا
 قبله وانما مثلث اذ انما قالوا من ثلث ثلثة وقيل خشبات يضم بعضها الى بعض نسموا ان عيسى عليه السلام صلب على مثلث فبركوا
 به كما في المعرب العين الهللة من سبب او فضة سوار كان في سجد ثم اوفى بيت لهم وها عند ما وكذا عند ابي يوسف ثم
 اذا كان في البيت فانه يقطع وفيه امار الى انه لا يقطع باخذ الصنم والون الحجرين وباب مسجد الا وباب ارفانه يلزم منه بالخط
 الا وان لا يقطع بباب المسجد لانه يحز سبب لدار فيها بخلاف باب المسجد كما في النهاية ومصحح في ولو كانا حليين او اثنين
 بالذئب او الفضة قد عشرة وذا عند ما لان لكانا عذو الجلاء الحلية تبع ولا بالليل ولا المكتوب قطع عند ابي يوسف ثم اذا بلغ الحلية
 نصا ما وعبد الا الصغير الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع ليحقق اسرقة بخلاف الكيفية غصب او خداع وقطع عند ابي يوسف
 ولو صغير لا يعقل ولا يحكم ووقر بالفتح وقد كيمه جماعة لصفت الضميمة كما في القاموس في شمل المصنف كتب العلوم الشرعية والآداب
 ورواها في حكمه دون واوين فيها شعارا مكرهه كتب العلوم لحكمة فانها غفلان في آلات لموها الى الزاد وغيره الا وقرح سابع

وتشديد يمين جميع حاسبه وفتر غرسه فان المقصود منه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط لا يقطع بلانه لا يحتاج الى التمسك
في احكام شمع ولا يتوصل اليها بخلاف لم يصح وكتب الحديث والفقه ولا ادب قيل يقطع بكتب الادب له ليس فيها احكام وقوله
بانه يقطع بكتب الشعر والداوين مطلقا وكذا كتب الحكمة وفي الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن يوسف بن احمد انه يقطع لا يقطع
بكتب الوقف ولا في كتب نمر وقد لا يباح الاصل كما مر فالاولى ان يذكر قبله لانه دخل في الصبي كما نص عليه الحديث وخاتمة
اسي لا يقطع بخاتمة في نحو وبقية في يده من ال غير المقصور الخز ونصب اى غارة لمال لانه اخذ علانية ونصب اخذ لغيره
في قبره لو كان الكفن منسونا او زائدا او قل سوار كان القبر في الصحر او لم يصب موتفلا وقيل يقطع اذا كان متفلا والاصح انه لا يقطع عنده
لا احتمال الخز بحفر القبر وعن يوسف بن احمد انه يقطع بالكفن لهنون والاقول لو كان القبر في الصحر كما في الكشف فمن الظن ان الاسباب
المخون المهنوب المكنوس ان المعنى حينئذ لا يقطع باخذ خان منب نبش غيره بالاخذ ولا يخفى انه غير ادو مال عامة كمال المال
ومال له اى لا اخذ فيه اى في ذلك لمال شركة كمال الخينة فان النصيبا بيت المال لمنهم فبقع في الخز غلط ومثل حقه
اى يقطع باخذ مثل من على غيره من راسم او غير لانه استوفى حقه سوار كان حالا او موقعا لان الحق ثابت الناجل لتأخير المطالبة
وفي مثل اشارة الى انه لو اخذ اجود من حقه او ادى قطع وان كان حقه وراسم فاخذ وما يترفع وهو رواية عن يوسف بن احمد
كما في الزايد والصحيح انه لم يقطع لان النقود في حكم جنس احد كما في الذخيرة وان لو اخذ عوضا قطع لانه ليس الاخذ لا يباعا عن بن
انه لم يقطع لان ان اخذ منها او قضاه من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايام ان ان ياخذ من خلاف جنسه عند المباشرة
في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به ان لم يكن شيئا فان الانسان لا يذري عمل عند الضرورة كما في الزايد ولو لم يكن له مال
مثل حقه زياوة عليه من لم يقطع لصيرته شرعا بمقدار حقه وما قطع فيه فهو بطلان اى وادى لا يقطع به فيه فوجه ما ذكره
ثم سرق ثيابا ولم يغير المشرق عن الاله حقيقة فانه لا يقطع وعن يوسف بن احمد انه يقطع كما في الهداية وفيه اشارة الى انه لو سرق
هذا المال مع شيء آخر قطع وان لو باعه بالملك بعد الرثم سرقه قطع لانه يغير حكمه كما قال مشايخ بار وادى ولم يقطع عند مشايخ العز
لم يغير حقيقة والى انه لو سرق غلا وقطع به فيه فوجه على الملك فبطلان الملك جعله لو باع ثم سرقه قطع وكذا كل عين فروع على الملكا حدث
فيه صنعة واحدة العاصبة المخصوصة بقطع حق المالك ترى انه لو سرق ثوب وقطع فيه ثم نقضه فسرق النقض لم يقطع لان الصنع لا يقطع
حق المالك وجوب من العاصبة كمال في المحيط وقال في حرم محرم كالانوين بعين من بدية لانه غير محرز فلو اخذ منه بيت غيره قطع لانه
وفي اشارة الى انه لو اخذ من بيت امره او اخته رضا قطع وعن يوسف بن احمد انه لم يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من بيت امره او اخته
او ابنه او زوج ابنته او امره او زوجته قطع وهو لم يقطع بخلاف كما في النظم وادناه المال للممثلة اذا كان المال بغير الرثم فانه لم يقطع
كما في الهداية فمن الظن ان الحسن لبيت في حرم المثل الصوة ولا يملك زوج انت من بيت زوج لا يسكن فيه عرسه ولو
بالعس من بيت عس لا يسكن فيه زوجها لانه طائفة في الاموال عادة وفيه ايام ان لو اخذت من بيتها او بكس ثم طلقها او اخذ من بيتها
انقضت عدتها لم يقطع عنها الا ابتداء لكن لو اخذ من بيتها من بيتها او بكس ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية انقضت كمال

والسيد من بيت سيد سيدة من بيت سيد ولم يذكره لانه لا يشترط ان يكون السيد من بيت سيد
 اي من بيت سيد زوج سيدته ومكانته وعنده الماذون والاضيف من بيت مضيفة من ارفلو اذن يصنف بالذخيرة
 آخرها قد منه فقي القطع روايتان كفا في المحيط وفيه اشعار بان لو اخذ من بيت غير ماذون فيه قطع بالاتفاق ولو اعطى ما ياتي من بيت
 اذن كان جائزا ومنع من اي غنية لان وفيه نصيبا ولا يخفى ان لاخذ لان من العسكرا لمعظم دخل في مال لشركة والا فقي بالمال
 ومال خذ من حمام سوار كان له حافظا لم لا وذا اذا اخذ منه نهارا وما اذا اخذ له ليلته فقد قطع ومنع الحامي ان مر بالخط كفا في
 وفيه اشعار بان لو اعتاد الناس خول الحمام في بعض الليل فهو كالنهار كفا في الاختيار وانما خصل الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في غير
 لو اخذ من حمام رب المال مائة قطع عند ابي حنيفة لم يقطع عند محمد بن علي الفتوي ومن بيت اذن للناس
 في دخوله لاختلال الخوف لو اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد غير جازا بالاحتفاظ ولو اخذ من الحانوت
 او الحان نهارا كذلك لانه لا يملك الا اذا احتشد الدخول في بعض الليل فان لم يقطع لوجود الاذن كفا في الاختيار ولا
 يقطع ان اخذ من غير جرح من الدار لان يملكها كفا في جرحه والدار يتناول الحانوت ونحوه مما كان حرا منتمية اليه فيشعر
 بصحة انتفاع المنزل لا السكنى والا فقي ذات المقاصير كفا في الكفاي او ان اخذ وناول اعطى من مع خارج من الدار
 من المعين ان اخذ لم يوجد منها وذا عند ما غيرة فقطع له داخل الاول الصحيح كفا في المضرات من يوسف سم ان واد قد
 او دخل الخارج يده فيها فلا قطع على احد منها واذ كثير من المشايخ كفا في الذخيرة او ان او دخل يده من باب التفت في
 واخذ فانه لم يقطع بالاتفاق وعن يوسف سم انه يقطع كفا في النظم وفيه ايام انه لو دخل فيه ووضعه عند الباب لثبتم ثم خرم
 واخذ قطع وفيه اختلاف المشايخ كفا في الذخيرة والى انه لو اخذ من السج الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذا من الاعلى وفيه
 والا فاقطع عند طاعة كفا في النظم او ان طرقة اي شق نافذة الدار من خارجة من كم غيرة طرف خارجة او طرفي الدار
 يكون البصر من خارج كفا في النظم وحينئذ لم يقطع بالباطل والاخذ لعدم الحزب وعلى الثاني اما ان يكون من داخل كفا في قطع البصر كفا
 الا اذا حصل بالباطل وادخله في الكفاي واخذ فانه قطع كما اذا كان البصر خارجة غير مربوط وادخله في الكفاي واخذ فله وجود الحزب واما ان كان
 من خارج الكفاي مربوطا على ظاهره وحينئذ قطع بالباطل لانه اخذ من الحزب وهو الكفاي على هذا الوجه والباطل واخذ لم يقطع لان الدار من خارجة الكفاي
 ابي يوسف سم انه يقطع كل حال انه مخزى باصاحبه وان سرق اي خذ جملا بالجم الا حسن لغيره ولو سرق من لقطار بالكرسي
 من الابل المقطورة ولم يقرب بعضها الى بعض علقاق واحد كفا في العباس او حملا بالجار لكسوة اجمع الق مملو من الساع وفيه
 على طرقاته وان لم يكن من قطار كما اشير اليه في المحيط وغيره فمن الظن ان الحسن تقديم نظرت على حملا ايضا على ان الاصل اشترط ان يكون
 في القيد وانما لم يقطع وان جد السائق او القائد والركاب ان كلا منهم قاطع مسافة او ناضل متاع للاحتفاظ وقطع اسبق من
 او غيره ان حفظه رسمه احفظ المسروق من الحيوان الابل والحمل والمتاع ماله او غيره وفيه ايام الى انه لو سرق شاة او بقرة
 او ابل من الحرمي ومع الكفاي من يحفظ قطع والا فلا واذ في كثير من المشايخ والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوء

ليلا وعنده حافظ قطع والافلا بخلاف اذا كان الحزب بالمكان فانه ليقطع بالاخذ وان لم يكن مع حافظ كما في المحيط او نام
الحافظ عليه مع السروق من الحمل وغيره فان على يحيى للمصاحبة كما في القاسوس وغيره فانه لا يصفه وغيره من قيدا وغيره
زائد فنية شعرا بان المتاع يحزب بالماظ في حال نومه سواء جعل تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو صحيح وقيل لو نام وهو يمشي
لم يقطع كما في المضرات فلو جلس في الصوامع او المسبى او الطريق وعنده متاع فهو محزوب في البقالى ان المتاع اذا كان بحيث لا
قطع وعن محمد لو كان عليه فلسوته او رداه او منطقه لم يقطع وكذا السروق من ثمة عليا كما في المحيط او ان شق الحمل
اسمى جوايق على الارض او على ظهر حمل واخذ منه شيئا اى اخذ منه بيده بقيمة عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشئ بنفسه ثم
اخذ لم يقطع لان لا يخرج عن الحزب شرط او ان ادخل يد او شيئا آخر فعلق بالمتاع في صندوق او كم او جيب او غيره
او اخرج من مقصورة اى حجرة دار فيها مقاصير لاصحابها اى اخرج السارق من منزل من منازل الكسبية في كل
منها ساكن على قده كالدارس الخوانق والخانات الى صحن بنده الدار التي يتفقون ارتفاع السكة قطع لانه اخرج من الحزب داخل
مقصورة حرز او سرق اخرج صاحب مقصورة منها من صاحب مقصورة اخرى الى مقصوده وان لم يخرج من صاحبها بخلاف
ما ذكره سرق صاحب بيت من بيوت دار فخرج من كل منها ساكن فانه لا يقطع ما لم يخرج من الدار او دخل سارق في حرز دار
شيئا منى نحو طريق كصحن الدار وغيره ثم خرج واخذ ذلك الشئ لانه صار خارجا من الحزب لفعلة فيه اياما او اخرج غيره قبل
اخرجه او بعده لم يقطع خلافا لفرج كما في نظم او حمله على نحو حمار فساقيه اخرج به لان سير الدابة يضاف اليه السروق وغيره وان
لو بقي في نهروى في الحزب فخرج واخذ من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فترك الحمار حتى اخرج قطع وفيه اختلاف المتاع كما في المحيط
والله ان علفه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما لو تلصق دنيا فخرج كما في الخلاصة وغيره والله ان خرج من الحزب ثم الحمار لم يقطع كما
لو حمل على كلب فخرج بلا سقود والى انه لو دخل مرابطا وترك باب مفتوحا فخرج الدابة بنفسها فذنب من السكة لم يقطع ان صاحب
خرجت فان كانت ثورا او اقل من شئ يقطع وان كان يمشي هو شئ لم يقطع وان كانت حمارا او قال سيره يقطع وان قال سيره يقطع
كما في نظم ثم شرع في كيفية الحد فقال ليقطع يمين السارق اى اليمنى من يمينه فان اليسرى لم يقطع في المرة الاولى بالاجماع
والطائفة مشعر بان اليمنى لو كانت شللا او مقطوعة الاصابع قطعت وهذا طاهر الرواية وعن ابى يوسف انه لم يقطع من يمينه
يفتح الزاد وسكون النون هو السرق وكسيم النيس في اليمنى المعنى وجوبه لان الدم لا ينقطع الا بالحد اخرج غير متلف ولما اذا
في الحزب او الشديدين اخرج الدمن على سارق كاجر الحد او مقيم الحد كما في آخر كرايه التمراشى ثم يقطع رجله اليسرى من
وكسيم النيس والسرقة وذا كله اذا كان اليد اليمنى موجودة فان كانت ذابته او مقطوعة قطع الرجل اليسرى او لا كما في الا
فان عاد الى السرقة سرقا ثانيا او بالاولى ليقطع اليد اليسرى ولا الرجل اليمنى وفيه اشعار بان يشترط لكل من قطع
والرجل ان يكون كل من اليسرى والرجل اليمنى صحيحة فلو كانت احداهما مقطوعة او شللا او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة
الابهام او الاصبعين او ثلثه في رواية سوى الابهام او بالرجل عرج لا يسلط الشئ لم يقطع لفوات جنس لمنقصة

بطناً أو شياً كما في الاختيار واليه شر في شرع الطحاوي لكن في المحيط شتر في قطع اليد اليمنى ان يكون يسرى والرجل اليمنى
 صحتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى سقط القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه
 لا يوت جنب المنفعة بطناً بل يعز استسماً على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي او يضرب كما في الاختيار ثم يسبحن مغلدة حتى
 يتوب ودة التوبة مفوضة الى راي اللام قبل ممتدة الى ان يظهر سائر الصالحين في وجهه قبل بحسنة وقيل الى ان
 كما في الكفاية ولللام ان يقتله سياسته كما في المضمرات وشرط الحد السرقة الثابتة بالاقرار او شهادة خصوصية المالك
 ولو حكم كالات الوصي الوكيل متولى الوقف او خصوصية ذي يد بالتقنين حافظ اي ذي يد امين ومن كالمودع
 والمستعير والمساخر المضارب والمستبضع ونحوه من الغاصب القابض على سبب التمسك او بعد فاسد ويستثنى منه الرهن
 فانه لا يباحصم الرهن الا بعد قضاء الدين احترازاً بالمحافظة عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومه احد ولو مالكا لانه
 بصيرة فالاولى خصوصية بصيرة وهي يد ملك يد امانة كيد المودع ويضمنان كيد القابض على السبب وتماصه في الاختيار وما قطع
 من المال ان يلقى في يد سارق او غيره بالشر او نحوه رد الى المالك لانه لم ينل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه ما جوزه
 اليه الا بيق بان ملكه وتهدك لا تضمن السارق او لا يملك المسروق منه تضمن السارق وعنه انه لو تهدك ضمن عن
 محمد راج انه ضمن بانه لا يقضار ولو تهدك غيره ضمن مرجع با دفع على السارق وفي المنتقى ان كلامنا غير خاص بذكر كل واحد لقطع
 وما قبله فلو اختار لقطع لم تضمن كما اذا قال المالك ناصمته لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال معصوم
 الموبدة وهو مسلم او ذمي حر او عبد قطع الطريق على معصوم اني احم المارة من سلم او ذمي في صور او داره على مسافة يسيرة
 فصاعداً دون القرو والاصهار ولا ينبغي هذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحم ان من قطع الطريق من احم على اقل مسافة
 او في المصر ليلاً وعليه الفتوى ودفع الشر المتعلبة لنفسه كما في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان من احم في زمانهم الماني زماناً
 قطع الطريق في القري والامصار وعن أبي يوسف رحم من احم في المصر او من القري فان كان بسلح يدي كان في غير ذلك الا اذا كان
 بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان احد القوة لم يكن للمارة مقادته حد ولو امرأة وعن محمد رحم لو كان فيهم امرأة باشر
 اقيم الحد عليها ونهم عن أبي يوسف رحم ان عليهم الحد ونها عن أبي حنيفة رحم انه لا حد على احد كما قال محمد رحم وفي القدر كالحج
 انه لا حد على المرأة كما لا حد على الصبي المبنون ذمي حر من المارة وان باشره ولا على من كان منهم مفسدة بشرط الحد كونهم كلهم
 جنبيين في البشة دارية كما في الذخيرة وغيره فالطلاق لا يخلو عن شيء ولتعلق مجاز فان المعنى قطع المارة من الطريق كما في الكافي
 وقطاع الطريق اللصوص كما في القاموس فتعجم فاعلم كطالب طالب انما قال على معصوم لانه لو قطع على مستامن فقتل في وجه
 حده والمتبادر انه لو قطع بعض المارة على بعض لم يحدا الطريق في حقهم كدار كما في الاختيار وغيره فاخذ هذا المعصوم فقتل
 اخذ مال المعصوم منه وقيل قتل له عز حبس حتى يتوب يظهر سائر الصالحين عليه ويموت لانه خوف معصوا وفي فاضل خان غرر
 وغنى سبيله وقيل ان اللام لا يزال بطله حتى يخرج من الاسلام كما في الاختيار وان احذر فاطع المال

ولصيب كل من قطع لصاب من عشرة دراهم في ظاهر الرواية وخمسة عشر درهما في رواية الحسن كما في المطبوع
يده ورجل من خلاف اي يده اليمنى او رجل اليسرى بلا قتل ثم رد المال اليه ولا المضمين في الغنائم بان الحكم فيما اذا اخذ
غنائم قبل ان ياخذ وقطعة الحد لكن بقي حق العبد من المال والمقتصص كما في الاختيار وفي الاخذ من انهم لو لم ياخذوا اياهم
ولو لم يلزم ان يتبعهم فان اخذوا مال احد كان ان يتبعهم وان غاب لا اذا استملكوه وان قتلوا احدا لم يتبعهم الا
حضر وليه كما في المحيط وغيره وان قتل القاطع معصوما بلا اخذ مال منه قتل حرا اي سياسته لا قصاصا ولذا لم
الي عفو الا وليا لانه حق الله تعالى وان قتل مع أسير مع اخذ المال قتل بلا قطع وعنده لقطع وبعد القتل يدفع الى اليه
حتى يدفعه او يصلب بان يفر خشيته في الارض ثم يربط عليها خشيته اخرى فيضع قدسية على تلك الخشيته ويربط من جلالة شيبه
اخرى ويربط عليها يد ثم يلعن بالرمح تحت يده اليسرى وتحرك الرمح حتى يموت بكما في المصنفات او قطع اليد والرجل
ثم قتل او يصلب عنده واما عند ما يقتل او يصلب لا يقطع وعن يوسف بن لا تترك الصليب للنفس عن جعفر بن محمد
لانهم ان يقتل ثم يصلب ثم في ظاهر الرواية تترك على الخشيته ثلثة ايام ثم تحلى بينه وبين اليه حتى يدفعوا الضرر الى من يحرمه
انه تترك حتى يسقط عجرة وهذا كله اذا اخذ قتل المتوبة ورد المال فلورج واثاب رد المال لم يحل لكن يدفع الى اولياء المقتول ليعقلوه قصاصا
او يصالحوه واما اذا تاب لم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يحل بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك شاة
الى النعم والشرع فان في قتل قطاع الطريق اطلاق المسافر على

كتاب الجهاد

عقب السيرة مع اشمال كل على القتل ترقيا الى لا على فان قتال الكفار اعظم اجرا وهو في البغية بدل ما في الوسع من القول الفصل
كما قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحوه من ضرهم ونهب موالهم وهدم معابدهم وكسر صنائهم وغيره والرد والاحتباء
في بقوة الدين نحو قتال الجحيميين الذين هم خبيث الكفار لا الكفار بعد الاقرار والباغيين فاللام للعد على ما هو الاصل الا ان
قد سموه بالسيرة جمع السيرة اسم من اسير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة المسلمين في الجهاد
والباغيين غيرهما ولما اورد بيان هو الاصل من الاصل الى الاصل فقال الجهاد فرض عين بشرط القدرة على القتال
والسلاح والزاود والراحلة وغيره كما في فاضل خان وغيره وحكمه ان يلزم كل حدا قامته ولا يسقط باوارس بعض فالعنى فرض كل
ذات بشرطه ان يحجم الكفار المذكورون على دارهم لا على دارهم لانهم لا يقاتلونهم في دارهم واما الجهاد فان علم
من يقرب منهم وقدروا على دفعهم فالجهاد فرض عين في حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية فندب في حقهم الا اذا عجزوا لا يكون
فانه فرض عين في حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفرض على اهل الشرى والمغرب جميعا فمن قام بسقط عنه ومن لم يقوم لم يعذر
اثم فالجهاد قبل العلم بالغير لم يجب على احد فان الانسان لم يتطاع لم يعلمه وبعد العلم وجب على هذا الترتيب وكيفي ان يكون الجهاد
به فاسنفا وعبد الكافر الشير الذي في الذخيرة والمحيط والمعنى وغيره وهذا في زماننا واما في الابواب فالصحة ثم

ثم لم يخطئ من قتل اقلوهم البداة به في غير الاشهر الحرم في جميع الايام ولا ما كان سبب الحزم كفا في الكفا في مخرج من
 مسلم حتى المرأة والعبد بلا اذن من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب وفرض كفاية اي فرض كل كاف ويقوم اذن
 كان فرضا على كل احد بطريق البدلية بدالة ابداء المسلمين قال بعض المشايخ ان الجهاد قبل الحزم واجب وقبل تطوع
 والصحيح الاول فيجب على الامام ان يجتهد في دار الحرب كل سنة مرة او مرتين على الرعية اعانة الا اذا اخذ المخرج فان لم يستطع
 كان كل لاشم عليه هذا اذا خاف على اطمه انه يكافيه والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر المعروف كفا في الزايد في الاطلاق مشركوا الا ابداء
 به في الاشهر الحرم واحد فواحدة من رجب والقعدة وذو الحجة والحرم وان كان لا فضل ان يتبدل في غير ما كفا في فاضل ان يتم
 حكمه فقال ان قام انتصب به بعض المسلمين بقطعة عن الباقيين باق في هؤلاء المسلمين والا ليقوم بغير
 منهم اتموا جميع المسلمين العالمين سواء كانوا كل المسلمين شرقا وغربا او بعضهم وقية رخص ان فرض الكفاية على كل واحد
 من العالمين بطريق البدل قيل انه فرض على بعض غير معين الاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان لزم بعضا مباحا وغيره
 مقبول الى انه قد يصعب بحيث لا يجب على احد ويجتهد ببعضه البعض فان لم يكن كل طائفة من المكلفين
 ان غيرهم قد فعلوا سقط الواجب عن الكل وان لزم منه ان لا يقوم باحد وان لم يكن كل طائفة ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل ان
 لم يكن البعض ان غيرهم ان في برطن اخر من ان اغنياني به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك ان لوجب هنا منوطا للكل
 لان تحصيل العلم بفعل غيره وعدمه في امثال ذلك في غير التعريف تكليف بيوت الى الحج وتما في مناجي العقول والى انهم
 على الجاهل به واني حواشي الكشاف للفاضل المتفكر في انه يجب عليه ايضا فخالف للمشرقات لا يفرض على حصى لانه
 غير مكلف كالجنون وعبد لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وقية اشعار بان لا يخرج الولد الجهاد بلا اذن من الوالد بل
 المديون بلا اذن لداين كفا في المم وامرأة حرة سواء كان لها زوج او لان من قرنها الى قد معاودة وفي الجهاد
 شي من ذلك محالة كفا في المحيط فلا يختص بالزوج كالمطل والمملوك ومقتضى الميم وسع عين الذي فقه الدار واقطع الله
 قطع به لعدم القدرة على الجهاد وقية اشعار بان من عجز عنه بسبب من الاسباب لم يفرض عليه كما اشير اليه في الاختيار واعلم ان من
 مهات في الباب معرفة الامام الذي من ليعمل محل العقد ونفذ حكمته فيم خوافه فلا يصح ما لا يبدى كفا في تنظيم غيره
 ودار الاسلام ما يجري فيه حكم الامم المسلمين والحرب تجري فيه توريثا لكان في الكفا في ذكر في الزايد هنا ما عليه من المسلمين كالأول
 اثنين من الرعية فواحدة من الكفا في خلاف ان التصدير الاسلام باجر بعض احكام الاسلام فيها واما في ترداد الحرب بالنية فقد اشير
 احدا بالاحكام الكفر اشتمال بان حكم الحاكم لا يخرج من نصرة المسلمين كفا في الحجة والاكالات انما بالرجوع لا يكون بلا اذن من المسلمين
 والثالث زوال الامان الاول اى لم سبق مسلم او مسلمة فيها امانا لكان لا يلزم من امان الذي كان للمسلم الجهاد
 ولزمى بقصد الذمة قبل استيلاء الكفرة وعند جملة الشرائع الاول قال شيخ الاسلام والامام السبكي ان الكفار
 محكومة بدار الاسلام بتقار حكم واحد فيها كفا في الحماوى وغيره فالاحتياط ان يجعل هذه البلاد دار الاسلام

وان كان غير التمس بغيره انقص الامم تلك الامم وعلمهم بذلك كما وادب ذلك لمن اذا علم ان ذلك مني شرعاً فان لم يعلم ذلك لم يؤدب واعتبر جهله عذراني وفع الحقبة كما في المحيط ولما امان الذي استعين المسلمين لانه منهم وكذا امان اسير قاتلهم جميعهم اى وقت كونها مصاحبين للمسلمين فيكون طرفاً لا صفة كما لمن فانه لم يسمع صفة في كلامهم وكذا امان من اسلم ثمه اى في دارهم ولم يهاجر اليها وكذا امان من بي عاقل لو مرابطاً وعبد محجورين عن القتال وصح المانعة عند محمد رحم واضطرب قول ابى يوسف رحم وفيه اشعار بانه صح المانعات في الدنيا وفيه اختلاف في العبد واما فقد اختلف فيه ولم يصح عند العامة كما في الاختيار لكن لا يصح انه صح اتفاقاً كما في الهداية وغيره واما من مجنون لانه يخط لصحة الامان ان يكون المؤمن ممنوعاً مما يد ايمان الكفار كما في الاختيارات واما اخره عن العصى لان اقران العصى العاقل بالمسلم حسن من اقران المجنون فتقدمية على العصى ليس باحسن كالمثل

فصل

في اقسام القسمة فاقسم من البلاد الخمسة كفتنة اسير من العنصرية وشره شخص اسير اقراناً اذا اسلم اليه فانه عشرين وعما اذا اسلموا فانه بالمار خراجى او عشرين قسمه كالمفتوح مقابل القسمة بينهم الامام من الجيش جيشاً الفخمين فيكون نفس البلاد عشرين وفيه اشعار بانه يسرق لساومهم ودارهم يبيع لهم للفقر ثم تقسم الباقي بينهم سيأتي بيانها للقتال او اقراناً عليه من عليهم تمليك لرقاب النساء والذراري والاسواق بخيرته على رؤسهم وخارج على اذانهم كما فعله عمر بن قنول الاول ولى عن حاجتهم واتفقوا عند هذا ذرية لهم في الزمان الثاني فانهم يعلمون اهم كما في الاختيار وفيه اشعار بانه جاز ان تقسم الكل لا الاخر فانه جعلها بمنزلة على المقابلة ابد كما في القسمة وفي الاكتفاء اياماً الى انه لا يجوز ان بين عليهم قايهم وتقسيم اسيرهم وسائر اسواقهم لا بالارقاب الاراضى تقسم سائر الاسواق لا اذا وقع اليهم من المفتولات اقسيم لهم الزرع فانه جاز به يجوز ولا يكره كما في المحيط وغيره وخير الامم في حق الاسرى بين ثلثة قسمل الامم الاسرى الذين ياتونهم من اهل قتلين سوار كانوا اسرى العرب والعجم وفيه اشعار بانه لا يقتل النساء والذراري بل يسترقون لمنفعة المسلمين كما في الفتنة وغيره والامم في الاسرى للبعد اسير كاتنين منهم فصيح عطفه على قسم او اقول ليس من خذ من العائد في شئ كما لمن الاسير الاخذة والمقتولين جميع على بفتح الفتوة وسكون السين على لاسا بضم الفتوة فتحها كما في القاموس لكن السماع انهم لا يذكروا الرضى وغيره من الحقيقة فليس يجمع الجميع كما لمن او اسير قسم الاسير المتقايين ثم قسمهم كما ذكره او ترجمه احراز الاماني من خشية العرب الذين ومة لنا اى حقا واجبالنا عليهم من الجزية والخراج فان لذمة الحق والحمد الامان كما اهل لذمة له ولهم في عهده المسلمين كما قال ابن الاثير وقد ظن ان معنى ليكونوا اهل لذمة لنا ونفسي منهم كالمخرج اطلاق الاسير بلا شئ من لاسرة فاق والذمة نفى فانه يجمع اطلاقهم ببدل هو المال والى يجوز في المشهور والباس عند الحاجة على ما في السير كما في الهداية وقال محمد لاسر اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كاشي الغاني كما في الاختيار واما اسيرهم واولادهم وعبد محجور عند جهاد الاول الصميم كما في الزاد لكن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه انه يجوز وفي الاختيار قال لكسنى انه لا يجوز عند ابى يوسف اقبل القسمة ويكره

مطلقاً عند مخرج ونفى ردهم الى دارهم اى دار الحرب بعد المنع النصارى لما فيه من تقوية الكفار وانما عتبت اشارة الى ان
 المنع ليس مجرد المنع الفادى اطلاقاً من الجبل وقسمته قسمين شتى اى لا يجوز قسمته الغنيمة في دار الحرب هو المشهور من اصحابنا
 لانهم لا يملكونها قبل الاحراز وعن ابي يوسف سمع الاحشبان ان القسم كمانى المنع اى قبل كرهه تحريم عند ما ذكره ابنه عند
 محمد كمانى المدية والحاصل ان القسم ان كان هو الامام او كان القسمه عن جهاد فالحال في الكراهية والافنى انما يبار
 على ان الملك لا يستلزم الاحراز كمانى الكراهية الا ايداع اى قسمه ايداع بان لم يكن للامام يحمل الغنيمة فادعها فليكن
 ليخرجوا الى دار الاسلام باجرهم فليس عليهم ولا يجزىهم على ذلك في رواية وان لم يكن لهم يحمل في حرق وقتل في المحيط القسم
 بينهم حتى كلف كل في حمل نفسه على قتلوا والرواية بالكسرين المقاتلين بالخدمة قيل المقاتل بعد المقاتلين يقرب منهم وهو
 في الاصل لما قال ابن الاثير وهو الذي يرسل الى الجيش ليزيدوا في الاصل ما زادوا من شئ وبكثرة الحق اى الحق الذي
 الامام قسمه في دار الحرب كمن قاتل فيه مشاهير ان في استحقاق الغنم وفي حكم الروى من مرض منهم او صار مجروحاً
 قبل شهيد او الوقعة او اسر من العسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز قبل القسم كمانى قاضيه ان فلو فتح بلد من بلادهم او احراز الغنم
 بدارنا او قسم في دارهم او بيع فيها ثم حرقهم مدرك ايشاء كمانى الاختيار وقوله ثم مشيئة انه لو قاتلهم في دارنا لمقاتل اى
 لا المدد لحقه بعد القتال كمانى المحيط لا يشبه المقاتل سوى اى رجل منسوب الى سوق العسكر لم يقاتل فانه لا شئ له في
 تاجر فان قاتل فقاتل وفيه اياما الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمته الزوج او عبد لخدمته المولى ولم يقاتل ليس له
 شئ كمانى الاختيار ولا من مات من قبل قسمه الغنم لغيره فادعاه في دار الحرب فلا يورث شيئاً من الغنم والامان
 بعد ما تم فيورث بل اخلاف كمانى المحيط وغزو يورث فسطط من غنم محزبها من مات ولو قبل القسمه بهما اى في دار
 التحقيق سبب الملك بها بخلاف ثم الا ان كلامه لا يخلو عن اشياء وحصل من سوالهم لنا اى لعسكر الاسلام متعلقين
 كنسائهم ودارهم وعبيدهم دون ابرئهم في دار الحرب طعامهم كالخود اسمهم الزيت والفاكهة مطلقاً وليس لعسكر
 وغير ذلك مما يولكل عادة للتشرف فان الطعام لغة يولكل عادة للتشرف استعملوا الاصلاح لغزو الشاة مطعونه لكونه
 لم يتيسر كلها الا بالذبح كالبر والشعر واللحم والما بنت فيها من الادوية فان كان لقيمة لا يباح الانتفاع به ولا فيباح به
 كالطعام لم يذكره فظهوره وعلمت كالتبني لقتل غير ما ياكله الدواب لا بأس بان يعطينا البراءة لم يوجب شعيران كلها
 ايج الانتفاع وبجته يباح الانتفاع به بجهته اى وقس كاسمن الزيت للاكل الانتفاع بخلاف مثل من ينفق فانه لم يولكل
 لكن جاز الانتفاع به للاحراق وحطب كالتبني لقتل غير ما ياكله الدواب فان كان بعد الانتفاع بالقصاص لقيمة لا يباح
 احراقه وسلاح ومتاع دواب ما به حاجة اى بذلك الطعام غيره فان لا يصل لاشرك في لقيه فلا يباح خذها كلها ولا يشرك
 وغيرها الا مقدار ما يحتاج اليه او يستعمل لسلح مخونه رده الغنم فذا اذا فهم الامام عن الانتفاع بذلك انه اذا انما لم يباح ذلك
 او نهى لعل على انه غير محتاج اليه يجوز ان يكون الغنم في راحة الى سلاح لانه اقرب لانتفاعه فيه بالاحتياج بلقاء الدواب

يؤم من مخصومي سلاح ليس كذلك لو وجد ثوب ثمار أو متاعا لم يفتح بثيابه للمغرم لدفع البراءة إليه
في المحيط لا يحل لنا شيء مما ذكره الجرح منها أي من إسم الدخول في دارنا لأن باحة الضرورة وذات فتح فلو
منهارة المغرم إذا لم يقيم إلا فكما للفتة فان انتفع به بعد الخروج تصدق بقيمة غنيا ومن أسلم ثمه آخره من أسلم
في دارنا وكان الولد الصغير أكبر من جميع أمواله ثم فان الكل يكون فتيان ومن ساس من دخل إسمه فانه وإن كان
ثم في جميع ما يأتي إلا أن وليته عند حرب لم يصرفها في رواية أبي سليمان كالأول ولو كبر إلا أنتم سلمون عصفكم لنفسه من أجل
حقائقه تعالى ليسي بالهزيمة الموقنة فلا يترق ويحب لكفارة بقية خطأ ويل يصير معصوا عن أهل حق العبد يكون مخصوما بالمال
وليس بالهزيمة الموقنة في ظاهر الرواية أنه لم يصير معصوما فلا يجب لقتله عدا القصاص خطاء الدين وعن أبي يوسف رحمه الله
والكفارة وطفله بالثبوت فاولاده الكبار وزوجته وخمسة يكون فيمالان الحنين ليرتق ببيعة الام وإن كان حرا مسلما
بالاصالة ومالا معه ثم من المنقول اما العتق فوفى أو مالا أو دعه معصوما مسلما أو ذميا لأنه في يده حكمه فلو
ملا وكان عند أحد بها كان في عند جنيته ثم خلا فالتا ولو ادعى مالا عند حرب كان فيمالا خج عن يد الكل لم يحط ولو
من أربعة أخماس المغرم للفرس ولو أمير الجيش سهمان سهم لنفسه سهم لفرس عنده واما عند بها فله سهم لفرسه سهمان لكل
ولو أمير سهم بنفس الكلام يشير إلى أن العربي والبربر وسواهم أنه لا يفتق شيئا للبعير ويغل الحمار وأنه لا سهم للزائد على
فرس قال أبو يوسف رحمه الله فرسان كما في الاختيار يعني للامام أو نائبه إن اعرض الجيش عند دخول إسم يعلم الفارس
من غير تقسيم بينهم بقدر استحقاقهم ويعتبر في الاستحقاق وقت مجاوزة الرب على قصد القتال بموقع الدال ويكون
الراية دخل في دارهم وفي الأصل باب لسكة الواسع وفتح الراية من قبل السكون لغيره فاذ الفتح للناقد كما في القاسور
يعقب وقت شهود الواقعة أي قت القتار الصنفين للقتال وعن أبي حنيفة رحمه الله معقبها الوقت والاول ظاهر الرواية
بذلك بعد المجاوزة ففارس من شترى بعد ما فرحل في رواية ومن جاوز فارسا ثم باه أو ربه أو اجاره فرائل
في ظاهر الرواية لأنه لم يقصد القتال عند المجاوزة وعن أبي حنيفة رحمه الله فارس للمجاوزة ولو باه بعد المجاوزة ثم اشتري آخر
أو وهب أو كان في سادها وقت القتال كان اجلا على الصبح وبعد القتال فارس بالاقان ومجانز لفرس كغيره فليس فرائل لو
فرسه قبل المجاوزة ثم اخذه بعد ما كان فارسا استسما ولو جاوزه مستورا كان فارسا بخلاف ما إذا استعار بعد ما كان في
وغيره والخمس للتبعية المحتاج والمسكين والرجل أسيل قسم من خمسة قسام للمغرم والمعدن الربا فخص من ولائته
غيره وخصصهم لغيرهم فيصرف إلى جميعهم ولغرضهم كما في الفتاوى والرجية وغيرها وفيه اشعار بان سبب استحقاق هؤلاء الثلثة احتياج
سبب من التيمم المسكنة وكذا ابن أسيل كما في الفقرات وفيه اشعار بان لا يصر إلى الفقير لكن بإياه قوله وقدم فقرته وفي
أي فقر أو قرأه بالنسبة لصدقة عليه وسلم من أسيل لطلبه باسمه ومن زول جند من نحو جبر عثمان فيقدم عليهم
التبعية عن المسكين على المسكين بن أسيل على ابن أسيل للتبعية في النص الا في الفاتح ان الفاتح حسن التيمم والمعدن الربا للمحتاج وفي الفقر

منه اولى ولا شئ من الحسن فيهم لان سهم سقط بموته صلى الله عليه وسلم ولقي سهم فخر اسم كما قال عامة العلماء ^{سقط سهم}
 وقال بعض اصحابنا ان سهم ذوا القرنين اسقطا سقط بموته وقال بعضهم انه سقط بموته والاسهمه كما فقد قال عامة اصحابنا انه لا
 الكلام تبركا وقال ابو سعيد البرقي ومجاهد وعطاء بن صحابنا انه لعمرة البيت الحرام ونفق اصحابنا ان سهمه صلى الله عليه وسلم
 وسلم سقط بموته كسهم الصفي وهو انه اختاره من اس الغنيمه قبل الخمسينه اوله بل يتيه لانه اخذه صلى الله عليه وسلم
 لاجل النبوة وهذا ما قال الله تعالى واعلموا انما ختمت من شئ فان اخذتموه للرسول الذي اتى بالحق والنبيا والمساكين ابن ابر
 انتم انتهم بالعدا في انظروا من قبل اسم فاخاروا الا اى نبيه ختمت من اخذ منه الحسن الباقى للمغيره لاس من لا منبغه
 اى لا قوة له بالنفع للمغيره عن ارادة السور به ولا جماعة له من الانصار ولا اذن له من الامام فانه لا يخمس يكون الكل له لانه لم يزل
 ثم لعز الدين بل لاكتساب الدنيا والكلام شير له انه لو اعار واحد بلا اذن له قوة خمس من احمد في حقيقه ثم خلافا للابى
 بناء على الخلاف ان قل السيرة واحد وتسعة كما في السابيع والى انه لو اعار واحد واثنان باذن بلا قوة خمس المشهور
 لا لتمام الامام المنصوب بالاذن كما في البداية لكن في المصنفات لو اعار ثلثة او قل لم يخمس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان
 لم يخمس الا اذا بلغوا تسعة وفي انظروا انهم قالوا لا يخمس هذه الا بالاذن والجماعة وخمس عندهما بالاشنين ولو بالاذن اعلم ان لا غارة
 في الاصل سرقة عدو الفرس ثم قيل للنسب كما في الاساس المنفعة لفتح المنون قد ليسكن كما في المغرب قيل ان لفتح جميع الناس
 قال ابن اثير ويستحب للامام على ما في غنيته ان يغفل وقت القتال المبلغ عريضا عليه فلو قتل المنفل من لا يباح
 كرامة غير فائدة لم يستحق النفل كما انظر في وقية اشار الى انه يجوز التفصيل قبل القتال بالطريق او لا والى انه لا يجوز بعده للمنع
 القسمة لانه مستقر فيه حق الغانمين ولا يجوز في خمس لا لفتى فان اس للمحتاج ولا انه لا يغفل يوم اقيم اذ فيه البطال حق الغير
 والى ان يغفل ان يطلق التفصيل بلا اشتراط يوم لفتح لكن ان يطلق فالتفصيل له وهو الغنمين لفتح الزيادة ثم سميت القسمة لانها آتية على
 معلومة هذه الامة فان الغنائم لم يكن حلالا على سائر الامم في شهرتها بخمس الامم بعض الغانمين كما في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسيره
 وقال فيجعل لاحد مثلا شيئا اذا على سهمه من الغنيمه بان يقول مثلا من قتل قتيلا او جارا باسيرة وبذبيبة غير من الاسوار
 فله سلبو بعضه او كله وفيه اشارة الى انه يقطع حق باقى الغانمين بالتفصيل لكن لما لم يثبت الابد الاحراز عند ما اعتد
 فقد ثبت بجواز التفصيل فلو قال من اصحابية فسي له فاصحابها واستبرأ لم يزل ويطلبها ولا يعينها في دهم عند بها خلافا لمحمد كما في الكافي
 والى انه لا ينبغي ان يغفل بجميع المأخوذ لان فيه قطع حق المصنفات فلو اذموه الا والى فان فله مع سيرة جاز لجواز ان يكون المصلحة
 في ذلك كما في الاختيار والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلا فله اخذت الامم كان النفل اخسا عا على العموم كذا
 القياس كما لو قال احدكم قتل انسان كان النفل لها استمنا لاقيا سا كما في المحيط وغيره كالسلب جميعا فلا يخمس الا بقول
 سلبه الخمس فانه يخمس كذلك ان جعل له الربع او النصف او الثلث مطلقا لم يخمس الا ان يقول فله الربع بعد الخمس في الا
 وغيره مثل نحوه السلب كالحجرين الا واما الثياب لاسير غير ذلك السلب فيقتل بمغني لسلوب ما ينزع من انسان وغيره

فمركب اسكتنقول وما عليها اسكتنقول ومركب من الحمام والسيح والشياب السلام
والحجرين وغيره باعلا مع خلاص او مركب اسكتن من الامتعة وغيره فانه ليس بسلبه بل من حلق
الغنائم فيقسم بينه وبين غيره

فصل في ملك بعض الكفار ككفار المسلمين بعضنا اقر منهم كالخطار بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام الذي

وقد ايمار الى ان مجرد استيلاء جري ثبت للملك كما قال بعض المشايخ واليه اشار محمد وقال بعضهم انه ثبت بشرط اعتقاد كونه
ثبنا للملك اليه اشار محمد ايضا وعنه في النوادر ان الحرب لا يملك بها بالاستيلاء صلا كما في المحيط وملك بعضهم امورا

اي موال بعض من بينهم وملك كليم اموا النابا بالاستيلاء اسكتن الغلبة والاحراز بدراهم للايضاح فان استيلاء لا يتحقق
الا بذلك لذلوا اسكتن امرأة من اروعهم فاسكتن قبل ان يدخلوا دارهم كانت حرة وان ادخلوا فيها فاني قريفة وان اسكتن

بنك كما في المحيط والطلاق الارشيد انه لا يشترط الاحراز يد المالك حتى انه لو اسكتن كفار التزك الهند على اروعهم واحرزوا
بالشرب الملك كفار التزك كفار الهند كما في الخلاصة لا يمكن بالاستيلاء التام حرما واتباعه من مكانة الميراث وام الولد

اصل هو الحرة وتبرق للاستنكاف عن طاعة تعالى وعبدنا الا بوق الحق لنخرج منها ليم فاحذه المالك لثبتي الا ان تقسم
فان الامام حينئذ يطي قيمة بيت المال بذاعده واما عندنا فيملكه من جميع هو الاول كما في الخصمات فيه اشعار بان اخذ

من انا ملكه وذلالمخلاف تحقيق الاستيلاء حكم الامة كذلك انه لم يذكره للاشارة الى انهم يملكون عبيدا بالشرع
يجوز على يده اذا كان مسلما كما يستلزم في ملكه نحن بهما اي بالاستيلاء والاحراز حرهم بالاستيلاء على سباح فلو اسكتن ملكا

الحر المسلم بدين حرهم ملك الا اذا كان ابيه او لولاهم اسكتن من خدمهم انبثتم اخرجهم اكرامه الملكة والاشارة
على انه يملكهم في دارهم وهو سبي وعن محمد انه يملكه حتى لا يخرج على اروعهم اسكتن يوسف بن جبر وقال الكرخي ان لوزير جاز اسكتن قاي

جائزه الا فلان كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احراز ليس كذلك فانهم اقرافهم ما وان لم يكن ملكا حديهم على ما في خلاص
لستصنف وغيره وملكها ما به وملكه بالاستيلاء على سباح بالاعتصم وهذا اي كوننا الكرخي اسكتن بالعلم بالاستيلاء وقد علم ما سبب ومن

وجد من مال في يده فانه يبيع الاستيلاء اخذ فلا شئ ان لم تقسم بين الغنائم في القيمة اي قيمة يوم اخذ الغنائم ان قسم
ان روي ان الميراثين الغنائم في فلو باع اخذ بالثمن في الاربعين عن محمد بن الفضل السبي واخذ القيمة كما في النظم واصنافه

للملك المال الذي يملك كفار فلو دخل في دارنا حربا بان سرق من سلم طعاما او متاعا او جرة او درهم ثم اسكتن اسكتن
الى امرنا اخذ بلا شئ وكذا لو ابق عبد البهم ثم اسكتن اسكتن كما في المحيط وغيره وفي قولنا القيمة اشعار بان لو كان المال مثليا لم خذ

بها بعد القسمة لانه غير مفيد وتماضي الهداية واخذه بالثمن ان شراوه ثم اسكتن اسكتن كفار تاجر بالثمن ثم اخذ به البناء فلو شراوه
اخذ القيمة العرض كما في الكافي وفي قولنا اخذ به اشارة الى انه اذا ات المالك بسبل لوارثه لان لغيره يورث هذا كما اذا استولوا

المالك تصدق فلو استولوا على التاجر ثم شراوه اشارة الى انما اخذ بالثمن لو سبوه فبالثمن والقيمة مبدعا كما في المحيط وغيره وعبد محمد

المالك تصدق فلو استولوا على التاجر ثم شراوه اشارة الى انما اخذ بالثمن لو سبوه فبالثمن والقيمة مبدعا كما في المحيط وغيره وعبد محمد

المالك تصدق فلو استولوا على التاجر ثم شراوه اشارة الى انما اخذ بالثمن لو سبوه فبالثمن والقيمة مبدعا كما في المحيط وغيره وعبد محمد

المالك تصدق فلو استولوا على التاجر ثم شراوه اشارة الى انما اخذ بالثمن لو سبوه فبالثمن والقيمة مبدعا كما في المحيط وغيره وعبد محمد

اي لابل الحرب اسلمتم فجارنا اي جاورنا او سكرنا او ظهرنا اي غلبنا عليهم عتق العبد في الصورين لا استسوة على نفسه
 واجر جبارنا وذا اذا جاورنا او سكرنا او ظهرنا باء الامام ووقف ثمنه لولاه وفيه اشعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو
 مسلما ثم جاوره مسلما او كافرا كان عبدا له كما في المحيط وبان الكفار لو استولوا على دارنا فاسر جرحا مسلما مسلما ثم كاتبه او بعت
 له عليه فانه عتق كما في قاضيان كعب مسلم او ذمي تسره كافرا مستسا من بيتنا اي في دارنا واودخله في دارهم فانه عتق عند
 خلافا لما وفيه اشارة الى انه لو باعه الحربى من تاجرا او ظهرنا عليهم كان حره عنده وفيما عتقها كما في المحيط ولا يتعرض تاجرنا
 ثمنه لدمهم وما لهم لا دخل بان فالتعرض خدر الا اذا اخذ ملكا له واخذ غيره لبعده الملك فانه يتعرض تاجرنا لدمهم لانهم
 نقتضوا العتق في قيد التاجر اشارة الى انه يساح التعرض بدلا لاسير ان اطلقوه طوعا كما في البداية وما اخرج التاجر من ارضهم
 بطريق التعرض بدلا لملكه بالاستيلاء ملكا لولا انه حصله بالعد حتى لو كانت جارية كره وطها للثمنى كما للبايع فخلات ما اذا
 اشترى ثمنه فاسد فانه لا يكره وطها الا للبايع فيصدق به لانه ملك خبيث سببا ذلك ولا يملك من التملكين حر
 من الاقامة بيتنا اي دارنا سنة لضر الاطلاع علينا وقيل قال الامام له اي للحربى ان اقامت بيتنا سنة تضع
 عليك الجزية اي المال الذي يوضع على الذمي هي فعلة من الجرحا كما ناهيت وكفت عن قتالهم يسمى بالخروج خارج الرقعة
 ذلك بالكتاب السنة والاجماع وواقع عن بعض المحدثين ان في ذلك تقرير الكافر على اعظم الجرم وهو الكفر فلو دانه حوة
 الى الاسلام باحسن المجات هو ان يسكن بين المسلمين فيرحل الى الاسلام فيسلم مع دفع ثمنه في الحال فان اقام بيتنا سنة
 وقيل ذلك فهو ذمي وفيه اشارة الى ان شرط القول المدعى فيه ثمنه ذميا كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلامه المبسوط ولا
 على انه صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفي قاضيان انه يضرب على قدر ما يرضى وان لم يرض فذميا بنفسه ويح التبع
 كما في بعض نسخ البداية قبيل باب النفقات ما ظن انه يصير ذميا كما في بعض نسخ البداية فهو لانه من سهو الناظرين كما في البداية
 وغيره والجزية الكتابية المستانسة نصير ذميا بنفسه ويح الذمي كما في عامة الكتب ثم اشار الى بعض حكمه فقال لا تترك الذمي
 ان يرجع الى دارهم بعد اقامته سنة ولما كان لا يرجع من بين شار الى الاول منها فقال ولا الجزية وضعت لصلح لان
 في التغيير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعد بالتغير كما لا يتغير بالوضع على بنى تغلب من المضاعفة وعلى بنى بجران من الحمل فلو ولد من
 جارية منها ولد فادعيه معا وكر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفان من اذ نصفان من لك كما في الرضاية وكذا الوات الابوان
 واما اذ مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الآخر كما في النظر ثم اشار الى لضر ثانيا فقال واذا اعلوا على بيتنا البهول القمل
 واقروا على ملاكمهم لوضع على كتابي يهودى او نصرانى او صابى فانه اخذ الدين من التوراة والانجيل جميعا عند بعض
 ومن التوراة والابور عند آخرين لا يوضع على صابى عند سبالا لیس من بل الكتاب كما في قاضيان وعلى تجوسى لانه
 في حكم بل الكتاب لاني المناكحة وكل الذبيح ووتنى اى عابد وثمن هو بال صورة كصورة الآدمى معموله من جواهر الارض
 او الحجارة او الخشب والصنم صورة بلا حجة كما قال ابن الاثير محسبى بخلاف القرى وان كان نصيبا غلبا

الأعجمي فانه الذي في لسانه عدم افصح بالعربية وان كان عربيا كما في المغرب فيه اشعار بان يوضع الجزية على العربي كج
 من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء إشارة الى انه لا يوضع على المبتدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا ظهر عتبه
 ولم يرجع عن ذلك قبل ثوبته وقال بعضهم لا تقبل ثوبته الاباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة من افلاسفة وقال بعضهم
 ان تاب المبتدع قبل الاخذ والظهار تقبل ان تاب بعدها لا تقبل كما هو قياس قول ابي حنيفة ربح كذا في التمهيد السلمي
 وقال الكرخي وغيره ان المبتدع الغير الداعي كالكتابي ان لم يكن بدعته كفرا ولا يقتل كالزندقين قيل انه كذا فقي زمانه
 صلوات الله تعالى عليه وسلم كذا في الجواب عن طهر عثمان اي غني ذلك لفرق الثلث في اكثر السنة وكذا في التوسط والفرق كما في
 المضمرات لكل سنة ثمانية واربعون درهما يوضع على المتوسط منهم نصفها اي اربعة وعشرون وعلى فقير منهم
 يحسب لهما اي اثني عشر والاحسن ان يقال في المتوسط نصفها وفقره لهما وفيه إشارة الى ان الفقير هو الذي يعيش بسببه
 في كل يوم فلو فصل عن قوته عياله اخذ منه البيع والا فلاه الى ان يفيروا من الحاجة لا الى الكسب للنفقة في الحال الفرق
 ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الغني وهذا قول حسي بن بان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط
 من المال يعمل بنفسه من له مال يعمل باعوانه وقيل الفقير من لا اقل تاتى ورسم المتوسط من له الزاد عليه الى اربعة
 والغني من له الزاد عليها وقيل الفقير المكتسب المتوسط من له انصاف الغني من له عشرة آلاف ورسم وقيل الفقير من له
 اقل من انصاف المتوسط من له الزاد عليه الى عشرة آلاف والغني من له الزاد عليها كما في التكملة وأصح في معرفة جود الله
 كل بلد هو فيه فمن عدة الناس فقير او متوسط او غني فاني تلك البلدة فهو كذا كما في الكرخي وهو المختار كما في الاختيار والاعتراف
 على شئني عربي منسوب الى عرب سمع لهنه الطائفة اقاموا بالبصرة او المدين فثيل الاعراب فان ظهر عامية على لسان
 المسلمون على هذا التوشى فطفله وعمره اي الطفل المرأة من هذه الطائفة فتش كشي ما اخذ من موال ككفار سواها كان غنيته
 او جزية او مال صلح او خراجا ولا مرتبة عطف على شئ فيكون متقيدا بما بعده كما هو الاصل فالغني لا يوضع على مرتبة فان ظهر
 فطفله وعمره فتش كما في حاتم المتداولات فمن الظن ان الوجبة تاتي القيد ويدخل فيه الزنديق اي المانوسطين لكفران كان
 في الاصل مسلما ولا يوضع عليه الجزية كما في التمهيد وقال بعضهم ان المانوسدين لا يوضع عليهم الجزية فكل مرتبة وان لم يظهر
 فكلها غني قال بعضهم لا يوضع عليه الجزية وقال بعضهم انه كالباعى فلا خلاف في وجوب القتال سواء استجاب لان وضع الجزية لا يقتضيه ولو ا
 الوصيفة من فكلوا الزنديق وقال ثبت اما الاموال ووزنية فقي لابل للاسلام وتماز في الجواهر فلا تقبل منهما اي من ذلك الشئ
 والمراد الا الاسلام او سيف الما العرب فبهم بالنواني اذ اية صلى الله عليه وسلم واما المرتبة فلا ترفع لغير اطلاقه على من
 ولا ينبغي ان لو اكتفى به وترك قوله ولا على فتش ولا مرتبة لكان خيرا ولا على ارباب اعيان من البنداري لا سيما لطل النار
 اي ليرزق عنهم ونيزيد في الدنيا ويترك ملاذها ويجعل لشاق حتى ان منهم من يحصى نفسه بضع سلسلة في عتقه وغير ذلك من الامور
 وعن ابي حنيفة ربح انه يوضع على الجزية اذا تدر على اهل من يوقول ابي يوسف ربح كما في الكافي لكن في قاضيان انه يوضع

آخره وهو الزيادة على الاول كما في قاصين ان الكفاية ايمار الى انهم منوعوا عن اظهار الفواحش الربوا والمزمار والطباير فصار
 وكل له محرم لان هذه الاشياء كلها في جميع الاديان لا يكونون من انهم ابيع الخمر والخمر كفا في الاختيار وميزر الذمي اي من يبيع
 عن المسلم لانه وجب عليهم تحقير الذمي كفا في الاختيار في زيج له باسنة فلا يبيع من يبيع من الذمي العلم كالرواد والعمامة
 بل قميصا خشنا من الكرباس جسيه على صدره كالنسار كفا في المحيط وميزر في مركبة وسرج اى سرج مركبة تحذف المضاف
 والايام فصار ضمير وسلاحة فلا يركب لذي خيل لان كونه عزولا جلالا له جمال الحاجة كاستغناء الامام بهم في الذب عن المسلمين
 وفيه إشارة الى انه لا يمنع عن كوكب الحمار لان كوكبه في الابل لانه يتبع الحمار واليزون كالحمار وقالوا الاول ان لا يركب الا للضرورة
 كالارض اذا ركبوها فليزوا في مجامع المسلمين كفا في التمرأشي ولا يعمل سلاح اى لا يستعمل ولا يحمله فان فيه غرة واظهر الذمي
 بالشقوق ثيابا للستيج الضم الكاف وبالجميم هو باليشد على وسطه من علامته بها ميتا عن مسلم ونهني ان لا يكون قيقا بحيث
 لا يقع عليه البصر الا بيقين النظر وان يكون من الصوف او الشعر وان لا يحبل له حلقة ايشده كما ايشد المسلم المنطقه بل اعلقه
 على اليمين في الشمال كفا في المحيط وكتيج النصارى فلسفة سوداء من اللبنة زمار من صوف يجعل في لك يحيط غليظ مشدود على
 وسطه ولما العمامة والزمار من الابريش فزينة تمنع عنه كفا في قاصين وان ويركب على سرج كالكاف في اليه فيكون قير نور
 سرج مثل مقدم الكاف وقال بعض المشايخ يكون على مقدمه شئ من خشب كالرانة والاول اصح لانه اوفى الرواة
 الجامع كفا في المحيط وميزر نسار هم عن نسار المسلمين في الطرق والحمام فميشين ناحية الطريق والمسلمات
 في وسطه ويجعل زمار من مخالفة لازل المسلمات ولعلم اى يجعل علامته على دورهم لئلا يستغفروا اى لئلا يسألوا عنهم عظامهم
 كما هو العادة ونظائر الكلام مشعر بان لا يكفي علامته بل بعلامته ثلث وفيه اختلاف وقال بعضهم انه يكفي بعلامته واحدة كما
 على الرس كالفلسفة الطولية المقربة والاعلى لوسط كل كستيج واما على الرجل كغسل نجافا وقال بعضهم لا بد من ثلث لان التمييز يحصل
 بواحدة لا محالة قال ان النصراني يكتفى بعلامته واليهود بعلامتين المجوسى ثلث والاحسن ان يكتفى بكل ثلث كما قال سراج
 وذكر الحاكم ان كان له اصلية اتقى بعلامته وان كان فتيحة فلا بد من ثلث كفا في المحيط والمتصو والتميز على وجهه بخاتم
 التقويم الزينة فيكتفى في كل بلدة بما تعارفوا اليه من علامته وتماسه في متفرقات مصايا التمرأشي ومصرف الحجرة والخراب
 لا العشر كفا في الشاهير لاني النظم وقاصين ان ومصرف ما اخذ منهم اى من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة او اهل
 بلا حرب كدريم الامام وصدة بني تغلب وحلل بني سجران وعشرة النساء من نصف عشر الذمي مصالحنا
 خبر المستبد اجمع مصالحة الفتح الميم واللام وهى ايعون فقه الى الاسلام لمسلمين كسدر الشعر اى مثل جماعة من المجاهدين الذين
 يحفظون موضع المخافة الفصل بين الاسلام ودار الحرب فسد الشعر حفظ موضع ليس وراءه سلام وفي الاصل ان الضم في الشعر
 المشوق وقيل بالضم كان حلقة وبالفتح ما كان صنعة وشعر بالفتح وسكون الفين المعجبة موضع المخافة من وجع البلدان كفا في القاص
 وفيه اشعار بانه يعرف الى جماعة يحفظون لطريق في دار الاسلام من القصوص وشل بنا مسجد حوض رباط وبناته

بالكسر الفتح القطرة كما في القاموس بي يابني على الماء للعبود الجسر بالجر النهر وغيره منيا كان وغيره كما في المغرب غيره وهذا بناء
على اضافة بناء مرج على ما ذكره المصنف من انه ما يتخذ من نحو المشتب فيرفع والقطرة ما يتخذ من نحو الاجر فلا يرفع وهذا موافق لما
في شرب قاضيان يدخل فيه كرى النهار عظام غير ملوك كالنيل وجيون ورزق اي نصيب العلماء وما يكتفي للمفسرين
والمحدثين والمفتين لا غير كما في الكبرى والخزانة وغيرهما فاللام للحد والرزق بالكسر اسم من الرزق بالفتح مما ينتفع به كما في القاموس
وقال الراغب لرزق يقال للعطار الجارمي ونيويا كان او دنييا وللصبيب لما يصل الى الجوف ويتغذى به وتماهيا
في العاطلة والعمال بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذي يتولى امور رجل في مال وملك وعمله كما قال ابن الاثير فدخل
فيه المذكور والواعظ بحق وعلم كما في المنيته وكذا الوالي طالب العلم المنتسب بالقاضي المفتي والمعلم بالاجر كما في المضمرات
وذكر في النظم قاضيان ان الفقيه والعلوي والمعلم والقاضي والامام والمؤذن من اهل الخراج عند الفضل اصحابه ليسوا منهم
غيرهم والمقاتلة اي المجاهدين في سبيل الله فالتائيب باعتبار الجماعة ولا شك نعم كالعلماء وادخل في العمال فانقيص
للمشرف ووزعهم اي اولاء العلماء والعمال المقاتلة لانه لو لم يصرف اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لم فلا يفرغون من الاعمال
المسلمين المقاتلة وان كانت اقرب لان جميعية الضمير ياتي عن ظاهره والاحسن تقديمه لانه يصرف اليهم اول كما في النظم
وفي الكافي اشعار بان يصرف الي غيرهم كما عوان العمال وفي الرزق بانه لا يحل لهم منها الاستعداد ما يفيهم فان سيطر
في ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كما في شرح الطحاوي والاطلاق مشعر بجواز صرف اليهم وان كانوا اغنياء ليس
كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضي والغازي معلم القرآن والفقهاء كما في التجميع كما فرغ عربان
احكام الحرب والذى شرع في المرتد تقبلا الى الاعلى فقال ومن ارتد اي ترك ملة الاسلام ونقض العبادات فاقصد
فهو مفقود مطلق بكسر العين عرض كل يوم عليه الاسلام وان نكر منه ذلك في النوادر عن اصحابنا انه اذا كفر
ضرب ضربا مبرجا ثم حبس الى ان يظهر توبته وخشوعه وانما قال عرض مبهوطة لبيان ان التوبة في كلامهم مبهوطة
انه لا بد من عرض للاسلام عليه ثم قال مبهوطة غير واجب لانه يبلغ الدعوة وفيه امار الى ان اليهودي اذا انشأ بالحكم
لم يحبس على الاسلام كما اذا تجمل حد بها فان الكفر كله ملة واحدة كما في الحقايق وغيره وكشف شبهة التي عرضت في الاسلام
فان شمل بعد العرض للنفك حبس المرتد ثلثة ايام لانها ملة ايلاد العذر وفيه اشعار بانه لو ادى الى الاسلام بعد العرض
ولم يشتمل قتل في الحال في ظاهر الرواية ومن اشيع بيننا ان يهيل بلا استمهال لرجاء الاسلام وقال علي رضي الله عنه
عنه لان يهدي اليك جلا واحد اخر من ان تقتل ما بين المشرق والمغرب كما في الكافي فان باب بعد الايتان
بكلمة الشهادة فيها ونعت انما لم يذكر الكلمة وقد ذكر في المبسوط والايضاح وغيره لان ذلك ظاهر معلوم والاشتباه عنه
قتل وجوب الزكوة الاسلام كما في حديث البخاري وفيه اشعار بانه لو عاب نبيا من الانبياء عليه الصلوة والسلام قبل توبته
كما في شرح الطحاوي غير مكن في شفاء القاضي عن اصحابنا وغيرهم من المنهوب الحق ان توبته لم تقبل وقتل بالاجماع

وهي اى التوبة بالترى والانفصال عن كل من سعى الاسلام لانه لا دين احتى يكلف بالترى عنه وفيه
 يابن لو قال لكافرا لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كما في الروضة ولا يشترط ان يعلم معنى هذه الكلمات اذ علم انه الاسلام على ما
 الشيخ الجليل ويشترط مسخرة اسم على الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه وجده على ما قال ابن عيينة كما في التمهيد او بالترى
 عما انفصل اليه من لاويان ترى حقيقيا كما قال الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله تبارك من شدة او كيدا كما ذكره فانه جرح
 منه الى الاسلام كما في التمهيد وفيه اشعار بان توكلهم بما هو كثر ثم اتى بكلمة الشهادة على وجه العادة بلا رجوع عما قال لم يرتفع كفه
 هو المختار كما في الظهير وغيره وقوله اى المند قبل العرض اى عرض الاسلام عليه ترك مذهب كما هو بلا ضمان
 على القاتل لان الارتداد يوجب القتل ويروى ملكه اى المند بالردة عن ماله ولا موقوفه الى ان يبين حاله ميت
 حكما والموت يزيل الملك عن الحي وبذا عنده وهو صحيح كما في المضمرات واما عند بها فلا يزيل لانه يمكن محتاج فانه
 اسلم غدا وملك اليه كما كان لانه صار كالحى ولو احياه الله تعالى ميتا كان الحكم كذا الملك لانه خلاف المعتاد كما في
 وان مات او قتل ولحق بذارهم وحكم به اى حكم القاضي بالحق تحقق مدبره عن ثلث ما رواه
 عن كل من حصل من موصل عليه فزعم اذ اده في الحال وكسب سلامه اى ما حصل من سعيه حال كونه مسلما
 لو ارثه المسلم المسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الردة او لا كما اذا علق بغير
 لامة مسلمة على ما قاله روى محمد بن ابي حنيفة روى او وارثا له وقت الردة وان لم يبق الى وقت موته ولا يبطل استحقاقه
 بالموت فان وارثه يخلفه على ما روى ابو يوسف روى او وارثا له وقت الردة وبقى الى وقت موته فمن حيث بعد ذلك
 لا يرث على ما روى الحسن عنه وهو الصحيح كما في الكرياني وغيره فلعن اختيار الرواية الاولى لانها لا توافق لصاحبين وكسب
 فيمن المسلمين فيوضع في بيت المال عنه واما عند بها فلا يرثه المسلم لان ملكه لا يزيل الكلام لا يخلو عن اشعار بان الحكم
 بتحقيق مجرد الحكم بالحق ولا يوقف على قضاء القاضي الا ان محمد بن قاضي ان القاضي يحكم بالحق ويحكم الدين لا يوقف على
 بين الورثة فاذا ذكره من الحكم بالحق قول عامة المشايخ وقال بعضهم لا يشترط قضاء القاضي بالحق وانما اشترط قضاء
 احكام الموتى عنه واما عند ابي يوسف روى فهو لوارث وقت القضاء بالحق وعند محمد بن قاضي وقت القضاء بالحق وتما في الخط
 وقضى بن كل حال من حالتي الاسلام الردة من كسب ملك الحال ففرضي بالزينة في حال الاسلام من كسب
 واني حال الردة من كسبها على ما روى زفر ج عنه واما على ما روى ابو يوسف روى عنه فقد قضى من كسبه فان لم يبق كسبها
 روى الحسن عنه علمه فان كسبه من الورثة بخلاف كسبها وهو صحيح ويدا اذ ثبت الدين غير الاقارب الا فاعل كسبها واما عند جعفر بن
 الكسبي بن زيدا اذا كان ركسبان الا ففرضي مما كان بلا خلاف كما في الحديث واطل نكاحا حرامى لم ينفذ كالح المند في حال الردة
 بلا خلاف وكانت الردة فيه وفيه لان النكاح بعد الردة لا ينفذ فيا اشعار بان نكاح الردة باطل وذكر في الظهير لم يبين في الكتاب
 ساجا باطل واما قوله او حقه حقيقة او حكما كما اذا صا وبالكسب لرى مثلا ذكره المستبين لى لا يبينان في النكاح الذي صرح

بلا خلاف كطلاق واقع بعد فراقه كانه صحيح الطلاق الرجمي بعد البائن في العدة على انه يجوز ان يقع امره كما اذا اراد امساها ^{الطلاق}
غير مفرق الى تمام الولية كما في النهاية وكذا الاستيلاء كما اذا اجازت امته بولد فادعاه فانه ثبت نسبه منه وصارت الامه ^{الام}
لا يحتاج الى تمام الملك كذا قبول النبهة وتسليم الشفيع والحجر على عبد ماذون كما في الاختيار ووقوف بيعه ان لم يكن فيه خيا ومعا
كالمين العتاق واخوة الشراء والاهارة والرهن النبهة والوصية الا ان المبتدأ المعاملات الخمسة المشهورة الشاملة للملك الباطل لبيع
ان اسلم نفسه وان مات او قتل ولحق به الحرب حكمه اي للمهاق بطلان تلك التصرفات والامانة مشيرة ان تصرفات المدة
توقوف في الجنتين جسيما وهو صحيح كما قال الشريفي قال بعض المشايخ ان تصرف في كسب لردة نافذ في ظاهر الرواية وموقوف
في رواية الحسن الاول صحيح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند ابي حنيفة ومما عدها تصرفات نافذة في الكسب ان عند ابي يوسف
كالصبي فمير من كل ماله عند محمد بن كمال بعض فبعين من ثلثه والثلث بينهم في تصرفات وقعت قبل المهاق واما بعده قبل المهاق
موقوفه بالاجماع كولاية على اولاده بصغار كذا في المحيط وان جاز الى دار الاسلام بعد المهاق مسلما قبل حكم للمجاهد فكما
لم يرتد اصلا وكان مسلما او انما علم ليقدر بده وام ولده ولم يحل اصل من بينه وضمن لو ارث ما تلفت عند العامة وفيه
اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه لا بقضاء ورضا من لو ارث كما في المحيط والى انه لا يسقط بالردة ما هو موقوف
العبد كذا حققة تعالى التي يطالب بها الكفار كالحمد وسو حذر الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا لا يطالب بالبواب مثل الصلوة
والصوم والزكاة والنداء والكفارة فيقفى اذا اسلم على ما قال شمس لامة لان تركها معصية والمعصية بالردة لا ترفع كما في
وغیره وعن ابي حنيفة رحم لو وجب عليه صوم شهرين فمنا بعين ثم ارتد ثم تاب سقط عنه القضاء كما في التبيين واللمم وذكر الشريفي
يسقط عند العامة ما وقع حاله الردة قبلها من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين فقي هذه الاقوال دلالة قاطعة على انه لم
عن ابي حنيفة رحم في ذلك شي فقد ردوا اجرة الفتان في شرح الكشاف من الطعن على امام المسلمين قال انفي غارة
الضعف ما حجج ابو حنيفة رحم بقوله تعالى رقل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف على ان من عص طول العمر
تم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب لان المراد الكفر الاصل على انه لو سلم ثبت ما ذكره عن ابي حنيفة رحم لاسلم ان المراد الكفر
الاصلي وان وضع الفعل للتبذر فاسلفه وانما اعلم للذين حدث منهم الكفر بقوله تعالى ردوا لتركوا الى الذين ظلموا
فان المعنى الذين وجدتهم الظلم على ما ذكره الشريفي وغيره ويستثنى ما ذكره في المجلد فانه لو حج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه
ان وجد شرطه كما في شرح الطحاوي وغيره وان جاز من دار الحرب بعده اي بعد الحكم وبالموجود مع ورثته احدى
اذا الوارث حلف وبطل حكمه لوجود الاصل فقيه رحمه الله انه لا يعود الى ملكه ويشترط فيه القضاء والرضا فان الوارث
ملكه بالموت والقرابة وهي باقية بالعود الى انه لا يضمن لو ارث ما تلفه وليس على المقتن سبيل لكن لو كاتب ابنه عبد له
فاوى به الى الكفاية كانت على حاله بعد العود كما لو بوجه ابنه كما في المحيط ولا يقتل مرتدة حرة كانت او امه عند الامم
ابن يوسف م انما يقتل كما في انهم ثم ان ابنته جبر عليه تخمس قطع كل يوم لقمته وترتد وتبيع عن سائر المناهج حتى تسلم او تموت

وعن أبي جعفر رم ان الحرة تخرج كل يوم وتقر بسبعة وثلاثين طاعة عنه ان الامة تجلس في منزل المولى وتؤدب كالحرّة وتخدم
تحت تسلّم كما في المحيط وصرح تفسير في ما في المالكا لم يبع والبهنة وغيرهما فان اسلمت في دارنا والافان ماتت او عقت بدارنا
فالتصرف باطل عنده صحيح عندها وفي التهمة ان كان تصرفا صحيحا لمسلم صح منها بلا خلاف وان لم يصح منه فان صح
من انخلت اليه من الامة كاليهود صح عندنا وكذا اعنّه وعند بعض المشايخ ولم يصح عند آخرين لاننا في حكم المسلمين ليس
على الاسلام الا ترى انها لا تصرف في الخمر وكسبا ما اى كسب اسلامها وردنا لو رثتها الا انه لا ميراث لزوجها لانها بائنة
بالردة ولم يكن شرفه على الملاك حتى تكون فارة فزنت وفي الظلم انه يرث منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة ولا يرث
عند زفرج قيا سادرت الرتبة من الرد بلا خلاف وصرح عند الطرفين ارتداد وصبي بان اسلم بنفسه وبالبيعة ثم ارتد
البيع يعقّل ع يعلم كاتبة التوحيد والله تعالى واحد وان الاسلام يجب للجماعة وان البيع خلاف لشري حنيفة يحرم عليه
اوارته ولا يقبى وارثا ولا يكلس الحكم عند يوسف رم وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يصح ردة صبي غير قاتل كما لا يصح رجوعه
والسكران لم يشتهر عن أبي يوسف رم ان ارتداد السكران صحيح والخلاف في حق احكام الدنيا واما في الآخرة فلا خلاف
في ذلك لان العقوب من كفره ودخول الجنة مع الشرك خلاف حكم شرع والعقل كما في الاصول وصرح اسلامه متى توثق
احكامه من عصمة النفس والمال حل النكاح والمسلمة والدارت من المسلم وغيره على اقرار بصبي العاقل قصد لقيه
جميع الاجزاء البني صلى الله تعالى عليه وسلم عن الله تعالى وفيه ايماء الى ان البصبي غير مكلف بالايمان وهو صحيح وتماضى
ويجوز ذلك بصبي عليه ع على الاسلام ان ارتد بحبس يضرب ولا يقتل على ذلك بصبي ان ابى عن الاسلام لانه
كالمرتدة ليس من بل المحاربة ولما كان القتال مع الباعث فرض كفاية كالقتال مع المرتدة عقبة فقال الجماعة جميع الباطل
من البغ وهو التجاوز عن الحد انما جمع في مقام الحمد لانه قلما يوجد احد يكون له قوة الخروج قوم مسلمون غير سقيين
هو المتبادر خروجا باو دعاء لامة كما في التمهيد عن طاعة الامام الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم
زماننا فالحكم للعلية لان الكل يطلبون له نيا فلا يدرك العاقل من الباعث كما في العادى وغيره وفيه سخر انهم يكونون بل البغ
وان كان منته الامام اقل من منته لان المنفعة لا يظهر في حق الشايخ كما في الكشف الى انه يشترط ان يكونوا ظاهرين لهم على الحق والام
على الباطل متمسكين بشيعة وان كانت فاسدة لانهم غير سقيين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم المصوبين والاشيعة
ان يكون الامام القوم مسلمين وانهم لم يكونوا لكثرة كما في شرح التاويلات فان طاعة الامام فرض ولو ان الامام لا يطام
في معصيته لنصف الاجماع كما في المحيط والى انهم لا يخرجون نظم الامام بقية الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج عليه اذا كانوا اثني عشر
كلمتهم واحدة اتفق عليهم حينئذ بوجهه صلى الله تعالى عليه وسلم فلو كانوا اقل من ذلك لم يسعهم الخروج لو تم تيقن الغلبة كما في
فيه عموم استحسانا الى العود الى الجماعة وكشف بهم لانه اهول لافرين فان تخيروا الى ما لو اخرجوا مكان جميعين
من فراشي حل لنا عندنا قتلهم بامر ابي قبل ان يبدوا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات

وجوب كسر قفلهما سلاح ان المكن الا فلا باس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لم يعزوا على الخروج لا تعرض لهم بالقتل والحسب
والاجيب على كل من اذوة القتال ان ليقا لهم مع الامام وفي القدوري ان بدأ بالقتال قاتله والا فلا يجزى من الاجابة
على جريمهم انتم قتل الجرح منهم ان كان لهم فدية وتبيع مولاهم اي يخلص من فداءه وقاتل ان كان لهم فدية
جماعة يلحقون بهم فان لم يكن لهم فدية لا يجزى ولا تبيع وفيه اشعار بان لو اسرى منهم لم يقتل ان لم يكن له فدية والماتل كما في الحديث وفيه
ايمار الى وجوب الاجازة وكذا قتل لاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في البسوط انه لا باس بهما ولا يسري ذريتهم
وشتمهم وزمنهم واعمالهم وانهم لا يقتلون اذا كانوا مع الكفار فند اولي كما في الاختيار وعلى هذا ينبغي ان يقتل ذراعي بال
كس اذا كان مع الكفار ويكسب لهم بلا قسمة كما فعل على رض الى ان يبولوا في عليم بعد كسر قفلهم لانهم مسلمون و
يقتل في سلباتهم جرمهم عند الحاجة فلو كانا غير محتاج اليها وضع السلاح عند سائر اموالهم وباع الخيل وجس ثمنه احتاج
الى النفقة ولا ينفق عليه من بيت المال وباع قتل مورثا عادلا ان ادعى ذلك كبا عني حقيقة يرثه اي كونه على
الى الان يرث ذلك لبا عني من هذا العادل المتقول لانه قتل من يقتل في زعمه ولذا ليس عليه قصاص ودية وكفارة وقال
ابو يوسف مع لا يرث لانه قتل بغير حق وفيه اشارة الى انه لو ادعى بطلانه لم يرث لانه قتله بلا تأويل الى انه لو قتل عادلا لم
شي لانه قتل بحق في زعمه وكذا لو اتلف شي من امواله كما في المحيط كحكمه بان قتل عادل باعيا فانه يرث لانه قتل بحق
اشعار بان يجل للمواد قتل ذي رحم محرم منه الا انه لا يباشر قتله الا اذا فعله الملاك نفسه ويجوز في امساك التقييل غيره ولا يجب
من القصاص غيره لقتل باع مثله اي باعيا اخر لانه وارثه كذا في الحرب لا يشترط بقوله مثله الى انه يجب شي بغيره عادلا كما
اشار اليه بل الى ما يرعى من حسن الختم لا شتمه لفظ الآخر

كتاب الجنایات

عقب الجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لانه من العبادات اللازمة وهو جميع جناية بالكسر في الاصل خذ الثمن من التجر فقلت الى احد
الشتم في فعل محرم كما اشر اليه في المغرب انما جمعت لان الفعل المحرم انواع منها ما يتعلق بالعرض ويسمى قذفا او ثمتا او عينة منها بالمال
غصبا او سرقة او حياثة ومنها بالنفس ويسمى قتل او احرارا او صلبا او خنقا ومنها بالطرف ويسمى قطع او كسر او شجا او فقا ثم عرفت
باللام ابطال الجمعية اشارة الى ان جنس المعنى المصطلح المراد ما يتعلق بالنفس الطرف ولذا عرفت ان القصاص يتبع
بالقود ولما كان تفصيل القصاص ان يقتل خمسة اولى من اجمال سلفنا انه ثلاثة الحمد وشبهه الخطار الشامل لما يجري مجراه وما هو بطريق
التبسيط لم يصنف مقدمات الاقوى قال القتل العمدا اي قتل عمد موجب للصفان احرار عن قتل قطاع الطريق والربوي المرتزق
اي ضرب بالسيف ما يحرم ضربه كما هو المتبادر واخره من جرم الموت انما فسر القتل بوزن باق الروح واخر اجابا بالضرر هو مسكر
جسم بعينه لانه اخر في مضمون تعالي قيم محسوس متفاهد كما قالوا فمن الظن انه تسامح في تفسيره فان الراد قتل حصل به ضرب على
تفسير القتل بالنفس لا يلحق قصده احرار عن قتل الخطاء وادعى الميمون ان كان العمود الخطاء منها سوار بها في فرق الاجزاء

آله الحرب حرار عن شبهة العدا كنهار ولو حكمك كنهو محمي بل انما فانه لو اشرق قتل على الصحيح ولو قيد بجل ثم القى في قدر فيه نار على
 جدافات من ساعته او فيه نار حار فاضج حبه او فلفط وكنت ساعته ثم مات قتل به كما في الظهيرية وشمس محمدي ولو كان سرب
 كرم الانسان او سم بل ان فصل قصيب غير باع او وقع بالذبح وفيه اشعار بان يتخذ منه السلاح كالحد يد او صفر وفضة لم يشترط فيه
 قتل اذا ضرب بعبد او نحاس عن ابي حنيفة رحم انه لم يقتل بشرط في غير قتل اذا ضرب بمجرم او قتل قصيب في الكفاية
 ولو قتل بالابرة او المسلة لم يقتل عليه الفتوى فالمتبر الحد يد او الجرح كما في تامة الوقعات وسم بالحد ياشتم وان عصى عنه الولد
 فيه وفيه رفر الى ان التوبة واجبة عليه كما في المنية وتقديم الطرف مشعر بانه قد لا يائمه كما اذا راي مسلما يتبعه فقتله اذا لم تمنع عنه ومنع عن
 خوف ان لا يصدق انه زني وعن ابي يوسف رحم كور مع محرمة حل قتله كما لو راي محصنا فصلح ولم يهرث على هذا جميع
 من ترك الكبار والنظم باو في شئ القيمة وقال البوشجاع ان قتال لا عونة يباح في ايام الفقرة فان اتنا نعم ضروري كما في الامم
 وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الادعي المودى ويجب للمولى عليه القود اى القصاص لا ان يعفو المولى او يصالح
 على شئ من ماله والعفو فصل وثنى من نكث ذ قتل لاب ولده والمولى عبده كما ياتي وفي الاكتفاء اشعار بان لا كفارة فيه
 لاننا فيما كان الرابين الخطر والابرة وهو كبرية مخضبة كالردة و لقتل شبه العدا ويقال له شبه الخطا ضرب قصيب الغير اذ ذكره
 بما يفرق الاجزاء كحجر الرحار والعصا والسوط واليد غير باع او وقع بالذبح وفيه اشعار بان يتخذ منه السلاح كالحد يد او صفر وفضة لم يشترط فيه
 لكن لو نكر منه القتل كان للامام ان يقتله سياسته كما في الاختيار وفيه الكفاية لانه شبه الخطا ومن حيث الالة كما ذكره الخطا
 وغيره عن ابي حنيفة رحم وقال ابو الفضل الكفاية اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه عنده لاننا من التعصيف والاثم كمال
 هنا والاول الصحيح كما في الكفاية ودية غلظة من بائة ابل فلو قضى له في غير الابل لم يتخطا على الحاقلة الناصرة للقاتل في علم الامم
 من الاحكام الاثم والقود والكفاية كما لزم في العدا شبهة عنده لزم عندهما الا ان عندهما ضرب قصيبا لم يقتل غالبا وشبه العدا
 يقتل غالبا فلو غرق بالماء لتقليل مات ليس لعبد ولا شبهة عندهم ولو احرق لباركان عدا عندهم ولو القى في نهر او من سطح او جرد
 لا يجرى منه النجاة كان شبهة عند عده وعدا عندهما كما في الحقايق وثنى بقوله كما في التامة وهو اى ضرب قصيبا ولو باس
 فيما دون النفس من الاطراف عدا يوجب القصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبهة عدا لان اختلاف الالة لم يزل
 في اقسام النفس ثم شرع في القسم الثالث من الخمسة فقال وفي القتل الخطا الذي هو ضرب قصيبا الى محل سباح او
 او في طنة وقد اصاب غيره فنقسم الى قسمين فعلا او قصدا فالاول كرمية القار لهم غرضا محرمة اى الى هدف
 وبارز الحذف عند التعيين على راء فاصاب وميا مسلما او ذميا او حربيما لم يعلم باسلامه ومردا كذا كذا لو رمى
 فاصاب عمر اثم اشار الى الثاني فقال او كرمية كما او ذميا طنة صيدا او حربيما فلو ضرب بخرقة قصدا فاصاب غيره
 فذهب بصره وجب له دية وعن محمد لم لو قصد عضو من اعضائه فاصاب عضوا آخر منه كان عدا وان اصاب عضو من غير
 كما لو قصد رجلا فاصاب لظا ثم رجح فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال وفي ما جرى من القتل مجراة الخطا وهو ضرب

كالساحم او غيره سقطا وتسل على خشب ولين سقط من يده على احدى ارجلها لم يسقط عليه كفارة جزه انطوت
 المتقدم او دية عليها اى العاقلة وفيه اشعار بان لا شيء عليه كالدية والكفارة وذلك ليس بها اثم القتل العمد لما اثم ترك
 التثبت في التور حلة الرمي والنوم بان رمى ونام في موضع تيسر ان يصير قاتلا لانه لم يباشه الرخصة لطريق
 السلامة والمباح مقيد بهذا كما لو رمى في الطريق فمروغ بالكفارة وفي الكلام رمى الى انه لو قتل خطأ نفس من كل قسم
 وجب كفارة فالكفارة لو ضرب بطن حامل فالت جنين مات به ولو خطا كما ياتي لانه جز من اللام من وجه وتماصه في المداية وشره
 فلا يلحق ان يقال عليه التناقص من الكلامين يحايي لا مكان كما اجابوا وسند ان فيه كفارة في رواية وفي
 قاضيه ان لو دفع سكينه الى صبي فضرب نفسه وغيره بلا اذن الدافع لم يضمن قال ابن ان قتل غيره فالدية على عاقلة وجميع
 العاقلة على الدافع وان ادب صبيته فالدية والكفارة عن ثمنه ولا كفارة عند يوسف ولو ادب بغيره ولو كان لا كفارة عنده فلا
 ولو ادب مرة فمات عليه عنده ثم اشار الى النافس فقال وفي القتل بسبب كحفر بئر في غير ملكه وملك
 احده بالوقوع فيه ونحوه اى نحو الحفر كوضع الحجر والنوم في غير ملكه وملك احده بسببه دية عليها اى على العاقلة لا بسبب
 الملاك وفيه اشعار بان لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب الكفارة لانهما جازما الفعل ولذا لا يتعد بتعدده ولا فعل بها بجملة
 الدية فانها ضمان المحل لذا لا يتعد بتعدده الفاعل لكن ياتهم بالسبب كحفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن ولو حفر في
 وكسب ما هو من اجزاء الارض ثم فرغ آخر ضمن لو كسب باليس من اجزاءها كالطعام ضمن لحافه ولا ارث للقاتل من القتل
 فيما ذكره من انواع القتل الا بها اى في القتل بسبب ان السبب ليس بقاتل ولا يمتهم فيه بخلاف الخطأ ومن
 منع المحصر بانه يرث القاتل لعدا لباغى والصبي والمجنون وعدمها خطا فان هذا الباغى ادعى الحقيقة كما ذكره
 ما نحن فيه والكلام في المكلف كما اثرنا اليه في الصدر ونقصان الصبي كالبصير اذ فانه مقصور ولو كان مفتوحا كان
 ممدودا كما في الصحيح والاضافة بيانية والاثنية والرق والمجنون والعمى الزمانه بها داخلان في نقصان لاطراف
 وكفر الذمي نقصان طرف من الاطراف كالصبي اليد والرجل الاضافة لازمة ولذا اعيد نقصان بهر ما مل
 في باب القود والقصاص فان العبرة بالتساوي في العصمة والاحراز بالدار فيقارن بالبائع بالصبي الرجل بالمرأة والمر
 بالعبد والعاقلة بالمجنون المسلم بالذمي باحد ما اقيم بالمعيب سواء كان عجم او زنا او اعرج او غيره وفيه اشعار بان
 لا يقارن الذمي بالحربي والمستامن من عنده يوسف ثم انه يقتل بالستامن بانه يقارن الستامن بالستامن وقيل لا يقارن بها
 لانه على قصد الرجوع الى دارهم كما في الاختيار ولا يقارن بمملوكه اى لا يقتل المولى لكن يقتل قود مائة ومكاتب ام ولد
 ولو كان المملوك شتره كابين القاتل غير لغيره وذكر في الخلاصة ان لارواية وعن السند والى انه يقتل ولا يقارن
 بالولد وعبد اى عبد لولد لغيره مخصص وما نسخ للكتاب كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يقتل الام والجد والجد والجد والجد
 وولده وعبد له وان علوا وسفلوا كما في المداية وبمكاتب وفارس اى مال ان لم يكن عليه من الكساية ولو ارث

وسيد ايضا لا يشبهه في القود فلو لم يكن له قود كان القود لا يسير اركان له وارث اخر اولاد له غيره ولو كان له قود اولاد
 له غير السيد فذلك كمنه لشخصين لا قود عند محمد كمان في المداية لكن كمنه لا سلام اذ اذ كان في قيمة المكاتبة فار بالبدل
 لا لقود ويجب قيمة على القاتل لان موجب لحد وان كان سوط القود والا انه يجوز العدل الى المال بخير من القاتل مراعاة
 لمن من القود ما لم يحد مثل حقه بكماله لان جود القيمة افغ كمان في الكفاية ويسقط قود ورثة امي استحقه احد على آخر
 مثلا فلو قتل رجل بحد وارثه ولد ذلك لا يسقط القود من بيده لحرمة الابوة وكذا القاتل واحد امن خوان لم يقص منه
 بقتله لانه ورث جوارحه من نفسه مع الاخوة وقول احد الاخرين لا لب ام اياها عمدا والاخر مما كان للاول ان يقتل
 الثاني بالام يسقط القود عن الاول لانه ورث من بها الثمن من لم يفسد عنه ذلك فقد وانقلب لباقي بالاخير
 لورثة الثاني سبعة ثمان لدية ولو ان طليق سئل كل واحد منها ابن الآخر عمدا كل يرث الآخر سقط القود احدهما عند علي
 رح ومن كل منها لدية في الدوقال الحسن لو كل كل منها وكما يقتله وقال زفرح القاضي بيده القود اياها شامه وسقط القود
 عن الآخر الكل في المضرات ولا ليقاد والاسيد امي لا يقتل قاتل لشئ الاسجد يد محمد وكما لنحو السكين ان قتل
 المقتول لانا او المجازة كمان في الكشف وفيه اشعار بان له لورا وان يقتل بجر او عصا او سوط وانه عليه القود في القود
 او غيره من انواع القتل منع عن ذلك لفضل عز الاله صارت مستوفيا حقه كمان في شرح الطحاوي وليستوفي الكبير
 الصغير قود الاله امي لا يقتل بل لمولى كرو صغير كان الكبير يقتل قاتله عنده لادع ان يجر واما عند باطليس ذلك حتى تبلغ
 الصغير لانه من مشترك في الاصل ان كان الكبير يستوفي القود بالاجماع وان كان جنبا بان قتل عبد مشترك بين جنسين
 وكبير لم ذلك في الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صفاء ليس للامح والعم ان يستوفيه كمان في جامع الصغائر قيل منظره
 احدهم وقيل يستوفي السلطان كمان في الاختيار والقاضي كالسلطان والى انه لو كان الكل كبار ليس لمضال يقتضيه دون
 البعض لان لو كل استيفاء لان في غيبة المولى احتمال العفو فاقصا من سيفه يستحق باله على فرض القود لانه لا يخل فيه
 والزوج كمان في الخاصة والى انه لا يشترط القاضي في استيفاء كمان في الحزاة ولا الامام وتشرط عند القاضي القضاة وبه قال بعض
 اهل الاصول لكن فقهاء على الاول كمان في المنية والى انه لو كان القاتل خطا لم يكن الكبير الاستيفاء حقه فكيف في الجراح
 قتل مسلم مسلما كان في صف المسلمين فخطئة المسلم مشتركا على فاعند التقاضي للصفيين ليس بالمشركين لكفا
 والدية لا القود لسقوط عصمة تكثير سواهم قال صلى الله عليه وسلم من كثر سواد قوم فموتهم من غير بريقهم ولم تخلق بافهام
 فكيف حال اهل امانا النبيين بريم والمتخلفين بافهام كمان في الزيادة وفيه اشعار بان لو كان مسلم في صف المشركين فلا
 كفارة ولا دية لان من في صفهم مباح الدم كمان في التمراسي وفي موت حصل لفعل نفسه المقتول بفعل زيد
 كالاسد وبفعل حية من ربح جراحات او الثرملت الدي على زيد لانه مات بثلثة انواع الجنائيات نوع بفعل نفسه في
 الدنيا حتى اغسل بالاناء وبغير في الاخرة حتى يعاقب لاجماع ونوع بفعل السبعين رعيها ونوع بفعل زيد بغير منها فيكون

ثالث الدية عليه في مال لانه اتمعت ثلثة لغير المعسر والدم عند فلا شئ على عاقبة ولا يعبر عدد الجنايات حتى لو جرح رجل عشر جراحات
 وآخر جرحه كان الدية مئتي نصفين كما في الكرياني ولا شئ لقبول مكافئ لدفع ضرره شهر بالفتح وتخفيف سيقا اسي مده
 على مسلم قصد قتله ليل او نهار في مصر او غيره وفيه رفر الى انه لم يجب قتله بعينه كما قال قتل الحربي لم يجب احينه بل الاعلاء كلمة الله
 والى انه لو ترك المشهور على قتل الشارب مع امكانه كان اثما وهذا كله اذا لم يكن فيه غير القتل كالتهديد والصياح والافاقود عليه
 بقتله كما في الكرياني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه القود قضا ولم يكن عليه شئ ويانه كما في اقرار الخاصه او شهر
 عصا ولو صغير عليه الا نهارا في مصر فانه قتل المشهور عليه بالصافي عدا قتل به عدا بي حقيقه رم لان لو ثبت بلحقه فلا ضرر ولا
 دفعه بالقتل بخلاف الليل مطلقا والنهار في غير مصر فانه لا يلحقه فاضطرر عند ما لا يقتل به الا يقتل لدفع الضرر وهذا اذا كان عصا
 بشا بسطاني القطع واما اذا كان غير ملتفت فقتل ان يكون كالسلاح عند ما يقتل على ما قالوا كما في الدية والدية
 في مال ابي القاتل لا العاقل في قتل غير مكافئ كالصبي المجنون شهر سيف او عصا ومن لم يوسف رم انه لا شئ عليه به
 والقيمة تجب في قتل رجل او غيرا من لدوا بصالح عليه لانه اتمعت الا لعصا وفعليه غير مسقط للعصمة لعدم الاختيار
 ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجرح يملح لكل فقال ويجب لقود وفيما دون النفس
 من الاطراف ان امكن المماثلة بين العظمين في المقدار الذي الاصل في الباب فان لم يكن لا يجب الدية كقطع اليد
 عدا من مفصل من الرسغ والرفق والكتف وفيه اشعار بانه لو قطع ما بين الرسغ والرفق او بينه وبين الكتف لم يجب القود
 لانه كسر العظم ولا ضابط له كما في التهمة وغيره وقطع الرجل من مفصل من الكتف والكتف والوك وشمل المفصلان مفصل صالح
 اليد الرجل الاطلاق والى انه لا حاجة لكبر اليد والرجل منه جرحا لتساويا في التهمة كما في الزايدى وقطع ما بين الرسغ والرفق
 الا لثمة دون قصبة كما في المغرب فلا حاجة الى ذكر الالف وفيه اشعار بانه لو قطع القصبة او بعض الماكن ليس فيه قود بل حكوت
 عدل كما في الزايدى ذكر في المفصلات لو قطع الالف من اصل العظم وجب لقصاص ان جرح في الرسغ وفي رسغ اليد
 ان جرح طبخ لدية وقطع الاذن من صلها وكنه قطع شتمه لغفوت فلو كان لقاطع صغير الاذن او يقطع عرقه
 كما في التهمة وفي كل شجة نمة جراحة في الراس فقرة او طرفا آخرته كالجمجمة والجمجمة والجمجمة والجمجمة والجمجمة والجمجمة
 في غير ما قال بان لا شئ فالراد كل جراحة في الراس وغيره يمكن المماثلة اى مماثلة شجة المشاج المشوج في المقدار فحينئذ
 يوافق ما ياتي من ان لا قود في المشاج الا في الرضوخه فانه اراد المعنى اللغوي لكنه لا يخلو من اشتراك فيه والاولى ان يقال
 انه مشير الى اختلاف الرواية فانه ينادى في ظاهر الرواية في الموضوعة فما فرقهما من المشاج است و به اخذ عامة المشاج نحو الكرياني
 اصحابنا ما ياتي ان لا قود في الموضوعة وبه اخذ بعض المشاج فيستوفى على مساهمة الشجرة طول او عرضا ومكانا فلو كانت في مقدمة
 او مؤخره او وسطه فقتل المشاج مثله في ذلك الموضع بان لا يقدح في سببها ثم يعين حديد على قدره فليقطع به مقدار ما قطع وفيه
 بانه لا يقدح في الموضوعة كما ياتي لعدم امكان المماثلة وهذا بالاجماع كما في الذخيرة وغيره وبما ذكرنا ظهر ان لكل مقطوف على الموصول

الربيع ووعطف على قطع كما ظن فقد توهم كراما كان لسانه وفي كل حين قائمة مريضة وسبب ما انفك عن غير
 لم تدمع اذا كانت مفتوحة مقابل الشمس لم يحرب من الحية او قال انك طيبان فغير الى انه لو بقي بعض المناظرة او اصابها فخره او
 اشقى ويجهج بالعين ليس فيه قصاص بل حكومتها على الى انه لو ذهب شيئا ثم البصر لم يكن عليه شيء وقالوا ان اذا صار كما كان بالاداء
 دون ذلك فحقه الحكومة والى انه اذا كان عين المجني عليه كبر من عين الجاني او اصغر فهو سواء لكن القصاص من المجني عليه ليس بالي
 بل فيه الدية الكل في الذخيرة فيجعل على كل جن من عشرين فيما لا يفسد منه مائة من الانعام ثم على كل وجه من عشرين
 وطن طربى خرقه منه سبلولة ويقابل عشرين المقص فيها برات قربة من تلك العين محاة بحيث تليق به حسب
 على يدوى عن على رض لا يجب لقود بل لدية على صحيح كما في الخلاصة ان قلع العين انزعجت لبعدها لانه لا ين
 في ذلك ولا يجب في عظم لغز الاله الا السن تشاء متصل فانه ليس يعصب على المختار واللام للعقد حسن اصلته
 فانه لا قصاص في السن الزائدة اقلع وفي رواية القدورى يرد ان قلعها وانما اطلق ولا يقاد الا بعد ما يرمو
 السن لما ياتي لاحتمال السرية وقالوا ان ينظر سنة اذا كان المجني عليه صغيرا لان لسانه تنبت قال بعض المشايخ انه ينظر
 مطلقا لاحتمال فني للقاضي ان ياخذ منه كفيل ثم يوجبه سنة من قات القاص فاذا مضت سنة ولم تنبت اقص منه كرامة
 عن حقيقته من ينبغي ان يقتص النفس بالنفس بالثبوت بالثبوت والنا ببال ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا بالعكس لانه
 مات المساواة وتبر ومن البرد لسانا سائدا على قدر المكسور الى اللحم لا تجاوز ان كسرت فلو دخل فيها
 عيب من لاسود او ادهن او اخضر او اغير لم يقتص فيه الدية الكل في الذخيرة ولا يجب لقود فيما دون النفس بل لدية
 بين رجل وامرأة فلا يقطع طرفا بطرف ولا بالعكس لان لا طرف كالاسوال فاية النفس بينهما تفاوت في دية الطرف
 فتعذر القود لتعذر المساواة كما في اكره الكتب لكن في الواقيات لو قطعت المرأة يد رجل كان القود لان لسانه
 يستوفى بالكمال اذ رضى صاحب الحق فلا ينحر وعجب ولا ينحر عشرين تفاوت القيمة ولا الحاقفة التي هي اولى
 الراس لو طعن على ما قالوا كما في الدية وقية اشعار بالاختلاف وانما سميت به لانها حصلت الى الجوف ومبا
 فلو نفذت الى جانب اخر صارت جائفت فيها ثمة الذمة فيكون في اعلى الصدرة والطن والظهر والجنب كما في الذخيرة
 فلا يكون في الصنق والحلق والفتحة والرجلين كما في الاكل لا يجب في ظاهر الدية في اللسان المذكور كلها بعضها
 مما يقتص منه فلا يمكن للمائة وعن يوسف بن ابي القيس لسان ان لسانه يقتص براسه وفي اللسان لا خسر
 الحكومة كما في القيمة وفي الاكفار من الى القصاص لقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتص له متعذر كما في الدية
 والى انه ينبغي ان يقتص بالانفيس لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظاهر الا من اشقه حشفة ذكر متحرك فانه لا يقتص
 لان لسانه يختلف ما بقي شتى منها فان فيه الحكومة وغير المجني عليه من القود والدية ان كانت يد القاطع
 من حيث الصدفة بان كانت شللا او مجرحة بحيث لا يمكن في الطيش او من حيث القدر بان كانت اصبع او اذن

لأنه تعذر استيفاء حقه كما لو كان سماناً لأنه الحياض فما إذا كان شئ من الناقصة والمازالم يكن شئ من بهاء فالدية كما إذا لم يكن للقاتل
يد أصلاً ولا يفتي فيه إشارة إلى أنه يقتضيه فما إذا كان نظيرة سوداً لأنه لا يوجب نقصاً في البطش كما في الذخيرة ولا لأنه لا يخرج إذا كان النقصان
في يمينه عليه بل فيه الحكومة ولو سقطت الجنبية قبل اختيار الجنب عليه وقطعت ظلمها فلا شئ له كما في الدية لو كانت الشجيرة عيب
وتشمل ما بين قرني أي جاني رأس المشجوع بان كانت بين الأذنين لا يستوجب بين فقر الشجاج وكذا الحكم في الحكم في الحكم
لتعذر الاستيفاء وعلى هذا الشبهة بين المجتهدين والتقهاء وفي ذكره بين تنبيه على أن التخيير ثبت في غيرهما فالرجل كاليد فيما ذكرنا ولا
الافت فان كان أصغر أو أصاب شئ لا يجزئ الرج بظلمه الحياض كما لو كان أذن صغيرة أو مشقوقة ولو فقي عيبه وفي بعضها بيان كراهة
الافتقار أن يأخذ الدية كما في الذخيرة وإن سقطت سنة المتوكة بالوكز ولو بعد ثلثة أيام ففيه الحكومة ولا يحمل على التوكة لأن
لأن لو كره آخر السببين على ما قال شيخنا كما في المنية وهذا لا يخلو عن الأشعار بالخلات وليسقط القود ولا يجب للولي شئ من
التركة بموت القاتل لغوات محله وليسقط بعقود من الأولاد ولسبب صلح على أن توطيناً أو طلاقاً لأن القود حقه فله
الاستقاط والتواضع مطلقاً عنه أن يصلح على أكثر من دية باطل فيه رمزاً أنه لو عفى عن نصف القصاص لم ينقلب
مالم يسقط الكل كما في المنية وإلى أنه لو أخذ عن القاتل ألف درهم على أنه يعفو عنه لو مال إلى الليل فمعه صلب جائز لأن القود
يلغوي ذلك إلى أن القاتل أن يرأى القصاص لأنه لم يسير أعز نظم والعذر أن ياتى وإلى أن العفو يكون أفضل من الصلح
كما يكون أفضل من القتل الكل في الظهيرة وهذا كله في العهد وما في الخطار فالصلح على أكثر من دية باطل لأن دية امرئ
فالزيادة ربوا وأعلم أنه لو كانت القتيلة جماعة فعفى الولي عن أحد منهم أو صلح لم يكمل القصاص غير كما في جواب الفقهاء وغيره
في قاضين أو غير ذلك فقصاصة للبياني أي بغير العاني والمصلح من الأولاد حصته من الدية في ثلث سنين لا نقلت القود
مما حيث تعذر استيفاءه بالعفو بصلح والطلاقة شعره لو قتله الباقي لكان له حصته من الدية وإن جيب عليه القصاص هذا إذا لم
بالعفو بصلح وحريته ومقتول الأفعلى الباقي القاتل نصف الدية من الدية القود المشبهة كما في شرح الطحاوي يقتل جميع القود
أي يقتلهم الفرد بالصلح لو رددوا الأثر في ذلك فيه أشعاراً بشرط الرجح الصلح له بوق الرجح من الكل حتى يكون الكل قائلاً على
فلو أعانوه عليه بنحو الامساك والاختليس عليهم القود كما في الزايد أي فيه مزالى أنه لو اشترك بجلان في قتل رجل أحدهما بصلح
الآخر سجد بعد عداو جب دية عليهما مناصفة كما في قاضين الأولي أن يعرف الجمع بلام العهد فانه قتل فرداً جمع واحد منهم
أبوه أو مجنون ليس عليهم القود صلاً كما في جواب الفقهاء وغيره بالعكس بالقتل فرداً فانه يقتل بجمع على الكفاية بل لا روم له
لأن الزهوق لا يخفى فصيير الكل أخذاً بجمعة فان حضر في هذه الصورة وحده قتل له أي لاجل ذلك إلى بلا حصته الآخر
سقط حق الباقيين لغوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان سبيداً لا يقطع يد رجلين فطعا يد رجل لعدم الثمالة لأن كل طاع
بعضاً لا يفعله نصف الدية لأنه دية واحدة وفيه أشعاراً بأنه يقطع يدين لغيره أن هذا النصف الدية الضاد وقطع يده من مائة
نصف الدية لقوت المحل كما في المنية وليا وعبد ومجور أو قرقود يقتل عدلاً غير متم وفيه أشعاراً بأنه لو أقر خطاً لم يجز ولو أقر

لانه ان اقر بالدية على العاقلة ومن حيا سماعا الى رجل فقد استسم منه رجل آخر فاما ليقص الراجح للماول من الطهر
 لانه عمد وعلى عاقلة الدية للثاني لانه خطا ولفعل تبيد وتبعد الاثر فاذا ارسل بها نسبي ميا واذا فرق الجلد فخر ما واذا فرق
 فكل واحد امانات منه قتلا واذا انفذ السهم في غير المرمى اليه صار بمنزلة فعل خرمه خطي فيه كما في الكفاي ومن قطع يده بالضم
 او شح راسه او جرح فعنفى عن قطع او حجة او حجة اى قال عفو عن ذلك لم يقسم مع ما يحدث منه ولم يقبل عن جانيه
 فمات العاني منه اى من جهة قطع ضمن قاطعه اى جرحه ودينه في كل اركان العفو عن القطع عفو عن مجرته ودينه في العفو
 واما في الخطا فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوى فمن ظن ان هذا على القاطع فقد اخطا ولو عفى من بعض عن الجناية
 الواتر عمد الاخطا سواء ذكر مع حادث عنها او لم يذكر او عن القطع كذلك والبراءة وما يحدث من لسلته منه اى لقطع
 ثم مات منه فهو عفو لمحبي عليه عفو عن موجب قتل النفس فسقط القود لان كلا منهما شامل للمقتصر والسارى ثم فصل بال
 فقتل فاما الخطا العفو في الخطا يعتبر من ثلث ماله اى مال العاني لتعلق حق الوتره فان خرج من الثلث والا على العاقلة
 ثلثا الدية كما في شرح الطحاوى فمن ظن ان هذا على القاطع فقد اخطا وقطعا وفيه اشعار بان العفو الصحيح لم يعتبر من ثلث والحمد لله
 اى العفو في العمد يعتبر من كل ما يتعلق بالعاني في الجملة من ثلث هو الدية لانه لم يتعلق حق الوتره به وانما تعرض له لموجب القود
 الساقط بالعفو الدال عليه اجماله ومخالفة وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد القطع بما يحدث منه وجب الدية في
 القتال عنده ولما عندهما فانه عفو عن الدية فلا شئ عليه كما في شرح الطحاوى فسقط ما ظن ان لموجب وليس بالخطا ولا
 بانه من كل المال والقود ثبت بدراى اى ابدأ بطريق الخلافة للوثره اى كل اخذ منهم فاقم الكل مقام الموت في ابتداء
 وقوع ملك القود لهم لان شرعية القود تقتضى صدورهم والميت ليس بل الا لا ثبت القود للوثره اى بطريق الوتره
 بان ثبت للموت ابتداء ثم انتقل اليهم هذا عنده خلافا لما لان القود يجب من اعم نفس المقتول فيكون حيا كالعوض فلا يصير
 حصصا عن المقتبة اى قاتما ساقط في اثبات حقه لا وكالة وبما عنده خلافا لما على اذكري من الاصلين فلو اقام احد الاثنين
 حجة لقبيل ابيه اجد عدا اخا بيا اخوه حال فخص ذلك لا يعيد اى اى حجة عنده خلافا لما والا وافية اشارة الى ان قبيل
 حجة المحاضر الا انه لم يقبل الاحتمال العفو عنه لكنه يحسب لا يتهم والى انه لا يقبله بالقيد والم يحضر الغائب لا يقصود من نقصان
 والمحاضر لا يمكن منه بالاجماع كما في الكفاي وغيره وفي الخطا من قتل بيه وفي الدين لا يبر على آخره اقام المحاضر حجة على
 لا يعيد بالغائب واحضر لان المال ثبت للوثره اى اى حجة عنده وفيه ايماء الى انه اعمى كل الدين اقام الحجة على كل قضي ايقار
 بطله الى انه انما القاضي للمحاضر والغائب فلو ثبت قدر يقبضه منه اذ كان القاضي متعديا واحدا والحجة انما حصل للدين في اقام
 الحجة للعقار اختلافا وان كان لا يصح ان لا يعيد كما في العمدى والعبرة في حق الضمان بجمال لرمى لا الوصول
 لانه ليس باختياره ولم يصير جانيا الا بالرمى فيجب لدية عنده على من رمى ولو خطا بهما مسلما الى سلم فارتد اسلام
 فوصل السهم اليه فمات لا يقتل مسلما الا كافرا وانما سقط القود لثبته اعتبار الوصول لم يجب الدية عنده لان الدية سقطت

ويجب القيمة عند الشئ على من إلى عبد خطا فاعتق فوصل واما عند محمد ففضل ما بين قيمة مرسيا إلى غير مرسيا كما في الهند
وذكر في الكراي ان صفة الحمل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد في كل دراهم فذل محرم فوصل الحمل انما يتم على الوصول شعار عاين النعم

كتاب الديات

عقب الجنايات لكونها موجبة للديات في الجملة فهي اجزية لما جمع دية مخذوفة الفاعل كالمادة مصدر وقاتل المفعول على ما عليه
المال الذي هو بدل النفس ثم قيل النفس تلك الدية وقد تطلق على بدل دون النفس من الاطراف من الارش وقد تطلق
الارش على بدل النفس حكومة العدل وانما جمعت اشارة الى توعها ثم عدل عن الاشارة الى الدية الى المعنى المصدر الذي
في الفن عند ما يؤخذ من الجاني في شبه العمد والخطا والجاري مجراه من المال فقال الدية عنه واحدة من اثنته من الدية
ويقال اي مثقال مضروب ومن الفضة عشرة الاف درهم بوزن سبعة ومن الابل مائة وعندها في رواية عند حصة
من ثمنه مائة مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل من البقر والحملان تان فائدة الخلاف انه لو صالح على اكثر من تان حلة لم يحز عند
وجاز عنده لانه صالح على اليس جرس الدية وقد روي الصحيح ما ذهب اليه بوجاهة ثم كما في المضمرات وفيه رمز الى انه متعين احد
منها بالاضارة او القضاة وقال شيخ الاسلام ان التمين في القاتل وعلى الاول عمل القضاة والى ان كل الانواع اصول
كما قال ابو بكر الرازي وهذا طاهر بذهب صحابنا وعند النجاشي الاصل هو الاصل فلا يصار الى غير ما مع القدرة الا برضا ولي
وعند العجز لقيته بالدانية او الدراهم باعتبار قيمة الابل ان ادوت على الالف او العشرة وعنده الاولين لا يلزم الزيادة ثم الاصل
لا يجب من من احد بل من هاتين مختلفتين كما ياتي اما الغنم فيجب ان يكون قيمته كل خمسة دراهم وعن حصة حصة من قضلي بيا كان كل ثمانية
الضان المعروف قال محمد الثنيان من المعروف المذبح من الضان كالا صيحة واما البقر والحمل فقيمة كل كونه من سبعة مائة كما في المحيط
والحمة الزاد وروى قيل في زماننا بدل الحمة قميص وسراويل الاول المختار كما في النهاية وهذه هي الدية من الابل في شبه العمد
كما مر اربع اى اربعة اصناف خمس وعشرون من نبت مخاض مائة على كل واحد وكذا لك من نبت لبون مائة على كل واحد
ومن حقة مائة على ثلثة احوال فخذ حقة مائة على اربعة احوال وهي الدية في الشبه من الابل ارباعا الدية المعظمة ويقال المنة
الواجبة من حيث ان ولد له وفلا زاد على مائة وتغلط في نوع واحد وهو الابل دون الاولين فذكر عند الشئين اما عند محمد فمخاض
وثلاثون جذعة وثلاثون حقة واربون ثنية كلها خلقه لفتح المهر المعجزة وكلام حاصل من النوق والدية في الخطا ما يجري مجراه
منها اى الاصل المذكورة عشر من من كل من نبت مخاض مائة على كل واحد حقة وخذ حقة وخذ حقة ومن من مخاض فاني اخفت فاني اخف
اليق وكلفا رهما اى كلفا شبه العمد والخطا وانما عدل عن الم العمد الاضافة ونفا لنوع اختلاف الكفارين على ان كفاة ثمن
اختلاف كما عتق رقبة اى عتاق رقبة كاملة وفيه اشارة الى ان لا يتحقق يجب ان يكون الم الاطراف من العمد واللسان على الرجل غير ما
يكفي الرضخ لاثنين كما ياتي التبريح به مائة لا كفاة بخلاف سائر الكفارات فان عجز عن ذلك قت الادارة الواجب صيام شهرين
من الليل والاشارة لثنا بعين فلو افطروها وجعل عليه الاستيناف وفي الاكفارة شعارا بانه لا يجوز فيه الاطعام بخلاف غيره من الكفارات وفتح

عن الكفاية يخضع سالم الاطراف مسلم بالتبعية ولذا لم يكتف بالاسابق وانشا اليقنال احد الويسم لا يصح الخمين الذي في
 لانه لم يخل تحت الرقية المطلقة ثم اشار الى تفاوتية الرجل والرفق والامرأة نصف بالرجل في دية النفس المحرورة
 ضياعا وما دونها في اربش ما دون النفس كما ياتي للامرأة نصف المراتب خمسة آلاف وفي قطع يد الاثان خمسة آلاف وهذا اذا كان
 دية مقدرة واما اذ لم يكن مثل ما فيه الحكومة فمنهم من قال انها كال مقدرة وقال بعضهم انه يسوي بينهما عند اصحابنا كما في الظهيرية والاشهر
 للانشي والذكر لم يرد الخمين الذي دية خمسة آلاف ذكر كان او انثى فانه شتمني لما ياتي والذمي والساكن جلا او امرأة كالمسلم
 في دية النفس ما دونها فانها على عاقلة ان كانت الاغلي الجاني لانه كالمسلم في المعاملات كما في الكراي ثم فصل دية ما دون النفس
 فقال قضى اكلات الالف كالا وبعضا قيل في الاربعة مائة عدل على الصحيح كما اذا جنى على الالف وصار بحيث لا ينفس من بل
 منج واطلاقه لا يخلو عن شيء فانه لو قطع المارن ثم بقية الالف فان كان قبل اربعة دية واحدة وان كان بعده فمضى المارن دية وفي الباقي
 الحكومة كما في الظهيرية والحشفة كلها وبعضها لانها اصل منفعة الابل والالف لعقل بالسر على الراس نفوت الادراك فان لعقل فوضو
 الانسان عوقب لاسود الدماغ كالغيتلة والذيت كما في الكراي واحدا في الحواسل لطاهرة من السمع والبصر والشم والذوق
 وعن محمد بن ابي شمس الحكومة ويعرف لغتها بصدق الجاني او كولا لا يطالب مع العقلة وتغير لكية والطعام الشيء الرواها لم تعرض لبيانها
 لان في ثبوتها كما في الكلام واللسان كله وبعضه ان يمنع لالان ادراك الحروف اي حروف المعجمة فان حكم بالاكثرة فالحكومة
 وقيل تقسيم على عدد الحروف فما حكم به منها حظ من الدية بحسبه موار كان نصفا او لبا وغيره وهو الاصح وقيل تقسيم على حروف اللسان
 الالف ولها والذوق والحجم والدال والراء والسين الصاد والظاين اللام الهون فان حكم بالنصف فقط سقط نصف الدية
 ومن عليه هو الصحيح كما في الكراي والالف اليجية الملق ولتفت خطا ربان لينة مسباح الدم ثم نظيره غير مسباح الدم وهذا الفصل
 شعرا فان كان كسوا بعضهم الكاف وتماما في الحكومة الا اذا كان على دية شعرات يسيرة فانه لا شيء فيه هذا اذا اجل سنته ولم يمت فانت
 بعضنا في الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعارا بانه لو حلق شاربه لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كما في الكافي وسعر الراس للذكر
 والاذن الميت فلو قطع صغيرا لم يجب في الحال محمد بن ابي شمس الا انه لو دكب في نظيره ولم يخار عند الطحا وفي الحكومة كما في الهنية لم يتدارك
 نقص لحلق المعجمة وشعره الكسفي الكافي وغيره ان يتكوفيه العمد لخطا اذا فرق في شيء من الشعور الاضافة شعر الابل لم يمت شيء يقطع شعرا
 والسائق كما في النظرية كل دية من احد من انواع الثلاثة لالان من منفعة او الجبال لذي الالف كالات النفس لانه كما يجب كل دية
 في اكلات اثنين مما كان في البدن ثمان كالحاجين والعينين الشفتين اللسانين الازنين والجلين الاثنين والاشمين الاثنين
 ويستثنى منها دية الرجل وحلها بها فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية ليكون من الاولى ولم يوجد في الظاهر ان في اكلات ثمانية
 عمد اقصاصا كما في الظهيرية وفي احد ما ابي الاثنين نصفها ابي الدية وكما في شفا العنسين لا تجميع شعرا فيضم بحرف اعطي
 من الجفون ما عليه من الشعر وهو لهدج زان او جازا فان قطع كل دية كما في قطع الجفن مع الاضام كما في الملية وفي احد ما ابي شمس
 او جازا لبعها فانما دية وفي كل اصبع من اصابع اليد والرجل عشرة با ابي لتيقان في جميع الاصابع دية كالمية ثم كل عليها عشارا وفي كل اصبع

غير الالهام لثمة اشي ثلث اشتر وقية اي في فصل الالهام نصفه اي نصف اشتر لانه ليقوم كل اصبح على مفصل فان ثلثا كما في غير الالهام ثلث
كان اثنين كما الالهام فصف كما وجب نصف اشتر في كل سن لم نيت فان كان المحبني عليه فصف اشتر فيه وان كان وحده
عشر وفيه فان نزع جميع الانسان في الاصل ثلثان ثلثون خطا فعليه ثمة ثلثة اقسام تية هي سبعة عشر الفاس لدر اجم وان
ثلثون فدية ونصف تية هي خمسة عشر الفادان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمسة تية هي اربعة عشر الفادان ثمة ثلثة اقسام لدر اجم وان
او قهر واسود وجب لاش كذا ان اصغر على الحمار وبلان المبيض والافان لم يرفلاشي فيه والافية لاش لكل في الخزانة واعلم ان الناس
من فواجد رتبة فيكون ساءة ستا وثلاثين كما في الرضوي وغيره وان سنان الكوي ثمانية وعشرون كما قال ابو حنيفة رحم وهذا يعرف بها
في النهاية وكل عضو كالعين اليد وسبب نفخة كالوتية والبطش لضرب ونحوه كادخال نورة في العين فنفخة تية الكالته ولا
في شجرة من الشجرات بالكلية الشجرة بالفتح وقدرت الالاف الموضوعة الباقية لاشتر كالفصاد المعجزة وهي شجرة الجلبة التي من اللحم والعظم ونحو
العظم كما في الذخيرة محمد الحق المثلثة بانها السكين في العظم فانها لقاد وفيها اي الموضوعة خطا نصف عشر الدية والمثبات
ان يكون المشجرات غير اصلع والافية المحكوت لان جلده نقصت نية من غيره كما في الذخيرة في الهاشمية وهي شجرة كالفصاد من اللحم
وهو كشرشي او عظم عشرها اي الدية سوار كان اصلع او غيره وفي المنتقى انه لو كان اصلع ففيه ارش ون ارش الهاشمية وانما لم
بالخطا كما في التي بعد بالان كل شجرة لا قود فيها فالعود الخطا فيه سوار كما في الذخيرة والمنقاة من القليل لفتح كشرشي في شجرة
منه العظم كما في الطهيرة او يحول العظم من موضع الى موضع كما في الذخيرة او يحول العظم كالنقل وهو انصفي كما في النهاية عشرها
اي عشر الدية ونصف عشر الدية لفت وخمسة تية ورم مثلا والامته بالمد وهي شجرة تفصل الى ام الدماغ اجلد كد تحت العظم فم
الدماغ كما في النظيرة وانما لم يذكر الدائمة بالمعجزة وهي شجرة تفصل الى الدماغ لان بها ملك النفس عادة فهي قتل لاشية كما في البداية كشرشي
ابي يوسف م فيها ثلثة الدية كما في الضمات والجالفة وهي شجرة تفصل الى الجوف والقعر والارد جالفة الراس فان حكم جالفة غيره
ثلثا اي ثلث الدية وفي جالفة لفتت الى الجانب لاش ثلثا اي ثلث الدية ثم شرع في اول الشجرات وبين متبة كالسابق
والحاجة بالمملات والمداومة وهي شجرة تحصر لجلد اي شقة بلا اخرج شئ منه كما في فاضيلان قال الطحاوي لا يدعية كما في الذخيرة
والدائمة والدائمة فالدائمة بالهامة شجرة يظلم الدم بالسيولة والدائمة بالسيولة كما في الدائمة والكافي واكثر المتداولات في الذخيرة
الدائمة على ما ذكره الطحاوي شجرة يظلم الدم على ما ذكره شيخ الاسلام بالسيولة اكثر ما يكون في الدائمة من سبلان فالدائمة على ما ذكره
ما يدعى الجلبة سوار كان سبلان او غير سائل على ما ذكره الطحاوي ما يدعى ولا يسيولة في الطهيرة بي ما يدعى من غير ان يسيولة وهو
والدائمة بالسيولة كد مع العين والباقعة بالفصاد المعجزة والعين المعجزة هي شجرة يقطع قليل اللحم وقيل لقطع الجلبة كما في الاختيار
والمثبات حمة وهي شجرة يقطع اكثر اللحم بالها جلبة فتيق بين اللحم والعظم والسحاق بكسر السين المعجزة وسكون اليم وبها شجرة يقطع الجلبة
وفي الاصل سم تلك الجلبة كما في النظيرة حكومتها عدل بالاضافة اي حكم مقوم ما قومه من قدر التفاوت او عمو كما ياتي وقد
في الجنيات وجر جالفة للسابق ثم اشار الى تفسير الحكومة فقال فيقوم عمدا اي يفرض المقوم كون المحبني عليه عبد بالان لا ترا

صحيحاً ثم لقيوم معه اى مع هذا الاشرا مشجوا وغيره من نقصان فقدر مقدار التفاوت بين اثنين هو العدر
 اى اى الحكومة فان قوم بغير الاشرا الف ومئة مائة يكون قدر التفاوت عشرة الاف هو مائة وستم فلو خذ من الجاني عشرة الدية وهو
 وستم وسم اى بما ذكره ماموسى عنها وقال الطحاوى مشايخ بلخ واختاره المجلد فى الفتى كما فى الكافى وغيره الا ان لكل
 ضعفه انه يودى الى ان يجب هذه الشجاعة فوق الموضوعة اكثر من موجب لموضوعة ان كان نقصان قيمتها اكثر من نصف
 عشرة الدية فالصحيح ان ينظر كم مقدار هذه الشجاعة من الموضوعة فان كان نصفاً فنصف ارش الموضوعة وكذا ان كان اقل او اكثر
 لا ثابت فى الموضوعة فغير الثابت الى ثابت وقال لصدور الشهيد لفتى به ان كان الشجاعة على الراس بالاولى ان كانت
 على غيره كما فى نظيرته والاصح انها ما يراعى مشورة اهل البصرة لانه اعم كما فى المضرات وقيل انها قدر ما يحتاج اليه من النفقة
 الى ان يراعى قبل نظر الى ارش ذلك العضو كماله الى ما نقصه ملك لجرادة فيجب بذلك قدر من ارش ذلك العضو وهذا
 كله اذا بقي لجرادة اثره والا فغند بها لاشئ عليه وعند محمد لم يلزم قدر ما انفق الى ان يبرأ وعن ابو يوسف رحم حكومة العدل
 فى الالم وتامه فى الذخيرة والمشهور انه عز فى كل جرادة برعت كما فى التمراشى ويجب عند الطرفين فى اصابع
 نصف الساعد وهو ما بين المرفق والكف نصف دية الاصابع لانها كدية حكومة عدل نصف الساعد وعند ابو
 الساعد تابع للاصابع وفيها الدية وفيه اشارة الى ان اصابع رجل مع نصف الساق دية وحكومة وهذا على ذلك فكل
 والى ان الاصابع مع نصف العضد الفخذ على هذا الخلاف والصحيح قولهما كما فى الذخيرة والكف تابع للاصابع ومفصلهما
 قطع الكف مع كل الاصابع او بعضها مفصل وحسب لارش لاشئ فى الكف عنده وهو صحيح واما عندهما فذلك ان كان
 مع الكف ثلثة اصابع فصاعداً واما اذا كان مع اصبعان واصبع او مفصل فنظر الى ارش الكف وهو الحكومة وارش الاصبع
 فالواجب الاكثر منها كما فى الذخيرة والعبرة للاصابع تفسير للسابق مع التنبية على ان الحكم لم يتغير بكل الاصابع او بعضها
 اللام يروى الجنس من البطن انه تأكيد للسابق فان الواو يابى عنه كما بين فى المعانى وكذا ان الواو احسن لانه العلم حكم الا
 حينئذ وفى اصبع ليدار رجل زائدة قطعت عمداً او خطأ ولولم يقطع مثلاً وعين صبي لسانه وذكره حكومتهم عدل
 لو لم يعلم الصحة اى صوته هذه الثلاثة بما دل من ليس على نظره اى الصبي وكلامه بكونه طفلاً على كلمة وجر
 ذكره للبول فلا يثنى بان اصل هو الصحة وفيه اشارة الى ان الصبي فى غير اذكار من الف اليد الرجل غير كالبالغ فى
 بالعمل والدية بالخطأ وان كان علم الصحة به وجب كمال الارش الى انه لو استهلكه الدية وقال محمد رحمان فيه الحكومة
 كما فى الذخيرة ولا يتاوهج للمجننى عليه فى الطرف الا بعد بيرة لانه بما ليس الى النفس فما لم يستقر على شئ بالبر او الملك
 لم يدان اى جنابة فيرتب عليه الحكم الاصل فى كل الجنائيات عمداً او خطأ ان يشأ فلا فعل فصلاً بواقتضيه او بخلاف
 فى الكفاى وغيره وعمد الصبي المجنون المعتول السكران والذخيرة عليه طائفة الحكم فوجب الجلب فى العالين فيه اشعاراً به
 العقل قتل هذا اذا كان المجنون غير مطبق والافسقط القود كما ذكر شيخ الاسلام عنها انه لا قتل مطلقاً لا اذ قضى عليه نفوذ

انه لو جن قبل الدفن الى ولي القتل لم يقتل كما لو عتد بعد القتل فيه الذينة في مال كفا في الطهيرة وعلى العاقلة اعلى قلتها بالذينة
 في المالمين وفيه اشعار بانها لم يجب في مالها وفي شرح الطحاوي ان الجنابة ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذا ان كانت
 في طرف الحرة الذينة بلغت نصف عشر الذينة فصاعدا واما اذا كانت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها او خمسها في الرجل مائة
 وخمسون في المرأة ففي مالها حالها بلا وجوب كفارة وبلا حرمان ارث الا ان الاول عقوبة والثاني امر او ترهيبا وليس
 فلابق بهم ويجرم المرتد عن ميراث ابيه لاختلاف الدينين لا خوار للردة ومن ضرب ولوزو بالطن امرأة ولوزوجه يحجب
 بالتسعين خمس مائة درهم حقيقته او حكيمته كما اذا كانت فرسا او امته او عبدا قيمته لكافي ادى اجر على القبول انما سميت به
 اول مقادير الديات وغرة الشئ اوله كفا في الطهيرة وفيه اشعار بان لا يجب الكفارة كفا في الذينة وفي رواية تجب كفا في العياد
 والا فضل ان كفى ويستغفر لانه ترك محظورا كفا في العاقلة اي على عاقلة الضارب عليه في رواية عليه كفا
 ان القتل المرأة ولما عتد انكر او مونشا ولا يستوى في الميت المذكور الموت كفا في آية لم الارض الميتة وفيه اشعار
 بانها لو اقلت ميتين واكثر وجب غرة في كل كفا في الذينة والكلام يشير انه اريد بالميت الحر ان كانت امر حرة او امته
 عقلت من سيدا او من المغرور وهو حر القيمة فان حرية الجنين شرط لوجوب غرة كفا في العاقلة ويجب دية كاملة ان
 اقلت حيا فمات لان الضارب قاتل له شبهة عمد وفيه ايماء الى انه يجب الكفارة فيه كفا في شرح الطحاوي وغيره والى انه لو
 حيا منقطع اليد كان فيه نصف الذينة على العاقلة كفا في الذينة ثم شرع فيما اذا ماتت الام فقال وغرة للجنين ودية
 هي خمسة آلاف درهم لانه ان القتل لام ميتا فماتت الام بالضرب ودية الام فقط لا غرة الجنين ان لم يمت
 الام فالقت بعد الموت ميتا لاحتمال ان يكون موته بالاختناق في الرحم بعد الموت وديتان ان ماتت الام فماتت
 فماتت الحي لانه قتل نفسين وترث الحي من تبه الام لانه مات بعدا وفيه اشعار بان لو اقلت حيا فماتت الام وجب
 وديتان الام ترث من تبه الحي كفا في شرح الطحاوي وما يجب في الجنين من لعنة او الذينة وهو بالفتح الولد في البطن
 من جن استر فهو وارث لانه بدل نفسه سوى ضاربه اي غير ضارب الجنين فهو مستحق منقطع لانه ليس بوارث فانه قال
 لودعه اشير في الجنابات غير بان لم يجب الكفارة عليه فلا عليه ترك التصريح كفا في جنين لا امته اي في جنين مأكول
 القيمة الامته ميتا بالضرب فالامانة للعبد النصف عشر قيمته بهذا المكان على لونه وبهيته فرض حيا في الذكر اي وقت كونه
 او عشر قيمته في الانثى لان قيمته المذكور في العادة اكثر من قيمة الانثى وان تساوا في السن الجمال من يوسف ثم لا شئ
 عليه الا ان القتل لولادة الامته فانه لغير النقصان حينئذ وفيه اشارة الى ان الجنين على نصاب حاله والى انه اذا اكمل الجنين
 على كونه ذكر او انثى فلا شئ عليه كما اذا انفق بالراس لانه انما يجب القيمة اذا انفق فيه الروح ولا ينبغي من غير الراس كفا في الذينة واعلم
 ان المقبر في الجنين حال الضرب حتى انه اذا اعتقه مولاه بعد الضرب ثم القى حيا لم يجب له القيمة كفا في العاقلة وما استبان
 من الجنين بعض حلقه كالنظر والشعر كالساق فقد وجب غرة وفيه ايماء الى ان مقتضى الدم وفيه اشعار بان

بعض الخلق شرط الاحكام المذكورة فلا يجب شي بالقاء جارية الزيار او دكا في المدينة لكنه يشك في ما ذكر في العماد ان المعبر في
 جنين لامة معرفة الذكورة والانوثة وضمن العرق بالنسب عاقلة امرأة كما في الزايدات او المرأة نفسها كما في المتن في بناء عماد
 ان عاقلة للجم الاول المختار الا ان لم يكن لها عاقلة فانما عليها في سنة كما في العمادى سقطت جنينا ميتا فلا يجب باسقاطها
 فيه الروح ولم يستحسن بعض خلقه فانه حينئذ يكون لطفه او ضنعه او علقته ودمتها مقدرة بمائة وعشرين يوما فان كان كل منها الروح
 يوما على ما قال بعض المشايخ وقال علي بن موسى ان سقطه مكره لان المار الواقع في الرحم بالنفخ فيه كما في الذخيرة عجا ابدوا
 فلو ثبت للتدوى شي لا يجب سقوطه لم يجب شي من اقرة الا في رواية ولا من الكفارة الا في رواية وورثت الا في رواية كما في العماد اول كثر
 بالطن او الحمل الثقيل ومعالجته الفرج او غيره بلا قصد لاسقاطه لا يجب شي منها بل اذن هما فان كان مع الاول لم يضر العنزة الا انما لم يعلم عليها سقطا

فصل من حدث في طريق العامة اى طريق للعامة نافذة واقعة في الامصار والقرى وان بطريق في المفاوز والصحارى
 لانها لا يمكن العدل عنها كما في الزايدات في سياتي الخفاف طريق العامة لا يحصى قومه واما تركه للمروم قوم نبوا وارض غير مملوكة في مائة
 على تلك العامة فذا من شايخ الاسلام الاول مختار الامام المحمود كما في العمادى كذا في اى مستراحا او منيرة ايا اى كثر في المفاوز
 ما من خشب او غيره وان لم ينقل عنه وعن ابن ابي ابي اسلم بن زبيل لما روى سأل قيل هو فارسي سعاد بل لما فرغ من اتمه فذا
 وانكر ابن السكيت ترك العنزة اصلا كما قال الموطر في الاولى تركه اعتمادا على ما تجمله العباد ورجعنا انهم لم يجمعوا كون الارض مملوكة
 والنون هو خيل قيل معناه البرج قيل الميزان قيل جنة يخرج من الحائط للبناء عليه كما في الغرب او دكا ناعك او فاس سمرقند
 وسعه ذلك اى جاز لا لاجداث فان الجاز غير مضيق كما قال الموطر في ان لم يضر بالناس فان ضربهم لم يضر
 في النهاية وفيما ذكر ايام الى انه يحل له ذلك يحل له الانتفاع بها وان منع عنه كما في الكفا في وقال الطحاوى انه لو منع عنه
 لا يباح له الاجداث ويأثم بالانتفاع وان ترك كما في الذخيرة والغرس الجلبوس للبع على هذا التفصيل كما في التمر تاشي وكل من
 احاد الناس كما في الذخيرة او من ارذاهم وضعفهم كما في النهاية لكن فيه فتنة او من وساطهم ولو كذا كما في الكفا في لقضه اى الطال
 ذلك لمحدث بعد الاتمام وكذا قبله كما هو منه به هو الصحيح وقال محمد بن محمد له منع الاجداث لا للقض قال ابو يوسف لم يسل منهم
 ولقض عن محمد بن ان خير العبيد الصبيان نقضه وان لم يضرهم وقال ابو القاسم الصغارة نقضه اذ لم يكن له مثل ذلك لمحدث
 والا فتنة حيث لم يضر بنفسه فلا يفتن الى خصومه وهذا اذا علم احدا به واما اذا لم يعلم فقد جعل حديثا حتى كان امام نقضه عن
 انه ينقض ان ضربهم وهذا اذا احدث نفسه فان احدث للمسلمين كما اذا بنى مسجد في بعض الطريق ولم يضرهم لا يقض كما في العماد
 ومن احدث في طريق الخاصة غير ما قد ذكر في الطريق وبى ما يحصى قومه واما تركه للمروم قوم نبوا وارض من شايخهم كما في
 لا يسهل احدث ذلك بل اذن الشكر كما سوا كان ضربهم لم لا لانه ملكه فلو احدثه كان لكل نقضه وهذا اذا علم احدا به ولا نقض
 قديا حتى لا يكون لاحد نقضه كما في العمادى وضمن عاقلة اى لمحدث وية من بات بسقوطها اى بسقوطها حتى لا يضرها
 يستعمل في الطريق كما في الذخيرة لكن في المدة وغيرها بطرف الخارج من الميزان ضمن لانه يستعمل اما اذا اصابه بخل فلا يضر كما اذا اصابه الطرفان

المؤمنين انصف سوار علم ان طرف اصابعه ولم يعلم وفيه اشعار بان وجه بلا موت فان بلغ ارشه ارش لموضع فو على عاتقه
وان لم يبلغ فعليه في الاكتفاء اشعار بان لا يجب الكفاية ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة كما ضمن لعاقلة الدية لو صوم
احد حجر اشأخاني الطريق او حفر سبيل في الطريق اى طريق العامة او الخاصة فمكلف به اى السقوط لنفسه آدمى لانه
ستعنى ذلك فيه ايمار الى انه لو وضع حجر في الطريق او المتاع او الخشب او ربط الدابة او الفى التراب او قعد للاستراحة او لم يمش
او رثس الماء ضمن في كل ما هذا اذ لم يعلم المار بالرش بان كان عيى وليلا فان علم لم يضمن قيل هذا وارث جميع الطريق فلو رثس
البعض لم يضمن والى انه لو انتقع بملكه ولو بوجه لم يضمن كالتقاء الثلج او الطين او الحطب او ربط الدابة او القعود في مكان
داره ولو في غير النافذ لكن لو بنى فيه احد من البلدة او حفر سبيل للمار او نصب دربا على راسه ضمن ان اجمع على ذلك
المه كلهم لان للعامة فيه نوع حق فان لم يملح ان يخلوه عند الزحام حتى يخف الكل في الذخيرة والى انه لو حفر في سفارة في غير طريق
لم يضمن انه غير متعود اما لو حفر في طريق المفازة فحق شرح صدر الاسلام انه لم يضمن في المبسوطة انه ضمن ولو لو حفر في سفارة
القرى ضمن كما اشير اليه في السنية ولو بنى قنطرة في نهو لم يضمن ان بنى في نهو العامة وتعمد شئ عليه ضمن الا فلا كما في الكرا في نهو
انه انما ضمن في حفر السبيل ووضع الحجر اذ التعميد الواقع المرو كما قال الكرا لا يضمن لعاقلة ان مات الواقع فيها جوعا او عطشا
باج طبعه او حملا ولو بسبب نبعث القوة عن السبيل كما في النهاية وهذا عند ابو سعيد لم يضمن بانعم لا غير وعن محمد
ضمن بالكل على هذا اذا اضر جلا او دخله بتياد سد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا او فتوى على قول ابى حنيفة رحمه الله
في الخلاصة وان تلفت به اذنك من احوال الكنيف والجصن الدكان وضع الحجر وحفر السبيل في الطريق بهيئة ضمن
ذلك المحدث الواضع والحق هو تأكيد العاقلة فان صانعهم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط التقصص الضامين قال ان
لم يدين به اذنك من الاحداث واخويه الامام السلطان ذلك لانه غير متعدي حينئذ فان لم يلقه عامة على الطريق اذ بناه
عن العامة فكان كمن فعله في ملكه قال مشائخنا انما جاز له الاذن اذ لم يضر العامة بان كان الطريق واسعا اما اذا كان ضيقا فمكلف
كما في الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بنى في طريق اسوق باذن الامام كان مثل البناء باذن المالك فاني اسوق الكوفة والماء في بلاد
فالسوق لاصحاب الحوانيت فلا يكون لادنه فائدة وقيل لان يتقيم اذ ان كان فيه طريق نافذ لان الطريق اذا كان نافذ يكون
في ذلك لى سلطان كما في خزنة المفتين لما انجز الكلام الى القتل تسببا ذكر الحائط المائل ان كان جادا لا يفتأ بازركت فقال
بتدريجت ربحه ما تاتي من ضمن ورجب الحائط اى المالك جد ارحمى او حكمى كالموقف والقيم وصورة انه اذا مال حائط الموقف
من نحو السبيل او الدار فطلب عن احد بهان لم يقضه حتى تلفت نفس من عاقلة الموقف كما في الزخانة وغيره مال عما هو اصله من
وغيره مما يشتمل المنصوع والوا الى طريق العامة او الخاصة فموجب قبل الاكتفاء كقول وطلب بالفتح فمقتضى او اصله
وصورة الطلب ان يقول انه مائل او منحرف فانقصه وفي ضمير الحائط المائل يار الى انه لا يصح الطلب قبل السيل لان عدم السيل كما
في الكرا في وغيره وعدم الاطلاع عليه طر ان لاسن الفار مقام الواو في الاكتفاء اشعار بان طر الضمان هو الطلب لا الشئ

وأما ذكره لتكليف إثباته عند انكاره وصحته ان يقول شيئا الذي قد استلزم في عدم حائطه كما في الكافي وذكر في المنتقى انه لو قال
 لا يرد من هذا الحائط فانه مائل كان شهادته انما كانت ما اذا قال ينبغي لك ان تعد به شهوده وفي الكافي عن محمد انه يجب لاشهاد
 على ثلثة اشياء حتى يضمن على التقدم وعلى كون الحائط ملكا للتقدم اليه على كون له ملكا يسقط الحائط مسلم واحد ولو عبد اخر يات
 او دمي واحد كذلك المرأة والميت والطلب من احد من العامة ومن في حقه في الخاصة لا يشترط في الروا
 كما في الذخيرة وذكر في شرح الطحاوي بشرط في ايصبي العباد ذن ليه مولاه بالخصومة فيه ممكن ظرف طلب بملك نفقته
 فلا يطلب من احد من الورثة لانه غير مالك للنقص لكن في الاستسنان يصح ذلك لا يمكن من الطلب من الشر كاليجتهد على النقص
 فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط كما في قاضيان كالأهمن فانه يملك النقص لملك منه لانه ملكه فان كان مفسا يبيع
 وقضى الدين من ثمنه حتى يقضه الا اذا لم يوجد المشتري فانه يطلب منه حتى يرفع الى القاضي فامر المترين بالنقص ان كان حاضر
 واذن المترين حتى اذا لم يقضه يكون مستعدا كما في الكافي ومثل الولي من الأب والجدة والوصي من أم بصبي فلو سقط
 الصغير بعد الطلب من ليه كان ضمان في مال بصبي فلو بلغ اومات الولي بطلب الطلب فيضمن بالثمن ليه كما في العاوي و
 مثل المكاتب لانه مالك على نقص حائطه فان لم يقضه حتى يملك شيئا فان كان ميسا يبيع في اقل من قيمته ومن قيمته الا
 وان كان غير ميسا في قيمته بالثمن ما بلغت اعتبارا باليمين الحقيقية كما في الكافي والعبد التاجر فان له ولاية لنقص سوا كان له
 اولاد فان تلف آدمي فالدية على عاتقه العولي وان كان غيره فمضى ذمة العبد يبيع فيه فلم يقض الحائط اعطى على طلبه
 اني مان وله بعد الطلب آخره قبل السقوط يمكن النقصه يدوم قدره به على نقصه في تلك المدة كما يشعر به المضارع فلا يسل
 في اطلاق المدة كما ظن في حاله بشرط الضمان ام القدرة بعد الطلب في وقت السقوط حتى لو سبب به بعد الطلب بطلب من يديه
 وكان في ذلك سقط الحائط لم يضمن لان التكليف من حصار الاجرة المشتري في ائتمره كما في الذخيرة وغيره ولو سبب لاشهاد لانه
 ولاية الاصلح بعد الخوف فكذا اذا اتفق ولا يورد الا بالاشهاد وقبل كما انما تضمن رب الحائط مالا بالتون تلف به الرب الحائط المالك
 وفي العاوي سقط على حائط الجار فند منه الجار الحائط وترك النقص عليه واخذ النقص منه نقصان ومن عاقلة لنفسه تلفت به لانه
 مستعد بالشغل سواء العامة لا يضمن من طلبت تقض حائطه فباع حائطه وقبضه لم يشترى فسقط الحائط لانه قد زال لكن
 من اعدم بالبيع كما في الدية فلا يشترط التقض كما في عاتقه الكتب فمؤيد التا ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب منه واطلاق البيع
 يدل على انه لو رد على البائع بقضائه او غيره او بخيار شرط او ردية لم يشترى المضمين الا اذا اطلب له ردك اذا كان له الخيار للبايع
 فانه بعد تقض البيع ضامن كما في الظهيرية او طلب ائني فطلبه ممن لا يملك ي نقضه كالودع ونحوه من المترين
 والمتاجر المستعير والعاوي غير ما فانه لا يملكه ولا يفي لان ما بين يدي من مفهوم ما سبق من الاصلين ان مال
 الحائط الى دار احد من تلك المساكن باجارة او غيره فانه متاعه الدار لا في ماله بل في طلبه له دفع الضرر
 وفيه ايماء الى انه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احد من احمل الدار من

لانه من العامة لكن لو طلب من غيرهما ضمن ايضا لانه صرح الطلب فيما مال الى الطريق كما في التمهيدية واعلم انه لو حمل القاضي الحكم
 ليواو اكثر لم يصح فلو لم يثنى بالسقوط ضمن بل ان الحق للعامة وقصرت القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم لانها يضرهم كما في الذخيرة
 ناجيل حد من بل لدارايه فانه صحيح فلم يضمن كما في المضمرات وان تبي الحائط ما ملكا الى الطريق او الدار ابدا ضمن تألف ملكا
 من حد لانه متعدد بعد الفعل لشغل الموار وان طلب التقصير ضمن احد الشريك في حائطه او حفر احدهم بئر في دار مشتركة
 بلا اذن لباقي وتألف شيء بالسقوط فالضمان عنده لنفس المال بالخاصة للمحاط والدافان كانوا ثلثة فحق المحاط ضمن ثلث المال
 والعاقلة ثلث الدية وفي الحفر ثلثي المال الدية لانه لم يتعد الا في حصتين شريكه ضمن عندهما النصف في المسكنين لان تألف قسمان مشتركة
فصل ضمن الراكب السائر في الطريق ما تلفه وابته لنفسه المال بان ضرته برأسه او كدمته او عقيقته بلسانه
 او خطته اى ضرته بيدها او وطنته بها او برجلها اى وضعت عليه او صدمته اى ضرته بحجره لان اسير في الطريق
 سباح نظر الى حقه مقيد بشروط السلامة نظر الى حق غيره ولم يوجد مع امكان الاحتراز لا ما لم يفتح برجلها بالجار المسلمة
 اى ضرته بها فهو من باب استعمال المقيد في المطلق لاسن قبيل علفتها تينا ومارباده كما ظن يقال نفعه الدية اى
 ضرته بحجره كما في المغرب وغيره او ذنبها او تألف بمارثت اى بالقارور دثما او بالث الدابة الراكب عليها
 في الطريق مال كونه سائرة في زمان الاتلاف باحد من هذه الافعال فما قيدان جميعها وانما لم يضمن في نفع والروث
 والبول لان الاحتراز عنها ممكن انما قيد بالسير لانه لو تلفته في العدو ضمن ان قدر على منعها الا فلا كما في احكام السكاري
 من لهما اى او وقفها في الطريق لانه نصية كما مر لذلك اى للروث او البول فلو وقف بغيرهما فهو ضامن بالافعال
 في كل لوجوده الا اذا وقفها باذن السلطان فانه لم يضمن به كما في شرح الطحاوي فان اوقفها في سوق الدابة لم يضمن لانه
 باذن السلطان كما اذا اوقفها في المفا وزنى غير المحجة فانه لم يضمن لو غير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحجة كما في الاختيار
 اشعار بان الراكب في ملك نفسه لم يضمن قبل الدابة وبذا في غير الوطى فانه بمنزلة فاعا فضمن بان لسائق والقائد ايضا ان صلا
 كانت واقفة او سائرة كما اذا لم يكن لصاحب معها كما في الذخيرة او ما اصحابت الدابة بيدها او جعلها في سيرة الطريق خصا
 او حجر صغير او هو غير الحصة في العرف او نحوه من النواة والعبارة ونحوه فحقا اى شق عينا فانه لم يضمن لانه لا يخرج عنه ولو
 لو عنت على الدابة في هذه الصور ضمن كما في الذخيرة وضمن الراكب بالكلية باصابة الجمل كغيره العين لانه يخرج عنه وللسائق
 والقائد من تقصير السوق فهو من امام ذلك من خلف المرتد كالراكب في انسان بالكل لا النعمة على ما قال
 مشائخنا وروى شيخنا في العراق الى ان لسائق يضمن النعمة ايضا وفي الاصل يدل على القولين الاول الصحيح كما في الكفاية ومثله
 بانه لو جمع سائق وقائد كان الضمان عليهما يضمن لان احدهما سائق الكل الاخر قائد وكذا لو جمع السائق والراكب صدمته لانه سائق
 في الاختيار ولو جمع السائق والقائد المرتد الراكب ضمنوا ارباعا كما في الحميدى لان الكفاية اى فاعا تلف النفس ولو دوى غير اللام
 فلا سائل في طائفة الكفاية كما ظن حميدى الراكب فقط دون السائق وقائده والاعمال سائرة بهم بسبب ان الدابة في جميع هذه الوجوه العاقلة والمال

في مال الجاهل بالكل ثوبون سوا الركب في الوطى كما في الكافي واذا اصطدم صدامهم اقتضابا لجسد فارسان فمات أحدهما فكل من مات في الأخرى في الأخرى لانه مقتل صدته كل فلو كانا عديين ضمن كل من المصطدمين نصف دية الآخر وبذا اذا كانا حيين ما اذا عديين فمات في الخطأ والمعد اذا كانا حيا كانا حيا على عاقلة المرفق العمد نصف قيمة العبد فياخذ دية القتل في الخطأ كل قيمة فياخذ دية المرحوم انما خص في رسل لانه لو اصطدم جملان فان وقع كل في جنبه فلا شيء على احد منهما وان وقع احدهما على قفا الآخر على جبهه فمات دية الاول على عاقلة الآخر وان وقع كل على قفاه فدية كل على عاقلة الآخر كما في الخلاصة وغيره وان رسل في الطريق كلبا فاصاب شيئا فاتفق في فوره اخذ الرسل المالكين سبل في جانب آخر ضمن الرسل ان ساقه اسي كان شيئا خلفه فلو رسل في صيد لم الضمين كما لو سكن ساعه او مال ثم سار اليه ولم يسيقه عن يوسف ثم انه ضمن بكل حال به اخذ شيئا كما في الكافي وعليه الفتوى لو اغراه حتى عرض جلام الضمين عنده ضمن عند محمد بن ان ساق او قفاه كما في الخلاصة لا الضمين في ارسال الطير البكر المسوق لم يصيب في فوره لانه يحتمل السوق فوجوده كعدمه عن يوسف ثم انه ضمن ولاني التلاف الذي من الكلب والثور والغنم ونحوها المنقلة اسي لا فوره من المالك فانها لم يسيقها وفيه رضى الى انه لو غصه كلب غصه ضمن ان تقدم اليه قبل البعض كالحائط كما في النهاية والى ابو كل الكلب غصب كرم الضمين لانه انما الضمين في الشهد عليه فيما يخاف منه التلاف فالتلف على قال نجم الأئمة والى ان الراعي لو سبت الغنم في ارض فزارع بالتماسه فنام ففسد زرع الغير لم الضمين اذ منها على قال في الجاهل كما في المنية والى انه لو رسل ابيه فافسد زرع حافي فوره ضمن الرسل لا اذا مات بيضا وشال اوله طريق آخر فانه لم الضمين في مضاف اليها كما في الكافي واذا اجمع الركبا والسائق او القائد والناحس طاعن ابيه ليهود ونحوه بل اذا كان الركبا واخيه ضمن سوا اسي لان حسن التلاف الداية في كل الوجه حتى النفقة اسي لضرب اليد او الرجل لانه مستبعد عن يوسف ثم انه ضمن مع الركب في الوطى مناصفة وفيه رضى الى ان الركب لو تلف بالخنزيرة على عاقلة الناحس ولو انه لو ملك الناحزة فدمه بدمه انه ان شتمها الركب فضايمان في النفقة والى ان شتمها الناحس فانه فوطت في فوره فالدية عليها ولم يرجع الى الركب كذا على الاصح لانه لم يدم به بذاك اذا كان الناحس قلا طرفان كان صبا فعلى عاقلة وان كان عبدا ففيه رقبة يدفع بها او فدية الكل في الكافي وانما خص الثمن لانه لو وضع يده على ظهر فرس ابيه النفقة لم الضمين كما في المنية ويجب في فقار عين نحو شاة نحو القصاب الفقار من القيمة فتقوم صحبة العين بمفقوثة العين فضمن الفضل يدخل فيها الحاماة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلاب والسنور كما في الذنيرة وفي فقار عين نحو البقر والخنزير كما اعد من بيع البقر والحمير والبغل والفرس والذئب والكل في الذنيرة اسي مع قيمة البقر واخواته فان القيمة في البهايم كالدية في الانسان والعين لو احدة منه ربع الدية وبذا اذا كانت جميعا على والا فثمانان نقصان كما في التفصيل على قال في المنتقى وفيه اشعار بان وجب نصف القيمة في فقار العين على قال في مختار القضاة وذكر ابو بكر ان لما لك ان شاة ترك الجبهة عليه ضمن جميع القيمة وان شاة اسكنا ضمن نقصان انما خص العين لان قطع العين الثور والحمير نقصان على نقل عن شرف الأئمة وعنه جميع القيمة كما في المنية وفي اذن الداية وبنها ضمان النقصان

في اليد الرجل منها القيمة عليه الفتوى كما في الذخيرة وانما اضاف الشاة الى القصاب لم يصف البقر اقتداره بحمد في الجامع
مع الاشارة الى ان الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوى فيه بقدر القصاب شاة غيره كما في النهاية فترك للاضافة لم يكن كما في
فصل ان حنبي عبد اوائته على حرا وملك في النفل الطوف خطا ولو ملكا كما اذا حبس عبد او عبد عبد الله الطوف فان
جناية عليها خطأ علم كما في الكافي وقوسيده التي في الجناية بها اي بسبب الجناية فيملك الولي او فراه بارشها اي الجناية فملك
عنده وفيه اشعار بان الخيار للسيد فله ان يختار اياهما والى ان لا اصل له والدفع واختار فخر الاسلام انه الفداء والاصل الصحيح لل
لو ملك لعبد برى للمولى كما في الكافي وبذا عندهما واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنص فلو اشتهاره ولم يقدر عليه فادعى
وجده عنده واما عندها فعليه الدفع حيث حال لان لتأجيل في الاحيان باطل الفداء في حكم العين لا بد فان وجهه
السيد بعد الجناية او باعها بياصحا فانه بالفاسد لم يصير مختارا لانه اذا اسلم كما في الهداية او اعتقه او دبره او كاتبه او استأجره
اي الجناية والحال انه لم يعلم السيد بها اي بالجناية عنده الصفات ضمن الارش والقيمة الاقل بزيادة اللام من قيمته
اي قيمة الجاني تغليب اهل الولد ومن الارش فمن تعضيبه ككره وليس فيه منع لفظ ولا نحو كما ظن قد غررت وان
تصرف السيد واحدة من هذه الصفات وقد علم السيد بها غرم ومن الارش لان كلاهما دليل للاختيار الارش في الاشعار
اشعار بان لوزدها او طيها او اجرها او رتبها لم يكن مختارا للارش وعن يوسف رحم ان في كل مناسك الاول اختيار
لما في الذخيرة ثم شرع في الجناية على العبد فقال دية العبد العبد العبد خطا قيمته وكذا دية الامة قيمتها فملك قيمته
على العاقلة ان لم تبلغ دية الحرين فان بلغت قيمة العبد او جاوزت هي دية العشرة الف درهم وبلغت قيمة الامة
او جاوزت هي دية العشرة خمسة آلاف نقص من كل من قيمتين الممار الفضيلة الحر على العبد عشرة من درهم
بالنص عند الطرفين عنه في الامة خمسة آلاف الخمسة درهم كما في المحيط والتم تاشي وغيرهما ولم ينقص من كل خمسة
في رواية عنها كما ظن فانه سهون جبين عند ابي يوسف ثم انها قيمة كل منهما بالغة بالغة والاصل ان الواجب في هذه
الصورة اما ضمان النفس هو قولها او ضمان المال هو قوله فالدية على العاقلة في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حاله عند
والاول الصحيح كما في الذخيرة وعن يوسف رحم ان القيمة ان زادت على الدية فمقدارها على العاقلة والكاتب على الجاني كما في
وفي العصب قيمة ما كانت اي ان غضب مملوكا فقتل عبدا او خطا فعليه قيمته بالغة بالغة بالاجماع لان ضمان العصب
مقابل لما اتيه من العصب لا يد الا على المال وما قدر في الجناية على طرف الحر من دية الحر بيان والاصل ان ارش الحر قدره فيما على
ميرممة فيجب في موضعه العبد نصف عشر قيمته بالغة بالغة بالغة في النصف عشر وفيه اشارة الرواية وهو الصحيح وعن
محمد انه نصف عشر قيمته الا اذا بلغت خمسا فحينئذ تنقص منه درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة بالغة وعن محمد بن
الا اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ تنقص خمسة درهم كما في النهاية والكرامة ونسبه وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شيء
من الارش اخذ النقصان والارش والنقصان كلاهما على الجاني حاله كما في شرح الطحاوي

فذكره ابن شمس عن نبيه الضابطه قال وفي قمار عني عبد فقه سيد الى الباني واخذ قيمته صحيحا او
اي لعبد بلا اخذ بل لم يقصان عنده واما عند ما فقد فوه واخذ القيمة او اسكه واخذ النقض انما حصل للصين
في قمار العين لو احدث نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة آلاف فحينئذ ينقص منه خمسة واسم كما في شرح الطحاوي ونحوه ان يكون
قول محمد واما في خلاصة الرواية فنصف القيمة بالغة بالبحث لما مر من اصل الا ان في الكافي يجب نصف القيمة اتفاقا
جني مدبر او ام ولد خطأ ضمن السيد لا قل من قيمته اى قيمة كل منها بوصف التدبير والاستيلاء اليوم الجارية وتماهي في
ومن الارش فحجب قلما فان جني المدبر او ام الولد جناية اخرى شارك في الجناية الثانية والى الاولى في قيمته
اليه الى ولي الاولى ان فعت بقضائه لانه استوفى في الاولى زيادة على حقه فلا يتبع والى الثانية السيد وليس في
جنايته اى المدبر او ام الولد الا قيمة واحدة لانه ليس للسيد لارقبته واحدة واتبع والى الثانية عطف على شارك السيد
فاخذ منه نصف القيمة ثم رجع السيد على ولي الاولى او اتبع والى الاولى ان فعت اليه بلا قضاء وبذا عند
عنده فلا يتبع السيد كما اذا دفع بقضائه وفي الفارشارة الى انه ان جني ولم يضمن جني اخرى فلو الى الثانية ان يتبع السيد
بلا خلاف سواء دفع بقضائه او غيره كما في الفتوة ومن خصص صبي باجر او غيره بلغ اى من اذم بل افق او اخر او غيره غير
نفسه فان غير لم تثبت يد الغاصب حكما لان لسانه يعارضه ففي الكلام مجاز كما في النهاية فمات الصبي معه كفى يده موتا
فجاءه بلا علة وبى بالضم والمداد بالفتح وسكون الهميم بلا مد او مجتمى بلاتون مرض من المرض لم يضمن الغاصب ان
ذلك الصبي يصاحبه على ما لم يقطر من لسانه او كل عذاب مهلك كما انما هو كل من يشرب من الشراب الشديد الغرق في الماء وكثر
من كان عال كما في قاضيان وغيره او شمس حية اى عضها في المغرابة بالشرين المعجبة وفي الصحاح انها والمعجبة بمعنى وهو اخذهم
بمقدم الانسان قال ابن الاثير المعجبة لاخذ اطراف الانسان المعجبة مجبها ضمن على قلته الدية لانه نقله الى مملكة بخلاف ان
لا دخل للمكان في ذلك كما في صبي ووع عبد الى جبل عنده عبد ودية فقتله الصبي لو عدا فانه ضمن على قلته الدية
القيمة وانما اثر الدية اعتمادا على ما مر ان دية العبد قيمة ولشاة الى ما ذكرنا ان الواجب العبد ضمان كما قال وانما خصص
لو عصب كسيرة او غيره فمن ان لم يقيده لم يضمن انما قيد بالحوالان لعبد ضمن في الوهمين فان تلف الصبي مالا من طعام او غيره
بلا ايداع او اقرض او امانة ضمن جالا بالاتفاق وان تلف لعبد ابعد الايداع والاخر ومعه لا يضمن عند الطهارة
واما عند ابى يوسف لم يضمن في خلاف في صبي على قتل مجرور او غير العاقل فلم يضمن بعندهم كما في شرح الهاميع لصدر الاسلام
وقاضيان التمر شمس ضمن بالاتفاق كما في المدلية في شرح الهاميع لغز الاسلام هو الصحيح لان فعله متبر كما في الكافي ولما لا يضمن
بالتجارة والقبول الروية فنقد ضمن لا الهامع كما في النهاية

فصل في ميت مبتدأ فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من اهل الزا والروا العبد الكبير والصغير والمستقطان من العلقان

واما ناقصة فلا شئ فيه كما في الكافي وذكر في الطهارة ان جديسين قتلاني عملة فلا فاسامة ولا دية به سبحانه اى حبه

الذي من فعل آدمي او اثار ضرب وحق الشقين وكر النون بوجع الحلق او خروج دم من فوه او عينة فانه من فعل آدمي
ولذا قيل ان جد في المعركة بكذا وانما اثار الميت على القتل لا رادة لتفصيل الا كان صفة متعينة عنه في الذخيرة ان لميت من
اثر القتل القليل من بشارتقتل فهو اخص اعم وجد ذلك الميت في محلة لفتيتين مكان كل كفا في المفوات فمثل
والجملة العرفية والار غير اعماي من كلامه فمن الظن ان تسامح في الطلاق الحلف على بل الحلة واخره عن الشايع والسن نحوها ملاما
فيه واعلم ان الحلية عرفا يسكن فيه بل سجد من الاكس على اثار اليه كلامهم في الوصية للبر ان او جد الكثرة اى اكثر الميت ولو اثار
لنصف مع راسه في محلة فان جد نصفه مشقوبا بالطول واقل من النصف مع الراس وعضونه فلا قسامة فيه حال كونه لا علم
بالينة او الاقرار قاتله اى الميت او الكثرة وقد ادعى وليه القتل عمدا او خطار على جميع اهلها اى تلك المحلة وعلى بعضهم
بايمانهم او لا بايمانهم وعن يوسف بن ادم اذ ادعى على بعض سجين فلا قسامة حلف جمسون جلا حراما كما لو ادعى اعمى او ممدوا
في قذف فلا قسامة على المرأة والعبد لصبي المجنون منهم اى من بل تلك المحلة كما في حاته كتبت في الطهيرة ان القسامة
على عاقلة وفي المصبرات انه رواية عنه يجازم الولي اى ولي الميت والجملة صفة الخمسون فيه اشارة الى انه لا خيار للامام
ذلك الى ان للولي اختيار الفساق والشبان الصغار والمشايخ الا ان لا ظهر ان يجازم من يقيم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى
الحلف فقال بالبدى اى حلفوا بالبدى ما قتلناه اى الميت فجزء الجملة مثل على ضمير المتبذر بل كلف تقدير لاجله واستمال الحلة
او الولي عليه كما ظن ولا علمنا له قاتلا من قبل تقابل الجميع بالجميع فحلف كل واحد بالبدى ما قتلته ولا علمت له قاتلا كما في
وغيره من المتداولات فقيده اشارة الى انه لا يحلف بصيغة الجمع لانه لا ينبغي ما اذا باشره احد منهم وحده ولا يرد ما اذا قتل جماعة
واحد فان كانا منهم قاتل لذا قتل في العمد وكفر في الخطا واجتماع الفاعلين في السجين مطروحا عندهم الا اذا ادعى لولي على واحد
منهم وشهد عليه ثمان منهم فان كفيته عند ابي يوسف ثم ان يحلفها بالبدى ما قتلناه انما يحلف على العلم لظهور القاتل اذا علموا
يظهر انه فلا يحتاج اليه كما في الكافي لا يحلف الولي وان كان منهم لانه غير مشروع ثم اى بعد الحلف قضى على جميع اهلها
بالدية لذلك الميت حرا او عبدا لتقصيرهم في حفظ الحلة فالقسامة والدية على اهلها كما في اكثر المتون ذكر في الطهيرة ان كل واحد
العاقلة وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة عليهم والدية على عاقلة عليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلة في ظاهر الرواية
وما في اكثر النسخ انه يقتضى بها على اهلها فيحتل ان يرد على عاقلة اهلها وان وعى الولي القتل على احد من غيرهم او غير اهل
الجملة سقطت القسامة والايان عنهم كما سقط الدية فان قام البنية على ذلك لغيره الا حلف ان كل سجين حتى يحلف
او يقر وعندنا يقضى بالدية كما في شرح الطحاوي والقسامة بالفتح اسم من لا قسام بالكسر بمعنى الحلف ثم قيل لا يمان بغير علم على
بل المحلة كما في الكفاية وغيره وقيل للذين يقتسمون كما في الكافي وغيره وقال الشافعي وغيره انها في الاصل ايمان بغير علم على
اولياء المقتول ثم يقال ذلك لكل من فان لم يكن الجرح فيها اى في تلك المحلة كالحلف عليهم على من كان ضال
منهم الى ان يتم الخمسون ان كان احد يحلف خمسين مرة قس على هذا وفيه اشعار بان كانوا خمسين لم يرد الحلف على كل واحد

ومن لكل منهم عن اليمين ولعننا حبسنا لكل حتى كحيف او ليق فان ليس عن الحلف قضى لدية وعن يوسف رجا
 لا يحبس بل قضى بذلك كما في شرح الطحاوي وذكر في المحيط والذخيرة والكرامى وغيره ان الحبس تمامه بالعمد والمانى الخطأ فلا يحبس
 بل قضى بالدية على العاقلة لا يحلف ان يخرج الدم من الفم فدية كذا في الدية وغيره وذكر في الذخيرة ان الله اذا نزل
 من الرسل ان علام الجوف يقتل او دبره او ذكوره او فرجها لاني يخرج منها بلا فضل جد في قتيلى جد على ابيه ليسوا
 رجل قسامة فادخلت فالدية على عاقلة كذا اجل محمد ثم من المشايخ من قال ان اعرس من ان يكون للدية ملك من
 اولم يكن ومنه الطلاق الكتاب منهم من قال ان كان لها المالك فعليه القسامة والدية ويعرف ذلك بقول السائق والقائد
 ابي يوسف ثم هذا اذا كان لیسوقها فحقها فان ساقها نهارا جها را فلما شئ عليه انما قال لیسوقها رجل شاة الى ابيه لو لم يكن
 احد كاشا على اهل الحملة ويحيى بننا تفصيل السابق لكل في الذخيرة والكرامى على الدية عليها قتيلى والقائد لها كالسائق
 في وجوب القسامة والدية ولكن ان يقال ان فيه اشارة الى ان اجتماعهم كالانفراد في وجوبها لانه في ايدى يمين كفا في الكافي و
 في قتيلى وجد على ابيه من قريتين او كتيبتين او قبيلتين كان القسامة والدية على اقربهما من قتيلى وهذا اذا كان في
 لا يكون مملوكا لاحد الا فعلى ملكه فدية اشعار بان له وجدين ارض قريته وبهوت فدية كاشا على الاقرب القرب بشير ان
 يبلغ اليه الا فلا شئ على احد والا حسن ترك قوله على دابة فانه لو قتل بين قريتين في موضع لا يكون مملوكا لاحد بلغ صوتهم اليه
 على الاقرب لكل في الذخيرة وان استويا فعليه كما في التمراشى وفي قتيلى وجد في دار رجل عليه القسامة انما سئل
 حلفا فدية اشعار بان لا قسامة على العاقلة اصلا وهذا قول ابي يوسف ثم والاعند بما فان غاب عاقلة فدية كذا لا فعليه بضم
 في الكافي ويدي كاشا على الدية عاقلة ان ثبت انها اى الدار لى الدار لى بالحجة اى البتة اذا انكروا وقالوا اننا ولدية
 وفيه اشارة الى ان اقرضى اليد ليس كحجة على العاقلة والى انه لا شئ عليهم بظاهر اليد وفي الاوضح انما ذكره قول لطيفين
 ابي يوسف ثم فلا يحتاج الى الجرح وكفى مجرد السكنى وتك عاقلة ورثة اى ورثة القتيلى ان جد في داره لدية
 وقت لم يلق قتيلى فالدية على عاقلة ثم وهذا الصريح كما في المبسوط وفيه اشعار بان قيل بوجوب لدية على عاقلة القتيلى وهذا اذا حلف على
 الوارث والقتيلى فان اتحدوا فعلى الوارث ليقض من لدية ديون القتيلى وينفذ وصاياه ثم يبلغه الوارث كما اذا قتل الصبي المعقود
 اياه فانه يجب لدية على عاقلة ويكون ميراثه كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا العاقلة كما قال بعض المشايخ
 وقال بعضهم انما عليهم ميراثه او اما على قولهما وفي رواية عنه فقد بددوا لان كذا فيه حالة القتل فكانه قتل نفسه في الاختيار وغيره
 والقسامة على اهل الدار النخطة اى على ملاكها القصار وبالكس في اصل النخطة الاسم اوفى من غير من رضى لغيره وظاهر كلامه
 في طلبته دون السكان كالمستعيرين والمستعيرين والذين يكون لهم او لهم او الوصية وغيره من سبائك كذا في
 فان عكس كل بل النخطة فعلى المستعيرين دون السكان احوال ان كان مملوكا فدية وحديثه وسكان القسامة على
 دون نوبها لانه انما يكون لدية تدبير الحملة اليهم اذا كان فيها ملاك حديثه وسكان فعلى الحديثه واذا كان سكان فلا شئ عليهم بذا كله عندنا

واما عند ابى يوسف فم قال فرق الثلثة سوارى وجوب لقسمته وتماشي في شرح الطماوى قيل انى عرفهم الماني عرفنا فاعلى التتميز
لان التميز ليس كما اشير اليه في الكروانى وفي قنيل وجدنى دارا وغيره با من ملك شتر كتر بين لقسمته والدية على عدد الزواجر
فان كان نصفها زيدا وعشره بالعمود الباقى لغيره فالتقسمة عليهم والدية على عاقلتهم المثلثة اقساوية لان صاحب القليل والكثير سوارى ^{لحفظ}
ولتهير وكذا لو وجدنى نهر شتر وفي اقلك ونحو كالعجالة كانا على من فيه من السكان المثلثة المثلثة والملك غيرهم سوار
على قال بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لهما ملكا لقسمته عليه الا فعلى السكان كما في الذخيرة وفي مسجد محلة كانا على
الملك لان تدبروا اليهم واذا لم يعرف بانيه والافاق قسمته عليه والدية على عاقلته كما في التمراشى الى لو كان مسجد القرية
لم يكن الحكم كذلك بل لقسمته والدية على بانيه ان لم يعرف فعلى عاقلته صاحب قربة ومنه كما في الذخيرة وفي سوق
مملوك الامن مملوكة كانا على الملك عندهما وعلى السكان عند ابى يوسف ثم كما في الكافي يدخل فيها سوق قربة ^{الجمال}
بجميع الناس فيها في جميع الايام او لعيدة يسكن فيها في الليالى او فيها دار مملوكة فانها على الملكا تقسم كذا في النهاية و
سوق غير مملوك كان كانت لعيدة يمتعون فيها للتجارة في بعض الايام ول بعض ليس فيها ساكن لا دار مملوكة ويدخل فيها سوق ^{السلطان}
فانها لعامة المسلمين كما في التتمية والشارع اى الطريق اعظم من قولهم شرح الطريق اى بين او على التجوز حقيقة طريق شرعية
الناس وفي السجى الجامع لقسمته في شئ منها والدية على بيت المال لان تدبروا الامام وعند ابى يوسف ثم
كلها على كل السجى فيه اشعار بان رباط العامة وحسب العامة كالشارع كما في الداية وغيره وكذا الاراضى الملكة فانها كالمساكن
في شرب الذخيرة ولو وجد قنيل في موضع سباح كالغلاة الا انى ايدى المسلمين كانت الدية في بيت المال كما في قاضيان الملكا
التي لهما ملك خذا وال ظلمنا في ان يكون لقتيل فيها بدلا لانه ليس على الغاصب كذا في الكروانى وغيره وكذا في الذخيرة ولو وجد
في طريق عظيم غير مملوك كانت الدية على اقر الجبال التي تشرح هذه الطريق وفي برية تمتد يد الارباء وتحققها وسمى سجوا
لاعمارة بقربها اى لا يسكنها احد ولا يبلغ اليها صوت من مصر او قري فان بلغ اليها فعلى اقر ملك هذا اذا لم يكن مملوكة والا
عاقلته الملك في الكروانى ان يقطع عن تلك البرية حق العامة فعندوا فعلى بيت المال او في ما يميز اى ذهب لقتيل
هدر لانه ليس في يدا احد ولا في ملكه وفيه اشارة الى ان نهر ذلك لهما كبير كالفراة فلو كان لغيره لاقوام معروفين فالتقسمة
على البرية فالتقسمة على عاقلتهم والى ان لقتيل في وسط النهر فلو كان في خطه فعلى بيت المال والى ان لو شتر
في شطه لم يكن بدرا ففى على اقر بقري ان سمع صوت الهما والافعى بيت المال يذبحه اذا كان موضع نهج للماء في المسلمين
والافعى بكل حال لكل في الذخيرة مستحلف الفتح اللام وهو الذى يستحلف في القسامة مبتدأ لانه موصوف خبره حلف قال
فلم يدر من هذا الحلف ولم يسقط اليهم عنه بهذا القول ان كان يريده بالمدام فقلت ولا عرفت لقالا خذ
بوزان يكون لقاقل فاما مع غير زيد يعرفهم المازيد فخرج بالافعى وطلعت شهادة بعض بل الحلة كلا ايضا لقتيل

غیر هم رجلا بعد دعوی اولی القتل علی الک غیر لنفسه فلا مثبت القتل لیسها و تم الا انهم یرون عن القسامة والدية
 کما لو ادعی علی غیرهم بلا اقامه بینه و بذاعنده و اما عند ما فطم بطل بناء علی الاصلین المجمع علیهما اجد ما ان من تعصب
 خصما فی حادثه ثم غل عنه فشهد لم یقبل شهادته فی تلك الحادثة کالوکیل اذا خصم ثم غل و الثاني ان من کان له خصم
 ان یصیر خصما ثم طلبت تلك المصنیة فشهد لم یقبل او یقبل و احد منهم بعد الدعوی لانه صار اهل الحلیة خصما بالدعوی علی
 و فی رجلین کان فی بیت لیس فی غیرهما و جدا جدا فقتلوا ضمن الرجل الا حشر و مت غنما لیس
 خلا فالمرح لانه عی ان یقتل نفسه و لانه توهم بعد و فی قیاس قول ابي حنیفة رح کیون القسامة
 والدية علی صاحب البیت و فی قتل مرتیه امرأه کما الحلفت الی ان یمضون علیها ای علی تلك
 عندهما و اما عند ابي یوسف رح فالعاقلة یدخلون معها فی الحلف و فی الکرا فی ان موضوع کلمه فیما اذا كانت
 عاقلتها عینا و الا فیدخلون معها فی القسامة او فیما اذا قتل فی دار امرأه فی مصر لیس فیها احد من شبرتها و قد
 عندهم عاقلتها اقرب لقبائل الیهی فی النسب و ظاهره انه لیس علیها شی من الدية و هو اختیار الطهارة و قال لیس
 انها تدخل معهم فی الدية

فصل

العاقلة صفة غالبه من العقل الدية كما قال بن الاثیر و جمع عاقل هو الذی یغرم الدية لانهما تعقل الدية
 ای تمسک من ان یراق کما فی اطلبة فان اصل العقل لاساک کما فی المفروقات قال المطرزی غیره ان العاقلة
 لغرم الدية اهل الدیوان بالکسرة لفتح اصله الواو و هو کتاب فی اهل الحبش و اهل العطار کما فی القاسوس قال یسحق فی
 انه فی الاصل موضع ضبط حسابات الناس من و نته ای ضبطه و قبل ان یعرب یوان فالسعی کتاب کثرة الشیاطین
 و اول اصوابهم الیانی یونهم من اهل الدیوان من اهل مصرهم لاسن مصر آخر فیصل عن اهل سواد و قبل فیصل عن
 آخر فیصل اهل البادية عن اهل مصر کما فی التمر ناشی تعاقلة الرجل اهل یوانه فان من لغرة فالغرة و ان کان من کتاب
 فالکتاب کذا غیره لو خذ العقل من عطیة اتم ای ظالم ثلثت کما نبین لاسن اصول مواظم شمل العطار و فیصل
 فی بیت المال کل سنة الا الحاجة و الرزق ما فرض له بقدر حاجته و الکفاية ما فرض له کل شهر و یوم ما یکفیه کما فی الکرا فی و قد
 فی الظبیر ان اعطیة ما فرض للمقاتلة و الرزق ما یغرم من الفقراء المسکین ان جمعت اعطیة و الرزق فی احد اخذ من اعطیة
 فی الاختیار حین خرجت اعطیات من لیس المال فیه إشارة الی ان الدية تؤخذ من ثلث عطیات و وظائف موا
 اعطی فی شهر او سنة او ثلث سنین و ان لا تؤخذ ما خرجت فی السنین لیسها و قبل القضا لان الوجوب لقضاء لان من علی
 غیر معلوم کما فی الکافی و العاقلة حجة ای قبلیة الیانی و بی نبوات احد من مسهم ای من اهل الدیوان ان یؤخذ من
 من عطیة لهم فی ثلث سنین من ثلث عطیات فی شهر او اکثره او اقل ففی یبغی من کما فی القاسوس و ان یؤخذ من
 کما اشیر الیه فی الکافی و غیر ثلثة مواضع عندهم بعض اوار لجة منها عند بعض فیؤخذ من کل وظیفه و رسم او رسم و ثلث و قد

على الاختلاف كما في الخلاصة قبل لا يراى في هذه السنين على اثني عشر رها والاول الصحيح كما في المصنفات وان لم يمسح الح
 لالكاتب ان يكون اقل على نصيرة حصة كل عاقل اكثر من ثلثة اور اربعة ضم اليه الى الحى اقرب الاحياء الى القبايل
 نسبيا الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخرة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم مثلا ان كان الجاني من ولد الحسين
 ولم يمسح حقه لذك ضم ابي قبيله الحسن بن ثمم بنوهم فان لم يمسح باقان القبيلتان لضم عقيس ثم بنوهم كما في الكرماني واباؤا قبيل
 واباؤا لا يدخلون في العاقلة وقيل يدخلون النسار والعبيدان الجاهلين والعبيد من عشيرة لا يدخلون فميم وليس احد الزبير
 عاقل الاخر وذكر الحى من قبيل الكفار فان اهل الديوان ان لم يمسحوا ذلك لضم اليهم اقرب بلد او من هذا المصنف العصابات
 ثم اقرب القبايل ثم ثمم كما في الذخيرة وغيره واعلم ان ما ذكره موافق للمداينة لكن في الكرماني ان العاقلة هم الذين يتناحرون
 فاهل الديوان ثم اهل الحجة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبيل بيه ثم اقرب القبايل يضاف اليهم ثمم ثم الى ان كفى والباقي من الدين
 بعد اضمهم فهو على الجاني لا يضمن والقائل كاحد منهم من عاقل فيدي مثل احمم ولو امرأة او صبيا او مجنونا على الصحيح
 لا شئ عليهم من الدية وان كانوا قاتلين ان جوب جز من الدية باعتبار انه احد من العاقلة واللام للمعتد القاتل الذي
 من اهل العطار فاذى لم يكن من اهل العطار فلا شئ عليه من الدية عندنا كما في النهاية والعاقلة للمعتق لفتح التاويح
 لانه منهم بالنص ولمولى المولات مولاه وحية حتى مولاه اعتبارا للعقد والمعتبر للعاقلة في العجم اهل النقرة
 بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر فاموا معه في كفايته فان لم يكونوا كذلك فلا عاقلة له سواء كانت النقرة
 بالحرقة كالاساكنة بمرو والصغارين بكجا بادو السرجين لم يرقندوا لانهم بالحرقة كطلبة اعلم فان بعضهم عاقله بعضهم هذا القول
 بعض المشايخ وبقي المولوي محمد بن سلمة قال الفقيه بالبيت انه لا عاقلة للبدوي في الفقيه ابو بكر والوجه في غيرنا في لانهم لا يتناحرون
 وضيقوا انسابهم ليس لهم ديوان كما في المخطوط وغيره لا يخفى ان كلامه نظر ان لا يترب كذا كور في المصدر لم يغيره الا في عاقلة العرب انفسهم
 ولم يكن يتناول اليه الا في حقه المشايخ بغير خلاف فان لاصل في الباب التناحرون كان من اهل الديوان او عشيرة او الحجة فينا وان
 كان من الكفل اهل الديوان ثم عشيرة ثم اهل الحجة فالعاقلة في زماننا من يتناحرون بالحوادث ومن لا عاقلة له من العرب العجم كالقطا
 والحر في الذي غير اباؤا ومسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذي كما في الذخيرة يعطى لدية من حيث المال ان كان
 موجودا او مضبوطا والا لكان كذلك فعلى الجاني فيودي في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال لنا طفي ويزاحسن الدين
 حفظه اوني كثير من الموضع انه يودي في ثلث سنين كما قال الزايدى عن ابي حنيفة رحمه الله على الجاني مطلقا ولا يجب فيه المال
 بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وغيره وقال الزايدى انه على الجاني في زماننا ان العاقل يرضى
 فحقت رحمة التناحرون تفت بموت اموالهم قد انما يست وحيل العاقلة يودون بالقضار ما يجب من الدية
 على قاتل نفس القاتل قتل الخطار وشبه العمدة واخر زب عياياني وفيه اشعار بان الدية يجب لا على القاتل ثم على عاقلة
 على تخفيف ذلك الوارث القاتل لم يكن قوله اقرارا على العاقلة كما في قاضيان غيره لا يحملون ما يجب لصالح عن ثم عداها

على القاتل حال الاذا اجل او اقر القتل خطار لم يصدقه اى انتقال العاقلة في ذلك الا فرانه على المقر في ثلث سنين
 ومن الى انهم لو صدقوه تحملوا لانه ثبت العقل بصدقه ومن الى ان القاتل هو الذى في التصاوق انه قضى قاض كذا بالدية على عاقلة بالدية
 وكذا بها العاقلة فلا شئ عليهم لا على العاقلة كما في المذنبية فلو اقر القاتل عند قاض فقام المولى بالدية على ذلك لم يقر قتل لانهما
 ثبتت بالمثبت بالاقرار من جوب لدية على العاقلة كما في النهاية وغيره ولا يجب لقتل عم سقط قوده شبهته كذا
 رجلا واحدا بها حتى ومعه والاخر عاقل بلغ او احدهما مجنون والاخر لعصا فانه يصف الدية منها او يجب بسبب قتل العبد
 فانه وجب لقتل العبد لانه سقط بجرته الا بوجه فوجب لدية على الاب في ثلث سنين صيانة للدم عن المدة ولا يحملون
 جناية عمده على حر خطار فانه مولا او جناية عمده في النفس والطرف فان احمد لا يوجب التعفف تحمل العاقلة فوجب القود
 ولا يخفى انه من عاصم الا انه اراد التفصيل ولا يحملون ما دون ارسن الموضحة من بل طرف هو قتل من خمسة
 بل ارسن الموضحة فانه لو كان خمسمائة او اكثر تحملوا وانما قلنا من بل طرف لانه مشتعل بعبد غيره خطار وقية اقل من شها تحملوا
 فان لم يمتد في العبد لم يمتد في الدية في الحر كما في الكفاية بل تحملوا واجب ذكر من ان الصلح بغيره على الجاني تغليباً على الحر
 من جناية العبد يكون بل سقطت بجناية على جناية لا يحملون فانه ما الانتقال الى لا هم وفي لفظ الجاني الدال على القطع رعاية من غيره

كتاب الاكراه

عقب الديات مع انها ينبغي ان خلاف الرضا لانها بالتقديم اخرى كما لا يخفى هو في اللغة حمل انسان كراهية طبعاً
 والاسم منه الكراهة بالفتح وفي الشريعة فعل سوء بقرينة آتى في الفعل تناول الحكمي كما اذا امر بقتل رجل لم يهدده بشئ الا ان لم يهدده
 يعلم به لانه الحال انه لو لم يقتله لكان قطعاً فانه كراهه كما في الذخيرة بوقية بغيره اى يوقع انسان بغيره يوقع بعض الناس
 وغيره لكنه مجاز والحقيقة اوقفت بشئ على الارض كما في الاساس فيقول بذكر الفعل رضاه المقابل لكرهه ثم لغايت الرضا
 صحيح الاختيار فاسد ليميان بالقادر الكامل وغيره الملبى الملبى اشار اليها بطريق الاكتفاء فقال صحيح اختياره او ليس اختياره
 فيما يصير اليه لكا لتدبير القتل ويطع فلا اختيار به بقصد او متقدور للفعل متروك من لوجود العدم ترجيح احد الجانبين
 على الآخر فان سئل الفاعل في قصد الاختيار صحيح والافساد باذكاره ان كلفاً من حمل ناطق من الشايع الترويض في العام
 والاكتفاء غير نزيه في الكلام الغرض بذكر الجبر والخوف في اشعار بان كراهه لم يتحقق مع الرضا وهذا صحيح قياساً واستصحاباً
 فلا لانه لو بدو بحبس ابوه او اخيه او غيره ممن هو حرم منه البيع او هبة او غيره كان كراهه استسماً فلا ينفذ شئ من ذلك
 في المبسوط مع لبقار الملية اى لا كراهه بقبضه الصحيح الاختيار فاسد لانها في الملية الوجوب الادوار لانها ما يتبعها الذم
 والبلوغ والا كراهه لا يحمل شئ منها الا ترى انه متروك من فرض وخطره خصه مرة ياتى مرة ثياب وشرطه
 اربعة قدرة الحامل كالمكره بالكسر على القيلع ما هو اى خوف به ولا كان بهياً سلطاناً كان الحامل
 اولصاً اى ظالماً متغلباً غير سلطان انما ذكره لفظ اللص تركباً لعبارة محرم وان تقبضه لانه اسلم بعض المحاول

وقال في كتابه لسانه غاطه طلب كتابه فلم يجد كتابا كراهه فقدم على ذلك اعذر الى محرم وهو بحيل وانما لم يجد لانه
 الفاء ابن سماعه في بيروا حين قف على ذلك ثم تيسر محرم عليه فاعطاه فوجده على حجر ناطلي من طلي البر وذهب
 كراهته رحمه الله كما في المبسوط وغيره واطلاقه يشير الى ان الاكره تحقيق من اى ظالم في اى مكان واي زمان واذ اعطاه
 واما عنده فلا تحقيق الا من السلطان بمجرد امره ثم ان المشايخ اختلفوا في الاختلاف انا في جميع الاحكام او فيما سوى الزنا او ابا
 الزنا كما في الذخيرة وخوف الفاعل اى المكروه بالفتح اي القاع الحامل ما بهد به بان ظلم لا يوقعه الحامل اعم
 من كون حقيقيا كما اذا كان حاضرا او حكما كما اذا كان غائبا ورسوله حاضرا فالفاعل منه خوف الرسل اما اذا غاب رسل الله
 فلا اكره كما في الذخيرة واما اختيار الفاعل هنا على المكروه والحامل ثم على المكروه لئلا يتباس وكون المكروه بالفتح
 متعلقا نفسا حقيقية او حكمية كتلف كل المال فانه شقيق الروح كما في الزايدى او متعلقا عضو او صغيرا كالانثى فانه كالتفريق
 حرمة وهو الاكره تهديد تلف النفس وعضو المكي كسليم من الجاه الى كذا اذا اضطره اليه فهو الموجب للاضطرار وقه
 التبيد الى احدى الاكره المكي تهديتها ثم اشار الاخر غير المكي تهديده فقال او كونه موجبا عما اى حزا بعد عدم الرضا
 كالضرب الشديد والجس الذي منه الاختتام البين الكبرياء الحاكم اذ لا دخل للراي في المتدار كما في الكراهي وبهذا اذا لم يكن المنصب
 ومتممة والافقرب سوط ومبرمج م وكلامه ثم اكره كما في حق القاضي عظيم البلد كما في النهاية ونها اذا كان بغير حق فاذ
 اه قيد بحق فاقرب حال وغيره لزم ذلك كما في الذخيرة وقوله موجبا عما يشير الى انه لو بدد امر اية على التبري من المهر بالطلاق
 او التبري او التزوج عليها كان اكرها وهو ليس بان كراهه كما في قاضيان كذا التهديد بالشمع كما في الزايدى وفي قوله بعد
 يصح با علم ضمننا من لتمام فان الكلام في المكروه به وقد علم ذلك من حد الاكره والشرط الرابع كون الفاعل متنعها
 اكره عليه من اقل قبله اى الاكره اذ لو لم تمنع عنه لم يكن اكرها لفوات ركنه وهو فوت الرضا كما اشير اليه في الاختيار وفيه دلالة
 على ان هذا الشرط مستدرك كما لا يخفى لحققة اى الفاعل لما لك كاعتاق عبده وملكاته ماله وبيعه فانه تمنع عن ذلك لمن
 نفسه او لمحق آدمي آخر كملات مال آخر بوجه من لوجه او لمحق الشيع كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستدرك لمحق
 ولما فرغ من حد الكراه وشروط شرع في احكام المترتبة عليها فقال فلو اكره بالبحي او غيره بالبحي فسمى الاكره من التبيد
 بنحو التلف او الضرب على بيع ونحوه من العقود كالاجارة والبيعة وغيرها او اقرار التبيد منها فصح ما فصل من العقود
 الاقرار بان يقول كنت كاذبا في الاقرار او امضى بان يقول كنت صاها قافية فالفسخ والامضاء مجاز في الاقرار ولكن
 ان تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه شك فاقول ان عقود المكروه لم يكن باطلية الى انه يلزم تصرفات المكروه قولا وفعل اذا حصل الفسخ فانه
 غير لازم وله الخيار لغيره والاكراه كما في الكافي والى انه اكره على او ازال فباع جارية لاحله جاز البيع فلو قال للمامل من اين
 اودى فقال بيع جارتك فلا تكان كراهه جيلة لمن اتى بذلك كما في الذخيرة ولو اكرهت بالضرب على الاقرار باستيفاء
 المرفوعة جاز عند ابلي حيفته رم واما عند ابلي يوسف رم فان بدد شئ يحل به الدم فاستشار عليه بالسلح

من كل وجه من حيث ان اعذر منها من قبل العباد وفيها ما يربان ترك الحلف افضل لئلا قالوا ان قالوا ان لا يتردد من
 شرب الخمر كما في الكراهي وذكر في قاضيه ان ترك الفاعل سواء بانه خصم ثم مسلم كما في العفوات بما ذكره على الاخر على سلم
 يربى ان ليس كما في الظهير وخصم في صورة الفاعل لانه الفاعل لا يربى من الى ان الفاعل خصم من في صورة الكراه
 على كل حال مسلم كما في التوبة لكن في العفوة ان الفاعل خصم من وانه خصم بالكراه على كل طعام نفسه وفيه ان لم يكن حيا معا
 والا فلا شيء عليه كما في الكف والى انه لو اكره بغير الملبى لم يفسد الحلف بل مسلم ولو اترف خصم الحامل لا يفسد به قبله اي مسلم
 وبالصبر لان قتله لا يباح بال وبقاء وهو الحامل فقط اي لا الفاعل عند الطرفين قياد الفاعل عند رفرح ولا
 واحد عند يوسف رحمه لكن يجب لدية على الحامل في ثلث سنين يحرم عن الميراث ودون الفاعل لكنه ياتم ونفسه وشهته
 ويباح قتله المقصود بالقتل لو بد بغير الملبى فضل مسلما كان القود على الفاعل عندهم وعز الحامل كما في الظهير ووضح نكاحه
 اي الفاعل لو بد بغير الملبى لان النكاح مما يباح مع الزنى في الاكفاد اشعار بانه لو اكره بما ذكره على امر الشئ لم يجب لزيادة
 كما في الذخيرة وطلaque واحدة او اكثر وعققة اي اعتاقه ولو حكم كما اذا اكره حتى يجعل الطلاق والتق سيد الزوجة والعبد وغير
 فانه صرح طلاق الفضل لدية عققة ويرجع الماسور على الامر نصف المهر والمطاقة لقيمة العبد لو اكره بوعيد القتل على الطلاق او التنازل
 فلم يفعل حتى قتل لم ياتم لانه اتفق عن ابطال ملك النكاح والحلف المال كما في الظهير ورجع الفاعل لقيمة العبد على الحامل
 ولو عسر لانه تلف المال لا سعاية على العبد لولا الفاعل لانه لم يمتنع وهذا اي الرجوع بالقيمة اذا اكره بالملبى ما بغيره فلا ضمان
 فيه كما في الظهير ونصف اي جمع الفاعل نصف المهر المسمى على الحامل وبالمسرة اذا لم يسمي ان لم يطأ الفاعل زوجته
 لو حكم له المخل بها فان الخلوة في ذلك لو طوى وفيها شاة الى ان بطلالة بعد الخلوة لم يفسد الحامل شيئا لا استقرار المهر بل الكراه
 كما في المضمرات والى ان الحامل اجنبى فلو كان وجهه لم يكن لها عليه شيء وهذا اذا اكرهت بالملبى ما بغيره فله نصف المهر كما
 في الظهير وصرح نذر كل طاعة كالصوم والصدقة والحق وغيره لانه ما لم يفسد فلا تباقي فيه الا كراه ويحتمل بشي طاعة
 او امسا او غير ذلك لما مر وطهارة بان قال المرأة انت على كراهي فحرم عليه قربانها حتى يكفر ولا يرجع على الحامل بشي في الصورة
 ورجعته اي لو اكره ان امرأة فراجها لانها استدامة النكاح والى امره بان حلف ان لا يقرب امرأة وفيه اي في ان
 لانه كراهية واسلامه حقيقة لانه انما يتحقق بالتصديق والاقرار وقد عبر باللسان عما في القلب اسلم من السموات والارض عا
 وكره بالقتل لو رجع عن سلامه هذا لان في اسلامه شبهة وانه للقتل لا يصح ابرأوه عن دينه ان اقر بفراخ الذمة وقدم
 ان لا تار غير صبر ولا ردة عن الدين حتى لا يبين امرأة منه لما مر ان الرخصة في انهار الكفر وهذا اذا اكره بالملبى ما بغيره فقد صرح
 فبين ان امره كما في الظهير وان زنى رجل بشرطه صدر في جميع الاوقات عندهم الا اذا اكره ليه السلطان اذا اكره ذلك
 الرجل فانه لا يجوز من انما ذكر السلطان شاة ان لا اكره عنده لم يتحقق الا من السلطان كما اشار سابقا الى انه يتحقق عند ما غير من
 انظر ان لا يحد يستثنى ويستثنى منه عليه القبول ان لا يحد وذكر في عامة كتب اصول الفروع انه انما يحد قبيلا كما قال ولما

رجع الى انه لا يحسن حسنا وهذا اذا اكره بالمعجب اما غير فصح بلا خلاف كما ياشتم في القسمين بلا خلاف وفي تدليل الضمير اشعار باننا نثبت
بالاكره لم تعد ولو غير المعجب كما قالوا في لفظ المحرر ان الزنا لم يخصص بالاكره ولو بالمعجب حتى ان صاحبنا كالتقليل لكل
في الذخيرة واما عليه من عناية حسن الاحتكام كما لا يخفى اننا على ذوي الاستقام

كتاب المحب

عقب لاكره مع اشتراك كل منهما في المنع لانه اخر بالتقديم في زمانه فكيف في زماننا واكتفى بعين الان لان ذلك المحرر يكون
تأبعا له بموجب كات الحارفي اللغة مصدر حجب عليه اذا منعه فموجر وقولهم المحرر فعل كذا على حذف الضمة او على اعتبار الالف
فان الالف محرومة من جعل عليه ومنه سياقي من كلامه في الشريعة منع لفظ القول اسي لزومه فانه منع عقد المحرر
واللام عمدة اسي قول شخص مخصوص فلا يصدق على منع القاضي لفظا او اقرارا المكروه مثلا واخر زنه عن الفعل فانه لا حرج فيه لانه
لا يقتصر الى اعتبار الشرع بخلاف القول الاول لزوم القول فان لنا فاعلم من لازم كما في التوضيح على ما غير جامع لقول
صغير غير عاقل ولحق به فانه لا يصح اصلا كما سنده كونه سببا لحر او المنع من الحواصن مكتوبة الصغر المحبون
والعنة فان الصغير في اول الفطرة عديم العقل فالحق به المحبون في الاخر انما قصصا لحق به بعينه فلا يصح قول الصغير والمحقق
به اصلا كالبيع ونحوه ولا ينفذ قول العاقل المملوك به الا باذن الولي فالمراد بالمحبون ان لا يفتق اصلا اذا افتق كالعاقل
والرق لانه ضعف حكمي خبرا للكفر ابتداء وحقا للعبد بقا ففتق رقيقا بعد الاسلام ولا ينفذ قوله كاجارة نحو ما لا ياذن لانه
لقتل منافع خدمته باشتغال بالتجارة فضمموا اسي الصغير والمحبون الرقيق بالفعل كالكلام الال لغير اذا الضمان قدس بل يقتصر
كضمان لانهم المتلف بالانقلاب واخر الى وقت العشق الاقوال اسي اقرارا العبد بالاحد لانه مكلف فينفذ اقراره في حق
لاني حق مولاه ولذا يقع طلاقه لانه لا يطل بملك لاه وفيه اشعار بان اقرار الصغير والمحبون طلاقا لا يصحان صلا ومحمل
العبد بحد وقود لانه مركب من ات مختص بمعنى العقل والنظر والفطنة وغيره او بال محل معد لا قامة مصالح العباد وحق الموتى
باعتباره وغيره باعتبار الاول فيحد ويقاد وفيه اشعار بان غير العبد المحبون لا يحد ولا يقاد كما مر ولا يحجر حركته عن التصرف
في ماله كالشرع لم يفتق في اللغة النخلة وفي الشريعة يندبر المال فلهذا على خلاف مقتضى الشرع والعقل فان كانا عجزا عن
كسب الزنا لم يكن من السفه المصطلح في شيء والطلاق شير ان السفيه لا يحجر تصرفات يميل الفسخ ويؤثر فيه الزنا كما
والاجارة وعمل لا يتحمل ولا يؤثر فيه الزنا كالنذر واليمين نحو ما لانه حر مخاطب لرشيد وهذا عندنا ما عجزا عما يتحمل الاخر نظر الال لاجرام
لا يصير السفيه محجورا عند ابي يوسف ثم الا بالقضارة لا يصير مطلقا الا باطلاق القاضي وعند محمد ثم محجورون المحجور مطلقا
السفه كما في الكافي وغيره والمختار قولهما على ما اشير اليه في التوضيح ولا يحجر بسبب فسق لا يتبدل المال فان افسق ال
للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا لما له كما في الكافي والاسباب من وان اولى بالطلب
الغلبة من انما ليجر على السبب لانه لا يصدق ولا يقر بغيره ثم اخذوا عندنا ما عجزا عما يتحمل هذه تصرفات ونحوها مما هو

الى البطل حتى الغرار فان الحج بالدين لا يورث الا فيه ولذا ما زعمه مثل القيمة والما بالغن مثل فلا يصح ولو سير الفسخ للمشتري ولا ريب
 الغن ثم المشايخ اختلفوا انه اختلاف مبتدأ او بنى على مسئلة القضاء بالافلاس على هذا لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم الحج
 عليه عنده لان القضاء بالافلاس لتحقيق في حالة الحيوة خلافا لما في شتر الصوة المحرر عندهما القضاء بالافلاس ثم الحج بنا عليه
 والحج بالسفينة يعم جميع الاسواق بالدين بحيث المال الموجود حتى تنفيذ تصرفه في مال حدث بعد الكسب ولا يثبت الحج بالدين عندهما
 الا بالقضاء كما في الذخيرة ويحج عن لاقنا منعت باجتناب هو الذي لا يبالى ان يحرم حلالا او بالعكس فيعلم الناس حلالا
 كتحريم الرجل والمرأة ان يرتديا فيستقط عنه الزكوة او يمين من وجها كما في الذخيرة ويدخل فيه مضي القاسق كما في الملقط او
 يقتضي عن حمل كما في قاضيهان وفيه إشارة الى ان كل حيلة يودعي الضرر لم تجز في الديانة وان كان في القسوة عليه عمل
 ما جاز من الكرامة فكل حيلة لا تودعي الضرر تجوز كما في التجسس والماجن من الجون الاسم المجازة بالضم منها وعن المعالجة
 طبيب جابل وهو الذي يقتضي المصنعي وداره ملكا علمه اولا كما في الذخيرة او طرح دواكه كما في الظهير وعن الاكرام مكار
 مفلس هو الذي ياخذ كرا الابل ليس له ابل ولا طير يحمل عليه لئلا يال شتره وعند اوان الخروج يخفي نفسه كما في الذخيرة او الذي
 وابته في الطريق ولم يوجد ربه اخرى باشر او الاستبصار في حيا الكلاف مال الناس كما في الكافي فيجوز له لمفسد وللا
 والابدان الاموال ضررا بالخاص للعامة وندار رواية النوار عن ابي حنيفة رحم وطاره الرواية انه لا يحجر المكلف الحر كما في الظهير
 اذا بلغ اصغر عمر شيداى غير صالح في العقل فلا يحفظ المال لم يسلم اليه الا حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة فحينئذ
 يسلم اليه ان لم يرشد ان هذا السن لا ينفيك عنه الرشد الا نادر اذا الحكم في الشرح للغة وهذا عند ابي حنيفة رحم على ما قال بعض المشايخ
 وقال بعضهم انه ما سن اليه محرم وليس به سبب لانه اشترط الرشد للتسليم كما في الذخيرة وفيه إشارة الى انه لو بلغ رشد ثم صار سفها
 لم يحجر عنده خلافا لما كان في الكافي وصح تصرفه اى تصرف غير شيداى في مال من البيع ونحوه قبله اى قبل مضي هذا السن و
 خمس وعشرين سنة وبعده اى بعد مضي تسلم اليه بالارشد كما اشار اليه السابق وهذا كله عنده واما عندهما فلا يصح تصرفه
 قبله ولا يسلم اليه بالارشد وان مرم لكن لو حبر غائب تصرف في ما قبل العلم بالبرج عندهما كما في الذخيرة وجعل القاضي
 بطلان الدين كما لو كان الحر لدينه القضاء ودين عليه لمز الكفالة لا يبيع مال الاجرة كما طرأ ان يبيع غير متعين لك مكان
 القضاء بالاحتياط لاستقرض اخذ الصدقة وغير ذلك كما في الكافي وفيه إشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان يبيع مال الاجرة
 عنده واما عندهما فيجوز اذا اشترع عن يمينه وفيه في المدلول لما ذكره خلاف بين المشايخ على قولهما واما في الغائب فلا يجوز عند بعضهم
 في الذخيرة وقضى وراهم يمينه من راسهم اى لو كان دينه وراهم ولد راسهم قضى القاضي ذلك من ذاك ولو بلا ضمان
 بالاجماع لان الدائن الحق الاخذ من جنبه لرضا فلقاضي ان يعينه وقضى ومانيره اى ومانيره من مانيره
 لما روى القاضي كلامه من راسهم ومانيره لقضائه الاخرتها استحسانا لانها تستمدان في الثمنية والقياس ان لا يبيع ولنا
 لا يكون له ان ياخذ جبر اى من غير قضاء بخلاف من الحق كما في الكافي لا يبيع عنده القاضي لدينه عرضه وعقاره

للاغراض الناس في الاعيان يبيع عند ما يفيد بالنقد ثم بالعروض ثم بالعتار وفي رواية يبيع بما تلف من العروض ثم بما
لم يتلف منها ثم بالعتار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب نه وقيل تسين ليكون بدلا عند غسل كما في الكافي ولا يبيع مسكنا
كما في النصف وغيره من اقل من مئة وفي يده عرض ثمره بلا او ثمنه فبالعه اسوة اى مشارك للمعاملة في ذلك
فيبيع وقسم ثمنه بينهم بالمخصص اذا كان الدين كله حالا واما اذا كان الدين بعضه حالا فيقسم بين غراما الحال ثم بعد القضاء والاصل
شارككم فيما قبضوه بالمخصص فيه اشارة الى ان المبيع ان كان في اليد البائع فالبائع اولى من الغرام كما في المضمرات ولما كان
الصغر من اسباب الجرحين نهاية فقال وبلوغ العلام اى صيرورة بحال لو جامع انزل كما في الكافي بالاحتمال ثم
ويذكر باب (والاحمال) (الاسترجاع) (والانزال) (جداشدين آب) وبلوغ الجارية اى انشى العلام بالاحتمال
والحيض والجبل فثنتين (الاسترجاع) (جداشدين) وهذا لا يكون بل الانزال منها لم يذكر الانزال الا حسن ان يقول بلوغ الصغرة بالاحتمال
والانزال الاحتمال والصغيرة بها والجبل الحيض فان لم يوجد فيها شئ من الاصل هو الانزال العلامة وهى البواقي فحضر
اى فيبلغان حين يتم لهما خمس عشرة سنة كما هو المشهور ولما قيل في القصور اعمار اهل زماننا وبذا عنده وعن ابي يوسف
حين نبت العانة واهندما الشدى اما عده فحين يتم لهما سبع عشرة سنة وله ثمانى عشرة وفي رواية تسع عشرة سنة وفي رواية
ثمانى عشرة مع الطعن في التاسعة وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس عشرة فقال صدق الاسلام للاختلاف بين هذه الروايات
لان خمس عشرة للعلبة على اهل الزمان البواقي لزيادة الاحتياط كما في المضمرات وغيره وادنى مدته اى البلوغ له اى للعلام
اثنا عشرة سنة وادنى مدته لهما اى للجارية تسع سنين على التمسك كما في احكام الصغار فصدقا اى للعلام الجارية
حينئذ اى حين اوفيت لهما هذه المدة ان اقرابه اى بالبلوغ بان قالوا احتملت مثلا لان لك عصف من جهتها وفي اقرار
الاحكام انه لا يصح اقراره قبل ثمانى عشرة سنة وكذا بعده الا ان يكون بحال تحليم مثله عادة وفي الثامن عشر من نكاح العلامة
ان المهر اقرب اثنا عشرة سنة او ثلث عشرة وفي العمادى عن محمد بن ابي صادق خلاص خبره شاربه ونبت عانة وهو اقل من
خمس عشرة سنة كما لا يصدق جارية ثم خلقها وهى قل منه ولا يخفى ما فى الاشارة الى انتشار الحجر وابتداء الاذن في هذا المقام
من رعاية حسن الاختتام ووجه تعقيب ما ياتى من الكلام

فصل

كذلك في كثير من النسخ وفي بعضها بذكر كتاب لما دون الاذن فيه بعد كبره والكل في ظاهره صفة الاذن
يستخرج الى حذف المضام والمصلحة في الكافي يقال هو ما دون له وهى ذون لما ذكر الفصل ليس من كلام العرب لا ذون
لغة اعلام باجازه ورخصة في شئ وثمرة فكذلك الحجاز الى السيد عرض للعبدين منع لغاذا تصرف الضار والدائرة بينه وبين
في مالها على حق له في رقبته كسب كما في الذخيرة وسقط الحق الثابت للسيد في الرقبة والسبب بتدسك لزيادة الايضاح
ثم تصرف العبد الاولى ان يقال لا ذون ان يفك حجر عبده فتصرف على فكه فيعطى على فعلته وينه على انه لا يصير مطلقا
بحر الفلك بل بالعلم الا ترى ان لا ذون ثم تصرف بلا علم لم يصح تصرفه كما في الذخيرة لنفسه السيد بطريق الوكالة

بالهيئة وهي كون الانسان بحال لو باشر التصرف استفاد وجوبه شرعا وفيه اشارة الى ان العبد قبل الاذن بعبد اهل التصرف الا ان
عن السيد باع لاثرة قبل الاذن والماجد فيصرف كالفريلك ملك ليلذا تصرف باستفاد الى اقتضاد دينه ونفقه ويكون مستغنى
عنه للمولى والى ان الملك على نوعين منتقل ومستقر لم يثبت بغير الحر كما في الكافي والاولى ان يعرف الاذن على وجه يتناول
ازالة حجر الصبي المتقوه وغيرهما ولعله التقى به و اشار الى غير مقالته ثم فرغ على تصرف نفسه ثم على ملك لغيره لما مشوشا فقال
فلم يرجع بالعمدة اى بحق التصرف لطلب الثمن وغيره فغلة بمعنى مفعول من عمده اى نقيه على سيده ولانه تصرف لنفسه
بخلاف الوكيل ولو اذن ليو ما ونحوه من اليوم لمعين الليل والشهر والسنة او مكانا فموا ذون الى ان يحجر لان الاذن
استقاط لا يقبل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي ان لا يكون له ولاية الحجر لان الساقط لا يعود قلت بقا ولاية الحجر باعتبار
بقا الرق فكان في الجبر امتناع عن الاستقاط فيما يستقبل لان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشرط جائز كاضافة
الى المستقبل كما في الذخيرة ولو اذن السيد عبد بنى نوع من التجارة عم اذنه مسائر الواعدا حتى لو اذن لغيره لغيره اى عن امره
كان فيما يشترى بالبر وغيره وان لم يكن العبد متديا الى التصرف من غير الخمر والسيد عالم به فان قلت انه ازال الحرج حق تصرف فاحقت
نعم لانه يوجب الرضا بتعطيل منافعه مطلقا ولا يتخصص كفا في الكرامى ومثبت الاذن له صريحا كما اذا قال له اذنت لك في التجارة
اى في كل تجارة او قال له اشترى ثوبا ونحوه او قال اجر نفسك من الناس فان صار ما ذونا لانه امر بالعقد المتكررة بخلاف ما اذا
لا اشترى الكسوة او اجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه لم يصير اذونا لانه امر بعقد واحد قد صح ان يكون استغنا ما لم يصح الاستغنا
صار ما ذونا وان امره بعقد واحد كما اذا غضب العبد متاعا وامر السيد ان يبيعه فانه صار ما ذونا لانه لم يكن ان يجعل استغنا لالا السيد بناطلا ولا
لما كانت لم يعمل له على هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة ومثبت دلالة كما اذا رآه بالقلب سيده يبيع بالاول
غيره بياصحي او فاسدا ويشترى بذلك او خرا وسكت بل انى فانه يصير اذونا فيما يستقبل فيصح تصرفه فيه لا فيما يبيع من اذنه
في الحال لانه لا بد فيه من الاذن لغيره بخلاف ما اذا اشترى من اذنه تمامه في الذخيرة وفيه اشعار بان لو علم ان لا ياذن عبده للتجارة
فراه كذلك حش في هذا الظاهر المذهب عن النبي يوسف ثم الا بحيث كما في العمادى وينبغي ان يستثنى عبد اكان سيده فانيا
فانه اذا رآه يبيع ويشترى وسكت لا يصير اذونا والتصرف الذي يباشره لا ينفذ كما في الظهيرية فيمنع اى يبيع معه بعد اخذ الاذن
ويشترى كذلك ولو كان العبد فاحش لانه تجارة ونباعه واما عند ما يبيع بالعين فاحش لانه متبرع وعلى
هذا الصبي المماثل لما ذونا ولو كل لما ذونا احد ابهما اى بالبيع والشراء لانه قد لا يفرغ بنفسه وفيه اشعار بان يبيع
او البضاعة فكيف بالبيع كفا في الذخيرة ويرى من المما ذون شيامن بالاوليه من شيامن بال غير لان الاول ايفاء والثاني
استيفاء فيكونان من تولى التجارة وتقبل وياخذ الارض الموات من الامام للاختيار كما في الكرامى او ياخذها او امر
الصلح منه مساقاة كفا في الغرب وياخذها اى ياخذ المما ذون من الامام او غيره ايضا مساقاة من ارضه لانه ان كان له ارض
قبله فهو مستاجر للارض من بعض الخراج وفي العكس جبر نفسه من الارض بغيره وفيه اشارة الى جواز دفعه للارض من ارضه

لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر ولا فهو جركاني الذخيرة وبها ذكرنا من المعنى المتبادر لا يعني ما قبله كما نحن ولا يستر
بذرنا بزرعه اى يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر بالذال المعجمة وهو حب القبل وغيره كالبزول وشراك عيش
عننا لانه وكالة لا مفاوضة لانها كفالة ووكالة معاد المادون لا يملك الكفالة الا اذا اذن بهامرة واحدة فانما تصح والما اذا
بالمفاوضة مرة واحدة فلو اذنه وجه كما العدة وتماه في الذخيرة ويدفع المال مضاربة وياخذ مضاربة لتفصيل الربح و
يستاجر باستئجار الكفاية والدية والبست الارض غير باو لوجه نفسه فيما يدر من الاعمال والقرى لوجه لاجل الان اقرار
من تولى التجارة كما في المداية وفيه اشعار بان المادون بالتجارة مادون باخذ الدوية كما في المحيط وغيره لكن في دوية
خلافه وعصب اى يقر فحسب من احدهما مروين اى يقر بدين اقر بسبب التجارة عليه لاجل سوا كان اجنبيا او واليا
او ولدا او زوجة وبذا عند سوا ما عنده فلا يصح اقراره به الا اجنبى كما في النظم فلو اقر اجنبية او مهر لم يصح فلم يوجب الاجل
ولو كان الاقرار بهذه الامور بعد الحجر لان المصحح للاقرار هو اليد دون الاذن اليد باقية وبذا عند سوا ما عنده والما عند سوا ما عنده
بعد الحجر لا يجوز لان الحجر البطل ليدركه المعتبر به الحجر ويهدى طعاما اى ما كولا لا الدار اسم والدنيا لا تستجاب لقلوب العبيد
لا كثير امان كان مال التجارة عشرة آلاف درهم فاقبل من اتق على ما قال بعض المشايخ كما في الذخيرة ولا يضيف من طعمه
لا استسلام كما في المداية وفيه اشعار بان يضيف احسانا من لم يطعمه ايضا لميل قلوب الناس كما اشير اليه في الذخيرة والراد
الصياقة البسيرة لا الكثيرة والفصل بينهما ما افتمى محمد بن سلمة مما ذكرنا في المداية على ما في الذخيرة وفيه بفر الى انه لا تصدق
اصلا على ما قال بعضهم كما في الخلاصة والى انه لا يسلب صلا لكن في الذخيرة انه تصدق ولا يسلب رجا فصادا او يملك
ما دون ذلك الى ان الحجر لا يهدى احدا ولا يضيفه وعن ابي يوسف رحم الله ابان عانة بعض فقهاء الى قوت يومه لا قوت شهره
لان مولاه تبصر باعطائه ثانيا وكذا العدم الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كما في الكافي ولا يضيف من ليعا له اى المادون
من التجار لا استماله فلو سيم قدم المداين الصياقة ففقد حق العاقل والمحيط المادون من الثمن الثمن مع عيب
اى بسبب عيب جدي مسببة قدره عند بين التجار لانه من صنيعه كما في الكافي وفيه اشعار بان لا يحيط اكثر مما عند غيره
شرح الطحاوى ان الحظ اذا لم يكن فاحشا يجوز اجما حاولا اذا كان فاحشا يجوز عنده خلافا لما وبانه لا يحيط بغير عيب
بالجماع كما لا ير اى ما في الخلاصة ولا يزوج رقيقة من العبد لانه ان تزوج ليس تجارة فلا ولاية لى في ذلك الا اذا
المولى وبذا عند الطرفين الماعذ ابي يوسف ثم يزوج لانه كما في الذخيرة ولا يكاتب المادون فقه وان لم يكن عليه عيب
لان الكتابة ليست تجارة وفيه اشعار بان لا يقيق اذا العتامة فوق الكتابة كما في المحيط وكل من مبتدئ بخرقة تعليق برقيقة
وجب على المادون تجارة هى سبائك مال بال مثل ثمن حب لبشر او باستحقاق المبيع بعد التسليم المشتري او
بملكه قبله ومثل نقصان مبيع اذا عيب انتفع رده بسبب او وجب بما هو مسمى معناها اى في حكم التجارة كغيره
اى ضمانا كما اذا اودع رجلا ذونا لا ثم طلبه منه فانكره ثم ملك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالجو وضمانا

في حكم ضمان التجارة لان الضمانات تملك ارضان العزم بالضم اليهم اذ لو من الدين وعصب امانة
 كالتجارة والاشركة والمضاربة والاجارة محمد بن ابي جهم الماذون الائمة فان الغصب غير مقيد به والوديعة اخف منها
 فذكر بانها لا تملك للمدعي والوديعة وعقار ميراث وجب على الماذون بوطى جارية مستثناة بعد الاستحقاق ظرف
 وجب ان هذا العقار ان وجب لسبب بوطى الائمة مستثنى الى الشرع ولهذا سقط عنه المحكيون في حكم الشرع وانحرز به جاب
 عليه التزويج من المهر فان التزويج ليس في التجارة كذا في الكراهي وبما ذكرنا من ان الماشي لما هو في معناه وبه صرح النماية
 والكفاية فمن الظن ان لا يطالبون بين الامثلة وفي كلامه تسليم فانه مثال لدين حب تجارة على انه يجوز ان يكون ذكر الامثلة
 كالنفلج السابق مشوشا متعلق ذلك لدين برقبته اى الماذون وفيه اشعار بان لوباع سيد بعد الدين كان طلاقا فليس
 سيد بطل لانه موقوف على جارة العزارة وقيل انه فاسد لانه لو اعتقه المشتري بعد القبض اصح وان رقبته فلا يكون موقوف كما في النسخة
 ببيع قيمه اى بيع القاضي الماذون في ذلك لدين يطلب العزارة وان لم يرض بذلك سيده كما دل عليه إطلاقه وهذا اذا كان
 السيد حاضرا فان غالب يبيع لان الغصم في رقبته هو السيد ببيع ليس يتم فان لم يستعاض الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع
 اذا قضى السيد لونه كما في المدارية وقول ببيع شعربان لا يباع الامرة دفعا للضرر عن الشرع فلم يلف الدين يطلب لباقي
 بعد الحق وانما يباع في النفقة مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما في النكاح ولقيمة ثمنه بنيم بالخصص كما بمقدار
 نصيب من كل واحد ثم ان فضل من بنيم شي من غلب ان لم يكن في الثمن فارسياتي وتعلق بكسبه الماذون
 وفيه اشعار بان لا يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه ان غصم فيه ولا يشترط فيه رضاه ولا حضوره كما في الذخيرة قد حصل لك
 الكسب قبل ذلك لدين او حصل بعده فبيع فيه بخصص وتعلق بما يشبه كسبه كما اذا وبيع له واقتب
 اى قبل تملك له ولا الى ان يقدم مع كسبه الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب لفي بدونه لان الدين
 ايدى يقضى من كسبه المدين الكسب ليس ان يثنى هذا اذا كان لكسب بالاحضار اما اذا كان ببايرجي قدومه او بدنيايرجي جرحه
 فلا يبيع القاضي الا اذا لم يقدم المال ولم يخرج الدين لم يقدر مدة كونه من شائخنا من قال ان تة مفوضة الى رامي القاضي
 وعن كبر البليخي ان تة ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله على قول العلماء الثلاثة واما عن زفرح فلا يباع رقبته ولا ما اتى به
 لاحق للفرار في ذلك لا يتعلق ذلك لدين بما اخذه سيده من كسبه قبل ذلك لدين لانه وقع عن جفته في كسبه
 الوقت وفيه إشارة الى انه يتعلق بما اخذه بعد الدين فبئس منه كما اذا كان على الماذون من خمس مائة وكسبه لفي فاحذه سيده
 ثم لحقه دين خمس مائة اخرى فانه يبيعه والالف من السيد لان كلامه يعني الالف صالح لاداء الدين فيكون خذ الالف بغير حق
 كما في الكراهي وطوليب الماذون بالقبلي من يذ ابيع رقبته بعد حقه لولم يخيار في اقليل العاجل بالبيع والكثير الاحل
 بالسعاية لاني المخرج بنيا ولا في الطلب من السيد لقطع تعلقه به وللسيد خذ غلته اى جرة مثله عشرة دراهم في كل
 شهر مثلا مع وجود دين عليه استمانا وفيه اشعار بان للسيد ان يخذ منه غلته قبل وضع الضريبة وقبل لحوق الدين

وان ياخذ اكثر من غلة مثله قبل الدين ان لا ياخذ اكثر لبعده وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكفاي والباقي من غلة
مثله للغير ما يقسم بالخصم فيخرج المادون غير المدبر عندهم ان البق لان لابق يمنع ابتداء الاذن فكذا يمنع لباقي
فلا يلزم شيء من تصرفاته كالبيع وهل يعود الاذن ان عاد من لابق لم يذكره محرم واختلاف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود
كما في الذخيرة وفيما ذكرنا اشارة الى انه لو اذن الاذن لم يصلح لاذن لكن في المدلية اشارة الى انه قد صح اذنه كاذن ان
المعصوب فانه قد صح الا انه لا يبطل اذنه به فحصل في الذخيرة بانه ان اقر العاصب كان للمالكين حصة خاصة عادلة فكذا
الاذن الاطلا او مات سيده لان لا يلية لازمة في ابتداء الاذن فكذا في لباقي وقد فقدت بالموت او حن سيد ويجوز
يكون الضمير للمادون فانه انما يجوز له ان يعيد اذنه بالافاقه كما في المضمرات جنونا مطبقا بالكسري وانما فان جن غير دائم فالحال على
اذنه لانه يكون حينئذ بمنزلة المريض كما في الكفاي وعن أبي يوسف رم ان المطبق اكثر السنة فصاحدا وعند محمد رم سنة
كما في الذخيرة وعند أبي حنيفة رم ليعوض لاراي القاضي وبه يعني فان مست الحاجة الى التوفيق فافتي بسنة كما في تبيين
الوقايات او بحق سيده او المادون فانه على الخلاف الا اني كما في المضمرات بدار الحرب مرتدا وحكمه انما
بالحاق فانه حينئذ يموت حكما حتى يقيم الدية عند جوارحه او عند منجزه والارادة اذ صار تصرفاته موقوفة كما مر او حجب سيده عليه
المادون فيجوز ان يكون حجبنا للمضمرات على المضمرات المسموعة فاعلة هذا قد ايد ما ذكرنا من حجب ازار جاع الضمير للمادون بشرط ان يعلم
المادون بالحجب ولا يحلف واكثر اهل سقوة فان حجب من حجب من حجب وجلبين فانما لم ينجز لانه كان ذونا بالاذن عاقل وكان الاذن
خاصا بان اذن بحجبه من معدودات النجاء بشرط ان يعلم العبد والمعدودات كما انجز بالحق حجب وعلمه اذ اذن بحجبه من غير
وثبت الاذن بخبر الواحد اجماعا واما النجاة فكذلك عند جوارحه او عند منجزه بشرط ان يفي بشهادة العدالة او العدة وذكرنا في الاشارة
في الزيادات لما ذكرنا خلاف والظاهر انه قول محمد رم وحينئذ يكون كاسترجاعه كما في الذخيرة ونجى الامامة للمادون ان
سيد استخانا خلا فخرج اعتبار اللباق بالابتداء وضمن سيد باجته قيمتها اى قيمة المستولة المدونة للغير لانها تملك
بقبل سيد او انما الضمير اكثر من القيمة لانه انما حبس قيمتها لا غير ولو سئل اى دين للمادون ماله ورضيته جميعا لم
سيده مائة كافي يدين المال عنه لانه متصرف لنفسه وانما وقع المال لسيولته بعد فراغه عن حاجته واما عند جوارحه
فامره لانه فرع الرقبة وبي ملك السيد بخلاف ولذا قيل على المادون وتعلق حق الغرامة بها لا يمنع ملكيتها للسيد
وانما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب لانه ان لم يستغرق بها فقد ملكه بخلاف كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل
مستقلين فاشار الى الاول فقال فلم يعيق عبد معه باعنا قه اى عتاق السيد عنه وعحق عند جوارحه منوة عدم الاحاطة
ثم يضمن السيد عند جوارحه اذ كان موصرا ويسمى المعتق اذ كان موصرا ثم يرجع عليه كما في الخلفاء ثم شرع في الثانية فقال وبيع
هذا المادون مائة من سيده بالقيمة اى مثل القيمة واكثر لا غير متم في ذلك فانه يبايع الى اربعين من سيده باقل من القيمة ولو سئل
ولو باع بر من جوارحه التهمة فاعده واما عند جوارحه فابيع من سيد مطلقا الا ان السيد يضمن ازالة العيين ويضمن نقص البع

ويبيع من اجنبي بالعين اليسير الفاحش قيل صحيح ان قوله كقولهما كفا في الكافي وبيع سيده ملكه منه اى من هذا الماذون
بهما اى بمثل القيمة او باقل منها عندهم لان فيه نفع الغرام فان باع سيده ماله من هذا الماذون باكثر من القيمة و
لوسير القرض السيد البيع او حظ الفضل عن القيمة صيانة لحق الغرام كما في البسوط بلاذكر الخلاف لكن في المحيط وغيره
عند سواد ما عده فابيع فاسد وان اسقط المجابة وكان العين يسير وطل ثم منه اى سقط عن ماله من هذا الماذون ثمن بيع باعه
سيده منه ان سلم السيد بغيره اليه قبل قبضه كقبض الثمن اذ التسليم لطل حق السيد في الحبس مولا يستوجب على عبده
وفيه اشارة الى انه لو كان الثمن عرضا كان للسيد مطالبة منه كما اذا اودعه عنده او غصبه منه كما في الكراي وغيره وفيه اشارة الى
العبد بل سيده شيئا ثم اتفق كان للسيد مطالبة عنه او عن ارثه والله السيد حسن بيعه عنده لثمنه اى لاستيقاض ثمنه عن الماذون
فان المبيع وان ال عن ملكه الا انه قد بقي ملك لسيد حتى وصل اليه الثمن انما قيد الماذون بالمديون اشارة الى انه لو لم يكن يونا
لم يجز بيعه من السيد لابيعة منه كفا في المعنى وصح اعتناقه اى اعتناق السيد عبد الماذون لم يوجب له ملكا وفيه اشارة الى
ان اعتناق غيره المديون صحيح بالطريق الاولى وضمن سيده للغرام الاقل من قيمته ومن ماله لانه ائلف حقه فان
كان الدين اكثر طوبى بالباقي بعد العتق وفي التقيد اشعار بان لو اعتق المديون الماذون لم يضمن له ماله لان
ولو اشترى وبيع من قال انه عبد فلان سالتا غيري عن اذنه وحججه فهو ماذون استحسانا فصح تصرفه رعايته لما
هو الاصل في المعاملات من العمل بالنظام وفيه اشعار بان لو اخرج الماذون اكان ماذونا وان لم يكن عدلا لم حاجة الناس كما
وفي الهداية وغيره ولا يباع هذا العبد لغيره صيانة لحق السيد الا اذا اقر سيده باذنه اقاموا البينة عليه فانه يباع حينئذ وفيه
بانه يباع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة كما في الكافي ولعصف الصبي كجميع تصرفاته اذا كان عاقلا وان
له من كل الوجوه كالا سلام فانه نافع بلا ضرر في الدنيا والاخرة وحرمانه عن ميراث ابيه الكافر ومفارقة عن وجه الكافر فلا
الى اسلامه بل الى كفرهما وان سلم فها من حكامه اللازمة ودون الاصلية التي احدها سعادة الدارين والالتهاب
قبول الهبة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك صح لمباذون من المولى لانه كالبائع فيه تصرفه ان ضرر من جميع الوجوه
كالطلاق والعتاق ولو على مال فانما وضعا لا لاله الملك هي ضرر محض لا يضره سقوط النفقة بل الاول وحصول الثواب
بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك للاعتبار للوضع وشملها الهبة والصدقة وغيره لا يصح ذلك منه العقاد وان اذن به
الصبي من قبل المولى بذلك التصرف لان الصبي مطعون للاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى انه لو اجاز هذه التصرفات
بعد البلوغ لم يصح ثم لو كان اجازته بلفظ يصلح لا يبدل العقد صح كما اذا قال لبعده اوقعت ذلك لطلاق والعتاق فانه يصح
في جامع الصغائر الى انه لا يصح هذه التصرفات من غيره كالأب الوصي والقاضي لان فيها ضررا له ويستثنى مواضع الضرورة
عن قواعد الشرع ولذا التوفيق حاجة الى الطلاق والعتاق من جهة دفع الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان محبوبا وخاصة
امراة فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك ملما فاعند بعض اصحابنا واذا كاتب وليه بغيره من عبد مشترك بينه

وبين غيره واستوفى بذلك لكتاتيه فقد صار الصبي متقاضيها لئلا ضمن قيمته نصيبه كيانه كان مورثا كما في اصول الكسرة
 وما يقع من تصرفه وقصره في البيع والشراء فانه بالنظر الى حصول الثمن تقع والى زوال الملك منه وكذا لا باء
 والتكليف وغيرهما حلق نفاذه باذن وليه فانه مع العقد واحتى لواجب ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كما في الجامع بشرط
 ان يعقل يعرف البيع سالبا المالك والشراء جالبا لوزير الغني اليسير من الفاش فان كل صبي اذ لقن
 البيع والشراء يتلقاها على ما قال شيخ الاسلام كما في النفقة وغيره وولي الصبي في النفس المال ابوه ثم وصيه
 اى وصى الاب بن خليفه له بعد موته في الحفظ والتصرف فيها ثم وصى وصيه كما في العادى ثم جدته بنى للصبي ابو الاب
 وان عللا ابو الام ثم وصيه وصى الجد ثم وصى وصيه ثم القاضى وفيه اشعار بان الوالى من قبيل الاولياء بالطريق
 الاولى او وصيه اى من نصبة القاضى لاولادته في مالها وانما عدل من كلمة الترتيب الى القوية اشعار بصحة ولائها كل من الوالى
 والقاضى ووصيه بعد موت وصى وصى الجد وشارف في هذا الكلام الى انه لا يجوز اذن الام للصغير وكذا اذن اخيه وعمه ونحوه
 لانه ليس لهم ولاية التصرف في ماله تمام الكلام في اصول الاحكام ولو اقر الصبي الماذون للولى او غيره بما ماله من ماله
 عين ودين او اقرته بما ورث عن ابيه او غيره صح ذلك لاقراره في ظاهر الرواية لانه بالاذن كالبالغ وعنه انه لا يصح لال اقرته
 في صحة الاقرار بما ماله للحاجة اليه في التجارة وبهى مفقودة في موروثة كما في النهاية ولا يخفى ما في لفظ الصبي والارث والى
 من لا اشعار بالتمام وكفى فيما يلزمه مع المناسبة للشرع من عاية حسن الاختتام

كتاب الوصايا

عقبة الماذون لانه متعلق بما بعد الموت وانما جمع الوصية اشعار بالبشارة الواعية وان كان للامير ورجل جنس الاوصياء
 هى اى الوصية لغة اسم من الاوصياء كالوصاية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسرة يقال وصيت اى فوصنت الى زيد
 بكذا فهو وصى وذلك صمى يقال المواليه صمى له المال موصى به ويقال له وصيته كما في النهاية والقاموس وشعره اسم
 اى الزام شئ من ال ومنفعة لمد تعالى وغيره وهذا شامل للبيع والابارة والهبه والعارية وغيره بما بعد الموت مخبر
 لكل فانها سباب في حال الحياة وانما سمى بالوصية لان الميت لما وصى به حصل ما كان من موصيته بما بعده من امر
 مما به يقال وصيت الشئ بالشئ اذا وصلته به كما في الكفاى ونسبت الوصية عند الجمهور في وجوه الخ لندرك ان القابل
 وفرضت عند بعض في حق الوالدين الاقربين غير الوارثين وجبت على النفي عند بعض في حق اكل والاوّل الصبي كما
 في الاثر باقل من الثلث اى ثلث ماله وفيه اشارة الى ان التقليل في الوصية افضل لما روي عن النبيين والمسيدين ان
 الوصية بالنفس حبسها من الوصية بالربع احسبها بالثلث والى ان الوصية النافذة في الشرع الى الثلث اذا اجاز الوارث
 كما في الاختيار عند غنى ورثته بما لهم او عند استغنائهم اى صيرتهم اغنياء بحصصهم من ميراثه بان يرث كل منهم
 ويهم على ما روي عنه او يرث كل عشرة آلاف درهم على ما روي عن الفضل كما في الطميرة قيل يخير عند ائمة بين لشمال كل

منها على فضيلة هي تارة صلوة و تارة اكل الاكل المكين عليه حقوق والا فاللازم صرف كل ثلث الى ذلك كما في الزايدى وغيره كما
 اى نذ باشل نذب ترك الوصية ملتبسا بلا احد سها ومو الاستغناء بماله حينئذ لم يكونوا اغنياء فعلى هذا يكون الاضطرار كما
 بهو الاصل وفيه رفر الى انه اذا كان قليلا لا ينبغي له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة مرم وهذا اذا كان ولاده كباره اما اذا كان
 صغارا فالركت افضل مطلقا على ما روى عن شيخين كما في قاضيهان وانما نذبت اذا كان للموصى مال بلا تبة من حق التمسك
 . حق العبد فلا يندب ذالم يكن له مال سواء كان عليه تبة او لا لكن في المينة لو كان عليه تبة بلا مال نذبت لم ياظم ترك
 الايصاء وفي الزايدى انها سباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب وكرويته كالوصية لاهل المحمية بلا اقرباء وتجة
 كالوصية بالكفارات وفدية الصيانات والصلوات وصحت الوصية بالثلث وغيره للمحل كما في بطون من الناز
 وغيره من الحيوانات فلو اوصى بمثل ما لم يكن له ثمن فلان ينفق عليه صح كما في شرح الطحاوى وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية
 صحت بدون القبول فانه انما شرط لملك الموصى له الموصى به كما في النهاية وسياتي اشارته اليه فمن النظم انها لا يصح بغير
 وصحت لاحد به اى بالمحل مما في بطون اية او جارية اذا لم يكن الحنين من سبيد كما في شرح الطحاوى ان ولدت الا
 من الجارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا لا قل من مئة اى مدة الحمل هو في اربعة اشهر وفي الفيل حد عشر سنة وفي الابل
 والحمير الحد سنة وفي البقر تسعة اشهر وفي الشاة خمسة اشهر وفي السنو شهران في الكلب ربعون يوما وفي الطير اربعة اشهر
 يوما كما في الاستيفاء من قتها اى وقت الوصية فانه يشترط الصحة الوصية وجود الموصى له وكذا وجود الموصى حقيقة او حكما بان
 على خطر الوجود كثره البستان ما عاش كما في النهاية عن المبسوط وسنذكر بالتبني منه فكان صاحب المستصفى غفل عن ذلك
 حين قال بانسكال في ذلك يشترط ثبوت البستان كذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف كما في التمر تاشي انه صح الوصية بما في البطن
 اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا ياتي ما ذكره الوجوده عند الوصية كما لا يخفى فنذا لم يويدى بانى
 كما نطن كذا لم يويدى بانى الكافى انه ثلث ماله بلا مال ثم النسبة استحق ثلث ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان
 معيها او غير معين هو شائع في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان شالعا في كل الميثرة عند الموت كما اذا اوصى
 بمغرم غنمى او من مالى فانه يشترط وجود المقر في الاول عند الوصية وفي الثانى عند الموت وتماهى في النهاية عن الذخيرة
 وغيره وفي الكلام اشعار بان ان ولدت الجارية لسته اشهر فصاعدا من قتها لم يصح الوصية لجواز حدوث الحمل بعد الوصية
 الا اذا كانت الجارية معقدة فان الوصية تصح اذا ولدت الى سنتين قبا على النسب كما في المضرات وصحت هي اى الوصية
 والاستثناء من وصية بامرته الاحكام فالاته للموصى له والمحل لوصية الموصى لانه صح اقرار المحل بالوصية فكذا استثناء على
 ما تقرر والاستثناء منقطع ولا يفتقر الى التناول الوضع بل الى الملازمة وبهذا الحمل خبر اتمه وتالجا فصلا كاستثناء البعير
 من الملازمة وهو جنى لانه يزرى بزيم كما في الكفاية وبهذا اشكال فان النخاة لم يشترط فيه تلك الملازمة
 الفقهاء جردوا استثناء رقبته من بر من الف و زيم كما في الكافى وغيره وصحت نشي من مال المسلم للمسلم لانه مسلم

المعاملات وفيه إشارة إلى أنها لا تصح منه للمربي ولو استلما وأجازها الورثة وفي الذخيرة أنها تصح للمربي مستأمن على الرقعة
 وعن أبي يوسف إنهم لا تصح كما لا تصح للمربي في دار الحرب حتى لو خرج الدنيا بآمان لم يكن له من ذلك شيء وإن أجازها الورثة
 ومنهم من قال إنها تصح له وهذا إذا كان الموصي له في دارنا وأما إذا كان في دارهم ففي صحته الاختلاف المشايخ يذكرون
 أن للمربي كالميت في حقنا فيجوز وليس من بل الرقعة يجوز وصحت بعكسه من الذي للمسلم المأمور به فيكون ميتة كذا
 للمربي كالمسلم على ما فصلنا في المضمرات يجوز وصية المستأمن للمسلم والذي للأباجزة الورثة الكائنين في دارهم وأما إذا كانوا
 في دارنا مستأمنين فم كالمسلمين في المعاملة وصحت بالثلث والاقول للأجنبي غير الوارث وإن لم يرضق الورثة لا يصح له
 في أكثر سنة أي بأكثر من الثلث فإن في تحمي معنى الباء كما في القاموس ولا يصح لشيء لو ارثه أي الموصي لم يرث بمقبول
 عند الجميع فلو وصى له ولا جني كان له النصف وطلت للوارث كما في الخلاصة ولو وصت بكل المال زوجها كان الكل له
 بالارث ونصف بالوصية كما في قاصين من المراد من الوارث من كان وارثا وقت موت الموصي كما في عامة الكتب ولو
 وصى لمن كان ارثا وقت وصية الموصي ثم صار غيره وارث وقت موته وصحت كما إذا وصى الزوجة ثم طلقها ثم أتت بأولاد
 ومضى عدتها ثم مات الموصي وبالعكس لم يصح كما إذا وصى لأجنبية ثم تزوجها ومات وهي زوجه وفيه شعاع بأنه لا يصح
 بعد وارثه ومديره وأم ولده لأنه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم وأعلم أن الوارث إذا كان صغيرا
 ولد أو ابن يوصى له شيء من أن ينتفع به في حياته فالوجه أن يملك للمالك غيره ثم يوصيه لك لغير ذلك الصغير وصح
 للمالك وأم حيا كما في النصاب ولا يصح لأجل قاتله أي قاتل الموصي سواء كان وارثا أو غيره وارث والقتل عمد أو خطأ
 مباشرة أي قتل مباشرة لا قتل تسبيف نص وصيته لأخيه بوقع الموصي فيها وبذلك يتبين الصبي المجهول لقائل
 فأنصح الوصية لما للأباجزة الورثة كما في النظم الأباجزة ورثته أي ورثة الموصي الوصية بأكثر من الثلث للأجنبي بشرط
 للوارث والقاتل فأنصح لاسقاطهم حقتهم وعند أبي يوسف وفرج لا تصح للقاتل ولو أجازوا إذا أجازة المستعبر ما يكون
 بعد الموت حتى لو أجازوا قبله كان لهم الرجوع عنها والمبتدأ من الورثة من يكون جازة معتبرة بأن يكون عاقلا بالغ
 صحيحا حتى لو أجازها صغير منهم أو مجنون لم يصح وأما المريض فقد صح وصية إذا برده الأجنبي له ابتداء الوصية حتى لو كان للموصي
 وارث لم تصح الأباجزة ورثته ولو كان أجنبيا صح من الثلث كما في المضمرات وفيه إشارة إلى أنه إذا لم يكن ارث للموصي
 بالأكثر للأجنبي صح وصية كما في الخلاصة وإنه لو وصى قاتله ولا وارث له وصت الوصية له وهذا عند الطرفين بالإجماع أبو يوسف
 فلا تصح وإنه لا تصح لعبد القائل مديره وأم ولده وسكانه الأباجزة الورثة كما في النظم وأعلم أن لنا طقس ذكره بعض شيوخنا
 أن المريض إذا صرح أحد من الورثة شيئا كالدرا على أن لا يكون له في سائر الورثة حق يجوز ذيل هذا إذا وصى ذلك ارثا
 موهبة فيمكنه كغيره المبتدئين في الورثة مع كفاي الجواهر ولا يصح من صبي ولو عاقلا مراهقا وكذا من شمله من كان
 في المبتدئين على المجهول وفيه إشارة إلى أن تصرفه كما لا يعتبر من الأجنبي مضافا إلى ما بعد البلوغ كما إذا قال واليغت فقلت

إلى طفلان كما في الكافي والي ان الجوز الذي بلغ غير شديح وصيته استسما كما في النظم ولا من مكاتب وان ترك
 وفاسلانه ليس من اهل الشرع قبل نزعده واما عندها فتصح وفيه اشعار بان لا تصح من العبد واخواته كما في قاضيهان
 وقدم الدين عليهما اي الوصية لان ادمه لازم بخلاف الوصية وفيه اشعار بان لا تصح من مستغرق الدين الا بامر الله
 كما في الكافي وتقبل الوصية بعد موت ابي موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية وتقبل اي طفل
 قبولها في حياة الموصي فلموصي له وهذه الوصية بعد موت الموصي بخلاف وتقبل رد ما في حياته فله قبولها بعده
 عندهم خلافا لفرج وبه اي بالقبول المذكور لا غير ملك الموصي به فالقبول شرط للملكية الموصي للموصي به لا لصحة الوصية
 كما مر هذا اذا كان الموصي له اهل للقبول والا فلا يحتاج الى القبول كما في الذخيرة وفيه اشعار بان لا يشترط في الملكية لقبض الموصي
 بملكه وان القبول فقال الا اذا مات موصيه ثم مات موصي الموصي له بلا قبول منه للموصي به لا رد من قبل كلفاء
 فهو اي الموصي به يكون ملكا لو رثته اي ورثته الموصي له استسما لان ما صار ملكا للموصي له في آخره من خبر ابي حنيفة بالياس
 عن القبول فيكون لو رثته وفيه اشارة الى انهم لو ردوا لم تبطل القياس لان لو رثته بمنزلة في الرد والقول فيقبل الاستسما
 ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل والله اي الموصي ان يرجع عنها اي الوصية لانها تبطل لم يلزم الا بالقبول لقبول
 صريح كرجعت عما وصيت بفلان او البطلت او تركت او اوصيت لفلان كاخترت ادبي حرام او بوا كما في قاضيهان
 او فعل لقطع ذلك الفعل حق المالك عما غصب لانه صار الموصي به شيئا آخر بهذا الفعل كما مر في الغصب
 من قوله فان غصب غير اسمه اعظم من غصبه من ملكه فلو اوصي بصوف ونحوه ففعل او قبض ففصل وفطحن ودقيق وكال
 رجوعا كما في النظم او فعل يزيد ذلك الفعل في الموصي به بما يمنع من زائد تسليمه اي الموصي به الا به استسما
 من ذلك لان ذلك السويق الموصي به سمين كخطه به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصي له
 الا سح السمين كذلك لشوب اذا صبغه وشل البهار في ساحة او دار موصي بها بخلاف قبضه والدم فانه ليس
 رجوعا اما لو طينها فرجوع كما في المضرات وشل نصف يزيل ملكه كالبيع فانه فعل مشتل على تصرف يزيل ملك الموصي
 وهو المانع عن التسليم وشل الميتة في ازالة الملك اطلاقا لا يشترط بان لو عاد الى الموصي بالشر او الرجوع عن الميتة
 او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الداية والحاصل ان الرجوع عن الوصية على انواع ما قبل الفسخ بالفعل والفعل كالوصية بعين
 ولا تحمله الا بالقبول كالوصية بثلاث المال فانه لم يرجع عنها الا بان قال رجعت وما لا تحمله الا بالفعل كالبيع محتمل ان يست
 من مرضي فانت حر فانه مدبر بقيد ولا تحمله لو احدثتها شل ان يدبره تدبر اطلاقا كما في الظهير لا يرجع عنها بغسل ثوب
 موصي به لانه قد لغسل عند اعطاء الغير عادة ولا يجوز وبه اي جود الوصية وانكار ما حتى لو اقام بنية عليها بعد موت
 الموصي قبلت كما في الجامع لكن المبسوط انه يرجع سحر وبالفعل انه قول ابي يوسف ثم والاول قول محمد وهو الاصح كما
 ان كان في قتل له ليس من اختلاف الروايتين فماني الجامع يحمل على الجود عند غيبة الموصي او صورة الرجوع وافي المبسوط

على الجود عند حضوره أو الجود الحقيقي كما في الذخيرة وتطل بهته المرض من موت وصيته لمن كان من امرأة
 بعد ما أوى اليه أو الوصية ثم مات فإن كل تبرع من المرض وصيته ولا وصية للوارث كما هو فيه اشعار بأنه صحيح اقرار المرض
 لمن كان بعده خلافا لفرج ولم يصح اقراره لزوجة بالاجماع لانها وارثة الا ان يصدق ببقية الورثة ولو في جوده الو
 كما في العمادى كاقارره اى بطلان مثل بطلان اقرار المرض وصيته وبهته لانه كافر او عبد او ولد يولد له كافر
 ان اسلم الابن او عتق العبد بعد ذلك الاقرار والوصية والبهته قبل موت الموصى لان في الاقرار تمتة الاثبات لبعض
 الورثة وفيه اشعار بأنه لوصار غير وارث بعد الاقرار بان اقراره ثم ولد له ابن ثم مات التبرع الاقرار كما في العمادى وبهته
 متعقد بضم الميم مفتوح العين هو الذى لا حراك بهن دار في جسده وقيل هو تشيع الاعضاء كما قال المطرزي وقال ابن تيم
 هو من لا يقدر على القيام لذاته ومفلوج اى رجل في سبب النصف ومصدره الفالج كما في المغرب قال ابن الاثير هو
 معروف يرعى بعض البدن واشل اى الذى في يده فساد وآفة وسلول اى الذى اصابه السل بالكمرة وموثره
 في الرية يزمها حى رقيقة من كل ماله خبر بهته انتهى كل منهم معتبر من كل مال كل منهم ان طال مدته اى مدة كل من
 هذه ان مرضى ان يمضى سنة من اول اصابه على ما قال اصحابنا كما ذكره ابو العباس ثم وبعضهم قالوا ان هذا القول متطاول
 والا فلا ولم يخف موته بواحد منها بان لا يزداد اوباه وقتا فقتلوا الاكين واحدا منها بان لم يطل مدته بان مات قبل سنة
 او خيف موته بان يزداد اوباه يوما فمضى ثلثه اى معتبر من ثلث مال كل منهم لانه في حكم المرض وقالوا اذا اضناه المرض
 صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مثل موت فامسكوا لى طال مرضه ولم
 كما يصح وقال محمد بن سلمة ان كان لا يبرج بربه بالتداوى فحال المرض والا فمضى كمانى طلاق العمادى وعن تميم بن اسحاق
 انه في حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد في السوفى ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا تقدر على السطح فال
 الفضل المرض ان لا يخرج الى حاج نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والخيار انه من كان الغالب منه الموت وان لم يكن
 صاحب فراش كما في بهته الذخيرة وان اجمع الوصايا اى اختلف قوة كما اذا وصى بفرض وواجب نفيل
 لد تعالى ولعبد كج الفرض والاضحية والصدقة فلو كان بالثلث وفار بالكل نفيذ الكل كما اذا ضاق عنه واجازة الور
 فاذا ضاق بلا اجازة قدم له من اى الاقوى منها وان اخذ الموصى فدية بالفرض حق العبد ثم حق الدتعا
 ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم وذكر الامام الطحاوى اى انه يدين بالفرض ثم الكفارات ثم بد بكفارة القتل ثم لم يبين ثم النفل
 ثم الاطعام ثم النذور ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وقدم العشر على الخراج وتامنى الذخيرة وان تساوت الوصايا قوة با
 يكون لكل فخر فمن دتعالى او حق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق ثلثت قدم ما قدم الموصى اذا انظر انه يدين
 وعنه لو كان لكل فرضا فالدتعا كما يدين بالخرج ثم بالزكاة ثم الكفارة ولو كان نفلا كالوصية بالخرج والتحق والصدقة بدربا
 به في ظاهر الرواية وعنه بدربا لافضل الصدقة ثم الخراج ثم العتق كما في الذخيرة وان اوصى بنج للفسد راجح

اي لعنت الوارث او الوصي رجل يلج عنه حال كونه راكبا والا لتقديمه على عنه من بلده ^{الموصى} ان يبلغ نفقة
من ثلث ذلك الحج الموصى به والا يبلغ فمن حيث يبلغ النفقة يحج راكبا عنه استحسانا او اداء للوصية وفيه ايماء الى انه
ان فح المال الى عبد فح باذن مولاه فقد صح الا انه لا يستحب للخلل فيه والى انه ان كان في المال لدفع وفاء بالركوب فثبت
والتبقي النفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل ثوابا له والى انه لو حج من القرى التي قرنته من بلده صح انها
في حكمه والى انه لم يبلغ النفقة بالحج من بلده فقال رجل نماح عنه هذا المال ماشيا لانه يخبره كما في التهمة فان مات حاج
اي ان قصد اداء الحج الفرض خارجا من بلده وسائر مات في طريقه ^{والموصى} بالحج عنه يحج راكبا عنه من بلده
بلغ نفقة ذلك عنده وانما عندها فمن حيث مات كما في الكافي وروا البوسليان من حيث مات بلا خلاف كما في ج المصنف والكلام
مشير الى انه ان لم يبلغ النفقة ذلك حج من حيث مات وهذا بخلاف كما في كتابه واعلم انه ان اوصى بالمال ليح عنه فان
حسن الطريق فهذا الاثر الى ما يراه الفقهاء من وجه البر كما في الميتة وفي وصية ثبتت ماله لزيد الا جنب
وسدسه لآخره والحال ان الورثة لم يخبروا ما زاد على الثلث من سدس ثلث اي يجعل الثلث على ثلثة اسهم كما في
وفي وصية ثبتت ماله لزيد وكله لآخر ولم يخبروا بنصف اي يجعل الثلث على سمين وقال لا يرث اي يجعل على
اربعة اسهم لاصل شار اليه فقال ولا يضرب الموصى له باكثر من الثلث عند ابى حنيفة رح ويضرب عندها
والاصل انه ان اوصى باكثر من الثلث ولم يخبروا فاني طاعة في الاكثر عنده لكونها وصية بالاستحي فلا يكون مشروطة وجاز
عندها لانه تفصيل احد على آخر في الوصية فوجب اعتبارها ما كان الاول الصحيح كما في المضمرات وفيه اشعار بان يضرب الموصى
له بالثلث عندهم ففي المسئلة الاولى ثلث بالاتفاق اذ الثلث ضمت السدس فقد اوصى لزيد سمين لآخر سمين وان اجازوا
يقسم نصف ماله عليهما اثنا بالاخلاف وفي المسئلة الثانية نصف عنده لطلان الوصية بالاكثر فيبقى الوصية بالثلث للكل
الثلث بينهما ويرث عندها لان اصل المسئلة ثلثة حاكمه الى اربعة فيكون لصاحب ثلث سهم ولصاحب الثلث ثلثة اسهم كما في
اجازوا فنفذ بها لقيم الكل كذلك لانضحه عنه فقال بوسن رم قياس قوله ان ليدس بطريق المنازعة لانه سلم لثلاث
لصاحب الكل فكان نزاعهما في الثلث فنصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب ثلث والباقي للآخر وقال الحسن ان اخبر
فصح لاستواء سهم صاحب ثلث في حالة الاجازة وعدها وهو ليدس في الصحيح ان يبلغ بطريق المنازعة بان يقسم الثلث الى
وهو اربعة من ثلثة عشر بينهما لضعف لان اجازتهم غير ماثرة في قدر الثلث فيبقى لثلاثان ثمانية اسهم يدعيها صاحب الكل وسهم
منها صاحب الثلث لقيم الثلث فيسلم لسته لصاحب الكل يتنازعان في السمين فنصف فيحصل ثلثة اسهم لصاحب ثلث والباقي
لآخر كما في المحقق وغيره وقوله لا يضرب معروف مسند مجاز الى الموصى له باكثر من الثلث فالبارصلة للموصى له صلة
الفعل مع مفعوله محذوف تقديره لا يضرب ذلك الموصى له عدد في عدد فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة اربع فيه
في هذه الصورة فلا يحصل ربع لصاحب ثلث وثلثة اربع لصاحب الكل خلافا لما فافنا يضربانها في الثلث فيحصل

ان ذلك الصاحبين فاريدها بالاصطلاح من الحساب بتحويل عدولته الى احد المضروبين كسنة الاخر الى الواحد
 ما ذكره المصنف مفتوحا وان لم يكن محتاجا اليه وخالف ما اصطلاح عليه الفقهاء على ما قاله الطرزي انه من المضرب بمعنى الاتخاذ
 الاعطاء فعلى الاول معروف والثاني مجهول حذف مفعوله مع الصلة تقديره لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا ياخذ منه ولا يعطى
 شيئا بحكم وصيته باكثر من الثلث بحكم وصيته بالثلث من قولهم ضرب بسهم على الجزر واوقية اى اخذ منه نصيبا فالباقي متعلقه
 بالفعل واداة وكلمة واللام في الموصى له عمدية اى الموصى له باكثر من الثلث ومن اوصى جارية بها قالما بحذف ما ولى عليه
 الا في ثلث صور فانه يضرب في الثلث بالاكثر عنده ايضا في المحاباة اى في صورة النقصان عن قيمة المثل في الوصية
 بالبيع والزيادة على قيمته في الشراء كما اذا وصى مريض بان يباع عبدان له قيمته احداهما ثلثون من ثمن يد بعشرين الا يتجاوز
 من عمره واربعةين لئلا مال له سواهما ولم يجز يا الورثة فانه ثلث الثلث ثلثون فزيد حتى لا بالثلث عشرة وعمره بالثلث
 عشرين وان وصاه باكثر من الثلث وفي السعاية اى كسب القن كما اذا اعتق هذا المريض من اربعة عشرين لعبد فانه وصيته
 بالثلث فيعتق من الاثني عشرة ومن لا على ثلثة عشر فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما وفي الدر اسمهم السلة
 اى في الوصية بدر اسم مطلقه غير مقيدة بكسر الكسوة كالنصف والربع وغيره كما اذا وصى مريض له تسعون رجلا يزيد
 منها ثلثين عموما فانه ثلث الثلث الثلثون القياس على المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنده الا انهم تنفقوا
 في التثايت لانه اضاف الوصية فيها الى عين من اعيان ماله فلا يتناول حق الورثة لفظا بل معنى فلا يعتبر في
 الضرب عملا باللفظ بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقه لفظا
 ومعنى فاعتبر ومثل نصيب ثبته او بنه صحت الوصية سواء كان له ابن او بنت او لم يكن ففي ماله ابن واحد
 بلا اجازة وفي اكثر من واحد مثل نصيب بن الا اذا زاد على الثلث فانه محتاج الى الاجازة وبمضيبة نصيب ابن
 او ابنة بلا ذكر مثل لا تصح وتطل لانه وصية بماله غير بخلاف مثل النصيب فيه اشارة الى انه فيما اذا كان له ابن او ابنة
 واما اذا لم يكن فقد صحت كما في المضرات والعبرة اى اعتبار كونه من الكل والثلث بجمال العقد كالبيع والهبة
 في التصرف الذي فيه نوع تبرع بقبرته المقام المنجى المفيد للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعقد
 فالاولى تقديمه لئلا يفضل بين المعامل المعمول بالاجنبى الذي هو الخراج اعنى بجمال العقد فان كان التصرف اداء
 في حال الصحة فمن كل له يعتبر والا يكن في الصحة بل في المرض فمن ثلثه متعلق حق الورثة به انما تعرض للعقد لا
 لو اقر مريض لاجنبى يدين نقد من كل ماله وكذا الوارث لا مائة من مهر المثل لا الزيادة والمقام شعرانه نوع المرض به
 جاز كما في العاوى والتصرف المتضاف الى موته اى الذي يفيد الحكم بحجته لا قبله مثل ان يقول هذا العبد فلان
 بعد موتى يعتبر من الثلث لما وان كان هذا التصرف في الصحة فان العبرة لجمال الاضافة لا العقد فلو قال
 او مرضه ان حدث لي حادث فلان كذا كان وصية ومرض اى كل مرض صح المرض منه كالصحة فلو اوصى

بشيء صار باطلاً لأنه ظهر بالصحة أن لا يعلق بما لحق أحد وهذا قيد بالمرض بان قال ان مست من مرضه اذا اذاعه
ثم صح فباقية وان عاش بعد ذلك سنين كما في التتمة واعتاقه اى المريض قنا او مكاتبه او بدبره او جبره وصيته ومضى
في الاجازة والاستيجار والمهر الشرع والبيع بان باع مريض مثلاً من اجبني بالسواى ما ينجس كمان في التتمة والاحسن نقلاً
فانما مقدمته على جميع الوصايا عنده والاعتاق عندهما فان جالى ثم اعتق او عكس فالحمالة اولى عنده والاعتاق عندهما
كما في البداية وصيته عينا من المصح القبض وكذا صدقة وابراة حتى لو مرض ابن ولده ام لها عليه دين فمات ثم ابراه
صح من الثلث لانه صار اجنبياً بالموت كما في المنية وصنمانه بالكفالة وغيره كما اذا قال لغيره خالها على الالف
على اني ضامن او لغيره كذا على اني ضامن لمائة فان الالف والمائة عليه على الخالع والمشتري فالضمان اعم من الكفالة
كما في الكفالة وصيته كذا وصيته انه من الثلث لانه تصرفات منجزة فلا ولى ان يثل بها بعد القاعدة المستدرة +
فصل جاره اى جاز الوصى اذا وصى له بشي من لصق داهيه بداره قياساً كما قال ابو حنيفة وزفر
بمبنى الجوار وهو المصق ومن شارك غيره في مسجد حلة استحساناً كما قال في رواية عنه لانه الجار عفا كما في الاختيار عفا
ان حق الجار اربعون داراً يمنياً وشمالاً وخلفاً فضيعة كما في الكفالة وغيره وصحيح الاول كما في المضمرات وفيه اخالة
ان المسلم والكافر والصغير والكبير والذكر والانثى فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن والمديروا والولد لان سكنى متولاهما ايضا
اليهم خلاف المكاتب فانه جار كما في الذخيرة وكذا في البداية انه يدخل فيه العبد الساكن عنده لا عندهما وصهره بالكلية
ما فيه محرم ومحرمة والوعبة كل ذى رحم محرم من عرسه اى كل ذكر من قرابة زوجة الموصى وان اعتدت من رحم
عند موت فيدخل ابوها واخوها وغيرهما وقال لعلوا في هذا في عرفهم واماني عرفنا فلا يدخل فيه الابوها وامها كما في التتمة
ينخص هذا المفظ الصهر والمال فقط فربما يغني ان لا يدخل فيه الابوها في ديارنا وختمته بختين كل زوج ذات رحم
محرم منه كزوج البنت والاخت والعمة ونحوهن قيل هذا في عرفهم واماني عرفنا فلا يتناول لزوج المحرم قريباً كان او
بعيداً واحداً وعيد الكافي وذكرني القاموس انه الصهر في المغرب ان عند العرب كل من كان من قبل المرأة كالاب
والاخ وعند العامة زوج البنت فبني ان لفتي بنى ديارنا لانه المشهور واليه عرسه ازوجها اعتباراً للعرف والله قال
والا زهرى اهل لرجل اخص الناس به ولا اخص بالانسان من الزوجة كما في الكفالة وهذا عنده واما عندنا فكل من كان
امراً وولده واهله وعمة وصبي اجنبى يقوته في منزله كما في المغرب لا يدخل فيه فتيه كما في الاختيار والى اصله اهل كل
بعية اى بيت النسب هو كل من يصل به من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام مسلماً كان او كافراً قريباً او بعيداً
محملاً او غيره لان لال الامل يستعملان احتمالاً واحداً فيدخل فيه جده وابوه لا الاب لاقصى لانه مضاف اليه كما في الكفالة
ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة ام الموصى اذ النسب إنما يغير من الاب والولاد الوادى وصت
لم يدخل فيه لانه لا يكون ابوه من قومها كما في واقارب جميع قريب وفو وواقاربته او اقاربته الساب محرمه

قصا بعد آفاق أهل الجميع اثنان في الوصية وبه قال لفظويه وبذا اذ لم يعرف باللام والافال أهل احد للرد على الخبر
عند الشيخين اما عند محمد بن حاشان كما في المدية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخلصون فالوصية جائزة وبه يفتي الا ان
عند بعضهم ان تجري بالا حرم منهم كما في تامة الافات من حرمي رحمهم ليست بعصبية ولا صاحبة فرض سوار كانوا
او كبارا او احرارا وعبيدا وذكورا او اناثا مسلمين وكافرين فيدخل فيه الجد والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن شيخنا
لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذور لم يطل الوصية عنده لانه الوصية للمعدوم كما في الكافي تقدم
الا قرب فالاقرب من نفي الرحم غير الوالدين والولد يستأثر من محرمه فصاعدا لان تقريبه في العرف من تقريب
الى غيره بوسيلة ولقربهم بنفسهم فلو اوصى بمن وخالين فلم يعين عنده واما عند بهانيرج لانه يدخل فيه كل قريب سبب اليه
من قبل لاب او الام امي اقصى آب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقى للمعاينين من غير
اقرب منهما وثيلت عندهما ولو ترك عما وعمته وخالا وخالة كانت للاولين عنده لاستوارهما في القرب رجت عندهما
في المدية وغيره وصحيح قوله كما في المضرات فاعبر بالوصية ثلثة اشياء لم تغير المحرمية والاقربية والجمعة ^{المختصة} ^{للاب}
صلة القرب فينقص من يستحقها كما في الكافي واليه اشارة في الاسرار وغيره ولكن المبتدأ ان الجمعيه لا تستوفى عليه
الوصية لاصل ولد زيد والاولى والاشعي والواحد والكثير سواء وفيه اشارة بان يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث
وبانه لا يدخل ولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب فان كان له بنات وبنو ابن فلبنات عمه بالحقيقة ولا يدخل ولاد البنات
اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد بن النعمان يخلون كما في الاختيار وفي الوصية لا يدخل ورثة امي رثة زيد وذكرا منهم كما في
كانت ابنا وبنات ثلث بنينا وان فقدوا ولاد الصلب يخل فيه اولاد البنين ودخل ولاد البنات ردائيا كما في الذخيرة
وفي بنى فلان اسم قبيلة كنيتميم الانثى بغير خبره لغيرهم تبعا فان كانوا ذكورا او مختلطين فليكن يخلون تحت الوصية اجماعا
اذا كانوا يخلصون اما الاناث فنفي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان باخضا لا يدخل المختلطون الوصية
ونذا عند الشيخين اما عند محمد بن محمد يخلصون بذا رواية عنه وحكي الكرخي رجوعه يدخل لذكور بلا خلاف كما لا يدخل لاناث بلا
واذا فقد ولد الصلب يخل ولاد الابن كورا او مختلطين لا يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل ولاد البنات ولو ذكورا
الا في رواية عن محمد بن كافي الذخيرة وبما ذكرنا يظهر ان المصنف لا يبنى على قوله الاول كما ظن قيل انه قال خرا ان فلانا ذكرا
خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي ولطلت الوصية لمواليه بلا بيان قبل الموت فيمن له مستحقون بكنائس
ومستحقون لغتهم لان المولى مشترك صالح لا على شكره للانعام ولا يخل زيادة لما كرم وعندهم انها جائزة لكن عنه ان
للاعلى وعنه انها لهما جميعا وعن أبي يوسف رحمهما الله لا على وعندهما لا على يوسف رحمهما الله لا على يوسف وعنه انها لمن اصابها عليه ان الجاهل
قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شعرا لو كان له مستحقون لفتح لم يطل فيمن له في العتقة والصحة والمريض لا ولادهم
والنساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعد ولا يدخل بدبره واحمات اولاده وعن أبي يوسف م انهم يدخلون كما في الكافي

وفني ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان لا مقتون وصحت الوصية بالمنافع كما اذا وصي بخدمته عبده مدة معلومة وابدالنا
تمليك لمنافع كما في حالة الحياة وفيه ايام الى انه يجوز للموصي ان يبيح العبد من موضع الموصي الى موضع ابله ولا يخرج
الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالحضرة بعينه والنفقة على صاحب الحضرة فان عجز عن الحضرة بالمرض فان
كان بحيث يرجي برة فذلك الاصل صاحب الرقبة كما في التتمه وكسني داره مدة معينة كسنة وشهر وابدالنا كما في الاجابة
وانما خص الحضرة والسكنى اشعارا بان لا يجوز للموصي ان يوجب العبد والدار كما في الهداية وصحت لبعثتهما اى غلة العبد والدار
واجرتما ونفعهما مدة معينة وابدالنا فيجوز بها ثم تصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان لا ان يستعمل نفسه وليسكن لان الغلة والنفع
سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية فان خرجت الرقبة اى قبة العبد الدار ^{ثلاث}
سكنت الرقبة اليه من الموصي لا يستعمل وليسكن ^{ثلاث} تغل مدة الوصية والايخرج من ^{ثلاث} قسمت الدار اذا ما وغل ^{ثلاث} ثلثا
ليسكن الموصي ^{ثلاث} ثلثا منها والورثة الباقي او يستعمل الموصي منها يوم او الورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالار
اولى لانا اعدل التسوية منها ذاتا وزمانا بخلاف الهياية فان فيها تقديم احد ههنا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار
يحتل القسمة والافالهياية لا غير كما في الظهير والاكثار شعره ليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من التثمين لاروايته ^{ثلاث}
كما في الزايدى وهما يا العبد فخدم الموصي ليوم او للورثة يومين وليتغلا منه كذلك لا تجزى وهذا اذا لم يكن له مال
آخر والا فخدم الموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فخدم الموصي ليومين والورثة
يوم او على هذا الاعتبار كما في الاختيار وموتة في حيوة موصية اى اذ مات الموصي له في حيوة الموصي ^{ثلاث} تبطل الوصية
لانا انما يملك بالقبول بعد موت الموصي وموتة بعد موتة اى موت الموصي ليعود الموصي به الى ملك
الورثة اى ورثة الموصي لان الموصي لا استوفى اى وصي له وصحت الوصية بثمره لبسائه ^{ثلاث} خبيذ ان مات
الموصي وفيه اى لبسائه ثمرة كان له بذه اى الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه يقال حقيقة الاعلى الحادثة وان ختم
ابدان قال له ثمره لبسائه ابدالنا فله بذه الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
فيه ثمرة ولم يضم ابدالنا تبطل الوصية وهذا في القياس اما في الاستحسان فلا يبطل يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي كما
في الكفاية وهذا اختار الكرامى كما في غلة لبسائه او ارضه فله بذه وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضم ابدالنا او لا او غلة
يقال على ما يحدث ايضا وهى شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والخطب نحو ما وفى منها بالزل وكذا الوصى
بنزل كرمه في ثلث سنين فمات ولم يحل الكرم قبلا شيئا يوقف الكرم حتى يتصدق بنزل ثلث سنين هذا قول محمد بن مسلمة
سواء قال اقال اصحابنا وذهب نصير ^{ثلاث} انها بطلت كما في التتمه وصحت بصوف غنمه وولدها الموجود ولبنها
اى الموصي لاما كان على ظهرها وفى لبنها وضرعها في وقت موتة من الصوف والولد واللبن ^{ثلاث} ضم ابدالنا
اولا لضم لان الموصي لا يستحق بعد ما سئل الثمرة والغلة فانها يستحقان بالساقاة والاجازة ولورثه ^{ثلاث}

اى طلب بن اهل على مد يوت هذا مستدرك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة وشراها حاجة الطفل من
 الطعام والشراب الكسوة وغير ذلك الا انها باب اى قبول الهبة للطفل اذ في النافذ خوف الملاك واعتناؤه
 عبد عيسى ^١ معين لعدم الاحتياج فيه الى الراى بخلاف اعتناق باليسر لعين فانه محتاج اليه وروايتهم وثيقة
 وصيته حال كونها مغيثتين لان لصاحب الحق اخذه بلا رفع الوصى وفيه اشارة الى انه ينفر ويرد المنصرف المشتري
 ولقبته ما يكال ويوزن كما في قصص جمع اموال ضالعة اى مشرف على الملاك وبيع ما يخاف تلفه من
 نحو الطعام والمشروب في الاكتفاء اشعار بان لا ينفر ومنها سوى الاستئثار من البيع والدين اقتضار الدين الهبة
 والاجارة وغيره فانه قال بعضهم ينفر بتنفيذ الوصية بالواب لبر كما اذا وصى بان يتصدق بشئ للمساكين قال الحلواني انه
 على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قصص انه ينفر واجارة التيمم بعمل تعيل له على الخلاف ففي النصف ان احداهما لا ينفر عند
 وزفرح والحن منها سوى التيمم وشرا الحاجة والخصومة وقضار الدين والديون والوضيعة ومثله في التظم وصلى كونه
 في مال موصية وصى اذا وصى الى آخره فهو وصى في تركته وتركته الميت الاول لان الالبصار اقامة الخيرية
 فيما له ولاية وله ولاية الركنين يجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا وصى احد من هذين الوصيتين عند موته الى حي
 منها ان تصرف وحده وبهذا ظاهر الرواية وعن بعض حنفية رحم انه لا ينفر لانه ماضى بتصرفه وحده كما في الهداية ولا يتم
 وصى مال الصغير ولا يشتري الا بما يتغابن فيه ^٢ بالعين لغيره وهو يقوم به بمقوم لانه لا يتجر عنه بخلاف الغنم
 الفاحش فانه محذور ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المينة ولا يرد التصرف بمثل لقبيته
 فانه جائز بالطريق الاول والاطلاقه مشير ^٣ جواز بيع كل شئ من تركته منقولا كان او عقارا وبهذا ظاهر الرواية كما في
 وقال الحلواني ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير الى منقته
 او كان على الميت دين لا وفاء له الا بثمنه او في التركة وصيته مرسلة يحتاج في النفاذ بها الى ثمنه او بغيره بان كان ثلثا او
 يخاف عليه نقصان او موتته يربو على ارتفاعه فيمنع بيعه عقارا كما في النظرية والفتوى على قولهم كما في اللام الى جواز بيع مال
 نفسه منه وشرا به بالنفس اليسير لانه لا يجوز اصلا عند محمد وفي ظاهر الروايتين عن ابي يوسف رحم والماعذ ابي حنيفة
 وفي رواية عنه يجوز اذا كان فيه للصغير منقعة بان يبيع منه بالساوي الفا ثمانية وليشتر منه بالساوي ثمانية بالغ على ما قال
 بعضهم كما في الذخيرة وقال بعضهم يبيع بالساوي خمسة عشر عسيرة ويشترى بالساوي عشرة نخسة عشر كما في الجامع وذكر
 في المينة انه لو باع من نفسه ما يتساع اليه الفساو ولا يجد من يشتريه جاز عند شرف الائمة ولم يخبر عنه غيره ولكن ان يبيع من
 غيره بمثل القيمة ثم يشتري بنفسه والمعاد من كلامه انه لا يبيع عقاره بغيره لانه فيه اضرار منافع كما ذهب اليه كثير من
 سمرقند وعن صاحب المدة انه جاز لان فيه منع عقار ملكه مع دفع الحاجة كما في العادى انما لم يحجب التصرف في الوصى
 اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من الفاضل على مال فانه جاز لو اذن من اهل المسكة ان تصرف فيه ضرورة

كما ان في البوصلة البوصية وبهذا السحان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى وغيره ويدفع الوصي ماله الى مال الصغير مضاربة
لانه من التجارة وفيه اشعار بان لا يأخذ مضاربة وعن محمد بن ابي جاز الا انه اذا اخذه على ان عشرة وراهم من المربح فانه
مضاربة فاسدة ولا اجراء على هذا القياس ينبغي له ان يوجب نفسه في عمل من عمله باقل الاجور كما قال الخضرى لو استاجر شيئا من
نفسه ينبغي ان يجوز عن الجفيرة اذ كان باجرة لا يتباين فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله نفسه كما في الذخيرة وشركة بان
يشارك به غيره ولصناعة ودولية ويحتمل ان يقبل الوصي حواله دين للصغير على يد يول على الاصل الى ان
على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان سوار لا يحتمل كما ذكر العجوبى وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية والى التمسيل
من ملو بالضم لالة بالمدى صار ملو غينا لا على الاعسرة وهذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوصي
احتمل وان كان المديون الى كفاية الكفاية ولا يقترض الوصي مال الصغير لانه يتبرع الا انه لو اقترض لم يكن منه جبا
ليستحق به الغرل وفي الاكتفاء اشعار بان لا يقترض ماله نفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روى عن محمد بن وعنه ما يدل على خلافه
كما قال ابو جعفر وم قال لعلوا في اختلاف المشايخ كما في الذخيرة وبيع الوصي كل المال على الكسيرة الغائب
اي بلا رضاه وهو على مسيرة ثلثة ايام فصاعدا الا العقار فانه لا يبيع لان بيع ماسوار المحفظ والملك على العقار
ناور ولذا لا يباع وان خيف بملكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين ولا يبيع الكل عنده واما عند بها فان استقر
بيعه والا فيقدر الدين من الكل لاني الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكسيرة حاضر الا يبيع شيئا من التركة
وعن شيخين يبيع ماسوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين والا فندباع على هذا الخلاف وان كانوا اصغارا او كبارا معا
فقد باع حصته الصغار كما واما الكبار فعلى ما ذكرنا من تفصيل الكل في الذخيرة ولا تخرج الوصي في ماله الى مال الغائب
الكسيرة لانه لا يفيض اليه سوى المحفظ وفيه اشارة الى انه تجزى في مال الصغير كما في العمادى وذكر في الكفاية عن الاوضح انه
لا تجزى في ماله الى ترك الفعل الدال على الاختتام

كتاب المحتش

اورد في الآخر لانه نادرة هو اى المحتش لغة صفة سجد المضاف الى بيان المحتش من الخش بالفتح والسكون هو الاحتش
والتكسر والعنا للثانيث ولذا لا يلحقها الف ولا نون وانما لم يؤنث لانه غير معلوم عندنا فذكرنا في الاصل كالجفر والشكل
اولا على وزن البشرى مصد او شيرته ذو فرج وذكر اى ماله آله الملة والجل والفرج شامل لصلها مجازة وقرصين فها ذكر
اشعار بان من لم يكن له شئ منها خرج بوله من تهرته ليس محتشا ولذا قال ابو جعفر واليوسف بن امانى سمعته في الاشارة
وقال محمد بن ابي في حكم الاشئ كما في الضوء فان بال من كره فذكر والآلة الاخره حرق في البدن وان بال
من فرجه فاحتش والآخر كقول لما فيه من النار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدو فقال هو رجل امرأة فانه
قومه ذلك فغير ودخل بية للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لنفكره وكانت له جارية صغيرة تغمر عليه فسالته

قصا عدا فان اقل الجميع اثنان في الوصية وبه قال لفظويه وبذا اذا لم يعرف باللام والافالقل احد للرد والتمسك
عند الشئين اما عند محمد رحم فاشنان كما في المداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخشون فالوصية جائزة وبه لفظي الا ان
عند بعضهم ان تجري بالاحوج منهم كما في تامة الوقعات من موسى رحمه لست بعصبة ولا صاحبة فرض سوار كانوا
او كبارا او احرارا وعبيدا وذكورا او اناثا مسلمين وكافرين فيدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن الشيخ
لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذورحم لطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كما في الكافي تقدم
الا قرب فالاقرب من بنى الرحم غير الوالدين والولد يستثنى من محراه فصا عدا لان تقريه في العرف من تقرب
الى غيره بواسطة ويقربهم بقسم فلو اوصى بعضين وخالفين فلهما عين منه واما عند باقر لم يرحل لانه يدخل فيه كل قريب نسب اليه
من قبل لاب او الام امي اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالفين كان النصف للعم والباقي للمخالفين لا يستحق
اقرب منهما وثالث عند باقر لو ترك عما وعمته وخالفوا خالة كانت للوالدين عنده لاستوارهما في القرب رعت عندهما كما
في المداية وغيره وصحيح قوله كما في المضرات فاعتبر الوصية رحم في هذه الوصية ثلثة اشياء التمييز المحرمية والاقربية والجمعة ^{المقتضى}
صلة القرب فيمنع من استحقاقها كما في الكافي والية اشارة الى الاسرار وغيره لكن في البسوان المجتهد لا يستفاد عليه
الوصية لاصل ولله زيد الله والاشياء والواحد والكثير سواء وفيه اشارة بان يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث
وبانه لا يدخل ولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب كان له بنات وبنو ابن فلهن بنات عملا بالحققة ولا يدخل ولاد البنات
اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد رحم انهم يدخلون كما في الاختيار وفي الوصية لا يدخل فرقة امي رثة زيد ذكره عندهم كما تميز فان
كانت ابنا وبنات ثلث بنينا وان فقدوا ولد الصلب دخل فيه اولاد البنين ودخول ولاد البنات روايان كما في الذخيرة
وفي بنى فلان اسم قبيلة كبنى النعمان مثلي بدنه فخره بغيرهم تبعا فان كانوا ذكورا او مثله في كل من دخلون تحت الوصية اجماعا
اذا كانوا يخشون اما انما ثلث فبغني ان يدخل على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان باخا صا لا يدخل المثلثون في وصيته
وبذا عند الشيخين اما عند محمد رحم فيدخلون بذا روايته عنه وحكي الكرخي رجوعه يدخل المذكور بلا خلاف كما لا يدخل انما ثلث
واذا فقد ولد الصلب دخل ولاد الابن في كورا او مثله في كل من يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل ولاد البنات ولو ذكورا
الا في رواية عن محمد رحم كما في الذخيرة وبما ذكرنا من ان المصنف لا يبنى على قوله الاول كما ظن قيل انه قال خرا فلان انا وانا
خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي وطلت الوصية لمواليه بلا بيان قبل الموت فيمن له مستحقون كالنساء
ومستحقون لغيرهم لان المولى يشترط صالح لا على شكره للانعام ولا نفع زيادة للاكرام وعنهم انها جائزة لكن عنه ان وصيته
للاعلى وعنه انها لهما جميعا وعن يوسف رحم انها للاعلى وعنه انها للاسفل وعن محمد رحم انها لمن اصطلحوا عليه لان الجارية
قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شعرا به لو كان له مستحقون لفتح لم تبطل فيمن له عتقه في الصلوة والمريض لا ولا يستحق
والنساء سواء اعتقه قبل الوصية او بعد ولا يدخل مدبروه واحمات اولاده وعن يوسف رحم انهم يدخلون كما في الكافي

وفيه ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان المستقون وصحت الوصية بالمنافع كما اذا وصي بخدمته عبده مدة معلومة وابدالنا
 تملك المنافع كما في حالة الحيوة وفيه ايام الى انه يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى موضع ابله ولا يخرج
 الى مصر آخر كما في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبالحضرة يغزوه والنفقة على صاحب الحضرة فان عجز عن الحضرة بالرضع فان
 كان بحيث يرجي برة فذلك الاغلى صاحب الرقبة كما في التتمة وسكنى داره مدة معينة كسنة وشهر وابد كما في الاجابة
 وانما خص الحضرة والسكنى اشعارا بان لا يجوز للموصي ان يوجب العبد والدار كما في الهداية وصحت لعلتها اي غلة العبد الدار
 واجرتها ونفقاته معينة وابدافى جبرها ثم تصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان لا ان يستعمل نفسه وليسكن لان الغلة والمنفعة
 سوار في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كما في الهداية فان خرجت الرقبة الى قبة العبد الدار ^{ثلاث}
 سلمت الرقبة اليه من الموصي ليستخدم وليسكن ويغزل مدة الوصية والايخرج من ثلاث قسمت الدار اذا ما وعله ^{ثلاثا} ثلثا
 ليسكن الموصي ثلثا منها والورثة الباقي او يستعمل الموصي له منها بواو والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالار
 اولى لاننا اعدل التسوية منها ذاتا وزمانا بخلاف الهداية فان فيها تقديم احد هازانا كما في الاختيار وهذا اذا كان الدار
 يحتل القسمة والا فالهداية لا خير كما في الظهير والاكثار شعرا به ليس للورثة ان يسعوا ما في ايديهم من التثمين لاروايه عن بل
 كما في الزايدى وهما يا العبد فيخدم الموصي له بواو للورثة يومين وليتخلوا منه كذلك لا تجزى وهذا اذا لم يكن له مال
 آخر والا فيخدم الموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم الموصي له يومين والورثة
 يوما وعلى هذا الاعتبار كما في الاختيار وبموتة في حيوة موصية اي اذ مات الموصي له في حيوة الموصي تبطل الوصية
 لاننا انما نملك بالقبول بعد موت الموصي وبموتة بعد موتة اي موت الموصي ليعود الموصي به الى ملك
 الورثة اي ورثة الموصي لان الموصي استوفى امواله وصحت الوصية بثمرة لبسانه وخيذ ان مات
 الموصي وفيه اي لبسانه ثمرة كان له بذره اي الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه يقال حقيقة الا على الحادثة وان ضم
 ابدان قال له ثمرة لبسانه ابدان فله بذره الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
 فيه ثمرة ولم يضم ابدان تبطل الوصية وهذا في القياس ما في الاستحسان فلا يبطل يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي له كما
 في الكفاية وهذا مختار الكفاية كما في غلة لبسانه او ارضه فله بذره وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضم ابدان او لا او غلة
 يقال على ما يحدث ايضا وهي شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والطلب نحو باو في معناه النزل وكذا لو وصي
 بنزل كرمه في ثلاث سنين فمات لم يحل لكرمه فيما يشاء يوقف الكرم حتى يتصدق بنزله ثلاث سنين هذا قول محمد بن مسلمة
 موافقا لما قال اصحابنا وذهب نصيرنا انما بطلت كما في التتمة وصحت بصوف غنمه وولدها الموجد ولبنها
 اي الموصي له ما كان على ظهرها وفي لبنها وضرعها في وقت موتة من الصوف والولد واللبن ضم ابدان
 او لا يضم لان المعدم منها لا يستحق بعد ما بخلاف الثمرة والغلة فانها يستحقان بالساقاة والاجازة ولو يورث بيعت

قصا عدا فان اقل الجميع اثنان في الوصية وبه قال لفظويه وبذا اذا لم يعرف باللام والا فالأقل احد للرد والجميع
عند الشئ من الماعذ محمد رحم فاشنان كما في البداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يخفون فالوصية جائزة وبالقبي الا ان
عند بعضهم ان تجري بالاحج منهم كما في تامة الافات من وي رحم لم يست بعصبة ولا صاحبة فرض سوار كانوا اصفا
او كبارا او احرارا وعبيدا وكورا او انا مسلمين وكافرين فيدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية وعن شيخنا
لا يدخل الجد وولد الولد وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذور لم يطل الوصية عنده لانه الوصية للمعدوم كما في الكافي تقدم
الا قرب فالاقرب من بني الرحم غير الوالدين والولد استثنى من محراه فصا عدلان تقري في العرف من تقري
الى غيره بواسطة ويقربهم بقسم فلو اوصى بعين وخالين فخلع عنده واما عند باخير لم يخل فيه كل قريب نسب اليه
من قبل لاب او الام امي اقصى اب له في الاسلام فلو ترك عما وخالين كان النصف للعم والباقي للخالين لا يستحق
اقرب منها وثالث عند باو ترك عما وعمته وخالا وخالة كانت للوالدين عنده لاستوارهما في القرب رعت عندها كما
في البداية وغيره وصحيم قوله كما في المضرات فاعتبر الوصية رحم في هذه الوصية ثلثة اشياء التمييز المحرمية والاقربية والجمعة ^{المقتضى} للاب
صلة القريب فخص من يستحقها كما في الكافي واليه اشارة في الاسرار وغيره ولكن في البسوان الجمعيه لا يتفق عليه
الوصية لاصل ولد زيد الذر والاشي والواحد والكثير سواء وفيه اشارة بان يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يرث
وبانه لا يدخل ولاد الابن الا اذا فقد ولد الصلب كان له بنات وبنو ابن فلبنيات عملا بالحقيقة ولا يدخل ولاد البنات
اصلا في ظاهر الرواية وعن محمد بن انهم يدخلون كما في الاختيار وفي الوصية لا يدخل في رتبة امي رتبة زيد ذكر واحد منهم كما في غير
كانت ابنا وبنات ثلث بنينا وان فقد اولاد الصلب خل فيه اولاد البنين ودخل ولاد البنات روايتان كما في الذخيرة
وفي بني فلان اسم قبيلة كنيتم الامشي بدت خبره فغيرت منهم تبعا فان كانوا ذكورا او مثله في كل من خلون تحت الوصية اجماعا
اذا كانوا يخفون اما اذا كانت فبني ان يدخل على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان با خاصا لا يدخل في مثل طون الوصية
وبذا عند الشيخين اما عند محمد بن فبني خولن هذا روايته عنه وحكي الكرخي رجوعه يدخل الذكر بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا
واذا فقد ولد الصلب خل ولاد الابن كورا او مثله في كل من يدخل البنات المنفردات منهم كما لا يدخل ولاد البنات ولو ذكر
الاني رواية عن محمد بن كافي الذخيرة وبما ذكرنا ظهر ان المصنف لا يبي على قوله الاول كما طعن قيل انه قال اخر ان فلانا ذكرا
خاصا فالوصية للذكور خاصة كما في الكافي وطلت الوصية لمواليه بلا بيان قبل الموت فبين المستحقون كالبنا
ومستحقون بعينها لان المولى يشتر كصالح لا على شكره للانعام ولا على زيادة للاكرام وعنهم انها جائزة لكن عنه ان الوصية
للاعلى وعنه انها لهما جميعا وعن يوسف بن ابي يوسف رحم انها للاعلى وعنه انها للاسفل وعن محمد بن ابي الحسن صلحوا عليه لان الجارية
قد زالت بذلك كما في الكافي وكلامه شعرا بان لو كان المستحقون لفتح لم يطل فني لمن عتقه في الصحة والمصرع لا ولا يستحق
والنساء سواء اعققه قبل الوصية او بعد ولا يدخل مدبره واحمات اولاده وعن يوسف بن ابي يوسف بنهم يدخلون كما في الكافي

ونبني ان يكون الحكم كذا فيما اذا كان له معقون وصحت الوصية بالنافع كما اذا وصى بخدمته عبده مدة معلومة وابدالنا
 تملك لمنافع كفا في حالة الحيوة وفيه ايام الى انه يجوز للموصي ان يحسب العبد من موضع الموصي الى موضع المولى ولا يخرج
 الى مصر اخر كفا في الهداية والى انه يصح بالرقبة له وبخدمته بعينه والنفقة على صاحب خدمته فان عجز عن خدمته بالمرغ فان
 كان بحيث يرجي بمره كذا لك الاغنى صاحب لرقبة كفا في التهمة وسكنى داره مدة معينة كسنة وشهر وابدال كفا في الاجابة
 واما خص الخدمة والسكنى اشعارا بان لا يجوز للموصي ان يوجب العبد والدار كفا في الهداية وصحت لعلتها اى غلة العبد الدار
 واجرتها ونفعها مدة معينة وابدال فيوجبهما ثم تصرف في بدل الاجارة وفيه اشعار بان لا ان يستعمل نفسه ويسكن في الغلة والمنفعة
 سواء في المقصود والاصح انه لا يجوز لان الغلة دراهم او دنانير كفا في الهداية فان خرجت الرقبة اى قبة العبد الدار ^{ثلاث}
 سلمت الرقبة اليه من الموصي لا يستعمل ويسكن يستعمل مدة الوصية والا يخرج من ثلاث قسمت الدار اذا ما اوغلة اثملا ^{ثلاث}
 يسكن الموصي اثملا منها والورثة الباقي او شغل الموصي له منها يوم او الورثة يومين حتى يتكامل الزمان وقالوا ان القسمة بالخابر
 اولى لانها اعدل التسوية بينهما اذا وزنا بخلاف الهداية فان فيها تقديم احد هازنا كفا في الاختيار وهذا اذا كان الدار
 يحتمل القسمة والا فلا لها اية لا يخرج كفا في الظهيرة والاكفار شعره ان ليس للورثة ان يسويوا في ايديهم من الثلاثين لارواية ^{يوسف}
 كفا في الزاوية وبها يابا العبد فيخدم للموصي ليواد للورثة يومين ويستعملوا منه كذلك لا يجزى وهذا اذا لم يكن له مال
 آخر والا فيخدم للموصي له على قدر ثلث التركة والباقي للورثة فان كان العبد نصف التركة فيخدم للموصي ليوين والورثة
 يوما وعلى هذا الاعتبار كفا في الاختيار وموتة في حيوة موصية اى اوقات الموصي له في حيوة الموصي ^{تطلب} الوصية
 لانها انما يملك بالقبول بعد موت الموصي وموتة بعد موتة اى موت الموصي يعود الموصي به الى ملك
 الورثة اى ورثة الموصي لان الموصي لا استوفى اى اوصى له وصحت الوصية بثمرة لبسانه ^{خمس} ان مات
 الموصي وفيه اى لبسانه ثمرة كان له بذه اى الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه يقال حقيقة الا على الحادثة وان ^{صم}
 ابدان قال له ثمرة لبسانه ابدان فله بذه الثمرة الموجودة وما يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن
 فيه ثمرة ولم يضم ابدان بطل الوصية وهذا في القياس اما في الاستحسان فلا يبطل يقع على ما يحدث الى ان يموت الموصي كما
 في الكفاية وهذا مختار الكفاية كفا في غلة لبسانه او ارضه فله بذه وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضم ابدان او لا اذا غلة
 يقال على ما يحدث ايضا هي شاملة للثمار والاوراق وقوائم الخلاف والطلب نحوها وفي منها بالانزل وكذا الوصى
 بنزل كرمه في ثلاث سنين فمات لم يحل لكم قياثا يوقف لكم حتى تتصدق بنزل ثلاث سنين هذا قول محمد بن مسلمة
 موافقا لما قال اصحابنا وذهب نعيم الى انها بطلت كفا في التهمة وصحت بصوف غنمه وولدها الموجود ولبنها
 اى الموصي كما كان على ظهرها وفي لبنها وضرعها في وقت موتة من الصوف والولد واللبن ^{صم} ابدان
 او لا يضم لان المعدم منها لا يستحق لبعدها بخلاف الثمرة والغلة فانها يستحقان بالساقاة والاجازة ولورث بيعته

ولنيسة جعلت في الصفة اى اذا صنع في الصفة يهودى او نصرانى معبد اثم بات فهو ميراث بلا خلاف كغيره لعدم
الوقت وعند ما يكون اربابا للصينية والوصية يجعل اى اذا وصى احد بالبيع معبد يصح عند ولا يصح عند ما لا
اوصى بمصيبة غير انه جوز بنار على زعمهم قال مشائخنا ان هذا الخلاف فيما اذا وصى بالبناء في القرى والما في الارصاف فلا يصح
بلا خلاف كما في الكريانى وقال السيد الكريانى الظاهر ان الراد بالقري باليس فيها شئ من شاعة الاسلام فان كان فيها
منها فلا امصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى بما هو قربة عنه او عندهم جميعا كالصديق بالاجماع او بما هو مصيبة كذلك كالوصية
للمصيبة او بما هو قربة عنه او عندهم كالج لى لم يصح كل منها بالاجماع لانه مصيبة ليس بقربة في زعمهم هذا اكله اوصى مطلقا القوم بما
وسماهم تصح بالاجماع لانها تملك طاعة كانت او مصيبة لكن في الموضع من الثلث في الصفة من الكل كذا في الحقائق
فصل وسين اوصى وفوض الى زيد عند الموت او قبله بان قال رديار اربابين فرزندان خود را بعد موتى او
زعم فرزندان بنور اوستاد كى كن او تعهدم اقم بامرى او نحوها كما في الخزائن وغيره وقبل زيد ايضا و عنده اى في
الموصى وعلمه فان والوصى لا يصار بوجه من الوجوه عنده اى في علمه رد ايضا و حتى انه اذا قبل بوجه لا يصح قبوله
والا يرد عنه بان لم يرد في حيوة اصلا او رد فيها بلا علم لا يرد لانه اعتمد عليه فيقر بالرد وقال الخصاص ولو رد في القربة
بلا علم لم يصح قبوله لانه قضى في مقبده فيه لانه قد رد بوجه بلا علم عند بعضهم واطلالة مشعر بان لا يجعل جلا وصيا نوعا
وصيا في النوع كلها كما في الذخيرة وانما اوصى القبول بطريق الشرطية اشارة الى ان قبول الوصاية ليس بحتم بل لا يبيح
لانها على خطر وعن يوسف بن الدهول فيه اول قرعة غلط والثانية حيانة والثالثة قربة عن الحسن لا يرد لو كان عبد
الخطاب وقال ابو طيع ما ريت في مدة قضائي عشرين سنة عملا يعدل في مال ابن اخيه كما في التتمة فان سكت
زيد عن الرد والقبول فمات موصيته فله اى للموصى رده ارد الا يصار ومضده اقبوله لانه مستحب بلا ضرر ولا
الا ليعقده وصيا لا يخرج عن الوصاية الا باخراج القاضي كما في العادى ولما فرغ عن القبول بالقول شاع قول
بالفعل فقال ولزم الا يصار ببيع شئى اى بيع الوصى الساكت شئيا من التركة بعد موت الموصى لوجود دلالة
القبول وان جعل الوصى وقت البيع به اى بالايصار لانه اثبات خلافة فقد صح بلا علم كقربة بخلاف لو كان فائدا
اثبات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجمل قال وهذا الوصى الساكت الا يصار بعد موته اى موت الموصى ثم قبل
صح قبوله خلافا لفرج لانه يفر الوصى القبول لان ضرره بغير جوابه الا اذا انفذ قاض وده في البيع قبوله لانه علم
في مقبده ومن اوصى الى عبد ولو باذن سيده او كافروا لوزموا او فاسق مخوف عليه في المال بذكره اى بدل الايصار
القاضي وجوب بغيره من الايصار الى آخر مسلم صالح لان العبد مجبور والكافر بعد ثبوت ولا يديه والفاسق تبين بالحيانة وفيه اشارة الى
لو اعتق العبد واسلم الكافر فتاب لفاسق كان الوصية باضية لرد ال مال موجب لتبديل كما في الاختيار والى ان يولد
او يصار ولذلك صح تصرفه قبل التبديل وفي الاصل ان الايصار باطل في اخلاقه اى في معنى فقبل اى يبطل بابطال

القاضي في جميع هذه الصور قبل سيطر في غير العبد لعدم ولانيه فيكون باطلا قبل سيطر في الفاسق لان الكافر كالعبد
كما في الكرابي ومن اوصى الى عبده القن صح ذلك لا يصار ان كان ورثته كلهم صغارا لانه لا يصار بلا مانع
متصرف وذا عنده واما عند سبها فلا يصح كما اذا كان بعض الورثة لو كلهم كبارا لانه فليعجز عن حق الايصاء بنعم او بغيره
قول محمد مضطرب كما في البداية واما فصل العبد شارة الى انه صح الايصاء الى المكاتب بلا خلاف كما في الاختيار
من ابو الى عاجز غير عبد وكافرو فاسق عن القيام بها اى بالوصاية وصالح الصغير والتصرف في ماله ضمن القاضي
اليه غير من امين بعينه لصيانة الحق الصغير وفيه اشارة الى ان وصى لاب لا يبدل القاضي الى غيره ولو كانا بل ايضم
ايضا كما قال بعض المشايخ ففي الذخيرة قال بعضهم يخرج الامين عاجز عن الوصاية ويصح ان يضم اليه غيره والامام في هذا قال
بعضهم يخرج عنه واليه اشار محمد وقال بعضهم لا يخرج اصله بل يضم اليه ايضا فانما عن النجاسة لانه مختار لم يثبت وفي التمهيد لو انهم
القاضي صبا اخرجه عن الوصاية عند يوسف ثم يضم اليه غيره عند حفيظه ثم والفتوى على الاول الى انه لا يضم
غيره الا بعد كفاية فكذا في النجاسة كذا في الجامع واعتمد على السابق حيث استثنى العبد والكافر والفاسق مع انه وجب عزله
في الاختيار فحق وجوب الامين عن النجاسة فيقدر على القيام بها وفيه اشارة الى انه لو عزل القاضي وصيا عدا لا كفاية
كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه يغزل بعزل الاله لا ينبغي له ان يغزل واعلم انه اذا امتنع عن الوصاية لا يجبر عليها الا
لا يخرج الا باخراج القاضي كما في قضاء الخلاصة ومن اوصى الى اثنين بعقد واحد او بعقدين لا ينفرد واحد بها
بالقيام بها لا اعتماد الموصى على ركن الاثنين وذا عند الطرفين اما عند ابى يوسف ثم فينفرد كل منهما بذلك ان كلاهما متصرف
بالخلافة عن الموصى عن القاضي القاسم الصغار ان الخلاف فيما اذا وصى اليهما بعقدين فينفرد كل منهما بخلاف وهو الامم
وبناخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكن في المبطل الاصح ان الخلافة في الفضلين محالان ثبوت الوصية بعد الموت
وذا انما يكون لها معا كما في الكرابي وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلومات احد بنين الوصيين حسب ان يوصى صبا
آخر لعجز الحى عن التصرف وهذا على الخلاف عند شائخنا ومنهم من قال انه على الموافق قال ابو يوسف ثم انه يتفصيل لما قصد
الموصى من اشراف كل منهما على الآخر لكن فيه اشعار بان لو اشراف على وصى لم ينفرد واحد بها بخلاف مع انه على خلاف
وعن ابى يوسف ثم ان المشرف ينفردون الوصى كما في الذخيرة الا بشرط كفته اى لقن الموصى فانه ينفرد واحد بهما
بلا خلاف وهذا مستدرك بقوله وجمهرة اى تمسكه ما يحتاج الوصى اليه من التكليف والتقرير والدفن وغير ذلك لانه ربما
غاب حدها وبانتظاره فسد الميت والخصوصية في حقوقه مما عليه ماله فلو مات رجل وترك ثمة ودينارا وعليه قرض
رجل ان الميت اوصى اليه الى فلان لغائب جمده الورثة والعريم فاقام الحاضرية على ذلك قضى القاضي بقبول
كما في العاوى وقضاء دينه الى دائنه اذا كانت الزكاة من جنس الدين الا فلا ينفرد واحد بها كما اشير اليه في تفريق
فيه الخراج كما في الذخيرة وحفظ الدين ففي النهاية ليس في قضاء الدين الاحتياط للمال الى ان يفضى الى الدين وطلب

اى طلب بن له على يد يون هذا سندك بالخصومة وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة وشرها حاجة الطفل من
 الطعام والشراب الكسوة وغير ذلك الا انها باب له اى قبول لينة للطفل في التاخير خوف الهلاك واعتقاف
 عبد عمن ^١ معين لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف اعتناق ماليس لعين فانه محتاج اليه وروايتهم ومقتضى
 وصيته مال كونها معينتين لان لصاحب الحق اخذه برفع الوصى وفيه اشارة الى انه ينصرف المخصص بالشرع
 ولقبة ما يكال ويوزن كما في قصص جمع اموال ضالعة اى مشرف على الهلاك وبيع ما يخاف تلفه من
 نحو الطعام والمشروب في الاكتفاء اشعار بان لا ينصرف فيما سوى الاستئثار من البيع والدين اقضار الدين التبعة
 والاجارة وغيره فانه قال بعضهم ينصرف تنفيذ الوصية بالارباب لبركها اذا وصى بان يتصدق بشئى للمساكين قال الحلو انى انه
 على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في فضل انه ينصرف باجارة التيمم بعمل تعميل لعله على الخلاف ففى النفس ان احدهما لا ينصرف
 وزفرح والحسن فيما سوى التجهيز وشرها الحاجة والخصومة وقضار الدين لوديقه والوصية ومثله في التظم وصلى كوصى
 في مال و مال موصية وصى اذا وصى الى آخره وصى في تركته وتركه الميت الاول لان الالبصار اقامة الخيرية
 فيماله ولاية ولا ولاية للركتين يجوز ان يكون اللام للعهد والمعنى اذا وصى احد من هذين الوصيتين عند موته الى حى
 منها ان تصرف وحده وهذا ظاهر الرواية وعن بعض حنفية رحمه الله لا ينصرف لانه ماضى تصرفه وحده كما في الهداية ولا يصح
 وصى مال الصغير ولا يشتري الا بما يتعاضد فيه ^٢ بالفيلين سيرة وهو يقوم به مقوم لانه لا يتجر عنه بخلاف اخصر
 الفاحش فانه محرز ولو باع به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما اشير اليه في المنيته ولا يرد التصرف بمثل لقبة
 فانه جائز بالطريق الاول والاطلاقه مشير ^٣ جواز بيع كل شئ من تركته منقولا كان او عقارا وهذا ظاهر الرواية كما في
 وقال الحلو انى ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا رغب المشتري بضعف القيمة او احتاج الصغير الى منفعة
 او كان على الميت دين لا وفاء له الا بثمنه او في التركة وصية مسئلة يحتاج في الفاء الى اثنته او بغيره بان كان ثلثا او
 يخاف عليه نقصان او موت بربو على رفقائه فيجوز بيع عقاره كما في الظهير والفتوى على قولهم كما في اللام الى جواز بيع
 نفسه منه وشرها مال نفسه بالقبض اليسير لانه لا يجوز اصلا عند محمد وفي ظاهر الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله عند ابي حنيفة
 وفي رواية عنه يجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه بالساوى الفاشمانية ويشتر منه بالساوى ثمانمائة بالغ على ما قاله
 بعضهم كما في الذخيرة وقال بعضهم يبيع بالساوى خمسة عشر عشيرة ويشترى بالساوى عشرة وخمسة عشر كما في الجامع وذكر
 في المنيته انه لو باع من نفسه ما يتسارع اليه الفساد لا يجد من يشتريه جاز عند ثمرث الائمة ولم يخرج عنه غير ولكن ان يبيع من
 غيره بمثل القيمة ثم يشتريه بنفسه والفساد من كلامه انه لا يبيع عقاره بيجا جائزا لانه فيه اضرار مسافة كما ذهب اليه كثير من
 سمرقند وعن صاحب الهداية انه جائز لان فيه استبقار ملكه مع دفع الحاجة كما في العادى انما لم يحصر التصرف في الوصى
 اشارة الى جواز تصرف غيره كما اذا خاف من الفاضلى على مال فانه جائز لو اذن من بل السكة ان يتصرف فيه ضرورتا

كما انما في البوصلة بوسى وهذا السحان منه وعليه الفتوى كما في الشاوي وغيره ويدفع الوصى ماله الى مال الصغير مضاربة
لانه من التجارة وفيه اشعار بان لا يأخذ مضاربة وعن محمد بن ابي جاز الا انه اذا اخذه على ان له عشرة دراهم من الربح فانه
مضاربة فاسدة ولا اجرة له وعلى هذا القياس ينبغي له ان يوجب نفسه في عمل من اعماله باقل الاجور كما قال الشري لو استاجر شيئا من
نفسه ينبغي ان يجوز عن ابي حنيفة رحم اذا كان باجرة لا يتغابن فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله نفسه كما في الذخيرة وتشتركة بان
يشترك بخبره وبصناعته ودولته ويحتمل اي يقبل الوصى حواله دين للصغير على يد يول على الاصل اي من قبل
على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان سوار لا يحتمل كما ذكر الجوزي وفيه اختلاف المشايخ كما في الكفاية والتمصيل
من ملو بالضم ملأه بالمد اي صار مليا وغنيا لا على الاعسار وهذا اذا ثبت الدين بحدانية الميت حتى لو كان بحدانية الوصى
احتمل وان كان المديون اليه كما في الكفاية ولا يفرض الوصى مال الصغير لانه متبرع الا انه لو اقترض لم يكن منه شيئا
ليستحق به الغرل وفي الاكتفاء اشعار بان لا يتقضى ماله نفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روى عن محمد بن وعنه ما يدل على خلافه
كما قال ابو حنيفة رحم وقال الخليل في اختلاف المشايخ كما في الذخيرة ويتبع الوصى كل المال على الكبير الغائب
اي بلا رضاه وهو على مسيرة ثلثة ايام فصاعدا الا العقار فانه لا يبيع لان بيع ماسوار للحفظ والملك على العقار
ناور ولذا لا يباع وان خيف بملكه على الاصح وهذا اذا لم يكن في التركة دين ولا يبيع الكل عنده واما عند هاهنا فتفرق
بيعه والا فيقدر الدين من الكل لاني الزيادة عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضر الا يبيع شيئا من التركة
وعن شيخين يبيع ماسوى العقار وهذا اذا لم يكن فيه دين ولا يقرب على هذا الخلاف وان كانوا اصغارا وكبارا معا
فقد باع حصته الصغار كما واما الكبار فلي ما ذكرنا من تفصيل الكل في الذخيرة ولا يتجوز الوصى في ماله الى مال الغائب
الكبير لانه لا يفيض اليه سوى المحظوظ وفيه اشارة الى انه تجوز في مال الصغير كما في العمادى وذكر في الكفاية عن الاوضح انه
لا يتجوز في ماله الى ترك الفعل الدال على الاحتتام

كتاب المحتش

اورو في الآخر لانا نادرة هو اي المحتش لغة صفة سجدت المصنوع اي بيان المحتش من الغنث بالفتح والسكون هو الاحتش
والنكر والغنث اللاتين ولذا لا يمحقا الف ولا نون وانما لم يثبت لانه غير معلوم عندنا فذكرنا في الاصل كالجوف والشكل
اولا على وزن البشري مصد او شربة ذو فرج وذكر اي ماله آفة المرأة والرجل والفرج شامل قبلها مجاز ذو فرجين وفيها
اشعار بان من لم يكن له نسى منها فخرج بوجه من تهرته ليس محتشا ولذا قال ابو حنيفة وهو يوسف بن امان بن سمي كما في الاشارة
وقال محمد بن ابي في حكم الاشياء كما في النور فان بال من ذكره فذكره الآخرة حرق في البدن وان بال
من فرجه فاحتش والآخر كشول لما فيه من اثار وقد رفع هذه الحادثة الى عامر العدو فقال هو رجل امرأة فاحتش
قومه ذلك فتغير ودخل بنية للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تنمز جلده فاستام

عن فكره فاجرب ما بذلك فقالت مع الحال اتج المبال فخرج وحكم بذلك فقال فاحسن كلك لسائر الرجال كما
 في الصور وان بال منها حكم بالاسبق اى اسبق منها لانه دليل على انه عضو اصلي وان استويا اى بال منها
 فمشكل اى غير محكوم عليه كونه ذكر او انثى عند ابي حنيفة وهذا من جملة ما يتوقف فيه من كمال ودرجته قدس البدر وجه
 ولا يعتبر الكثرة اى كثرة البول في كونه ذكر او انثى عنده ولا يعتبر عند سبيل على الاتصال وروى انه قال لاني لم
 ارايت قاصيا يميل البول بالاداني وان استويا فمشكل عند سبيل ايضا وانما توقفوا في الجواب لعدم ما يدل عليه من النقل
 والعقل وهم متورعون عن التكلم في الاحكام بلا دليل شرعي وانما قالوا باشكاله اذ مات في صغره والافقد نزول كما
 اشار اليه بقوله فان بلغ الغنثى بالنسب ولم يظهر منه علامة احد سببان لا يخرج لحيته اولم يصل الى امراة اولم يتحلل
 ثراه فيكون انثى ولا يحصل ولا يصل الى رجل اولم يتحلل ولا يظهر منه اى اولم ينزل منه لبن فيكون ذكر فمشكل بالان
 احتياط كما في عامة الكتب لكن في الظاهر ان لم يبين امره فكيف لا يبين في الحكم عليه له من الميراث وغيره وفي الكلام اشارة
 انه لو ظهر علامة كل منهما كان مشكلا كما اذا نذرية ونبت لحيته معا او انثى الفرج الرجل حاض الفرج المرأة او بال بفرجهما او بغير
 والى انه لو اخرج الغنثى بغيره واسنى او سئل الى الرجل او امرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كنهه بتعيين كما اذا اخرج
 ثم دل كما في شرح الفرائض بشرحى ثم شرع في احكامه فقال قال قاهر البائع من اشكل في صفته من انى صف
 احوال صلوته حتم الاحتمال كونه ذكر فيجب لاعادة احتياط وقياسه ان لو كان مراهما لم يجب لاعادة لكنها مستحبة
 احتياط كما في الذخيرة وان قام ذلك لبائع وما في حكمه من المراتق بقية التي في صفته اى في صف الرجال لغير صلوته
 من كان كعبته من الميراث اليسار ومن كان خلفه سجدته من الصف الثاني الا اذا كانا ثلثة فانه يعيد من خلفهم بخلاف
 الى آخر الصفوف وانما المشرطية الامام اعتماد الى ما ذكر في الصلوة وكلامه ظاهر في ان لاعادة واجبة عليهم لان الصلوة
 متى وجبت اعادة من جهة لم يجب من جهة يجب لاعادة احتياط كما في الذخيرة لكن في السبوط ان لمادة موهبة
 فيستحب لاعادة احتياط وصلى ذلك البائع لقناع وهو واسع ما تغطي الركبة رأسها من لم تقنعه وفيه اشارة الى ان
 وصلى بغير قناع لم يجز اذا كان حرا والى انه لو كان مراهما جاز الا ان القناع مستحب كما في الكفاي ولا يلزم من ثلثة مطلقا
 حليا وحرا لاحتمال كونه ذكر او الرجوع للخطر فهاية وبنية وبين الاباحة ولا يكتفى نفسه فان كشف العورة لا يخل
 لغير الغنثى من رجل لانه لو كان مراهما لم ينظر الى ما سوى الوجه الكف منه ولو كان مراهما لم ينظر الى ما تحت سترته
 الى ركبة وعند امراة لانها لا تنظر الى ما تحت السرورة الى الركبة مراهما كان ومراهما كفاي الكفاي وغيره فلا ينافي
 في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت السرورة الى الركبة كما نزل ولا يجلبه اى بالبائع وما في حكمه غير محرم
 رجل بالرفق على البذل او امرأة لاحتمال النكوة بالاجنبية والاجنبى بخلاف ما اذا كان محرا ولا يسافر بلا محرم
 من الرجال فلا يسافر رجل اجنبى او امرأة ولو محرا لان سفر المراتين للمحرمين غير جائز فيكون سفر المشرك مشكلا ومراوكره

للرجل والمرأة ختنة بالفتح والسكون تحز عن النظر الى الفرج وهذا اذا كان راجعا ولا فاعلم جل ان ختنة كفا في الكفا
 وتشتري من بالامنة عالمة بالختن ختنة ان ملك لالانه نظر الملوكة الى المالك كذا الملوكة اسلمت سيدة فخر
 الفخر كفا في الذخيرة والايامك لا فمن بيت المال يفرض منها ختنة بها وهذا اذا كان ابوها مفسدا والافمن بال
 كفا في الذخيرة ثم اي بعد الختنة يتابع الامنة وجوابه وشمها الى بيت المال للاستغناء عن ذلك الا كذا وشعره بالذخيرة فاعلم
 بختنة لان كساح الموقوف لا يبيع النظر الى الفرج على ما قال شيخ الاسلام وذهب الملوكة الى انه تزوجا لانه ان كان
 امرأة ينظر الجنس في الجنس والكل انما لا ينظر الملوكة الى المالك كفا في الذخيرة وعن جنيته مع ان الامام يوجب
 امرأة ختنة كفا في المضمرات فان قلت لم لا يجوز ان يكتنه رجل فانه موضع الضرورة قلت لا نسلم الضرورة فان الختان
 عند منته فان مات قبل ظهور حاله من الذكورة او الانوثة لم يغسل لاحتمالين وتيميم باليار المضمومة ثم المضمومة من التيميم
 اى كعبل ذاتيم لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف غسل في اشارة الى انه لا يكتنه لانه لا يكتنه بعد الموت ولا انفا
 يدل على انه لا حاجة الى ختنة على اليد عند التيميم وهذا اذا كان التيميم محرما والا فتدبر بالخرقة كفا في الكفا ولا يحضر ختنة حال
 كونه ابرقا بن اثنتي عشرة غسل ميت اى لا يغسل لاحتمال وانما خصل المراق يكون فنية للسابق على ما شره
 وذهب بسبعة قربة سبعة ثوب عند الدفن لاحتمال كونه اثني وستة قربة واجب ويوضع الرجل في جنازة بغير
 الامام لانه ذكر متقين فهو افضل ثم يوضع هو اى الخنثى بقراب رجل يميل الى القبلة لاحتمال كونه رجلا ثم يوضع المرأة
 بقراب الخنثى ليعبد عن النظر او اصلى الامام عليهم بركة وفيه ايام الى ان الافضل عند اجتماع الجنازة ان يصلى على كل
 منفرد لانه بعد عن الخلف كفا في المنيته واذا كان الخنثى مشكلا فان تركه اى الخنثى ابو له ميت وترك ابنا ايضا
 فله اى الخنثى سهم واحد من تركته وللابن سمان لانه لم يتبين ان نصيب شي وهو في هذه الصورة سهم فلان رادع
 ذلك شي بالشك فيه ايمار الى ان لا اخس الحالين اسوارهما واذ في صورتين الاولى يالفص فيه الخنثى الا انهما ذكر
 والثانية يالفص فيه ذكر وهذا مشتمل على صورتين احدهما يكون فيه الخنثى محرما كما اذا تركت زوجا واختا لم سهم
 لاب فانه ان كان اختا فله سهم وهو السدس تكلمة للثنتين ولكل من الزوج والاخت نصف فتقول المسئلة من ستة
 ستة وان كان خاف وم لانه عصية لم يتبق له شي بعد فرضها وهو نصفان لا يرب له اخس الحالين فغير من كونه ذكرا
 والثانية يكون غير محرم كما اذا تركت زوجا واختا لثلاث ام فانه ان كان الخنثى اختا لثلاث ام فله نصف كالزوجه
 وللأم ثلث فتقول المسئلة من ستة الى ثمانية وان كان اخا فله سهم وللزوج نصف وللأم ثلث ولا يخفى انه اخس الحالين
 لان السهم الواحد من ستة اقل من ثلثة اسهم من ثمانية فيفرض كونه ذكرا ايضا وهذا عند ابى حنيفة رحم واما عند فقهاء
 كفا في المعايه الا ان محمد ابي حنيفة رحم في عامة الرقيات كفا في الكفاية وهذا الظاهر كفا في المضمرات وذكر في الظاهر
 ان ابى يوسف رحم معهما في ظاهر الاصول وفي الكفاية انه قول الاول وفي الفرائض الشرعية ان لم يذكر

قول ابي حنيفة رحم واصحابه عليه الفتوى ولما كان الشعبي من سائذة ابي حنيفة رحم ولما في هذا الباب بل منهم من
تفسيرين احدهما هو اقرب الى الصواب هو مختاره والثاني ما اخذ به محمد كمان في المضمرات وغيره ذكره المصنف فقالوا
فيما اذا ترك الغنشي البوه واباع عند الشعبي في الشين لانه الغنشي المصنف النصيبين نصف مجموع هذا الذكر
والانثى وهذا قسمل المصنف نصيب كل منهما منفردا او مجتمعاً فاشير الى تفسير بقوله وهو اي نصف النصيبين بمعنى نصيبه كرا
عند الانفراد وكذا النصيبين عند الانفراد وثلاثة للغنشي والباقي للابن من سبعة تنسبهم عند ابي يوسف راجح نحو كماله
نذهبنا وذلك لان للابن عند الانفراد كل الميراث والبنات نصفه فكان نصف الكل ثلثين نصف النصف واحد او مجموع
ثلاثة ارباع فان اخرج اربعة تعول في سبعة فيحصل للغنشي ثلثة وللابن اربعة وهو نصف النصيبين بمعنى نصيب كل منها
عند الاجتماع خمسة للغنشي والباقي للابن من اثني عشر سماعاً عند محمد راجح نحو كماله فان للابن مع الابن نصيباً
والبنات مع الابن ثلثا فكان للغنشي مجموع نصف النصيبين من اربع والسدس يحتاج الى عدد يكون مخرجا للثلاثة
وهو اثني عشر للغنشي منه خمسة هي اربع وهو ثلثة وصدس هو اثنتان للابن السبعة الباقية وحصة الغنشي على التفسير الاول
ازيد فانا اذا ضربنا سبعة في اثني عشر يحصل اربعة وثلاثون ثم يضر بالثلثة في اثني عشر فيحصل ثلثة وثلاثون ثم يضر بالخمسة
في سبعة يحصل خمسة وثلاثون الاول هو ستة وثلاثون زيد على الثاني وهو خمسة وثلاثون بواحد من جهته او اربعة وثلاثون
والتحقيق في كتب الحساب في تقديم قول ابي يوسف ثم اشعار بان تفسيره النسخا عند المصنف لكن في النهاية خلافاً منه
قدم قول محمد في الدعوى واخره في الدليل واذيل على اختياره كمان في النهاية ولما كان من ارب لمشارع ارب
مسائل مختلفة في آخر كتبه تذكرها اليها فاقدم المصنف في ذلك فقال

مسائل شتى

اي متفرقات موجبة شتى في معنى فاعل حل على فعيل بمعنى مفعول كرمي ورمي ولذا جمع على فعلى كما قلت
الاخرس الاصلي يعرف به كاحه وطلاقة وبيع وشراؤه وقوده كالبيان لان الكتابة ممن نأى كالخطاب ممن
وقية اشار به لو كتب ذلك متبينا مرسوما اي مرقدا معنو كما اذا كتب على القراطيس وغيره مرسوم كما اذا كتب
على ورق او حجر او ارض كان كالخطاب لان في غير المرسوم لابد من التيقه ولا يصدق قصارى المرسوم اذ اولم
ينوبه فلو كتب غير متبين كما اذا كتب على بار او جوار لم يصح شيء من ذلك ان لو كمان في الخلاصة وغيره وقية
اشعار به لهما وبالكتاب من الغائب كالآخر قد ذكره لانه لا يقدح في ان يكون من اخلاف الروايتين او اختلاف
حكم الاخرس الغائب في الكتابة كمان في الكافي وغيره وايما قوله اي اشارة بالاسل والهاجب والعين واليد بما
يعرف به كاحه مضاف الى الفاعل او المفعول وطلاقة وبيع وشراؤه وقوده كالبيان في النطق بذلك
بذه الاحكام محتاج اليها فانما من حقوق العباد في الجملة واطلاقه مشير الى ان الايام معتبر مع القدرة على الكتابة

Library of



Princeton University.



32101 077782173